

حاشي تَحْفِيزُ الْمَحْتَاجِ بِشَرْحِ الْمَنْهَاجِ

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء التاسع ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجملت التعقيمية تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْلَبُ مِنَ الْكُتُبَةِ الْبَارِيَةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَرَارِغِ حَجَرٍ عَلَى بَصْنَةٍ

لصاحب مصطفى محمد

مُطْبَعَةُ مُصْطَفَى مُحَمَّدٍ
صَارِ كَتَبَةِ الْبَارِيَةِ الْكُبْرَى بِصْنَةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة ﴾

(قوله غير مامر) في البابين قبله بما يوجب الدية ابتداء كقتل الوالد وله وكصور الخطا وشبه العمد زبادى ومعنى (قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد الصحة في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية سم على حج اى من ان المعاطيف المكررة يعطف كلها على الاول ما لم يكن بحرف مرتب اه عش (قوله وجناية القن الخ) عطف على موجبات معنى (قوله ومران الزيادة الخ) اى فلا يرد على المتن انه لم يذكر جناية الرقيق والغرة في الترجمة مع انه ذكرهما في الباب اه عش (قوله بنفسه) الى قوله تنبيها في النهاية (قوله اوبالة) ومنها نائبة الذي يعتقد وجوب طاعته مثلا اه عش (قول المتن على صبي الخ) اى وان تعدى بدخوله ذلك المحل اه نهاية (قول المتن لا يميز) اى اصلا او ضعيف التمييز اه معنى (قوله اوجنون الخ) اى بالغ مجنون الخ اه معنى (قوله او معتوه) نوع من الجنون اه عش (قوله او ضعيف عقل) عبارة المغنى والنهاية او امرأة ضعيفة العقل اه (قوله ولم يحتج الخ) اى المصنف (قوله مثلهم) الاولى الافراد (قوله وهو الخ) اى كل من ذكر اه معنى (قوله اوشفير بئر الخ) اى او نحو ذلك اه اسنى ومعنى (قوله وحذف تقييد اصله الخ) وفي سم ما حاصله ان المصنف لم يحذف من اصله شيئا اذ لا يفهم من قوله بذلك الا بسبب الصياح بل عبارة المصنف اصرح من عبارة اصله اه رشيدى (قوله تنبيها على الخ) عبارة النهاية اكتفاء بقوله بعد ولو صاح على صيد فاضطرب صبي لانه شرط لا بد منه لكونه ذا الاعلى الاحالة على السبب اذ لو لا ذلك لاحتمل كونه موافقة قدر اه وعبارة المغنى فوقع بذلك الصياح بان ارتعد به فمات منه كافي الروضة ولو بعد مدة مع وجود لام اه وفي شرح المنهج

﴿ باب موجبات الدية ﴾

(قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الدية فان اراد من العاقلة فالمراد صحته في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصحيح في العربية (قوله وحذف تقييد اصله بالارتعاد الخ) اقول يمكن ان يكون

﴿ باب موجبات الدية ﴾
غير مامر (والعاقلة)
عطف على موجبات
(والكفارة) للقتل يصح
عطفه على كل وجناية القن
والغرة ومران الزيادة على
ما في الترجمة غير معيب اذا
(صاح) بنفسه اوبالة معه
(على صبي لا يميز) اوجنون
او معتوه او نائم او ضعيف
عقل ولم يحتج لذكرهم
لانهم في معنى غير المميز بل
المميز غير المتيقظ مثلهم كما
افهمه قوله الآتى ومراهق
متيقظ كبالغ وهو واقف
او جالس او مضطجع او
مستلق (على طرف سطح)
اوشفير بئر او نهر صحيحة
منكرة (فوق) عقبها
(بذلك) الصياح وحذف
تقييد اصله بالارتعاد تنبيها

على ان ذكره لكونه يغلب

وجوده عقب هذه الحالة
لا لكونه شرطاً إذا مدار على
ما يغلب على الظن كون
السقوط بالصباح (فات)
منها وحذفها للدلالة فاه
السببية عليها لكن الفورية
التي اشعرت بها غير شرطان
بقي الالم إلى الموت (فدية
مغلظة على العاقلة) لانه
شبه عمداً فولا قد لا تنفاه غلبة
افضاء ذلك إلى الموت لكنه
لما كثر افضاؤه إليه احلنا
الهلاك عليه وجعلناه شبه
عمد ولو لم يمت بل ذهب مشيه
او بصره أو عقله مثلاً ختمته
العاقلة كذلك ايضاً بارشه
المار فيه وخرج بقوله على
صبي صياحه على غيره الاتي
وبطرف سطح نحو وسطه
إلا ان يكون الطرف اخفض
منه بحيث يتدحرج الواقع
به اليه فيما يظهر (وفي قول
قصاص) فان عنى عنه فدية
مغلظة على الجاني لغلبة
تأثيره واجيب بمنع ذلك
(ولو كان) غير المميز ونحوه
(بارض) ولو غير مستوية
فصاح عليه فات (او صاح
على بالغ) متمسك في نحو
وقوفه على ما بحثه البلقيني
وهو محتمل ويحتمل الاخذ
باطلاقهم لان التقصير منه
حينئذ لا من صاح (بطرف
سطح) او نحوه فسقط ومات
(فلادية في الاصح) لندرة
الموت بذلك حينئذ فتكون
موافقة قدر وافاد سياقه

والروض ما يوافقها قال الرشدي قوله اكنفاء فيه الخ فيه توقف اه وقال عرش قوله اذ لو لا ذلك الخ وعليه
لو اختلاف في الارتعاد وعدمه صدق الجاني لان الاصل عدم الارتعاد وبراءة الذمة كما سيأتي اه (قوله على ان
ذكره لكونه الخ) اي الارتعاد (قوله لا لكونه شرطاً) خلافاً للهاية والمعنى وشرحي المنهج والروض كما سر
انفاذ ادالهاية مانصه ولو ادعى الولي الارتعاد والصائح عدمه صدق الصائح بيمينته اه اي فلا شيء عليه عرش
(قوله منها) إلى قول المتن وفي قول في النهاية (قوله منها) اي الصيحة (قوله وحذفها) اي لفظة منها (قوله
لدلالة فاه السببية) أي المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقه بذلك او يقال وقوعه
جواب الشرط المحتاج إلى تقديره دليل كونه للسببية سم على حج اه عرش (قوله ان بقي الخ) قيد
لعدم اشتراط الفورية عبارة الاسنى اما لو مات بعد ما ذكر بمدة بلا تالم او عقبه بلا سقوط او بسقوط بلا
ارتعاد فلا ضمان اه (قول المتن فدية مغلظة الخ) سواء اغافضه من ورثته ام واجهه اسنى زاد المعنى
وسواء كان في ملك الصائح ام لا اه (قول المتن مغلظة) اي بالثلث السابق في كتاب الديات معنى وعش
(قوله ولو لم يمت) إلى قوله لا لأن يكون الطرف في المعنى (قوله بل ذهب مشيه أو بصره الخ) الظاهر ان هذا
غير مقيد بالصبي ولا بطرف السطح اه رشدي عبارة عرش قوله ختمته العاقلة ذكرهذه فيما لو صاح
عليه بطرف سطح يقتضي انه لو صاح عليه بالارض او على بالغ متيقظ فزال عقله يضمن وقديقال الصياح
وان لم يؤثر الموت لكونه قديوثر زال العقل فانه كثير ما يحصل منه الانزعاج المفضي الى زوال العقل ويبقى
عن سم والمعنى التقييد بالصبي (قوله وخرج بقوله على صبي الخ) عبارة المعنى بالصياح عليه مالو صاح
على غيره فوقه من الصياح فهل يكون هذراً أو كما لو صاح على صيد قال الاذرعى والا قرب الثاني اه (قوله
الاتي) اي بقول المتن او صاح على بالغ الخ ولو صاح على صيد الخ (قوله اخفض منه) اي من الوسط (قوله
بحيث يتدحرج الخ) اي يتدحرج بالفعل كما هو ظاهر اه رشدي (قوله به اليه) اي بالوسط إلى
الطرف (قوله يمنع ذلك) اي الغلبة وقوله فات اي من الصيحة اه معنى (قول المتن على بالغ الخ)
اي متيقظ اه عرش (قوله باطلاقهم) اي سواء كان متمسكاً او غير متمسك اه كردي (قوله
منه) أي من البالغ (قول المتن فلادية الخ) ثم ان فعل ذلك بقصد أذية غيره عزر ولا فلا اه عرش (قوله
فيكون) اي موتهما اه نهاية (قوله موافقة قدر) يؤخذ منه انه لا كفارة على الصائح عرش (قوله اذا
مات) خبر ان اه سم (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ ايضاً وان احتمل قوله فاشترط الخ
خلافه عبارة الانوار ولو صاح على صغير فزال عقله وجبت الدية مغلظة على عاقلة اه عبارة كثر الاستاذ
ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله وجبت دية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو
اوجه وان يفرق بان تأثير الصياح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو انتهت اه سم عبارة

ذلك الارتعاد في عبارة الاصل لبيان ان السقوط تسبب عن الصياح إذ عابر ته مع تركه وهي فارتعد وسقط
عنه لا تقييد ذلك بناء على ان الهاء في منه للطرف كما هو المتبادر من العبارة واما جعلها للصياح ومن للتعليل
فبعيد لا يتبادر منها بل يتبادر خلافه كما تقرروا اما عبارة المصنف فهي ظاهرة او صريحة في ان السقوط
تسبب عن الصياح إذ لا يفهم من قوله فوقه بذلك اي الصياح إلا معنى تسبب الصياح فلذا حذف ذلك القيد
لاستغناؤه عنه ولذلك احتاج فيما يأتي انفاذاً كرا الاضطرار الذي هو بمعنى الارتعاد لعدم ذكر ما يعنى
عنه فتأمل (قوله لدلالة فاه السببية عليها) فيه انه لا دليل هنا على ان هذه للسببية حتى يدل عليها إلا ان
يقال يتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سيما مع قوله فوقه بذلك او يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج إلى
تقديره دليل كونها للسببية (قوله إذا مات) خبر ان (قوله فلو ذهب عقله) يدل على عدم رجوعه للبالغ
ايضاً وان احتمل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله ايضاً فلو ذهب عقله) عبارة الانوار ولو صاح على صغير
فزال عقله وجبت دية مغلظة على عاقلة اه وعبارة كثر الاستاذ ولو صاح على ضعيف العقل فزال عقله
وجبت الدية ولم يقيدوه بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو اوجه وان يفرق بان تأثير الصياح

كما قررته فيه ان سلب الضمان فيه إذا مات فلو ذهب عقله

وجبت ديبته كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير الصدفة في زوال الهلاك فاشترط فيه نحو سطح (وشهر سلاح) على بصير رآه (كصباح) في تفصيله المذكور (ومرأه متيقظ كالبغ) فيما ذكر فيه واستفيد من متيقظان المدار على قوة التمييز دون المراهقة (ولو صاح) محرم أو حلال في الحرم أو غيره (على صيد) (ع) فاضطرب صبي غير قوى التمييز ونحوه ممن مروءه على طرف سطح لا أرض (وسقط) ومات منه

(فدية مخففة على العاقلة) لأن فعله حينئذ خطأ ولو زال عقله وجبت ديبته على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مر وأفهم تأثير الصباح فيما ذكر تأثيره في غيره ومن ثم جزم في الأنوار ومن تبعه بأنه لو صاح بداية إنسان أو هيجها بشو به فسقطت في ماء أو وهده فهلكت منها في ماله وإن كان على ظهرها إنسان فسقط ومات فعلى عاقلته اه ولم يبينوا أنه خطأ أو شبه عمد والوجه أنه شبه عمد ثم ظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين كون الدابة تنفر بطبعها من الصباح وإن لا لكن بشكل عليه قولهم في اتلاف الدواب لو كانت الدابة وحدها فنفخسها إنسان فالتفت شيئا متصلا بالنخس وطبعها الاتلاف فهل يضمن وجهان اه ومنخس كالصباح بل أولى كما يأتي فالقاتل بالضمان به يشترط أن يكون الاتلاف متصلا بالنخس وأن يكون طبعها فله يشترط كل من هذين هنا بالاولى لما هو واضح أن النخس المبلغ في آثارها من الصباح والقاتل بعده مع هذين يقول هنا بعده أولى فاطلاق الأنوار

المغنى ولو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية كما جزم به الامام ونص عليه في الام وإن كان بالغافلا اه (قوله نحو سطح) أي طرفه (قول المتن وشهر سلاح الخ) وكذا تهديد شديد اه معنى (قوله على بصير رآه) قد يقال أو على اعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب اه سم على حج اه عش (قوله كصباح في تفصيله الخ) أي وإن كان بارض كما سيصرح به اه سم أي في شرح ولو تبع بسيف الخ (قوله فيما ذكر فيه) أي من أنه لا شيء فيه عش (قوله واستفيد) إلى قول المتن فدية مخففة في النهاية والمغنى (قوله دون المراهقة) في استفادة الدونية نظر اه سم (قول المتن ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصبي ونحوه ممن ذكر بل صاح شخص على نحو صيد اه معنى (قوله لو صاح بدابة) إلى قوله وإن كان على ظهرها الخ نقله المغنى وعش عن فتاوى البغوى وأقر اه (قوله بدابة إنسان) بالاضافة (قوله انتهى) أي كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظاهر كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صباح الدابة (قوله لكن يشكل عليه قولهم الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط ركبها المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لأمر زائد بخلاف اتلافها غير ركبها ليس لازما لنخسها ولا لتفارقها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسألة النخس كون الاتلاف طبعيا ويعتبر ذلك هنا اه سم (قوله متصلا الخ) أي اتلافا متصلا الخ (قوله وطبعها الاتلاف الخ) جملة حالية (قوله كما يأتي) أي انفا (قوله به) أي للنخس (قوله وإن يكون الخ) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقاتل بعده) أي بعدم الضمان في مسألة النخس (قوله بل لا يصح الخ) في نفي الصحة عنه نظر ظاهر اه سم (قوله باولى كما تقر) فيه توقف (قوله بما في الأنوار) أي من الضمان (قوله انما هو حيث الخ) محل تأمل (قوله أو نحوه) إلى قوله كالتوفر عا في النهاية وكذا في المغنى الا قوله أو لاحضار نحوه ولدها قوله واعتراضه إلى المتن (قوله أو نحوه الخ) من النحو مشايخ البلدان والعربان والمشد اه عش (قوله بنفسه الخ) متعلق بطلب الخ (قوله أو برسوله) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا مهديا وحصل الاجهاض بزيادته فقط تعلق الضمان به كالمولم يطلبها السلطان اصلا فلو جهل الحال بان لم يعلم تأثير الزيادة في الاجهاض وكلام السلطان فقيه نظروا الا قرب ان الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالخالفة ولو جهل هل زاد أو لا فالظاهر الضمان على عاقلة الامام دون الرسول لأن الاصل عدم الزيادة اه عش (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان اه كردى عبارة المغنى بل لو كذب شخص وامرها بالحضور

زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو اه (قوله على بصير) قد يقال أو على اعمى إذا مسه على وجه يؤثر ويرعب (قوله في المتن كصباح) في تفصيله المذكور وإن كان بارض كما يصرح به (قوله واستفيد من متيقظ) كذا شرح مر (قوله دون المراهقة) في استفادة الرؤية نظر (قوله لكن يشكل عليه الخ) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلف يتسبب عن الصباح كالنخس بدون أمر زائد بخلاف الاتلاف وسقوط ركبها المؤدى للتأثير فيه لازم لسقوطها من غير احتياج لأمر زائد بخلاف اتلافها غير ركبها ليس لازما لنخسها ولا لتفارقها بواسطته فجاز أن يعتبر في مسألة النخس كون الاتلاف طبعيا ولا يعتبر ذلك هنا وعبارة الأنوار ولو صاح على صغير فالعقل وجبت الدية ولم يقيدوه بأنه على طرف سطح ويحتمل التقيد به وهو صاح على ضعيف العقل فالعقل وجبت الدية ولم يقيدوه بأنه على طرف سطح ويحتمل التقيد به وهو أوجه وأنه يفرق بأن تأثير الصباح في زوال العقل اشد من تأثيره في السقوط من علو اه (قوله بل لا يصح

ومن تبعه فيه نظر بل لا يصح لأنه إن قال بالضمان في مسألة النخس لزمه القول به بشرطها هنا بالاولى كما تقر أو بعده معهما لزمه القول بعده هنا بالاولى والعجب من جزم هنا بما في الأنوار وحكى ذلك الوجهين ثم من غير ترجيح وكأنه غفل في كل عن استحضار الآخر والام سعة ذلك فان قلت الذي يعتمد في ذلك قلت الذي يتجه ثم الضمان بقيد به فكذلك هنا وكون النخس المبلغ من الصباح انما هو حيث وجد قيدا لا مطلقا فتأمل اه (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن يخشى سطوته ولو قاضيا بنفسه أو برسوله أو كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عنده (بسوء) هو للغالب فلا يرد عليه أن مثله ما لو تذكر به كان طلبت بدین قال الباقی فی وهی مخدرة مطلقا أو غيرها وهو عن
يخشى سطوته أو لاجتماع نحو ولدها أو طلب منة وعندها (فاجهضت) أى القت جنيئا فزاعمته (هـ) واعتراضه بان الاجهاض يختص
بالابل لغة يرد بأن عرف

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تهندها بلا طلب اه (قوله كذلك) أى بنفسه أو برسوله يعنى
لو طلب رجل من لسان الامام كاذبا بنفسه أو برسوله ان الامام يامر باحضارها فان اجهضت فالضمان على
عاقلة الكاذب اه كرددى (قوله هو) أى قوله بسوء معنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء (قوله وهى مخدرة
الخ) أى من طلبت بدین (قوله مطلقا) أى تخشى سطوته ام لا اه عش (قوله او غيرها الخ) عبارة المغنى او غير
مخدرة لكنها تخاف من سطوته فان لم تخف من سطوته وهى غير مخدرة فلا ضمان اه (قوله وهو) أى غير
المخدرة ممن يخشى ببناء الفاعل سطوته أى نحو السلطان (قوله يخشى) عبارة النهاية تخشى اه بالمشاة
الفوقية (قوله او لاجتماع الخ) عطف على قوله بدین (قوله او طلب الخ) عطف على قوله طلبت الخ
عبارة المغنى وطلبها ايضا ليس بقيد بل لو طلب سلطان رجلا عندها فاجهضت كان الحكم كذلك على النص
اه (قوله أى ضمنتها عاقلة) أى عاقلة السلطان او عاقلة الرسول ان كان الرسول كاذبا على السلطان
عبارة سم على المنهج واعتمد مر فيما لو طلبها الرسل كذبا ان الضمان على الرسل وقال او طلبها رسل
السلطان بامرهم مع عليهم بظلمه ضمنوا إلا أن يكرههم فكما فى الجلاذ كما هو ظاهر اه عش (قوله
كالو فزع الخ) من باب التفعيل (قوله وخرج) إلى قوله ولو قذفت فى المغنى وإلى المتن فى النهاية (قوله فلا
يضمنها الخ) أى كالو فزع انسانا فاقسدها فحدث فى ثيابه معنى ونهاية (قوله ولا ولدها) أى ولا يضمن
ولدها اه عش (قوله بعد الفزع) لعله متعاق بمقدر أى ومات بعد الفزع لفقد غير لبنها ويحتمل انه
متعلق بالشارب يعنى الشارب لبنها الفاسد بالفزع (قوله اليه) أى الموت (قوله عادة) أى ولا نظر اليها
بخصوصها ان اطردت عادت بها بذلك اه عش (قوله بالاجهاض) أى بسببه اه عش (قوله فعلى
عاقلة القاذف) أى ضمنت عاقلة القاذف ضمان شبه عمد اه عش (قوله ولو جأ آها برسول الحاكم الخ)
أى بلا إرسال من الحاكم كقوله الا فى تضمن العرة عاقلتها اما اذا كان بارسالة فقد تقدم فى قوله بنفسه
او برسوله اه عش (قوله لتدلهما) أى الرسول ومن جاء به (قوله على اخيها) أى مثلا اه نهاية
(قوله ويتعين حمله على من الخ) يؤخذ منه حكم حادثة سئل عنها وهى ان شخصا تصور بصورة سبع ودخل
فى غفلة على نوبة بهيمة مفزعة عادة فاجهضت امرأة منهن وهى ان عاقلة تضمن العرة بل وتضمن دية المرافاة
ماتت بالاجهاض بخلاف ما اذا ماتت بدونه اه عش (قوله وينبغى لحاكم) إلى قوله وقول بعضهم فى
النهاية (قوله وينبغى لحاكم الخ) أى يجب اه عش (قوله فسكون) أى فتفتح وجوز فى المحكم ضم الميم
وكسر الموحدة اه معنى (قوله غاب عنها) سيذكر محترزه (قوله ومن ثم الخ) عبارة المغنى بخلاف ما لو
وضع الصبي او البالغ فى زية السبع وهو فيها اوالقى السبع على احدهما او القاه على السبع فى مضيق
او حبسه معه فى بيت او بئر او حذفه له حتى اضطر الى قتله او السبع مما يقتل غالبا كاسد ونمر وذئب فقتله فى
الحال او جرحه جرحا يقتل غالبا فعليه القود لانه الجا السبع الى قتله فان كان جرحه لا يقتل غالبا فبشبه عمد
وهذا بخلاف ما لو القاه على حية او القاه عليه او قيده وطرحه فى مكان فيه حيات ولو ضيقا فانه لا يضمنه لانها

الخ) فى نفي الصحة عنه نظر ظاهر لا يخفى (قوله فلا يرد عليه الخ) اقول الايراد يتدفع ايضا بان الضمان
بغير ماله نحو ذكرها بسوء نظرا لظهور عذره فى طلبها حينئذ فالتقيد هنا يستحسن لذلك (قول المتن ولو
وضع صبي فى مسبعة الخ) قال الزركشى تخصيص الحكم بالصبي يقتضى انه لو وضع بالغ لم يجب الضمان
قطعا وبه صرح فى الروضة هنا لكن الرافعى انما ذكره عن كلام الغزالي ثم اشار الى مخالفته فقال ويشبه ان
يقال الحكم منوط بالقوة والضعف لا بالصغر والكبر وهذا الذى يحتمل برشد اليه قول الماوردى والرويانى
والشيخ فى المذهب لوربط يدي رجل ورجليه والقاه فى مسبعة فهو شبه عمد فاعتبر وضعفه بالشد ولم يعتبروا
كبره اه (قوله فى المتن فأكله سبع فلا ضمان الخ) نعم لو كتفه وقيده ووضعه فى المسبعة ضمنه كما قاله

طلبها (ولو وضع) جان (صيا) والتقيد به لجريان الوجه الآتى حرا (فى مسبعة) بفتح فسكون أى محل السباع ولو زية سبع غاب عنها
(فاكله سبع فلا ضمان) عليه لان الوضع ليس باهلاك ولم يلجئ السبع اليه ومن ثم لو القى أحدهما على الاخر فى زية مثلا ضمنه

طلبها (ولو وضع) جان (صيا) والتقيد به لجريان الوجه الآتى حرا (فى مسبعة) بفتح فسكون أى محل السباع ولو زية سبع غاب عنها
(فاكله سبع فلا ضمان) عليه لان الوضع ليس باهلاك ولم يلجئ السبع اليه ومن ثم لو القى أحدهما على الاخر فى زية مثلا ضمنه

بالقود أو الدية لأنه يثب في المضيق وينفر بطبعه من الأدنى في المتسع (وقيل إن لم يمكنه انتقال) عن المهلك من محله (ضمن) لأنه أهلك له عرفا
فإن أمكنه فتركه أو كان بالغاً ووضع به غير مسبحة فاتفق أن سبعا كاله هدر قطعاً كالأ فصدفه فلم يعصب جر حه حتى مات أما القن فيضمنه باليد
مطلقاً وقول بعضهم أن استمرت إلى الافتراض بالتكليف ونحوه غير صحيح لما مر في الغصب أن من وضع يده على قن ضمنه حتى يعود ليد مالكة
(ولو تبع بسيف) ونحوه ميز (أهـ) (٦) منه فرمى نفسه بماء أو ناراً أو من سطح) أو عليه فأنكسر بشقله ووقع ومات (فلا ضمان) عليه

فيه لأنه باشر أهلك نفسه
عمد قطع سبحة تابعة ولأنه
أوقع بنفسه ما خشيه منه
فهو كما لو أكرهه على قتل
نفسه ففعل أما غير المميز
فيضمنه تابعه لأن عمده
خطأ (فلو وقع بشيء مما
ذكر (جاهلاً) به (لعمري أو
ظلمة) مثلاً ووقع في نحو
بش مظلة (ضمنه) تابعه
لأنه جاءه له إلى الحرب المفضي
لهلاكه من ثم لم يزد عاقلة
ديته شبه العمدة (وكذا لو
انحسف به سقف) لم يرم
نفسه عليه (فهر به) لضعف
السقف وقد جهله الهارب
فهلك فإن تابعه يضمنه (في
الاصح) لما ذكر (ولو سلم
صبي) ولو لم يرهق من وليه
أو اجنبي وبحث الزركشي
مشاركته للسباح مردود
بأن السباح مباشر ومسله
متسبب (إلى سباح ليعلمه)
السباحة أي العموم فتسلبه
بنفسه لا بنائيه أو أخذه من
غير أن يسلبه له أحد كما هو
ظاهر فعله أو عليه الولي
بنفسه (ففرق وجبت
ديته) دية شبه عمدة على عاقلة
لتقصيره بأهماله له حتى
غرق مع كون الماء من شأنه

بطبعها تنفر من الأدنى بخلاف السبع فإنه يثب عليه في المضيق دون المتسع والمجنون الضاري كالسبع المغري
في المضيق ولو القاه مكتوفاً بين يدي سبع في مكان متسع فقتله فلا ضمان ولو السع حية مثلاً فقتله فإن كانت
ما يقتل غالباً فعمد وإلا فتشبهه (أهـ) (قوله بالقود) أي أن لم يعف عنه وقوله أو الدية بأن كان خطأ أو
عفى عنه (قوله من محله) انظر أي حاجة إليه مع قوله عن المملك أهـ رشيدى أي فالأولى إسقاطه كما فعله
المغنى (قوله أو كان) أي الموضوع في مسبحة (قوله هدر قطعاً) نعم لو كسفه أي الحر وقيدوه وضعه في المسبحة
ضمنه كما قاله الماوردى لأنه أحدث فيه فعلاً شرح مر أهـ سم قال عرش قوله بمن ضمنه أي ضمان شبه
عمده (قوله أما القن الخ) محترق قوله حر أهـ عرش (قوله يميز) عبارة المغنى مكلفاً بصير أو يميز أهـ
(قول المتن بماء أو ناراً) أو نحوه من المهلكات كثير أهـ مغنى (قول المتن أو من سطح) أي أو شاهد
جبل أهـ مغنى (قوله ومات) أي أو لقيه لص في طريقة فقتله أو سبغ فافترسه ولم يلجئه إليه بمضيق سواء كان
المطلوب بصير أو أعمى أهـ مغنى (قوله كالوا كرهه الخ) تبع فيه الرافعي هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ
تبعاً لاصله في أوائل كتاب الجنائيات أنه عليه أي المكروه بكسر الراء ونصف الدية أهـ نهاية أي دية عمدة
أهـ عرش (قوله أما غير المميز) إلى قول المتن ولو سلم في المغنى (قوله لأن عمده) أي غير المميز صدياً أو مجنوناً
أهـ مغنى (قوله بشيء مما ذكر) إلى قول المتن ويضمن في النهاية (قول المتن وظلمة) في نهار أو ليل أهـ
مغنى (قوله أو وقع الخ) أو الجاهل إلى السبع بمضيق أهـ نهاية أي وهو عالم به كما يقتضيه الصنيع والفرق
بينه وبين ما مر ظاهر رشيدى (قوله لالجائه الخ) أي ولم يقصد المتبع أهلك نفسه نهاية ومغنى
(قول المتن به) أي بالهارب صدياً كان أو بالغاً أهـ مغنى (قوله وقد جهله) أي ضعف السقف
أهـ عرش (قوله مشاركته) أي الاجنبي أهـ عرش (قوله مردود) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغنى (قوله أي
العموم) إلى قوله وبحث في المغنى (قوله لا بنائيه) أي بخلاف ما إذا تسلبه بنائيه أي وعلمه النائب كما لا يخفى أهـ
رشيدى (قوله أو عليه الولي) عطف على قول المتن سلم صبي (قوله على عاقلة) أي عاقلة المعلم من الولي أو
غيره رشيدى وعرش (قوله ولو أمره) إلى المتن في المغنى (قوله ولو أمره السباح) أي أو الولي أخذاً من
التعليل (قوله ضمنه) أي بديته شبه العمدة أهـ عرش (قوله عند العرايين) عبارة النهاية كما قاله العراقيون أهـ
(قوله لا لئلازمة الحفظ) قال الشهاب ابن قاسم هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد انتهى
وقد يقال أنه بتسلبه له من الاجنبي أو بنفسه ملتزم للحفظ شرعاً وأن لم يكن هناك تسليم معتبر أهـ (قوله مختاراً
الخ) فإن اختلف السباح والوارث في ذلك فالصدق السباح لأن الأصل عدم الضمان أهـ عرش أي بتسلبه

الموردى لأنه أحدث فيه فعلاً ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم يمكنه انتقال ضمنه أذهو مفروض فيمن
عجز لضعفه لصغر أو نحوه بل لا يبطو نحوه ولا قول الشيخ في شرح منهج ولا مكتوفاً أي لتكته من الحرب
وكلا متنافي مكتوف مقيد ش مر (قوله أو كان بالغاً) نعم إن كسفه وقيد ضمنه لأنه أحدث فيه العجز مر
فايراجع (قوله فهو كالوا كرهه الخ) وقول بعضهم فاشبهه مالوا كرهه أنساناً على أن يقتل نفسه فقتلها لا ضمان
على المكروه تبع فيه الرافعي هنا والمعتمد كما ذكره ابن المقرئ تبعاً لاصله في أوائل كتاب الجنائيات أنه عليه
نصف الدية ش مر (قوله وبحث الزركشي مشاركة السباح مردود) كذا مر (قوله بل الوجه خلافه)
كذا مر (قوله لا لئلازمة الحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد

الاهلاك وبه فارق الوضع في مسبحة لأنها ليس من شأنها الإهلاك وبحث أن الولي إذا سلبه يكون كما عاقلة طريقاً
في الضمان وفيه نظر بل الوجه خلافه إذا فعل ذلك لمصلحته وكذا لغيرها على ما مر في الاجنبي على أن جمعه مع عاقلة لا وجه له لأن الجنائية في هذا
الباب كاله على العاقلة ولو أمره السباح بدخول الماء فدخل مختاراً فغرق ضمنه أيضاً عند العرايين لا لئلازمة الحفظ ولو رفع مختاراً يده
من تحته ولو بالغاً لا يحسن السباحة فغرق لزمه القود وخرج بالصبي البالغ فلا يضمنه مطلقاً إلا في رفع يده من تحته كما تقرر

اياء اه ع ش قوله لزمه القود أى ان قصد بر فريده اغرافه فان قصد اختبار معرفته أو لم يقصد شيئا فلا قصاص وعليه دية حلي اه بجري (قوله لان عليه الاحتياط لنفسه) اى البالغ ولا يفتى بقول السباح اه معنى (قول المتن ويضمن) اى الشخص اه معنى (قول المتن عدوان) هو بالجر صفة حفر ويجوز النصب على الحال اه معنى (قوله كانت) الاولى حفر كما فى النهاية والمعنى (قوله بان كانت) الى قوله ولو اذن له المالك فى النهاية والى قوله كذا قيد فى المعنى الا قوله ويضمن آلفن الى ولو عرض (قوله بملك غيره الخ) أى او فى مشترك بغير اذن شريكه اه معنى (قوله او بشارع ضيق) اى وان اذنه الامام وكان لمصلحة المسلمين اه نهاية (قوله او واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز عبارة الروض وله حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له انتهت وقوله وكذا اى له حفرها كما صرح به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معمول لقول المتن ويضمن الخ اه ع ش (قوله من مال) بيان لما تلف (قوله ببقيد الاق) اى انفاقيل المتن الاق (قوله وكذا) راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقلته) كقوله عليه متعلق يضمن فى المتن وضميرها للحافر وعبرة المعنى فيضمن ما تلف بها من آدمى او غيره لكن الآدمى يضمن بالدية وان كان حرا بالقيمة ان كان رقيقا على عاقلة الحافر حيا او ميتا وان غير الآدمى كهيئة او مال اخر فيضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا القول فى الضمان فى جميع المسائل الآتية اه (قوله لتعديده) المراد به ما يشمل الاقيتات على الامام بالنسبة الى قوله او واسع الخ لما مر عن سم انفا (قوله ويشترط ان لا يعتمد الخ) اى والا يوجد هناك مباشرة بان رداه فى البئر غير حافر هاو الا فالضمان على المردى لا الحافر اه معنى (قوله وعلى) اى تعدد الوقوع (قوله ما بجته الغزالي) عبارة النهاية ما فى الانوار الخ (قوله ودوام التعدي) اى ويشترط دوام العدوان الى السقوط اه معنى (قوله كان رضى المالك ببقائها) اى ومنعه من طمها اه نهاية (قوله او ملك البقعة) يعنى منفعتها وان لم يجر الحفر للمالك المنفعة كما سياتى اه سم اى فى الشارح (قوله نعم لا يقبل قول المالك الخ) اى ويحتاج الحافر الى بيته باذنه اسنى ومعنى ونهاية (قوله بعد التردى) اى اما قبله فيسقط الضمان لانه ان كان اذن له قبل فظاهروا ولم يكن اذن عدهذا اذنا فاذا وقع التردى بعده كان بعد سقوط الضمان عن الحافر اه ع ش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) اشارة الى تقييد ضمان الحافر عدوانا بما اذا لم يتعد الواقع بالدخول اه ع ش (قوله ولو اذن له) اى للواقع فى الدخول (قوله ولم يعرفه) اى المالك الواقع بها اى بالبئر فى ملكه ضمن هو اى المالك (قوله لتقصيره) اى بعدم اعلامه اسنى ومعنى (قوله او واسع لمصلحة نفسه) التمثيل به للعدوان قد يقتضى حرمة مع انه جائز وعبرة الروض ولو حفرها فى الواسع لمصلحة المسلمين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه ويضمن الا ان اذن له اه وقوله وكذا اى له حفرها كما صرح به فى شرحه (قوله او ملك المنفعة^(١)) اى وان لم يكن الحفر للمالك المنفعة كما سياتى (قوله ايضا المنفعة) فيه نظر لان مجرد ملك المنفعة لا يبيح الحفر الا ان تكون المنفعة شاملة للحفر ثم رايت ما ياتى (قوله نعم لا يقبل قول المالك بعد التردى حفر باذنى) ويحتاج الحافر الى بيته باذنه شرح الروض (قوله كان مهدرا الخ) هذا واحد وجهين فى الروض صححه البلقينى وغيره وعبارته مع شرحه فلو تعدى بدخوله ملك غيره فوقع فى بئر حفرته عدوانا فهل يضمته الحافر لتعديده او لا لتعدى الواقع فيها بالدخول وجهان صحح منهما البلقينى وغيره الثانى اه (قوله ولو اذن له المالك) ويحتاج الحال الى بيته اذنه شرح روض (قوله ولم يعرفه بها ضمن هو لا الحافر) عبارة شرح الروض فان اذن له المالك فى دخولها فان عرفه بالبئر فلا ضمان والا فهل يضمن الحافر او المالك وجهان فى تعليق القاضى قال البلقينى والاوجه انه على المالك لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه وقوله وجهان فى تعليق القاضى اوجههما انه على الحافر خلافا للبلقينى مر ويفرق بين كونه على الحافر وما ياتى فى قوله

لان عليه الاحتياط لنفسه
(ويضمن بحفر بئر عدوان)
بان كانت بملك غيره بغير
اذنه او بشارع ضيق او
واسع لمصلحة نفسه بغير
اذن الامام ما تلف بها لالا
ونهارا من مال عليه وحر
او قن ببقيد الاق على عاقلته
وكذا فى جميع المسائل
الآتية والسابقة لتعديده
ويشترط أن لا يعتمد
الوقوع فيها ولا أهدر
وعليه يحمل ما بجته الغزالي
واعتمده الزركشى أنه اذا
كان بصيرا نهارا والبئر
مفتوحة لا يضمن ودوام
التعدي فلوزال كان رضى
المالك ببقائها أو ملك البقعة
فلا ضمان لروال التعدي
نعم لا يقبل قول المالك
بعد التردى حفر باذنى ولو
تعدى الواقع بالدخول كان
مهدرا ولو أذن له المالك
ولم يعرفه بها ضمن هو
لا الحافر لتقصيره

(١) قول المحشى ابن قاسم
قوله المنفعة نسخ الشرح
التي بايدنا البقعة اه من
هامش الاصل

مالم ينسها فعل الحافر كما
 يأتي ويضمن القن ذلك في
 رقبته فان عتق فن حين
 العتق على عاقلته ولو عرض
 للواقع بها مرق ولم يؤثر
 فيه الوقوع شيئا لم يضمن
 الحافر شيئا لا تقطاع سبيته
 (لا) محفورة (في ملكه) وما
 استحق منفعة بوقف او
 وصية مؤبدة كذا قيد به
 شارح وهو مختل ويحتمل
 خلافه وهو ما اطلقه غيره
 انظرا الى انها وان اقتت
 بصدق عليه انه مستحق
 للنفعة وان كان متعديا
 بالحفر لاستعماله ملك غيره
 فمالم يؤذن له فيه اذا انتفاع
 لا يشمل الحفر كما هو ظاهر
 وكذا يقال في الاجارة
 (وموات) لتلك اوارتفاق
 لا اعتبار على ما جزم به بعضهم
 وفيه نظر فلا يضمن الواقع
 فيها لعدم تعديده وعلى
 الموات حملوا الخبر الصحيح
 البئر جرحا جبارا ولو تعدى
 بالحفر في ملكه لسكونه
 وسعه بقرب جدار جاره ضمن
 ما وقع بمحل التعدي كما قاله
 البلقيني واطلق ان الحفر
 بملكه المروان المقبوض
 او المستاجر غير تعدد وخالفه
 غيره في الاول اذا نقص
 الحفر قيمته ويرد بان التعدي
 هنا ليس لذات الحفر بل
 لتقصي الرهن بخلاف
 توسعة الحفر الضارة

(قوله مالم ينسها الخ) عبارة الاسنى والمغنى فان كان ناسيا الخ (قوله كما يأتي) أى قيل قولى الماتن أو بملك غيره
 (قوله ويضمن القن) الى قوله قال الامام في النهاية (قوله ذلك) أى ماتلف بالحفر عدوا ناديا او غيره
 (قوله فن حين العتق الخ) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته اه سم ولعله مختص بما اذا كان
 الواقع بعد العتق آدميا وما اذا كان غير الادى كهيمة او مال آخر فضاياه على ماله أخذنا ما مر عن المغنى
 (قوله ولو عرض للواقع بها مرق) أى كحية نهشته او حجر وقع عليه مثالا او ضاق نفسه من امر عرض له
 فيها ولو بواسطة ضيقها اه ع ش (قوله ولم يؤثر فيه الخ) فلو تردت بهيمة في بئر ولم تتأثر بالصدمة وبقيت
 فيها اياما ثم ماتت جوعا او عطشا فلا ضمان على الحافر اه مغنى (قوله لا محفورة) الاولى ولا يضمن بحفر
 بئر كما في المغنى (قول الماتن لا في ملكه) عبارة الروض مع شرحه وان حفر في ملكه ودخل رجل داره بالاذن
 واعلمه ان هناك بئر او كانت مكشوفة والتحرز منها يمكن فهلك به الم يضمن اما اذا لم يعرف بها والدخل اعمى
 او وضع مظلم أى او البئر مغطاة ففي التهمة انه كالودعاه الى طعام مشوم فأكله فيضمن فلو حفر بئر افي
 دهايزه الخ اه وسياق عن المغنى مثله (قوله والاستحق منفعة الخ) مفهوما ان المستعير يضمن ماتلف
 بالحفر فيما استعاره اه ع ش (قوله او وصية مؤبدة الخ) عبارة النهاية او وصية وان لم تكن مؤبدة فيما
 يظهر كما هو مقتضى كلامهم اه (قوله كذا قيد به شارح) وكذا قيد المغنى الوصية بالمؤبدة (قوله انها) أى
 الوصية (قوله يصدق عليه) أى على الموصى له (قوله لاستعماله الخ) لانه لا يتعدى وقوله اذا الانتفاع الخ علة
 لقوله لاستعماله الخ وقوله لا يشمل الحفر أى وان توقف تمام الانتفاع عليه اه ع ش قال سم قوله اذا الانتفاع
 الخ قضيته امتناع الحفر في المؤبدة ايضا اه (قوله وكذا يقال) الى قوله بمحل التعدي في المغنى (قوله وكذا
 يقال الخ) أى من انه لو حفر بئر افيما استجاره لا يضمن ماتلف بها وان تعدى بالحفر اه ع ش (قوله لا اعتبار
 الخ) عبارة النهاية او عينا فيما يظهر اه وعبارة المغنى فان حفر في الموات ولم يخطر بباله تملك ولا ارتفاق فهو
 كمن لو حفرها للارتفاق كما قاله الامام اه (قوله فيها) أى في بئر محفورة في ملكه او الموات (قوله لعدم تعديده)
 عبارة المغنى ولا يضمن بحفر بئر في ملكه لعدم تعديده ومحل اذا عرفه المالك ان هناك بئر او كانت مكشوفة
 والدخل أى بالاذن متمكن من التحرز فاما اذا لم يعرفه والدخل اعمى فانه يضمن كما قاله في التهمة واقره اه
 (قوله جبار) أى غير مضمون اه مغنى عبارة ع ش الجبار بالضم والتخفيف المهر الذي لا طلب فيه ولا قود
 ولادية اه (قوله ولو تعدى الخ) عبارة المغنى والروض فان وسعه أى الحفر على خلاف العادة او قربها من
 جدار جاره خلاف العادة او وضع في اصل جدار غيره سر جينا ولم يبطو بئر ومثل ارضها ينهار اذا لم يبطو
 ضمن في الجميع ما هلك بذلك لتقصيره اه (قوله وسعه) عبارة النهاية وضعه اه (قوله ضمن ما وقع الخ) أى
 مالم يتعد الواقع بالدخول أخذنا ما تقدم اه سم (قوله بمحل التعدي) وهو ما حفره زيادة على الحفر المعتاد
 اه ع ش (قوله واطلق) أى البلقيني (قوله وخالفه غير الخ) لم يصرح به في النهاية نعم اشار الى رده بما
 أفاده الشارح بقوله ويرد الخ اه سيد عمر (قوله وخالفه غير الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدي مع ان حاصل
 ما في الروض وشرحه ان من حفر في ملكه ولو تعديا كان حفر فيه وهو مؤجر او مروان بغير اذن المكترى
 ولو حفر بدهلج الخ بان هنا متعديا بغير المالك يصلح لاحالة الضمان عليه (قوله فعلى الحافر كما يأتي) انظره
 مع ان الآتي ما قبل مالم الخ فقط (قوله فن حين العتق) أى ضمان الوقوع بعد العتق على عاقلته (قوله اذا
 الانتفاع لا يشمل الحفر) قضيته امتناع الحفر في الربط ايضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أى مالم يتعد
 الواقع بالدخول أخذنا ما تقدم (قوله واطلق الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدي هنا مع ان حاصل ما في الروض
 وشرحه ان من حفر في ملكه ولو تعديا ان اعلم الداخل بالاذن او كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والا
 ضمن (قوله واطلق ان الحفر بملكه المروان الخ) في شرح الروض وان حفر في ملكه ولو متعديا كان
 حفر فيه وهو مؤجر او مروان بغير اذن المكترى او المرتين ودخل رجل داره بالاذن واعلمه الخ (قوله ويرد
 بان التعدي هنا ليس لذات الحفر الخ) ولو حفر بئر افي رية العمق متعديا فعمقها غيره تعلق الضمان بهما

بملك غير الحافر ويضمن الصيد الواقع بشر حفرها بملكه في الحرم قال الامام اجماعا (ولو حفر بدلهيزه) بكسر الدال (بشرا) أو كان به بمحل من الدار غيره بشر لم يتعد حافرها (ودعار جلا) أو صيائمين الى داره أو اليه فدخل باختياره وكان الغالب أنه يمر عليها (ففسقط) فيها جاهلا بها لنحو ظلبة أو تغطية لها فهلك (فالاظهر ضمانه) إياه بدية شبه العمد لا نه غره ولم يقصده أو اهلاك نفسه فلم يكن فعله قاطعا ما غير المميز فقتل به كالمكره كذا اطلقه البلقيني ويتعين حله على ما إذا كان الوقوع بها ميسرا كالأول أو علم بنحو الظلمة (٩) وإن المار حينئذ يقع فيها غلبا أو ما إذا لم يدعه فهو مهدر مطلقا وكذا إن دعاه وأعلمه بها وإن كانت مغطاة وخرج بالشرا نحو كلب عقور بدلهيزه فلا يضمن من دعاه فالتلف لانه يفترس باختياره مع كونه ظاهرا يمكن دفعه (تنبيه) لا يتم هذا الاخراج إلا مع التعبير بالدلهيز لانه يشبه البشرا حينئذ ما على ما جعوا به بين قولهما في الجنابات لا ضمان وفي اتلاف البهائم بال ضمان من أن الاول في مربوط ياباه لانه الذي ينطبق عليه التعليل المذكور والثاني فيما إذا كان في داره فلا يتم الاخراج إلا ان يحمل الدلهيز على أوله الملاصق للباب لانه حينئذ بمنزلة المربوط ياباه وبقوله حفر مالو حفرت عدوانا فان دعاه المالك فهل يضمنه المالك أو الحافر وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني لانه المقصر بعدم اعلامه ومن ثم لم نسي كان على الحافر وإن لم يدعه بان تعدى بدخوله فهل يضمنه الحافر لتعديبه أو لا لتعدي

أو المرتين ان أعلم الداخل بالاذن أو كانت مكشوفة والتحرز يمكن لم يضمن والاضمن اه سم (قوله بملك الحافر) لصله من تحريف الكتابة واصله الموافق لسابق كلام الشارح بملك الجبار (قوله بملكه في الحرم) أي أو بموت فيه اه معنى (قوله بكسر الدال) إلى التنبيه في النهاية (قوله به) أي في الدلهيز وكذا ضمير غيره (قوله لم يتعد حافرها) أي فان تعدى فقد مروا بقا حكمه (قوله أو اليه) أي محل البشرا من الدلهيز أو غيره (قوله باختياره) فلما كرهه على الدخول فظاهر انه يضمن اه معنى (قوله لنحو ظلمة الخ) أي أو كان اعنى اه معنى (قوله حله) أي اطلاق البلقيني (قوله وعلم) أي الداعي (قوله وكذا ان ادعاه واعلمه الخ) ولو اختلفا فقال المستحق لم تعلمه وقال المالك اعلمته فالذي يظهر تصديق المستحق لان الاصل عدم الاعلام اه عش (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا لم يدعه بالطريق الاول اه عش (قوله مع التعبير) أي في مسئلة الكلب وقوله بالدلهيز أي لا بالباب (قوله لانه) أي الكلب (قوله حينئذ) أي حين كون الكلب بالدلهيز (قوله من أن الاول) أي عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) أي قوله مع كونه ظاهرا الخ (قوله والثاني) أي الضمان (قوله فيما إذا كان) أي الكلب (قوله الا ان يحمل الدلهيز) أي في المتن (قوله لانه) أي الكلب حينئذ أي كونه باول الدلهيز (قوله وبقوله الخ) عطف على قوله بالشرا الخ (قوله فان دعاه الخ) خرج مالو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهذرا اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن هو لا الحافر الخ اه سم فان دعاه المالك أي ولم يعرفه بالشرا وقوله صحح منه البلقيني الخ ووافقه المعنى كأمرو وخالفه النهاية فقال ولا إلى أي وإن لم يعرفه بالشرا ضمن الحافر في اوجه الوجهين خلافا للبلقيني اه (قوله الثاني) أي ضمان المالك (قوله لانه المقصر الخ) أي فلو أعلمه البشرا فلا ضمان اه نهاية (قوله) وإن لم يدعه إلى قول المتن ومسجد في النهاية لإلا قوله وقول شارح المتن (قوله الثاني) أي عدم الضمان (قوله عنه) أي البلقيني (قوله الاول) ضمان الحافر (قوله أو ان كلامه) أي البلقيني (قوله فعليه) أي حيث كان التالف غير ادعى وعلى عاقلته أي حيث كان ادما ولورقيا اه عش (قوله وهذا) أي الضمان في المسئلتين (قوله وان علم الخ) هذا الاعتراض توجه ايضا على قوله وبطريق ضيق الخ ويحجب ايضا بانه مبدا للتقسيم اه سم (قوله فقد ذكره الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقا ويضمن بحفر بشرا عدوانا لكان أولى لانه مثال له اه معنى (قوله من هذه) أي من عبارته هنا (قوله ولو تعدى الخ) عبارة النهاية ولو حفر بشرا قريبة العمق متعددا فعقمة غير تعاق الضمان بهما بالسوية كالجرأحات اه أي تعميقا له دخل في الاهلاك وإن قل بالنسبة للتعميق الاول عش (قوله وغيره) أي غير الحافر عطف على الضمير المستتر في تعدى (قول المتن يضر المارة) وليس مما يضر ما جرت به العادة من حفر الشوارع للإصلاح لان مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه عش وسيأتي قبيل قول المتن من جناح ما يوافقه

بالسوية كالجرأحات مر (قوله فان دعاه المالك) خروج مالو لم يدعه وقد تقدم في قوله ولو تعدى الواقع بالدخول كان مهذرا اه ثم انظر أي حاجة لهذا مع قوله السابق ضمن لا الحافر (قوله صحح منهما البلقيني الثاني ايضا) الوجه الاول لم قال في شرح الروض عنه لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان ناسيا فعلى الحافر اه (قوله وهذا وإن علم الخ) هذا الاعتراض توجه ايضا على قوله وبطريق ضيق الخ ويحجب

(٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) الواقع وجهان صحيح منهما البلقيني الثاني ايضا وقول شارح عنه الاول اما سبق فلم وأن كلامه اختلف (أو) حفر بشرا (بملك غير أو) في (مشترك) بينهما وبين آخر (بلا اذن) من الغير أو من شريكه في الحفر (فضمنون) ذلك الحفر فعليه أو على عاقلته بدل ما تلف به من قيمة أو دية شبه عمد وهذا وإن علم بما قبله فقد ذكره لا يوضح على أن التفصيل بين الاذن وعدمه لم يعلم صريحا إلا من هذه فاندفع ما قيل لاحاجة لذلك هذه أصلا ولو تعدى بحفره وغيره بتوسعة فالضمان عليهما نصفين لا بحسب الحفر (أو) حفر (بطريق ضيق يضر المارة

فكذا) هو مضمون وان
 أذن فيه الامام لتعديهما
 (او) حفر بطريق (لا يضر)
 المارة لاعتماؤها ولا انحراف
 البئر عن الجادة (وأذن) له
 (الامام) في الحفر (فلا
 ضمان) عليه ولا على عاقلته
 للتالف بها وان كان الحفر
 لمصلحة نفسه (والا) ياذن
 له وهي غير ضارة (فان حفر
 لمصلحة الضمان) عليه أو
 على عاقلته لاعتقائه على
 الامام (أو مصلحة عامة)
 كالاستقاء او جمع ماء المطر
 ولم ينه الامام (فلا) ضمان
 (في الاظهر) لما فيه من
 المصلحة العامة وقد تعسر
 مراجعة الامام وقيد
 الماوردي واعتمده
 الزركشي بما إذا احكم
 رأسافان لم يحكموا وتركها
 مفتوحة ضمن مطلقا لتقصيره
 وتقرر بالامام بعد الحفر
 بغير آذنه رفع الضمان
 كتقرير المالك السابق
 وألحق العبادي والهروي
 القاضي بالامام حيث قال له
 الاذن في بناء مسجد واتخاذ
 سقاية بالطريق حيث
 لاتضر بالمارة وانما يتجه ان
 لم يخص الامام بالنظر في
 الطريق غيره (ومسجد
 كطريق) أي الحفر فيه
 كهو فيها فيجوز لمصلحة
 نفسه إن لم يضر بالمسجد
 ولا بمن فيه

(قوله هو مضمون) إلى قوله وبه يرد في المعنى لا قوله ولا يتجه إلى المتن (قوله لتعديهما) أي الحافر والامام
 اه ع ش اقول الاولى أي الحافر في ملك غيره كلا أو بعضا بلا إذن والحافر بطريق ضيق يضر المارة (قول المتن
 واذن الامام) أي أو أقره بعدم الحفر كما يأتي (قوله وهي غير ضارة) يغني عنه العطف (قول المتن فان حفر
 لمصلحة الضمان الخ) يؤخذ من هذا التفصيل ان ما يقع لاهل القرى من حفر آبار في زمن الصيف للاستقاء
 منها في المواضع التي جرت عادتهم بالمرور فيها والانتفاع بها إن كان في محل ضيق يضر المارة ضمن عاقلة
 الحافر ولو باذن الامام وإن كان بمحل واسع لا يضرهم فان فعل لمصلحة نفسه كسقي دوابه منها وأذن له
 الامام أو لمصلحة عامة كسقي دواب اهل القرية وإن لم ياذن له الامام فلا ضمان وإن كان لمصلحة نفسه ولم ياذن
 له الامام ضمن وإن انتفع غيره بتعاقب الماردين بالامام من له ولاية على ذلك المحل والظاهر ان منه ملزم البلد لانه
 مستاجر للارض فله ولاية التصرف فيها اه ع ش (قول المتن لمصلحة) أي فقط اه معني أي ولو اتفق ان
 غيره انتفع بها ع ش (قوله او جمع ماء المطر) أي اجتماعه (قوله ولم ينه الامام) افهم انه لو نهاه الامام
 امتنع عليه الفعل وضمن اه ع ش عبارة المغني ومحلها إذا لم ينه عنه الامام ولم يقصر فانها فحفر ضمن
 كما قاله ابو الفرج الزاوي لاقتيانه على الامام حيث اذا قصر كان الحفر في ارض خوارق ولم يطوها ومثلها
 ينهار إذا لم يطوها او خالف العادة في سعتها ضمن وان اذن له الامام منه عليه الرافعي في الكلام على التصرف
 في الاملاك اه (قوله وقيد الماوردي الخ) أي الخلاف اه معني (قوله بما إذا احكم رأسافا) هل من
 احكامه اعلاؤه مقدارا يمنع الوقوع عادة (قوله وتركها مفتوحة) لعله فيما إذا لم يعمل فيها بحيث يمنع
 الوقوع العادي الخ (قوله ضمن مطلقا) فلو احكم رأسافا محتسب ثم جاء ثالث وفتحته تعلق الضمان به اه
 نهاية أي الثالث ع ش (قوله له) أي للقاضي (قوله حيث لا يضر) أي ما ذكر من المسجد والسقاية
 (قوله ولا يتجه) أي ما قاله العبادي والهروي (قوله بالنظر الخ) أي بسببه فاهاه داخلية على
 المقصور (قوله غيره) أي غير القاضي مفعول يخص الخ (قوله فيجوز لمصلحة نفسه إن لم يضر الخ) وفاقا
 للمغني والاسني وخلافا للنهاية عبارة بعد كلام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه متمتع مطلقا فالتشبيه من حيث
 الجملة اه (قوله إن لم يضر بالمسجد الخ) عبارة المغني وإذا قلنا بجواز له لم يضمن ما تلف به وإن بحث الزركشي
 الضمان لعدم تعديده ومعلوم إذا قلنا بجوازه انه لا بد ان يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ملك البقعة اما السعة

أيضا بأنه مبدء للتقسيم (قوله فكذا هو مضمون وإن أذن فيه الامام) قال الزركشي وقضيته أنه لا فرق بين
 ان يكون فيه مصلحة للمسلمين وان لا يكون وفيه نظر شرح روض (قول المصنف وإلا فان حفر لمصلحة
 فالضمان عليه) قضية الروض وشرحه جواز الحفر في هذه الحالة حيث قالوا وكذلك حفرها في ذلك أي
 الشارع الواسع وإن لم ياذن فيه الامام ولكنه يضمن اه لكن قال في الروض بعد ذلك فرع بناء المسجد
 في الشارع وحفر بئر في المسجد وسقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن إن لم يضر الناس أي
 وإن لم ياذن الامام كما في شرحه ثم قال لانه فعله لمصلحة المسلمين ثم قال فان بنى أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه
 فعدوان إن اضر بالناس أو لم ياذن له الامام اه فقله أو لم ياذن فيه الامام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه
 وإن لم يضر إذا لم ياذن الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر
 البئر وبناء المسجد لنفسه إلا ان يريد بالعدوان هنا مجرد الضمان فيستويان (قوله ولم ينه الامام) كما نقل عن
 الوالدين شرح الروض (قول المتن ومسجد كطريق) ويجب ان يكون فيه الحفر لمصلحة المسجد أو لمصلحة
 المسلمين والمصلين كما اقتضاه كلام البغوي والمتولي وغيرهما فان فعله لمصلحة نفسه فعدوان وإن اضر بالناس
 وإن اذن فيه الامام بل الحفر فيه لمصلحة نفسه متمتع مطلقا فالتشبيه من حيث الجملة نعم لو بنى مسجدا في موات
 فهلك به إنسان لم يضمنه وإن لم ياذن الامام قاله الماوردي ش م ر (فيجوز لمصلحة نفسه) خولف م ر
 (قوله فيجوز لمصلحة نفسه) هذا التفرع بعد التشبيه بالطريق يقتضي توقف جواز الحفر في الطريق
 لمصلحة نفسه إذا اضر لا تساعه على اذن الامام وقد تبين بالهامش هنا وفيما سبق عن شرح الروض خلافة

وَأُذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ وَالْمَصْلُحَةُ
 الْعَامَّةُ إِنْ لَمْ يَضُرَّ كَذَا ذَكَرَ
 وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ فِيهِ الْإِمَامُ
 وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَضُرَّ مَطَاقًا أَوْ
 لَمْ يَضُرَّ لِمَصْلُحَةٍ نَفْسِهِ بَلَا
 أَذَنَهُ وَيُؤَافِقُ هَذَا طَلَاقُ
 الرُّوضَةِ عَنِ الصِّمْرِى فِي
 أَحْكَامِ الْمَسَاجِدِ كَرَاهَةِ
 حِفْرِهَا فِيهِ وَبِهِ يَرَدُّ قَوْلُ
 الْبَلْقِينِيِّ وَأَنْ اخْذَ الزَّرْكَشِيُّ
 بِقَضِيَّتِهِ الْجَوَازِ فِي الْأَوَّلَى
 لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَنَزَاعُهُ فِي الثَّانِيَةِ
 وَيَصِحُّ حَمْلُ الْمَتْنِ بِتَكْلِيفٍ
 عَلَى أَنْ يَوْضَعَ الْمَسْجِدَ وَمِثْلَهُ
 سِقَايَةُ بِطَرِيقٍ كَالْحَفْرِ فِيهَا
 فَيَأْتِي هُنَا تَفْصِيلُهُ وَفِي الرُّوضَةِ
 وَأَصْلُهَا فِي مَسْجِدِ بْنِ بَشَّارٍ
 لَا يَضُرُّ الْمَارَّةَ ضَمَانُ مَنْ
 يَعْتَرِثُهُ إِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ وَالْأَوَّلَى
 فَعَلَى مَا مَرَّ ﴿فَرَعٌ﴾
 اسْتَأْجَرَهُ لِحِذَازٍ أَوْ حَفَرَ
 نَحْوَهُ بَرٌّ أَوْ مَعْدَنٌ فَسَقَطَ
 أَوْ أَنْهَارَتْ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ
 وَبَحْثُ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ
 الْمُسْتَأْجَرُ فَقَطَّ أَنَّهَا تَنْهَارُ
 بِالْحَفْرِ ضَمْنَهُ وَيَرَدُّ بَأَنَّهُ
 لَا تَغْرِيرُ وَلَا الْجَاءُ فَالْمَقْصَرُ
 هُوَ الْأَجِيرُ وَإِنْ جَهِلَ
 الْأَنْهَارُ (وَمَا تَوَلَّدَ) مِنْ
 فَعْلِهِ فِي مِلْكِهِ الْعَادَةِ
 لَا يَضْمَنْهُ كَجَرَّةٍ سَقَطَتْ
 بِالرِّيحِ أَوْ بِلِجْلِهَا وَحُطِّبَ
 كَسْرُهُ بِمِلْكِهِ فَطَارَ بَعْضُهُ
 فَاتْلَفَ شَيْئًا وَدَابَّةٌ رُبَطَتْهَا
 فِيهِ فَرَسَتْ أَنْسَانَ خَارِجَهُ
 وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ فِيهِ الْإِمَامُ لِأَنَّهُ
 لَا نَظَرَ لَهُ فِي الْمَلِكِ أَوَّلًا

المسجد أو نحوها وإن لا يتشوش الداخلون إلى المسجد بسبب الاستقاء وإن لا يحصل للمسجد ضرر اهـ (قوله كاذب كذا) أي بالمسجد والابن فيه (قوله وإن لم ياذن فيه الخ) أي إذا لم يذنه عنه (قوله ويمتنع الخ) ولو بني سقف المسجد ونصب فيه عمودا أو طين جداره أو عاق فيه قنديل أو فسقط على إنسان أو مال فاهلكه أو فرش فيه حصيرا أو حشيشا فزلق به إنسان فهلك أو دخلت شوكة منه في عينه فذهب بها بصره لم يضمنه وإن لم ياذن له الإمام لأن فعله لمصلحة المسلمين ولو بني مسجد في ملكه أو موات فهلك به إنسان أو بهيمة أو سقط جداره على إنسان أو مال فلا ضمان إن كان ياذن الإمام ولا فاعلى الخلاف السابق أي في الحفر في الطريق اهـ معنى وفي النهاية والروض وشرحه ما يوافق (قوله إن ضر الخ) أي أو نهى عنه الإمام كإمارة (قوله ويوافق هذا) أي التفصيل المذكور بقوله فيجوز إلى قوله ويمتنع (قوله إطلاق الروضة الخ) عبارة المغنى ما في زوائد الروضة في آخر باب شروط الصلاة فلا عن الصمري أنه لا يكره حفر البئر في المسجد ولم يفرق بين أن يكون للمصلحة العامة أو لمصلحة نفسه على التفصيل السابق اهـ (قوله وبه يرد) أي بإطلاق الروضة الخ ولا يخفى ما في الرد بذلك نعم يظهر الرد مما مر عن المغنى (قوله قول البلقيني الخ) اعتمده النهاية كإمارة (قوله بقضيته) وهي ضمان ما تلحق بذلك الحفر (قوله الجواز الخ) مقول القول وقوله في الأولى وهي الحفر في المسجد لمصلحة نفسه الخ (قوله ونزاعه الخ) أي البلقيني عطف على قول البلقيني الخ (قوله في الثانية) وهي الحفر في المسجد للمصلحة العامة الخ (قوله تفصيله) أي الحفر في الطريق (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه فرع بناء المسجد في الشارع وحفر بئر في المسجد ووضع سقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن الهلاك بشئ منها وإن لم ياذن الإمام إن لم يضر بالناس لأنه فعله لمصلحة المسلمين فإن بني أو حفر ما ذكر لمصلحة نفسه فعدو إن أضر بالناس أو لم ياذن فيه الإمام اهـ فقوله أولم ياذن الإمام يقتضي امتناع بناء المسجد لنفسه وإن لم يضر إذا لم ياذن الإمام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر البئر وبناء المسجد لنفسه إلا أن يريد بالعدو أن هنا مجرد الضمان فيستويان اهـ سم (قوله بني بشارع الخ) ظاهر إطلاقه سواء لمصلحة أو لمصلحة عامة (قوله والا) أي أن لم ياذن الإمام فعلى ما مر أي من التفصيل في الحفر في الشارع (قوله فرع) إلى قول المتن ويحل في النهاية (قوله استأجره الخ) إجارة صحيحة أو فاسدة أو أذاعه ليجذأ أو يبني له تبرعا بل لو أكرهه على العمل فيه فأنهارت لم يضمن لأنه باكر اهـ لم يدخل تحت يده ولا أحدث فيه فعلا اهـ عش (قوله لجذاذ الخ) أي ونحوه اهـ نهاية (قوله كالعادة) أي فعلا موافقا للعادة (قوله فيه) أي ملكه وكذا ضمير خارج (قوله فيه) أي فعله في ملكه (قوله أو لا كالعادة) عطف على كالعادة أي أو فلا مخالفا للعادة (قوله وقت هبوب الريح) لأن هبت بعد الإيقاد وإن أمكنه أطفالا فاهل فاعل فيما يظهر وإن نظر فيه الأذرع اهـ قال الرشدي قوله وقت هبوب الريح أي في مهب الريح اهـ وقال عش قوله لأن هبت الخ يقال يمثل هذا التفصيل فيما لو أوقد نار في غير ملكه لكن بمحل جرت العادة بالإيقاد فيه كما يقع لأرباب الأرياف منهم يوقدون النار في

(وَأُذِنَ فِيهِ الْإِمَامُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوَّلُ يَضُرُّ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ بَلَا أَذَنَهُ صَرِيحٌ فِي تَوْفِقِ جَوَازِ الْحَفْرِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَى أَذْنِ الْإِمَامِ إِذَا كَانَ الْحَفْرُ لِمَصْلُحَةِ نَفْسِهِ وَلَمْ يَضُرَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ قَوْلِ الرُّوضِ فَرَعَ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ فِي الشَّارِعِ وَحَفَرَ بَيْرٌ فِي الْمَسْجِدِ وَوَضَعَ سِقَايَةً عَلَى بَابِ دَارِهِ كَالْحَفْرِ فِي الشَّارِعِ فَلَا يَضْمَنْ إِنْ لَمْ يَضُرَّ النَّاسَ إِنْ هُوَ مَا نَصَّه فَانْ بَنَى أَوْ حَفَرَ مَا ذَكَرَ فَعَدُوٌّ إِنْ أَضَرَ النَّاسَ أَوْ لَمْ يَأْذِنْ فِيهِ الْإِمَامُ أَهْ لَكِنَّهُ صَرَحَ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَوَازِ حَفْرِ الْبَيْرِ فِي الشَّارِعِ الْوَاسِعِ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ فِيهِ الْإِمَامُ وَلَكِنَّهُ يَضْمَنْهُ خُ وَقَدْ يَحْمِلُ قَوْلُهُ فَعَدُوٌّ عَلَى مَعْنَى التَّضْمِينِ فَقَطَّ فَلَا يَخَالَفُ هَذَا وَقَدْ يَفْرُقُ بَيْنَ الشَّارِعِ وَالْمَسْجِدِ (قَوْلُهُ إِنْ أَذِنَ الْإِمَامُ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي الْحَفْرِ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ فِيهِ الْإِمَامُ مَعَ مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَتْنِ آخِرَ الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ بِعِلْمِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَفْرِ وَبِنَاءِ الْمَسْجِدِ وَقَدْ يَقَالُ قَوْلُهُ وَالْأَفْعَلَى مَا مَرَّ يَفِيدُ جَوَازَ بِنَائِهِ وَعَدَمَ الضَّمَانِ وَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ الْإِمَامُ إِذَا كَانَ لِمَصْلُحَةِ عَامَةٍ فَهُوَ عَلَى طَرِيقِ مَا فِي الْحَفْرِ فَلْيَتَأَمَّلْ (وَقْتُ هُبُوبِ الرِّيحِ) بِخِلَافِهِ مَا لَوْ

كالعادة كالتلود من نار أو قدھا بملكه وقت هبوب الريح أو جاوز في إيقادھا العادة

او من سقى ارضه وقد اسرف او كان بهاشق (١٢) عليه ولم يحط بسده او من رشه للطريق لمصلحة نفسه مطلقا او للمسلمين وجاوز العادة

غيظانهم لمصلحة تتعلق بهم وجرت العادة بها ويدل لذلك مفهوم ما ذكره الشارح من الضمان فيما لو كسر حطباً بشارع ضيق وقوله وإن أمكنه الخ أى وأنه من يريد الفعل اه (قوله او من سقى الخ) عطف على قوله من نار وقوله ارضه أى ارض مالك منفعتها (قوله شق الخ) أى يخرج منه الماء اه ع (قوله او من رشه الخ) استطرادى فانه ليس من الموضوع (قوله مطلقاً) أى أن لم يجاوز العادة اه ع (قوله او للمسلمين الخ) والضامن المباشر للرش فإذا قال للسقاء رش هذه الارض حمل على العادة فحيث تجاوز العادة تعلق الضمان به فان امر السقاء بمجاوزة العادة في الرش تعلق الضمان بالامر ولو جهل الحال هل نشأت الزيادة على العادة من السقاء او الامر وتنازعاً فلا قرب ان الضمان على السقاء لا الامر اذا اصل عدم امره بالمجاوزة كالمو انكر اصل الامر اه ع وشروطه فان امر السقاء ظاهر اطلاقه وإن لم يعتد وجوب امثال الامر وفيه توقف فليراجع (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وإن لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه كلام الشيخين وغيرهما وإن نقل الزركشى عن اصحاب وجوب الضمان إذا لم ياذن الامام اه نهاية ومال المغنى إلى ما نقله الزركشى عن اصحابه من وجوب الضمان إذا لم ياذن الامام وإن لم يجاوز العادة (قوله) إن قصده به مصاحبة المسلمين الخ) أى وذلك لا يعلم الا منه فيصدق في دعواه ومفهوم انه إذا قصده مصلحة نفسه او اطلق ضمنه والظاهر خلافه في الاطلاق لان هذا الفعل مأمور به فيحمل فعله على امثال امر الشارع بفعل ما فيه مصلحة عامة اه ع (قوله ولو ياذن الامام) أى وبلا ضرر مغنى ونهاية (قوله في شارع ضيق) افهم انه لا ضمان لما تلف بتكسيده بشارع واسع لاتفاء تعديده بفعل ما جرت به العادة اه ع (قوله) بلا قائد) مفهومه انه إذا كان بقائد لا ضمان لكن نقل عن الشيخ حдан في ملتقى البحرين انه مع القائد يضمن بالاولى ويؤيده ما فى سم على منهج فى انلاف الدواب انه لو ركب دابة قاتلت شيئاً ان الضمان عليه اعنى او غيره دون مسيرها كما جزم بهم رايتى اه ع (قوله لكنه فى الجناح) إلى الماتن فى المغنى الاقوله اما إذا لم يسقط إلى لو سقط (قوله من ضمان الكل) أى كل ما تلف بالخارج أى من الجناح والنصف أى ضمان نصف التالف بالكل أى كل الجناح (قوله لان الارتفاق الخ) يؤخذ منه ان ما يقع من ربط جرة وادائها فى هوا الشارع او فى دار جاره حكمه حكم ماسقط من الجناح فيضمنه واضع الجرة اه ع (قوله) وبه) أى بذلك التعليل (قوله لو تنهى الخ) أى بالغ فيه وقوله فلست ارى الخ أى بل اقول بعدم الضمان اذا لتقصير منه اه ع (قوله وفارق الخ) عبارة المغنى فان قيل لو حفر بئر المصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن فهلا كان هنا كذلك اجيب بان للامام الولاية على الشارع فكان اذ نهى عن حفر بئر المصلحة نفسه باذن الامام لم يضمن لولاية له عليه فلم يؤثر اذ نهى عن عدم الضمان اه (قوله بان الحاجة الخ) أى ان الاحتياج إلى انتزاع المياه ونحوه بكثير فى الشوارع قبلما يتخلو عنه بيت فلو اهدر بالمارة بكثرة الجنايات الغير المضروبة بخلاف البئر اذا حفره لنفسه باذن الامام ولم تضر فلا يضمن الواقع فيها لان حفر البئر نادر فى الشوارع كما هو مشاهد اه سيد عمر (قوله فلا يضمن) خلافاً للمغنى (قوله ما انصد به) أى تلف به اه ع (قوله وان سبل الخ) غاية أى سبله بعد الاشراع وقوله او إلى ما سبله الخ أى قبل الاشراع (قوله سكة غير نافذة الخ) أى وليس

طراً هو به نعم ان أمكنه حيثئذ اطفأ ما فتركه قال الاذرى ومرفى عدم تضمينه نظر (قوله وجاوز العادة) بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام فيه كما اقتضاه اطلاق الشيخين وغيرهما وان نقل الزركشى عن اصحاب انه لا بد من انه كالحفر بالطريق ويفرق على الاول بدوام الحفر وتولد المفاسد منه فتوقف على اذنه بخلافه هنا شمر واقول انظر قوله عن الزركشى كالحفر بالطريق وقوله ويفرق الخ المتضمن انه لا بد فى الحفر لمصلحة المسلمين من اذن الامام مع قول المتن السابق او لمصلحة عامة فلا فى الاظهر ففعل هذا بالنسبة للحفر والرش لمصلحة نفسه (قوله وجاوز العادة) قضيت عدم الضمان ان لم يجاوز العادة وان لم ياذن الامام وهو قضية كلام الشيخين قال فى شرح الروض قال الزركشى لكن الذى صرح به الاصحاب وجوب الضمان اذا لم ياذن الامام فيه وكان الحفر مع الاتساع لمصلحة المسلمين (قوله وفارق ما مر) تقدم

ولم يعتمد المشى عليه مع عليه به ضمنه ويؤخذ من تفصيلهم المذكور فى الرش ان تحية اذى الطريق كحجر فيها ان قصده به مصلحة المسلمين لم يضمن ما تولد منه وهو ظاهر والا لترك الناس هذه السنة المتأكدة او (من جناح) أى خشب خارج من ملكه (إلى شارع) ولو باذن الامام فسقط وتلف شيئاً او من تكسير حطب فى شارع ضيق او من مشى اعنى بلا قائد وان احسن المشى بالعصا كما اقتضاه اطلاقهم او من عجن طين فيه وقد جاوز العادة او من حط متاعه به لاعلى باب حانوته كالعادة (فمضمون) لكنه فى الجناح على ما يأتى فى المزباز من ضمان الكل بالخارج والنصف بالكل وان جاز اشراعه بان لم يضر المارة لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وبه يعلم رد قول الامام لو تنهى فى الاحتياط فجرت حادثة لا تتوقع او صاعقة فسقط بها وتلف شيئاً فلست ارى اطلاق القول بالضمان انتهى وفارق ما مر فى البئر بان الحاجة هنا اغلب واكثر فلا يحتمل اهداره اما اذا لم يسقط فلا يضمن ما انصد به ونحوه كما لو سقط وهو خارج الى ملكه وإن سبل ما تحته شارعا

بأذن جميع الملاك والاضمن (ويحل) للسلم دون الذي بالنسبة لثوار عتا (اخراج الميازيب) (١٣) العالية التي لا تضر المارة (إلى شارع)

وإن لم ياذن الامام لعموم الحاجة اليها وصح أن عمر قلع ميز بالعباس رضى الله عنهما قطر عليه فقال له اتقلع ميزا بانصبه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال والله لا ينصبه إلا من يرقى على ظهري وانحنى للعباس حتى رقى عليه وأعاد له محله (والتالف بها) وبما قطر منها (مضمون في الجديد) لما رمى الجناح وكالو وضع نرا بابا بالطريق ليطين به سطحه مثلا فان واضعه يضمن من يزلقه به أى ان خالف العادة ليوافق مامر ودعوى أن الميزاب ضرورى ممنوعة بانه يمكن اتخاذه بئر أو أخذود في الجدار لماء السطح (فان كان بعضه) أى ماذكر من الجناح والميزاب (في الجدار فسقط الخارج) أو بعضه فالتلف شيئا (فكل الضمان) على واضعه أو عاقلته لوقوع التلف بما هو مضمون عليه خاصة وخرج بقوله بعضه ما لو لم يكن منه شيء فيه بان سمره فيه فيضمن الكل بسقوط بعضه أو كله وما لو كان كله فيه فلا ضمان بشيء منه كالجدار (وان سقط كله) أو الخارج وبعض الداخل أو عكسه فالتلف شيئا بلكه أو باحد طرفيه

فيها مسجد أو نحوه أما إذا كان فيه مسجد أو نحوه فهو كالشارع كانه عليه الاذرع وغيره مغنى وروض (قوله بأذن جميع الملاك) أى إذا لم يكن المشرع من اهله ولا أفاضل من بابيه بعده أو مقابله كما مر في باب الصلح (قوله للسلم) إلى قوله أو شك في المغنى لإفوله أى إلى ودعوى وكذا في النهاية لإفوله وصح أن عمر إلى المتن (قول المتن اخرج الميازيب) جرى المصنف في جمع الميازيب على لغة ترك الهمزة في مفردة وهو ميزاب وهي لغة قليلة والأفصح في جمعه مازب بهمة ومجمع متراب بهمة ساكنة ويقال فيه مرزاب بتقديم الراء على الزاى وعكسه فلغاته حيث ذابح اه مغنى (قول المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو الفكشارع أو ملك غيره بلا إذن وان كان عاليا اه وقال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه سم على حج اه ع ش (قوله وإن لم ياذن الامام) لكن إذا لم ينه اخذاً بما سبق اه ع ش (قوله وصح الخ) عبارة المغنى أى ولما روى الحاكم في مستدركه ان عمر الخ (قوله ان عمر قلع الخ) امر بقلعه فقلع اه مغنى (قوله فقال) أى العباس له أى لعمر رضى الله تعالى عنهما (قوله فقال والله الخ) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناح البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ليطين به سطحه الخ) أى اولي جمعه ثم ينقله إلى الميزاب مثلا اه ع ش (قوله لماسر) أى من ان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة اه مغنى (قوله ماسر) أى في شرح وماتولد الخ (قوله ودعوى الخ) رد لدليل القديم (قوله اتخاذه بئر) أى في الدار اه مغنى (قوله لماء السطح) متعلق بالاتخاذ (قول المتن فان كان بعضه في الجدار) أى الجدار الداخل في هواء الملك كالأبنيى بخلاف الجدار المركب على الرأس في هواء الشارع كما هو الواقع في غالب الميازيب فانه ينبغي ضمان التالف بهذا الميزاب مطلقا إذ هو تابع للجدار والجدار نفسه يضمن ما تلف به لكونه في هواء الشارع كما مر فليتنبه له اه رشيدى (قوله أى ماذكر الخ) عبارة المغنى أى الميزاب ويصح رجوعه إلى الجناح أيضا بتأويل ما ذكر اه (قوله من الجناح والميزاب) ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السياق مع أنه ينافية قوله السابق لكنه في الجناح على ما يأتى في الميزاب الصريح فى أن كلام المصنف هنا مفروض في خصوص الميزاب اه رشيدى (قول المتن فسقط الخارج) أى من الجدار (قوله أو بعضه) أى بعض الخارج اه مغنى (قوله على واضعه) أى إن وضعه المالك بنفسه والا فلى الأمر بالوضع اه ع ش (قوله منه) أى الميزاب وقوله فيه أى الجدار اه ع ش (قوله أو عكسه) أى الداخل وبعض الخارج وقد يشكك تصويره سم وقد يصور بما إذا كان المتطرف من الخارج مسمرافى خشبتين مركزتين في الجدار مثلاً اه سيد عمر عبارة ع ش وقد يمكن تصويره بما لو انفصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلاً بالجدار فانكسر وسقط بعضه مع جميع الداخل اه (قوله أيضا) أى كالخارج وقوله وهو أى التلف الحاصل بالداخل وقوله عليهما أى الداخل والخارج (قوله كله) أى الميزاب أو الجناح وقوله وانكسر أى نصفين اه مغنى (قوله الخارج) أى أو بعضه (قوله ضمن الخ) أى الكل ولو نام أى شخص ولو طفلا على طرف سطحه فانقلب إلى الطريق على ما قال الماوردى إن كان سقوطه بانهار الحائط من تحته لم يضمن أى لعذره وان كان لتقلبه في نومه ضمن أى بديهة الخطأ لانه سقط بفعله اه نهاية بزيادة من ع ش

انه لا ضمان في حفر البئر لمصلحة نفسه حيث أذن الامام ولا ضرر (قوله في المتن إلى شارع) قال في الروض وكذا أى وكذا يضمن المتولد من جناح خارج إلى درب منسداى ليس فيه نحو مسجد أو الفكشارع أو ملك غيره بلا إذن وان كان عاليا اه قال في شرحه لتعديده بخلافه بالاذن اه (قوله وبما قطر منها) مثله وأولى ما يقطر من الكيزان المعلقة بالجناح البيوت في هواء الشارع كما هو ظاهر (قوله أو عكسه) أى الداخل

(فنفسه) أى الضمان على من ذكر (في الاصح) لان التلف حصل بالداخل أيضا وهو غير مضمون فوزع عليهما نصفين من غير نظر لوزن ولا مساحة ولو سقط كله وانكسر في الهواء فان أصابه الخارج ضمن أو الداخل فلا كما قاله البغوى

أوشك فلا أيضا فيا يظهر لان الاصل (١٤) براءة الذمة ولو ألتف ماؤه شيئا ضمن نصفه ان كان بعضه في الجدار وبعضه خارجا ولو اتصل

(قوله أوشك) ولو اختلفا فقال صاحب الجناح تلف بالداخل وقال صاحب المتاع تلف بالخارج فالظاهر تصديق صاحب الجناح لان الاصل عدم الضمان اه عش (قوله ولو ألتف) إلى قوله وقياس ذلك في المغنى الى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية إلا قوله وان نازع فيه البلقيني (قوله ولو ألتف ماؤه) أى ماء الميزاب عش ورشيدى عبارة المغنى ولو اصاب الماء النازل من الميزاب شيئا فالتف الخ (ولو اتصل ماؤه بالارض) أى ثم تلف به انسان نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى قول البغوى ولو ألتف ماؤه شيئا الخ (قوله ان ماء مالىس منه) أى ماء ميزاب ليس الخ (قوله والذي في الروضة الخ) معتمد فيضمن التالف بماء الميزاب سواء خرج منه شيء عن ملكه ام لا عش (قوله ويوجه) أى ما في الروضة من اطلاق الضمان (قوله تميز خارجه الخ) أى خارج محل الماء (قوله بينه) أى ماء مالىس منه الخ (قوله كسره بملكه) أى حيث لا ضمان مع ان كلا تصرف في ملكه اه عش (قوله ولا يبرأ) إلى قوله نعم ان كان في المغنى إلا قوله والمراد إلى نعم ان كانت (قوله مائلا) أى كلا وبعضا (قوله بانتقاله عن ملكه) فلو تلف بها انسان ضمنته عاقلة البائع كما نقله عن البغوى وأقره وقال البلقيني الاصح عندى لزومه للمالك أو لعاقلته حال التلف اه معنى (قوله وباعه منه) يعنى انتقل إلى ملكه بطريق شرعى (قوله وسله) أى عن البيع اه عش (قوله برىء) أى وان لم يتعرض للبراءة منه لانه بدخوله في ملكه صار يستحق ابقاءه ولا يكف هدمه لما فيه من إزالة ملكه عن ملكه اه عش (قوله المالك الأمر) ينبغى ان المراد بالمالك اعم من مالك العين والمنفعة حيث ساغ له اخراج الميزاب اه عش (قوله نعم الخ) انظر ما وقع هذا الاستدراك اه رشيدى أى فكأن ينبغى ان يذكر ما قدمناه عن المغنى آنفا حتى يظهر الاستدراك (قوله اختص الضمان به) أى بالانى مثلا اه رشيدى عبارة عش أى الأمر وظاهره انه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه (قول المتن وان بنى جداره) أى بعضه اخذ من كلام الشارح الآتى آنفا وعكس المغنى فقدر هنا لفظة كله ثم قال فان بنى بعض الجدار مائلا والبعض الآخر مستويا فسقط المائل فقط ضمن الكل او سقط الكل ضمن النصف اه (قول المتن إلى شارع) أى أو مسجد اه نهاية (قوله او ملك غيره) ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بنقصه او اصلاحه كغصان شجرة انتشرت إلى هواء ملكه فله طلب إزالة التالكن لا ضمان فيما تلف بها اه نهاية زاد المغنى والاسنى لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه اه قال عش قوله فله طلب إزالة التالكن فلم يفعل فلصاحب الملك نقضه ولا رجوع له بما يغرمه على النقض ثم رابت الدميرى صرح بذلك اه وفي النهاية ايضا ولو بناء مائلا الى الطريق اجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل أى الحاكم فللمارين نقضه كما قاله فى الانوار اه أى بخلاف ما لو بناء مستويا ثم مال فليس له مطالبة كما تقدم عن سم اه عش أقول انما ذكره سم على سبيل التردد بلا ترجيح شيء كما استرد عبارته عند قول الشارح ولو استهدم الجدار الخ كلامه وعن المغنى ترجيح عدم المطالبة (قوله ومنه) أى ملك الغير (قوله ومنه) أى ملك الغير السكة غير النافذة أى إذا لم يكن فيها مسجد او بشر مسبل والافكا لشارع معنى وأسنى (قوله كاسر) أى قبيل قول المتن ويحل الخ (قوله فيضمن) أى وان اذن فيه الامام أسنى ومعنى (قوله بالمائل) أى بسقوط المائل فقط وقوله بالكل أى بسقوط الكل اه معنى (قوله ويؤخذ منه) أى من المتن (قوله لو بناء) أى الجدار كله (قوله مطلقا) أى سواء ألتف ب كله او بعضه اه عش (قوله فيه) أى كل من ملكه والموات (قوله ضمن) وفاقلا لاسنى وخلافا للنهاية والمغنى

وبعض الخارج وقد يشكك قصوره (قول المتن وإن بنى جداره مائلا الخ) قال فى الروض ولصاحب الملك مطالبة من مال جداره إلى ملكه بالنقص كغصان الشجرة تنتهى إلى ملكه اه قال فى شرحه لكن لو تاف بهاشى لم يضمن مالهما لان ذلك لم يكن بصنعه بخلاف الميزاب ونحوه نقله البغوى فى تعليقه عن الاصحاب اه وخرج بصاحب الملك الحاكم فليس له مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقصه على ما يفيد قول الشارح الا ترى ولو استهدم الجدار الخ ان كان قوله فيه وان مال راجعا أيضا لقوله لم يطالب بنقصه لكن

ماؤه بالارض فالقياس الضمان قاله البغوى وقياس ذلك ان ماء مالىس منه شيء خارج لا ضمان فيه هذا والذي فى الروضة وغيرهما اطلاق الضمان بماء الميزاب ويوجه بانه لا يلزم من التفصيل السابق فى محل الماء جريانه فى الماء تميز خارجه وداخلة بخلاف الماء ويجرد مروره بغير المضمون لا يقتضى سقوط ضمانه لا سيما مع مروره بعد على المضمون وهو الخارج وبهذا اعنى مروره على مضمون يفرق بينه وبين ما تطاير من حطب كسره بملكه ولا يبرأ واضح جناح وميزاب وبانى جدار مائلا بانتقاله عن ملكه وان نازع فيه البلقيني نعم ان بناء مائلا لملك الغير عدوانا وباعه منه وسله له برىء والمراد بالواضع والبانى المالك الامر لا الصانع نعم ان كانت عاقلته يوم التلف غير هايوم الوضع او البناء اختص الضمان به (وان بنى جداره مائلا إلى شارع) او ملك غيره بغير اذنه ومنه كما مر السكة غير النافذة (فكجناح) فيضمن الكل ان وقع التلف بالمائل والنصف ان وقع بالكل ويؤخذ منه انه لو بناء مائلا من اصله ضمن كل التالف مطلقا وهو ظاهر او الى ملكه او موات فلا ضمان لان له التصرف فيه كيف

لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحفر بملكه المستاجر مثلاً على ما مر فيه لان الحفر اتلاف لا استعمال مضمن (أو) بناءه (مستوى يا قال) إلى ما مر (وسقط) وأتلف شيئاً حال سقوطه (فلا ضمان) لان الميل لم يحصل (١٥) بفعله (وقيل إن أمكنه هدمه وإصلاحه

ضمن) لتقصيره بترك الهدم والإصلاح وانتصر له كثيرون وعليه فيظهر أنه لا فرق بين أن يطالب بهدمه أو رفعه وأن لا (ولو سقط) ما بناه مستويًا وبالطريق فعثر به شخص أو أتلف به (مال فلا ضمان) وإن أمره الوالي برفعه (في الإصح) لان السقوط لم يحصل بفعله نظير ما مر نعم إن قصر في رفعه ضمن كما قاله جمع المتقدمون واعتمدوا الأذرعى وغيره لتعديده بالتأخير ويفرق بينه وبين ما مر فيما يمكنه هدمه بأن ذلك لم يحصل فيه انتفاع بالطريق بخلاف هذا فاشتراط فيه عدم تقصيره به ولو استهدم الجدار لم يطالب بنقضه ولم يضمن ما تولد منه وإن مال كامر ويوجه بأن الميل نشأ من غير فعله ولم يباس من إصلاحه غالباً وبه يفرق بينه وبين ما ذكر فيمن قصر بالرفع وفي وجه قوى مدركاً للجار والمال المطالبة به (ولو طرح قامات) بضم القاف أى كناسات (وقشور) نحو (بطيخ) ورمال (بطريق) أى شارع (فضمون)

والشهاب الرملى (قوله لانه استعمال الهواء الخ) قد يقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويت حق الغير وهو موجود في الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر أه سم (قوله وبه يفرق الخ) يتأمل أه سم (قوله أو بناءه مستويًا) إلى قوله نعم في النهاية والمعنى لا أقوله وانتصر له كثيرون (قول المتن قال) الأولى ومال بالو أو (قوله إلى ما مر) أى شارع أو ملك غيره بغير إذنه (قول المتن فلا ضمان) تنبيه لو اختل جداره فطلع السطح ففدقه للإصلاح فسقط على إنسان فأت قال البغوى في فتاويه أن سقط وقت الدق فعلى عاقلته الدية أه معنى وفي ع ش بعد ذكر مثله عن سم على المنهج ما نصه أى وما بعده فإن كان السقوط مترتباً على الدق السابق لحصول الخلل به ضمن والافلا (قوله ما بناه مستويًا الخ) أى بخلاف ما بناه ما مثلاً إلى نحو شارع فإن ما أتلف به مضمون كالجناح أه شرح المهرج (قول المتن فعثر) بتثليث المثلة في الماضي والمضارع أه رشيدى (قوله ضمن) وفاقال لاسنى وخلافاً للنهاية والمعنى (قوله كما قاله جمع الخ) والصحيح خلافه مر أه سم (قوله واعتمده الأذرعى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجب على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان سم وقد يقال يتعين الاحتمال الثانى لانه شغل الشارع بملكه وأن لم يكن له فيه صنع أه سيد عمر (قوله ولو استهدم الخ) هذا يفيد أنه ليس للحاكم مطالبة من مال جداره إلى الشارع بنقضه إن كان قوله الاقوى وأن مال راجعاً أيضاً لقوله لم يطالب بنقضه لكن قد ينفع هذا قوله كإمر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة أه سم عبارة المعنى ولو استهدم الجدار ولم يمل لم يلزمه نقضه كفاى اصل الروضة ولا ضمان ما تولد منه لانه لم يجاوز ملكه وقضية هذا أنه إذا مال لم يلزمه ذلك وليس مراده أه (قوله ولو استهدم الجدار) أى قرب إلى الهدم الجدار الذى بناه مستويًا أه كردى (قوله وبه يفرق) أى بقوله ولم يباس الخ (قوله بالرفع) كذا فى اصله رحمه الله تعالى فالباء بمعنى فى أه سيد عمر (قوله المطالبة به) أى بالنقض أه كردى (قول المتن ولو طرح) أى شخص أه معنى (قوله بضم القاف) إلى قوله بل لا يصح فى النهاية الاقوله ما لم يقصر إلى وفى الاحياء (قول المتن بطيخ) بكسر الموحدة معنى ومحلى (قوله بالنسبة للجاهل) أى فان شئى عليها قصد فلا ضمان قطعاً معنى ونهاية (قول المتن على الصحيح) محل الخلاف كفاى الروضة واصلها طرحها فى غير المزايل والمواضع المعدة لذلك والافيشبه ان يقطع بنى الضمان أه معنى (قوله لما مر الخ) أى من ان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة ولان فى ذلك حذر على المسلمين كوضع الحجر والسكين أه معنى (قوله لان هذا) أى المنعطف المذكور وقوله منه أى الشارع (قوله فالتقصير من المار الخ) أى بعدوله إليه أه نهاية قضيته أنه لو لم يعدل إليه اختياراً بل لعروض حمة الجائزاته إليه ضمن وقضية اطلاق قوله ولا نعم إن كانت فى منعطف الخ خلافه فلتراجع والظاهر عدم الضمان مطلقاً أه ع ش وقوله وقضية اطلاق الخ محل تأمل (قوله ملكه الموات) أى والمزايل والمواضع المعدة لذلك أه معنى (قوله مطلقاً) أى جاهلاً كان أو عالماً وظاهره لو دعاه وهو ظاهر لانه ظاهر يمكن التحرز عنه كالكلب

قد تمنع هذا كإمر إذ عدم المطالبة بالنقض إذا مال لم يتقدم فلتراجع المسئلة (قوله لانه استعمال الهواء المستحق للغير الخ) قد يقال إنما حرم استعمال الهواء لتفويته حق الغير وهو موجود فى الاتلاف لمنعه الانتفاع بموضع الحفر (قوله وبه يفرق بينه الخ) يتأمل (قوله نعم إن قصر فى رفعه ضمن كما قاله جمع المتقدمون الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجب على رفعه فيفرق بينه وبين إبقاء آلات البناء فى الطريق زيادة على العادة بأنها بفعله أو يجبر على رفعها ولا ينافيه عدم الضمان (قوله ضمن كما قاله جمع المتقدمون) الصحيح خلافه مر (قوله بنقضه) أى فلا ضمان وإن قصر فى رفعها مر ش ولو بناه ما مثلاً إلى الطريق أجبره الحاكم على نقضه فأن لم يفعل فللبارين نقضه ش مر

بالنسبة للجاهل بها (على الصحيح) لما سرفى الجناح نعم إن كانت فى منعطف عن الشارع لا تحتاج إلى المارة أصلاً فلا ضمان على الأوجه لان هذا وإن فرض عده منه فالتقصير من المار فقط فاندفع ما للبقيين هنا وخرج بالشارع ملكه والموات فلا ضمان فيهما مطلقاً وبطرحها

مالو وقعت بنفسها بريح ونحوه فلا ضمان الم بقصر في رفعها أخذنا ما روي في الاحياء ان ما يترك بارض الحمام من نحو سدور يكون ضمان ما تلف به على واضعه في أول يوم وعلى الحامي (١٦) في ثانيه لا اعتياد تنظيفه كل يوم وخالفه في فتاويه فقال ان نهى الحامي عنه ضمن الواضع وكذا ان

العقور اه عش (قوله مالو وقعت بنفسها الخ) او يصدق في ذلك المالك ما لم تدل قرينة على خلافه اه عش (قوله مالم بقصر في رفعها) قال شيخنا في شرح الروض ويظهر لي ان هذا بحث والاوجه عدم الضمان ايضا كما لو مال جداره وسقط وامكنه رفعه فانه لا يضمن اه معنى عبارة النهاية فلا ضمان وإن قصر في رفعها بعد ذلك اخذنا بما قدمناه اه (قوله وفي الاحياء الخ) عبارة المغني ولو اغتسل شخص في الحمام وترك الصابون والسدر المزلقين بارضه او رمى فيها نخامة فزلق بذلك إنسان مات او انكسر قال الرافعي فان التي النخامة على الممر ضمن ولا فلا ويقاس بالنخامة ما ذكر معها وهذا كما قال الزركشي ظاهر وقال الغزالي في الاحياء انه ان كان بموضع لا يظهر بحيث يتعذر الاحتراز عنه فالضمان متردد بين تاركه والحامي والوجه لم يجاب به على تاركه في اليوم الاول وعلى الحامي الخ (قوله من نحو سدرا الخ) اي كالصابون والنخامة اه عش (قوله وخالفه في فتاويه الخ) قد يقال لا مخالفة لا مكان ان يكون ما في الفتاوى تقيد لما في الاحياء في إطلاقه ضمان الواضع في اليوم الاول اه رشيدى (قوله ضمنه الواضع) اي ولو في اليوم الثاني اه عش (قوله لكن جاوز في استكثاره العادة) اي بخلاف ما إذا لم يجاوز فلا ضمان عليه وانظر هل يلزم الحامي حينئذ والظاهر لا وسكت عما إذا اذنه الحامي فانظر حكمه اه رشيدى اقول ولعل حكمه التفصيل بين كونه ظاهرا يمكن التجرز عنه فلا يضمن وعدمه فيضمن من باذنه في الدخول بعده فليراجع (قول المتن سببها هلاك) بحيث لو انقرد كل منهما كان مهلكا اه معنى وقال عش المراد بالسبب ما له مدخل إذا حفرت شرطاه (قوله اي هو) اي إن كان التالف مالا وقوله او عاقلة اي إن كان التالف نفسا اه عش (قوله راجع لهذا ايضا) قد يقال الرجوع لهذا محتاج اليه لاجل قوله فالمنقول تضمنين الحافرا اه سم (قوله اهلا للضمان) إلى قوله وهذا يعلم في المغني (قول المتن ووقع العاثر) اي بغير قصد هاهي البئر فلوراي العاثر الحجر فلا ضمان كما في حفر البئر ذكره الرافعي بعد هذا الموضوع اه معنى قوله الملاقى بفتح القاف (قوله الضمان) مبتدا مؤخر (قوله فسياتي) اي انفا (قوله وفارق) اي ما في المتن وقد يشكل مسألة السيل ونحوه بقول الماوردي لو برزت بقلة في الارض فتعثر بها مار وسقط على حديدة منصوبة بغير حق فالضمان على واضع الحديدة واجيب بان هذا اذا غير معمول به اه نهاية اي فلا ضمان على واضع الحديدة وهذا هو المعتمد عش (قوله فان الحافر الخ) بيان للحرج الى الفرق وقوله بأن الواضع الخ متعلق بفارق الخ (قوله ووضع آخر) اي ولو تعديا كما ياتي اه عش (قوله فيها سكين) اي وتردى بها شخص ومات وقوله فانه لا ضمان الخ اي ويكون الواقع هدرا اه عش (قوله واما الواضع فلان السقوط الخ) وفي سم بعد ان ناقش في ذلك ما نصح فالوجه صحة الحمل وان له وجها حسنا اه (قوله وهذا الخ) اي بقوله اما المالك فظاهر الخ (قوله انه لا يحتاج الى الجواب الخ) هذا الجواب للشيخ في شرح الروض مع تعليقه عدم الضمان على احد بما ذكره الشارح بقوله اما المالك فظاهر الخ اه سم اقول ووافقه اي الشيخ المغني (قوله بحمل ما هنا) اي مسألة السكين (قوله

لم يأذن ولا نهى لكن جاوز في استكثاره العادة وهو اوجه (ولو تعاقب سببا هلاك فعلى الاول) اي هو أو عاقلة الضمان لانه المالك بنفسه او بواسطة الثاني (بأن حفر) واحد بئرا عدوانا أولا لكن قوله الآتي فان لم يتعد الخ يدل على ان قوله عدوانا راجع لهذا ايضا وهو مافى اصله ولا محذور فيه لان غير العدوان يفهم بالاولى (ووضع آخر) اهلا للضمان قبل الحفر أو بعده (حجرا) وضعا (عدوانا) نعت لمصدر محذوف كما قدرته احوال بتاويله بمتعديا (فعر به) بضم أوله (وقع) العاثر (بها) فهلك (فعلى الواضع) الذي هو السبب الاول لان المراد به الملاقى او لا للتالف لا المفعول او لا الضمان لان التعثر هو الذي وقع فمكان واضعه أخذه ورداه فيها اما اذا لم يكن الواضع اهلا فسياتي (فان لم يتعد الواضع) الاهل بان وضعه بملكه وحفر اخر عدوانا قبله او بعده فعشر رجل ووقع بها فالمنقول تضمنين الحافر) لانه المتعدي وفارق حصول الحجر على طرفها بسيل او سبع او حربى

فان الحافر المتعدي لا يضمن هنا بأن الواضع ثم اهل للضمان في الجملة فصح تضمين شريكه بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافي أو المتن مالو حفر بئرا بملكه ووضع آخر فيها سكين فانه لا ضمان على أحد اما المالك فظاهر واما الواضع فلان السقوط في البئر هو الذي أفضى الى السقوط على السكين فكان الحافر كالمباشر والآخر كالمسبب وبهذا يعلم انه لا يحتاج الى الجواب بحمل ما هنا على ما اذا تعدى الواقع بمروره

أو كان الناصب غير متعد بل لا يصح ذلك (ولو وضع حجرا) عدوا نا بطريق مثلا (و) وضع (آخران حجرا) كذلك بجنبه (فعر) ما فالضمان
أثلاث) وان تفاوت فعلهم نظرا إلى رؤسهم كالواختلفت الجراحات (وقيل) هو (نصفان) نصف على الواحد ونصف على الآخرين نظرا
للحجرين لانهما المملكان وانتصره البلقيني (ولو وضع حجرا) عدوانا (فعر به رجل فدرجته (١٧) فعر به آخر) فهلك (ضمنه المذحرج)
الذي هو العاثر الاول لان

أو كان الناصب (أي للسكين) (فروع) لو كان يده شخص سكين فالتي رجل رجل اعليها فهلك ضمنه هو أي
جذب معه الدافع فسقطا وما تالمالتي لأصحاب السكين الا ان يلقاه بها ولو وقف اثنان على بشر فدفع احدهما
الآخر قال الصيمري فان جذبه طمعاني التخلص وكانت الحال توجب ذلك فهو مضمون ولا ضمان عليه
وإن جذبه لا لذلك بل لا تلافى المجذوب ولا طريق لخلاص نفسه بمثل ذلك فكل منهما ضامن للآخر كما
لو تبحرا وما تمنى وروض مع شرحه وكذا في النهاية إلا انه اعتمد في الجذب طمعاني التخلص الخ انها
ضامنان خلافا للصيمري (قول المتن حجرا) أي مثلاه معنى (قوله عدوانا بطريق) إلى قوله لو مرفى الاحياء
في المغنى (لا قوله هو) وكذا في النهاية (لا قوله هو) وانتصره البلقيني (قوله عدوانا) عبارة المغنى سواء كان متعدبا
اولاه وعبارة الاسنى وقوله أي الروض عدوانا من زيادته ولو تركه كان أولى وإن كان حكم الوضع بلا
عدوان مفهوم بالاولى اه (قوله إلى رؤسهم) أي رؤس الجناة (قوله لان انتقاله لئانها هو الخ) قد يخرج ما لو
تدحرج الحجر إلى محل ثم رجع إلى موضعه الاول وينبغي ان يقال فيه إن كان رجوعه للمحل الاول ناشئامن
الدرجة كان دفعه إلى محل مرتفع فرجع منه فالضمان على المذحرج وإن لم يكن ناشئامن كان رجوعه بنحو هرة
او ربح فلا ضمان على احدهما ع (قول المتن وماتا) أي العاثر والمعشوراه معنى (قوله او كان) أي
الطريق عطف على قوله لم تنضر الخ (قوله فيضمن هو الخ) اسقط النهاية لفظة هو وعبارة المغنى وتضمن
واضع القامة والحجرو الحافرو المذحرج والعاثر وغيرهم المراد به وجوب الضمان على عاقلتهم بالدية او بعضها
لا وجوب الضمان عليهم كائنص عليه الشافعي والاصحاب اه فينبغي ان يحمل كلام الشارح هنا وفي شرح
لا عاثرهما على ما يعم كون المعشور به هيمة (قوله والاي تسع الطريق كذلك) أي بأن كانت تنضر المارة
بنحو النوم فيه ولم تكن بموات (قوله لغرض فاسد) عبارة المغنى والقائم في طريق واسع اوضيق لغرض
فاسد كسرقة او اذى كقاعدي ضيق اه (قوله وبه) أي بما مر وقوله مع ما هنا أي في المتن (قوله وانه
يحب الخ) عطف على قوله ان المراد الخ (قول المتن فالمنه اهدار قاعد ونائم) ومحل اهدار القاعد ونحوه
كما قاله الاذري اذا كان في متن الطريق أي وسطه أما لو كان بمنقطع ونحوه بحيث لا ينسب الى تعد ولا
تقصير فلا اه نهاية أي ويهدر الماشي ع (قول المتن اهدار قاعد ونائم) أي وواقف لغرض فاسد وكان
الاولى ذكره اه ع (قوله لان الطريق) إلى الفصل في النهاية والمغنى (قوله بل عليها) أي فيما اذا
كان العاثر نحو عبد او هيمة اه رشيدى وقوله نحو عبد فيه تامل (قوله يحتاج للوقوف الخ) لتعب او
سماع كلام او انتظار رفيق او نحو ذلك اه معنى (قوله فاصابه في انحرافه الخ) بخلاف ما اذا انحرف
عنه فاصابه في انحرافه او انحرف اليه فاصابه بعد تمام انحرافه فحكمه كالمو كان واقفا لا يتحرك
(فروع) لو وقع عبد في بشر فارسل رجل جلا فشد العبد في وسطه وجره الرجل فسقط العبد ومات ضمنه كما
قاله البغوي في فتاويه اه معنى (قوله وماتا) أي أو مات أحدهما أخذاما بعده (قوله لا لا ينزه المسجد الخ)
أي لا يضمن عنه كاعتكاف ونحوه اه ع (قوله وهدر) أي العاثر سواء كان اعمر او بصيرا

(٣ - شرواني وابن قاسم - تاسع)
فهو من مرافق الطريق (لا عاثر به) لانه لا حركة منه فالحلاك حصل بحركة الماشي نعم ان وجد من الواقف قبل بان انحرف للماشي
لما قرب منه فاصابه في انحرافه وماتا فهما كاشيين اصطدما وسياتي ولو عثر بجالس بمسجد لا لا ينزه المسجد عنه ضمنه العاثر وهدر

اه ع ش (قوله بملكه) أى أو بمستحق منفعة اه معنى (قوله من دخله) أى دخل ملكه (قوله بغير إذنه) أى فان دخل باذنه لم يهدر اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه فان اراد نفي الاهدار مطلقا اشكل بان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه وان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر اه (قوله معتكفا) ينبغى ان يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الامنه ويقوم وارثه مقامه اه ع ش (تنبيه) لو وقع فى بئر ونحوه فوقع عليه اخر عمدا بغير جذب فقتله اقتص منه ان قتل مثله مثله غالبا لضخامته أو عمق البئر أو نحو ذلك كالور ماه بحجر فقتله فان مات الآخر فالضمان فى ماله وان لم يقتل مثله غالبا فثبته عمد وان سقط عليه خطأ بان لم يختار الوقوع ا ولم يعلم وقوع الاول ومات بشقله عليه ار بانصداه بالبشر فنصب الدية على عاقلة لورثة الاول والنصف الاخر على عاقلة الحافر إن كان الحفر عدوانا لانه مات بوقوعه فى البئر وبوقوع الثانى عليه وان لم يكن الحفر عدوانا هدر النصف الاخر ولذا غرم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدوانا رجعا بما غرموه على عاقلة الحافر لان الثانى غير مختار فى وقوعه عليه بل ألجأه الحافر اليه فهو كالملك له مع المكره على إتلاف مال بل اولى لا تنفاه قصده هنا بالكلية ولو نزل الاول فى البئر ولم يتصدم ووقع عليه اخر فقتله فكل دية على عاقلة الثانى فان مات الثانى فضمانه على عاقلة الحافر للتعدى بحفره لان التى نفسه فى البئر عمدا فلا ضمان فيه لانه القاتل لنفسه معنى وروض مع شرحه

(فصل فى الاصطدام ونحوه) (قوله فى الاصطدام) إلى قول المتن ولولو أركبها أجنبي فى النهاية إلا قوله لا يأتي هنا إلى المتن وقوله فهو كقول أى خفيفة إلى أما المملوكة وكذا فى المغنى إلا قوله مال كل إلى المتن وقوله وهو مبالغة إلى وأما المملوكة وقوله ذهب إلى لومشى (قوله ونحوه) أى كحجر المنجنيق اه ع ش (قوله وما يذكركم مع ذلك) أى كشراف السفينة على الفرق اه ع ش (قوله أى كاملان) أى بان كانا بالغين عاقلين حرين اخذ من قول المصنف الاتى وصيان الخ اه ع ش عبارة المغنى أى حران كاملان الخ واستفيد تقييد الاصطدام بالحرين من قوله فعلى عاقلة كل الخ اه (قوله او مدبران) أى بان كانا ماشيين القهقرى كما لا يخفى اه رشيدى (قوله او مختلفان) راجع لكل من التعميمين كما هو صريح المغنى أى أو أحدهما راكب والآخر ماش أو مقبل والآخر مدبر (قول المتن بلا قصد) قيد به ليشمل ما إذا غلبتها الدابتان وسيأتى مختار به فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لو لم يقدر الراكب على ضبطها أى الدابة وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان الوثيق وما لو كان مضطرا إلى ركوبها اه أى وهو كذلك فى الكل ع ش (قوله لنحو ظلمة) أى من عمى وغفلة اه معنى (قول المتن فعلى عاقلة كل الخ) ولا فرق فى ذلك بين ان يقعاً منسكين او مستلقين او احدهما منسكبا والاخر مستلقيا اتفق المروبان جنسا وقوة كفرسين ام لا كفرس ويعبر اتفق سيرهما أو اختلف كأن كان أحدهما يعمد والآخر يمشى على هيئته معنى وروض مع شرحه (قول المتن مغلظة) أى بالثلث اه ع ش (قوله على عاقلة كل) أى لورثة الاخر اه معنى (قوله لعدم افضاء الاصطدام الخ) ولذلك لا يتعلق به القصاص إذ اذ مات احدهما دون الاخر اه معنى (قوله ولو ضعف الخ) ينبغى رجوعه لكل من القصد وعدمه لكنه فى القصد شبه عمد وفى

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه ونأثم به معتكفا كجالس وجالس لما يئزه عنه ونأثم بغير معتكف كقائم بطريق فيفصل فيه بين الواسع والضيق (فرع) تجارحا خطأ أو شبه عمد فعلى عاقلة كل دية الآخر ولا يقبل قول كل قصدت الدفع (فصل) فى الاصطدام ونحوه بما يوجب الاشتراك فى الضمان وما يذكركم مع ذلك إذا (اصطدام) أى كاملان ماشيان أو راكبان مقبلان أو مدبران أو مختلفان (بلا قصد) لنحو ظلمة فانما (فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة) لوارث الآخر لان كلا منهما هلك بفعله وفعل صاحبه فيهدر النصف المقابل لفعله كالأو جرح نفسه وجرحه آخر فمات بهما ووجبت مخففة على العاقلة لانه خطأ محض (وان قصد) الاصطدام (فمنصفا مغلظة) على عاقلة كل لانه شبه عمد لا عمد لعدم افضاء الاصطدام للبوت غالبا ولو ضعف أحد الماشيين بحيث يقطع بأنه لا أثر لحركته مع حركة الآخر هدر القوى وعلى عاقلته دية الضعيف

كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه) قال فى شرح الروض فان دخل باذنه لم يهدر اه فان أراد نفي الاهدار مطلقا اشكل فان الملك لا ينقص الجلوس فيه عن الجلوس فى الشارع المفصل فيه فان اراد على تفصيل الشارع فقد يقرب فليحذر (قوله ايضا) كالو جلس بملكه فعثر به من دخله بغير إذنه الخ عبارة الروض وان عثر الماشى بواقف أو قاعد او نأثم فى ملكه بالماشى ضامن ومهدر دونهم إن دخل بلا إذنه اه قال فى شرحه فان دخل باذنه لم يهدر اه واطلاق عدم الاهدار يشكل مع الاتساع وكذا مع الضيق فى القيام لكن الملك بالنسبة للبعثور به لا ينقص عن الشارع ان لم يزد والعائز به لا يزيد عن الشارع فان أجرى تفصيل الشارع فيه قرب (فصل فى الاصطدام)

نظير ما ياتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطدام (فلكل حكمه) فعلى عاقلة القاصد نصف دية مغالطة وغيره نصفها مخففة (والصحيح أن على كل كفارتين) كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه إذا صح أن الكفارة لا تتجزأ أو أنها تجب على قاتل نفسه (وإن ما تافع مكرهينها فكذلك) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاش أو لا في (تركه كل منهما) إن كانا مملكين (١٩) للراكين (نصف قيمة) لا ياتي هنا ماسر

في الصداق في قيمة النصف لا يملعنى لا ياتي هنا (دابة الآخر) أي مكرهه وإن غلباها والباقي هدر لا شترأ كهما في إتلاف الدابتين فوزع البدل عليهما وإن كانت أحدهما فيلا والآخرى كبشا كما في الام وتعين حمله على كبس لحركته تأثير مافي القتل وإلا لم يتعلق بحركته حكم كغرز ابرة بمجلة عقب مع جرح عظيم أو هو مبالغة في التمثيل إذ الكبش لا يركب فهو كقول أبي حنيفة تمثيلا للنقل لو قتله بابو قيس لم يقتل به أما المملوكة لغير الرأكب ولو مستأجرة فلا يهدر منها شيء وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجني نظير ما ياتي في السفينة ولو تجاذبا حبلا فانقطع فسقطا وما تافعلى عاقلة كل نصف دية الآخر نعم إن كان الحبل لأحدهما هدر الآخر لانه ظالم وعلى عاقلة نصف دية المالك ولو أرغاه أحد المتجاذبين فسقط الآخر ومات فعلى عاقلة نصف دية الميت ولو ولو قطعه غيرهما فعلى عاقلة

غيره خطأ اه ع ش (قوله نظير ما ياتي) لعل في قوله نعم إن كان الحبل الخ (قوله وغيره الخ) أى وعلى عاقلة غير القاصد نصف دية وقوله مخففة حال من الضمير المضاف اليه (قول المتن والصحيح أن على كل الخ) أى سواء قصد الاصطدام أم لا اه ع ش (قوله لا تتجزأ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والقياس تتجزأ اه سيد عمر (قول المتن وفي تركه كل نصف قيمة الخ) وقد يجيء التقاص في ذلك ولا يجرى في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وعدم الابل اه اسنى ومعنى (قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاش الخ) هذا يقتضى حل الوأو وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ما تاف الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مكرهينها إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف اه سم (قوله وإن غلباها) كان الأولى ثابت الفعل (قوله وإن كانت الخ) غاية للتين عبارة النهاية والمعنى ومحل ذلك كله إذا لم تكن إحدى الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه لا أثر لحركتها مع قوة الآخر فإن كانت كذلك لم يتعلق بحركتها حكم كغرز ابرة الخ (قوله حمله) أى الكبش في كلام الام (قوله أو هو) أى كلام الام (قوله أما المملوكة الخ) عبارة المعنى والنهاية هذا إذا كانت الدابتان لهما فإن كانتا لغيرهما كالمعارتين والمستأجرين لم يهدر منهما شيء لان المعار ونحوه مضمون وكذا المستأجر ونحوه إذا تلفه ذواليد أو فرط فيه اه (قوله يضمن كل) أى من الراكين (قوله نصف ماعلى الدابة الخ) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتجه التقيد بالاجني اه سم (قوله من مال الاجني) (فرع) لو كان مع كل من المصطدمين بيضة وهي ما يجعل على الراس فكسرت في البحر ان الشافعي رضى الله عنه قال على كل منهما نصف قيمة بيضة الآخر اه معنى (قوله حبلا) أى لها أو لغيرهما نهاية ومعنى (قوله نصف دية الآخر) أى دية شبه عمد وكذا في المواضع الثلاثة الآية اه ع ش (قوله وإن كان الحبل لأحدهما) أى والآخر ظالم اه معنى (قوله وعلى عاقلة) أى الظالم اه ع ش (قول المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجني فاصطدم هو وبالغ وما تاف نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد لحكم دية البالغ ذكر أو يظهر لى أن نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله أو صبي) لى قوله وهو هنا في النهاية والمعنى (قول المتن ككاملين) هذا إن ركباً بانفسهما وكذا إن أركبها وليهما لمصلحتهما وكانا بمن يضبط المراكب اه معنى (قوله لان الاصح أن عمدما الخ) هذا لا ينافي أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله اه سم (قوله لغير ضرورة) عبارة المعنى محل الخلاف كما نقله عن الامام واقراء ما إذا أركبها الزينة والحاجة غير مهمة فإن ارهقت الى أركبها حاجة

(قول المتن والشرح وفي مال كل إن عاش) هذا يقتضى حل الوأو وفي على الاستئناف أو العطف على جملة وإن ما تاف الخ لا على فكذلك كما هو المتبادر إذا لا يتأق ما زاده مع فرض موتها مع مكرهينها إلا أن يريد به بيان فائدة زائدة بدون حل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيه من التعسف (قوله في المتن وفي تركه كل منهما نصف قيمة دابة الآخر) قال في شرح الروض قد يجيء التقاص في ذلك ولا يجيء في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وعدم الابل اه (قوله وكذا يضمن كل نصف ماعلى الدابة من مال الاجني) كان المراد ماعلى كل دابة وحيد يتجه التقيد بالاجني (قوله لان الاصح أن عمدما الخ) هذا لا ينافي أن الاتلاف بالاصطدام شبه عمد فتامله (قول المتن وقيل أن أركبها الولي الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجني فاصطدم هو وبالغ وما تاف نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم اجد

دية كل منهما ولو ذهب ليقوم فاخذ غيره بثوبه ليقعد فتمزق بفعلهما لزمه نصف قيمته وكذا الوشى على نعل ماش فانقطع بفعلهما كما ياتي (وصبيان أو مجنونان) أو صبي ومجنون (ككاملين) في تفصيلهما المدكور ومنه وجوب الدية مغالطة كان لهما نوع تمييز لان الاصح أن عمدما حينئذ عمد (وقيل أن أركبها الولي) لغير ضرورة (تعلق به) أو بعاقلة (الضمان) لما فيه من الخطر وجوازه مشروط بسلامة العاقبة والاصح المنع أن أركبها لمصلحتهما والا لامتنع الاولياء عن تعاطي مصالح المولى

نعم ان اركبه ما يعجز عن ضبطها عادة (٢٠) لكونها جوارحا ولو اكونه ابن سنة مثلاً ضمنه وهو هنا ولي الحضانة لذ كر لاولى المال على ما بحثه

البقينى وخالفه تليذه
الركشى فى شرح المنهاج
فقال يشبه انه من له ولاية
تاديبه من اب وغيره حاضن
وغیره وفى الخادم فقال
ظاهر كلامهم انه ولى المال
اه وهو الاوجه (ولو
اركبهما أجني) بغير اذن
الولى ولو لمصلحتهما (ضمنهما
ودايتيهما) اجماعاً لتعديه
فتضمنهما عاقلة ويضمن
هو دابتيهما فى ماله وهذا
ظاهر فثله لا يعترض به نعم
ان تعمد الاصطدام وهما
ميزان ومثلهما يضبط الدابة
أحيل الهلاك عليهما لان
عمدهما عمد (او) اصطدم
(حاملان واسقطتا) وماتتا
(فالدبة كاسبق) من ان على
عاقلة كل نصف دبة الاخرى
(وعلى كل اربع كفارات
على الصحيح) واحدة لنفسها
وأخرى لجنبتها وأخرى
لنفس الاخرى وجنبتها
لانها اشتركا فى اهلاك
أربعة أنفس (وعلى عاقلة
كل نصف غرق جنينيهما)
لان الحامل اذا جنت على
نفسها فاجهضت لزوم عاقلتها
الغرة كما لو جنت على أخرى
ولانها لم يهدر من الغرة شيء
لان الجنين أجني عنهما
ومن ثم لو كانتا مستولدين
والجنينان من سيديهما
سقط عن كل منهما نصف

كنقلهما من مكان الى مكان فلا ضمان عليه قطعاً اه (قوله نعم ان اركبهما ما يعجز الخ) قال البقينى
وينبغي ان يضاف الى ما ذكر ان لا ينسب الولي الى تقصير في تركه من يكون معهما بمن جرت العادة بارساله
معهما اه معنى (قوله مثلاً) اى او سنتين اه معنى (قوله ضمنه) اى ولزومه كفارتان مر اه عش
(قوله على ما بحثه البقينى) وهو الاوجه اه معنى (قوله انه من له ولاية تاديبه) اعتمده النهاية اه سيد
عمر وعش (قوله من اب وغيره) ومنه الام حيث فعلت ذلك لمصلحة عند غيبة الولي والمعلم والفقير اه عش
(قول المتن ولو اركبهما اجني الخ) قال فى الروض أو اجنيان كل واحد افعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى
كل نصف قيمة الدابتين وما اتلفته دابة من اركبه اه وينبغي ان يكون كالا جنينين فى هذا التفصيل
الولي ان حيث اركبهما لا لمصلحتهما اه سم (قول المتن اجني) ومنه الولي اذا اركبهما لغير مصلحة كما هو
ظاهر بما مر اه رشيدى عبارة عش ولو كان اى الاجني صدياً اه (قوله بغير اذن الولي) الى قوله
وهذا ظاهر فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله اجماعاً (قوله ولو لمصلحتهما) عبارة المغنى وان وقع الصبي
فمات ضمنه المركب كما قاله الشيخان وظاهر انه لا فرق بين ان يكون اركبه لغرض من فروسية ونحوها أو لا
وهو كذلك فى الاجنبى بخلاف الولي فانه اذا اركبه لهذا الغرض وكان ممن يستمسك على الدابة لا يضمنه اه
(قوله وهذا) اى استعمال ضمنهما ودايتيهما فى التفصيل والتوزيع المذكور (قوله أحيل الهلاك
عليهما) خالفه المغنى والنهاية فقال لا وشم اطلاقه اى المتن تضمنين الاجنبى ما لو تعمد الصبيان الاصطدام
وهو كذلك وان قال فى الوسيط يحتمل احواله اهلاك عليهما بناء على ان عمدهما عمد واستحسنه الشيخان لان
هذه المباشرة ضعيفة فلا يعول عليها كما قاله شيخى وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب بذلك ثابت وان
كان الصبيان ممن يضبطان المركب هو كذلك وان كان قضية نص الام انهما ان كانا كذلك لهما فهما كما لو
ركبا بانفسهما وجزم به البقينى اه (قوله وماتتا) الى قوله ومن ثم فى المغنى والى قوله فان اثر فى النهاية الا
قوله وارثه ولا يرث معه غيرها (قوله من ان عاقلة الخ) اى وان هدر النصف الاخر لان الهلاك منسوب
اليهما اه معنى (قوله وانما يهدر من الغرة شيء) اى بخلاف الدية فانه يجب نصفها ويهدر نصفها كما مر
اه معنى (قوله عنهما) اى الحاملين (قوله ومن ثم لو كانتا مستولدين الخ) فان جنايتهما على سيديهما اه
سم (قوله عن كل منهما) اى السيدين اه عش (قوله وارثه) صفة جدة (قوله ولا يرث معه غيرها) اى
لا يتصور ارث غيرها اه رشيدى (قوله معه) اى السيد (قوله قيمة كل) اى من المستولدين (قوله تحتمل
نصف غرة) اى فان لم تحتمل ذلك لم يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة اقل من سدس الغرة وما على
سيد بنتها منه اقل من نصف السدس سم ورشيدى (قوله ارش جنايتها) اى على نفسها (قوله

لحكم دية البالغ ذكره ويظهر لى ان نصفها على عاقلة الفضولى ونصفها هدر اه (قوله وخالفه تليذه
الركشى فى شرح المنهاج الخ) عبارة مر قال الركشى فى شرح المنهاج يشبه انه من له ولاية تاديبه
من اب وغيره حاضن وغيره وفى الخادم ظاهر كلامهم انه ولى المال والثانى اوجه اه (قول المتن ولو
اركبهما اجني الخ) قال فى الروض او اجنيان كل واحد افعلى عاقلة كل نصف ديتهما وعلى كل نصف
قيمة الدابتين وما اتلفته دابة من اركبه اه وينبغي ان يكون كالا جنينين فى هذا التفصيل الوليان
حيث اركبهما لا لمصلحتهما (قوله أحيل الهلاك عليهما الخ) كما فى الوسيط واستحسنه الشيخان قال فى
شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور ان ضمان المركب كذلك ثابت وان كان الصبيان ممن
يضبطان المركب وقضية نص الام انهما ان كانا كذلك فهما كما لو ركبا بانفسهما وبه جزم البقينى أخذاً
من النص المشار اليه اه وقضية كلام المصنف هنا كغيره خلاف ما فى الوسيط وخلاف ما جزم به البقينى
(قوله ومن ثم لو كانتا مستولدين) فان جنايتهما على سيديهما (قوله غرة الخ) اى فان لم يحتمل ذلك لم
يلزمه الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الحرة اقل من سدس الغرة وما على سيد بنتها اقل من نصف السدس

غرة جنين مستولدة لانه حقة الا اذا كان للجنين جدة لام وارثه ولا يرث معه غيرها و كانت قيمة كل تحتمل نصف غرة فاكثر فيتم
اذ السيد لا يلزمه الفداء بالاقل كما يأتى فلها السدس وقد أهدر النصف لاجل عدم استحقاق سيد بنتها ارش جنايتها

فيتتم لها السدس من ماله قيل او هم الماتن تعين وجوب قن نصفه لهذا ونصفه لهذا وقال نصف غرة لهذا ونصف غرة لهذا لا فادجوا تسليم
نصف عن هذا ونصف عن هذا اهـ ولك أن تقول ان تساوت الغرتان من كل وجه صدق نصفهما على كل منهما والام يصدق النصف حقيقة
الاعلى نصف من هذا ونصف من هذا فلا إيهام ولا اعتراض (أو) اصطدم (عبدان) اتفقت (٢١) قيمتهما أم لا وماتا (فهدر) لان جنابة

الفن تتعلق برقبته وقد
فانت نعم ان أمتع يعمها
كستولدتين او موقوفين
أو منذور عتقهما فعلى سيد
كل الاقل من نصف قيمة
كل وارث جنابته على
الآخر لانه بنحو الايلاد
منع من البيع او كان ثم
موصى به او موقوف على
ارث ما يجنبه الفن اعطى
سيد كل نصف قيمة قته او
كانا مخصومين فعلى الغاصب
فداء كل نصف منهما بأقل
الامر من اموال مات احدهما
فقط فيجب نصف قيمته
متعلقا برقبة الحى فان اثر
فعلى الميت فيه نقضا تعلق
غرمه بذلك النصف
وتقاصا فيه ولو اصطدم حر
وقن وماتا وجب في تركه
الحر نصف قيمة الفن كذا

عبر به شارح ولا ينافيه
تعبير غيره يوجب على
العاقلة لما ياتى ان الجاني
يلاقه الوجوب أو لا ثم
تحمله العاقلة ويتعلق به
نصف دية الحر لانه بدل
الرقبة التي هي محل التعلق
فياخذ السيد من العاقلة
نصف القيمة ويدفع منه
أو من غيره للورثة نصف
الدية ولا تقاص الا ان
كان الورثة هم العاقلة وعدمت

فيتتم لها السدس) أى لان جنابتهما انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليهما شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها
نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها سم ورشيدى وعش
(قوله قيل او هم الماتن الخ) وافقه المغنى (قوله تعين وجوب قن) أى على عاقلة كل اهـ سم (قوله ولك ان تقول
الخ) نازع فيه ابن قاسم اهرشيدى (قوله ان تساوت الغرتان) أى بان اتفق دين امهما اهـ عش (قوله صدق
نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الايهام مادفعه اهـ سم (قوله على كل منهما) أى من الصورتين
(قوله فلا إيهام الخ) نظر فيه سم راجعه (قوله اتفقت قيمتهما) الى قول المتن اوسفيتان فى المغنى إلا
قوله ولا تقاص الى الفن (قوله وماتا) أى معا أو أحدهما بعد الآخر قبل إمكان بيعه اهـ معنى (قوله
كستولدتين) استثناء هذه إنما ياتى على رأى ابن حزم ان لفظ العبد يشمل الامة اهـ معنى (قوله
كستولدتين الخ) عبارة النهاية والمغنى كائنى مستولدتين او موقوفين او منذور عتقهما اهـ (قوله او
موقوفين الخ) انظر ما لو كان الوانف ميتا ولا تركه له اهـ سم على المنهج اقول والظاهر انه هدر اهـ عش
(قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى إشكال المغنى مع كل هذه فكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله
من نصف قيمته فتأمل اهـ سم (قوله لانه) أى السيد (قوله او كان الخ) وقوله او كانا الخ عطفان على
قوله أمتع الخ (قوله مخصومين) أى مع غاصبين اثنين كالاخفى اهـ رشيدى (قوله فداء كل نصف منهما)
راجع اهـ سم اقول ومثله فى المغنى ويوافقه تعبير النهاية فداؤهما اهـ قال الرشيدى وظاهر انه يلزمه
أيضا تمام قيمة كل منهما السيد اهـ (قوله ولو اصطدم حر وقن) الى المتن فى النهاية الا ما سانه عليه والا قوله
ولا تقاص الى الوانف (قوله وجب في تركه الحر) الى قوله ويتعلق به عبارة النهاية والمغنى فنصف قيمة
العبد على عاقلة الحر اهـ (قوله ويتعلق به) أى بنصف قيمة العبد اهـ رشيدى (قوله نصف دية الحر)
ولورثته مطالبة العاقلة بنصف القيمة للتوثيق بها اهـ نهاية (قوله منه) أى النصف (قوله للورثة) أى
ورثة الحر اهـ عش (قوله فنصف قيمته الخ) أى ويهدر الباقي نهاية ومعنى (قوله وهما المجريان الخ)
سمى بذلك لاجرائه السفينة على الماء المالح اهـ معنى (قول المستكر كائين) ولو كان الملاحان
صبيين واقامهما الولي او اجنبى فالظاهر كما قال الزركشى انه لا يتعلق به أى الولي او الاجنبى ضمان

(قوله فيتتم لها السدس) لان جنابتهما انما تهر بالنسبة له لانه لا يجب عليهما شيء لا بالنسبة لغيره كالجدة فلها
نصف السدس من النصف الذى لزم سيد الاخرى ونصف السدس على سيد بنتها (قوله تعين وجوب قن)
أى على عاقلة كل (قوله صدق نصفهما الخ) اقول هذا الصدق ان لم يؤكد الايهام المذكور مادفعه (قوله صدق
نصفهما على كل منهما) اقول لا يخفى عدم اندفاع الايهام المذكور على هذا التقدير سواء اراد ضمير
الثنية فى قوله على كل منهما الغرتين او الصورتين اعنى قنأ نصفه لهذا ونصفه لهذا وتسليم نصفه عن هذا
ونصفه عن هذا اذ من لازم صدقه نفس لهذا ونصفه وللآخر نصفه احتمال ارادته فقط ولا معنى للايهام
الا ذلك وقوله والام يصدق النصف حقيقة الخ لا يخفى منعه اذ لا خفاء ان اعلى الغرتين يصدق عليها حقيقة
أدى الغرتين اذ الزيادة على أقل ما يجب لا تمنع الاجزاء ولا صدق الواجب وحينئذ فيصدق على أعلى القنتين
الذى جعل نصفه عن هذا ونصفه عن هذا انه نصف غرتى الجنيتين فيحتمل ارادته فقط وهذا معنى الايهام
فانظر مع ذلك قوله ولا إيهام ولا اعتراض (قوله من نصف قيمة كل) لا يخفى اشكال المغنى مع ذكر كل
هذه فتأمل وكان الاولى إسقاطها والتعبير بقوله من نصف قيمته فتأمل (قوله فعلى الغاصب فداء كل نصف
منهما الخ) راجع (قول المتن والملاحان كرا كبين) قال فى شرح الروض واستثنى الزركشى من

الابل وحل ما عليهم قبل الطلب أو للفن فقط فنصف قيمته على عاقلة الحر أو الحر فقط فنصف دية فى رقبة الفن (أو) اصطدم (سفيتان)
وغرقتا (فكدابتين والملاحان) فيهما وهما المجريان لهما اتحدتا وتعددا والمراد بالمجرى لهما من له دخل فى سيرها ولو با مسالك نحو جبل أخذ
عامر فى صلاة المسافر (كرا كبين) فيما مر (ان كاتا) أى السفيتان وما فيهما (لهما) فنصف قيمة كل سفينة ونصف متاعها مهدر

والنصف الآخر على صاحب الآخر إن بقى وإلا ففي تركته ونصف دية كل مهدر وما بقى على عاقلة الآخر بتفصيله السابق (فإن كان فيهما مال أجنبي لزم كلا) من الملاحين (نصف (٢٢) ضمانه) وإن كان بيد مالكة الذي بالسفينة لتعديهما ويعلم بما أتى أنه مخير بين أخذ جميع

لان الوضع في السفينة ليس بشرط ولان العمد من الصبيين هنا هو المهلك اه معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الاسنى مانصه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارجح عنده عدم الاستثناء لان الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قوله ان الارجح الخ اى وفاقا للنهية والشهاب الرولى عبارة الاول وما استثناءه البلقينى والركشى من التشبيه المذكور من انه لو كان الملاحة صبيين واقامهما الولى او اجنبى فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة الخ مردود اذ الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب اه قال الرشيدى قوله واقامهما الولى اى لغير مصلحة لهما كما هو ظاهر اه وقال عرش قوله مردود اى فيضمن الولى والاجنبى اه (قوله والنصف الآخر على صاحب الاخرى) اى موزعا على ملاحيهما ان كانوا متعددين كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله ونصف دية كل الخ) ولزم كلامهما كفارة تان نهية ومعنى (قوله وما يبق) اى وهو نصف دية كل (قوله بتفصيله السابق) كانه اشارة للتقاص اه سم (قول المتن فيهما) اى فى السفينتين ومهالهما اه معنى (قوله من الملاحة) الى قول المتن ولو اشرفت فى المغنى (قوله ويعلم) الى قوله ولما قررت المتن فى النهاية لاقر له فان كان ليهلك الى المتن وقوله اى للمالك الى تقديم الاخص (قوله ويعلم بما يأتى) اقول فى العلم بما يأتى نظر ظاهر لان الآتى أخذ كل من ملاحه الجميع وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كما يدل عليه قوله هنا من احد الملاحة اللهم الا ان مراد باحد الملاحة ملاحه فليتأمل سم على حجج اه رشيدى (قوله انه يخبر) كذا فى شرح المنهج اى والنهاية والمغنى فانظر ما وجه ذلك فان كلاما يستقل بالاتلاف وليس المال فى يده امانة وقد فرط فيه فلم طول بالنصف الآخر الا ان يراد باحد الملاحة ملاحه سم على حجج اه رشيدى (قوله وهما) اى الملاحة فيهما اه معنى (قوله ولما لك كل) عبارة المغنى وتخبر كل من المالكين بين ان يأخذ الخ (قوله ولم يكلا) اى أو لم يعد لهما عن صوب الاصطدام مع امكانه اه نهية (قوله عدتهما) اى من الرجال والآلات اه نهية (قوله ويصدقان الخ) اى عند التنازع فى انهما غالبا اه معنى (قوله ولا يلزم الخ) وإن تعدا احدهما او فرط دون الآخر فلكل حكمه وإن كانت احداهما بوطاة فالضمان على مجرى السارية (فرع) لو خرق شخص سفينة عامدا خر قايهك غالبا كالخرق الواسع الذى لا مدفع له ففرق به انسان فالتقاص او الدية المغلظة على الخارق فان خرقتها لاصلاحها أو لغير اصلاحها لكن ليهلك غالبا فشبّه عمد وإن سقط من يده حجر او غيره خرقتها أو أصاب بالآلة غير موضع الاصلاح غطأ محض ولو ثقلت سفينة بتسعة أعدال فأتى فيها انسان عاشر اعدوا فافترقت به لم يضمن الكل ويضمن الشرع على الاصح لا النصف معنى ونهية وروض مع شرحه (قوله ولا يلزم كلا الخ) الاولى اسقاط كلا كافى المغنى ثم رايت فى هامش نسخة مصححة على اصل شارح مانصه قوله كلا ساقطة فى اصل الشارح اه (ان لم يترتبوا) اى بان ماتوا معا و جهل الحال شرح الروض اه عرش (قوله ووجب فى مال كل) وضمان الاموال والكفارات بعدد من اهلكها من الاحرار والعبيد فى مالها نهية ومعنى (قول المتن طرح متاعها) اى ولو مصحفا وكتب علم اه عرش (قوله حفظا) الى قوله ولما التشبيه المذكور ما اذا كان الملاحة صبيين واقامهما الولى أو اجنبى فالظاهر انه لا يتعلق به ضمان لان الوضع فى السفينة ليس بشرط ولان العمد من الصبيين هنا هو المهلك اه وقضية سكوت الشارح عن ذلك ان الارجح عدم الاستثناء لان الضرر المترتب على غرق السفينة اشد من الضرر الحاصل من الركوب سم (قوله بتفصيله السابق) كانه اشارة للتقاص (قوله ويعلم بما يأتى الخ) اقول فى العلم بما يأتى نظر ظاهر لان الآتى أخذ كل الجميع من ملاحه وهذا لا يدل على الاخذ من غير ملاحه كدال عليه قوله هنا من احد الملاحة اللهم الا أن يريد بأحد الملاحة ملاحه فليتأمل (قوله يخبر بين أخذ جميع الخ) كذا فى شرح

بدل ماله من أحد الملاحين
ثم هو يرجع بنصفه على
الآخر وبين أخذ نصفه منه
ونصفه من الآخر (وإن
كانتا لاجنبى) وهما جيرا
المالك أو أميناه (لزم كلا
نصف قيمتهما) لأن مال
الاجنبى لا يهدر منه شيء
ولمالك كل أن يأخذ جميع
قيمة سفينته من ملاحه ثم
يرجع هو بنصفها على الملاح
الآخر أو نصفاً من هذا
ونصفاً من هذا ولو كانا قنين
تعلق الضمان برقتهما هذا
كله إذا اصطدتا بفعلهما
أو تقصيرهما كان قصراً فى
الضبط مع امكانه أو سيرا
فى ربح شديدة لا تسير فى
مثلها السفن أو لم يكمل
عدتهما والا بان غلبتهما
الريح ويصدقان فيه
بيمينهما لم يضمنتا لتعذر
الضبط هنا لا فى الدابة لا مكان
ضبطهما للجم ومحل كونهما
كالراكين مالم يقصدا
الاصطدام بما يعده الخبراء
مفضيا للبلاك غالباً والألزم
كلا نصف دية كل دية عمد
فى مال الآخر ومن ثم لو بقي
أحدهما قتل باليت أو بقيا
وغرق راكب قتل به أو
راكب قتلوا أحد بقرعة أن
لم يترتبا والا فبالاول
ووجب فى مال كل نصف
دية الباقي فإن كان لاهلك

غالباً فدية شبه عدله على عاقلتهما (ولو أشرفت سفينة) بهما متاع وراكب (على غرق) وخيف غرقها بما فيها (جواز) قروت عند توهم النجاة بان اشتد الامر وقرب الأيس ولم يقد الا لئلاء الاعلى ندور أو عند غلبة ظن النجاة بأن لم يخش من عدم الطرح الا نوع خوف غير قوى (طرح متاعها) حفظاً للروح يعنى ما يتدفع به الضرر فى ظنه من الكل أو البعض كما اشارت اليه عبارة اصله

(ويجب) طرح ذلك (لرجاء نجاته) (الراكب) أي لظنهم مع قوة الخوف لولم يطرح وينبغي أي للمالك فيما إذا تولى الالتقاء بنفسه أو تولاه غيره كالملاح باذنه العام له فاندفع ما للبقيتي هنا تقديم الاخف قيمة أن امكن ويجب القاء حيوان أيضا لظن نجاته آدمي أي محترم فالمدرك بحري وزان محصن لا يلقى لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلقى هو لاجل المال ويؤيده بحث الاذرعى أنه لو كان ثم أسرى وظهر للامام المصلحة في قتلهم بدأ بهم قبل المال ولما قررت المتن بما حلت عليه حالة الجواز وحالة الوجوب بناء على فرضه أن فيها (٢٣) ذاروح ولا يحمل الجواز على القاء

مناعها كله لرجاء سلامتها أو بعضه لرجاء سلامة باقيه ظاهر رايته من اعترضه بما يندفع بما ذكرته وحاصله ان قوله لرجاء لا يصلح تعليلا لحالة الجواز والوجوب معا كما هو واضح فان جعل تعليلا للوجوب فكيف يستقيم الجواز بدونه فالقياس الوجوب لرجاء نجاته الراكب مطلقا لان كل ما كان ممنوعا منه إذا جاز وجب به والقاعدة اغلبية على ان اتلاف المال لغرض صحيح كما هنا غير ممنوع فليس مانع فيه من هذه القاعدة ثم رايته الباقية صرح ببعض ما ذكرته فقال إن حصل منه هول خيف منه الهلاك مع غلبة السلامة جاز الالتقاء لرجاء النجاة وإن غلب الهلاك مع ظن السلامة بالطرح وجب ثم رجح الاحتياج لاذن المالك ككل من له بالعين تعلق حق كالمرتبه وغرماء المفلس في حالة الجواز فيمتنع حينئذ القاء مال محجور الا اذا التقى الولي ببعض امتعته لسلامة باقيها اخذا بما مر انه لو خاف ظاهرا على ماله جاز له بذل ما يندفع به عنه

قررت في المعنى الا قوله أي للمالك إلى تقديم الاخف (قول المتن ويجب لرجاء الخ) فان لم يلق من لزمه الالتقاء حتى حصل الغرق وهلك به شيء اثم ولا ضمان نهاية ومعنى (قول المتن لرجاء نجاته الراكب) (اقول وينبغي ان يقال بمثل هذا التفصيل فيما لو طلع لصوص على سفينة وهو يقع كثيرا فتنه له اه ع ش وقوله على سفينة او نحو عرابية في البر) (قوله وينبغي الخ) اي يجب وقيد مر وجوب مراعاة ما ذكر بما إذا كان الملقى غير المالك فان كان هو المالك لم يجب عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالاخر دون غيره فغاية الامر انه اتلف الاشرف لغرض سلامة غيره المتعلق به غرضه اه سم على المنهج اه ع ش (قوله او تولاه غيره الخ) حق العبارة ولغيره كالملاح إذا تولاه باذنه (قوله تقديم الاخف الخ) فاعل وينبغي (قوله ويجب القاء حيوان الخ) اي ولو محترما وان لم ياذن مالكه اي مع الضمان عند عدم الاذن ع ش (قوله ايضا) اي كغير الحيوان ولا يجوز القاء الارقاء لسلامة الاحرار معنى ونهاية اي ولا كافر لمسلم ولا جاهل لعالم متبحر وان انفرد ولا غير شريف لشريف ولا غير ملك للملك وإن كان عادلا لا يترك الجميع في ان كلا آدمي محترم ع ش (قوله كحري الخ) اي ومرتد (قوله لظن نجاته الخ) اي إن لم يمكن دفع الغرق بغير القائه وإن امكن لم يجز الالتقاء معنى ونهاية (قوله مطلقا) اي حيوانا ولا (قوله بحث الاذرعى الخ) اقره النهاية واستظهره المعنى (قوله وظهر للامام الخ) اي اولم يظهر له شيء اه ع ش (قوله على فرضه) اي المتن (قوله ولا) اي وإن لم يكن في السفينة ذوروح (قوله فحمل الجواز) فعل و نائب فاعله (قوله متاعها) اي السفينة (قوله او بعضه) اي المتاع وكذا ضمير باقيه (قوله رايته الخ) جواب لما (قوله من اعترضه) اي المتن وافقه المعنى (قوله وحاصله) اي الاعتراض (قوله بدونه) اي رجاء السلامة (قوله فالقياس الوجوب الخ) قد يقال على سبيل التنزيل لا محذور في كلام المصنف على هذا التقدير ايضا لان نصريحه بالوجوب بعد التعبير بالجواز من قبيل التصريح بما علم التزاما ولا محذور فيه اه سيد عمر (قوله مطلقا) اي اشتد الخوف او لاذن مالكه او لا قوى الرجاء او لا (قوله اه) اي حاصل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) اي كل ما كان ممنوعا (الخ) (قوله فقال) إلى المتن في المعنى (قوله ان حصل منه) الاولى اسقاط لفظة منه كما فعله المعنى (قوله خيف منه) اي من الهول (قوله ثم رجح) إلى المتن في النهاية (قوله ثم رجح الخ) عبارة المعنى ثم قال انه يحتاج إلى اذن المالك في حال الجواز دون الوجوب فلو كانت لمحجور لم يجز القاء هافي محل الجواز ويجب في محل الوجوب قال ولو كانت مرهونة او محجور عليه بفلس او لمكاتب او لعبد ما دون عليه ديون وجب القاء هافي محل الوجوب وامتنع في محل الجواز الا باجتماع الراهن والمرتهن والسيد والمكاتب او السيد والمأذون والغرماء في الصور المذكورة اه وفي النهاية نحو ما قال الرشيدى قوله لا باجتماع الراهن الخ اي ولا فيضمن وانظر لوضمانه حينئذ ثم انك الرهن باداء ابراءه والظاهر انه ينفك الضمان وليس للراهن اخذ شيء منه لاذنه حتى لو اخذ منه شيئا رده اليه فليراجع اه (قوله في حالة الخ) متعلق برجح (قوله فلا فرق) اي في عدم الاحتياج إلى الاذن (قوله فيها) اي حالة الوجوب (قوله ملاح) إلى قوله ولا اضمن في النهاية (قوله ما مر انفا) اي من عدم الاحتياج إلى الاذن في حالة الوجوب (قوله وعدمه) هو المقصود هنا (قوله كامر) اي انفا (قوله المستدعي)

المنهج فانظر ما وجه ذلك فان كلاما يستعمل بالانلاف وليس المال في يده امانة وقد فرط فيه فلم طوب بالنصف الاخر إلا ان يريد بالاخذ ملاحه ويفرض ان المال في يده او يخص بما إذا قصر فليراجع

دون حالة الوجوب فلا فرق فيها بين مال المحجور وغيره (فان طرح) ملاح أو غيره (مال غيره) ولو في حالة الوجوب ولا يتنافيه ما مر آنفا لان الاثم وعدمه يتسامح فيها ما لا يتسامح في الضمان لانه من باب خطاب الوضع (بلا اذن) منه له فيه (ضمنه) اه ككل مضطر طعام غيره بغير اذنه (ولا) بان طرحه باذن مالكه المعتبر الاذن (فلا) يضمنه ولو تعلق به حق للغير كمرتبه اشترط اذنه ايضا كامر (ولو قال) لغيره عند الاشراف على الفرق او القرب منه (الق متاعك) في البحر (وعلى ضمانه او على اني ضامن) اه او على اني اضمنه ونحو ذلك فالقاء وتلف (ضمنه) المستدعي

وان لم تحصل النجاة لانه التماس افرض (٢٤) صحيح بهوض فله كما عني بكذا أو طلق زوجك بكذا أو اطلق الاسير أو

اعف عن فلان أو اطعمه
وعلى كذا فعلم أنه ليس
المراد بالضمان هنا حقيقة
السابقة في باب ثم ان سمي
الملتبس عوضا حالا أو
مؤجلا لزمه والاضمنه
بالقيمة قبل هيجان الموج
مطلقا كما رجحه البلقيني
لتعذر ضمانه بالمثل اذا
لا مثل اشرف على الهلاك
الامشرف عليه وذلك بعيد
ولو قال لعمرى اتي متاع
زيد وعلى ضمانه فالفاه
ضمن الملقى لانه المباشر
للا تلاف نعم ان كان المأمور
أعجميا يعتقد وجوب طاعة
آمره ضمن الأمر لان ذلك
آله له ونقل الشيخان عن
الامام وأقره أن الملتبس
لا يملك الملقى فلو لفظه البحر
فهو لما لم يرد ما أخذه
بعينه ان بقي والا فبدله
ويظهر أن محله ان لم ينقصه
البحر والاضمن الملتبس
نقصه لانه السبب فيه ثم
رأيت الاسنوى وغيره
صرحوا به وقال المأمور
انه يملكه قال البلقيني ولا بد
في الضمان من الإشارة لما
يلقيه فيقول هذا أو يكون
المتاع معلوما للتمس والاضمنه
لم يضمن الاما للقاء محضه
ومن أن يلقي المتاع صاحبه
فلو اللقاء غيره بلا اذنه أو

الى قوله ثم ان سمي في المعنى (قوله) وان لم تحصل الخ) أى ولم يكن الملتبس فيها شىء اه معنى (قوله) أو ادفع
عن فلان) كذا اطلقه والذي صور به غيره العفو عن القصاص واطلاق الشارح اى والنهاية صادق بالعفو
عن حد القذف والتزير أو غيرهما من بقية الحقوقيات لامل وأيراجع اه سيد عمر (قوله) عن فلان) عبارة
المعنى عن القصاص اه (قوله) وعلى كذا) اى وعلى ان اعطيك كذا معنى واسنى ولو اقتصر على اتي
متاعك في البحر ونحوه واسطة ونحو قوله وعلى الخ لم يضمه منهج واسنى وعش وياقي في الشارح مثله
(قوله) ليس المراد بالضمان) اى والام يصح لانه ضمان للشىء قبل وجوده ولا بما حقيقة الاقتداء من الهلاك
معنى وسيد عمر (قوله) حقيقة الخ) وهى ضمان ما وجب في ذمة الغير اه عرش (قوله) والاضمنه بالقيمة
الخ) اعتمد المعنى والنهاية وقال للشهاب الرملى وجوب المثل في المثل والقيمة في المتقوم (قوله) قبل هيجان
الموج) اذ لا مقابل له بعده ولا تجعل قيمة في البحر كقيمة في البر فالتمس في ضمانه ما يقابل قبل هيجان البحر
نهاية اى في ذلك المحل الذى وقع فيه اشراف السفينة كما لو فرض أنه لو طيف به على ركاب السفينة بلغ من الثمن
كذا عرش (قوله) مطلقا) اى مثليا كان او متقوما اه عرش (قوله) ولو قال لعمرى) الى قوله ثم رايت في المعنى
وإلى المتن في النهاية لإلا قوله وقال المأمور دى انه بما كرهه قوله فان لم يعلم لوفى قوله انا (قوله) ان محله
اى محل كونه ير دجيع ما اخذه او جيع بدله اى فلا يلزمه في صورة التمس الاراد ما عدا قدر التمس اه
رشيدى (قوله) قال البلقيني الخ) عبارة النهاية ولا بد كما قال البلقيني من ان يشير الخ (قوله) قال البلقيني) الى
قوله بمحضه ته هذا مردود لان هذه الحالة حالة ضرورة فلا يشترط فيها شىء من ذلك اه معنى (قوله) او
يكون الخ) عطف على الإشارة (قوله) والا) اى وإن اتتني كل من الإشارة ومعلومية المتاع (قوله) بمحضه ته
اى الملتبس اه عرش (قوله) ومن ان ياتي) الى قوله فان لم يعلم في المعنى (قوله) ومن ان ياتي الخ) وقوله ومن
استمراره عطف على قوله من الإشارة (قوله) فلو اللقاء غيره) اى بعد الضمان اه معنى (قوله) بلا اذنه
اى صاحب المتاع (قوله) لم يلزمه شىء) اى بما اللقاء بعد الرجوع وقوله او في اثنائه الخ كان اذن له في رمى
احمال عينها فالتى واحدا ثم رجع الضامن ضمن ذلك الو احد دون ما زاد عليه وقوله فينبغي ان ياتي فيه الخ
ولو اختلفا في الرجوع او في وقته صدق الملقى لان الاصل عدم وجوع الملتبس اه عرش (قوله) ما مر في
رجوع الضرة) اى من ان ما قات قبل علم الزوج رجوعها لا يقضى (قوله) وفي قوله انا والركاب الخ) عبارة
المعنى والروض مع الاسنى ولو قال شخص لأخر اتي متاعك في البحر وانا ضامن له وركاب السفينة او على
اى اضمته انا وركابها او انا ضامن له وهم ضامنون او انا وركاب السفينة ضامنون لكل منا على السكالم او على
اى ضامن وكل منهم ضامن لزمه الجميع لانه التزمه او قال انا وركاب السفينة ضامنون له لزمه قسطه وان لم
يقل معه كل متاعا من بالحصه وان اراد به الاخبار عن ضمان سبق منهم وصدقه فيه لزمهم وان انكروا
صدقوا وإن صدقه بعضهم فلكل حكمه وان قال انشأت عنهم الضمان ثقة برضاهم لم يلزمهم وان رضوا
لان العقود لا توقف وان قال انا وهم ضامنون عنهم فبذلكهم طوب بالجميع فان انكروا الاذن فهم
المصدقون حتى لا يرجع عليهم وان قال انا وهم ضامنون له واصححوه وخلصه من ما لهم او من مالى لزمه الجميع
وان قال انا وهم ضامنون له ثم باشر اللقاء باذن المالك ضمن الجميع في احدى وجهين حكاه الرافعى عن القاضي
اى حامد وقال الاذرى انه نص الام اه وفي النهاية ما يوافقها الا في المسئلة الاخيرة فقال فيها ضمن القسط
لأ الجميع في وجه الوجهين اه (قوله) عليه حصته) اى لانه جعل الضمان مشتركا بينه وبين غيره بلا اذن من الغير
فله من التزم دون غيره وفيما بعد ما جعل نفسه ضامنا للجميع فتعلق به والغنى ما نسب له غيره اه عرش (قوله)

(قوله) كما رجحه البلقيني) وقال الاذرى يجب المثل في المثل فان قلت يشكل عليه أن الاخذ ان كان للحيلولة
فالقياض وجوب القيمة مطلقا واللفظ لولا لفظه كان لالمالك رد ما اخذ قلت يجاب
بانه للقبض لانه العرف بعده اتلا فاولذا انفسخ البيع بوقوع المبيع قبل القبض في البحر لكن اذا لفظه

سقط بنحو رجح لم يضمه الملتبس ومن استمراره على الضمان فلور رجوع عنه قبل اللقاء لم يلزمه شىء أو في اثنائه ضمن ما قبله فان لم وكذا
يعلم بالرجوع فينبغي ان ياتي فيه ما مر في رجوع الضرة ومبيح الثرة ونظائرهما السابقة وفي قوله انا وركاب ضامنون أو ضامناء عليه حصته

وكذا عليهم ان رضوا بقوله وقد تصد الاخبار عنها فان اراد انشاء لم يؤثر رضاهم لان العود لا تواف حيث لزمته الحصاة قط فباشر الالقاء بالاذن لزمه الكل نص عليه في الام او اناضامن له والركاب او على اني اضمنه انا والركاب او اناضامن له وهم ضامنون يلزمه الجميع (ولو اقتصر على) قوله (أتق) متأكد ولم يقل وعلى ضمانه أو على أني ضامن (فلا) يضمه (على المذهب) لعدم الالتزام وفارق الرجوع بمجرد اقتض ديني بانه بالقضاء ثم يرى مقطعا والالقاء هنا قد لا ينفعه (ولانما يضم من ملتمس لخوف غرق) فلو قال في الامن القبول على ضمانه لم يضمه اذ لا غرض ويظهر أن خوف القتل من يقصدهم اذا غلب كخوف الغرق (ولم يختص نفع الالقاء (٣٥) بالمقتي) بان اختص بالملتمس أو به وبالملك

أو بغيرهما أو بالمالك واجنبي أو بالملتمس واجنبي أو عم الثلاثة بخلاف ما لو اختص بالمالك وحده بان أشرقت سفينته وبها متاعه على الغرق فقال له من بالشط أو سفينة أخرى ألق متاعك وعلى ضمانه فلا يضمه لانه لا وقع لحظ نفسه فكيف يستحق به عوضا (ولو عاد حجر من جنح) بفتح الميم والجيم في الاشر يدكر ويؤث وهو فارسي معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية (فقتل أحد رماته) وهم عشرة مثلا (هدر قسطه) وهو عشر الدية (وعلى عاقلة الباقيين الباقي) من دية الخطأ لانه مات بفعله وفعلهم فسقط ما يقابل فعله ولو تعمدوا اصابته بامر صنعوه وقصدوه بسقوطه عليه وغلبت اصابته كان عمدا في أموالهم ولا قود لانهم شركاء بخطئه قاله البلقيني (أو) قتل (غيرهم) ولم يقصدوه خطأ (قتلهم له

وكذا عليهم) أي على الركاب (قوله) وقد قصد الخ) جملة حالة (قوله) بالاذن) أي اذن المالك اه سم (قوله) لزمه الكل الخ) وفاقا للمعنى والاسنى وخلافا للنهاية كما مر اتقا (قوله) متأكد) إلى الفصل في النهاية وكذا في المعنى الاقوله ويظهر الى الماتن وقوله لان الجيم الى الماتن يؤخذ الى الماتن (قوله) وفارق الخ) اي عدم الضمان هنا وندار دليل مقابل المذهب (قوله) لم يضمه) اي كما لو قال اهدم دارك او احرق متاعك ففعل ولو يوجد الخوف ولكنه متوقع قال الزركشي ينبغي ترجيح خلاف فيه من تنزيل المتوقع كالواقع اه والظاهر عدم الضمان اه معنى (قوله) ان خوف القتل الخ) وينبغي ولو في البر في نحو عراية (قوله) اذا غلب) اي القتل الى عرش ويظهر ان الضمير لخوف القتل (قوله) لانه وقع الخ) اي في الضرر عبارة المعنى لانه يجب عليه الالقاء لحفظ نفسه فلا يستحق به عوضا كما لو قال للمضطر كل طعامك وانا ضامن فلكاه فلا شيء له على الملتمس اه (قوله) في الاشر) وحكي كسر الميم التي يرمى بها الحجارة اه معنى (قول المتن الباقي) وهو تسعة اعشارها على كل منهم عشرة اه معنى (قوله) وغلبت اصابته) وان لم تغلب فثبته عمد كما هو ظاهر اه سم (قول المتن أو غيرهم) ليس من مسئلة العود بل هو فيما لو رموا غيرهم كالايحني اه رشيدى (قوله) بعينه) ولو قصدوا غير معين كاحد الجماعة عن شبه عمد اه معنى (قوله) فان عني عنه) اي على مال (قوله) فان لم يغلب) بان غلب عدمها او استوى الامر ان نهاية ومعنى (قوله) دون واضعه) اي الحجر (قوله) اذ لا دخل لهم الخ) اجمع هنا وفيما ياتي نظرا لجانب المعنى والا فالظاهر الثانية

(فصل في العاقلة) (قوله في العاقلة) الى قوله واستشكل في النهاية الاقوله اجماعا الى لما كانت الجاهلية (قوله) وكيفية تحملهم) اي وما يتبع ذلك حكم من مات في اثناء سنة اه عرش (قوله) لعقلهم) اي ربطهم اه كردى (قول المتن دية الخطا وشبه العمد) اي في الاطراف ونحوها وكذا في نفس غير القاتل نفسه وكذا الحكومات والقررة اما اذا قتل نفسه فالشهور انه لا يجب على القاتلة شيء اه معنى (قوله) ثم العاقلة تحملا) اي حيث ثبت القتل بالنية او باقرار الجاني وصدقه العاقلة لما ياتي اه عرش (قوله) في الثاني) اي شبه العمد اه كردى (قوله) وهذا خارج) الى قوله وتضرب على الغائب في المعنى (قوله) وهذا) اي تعريم غير الجاني اه معنى (قوله) لما كانت الجاهلية الخ) أي لما كانت القبائل في الجاهلية يقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون او ليا الدم اخذ حقهم منه ابدل الشرع تلك النصرة ببذل المال وخص تحملهم بالخطا وشبه العمد لانها بما يكثر لاسما في متعاطى الاسلحة فحسنت اعانته لئلا يتضرر بما هو معذور فيه واجلت الدية فقا بهم اه نهاية (قوله) بتلك الخ) فيه ادخال الباء في حين الابدال بالمتروك

تبيين عدم التلف فربنا عليه حكمه (قوله) فباشر بالاذن) أي اذن المالك (قوله) لزمه الكل) نص عليه في الام (قوله) او اناضامن له وهم ضامنون) ثم باشر الالقاء باذن المالك ضمن القسط لا الجميع في اوجه الوجوهين ش م ر (قوله) وغلبت اصابته) فان لم تغلب فثبته عمد كما هو ظاهر (فصل في العاقلة)

(٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) فقيه دية مخففة على العاقلة (أو قصدوه) بعينه وتصور (فعمد في الاصح) إن غلبت الاصابة فقيه القود فان عني عنه فدية عمد في ما لهم فان لم يغلب فثبته عمد ثم الضمان يختص بمن مد الحبال ورمى الحجر لانهم المباشرون دون واضعه وماسك الخشب اذ لا دخل لهم في الرمي أصلا ومنه يؤخذ أنه لو كان لهم دخل فيه ضمنوا أيضا وهو ظاهر (فصل) في العاقلة وكيفية تحملهم سموا بذلك لعقلهم الا بل بقاء دار المستحق أو لتحملهم عن الجاني العقل أي الدية أو لمنعهم عنه العقل المنع (دية الخطأ) وشبه العمد تلزم) الجاني أولا على الاصح ثم (العاقلة) تحملا اجماعا ولا عبرة بمن شذ في الثاني وهذا خارج عن القياس لكن لما كانت الجاهلية تمنع أخذ الثار بالمثلثة أبدلهم الشارع بتلك النصرة الباطلة المال رفقا بالجاني

في ذينك فقط لكثيرتهما
من متعاطى الاسلحة مع
عذره في الخطا ولو اقر
باحدهما فكذبته عاقلته
وحلفوا على نفى العلم
لزمته وحده وهذا وإن
قدمه لكنه وطابه لقوله
(وهم عصيته) الذين يرثونه
بنسب او ولاء إذا كانوا
ذكور امكلفين بشروطهم
الآتية فلا شيء على غير
هؤلاء وإن ايسروا
واتضرب على الغائب
الاهل حصته فاذا حضر
اخذت منه وشرط تحمل
العاقلة ان تكون سالحة
لولاية النكاح اى ولو
بالقوة فدخل الفاسق
لتمكنه من ازالة مانعه
حالاً من حين الفعل إلى
الفوات فلو تخلل بين الرى
والاصابة ردة او اسلام
وجبت الدية في ماله ولو حفر
قن او ذمى بتراعدوانا
فمعتق هو او ابوه وانجر
ولاؤه لموالى ابيه او اسلم
ثم تردى رجل في البئر
ضمنه الحافر في ماله ولو
جرح خطأ فارتد فوات
المجروح فالأقل من ارش
الجرح والدية على عاقلته
المسلمين فان بقى شيء ففى ماله
فان اسلم قبل موت الجريح

وهو خلاف المعروف في اللغة (قوله في ذينك) اى في الخطا وشبه العمد (قوله ولو اقر الخ) عبارة المغنى
وانما يلزمهم ذلك إذا كانت بينة بالخطا او شبه العمد او اعترف به فصدقه وان كذبوا لم يقبل اقراره عليهم
لكن يحلفون على نفي العلم فاذا حلفوا وجب على المقر وهذا حثمة مستثنى من كلام المصنف ولا يقبل اقراره
على بيت المال اه (قوله وهذا) اى مافى المتن وقوله وإن قدمه اى فى اول كتاب الديات لكنه وطابه
اى ذكره هنا توطئة اه مغنى (قول المتن وهم عصيته) اى وقت الجناية وعليه فلو سرى الجرح إلى النفس
ومات وكانت عاقلته يوم الجرح غير ها يوم السراية فالدية على العاقلة يوم الجناية فليبر اجمع اه عش (قوله
بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الاتى ثم معتق الخ ترك او ولاء اه سم عبارة الرشيدى ذكر قوله او ولاء
هنا غير مناسب لسياق المتن او لا واخر كما يعلم بتتبعه فيما ياتى ومن ثم اقتصر الجلال على قوله بنسب
اه (قوله الآتية) اى فى المتن (قوله وتضرب على الغائب) اى حيث ثبتت الجناية بالبينه او صدقت العاقلة
ومنهم الغائب فلم يعلم حال الغائب من تصديق او تكذيب وقف ما يخصه إلى حضوره اه عش (قوله فدخل
الفاسق) اى بقوله ولو بالقوة اه عش (قوله لتمكنه الخ) قد يقال المراد متمكن كذلك سم على حج اقول وقد
يقال خلفه امر اخر وهو انه ليس من اهل المناصرة للجاني لاختلاف الدين اه عش (قوله من حين الفعل)
متعلق بقوله ان تكون سالحة اه عش (قوله الى القوات) اى فوات الروح او الطرف او المغنى (قوله
وجبت الدية في ماله) اى الجاني لا تتفاء الاهلية قبل الاصابة اه عش (قوله ولو حفر الخ) لعله عطف
على لو تخلل الخ فهو من متفرعات الشرط المذكور (قوله فمعتق هو او ابوه) اى فمعتق هو او ابوه عتيق او فمعتق
هو وعتق ايضا ابوه اه كرى (قوله فمعتق هو او ابوه) قال الشباب ابن قاسم هذا الصنيع قد يوهم تصوير
المسئلة الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من اوفى قوله فمعتق او عتق
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه وانه لا عاقلة له ولا مال فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى
وتصويرها بما إذا كان الحافر متولدا بين عتيقة ورقيق ثم عتيق ثم حصل الهلاك كما صنع فى الروضة اه
ملخصا هرشيدى وسياق فى شرح فكله على الجاني فى الاظهر ما يوافق الروضة مع بسط (قوله وانجر ولاؤه)
اى الابن يعتق ابيه (قوله ضمنه الحافر) اى من القن والذى لى عدم صلاحية عاقلتهما لولاية النكاح وقت
الفعل اه عش وفيه بالنسبة للقن تأمل اذا عاقلة له وقت الفعل اصلا كما مر انفا الا ان يرجع النفي للمقيد
ايضا (قوله ولو جرح) وان جرح قن رجلا خطا فاعتقه سيده فهو اختيار للقاء فله اى السيدان مات
الاقل من ارش جراحته وقيمته على العتيق باقى الدية انها بة (قوله فالأقل الخ) سكت عمالو تساوى بعدم
التفاوت فان الواجب قدر احدهما سم على حج عش (قوله فان بقى شيء ففى ماله) اى الباقي من الدية فيما
(قوله يرثونه بنسب او ولاء) قد يقال قضية قوله الاتى ثم معتق الخ فولاؤه (قوله فدخل الفاسق لتمكنه
الخ) قد يقال المراد متمكن كذلك (قوله فمعتق هو او ابوه وانجر ولاؤه لموالى ابيه) هذا الصنيع فى الروض
فقال فمعتق او عتق ابوه وانجر ولاؤه الى موالى ابيه اه وقد يتوهم من هذا الصنيع تصوير المسئلة
الثانية اى قوله او عتق ابوه بما اذا استمر هو رقيقا فان ذلك هو المفهوم من اوفى قوله فمعتق او عتق
ابوه لكن يمنع من ذلك ان الرقيق لا ولاء عليه حتى يصح قوله انجر ولاؤه لموالى ابيه وانه لا علة فلا حاجة
لذكره هنا فى سياق محترضا بشرط ان تكون سالحة لولاية النكاح من حين الفعل إلى الفوات ولا نه لا مال له
حتى يصح قوله ضمنه الحافر فى ماله فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الاولى وتصويرها بما إذا كان الحافر
متولدا من عتيقه ورقيق ثم اعتق ابوه ثم حصل الهلاك كما صنع فى الروضة فانه ذكر المسئلتين متفاضلتين
وقدم الثانية هنا وصورها بما ذكر حيث قال منها اى النظائر متولد من عتيقة ورقيق حفر بئرا عدوانا
واشرع جناحا او ميزا بافات به رجلا فالدية على موالى الام فان اعتق ابوه ثم حصل الهلاك فالدية فى ماله
ولو حفر العبد بئرا ثم عتق ثم تردى فيها شخص او رمى الصيد فمعتق ثم اصاب السهم شخصا فالدية فى ماله
اه (قوله فالأقل) سكت عمالو تساوى بعدم التفاوت فان الواجب قدر احدهما (قوله فان بقى شيء) اى

لزم عاقلته أرش الجرح
والزائد في ماله على المعتمد
(إلا الاصل) للجاني وان
علا (والفرع) له وإن
سفل لانهم ابعاضه فاعطوا
حكمه وصح انه ^{صلى الله عليه وسلم}
برأ زوج القاتلة وولدها
وانه برأ الوالد (وقيل
يعقل ابن هوان ابن عمها)
أو معتقها كما يلي نكاحها
وردوه بان البنوة هنا مائة
لما تقرر انه بعضه والمانع لا
أثر لوجود المقضى معه
وتم غير مقتضيه لان
المحظ ثم دفع العار وهي
لا تقتضيه ولا تمنعه فاذا
وجد مقتضى آخر اثر
(ويقدم الاقرب) منهم على
الابعد في التحمل كالارث
وولاية النكاح فينظر
في الاقربين آخر الحول
والواجب (فان) وفوايه
أقلته أو لكثرتهم فذاك
وإن (بقي) منه (شيء) فمن
إليه أي الاقرب يوزع
عليه ذلك الباقي (و) تقدم
الاخوة فقروهم
فالاعمام فقروهم فاعمام
الاب فقروهم وهكذا
كالارث و(مدل بابون)
على مدل باب في الجديدي
كالارث (والقديم التسوية)
لان الانوثة لا تدخل لها في
التحمل ويجب بمنع ذلك
الا ترى انها مرجحة في
ولاية النكاح مع انه لا دخل
له فيه ولا يتحمل ذوو

إذا كانت أكثر في مال المرتد أم الباقى من أرش الجراحة فيما لو كان أكثر فانه لا يلزمه وبعبارة الروضة
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني أه رشيدى عبارة سم قوله فان بقي شيء من الدية بان كان الاقل أرش
الجرح عبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله قطع يده فعلى عاقلته نصف الدية والباقي في ماله
قطع يديه ورجليه فعليه الدية ولا شيء عليه أه (قوله) لزم عاقلته أرش الجرح) لم يعبر هنا بالاقل كما في التي
قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وبعبارة العباب تقتضى التسوية بين المستلين وكذا قول الشارح
والزائد الخ فانه يفيد ان الارش اقل من الدية وإلا لم يكن ثم زائد وحينئذ فهذه مساوية لما قبلها في وجوب
الاقل سم وعش ورشيدى (قوله في ماله الخ) أي لحصول بعض السراية في حال الردة فيصير شبهة دارنة
للتحمل ومقابل المعتمدان على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطرفين سم على حج أه ع (قول المتن إلا الاصل)
أي من الاب وإن علا وقوله والفرع أي من ابن وإن سفل أه معنى (قوله لانهم) أي آباء الجاني وأبناءه
(قوله برأ زوج القاتلة الخ) أي من العقل أه معنى (قول المتن يعقل) أي عن المرأة القاتلة أه معنى
(قوله أو معتقها) إلى قوله واستشكل في المعنى إلا قوله ويجب إلى ولا يتحمل (قوله أو معتقها) أي
أو هو ابن معتقها أه معنى (قوله هنا) أي في تحمل الدية (قوله أنه) أي الابن بعضه أي الجاني
(قوله لوجود المقضى الخ) صلة لا أثر (قوله وشم) أي في النكاح عطف على قوله هنا (قوله وهي) أي
البنوة لا تقتضيه أي دفع العار (قوله آخر) لا حاجة إليه (قوله منهم) أي العصة (قوله آخر الحول)
متعلق بالاقر بين وقوله والواجب عطف على الاقربين (قوله وفوايه) أي الاقربون بالواجب (قول المتن
فن يليه) أي ثم من يليه وهكذا أه معنى (قوله يوزع الخ) خبر فن يليه (قوله) ويقدم الاخوة) عبارة المعنى
والاقرب الاخوة ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الاعمام ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الاعمام الاب ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الاعمام
الجديدي ثم بنوهم وإن نزلوا وهكذا أه (قوله في الجديدي) معتمد (قوله) ويجب بمنع ذلك الخ) المفهوم من العبارة
ان المشار إليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم ان لها دخلا فعليه كان
الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ سم ورشيدى أقول وقد يدعى ان المشار إليه
لازم ما علل به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر ملزومه عبارة المعنى لان الانوثة لا مدخل لها في تحمل
العاقلة فلا تصلح للترجيح أه (قوله إلا اذا) ورثناهم) أي بان لم ينظم امر بيت المال كما مر في الفرائض

من الدية وبعبارة الروض وشرحه والباقي من الدية إن كان في ماله فلو قطع يده فعلى عاقلته نصف الدية
والباقي في ماله ولو قطع يديه ورجليه فعليه الدية ولا شيء عليه أه وفي الروضة فأرش الجرح على عاقلة المسلمين
والباقي إلى تمام الدية في مال الجاني فان كان الارش كالدية أو أكثر بان قطع يديه ورجليه فقدرد الدية
وهو الواجب يلزم العاقلة أه (قوله فان بقي شيء) كان كان الاقل أرش الجرح (قوله) لزم عاقلته أرش
الجرح) لم يعبر بالاقل كما في التي قبلها وكذا لم يعبر بذلك في الروض واصله وبعبارة العباب تقتضى التسوية
بين المستلين فانه عبر بقوله ولو جرح مسلم إنسانا خطأ ثم ارتد ثم مات الجريح فعلى عاقلة المسلمين أرش
الجرح إن كان كالدية أو أكثر وإلا فباقي الدية في مال الجاني ولو أسلم الجراح ثم مات الجريح أه لكن
ينظر قوله أو أكثر فان الذي في الروضة هو الموافق لما في الخاشية الاخرى عن الروض وشرحه ولا يتأتى
انه محرف عن او اقل لانه يصير معنى قوله وإلا ان يكون أكثر فلا يتأتى قوله فباقي الدية فليتأمل فانه مع السراية
للفس لا يجب زيادة على الدية (قوله أرش الجرح) هو قد يكون اقل من الدية او قدرها ولا كلام فقد يكون
أكثر ولا يلزم إلا قدر الدية فلا يعبر بالاقل كما في التي قبلها لكن قوله والزائد في ماله يقتضى فرض الارش
اقل من الدية (قوله) والزائد في ماله على المعتمد) لحصول بعض السراية في حالة الردة فيصير شبهة دارنة
للتحمل ومقابل المعتمدان على عاقلته جميع الدية اعتبارا بالطرفين (قوله) ويجب بمنع ذلك) المفهوم من
العبارة ان المشار إليه الانوثة لا تدخل لها وينافيه ما صرح به قوله الا ترى الخ من تسليم انه لا دخل لها
فعليه كان الاولى ان يقول ويجب بان ذلك لا يمنع انها مرجحة الا ترى الخ فليتأمل (قوله) فيحمل ذكر منهم

الارحام الا اذا ورثناهم فيحمل ذكر منهم

لم يدل باصل ولا فرع عند عدم العصبية أو عدم وفاتهم بالواجب ويقدم عليهم إلا الأخ لم للاجماع على ارثه (ثم) بعد عصبية النسب لفقدهم أو عدم وفاتهم (معتق) للجاني (ثم عصبية) من النسب ولو في حياته على المعتق خلاصه وفروعه واستشكل بانهم إنما يحملوا ثم تنزيلا لهم منزلة الجاني وهو لا يحمل وهنا المعتق يحمل فلم يحملوا وقد يجاب بأن ذلك غير مطرد لأن الجاني يحمل عند فقد بيت المال دون اصوله وفروعه حينئذ فالذي يتجه في معنى ذلك أن الحل مواساة في النسب للجاني وفي الولاء من المعتق للجاني ومن عصبته للمعتق لانه الواسطة وهي في الاصول والفروع من أوجه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاقارب فان تلك الوجة مفقودة في حقهم فخصوا بهذه المواساة وهذا معنى ظاهر منضبط مطرد يصلح مناطا للحكم (٢٨) وبه يتضح استواء ابعاض الجاني والمعتق وغيرهما من يأتي وايضا فخير الولاء لجهة كالحمة

النسب صريح في أن الابوة والبنوة في عدم التحمل بالولاء كما في عدم التحمل بالنسب (ثم معتقه) أي المعتق (ثم عصبته) الامن ذكر ثم معتق معتق معتقه ثم عصبته وهكذا (ولإلا) يوجد من له ولأعلى الجاني ولا عصبته (فمعتق أي الجاني ثم عصبته) الامن ذكر (ثم معتق معتق الاب وعصبته) الامن ذكر والواو هنا بمعنى ثم التي باصله (وكذا) المذكر يكون الحكم فيمن بعده (أبدأ) فإذا لم يوجد من له ولأعلى أي الجاني فمعتق جده فعصبته وهكذا فإن لم يوجد معتق من جهة الآباء فمعتق الام فعصبته الامن ذكر ثم معتق الجدات للام والجدات للاب ومعتق ذكر ادلى بانثي كأي الام ونحوه (وعتيقها) أي المرأة (يعقله عاقلتها) كما يزوج عتيقها من يزوجها لأهي لان المرأة لا تعقل اجماعا (ومعتقون كعتق) لا شترأكم في الولاء فليعلم

وليس المراد ان قلنا بارثهم عش ومغنى (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فإنه مدل باصل وعبارة شرح الروض وظاهر ان محله إذا كان ذكر غير اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصابة أي من النسب والولاء اه رشيدى (قوله خلاصه وفروعه) أي كما في اصول الجاني وفروعه اه مغنى (قوله واستشكل) أي استثناء اصول وفروع المعتق قياسا على اصول وفروع الجاني عبارة المغنى وصحح البلقيني انهما يدخلان قال لان المعتق يتحمل فهما كالمعتق لا كالجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصلية ولا فرعية واجاب شيخى عن كلام البلقيني بان اعتناق المعتق منزل منزلة الجنابة ويكفي هذا اسناد النبوت فان المنقول مشكل اه وكذا الجاب النهاية بهذا الجواب وقال عش قوله منزلة الجنابة أي جنابة المعتق وهم أي اصوله وفروعه لا يتحملون عنه إذا جنى اه (قوله ثم) أي في عصبية النسب وقوله وهنا أي في عصبية المعتق (قوله بأن ذلك) أي التنزيل المذكور (قوله حينئذ) أي حين فقد بيت المال (قوله في معنى ذلك) أي في حكمة استثناء الاصول والفروع مطلقا (قوله لانه) أي المعتق وهي أي المواساة اه سم (قوله) من يأتي) أي في قول المتن ثم معتقه الخ وقول الشارح فان لم يوجد معتق من جهة الآباء الخ (قوله كما) أي كالأبوة والبنوة (قوله أي المعتق) إلى قوله فان لم يوجد في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قوله الامن ذكر) أي اصوله وفروعه (قوله ثم عصبته) أي إلى اصوله وفروعه (قوله الامن ذكر) أي غير اصله وفروعه (قوله المذكور) بالجر نعت لاسم الإشارة وقوله يكون الخ خبر كذا (قوله بعده) أي المذكور في المتن (قوله فاذا لم يوجد الخ) الفاء تفصيلية (قوله من له ولأخ) أي ولا عصبته اه مغنى (قوله فان لم يوجد) الأولى التعبير بالواو (قوله ثم معتق الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك سم على حجاج عش (قوله ونحوه) أي كأي ام الاب (قوله لاهي) عطف على قول المتن عاقلتها أي لا يعقله معتقه لان الخ (قول المتن ومعتقون) أي في تحملهم جنابة عتيقهم كعتق أي واحد فيا عليه كل سنة من نصف دينار اوربعه اه مغنى (قوله لا شترأكم الخ) عبارة المغنى لان الولاء لجميعهم لا لكل منهم اه (قول المتن ذلك المعتق) أي في حياته اه مغنى (قوله فان اتحد) أي المعتق (قوله والفرق) أي بين المعتق وعصبته عبارة المغنى فان قيل هلا وزع عليهم ما كان الميث يحمله أوجب بان الولاء لا يتوزع عليهم توزعه على الشركاء ولا يرثون الولاء من الميث بل الخ (قوله لانهم) أي العصبية (قوله انتقل له الولاء كاملا) أي فيما إذا كان المعتق واحدا والاف جميع حصته مورثه اه رشيدى (قوله لعين ربع أو نصف) أي او الحصة منهما (قوله النصف) أي إذا اتحد العتق وإلا فحصة مورثه من النصف على فرض غناه (قوله ولم ار من الخ) عبارة النهاية كما هو

لم يدل باصل ولا فرع الخ عبارة شرح الروض وظاهر ان محله إذا كان ذكر غير اصل ولا فرع اه (قوله وهي في الاصول) أي المساواة (قوله الجدات للام والجدات للاب) ظاهره انه لا ترتيب في ذلك (قول المتن فان فقد العاقل) المراد اعم من فقده مطلقا وفقد الموصوف بشروط التحمل بان لم يوجد إلا الفقراء أو عبارة ربع دينار او نصفه فان اختلفوا غنى وتوسطا فعل الغنى حصته من النصف لو فرض الكل اغنياء والمتوسط حصته من الربع ظاهر لو فرض الكل متوسطين والتوزيع عليهم بقدر الملك لا الرؤس (وكل شخص من عصبته كل معتق يحمل ما كان يحمله ذلك المعتق) فان اتحد ضرب على كل من عصبته ربع أو نصف وان تعدد نظر لحصته من الربع أو النصف وضرب على كل واحد من عصبته قدرها والفرق أن الولاء يتوزع على الشركاء لا العصبية لانهم لا يرثون به فكل منهم انتقل له الولاء كاملا فلم يزد ولا قل قدر اصله ومعلوم ان النظر في الربع والنصف إلى غنى المضروب عليه فالمراد بقوله ما كان يحمله أي من حيث الجملة لا بالنظر لعين ربع أو نصف فلو كان المعتق متوسطا وعصبته اغنياء ضرب على كل النصف لانه الذي يحمله لو كان مثلهم وعكسه ولم أر من نه على هذا الكنه واضح (ولا يعقل عتيق في الاظهر) كما لا يرث ولا

عصبته قطعاً ولا عتيقه واطال البلقيني في الانتصار للمقابل الاظهر (فان فقد العاقل) من ذكر (اولم يف) بالواجب (عقل بيت المال عن المسلم) الكل او ما بقي للخبر الصحيح انا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه دون غير المسلم بل يجب في ماله ان كان غير حر في لان ماله ينتقل لبيت المال فينا لا اراثنا والمراد لا عاقلة له فواجب بجنايته خطأ أو شبه عمد في ماله ولو قتل لقيط خطأ أو شبه عمد أخذ بيت المال دية من عاقلة قاتله فان فقدوا لم يعقل عنه الا فائدة لاخذها منه ثم ردها اليه (فان فقد) بيت المال او منع (٢٩) متولي جوار فيا يظهر ثم راي البلقيني

ظاهر اه (قوله ولا عتيقه) أي عتيق العتيق وانظر ما فائدة وهل فيه خلاف وقضية ضيعه عدمه (قوله لمقابل الاظهر) عبارة المغني والثاني يعقل ووجهه البلقيني لان العقل للنصرة والاعانة والعتيق اولى بها اه (قول المتن فقد العاقل) او عدم اهلية تحملهم لفقرا وصغرا وجنون نهاية وروض وسم (قول المتن عقل الخ) عبارة المغني عقل ذو الارحام اذ لم ينظم امر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان ذكر اغيار اصل وفرع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قول المتن عقل بيت المال) أي يؤخذ من سهم المصالح منه سم على المنهج اه عش (قوله الكل) إلى التنبيه في المغني (قوله دون غير المسلم) عبارة النهاية والمغني لاعتن دعي ومرتد ومعاهد ومؤمن اه (قوله بل يجب) عبارة النهاية فتجب مال الكافر الخ وعبارة المغني بل يجب الدية في مالهم مؤجلة فان ماتوا حلت كسائر الديون اه فتد كير الشارح الفصل باعتبار المال الواجب بالجناية (قوله ان كان) أي غير المسلم (قوله غير حر) أي ذميا او مرتدا او معاهدا اه مغني (قوله لان ماله) أي غير الحر (قوله بجنايته) أي في زمن الرد اه عش (قوله ولو قتل) ببناء المفعول (قوله لقيط خطأ الخ) ومعلوم ان من لا وارث له لا بيت المال كذلك اه مغني (قوله منه) أي من بيت المال (قوله فان فقد بيت المال) بان لم يوجد فيه شيء او لم يف اه مغني زاد النهاية او كان ثم مصرف اه (قوله ثم راي البلقيني الخ) عبارة النهاية كما صرح به البلقيني فان تعذر ذلك لعدم انتظام بيت المال اخذ من ذوى الارحام قبل الجاني كما مر اه أي لانهم وارثون حينئذ عش (قوله لا بعضه) أي لا على اصول الجاني وفروعه (قوله لغيره) أي غير الجاني من العاقلة وبيت المال وذو الارحام (قوله بعد صلاحته له) أي صلاحية الغير للتحمل (قوله نحو فقره) خبران (قوله مثلا) انظر ما فائدة بعد ذكر النحو (قوله اولا) أي اولا يعود (قوله حينئذ) أي حين اذ خوطب الجاني باداء المال الواجب بجنايته (قوله والثاني) أي عدم العود (قوله لا يلزمها الخ) اذ على ما صححه النووي وخلافا للرافعي (قوله ثم) أي في الفطرة (قوله هنا) أي في الدية وقوله فانه أي التحمل هنا (قوله بدليل وجوبه) أي العقل (قوله على الاصل) وهو الجاني (قوله وحينئذ) أي حين كون التحمل هنا محض مواساة (قوله مطلقا) أي عادت صلاحيتهم اولا (قوله من اهل التحمل) خبران (قوله وهذا) أي بحته المذكور (قوله لما رجحته الخ) أي من عدم العود (قوله بينه وبينهم) أي بين الجاني وبين العاقلة (قوله بما ذكرته) أي من عدم العود (قوله علم الخ) إلى المتن في النهاية (قوله علم بما قدمته) أي من قوله وشرط تحمل العاقلة ان تكون سالحة لولاية النكاح الخ اه عش أي مع قوله فان لم يوجد معتق من جهة الاباء فمعتق الام (قوله لو جرح) إلى المتن في المغني (قوله ابن عتيقة) فاعل جرح أي وهو حر وجملة ابوه فنعت لان عتيقة وقوله اخر مفعول جرح (قوله خطأ) أي أو شبه عمد اه مغني (قوله وانجر) أي يعتق الأب وولاه أي الابن لمواليه أي الاب (قوله ثم مات الجريح الخ) أي بعد العتق (قوله ارش الجرح) أي فقط اه عش (قوله فان بقي شيء الخ) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني انتهت اه سم وفي المغني بعد ذكر مثل ما في الشرح الخ مانصه فان لم يبق شيء بان ساوى ارش

الروض فان فقدت العاقلة أو اعسروا وكذا لو لم يفروا بواجب الحول عقل بيت المال (قوله فان بقي شيء فعلى الجاني) عبارة شرح الروض والباقي من الدية ان كان على الجاني اه

الارشاد انه لو عدم ما في بيت المال فاخذ من الجاني ثم غنى بيت المال لا يؤخذ منه بخلاف عاقلة أنكرها الجناية فاخذت من الجاني ثم اعترفوا يرجع عليهم لانهم هنا حالة الاخذ من اهل التحمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موافق لما رجحته هنا اذ الفرض انه عاد اليه التحمل لعدم صلاح غيره له فلا يعود للغير بعد صلاحه وياتي في الموت في الانشاء الفرق بينه وبينهم بما يصرح بما ذكرته (فرع) علم بما قدمته انه لو جرح ابن عتيقة ابوه فن خطا فمعتق ابوه وانجر ولاؤه لمواليه ثم مات الجريح بالسراية لزم موالى الام ارش الجرح لان الولاء حين الجرح لهم فان بقي شيء فعلى الجاني دون موالى الامه لا انتقال الولاء عنهم قبل وجوبه موالى ابيه لتقدم سببه على الانجرار وبيت المال

ثم رأيتني بحثت في شرح

لوجود جهة الولاء بكل حال (و توجل) يعنى ثبتت مؤجلة من غير تاجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الجاني (دية نفس كاملة) بإسلام وحرية وذكورة (ثلاث سنين (٣٠) في) آخر (كل سنة ثلث) من الدية لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كما قاله الشافعي رضي الله عنه

والأصح أن المعنى في ذلك كونه دية نفس كاملة لا بدل نفس محترمة فدية الذمي والمرأة لا تكون في ثلاث على الأول كما يأتي وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فأت أثناء الحول سقط واخذ الكل من تركته لأنه واجب عليه أصالة وإنما تؤخذ من تركته من مات من العاقلة لأنها مواساة (و) توجل عليهم دية (ذمي) أو نحو مجوسى (سنة) لأنها ثلث أو أقل منه (وقيل) توجل (ثلاثاً) لأنها بدل نفس (و) دية (امرأة) مسلمة وخثنى مسلم (سنتين في) السنة (الأولى ثلث) للدية الكاملة والباقي آخر السنة الثانية (وقيل) توجل (ثلاثاً) لأنها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) أى قيمته إذا تلفه من غير وضع يده عليه خطأ أو شبه عمد وأراد به ما يشمل الأمة (في الأظهر) لأنها بدل نفس (فى كل سنة) يجب (قدر ثلث دية) زادت على الثلاث أم نقصت فإن وجب دون ثلث أخذ في سنة أيضاً (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين نقصت عن دية

الجرح الدية كان قطع يديه ثم عتق الأب ثم مات الجريح فعلى مولى الأم دية كاملة لأن الجرح حين كان الولاء لهم يوجب هذا العذر ولو جرحه هذا الجراح ثانياً خطأ بعد عتق أبيه ومات الجريح سرية عن الجرح احتين لزم مولى الأم إرث الجرح الأول ولزم مولى الأب باقى الدية اه (قوله لو جرحه الولاء) يفيد أن وجود تلك الجهة مانع من التعلق ببيت المال وإن لم يلزمها التحمل لا انتفاء سبب لزوم التحمل مع أن العاقل لو أعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعاً من تحمل بيت المال وأعساره غير مانع مع أنه قد يقال انتفاء سبب التحمل أولى من الأعسار لعدم المنع فليحرم على الغنى في النهاية الأقوله ولو مضت سنة إلى به يعلم وكذا في المغنى الأقوله أو نحو مجوسى وقوله أو مستامن وقوله للروح إلى لأنه مال وقوله وبه فارتقت إلى يصح كونه وقوله وإن معتق بعضه إلى المتن (قوله يعنى ثبتت) أى ولو من غير ضرب القاضى خلافاً لما يقتضيه قوله وتوجل أنه لا بد من تاجيل الحاكم وليس مراداً اه معنى (قوله لقضائه الخ) عبارة المغنى أما كونه في ثلاث فليارواه البيهقي من قضاء الخ وأما كونه في كل سنة ثلث فتوزعها على السنين الثلاث وأما كونه في آخر السنة فقال الرافعي كان سببه أن الفوائد كالزروع والنمار تتكرر كل سنة فاعتبر مضياً ليجتمع عندهم ما يتوقعونه فيواسون عن تمكن اه (قوله بذلك) أى بأنهم في ثلاث سنين اه رشيدى (قوله في ذلك) أى تاجيلها في ثلاث سنين اهمغنى (قوله كونه) الأولى التانيث كفى المغنى (قوله على الأول) أى الأصح (قوله كما يأتي) أى في المتن آتفا (قوله وإذا وجبت الخ) عبارة المغنى ولا يتألفهم أى الجاني العاقلة إلا في امرين أحدهما أنه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب إلا بنصف دينار أو ربع ثانیها لأنه لو مات في أثناء الحول الخ (قوله سقط) أى الاجل مغنى وعش (قوله لأنها) أى تحمل الدية على حذف المضاف (قوله أو نحو مجوسى) عبارة النهاية أو مجوسى أو معاهد أو مؤمن اه قال الرشيدى قوله أو مجوسى ينبغى حذفه اه أى لأنه داخل في الذمي (قوله أو أقل منه) أى من الثلث (قوله بدل نفس) أى محترمة اه معنى (قوله والباقي الخ) وهو السدس اه عش (قول المتن العبد) أى الخناية عليه من الحر (تنبيه) لو اختلفت العاقلة والسيد في قيمته صدقوا بإيمانهم لكونهم غارمين اه معنى (قوله من غير وضع يده الخ) احتز به عمالو وضع يده عليه ثم تلف في يده أو تلفه فاضمان حينئذ عليه لأعلى عاقلته اه عش (قوله زادت) أى المدة على الثلاث أى من السنين (قوله فان وجب دون ثلث الخ) عبارة المغنى وإن كانت قيمته قدر ثلث دية كاملة فأقل ضربت في سنة اه (قوله أيضاً) الأولى تركه (قوله وقيل يجب) أى جميع القيمة (قوله نقصت الخ) أى القيمة اه عش (قول المتن رجلين) أى مثلاً اه معنى (قوله مسلمين) عبارة المغنى كاملين معاً أو مرتباً اه (قوله لاختلاف المستحق) فلا يؤخر حق واحد باستحقاق آخر كالدیون المختلفة إذا اتفق انتضاء أجالها اه (قوله وما يؤخذ الخ) راجع لكل من الأصح ومقابله (قوله وعكس ذلك) مبتدأ وخبره قوله لو قتل الخ ويحتمل أن الأول جملة فعلية جواب لما بعده عبارة المغنى وفى عكس مسألة الكتاب وهى ما لو قتل اثنان واحداً وجهان أحدهما على عاقلة كل منهما نصف دية مؤجلة فى سنتين نظر إلى اتحاد المستحق والثاني وهو الصحيح على عاقلة كل منهما كل سنة ثلث ما يخصه كجميع الدية عند الانفرد لو قتل شخص امرأتين أجلت ديتهما على عاقلته فى سنتين اه (قوله توجل عليه) الأولى عليها اه عش (قول المتن فى كل سنة الخ) أى توجل فى كل الخ

(قوله لو جرح الخ) يفيد أن وجود ذلك التحمل مانع من التعلق ببيت المال وإن لم يلزمهما التحمل لا انتفاء سبب لزوم التحمل مع أن العاقل لو أعسر تحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة مانعاً من تحمل بيت المال وأعساره غير مانع مع أنه قد يقال انتفاء سبب التحمل أولى من الأعسار لعدم المنع فليحرم

أم زادت (ولو قتل رجلين) مسلمين (فى ثلاث) من السنين تجب ديتهما لاختلاف المستحق (وقيل) تجب فى (ست) اه من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مستحق الديتين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحداً فعلى عاقلة كل واحد ثلث دية توجل عليه فى ثلاث سنين نظر إلى اتحاد المستحق وقيل فى سنة (والا طراف) والمعانى والأروش والحكومات (فى كل سنة

ثلاثية) فان كانت نصف دية في الاولى ثلث وفي الثانية سدس او ثلاثة ارباعها في الاولى ثلث وفي الثانية ثلث وفي الثالثة نصف سدس او ديتين فقي ست سنين (وقيل) تجب (كلها في سنة) باللغة ما بلغت لانها ليست بدل نفس او ربع دية فقي سنة قطعاً (و) اجل واجب (النفس من) وقت (الزهوق) للروح بمذقة او سارية جرح لانه مال يحل بانقضاء الاجل فكان ابتداء اجله من وقت وجوده كسائر الديون المؤجلة (و) اجل واجب (غيرها من) حين (الجنائية) لانها حالة الوجوب وان توقفت المطالبة على (٣١) الاندماج ومحل ذلك ان لم تسر لعضو

آخر والا كان قطع أصبعه
فسرت لكفه كان ابتداء
اجل الاصبع من القطع
والكف من السقوط (ومن)
مات من العاقلة بعد سنة
وهو موسر او متوسط استقر
عليه واجبها واخذ من تركته
مقدما على الوصايا والارث
او (بعض سنة سقط) عنه
واجبها وواجب ما بعدها
للمرأته مواساة كالزكاة
وبه فارت الجزية لانها اجرة
لا يقال في سقط حذف
الفاعل بالكلية لادل عليه
السياق على انه يصح كونه
ضمير من ومعنى سقوطه
عدم حسابه فيمن وجبت
عليهم (ولا يعقل فقير) ولو
كسوبا لانه ليس من اهل
المواساة (ورقيق) لذلك
وملك المكاتب ضعيف
لا يحتمل المواساة ويظهر
ان المبعوض كذلك ثم رابت
البلقيني ذكر ذلك وان
معتق بعضه يعقل عنه وامرأة
وخنى كما علم من قوله السابق
وهم عصبة نعم ان بان ذكر
غرم للمستحق حصته التي
اذا غاب عنه ولو قبل رجوع
غيره على المستحق فيا يظهر
(وصي ومجنون) ولو متقطعا
وان قل لانهم ليسوا من اهل

اه معنى (قول المتن ثلاث دية) وفي نسخة المحلى والنهاية والمعنى من المتن قدر ثلاث دية (قوله فان كانت الخ)
اي الاطراف وما عطف عليه اي واجبها عبارة المعنى فان كان الواجب اكثر من ثلاث دية لم يزد على ثلثها
ضرب في ستين واخذ قدر الثلث في اخر السنة الاولى والباقي في اخر الثانية وان زاد اي الواجب على الثلثين
ولم يزد على دية نفس ضرب في ثلاث سنين وان زاد على دية نفس كقطع الدين والرجلين فقي ست سنين اه
(قوله او ربع دية الخ) عطف على قوله نصف دية (قوله قطعاً) عبارة المعنى محل الخلاف اذا كان الارش
زائدا على الثلث فان كان قدره او دونه ضرب في سنة قطعاً اه (قوله او سارية جرح) اي او غيره كضرب
ورم البدن وادى للوت سم على حج اه ع (قوله لانها) اي حالة الجنائية (قوله ومحل ذلك) اي كون ابتداء
أجل الغير من حين الجنائية (قوله استقر عليه الخ) اي وسقط عنه واجب ما بعدها (قوله واجبها) اي تلك
السنة (قول المتن ببعض سنة) الباء بمعنى في معنى وعش (قوله للمار) اي انفا (قوله انها الخ) اي تحمل
الدية (قوله وبه) اي بسكوئها مواساة (قوله لا يقال في سقط حذف فاعل الخ) الفاعل لا يحذف وان
دل عليه السياق الا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق ويكفي في اضرار
الفاعل دلالة السياق وفرق بين الاضرار والحذف فكانه لم يفرق بينهما سم على حج اه رشدي (قوله)
لانه دل عليه السياق اي وما دل عليه دليل دلالة ظاهرة يكون كالمفوض اه ع (قوله على انه يصح كونه
الخ) انتصر عليه المعنى وقال الرشدي قد يقال ان هذا هو الاولى مع انه ظاهر المتن فلم قدم ذلك واتى بهذه
العلاوة اه (قوله لذلك الخ) عبارة النهاية لان غير المكاتب لملك له والمكاتب ليس اهل للمواساة اه
(قوله كذلك) اي كالرقيق اه نهاية عبارة المعنى والحق البلقيني المبعوض بالمكاتب لنقصه بالرق اه
وهي الموافقة لصنيع الشارح (قوله وان معتق بعضه الخ) عطف على ان المبعوض الخ وظاهر انه استطرادى
(قوله يعقل عنه) يعنى حيث لم تكن له عصبة من النسب ولا فهي مقدمة على المعتق كما يصرح به كلام
سم على منج اه ع (قوله وامرأة الخ) عطف على رقيق (قوله وامرأة وخنى) اي لا يعقلان اه
ع (قوله ان بان) اي الخنى (قوله حصته التي اداها) مفعول غرم (قوله غيره) اي غير الخنى (قوله)
وان قل) هذا ظاهر اطلاقهم ويحتمل كما قال الاذرعى الوجوب فيما اذا كان يجن في العام يوما واحدا ليس
هو اخر السنة فان هذا لا عبرة به اه معنى (قوله نحو زمن) كالشيخ الهرم والاعمى اه معنى (قوله)
رايا وقولا) اي نصرة بالراى والقول اه معنى (قوله تحمل من واجبها) لعل مراد حصته من واجب تلك
السنة وعليه كان الاولى واجبه فيها (قوله وبه يعلم الخ) اي بقوله ولو مضت الخ ولكن في علم التوافق في الدين
والحرية المذكورين من ذلك تامل (قوله او معاهد) معدوف على ذمى وكان ينبغي تاخير ذمى عن يهودى
ليظهر العطف اه رشدي (قوله زادت مدة عهده الخ) بخلاف ما اذا نقصت عنها وهو ظاهر وما ساوتها
تقديما للمانع على مقتضى اسمى ومعنى (قوله ولم تنقطع) اي مدة عهده او امانه (قوله او معاهد الخ)

(قوله او سارية جرح) كان ينبغي ان يقول مثلاً او غيره إذ السارية لا تنحصر في الجرح بل تحصل من غيره
كضرب ورم البدن وادى للوت (قوله لا يقال في سقط حذف الفاعل الخ) لا يحذف وان دل عليه السياق
لا فيما استثنى فالوجه ان يقال ان فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السياق وفرق بين الاضرار والحذف
فكانه لم يفرق بينهما (قوله زادت مدة عهده الخ) عبارة الرض بقى عهده مدة لاجل قال في شرحه واعتبر

النصرة بوجه بخلاف نحو زمن لأن له رأيا وقولا ولو مضت سنة ولم يجن فيها تحمل من واجبها كما بحثه الاذرعى وبه يعلم انه
يعتبر السكالم بالتكليف والتوافق في الدين والحرية في المتحمل من الفعل الى مضي اجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه)
اذ لا مناصرة كالارث (ويعقل) ذمى (يهودى) امعاهد او مستامن زادت مدة عهده على اجل الدية ولم تنقطع قبل مضي الاجل
نعم يكفى في تحمل كل حول على انفراد زيادة مدة العهد عليه (عن) ذمى (نصرانى) او معاهد او مستامن (وعكسه في الاظهر) كالارث

ومن ثم اخص ذلك بما إذا (٣٢) كانوا بدارنا لانهم حينئذ تحت حكمنا اما الحربى فلا يعقل عن نحو ذى وعكسه

لا تقطاع النصرة بينهما باختلاف الدار (وعلى الغنى نصف دينار) اى مثقال ذهب خالص لانه اقل ما يجب فى الزكاة وممر ان التحمل مواساة مثلها (والمتوسط ربع) منه لانه واسطة بين الفقير الذى لا شئ عليه والغنى الذى عليه نصف فالخافه باحد هما تفرط او إفراط والناقص عن الربع تافه ومن ثم لم يقطع به سارقه ولا يتعين الذهب ولا الدراهم بل يكفي مقدار احدهما لان الواجب هو الابل بل ان وجدت عند الاداء بالنسبة لو اوجب كل نجم ولا يعتبر بعض النجوم ببعض وما يؤخذ بصرف اليها ولو زاد عددهم وقد استوتوا فى القرب على قدر واجب السنة قسط عليهم ونقص كل منهم من النصف أو الربع وضبط البغوى الغنى والمتوسط بالعادة ويختلف بالمحل والزمن وضبطهما الامام والغزالي ومال اليه الرافعي واستنبطه ابن الرفعة من كلام الاصحاب بالزكاة فن ملك قدر عشرين ديناراً اخر الحول فاضلاً عن كل ما لا يكلف يمينه فى الكفارة غنى ومن ملك اخره فاضلاً عن ذلك دون العشرين وفوق ربع الدينار لثلاثين فقيراً باخذه منه متوسط

فيه نظير ما مر آتباع الرشيدى (قول المتن وعكسه الخ) صورته ان يتزوج نصرانية ويهودية أو عكسه ويحصل بينهما اولاد فيختار بعضهم بعد بلوغ اليهودية والاخر النصرانية اه عش (قوله ومن ثم) اى من اجل القياس على الارث (قوله اخص ذلك) اى تحمل الذى ونحوه سم ومعنى (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى بما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب سم على حج اه عش (قول المتن وعلى الغنى) اى من العاقلة نهاية ومعنى (قول المتن نصف دينار) اى على اهل الذهب او قدره دراهم على اهل الفضة وهو ستة منها اه معنى عبارة عش والدينار يساوى بالفضة المتعامل بها نحو سبعين نصف فضة او اكثر ومتى زاد سعره ونقص اعتبر حاله وقت الاخذ منه وإن صار يساوى ما تسمى نصف فاكثر (قوله اى مثقال) الى قوله وضبط البغوى فى النهاية (قوله اى مثقال ذهب خالص) تفسير للدينار (قوله لانه) الى قوله وضبط البغوى فى المغنى (قوله لانه الخ) اى نصف الدينار (قوله اقل ما يجب فى الزكاة) اى اول درجة المواساة فى زكاة النقود الزيادة عليه لا ضابط لها اه معنى (قول المتن والمتوسط) اى من العاقلة (قوله ربع) اى او ثلاثة دراهم اه معنى (قوله منه) اى من الدينار (قوله نصف) اى من دينار (قوله تفرط) اى تساهل وقوله او إفراط اى تجاوز عن الحد اه عش (قوله ومن ثم) اى لكونه تافها (قوله به) اى بالناقص عن الربع (قوله إن وجدت الخ) فان فقدت ثم وجدت قبل الاداء للبال تعينت وإن لم توجد قبل الاداء ولا عنده فالمعتبر قيمتها بنقد البلد وإن وجدت بعده لم يؤثر اهر وض مع شرحه (قوله بالنسبة) متعلق بوجوب وكان الاول حذفه كافى النهاية وهو حينئذ كما قال الرشيدى متعلق بالاداء عبارة الكردى قوله بالنسبة لو اوجب كل نجم الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى نجم الدية بالثلث فان وجد من الابل قدر تلك الدية عند كل نجم فيجب ان يشتري ذلك بما اخذ من العاقلة وإن لم توجد الابل عند الاداء فالمعتبر قيمتها بنقد البلد فان بلغ نجم بالنسبة الى قيمة الابل مائة لا يعتبر النجم الاخر الا بالنسبة الى قيمة الابل فى وقت ادائه اه وقوله لو اوجب الخ متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر بعض النجوم الخ) عبارة الاسنى فان حل نجم والابل بالبلد قومت يومئذواخذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله وما يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ بعد تمام الحول من نصف او ربع يصرف اليها ولستحق ان لا ياخذ غيرهما والى الدعوى بالدية الماخوذة من العاقلة لا توجه عليهم بل على الجاني نفسه ثم هم يدفعونها بعد ثبوتها اه (قوله اليها) اى الابل (قوله على قدر الخ) متعلق بزاد اه عش (قوله ويختلف) اى كل من الغنى والمتوسط ويحتمل ان الضمير للعادة (قوله وضبطهما الامام الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله بالزكاة) اى بما فيها والجار متعلق بضبطهما (قوله فن ملك قدر عشرين الخ) فالتشبيه بالزكاة انما هو فى مطلق الفضل ولا فالزكاة لا يعتبر فى غنيها افضل عشرين ديناراً والمراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل عليه التشبيه ونه عليه سم فى حواشى شرح المنهج رشيدى وعش (قوله عن كل ما لا يكلف فى الكفارة) عبارة النهاية عن حاجته اه (قوله لثلاثين) يصير فقيراً الخ فان قيل ينبغي ان يقاس به الغنى لثلاثين متوسطاً اوجب بان المتوسط من اهل التحمل بخلاف الفقير اه معنى (قوله لحد هـ) كان المراد حداً مستقلاً

الاصل زيادة مدة العهد على الاجل فخرج به ما إذا انقضت عنه وهو ظاهر وما إذا سوتته تقدماً للبايع على المقتضى اه (قوله ومن ثم اخص ذلك) اى تحمل الذى ونحوه (قوله ومن ثم اخص ذلك بما إذا كانوا بدارنا الخ) يوقف على ما فيه فى الفرائض (قوله باختلاف الدار) كانه لان الفرض ان الذى فى دار نادون الحربى إذ لو كان الذى فى دار الحرب ايضا لم يعقل احدهما عن الاخر (قوله باختلاف الدار) فيه انه قد يتحد الدار بان يعقد لقوم فى دار الحرب مع ان الحكم كذلك كما يؤخذ بالاولى بما لو كان الذميان فى دار الحرب فانه لا يعقل احدهما عن الاخر كما عرح به فى قوله ومن ثم اخص الخ فكان قوله باختلاف الدار جرى على الغالب (قوله فلا يحتاج لحد هـ) كان المراد حده استقلالاً لا مفصلاً ولا فقوله ومن عداهما فقير حده إذا لحد عند

موثماً إلا ان يريد من لا يملك ما يفضل عن كفاية كل يوم بحيث لا يصل لحد التوسط (كل سنة من الثلاث) لأنها مأساة تتعلق بالحول فتكررت بتكرره ولم تتجاوز الثلاث للنص كما مر فجميع ما على كل غنى في الثلاث دينار ونصف وما على (٣٣) المتوسط نصف ورب (وقيل هو) أى

النصف والرابع (واجب الثلاث) فيؤدى الغنى آخر كل سنة سدساً والمتوسط نصف سدس (ويعتبر ان) أى الغنى والمتوسط (آخر الحول) كالزكاة فالمعسر آخره لاشئ عليه وان كان اوله او بعده غنيا وعكسه عليه واجبه وقضية كلامه ان غيرهما من الشروط لا يعتبر باخروه وهو كذلك

فالكافر والفقير والصبي والمجنون أول الاجل لاشئ عليهم مطلقاً وان كلوا قبل آخر السنة الاولى وفارقوا المعسر بانهم ليسوا اهلاً للنصرة ابتداء فلا يكفونها فى الاثناء بخلافه (ومن أعسر فيه) أى فى آخر الحول (سقط) عنه واجيب ذلك الحول وان أيسر بعده ولو طراً جنون اثناء حول سقط واجبه فقط وكذا الرق بان حارب الذى ثم استرق (فصل) فى جناية الرقيق (مال جناية العبد) أى الرقيق الخطأ وشبه العمد والعمد اذا عفى عنه على مال وان فدى من جنائيات سابقة (يتعلق برقبته) اجماعاً ولانه العدل اذا السيد لم يجن والتأخير الى عتقه فيه تقويت على

مفصلاً ولا فوله ومن عدا ما فقير حمله اذا لحد عند الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهذا كذلك اه سم (قوله موهم) ان كان وجه الابهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الدية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله لا الخ كذلك اه سم (قوله لأنها مأساة) الى قوله ولو لوطر اجنون فى المعنى وإلى الفصل فى النهاية (قوله كما مر) أى فى شرح ثلاث سنين فى كل سنة تلك (قوله أى النصف الخ) عبارة المعنى أى ما ذكر من نصف او ربع اه (قوله وعكسه الى الخ) فلو أيسر آخره ولم يؤد ثم أعسر ثبت نصف دينار فى ذمته اه معنى (قوله ان غيرهما) أى غير الغنى والمتوسط (قوله مطلقاً) أى فى ذلك الحول ولا فيما بعده اه معنى (قوله وإن كلوا الخ) أى كاعلم عامراً رشيدى أى فى شرح وصبي ومجنون (قوله للنصرة) أى بالبدن اه معنى (قوله فلا يكفونها فى الاثناء) عبارة المعنى فلا يكفون النصره بالمال فى الاثناء اه (قوله بخلافه) أى المعسر فانه كامل اهل للنصرة وإنما يعتبر المال لئتمكن من الاداء فيعتبر وقته اه معنى (قوله فقط) أى دون ما قبله اه ع ش أى اذا طرأ فى اثناء الحول الاخير واما اذا طرأ ثم زال فى اثناء الحول الاول فدون ما بعده او فى اثناء الحول المتوسط فدونهما معا

(فصل فى جناية الرقيق) (قوله فى جناية الرقيق) الى قوله ومعنى يتعلق فى النهاية لا فوله او عاقلته وإلى قوله وهو مشكل فى المعنى لا فوله وان فدى الى المتن وقوله او عاقلته وقوله واستشكل الى بخلاف امر السيد (قوله فى جناية الرقيق) أى غير المكاتب اما جانيته فستاقى فى باب الكتابة اه سم (قوله الخطأ الخ) صفة الجنائية (قوله والعمد) الو او بمعنى او كما عبر بها بالنهاية والمعنى قال ع ش قوله او عدا وعفى على مال أى أو عدا الافصاص فيه أو لا فاما لغير سيده اه (قوله وان فدى الخ) هذه الغاية تعلم من قول المصنف ولو فدها ثم جنى الخ اه ع ش (قوله فدى) ببناء المفعول (قول المتن يتعلق برقبته) ولا يجب على عاقلة سيده لأنها وردت فى الحر على خلاف الاصل (فرع) حل الجنائية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء كان موجوداً يوم الجناية ام حدث بعدها فلا تباع حتى تضع اذا لا يمكن اجبار السيد على بيع الحمل ولا يمكن استئناؤه فان لم يفدها بعد وضعها بيعاً معاً واخذ السيد ثمن الولد أى حصته واخذ المجنى عليه حصته اه معنى وفى سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه وكان وجه اطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد اذا لا يمكن تقويمه قبل الوضع ليوزع الثمن (قوله اذا السيد الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج اذا لا يمكن الزامه لسيدته لانه اضرار به مع براءته ولا ان يقال يبقائه فى ذمته الى عتقه لانه تقويت للضمان او تأخير الى مجهول وفيه ضرر ظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تقويت الخ أى فيما اذا مات ولم يعق وقوله أو تأخير الخ أى ان أعتقه اه (قوله بخلاف الخ) حال من فاعل يتعلق (قوله له) أى للرقيق وقوله لرضاء أى الغير (قوله وانما ضمن مالك البهيمة) أى اذا قصر اه معنى وكالمالك كل من كانت فى يده اه ع ش (قوله جانيتهما) أى على ادمى كما هو ظاهر لان جنائيتها على المال لا تلزم العاقلة سم وسلطان (قوله لانه لا اختيار لها الخ) أى وجناية العبد مضافة اليه فانه يتصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) أى ومن اجل

الفقهاء ونحوهم هو المميز مطلقاً وهو كذلك (قوله موهم) ان كان وجه الابهام صدقه بمن ملك الفاضل المذكور فى احوال الدية فقط او فى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله لا الخ كذلك (فصل فى جناية الرقيق) (قول المتن يتعلق برقبته) سياقى فى باب الكتابة قول المصنف ولو قتل أى المكاتب سيده فلو ارثه قصاص فان عفى على دية او قتل خطأ اخذها معاً فانه لم يكن فله تعجيزه فى الاصح او قطع طرفه فاقتصاصه والدية كما سبق ولو قتل أجنبياً أو قطعه نفعى على مال أو كان خطأ أخذ مائة او ما سكببه الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه شئ وسال المستحق تعجيزه عجزه القاضى وبيع بقدر الارش فان بقي منه شئ بقيت فيه الكتابة الخ اه فعلم ان المكاتب ليس كغيره فليتامل (قوله جانيتهما) على ادمى كما

بالجناية لزمه أو عاقلته
أرشها بالقام بلغم ولم تتعلق
بالرقبة وكذا لو أمره
أجنبي يلزم الأجنبي أيضا
واستشكل بان أمره بالسرقة
لا يقطع وردها بان الأكثرين
على قطعه لانه لا يقطع
امر السيد أو غيره للمميز
فانه لا يمنع التعلق برقبته
لانه المباشر ومن ثم لم تتعلق
الجناية بغير الرقبة من مال
الأمور ولو لم يامر غير المميز
أحد تعلقت برقبته فقط
لانه من جنس ذوى الاختيار
بخلاف الهيمة ومعنى
التعلق بها نه يباع ويصرف
ثمنا للمجنى عليه لا يملكه
هو ولا وارثه لثلا يطل
حق السيد من الفداء
ويتعلق بجميعها وان كان
الواجب حبة وقيمتها ألفا
ولو ابر المستحق من بعضها
أى المعين انفك منه بقسطها
كذا صححاه فى الوصايا
وهو مشكل فان تعلق
الرهن دونها لتقدمها عليه
ولو ابر المهرن من البعض
لم ينفك منه شيء فقياسه انه
لا ينفك منه شيء هذا وقد
يفرق بان التعلق ثم انما
هو بالذمة أصالة واما
بالرهن فهو لكونه كالنائب
عنها اعطى حكمها من
شغله كله مادامت مشغولة
كلها اذا لا يتصور فيها
التجزى واما التعلق هنا فهو
بالرقبة وهو موجود
محسوس يمكن تجزئته فعملوا
بقضية كل فى باب (ولسيده)

الفرق بين العبد والبيمة بالاختيار وعدمه (قوله وجوب الطاعة) أى طاعة امره (قوله فامر سيده الخ) أى
غير المميز أو الاجمى وكذا ضمير لوامره (قوله يلزم الاجنبى) أى أو عاقلته (قوله واستشكل) أى لزوم
أرش جناية القن الغير المميز أو الاجمى على أمره بها (قوله بان امره) أى القن الغير المميز أو الاجمى
(قوله بان الأكثرين الخ) اعتمده النهاية كامر (قوله لانه) أى القن المذكور آله أى الأمر (قوله
بخلاف امر السيد الخ) راجع لما قبل وكذا الخ وما بعده (قوله بخلاف امر السيد) أو غيره للمميز ثم قوله
قريباً وان اذن له فى الجناية حاصله أنه لا اثر لامره بالجناية ولا لاذنه فيها وسياق قريباً انه لو لم ينزع لقطة
عليها بيده فتلقت ولو بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فائثر مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلا
من الامر بالجناية والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك اه
سم اقول وقد يمنع بان كلامهما لا يؤدى الى الاتفاق اذا الفرض انه ميز مختار وان عدم النزع يؤدى الى
التلف بيده كما هو ظاهر ثم رأيت أن الشارح ذكر ما يقرب منه ثم رأيت قال السيد عمر البصرى بعد ذكر
كلام سم مانصه اقول كان رقم الفاضل المحشى لهذه القولة قبل الاطلاع على التنبيه الآتى أو لعل التنبيه
ساقط من نسخته فانه من الملحقات باصل الشارح رحمه الله تعالى اه (قوله لانه المباشر) أى وله اختيار
اه عرش (قوله فلا يملكه) أى القن الجانى (قوله هو الخ) أى المجنى عليه (قوله ويتعلق) أى مال
الجناية (قوله وان كان الواجب حبة) من قبيل المبالغة والا فالحبة ليست بمتمول (قوله من بعضها)
أى مال الجناية والتائيت باعتبار المضاف اليه ويحتمل ابقاؤه على ظاهره بلا تأويل لكن يؤيد الاول
قول المغنى والاسنى من بعض الواجب اه (قوله منه) أى العبد اه معنى (قوله بقسطها) عبارة المغنى
بقسطه اه أى البعض (قوله وهو) أى الانفكاك هنا أو تصحيحه (قوله دونها) أى دون الجناية اه
سم عبارة المغنى دون تعلق المجنى عليه برقبة العبد اه (قوله ولو ابر المهرن الخ) جملة حالية (قوله من
البعض) أى بعض الرهن (قوله لم ينفك منه) أى من الرهن (قوله لا ينفك منه) أى من العبد (قوله بان
التعلق الخ) عبارة المغنى بان التعلق الجملى أقوى من الشرعى وعبارة سم ويقارن المرهون بان الراهن
حجر على نفسه فيه مر عرش اه (قوله وأما بالرهن) أى التعلق بالرهن وكان الاولى حذف الباء وزيادة
الفاء فى قوله الآتى اعطى الخ فهو لكونه أى بالرهن كالنائب عنها أى الذمة اعطى ان الرهن حكمها أى الذمة
(قوله من شغله) بيان للحكم والضمير للرهن (قوله مادامت الخ) أى الذمة (قوله وهى) أى الرقبة (قوله
موجود الخ) وكان الظاهر المناسب التائيت ولعل التذكير نظر الكون اناء بمنزلة تحرف البناء كالمرقة
والنسكرة (قوله بقضية كل) أى من الرهن والجناية (قوله بنفسه) إلى قول المتن بالاقل فى النهاية وإلى قوله
وهذه ان كان فى المغنى الاقوله ولا مانع وقولة السيد وسم مانع الى العبد (قول المتن ولسيده بيعه) ظاهر
اطلاقه أنه يباع ويصرف ثمنا للمستحق حالا بلا تأجيل فى ثلاث سنين ويؤيده انهم لم يفرقوا هنا بين العمد وغيره
عش (قوله بنسبة حرته) يتأمل سم لم يظهر وجه فليتأمل سيد عمر اقول لعل وجه التأمل الاحتياج الى التأويل
بان المراد مقدار نسبته الى مجموع القيمة على فرض رقبة الكل كنسبة حرية المبعوض الى مجموعه (قوله
هو ظاهر لان جنايتها على المال لا تلزم العاقلة (قوله فامر سيده الخ) بقى ما لوجنى بلا امر وهو الذى هو
نظير جناية الهيمة ثم رأيت ذكره (قوله بخلاف امر السيد أو غيره للمميز) ثم قوله قريباً وان اذن له فى
الجناية حاصله انه لا اثر لامره بالجناية ولا لاذنه فيها وسياق قريباً انه لو لم ينزع لقطة عليها بيده فتلقت ولو
بغير فعله ضمنها فى سائر أمواله أيضاً فانه مجرد عدم النزع فقد يستشكل ذلك بان كلام من الامر بالجناية
والاذن فيها ان لم يزد على مجرد عدم النزع ما نقص عنه فكيف اثر هذا دون ذلك (قوله
ولو ابر المستحق من بعضها الخ) عبارة شرح الروض فان حصلت البراءة من بعض الواجب
انفك عنه بقسطه الخ (قوله وهو مشكل فان تعلق الرهن الخ) ويقارن المرهون بان الراهن
حجر على نفسه فيه مر عرش (قوله دونها) أى دون الجناية (قوله بنسبة حرته) يتأمل

بنفسه أو نائبه (بيعه) أو بيع ما يملكه منه اذا كان مبعوضا اذا الواجب عليه من واجب جنايته بنسبة حرته وما فيه من الرق يتعلق

يتعلق به باقي واجب الجناية (لها) أي لاجلها باذن المستحق وتسليمه ليبيع فيها (٣٥) (وفداؤه) كالمزبون ويقتصر في البيع على

قدر الحاجة ما لم يختر السيد
بيع الجميع أو يتعذر وجود
راغب في البعض وإذا
اختار فداءه لم يلزمه إلا
(بالأقل من قيمته) يوم
الفداء لأن الموت قبل
اختياره لا يلزم السيد به شيء
فالقول النقص نعم أن منع
من بيعه ثم نقصت قيمته عن
وقت الجناية اعتبرت قيمته
وقتها (وارشها) لأن
الارش إن كان أقل فلا
واجب غيره وإلا لم يلزم
السيد غير الرقبة فقبل منه
قيمتها (وفي القديم بارشها)
بالغا ما بلغ (ولا يتعلق)
مال الجناية الثابتة بالبينة
أو إقرار السيد ولا مانع
(بذمته) ولا بكسبه وحدهما
ولا (مع رقبته في الاظهر)
وأن أذن له سيده في الجناية
فبأنه عن الرقبة يضييع على
المجنى عليه لأنه لو تعلق بالذمة
لما تعلق بالرقبة كديون
المعاملات أما لو أقر بها
السيد واثم مانع كرهن
فانكر المهرن وحلف فانه
يباع في الدين ولا شيء على
السيد والعبد وكذبه السيد
ولا بينة فتعلق بذمته فقط
كما في الإقرار ولا يرد
على المتن ما لو أقر السيد بأن
الذي جنى عليه قيمته ألف
وقال القن بل ألفان فانه
وان تعلق ألف بالرقبة

يتعلق به باقي واجب الجناية) فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبا والقيمة نهاية ومعنى وأسنى
قال سم وفي العباب في بحث العاقلة فإن تبعض فقسط حرته على عاقلة اه (قوله أي لاجلها) أي الجناية
(قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن المجنى عليه شرط اه سم (قوله وتسليمه) مرفوع
عطفًا على بيعه في المتن وقد يغني عنه قوله الماروا بنائبه ثم راي ان المحلى أقصر على ما هنا وشرح المنهج
على مامر (قول المتن وفداؤه) قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجاني ولا سلمه بآعه القاضي وصرف المتن
للمجنى عليه ولو بآعه بالارش جاز أن كان نقدا وكذا ابلا وقتنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض
وإنما يباع الجاني بالارش التقديلا لا بل ولو من المجنى عليه اه سم (قوله ويقتصر) أي البائع اه ع ش
(قوله على قدر الحاجة) أي قدر ارش الجناية اه معنى (قوله لا بالأقل الخ) استثناء من الضمير المستتر
في لم يلزمه الرجوع لفداء بشيء (قوله يوم الفداء) وفاقا لآسنى والمعنى ورجع النهاية اعتبار وقت الجناية
مطلقا وقال ع ش هو المعتمد (قوله نعم أن منع من بيعه الخ) ينبغي أن يزداد وقت الجناية حتى يتجه اعتبار
قيمة وقتها وإلا لما تنجى اعتبار قيمة وقت المنع والله أعلم ثم راي أن الفاضل المحشى نبه على ذلك فقال قوله عن
وقت الجناية هلا اعتبر وقت المنع اه وهل لو مات بعد المنع يلزمه قيمته ويكون منعه اختيارا أولا محل
تأمل والظاهر الأول إذ لا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سيد عمر أقول وقول المصنف الآتي
إلا إذا طلب فتمنع صريح فيما استظهره (قوله وإلا) أي بان كانت القيمة أقل (قوله منها) أي بدل الرقبة
(قوله بالغ ما بلغ) أي لا نه لسله ربما يبيع بأكثر من قيمته والجديد لا يعتبر بهذا الاحتمال اه معنى (قول
المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه ع ش (قوله مال الجناية) إلى قوله وهذه إن كان في النهاية (قوله ولا
مانع) سيد ذكر محترزه (قوله وان أذن له الخ) غاية في نفي التعلق بكسبه اه رشيدى (قوله عن الرقبة) لعل
صوابه عن الارش (قوله يضييع على المجنى عليه) أي ولا يتبع العبد به بعد عتقه اه معنى (قوله لانه
الخ) تعليل للبتن (قوله املوا أقر بها الخ) أي الجناية محترز قوله ولا مانع اه ع ش (قوله فانكر
المهرن) أي الجناية وحلف يظهر على نفي العلم (قوله فانه يباع الخ) أي ويتعلق مال الجناية بذمته قطعاً
اه معنى (قوله أو العبد) أي أو أقر بها العبد (قوله فانه الخ) الفاء بمعنى اللام اه ع ش (قوله والف
بالذمة) معتمداه ع ش (قوله جهة التعلق) أي فالف السيد لتضيقه على تعلقها بالرقبة والف العبد
لانكار السيد لها واعتراف القن بها اه ع ش (قوله ولو لم ينزع الخ) مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال

(قوله يتعلق به باقي واجب الجناية) قال في شرح الروض فيفديه السيد بأقل الأمرين من حصتي واجبا
والقيمة اه وفي العباب في بحث العاقلة فإن تبعض فقسط حرته على عاقلة اه (قوله أي لاجلها
باذن المستحق الخ) قال في الروض وشرحه وحمل الجنائية غير المستولدة للسيد لا يتعلق به الارش سواء
كان موجودا يوم الجناية أم حدث بعدها فلا تباع حتى تضع إذ لا يمكن إجبار السيد على بيع الحل ولا
يمكن استثناءه فان لم يفدها بعد وضعها يبيعها معا واخذ السيد ثمن الولد أي حصته واخذ المجنى عليه حصته
اه وكان وجه إطلاق قوله فلا تباع الخ تعذر بيعه معها للسيد إذ لا يمكن تقديمه قبل الوضع ليوزع
القن (قوله باذن المستحق) عبارة الزركشي وإلا فاذن المجنى عليه شرط اه (قول المتن وفداؤه الخ)
قال في الروضة لو لم يفسد السيد الجاني ولا سلمه للبيع بآعه القاضي وصرف الثمن للمجنى عليه ولو بآعه بالارش
جاز أن كان نقدا وكذا ابلا وقتنا يجوز الصلح عنها اه وعبارة الروض وإنما يباع الجاني بالارش التقدي
لا الأبل ولو من المجنى عليه اه (قوله يوم الفداء) كذا اعتبره القفال وحمل النص على اعتبار يوم الجناية
على ما إذا منع من بيعه يوم الجناية ثم نقصت القيمة (قوله عن وقت الجناية) هلا اعتبر وقت المنع (قوله ولو
لم ينزع لقطه عليها بيده الخ) ذكر مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده
واستحفظه عليها ليعرفها أو أمين جاز أن لم يكن أميناً فهو متعد بالقرار فكانه أخذها منه ثم ردها إليه
اه فيمكن حل ما ذكره هنا على غير الأمين الذي استحفظه عليها ليعرفها (قوله ولو لم ينزع لقطه عليها الخ)

والف بالذمة كما في الام لكن اختلفت جهة التعلق ولو لم ينزع لقطه عليها بيده فتلفت ولو بغير فعله تعلقت برقبته وسائر اموال السيد

وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه (تنبيه) من المشكل جدا على ما هنا ان واجب جنابة القن المميز لا يتعلق بمال السيد وان امره بها هذه المسئلة وقولهم لو رأى عبده يتلف مالا لغيره ولم يمنعه ضمن مع العبد لتعديهما فضمنوا السيد فيهما بمجرد السكوت ولم يضمنوه هنا بالامر وقد يتمحل للفرق بأن الامر بالجنابة لا يستلزم (٣٦) الوقوع فلم تتحقق حقيقة التعدي فيه بخلاف ترك لقطة يده وعدم دفعه عن مال الغير فانه

لكونه اكمل من القن إنما تنسب حقيقة التعدي اليه فساوت بقية أمواله رقبة العبد في التعلق بها فان قلت يلزم على ذلك انه لو رآه هنا ينجى فسكت ضمن وثم لو أمره فانلف في غيبته لا يضمن قلت ظاهر كلامهم في الباين ذلك وله وجه علم بما قررته حاصله ان مجرد الامر دون مشاهدة التلف و اقرار اللقطة يده لجاز ان يؤثر هذان مالا يؤثر الاول فتأمل (ولو قد اثم جنى سلمه للبيع) اى لياع أو باعه كامر (أو فداه) مرة أخرى وان تكرر ذلك مرارا لانه الآن لم يتعلق به غير هذه الجنابة (ولو جنى ثانيا قبل الفداء باعه) أو سلمه لياع (فيهما) ووزع الثمن على أرش الجنائيتين وإنما يتجه ذلك حيث لم تكن إحدى الجنائيتين موجبة للقود أو عفا مستحقه على مال وإلا فهو محل نظر لانه لا يمكن الاشتراك حينئذ وتقديم البيع لذى المال يفوت القود والقود يفوت البيع ولو قبل حينئذ بتقديم ذى المال

في باب اللقطة ولو أقرها في يده سيده واستحفظه عليها ليعرفها هو أمين جاز فان لم يكن أمينا فهو معتد بالاقرار فكانه اخذها منه ثم ردّها اليه اه فيمكن حل ما ذكره هنا على غير الامين الذى استحفظه عليها ليعرفها اه سم (قوله) وهذه اى مسئلة اللقطة (قوله) ان كان التلف فيها بفعله ترد الخ) قد يقال كلامه في الجنابة على الادى بقرينة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله) بفعله اى العبد (قوله) عليه اى المتن (قوله) من المشكل) خبر مقدم لقوله هذه المسئلة اه كردى (قوله) ان واجب جنابة القن الخ) بيان لما هنا (قوله) بمال السيد) اى غير الرقبة (قوله) هذه المسئلة) اى مسئلة ترك اللقطة يد القن (قوله) وقولهم الخ) عطف على هذه المسئلة اه كردى (قوله) ضمن) اى السيد فيتعلق برقبة العبد وبقية أمواله وقوله مع العبد اى فيتبع به بعد العتق ان لم يف ذلك مال السيد او امتنع من اداائه هذا ما يظهر لى والله اعلم (قوله) فضمنوا) اى اصحابنا (قوله) بان الامراخ) متعلق بيشتمل (قوله) الوقوع) اى وقوع الجنابة (قوله) فيه) اى الامر (قوله) تركه) اى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله) يده) اى القن وكذا ضمير دفعه (قوله) على ذلك) اى الفرق المذكور (قوله) انه) اى السيد (قوله) هنا) اى فى مسئلة الجنابة (قوله) ضمن) اى بماله مطلقا (قوله) وشم) اى فى مسئلة الاتلاف ذلك اى الضمان فى الاولى وعدمه فى الثانية (قوله) لا يضمن) اى بغير الرقبة (قوله) فى الباين) اى فى باب الجنابة وباب الاتلاف (قوله) حاصله) اى الوجه (قوله) دون مشاهدة الخ) خبر ان (قوله) و اقرار اللقطة) عطف على مشاهدة الخ (قوله) هذان) اى المناهضة و الاقرار وقوله الاول اى مجرد الامر (قوله) اى لياع) الى قوله ولو إنما يتجه فى النهاية والمعنى (قوله) او باعه) عطف على سلمه (قوله) كما مر) اى فى شرح ولسيد (قوله) الان) اى حين جنابته بعد الفداء (قوله) المتن فيهما) اى الجنائيتين اه معنى (قوله) ذلك) اى البيع فى الجنائيتين (قوله) على مال) الاول وسقاطه كافى للمعنى (قوله) وإلا) اى بان كانت إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقه (قوله) الاشتراك) اى اشتراك المستحقين (قوله) والقود) اى وتقديمه (قوله) حينئذ) اى حين إذ كانت إحدى الجنائيتين موجبة للقود ولم يعف مستحقه (قوله) ولم يوجد الخ) عطف على استمر الخ (قوله) مع تعلق القود به) اى فيستوفيه ذوالقود متى شاء ولو قبل عتقه بدون رضا المشتري (قوله) وحينئذ) اى حين التعميم المذكور وقوله لا ينافيه اى تقديم ذى المال اه كردى (قوله) إنما شرطناه) اى عدم وجود من يشترى به الخ (قوله) ليقدم) ببناء المفعول من الاقدام (قوله) ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله) قد يخالف ذلك) عبارة المعنى وما جزم به المصنف من البيع فى الجنائيتين محله ان تتحدافلوجنى خطا ثم قتل عمدا ولم يفده السيد ولا عفا صاحب العمد فى فروع ابن القطان انه يباع فى الخطا وحده ولصاحب العمد القود كمن جنى خطا ثم ارتد فنانا نعيه ثم يقتله بالردة ان لم يتب قال المعلق عنه فلو لم نجد من يشترى به لتعلق القود به فعندى ان القود يسقط لانا نقول لصاحبه ان صاحب الخطا قد سبقك فلو قدمناك لا بطلنا حقك فاعدل الامور ان يشترى كافي ولا سبيل اليه الا بترك القود كذا نقله الزركشى واقره وفيه كما قاله ابن شهبة نظر اه اقول وكذا ذكره الزبائدى واقره (قوله) ما مر

عبارة شرح المنهج او اطلع سيده على لقطة فى يده واقراها عنده أو أهمله وأعرض عنه فألتفتها أو تلفت عنده تعلق المال برقبته وبسائر أموال السيد كما نبه عليه البلقينى انتهى (قوله) وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه) قد يقال كلامه فى الجنابة على الادى بقرينة السياق فلا قود عليه (قوله) ليقدم على شرائه) يتأمل فلا يخفى ما فيه (قوله) لكنه لا يستوفيه إلا لرضا المشتري) قياس ما تقدم فى شرح قوله فى البيع ولو قتله بردة سابقة اى او قتل سابق كما قاله هناك انه لا القود بغير رضا المشتري ثم ان جهله رجوع بالثمن وإلا فلا

أى حيث استمر ذلك القود على طلبه ولم يوجد من يشترى به مع تعلق القود به لم يبعد لان القود يتدارك ولو بعد عتقه وحينئذ لا ينافيه قولنا ولم يوجد الخ لانا إنما شرطناه ليقدم على شرائه فيستمر ذوالقود على حقه لكنه لا يستوفيه إلا لرضا المشتري أو بعد عتقه ثم رأيت عن ابن القطان والمعلق عنه ما قد يخالف ذلك والوجه ما ذكرته فتأمل فان قلت قياس ما مر

ان ذا القود اذا تقدمت الجناية عليه له قتله وان فات حق من بعده كمن قتل جمعا ثم تاب يقتل باولهم قلت يفرق بان قتله ثم لا يفوت حق من بعده لبقاء المال متعلقا بتركته وذمته بخلافه هنا اذ لا تعلق إلا بالرقبة فيفوت حق الثاني بالكلية (٣٧) فكان الاعل عفو ذى القود ليشتركا

والا قدم حق غيره لتقصيره

(أو فداءه بالاقل من قيمته

والارشرين) على الجديد

(وفي القديم) يفديه

(بالارشرين) ومحل الخلاف

ان لم يمنع من بيعه مختارا

للفداء والا لزمه فداء كل

منهما بالاقل من أرشها

وقيمته (ولو أعتقه أو باعه

وصحانها) بان أعتقه

موسرا أو باعه بعد اختيار

الفداء (أو قتله فداءه)

وجوبا لانه فوت محل

التعلق فان تعذر الفداء

لنحو افلاسه أو غيبته أو

صبره على الحبس فسخ

البيع وبيع في الجناية وفداؤه

هنا (بالاقل) من قيمته

والارش جزما لتعذر

البيع (وقيل) يجرى هنا ايضا

(القولان) السابقان (ولو

هرب) العبد الجاني (أو

مات) قبل اختيار سيده

الفداء (برى سيده) من

علقته لفوات الرقبة (الا

اذا طلب) منه لبيع (ففعه)

لتعديه بالمنع ويصير بذلك

مختارا للفداء بخلاف ما لو

لم يطلب منه أو طلب فلم يمنعه

فانه لا يلزم به وان علم محله

وقدر عليه فيما يظهر خلافا

للزركشى وقوله لا يلزمه

أى فى أوائل باب الجراح (قوله ان ذا القود) أى مستحقه بيان لما مر وقوله إذا تقدمت الجناية عليه أى على مورثه على الجناية على غيره (قوله له) أى لذى القود قتله أى الجاني (قوله كمن قتل جمعا الخ) فيه ان هذا داخل فيما مر فامعنى التشبيه (قوله لبقاء المال) أى الواجب بالجناية (قوله بتركته) أى الجاني المقتول وقوله وذمته المتناسب حذفه أو قلبه لطف (قوله على الجديد) أى قوله وإن علم محله فى المعنى وإلى قول المتن ويفدى أم ولده فى النهاية (قول المتن وفى القديم بالارشرين) لما مر من انه لو سله ربما يبيع باكثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله إن لم يمنع من بيعه) أى للجناية الاولى قبل وقوع الثانية كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله منهما) أى الجنائيتين (قوله من ارشها) أى كل من الجنائيتين فكان الاولى التذكير (قول المتن ولو أعتقه) أى العبد الجاني اه معنى (قوله بان أعتقه موسرا) أى على الراجح اه معنى (قوله أو باعه بعد اختيار الفداء) أى على المرجوح معنى وعش (قوله لنحو افلاسه) أى السيد اه عش (قوله فسخ البيع) أى بخلاف الاعناق رشيدى وسعش (قوله السابقان) أى الجديد والقديم (قوله ويصير الخ) فلو ادعى المستحق منعه وانكر السيد صدق قيمته لان الاصل عدم المنع وعدم طلب المستحق البيع اه عش (قوله بذلك) أى بالمنع (قوله لا يلزم) ببناء المفعول من الاكراه (قوله محله) أى العبد المأرب وقوله عليه أى رده وتسلميه (قوله خلافا للزركشى) كذا فى النهاية كما مر ولكن اقر المعنى قول الزركشى (قوله وقوله) أى الزركشى (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) إلى الفصل فى المعنى الا قوله ويفرق إلى ومن الارش (قوله بالقول الخ) أى بالفعل اذ الخ اه معنى (قول المتن وتسلميه) منصوب عطف على اسم ان والمعنى وان عليه تسليمه ولا يصح رفعه عطف على ضمير خبر ان لان التسليم عليه لاله اه معنى ولك ان تمنعه بان الهية نظر المجموع الامرين لالكل منهما (قوله لا يلزم) أى الوفاء به (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم حصول الياس من بيعه اه معنى (قوله لو مات) أى الرقيق الجاني وقوله أو قتل ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار الفداء اه عش (قوله وكذا الخ) أى لا يرجع جزما انتهى معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه أى الفداء وقوله وامتنع رجوعه أى بان

(قوله والا لزمه فداء كل منهما بالاقل من ارشها وقيمته) عبارة شرح البهجة وإن منع بيعه واختار الفداء فجنى ثانيا ففعل به مثل ذلك لزمه فداء كل جناية بالاقل من ارشها وقيمته ذكره فى الروضة واصلا وقضية انه لو تكرر منع البيع مع الجناية ولم يختار الفداء لم يلزمه فداء كل جناية الخ لعل محله مادام مصر على اختيار الفداء فيما إذا كان اختيار الفداء وعلى منع البيع فيما إذا لم يكن اختياره بناء على الظاهر المذكور فان رجوع عن ذلك وسله للبيع مع غرم نقص القيمة إن نقصت كان كذلك اخذا بما سياتى فى قوله فالاصح ان له الرجوع وتسلميه فلو اختار بعد ذلك ايضا الفداء فهل يلزمه فداء كل جناية بالاقل من ارشها وقيمته او لا يلزمه إلا الفداء بالاقل من قيمته والارشرين لسقوط امر المنع والاختيار الاول بالرجوع عن ذلك فيه نظر فليتأمل فى كل ذلك (قوله أو قتله) قال فى الروض وشرحه وإن قتل الجاني خطأ أو شبه عمد تعلقت جنايته بقيمته لانه باذله فاذا اخذت سلبها السيد او بدلها من سائر امواله او عمدا او اقتص السيد هو حائز له لزمه الفداء للجنى عليه اه وقد يستشكل لزوم الفداء إذا اقتص السيد لانه لا يمنع له قتله والواجب ابتداء انما هو القود فلم يفوت العين ولا قيمتها لعدم وجوبها فلم يلزمه الفداء (قوله فسخ البيع) ظاهره ان العتق يستمر (قول المتن والشرح الا اذا طلب منه فتنعه) ويصير بذلك مختارا للفداء (عبارة الروض الا ان كان منع منه فهذا اختيار للفداء يفديه او يحضره لان له الرجوع عن اختيار الفداء انتهى وهو صريح فى جواز الرجوع عن اختيار الفداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر جريان ذلك وان تكررت الجناية مع

تسلميه يرد بانه لا يلزمه الا ان كانت تحت يده نعم يلزمه الاعلام به لكان هذا الاختصاص به بل كل من علم به كذلك فيما يظهر (ولو اختار الفداء) بالقول اذ لا يحصل بفعل كوطء الامة (فالاصح ان له الرجوع وتسلميه) لبيع لان اختياره مجرد وعد لا يلزم ولم يحصل الياس من بيعه ومن ثم لو مات أو قتل لم يرجع جزما وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره الا ان غرم ذلك النقص ولو باعه باذن المستحق بشرط الفداء

لزمه وامتنع رجوعه وكذا امتنع لو كان البيع متأخر تاخر اضر المجنى عليه وللسيد اموال غيره فيلزم بالفداء حذر من ضرر المجنى عليه ذكر ذلك البلقيني (وفدى ام ولده) حتما لمنعه بيعها (٣٨) ومن ثم لم تتعلق الجناية بذمتها خلافا للزكشي بل بذمته (بالاقل) من قيمتها يوم الجناية

وان تاخر الاحبال عنها
كما اقتضاه اطلاقهم ومحل
ان منع بيعها يوم الجناية
والا فالتفويت انما وقع
بالاحبال المتأخر فليعتبر
دون ما قبله كما بحث ويفرق
بينه وبين المنع من بيعها فيما
مر به المنع ليس مفوتا للبيع
فلم يمتنع من الارش قطعا
لامتناع بيعها (وقيل) فيها
(القولان) السابقان في
الفن لجواز بيعها في صور
ومن ثم لو جاز لكونه
استولدها مرهونة وهو
معسر لم يجب فداؤها بل
يقدم حق المجنى عليه على
حق المرتن ومثلها فيما
ذكر الموقوف والمنذور
عتقه ومران نحو الابلاد
بعد الجناية انما ينفذ من
الموسر دون المعسر
(وجنبايتها كواحدة في
الاطهر) فيلزمه للكل فداء
واحد لان الاستيلاد بمنزلة
الاتلاف وهو لو قتل الجاني
لم يلزمه الاقيمة واحدة
يقتسمها جميع المستحقين
فهي كذلك بالاولى فيشترك
المستحقون فيها بقدر
جنباياتهم ومن قبض ارشا
حوص فيه كغرماء المفلس
اذا اقتسموا ثم ظهر غيرهم
وكلما تجددت جناية تجدد
الاسترداد فاذا كانت
قيمتها الفا وارش الجناية

يفسخ العقد ويسلمه لبيع وقوله وكذا امتنع أى الرجوع اه عش (قوله لو كان البيع) أى بعد الرجوع
(قوله يتأخر الخ) أى لعدم من يرغب فى شرائه اه عش (قوله وللسيد الخ) الواو حاله (قوله فيلزم)
بناء المفعول من الالزام (قوله من ضرر المجنى عليه) أى بتأخير البيع (قوله ذكر ذلك البلقيني) عبارة الهاية
والمغنى كما ذكره البلقيني اه وقضية صنيع الثانى ان المشار اليه بذلك قوله وكذالو نقصت الى هنا
(قول المتن وفدى) بفتح اوله اه معنى عبارة عش عن سم على المنهج والبحير مى عن الشورى يقال فداءه
لما دفع مالا واخذ رجلا وافدى اذا دفع رجلا واخذ مالا وفادى اذ ادفع رجلا واخذ رجلا اه (قوله
حتما) أى وان ماتت عقب الجناية منها ومعنى (قوله عنها) أى الجناية (قوله كما اقتضاه اطلاقهم) اعتمده
النهاية (قوله ومحل) أى اعتبار وقت الجناية عند تأخر الاحبال (قوله فليعتبر الخ) أى وقت الاحبال
(قوله كما بحث) أى فى شرح الهجة معنى وسم (قوله بينه) أى الاحبال المتأخر (قوله وبين المنع من بيعها)
أى حيث اعتبر فيه وقت الجناية لا المنع وقوله فيما مر أى فى شرح وفداؤو بالاقل من قيمته وتقدم
هناك عن السيد عمر ما يفيد انه لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فلم يعتبر) أى وقت المنع (قوله ومن
الارش) عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقان) الى الفصل فى النهاية (قوله ومن ثم لو جاز الخ) عبارة
المغنى وعميرة ومحل وجوب فداؤها على السيد اذا امتنع بيعها كما اقتضاه التعليل السابق فلو كانت تباع لكونه
استولدها الخ (قوله ومثلها الخ) أى ام الولد لو كان الانسب تأخير مذكوره فى شرح وجنباياتها الخ كافى المغنى
(قوله الموقوف الخ) (فرع) لو مات الواقف وله تركه فقيل يلزم الوارث فداؤه وترد فيه صاحب العباب
اه عش ومر عنه أى عش اعتماد الاول وعبارة البحيرى فان كان الواقف ميتا وله تركه فى الجرجانيات
ان الفداء على الوارث زيادى فان لم يكن تركه فى كسبه او على بيت المال لم يكن كسب حرر رحلى اه (قوله
والمنذور عتقه) واما المكاتب فذكر المصنف جنايته فى باب الكتابة اه معنى (قوله ان نحو الابلاد)
أى كالوقوف أى والنذر اه عش (قوله وهو) أى السيد لو قتل الجاني أى جناية متعددة (قوله فهمى
كذلك) استثنى البلقيني من ذلك ام الولد التى تباع بان استولدها وهى مرهونة وهو معسر اذا جنت جناية
تتعلق برقيتها فان حق المجنى عليه يقدم فلا يكون جنباياتها كواحدة لانه يمكن بيعها بل هى كالقن يجنى جناية
بعد اخرى فيأتى فيها التفصيل المار اه معنى (قوله استرد الخ) أى المستحق الثانى (قوله وتلك الخمسائة
الخ) أى لصيرمة ثلثا الالف ومع الاول ثلثة نهاية ومعنى (قوله الباقية عند السيد) أى بعد اخذ الاول
ارش جنايته الذى هو خمسمائة

الف (فصل) فى الغرة (قوله الحر المعصوم) الى قول المتن وكذا ان ظهر فى المغنى لا قوله او مسلما الى قول
المتن ولو القت جنينين فى النهاية لا قوله او اخر جراسه الى المتن (قوله الحر) اما الجنين الرقيق والكافر
فذكرهما المصنف اخر الفصل اه معنى (قوله المعصوم) أى المضمون على الجاني فخرج جنين امته الآتى
(قوله ولان لم تكن امه معصومة) كان ارتدت وهى حامل او وطىء مسلم حرية بشبهة اه عش (قوله
تكرر المنع واختيار الفداء حتى يجوز له الرجوع عنه مع ذلك) (قوله لزمه وامتنع رجوعه) ظاهره وان
فسخ البيع او انفسخ ويحتمل جواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البيع يتأخر الخ) أى بان اختار الفداء فعرض
ما يقتضى تأخر البيع كذكره فليس له الرجوع (قوله وفدى ام ولده) قال فى شرح الروض وان ماتت عقب
الجناية لزمه بيعها بالابلاد كما لو قتلها بخلاف موت العبد لتعلق الارش برقبته فاذا ماتت بلا تقصير فلا ارش
ولا فداء اه (قوله وإن تأخر الاحبال) كتب مرش (قوله كما بحث) أى فى شرح الهجة (قوله بل
يقدم حق المجنى عليه) كما قاله البلقيني م رش (فصل فى الجنين غرة الخ) (فصل فى الجنين غرة الخ)

الف أخذها المستحق فاذا جنت ثانيا والارش ألف استرد خمسمائة يأخذها المستحق فاذا جنت ثالثا والارش ألف استرد من كل أو
ثلث ما معه وهكذا والفا وارش الجناية الاولى خمسمائة فاخذها ثم جنت والارش ألف استرد الخمسائة الباقية عند السيد وثلث الخمسائة التى
أخذها الاول (فصل) فى الغرة (فى الجنين) الحر المعصوم عند الجناية وإن لم تكن امه معصومة عندها ذكر كان او نسيبا او تام الحلقة

او مسلما او ضد كل ولكون الحمل مستترا والاجتنان الاستتار ومنه الجن سمي جنينا (غرة) (٣٩) اجماعا وهي الخيار واصلا بياض في

وجه الفرس واخذ بعض العلماء منها اشتراط بياض الرقيق الاتي وهو شاذ ولما تجب (ان انفصل ميتا بجنابة) على امه الحية تؤثر فيه عادة ولو نحو تهديد او طلب ذي شوكة لها ولما عند ما مر او تجويع اثر اسقاطا بقول خيرين لانحو لطمة خفيفة (في حياتها او) بعد (موتها) متعلق بانفصال لجنابة لا على ما قاله جمع من انه لو ضرب ميتة فاجهضت ميتا لزمته غرة لكن قال اخرون لا غرة فيه وادعى الماوردي فيه الاجماع ورجحه البلقيني وغيره لان الاصل عدم الحياة وبفرضا فالظاهر موته بموتها ولم تألم تحتلف الغرة بذكوره وانوته لاطلاق خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة ولعدم انضباطه فهو كالجنين في المصراة قدره الشارع بصاع لذلك وخرج بتقيد الجنين بالعصمة المألوجي على حرية حامل من حربي او مرتدة حملت بولد في حال ردها فاسلمت ثم اجهضت او على امه الحامل من غيره فمستقت ثم اجهضت والحمل ملكة فانه لا شيء فيه لا هداره

او مسلما) الاولى حذفه لما مر انفا عن المغنى (قوله او ضد كل) افاد ان الكافر غرة وهو كذلك غاية ان الغرة في المسلم تساوى نصف عشر الدية وفي الكافر ثلث غرة المسلم كما ياتي اه ع ش (قوله والاجتنان الاستتار ومنه الجن) اعتراض بين الجار ومتعلقه (قول المتن غرة) (فرع) من معه طعام ذو رائحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمنه بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع بجانا بخلاف ما اذا لم يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليا الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكما لو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان اه سم (قوله وهي الخيار) اى في الاصل وقوله واصلا الخ اى قبل هذا الاصل اه رشيدى (قوله بياض الخ) اى فوق الدرهم اه ع ش (قوله واخذ بعض العلماء الخ) هو عمرو بن العلاء وحكاه الفاكهاني في شرح الرسالة عن ابن عبد البر ايضا اه مغنى (قوله فيه) اى الانفصال (قوله ولو نحو تهديد الخ) كان يضربها او يوجر هادوا او غيره فتلقي جنينا اه مغنى (قوله كما مر) اى في اوائل باب موجبات الدية (قوله او تجويع الخ) عبارة المغنى كان يمنعها الطعام او الشراب حتى سقط الجنين وكانت الاجنة تسقط بذلك اه (قوله اثر اسقاطا الخ) اى ولو بتجويعها نفسها او كان في صوم واجب وقوله خيرين اى رجلين عدلين فلو لم يوجد او وجدوا اختلغا فيبغى عدم الضمان لان الاصل براءة الذمة فلا يكتفى اخبار النساء ولا خبر غير العدل وقوله لانحو لطمة محترز قوله تؤثر فيه عادة اه ع ش (قوله جمع) عبارة المغنى القاضي ابو الطيب والرويانى اه (قوله لكن قال اخرون الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد مارجحه البلقيني وغيره وادعى الماوردي الخ وعبارة المغنى وقال البغوى لا شيء عليه وبه قال الماوردي وادعى فيه الاجماع ورجحه البلقيني ولم يرجح الشيخان شيا اه (قوله وبفرضا) اى حياة الجنين (قوله بموتها) اى بموت امه قبل ضربها (قوله بذكوره الخ) اى الجنين (قوله انه ^{صلى الله عليه وسلم} قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به نظر لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا الاعموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار غير الشريك بانه لا عموم له سم على حجج وقد يجاب بان الاستدلال هنا ليس بمجرد الحديث بل به مع ما فهمه الصحابة من وروده في جواب سؤال على وجه يفهم العموم اه ع ش (قوله بصاع) اى من التمر (قوله لذلك) اى لعدم انضباطه (قوله حملت بولد الخ) اى من مرتد او غيره لكن بن تأول يمكن في اصوله مسلم من الجانبين في الاولى ومن جانب الام في الثانية اه رشيدى (قوله والحمل ملكة) اى السيد الجاني (قوله لا شيء فيه الخ) اى الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) اى العصمة وقوله لها اى للام (قوله جنينها الخ) اى الجنى عليها (قوله في الاولين) هما قوله حرية او مرتدة اه ع ش (قوله ولغيره) عطف على مسلم والضمير للسيد الجاني على ملكته (قوله في الاخيرة) هي قوله او مملوكة اه ع ش (قوله لا شيء فيه) اى

(قوله غرة) فرع من معه طعام ذو رائحة يؤثر الاجهاض اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حاملا وجب عليه ان يدفع منه لها ما يمنع الاجهاض ان طلبت وكذا ان لم تطلب فان لم يدفع واجهضت ضمن بالغرة نعم لا يجب عليه الدفع بجانا بخلاف ما اذا لم يعلم حال الطعام او لم يعلم بوجود الحامل او بتاثرها بتلك الرائحة فلا ضمان عليه لانه لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم تطلب حتى اجهضت فعليا الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكما لو اشرفت السفينة على الغرق فانه يجب طرح متاعها لرجاء نجاة الراكب مع الضمان (قوله لكن قال اخرون لا غرة فيه) كتب عليه مر (قوله لا إطلاق خبر الصحيحين انه ^{صلى الله عليه وسلم} قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به نظر لما تقرر في الاصول ان نحو فعل كذا الاعموم له ولهذا دفعوا الاستدلال بحديث قضى بالشفعة للجار على ثبوتها للجار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قيد الها مردودا لهما انه لو جنى على حرية او مرتدة او مملوكة جنينها مسلم في الاولين ولغيره في الاخيرة

لا شيء فيه وليس كذلك لعصمته فلا نظر لاهدارها (وكذا إن ظهر) بالجناية على أمه في حياتها أو موتها على مامر (بلا انفصال) كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه (ع) فجنى عليها ومات ولم ينفصل (في الأصح) لتحقيق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فحز آخر

رقبته قبل انفصاله قتل به على
المعتمد لتيقن استقرار
حياته (ولا) ينفصل ولا
ظهر بعضه (فلا غرة) وإن
زالت حركة البطن وكبرها
لعدم تيقن وجوده ولا
إيجاب مع الشك (أو)
انفصل (حيا) بالجناية على
أمه (وبقي زمانا بلا الم ثم
مات فلا ضمان) لأن الظاهر
موته بسبب آخر (وإن مات
حين خرج) أي تم خروجه
(أو دام الم) وإن لم يكن به
وورم (فمات فدية نفس)
فيه إجماعا لتيقن حياته وإن
لم يستهل لأن الفرض أنه
وجد فيه إماراة الحياة
كنفس وامتصاص دمي
وقبض بدو بسطها وحيث
لا فرق بين انتهائه لحركة
المذبوحين وعدمه لأن حياته
لما علت كان الظاهر موته
بالجناية ومن ثم لم يؤثر انفصاله
لدون ستة أشهر وإن علم أنه
لا يبش فمات قتل وقد انفصل
بلا جناية قتل به كقتل
مريض مشرف على الموت
فإن انفصل بجناية وحياته
مستقرة فكذلك ولا عزر
الثاني فقط ولا عبرة بمجرد
اختلاج ويصدق الجاني
بيمينه في عدم الحياة لأنه
الأصل وعلى المستحق البينة
(ولو ألفت) المرأة بالجناية
عليها (جنيين) ميتين
(فقرتان) أو ثلاثا قلات

الجنيين جواب لو (قوله لعصمته) أي الجنين في كل من الثلاث (قوله لاهدارها) أي الام (قوله على مامر)
أي في متعلق الجار (قوله فخرج رأسه) أي ميتااه مغنى (قوله ومات) قال في الروض ولو علم موته بخروج
رأسه ونحوه فكله ينفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد خروج رأسه أم قبله وسواء ماتت الأم أم لا
لتحقق وجوده وذكر الأصل موت الام تصوير لا تقييد أم سم (قوله لتحقيق وجوده) إلى الفرع في
المغنى لإقوله وحكى عن النص أنه كتم عدد الرأس وقوله أي أربع منهن (قوله ولو أخرج رأسه الخ) أي
بعد أن ضرب أمه كما يأتي عن العباب وقد يفيد قوله آخر (قوله قتل به) ظاهره ولو كان دون ستة أشهر لكن
قد ينافيه قوله لتيقن استقرار حياته وكذا ينافيه قوله الاتي فن قتل وقد انفصل بلا جناية قتل به الخ فإن
مفهومه أن من قتله وقد انفصل بجناية لا يقتل به وانفصاله في هذه بجناية فليتام اه ع ش (قول المتن فلا
ضمان) أي على الجاني سواء أزال الم الجناية عن أمه قبل القائه أم لانهاية ومغنى (قوله أي ثم خروجه) أخرج
مالو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو
فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية أهمل على حجج ولينظر الفرق بين مالو مات قبل
تمام خروجه حيث وجبت الغرة وبين مالو أخرج رأسه ثم صاح فحز آخر رقبته حيث وجب عليه القصاص
مع كون جنايته قبل انفصاله ولعله أن الجناية لما وقعت على ما تحققت حياته بالصياح نزلت منزلة الجناية على
المنفصل تغليظا على الجاني بأقدامه على الجناية على النفس بخلاف هذا فإن الجناية ليست عليه بل على أمه
فالجنين ليس مقصودا بها تخفيف أمره اه ع ش (قوله ولم يستهل لأن) هذا راجع للمعطوف عليه فقط
كما هو صريح صنيع المغنى (قوله وحيث) أي حين تيقن حياته (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم الفرق
(قوله لم يؤثر انفصاله الخ) أي وجوب الدية فلم يسقط بذلك ع ش ورشيدى (قوله فن قتل) أي الجنين
المنفصل حيا بدون ستة أشهر (قوله فكذلك) أي قتل به اه ع ش (قوله والا) أي وإن لم يكن حياته
مستقرة عبارة المغنى وإن كان أي الانفصال بجناية وحياته غير مستقرة فالقاتل له هو الجاني على أمه ولا شيء
على الجاني إلا التعزير اه (قوله ولا عبرة) راجع إلى قوله لأن الفرض الخ فكان الأنسب تقديمه على قوله
وحيث الخ (قوله ويصدق الجاني بيمينه الخ) ولو أقر بجناية أو أنكر الاجهاض أو خروجه حيا صدق المنكر
بيمينه وتقدم بينة الوارث ويقبل هنا أي في الاجهاض وفي أنه انفصل حيا النساء على أصل الجناية رجل
وأمر أنان كما قاله الماوردي وإن ادعى أن الاجهاض أو موت من خرج حيا بسبب آخر فإن كان الغالب
بقاء الأم إليه صدق الوارث وإلا فلا ويقبل رجل وأمر أنان نظير ما مره نهاية وباقي عن المغنى والأسنى
ما يتعلق بالمقام (قول المتن ولو ألفت جنيين الخ) ولو اشترك جماعة في الاجهاض اشتركوا في الغرة كافي
الدية مغنى وروض (قوله ميتين) أي قوله فإن القتته ميتا في النهاية لإقوله وحكى عن النص أنه كتم عدد

غير الشريك بأنه لا عموم له (قوله كان ضرب بطنها فخرج رأسه ومات أو أخرج رأسه فجنى عليها ومات
ولم ينفصل) قال في الروض ولو علم موته بخروج رأسه ونحوه فكله ينفصل قال في شرحه سواء جنى عليها بعد
خروج رأسه أم قبله وسواء ماتت الأم أم لا لتحقيق وجوده وذكر الأصل موت الام تصوير لا تقييد
اه (قوله أي ثم خروجه) خرج مالو مات قبل تمام خروجه وفي العباب ولو ضربها فخرج رأسه
وصاح فحز شخص لزمه القود أو الدية أو فصاح ومات قبل انفصاله فعلى الضارب الغرة أو بعده فالدية
اه (قوله أيضا أي ثم خروجه) أخرج مالو مات حين أخرج رأسه فقط أو دام أمه فمات (قوله أو متعددا
من ذلك) قال في شرح الروض وظاهره أنه يجب للعضو الثالث فاكثر حكومة اه وخالفه شيخنا الشهاب
الرملي فقال لا يجب غير الغرة اه ووجهه ظاهره فإن الغرة بمنزلة الدية فكلاهما لا يجب للجملته غير الدية وإن
كثرا ما فيها من الأيدي والأرجل وإن تلفت أو لا بجنايته ثم الجملته لا يجب للجملته غير الغرة وإن كثرا ما فيها

وهكذا تعلق الغرة باسم الجنين أو ميتا وحيا

الرأس

فإن غرة في الميت ودية في الحي (أو) ألفت (بدا) أو رجلا أو رأسا أو متعددا من ذلك وإن كثر ولو لم ينفصل الجنين

ومات الام (فجرة) واحدة العلم بوجود الجنين والظاهر ان نحو الديدان بالجناية وتعد ما ذكر لا يستلزم تعدده فقد وجد رأسان لبدن واحد نعم أو ألفت أكثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعده لان الشخص الواحد (٤١) لا يكون له بدنان بحال وحكى عن النص انه كتعدد الرأس أما اذا عاشت (قوله ومات الام) عطف على ألفت يدا الخ وسيد كرحمته بقوله أما اذا عاشت الخ (قول المتن فجرة) وظاهر انه يجب للعضو الزائد حكمه اهمغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وخالفه شيخنا الشهاب الرملي فقال لا يجب غير الفجرة ووجه ظاهر فان الفجرة بمنزلة الدية فكما لا يجب للجملية غير الدية وان أكثر ما فيها من الايدي والارجل وان تلفت أو لا بجناته ثم الجملية كذلك لا يجب للجملية غير الفجرة وان أكثر ما فيها مما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو الديدن وحكومة للثالث فاكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فأمل اهأقول وظاهر صنيع الشارح والنهاية موافقة للشهاب الرملي في عدم وجوب الحكومة للعضو الزائد (قوله بان) أى انقطع اهعش (قوله تعدده) أى البدن (قوله فقد وجد رأسان) وروى ان الشافعي رضى الله تعالى عنه اخبر بامرأة هارأسان فكحها بمائة دينار ونظر اليها وطلقها اهمغنى زادعش عن الدميرى على ذلك وان امرأة ولدت ولد الهارأسان فكان اذا بكى بكى بهما واذا سكنت سكنت بهما (قوله ان ألفت أكثر من بدن) أى ولو بالتصاق اهمغنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلم يكن الرأس فالحجوع بدن واحد حقيقة فلا يجب إلا غرة واحدة اهمغنى (قوله تعددت) أى الفجرة وقوله بعده أى البدن اهعش (قوله لا يكون له بدنان الخ) أى بحسب الاستقرار وهو المعمول به حتى يتحقق خلافه اه رشيدى (قوله كتعدد الرأس) أى لا يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الاغرة واحدة (قوله فان ألقته الخ) أى بعد القاء البدن الاندمال اهمغنى (قوله ميتا) اما اذا ألقته حيا حكمه مفصل في الروض والمغنى فليراجع (قوله لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا في الجنين شئ سم ومغنى (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانحماق أثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنين اهسم (قوله هذا) أى وجوب الحكومة لا غير (قوله ان كان) أى القاء ميت كامل الاطراف بعد القاء اليد (قوله والا) أى بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فجرة) أى لان الظاهر ان اليد مبانة منه اهمغنى (قوله لهذا الاحتمال) أى ان اليد التي ألقته كانت زائدة لهذا الجنين وانمحق أثرها اهمغنى (قوله أى اربع) الى الفرع في النهاية (قوله أى اربع منهم) وحضورهن منوط بالجئى عليه ولو احضرهن ولو من مسافة بعيدة وشهدن قضى له والا فلا والقول قول الجاني يمينه اهعش (قول المتن فيه صورة الخ) (قائدة) تظهر الصورة الخفية بوضعه في الماء الحار اهمغنى (قوله ولو لنحوعين الخ) أى او اصبع او ظفر اهمغنى (قوله لذلك) أى لوجود مجرد اصل آدمى (قوله يجوز مطلقا) أى ولو بعد نفخ الروح (قوله وكلام الاحياء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع اه سم (قوله في الكامل) الى قول المتن والاصح في النهاية اما سأنبه عليه (قوله في الكامل) أى بالحرية والاسلام والذكور (قوله كما نطق) الى قوله ولو به فارقى المغنى (قوله الخبر) أى خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وامة اهمغنى (قوله بخيرة الغارم الخ) أى والخيرة في ذلك الى الغارم ويجبر المستحق على قبولها من أى نوع كانت اهمغنى (قوله ويحث الزركشى الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله ومن تبعه)

ما ذكر فليتامل نعم لو عاشت الام اتجه وجوب غرة في نحو الديدن وحكومة للثالث فاكثر من ذلك حتى عند شيخنا الشهاب فتأمل (قوله ومات الام) بخلاف ما لو عاشت وسياق (قوله وجبت حكومة في اليدا لا غير) أى فلا يجب فيها غرة ولا يجب في الجنين شئ سم (قوله وانمحق اثرها) كان المراد بانحماق اثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنين وقوله الآتي لهذا الاحتمال أى مع احتمال ان موته قبل اندمال تلك اليدا موته بعده يقتضى عدم دخول واجب اليد في الفجرة كالمات الكبير بعد اندماله قطع طرف لا يدخل واجبه في دية فليتامل (قوله وكلام الاحياء يدل على التحريم مطلقا الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحياء دال

(٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الاحياء يدل على التحريم مطلقا وهو الاوجه كما مروا والفرق بينه وبين العزل واضح (وهى) أى الفجرة في الكامل وغيره (عبدا وامة) كما نطق به الخبر بخيرة الغارم للمستحق ويحث الزركشى ومن تبعه اخذا من المتن عدم اجزاء الخنثى وعلوه بانه ليس ذكرا ولا اثني أى باعتبار الظاهر لا باطن الامر

ومع ذلك الوجه التعليل بان الخنوة عيب كما مر في البيع (عين) بلغ سبع سنين على ما نص عليه في الام واعتمده البلقيني فلا يلزم قبول غيره لانه لا احتياجه لكافل غير خيار ولا جابر (٢٣) لخلل والغرة الخيار ومقصودها جبر الخلل فاستنبط من النص معنى خصصه وبه فارق اجزاء

الصغير مطلقا في الكفارة لان الوارد ثم لفظ الرقة فاكتفى فيها بما ترقب فيه القدرة على الكسب (سليم من عيب مبيع) فلا يجبر على قبول معيب كامة حامل وخصى وكافر بمحل تقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار واعتبر عدم عيب المبيع هنا كابل الدية لانها حق آدمي لو حظ فيه مقابلة ما فات من حقه فغلب فيها شائبة المالية فائر فيها كل ما يؤثر في المال وهذا فارقا الكفارة والاضحية (والاصح قبول كبير لم يعجز) عن شيء من منافعه (بهرم) لانه من الخيار بخلاف ما اذا عجز به بان صار كالطفل وافاد المتن ما صرح به غيره من إطلاق عدم اجزاء الهرم نظر الى أن من شأن الهرم العجز (ويشترط بلوغها) أي قيمة الغرة (نصف عشر الدية) أي دية أب الجنين إن كان والا كولد الزنا فعشردية الام والتعبير به أولى في الكامل ولو حال الاجهاض بأن أسلمت أمه الذمية أو أبوه قبيله وكذا متولد ين كناية ومسلم للقاعدة ان الاب إذا فضل الام في الدين فرضت مثله فيه رقيق

عبارة النهاية والدميري (قوله ومع ذلك) أي التفسير المذكور (قوله بلغ سبع سنين) وفاقا للفقهاء وخلافا للنهاية عبارته وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبعاً للنص جرى على الغالب اه (قوله على ما نص عليه الخ) أي اعتبار بلوغ سبع سنين (قوله قبول غيره) أي غير المميز ومقصودها أي المقصود بالغرة اه معنى (قوله معنى) هو الخيار اه ع (قوله لانه) أي غير المذكور (قوله مطلقا) أي بمنزلة اه ع (قوله فلا يجبر) أي المستحق (قوله وكافر) أي او مرتد او كافرة يتمتع وطؤها تتجسس ونحوه اه معنى (قوله تقل الرغبة) أي للكافر فيه أي في ذلك المحل اه معنى (قوله لانه) أي المعيب (قوله حق آدمي) أي وحقوق الله مبنية على المساهلة فان رضى المستحق بالمعيب جاز لان الحق له اه معنى (قوله وبهذا) أي كونها حقاً ادماً (قول المتن لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر سم على حجج وقد يدفع النظر بانه إذا عجز بغير الهرم كان معيباً بما نشأ العجز عنه وقد صرح المصنف بعدم اجزاء المعيب اه ع (قوله بخلاف ما إذا عجز الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج بخلاف الكفارة اه قال ع (قوله بخلاف الكفارة) المتعمد عدم اجزاء الهرم هنا وثم اه وقال الرشيدى قوله بخلاف الكفارة كذا في التحفة كشرح المنهج لكن كتب الزبادى على شرح المنهج انه سبق قلم إذا الغرة والكفارة في ذلك سواء فلا مخالفة اه وقوله كذا في التحفة سبق قلم (بأن صار كالطفل) أي الذي لا يستقل بنفسه اه معنى (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم اه سم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قديم من ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه ضرر عجز سببه الهرم لان الهرم نفسه عجز اه سم (قوله أي قيمة الغرة) إلى قوله ومن ثم لم يجب في النهاية إلا لقوله واعتبر الكمال إلى المتن وما سابه عليه (قوله أي دية أب الجنين) كذا في اصله بدون ياء وكأنه على اللغة القليلة اه سيد عمر (قوله ان كان) أي وجد الاب اه ع (قوله فعشردية الام) وتفرض مسئلة إذا كان الاب مسلماً وهي كافرة اه ع (قوله والتعبير به) أي بعشردية الام وقوله أولى أي لشموله لولد الزنا اه رشيدى (قوله في الكامل) أي بالحريفة والاسلام نهاية ومعنى (قوله الذمية) لعلها ليس بقيد (قوله قبيله) أي الاجهاض وظاهره ولو بعد الجنانية وهو ظاهر لانه معصوم في حالي الجنانية والاجهاض وما كان معصوماً في الحالتين فالعبرة في قدر ضمانه بالانتهاء اه ع (قوله فرضت مثله) يتأمل فان الظاهر فرض اه سيد عمر اقول وتعبير المنهج والنهاية كتعبير الشارح وبوجه بان الاولى كما مر انفا اعتبارية الام في فرض ديتها دون الولد (قوله فيه) أي الدين متعلق بالمثل وقوله رقيق الخ مبتدأ خبره قوله السابق في الكامل (قوله عن جماعة الخ) أي عمر وعلى وزيد بن ثابت رضى الله تعالى عنهم ولا مخالف لهم أي فكان اجتماعاً اه معنى (قوله دون العصمة) أي حيث اعتبرت حين الجنانية كما مر في اول الفصل (قوله حسا) إلى قوله ومن ثم لم يجب في المعنى إلا لقوله وبه يفرق إلى المتن (قوله حسا) لم يبين الشارح المحل الذي فقدت منه هو مسافة القصر او غيرها وقياس ما مر في فقد بل الدية انه هنا مسافة القصر اه ع (قوله الا باكثر الخ) أي او الاما يساوى دون نصف عشر الدية وقوله ولو بما قل أي ولو غير متمول اه ع (قوله عشردية الام)

على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع (قوله بلغ سبع سنين الخ) وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار البلقيني لها تبعاً للنص جرى على الغالب مر (قوله لم يعجز بهرم) يخرج العجز بسبب اخر غير الهرم وفيه نظر (قوله وافاد المتن الخ) الوجه ان المتن إنما افاد التفصيل في الهرم (قوله من إطلاق عدم اجزاء الهرم) قديم من ان المتن اطلق عدم اجزاء الهرم بل شرط في عدم اجزائه العجز فان المفهوم منه حصول عجز سببه الهرم لا أن الهرم نفسه عجز (قوله والتعبير به أولى) لشموله ذالاب وغيره تبلغ قيمته خمسة أبعرة كما روى عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ولا مخالف لهم وتعتبر قيمة الابل المخلطة اذا كانت الجنانية شبه عمد واعتبر الكمال حال الاجهاض دون العصمة كما مر لان العبرة في قدر الضمان بالمآل نظير ما مر أول الباب (فان فقدت) حساً وشرعاً بان لم توجد إلا بأكثر من قيمتها ولو بما قل وجب نصف عشردية الاب فان كان

كاملا (خمس أبرة) تجب فيه لأن الابل هي الاصل (وقيل لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية لاطلاق الخبر (هـ) عليه (للفقد) تجب (قيمتها) بالغمة ما بلغت وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت في الجنس تؤخذ حقة ونصف وجذعة (٤٣) ونصف واختلفا فان فقدت الابل

فكما مر في الدية لأنها الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد المنصوص عليه وبه يفرق بين ما هنا وقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك لان البدل ثم لا اصاله له بخلافه هنا (وهي) اي الغرة (لورثة الجنين) بتقدير انفصاله حيا ثم موته لانها فداء نفسه ولو تسببت الام لاجهاض نفسها كان صامت او شربت دواء لم ترث منها شيئا لانها قاتلة (و) الغرة (على عاقلة الجاني) للخبر (وقيل ان تعمد) الجناية بان قصدها بما يجحض غالبا (فعليه) الغرة دون عاقلته بناء على تصور العمد فيه والمذهب عدم تصور له لتوقفه على علم وجوده وحياته ومن ثم لم يجب فيه قود وان خرج حيوات (والجنين) المعصوم (اليهودي او النصراني) او المتولد بين كنانتي ونحوه ثني (قيل كسمل) لعموم الخبر (وقيل هدر) لتعذر التسوية والتجزئة وتنازع الاذرع في وجود هذا الوجه وتحرير ما قبله بما يطول بسطه (والاصح) انه يجب فيه (غرة كثلث غرة مسلم) قياسا على الدية وفي المجوس ونحوه ثلثا عشر غرة مسلم (و) الجنين (الريق) بالجر عطف على الجنين اول الفصل

عبارة النهاية نصف عشر دية الاب وكذا كان في أصل الشارح رحمه الله ثم أصلح إلى ما ترى اه سيد عمر اي لما مر ان التعبير بعشر دية الام اولي (قوله كاملا) اي بالحرية والاسلام (قوله لا يشترط) بلوغها نصف عشر الدية) اي بل متى وجدت سليمة مميزة وجب قبولها وان قلت قيمتها لاطلاق الخبر اي اطلاق العبد والام في الخبر اه معنى (قوله فعليه) اي على هذا الوجه اه معنى (قول المتن قيمتها) اي الغرة (قوله بالغمة ما بلغت) اي كما لو غصب عبدا فمات (تنبيه) الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاغتياض عن الدية اه معنى (قوله) وإذا وجبت الابل والجناية شبه عمد غلظت) هذا غير مكرر مع قوله قبل وتعتبر قيمة الابل المغلظة الخ لان ذلك في اعتبار قيمتها مغلظة وهذا في اعتبارها نفسها مغلظة كما لا يخفى اه رشيدى (قوله فكما مر في الدية) اي فتجب قيمتها سم ورشيدى وعش عبارة المغنى فان فقدت الابل وجب قيمتها كما في فقد ابل الدية فان فقد بعضها وجبت قيمته مع الموجود تنبيه الاعتياض عن الغرة لا يصح كالاغتياض عن الدية اه (قوله لانها الاصل) اي الابل (قوله عند فقد المنصوص عليه) اي العبد والامة اه سم (قوله وبه يفرق) اي باصالة الابل في الدية (قوله) وقد بدل البدنة الخ) اي حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه سم على حج اه عش اي في الحج من انه ان عجز عن البدنة بفقره فان عجز ففسح من الغنم فان عجز قوم البدنة واشترى بقيمتها طعاما فان عجز صام بعدد الامداد اياها (قوله كان صامت) اي ولو صوما واجبا اه عش عبارة المغنى ولو دعها ضرورة الى شرب دواء فينبغي كما قال الزركشي انها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خشيت منه الاجهاض فاذا فعلته فاجضت تضمن كما قاله الماوردي لانها قاتلة اه (قوله والغرة على عاقلة الجاني) وكذا دية الجنين عليهم اذا انفصل حيا ثم مات اه عش (قول المتن على عاقلة الخ) اقتصاره على العاقلة يقتضى تحمل عصيته من النسب ثم الولاء ثم بيت المال على ما مر وبه صرح الامام فان لم يكن بيت المال ضربت على الجاني فان لم تنف العاقلة بالواجب وجب على الجاني الباقي اه معنى (قوله بان قصدها) اي الحامل (قوله فيه) اي الجنين والجناية عليه (قوله والمذهب عدم تصوره) اي العمد في الجناية على الجنين وإنما تكون خطأ او شبه عمد لتوقفه على العمد على علم وجوده وحياته حتى يقصد بل قيل انه لا يتصور فيه شبه العمد ومن ثم اى من اجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه اي الجنين قود الخ لانه انما يجب في العمد اه معنى (قوله ومات) الانسب فمات بالفاء (قول المتن اليهودي والنصراني) اي بالتبع لا بوجهه واما الجنين الحر في الجنين المرتد بالتبع لا بوجهه فهدران اه معنى (قوله في وجود هذا الوجه) اي وقيل هدر وتحرير ما قبله اي قيل كسمل (قوله انه يجب فيه) اي في الجنين المذكور (قول المتن كثلث غرة مسلم) وهو بعير وثلاثا بعير اه معنى (قوله وفي المجوس الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) اي كما بدوئن ونحو شمس وزنديق وغيرهم من له امان منا (قوله ثلثا عشر دية الخ) عبارة المغنى ثلث خمس غرة مسلم كما في دية وهو ثلث بعير اه (قوله بالجر) الى قوله ويدخل في النهاية (قوله بالجر عطف على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسبه العطف على وصفه اي الحر فتامله اه سم (قوله والتقدير فيه عشر قيمة امه) اي على انه خبر والريق قوله قياسا الى قول المتن وتحمله في المغنى (قوله وسواء فيه الخ) اي الجنين (قوله والاثنى) عبارة المغنى وغيره اه (قوله وفيها) اي الام عطف على فيه (قوله وغيرهما) اي كالدبرة اه معنى (قوله ان كانت هي) اي الام (قوله لم يجب فيه) اي فيما اذا كانت هي الجناية الخ (قوله له) اي السيد

(قوله فكما مر في الدية) اي فتجب قيمتها (قوله عند فقد المنصوص) اي العبد أو الامة (قوله) وقد بدل البدنة في كفارة جماع النسك (حيث لم تجب قيمتها بل ما تقدم بيانه) (قوله بالجر عطف على الجنين) تقدير الجنين هنا انما يناسب العطف على وصفه اي وصف الجنين بالحرمة اي الحر فتامله

والرفع على الابتداء والتقدير فيه (عشر قيمة امه) قياسا على الجنين الحر فان غرته عشر دية امه وسواء فيه الذكر والاثنى وفيها المكاتب والمستولدة وغيرهما نعم ان كانت هي الجناية على نفسها لم يجب فيه له شيء اذ لا شيء للسيد على قته وتعتبر قيمتها (يوم الجناية)

عليه لانه وقت الوجوب (وقيل) يوم (الاجهاض) لانه وقت الاستقرار والاصح كما في أصل الروضة اعتباراً أكثر القيم من يوم الجنابة إلى الاجهاض مع تقدير اسلام الكافرة وسلامة المعية ورق الحرمة بأن يعتقها مالكها والجنين لآخر بنحو وصية وذلك تغليظا عليه كالغاصب مالم ينصل حيائهم يموت من أثر الجنابة والا فقيه قيمة يوم الانفصال قطعاً والقيمة في القن (لسيدها) ذكر لان الغالب أن من ملك حلاً ملك أمه فالمراد للملكه سواء أكان مالكها أم غيره (فان كانت) الام القنة (مقطوعة) أطرافها يعني زائلتها ولو خلقته وهذا مثال والا فالمدار على كونها ناقصة (والجنين سليم) أو هي سليمة والجنين ناقص (قومت سليمة في الاصح) لسلامته أو سلامتها وكالو كانت كافرة وهو مسلم تقوم مسلبة ولان نقصه قد يكون من أثر الجنابة والاتق الاحتياط والتغليظ (وتحملة) أي بدل الجنين القن (العاقلة في الاظهر) لما مر أنها تحمل العبد ويدخل أرواح الام لا الشين في الغرة

(قوله عليه) أي الجنين (قوله وقت الاستقرار) أي استقرار الجنابة (قوله والاصح كما الخ) أي خلافا لما يقتضيه كلام المصنف من اعتبار يوم الجنابة مطلقاً سواء كانت القيمة فيه أكثر من يوم الاجهاض أم أقل وبه صرح القاضي حسين وغيره اه معني (قوله بان يعتقها) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقاً اه سم (قوله لآخر) أي لغير مالك الام (قوله وذلك) أي اعتبار أكثر القيم (قوله مالم ينصل الخ) راجع لقول المصنف والرفيق عشر قيمة أمه الخ وقول الشارح والاصح اه عش عبارة المعنى هذا كله إذا انفصل ميتاً كما علم من التعليل السابق فان انفصل حياً ومات من اثر الجنابة فان فيه قيمة يوم الانفصال قطعاً وان نقصت عن عشر قيمة أمه اه (قوله ثم يموت) لعل الصواب إسقاط الواو (قوله والا فقيه قيمة الخ) أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال عش ومعني (قوله قيمة يوم الانفصال) أي تمام قيمة الجنين يوم الانفصال اه عش (قوله ان من الخ) بيان للغالب (قوله سواء أكان) أي مالك الحمل (قوله وهذا) أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو بيعت في غير الاطراف اصلاً اه رشيدى (قوله او هي سليمة والجنين ناقص) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منهما وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال أن هذا ماخوذ من كلام الحاوي الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليماً أم مقطوعاً ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح وهذا هو الوجه انتهى وجزم به شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معيين فتفرض الام سليمة أيضاً وان اقتضى قوله كلام خلافه انتهى اه سم وبهذا يدفع تردد السيد عمر في حكم الملوكانا معيين (قوله لما مر الخ) أي في الفصل الثاني من هذا الباب (تمة) سقط جنين ميت فادعى وارثه على انسان انه سقط بجنايته وانكر الجنابة صدق يمينه وعلى المدعى البينة ولا يقبل إلا شهادة رجلين فان اقر بالجنابة وانكر الاسقاط وقال السقط ملقط فهو المصدق ايضاً وعلى المدعى البينة ويقبل فيها شهادة النساء لان الاسقاط ولادة وان اقر بالجنابة والاسقاط وانكر كون الاسقاط بجنايته نظران اسقطت عقب الجنابة او بعد مدة يغلب بقاء الام إلى الاسقاط صدق الوارث يمينه لان الظاهر معه والاصدق الجاني يمينه إلا ان تقوم بينة بأنهم تزل متألمة حتى أسقطت ولا يقبل هنا إلا رجلان وضبط المتولى المدة المتخللة بما يزول فيها الم الجنابة واثراً غالباً ولان انفقا على سقوطه بجنايته وقال الجاني سقط ميتاً فالواجب الغرة وقال الوارث بل حياً ثم مات فالواجب الدية فعلى الوارث البينة بما يدعيه من استهلال وغيره ويقبل فيه شهادة النساء لان الاستهلال لا يطلع عليه غالباً إلا النساء ولو اقام كل بينة بما يدعيه فيئة الوارث أولى لان معها زيادة علم اه معني وروض مع شرحه

(قوله بأن يعتقها الخ) تصوير لكونها حرة مع كون جنينها رقيقاً (قوله أيضاً بأن يعتقها مالكها والجنين لآخر الخ) قال في شرح الارشاد واعتراض المصنف على الحاوي بان عبارته توهم فرضها كافرة إذا كان الجنين كافراً وهي مسلمة وحررة إذا كانت رقيقة وهو حر مردود بأن الاول مردود شرعاً والثاني لا يتأتى لان الواجب في الحر أي وان كانت أمه رقيقة الغرة لا عشر القيمة فثقل هذين لا يرد انتهى وصرح في شرح البهجة بمضمون هذين الحكمين (قوله أو هي سليمة والجنين ناقص قومت سليمة في الاصح) قال في الارشاد لان نقص انتهى أي فلا تقدر حينئذ سليمة لفقد علة تقدير السلامة فيما مر من الاعتبار بالسليم منها وبين الشارح في شرحه أنه أعنى صاحب الارشاد قال ان هذا ماخوذ من كلام الحاوي الموافق لمقتضى كلام الكفاية وان قضية كلامه في شرحه خلافه حيث قال الاصح أنها إذا كانت مقطوعة فرضت سليمة سواء أكان الجنين سليماً أم مقطوعاً ثم نقل عن الامام ما يؤيده قال الشارح في شرحه وهذا هو الوجه انتهى وجزم شيخ الاسلام في شرح البهجة فقال اما لو كانا معيين فتفرض الام سليمة ايضاً وان اقتضى قوله كلام خلافه اه

(فصل في الكفارة والقصد بها تدارك ما فرط من التقصير وهو في الخطأ الذي لا اثم فيه ترك الثبوت مع خطر النفس (يجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحرب الذي لا أمان له والجلاد الذي لم يعلم خطأ الامام اجماعا للآية ويجب الفور في العمد وشبهه كما هو ظاهر تداركا لاثمها بخلاف الخطأ خرج بالقتل ماعده فلا يجب فيه لانه لم يرد (وان كان القاتل) المذكور (صيا ٤٥) او مجنونا) لان غاية فعلها انه خطأ

وهي تجب فيه وانما لم تلزمها كفارة وقاع رمضان لانها مرتبطة بالتكليف وليس امن اهله وبناتها لا زهاق احتياطا للحياة فيعتق الولي عنها من مالها فان فقد فصاما وهما ميزان اجزا هما وكذا من ماله ان كان ابا او جدا وكذا وصي وقيم وقديبل لها القاضي التمليك (وعبد) فيكفر بالصوم (وذميا) قتل مسلما او غيره نقض العهد اولا ومعاهدا ومستامنا ومرتدا ويتصور اعتاق الكافر للمسلم بان يرثه او يستدعي عتقه ببيع ضخي وسفيا ولا يجوز ثم غير عتق الولي عنه ان ايسر (وعامدا) كالخطي بل اولى لانه احوج الى الجبر ولما في الخبر الصحيح من ايجابها في قتل استوجب صاحبه النار وهو لا يكون الا عمدا او شبهه (ومخطئا) اجماعا ولم يتعرض لشبه العمدا لانه معلوم بما ذكره لاخذ شبهاتها وما ذونا له من المقتول (ومتسببا) ككفره وآمره لغير ميز وشاهد زور وحافر عدوانا وان حصل التردى بعد موت الحافر فالمراد بالمتسبب ما يشمل صاحب الشرط اما

(فصل في الكفارة) (قوله والقصد بها) الى قول المتن وصائل في النهاية الا قوله اجماعا وقوله وشبهه وقوله ولما في الخبر الى المتن وما سانه عليه (قوله وهو) اي التقصير (قوله غير الحرب الخ) صفة القاتل (قوله والجلاد) عطف على الحرب (قوله للآية) لعله على حذف العاطف (قوله ماعده) اي من الاطراف والجروح اه معنى (قوله فيه) اي فيما عد القتل (قوله لانه) اي ماعده اي الكفارة فيه (قول المتن صيا) اي وان لم يكن يميز او تقدم ان غير المميز لو قتل بامر غيره ضمن أمره وانه قضيته ان الكفارة كذلك كما نبه عليه الاذرعى اه نهاية قال عرش قوله كما نبه عليه الخ معتمدا (قوله وانما لم تلزمها كفارة وقاع الخ) انظر ما صورته في المجنون وغير المميز اهرشيدى عبارة عرش قوله لانها مرتبطة بالتكليف الخ قد يقال لا حاجة للجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صوم فلا يتوهم وجوب الكفارة عليه حتى يحتاج للجواب عنه اه (قوله لانها) اي هناك وقوله وهنا عطف على هذا المقدر عبارة النهاية والمدار هنا على الازهاق اه (قوله فيعتق الولي) الى قوله وعكسه في المعنى الا قوله ومعاهدا ومستامنا ومرتدا وقوله ولا يجوز ثم الى المتن وقوله وشبهه وقوله نعم الى المتن وقوله ويرده الى المتن (قوله فيعتق الولي الخ) أي سواء كانت الكفارة على الفور ام على التراخي وهذا هو المعتمد كما يدل عليه سياقه وصرح به والده في حواشي شرح الروض وعليه فإذ كره الشيخ في باب الصداق ضعيف اهرشيدى (قوله فان فقد) اي مالها (قوله فصاما الخ) عبارة النهاية وصام الصبي المميز اجزا اه وهو زاد المعنى والحق الشيخان به المجنون في هذا وهو محمول على ان صومه لا يبطل بطريان جنونه ولا لم تصور المسئلة اه (قوله وكذا من ماله) اي يعتق عنهما من مال نفسه فكانه ملكهما ثم تاب عنهما في الاعتاق اه معنى (قوله وكذا وصي وقيم الخ) اي يعتقان عن الصبي والمجنون إذا قبل القاضي تملكهما عن الصبي والمجنون فيدخل في ملكهما ويصير من جملة اموالهما فيعتقان عنهما بولايتها عليهما (قوله وقديبل الخ) اي فلا ينفذ اعتاقهما عن موليهما لان تولى الطرفين خاص بالاب والجد اه عرش (قوله لها) اي للصبي والمجنون وقوله التملك اي تملك الوصي والقيم (قوله قتل مسلما او غيره الخ) عبارة المعنى ولا فرق بين ان يقتل مسلما وقتلنا بنقض عهده بقتل المسلم اولا او ذميا ويتصور إعتاقه مسلما في صور منها أن يسلم في ملكه أو يرتد أو يقول لمسلم أعتق عبدك عن كفارتك اه (قوله وسفيا) عطف على صيا (قوله وهو الخ) اي استحباب النار (قوله لانه الخ) اي ولان الخطأ يطلق على شبه العمدا كما يأتي (قوله بما ذكره) وهو قول المصنف وعامدا ومخطئا (قوله وما ذونا) اي في القتل فهو عطف على صيا (فالمراد بالتسبب الخ) وتقدم اوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب والمباشرة اه معنى (قوله لعدم التزام الاول) اي الحرب وقوله ولان الثاني اي الجلاد وقوله وآلة سياسته عطف تفسير اه عرش (قوله معصوم عليه) اي على القاتل (قوله اول الباب) اي كتاب الجراح اه سم (كمعاهدا الخ) مثال لنحو الذي (قوله بالنسبة لمثله) اي في الاهداء وان لم يكن بصفته كالزاني المحصن إذا قتله تارك الصلاة أو عكسه فعليه الكفارة اه عرش (قوله بالنسبة لغير مثلهم) فلا تجب الكفارة عليه اه معنى (قوله لا بد فيه من اذن

(فصل يجب بالقتل كفارة الخ) (قوله وان كان القاتل صيا الخ) وما ذكره الشيخان في الصداق من عدم جواز إعتاقه عن الصبي حمله بعضهم على ما إذا كانت على التراضي وما هنا على ما إذا كانت على الفور او على ما إذا كان العتق تبرعا والجواز على الواجب مر (قوله اول الباب) اي كتاب الجراح (قوله لا بد فيه

الحرب الذي لا أمان له والجلاد القاتل بامر الامام ظلما وهو جاهل بالحال فلا كفارة عليها لعدم التزام الاول ولان الثاني سيف الامام وآلة سياسته (بقتل) معصوم عليه نحو (مسلم ولو بدار حرب) وان لم يجب فيه قود لاداية في صورته السابقة اول الباب لقوله تعالى فان كان من قوم عدو لكم الآية أي فيهم وذمى كمعاهد ومستامن كافي آخر الآي ذكر تدبان قتله مر تدمثله لانه معصوم عليه يقاس به نحو زان محصن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لمثله لانه معصوم عليه بخلاف هؤلاء بالنسبة لغير مثلهم لاهدائهم نعم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والاوجب كالدية (وجنين) مضمون لانه ادعى معصوم (وعبد نفسه) لذلك ولان الكفارة حق لله تعالى (و نفسه) فتخرج من تركته لذلك ايضا ومن ثم لو هدر كالزاني المحصن لم تجب فيه على ما استظهره شارح وإن أثم بقتل نفسه كالمقتول غيره افتيا تاعلى الامام (وفى) قتل (نفسه وجه) أنها لا تجب فيها كالأضمان ويرده وضوح الفرق وهو ان الكفارة حق الله تعالى فلم تسقط بضعه بخلاف الضمان (لا) فى قتل (امرأة) وصبي حربيين) وان حرم لانه ليس لعصمتها بل لتفويت ارقاقهم على المسلمين وكالصبي الحربي المجنون الحربي (وباغ) قتله عادل حال القتال وعكسه (وصائل) قتله من صال عليه لا هدار هما بالنسبة لهما حينئذ (ومقتص منه) قتله المستحق ولو لبعض القود لانه مهدر بالنسبة اليه وان أثم بتفويته تشفى غيره ولا تجب على عائن (٤٦) وإن كانت العين حقا لهما لا تعدم لمكعادة على أن التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر

وقيل تنبت منها جواهر لطيفة غير مرئية تتخلل المسام فيخلق الله تعالى الملاك عندها ومن ادويتها المجربة التي امر بها ﷺ أن يتوضأ العائن أى يغسل وجهه ويديه ومرفقيه واطراف رجليه ودخل ازاره أى ما يلي جسده من الازار وقيل وركبه وقيل هذا كبره ويصبه على رأس المعيون واوجب ذلك بعض العلماء ورجحه الماوردي وفى شرح مسلم عن العلماء اذا طلب من العائن فعل ذلك لزمه الخبر واذا استغسلتم فاغسلوا وعلى السلطان منع من عرف بذلك من مخالطة الناس ويرزقه من بيت المال ان كان فقيرا فان ضرره اشد من ضرر المجنوم الذى منعه عمر رضى الله عنه من مخالطة الناس وان يدعو العائن له وان يقول المعيون ماشاء الله لا قوة الا بالله حصنت نفسى بالحق القيوم الذى لا يموت ابد ودفعت

الامام) أى قبل القتل سم اه عش (قوله) ولا اوجب كالدية) قال فى شرح الروض بناء على ما ياتى من ان المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه سم (قوله) لذلك) أى لانه ادى معصوم (قوله) لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتله نفسه منزلة قتل غيره مثله لا منزلة قتل مثله له والاوجب فليتامل وجهه التنزيل سم على حج وجهه التامل الذى اشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب الكفارة عليه فعدمها مخالف لما قدمه فى التيمم من ان الزانى المحصن معصوم على نفسه فيشرب الماء لمعطشه ويتمم اه عش (قوله) على ما استظهره شارح) عبارة النهاية كما استظهره بعض الشراح اه وعبارة المغنى كما قال الزركشى اه (قوله) لو قتله غيره افتيا تاعلى الامام) أى فانه لا كفارة على القاتل اه عش (قوله) لانه) أى المنع من قتلها اه معنى (قوله) قتله من صال) الى قوله على ان التأثير فى المغنى الا قوله وان اثم الى ولا تجب والى قوله واوجب ذلك بعض العلماء فى الآية الا قوله وقيل وركبه وقيل هذا كبره (قوله) من صال عليه) وكان ينبغى ابراز الضمير اه رشيدى أى لجرى ان الصلة على غير من هى له (قوله) لا هدارهما) أى الباغى والصائل اه عش (قوله) ولو بعض القود) كان انفراد بعض الاولاد بقتل قاتل أبيهم قاله المتولى وخالفه ابن الرفعة وقال الزركشى انه المتجه ويمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند اذن الباقيين وكلام ابن الرفعة عند عدمه اه معنى وصرح صنيع الشارح كالهية حمل كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل البعض بدون اذن الباقيين (قوله) ولا تجب على عائن) أى الكفارة كالأجيب قتل قود ولادية عليه ومثل العائن الولي اذا قتل بحاله فلا شئ عليه معنى وعش (قوله) وقيل تنبت) عبارة النهاية ومن ثم قيل الخ وكذا كان فى أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم اصلح الى ما ترى اه سيد عمر (قوله) ويديه) أى كفيه فقط دون الساعد وقوله ودخل ازاره أى ما بين السرة والركبة اه عش (قوله) أى ما يلي جسده) كذا فى الروضة وعبارة ابن المقرئ وان يغسل جلده بما يلي ازاره بماء اه (قوله) واذا طلب الخ) عبارة عش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد التأثير فى المعيوب وطلب منه ام لا فيه نظر والاقترب الثانى لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيه ما فيه اذا يقبل كلامه فى مخالفة النووى والشارح لاسيما عند استدلالهما بالحديث (قوله) وعلى السلطان) الى قوله وقد يجاب فى المغنى (قوله) وعلى السلطان الخ) عطف على قوله واوجب ذلك الخ (قوله) وان يدعو الخ) عطف على قوله ان يتوضأ الخ (قوله) له) أى للعين بفتح الميم بالماثور وهو اللهم بارك فيه ولا تضره اه معنى (قوله) قال القاضى ويسن الخ) وكان القاضى يحصن تلامذته بذلك اذا استكثروا اه معنى (قوله) لانها حق) الى الكتاب فى النهاية والمغنى (قوله) كالمقتصا الخ) فان قيل هلا تبعضت كالدية اجيب بان الدية بدل عن النفس

من اذن) أى فى قتله (قوله) والاوجب كالدية) قال فى شرح الارشاد بناء على ما ياتى من المقلب فى قتله بلا اذن معنى القصاص فلا اشكال بين البابين اه (قوله) لم تجب فيه الخ) هذا يقتضى تنزيل قتل نفسه منزلة

عنها السوء بالف لا حول ولا قوة الا بالله قال القاضى ويسن لمن رأى نفسه سليمة واحواله معتدلة ان يقول ذلك قال الرازى وهى والعين لا تؤثر من له نفس شريفة لانه استعظام للشئ واعتراض بما رواه القاضى أن نبيا استكثر قومه فمات منهم فى ليلة مائة ألف نشكك ذلك الى الله تعالى فقال انك استكثرتهم فعنتهم فعلا حصنتهم اذا استكثرتهم فقال يارب كيف أحصنهم قال تعالى تقول حصنكم بالحق القيوم الخ وقد يجاب بان ما ذكره الرازى هو الاغلب بل يتعين تاويل هذا ان صح بان ذلك الذى ﷺ لما غفل عن الذكر عند الاستكثار عوقب فيهم ليسأل فيعلم فهو كالأصا به بالعين لانه ان حقيقة (وعلى كل من الشركاء كفارة فى الاصح) لانها حق يتعلق بالقتل فلا يتبع بعض القصاص وبه فارقت الدية ولانها وجبت لهتك الحرمة لا بدلا وبه فارقت جزاء الصيد (وهى ك) كفارة (ظاهر) فى جميع ما مر فيها فيعتق من يجزئ ثم يصوم شهرين متتابعين كما مر ثم ايضا للآية (لكن لا اطعم فيها) عند العجز عن الصوم (فى الاظهر) اذا لانص فيه والمتبع فى الكفارات

لا القياس والمطلق انما يحمل على المقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقة لا الأشخاص كالإطعام (٤٧) هنا وعلم بما مر في الصوم انه لو مات

قبله اطعم عنه

(كتاب دعوى الدم)

عبر به عن القتل للزومه له

غالباً (والقسامة) بفتح القاف

وهي لفظة اسم لآليات الدم

ولا يمانهم وأصطلاحاً اسم

لا يمانهم وقد تطلق على

الإيمان مطلقاً إذ القسم اليمين

ولا استباح الدعوى للشهادة

بالدم لم يذكرها في الترجمة

وان ذكرها فيما يأتي

(يشترط) لصحة دعوى الدم

كغيره وخص الأول بقرينة

ما يأتي لأن الكلام فيه ستة

شروط الأول (ان) تعلم

غالباً بان (يفصل) المدعى

ما يدعيه مما يختلف به الغرض

فيفصل هنا مدعى القتل

(ما يدعيه من عمد وخطأ)

وشبه عمد ويصف كلامها

بما يناسبه ما لم يكن قتيلاً

موافقاً للمذهب القاضي على

ما يأتي بما فيه أو آخر الشهادات

وحذف الأخير لأن الخطأ

يطلق عليه (وانفراد وشركة)

بين من يمكن اجتماعهم

وعدد الشركاء ان وجبت

الدية ولو بان يقول اعلم انهم

لا يزيدون على عشرة مثلاً

فتسمع ويطلب بحصة المدعى

عليه فان كان واحداً طالبه

بعشر الدية لا اختلاف

الأحكام بذلك ومن ثم لم يجب

ذكر عدد الشركاء في القود

لأنه لا يختلف واستثنى ابن

الرفعة كما لو ردى السحر

فلا يشترط تفصيله لخفائه

واعترض بأنه مخالف

لا إطلاقهم أي لكنه

وهي واحدة والكفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولأن فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا تنبعض اه معنى (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه أي القياس أبو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى أن الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات اه سم (قوله لو مات قبله) وبقي هنا قيد آخر وهو بعد التمكن والحاصل انه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم مد طعام من تركته اه كرى (قوله اطعم عنه) أي بدلا عن الصوم الواجب عليه وليس هو كفارة اه ع ش عبارة سم أي جاز الاطعام عنه اه وقضية قول المعنى والاسنى اطعم من تركته كفات صوم رمضان اه الوجوب فنيا في كلام سم الا ان يحمل كلامه على عدم التركة أو يقال انه جواز بعد المنع فيشمل الوجوب مع وجود التركة فلا منافاة والله اعلم

(كتاب دعوى الدم)

(قوله دعوى الدم) عبر بالكتاب لأنه لا شتماله على شروط الدعوى وبيان الإيمان المعتبر وما يتعلق بها شيء بالدعوى والبيانات وليس من الجنابة اه ع ش (قوله عبر به) إلى قوله واعترض في النهاية (قوله للزومه له) أي لزوم الدم للقتل (قوله وهي) أي لفظة القسامة (قوله ولا يمانهم) أي الإيمان التي تقسم على أولياء الدم اه معنى (قوله وقد تطلق) أي القسامة اصطلاحاً وقوله مطلقاً أي للدم أو لا اه ع ش (قوله ولا استباح الدعوى الخ) اشار به إلى أن الزيادة على الترجمة ولو قلنا هي عيب فحلها اذ لم يوجد ثم ما يستبعض اه ع ش (قوله لم يذكرها) أي الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) أي القتل اه سم (قوله كغيره) أي كدعوى غير الدم كغضب وسرقه وتلاف اه معنى (قوله وخص الأول) أي في الترجمة وقوله بقرينة ما يأتي أي من قوله من عمد الخ اه ع ش (ان يعلم) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير المدعى به وكان الأولى التانيث كافي النهاية والمعنى (قوله غالباً) اخرج مسائل في المطولات منها اذا ادعى على وارث ميت صدور وصية بشيء من مورثه فتسمع دعواه وان لم يعين الموصى به أو على آخر صدور اقرار منه بشيء سم على المنهج ومنها دعوى المتعة والنفقة والحكومة والرضخ اه ع ش (قوله وحذف الأخير) أي شبه العمد (قوله يمكن اجتماعهم) فان ذكر مع الخصم شركاء لا يمكن اجتماعهم عليه لغت دعواه اه ع ش وسيأتي في الشرح مثله (قوله وعدد الشركاء) إلى قوله واعترض في المعنى (قوله وعدد الشركاء) عطف على شركة (قوله فتسمع) أي دعواه (قوله ويطلب) ببناء الفاعل والضمير للدعى (قوله لا اختلاف الأحكام) تعليل للدين وما زاده الشارح (قوله لم يجب ذكر عدد الشركاء الخ) أي ولا ذكر أصل الشركة والانفراد كما ذكره سم على المنهج عن مر اه ع ش (قوله لأنه لا يختلف) أي حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرفعة الخ) أي من وجوب التفصيل السحر فلا يشترط الخ وهو ظاهر نهاية معنى (قوله فلا يشترط تفصيله) بل يسأل الساحر ويعمل بمقتضى بيانه اه معنى وسيأتي ما يتعلق به في آخر الباب (قوله أي لكنه الخ) أي الاستثناء (قوله فان أطلق المدعى) أي ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي (قوله ندبا) إلى قوله وجهان في النهاية (قوله بما ذكر) فيقول له اقتله عمدا أو خطأ أو شبه عمد فان بين واحد منها استقصاه عن صفته والظاهر ان المراد بصفته تعريفه فان وصفه قال اكان وحده ام مع غيره فان قال مع غيره قال اتعرف عدد ذلك الغير فان قال نعم قال اذكره وحيداً يطلب المدعى

قتل غير مثله له لا منزلة قتل مثله له والأوجب فليتأمل وجه التنزيل (قوله لا القياس) قضية قول جمع الجوامع ومنعه أي القياس أبو حنيفة في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى أن الصحيح عنده الجواز في الجميع فيكون الصحيح عنده جواز القياس في الكفارات (قوله لو مات قبله اطعم عنه) أي جواز الاطعام عنه

(كتاب دعوى الدم والقسامة)

(قوله لصحة دعوى الدم) أي القتل (قوله ان وجبت الدية الخ) لا يقال القسامة لا يجب معها الا الدية

ظاهر المعنى (فان أطلق) المدعى (استقصاه القاضي) ندبا بما ذكر لتصح دعواه وله ان يعرض عنه (وقيل يعرض عنه) وجوباً لأنه نوع من

التلفين وردوه بان التلفين ان يقول له قل قتله عمدا مثلا لا كيف قتله عمدا ام غيره والحاصل ان الاستفصال عن وصف اطلقه سائغ وعن شرط اغفله بمنع وفي الاكتفاء بكتابة رقعة بالدعوى وقوله ادعى بما فيها وجها والذي يتجه منهما انه لا يكفي الا بعد معرفة القاضي والخصم ما فيها ثم رأت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي الاكتفاء بذلك اذ اقرها القاضي او قرئت عليه اى بحضرة الخصم قبل الدعوى وعليه فيفرق بين هذا ونظيره في اشهاده على (٤٨) على رقعة بخطه انه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكفي قوله اشهدوا على بما فيها وان عرفوه بان

الشهادة محتاط لها أكثر على ان اشهدوا على بكذا ليس صيغة اقرار على مامر فيه الثاني ان تكون ملزمة ففي دعوى هبة شئ لا بد من واقبضه او قبضته باذنه وبيع او اقرار لا بد من ويلزمه التسليم الى او الى ولي (و) الثالث (ان يعين المدعى عليه فلو قال في دعواه على حاضرين قتله احدهم) او قتله هذا او هذا او هذا وطلب تحليفهم (لم يحلفهم القاضي في الاصح) لان بهام المدعى عليه وفهم شارح المتن على ظاهره من سماع دعواه عليهم ثم ان انكروا وطلب تحليفهم لم يحلفهم وليس كذلك بل لا تسمع دعواه اصلا كما يصرح به فرض غير المتن الخلاف في اصل سماع الدعوى واستحسنوه لان التحليف فرع الدعوى بل صرحوا به بقولهم ان قول الروضة واصلها لو قال القاتل احدهم ولا عرفه فله تحليفهم فان نكل احدهم كان لو ثانی حقّه فيقسم عليه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه ضعيف ويلزم من عدم سماعها عدم التحليف لانه فرعها نعم ان كان هناك

عليه بالجواب زيادى اه بجبرى (قوله) اى للقاضي ان يعرض عنه اى عن المدعى ولا يسأل الجواب عن المدعى عليه اه معنى (قوله لا كيف قتله الخ) اى لا ان يقول كيف الخ (قوله عن وصف اطلقه الخ) قد يقال قد تقرر ان التفصيل شرط مستقل لا وصف لشرط اه سيد عمر (قوله الا بعد معرفة القاضي الخ) اى ولو بمجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحاله اه عش (قوله قال الظاهر منهما الخ) اعتمده النهاية (قوله اى بحضرة الخصم) اى او غيبته الغيبة المسوغة لسماح الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله من قراءتها) اى بنفسه عليهم اى الشهود (قوله الثاني) الى قوله وفهم في النهاية والمعنى (قوله الى) اى اذا كان رشيدا وقوله اولى لى اى اذا كان سفيا (قوله وفهم شارح) اى حل (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قديم الخ ان هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعيين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى اه سم (قوله فرع الدعوى) اى صحتها (قوله لو قال) اى المدعى (قوله مبنى الخ) خبر ان (قوله لانه) اى التحليف فرعها اى الدعوى وسماعها (قوله نعم ان كان هناك لوث سمعت) وحلفهم اه نهاية عبارة المعنى والروض مع شرحه وعلى هذا فان نكل واحد منهم عن اليمين فذلك لوث في حقه لان تكوله يشعر بانه القاتل فلولو ان يقسم عليه فلو نكلوا كلهم عن اليمين او قال عرفته فله تعيينه ويقسم عليه لان اللوث حاصل في حقهم جميعا وقد يظهر له بعد الاشتباه ان القاتل هو الذى عينه اه (قوله كذا قيل) اعتمده النهاية والمعنى والشهاب الرملى (قوله لان تحليفهم انما ينشأ الخ) هذا القاتل يقول بسماحها في هذه الحالة اه سم (قوله اى الاصح) الى قوله والشرط السادس في النهاية والمعنى (قوله نحو غصب الخ) يغنى عن النحو قوله وغيرها الخ (قوله من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه) اى عن المدعى يعنى يتصور استقلاله به بقرينة ما يأتى وقوله بسبب الدعوى متعلق بانفراد الخ اى بالسبب الذى ادعى لاصله كالغصب اه رشيدى (قوله لانه الخ) عبارة الدميرى اى والمعنى لان المباشر لهذه الامور يقصد كتمها اه رشيدى عبارة المعنى اذ السبب ليس لصاحب الحق فيه اختيار والمباشر له يقصد الكتمان فاشبهه الدم (تنبيه) ضابط محل الخلاف ان يكون سبب الدعوى ينفرده المدعى عليه فيعسر تعيينه بخلاف دعوى البيع والقرض وسائر المعاملات لانها تنشأ الخ (قوله حيثئذ) اى حين مباشرته (قوله فيعسر) اى على المدعى وقوله التعيين اى تعيين المدعى عليه (قوله بخلاف نحو البيع) اى والقرض وسائر المعاملات اه معنى (قوله لانه ينشأ عن اختيار العاقدين الخ) (فرع) لو نشأت الدعوى عن معاملة وكيله او عبده الماذون وماتا او صورت عن مورثه قال البلقينى احتمال اجراء الخلاف للمعنى واحتمل ان لا يجرى لان اصلها معلوم قال ولم ارض من تعرض لذلك اه واجراء الخلاف اوجه اه معنى (قوله والرابع والخامس الخ) عبارة المعنى ورابعها ما تضمنه قوله انما تسمع الخ ثم قال وخامسها ان

لان الكلام في الدعوى الاعم بما معه قسامة (قوله) ثم رأت شيخنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي الخ) كتب عليه مر (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) قد يمنع ان الفهم ظاهر المتن مع جعل اليقين من شروط صحة الدعوى فهذا قرينة على نفي التحليف لنفي صحة الدعوى (قوله نعم ان كان هناك لوث سمعت كذا قيل) فان كان اى هناك لوث سمعت وحلفهم مر ش (قوله لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة الخ) هذا القاتل يقول بسماحها في هذه الحالة

لوث سمعت كذا قيل وليس في محله لانه يلزم من سماعها تحليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فائدة تحليف الكل لان تحليفهم انما ينشأ عن دعوى مسموعة وقد تقرر انها لا تسمع (و) ويجري ان اى الاصح ومقابله (في دعوى) نحو (غصب وسرقة واتلاف) وغيرها من كل ما يتصور فيه انفراد المدعى عليه بسبب الدعوى فلا تسمع فيه على مبهم وقيل تسمع لانه حينئذ يقصد كتمه فيعسر فيه التمييز بخلاف نحو البيع لانه ينشأ عن اختيار العاقدين فيضبط كل صاحبه (و) الرابع والخامس اهلية كل من المتداعين للخطاب ورد

الجواب فحيث (إنما تسمع) الدعوى في الدم وغيره (من مكلف) أو سكران (ما تزم) ولو لم يرض الأحكام كالعهاد والمستامن (على مثله) ولو محجور عليه بسفه أو فاس أو رق ولكن لا يقول الأول استحق تسليم المال وإنما يقول ويستحقه ولي ولا تسمع على الأخير هنا إلا لقود أو أقسام بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى لا إلغاء عبارتها فتسمع من الولي أو عليه وحري لا أمان (٤٩) له مدعى كان أو مدعى عليه إلا

في صور تعلم بما أتى في السير وذلك لعدم التزامه بشيء

من الأحكام ومقبول أقرار

سفيه بموجب قود ومثله

نكوله وحلف المدعى لا مال

لكن تسمع الدعوى عليه

لاقامة البينة لا غير لحلف

مدع لو نكل لأن النكول مع

اليمن كالأقرار وأقراره به

لغو كما تقرر (و) الشرط

السادس أن لا يناقضها

دعوى أخرى فحيث (لو

ادعى) على شخص (أنفراد

بالقتل ثم ادعى على آخر)

أنفراد أو شركة (لم تسمع

الثانية) لتكذيب الأولى

لأنهم أن صدقة الثاني أوخذ

أيضا لأن الحق لا يعدوهما

ويحتمل كذبه في الأولى

وصدقه في الثانية وخرج

بالثانية الأولى فإن ادعى ذلك

قبل الحكم له يأخذ المال لم

بأخذه لبطان الأولى أو بعده

ممكن من العود إليها فإن قال

أن الأول ليس بقاتل رد عليه

ما أخذه منه أو أنه شريك

فيه ففيه تردد للبقيتي قال

وقياس الباب أنه لا يرد القسط

فقط بل يرتفع ذلك من أصله

وينشئ وقسامة على الاشتراك

يكون الدعوى على مدعى عليه مثله أي المدعى (قول المتن من مكلف) أي بالغ عاقل حالة الدعوى ولا يضركونه صديقا أو مجنونا أو جنيبا حالة القتل إذا كان بعدة الكمال عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالتسامع ويمكنه أن يحلف في مظنة الحلف إذا عرف ما يحلف عليه بأقرار الجاني أو سماع كلام من يثق به كالواشترى عيننا وقبضها فادعى رجل ملكها فله أن يحلف أنه لا يلزمه التسليم إليه اعتمادا على قول البائع اه معنى (قوله أو سكران) أي متعدد اه معنى (قول المتن على مثله) أي المدعى في كونه مكلفا ملتزما اه معنى (قوله الأول) أي المحجور عليه بسفه (قوله تسليم المال الخ) الأولى تسلم المال (قوله على الأخير) أي المحجور عليه بالرق (قوله أو عليه) أي الولي بل أن توجه على الصبي أو المجنون حق مالي ادعى مستحقه على وليهما فإن لم يكن ولي حاضر فالدعوى عليهما كالمدعى على الغائب فلا تسمع إلا أن يكون هناك بينة ويحتاج معها إلى يمين الاستظهار اه معنى (قوله ومقبول أقراره سمع الخ) عبارة المغنى تنبيهه دخ في المكلف المحجور عليه بالسفه والعلس والرق فيسمع الدعوى عليهم فيما يصح أقرارهم به فيسمع الدعوى على المحجور عليه بالسفه بالقتل ثم إن كان هناك لوث سمعت مطلقا سواء كان عمدا أم خطأ شبه عمد وإن لم يكن لوث فإن ادعى بماوجب القصاص سمعت لأن أقراره به مقبول وكذلك بحذف الفظ فإن أقرامضى حكمه وإن نكل حلف المدعى واقتصر وإن ادعى خطأ أو شبه عمد لم تسمع إذ لا يقبل أقراره بالاتلاف اه ع ش (قوله لكن تسمع الدعوى عليه) أي بالمال كان ادعى عليه أنه قتل عبده أو أتلف ماله اه ع ش (قوله والشرط السادس) إلى قوله لأن الحق في النهاية إلى قوله بأن صرح في المغنى لا أقوله ويحتمل إلى وخرج (قوله أنفراد أو شركة) أي أنه منفرد بالقتل أو شريك الأول فيه اه معنى (قول المتن لم تسمع الثانية) أي سواء أقيم على الأولى ومضى الحكم فيه أم لا اه معنى (قوله نعم أن صدقة الثاني الخ) ظاهره سواء كان تصديقه قبل الحكم بالأولى أم بعده كما هو قضية صنع المغنى والروض أيضا (قوله أو خذ الخ) عبارة النهاية فهو مؤاخذ بأقراره وتسمع الدعوى عليه على الأصح في أصل الروضة ولا يمكن من العود إلى الأولى اه أي لا مع تصديق الثاني ولا مع تكذيبه ع ش (قوله أيضا) الأولى استقاطه كإفعاله النهاية والمغنى (قوله لا يعدوهما) أي المدعى والمدعى عليه الثاني (قوله فإن ادعى ذلك) أي أن الآخر منفرد أو شريك الأول وقوله اه أي للدعى وقوله بأخذ المال أي من الأول (قوله لبطان الأولى) أي بالثانية (قوله ممكن من العود الخ) لعله فيما إذا لم يصدقه الثاني كما هو قضية صنع المغنى والروض ويفيده كلام البجيرمي (قوله إليها) أي الدعوى الأولى عبارة الاستنى إلى الأول اه (قوله أنه ليس) أي الأول (قوله بأنه) أي الثاني (قوله أنه لا يرد) أي المدعى (قوله ذلك) أي الحكم ويحتمل ما ادعاه أو لا (قوله وفي الروضة الخ) عبارة الروض مع شرحه وإن قال بعد دعواه القتل وأخذه المال أخذت المال باطلا أو ما أخذه ته حرام على أو نحوه سئل فإن قال ليس بقاتل وكذبت في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى لي عليه يميني وأنا حفي لا اعتقد أخذ المال يمين المدعى لم يسترد إليه لأن النظر إلى رأي الحاكم لا إلى اعتقاد الخصمين اه (قوله وقال غيره بل يسأل الوارث) اعتمده الاستنى (قوله من شبهه) إلى قوله على ما أطال في النهاية لا أقوله ويكتفى فيها علم القاضي (قول المتن أصل الدعوى)

(قوله بخلاف صبي أو مجنون) أي لا يصح دعواهما ولا الدعوى عليهما لأن لم يمكن ثم بينة فيما يظهر أخذنا نماذ كرو في الرقيق وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة ليمين الاستظهار م ش (قوله أو بعده ممكن من العود) عبارة شرح الروض فيمكن من العود إلى الأول اه (قوله وفي الروضة لو قال ظلمته بالأخذ الخ) عبارة الروضة فرع ادعى قتلا فآخذ المال ثم قال ظلمته بالأخذ وأخذته باطلا أو ما

(٧ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بين أنه لكذبه رد أو لا اعتقاده أن المال لا يؤخذ يمين المدعى فلا لأن العبرة بعقيدة الحاكم وبحث البقيتي أنه لو مات ولم يسأل رد وارثه أي لأن المتبادر من الظلم الأول وقال غيره بل يسأل الوارث فإن امتنع الجواب رد المال (أو) ادعى (عمدا أو وصفه بغيره) من شبهة أو خطأ أو عكسه (لم يبطل أصل الدعوى) وأن لم يذ كر تاويلا (في الاظهر)

بل يعتمد تفسيره لأنه قد يظن ما ليس بعدم عمدا وقضيته ان الفقيه الذي لا يتصور خفاء ذلك عليه يبطل منه ذلك للتناقض لكنهم علوه ايضا بأنه قد يكذب في الوصف ويصدق (٥٠) في الاصل وعليه فلا فرق (و) وإنما (ثبت القسامة في القتل) دون غيره كما يأتي وقوامع النص

وهو دعوى القتل اه معنى (قوله بل يعتمد تفسيره الخ) فيمضى حكمه اه أسنى وعبرة المغنى وظاهر كلام المصنف عدم احتياجه إلى تجديد دعوى لكن جزم بتجديدها ابن داود في شرح المختصر اه (قوله وقضيته) اه التعليل (قوله علوه) اه الاظهر (قوله في الوصف) يعني في العمدة اه رشدي (قوله في الاصل) وهو القتل (قوله وعليه) اه التعليل الثاني (قوله لا فرق) معتمداه ع (قوله القسامة) وهي بفتح القاف اسم للإيمان التي تقسم على اولياء الدم اه معنى (قوله دون غيره) اه من جرح واتلاف مال اه معنى (قول المتن بمحل لوث) اه يعتبر كون القتل بمكان لوث اه معنى (قوله لان الايمان حجة ضعيفة) اه وهو سبب لها فكان ضعيفا اه ع (قوله وشروطه) اه شرط العمل بمقتضى اللوث اه ع (قوله أو علم قاض) اه أى حيث سأل له الحكم به اه نهاية اه بان رأه مثالا وكان مجتهدا ع (قوله ظاهر إطلاق الشارح ولو قاضى ضرورة كما يأتي في فصل اداب القضاء (قول المتن قرينة) اه حالة او مقالية نهاية ومعنى (قوله ويشترط ثبوت هذه القرينة) اه لان البين بسببها تنتقل إلى جانب المدعى فيحتاج لها سم على المنهج اه ع (قوله ويكنى فيها) اه فى القرينة (قوله علم القاضى) ولا يخرج على الخلاف فى قضائه بعلمه لانه يقضى بالايمان اه أسنى (قوله عما يحله اللوث) اه لما يحله الخ وقوله من الاحوال الخ يان لما (قوله او بعضه) اه كراسه (فرع) وليس من اللوث ما لو وجد معه ثياب القتيل ولو كانت ملطخة بالدم اه ع (قوله وتحقق موته) قيد فى البعض اه ع (قوله لمن لا يطرقها الخ) راجع لكل من المحلة والقرية (قوله فان طرقها) اه المحلة او القرية برماوى اه يجزى (قوله فان طرقها غيرهم) اه بان كانت المحلة او القرية على قارعة الطريق وكان يطرقها المارون (قوله لا عداته او اعداء قبيلته) اه حيث كانت العدو تحمّل على الانتقام بالقتل نهاية ومعنى (قوله ولم يخاطبهم غيرهم) اه فلو كان هناك ذلك اتنى اللوث فلا تسمع الدعوى به اه ع (قوله على ما طال به الاسنوى الخ) عبارة المغنى وهل يشترط ان لا يخاطبهم غيرهم حتى لو كانت القرية على قارعة الطريق وكان يطرقها المارون والمجتازون فلا لوث ولا يشترط وجهان اصحهما فى الشرح والروضة الثانى لكن المصنف فى شرح مسلم حكى الاول عن الشافعى وصوبه فى المهمات وقال البلقينى انه المذهب المعتمد اه (قوله فى الانتصار له) اه لا شترط ان لا يخاطبهم غيرهم (قوله ورد قولها) اه الشيخين عطف على الانتصار (قوله وهو) اه قولها المعتمد خلافا للشيخ الاسلام وظاهر النهاية والمغنى (قوله بنسبته) اه القتل اليهم اه اهل المحلة والقرية (قوله وبه) اه قوله من غير معارض قوى (قوله فارق) اه مالو خاطبهم غيرهم (قوله الى الكل) اه كل من الاعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله والمراد) اه الى قوله وجوده فى النهاية ولم يقله وخرج فى المغنى والروض مع شرحه لا فوله اه الى والا (قوله على كلا القولين) اه القول باشترط عدم مخالطة الغير المرجح عند الشارح والقول بعدم اشترطه الراجح عنده (قوله بينهما) اه بين القتيل واهله وبين الغير (قوله والا) اه بان ساكنهم من علمت صداقته للقتيل او علم كونه من اهله ولا عداوة بينهما اه ع (قوله فاللوث موجود) اه فى حق الاعداء ذوى المحلة والقرية اه سم (قوله وجوده) اه القتيل وقوله بقرها اه المحلة او القرية المذكورتين اه رشدي (قوله الذى ليس به

(بمحل لوث) بالمثلثة من اللوث بمعنى القوة لقوته بتحويله البين لجانب المدعى او الضعف لان الايمان حجة ضعيفة وشروطه ان لا يعلم القاتل بيته او اقرار او علم قاض (وهو) اه اللوث (قرينة) مؤيدة (تصدق المدعى) بان توقع فى القلب صدقه فى دعواه ويشترط ثبوت هذه القرينة ويكنى فيها علم القاضى (تنبيه) التعبير بالمحل هنا ليس المراد به حقيقة لان اللوث قد لا يرتبط بالمحل كالشهادة الالية فالتعبير به اما للغالب او مجازا عما يحله اللوث من الاحوال التى توجد فيها تلك القرائن المؤكدة (بان) بمعنى كان اذ لا تنحصر القرائن فيما ذكره (وجد قتيل) او بعضه وتحقق موته (فى محلة) منفصلة عن بلد كبير (او) فى (قرية صغيرة) لمن لا يطرقها غيرهم وان كان اهله اصدقاءه لان كلاهما حينئذ كدار او مسجد تفرق فيه جمع عن قتيل فان طرقها غيرهم اشترط كونها (لاعداته) أو اعداء قبيلته دينا او دينا ولم يخاطبهم غيرهم على ما اطل به الاسنوى وغيره فى الانتصار له ورد قولها

أخذته حرام على سئل الخ (قوله بل يعتمد تفسيره) لانه قد يظن ما ليس بعدم عمدا قال فى شرح الروض فيتين بتفسيره انه مخطى فى اعتقاده اه (قوله بمحل لوث) اه بحال (قوله او علم قاض) حيث سأل له الحكم به مرش (قوله اه ولا عداوة بينهما) اه بين الغير العدو والقتيل وهذا الحاجة اليه على طريق الشيخين لانه اذا فرض ان مساكنهم عدو فوه من جملتهم ودخل فيهم وقد فرضت عداوتهم فلا حاجة لافراد بالذكر (قوله والا فاللوث موجود) اه فى حق الاعداء اه ذوى المحلة والقرية

هو لوث وان خاطبهم غيرهم وهو المعتمد لان قرينة عداوتهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق مالو ساكنهم مبرهم فانه غير لوث لان المساكنة أقوى من المخالطة فكانت النسبة الى الكل متقاربة والمراد بالغير على كلا القولين من لم تعلم صداقته للقتيل ولا كونه من اهله أى ولا عداوة بينهما كاه ظاهر والا فاللوث موجود وجوده بقرها الذى ليس به

عمارة ولا مقيم ولا جادة كثيرة الطروق كمر فيها ولو تفرق في محلتين مثلاً عن الولي احداً ما وكلهم ما واقم وخرج بالصغيرة الكبيرة فلا
لوث ان وجد فيها قتل فيما يظهر لان المراد به ان اهل غير محصورين وعند عدم حصرهم لا تتحقق عدوانهم فلم توجد قرينة فان عين احدا
منهم وادعى عليه حلف المدعى عليه ويفرق بين هؤلاء وتفرق الجمع الاتي بان اولئك علم قتل احدهم له فقويت امارة اللوث فيهم بخلاف هؤلاء
واصل ذلك ما في خبر الصحيحين ان بعض الانصار قتل بخير وهو صلح ليس بها غير اليهود (٥١) وبعض اولياء القتل فقال صلى الله

عليه وسلم لا ولياته أن تحلفون
وتستحقون دم صاحبكم
أو قاتلكم قالوا كيف
تحلف ولم تشهد ولم نرقال
فقتلتمكم يهود بخمسين
يميناً قالوا كيف نأخذ بآيمان
قوم كفار فعلقه صلى الله
عليه وسلم من عنده اى
درم اللقطة وقولهم كيف
استنطق لبيان الحكمة في
قبول آيمانهم مع كفرهم
المؤيد لكذبهم ولم يبينها
صلى الله عليه وسلم لهم
اتكالا على وضوح الامر
فيها (أو تفرق عنه جمع)
ولو غير أعدائه في نحو دار
أو ازدحموا على الكعبة
أو برز ويشترط تصور
اجتماعهم عليه والالم
تسمع دعواه ولم يجب
لأحضارهم حتى يعين
محصورين منهم ويدعى
عليهم وحيث يمكن من
القسمه كالمؤيد لو ثبت لوث على
محصورين شخص بعضهم
وشرط وجود أثر قتل وإن
قتلوا فلا قسمه وكذا
في سائر الصور واطال
الاستنوى في خلافه وعلى

أى القرب عمارة الخ) أى لو كان هناك ذلك انتفى اللوث فلا تسمع الدعى به اه ع ش (قوله ولو تفرق)
عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو وجد بعض القتل في محلة أعدائه وبعضه في أخرى لأعداءه الآخرين
فلو أن يعين احداً ما يدعى عليها ويقسم وله ان يدعى عليها ويقسم ولو وجد قتل بين قريبين وقيل بين
ولم يعرف بينه وبين احدهما عدواة لم يجعل قربه من احدهما لوئالان العادة جرت بان يعدد القاتل
القتيل عن فئاته وينقله إلى بقعة أخرى دفماً للثمة عن نفسه اه (قوله وخرج) إلى قوله فان عين في النهاية
(قوله فيها) أى الكبيرة (قوله من اهل) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية اه سم (قوله غير
محصورين الخ) والمراد بالمحصورين من يسهل عدوهم الاحاطة بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر
وبغير المحصورين من يعثر عدوهم كذلك اه ع ش (قوله حلف المدعى عليه) أى على الاصل اه سم (قوله
ويفرق الخ) جواب سؤال منثوّه قوله فان عين احداً منهم الخ (قوله بين هؤلاء) أى غير المحصورين
هنا حيث لو عين محصورين منهم وادعى عليهم لم يمكن من القسامة (قوله الاتي) أى آنفاً في المتن (قوله
علم قتل الخ) من اين ذلك اه سم وقيل المراد بالعلم الظن القوي كما عبر به المغنى (قوله واصل ذلك)
أى مشروعية القسامة (قوله قتل بخير) قد يقال خير قرية كبيرة اه سم (قوله وبعض اولياء
القتيل) عبارة النهاية وأخوة القتل اه (قوله أو قاتلكم) شك من الراوى (قوله استنطق) أى سؤال وهو
خير وقولهم كيف (قوله ولم يبينها) أى الحكمة (قوله ولو غير أعدائه) إلى قوله وعلى الاول في النهاية
والغنى (قوله في نحو دار الخ) عبارة المغنى كان ازدحموا على بر أو باب الكعبة ثم تفرقوا عن قتل اه (قوله
أو ازدحموا) عبارة النهاية أو ازدحموا على الكعبة أو بر (قوله تصور اجتماعهم الخ) أى ان يكونوا محصورين
بحيث يتصور اجتماعهم على القتل مغنى ونهاية (قوله ولم يجب) بناء المفعول من الاجابة (قوله وشرط الخ)
عبارة المغنى تنبيه لا يشترط في اللوث والقسامة ظهور دم ولا جرح اصلاً ان القتل يحصل
بالخنق وعصر البيضة ونحوهما اذا ظهر اثره قام مقام الدم فلم يؤجد اثر اصلاً فلا قسمه على الصحيح
في الروضة واصلها وان قال في المهمات ان المذهب المنصوص وقول الجمهور بثبوت القسامة اه (قوله
في سائر الصور) أى التى يقسم فيها اه ع ش (قوله واطال الاستنوى) عبارة النهاية خلافاً للاستنوى
اه (قوله وعلى الاول) أى قول الشيخين المعتمد (بموحدة) الى قوله وقيد الماوردى في
النهاية الا قوله لكن كان إلى المن (قوله لكن بتكلف) أى كان يقال المراد بالتقائل شروعه فيه ولا يلزم
منه الالتحام اه ع ش (قوله لا يأتى قوله والالخ) أى ولا قوله لغتال اه رشيدى (قوله بتفرق الجمع)
أى المار آنفاً (قول المتن عن قتل) أى من احدهما على كما قاله بعض المتأخرين اه مغنى (قوله بان وصل
سلاح احدهما الخ) شامل ارضاع البندق والمدفع (قول المتن فلوث في حق الصف الخ) سواء وجد بين
الصفين أو في صف نفسه أو في صف خصمه اه مغنى (قوله ان ضموا) عبارة المغنى ان كان كل منهما
يلزمه ضمان ما تلفه على الآخر كما قاله الفاروق اه (قوله لا كاهل عدل مع بغاة) أى وعكسه لما يأتى في

(قوله من اهل) انظر التعبير بمن مع انها واقعة على القرية (قوله غير محصورين) هل المراد المحصر
المذكور في نحو النكاح (قوله حلف المدعى عليه) على الاصل (قوله علم) من اين ذلك (قوله قتل بخير)

الاول فقول الدارمى او اضافة أعدائه فخرج من عندهم ومات قبل ترده كان لوئالان الظاهر انهم سمعوا ضيف لما تقرر انه لا بد من وجود اثر
فعل ومن ثم لو تهري مثلاً انجه ما قاله الدارمى (ولو تقابل) بموحدة قبل الام (صفان) لغتال ويصح بفوقية لكن بتكلف اذ مع التقائل بالفوقية
لا يأتى قوله والالى آخره ولا لاجل هذا ضبط شيخنا عبارة متجهة بالفوقية وحذف الا وما بعدها لكن كان ينبغي له ذكره مستقلاً الا ان يقال انه
استغنى عنه بتفرق الجمع لان اهل صفه جمع تفرقوا عنه فكان لوئالان حقهم فقط (وانكشفاً عن قتل فان التحم قتال) ولو بان
وصل سلاح احدهما للآخر (فلوث في حق الصف الآخر) ان ضموا لا كاهل عدل مع بغاة لان الظاهر ان اهل صفه لا يقتلونه (والا)

يصل السلاح (فلوث في حق صفه) لأن الظاهر حينئذ أنهم الذين قتلوه ومن اللوث إشاعة قتل فلان له وقوله أمرضته بسحري واستمر تألمه حتى مات ورؤية من يحرك يده عنده بنحو سيف أو من سلاحه أو نحو ثوبه ملطخ بدم مالم يكن ثم نحو سبع أو رجل آخر أو ترشش دم أو أثر قدم في غير جهة ذى السلاح وفيما لو كان هناك (٥٢) رجل آخر ينبغي أنه لو ثبت في حقهما مالم يكن الملتصق بالدم عدوه وحده ففي حقه فقط وظاهر

كلامهم هنا أنه لا أثر لوجود رجل عنده لا سلاح معه ولا تلطخ وان كان به أثر قتل وذلك عدوه وحينئذ فيشكل بتفرق الجمع عنه إلا أن يفرق بأن التفرق عنه يقتضى وجود تأثير منهم فيه غالباً فكان قرينة ومن ثم لم يفرقوا فيه بين اصدقائه واعدائه ومجرد وجوده عند لا قرينة فيه ووجود العداوة من غير انضمام قرينة إليها لا نظر اليه (وشهادة العدل) الواحد أى اخباره ولو قبل الدعوى بان فلان قتلته (لوث) لافادته غلبة ظن الصدق وقيد الماوردى بالعمد الموجب للقود ففي غيره يخلف معه ميمنا واحدة ويستحق المال وفيه نظر بل الاوجه ما اقتضاه إطلاقهم الاقنى ان اليمين التى مع الشاهد الواحد خمسون وكلام البلقينى الآتى صريح فى ذلك وشهادته بان أحد هذين قتله لوث فى حقهما كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله فله أن يدعى عليهما وله أن يعين أحدهما ويدعى عليه مع كونهما لم يفرعا إلا الثانى وعبر غيره

كلام المصنف من أن الباغى لا يضمن ما ألتفه فى القتال على العادل على الراجح اه ع ش (قوله لأن الظاهر الخ) تعليل للثبوت (قوله يصل السلاح) عبارة المغنى والنهاية بان لا يلزم قتال ولا وصل سلاح أحدهما الآخر اه (قوله ومن اللوث إشاعة الخ) لا قول المجرى جرحى فلان أو قتلى أو دعى عنده أو نحوه فلو ثبت لوث لانه مدع فلا يعتد بقوله وقد يكون بينه وبينه عداوة فيقتصد اه لا كداسنى ومغنى قال ع ش ومثل ذلك مالوروى الوارث فى منامه أن فلان قتل مورثه ولو باخبار معصوم فلا يجوز له الاقدام على الخلف اعتمادا على ذلك بمجرد مو معلوم بالاولى عدم جواز قتله له قصاصا لظفر به خفية لانه لم يتحقق قتله له بل ولا ظنه لانه يتقدر صحة رؤية المعصوم فى المنام فالرائى لا يضبط ما رآه فى منامه اه (قوله إشاعة قتل فلان له) أى على السنة الخاص والعام نهاية ومغنى (قوله وقوله أمرضته بسحري) أى وإن عرف منه عدم معرفته بذلك مؤاخذه له باقراره مع احتمال أنه علم ذلك ولم يطلع عليه اه ع ش (قوله واستمر تألمه الخ) الظاهر أن هذا ليس من مقول القول فليراجع اه رشيدى (قوله ورؤية الخ) أى من بعد مغنى وروض (قوله عنده) كان الاولى تقديمه على قوله من يحرك الخ ليظهر اعتباره فى المعطوف ايضا عبارة المغنى أو روى فى موضعه رجل من بعد يحرك يده كضارب بسيف أو وجد عنده رجل سلاحه ملطخ بدم أو على ثوبه أو بدنه اثره مالم تكن قرينة تعارضه كان وجد بقر به سبع أو رجل آخر مول ظهروه أو غير مول كما فى الانوار اه (قوله مالم يكن الخ) راجع إلى قوله ورؤية الخ كاهو ظاهر اه رشيدى وظاهر صنيع الروض والمغنى انه راجع الى قوله أو من سلاحه الخ (قوله ثم) أى بقرب القتل روض ومغنى (قوله نحو سبع أو رجل آخر الخ) أى فلو وجد بقر به سبع أو رجل آخر فليس بلوث فى حقه أن لم تدل قرينة على أنه لوث فى حقه كان وجد به جراحات لا يكون مثلها من غيره بمن وجد ثم اه روض مع شرحه (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أى الرجل الآخر أن يكون معه سلاح مع أن الاثر الذى بالقتيل قد لا يتصور وجوده من غير سلاح اه سم وما مرنا عن الروض وشرحه صريح فى اعتبار ما ذكره ولعلم لم راجعنا (قوله فى غير جهة ذى السلاح) راجع لترشش وما بعده اه رشيدى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والاقراب كما هو ظاهر كلامهم الخ (قوله وإن كان به) أى بالقتيل وقوله وذلك أى الرجل الذى وجد عنده بلا سلاح ولا تلطخ (قوله أى اخباره الخ) عبارة الاسنى والمغنى وتعبير المصنف بالشهادة يؤم انه يتعين لفظها وانه لا يشترط البيان وليس كذلك بل يكفى الاخبار وهو ظاهر ويشترط البيان فقد يظن ما ليس بلوث لوثا ذكره فى المطلب (قول المتن لوث) أى حيث لم تتوفر فيه شروط الشهادة كان ادى بغير لفظها فلا يتأى ما يأتى من أن الحق ثبت بالشاهد واليمين وأن ذلك ليس بلوث اه ع ش (قوله لافادته) أى اخبار العدل (قوله وقيد الماوردى الخ) لم يتعرض النهاية لتقييد الماوردى بالكلية اه سيد عمر بلى كلامه فى شرح لو ظهر لوث الخ صريح فى عدم التقييد وفاقا للشارح وخلافا للمغنى عبارة تنبيه انما يكون شهادة العدل لو ثاب القتل بالعمد الموجب للقصاص فان كان فى خطأ أو شبه عمد لم يكن لوثا بل يخلف معه ميمنا واحل ويستحق المال كما صرح به الماوردى وإن كان عمدا لا يوجب قصاصا كقتل المسلم الذى تخمكه حكم قتل الخطأ فى اصل المال لافى صفته اه (قوله يخلف) أى الولى (قوله وشهادته) أى قوله مع كونها الخ فى النهاية الا قوله كذا قاله وفرع عليه شيخنا قوله والى المتن فى المغنى الامام وقوله مع كونها الى بخلاف قوله (قوله فله) أى الولى (قوله الا الثانى) أى قوله وله ان يعين أحدهما الخ (قوله وعبر غيره) أى غير شيخ الاسلام

قد يقال خير قرينة كبيرة (قوله أو رجل آخر) لم يعتبروا فيه أن يكون معه سلاح مع أن الاثر الذى بالقتيل

يقسم بدل يدعى ولا تخالف لان من ذكر الدعوى
ذكر الوسيلة ومن ذكر الاقسام ذكر الغاية وقد يستشكل الاقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة اذ مفادها قتل أحدهما
مبهما لا كليهما الا أن يجاب بأن هذا الابهام لما قوى الظن فى حق كل على انفراده أنه قاتل كان سببا للاقسام عليهما العدم المرجح

(قوله)

بخلاف قوله قتل احدهذين لتعدد الولي هنا فلا مجال لتعيينه ولا لكونه نالوا في حق كل ومن ثم لو اتحد الولي كان لوثا كالاول (وكذا عبيد ونساء) يعنى اخبار اثنين فاكثر ان فلا ناقة له لان ذلك يفيد غلبة الظن ايضا لان الفرض عدالتهم (وقيل يشترط تفرقهم) لاحتمال التواطؤ ورد بان احتماله كاحتمال الكذب في اخبار العدل (وقول فسقة وصديان وكفار) ولو غير ذميين فيما يظهر ثلاثة فاكثر وفارقوا اولئك بان عدالة الرواية فيهم جارية (لوث في الاصح) لان اجتماعهم على ذلك يؤكد ظنه (٥٣) (و) للوث مسقطات منها (لو ظهر لوث) في

قتيل (فقال أحد ابنيه) مثلا قتله (فلان وكذبه) (الآخر) صريحا (بطل اللوث) فلا يحلف المستحق لانخرام ظن الصدق بالكذب الدال على انه لم يقتله لان جلبة الوارث التشفى فنفية اقوى من إثبات الآخر بخلاف ما إذا لم يكذبه كذلك بان صدقه اوسكت او قال لا اعلم انه قتله وبحث البليغى انه لو شهد عدل بعد دعوى احدهما خطأ او شبه عمد لم يبطل اللوث بتكذيب الآخر قطعاً واعتراض بما مران شهادة العدل إنما تكون لوثا في قتل العمد ويحجب بان هذا التقييد ضعيف كما مر وبان مراده لم تبطل شهادته بتكذيب الآخر فلن لم يكذب ان يحلف معه خسين ويستحق (وفي قول لا) يبطل كسائر الدعاوى ويحجب عنه بما مر من الجلبة هنا (وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق) ويرده مأمراً إذ الجلبة لا فرق فيها بين الفاسق

(قوله بخلاف قوله) أى الشاهد (قوله أحد هذين) مفعول قتل (قوله لتعيينه) أى القاتل (قوله كالاول) وهو شهادة العدل بان احدهذين قتله (قوله يعنى اخبار اثنين الخ) وفي الوجه ان القياس ان قول واحد منهم لوث وجرى عليه في الحاوى الصغير فقال وقول راو وجزم به فى الانوار وهو المعتمد هنا ومعنى وزى بادی (قوله ثلاثة فاكثر) يقتضى عدم الاكتفاء باثنين كافي للعباب وقال ابن عبد الحق يكفى باثنين وهو الاقرب لحصول الظن باخبارهما اه عش (قوله منها لو ظهر لوث الخ) عبارة المعنى ذكر منها ثلاثة أمور الاول تكاذب الورثة كما ذكر ذلك نقوله ولو ظهر الخ (قوله في قتل) الى قوله موجب في المعنى والى قوله وبما تقرر اندفع في النهاية الا قوله فلا يحلف المستحق وقوله واعترض الى فلن لم يكذب (قوله صريحا) سيد كر محترزه (قوله فلا يحلف المستحق) وله تحليف من عينه على الاصل اه اسنى (قوله كذلك) اى صريحا (قوله خطأ او شبه عمد) انظر لم يقيد به اه رشيدى عبارة عرش ينبغي او عمدا اه (قوله واعترض الخ) اقر المعنى (قوله بما مر) اى فى شرح وشهادة العدل لوث (قوله فلن لم يكذب) اى فللو ارث الذى لم يكذب العدل (قوله ويستحق) اى المقسم نصف الدية اه عش (قول الماتن وفي قول لا) قال البليغى محل الخلاف فى الماتن لا فى ادل محله ونحوه ثبت فى حقهم لوث فعين احد الوارثين واحد منهم وكذبه الاخر وعين غيره لم يكذبه اخوه فيما قاله فلا يبطل حق الذى كذب من الذى عينه قطعاً البقاء اصل اللوث وانخرامه إنما هو فى ذلك المعين الذى تكاذب فيه اه معنى (قوله من غير تعرض) اى صريحا (قوله اقسام كل الخسدين الخ) عبارة الروض مع شرحه وإذا تكاذب الوارثان فى متهمين وعين كل منهما غير من يراه الاخر انه القاتل بكل اللوث فلا يحلف المدعى ولكل من الوارثين تحليف من عينه على الاصل من ان العين فى جانب المدعى عليه اه وهذه كما ترى مخالفة لما قاله الشارح ولعل هذا عدل النهاية عن قول الشارح على من عينه الى على ما عينه وقال عرش قوله على ما عينه اى من عمد او خطأ او شبه عمد اه (قوله لاحتمال ان مبهم الخ) عبارة غيره اذ لا تكاذب منهما لاحتمال الخ (قول الماتن وله) اى كل منهما ما ربع الدية ولو رجع كل منهما بعد ان قسم على من عينه وقال بانى ان الذى اهتمته هو الذى عينه اخى فلن ان يقسم على من عينه الاخر وياخذ ربع الدية وهل يحلف كل منهما فى المرة الثانية خسين عينا او نصفها فيه خلاف ويؤخذ بما سياتى ترجيح الثانى ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول غير من عينه اخى رد كل منهما ما اخذه لتكاذبهما ولكل منهما تحليف من عينه ولو قال احدهما قتله زيد وعمرو وقال الاخر بل زيد وحده اقسما على زيد لا تفاهما عليه وطالباه بالنصف ولا يقسم الاول على عمرو ولان اخاه كذبه فى الشر كذا الاول تحليف عمرو فيما بطلت فيه القسامة وللثانى تحليف زيد فيه معنى وروض مع شرحه (قوله لا اعتراضه) الى قوله ويؤخذ منه فى المعنى (قوله وحصته) اى كل منهما (قوله منه) اى من النصف اه عرش (قول الماتن فقال) اى قبل ان يقسم المدعى اه معنى (قوله او كنت غائبا الخ) ودعوى وجود الحبس او المارض يوم القتل كدعوى الغيبة اه اسنى (قوله على راسه) اى وانف على راسه (قوله فعلى المدعى عدلان) وان اقام كل بينة تقدم بينة الغيبة لزيادة عملها كما فى التهذيب قال فى

قد لا يتصور وجوده من غير سلاح

وغيره ولو عين كل غير معين الاخر من غير تعرض لتكذيب صاحبه اقسام كل الخسين على من عينه واخذ حصته (ولو قال أحدهما) وقد ظهر اللوث (قتله زيد ومجهول) عندى (وقال الاخر) قتله (عمرو ومجهول) عندى لم يبطل اللوث بذلك (وحيث ذكر حلف كل) خسين (على من عينه) لاحتمال ان مبهم كل هو معين الاخر (وله ربع الدية) لاعترافه بان واجب معينه النصف (ولو أنكر المدعى عليه اللوث فى حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه) اى القاتل او كنت غائبا عند القتل او لست الذى روى معه سكنى ملطخ على راسه او نحو ذلك مما مر (صدق يمينه) لان الاصل عدم حضوره وبراه ذمته فعلى المدعى عدلان بالامارة التى ادعاها فان لم يوجد

اهل المدعى عليه على نفيا وسطة اللوث وبقى اصل الدعوى (ولو ظهر لوث بأصل قتل دون عمد وخط) كان اخبر عدل بأصله بهد دعوى مفصلة (فلا قسامة في الاصح) لانها حيتند (ع) لا تفيد مطالبا قاتلا ولا عاتلا وخذنه انه ليس له الحلف مع شاهده لانه لم يطق دعواه وبما تقرر

ان دفع قول غير واحد
تصور هذا الخلاف مشكل
فان الدعوى لا تسمع الا
مفصلة ومن ثم اجاب عنه
الرافعى بان صورته ان
يدعى الولي ويفصل ثم يظهر
الامارة في اصل القتل دون
صفته وساق شارح قول
الرافعى وهذا يدل على ان
القسامة على قتل موصوف
تستدعى ظهور اللوث في
قتل موصوف وقد يفهم
من إطلاق الاصحاب انه اذا
ظهر اللوث في اصل القتل
كفى في تمسك الولي من القسامة
على القتل الموصوف وليس
يبعد إذ لو ثبت اللوث في
حق جمع جاز له الدعوى على
بعضهم وأقسم فكذا لا يعتبر
ظهور اللوث فمأرجع إلى
الانفراد والأشتراك لا
يعتبر في صفى العمد والخطا
ثم تأييد البلقينى له وقوله فمى
ظهر لوث وفصل الولي
سمعت الدعوى وأقسم بلا
خلاف ومتى لم يفصل لم
تسمع على الاصح ثم قال
ومن هذا يعلم ان قول المصنف
فلا قسامة في الاصح غير
مستقيم اه وليس في محله
لان المعتمد كلام الاصحاب
الموافق له المتن المحمول على
وقوع دعوى مفصلة ويفرق
بين الانفراد والشركة
والعمد وضده بان الاول
لا يقتضى جهلا في المدعى

الروضة كاصلها هذا عند اتفاقها على - ضوره من قبل ولم يبين الحكم عند عدم الاتفاق و- كما التراض
مغنى واسنى (قوله حلف على المدعى عليه) أى خمسين يمينا على ما قاله بهضمه وبينا واحدة على ما عتده
الزيادة كذا ما مش ونقل في الدرس عن الزيادة انها خمسون وعن العباب الاكتفاء بيمين واحدة وهو
الا قرب لان يمينه ليست على قتل ولا على جراحة بل على عدم الحضور مثلا وإن اسئلزم ذلك سقوط الدم اه
عش وقوله على ما قاله بهضمه وله الشارح كما تقدم في شرح وشهادة العدل لوث ونقل البحرى عن
الشورى مثل ما استقر به عش من الاكتفاء بيمين واحدة وعن سم ما يؤيده (قول المتن وخطا) أى
وشبه عمد اه مغنى (قوله باصله) أى بطلق قتل (قوله لانها حيتند) أى لان القسامة حين ظهور اللوث
بمطابق القتل عبارة المغنى لان مطلق القتل لا يفيد مطالبة القاتل بل لا بد من ثبوت العمد ولا مطالبة العاقلة
بل لا بد ان يثبت كونه خطأ او شبه عمد اه (قوله منه) أى من التعليل (قوله لانه) أى شاهده (قوله
وبما تقرر) أى من قوله كان اخبر إلى المتن (قوله تصور هذا الخلاف) إلى قوله ومن ثم مقول القول
(قوله ومن ثم) أى من اجل اندفاعه بما تقرر لا تسمع الخ (قوله عنه) أى الاشكال (قوله بان صورته)
أى الخلاف (قوله دون صفته) أى من عمد وغيره (قوله وساق شارح الخ) كلام مستأنف (قوله وهذا
يدل) إلى قوله ثم تأييد الخ مقول الرافعى كردى وسيد عمر اى واسم الاشارة راجع إلى تصحيح عدم
القسامة في دعوى منفصلة مع ظهور اللوث في اصل القتل دون صفته (قوله تستدعى ظهور اللوث الخ)
أى ولا يكتفى بظهوره في اصل القتل (قوله وقد يفهم الخ) إلى المتن في النهاية عبارة تدعى ان المفهوم من
إطلاق الاصحاب الخ غير مسلسلة لان المعتمد الخ (قوله وقد يفهم الخ) هذه جملة خالية من فاعل يدل (قوله
جازله) أى للولى (قوله ثم تأييد البلقينى الخ) عطف على قول الرافعى اه كردى (قوله له) أى قول
الرافعى وليس يبعد وقوله وقوله فمى الخ عطف تفسير على تأييد الخ وقوله ثم قال أى ذلك الشرح وقوله
ومن هذا أى من تأييد البلقينى بقوله فمى ظهر الخ اه كردى ويظهر ان اسم الاشارة راجع إلى كل من قول
الرافعى وقول البلقينى (قوله انتهى) أى ماساقه الشارح اه كردى (قوله وليس الخ) أى ما ذكر من
قول الرافعى وقد يفهم الخ وتأييد البلقينى له بما ذكره وقول الشارح المذكور ومن هذا يعلم الخ (قوله لان
المعتمد كلام الاصحاب الخ) قد يعارض كون هذا كلام المصنف قول الرافعى وقد يفهم من إطلاق
الاصحاب الخ فليتأمل اه سم (قوله المحمول) صفة المتن (قوله ويفرق الخ) جواب عن قول الرافعى فكذا لا
يعتبر الخ (قوله بخلاف هذا) أى فانه يقتضى جهلا في المدعى به وسيأتى ان الواجب بالقسامة الدية ولو في
العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره على العاقلة فبعد تسليم
ان هذا جهل في المدعى به يتوجه ان نظيره ثابت في الاول اذ الدية في الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه
وعلى شركائه ان اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور اه سم (قول المتن في طرف) أى في قطعه ولو بلغ
دية نفس اه مغنى (قوله وجرح) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله لكنها إلى المتن وإلى قوله وانما استوفت
في النهاية لا قوله بل جاء إلى ولقوة جانب (قوله ولحرمة النفس) عبارة المغنى لان النص ورد في النفس
لحرمتها اه (قول المتن الا في عبد) استثناء من عدم القسامة في المال اه مغنى (قوله ولو مدبرا الخ) هو

(قوله لان المعتمد كلام الاصحاب الموافق له المتن) قد يعارض كون هذا كلام الاصحاب قول الرافعى وقد
يفهم من إطلاق الاصحاب الخ فليتأمل (قوله بخلاف) أى فانه يقتضى جهلا في الدعوى به وسيأتى ان الواجب
بالقسامة الدية ولو في العمد فان اراد ان هذا يقتضى الجهل باعتبار ان الدية في العمد على المقسم عليه وفي غيره
على العاقلة فبعد تسليم ان هذه جهل في المدعى به فيتوجه ان نظيره ثابت في الاول ان الدية في
الانفراد على المقسم عليه وفي الشركة عليه وعلى شركائه وان اراد باقتضاء الجهل شيئا اخر فليصور (قوله

به بخلاف هذا (ولا يقسم في طرف) وجرح (واتلاف مال) وقوف اعم النص ولحرمة النفس فيصدق المدعى
يمينه ولو مع اللوث لكنها في الاولين تكون خمسين (الا في عبد) ولو مدبرا أو مكاتباً أو أم ولد (في الاظهر) فاذا قتل عبداً وجدلوث

أقسم فيه بناء على الاصح أن قيمته تحمّلها العاقلة (وهي) أي القسامة (أي يخاف المدعى) غالباً (٥٥) ابتداء (على قتل ادعاءه) ولولنحو امرأة

وكافر وجنين لان منعه
تهية للحياة في معنى قتله
(خمسین مینا) للخبر السابق
في قصة خبر وهو مخصص
لعموم خبر البينة على المدعى
واليمين على المدعى عليه بل
جاء هذا الاستثناء مصرحاً
بفي خبر لكن في اسناده لين
ولقوة جانب المدعى باللوث
وافهم قوله على قتل ادعاءه
انه لاقسامة في قد الملفوف
لان الحلف على حياته كما مر
فايراده سهو وانه يجب
التعرض في كل يمين إلى عين
المدعى عليه بالاشارة إن
حضر وإلا فيذكر اسمه
ونسبه وإلى ما يجب يانه في
الدعوى وهو المعتمد لتوجه
الحلف إلى الصيغة التي حلفه
الحاكم عليها اما الاجمال
فيجب في كل يمين اتفاقاً فلا
يكفي تكرير والله خمسین
مرة ثم يقول لقد قتلتها اما
حلف المدعى عليه ابتداء
او لنكول المدعى او حلف
المدعى لنكول المدعى عليه
او الحلف على غير القتل فلا
يسمى قسامة ومر في اللعان
بعض ما يتعلق بتغليظ
اليمين ويأتي في الدعاوى
بقيته وكان حكمة الخمسين
ان الدية مقومة بالف دينار
غالباً ومن ثم اوجبها القديم
كما مر والقصد من تعدد
الايمان التغليظ وهو إنما
يكون في عشرين ديناراً
فاقتضى الاحتياط للنفس
ان يقابل كل عشرين يمين
منفرة عما يقتضيه التغليظ

غاية في جريان الخلاف اه رشیدی (قوله اقسام) أي السيد وبعد الاقسام ان اتفاقاً على قدر القيمة
او ثبت ببينة فذاك والا فينبغي تصديق الجاني بيمينته وإن كان الغرم على العاقلة لان القيمة تجب عليه اولاً ثم
يتحمّلها العاقلة فوجوبها عليهم فرع وجوبها عليه اه عش (قوله بناء على الاصح الخ) والثاني لاقسامة
فيه بناء على ان بدله لا يحمله العاقلة فهو ملحق بالهاثم اه معنى (قوله غالباً) احتراز عن نحو مسألة المستولدة
الائتية فان الحالف فيها غير المدعى اه سيد عمر أي قبيل الفصل الاثني (قوله ابتداء) احتراز عن
قوله الاثني او حلف المدعى لنكول المدعى عليه اه سم (قول المتن على قتل ادعاءه) أي مع وجود اللوث
اه معنى (قوله وجنين) أي وعبد لمارانه يقسم في دعوى قتله اه عش (قوله لان منعه تهية للحياة
الخ) والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه سم (قوله وهو مخصص الخ) وذلك لانه طلب اليمين من ورثة
القتيل ابتداء وما اكتفى به من المدعى عليه إلا بعد نكول المدعى اه عش (قوله على المدعى عليه) عبارة
الهاية على من انكر اه ولعلمها روايتان (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر
اه معنى (قوله لين) أي ضعف (قوله انه لاقسامة) أي بل إنما يحلف الولي میناً واحدة فقط ووجه
ايراده انه وإن لم يدع القتل صريحاً لكنه لازم لدعواه اه عش (قوله انه لاقسامة في قد الملفوف) خلافاً
للمعنى عبارة تهو او رد عليه قد الملفوف فانه لا يقسم فيه مع انه لا يتحقق فيه حالة القتل حياة مستقرة واجب
بان المراد تحقق الحياة المستقرة في الجملة وقد تحققت قبل ذلك اه (قوله لان الحالف على حياته) لعل
حق العبارة المدعى به فيه الحياة لا القتل اه سم (قوله فايراده) على منع المتن (قوله سهو) كان المورد
نظر إلى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان القاتل قتله بقده لانه كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعى
به في الظاهر الحياة اه سم (قوله وانه الخ) عطف على انه لاقسامة الخ (قوله إلى عين المدعى عليه) أي
واحد كان او اكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل يمين انهم قتلوا مورثه اه عش (قوله فيذكر
اسمه ونسبه) أي او غيرهما كقبيلته وحرفته ولقبه اه معنى (قوله وإلى ما يجب يانه) أي من عمد
او شبه عمد ورض وعش (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهاية وخلافاً للدغنى عبارته وهل يشترط ان
يقول في اليمين قتله وحده او مع زيد وعود او خطأ او شبه عمد او لا وجهان او جهماً الثاني بل هو مستحب اه
(قوله لتوجه الحلف الخ) في تفرّيه نظر (قوله اما الاجمال الخ) محترز ما يجب يانه مفصلاً من عمد او
خطأ او غيرهما اه عش (قوله اما حلف المدعى عليه) محترز قول المتن المدعى (قوله ابتداء) أي حيث
لا لوث وقوله او لنكول المدعى أي مع اللوث اه معنى (قوله او حلف المدعى الخ) أي وجد لوث او لا (قوله
او الحلف على غير القتل) محترز قول المتن على قتل قال عش اقتصاره على ما ذكر يقتضى ان اليمين مع
الشاهد تسمى قسامة ويوجه بانها حلف على قتل ادعاءه اه (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح
واتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسمى الخ) كل من الثلاثة (قوله ويأتي في الدعاوى الخ) أي فيأتي جميعه
هنا اه عش (قوله غالباً) احتراز به عن دية المرأة فانها على النصف من ذلك وعن دية الكافر فانها على
الثلث من ذلك او اقل والحاصل ان الحكمة بالنسبة لدية الكامل ولا يلزم اطرادها (قوله كل عشرين) أي
من الالف دينار اه عش (قوله عما يقتضيه التغليظ) متعلق بمنفردة أي يمين مجردة عن الاشياء التي يقتضيها
التغليظ وهي التي مرّت في اللعان اه كردی ويظهر ان مراد الشرح من الانفراد عما ذكر الزيادة عليه

غالباً) خرج يمين الرد الائتية (قوله أيضاً غالباً) اشارة الى انه قد يكون الحالف غير المدعى كالمو أوصى
لمستولدة ببيعة عبد قتل وهناك لوث ومات السيد فلها الدعوى وليس لها ان تقسم وانما يقسم الوارث
كما بين ذلك في المبسوطات كالروض وشرحه ثم رايت الشارح ذكر ذلك قبيل الفصل (قوله لان منعه تهية
للحياة كما في معنى قتله) أي الجنين وقد حصل قتله حقيقة (قوله لان الحلف على حياته الخ) لعل حق العبارة
المدعى به فيه الحياة لا القتل (قوله فايراد سهو) كان المورد نظر إلى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان انفاذ
قتله بعده لانه كان حياً فلا يلزم السهو وإنما يجب بان المدعى به في الظاهر الحياة

(ولا يشترط موالاتها) أي الايمان (على المذهب) له وللمائة ودفع تفرقة كاشهادة بخلاف اللعان لانه احتيط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واخلاق النسب (٥٦) وشيوخ الفاشية وذلك العرض (فلو تملأ جنون أو غم) أو عزل قاض واعادته بخلاف

اعادته غيره (بني) إذا أفاق ولم يلزمه الاستئناف لما تقرر وإنما استؤنف لتولي قاض ثان لانها على الاثبات فهي بمنزلة حجة تامة وجد بعضها عند الاول بخلاف ايمان المدعى عليه (ولومات) الولي المقسم في أثناء الايمان (لمين وارثه) بل يستأنف (على الصحيح) لانها كحجة واحدة فإذا بطل بعضها بطل كلها بخلاف موته بعد اقامه شاهد لانه مستقل فلوارثه صم آخر اليه وموت المدعى عليه فيني وارثه لما مر (ولو كان للقتيل ورثة وزعت) الخمسون عليهم (بحسب الارث) غالبا لانهم يقتسمون ماوجب بها بحسب ارثهم فوجب كونها كذلك وتحلفون السابق في قصة خير انما وقع خطأ بالاخييه وابن عمه تجملا في الخطاب والا فالمراد اخوه فقط وخرج يغالبا زوجة مثلا ويبت المال فانها تحلف الخمسين مع انها لا تأخذ الا الربع كما لو نكل بعض الورثة او غاب وزوجة وبنت فتحلف الزوجة عشرة والبنت الباقي توزيعا على ساهما فقط

بالتعدد كما يفيد كلام المغني وسياق الشرح (قول المتن ولا يشترط موالاتها) ولو حلفه القاضي خمسين مينا في خمسين يوما صح مغنى ونهاية أي فثلمها ما زاد عليها وان طال ما بينهما عش (قوله أي الايمان) إلى قول المتن والمذهب في المغني إلا قوله ولا يجوز أن يخرج وقوله ولا نكح إلى ولو مات (قوله) أو عزل قاض واعادته) أي بناء على أن الحاكم يحكم به له مدعى (قوله) لا تقرر) أي من قوله له وللمائة ودفع تفرقة كاشهادة بخلاف اللعان لانه احتيط له أكثر لما يترتب عليه من العقوبة البدنية واخلاق النسب (٥٦) وشيوخ الفاشية وذلك العرض (فلو تملأ جنون أو غم) أو عزل قاض واعادته بخلاف المغني اما على عدم اشتراط الموالاته فظاهر واما على اشتراطها فليام العذراء (قوله لانها) أي ايمان المدعى (قوله بخلاف ايمان المدعى عليه) عبارة الاسنى والمغني وخرج بالمدعى المدعى عليه فله البناء فيها ولو تخلل ايمانه عزل القاضي أو موته ثم ولى غيره والفرق ان يمينه للذي فتتخذ بنفسها وبين المدعى للاثبات فتتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة اقيمت عند الاول اه (قوله الولي المقسم) إلى قول المتن ويجب بالقسامة في النهاية (قوله الولي) أي ولي الدم وهو المستحق اه عش (قوله في أثناء الايمان) اما إذا تمت ايمانه قبل موته ولا يستأنف وارثه بل يحكم له كالو اقام يمينه ثم مات اه مدعى (قوله) فإذا بطل بعضها بطل كلها) عبارة المغني وشيخ الاسلام ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا يمين غيره اه ويرد عليها مسألة المستولدة الآتية (قوله لانه مستقل) يعني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بدليل انها إذا انضمت اليين اليها قد يحكم بهما بخلاف ايمان القسامة لاستقلال بعضها بدليل انه لو انضم اليه شهادة شاهد لا يحكم بهما اسنى ومدعى (قوله) وموت المدعى عليه) أي وبخلاف موت المدعى عليه في أثناء ايمانه اه كردى (قوله) لما مر) أي من قوله وانما استؤنف الخ اه عش (قوله غالبا) سيذكر محترزه (قوله ماوجب الخ) وهو المال اه عش (قوله) كالمو نكل بعض الورثة او غاب) أي فيحلف الباقي والحاضر خمسين (قوله) وزوجة وبنت) عطف على قوله زوجة الخ اه كردى (قوله) فتحلف الزوجة الخ) هذا واضح اذا انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على البنت فقط اذا لرد على الزوجة وتقسم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة ايمان بغير المنكسر إذ ثمن الخمسين ستة وربع ويخص البنت اربعة واربعون كذلك إذ الباقي وهو سبعة اثمان الخمسين ثلاثة واربعون وثلاثة ارباع يمين فيكمل وقس على ذلك فظائر اه سم وفي البجيرى عن الشورى عن الطبرلاوى ومثله قول عشرة أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت سبعة اه سم (قوله) وهي خمسة من ثمانية) فان المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنت النصف اربعة فجموع ما لها خمسة فتكون الايمان بينهما الخماسا سم وعش (قوله) يمين من معه) وهو الزوجة في المثال الاول وحدها ومع البنت في الثاني اه عش (قوله بل ينصب) بينا المقول (قوله مدع عليه) أي من يدعى على المتهم بالقتل اه رشيدى (قوله) فيحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لان حصته ثلاثة من عشرة وهي خمس ونصف خمس فيحلف ذلك من الخمسين وهو ما ذكره وحصة الاختين للاب خمسان والاختين

(قوله بخلاف ايمان) أي ففيها البناء وان عزل القاضي وولى غيره لانه للذي فتتخذ بنفسها واما ايمان المدعى للاثبات فتتوقف على حكم القاضي (قوله) فتحلف الزوجة عشرة الخ) هذا واضح ان انتظم بيت المال وفيه فرض الكلام بدليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ اما إذا لم ينتظم فظاهر انه يرد الباقي على البنت فقط إذ لرد على الزوجة وتقسم الايمان على حصة الزوجة وهو الثمن وحصة البنت وهو الباقي فيخص الزوجة سبعة اثمان بغير المنكسر إذ ثمن الخمسين ستة اثمان وربع والبنت اربعة واربعون كذلك إذ الباقي ثلاثة واربعون مينا وثلاثة ارباع يمين وهي سبعة اثمان الخمسين وقس على ذلك فظائر اه (أيضا) فتحلف الزوجة عشرة) أي ولو حلفت بحسب الارث وهو الثمن حلفت أقله أي سبعة (قوله) وهي خمسة من ثمانية) فان

لام

وهي خمسة من ثمانية ولا يثبت حق بيت المال هنا يمين من معه

بل ينصب مدعى عليه ويفعل ما يأتي قبيل الفصل ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين لأب وأختين لام أصلها من ستة وتقول لعشرة فيحلف الزوج خمس عشرة وكل من الاختين لأب عشرة ولا م خمسة والام خمسة (وجبر الكسر) لان البين الواحدة لا تتبعض فلو خلف

تسعة وأربعين ابناً حالف كل ابن يمينين وفي ابن وخمسة مائة يوزع بحسب الارث المحتمل لا الناجز فيحالف الابن ثلثهما أو يأخذ النصف والخمسة
نصفها أو يأخذ الثلث ويوقف السدس احتياطاً للحالف والأخذ (وفي قول بحالف كل) من الورثة (خمين) لأن العدد هنا كمين واحدة واجاب
الاول بامكان القسم هنا (ولو نكل احدهما) أي الوارثين حالف الاخر خمسين وأخذ حصته (٥٧) (أو غاب) احدهما أو كان صغيراً أو

مجنوناً (حلف الآخر
خمين وأخذ حصته) لأن
شيئاً من الدية لا يستحق
بأقل من الخمين واحتمال
تكذيب الغائب المبطل
لوث على خلاف الاصل
فلم ينظروا اليه (والا)
يحلف (صير للغائب)
ليحلف كل حصته ولا يبطل
حقه بنكوله عن الكل فلم
انهم لو كانوا ثلاثة اخوة
حضر احدهم وأراد الحلف
حلف خمسين فإذا حضر ثان
حلف خمسة وعشرين فإذا
حضر الثالث حلف سبعة
عشر وإنما لم يكتب بالايان
من بعضهم مع انها كالبينة
لصحة النيابة في إقامتها
بخلاف البين ولومات نحو
الغائب أو الصبي بعد حلف
الاخر وورثته حلف حصته
أو بان انه عند حلفه كان ميتاً
فلا كالو باع مال أبيه يظن
حياته فإن ميتاً (والمذهب
أن يمين المدعى عليه) القتل
(بلا لوث) وأن تعدد
(خمسون) كالمو كان لوث
لأن التعدد ليس للوث بل
لحرمة الدم والوث إنما يفيد
البداء بالمدعى وفارق
التعددها التعدد في المدعى
بان كلا منهم هنا ينفى عن
نفسه القتل كما ينفى المنفرد

اللام خمس وحصة الالم نصف خمس اه عش (قوله تسعة وأربعين الخ) أو ثلاثة يمين حالف كل منهم سبعة
عشر اه مغنى (قوله يوزع) الظاهر التانيث (قوله ثلثهما) وهو أربع وثلاثون مع جبر الكسر وقوله
نصفها وخمس وعشرون (قول ويوقف السدس) أي إلى الصالح أو البيان اه - أي (قول للحالف)
أي بالاكثير وقوله والأخذ بالانقل (قوله هنا) أي في القسامة وقوله كمين واحدة أي في غيرها (قوله
هنا) أي في القسامة أي لا في غيرها (قول الماتن وأخذ حصته) أي في الحال اه مغنى (قوله لأن شيئاً من
الدية) أي وما سبق من توزيع الايمان فبعد حضور الوارثين ويكلمهم اه مغنى (قول واحتمال تكذيب
الغائب) أي والناقص بعد الركمال اه مغنى (قوله المبطل) أي تكذيب الغائب (قوله على خلاف
الاصل الخ) أي فإن وجد أي التكذيب عمل بقتضاه اه مغنى (قول الماتن وإلا) أي وإن لم يحلف الحاضر
أو الاصل صبر الغائب أي حتى يحضر والصبي حتى يبلغ والمجنون حتى يفيق اه مغنى (قوله ولا يبطل
حقه) أي الخاص اه عش (قوله بنكوله عن الكل) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر عن الزائد
على قدر حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معه اه سم (قوله في إقامتها) أي البينة
اه عش (قوله نحو الغائب الخ) أي المجنون (قوله وورثته) أي الاخر اه عش (قوله حالف
حصته) أي ولا يحسب ما مضى لانه لم يكن مستحقاً له حينئذ اه مغنى (قوله أو بان الخ) عطف على
جملة مات الخ (قوله القتل) أي أو العارف أو الجرح كما تقدم في شرح ولا يقيم في طرف الخ اه عش
عبارة الروض مع شرحه والأشبه أن بين الجراحات كالنفس فتكون خمسين سواء أقتضت أبدالها عن
الدية كالحكومة وبدل اليد أو زادت كبذل الدين والرجلين اه (قوله وإن تعدد) إلى قول الماتن وفي
القديم في المغنى لا أقوله وبه يتجه إلى ولو نكل المدعى (قول وإن تعدد) أي المدعى عليه خمسون ولورد
احد المدعى عليهم حالف المدعى خمسين واستحق ما يخص المدعى عليه من الدية إذا وزعت عليهم اه عش
(قوله وفارق التعدد هنا) أي حيث طلب من كل خمسون يميناً التعدد في المدعى أي حيث وزعت الايمان
على عدد المدعين بحسب أرثهم اه عش (قوله لا يثبت لنفسه ما يثبت الخ) أي بل يثبت بعض الارش
فيحلف بقدر حصته اه مغنى (قوله من المدعى عليه) بان لم يكن لوث أو كان ونكل المدعى عن القسامة
فردت على المدعى عليه فنكل فردت على المدعى مرة ثانية اه مغنى (قوله لانها اللازمة للراد) فيه فيما إذا
كان رد البين من بعض المدعين فقط نظر (قوله ومن ثم لم تعدد المدعى عليهم الخ) لاه وقع له هنا فكان
حقه أن يسقط كافي النهاية والمغنى أو يقدم على قوله أو المردودة من المدعى كما لا يخفى (قول الماتن والبين
مع شاهد خمسون) انظر بماذا ينفصل هذا عن قوله السابق كغيره ان اخبار العدل لوث وبجوابه أن
وجد شرط الشهادة كان أتى بلفظ الشهادة بعد تقدم الدعوى كان من باب الشهادة وإن أتى بغير لفظ
الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب اللوث اه عش (قول الماتن خمسون) راجع للجمع كما تقرر
والاحسن في المردودة البين فصيها عطف على اسم ان قبل استكمال خبرها ويجوز عند الكسائي الرفع اه
مغنى (قوله وبه يتجه الخ) عبارة النهاية والأوجه كما اقتضاه اطلاقها عدم الفرق الخ (قوله انه لا فرق

المسئلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد والبنت النصف أربعة فمجموع مالها خمسة فتكون الايمان
بينهما خماساً (قوله ولا يبطل حقه بنكوله) عبارة الروضة ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر
حقه لم يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كمل معه اه

(٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) وكل من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت المنفرد فوزعت عليهم بحسب أرثهم (و) ان
البين (المردودة) من المدعى عليه القتل (على المدعى) خمسون لانها اللازمة للراد (أو) المردودة من المدعى (على المدعى عليه مع لوث)
خمسون لانها اللازمة للراد ومن ثم لم تعدد المدعى عليهم حلف كل الخمين كاملة (و) ان (البين مع شاهد) بالقتل (خمسون) احتياطاً للدم
وبه يتجه ما اطلقاه المقتضى انه لا فرق بين العمد وغيره كما مر ولو نكل المدعى عن يمين القسامة أو البين مع الشاهد ثم نكل المدعى عليه

ردت على المدعى وان نكل لان يمين الرد غير يمين القسامة لان سبب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (ويجب بالقسامة في قتل الخطأ وشبه العمدية على العاقلة) لقيام الحجة (٥٨) بذلك ولا يغني عن هذا ما مر في بحث العاقلة خلافاً لمن زعمه لان القسامة حجة ضعيفة وعلى خلاف

القياس فيحتاج إلى النص على أحكامها (وفي العمد) دية (على المقسم عليه) لا قود للخبر الصحيح اما ان تدوا صاحبكم أو تاذنوا بحرب من الله وهو لما فيه من التقسيم المقتضى للحصر فيها وعدم ثالث غيرهما ظاهر في عدم القود (وفي القديم قصاص) لظاهر ما مر وتستحقون دم صاحبكم وروى أبو داود انه صلى الله عليه وسلم قتل رجلاً في القسامة وفي الصحيحين يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمته أى يضم أوله وكسره بحبله وقد تطلق على الجملة واجابوا بان المراد بدل دمه جمعاً بين الدليلين والقسامة تشمل لغة يمين المدعى بعد نكول المدعى عليه وهى يثبت بها القود والدفع بالحبل قد يكون لاخذ الدية منه (ولو ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر احدهم اقسم عليه خمسين واخذ ثلث الدية) لتعذر الاخذ بها قبل تمامها (فان حضر آخر) أى الثانى ثم الثالث فادعى عليه فأنكر (اقسم عليه خمسين) لان الايمان السابقة لم تتناولها

وأخذ ثلث الدية (وفي قول) يقسم عليه (خمساً وعشرين)

كألو حضراً معاً ومحل احتياجه للاقسام (ان لم يكن ذكره) أى الثانى (فى الايمان) السابقة (ولاً) بان ذكره فيها (فينبغى) وفاقاً لما بحثه الرافعى (الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة فى غيبة المدعى عليه وهو الاصح) قياساً على سماع البينة فى غيبته وعجيب مع قوله ينبغى

(الخ) خلافاً للغة عبارته واطلق الشيخان تعدد اليمين مع الشاهد وينبغى ان يقيد بالعمد اما قتل الخطأ وشبه العمد فتحلف مع الشاهد يميناً واحدة كما مر عن تصريح الماوردى فى الكلام على ان شهادة العدل لوث اه (قوله) ردت على المدعى وان نكل) وليس لنا يمين ردت ولا هنا هـ بجري (قوله) لان سبب تلك) أى يمين الرد وقوله وهذه أى يمين القسامة اه عـش (قول المتن بالقسامة) أى من المدعى واحترز بالقسامة عمداً وحلف المدعى عند نكول المدعى عليه وكان القتل عمداً فانه يثبت بها القود لانه لا قرار أو كالينة والقود يثبت بكل منهما معنى ويزاد ويأتى فى شرح وفى القديم قصاص ما يوافقه (قول المتن على العاقلة) أى مخففة فى الاول مغلفة فى الثانى اه معنى (قوله) لقيام الحجة) إلى قوله وروى أبو داود فى النهاية لإقوله وهو لما فيه إلى المتن (قوله) فيحتاج إلى النص (الخ) أى لئلا يتوهم ان القسامة ليست كالينة فى ذلك كأنها ليست كالينة فى العمد اه معنى (قوله) دية) أى حاله اه معنى (قوله) اما ان تدوا (الخ) أى تعطوا وقوله او تاذنوا (الخ) أى تملوا بحرب من الله لخالفتم له فيما امركم به اه عـش (قوله) وهو) أى هذا الخبر (قوله) ظاهر (الخ) خبر وهو (قوله) وتستحقون دم (الخ) بدل من ما مر سم ورشيدى (قوله) دم صاحبكم) أى دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله) فيدفع) ببناء المفعول ونائب فاعله ضمير رجل منهم (قوله) أى يضم (الخ) الاولى اسقاط أى (قوله) واجابوا) عبارة المغنى والنهاية واجاب الجديد اه (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر وقوله والقسامة (الخ) هذا جواب خبر أبي داود وقوله والدفع بالحبل (الخ) هذا جواب خبر الصحيحين اه سم (قوله) بان المراد بدل دمه) أى وعبر بالدم عن الدية لانهم يأخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله) لاخذ الدية (الخ) أى كما يكون للاقتصاص منه (قول المتن ولو ادعى عمداً بلوث) عبارة الروض أو ادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمداً وهم حضور وحلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه سم عـش (قول المتن بلوث) أى معاه معنى (قول المتن اقسم عليه (الخ) والمتعدد فى هذه المدعى عليه وفيما مر من قول الشارح فلوانهم لو كانوا ثلاثة اخوة (الخ) المتعدد المدعى اه عـش (قوله) لتعذر الاخذ) إلى قوله بعد دعواها فى المغنى لإقوله وعجيب إلى المتن وإلى الفصل فى النهاية لإذ ذلك وقوله قال جمع (قوله) ثم الثالث) ذكره المغنى فى شرح وهو الاصح بما نصه وسكت عن حكم الثالث إذا حضر وهو كالثانى فيما مر اه وقال عـش بعد ذكره مله عن المحلى مانصه أى فيحلف المدعى بعد حضوره خمسين يميناً ان لم يكن ذكره فى حلفه أو لا ولا فلا يحتاج إلى حلف أصلاً اه (قوله) فأنكر) أى وان اعترف اقتصر منه اه معنى (قول المتن اقسم عليه (الخ) عبارة المغنى فان اعترف بالقتل اقتصر منه وان أنكر اقسم (الخ) (قوله) كألو حضراً معاً) يتأمل هذا فان المتبادران الخمسين عند حضورهما لها لان لكل خمسة وعشرين سم على حج اه عـش (قوله) ومحل احتياجه (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ان لم يكن (الخ) قيد لا قسم لا للقول المرجوح كما يوهمه صنيع المصنف (قوله) أى الثانى) عبارة المغنى أى الغائب اه (قوله) بحثه الرافعى) أى فى المحررات معنى (قوله) وعجيب (الخ) قد يقول ذلك الشارح لا عجيب فان ينبغى تستعمل

(قوله) وتستحقون دم صاحبكم) بدل من ما (قوله) بان المراد بدل دمه) هذا جواب ما مر (قوله) والقسامة تشمل يمين المدعى) هذا جواب خبر أبي داود (قوله) والدفع بالحبل) هذا جواب خبر الصحيحين (قوله) ولو ادعى عمداً بلوث على ثلاثة حضر احدهم) عبارة الروض أى وادعى على ثلاثة بلوث انهم قتلوه عمداً وهم حضور حلف لهم خمسين يميناً فان غابوا حلف لكل من حضر خمسين اه (قوله) كألو حضراً معاً) يتأمل هذا فان المتبادران الخمسين عند حضورهما لها لان لكل خمسة وعشرين (قوله) وعجيب (الخ) قد يقول ذلك الشارح لا يجب فان ينبغى تستعمل للبندوب كما فى قوله فى الوصية ينبغى ان لا يوصى بأكثر من ثلث ماله

للنكول

اعتراض شارح له بأنه يقتضي ان هذا قول (ومن استحق بدل الدم اقسام) ولو كافر اعجورا (٥٩) عليه وسيد في قتلته بخلاف مجروح

ارتد ومات لا يقسم قريبه
لان ماله في نعم لو اوصى
لمستولدة بقيمة قته بعد قتله
ومات قبل الاقسام والتكول
قسم الورثة بعد دعواها
أو دعواهم إن شاؤا لانهم
الذين يخلفونه والقيمة لها

عملها بوصيته فان نكلوا سمعت
دعواها التحليف الخصم ولا
تحلف هي ويقسم مستحق
البذل (ولو) هو (مكاتب
لقتل عبده) لانه المستحق
فان عجز قبل نكله اقسام السيد

أو بعده فلا كالوارث وهذا
كمسئلة المستولدة المذكورة
آتفا يعلم ان قوله اقسام جرى
على الغالب إذا الخالف فيها
غير المدعى وظاهر أن ذكر
المستولدة مثال وانه لو

اوصى بذلك لآخر اقسام
الوارث أيضا واخذ
الموصى له الوصية بل قال
جمع لو اوصى لآخر بعين
فادعاهما الآخر حلف الوارث
كافي مسألة المستولدة وقيل

يفرق بان القسامة على خلاف
القياس احتياطا للدماء
قال ابن الرفعة هذا إن كانت
العين بيد الوارث فان كانت
بيد الموصى له حلف جزما
(ومن ارتد) بعد موت

مورثه (فالا فضل تاخير
اقسامه ليسلم) ثم يقسم لانه
لا يتورع عن اليمين الكاذبة
(فان اقسام في الردة صرح على
المذهب) وأخذ الدية لانه
صلى الله عليه وسلم اعتد بايمان اليهود

للمنقول كافي قوله في الوصية ينبغي أن لا يوصى بأكثر من ثلث ماله اه سم (قوله اعتراض شارح الخ) واقفه
المعنى (قوله بانه) أي كلام المصنف وقوله ان هذا أي قوله إن لم يكن ذكره في الايمان والا فينبغي الخ (قوله
منقول) أي عن الاصحاب اه معنى (قوله بخلاف مجروح ارتد) عبارة المعنى احتريز بن استحق الخ عمالو
جرح شخص مسلمانا فارتد الخ (قوله ولو اوصى) أي السيد (قوله به بدقله) متعلق باوصى اهرشيدى ويجوز
تعلقه بقيمة قته عبارة الروض فان اوصى لمستولدة بعد قتل حالف السيد وبطلت الوصية او بقيمة عبده
إن قتل صحت الوصية والقسامة للسيد أو ورثته اه وبوافق الاول فقط قول المعنى بقيمة عبده المقتول اه
(قوله ومات) عبارة المعنى فالوصية صحيحة فاذا مات السيد قبل القسامة فان المستولدة تستحق القيمة ومع
ذلك لا تقسم بل الوارث لان العبد يوم القتل كان للسيد والقسامة من الحقوق المتعلقة بالقتل فيرثها كسائر
الحقوق وإذا ثبتت القيمة صرفها إلى المستولدة بموجب وصيته وتحقيق مراده كانه يقتضى دينه اه (قوله
اقسم الورثة) فهذا اقسام غير مستحق بدل الدم اه سم (قوله بعد دعواها) أي المستولدة وقوله اودعواهم
أي الورثة (قوله إن شاؤا) قيد لقوله اقسام الورثة عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمهم القسامة وإن تيقنوا
الحال لانه سعى في تحصيل غرض الغير فان نكلوا عن القسامة لم تقسم المستولدة لان القسامة لا تثاب القيمة
وهي للسيد تختص بخلفته بل لها الدعوى على الخصم بالقيمة والتحليف له لان الملك لها فيها ظاهر او لا تحتاج
في دعواها والتحليف إلى إثبات جهة الاستحقاق ولا إلى اعراض الورثة عن الدعوى فلو نكل الخصم حلفت
اليمين حلفت بين الردها (قوله ولا تحلف هي) أي لانها ليست خليفة المورث فلو نكل الخصم حلفت
اليمين المردودة اه عرش (قوله ويقسم الخ) دخول في المتن (قوله لانه المستحق) أي لبذله ولا يقسم سيده
بخلاف العبد المأذون له في التجارة إذا قتل العبد الذي تحت يده فان السيد يقسم لبذله دون المأذون له لانه
لاحق له معنى واسى (قوله فان عجز) أي المكاتب عن اداء النجوم (قوله قبل نكله الخ) أي وقبل اقسامه
واما لو عجز بعدما اقسام اخذ السيد القيمة كالموات الولى بعدما اقسام اه معنى واسى (قوله او بعده فلا)
أي فلا يحلف لبطان الحق بالنكول لكن للسيد تحليف المدعى عليه اه اسى (قوله كالوارث) أي كما
لا يقسم الوارث إذا نكل مورثه اه اسى (قوله وبهذا) أي مسألة عجز المكاتب (قوله إذا الخالف فيهما الخ)
انما يتجه هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا انما يخرج
منه مسألة المستولدة دون مسألة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسألة المستولدة
لا يجامع قوله اودعواهم اه سم (قوله غير المدعى) عبارة النهاية غير المستحق حالة الوجوب اه (قوله
هذا) أي الخلاف (قوله حلف جزما) أي الموصى له (قوله بعد موت مورثه) عبارة المعنى بعد استحقاقه
البذل بان يموت المجروح ثم يرتد قبل ان يقسم اما إذا ارتد قبل موته ثم مات المجروح وهو مرتد فلا يقسم
لانه لا يرث بخلاف ما إذا قتل العبد وارث سيده فانه لا فرق بين أن يرتد قبل موت العبد او بعده لان استحقاقه
بالمالك لا بالارث اه (ثم يقسم) إلى الفصل في المعنى (قول المتن صرح) أي اقسامه (واخذ الدية) يقتضى ان
الاخذ لا ينافي وقف ملك المرء على حج اه عرش (قوله اعتد بايمان اليهود) أي فدل على ان يمين الكافر
صحيحة اه معنى (قوله اعتد بها) أي بايمانه حال الردة (قوله لتعذر بيت المال) لان ديته لعامة المسلمين
وتحليفهم غير ممكن اه معنى (قوله والا حبس) أي وان طال الحبس اه عرش

(قوله اقسام الورثة) فيها اقسام غير مستحق بدل الدم (قوله إذا الخالف فيهما غير المدعى) انما يتجه
هذا لو كان المصنف قال ومن ادعى اقسام وانما قال ومن استحق بدل الدم اقسام وهذا انما يخرج من مسألة
المستولدة دون مسألة الكتابة فتأمل على ان اطلاق ان الخالف غير المدعى في مسألة المستولدة لا يجامع قوله
أو دعواهم (قوله بل قال جمع لو اوصى لآخر بعين) كتب عليهم (قوله واخذ الدية) يقتضى ان الاخذ

في القصة السابقة والقسامة نوع اكتساب للمال كالاخطاب ولو أسلم اعتد بها قطعاً (ومن لا وارث له) خاصاً (لاقسامة فيه)
لومع لو ثلث لتعذر حلف بيت المال بل ينصب الامام مدعيًا فان حلف المدعى عليه فواضح ولا حبس حتى يقر أو يحلف

(فصل فيما ثبت به وجب القود والمال بسبب الجناية واكثره ياتي في الشهادات والدعاوى وقدم هنا تبعا للشافعي رضي الله عنه (لانه ثبت موجب) بكسر الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس او غيرهما من قتل او جرح او ازالة (باقرار) صحيح من الجاني (او) شهادة (عدلين) او يعلم القاضى أو ينكول المدعى عليه مع حلف المدعى كايعدان بما سيذكره على ان الاخير كالاقرار وما قبله كالينة وسياتي ان السحر لا يثبت الا بالاقرار فلا يرد عليه (و) انما يثبت موجب (المال) مما مر (بذلك) اى الاقرار او شهادة العدلين وما في معناهما (أو برجل وامرأتين أو) برجل (ويعين) مفردة او متعددة كما مر انفا او بالقسامة كما علم بما قدمه وشرط ثبوته بالحجة الناقصة أن يدعى به لا بالقود ولا لم يثبت المال بها وانما وجب في السرقة بها وان ادعى القطع لانهما توجبهما والعمد لا يوجب الا القود فلو اوجبنا المال أو جبننا غير المدعى (ولو عفا) المستحق (عن القصاص) قبل الدعوى والشهادة على مال (ليقبل للمال رجل وامرأتان) او شاهد وبعين (لم يقبل في الاصح) اذ لا يثبت المال إلا بعد ثبوت القود اما بعدهما وقبل الثبوت فلا يقبل قطعا لان الشهادة غير مقبولة حين اقيمت (ولو شهد هو وهما) اى رجل وامرأتان وفي معناهما رجل معه بعين (بهاشمة قبلها) ايضاح لم يجب ارشها على المذهب (لاتحاد الجناية فاذا اشتملت

(فصل فيما ثبت به موجب القود) (قوله فيما ثبت) الى قول المتن ولبصر في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله مفردة او متعددة (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال ليخرج موجب المال لا بسبب الجناية كالبيع مثلا لسكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن او نحو ذلك اه رشيدى (قوله واكثره) اى اكثر ما في هذا الفصل (قوله وقدم) اى المصنف هذا الفصل (قوله من قتل الخ) بيان لموجب القصاص (قوله او جرح) بفتح الجيم مصدر واما بالضم فهو الاثر الحاصل به وقوله او ازالة اى لمعنى من المعانى كالسمع والبصر ادعى (قوله صحيح) احتراز عن إقرار العبي والجنون اه عرش (قوله او يعلم القاضى) اى حيث سأل عنه القضاء به بل بان كان يجتهد ادعى هذا حتى يختار النهاية وبقى في الشارح خلافة (قوله كايعدان الخ) جواب عن إيراد علم القاضى وبين الرد على حصر المصنف وحاصله انه سكت عنهما هنا اتكالا على علمهما بما سيذكره (قوله على ان الاخير) اى البين المردودة وقوله وما قبله الخ اى علم القاضى اى فلا يردان على حصر المصنف (قوله فلا يرد عليه) وجه وروده انه ذكر ان موجب القصاص يثبت بالاقرار أو البينة مع أن السحر لا يثبت إلا بالاقرار خاصة وحاصل الجواب أنه لما لم يتعرض له هنا لانه سيذكره اه رشيدى (قوله بما مر اى من قتل او جرح او ازالة (قوله وما في معناهما) وهو علم القاضى والذين المردودة ادعى عرش (قوله كما مر انفا) انظر ان مر ذلك في النسبة المفردة والذى مر به منه ان جميع اعان الدم متعددة رشيدى وبهم وسأجاز (قوله بمأثمة) اى في قوله ويجب بالقسامة الخ (قوله وشرط ثبوته) اى المال وقوله بالحجة الناقصة وهى رجل وامرأتان او رجل وبعين ادعى عرش (قوله به) اى المال (قوله ولا) اى بأن ادعى القود وأقام الحجة الناقصة (قوله لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود اصلا كما هو الموجد في كلامهم وكما لم ينزل المصنف به ولو خفف ان القصاص الخ خلافا لما يروى من كلام الشارح قل الرشيدى وفيه تاويل (قوله بها) اى بالحجة الناقصة لانهما تثبت بها لوث وقوله وانما وجب اى المال وقوله بها اى بالحجة الناقصة ادعى عرش (قوله لانهما) اى المرفقة يعنى إقامة الحجة الناقصة فيها (قوله توجبهما) اى المال والقطع واجيب عن ذلك ايضا بان المال هنا يدل عن القود واما المال والقطع بكل منهما حق من اصل لا يدل كما يفيد قوله لانهما توجبهما اه عرش (قوله غير المدعى) بفتح العين اى غير المدعى به (قوله المستحق) اى مستحق قصاص في جناية توجبها اه مغنى (قوله قبل الدعوى الخ) وقوله على مال متعلقان بهما (قوله ويعين) اى خمسون اه عرش (قوله المتن لم يقبل الخ) اى لم يحكم له بذلك لو اقام بينة بعده فوه بالجناية المذكورة هل يثبت القصاص لان العفو وغير معتبر او لا لانهما طح حقه لم من تعرض له والظاهر الاول اه مغنى (قوله لا بعد ثبوت القود) اى ولم يثبت (قوله اما بعدهما الخ) اى بعد الدعوى والشهادة عبارة عن المغنى أمالو ادعى العمد وأقام رجلا وامرأتين ثم عفا عن القصاص على مال وقصد الحكم له بذلك الشهادة لم يحكم له بها قطعا اه (قوله فاذا اشتملت) عبارة عن المغنى واذا اشتملت الجناية اه بالواو (قوله لم يثبت) الاولى التانيث كافي المغنى (قوله وبه) اى باتحاد الجناية هنا (قوله مرق منه) اى من السهم مزيد (قوله فان الثاني) اى الخطا الوارد على غير زيد (قوله لانهما) اى رمى زيد بسهم ومرورهما منه الى غيره (قوله في الاولى) اى هاشمة قبلها ايضاح وهو راجع لمعطوف والمعطوف عليه معا (قوله بها) اى بالحجة

لا ينافى وقف ملك المرتد

(فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار او عدلين الخ) (قوله مفردة او متعددة كما مر) راجع أين مر ذلك بالنسبة للمفردة وعبرة الزركشى وقوله او يعين صوابه او يعين بزيادة او الا ان يريد المال في غير القسامة فانه يثبت بالبعين المفردة وهو بعيد من سياقه لكن يرد عليه ان البعين في الجراح كلها متعددة على الاظهر ولا توزع على مقدار الدية اه (قوله وانما وجب في السرقة بها) اى بالناقصة (قوله

على موجب قود لم يثبت الا بحجة كاملة وبه فارق روى سهم لزيد مرق منه لغيره فان الثاني يثبت بالناقصة لانهما جنايتان مستقلتان ومن ثم لو اختلف الثاني او الضربة في الاولى ثبت المشيم بها لانفراده حيثئذ (وليصرح) الناقصة

وجوبا (الشاهد بالمضى) الذي مر اضافة التائب للمضى (قوله قال) اشهد انه (مضرب) في حقه فمات لم يثبت (المضى به مره الموت الراشئ)
عن فعله (حتى يقول فمات منه) اى من جرحه او قتلته (او فمات مكانه) لانه لما احتمل موته بسبب آخر غير جرحه تعين اضافة الموت اليها
فذلك الاحتمال لا يكتفى اشهد انه قتلته لان لم يذكر ضربا ولا جرحا خلا لما يدعيهم من العبارة (ولو قال غرِب راسه فادماه او فأسال
دمه ثبتت ذميمة) لانه ربح كلامه بها بخلاف فمات منه لا احتمال يحصل السبلان بسبب آخر (٦١) (ويشترط اوضحة) اى لانه هادئة

قول الشاهد (ضربه فواضح
عظم رأسه) اذ لا احتمال
حينئذ (وقيل يكفى فواضح
رأسه) وهو المعتمد لفهم
المقصود منه عرفا وما قيل
ان الموضحة من الايضاح
ولا تختص بالعظم فلا بد
من التعرض له وإن تنزيل
لفظ الشاهد الغير الفقيه على
اصطلاح الفقهاء لا وجه له
رده البلقنى بان الشارع
اناط بذلك الاحكام فهو
كهرائح الطلاق يقتضى
بها مع الاحتمال فاذا شهد انه
سرحا قضى بطلاقها وان
احتمل تسريح رأسها
فكذا إذا شهد بالايضاح
قضى به وإن احتمل انه لم
يوضح العظم لانه احتمال
بعيد جدا وفيه ما فيه فى
شاهد عاى لا يعرف مدلول
نحو الايضاح شرعا فلا وجه
هنا وفيما قاس عليه انه
لا بد من الاستفصال فان
تعذر وقف الامر هنالى
البيان او الصلح (ويجب
بيان محلها) اى الموضحة
الموجبة للقود (وقدرها)
فيما إذا كان على رأسه
مواضع او تعيينها بالاشارة اليها
سواء اكان على رأسه موضحة

الباقية (قوله رجا) اى قوله ما قيل فى المغنى الاول (قوله ركبى الى المنى الى التنييه فى النهاية الاول) خلافا
الى المنى (قول المنى بالمضى) بفتح الميم اى المدعى به معنى ونهاية قوله فمات مكانه (اول وجهه الا كنفاه
بذلك ان المتبادر منه ان موته بسبب الجناية او الاية جرحه مع ذلك ان موته بسبب آخر كتموط جدار ومثل
ذلك ما قال فمات حالا هعش (قوله رجا) لم يذكر ضربا ولا جرحا) فاما الاية هعش على فمات فمات ذكر
شروط المدعى كقوله قتلته عمدا او خطأ الى غير ذلك على ما مر فى دعوى الدم ولما ساء ما هعش (قوله
بخلاف فمات منه) وقياس ما قال فمات مكانه او حالا لو قال فمات فمات منه مكانه او حالا فمات هعش
(قول المتن فواضح عظم رأسه) ولو اقتصر على قوله اوضحة لم تسمع لصدقه بغير الراس والوجه مع ان
الواجب فيه المحكوم بى اى هعش (قوله من الايضاح) اى هعش لانه لا يكتفى بالبيان وليس فيه تخصيص
بعظمه هعش (قوله له) اى للعظم (قوله على اصطلاح الفقهاء) اى من اختصاصه بالعظم (قوله رده
البلقنى الخ) خبر وما قيل الخ (قوله بذلك) اى بالايضاح (قوله وفيه) اى فى كلام البلقنى (قوله هنا) اى
فى نحو الايضاح من الشاهد العاى وقوله فيما قاس عليه اى من نحو التسريح من العاى (قوله الموجبة
للقود) سيدكر محترمه باختلاف قدرها الخ اى جراحة باقى البدن (قوله فيما اذا كان على رأسه مواضع)
توقف ابن قاسم فى هذا التقييد ثم نقل عبارة شرح المنهج الصريحة فى عدم اعتباره وان لا بد من بيان الموضحة
محلا ومساحة وان كان برأسه موضحة واحدة هعش اقول وكذا عبارة المغنى صريحة فى اشتراط بيان
الموضحة محلا ومساحة او الاشارة اليها وان كان برأسه موضحة واحدة (قوله متى لم يبينوا ذلك) اى ولم
يعينوها بالاشارة اليها (قوله بل يتعين الارش) عبارة المغنى افهم قوله لانه يمكن قصاصا انه بالنسبة الى وجوب
المال لا يحتاج الى بيان وهو الاصح المنصوص اه (قوله لا يختلف) اى باختلاف محلها ولا باختلاف مقدارها
اه عش (قوله ومنه) اى من قوله لانه لا يختلف الخ (قوله لا بد) اى فى وجوبها (قوله من تعيينها) اى تعيين
موجبها على حذف المضاف ويجوز ارجاع الضمير الى الباقي بتاويل البقية وفى بعض نسخ النهاية من
تعيينها اه بالثنية اى المحل والقدر (قوله لا تختلفا) اى المحكومة (قوله حقيقة) الى التنييه فى المغنى
(قوله وهو يقتل غالبا) من مقول الساحر (قوله تابا) ببنى كانا ساحرين ثم تابا اه معنى (قوله او نادرا)
راجع لكل من المثالين (قوله له) اى لاسمه (قوله وهما) اى دبة شبه العمود والخطا على حذف المضاف (قوله
فعليه) اى الساحر (قوله ولم يمت) اى به عش عبارة المغنى وان قال امرضت به عزرفان مرض به
وتالم حتى مات كان لو ثاب قائم بدينه انه تالم حتى مات ثم يحذف الى انه مات بسحره وياخذ الدية فان ادعى
الساحر برأه من ذلك المرض واحتمل برؤه بان مضت مدة يحتمل برؤه فيها صدق بيمينته اه (قوله وكنكوله
الخ) هذا هو الافرار الحكيم اه رشيدى اى فهو عطف على قوله كقتلته الخ عبارة المغنى ويثبت السحر

فيما اذا كان على رأسه مواضع) لعل هذا القيد لا لجل قوله بيان محلها الا لجل قوله قد ردها ايضا بدليل قوله
وان لم يكن برأسه الاموضحة واحدة لاحتمال انها وسعت اه وقد يقال بيان محلها لا بد منه وان لم يكن برأسه
الا واحد اذ قد تكون موضحة بعضها المختلف محلها ثم رايه قول شرح المنهج ويجب لقوده الموضحة ببيانها
محلا ومساحة وان كان برأسه موضحة واحدة لجواز انها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني اه (قوله بل
يتعين الارش الخ) عبارة الروض فلو شهد بايضاح بلا تعيين وجب المسال اه وكان تعذر القود لعدم

أو مواضع (ليمكن قصاص) لانهم متى لم يبينوا ذلك فلا قود وان لم يكن برأسه الاموضحة واحدة لاحتمال انها وسعت بل يتعين الارش
لانه لا يختلف ومنه يؤخذ ان حكومة باقى البدن لا بد من تعيينها ولو بالنسبة للمال والالم تجب حكومتها لاختلاف محلها باختلاف قدرها ومحلها
(ويثبت القتل بالسحر باقراره) به حقيقة او حكما كقتله بسحرى وهو يقتل غالبا او بنوع كذا وشهد عدلان تابا بانه يقتل غالبا فعمد فيه القود
او نادر افشبه عمدا واخطات من اسم غيره له خطأ وهما على العاقلة ان صدقه والافدية او مرض بسحرى ولم يمت اقسامه الى لانه لو شؤ ككنكوله

مع يمين المدعى (لا يبيته) لتعذر مشاهدة (٦٢) قصد الساحر وتأثير سحره (تنبيه) تعلم السحر وتعليمه حرامان مفسقان مطلقا على

أيضا باليمين المردودة كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكر وينكل عن اليمين فترد على المدعى بناء على
الاصح من اهما كالاقرار اه (قوله مع يمين المدعى) اي يمين واحدة اه ع ش (قوله وتأثير سحره) اي في
الشخص المعين فلا ينافي قوله السابق واشهد عدلان الخ لانه كان في النوع مع قيد الغالب (قوله تعلم السحر)
الى قوله نعم في المغنى (قوله مطلقا على الاصح) اي خلافا لابن ابي هريرة في قوله ويجوز تعليمه وتعليمه
للقوف عليه لا للعمل به اه معنى (قوله ولا اعتقاده) فان احتيج فيه ما الى تقديم اعتقاده كمكفر كفر اه معنى
(قوله ويحرم فعله) وهل من السحر ما يقع من الاقسام وتلاوة آيات قرآنية يتولد منها الهلاك فيعطى حكمه
المذكور ارام لافيه نظر والا قرب الاول فليراجع اه ع ش عبارة السيد عمرو لا باس بحل السحر بشيء
من القرآن والذكر والكلام المباح وان كان بشيء من السحر فقد توقف فيه احمد والمذهب جواز ضرورة
اه افتاع في فقه الحنابلة اه (قوله ويفسق به) اي بفعل السحر مطلقا ايضا كتنبيهه وتعليمه (قوله فيهما)
اي في قوله ويحرم فعله ويفسق به وقوله ولا يظهر الخ وقوم نعم الخ استدراك على دعوى الاجماع
في الاول فقط اي قوله ويحرم فعله ويفسق به عبارة المغنى قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الاعلى
فاسق ولا تظهر الكرامة على فاسق وليس بمقتضى العقل بل مستفاد من اجماع الامة انتهى (قوله يطلق
السحر) اي يحله (قوله منه) اي من جواب احمد (قوله لهذا الغرض) اي الحل (قوله وفيه نظر) اي
في الاخذ (قوله اذ ابطاله الخ) وقد يقال ان اطلاق الامام احمد ظاهر في العموم وهذا القدر كاف في
صحة الاخذ (قوله وفي حديث الخ) تايد للنظر (قوله وذكروها) اي للنشرة المباحة (قوله لانه) اي
السحر حينئذ اي حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) اي ما قاله الحسن البصري وغيره
من عدم جواز مطلقا (قوله لانه داء الخ) لا يخفى انه يفيد عدم جواز التعلم لا عدم جواز فعل العالم به
لحله عن الغير (قوله وبهذا برد الخ) يعني بقوله لانه داء الخ ومر ما فيه (قوله قال) اي من اختار حله الخ
(قوله وله حقيقة الخ) (تنبيه) السحر لغة صرف الشيء عن وجهه يقال ماسحرك عن كذا اي
ما صرفك عنه واصطلاحا حارس اولة النفوس الخبيثة لا فعال واوقال يترتب عليها امور خارقة للعادة
واختلف فيه هل هو تخيل او حقيقة قال بالاول المعتزلة واستدلوا بقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انها
تسعى وقال بالثاني اهل السنة ويدل لذلك الكتاب والسنة الصحيحة والساحر قد ياتي بفعل او قول يتغير به
حال المسحور فيمرض ويموت منه وقد يكون ذلك بوصول شيء الى بدنه من دخان او غيره وقد يكون بدونه
ويفرق بين الزوجين ويكفر معتقدا باحته (فائدة) لم يبلغ احد من السحر الى الغاية التي وصل اليها القبط
ايام دولو كامل مصر بعد فرعون فانهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيها صور عساكر الدنيا
والبرابي بالباء الموحدة احجار تحت وتجعل فيها الصور المذكورة وهي مشهورة في بلاد الصعيد فأي عسكر
قصدهم اتوا الى ذلك العسكر المصور فافعلوه به من قلع الاعين وقطع الاعضاء اتفق نظيره للعسكر القاصد
لهم فتخاف منهم العساكر واقاموا ستمائة سنة والنساء من الملوك والامراء بمصر بعد غرق فرعون وجنوده
فهاهم الملوك والامراء قال الدميري حكاه القرافي وغيره وذهب قوم الى ان الساحر قد يقلب بسحره الاعيان
ويجعل الانسان حمارا بحسب قوة السحر وهذا واضح البطلان لانه لو قدر على هذا القدر ان يرد نفسه الى الشباب
بعد الهرم وان يمنع نفسه من الموت ومن جملة انواع السيمياء واما الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والحصى
والشعير والشعبة فحرام تعليمها وتعلمها فعلا وكذا اعطاء العوض واخذها عنها بالنص الصحيح في النهي
عن حلوان الكاهن والباقي بمنعاه معني وع ش (قوله ويحرم تعلم وتعليم كهانة) والكاهن من يخبر بواسطة
النجم عن المغيبات في المستقبل بخلاف العراف فانه الذي يخبر عن المغيبات الواقعة كعين السارق
ومكان المسروق والضالة ومعني (قوله وضرب الخ) عطف على تعلم الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عبارة
المغنى واما الحديث الصحيح كان نبي من الانبياء يخط فن وافق خطه فذاك معناه من علم موافقته
فلا باس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي ع ش عن الدميري مثله (قوله علق حله) اي

الاصح وحل الخلاف
حيث لم يكن فعل مكفرو ولا
اعتقاده ويحرم فعله ويفسق
به ايضا ولا يظهر إلا على
فاسق اجماعا فيهما نعم سئل
الامام احمد عن يطلق
السحر عن المسحور فقال
لا باس به واخذ منه حل
فعله لهذا الغرض وفيه نظر
بل لا يصح اذ ابطاله لا يتوقف
على فعله بل يكون بالرقى
الجائزة نحوها مما ليس
بسحر وفي حديث حسن
النشرة من عمل الشيطان
قال ابن الجوزي هي حل
السحر ولا يكاد يقدر عليه
إلا من عرف السحر اه
أى فالنشرة التي هي من
السحر محرمة وإن كانت
لفصل حله بخلاف النشرة
التي ليست من السحر فانها
مباحة كما بينها الائمة وذكروا
لها كفيات وظاهر المنقول
عن ابن المسيب جواز حله
عن الغير ولو بسحر قال لانه
حينئذ صلاح لا ضرر لكن
خالفه الحسن وغيره وهو
الحق لانه داء خبيث من
شان العالم به الطبع على
الافساد والاضرار به ففطم
الناس عنه راسوا بهذا يرد
على من اختار حله اذا تعين
لرد قوم يخشى منهم قال كما
يجوز تعلم الفلسفة المحرمة
وله حقيقة عند أهل السنة

ويؤثر نحو مرض وبغضاء وفرقة ويحرم تعلم وتعليم كهانة وضرب رمل وخبر مسلم دال على حظره لانه علق حله بمعرفة موافقة الضرب

ما يفعله منه لما كان يفعله النبي الذي علمه رآني يظن ذلك فعلا عن علمه وشيرو وحصى وشوذة والنفرج على فاعل شيء من ذلك كما هو ظاهر لانه
إعادة على معصية ثم رأت في فتاوى المصنف ما يصرح بذلك الخبر الصحيح من أني عظام تقبل له عملة أربعين وما يشمله رني النبول فيه نفي
للثواب للصحة ومقبول هذا الكتاب أنه لا ضمان على القاتل بالعين وإن أعده ونقل الزركشي عن بعض المتأخرين أنه أقي بأن لولي الدم
قتل ولي قبل مورثه بالحال لانه فيه اختيارا كالأحار وحينئذ فينبغي أن يأتي فيه تفصيله اه وفيه نظر بل الذي يتجه خلافه لان غايته انه
كما نفي تعدد وقاعدته منه دائما فمقتل من تعدد النظر اليه على أن القتل بالحال حقيقة إنما يكون (٦٣) لمهدر لعدم نفوذ حاله في محرم إجماعا

(ولو شهد مورثه) غير أصل
وفرع (بحرح) يمكن
افضاؤه للهلاك (قبل
الاندمال لم يقبل) وإن كان
عليه دين مستغرق لثمته
اذ لومات كان الارش له
فكانه شهد لنفسه ولا نظر
لوجود الدين لانه لا يمنع
الارث وقد يبرى الدائن
او يصالح وكونه لمن لا
يتصور ابرأؤه كزكاة نادر
لا يلتفت اليه والعبرة بكونه
مورثه حال الشهادة فان
كان عنده ما يحجوبها ثم زال
المانع فان كان قبل الحكم
بالشهادة بطلت او بعده
فلا (وبعده يقبل) اذ لا
تهمه (وكذا تقبل) شهادته
لمورثه (بمال في مرض
موته في الاصح) لانه لم
يشهد بالسبب الناقل
للشاهد بتقدير الموت بخلاف
الجرح ولأن المال يجب
هنا حالا ويتصرف فيه
المريض كيف أراد وثم
لا يجب الا بالموت فيكون
للوارث (ولا تقبل شهادة
العاقلة بفسق شهود قتل)

الضرب برمل وكذا ضمير منه وضمير عليه (قوله ما يفعل) ببناء المفعول (قوله علمه) ببناء المفعول من التعليم
(قوله ذلك) أي الموافقة نائب فاعل يظن (قوله وشيرواخ) بالجر عطا على رمل (قوله وشعبذة) عطفت
على كنهاته (قوله والنفرج) عطفت على تعلم الخ عبارة عث عن الدميري ويحرم المشي الى اهل هذه
الانواع وتصديقهم وكذلك تحرم القيافة والطرو الطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة منه اه (قوله بذلك)
أي بحرمه النفرج (قوله عرافا) مر تفسيره انما (قوله ويشمله) أي المنفرج (قوله ونقل الزركشي) إلى
قوله لان غايته الخ في المعنى (قوله لان له) أي الولي فيه أي في الحال او القتل بها (قوله وفيه نظر الخ) أي في
فتوى البعض عبارة المعنى والصواب انه لا يقتل به ولا بالدعاء عليه كما نقل ذلك عن جماعة من السلف اه
(قوله لان غايته الخ) أي الولي المذكور (قوله منه) أي العائن (قوله غير اصل وفرع) أي كما يعلم من باب
الشهادات لان شهادتهما لا تقبل مطلقا للبعضية اه معنى (قوله يمكن) افضاؤه (إلى قوله كذا قيل في المعنى
إلا قوله في المجلس او بعده وإلى قوله ولا ينافي مراجعة الاولى في النهاية الا قوله ولا نظر الى ما قيل لا يحملونه
(قوله يمكن افضاؤه للهلاك) أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم على المنهج
اه عث (قوله وان كان عليه) أي على مورثه وكذا ضمير مات (قوله وقد يبرى الدائن) يؤخذ منه أن مثل
ذلك مالواوصى بارش الجنانية عليه لآخر فان الموصى له قد لا يقبل فيثبت الموصى به للوارث اه عث
(قوله من لا يتصور الخ) أي أو المحجور عليه بصبا وجنون معنى وعث (قوله كزكاة) أي ووقف عام اه
معنى (قوله لا يلتفت اليه) لان التهمة موجودة لاحتمال ظهور مال المورثه كان مخفيا قال الرافي وشهادتهم
بتركية الشهود كشهادتهم بالجرح اه معنى (قوله فان كان) أي الزوال (قول المتن وبعده) أي الاندمال
(قوله لانه لم يشهد الخ) عبارة الجلال في تعليل مقابل الاصح نصا ورفق الاول بان الجرح سبب الموت الناقل
للحق اليه بخلاف المال اه رشدي زاد المعنى عقب مثل ما مر عن الجلال فاذا شهد بالجرح فسكانه شهد
بالسبب الذي ثبت به الحق وهما بخلافه اه (قوله او نحوه) أي كقطع طرف خطأ او شبه عمد اه معنى
ويحتمل أن الضمير للفسق (قوله وكذا إن لم يحمله لفقرهم) أي لا تقبل اه عث (قوله بخلاف الموت)
أي موت القريب (قوله كينة باقراره) أي كشهادة العاقلة بفسق بينة اقراره بالقتل العمداه معنى (قوله
اذ لا تهمه) أي اذ لا تحمل فيه (قول المتن ولو شهد اثنان الخ) عبارة المعنى واعلم انه يشترط في الشهادة
السلامة من التكاذب وحينئذ لو شهد الخ (قول المتن بقتله) أي شخص اه معنى (قوله أي المدعى به)
تفسير لقتله (قوله على الاولين) او على غيرهما معنى واسنى (قوله لان طلبه) أي المدعى اه عث (قوله
ان ساله) أي الحاكم (قوله فيه) أي الحكم وعبارة المعنى لان دعواه القتل على المشهود عليهما وطلبه
الشهادة كاف الخ (قوله فالمراد سكت عن التصديق) أي مراد القيل بسكوت الولي سكوتته عن

التعيين في معنى العفو عنه فلا يشكل بان الواجب القود عينا (قوله وكذا ان لم يحمله لفقرهم لا لكون
الاقربين الخ) بقي ما لو كان الابعدون اغنياء والاقربون فقرا فقل ترد شهادة الابعدين لانهم المتحملون

أو نحوه (بمحلونه) أو بتركية شهود الفسق لدفعهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا ان لم يحمله لفقرهم لا لكون الاقربين يفون بالواجب
لان الغنى قريب في الفقير بخلاف الموت ولا نظر الى تحمل البعيد لفقر غيره لان الانسان كثيرا يقرب غنى نفسه ويعرض عن امر غيره
غنى وفقره فالتهمة المبينة على تقدير غنى نفسه أظهر من التهمة المبينة على فقر غيره الغنى اما قتل لا يحملونه كينة باقراره أو بأنه قتل عمدا فتقبل
شهادتهم بنحو فسقهم اذ لا تهمه (ولو شهد اثنان على اثنين بقتله) أي المدعى به (فشهدا على الاولين بقتله) مبادرين في المجلس او بعده
(فان صدق الولي) المدعى (الاولين) يعني استمر على تصديقهم ما حتى لو سكت جاز للحاكم الحكم بها لان طلبه منهما الشهادة كاف في جواز
الحكم بها كذا قيل ويرده ما صرحوا به في القضاء انه لا يجوز له الحكم بمائيت عنده الا ان سال المدعى فيه فالمراد سكت عن التصديق

(حكمهما) لا تنفاه التهمة عنهما وتحتّمها في الآخرين لانهما اصارا عدوين الاولين بشهادة الاولين عليهما اولاهما يدفعان بها عن أنفسهما والتمليل الاول مشكل إذا مؤثر العدواة الدينية وإست الشهادة منها فالذى يتجه هو التعليل الثاني (أو) صدق (الآخرين أو) صدق (الجميع أو) كذب (الجميع بطلان) أي الشهادة أن أمانى تكذيب الكل فواضح أمانى تصديق الكل فلان تصديق كل فريق يستلزم تكذيب الآخر لاقتضاء كل من الشهادتين أن لا قاتل غير المشهود عليهما وأمانى تصديق الآخرين فلا يستلزمه تكذيب الاولين وشهادة الآخرين مردودة لما روي لا ينافي مراجعة الولي التي (٦٤) افهمها المتن وجوب تقديم الدعوى وتعيين القاتل فيها لان تلك المبادرة لما وقعت اورثت

رغبة فراجع لينظر أيسمر على تصديق الاولين فيحكم له أو لا فتردد دعواه كذا قاله جمع مجيبين عن اعتراض تصوير المسئلة بان الشهادة بالقتل يشترط لسماعها تقدم الدعوى وتعيين القاتل فيها فكيف يشهدان ثم يراجع الولي وأقول لما يتوجه هذا الاعتراض حتى يحتاج للجواب عنه بما ذكر اذا قلنا ان الحاكم يراجع الولي وجوبا أو ندبا وهو الاصح اما اذا قلنا بما مر ان معنى تصديقه للاولين استمراره على تصديقهما فلا اعتراض اصلا غاية الامر ان تسمية ما وقع من المشهود عليهما شهادة تجوز لان المبادرة بالشهادة تبطلها وان الولي وان لم يجب سؤاله لكان قد يتعرض لما يبطل حقه وظاهر كلام بعضهم ان ندب سؤاله محله ان يبادر في مجلس الدعوى لاني مجلس بعده أي لان مبادرتهم بمجلس الدعوى قد تقرب ظن صدقهما بخلافها بعده وبما تقرر علم انه لا يحتاج لقول بعضهم صورة ذلك ان يוכל الولي

التصديق لا سكوته عن طلب الحكم فلا ينافي ما صرحوا به في القضاء وحينئذ فنوله لان طلبه منهما الشهادة كاف أي عن التصديق ثانيا رشيدي وعش (قول المن حكمهما) ولا يختص هذا الحكم بما ذكره بل متى ادعى على احدهم قال غيره بمبادرة بل انا الذي فعلته جاء فيه ما ذكر من التفصيل اه عش (قوله او لانهما يدفعان الخ) عطف على قوله لانهما صار الخ (قوله منها) أي من العدواة الدينية اه عش (قوله فالذى يتجه هو التعليل الثاني) ولذا اقتصر عليه المغنى (قوله أي الشهادتان) إلى قوله كذا قاله جمع في المغنى (قوله لما مر) أي من التعليل (قوله مراجعة الولي) أي مراجعة الحاكم لولي (قوله لان تلك المبادرة الخ) علة لعدم المناقاة (قوله اورثت رتبة) أي للحاكم قوله فراجع أي فليراجع الولي ويساله احتياطا انتهى مغنى (قوله لينظر) أي الحاكم يستمر أي الولي (قوله او لا) أي او يعود إلى تصديق الآخرين او الجميع او يكذب الجميع انتهى معنى (قوله وهو الاصح) أي النذب (قوله تجوز الخ) خبر ان (قوله وان الولي الخ) عطف على قوله ان تسمية الخ (قوله سؤاله) من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله ان يبادر) أي المشهود عليهما (قوله وبما تقرر) أي من الجوابين عن استشكل تصوير مسئلة المتن (قوله صورة ذلك) إلى قوله وظاهر الخ مقول البعض والمشار اليه ما فهمه المتن من مراجعة الولي (قوله فانه لا يحتاج الخ) أي الولي (قوله على الاولين) أي الشاهدين الاولين في دعوى الوكيل (قوله المدعى عليهما) أي المشهود عليهما في دعوى الوكيل (قوله فينزل) أي الوكيل بسبب من اسباب العزل المارة في الوكالة وهو عطف على قوله ان يוכל الخ (قوله وظاهر قوله) إلى قوله او قال احدهما قتل في النهاية وإلى الكتاب في المغنى (قوله لكن عبارة الجمهور الخ) معتمد وقوله بطل حقه أي فليس له ان يدعى مرة أخرى ويقم البينة اه عش (قوله ولو مبهما) أي سواء عين العاني ام لا (قوله فكأنه أقر بسقوط حقه الخ) أي فيسقط حق الباقي (قوله منه) أي القصاص (قوله اما المال الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه واحترز بسقوط القصاص عن الدية فانها لا تسقط بل ان لم يعين العاني فلورثة كلهم الدية وان عينه فانكر فكذلك ويصدق بيمينه انه لم يعف فان نكل حلف المدعى وثبت العفو يمين الردوان اقر بالعفو مجانا ومطلقا سقط حقه من الدية وللباقي حصتهم منها اه (قوله ولا يقبل قوله الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويشترط لاثبات العفو من بعض الورثة عن القصاص لان حصته من الدية شاهدان لان القصاص ليس بمال وما لا يثبت بحجة ناقصة لا يحكم بسقوطه بها اما اثبات العفو عن حصته من الدية فيثبت بالحجة الناقصة من رجل وامرأتين او رجل ويمين لان المال يثبت بذلك فكذا اسقاطه وخرج بقوله اقر ما لو شهد فانه ان كان فاسقا او لم يعين العاني فكالاقرار وان كان عدلا وعين العاني وشهد بانه عفا عن القصاص والدية جميعا بعد دعوى باعتبار وقت الشهادة او لا لاحتمال غنى الاقر بين بعده وقضية عبارة المصنف الاول (قوله اما المال فيجب له كالبقية) عبارة شرح المنهج وللجميع الدية سواء عين العاني ام لا نعم ان اطلق العاني العفو او عفا مجانا فلا حق له فيها اه (قوله ايضا اما المال فيجب له كالبقية) عبارة الروض وشرحه فللجميع الدية ان لم يعين العاني وكذا ان عينه فانكر فان اقر سقطت حصته من الدية فان عين المقر وشهد عليه بالعفو عن القصاص

في المطالبة بدم مورثه فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعى الوكيل على اثنين به ويقم عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل او البعض أي الآخرين فينزل فيدعى الولي على الاولين فيشهد عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان للتهمة وظاهر قوله بطلنا بقا حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض) عن الفود ولو مبهما (سقط القصاص) لتعذر تبعيضه فـ كانه أقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على العاني إلا ان عينه وشهد وضم له مكمل الحجّة (ولو اختار شاهدان في زمان او مكان أو آله او هيشة) للفعل كقتله بكرة

الجاني

في المطالبة بدم مورثه فانه لا يحتاج لبيان المدعى عليه فيدعى الوكيل على اثنين به

ويقم عليهما شاهدين فيشهد المشهود عليهما على الاولين ويصدق الوكيل الكل او البعض أي الآخرين فينزل فيدعى الولي على الاولين فيشهد عليهما المدعى عليهما فلا يقبلان للتهمة وظاهر قوله بطلنا بقا حقه في الدعوى لكن عبارة الجمهور بطل حقه (ولو اقر بعض الورثة بعفو بعض) عن الفود ولو مبهما (سقط القصاص) لتعذر تبعيضه فـ كانه أقر بسقوط حقه منه اما المال فيجب له كالبقية ولا يقبل قوله على العاني إلا ان عينه وشهد وضم له مكمل الحجّة (ولو اختار شاهدان في زمان او مكان أو آله او هيشة) للفعل كقتله بكرة

أو بمحل كذا أو بسيف أو
 حرز رقبته وخالفه الآخر
 (لغت) شهادتهما للتناقض
 (وقيل) هي (لوث)
 لاتفاقهما على أصل القتل
 ويرد بان التناقض ظاهر في
 الكذب فلا قرينة يثبت
 بها اللوث وخرج بالفعل
 الاقرار فلو قال أحدهما
 اقربه يوم السبت وقال
 الآخر يوم الأحد فلا
 تناقض لاحتمال أنه اقربه
 في كل من اليومين نعم ان
 عينان منافي مكانين يستحيل
 عادة الوصول من أحدهما
 للآخر فيه كان شهدا أحدهما
 أنه اقربه بقتله بمكة يوم كذا
 والآخر بأنه اقربه بمصر
 ذلك اليوم لغت شهادتهما
 وقال أحدهما قتل وقال
 الآخر اقر بقتله لغت
 لعدم اتفاقهما وهو لوث
 حيثئذ

(كتاب البغاة)

جمع باغ من بغى ظلم وجاوز
 الحد لكن ليس البغى اسم
 ذم على الاصح عندنا
 لانهم إنما خالفوا بتاويل
 جائز في اعتقادهم لكنهم
 مخطئون فيه فلم يلهما
 فيهم من اهلية الاجتهاد
 نوع عذر وما ورد من
 ذمهم وما وقع في كلام
 الفقهاء في بعض المواضع
 من عصيانهم أو فسقهم
 محمولان على من لا اهلية
 فيه للاجتهاد ولا تاويل

له أو له تاويل قطعي البطلان

الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني مع الشاهد ان العافي عفا عن الدية فقط لا عنها وعن الفصاص
 لان الفصاص سقط بالاقرار فيسقط من الدية حصه العافي وان شهد بالعفو عن الدية فقط لم يسقط فصاص
 الشاهد اه (قوله) بمحل كذا اي كالمسجد وقوله وخالفه الآخر اي كان قال قتله في العشي أو في الدار
 أو برح أو بشقه نصفين اه معنى (قوله) لغت شهادتهما (الخ) اي ولا لوث بها اه معنى (قوله)
 لاتفاقهما على أصل القتل اي والاختلاف في الصفة ربما يكون غلطاً أو نسياناً اه معنى (قوله) فلو
 قال أحدهما اقربه (الخ) يعني لا يضر اختلافهما في الزمان وكذا لا يضر اختلافهما في المكان أو فيهما معا
 كان شهدا أحدهما بأنه اقر بالقتل يوم السبت بمكة والآخر بأنه اقر به يوم الاحد بمصر لانه لا اختلاف في
 القتل وصفته بل في الاقرار معنى وروض مع شرحه (قوله) منافي مكانين عبارة المغنى يوماً ونحوه في
 مكانين متباعدين اه (قوله) ذلك اليوم) ومثل اليوم ما لو عينا اياماً تحيل العادة بجنيته فيها وقوله لغت
 شهادتهما ظاهره وان كانا وليين يمكنهما قطع المسافة البعيدة في زمن يسير ويوجه بان الامور الخارقة
 لا معمول عليها في الشرع اه عش (قوله) او قال أحدهما قتل (الخ) عبارة المغنى مع شرحه ولو شهد
 أحدهما على المدعى بالقتل والآخر بالاقرار به فلو ثبت به القسامة دون القتل لانها لم يتفقا على
 شئ واحد فان ادعى عليه الوارث قتل عمدا اقسام وان ادعى خطأ أو شبه عمد حلف مع أحد الشاهدين فان
 حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة او مع شاهد الاقرار فعل الجاني وإن ادعى عليه عمد افشهد أحدهما
 باقراره بقتل عمداً والآخر باقراره بقتل مطلقاً او شهدا أحدهما بقتل عمداً والآخر بقتل مطلقاً ثبت أصل القتل
 لاتفاقهما عليه حتى لا يقبل من المدعى عليه انكاره وطواب بالبيان لصفة القتل فان امتنع منه جعل
 ناكلاً وحلف المدعى يمين الرد انه قتل عمداً واقتص منه وان بين فقال قتلته عمداً اقتص منه او عني على مال
 او قتله خطأ فللمدعى تحليفه على نفي العمدية ان كذبه فاذا حلف لزمه دية خطأ باقراره فان نكل عن اليمين
 حلف المدعى واقتص منه ولو شهد رجل على آخر انه قتل زيداً وآخر انه قتل عمراً اقسام ولياها للحصول
 اللوث في حقهما جميعاً اه (قوله) وهو لوث اي شهادتهما والتذكير لرعاية الخبر (كتاب البغاة)

اي وما يذكر معهم من الكلام على الخوارج والكلام على شروط الامام اه بجري قال عث ولعل
 الحكمة في جعله عقب ما تقدم انه كالا ستثناء من كون القتل مضمناً اه (قوله) جمع باغ (الخ) سمو بذلك
 لظلمهم ومجاوزتهم الحد والاصل فيه آية وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا أو ليس فيهما ذكراً الخروج على
 الامام صريحاً لكنها تشمل لعمومها أو تقتضيه لانه اذا طلب القتال لبغى طائفة على طائفة فلبغى على الامام
 أو لى وقد اخذ قتال المشركين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاتل المرتدين من الصديقين رضي الله تعالى عنه
 وقاتل البغاة من على رضي الله تعالى عنه نهاية ومعنى (قوله) ليس البغى الى قوله أو ظنية في النهاية لا لقوله
 على الاصح عندنا (قوله) ليس البغى اسم ذم اي على الاطلاق ولا تفيد يكون مذموماً اه عث (قوله)
 لما فهم من اهلية الاجتهاد (الخ) قد يشعر بانهم لم يكونوا اهلاً للاجتهاد لا يحكم بينهم والظاهر انه ليس
 بمراد لما ياتي ان المدار على شبهة لا يقطع بطلانها فعل المراد بالاجتهاد في عبارة الاجتهاد اللغوي أو جرى
 على الغالب اه عث (قوله) وما ورد من ذمهم) كحديث من حل علينا السلاح فليس منا وحديث من فارق
 الجماعة قيد شهر فقد خلع ربة الاسلام من عقه وحديث من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فبنته جاهلية
 اه معنى (قوله) محمولان على من لا اهلية له (الخ) ينبغي ولم يذمر بجمله سم وعث (قوله) على من لا اهلية فيه
 (الخ) قد يقال ان اعتقد جواز الخروج على الامام باجتهاد أو تقليد صحيح أو جهل حرمة الخروج وعذر في

والدية جميعاً بعد دعوى الجاني قبلت شهادته في الدية ويحلف الجاني معه اي مع الشاهد ان العافي عفا من
 الدية لا عنها وعن الفصاص لان الفصاص سقط بالاقرار فسقط من الدية حصه العافي اه

(كتاب البغاة)

(قوله) محمولان على من لا اهلية فيه) ينبغي ولم يذمر بجمله (قوله) ايضاً محمولان على من لا اهلية فيه) قد

أى وقد غزموا على قتالنا اخذا بما يأتى فى الخوارج او ظنية لاهليته للاجتهاد لكن خروجه لاجل جور الامام بعد استقرار الامر لما يأتى فيه المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تمتع (٦٦) العصيان فى الصدر الاول فقط فاندفع ما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق

إلى الان وهم مصرحون باقضاءه من نحو ستمائة سنة فعلم ان الاحكام الالوية انما ثبتت للبيعة الذين (هم) مسلمون فلم تردون إذا خرجوا لا تثبت لهم تلك الاحكام بل يقتلون من غير استتابة كما يعلم بما يأتى فى الردة (مخالفوا الامام) ولو جازى الحرمة الخروج عليه اى لا مطلقا بل بعد استقرار الامر المتأخر عن زمن الصحابة والسلف رضى الله عنهم فلا يرد خروج الحسين بن علي وابن الزبير رضى الله عنهما ومعهما كثير من السلف على يزيد وعبد الملك ودعوى المصنف الاجماع على حرمة الخروج على الجائر انما اراد الاجماع بعد انقضاء زمن الصحابة واستقرار الامور اى وحيث فلا فرق فى الحرمة بين المجتهد الذى له تأويل وغيره (مخرج عليه وترك) عطف تفسير (الانقياد) له بعد الانقياد له كذا وقع فى عبارة بعضهم وظاهر انه غير شرط (أو منع حق) طلبه منهم وقد توجه عليهم الخروج منه كركاة او حدا او قود (بشرط شوكة لهم) بحيث يمكن بها مقاومة

ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتامل سيد عمر وسم (قوله اى وقد غزموا الخ) راجع لكل من المحامل الثلاثة (قوله اخذ الخ) راجع لقوله اى وقد غزموا الخ (قوله بما يأتى الخ) اى فى شرح ولو اظهر قوم رأى الخوارج الخ (قوله لما يأتى) اى انفايه اى الخروج على الامام لجوره (قوله ان اهلية الاجتهاد الخ) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يحاجب بانه لا اثر لاجتهاد خالف الاجماع الا فى نقله اه سم (قوله فاندفع الخ) نظر وجه الاندفاع بما ذكره سم وقد يقال وجهه ما افاده كلامه من ان البنى قسمان مذموم وغير مذموم وإن التأويل انما هو شرط فى القسم الثانى فقط او قوله اى وقد غزموا الخ من ان اشتراط التأويل انما هو فيما اذا لم يقاتلوا بخلاف ما اذا قاتلوا فلا يشترط فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع ش (قوله يشترطون التأويل) اى الغير قطعى البطان (قوله الى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعلم الخ) لعله من قوله لكن ليس الى قوله وما ورد (قوله ولو جازى) وفاقا للنهاية وشرح المنهج والروض والمغنى عبارة له ولو جازى او هم عدول كما قاله القفال وحكاها ابن القشيري عن معظم الاصحاب وما فى الشرح والروضة من التقييد بالامام العادل وكذا فى الامم والمختصر مرادهم امام اهل العدل فلا ينافى ذلك اه (قوله عليه) اى الامام ولو جازى (قوله المتأخر) اى استقرار الامر (قوله فلا يرد) اى على التعليل المذكور (قوله ومعهما كثير الخ) جملة حاله (قوله على يزيد وعبد الملك) نشر على ترتيب الالف (قوله ودعوى المصنف) دفع به امرين الاول منافاة قوله اى لا مطلقا لقول المصنف فى شرح مسلم ان الخروج على الاثمة وقتالهم حرام باجماع المسلمين وإن كانوا افسقة ظالمين والثانى النزاع فى قول المصنف المذكور بخروج الحسين بن علي وابن الزبير (قوله انما اراد) اى المصنف بالاجماع المذكور (قوله وحيثئذ) اى بعد اجماع الطبقة المتأخرة عن الصحابة من التابعين فمن بعدهم على حرمة الخروج على الامام الجائر (قوله بين المجتهد الخ) اى خروجه على حذف المضاف (قوله وغيره) اى غير المجتهد الذى الخ (قوله كذا وقع) اى التقييد بعد الانقياد له (وظاهر انه غير شرط) وفاقا للمغنى والنهاية عبارة له سواء سبق منهم انقياد ام لا كما هو ظاهر اطلاقهم اه (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة للمغنى والروض مع الاسنى بكثرة او قوة ولو بحصن يمكن معهما مقاومة الامام فيحتاج فى رددهم الى الطاعة لسكفة من بذل مال وتحصيل رجال اه (قوله ويؤيده) اى قول بعضهم (قوله انهم بغاة باتفاق) مقول الامام (قوله بما ذكر) اى من الشوكة المقيدة بالحيشية المذكورة (قوله او بتحصنهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة النهاية ولو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن بحافة الطريق وكانوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا ابغاة ولا يبالى بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك الانوار اه قال ع ش قوله بحافة الطريق ليس بقيد ومن ثم اقتصر الزيادة على قوله ولو بحصن استولوا بسببه على ناحية اه اقول وكذا اقتصر عليه الشارح والروض والمغنى كما مر (قوله بدليل حكاية ابن القطان) محل تأمل اه سيد عمر (قوله غير قطعى البطان) الى قوله اما اذا خرجوا فى المغنى الا قوله كذا قيل الى وتأويل الى قول المتن قيل فى النهاية (قوله غير قطعى البطان)

يقال ان اعتقد جواز الخروج وعذر فى ذلك الجهل فلا اثم ولا اثم فليتامل (قوله المعلوم منه ان اهلية الاجتهاد انما تمتع العصيان فى الصدر الاول فقط) هذا يقتضى عصيان المجتهد بما دى اليه اجتهاده بعد الصدر الاول ولا يخفى اشكاله الا ان يحاجب بانه لا اثر لاجتهاد خالف الاجماع الا فى نقله (قوله فاندفع ما يقال الخ) انظر وجه الاندفاع بما ذكر (قوله بشرط شركة) لو حصلت لهم القوة بتحصنهم بحصن فهل هو كالشوكة او لا المعتمد كما رواه الامام انه ان كان الحصن ثبت لهم الشوكة وحكم البغاة والافليسوا ابغاة ولا

الامام كذا قيل وفيه نظر واحسن منه قول بعضهم بحيث لا يسهل الظفر بهم وبعضهم بحيث لا يندفعون الا بجمع جيش ويؤيده قول اى الامام فى قليلين لهم فضل قوة انهم بغاة بالاتفاق ولا يمتنع فضل قوتهم بما ذكر او بتحصنهم بحصن استولوا بسببه على ناحية وكان المراد بالقليلين الذين هم محل الاتفاق أحد عشر فاكثر بدليل حكاية ابن القطان وجهين فيما لو كانوا نحو خمسة أو ستة (وتأويل) غير قطعى البطان

يجوزون به الخروج عليه كتاويل أهل الجمل وصفين خروجهم على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتلة عثمان ويقدر على قتلهم ويمنعهم منهم لمواطاة أيامهم كذا قيل والوجه أخذ من سيرهم في ذلك أن رمية بالمواطاة الممنوعة لم يصدر من يعتد به لانه يرى من ذلك حاشاء الله منه وتاويل بعض مانعي الزكاة من أبي بكر رضي الله عنه بانهم لا يدفعون الزكاة إلا لمن صلاته سكن لهم وهو (٣٧) النبي صلى الله عليه وسلم اما إذا

خرجوا بلا تاويل كانعي حق الشرع كالزكاة عنادا أو بتاويل يقطع بطلانه كتاويل المرتدين أولم يكن لهم شوكة فليس لهم حكم البغاة كما يأتي بتفصيله (ومطاع فيهم) يصدر عن رأيه وإن لم يكن منصوبا إذ لا شوكة لمن لا مطاع لهم فهو شرط لحصولها لا أنه شرط آخر غيرها (قيل و) المطاع وإن كان شرطا لكن لا يكتفي في قيام شوكتهم بكل مطاع بل لا توجد شوكتهم إلا إن وجد المطاع وهو (امام) لهم (منصوب) منهم عليهم للحكم بينهم وردوا هذا الوجه بان عليا كرم الله وجهه قاتل أهل الجمل ولا امام لهم وأهل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الاصح جعلهم لانفسهم حكما غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنحو بلد (ولو أظهر قوم رأى الخوارج) وهم صنف من المبتدعة (كترك الجماعات) لان الائمة لما أقروا على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم (وتكفير ذي كبيرة) أي فاعلموا فيحبط عمله ويخلد

أي بل ظنية عندنا ولا فهو صحيح عندهم اه حلي (قوله يجوز به الخروج عليه) عبارة المغنى يعتقدون به جواز الخروج عليه او منع الحق المترجه عليهم اه (قوله ويمنعهم) أي أهل الجمل وصفين منهم أي قتلة عثمان عبارة النهاية والمغنى ولا يقتض منهم اه وهي انصب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التاويل اجهجيري (قوله بالمواطاة الممنوعة) أي التي نقول بمنعها عبارة عن أي التي علمناها وقتلنا بمنعها وعليه في تقدير ان ثم مواطاة صدرت غير هذه لا ترد اه (قوله لم يصدر من يعتد به) أي من الخارجين عليه وقوله لانه يرى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواطاة لان هذا تاويل باطل قطعاً ويشترط في التاويل ان لا يكون قطعي البطلان وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه ان بني امية يزعمون اني قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات ولقد نيت فعصوني حلي وشيخنا (قوله صلاته) أي دعاؤه اه شيخنا (قوله سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم ولطمشهم اقلوبهم اه يضاهي (فائدة) قال في العباب يحرم الطعن في معاوية ولعن ولده يزيد ورواية قتل الحسين وما جرى بين الصحابة فانها تبعت على ذمهم وهم اعلام الدين فالطعن فيهم طعن في نفسهم وكلهم عدول ولما جرى بينهم محامل سم على المنهج اه ع ش (قوله كتاويل المرتدين) أي بان اظهروا شبهة لهم في الردة فان ذلك باطل قطعاً لوضوح ادلة الاسلام اه ع ش (قوله يصدر عن) أي تصدر افعالهم اه ع ش (قوله وان لم يكن منصوبا) أي قوله ولا انفرادهم في المغنى لا لقوله المطاع إلى المتن (قوله فهو) أي المطاع وقوله لحصولها أي الشوكة (قوله وإن كان شرطا) أي الحصول الشوكة (قوله المطاع وهو) الأولي الاخصر مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق بمنصوب (قوله ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اه ع ش (قوله ولا انفرادهم الخ) خلافاً للبغى عبارة تسكت المصنف عن شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلدة أو قرية أو موضع من الصحراء كما نقله في الروضة واصلها عن جمع وحكي الماوردي الاتفاق عليه اه واعتمده شيخنا (قول المتن رأى الخوارج) أي ونحوهم من أهل البدع كما يفيد كلام المصنف في شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الآتي ويؤخذ من قولهم الخ (قوله وهو صنف) إلى قوله ويؤخذ في المغنى وإلى قول المتن وتقبل في النهاية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله فلا تعرض لهم) (سواء كانوا اينما امام امتاوا) بوضع عناك لمن يخرجوا عن طاعة الامام كما قاله الاذري مغنى ونهاية (قوله ما لم يقاتلوا) أي فان قاتلوا فسقوا وامل وجهه انهم لا شبهة لهم في القتال وتقدرها فهي باطلة قطعاً اه ع ش (قوله نعم ان تضرنا بهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزول الضرر أي ولو يقتلهم اه ع ش (قوله ان صرحوا الخ) أي لان اعرضوا في الاصح لان علياً رضي الله تعالى عنه سمع رجلاً من الخوارج يقول لاحكم الله ورسوله ويعرض بتخطئه في التحكيم فقال كلمة حق اريد بها باطل لكم علينا ثلاث لا تمنعكم مساجد الله ان تذكروه فيها ولا يمنعكم التي ما دامت ايديكم معنا ولا نبذوكم بقتال مغنى واسئ وكذا في النهاية لا لقوله لكم علينا الخ قال ع ش قوله في التحكيم أي بينه وبين معاوية اه د ميري اه (قوله بعض أهل العدل) أي اماما وغيره اه مغنى (قوله ولا يفسقون) مقول

يبالي بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الانوار م ر ش (قوله ولم يقاتلوا) تركوا فلا تعرض لهم الخ عبارة الروض فلا يقاتلون ولا يفسقون مالم يقاتلوا قال في شرحه اما اذا قاتلوا ولم يكونوا في قبضة الامام فيقاتلون ولا يتحتم قتل القاتل منهم كما سيأتي قال في الاصل مع هذا واطلق البغوى انهم ان قاتلوا فهم فسقة واصحاب نهب فحكمهم حكم قطاع الطريق وبه جزم في المنهج واصله ومحلّه اذا قصدوا اخافة الطريق اه (قوله كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل) أي بخلاف ما اذا عرضوا بالسب فلا يعزرون م ر

في النار عندهم (ولم يقاتلوا) أهل العدل وهم في قبضتهم (تركوا) فلا تعرض لهم إذ لا يكفرون بذلك بل ولا يفسقون مالم يقاتلوا وكما تركهم على كرم الله وجهه وجعل حكمهم حكم أهل العدل نعم ان تضرنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر كما يعزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل ويؤخذ من قولهم ولا يفسقون أنا لا نفسق سائر أنواع المبتدعة الذين لا يكفرون ببدعتهم

ويؤيده ما يأتي من قبول شهادتهم ولا (٦٨) يلزم من ورود ذمهم ووعيدهم الشديد ككونهم كلاب اهل النار الحكم بقسقمهم لانهم لم يفعلوا

محرمًا في اعتقادهم وإن أخطوا وأثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد قطعًا كما عليه أهل السنة وإن مخالفه آثم غير معذور فإن قلت أكثر تعاريف الكبيرة يقتضي فسقمهم لوعيدهم الشديد وقلة أكثرهم بالدين قلت هو كذلك بالنسبة لأحكام الآخرة دون الدنيا لما تقرر أنهم لم يفعلوا محرمًا عندهم كما أن الحنفى يحد بالنيذ لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل محرمًا عنده نعم هو لا يعاقب لأن تقليده صحيح بخلافهم كما علم مما تقرر (والا) بأن قاتلوا أو كانوا في غير قبضتنا (و) هم (قطاع طريق) في حكمهم الآتي في بابهم لا بغاة وإن أطال البلقنى في الانتصار له نعم لو قتلوا لم يتحم قتلهم لانهم لم يقصدوا اخافة الطريق ومن ثم لم يقصدوها تحم (وتقبل شهادة البغاة) لعدم فسقمهم كما مر نعم الخطائية منهم ومن غيرهم لا تقبل شهادتهم لموافقهم كما يأتي ولا ينفذ قضاؤهم (و) يقبل أيضا (قضاء قاضيه) لذلك لكن (فيما يقبل فيه قضاء قاضينا) لا في غيره كخالف النص أو الإجماع

قولهم وقوله اننا لا نفسق نائب فاعل يؤخذ (قوله ويؤيده) أى المأخوذ المذكور (قوله لانهم لم يفعلوا محرمًا) قال سم قديقال لا اثر لهذا التعليل مع قوله واثموا به من حيث الخ مع انه آثم غير معذور اه رشيدى (قوله وإن أخطوا واثموا به الخ) يتجه ان ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الامام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تاويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل اه سم (قوله كما عليه الخ) عبارة النهاية هو ما عليه أهل السنة اه (قوله لما تقرر انهم الخ) تقدم ما فيه (قوله بأن قاتلوا) إلى قوله ومن ثم في المعنى لا قوله وإن أطال البلقنى في الانتصار له (قوله في حكمهم الخ) عبارة المعنى أى حكمهم كحكم قطاع طريق فإن قتلوا احدا ممن يكافؤهم اقصى منهم كغيرهم لانهم قطاع طريق كما يفهمه كلام المصنف فلا يتحم قتلهم وإن كانوا كقطاع طريق في شهر السلاح لانهم لم يقصدوا الخ (قوله وإن أطال البلقنى في الانتصار له) عبارة النهاية خلاف للبقنى اه (قوله لعدم فسقمهم) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى وإلى قوله ثم رايت في النهاية لا قوله بأن لم ندر إلى المتن وقوله ورد إلى ويحتمل (قوله لعدم فسقمهم الخ) أى لا ويلهم (قوله كما مر) أى آثما (قوله في الخطائية) وهم صنف من الرافضة يشهدون بالزور ويقضون به لموافقهم بتصديقهم اسنى ومعنى (قوله منهم) أى البغاة (قوله كما يأتي) أى في الشهادات وسيأتى فيها أنهم ان يبنوا في شهادتهم السبب قبلت لا تنفاه التهمة حينئذ اسنى ومعنى وعش (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) أى لموافقهم نهاية واسنى ومعنى (قوله ويقبل ايضا قضاء قاضيه) أى بعد اعتبار صفات القاضى فيه اه معنى (قوله لذلك) أى لعدم فسقمهم (قون هنا) احتراز عما يأتى في التنفيذ (قوله قبول ذلك) أى قضاء قاضيه (قوله ما يأتى في التنفيذ) أى من ندب عدمه اه عش (قوله لأن هذا كما هو ظاهر الخ) عبارة النهاية لشدة الضرر بترك عدم قبول الحكم بخلاف التنفيذ اه وكتب الرشيدى عليه مانصه عبارة التحفة صريحة في أن الحكم في المحلين واحد غاية الامر ان كلامهم هنا في الحكم الذى يتصل اثره به وهناك في الحكم الذى لم يتصل اثره به وعبارة الشارح صريحة في ان المراد بالتنفيذ المعنى الاصطلاحي وهو ان يقول القاضى نفذته فهذا غير واجب بخلاف قبول الحكم والزام مقتضاه فانه واجب وحاول الشهاب ابن قاسم رد كلام التحفة إلى كلام الشارح فانه قال قوله بأن الالغاء أى رد الحكم ثم قال قوله بخلافه ثم أى ترك مجرد التنفيذ اه (قوله لأن هذا الخ) يظهر ان هذا للتنفيذ بمعنى عدم النقص والتعرض له والاقى للتنفيذ بمعنى الامضاء والاعانة عليه والفرق واضح ولا يلزم في الاول اتصال الاثر اه سيد عمر

ش (قوله لانهم لم يفعلوا محرمًا في اعتقادهم) أى أثر لهذا التعليل مع ما بعده (قوله وإن أخطوا واثموا به من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد الخ) يتجه ان ما يرجع إلى الفروع كالخروج على الامام ومقاتلتهم إياه لا فسق به ولا إثم لانه عن تاويل واجتهاد وما يرجع إلى الاعتقاد فيه الكلام المعروف فيه فليتامل (قوله لم يفعلوا محرمًا عندهم) قديقال لا اثر لهذا مع قوله واثموا به من حيث إلى قوله آثم غير معذور فتأمل فانه إذا اثم ولم يعذر لم يؤثر اعتقاده عدم الحرمة (قوله او كانوا في غير قبضتنا) أى قاتلتناهم فقاتلوا كما يفهم من عبارة شرح الروض السابقة في الهامش ولا فلا معنى للحكم بانهم قطاع بمجرد أنهم في غير قبضتنا فليتامل (قوله ومن ثم لم يقصدوها تحم) هذا يقتضى أنهم قطاع وان لم يقصدوها فليتامل مع ما في الهامش عن شرح الروض من قوله ومحل إذا قصدوا الخ (قوله ولا ينفذ قضاؤهم) لم يقيد ذلك بقوله لموافقهم وقضية عبارة الروض وشرحه التقييد حيث قال الروض فيجب شهادة البغاة وينفذ قضاؤهم فيما ينفذ فيه قضاؤنا ان علمنا أنهم لا يستحلون دماءنا واما لو لم يكونوا خطائية اه وقال في شرحه واما إذا كانوا خطائية فيمتنع مناذك ايضا وإن علمنا أنهم لا يستحلون ما ذكر لكن محله إذا فعلوا ذلك مع موافقتهم كما سيأتى في الشهادات نعم لو يبنوا في شهادتهم السبب قبلت لا تنفاه التهمة حينئذ كإسائى فليتامل (قوله فلا ينافيه ما يأتى) قريبا (قوله ويفرق بأن الالغاء) أى رد الحكم (قوله بخلافه) أى ثم ترك مجرد التنفيذ (قوله

أو القياس الجلى وظاهر كلامهم هنا وجوب قبول ذلك وعليه فلا ينافيه ما يأتى في التنفيذ لأن هذا كما هو ظاهر (قوله) فيما وقع اتصال الحكم به من نحو أخذ ورد ذلك فيما لم يتصل به أثره ويفرق بأن الالغاء هنا فيه ضرر عظيم بخلافه ثم (الا) راجع

للأمرين قبله (أن يستحل) ولو على احتمال بان لم يدركه من يستحل أو لا (دما نأ) أو أموال فقد عدته حيثنؤ يؤخذ منه أن المراد استحلال خارج الحرب وإلا فكل البغاة يستحلونها حالة الحرب واعترض هذا بقول الروضة في الشهادات تقبل شهادة المستحل للدم والمال من أهل الأموال والقاضي كالشاهد ورد بان المعتمد ما هنا ويحتمل الجمع بحمل ما هنا على غير المؤول (٦٩) تأويل محتملا وما هناك على المؤول

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (وينفذ) بالتشديد (كتابته بالحكم) إلينا جواز الصلحة بشرطه (ويحكم) جواز أيضا (بكتابه) إلينا (بسماع) البينة في الاصح لصحته أيضا ويندب عدم تنفيذه والحكم به استخفافا بهم وينبغي تخصيصه بما إذا لم يترتب عليه ضرر المحكوم له بان انحصر تخلص حقه في ذلك بل لا يبعد حيثنؤ الوجوب ثم رأيت الأذرعى بحقه فيما إذا كان الحق لواحد من أعلى واحد منهم والذي يتجه أن عكسه مثله ببقيد المذکور كما اقتضاه عموم ما قررته (ولو أقاموا أحدا) أو تعزيرا (واخذوا زكاة وجزية وخراجا وفرقوا سهم المرتبة على جندهم صح) فننفذه إذا عاد اليانما استولوا عليه وفعلا فيه ذلك تاسيا بعلى كرم الله وجهه ثلاثين بالربعة ولان جندهم من جند الاسلام ورعب الكفار قائمهم وبحث البلقينى ان محله إذا كان فاعل ذلك هو مطاعهم لا آحادهم ولا

(قوله للأمرين الخ) أى الشهادة والقضاء اه ع ش (قول المتن إلا ان يستحل الخ) أى شاهد البغاة أو قاضيه وينبغي كما قاله الزركشى ان يكون سائر الاسباب للفسق في معنى استحلال الدم والمال اه معنى (قوله ولو على احتمال) إلى المتن في المعنى (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله واعترض هذا) أى ما جزم به المصنف ههنا من عدم صحة شهادته ونفوذ قضائه إذا استحل دماءنا وأموالنا اه معنى (قوله ويحتمل الجمع بحمل ما هنا الخ) جزم به النهاية والمعنى والاسنى (قوله محتملا) أى إذا الاحتمال وكأنه احتراز عن قطعى البطلان اه سيد عمر (قول المتن وينفذ) أى قاضينا كتابه أى قاضى البغاة اه معنى (قوله جواز أيضا) إلى قوله وينبغي في المعنى وإلى قوله والذي يتجه في النهاية (قوله عدم تنفيذه) أى الكتاب بالحكم والحكم به أى بالكتاب بالسماع (قوله تخصيصه) أى ندب ما ذكر (قوله عليه) أى عدم التنفيذ والحكم (قوله) فى ذلك) أى فى التنفيذ والحكم (قوله الوجوب) أى وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تعزيرا) إلى قوله وبحث البلقينى فى النهاية لإلا قوله تاسيا إلى ثلاثين (قول المتن وأخذوا) فى النهاية والمعنى أو بدل الواو (قوله فننفذه) إلى المتن فى المعنى إلا قوله ولا فرقة إلى وفى زكاة (قوله ثلاثين) الأولى وثلاث الخ بالعطف كفى المعنى (قوله وبحث البلقينى ان محله الخ) عبارة المعنى أما إذا أقام الحد وغيره ولا تم فانه لا يعتد به ومحل الاعتداد به فى الزكاة كما قال البلقينى إذا كانت غير معجلة أو معجلة لكن استمرت الخ (قوله ولا فرقة منعت الخ) قد يقال هو لا يسو ابغاة فهم خارجون من اصل المسئلة اه سيد عمر وفيه نظر يظهر بمراجعة تعريف البغاة وتقسيمها فى قسمين (قوله وفى زكاة غير معجلة الخ) خلاف النهاية وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم إلى وجوبها أم لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقينى اه (قوله وهو تفرقتهم) إلى التنبية فى النهاية (قوله بل فيما عدا الحد) يمكن على بعدان تحمل عليه عبارة المنهاج بان يراد بالآخر ما عدا الأول اه سيد عمر (قوله عدا الحد) أى والتعزير (قوله لم يكن من ضرورته) عبارة المعنى لضرورته بان كان فى غير القتال أو فيه للضرورة اه (قوله نفسا) إلى قوله وبه يعلم فى المعنى (قوله وقيد الماوردى) أى الضمان فى صورة العكس وهى اتلاف العادل على الباغى اه ع ش (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان سم ومعنى (قوله وبه يعلم) أى بقول الماوردى لا اضعافهم وهز يمتهم (قوله ضعف الخ) عبارة النهاية جواز عقودهم إذا قاتلوا الخ قال سم لوجه لتضعيفه لانه يمكن حمله على ما إذا لم يؤثر البقر فى اضعافهم اه أو يقال قوله إذا قاتلوا صفة الدواب لا ظرف لتعقر أى الدواب التى يقا تون عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالأولى ثم بقيد بان محله إذا لم يكن بقصد اضعافهم أى والغرض ان الاتلاف خارج الحرب اه سيد عمر (ضعف قوله) وقوله إذا جاوز أى الماوردى

لفقد عدته حيثنؤ فيه نظرى فى صورة كون الاستحلال على الاحتمال (قوله ويحتمل الجمع) بحمل ما هنا على غير المؤول تأويل محتملا وما هناك على المؤول كذلك ثم رأيت التصريح بذلك وعبارة شرح الروض لكن محله فى الأولى إذا استحلوا ذلك بالباطل عدوا نالتوا صلا إلى ارافة دما نأ و اتلاف اموالنا وما ذكره كاصلة فى الشهادات من التسوية فى تنفيذ ما ذكرين من يستحل الدماء والاموال وغيره محله فى غير ذلك فلا تناقض اه (قوله وفى زكاة غير معجلة) وسواء كانت الزكاة معجلة أم لا استمرت شوكتهم الى وجوبها ام لا كما اقتضاه تعليل الاصحاب المار وقياسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبلقينى م (قوله لا اضعافهم وهز يمتهم) أى وإلا فلا ضمان (قوله وبه يعلم ضعف قوله الخ) قد يقال لا حاجة لتضعيفه لانه يمكن حمله على

فرقة منعت واجبا عليها من غير خروج وفى زكاة غير معجلة ومعجلة استمرت شوكتهم لدخول وقتها والام لا يعتد بقبضهم لها لانهم عند الوجوب غير متأهلين للاخذ (وفى الاخير) وهو تفرقتهم ما ذكر بل فيما عدا الحد (وجه) انه لا يعتد به لئلا يتقوا به علينا (وما أتلفه باغ على عادل وعكسه ان لم يكن فى قتال) ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا وما لا وقيد الماوردى بما إذا قصد أهل العدل التشفى والانتقام لا اضعافهم وهز يمتهم وبه يعلم ضعف قوله لا تعقر دوابهم إذا قاتلوا اعليها لانه إذا جاوز اتلاف أموالهم خارج الحرب لإجل اضعافهم

فهذا يجوز لأن الضرورة إليه كدوا الاضغاف فيه اشد (والا) بان كان في قتال لحاجته او خارجة وهو من ضرورته (فلا) ضمان لامر العادل بقتالهم ولأن الصحابة رضوان الله (٧٠) عليهم لم يطالب بعضهم بعضا بشيء فظار التأويل (نتيجه) ذكر الدميري أن من قتل في الحرب

(قوله بان كان) ولو اختلف المتلف وغيره في ان التلف وقع في القتال او في غيره صدق المتلف لأن الاصل عدم الضمان اه ع ش (قوله لحاجته) عبارة المغنى محل الخلاف فيما اتلف في القتال بسبب القتال فان اتلف فيه ما ليس من ضرورته ضمن قطعاً قاله الامام وقرأه اه (قوله او خارجة الخ) كما إذا أتبرسوا بشيء فيجوز له ان يقاتل في الحرب اه زيادى (قوله من ضرورته) قال الشيخ عز الدين ولا يتصف اتلاف اهل البغى باباحة ولا تحريم لانه خطأ معفو عنه بخلاف ما يتلفه الحر في فانه حرام غير مضمون معنى وزيادى وع ش (قوله لامر العادل) اى اهل العدل عبارة المغنى وشرحه المنهج والروض لا ناما ورون بالقتال فلا تضمن ما يتولد منه وهم لما أتلفوا بتأويل اه (قوله ولأن الصحابة الخ) علة اكل من الاصل وعكسه والاول علة للاصل فقط (قوله ولو وطئ) الى قوله اما مرتدون في النهاية الى قوله وكذا من في حكمهم في المغنى (قوله ان اكرهها) اى او ظنت جواز التمكن اه ع ش (قوله وهو مسلم له شوكة الخ) وليس من ذلك ما يقع في زماننا من خروج بعض العرب واجتماعهم لنهب ما يقدر ورون عليه من الاموال بل هم قطاع طريق اه ع ش (قوله لوجود معناه) اى حكمة عدم ضمان الباغي عبارة المغنى لان سوط الضمان في الباغي لقطع الفتنة واجتماع الكفة وهو موجود هنا اه (قوله لافى تنفيذ قضاء الخ) اى فلا يعتد بها منهم لان تقاض شرطهم معنى واسنى (قوله واستيفاء حق واحد) سكت عن قبول الشهادة وعده اه سم (قوله فهم كقطاع الخ) وفاقا للمغنى وشيخ الاسلام وخلافا للامامية عبارة فهم كالبغاة ذلى الاصح كما اتى به الوالد رحمه الله تعالى اه اى في عدم الضمان خاصة رشيدى (قوله مطلقا) اى في الضمان وغيره (قوله) ويجب على الامام الخ) اى وعلى المسلمين إعادته من قرب منهم حتى تبطل شوكتهم اه ع ش (قوله في حكمهم) اى البغاة (قوله اى لا يجوز) الى قوله وسياسة الناس في النهاية (قوله اى عدلا) وينبغي الاكتفاء بفاسق ولو كافرا حيث غلب على ظن الامام انه ينقل خبره بلا زيادة ولا نقص وأنهم يثقون به فيقولون ما يقول اه ع ش (قوله والحروب الخ) فائدة معرفتها انه بينهم على ما يحصل بينهم وبين المسلمين من انواع الحرب وطرقه ليقع الرعب في قلوبهم فينقادوا للحكم الاسلام اه ع ش (قوله ما يثقونه) بكسر القاف من باب ضرب (قوله اى يكرهونه) الى قول المتن او شبهة في المغنى (قوله تاسيا الخ) علة وجوب البعث (قوله بالنهروان) بفتححات وسكون الهاء بلد يقرب بغداد اه ع ش (قوله فرجع بعضهم الخ) اى وابتاع بعضهم

ولم يعلم قاتله لم يرته قريبه الذى فى الطائفة الاخرى لاحتمال انه قتله وفيه نظر واضح وان نقله غيره وقره لان المانع لا يثبت بالاحتمال فالوجه خلافه (وفى قول يضمن الباغي) لتقصيرهم ولو وطئ احدهما أمة الآخر بلا شبهة يعتد بها لزمه الحد وكذا المهران اكرهها والود رقيق (و) المسلم (المناول بلا شوكة) يثبت له شيء من احكام البغاة حينئذ (يضمن) ما اتلفه ولو فى القتال كقطاع الطريق ولئلا يحدث كل مفسد تاويلا وتبطل السياسات (وعكسه) وهو مسلم له شوكة لا تاويل (كباغ) فى عدم الضمان لما أتلفه فى الحرب أو لضرورتها لوجود معناه فيه من الرغبة فى الطاعة ليجتمع الشمل ويقل الفساد لافى تنفيذ قضاء واستيفاء حق أو حد أم امر تدون لهم شوكة فهم كقطاع مطلقا وان تابوا وأسلموا جانيهم على الاسلام ويجب على الامام قتال البغاة لاجماع الصحابة عليه وكذا من فى حكمهم (و) لكن (لا يقاتل البغاة) أى لا يجوز له ذلك (حتى يبعث اليهم أمينا)

ما إذا لم يؤثر العقر اضعا فهم (قوله فهذا أجوز) كتب عليه مر (قوله وكذا المهران اكرهها) شرح مر (قوله لافى تنفيذ قضاء) سكت عن قبول الشهادة وعده (قوله اما مرتدون لهم شوكة الخ) اى الشهاب الرملى فى مرتدين لهم شوكة بان الاصح انهم كالبغاة لان القصد اثلا فهم على العود الى الاسلام مر ش (قوله ايضا اما مرتدون لهم شوكة فهم كقطاع الخ) قال فى شرح الروض بخلاف ما لو ارتدت طائفة لهم شوكة فالتفوا اما لا او نفسا فى القتال ثم تابوا واسلموا فانهم يضمنون لجنايتهم على الاسلام كما نقله الماوردى عن النص فى اكثر كتبه وابن الرفعة عن الجمهور وقال الاسنوى انه الصحيح ونقله عن تصحيح جماعات وقطع آخرين وقال الاذرى أنه الوجه وحكى الاصل فى ذلك وجهين بل ترجيح اه واعتمده شيخنا الشهاب الرملى عدم الضمان كالبغاة بل اولى للاحتياج الى تالفهم للاسلام كالا احتياج الى تالف البغاة للطاعة والضمان منفرد عن ذلك وما اعتمده يوافقه قول الروض فى باب الردة مانصه فصل امتنع مرتدون بنحو حصن بدار ناقبناهم واتبعناهم برهم وذفناجر يحهم واستتبنا أسيرهم وضمناهم كالبغاة اه وان قال شيخ الاسلام فى شرحه قضيتهم انهم لا يضمنون ما اتلفوه فى الحرب لكن تقدم فى قتال البغاة ان الصحيح خلافه اه بل الظاهر ان

أى عدلا (فطنا) أى ظاهر المعرفة بالعلوم والحروب وسياسة الناس وأحوالهم نعم ان علم ما ينقمونه اعتبر كونه فطنا فيه فقط فيما يظهر (ناصحا) لاهل العدل (يسألهم ما ينقمونه) على الامام اى يكرهونه منه تاسيا بعلى فى بعثه ابن عباس رضى الله عنهم الى الخوارج بالنهروان فرجع بعضهم الى الطاعة وكون المبعوث عارفا فطنا واجب ان يثب للناظرة وإلا فندوب (فان ذكروا

مظلة) بكسر اللام وفتحها (أو شبهة أزالها) عنهم الأئمة بنفسه في الشبهة وبمراجعة الإمام في المظلة ويصح عود الضمير على الإمام فأزالته للشبهة بتسبيه فيه إن لم يكن عارفاً للظلمة برفعها (وإن أصرروا) على بغيمهم بعد إزالة ذلك (نصحبهم) ندباً كما هو ظاهر بوعظ ترغيباً وترهيباً وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شماتة الكافرين (ثم) إن أصرروا دعاهم للمناظرة فإن امتنعوا أو انقطعوا وكابروا (آذنتهم) بالمدى أعلمهم (بالقتال) لأنه تعالى أمر بالصلاحيات القتال هذا إن كان بعسكره قوة ولا انتظرها (٧١) وينبغي له أن لا يظهر لهم ذلك بل يرهم ويورى وعند القوة قال

الماوردي يجب القتال إن تعرضوا للحريم أو أخذ مال بيت المال أو تعطل جهاد الكفار بسبيهم أو منعوا وأجبا أو تظاهروا على خلع إمام أنعقدت بيعته أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر فإن اختلف ذلك كله جاز قتالهم انتهى وظاهر كلامهم وجوب قتالهم مطلقاً لأن بقاءهم وإن لم يوجد شيء مما ذكر تتولد مفاسد قد لا تتدارك (فإن استعملوا) في القتال (اجتهد) في الإمهال (وفعل ما رآه صواباً) فإن ظهر له أن غرضهم لإيضاح الحق أمهاتهم ما يراه ولا يتقيد بمدة أو احتياهم لنحو جمع عسكر بادرهم ويكون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالادنى فلا بدنى قاله الإمام وظاهره وجوب هرب أمكن وليس مراداً لأن القصد إزالة شوكتهم ما أمكن (ولا يقاتل) إذا وقع القتل (مدبرهم) الذي لم يتحرف لقتال ولا تميز إلى فئة قريبة لا بعيدة لأن غائلته فيها ويؤخذ منه أن المراد بها هنا هي

أه معنى (قول المتن مظلة) هي سبب امتناعهم من الطاعة أه معنى (قوله بكسر اللام) إلى التنبيه في النهاية الإقوله أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله واقتداء إلى نعم (قوله بكسر اللام وفتحها) أي إن كان مصدراً ميمياً لكن الفتح هو القياس فالكسر شاذ فإن كان اسماً فالمظلم به فالكسر فقط معنى وزيادى زاد الرشيدى المراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال (أه) (قوله وبمراجعة الإمام الخ) لعل محله مالم يفرض له ذلك ابتداء أه سيد عمر (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمله سم أقول هو كذلك لكن من الواضح أن مراد الشارح من التسبب استنابة الغير ولو نظرنا إلى الحقيقة فهو في المظلة متسبب لا دافع أه سيد عمر (قول المتن فإن أصرروا) أي ولم يذكروا شيئاً أه معنى (قوله بعد إزالة) إلى قوله وينبغي في المعنى (قوله بعد إزالة ذلك) لعله في ظنه لا مع اعترافهم بالزوال واللام يظهر قوله إلا في ثم إن أصرروا الخ إذا لمعترف بزوال شبهته أن ينظر قوله السيد عمر أقول وينبغي عنه حمل الازالة على ذكر ما هي شأنه (قوله فإن امتنعوا) عبارة المعنى فإن لم يجيبوا أو أجابوا أو غلبوا في المناظرة وأصرروا (قول المتن آذنتهم) أي وجوباً أه شيخنا (قوله أمر) أي في قوله وإن طائفتان الآية (قوله بالصلاحيات ثم القتال) أي فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى نهاية ومعنى (قوله هذا) أي إعلامهم بالقتال (قوله انتظرها) أي وجوباً أه ع (قوله أو أخذ مال بيت المال) أي من حقوق بيت المال وليس لهم أه معنى (قوله أي أو ثبتت) إمامته (قوله فإن اختلف ذلك كله) أي إن لم يوجد واحد من الأمور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمده المعنى (قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية والوجه كما هو ظاهر كلامهم وجوب الخ (قول المتن فإن استعملوا الخ) وإن سألو أترك القتال أبداً لم يجبههم أه معنى (قوله في الإمهال) أي وعدمه أه معنى (قوله فإن ظهر) إلى قوله وظاهره في المعنى (قوله إن غرضهم لإيضاح الحق) عبارة غير أن استمهاتهم للتأمل في إزالة الشبهة أه (قوله أمهاتهم) أي وجوباً أه مجيرى (قوله أمهاتهم ما يراه) أي ليتضح لهم الحق أه معنى (قوله بادرهم) أي ولم يمهلمهم وإن بذلوا أمالاً وهو أذرأهم فإن سألوا الكف عنهم حال الحرب ليطلقوا أسرا وناو بذلوا بذلك رهائن قبلنا هاهنا فقتلوا الأسارى لم تقتل الرهائن بل نطلقهم كما سارهم بعد انقضاء الحرب وإن أطلقوهم أطلقناهم أه روض مع شرحه (قوله كدفع الصائل) خبر يكون وقوله سبيله الخ بدل مبه ويجوز أن الثاني هو الخبر والأول متعلق به (قوله فيها) أي البعيدة وكذا ضميرها (قوله نظير ذلك) أي المراد المذكور (قوله لأن المدار ثم الخ) أي وهنما تحصل به المناصرة للبيعة في ذلك الحرب وما لا تحصل أه ع (قوله على كونه) أي المتحيز (قوله يند) بصيغة المضارع المبني للمفعول من العدو وهو في بعض النسخ بصيغة الماضي المبني للفاعل من البعد (قوله ولا من التي سلاحه) أي تاركا للقتال روض ومعنى (قوله أو أغلق بابه) أي أعراضا عن القتال أه ع (قول المتن وأسيرهم) أي إذا كان الإمام يرى رأينا فيهم (أما إذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض عليه أه معنى (قوله عن على يوم الجمل) أي من أنه أمر مناديه فتأدى لا يتبع مدبر ولا يذفف على جريح ولا يقتل أسير ومن أغلق بابه فهو آمن ومن التي سلاحه فهو آمن أه معنى (قوله له نعم) إلى قوله ويسن في المعنى (قوله زعيمهم) أي مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) أي وجوباً أه ع (قوله شيخنا إنما أخذ اعتماداً من هذا المذكور في باب الردة) (قوله إن لم يكن عارفاً) ينبغي وإن كان عارفاً فتأمله (قوله وظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الوجه م

التي يؤمن عادة مجيئها اليهم قبل انقضاء القتال أما إذا لم يؤمن ذلك بأن غلب على الظن مجيئها اليهم والحرب قائمة فينبغي أن يقاتل حيثنوا إن لم يشترط نظير ذلك فما يأتي في الجهاد لأن المدار ثم على كونه بعد من الجيش أو لا (ولا) يقتل تارك القتال منهم وإن لم يلحق سلاحه ولا (مخنهم) بفتح الحاء من أمتحنته الجراحة أضعفته ولا من ألقى سلاحه أو أغلق بابه (و) لا (أسيرهم) لخبر الحاكم واليهي بذلك واقتداء بما جاء في ذلك كله بسند حسن عن علي يوم الجمل نعم لو ولو اجتمعوا تحت راية زعيمهم اتبعوا حتى يفرقوا

ولا فود يقتل اجد ولا لشبهة في حنيفة رضى الله عنه ويسن ان يتجنب قتل رحمه ما امكسه فيكره ما لم يقصد قتله (تنبيه) استعمل يقال
مريداه حقيقة المفاعلة فيمن يتأق منه كالمذبذب واصل الفعل فيمن لا يتأق منه كالمثخن ولا عذوره بل فيه نوع بلاغة فلا اعتراض عليه (ولا
يطلق) أسيرهم إن كان فيه منعة (وإن كان (٧٢) صيداً أو امرأة) وقنا (حتى تنقضي الحرب ويتفرق جمعهم) تفرق لا يتوقع جمعهم بعد

وهذا في رجل حروك ذافي
مراهق وامرأوق قاتلوا
والاطلغوا بمجر دانتضاء
الحرب (الا ان يطبع)
الحرا الكامل الامام بمتابعته
له (باختياره) اى تقوم
قرينة على صدقة فيما يظهر
فيطلق وان بقيت الحرب
لا من ضرره (ويرد)
وجوب ما لهم و (سلاحهم
وخيلهم اليهم) اذا انقضت
الحرب وامنت غائلتهم
اى شرهم يعودهم للطاعة
او تفرق شلمهم تفرق لا
يلتم نفاير ما مر في اطلاقهم
(ولا يستعمل) ما اخذ منهم
من نحو سلاح وخيل (في
قتال) او غيره اى لا يجوز
ذلك (الضرورة)
كخوف انهم اهل العدل
أو نحو قتلهم لو لم يستعملوا
ذلك نعم تلزمهم اجرة
ذلك ما اقتضاه كلام الروضة
كمضطر اكل طعام غيره
يلزمه قيمته وقضية كلام
الانوار انها لا تلزم ولا يرد
عليه المضطر لان الضرورة
لم تنشأ من المالك بخلاف
ما هنا ومع ذلك فالذى يتجه
ان استعملها ان كان في
القتال او لضرورته لم
يضمنها ولا منفعتها كاعلم
عامر ولا لاضمنهما) ولا
يقاتلون بعظيم (يعم

(قوله ولا فود الخ) اى بل فيه دية عمداء عش (قوله لشبهة اى حنيفة) اى فانه يرى قتل مدبرهم وأسيرهم
ومتخهم اه بجبرى (قوله ما لم يقصد قتله) اى فيباح قتله اه عش (قوله استعمل) اى المصنف (قوله
مريد الخ) حال من فاعل استعمل (قوله فيمن يتأق الخ) اى القتال (قوله واصل الفعل الخ) اى القتل
عطف على حقيقة المفاعلة الخ (قوله ولا عذوره) اى في الجمع بين الحقيقة والحجاز (قوله فلا اعتراض)
جرى عليه اى الاعتراض المعنى عبارة عنه عبر في المحرر في المدبر بالقتال والاخيرين بالقتل وهو اولى من تعبير
المصنف لان الخنثى والاسير لا يقتلان اه (قوله أسيرهم) الى قوله نعم في المعنى الا قوله اى وتقوم قرينة على
صدقه فيما يظهر الى قول المتن الا ضرورة في النهاية الا قوله المذكور (قوله منعة) بفتح تين وقد تسكن
النون اه عش (قول المتن وإن كان الخ) غاية اه عش (قول وهذا) اى استمرار حبس اسيرهم اه معنى
(قوله في رجل حر) اى متاهل للقتال اه معنى (قوله وكذا في مراهق الخ) اى وشيخ فان اه معنى (قوله
والاطلغوا الخ) اى وان خفنا عودهم معنى واسنى (قوله الحرا الكامل) اى اما الصبيان والنساء والعبيد فلا
يبيعة لهم اه معنى وأسنى (قول المتن ويرد سلاحهم وخيلهم الخ) وهو ثمة خيلهم وحفظ سلاحهم وغيره مما اخذ
منهم على بيت المال المستولى عليها يدعاه بقصد اقتنائها تعدياً فهو تها عليه مادامت تحت يده وكذا
عليه اجرة استعملها وان لم يستعملها اه عش (قوله اى لا يجوز ذلك) اى استعمله (قوله نعم يلزمهم
اجرة ذلك الخ) وعليه فهل الاجرة لازمة على المستعمل وتخرج من بيت المال لان ذلك الاستعمال لمصلحة
المسلمين فيه نظر والا قرب الاول اخذ ان قوله كمضطر اكل طعام غيره اه عش ولعل الاقرب هو الثاني
نعم لو استعمله لغير ضرورة القتال يتبين الاول (قوله على ما اقتضاه كلام الروضة الخ) اعتمده النهاية
والزبادى خلافاً للشرح والمعنى والاسنى كما ياتى (قوله وقضية كلام الانوار انها لا تلزم) اعتمده الاسنى
والمعنى وسيد كر الشارح ما يوافقه (قوله ولا يرد عليه) اى ما يقتضيه كلام الانوار وقوله المضطر اى اذا
اكل طعام غيره فانه يلزمه بدله (قوله لان الضرورة) اى في مسئلة المضطر (بخلاف ما هنا) اى فان الضرورة
نشأت في مسئلتنا من جهة المالك (قوله ومع ذلك) اى مع الفرق بين المسئلتين (قوله مما مر) اى من انه
لا ضمان لما يتأق في القتال اه معنى (قوله ولا يقاتلون بعظيم) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشراب
معنى ونهاية (قوله نعم) الى قوله وظاهره في المعنى الا قوله قال البغوي الى قال المتولى والى قوله قال الماوردى
في النهاية الا قوله واسراء والتذفيف على جرهم وقوله اى لا يجوز الى قوله نعم (قول المتن ومنجنيق) هو
آلة رمى الحجارة (قوله والقاء حيات) وارسال اسود ونحوها من المملكات اه معنى (قوله ولم يندفعوا)
راجع لكل من المعطوفين (قوله الاب) فان امكن دفعهم بغيره كان انتقالنا لموضع اخر لم نقلهم به (تنبيه)
لو تحصنوا ببلد او قلعة ولم يقاتلوا الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتلهم به المأمور ولا يجوز قطع اشجارهم
وزرعوهم ودار البغى دار الاسلام فاذا جرى فيها ما يوجب اقامة حد اقامه الامام اذا استولى عليها ولو
سبى المشركون طائفة من البغاة وقدر اهل العدل على استنقاذهم لزوم ذلك اه معنى (قوله بقصد الخلاص)
ينبئى اولاً بقصد اه عش (قوله ويظهر) عبارة النهاية وبيته (قوله ان هذا) اى قصد الخلاص منهم
(قوله قال المتولى ويلزم) عبارة النهاية والمعنى ويلزم الواحد منا كما قال المتولى مصابرة الخ (قوله وظاهره)
اى ما قاله المتولى (قول المتن ولا يستعان الخ) اى يحرم ذلك اه سم عبارة المعنى والنهاية تنبيه

(قوله ولا يستعان عليهم)

(كنار ومنجنيق) وتفرق و القاء حيات لان القصد ردهم للطاعة وقد يرجعون فلا يجدون للنجاسة سبيلاً (الضرورة) ظاهر
بان قاتلوا به أو أحاطوا بنا) ولم يندفعوا إلا به قال البغوي بقصد الخلاص منهم لا بقصد قتلهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولى
ويلزم الواحد منا مصابرة اثنين منهم ولا يولى إلا متحزباً أو متحيزاً و ظاهره جريان الاحكام الآتية في مصابرة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم

بكافر) ذمی او غیره الا ان اضطررنا لذلك (ولا ینیری قتلهم مدبرین) او اسراء او التذیف علی جریحهم اعداوة او اعتقاد کالحنفی ای
لا یجوز لنحوشافی الاستعانة باولئك لان القصد ردھم للطاعة واولئك یتدینون بقتلهم نعم ان (۷۳) احتجنا لذلك جاز ان کان لهم نحو

جراة وحسن اقدام
وامكننا دفعهم لو ارادوا
قتل واحد من ذكر قال
الموردی ویشترط ان
یشترط عليهم الامتناع من
ذلك ویثق بوفائهم به انتهى
ویظهر ان ذلك یاقی فی
الاستعانة بالكافر ایضا
الا ان الجات الضرورة
اليهم مطلقا ولا یخالف
ما هنا جواز استخلاف
الشافعی للحنفی مثلا لان
الخليفة مستبد برأیه
واجتهاده وهؤلاء تحت
رایة الامام ففعلهم منسوب
له فوجب كونهم علی
اعتقاده (ولو استعانوا
علینا باهل الحرب وآمنوهم)
بالمداى عقدوا لهم امانا
لیقاتلوا معهم (لم یفقدوا ما
علینا) للضرر ففعلهم
معاملة الحریین (ونفذ)
الامان (عليهم فی الاصح)
لانهم آمنوهم من انفسهم
ولو قالوا قد اعانواهم ظننا
انه یجوز اعانة بعضكم علی
بعض او انهم المحقون ولنا
اعانة الحق او انهم استعانوا
بنا علی کفار وامن صدقهم
بلغناهم الامان واجرینا علیهم
فیما صدر منهم احكام البغاة
هذه هی العبارة الصحيحة
وامان عبر بقوله بلغناهم
الامان وقاتلناهم كبغاة فقد
تجاوزوا الاقفی الجمع بین تبلیغ
الامان ومقاتلتهم كبغاة تناف

ظاهر كلامهم ان ذلك لا یجوز ولو دعت الضرورة الیه لكنه فی التتمة صرح بجواز الاستعانة به ای الكافر
عند الضرورة وقال الاذرعی وغيره انه المتجه اه (قول المتن بكافر) ای لانه یحرم تسلیطه علی المسلم نهاية
ومنهج زاد المغنی ولذا لا یجوز لمستحق القصاص من مسلم ان یوكل كافرا فی استیفائه ولا للامام ان یتخذ
جلادا كافر الاقامة الحدود علی المسلمین اه وقال عرش بعد نقل ما ذكر عن الزیادی اقول وكذا یحرم
نصبه فی شیء من امور المسلمین نعم ان اقتضت المصلحة توليته فی شیء لا یقوم به غیره من المسلمین او ظهر فیمن
یقوم به من المسلمین خیانة وامنت فی ذمی ولو لحوفه من الحاكم مثلا فلا یبعد جواز توليته فیه لضرورة
القیام بمصلحة ما ولی فیه ومع ذلك یجب علی من ینصبه مراقبته ومنعه من التعرض لاحد من المسلمین بما فیه
استعلاء علی المسلمین اه (قوله ذمی) الی المتن فی المغنی الا قوله ای لا یجوز لى نعم وقوله ویظهر لى ولا
یخالف (قول المتن مدبرین) ای حال كونهم مدبرین اه مغنی (قوله ای لا یجوز لنحوشافی الخ) راجع
للمعطوف والمعطوف علیه وقوله نعم الخ راجع للمعطوف فقط (قوله واولئك یتدینون بقتلهم) هذا
لما یناسب قوله او اعتقاد الخ دون قوله لعداوة (قوله لذلك) ای للاستعانة بمن یری قتل واحد من ذكر
(قوله جاز ان کان لهم الخ) عبارة المغنی قال الشیخان یجوز بشرطین احدهما ان یكون لهم حسن اقدام
وجراة والثانی ان یمکن دفعهم عنهم الخ زاد الموردی شرط ثالثا وهو ان یشترط الخ (قوله قال الموردی
ویشترط ان یشترط الخ) والاوجه انه لیس بشرط اذ فی قدر تنافی دفعهم غنیة عن ذلك اه نهاية قال
السید عمر بعد ذكر مثله عن سم مانصه یتوقف فی ذلك لانه قد یغفل عنه وان امکن دفعه لو شعر به اه (قوله
ان ذلك) ای ما قاله الماوردی (قوله الا ان الجات الخ) راجع الی كل من قوله نعم الخ وقوله ویظهر الخ
(قوله اليهم) ای الكافرون یری قتل واحد من ذكر (قوله مطلقا) ای فیجوز الاستعانة بهم بدون
وجود شیء من تلك الشروط الثلاثة (قوله ما هنا) ای قوله لا یجوز لشافعی الخ (قوله لان الخليفة) علة
لعدم المخالفة (قوله مستبد) ای مستقل (قوله وهؤلاء) ای المستعان بهم (قوله بالمد) الی قوله هذه
هی العبارة فی النایة والمغنی (قوله بالمد) ای بهمة مدودة وقصرها مع تشدید المیم لحن كما قاله ابن مکی اه
مغنی عبارة عرش قوله بالمداى وبالقصر مع التشدید كما یؤخذ من قوله الاتی تأمینا مطلقا ولعل اقتصار
الشارح علی ما ذكره لكونه الاكثر لكن فی الشیخ عمیرة مانصه فی كلامه المتولی ضبط آمنهم بالمد کافی قوله
تعالی وامنهم من خوف وحكى ابن مکی من اللحن قصر الهمزة والتشدید اه (قوله لیقاتلونا معهم) ای
لیعینوهم علینا (قوله فعاملهم الخ) ای وحینئذ فلنا غنم او لهم واسترقاقهم وقتل اسیرهم ومدبرهم وتذیف
جریحهم اه مغنی (قوله انه یجوز) ای لنا (قوله اعانة بعضكم) من اضافة المصدر الی مفعوله
وقوله علی بعض ای منكم (قوله انهم الخ) ای الباغون (قوله وامکن صدقهم) راجع لكل من
المعاطیف (قوله واجرینا علیهم) ای قبل تبلیغهم الامان اه عرش (قوله فیما صدر منهم) ای قبل تبلیغ
الامان اه رشیدی (قوله احكام البغاة) ای فلا نستبیحهم للامان مع عذرهم اه مغنی (قوله هذه هی العبارة
الصحيحة الخ) عبارة شیخنا مروهذا مراد من عبر بقوله وقاتلناهم كالبغاة اه ای فلیس قوله وقاتلناهم
كالبغاة مر تباعلی تبلیغهم الامان لانه قبله فالعبارة مقبولة وبه یرد ما اطال به فی التحفة شوبری وقال سم
وقاتلناهم قبل تبلیغهم الامان فی حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فن ظفرنا به منهم ببلغه الامان فیکون

بكافر) ای یحرم ذلك (قوله ولا ینیری قتلهم مدبرین) قال فی الروض الا ان احتجناهم ولهم اقدام
وجراة وامکن دفعهم ای لو اتبعوهم بعد انهم اهمهم قال فی شرحه زاد الموردی وشرطنا علیهم ان لا یتبعوا
مدبرا ولا یتولوا جریحا ویثق بوفائهم بذلك اه ما فی شرح الروض وقد یقال لاحاجة هذا الزیادة مع قولهم
وامکن دفعهم فلیتأمل (قوله ونفذ الامان علیهم) قاله فی الکفاية واذا حاربوا ناعمهم لم یبطل انهم فی حقهم

(۱۰ - شروانی وابن قاسم - تاسع) لان قتالهم كبغاة ان کان بعد تبلیغ الامان فغیر صحیح لانهم

بعد بلوغ الامان حریون فلیقاتلوا کالحریین وقبل بلوغه لا یقاتلون اصلا فالوجه انهم لعذرهم یبلغون الامان وبعده یقاتلون کحریین

في كلام الشارح أي شيخ الاسلام تقديم وتأخير وقال شيخنا العزيز وقائلناهم كالبيعة التشبيه في أصل القتال لا من كل وجه اه بجمري (قوله املوا منوهم) إلى قوله ويقتلون ان قتلوا في النهاية إلا قوله قيل وإلى الفصل في المعنى إلا قوله قيل وقوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله املوا منوهم الخ) محترز ليقاوتوا معهم اه سم (قوله امنوهم تامينا) تذكر ما مر عن ابن مكي (قوله مطلقا) أي بدون شرط قتالنا اه معنى (قوله فان قاتلونا الخ) عبارة المعنى فان استعانوا بهم بعد ذلك وقاتلونا انتقض ما منهم حينئذ في حقنا كيانص عليه اه (قوله وحقهم) عبارة النهاية والمعنى وكذا في حقهم كما هو القياس اه (قوله يقتلون) ببناء المفعول (قوله بالنسبة لاهل الذمة الخ) يعني ان الاكتفاء بقولهم انهم مكرهون في اهل الذمة واما غيرهم فلا تقبل دعواهم الا كراه إلا بيئته اه معنى (قوله لغيرهم) أي من المعاهدين والمستامين اه عش (قول المتن وكذا قالوا الخ) محترز قوله عالمين الخ اه معنى (قوله وامكن جملهم الخ) راجع إلى ما بعد وكذا (قوله قيل الخ) وافقه النهاية والمعنى (قوله وليس الخ) من مقول القيل عبارة المعنى وليس مراد بالخ (قوله بل فيه) أي في الاكراه (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما موقمه اه رشيدى اقول ولعله من تصرف الكتبة وكان في الاصل مؤخر عن المتن عبارة المعنى ويقاوتون أي حيث قلنا بعدم انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث كبغاة أي قتلناهم اما إذا انتقض عهدهم خكمه مذكور في الجزية اه (قوله لحقن دماهم) أي بالامان (قوله ولا يلحقون بهم الخ) عبارة النهاية وشرح المنهج وخرج بقتالهم الضمان فلو اتلفوا علينا انفسا وما لا ضمنوه اه قال عش أي بغير القصاص اه وقال الحلبي المعتمد وجوبه اه (قوله ما يتلف) أي ما يتلفونه (قوله ويقتلون الخ) وفاقا للمعنى عبارة وهل يجب عليهم القصاص وجهان في الروضة كاصلها بل تاريخ جميع ارجحها كما قال البلقيني الوجوب وقال انه ظاهر نص الشافعي اه (قوله لانه) أي عدم الضمان ثم أي في البغاة (قوله غير موجود في نحو الذميين) أي لانهم في قبضة الامام (فرع) لو اقتتل طائفتان باغيتان منعهما الامام فلا يعين احدهما على الاخرى وان عجز عن منعهما قاتل اشدهما بالاخرى التي هي اقرب الى الحق وان رجعت من قتالها الى الطاعة لم يفاجىء الاخرى بالقتال حتى يدعوها الى الطاعة لانهما صارت باستعانتها به في امانه فان استوت قال الماوردي ضم اليه اقلهما جمعائهم اقربهم اذ اثم يجتهد فيهما وقاتل بالمضومة اليه منهما الاخرى غير قاصد اعانتها بل قاصد ادفع الاخرى ولو غزت البغاة مع الامام مشركين فكاهل العدل في حكم الغنائم فيعطى القاتل منهم السلب كغيره من اهل العدل ولو عاهد البغاة مشركا اجتنابه بان لا تقصده بما يقصد به الحربى الغير المعاهد ولو قتل عادل عادلا في القتال وقال ظننته باغيا حلف ووجبت الدية دون القصاص للعدو ولو تعمد عادل قتل باغ آمنه عادل ولو كان المؤمن له عبدا أو امرأة اقتص منه وان كان جاهلا بامانة لزمه الدية معنى وروى مع شرحه

بـخلاف مالو امن شخص مشركا فقصده مسلما أو ماله فانه يلزم بعد ابلاغه ما منه مجاهدته لان تأمينه للكف عن المسلمين فانتقص بقتال أحدهم بخلاف الحربى مع البغاة شرح الروض (قوله تأميناً مطلقاً) يحترز ليقا تلون معهم ﴿فصل فى شروط الامام الاعظم﴾

هو

هذا لان البغي خروج على الامام الاعظم القائم بخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة (٧٥) الدنيا ومن ثم اشترط فيه ما شرط في القاضي

وزيادة كما قال (شرط الامام
كونه مسلما) ليراعى مصلحة
الاسلام والمسلمين (مكفا)
لان غيره في ولاية غيره
وحججه فكيف يلي امر الامة
وروى احمد خبر نعوذ بالله من
امارة الصبيان (حرا) لان من
فيه رق لا هاب وخبر اسمعيل
واطيعوا وان ولي عليكم عبد
حبشي محمول على غير الامامة
العظمى اول للبالغة فقط
(ذكر) اضعف عقل الاثني
وعدم مخالطتها للرجال
وصح خبره ان يفلح قوم ولوا
امرهم امرأة والحق بها
الخنثى احتياطا فلا تصح
ولايته وان بان ذكرها
كالقاضي بل اولي (قرشيا)
لخبر الائمة من قرش اسناده
جيد لاهاشيا اتفاقا فان
فقد قرشي جامع للشروط
فكناني فرجل من ولد
اسماعيل صلى الله على نينا
وعليه وسلم ومرفي ذلك كلام
في النية والكفاءة فعجمي
كذا في التهذيب وفي التتمة
بعد ولد اسمعيل فجرهم لان
جرهما اصل العرب ومنهم
تزوج اسمعيل فن ولد
اسحاق صلى الله على نينا
وعليه وسلم (مجتهدا)
كالقاضي بل اولي بل حكى
فيه الاجماع ولا ينافيه قول
القاضي عدل جاهل اولي
من فاسق عالم لان الاول
يمكنه التفويض للعلماء فيما
يفتقر للاجتihad لان محله
عند فقد المجتهدين

هو المقصود بالذات اه (قوله بهذا) اي بالكلام على البغاة اه نهاية (قوله لان البغي الخ) علة للتبعية
(قوله القائم بخلافة النبوة) يشعر التعبير بخلافة النبوة انه انما يقال للامام خليفة رسول الله ا ونبوه وهو
موافق لما في الديمري انه قيل لابي بكر يا خليفة الله فقال لست بخليفة الله بل خليفة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك لقوله تعالى وهو الذي جعلكم خلافتي في الارض اه والاصح عدم الجواز
كافي العباب وسم على المنهج اه عش عبارة المغنى والروض مع شرحه ويجوز تسمية الامام خليفة وخليفة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وامير المؤمنين قال البغوي وان كان فاسقا واول من سمي به عمر بن الخطاب رضى
الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لانه انما يستخاف من يغيب ويوت والله تعالى مبرزه عن ذلك
قال المصنف في شرح مسلم ولا يسمى احد خليفة الله بعد ادم وادود عليهم السلام وعن ابي مايكة ان رجلا
قال لابي بكر رضى الله تعالى عنه يا خليفة الله فقال انا خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وانا راض بذلك اه (قول
المتن شرط الامام) وهو مفرد مضاف فيعم كل شرط اي شرطه حال عدا الامامة والعهد بها امور احدها
(كونه مسلما) فلا تصح تولية كافر ولو على كفار ثانيهما كونه مكفا فلا تصح امامة صبي ومجنون بالاجماع
معنى عبارة المصنف في شرح مسلم قال القاضي عياض اجمع العلماء على ان الامامة لا تنعقد للكافر وعلى انه
لو طرأ عليه الكفر انزل وكذا لو ترك اقامة الصلوات والدعاء اليها قال وكذلك عند جمهورهم البدعة قال وقال
بعض البصريين تنعقد له وتستدام له لانه تناول قال القاضي فلوطر اعياه كفو وتير للشرع او بدعة خرج
عن حكمه ولا يقو سقط طاعته ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب امام عادل ان امكنهم ذلك فان
لم يقع ذلك الاطاعة ووجب عليهم القيام بخلف الكافر ولا يجب في المبتدع الا اذا طؤ القدرة عليه فان تحمة وا
العجز لم يجب القيام ويهاجر المسلم عن ارضه الى غير ها ويفر بدنيه اه (قوله خبر نعوذ بالله الخ) من اضافة
الاعم الى الاخص (قوله او للبالغة) اي في وجوب بذل الطاعة للامام قال عش والنجير مى واحمول
على المتغلب الاقاه (قوله وان بان ذكرها) هل هذا على اطلاقه او محله اذا تولى وهو خثنى ثم اتضح
ذكر المحل تامل فليراجع والظاهر ان الثاني هو المراد اه سيد عمر اقول ويصرح بالثاني قول
الرشيدى اي فيحتاج الى توليته بعد التبين كما هو ظاهر اه (قوله لاهاشيا اتفاقا فان الصديق وعمر وعثمان
رضى الله تعالى عنهم لم يكونوا من بنى هاشم اه معنى (قوله فان فقد الخ) اي بان لم يوجد وان بعدت مسافته
جدا اه عش (قوله فرجل من ولد اسمعيل الخ) شمل ذلك جميع العرب بعد كنانة فهم في مرتبة واحدة اه
عش (قوله من ولد اسمعيل) وهم العرب كما في الروض اه رشيدى (قوله فعجمي كذا الخ) عبارة المغنى
فان عدم فرجل جرهمى كافي التتمة وجرهم اصل العرب الخ وان عدم فرجل من ولد اسحق صلى الله عليه وسلم
ثم غيرهم اه (قوله وفي التتمة الخ) وهذا هو الراجح لان جرهما من العرب في الجملة اه عش (قول المتن
مجتهدا) اي ولو فاسقا اخذا من قول الشارح لان محله الخ اه عش (قوله ولا ينافيه) اي قول المتن بمجتهدا
(قوله لان محله) قد يقال ينافي هذا المحل قوله اي القاضي فيما يفتر للاجتihad فليتأمل ثم رايت الفاضل
الحشى نبه على ذلك اه سيد عمر ثم قال اي الحشى الا ان يقال المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط

(قوله شرط الامام كونه مسلما مكفا) و (قوله وفي التتمة بعد ولد اسمعيل الخ) جزم في الروض بما في التتمة
قال في شرحه والترجيح من زيادته قال الرافعى ولك ان تقول قرش من ولد النضر بن كنانة بن خزيمه
ابن مدركة فكما قالوا اذا فقد قرشى ولي كنانى هلا قالوا اذا فقد كنانى ولي خزيمى وهكذا يرتقى الى اباب بعد
حتى ينتهى الى اسمعيل قال ابن الرفعة وهو قضية كلام القاضي فاذا كروه مثال يقاس عليه قال الاذرى
وفي كلام الرافعى الاخير وقفة ظاهرة اذ من المعلوم ان من فوق عدنان لا يصح فيه شىء ولا يمكن حفظ النسب
فيه منه الى اسمعيل اه كلام شرح الروض (قوله لان محله الخ) فيه حرازة لان اولوية احد الامرين على
الاخر تقتضى وجودهما اذ لم فقد احدهما لا معنى لاولية الاخر الا ان يقال المراد بالعالم غير المجتهد
لكن قوله لان الاول الى فيما يفتر للاجتihad يقتضى وجود المجتهدين فينافي قوله لان محله الخ الا ان يقال

وكون أكثر من ولى أمر الامة بعد الخلفاء الراشدين غير مجتهدين إنما هو لتغلبهم فلا يرد (شجاعا) ليغزو بنفسه ويدير الجيوش ويفتح الحصون ويقرر الاعدام (ذاري) يسوس به الرعية ويدير مصالحهم الدينية والدنيوية قال الهروي وأدناه أن يعرف أقدار الناس (وسمع) وإن نقل (وبصر) وإن ضعف بحيث لم يمنع التمييز الأشخاص (٧٦) أو كان أعور أو أعشى (ونطق) يفهم وإن فقد الذوق والشم وذلك ليتاق منه فصل

الامور وعدلا كالقاضي بل أولى فلو اضطر لولاية فاسق جاز ومن ثم قال ابن عبد السلام لو تعذرت العدالة في الامة والحكام قد منأ أقلمهم فسفا قال الأذري وهو متعين إذ لا سبيل إلى جعل الناس فوضى ويلحق بها الشهود فإذا تعذرت العدالة في أهل قطر قدم أقلمهم فسفا على ما يأتي وسليمان نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة التهوؤ وتعتبر هذه الشروط في الدوام أيضا إلا العدالة فقد مر في الوصايا أنه لا ينزل بالفسق والالجنون إذا كان زمن الإفاقة أكثر وتمكن فيه من أموره ولا قطع بدأ ورجل فيغفرد واما لا ابتداء بخلاف قطع الدين أو الرجلين لا يفتر مطلقا (و تنعقد الامامة) بطرق أحدها (بالبیعة) كما بايع الصحابة أبابكر رضي الله تعالى عنهم (والاصح) أن المعتبر هو بيعة أهل الحل والعقد من العلماء والرؤساء ووجوه الناس الذين يتيسر اجتماعهم (حالة البيعة) بأن لم يكن فيه كلفة عرفا فيما يظهر لأن الأمر ينتظم بهم ويتبعهم سائر الناس ويكفي

الامامة اه (قوله) وكون أكثر من ولى الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله فلا يرد) أى على اشتراط الاجتهاد (قول المتن شجاعا) بثلاث المعجمة والشجاعة قوة القلب عند البأس معنى (قوله يسوس) على وزن يصون أى يحكم به اه كرى (قوله ان يعرف أقدار الناس) أى بان يعرف من يستحق الرعاية ومن لا يستحقها ويعاملهم بذلك إذا وردوا عليه اه ع ش (قوله يفهم) ببناء الفاعل ويجوز كونه للمفعول (قوله وإن فقد الذوق الخ) عبارة المغنى وفهم من اقتصره على ما ذكرناه لا يؤثر فقد شم وذوق وهو كذلك كما جزم به في زوائد الروضة ولا يشترط كونه معصوما لان العصمة للانباء ولا يضر قطع ذكر اثنين اه (قوله وذلك) أى اشتراط سمع وما بعده (قوله وعدلا) عطف على مسلمات المتن (قوله لو تعذرت العدالة في الامة) يعنى بان لم يوجد رجل عدل اه رشدى (قوله ويلحق بها الشهود) ضعيف اه ع ش عبارة النهاية والحق بهم الشهود اه (قوله من نقص يمنع الخ) كالنقص في اليد والرجل اه معنى (قوله انه لا ينزل بالفسق) أى فى الاصح اه معنى (قوله والالجنون الخ) أى عدمه (قوله) وتمكن فيه من اموره) أى فلا ينزل به اه ع ش (قوله ولا لا قطع يد اورجل الخ) وعلم من ذلك انه ينزل بالعمى والصمم والخرس والمرضى الذى ينسبه العلوم اه معنى (قوله فيغفرد واما) أى فلا ينزل به اه ع ش (قوله مطلقا) أى لا ابتداء ولا دوما (قوله بطرق) أى ثلاثة ولا يصير الشخص اماما بتفرده بشروط الامامة بل لا بد من أحد الطرق كاحكامه المأوردى عن الجمهور وقيل يصير اماما من غير عقد حكاه القمولى قال ومن الفقهاء من الحق القاضي بالامام في ذلك وقال الامام لو خلا الزمان عن الامام انتقلت احكامه إلى اعلم اهل ذلك الزمان اه معنى (قوله احدها بالبيعة) لاحسن في هذا المزج كما لا يخفى (قول المتن بالبيعة) بفتح الموحدة اه معنى (قول المتن ووجوه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عظماء هم باحارة وعلم او غيرهما اه ع ش (قوله حالة البيعة) إلى قوله بما يأتي في النهاية (قوله فيما يظهر) عبارة النهاية كما هو المتجه اه ويتبعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد من سائر الاقطار بل إذا وصل الخبر إلى الاقطار البعيدة لزهم الموافقة والمتابعة اسنى ومعنى (قوله ويكفي بيعة واحدة) عبارة المغنى ولا يشترط عدد كما هو كلامه بل لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته اه (قوله ويشترط قبوله الخ) عبارة النهاية وأقرب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله من العدالة) إلى قوله ويشترط في المغنى (قوله قال وكونه الخ) عبارة المغنى تنبيه قضية كلامه عدم اشتراط الاجتهاد وهو كذلك وما في الروضة كاصلها من انه يشترط ان يكون المبايع مجتهدا ان اتحدوا ان يكون فيه مجتهدان تعدد مفرع على اشتراط العدد والمراد بالمجتهد هنا المجتهد بشروط الامامة لان يكون مجتهدا مطلقا كما صرح به الزنجاني في شرح الوجيز اه (قوله وكونه) أى المبايع وكذا ضمير اتحد (قوله ولا فجتهد فيهم) أى وإن تعدد المبايع فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله ورد) أى قولهما المذكور وكذا ضمير بانه (قوله على ضعيف) وهو اشتراط تعدد المبايع انتهى نهاية (قوله ولانما يتجه) أى الرد انتهى رشدى (قوله اما اذا اريد الخ) اقول ان كلامهما صريح في تفريع ما حكاه الشارح عنهما بقوله قال وكونه الخ على

المراد فقد المجتهدين المتصفين ببقية شروط الامامة (قوله ويتبعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق اهل الحل والعقد في سائر البلاد والاضاع بل إذا وصل الخبر إلى اهل البلاد البعيدة لزهم الموافقة والمتابعة شرح الروض (قوله ورد بانه مفرع على ضعيف) كتب عليه م

يبعوه واحد انحصر الحل والعقد فيه أما بيعة غير أهل الحل والعقد من العوام فلا عبرة بها ويشترط قبوله ليعتبر كذا قيل والوجه الشرط عدم الرد لم يعد فان امتنع لم يجبر لان لم يصلح غيره (و شرطهم) أى المبايعين (صفة الشهود) من العدالة وغيرهما ما يأتي أول الشهادات قالوا وكونه مجتهدا ان اتحدوا لا فجتهد فيهم ورد بانه مفرع على ضعيف ولانما يتجه ان أريد حقيقة الاجتهاد أما إذا أريد به ذو رأى وعلم ليعلم وجود الشروط والاستحقاق فيمن يبايعه فهو ظاهر كما يدل له قولهم لا عبرة ببيعة العوام ثم رأيت عن الزنجاني انه صرح

بذلك في شرح الوجيز ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع أي لانه لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عقد سابق وطال الخصام فيه لان تعدد ادى لقبول شهادتهم با حث فلا محذور وشهادة الانسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمة (٧٧) كرايت الهلال أو أرضعت هذا وهذا الذي

يتعين حمل كلامهم عليه لوضوحه يندفع اعتراض التفصيل الذي صححه في الروضة (و) ثانيها (باستخلاف الامام) واحدا بعده ولو فرعه أو أصله ويعبر عنه بعده اليه كما عهد ابو بكر الى عمر رضى الله عنهما وانعقد الاجماع على الاعتقاد بذلك وصورته ان يعقد له الخلافة في حياته ليكون هو الخليفة بعده فهو وان كان خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تجز وتعلق تصرفها بشرط وبهذا يندفع ما هنا من الترددات وما يؤيد ما ذكرناه انه خليفة حالا وانما المنتظر تصرفه وانه غير وصاية قو لهم وقت قبول المعين الذي هو شرط من العهد الى الموت وقضيته انه لو اخره الى ما بعد الموت لم يصح وهو متجه لان ذلك خلاف قضيه العهد وبتشبيههم له بالوكالة اندفع قول البلقيني ينبغي ان يجب الفور في القبول وقو لهم لا بد من وجود شروط شروط الامامة فيه وقت العهد فان لم توجد الاعتد موت العاهد احتاج للبيعة (تنبه) ظاهر كلامهم هنا انه لا بد من القبول لفظا وقضية تشبيهه

الوجه الضعيف وحيث فلا محل لقوله وإنما يتجه الخ لان حاصله تأويل هذا الكلام الذي يصرح عبارتها ببنائه على الضعيف من غير حاجة اليه ولا حاجة للنقل عن الزنجاني اه سيد عمر (قوله بذلك) أي المراد الثاني (قوله ويشترط) الى قوله وشهادة الانسان في النهاية (قوله عقد الخ) نائب فاعل ادعى (قوله بها) أي بالامامة او المبايعه (قوله وبهذا) أي باشرط شاهدين عند اتحاد المبايع وعدمه عند تعدده (قوله اعتراض التفصيل) أي المذكور اه سم أي بقوله ويشترط شاهدان إن اتحد المبايع لان تعدد (قول المتن باستخلاف الامام) خرج بالامام غيره من بقية الامراء فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون اميرا بعدهم لانهم لم يؤذن لهم من السلطان في ذلك اه ع ش (قوله واحدا بعده) الى قوله وصورته في المعنى وإلى قوله وبهذا يندفع في النهاية (قوله واحدا بعده) عبارة المعنى شخصه في حياته ليكون خليفة بعده اه (قوله ويعبر عنه) أي عن الاستخلاف (قوله كما عهد ابو بكر الى عمر) بقوله الذي كتبه قبل موته بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد ابو بكر خليفة رسول الله ﷺ عند اخر عهده بالدنيا واول عهده بالآخرة في الحالة التي يؤمن فيها الكافر ويتقي فيها الفاجر اني استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان روعد فذاك على ورأى فيه وإن جار وبدل فلا علم على الغيب والخير اردت ولكل امرئ ما اكتسب وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون معنى وع ش (قوله في حياته) متعلق بالخلافة اه رشيدى (قوله وبهذا) أي التصوير المذكور (قوله انه خليفة) بيان للوصول (قوله قو لهم) فاعل يؤيد (قوله من العهد الخ) خبر وقت قبول المعين (قوله وقضيته) الى قوله وقو لهم في النهاية (قوله وقضيته انه الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولا بد ان يقبل الخليفة في حياة الامام وإن تراخى عن الاستخلاف كما اقتضاه كلام الروضة وان بحث البلقيني اشترط الفور فان اخره عن الحياة رجع ذلك الى الايصاء وسيأتي حكمه اه (قوله لو اخره) أي عقد الخلافة ع ش ورشيدى اقول هذا ظاهر صنع النهاية لكن صنع الشارح وما مر انفا عن المعنى والاسنى صريحان في ان مرجع الضمير القبول كانه عليه سم فيما ياتي عنه (قوله لو اخره الخ) الذي في شرح الروض مانصه فان اخره أي القبول عن حياته رجع ذلك فيما يظهر الى الايصاء وسيأتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا في النهاية وظاهره انه يبلغو العهد بالكلية وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج ويشترط القبول في حياته اه لكن مر انفا عن المعنى والاسنى انه يرجع الى الايصاء ثم رايته عليه سم بما نصه قوله اندفع الى قول البلقيني ينبغي الخ يوم اشترط اصل القبول وقدم خلافة رشيدى وع ش اقول ما مر إنما هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثاني ولذا فرق الشارح بينهما بما ياتي (قوله وقو لهم الخ) عطف على قوله وقت الخ (قوله فيه) أي في المعهود اليه (قوله هنا) أي في الاستخلاف (قوله أن يفرق) أي بين الامامة والوكالة (قوله وعلى الاول) أي اشترط القبول لفظا (قوله بينه) أي الاستخلاف (قوله ما قدمته الخ) أي من استقراب عدم اشترط القبول وإنما الشرط هو عدم الرد (قوله ويجوز العهد) الى قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه وعليه ان يتحرى الاصلاح للامامة بان يجتهد فيه فاذا ظهر له واحد ولاه له جعل الخلافة لزيد ثم بعده لعمرو ثم بعده لبكرو وتنقل على مراتب كارتب ﷺ أمر جيش مؤتة فان مات الاول في حياته أي المعاهد فبالخلافة لثاني وان مات الثاني ايضا فهي الثالث وان مات وبقي الثلاثة احياء وانتصب الاول للخلافة كان له ان يعهد بها

(قوله يندفع اعتراض التفصيل) أي المذكور (قوله وقضيته أنه لو أخره الخ) الذي في شرح الروض مانصه فان اخره أي القبول عن جناية رجع ذلك فيما يظهر الى الايصاء وسيأتي حكمه اه (قوله وهو متجه) كذا شرح م ر (قوله لجمع مترتين) قال في شرح الروض وتنقل اليهم على مراتب اه (قوله نعم الاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم) عبارة الروض وله تبديل عهد غيره لا عهده اه (قوله

بالوكالة أن الشرط عدم الرد الآن يفرق بالاحتياط للامامة وعلى الاول يفرق بينه وبين ما قدمته في البيعة بانه ثم لم ينب عن أحد حتى يقبل عنه بخلافه هنا ويجوز العهد لجمع مترتين نعم للاول مثلا بعد موت العاهد العهد بها الى غيرهم لانه لما استقل صار امالك بها

ولو أوصى بهما لو احدى جاز لكن قبول الموصى له واجتماع الشروط فيه انما يعتبر ان بعد موت الموصى (فلو جعل) الامام (الامر شورى بين جمع فكاستخلاف) في الاعتداده ووجوب (٧٨) العمل بقضيته (فير تصون) بعد موته وفي حياته باذنه (احدهم) لان عمر جعل الامر

الى غير الاخيرين لانها لما انتهت اليه صار ملك بها بخلاف ما اذا مات ولم يعهد الى أحد فليس لاهل البيعة أن يبايعوا غير الثاني ويقدم عهد الاول على اختيارهم ولا يشترط في الاستخلاف رضا اهل الحل والعقد في حياته او بعد موته بل اذا ظهر له واحد جاز استخلافه من غير حضور غيره ولا مشاورة أحدهم (قوله) ولو أوصى (الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو أوصى بها جاز كما لو استخلف لكن قبول الموصى له انما يكون بعد موت الموصى وقيل لا يجوز لانه الموت يخرج عن الولاية ويترتب من اختياره للخلاف بالاستخلاف او الوصية مع القبول فليس لغيره ان يعين غيره فان استعفى الخليفة او الموصى له بعد القبول لم ينزل حتى يعفى ويوجد غيره فان وجد غيره جاز استغناؤه واغفاه وخرج من العهد باستجاءهم والامتنع وبقي العهد لازما اه (قول المتن شورى) مصدر بمعنى التشاور اه معنى (قول المتن فير تصون احدهم) اى فليس لهم العدول الى غيرهم ثم ما ذكر من انهم يختارون واحدا منهم ظاهر ان فوض لهم ليختاروا واحدا منهم فلو فوض لجمع ليختاروا واحدا من غيرهم أى أو مطالعا هل الحكم كذلك فيختاروا من شأوا أو لا وكان لا عهد فيه نظر والا فرب الاول اه ع ش (قوله بعد موته) الى قوله وقد يشكل في المغنى (قوله بين ستة الخ) لعله انما خصهم لعله بانها لا تصلح لغيرهم بكرى اه ع ش والاولى لعله بانهم اصلح للامامة من غيرهم (قوله ولو امتنعوا) اى اهل الشورى وقوله لم يجبروا الى على الاختيار ظاهره وان لم يصلح غيرهم ولا غير المأمود اليه اه سم اقول قد يقال يناق عدم الجبر في الثاني قول الروض مع شرحه والمغنى فان لم يصلح للامامة الا واحد لزمه طلبها وأجبر عليها ان امتنع من قبولها اه (قوله وكان) يظهر انها مخففة من المثقلة حذف اسمها وقوله لا عهد ولا جعل الخ بصيغة المضى المبني للفاعل خبره عبارة المغنى وكأنه لم يعهد الخ وعبارة الاسنى بل يكون الامر كما لو لم يجعلها شورى اه (قوله يختص بالامام الجامع الخ) فلا عبرة باستخلاف الجاهل والفاسق اسنى ومعنى (قوله وقد يشكل عليه) اى على الاختصاص المذكور (قوله بل هذا) اى كون التنفيذ المذكور للشوكة لا للعهد (قوله بالشوكة) الى الفرع في النهاية والى قوله وان استحسنه في المغنى (قوله هذا ان مات الامام الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه بعد موت الامام اما الاستيلاء على الحى فان كان الحى متغلبا انعقدت امامة المتغلب عليه وان كان اما ماببيعة او عهد لم تنعقد امامة المتغلب عليه اه (قوله او كان متغلبا) اى الامام الذى اخذ عنه ذو الشوكة الجامع للشروط اه ع ش (قوله اى ولم يجمع الخ) انظر هل يخالف هذا الاطلاق ما قد مناعن المغنى والروض مع شرحه (قوله وغيرهما الخ) ظاهره ولو كافر او عبارة الخطيب نعم الكافر اذا تغلب لا تنعقد امامته لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا وقول الشيخ عز الدين لو استولى الكفار على اقليم فولو للقسار جلا مسلمانا لى يظهر انعقاده ليس بظاهرا هو الاقرب ما قاله الخطيب اه ع ش (قوله كلها) اى الا الاسلام اما لو استولى كافر على الامامة فلا تنعقد امامته اه حلى وتقدم عن شرح مسلم ان المبتدع كالكافر هنا عند الجمهور (قوله لا يجوز عقدها لاثنتين الخ) اى فاكثر ولو باقاليم ولو تباعدت معنى وروض مع شرحه (قوله والابطال الخ) عبارة المغنى فان جعل سبق او علم لكن جعل سابق فكما مر في نظيره من الجمعة والنكاح فيبطل العقدان وان علم السابق ثم نسي وقف الامر رجاء الانكشاف فان اضر الوقف بالمسلمين عقدا لاحدهما لا لغيرهما والحق في الامامة للمسلمين لاهلها فلا تسمع دعوى أحدهما السابق وان اقر به احدهما الاخر بطل حقه ولا يثبت الحق للاخر الا ببينة اه (قوله لم يجبروا) ظاهرة وان لم يصلح غيرهم ولا غير المعهود اليه (قوله او كان متغلبا الخ) عبارة الروض وشرحه وكذا تنعقد لمن قهره اى قهر ذا الشوكة عليها فينزل هو بخلاف ما لو قهر عليها من انعقدت امامته ببينة او عهد فلا تنعقد له ولا ينزل المقهور اه

شورى بين ستة على عثمان والوزير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فانفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنهم ولو امتنعوا من الاختيار لم يجبروا كما لو امتنع المأمود اليه من القبول وكان لا عهد ولا جعل شورى وظاهر كلامه ان الاستخلاف بقسميه يختص بالامام الجامع للشروط وهو متجه ومن ثم اعتمده الاذرى وقد يشكل عليه ما في التواريخ والطبقات من تنفيذ العلماء وغيرهم لمأمود خلفاء بنى العباس مع عدم استجاءهم الشروط بل نفذ السلف عهد بنى امية مع انهم كذلك الا ان يقال هذه وقائع محتملة انهم انما نفذوا ذلك للشوكة وخشية الفتنة لا للعهد بل هذا هو الظاهر (و) ثالثا (باستيلاء جامع الشروط) بالشوكة لا بنظام الشمل به هذا ان مات الامام او كان متغلبا اى ولم يجمع الشروط كما هو ظاهر (وكذا فاسق وجاهل) وغيرهما وان اختلفت فيه الشروط كلها (في الاصح) وان عصى بما فعل حذرا من تشمت الامر ونوران الفتن (فرع) لا يجوز عقدها لاثنتين في وقت واحد ثم ان تريايقنا تعين الاول والابطال ولا

جائز

بأنى هنا الوقف ان خشى منه ضرر لما يترتب عليه من المفاسد

التي لا يتدارك خرقها بل يتعين على أهل الحل والعقد تولية أحدهما لان لها فيها شبهة الغت النظر لغيرها فاندفع

نزاع البلقيني فيه وإن استحسنت ووقع اختلاف تاليفين لبعض مشايخنا في بقاء خلافة المتولي من بني العباس بطريق العهد المتسلسل فيهم إلى الآن فقيل نعم لما اجتمعت عليه الأعصار المتأخرة بعد زوال شوكة الخلافة من أنه لا يولي السلطان من الأكراد والأتراك إلا هو مشترطاً عليه ابتداء أنه نائبه في العام الخاص وقيل لا زال شوكته من أصلها حتى أن بعض السلاطين أهانوه وحسبوا أخذاً أكثر أقطاعه وما زال متفقراً إلى الآن حتى انعدم بالكلية وقد قدمت ما يبطل الأول من أنه لا عبرة به بعد غير مستجمع الشروط ولا نظر للضعف وزوال الشوكة لأن عروضها إن صححت ولا يتهلها بل لا تصح تولية غيره حتى تخلع نفسه مطلقاً أو تخلع لسبب (٧٩) ولا ينزل بأسر كفار له إلا إن أيس من خلاصه

ومثلهم بغاة لهم إمام ولا

لم ينزل وإن أيس من

خلاصه لانه نادر (قلت لو

ادعى من لزمته زكاة عن

استولى عليهم بغاة (دفع

الزكاة إلى البغاة) أي إمامهم

أو منصوبه (صدق) بلا

يمين على المعتمد وإن آثم

لبنائها على التخفيف ويسن

أن يستظهر على صدقه إذا

آثم (يمينه) خروجاً من

الخلاف في وجوبها (أو)

ادعى (دفع جزية فلا)

يصدق (على الصحيح)

لأنها كالأجرة أذهي عوض

عن سكنى دارنا وبه فارقت

الزكاة (وكذا خراج في

الأصح) لانه أجرة أو

ثمن ولا يقبل ذلك من الذي

جزما (ويصدق في إقامة

حد) أو تعزير عليه قال

المواردي بلا يمين لأن

الحدود تدرا بالشبهات

(الآن ثبت بينة ولا اثر

له في البدن) أي وقد قرب

الزمن بحيث لو كان لوجد آثره

فما يظهر فلا يصدق (والله

أعلم) وفارق المقر بأنه لا

يقبل رجوعه بخلاف المقر

نزاع البلقيني فيه) أي حيث قال بل الأصح جواز عقدها لغيرهما إذ هو مقتضى بطلان عقدهما أه أسنى (قوله وإن استحسنت) أي نزاع البلقيني ومن استحسنته شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله السلطان) مفعول لا يولي وقوله إلا هو أي المتولي من بني العباس فاعله (قوله مشترطاً عليه) أي المتولي على السلطان (قوله حتى انعدم) أي شوكته (قوله وقد قدمت) أي أنفاً في شرح فير ترضون أحدهم (قوله من أنه الخ) بيان لما يبطل الخ (قوله بعدم غير الخ) بالإضافة (قوله ولا نظر للضعف الخ) رد لدليل الثاني مع قبوله نفسه (قوله لأن عروضها) إلى المتن في الروض والمغنى (قوله مطلقاً) أي لسبب ودونه (قوله إلا إن أيس من خلاصه) أي فينزل فحينئذ لا يؤثر عهده لغيره بالأمامة وتعقد لغيره بخلاف ما لو عهد لغيره قبل الياس لبقائه على إمامته وإن خلع بعد الياس من خلاصه لم يعد إلى إمامته بل يستقر فيها ولي عهده مغنى وروض مع شرحه (قوله ولا) أي وإن لم يكن للبغاة إمام (قوله لم ينزل الخ) ويستتيب عن نفسه إن قدر على الاستتابة ولا استتباب عنه فلو خلع الإمام نفسه أو مات لم يصير المستتاب إماماً مغنى وروض مع شرحه (قوله من لزمته) إلى قوله وأخر هذه الأحكام في المغنى لإقوله أو ثمن وقوله أي وقد قرب إلى فلا يصدق وإلى قوله فائدة في النهاية (قوله إمامهم أو منصوبه) إنما اقتصر عليهم لأن الكلام فيما يتعلق بالإمام والأقوال ادعى الدفع إلى فقر البغاة أو مساكينهم صدق أيضاً أه ع (قول المتن يمينه) متعلق يستظهر (قوله أو ادعى) أي ذمى أه مغنى (قوله وبه) أي يكون الجزية كالأجرة (قوله وكذا خراج الخ) أي لأرض خراجية ادعى مسلم دفعه لقاضي البغاة أه مغنى (قوله أو ثمن) يتأمل أه رشدي عبارة ع (ش يتأمل كون الخراج ثمناً ولعل صورته أن يصالحهم على أن الأرض لهم بعد استيلائها عليها ويقدر عليهم خراجاً معيناً في كل سنة فكانه باعها لهم بثمن مؤجل بمجهول واغتفر الحاجة ولا يسقط ذلك بإسلامهم والأقرب تصور ذلك بما لو ضرب عليهم خراجاً مقدراً في كل سنة من نوع مخصوص ثم دفعوا بدله للمتولي بيت المال فإن ما يقبضه منهم عوض لما قدر عليهم من الخراج أه (قول المتن ولا أثر الخ) جملة حالية أه مغنى (قوله لو كان) أي وجد الحد أي أقيم عليه (قوله وفارق) أي من ثبت الحد عليه بالينة ع (ش ورشدي (قوله بخلاف المقر) أي فانه يقبل رجوعه أه ع (قوله وانكار بقاء الحد الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله هذه الأحكام) أي التي زاداها أه (قوله تأخيرها) أي نحو قتال البغاة إليها أي هذه الأحكام المزيدة (قوله هذه) أي الأحكام المزيدة (قوله بانه) أي ما نقله الدميري عن شرح السلم وقوله فيه أي في شرح مسلم (قوله تقديم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه أي الجزئية الواصلة إليه

(كتاب الردة)

إنما ذكرها هنا لأنها جناية على الدين وما قبلها على النفس وأخرها مع كونها أهم لكثرة وقوع ما قبلها أه

(كتاب الردة)

وانكار بقاء الحد عليه في معنى الرجوع وأخر هذه الأحكام إلى ما نتعلقها بالإمام فإن قلت وقاتل البغاة ونحوه متعلق به أيضاً فكان الانسب تأخيرها إليها أو تقديمها معه قلت هذه تتعلق به مع وجود البغي وعدمه فكانت أنسب به من غيرها (فائدة) عن أبي حنيفة أنه ليس للسلطان أن يقضي بين خصمين وإنما ذلك نائبه الخاص قال الدميري وهو مذهبي كما نقله في شرح مسلم واعترض بأنه ليس فيه في مظانهم ويعترض أيضاً بأن ثبت ذلك لثابتة دونة بعيد لا يوافقه قياس الآن يرد به نقل صريح لا يقال قد يشتغل عن وظيفته من النظر في المصالح الكلية لا نأمنع ذلك بأن وصول جزية إليه لطلب حكمه فيها نادر لا يشتغل عن ذلك وبفرض عدم ندوره يلزمه تقديم تلك على هذه (كتاب الردة) أعادنا الله تعالى منها (هي)

لغة الرجوع وقد تطلق على الامتناع (٨٠) من اداء الحق كإنعنى الزكاة في زمن الصديق رضي الله عنه وشرعا (قطع) من بصر طلاقه دوام

عش (قوله لغة) إلى قوله وزعم الامام في النهاية (قوله الرجوع) أى عن الشيء إلى غيره اه معنى (قوله وقد تطلق) أى مجازا لغويا وقوله كإنعنى الزكاة الخ أى فانهم لم يرتدوا حقيقة وإنما منعوا الزكاة بتأويل وان كان باطلا اه عش (قوله من يصح طلاقه) أى بقرض الاثنى ذكر اقاله الرشيدى وقال البجيرى بان يكون مكلفا مختارا وتدخل فيه المرأة لانه يصح طلاقها نفسها بتفويضه اليها وطلاق غير هابو كالتها اه (قوله دوام الاسلام) دفع به ما قيل ان الاسلام معنى من المعانى فما معنى قطعه وايضا اتى به لا بقاء اعراب المتن وان قال ابن قاسم انه غير ضرورى اهرشيدى (قوله ومن ثم) الى قوله وزعم الامام في المعنى لا قوله وكذا آية المائدة إلى فلا يجب (قوله ومن ثم كانت الخ) انظر ما وجه التفريع عبارة المعنى وهى الخش الخ (قوله افحش انواع الكفر الخ) لا يقال ان مقتضاه ان كل مرتد اقبح من ابى جهل وابى لهب واضرا بهما من الذين عاندوا الحق وذآوه عليه السلام واصحابه بانواع الاذيقه وصدوا عن الاسلام من اراد الدخول فيه وعذبوا من اسلم بانواع تعذيب إلى غير ذلك من القباح لان اقبحية نوع من نوع لا تقتضى ان كل فرد للاول اقبح من كل فرد للثاني كما تقرر في محله اه عش (قوله وأغلظها حكما) أى لأن من أحكام الردة بطلان التصرف في امواله بخلاف الكافر الاصل ولا يقر بالجزية ولا يصح تامينه ولا مهادنته بل متى لم يتب حالا قتل اه عش (قوله فلا يجب اعادته الخ) أى فلو خالف واعاد لم تنقده اه عش (قوله قبل الردة) أى الواقعة قبل الردة اه عش (قوله ان هذا) أى إحباط الثواب وقوله به أى بالتنافى (قوله عند الجمهور) أى واما عند غيرهم ففيها ثواب والعقاب بغير حرمان الثواب اه عش (قوله مع صحتها) أى واسقاطها للقضاء اه معنى (قوله وزعم الامام الخ) مبتدأ خبره قوله غريب (قوله وان فعل) أى العمل (قوله لأن شرطه) أى عدم العقاب (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام اه سم (قوله وخارج) إلى المتن في النهاية لا قوله إذ القطع إلى ولا يشمل الحد (قوله بقطع) أى بقطع الاسلام كما عبر به النهاية ويشير اليه قول الشارح الاقوى ومن حيث إضافته للاسلام الخ ففي كلام الغزالي تسمع (قوله الكفر الاصلى) أى فليس ردة اه عش (قوله ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار) وذلك إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه بل وكذا إذا لم يكن واريدا بالخراج عدم الدخول وهذا الثاني أولى كما هو معلوم من محله اه عش (قوله باعتبار) ومنه اخرج بعض المناطقة بالحيوان فى قولهم الانسان حيوان ناطق الملائكة والجن اه نهاية (قوله لان فيه قطع موالاة الله الخ) فيه ان قطع الموالاة الذى هو إزالتها بعد وجودها غير متحقق في الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك موالاة ثم ازيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل اه سم (قوله وهذا) أى كرون الاخراج بحجية الاضافة (قوله والكلام قبله) مبتدأ وخبر واستشكله سم بماضيه ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي اخرجها من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى

(قوله دوام الاسلام) قد لا يحتاج لتقدير دوام (قوله لان شرطه موت الفاعل) هذا محل النزاع فلا يرد على الامام (قوله يشمل الكفر الاصلى) فيه نظر لاذ المفهوم من قطع الاسلام اذ التحققة فلا يشمل الكفر الاصلى الذى لم يتحقق قبله اسلام قط فان اريدا بالخراج بقطع فالخراج به فرع الدخول في غيره ولا دخول للكفر الاصلى او بقيد الاسلام او الاضافة اليه فليس الاخراج بقطع اللهم الا ان يكون الغزالي تسمي كما يشير اليه كلام الشارح وكان يكفى في الجواب عن الغزالي انه اراد ان خروج الاصلى بالقطع باعتبار عدم شموله له فتأمل (قوله قطع موالاة الله ورسوله) فيه ان قطع الموالاة الذى هو إزالتها بعد وجودها غير متحقق في الكفر الاصلى اذ لم يكن هناك موالاة ثم ازيلت حقيقة القطع بهذا المعنى غير متحققة فيه فتأمل (قوله واخراج الخ) فيه ما لا يخفى فان المراد بخروجه بنفس الردة انه خارج بجملة تعريفها لعدم صدقه عليه واما قوله والكلام قبله فشى غريب فتأمل (قوله والكلام قبله) ان اراد كلام الغزالي فهو ممنوع لان الغزالي انما اخرجها من التعريف او كلام ابن الرفعة وقوله والكفر الاصلى خارج بنفس الردة فاما اولاهو ايضا ممنوع واما ثانيا فلعلنا لكن قوله وهى حينئذ الخ ممنوع اذ العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكر

(الاسلام) ومن ثم كانت افحش انواع الكفر واغلظها حكما وانما تحبط العمل عندنا ان انصلت بالموت لآية البقرة وكذا آية المائدة اذ لا يكون خاسرا في الآخرة الا ان مات كافرا فلا يجب اعادته قبل الردة وقال ابو حنيفة رضى الله عنه يجب اما احباط ثواب الاعمال بمجرد الردة فحل وفاق وظن الاسنوى ان هذا بناى عدم احباطها للعمل فاعترض به وليس ظن اذ احباط العمل الموجب للاعادة غير احباط مجرد ثوابه اذ الصلاة في المغصوب لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحتها وزعم الامام عدم احباطها للعمل وان مات كافرا بمعنى انه لا يعاقب عليه في الآخرة غريب بل الصواب احباطه وان فعل حال الاسلام لان شرطه موت الفاعل مسلما والاصار كانه لم يفعل فيعاقب عليه وخارج بقطع الكفر الاصلى قاله الغزالي واعترضه ابن الرفعة بان الاخراج انما يكون بالفصل والكفر الاصلى خارج بنفس الردة ويرد بان الجنس قد يكون مخرجا باعتبار اذ القطع الاصلى لان فيه قطع موالاة الله ورسوله فهو من حيث ذاته شامل له ومن حيث اضافته للاسلام مخرج له وهذا هو مراد

وروية كما يفهمه قوله الاتي استهزاء الخ فلا أثر لسبق لسان أو إكراه واجتهاد وحكاية كفر لكن شرط النزول أن لا يقع إلا في مجلس الحاكم وفيه نظر بل ينبغي أنه حيث كان في حكاية مصلحة جازت وشطح ولى حال غيبته أو تأويله بما هو مصطلح عليه بينهم وإن جهله غيرهم إذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة عند أهل فلا يعترض (٨٢) عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم كما حقيقة أئمة الكلام وغيرهم ومن همزل كثيرون في التحويل

(قوله وروية) تأمل فإن القصد كاف في حصول الردة وإن لم يكن عن تأمل ونظر في العواقب فلعله أراد بالروية مجرد الاختيار فهو تأكيد للقصد اه ع ش (قوله فلا أثر) إلى قوله أذا لفظ في المعنى الا قوله واجتهاد وقوله لكن شرط الى وشطح ولى (قوله واجتهاد) أى فيما لم يقم الدليل القاطع على خلافه بدليل كفرنحو القائلين يقدم العالم مع انه بالاجتهاد رشيدى وسم وعش (قوله واجتهاد الخ) الواو بمعنى أو (قوله وحكاية كفر الخ) عبارة المعنى وخرج ايضا ما إذا حكى الشاهد لفظ الكفر لكن الغزالي ذكر في الاحياء انه ليس له حكاية الا في مجلس الحكم فليستظن له اه (قوله ان لا يقع) أى حكاية الكفر (قوله وشطح ولى) عطف على قوله سبق لسان (قوله أو تأويله) عطف على غيبته (قوله ومن هم) أى لاجل المخالفة لاصطلاح غيرهم (قوله زل كثيرون الخ) وجرى ابن المقرئ تبعاً لغيره على كفر من شك في كفر طائفة ابن عري الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو بحسب ما فهموه من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم وأما من اعتقد ظاهره من جملة الصوفية فإنه يعرف أن استمراره على ذلك بعد معرفته صار كافراً وسياق الكلام على هذا في كتاب السير إن شاء الله تعالى اه معنى (قوله لان فيه) أى التكلم بكلماتهم المشككة الخ (قوله ولا ينافى ذلك) أى قوله أنا الله (قوله والا) أى إن لم يكن غائباً ولا مؤولاً بمقبول (قوله ويمكن حمله على ما الخ) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأويله والتعزير للفظ من هذا اللفظ الخطر اه سم (قوله على ما إذا شككنا الخ) مقتضاه أنه حينئذ لا يستصل منه ولا يتخلو عن شيء فلي تأمل اه سيد عمر (قوله وقول القشيري الخ) جواب سؤال منشؤه قوله ولا بعدم الولاية الخ (قوله مغرور الخ) عبارة المعنى فهو مغرور مخادع فالولى الذى توالى توالى الله على الموافقة اه (قوله مراده) أى القشيري من قوله ذلك (قوله للتنصل منه) أى التبرى منه اه كردى (قوله للنتهم) جواب لو (قوله ولا يمتا يتجه إن لم يكن الخ) أقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ اميل لان بقاء العلم يتصور بالالقاء إلى المتاهل له والتدوين وإن كان ابلغ في حفظ العلم وبقائه كما صرحوا به لكن هذه الاولوية لا تقاوم المفساد المترتبة عليه مع ما هو مقرر من أن درء المفساد مقدم على جلب المصالح واما قول الشارح وتلك الخ ففعل تأمل لان قصارى ما يتبقى من أئمة الشرع إظهار فسادها لا درؤها وإزالتهاسيا في زماننا الذى عرف فيه المنكر وانكر المعروف واعتقدت العامة في كثير من الفسقة انه بالولاية موصوف نسال الله الهداية والتوفيق وان بمنحنا سلوك أقوم طريق اه سيد عمر (قوله كخشية اندراس اصطلاحهم) أى ومعرفة اصطلاحهم بمطالعتها فاجتناب عن تكفير العارفين في عصر أو قطر خال ظاهر اعن التصوف الصادق ودفع نزاعها فيها بالواختلاف علماءؤه فيمن تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على انها ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدمه بناء على انها منها وبه يندفع ما مرنا عن ميل السيد عمر إلى ما قاله بعض المشايخ (قوله قيل) الى قوله ويجاب في المعنى الا قوله أو عكسه (قوله الكفر الاصلى) قد يقال أو المطلق اه سم لان الجنس إنما يتوقف على أنواعه وافراده في التحقق والوجود الخارجى لافى التصور والوجود الذهى (قوله بان تقديمه) أى بان يقول بنية كبر أو قول أو فعل (قوله أو عكسه) كان مراده تأخير اه سم أى بان يقول بنية أو قول أو فعل كفر

على محقق الصوفية بما هم بريثون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم قاصدا له مع جهله به والذى ينبغي بل يتعين وجوب منعه منه بل لو قيل بمنع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشككة الا مع نسبتها اليهم غير معتقد لظواهرها لم يبعد لان فيه مفساد لا يتخفى وقول ابن عبد السلام يعزز ولى قال أنا الله ولا ينافى ذلك ولا يته لانه غير معصوم فيه نظر لانه ان كان غائباً فهو غير مكلف لا يعزر كالأول بمقبول ولا فهو كافر ويمكن حمله على ما إذا شككنا في حاله فيعزر فطماله ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا بعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القشيري من شرط الولي الحفظ كما ان من شرط النبي العصمة فكل من للشرع عليه اعتراض مغرور مخادع مراده انه إذا وقع منه مخالف على الندرة بادر للتنصل منه فوراً إلا انه يستحيل وقوع شيء منه أصلاً (تنبيه) قال بعض مشايخ

مشايخنا من جمع بين التصوف والعلوم العقلية والعقلية لو أدركت أرباب تلك الكلمات للنتهم على تدوينها مع اعتقادى لحقيقتها (قوله لانها ملة للعوام والاغبياء المدعين للتصوف اه ولا يمتا يتجه إن لم يكن لهم غرض صحيح في تدوينها كخشية اندراس اصطلاحهم وتلك المفساد سيدروها أئمة الشرع فلا نظر اليها قيل في المتن دور فان الردة أحد نوعي الكفر فكيف تعرف بانها قول كفر ورد بان المراد بالكفر المضاف اليه الكفر الاصلى واعتراض أيضاً توسطه الكفر بان تقديمه ليحذف مما بعد لدلالة الاول أو عكسه أولى ويجاب

بمنع ذلك بل له حكمة تأتي قريبا على أن توسطه يفيد ذلك أيضا فإنه بالنسبة لما قبله متاخر ولما بعده متقدم فأيضا ما مر في الوقف (تنبيه) يدخل في قول الكفر تعليقه ولو بمحال عادي وكذا شرعي أو عقلي على احتمال لا نهدينا في عقد التصميم المشترك في الإسلام ويشكل على ذلك ما في البخاري من عدة طرق أن خبايا رضى الله عنه طلب من العاص بدواثل السهمي ديناله عليه فقال لا اعطيك حتى تكفر به حمد فقال اكفر به حتى يميتك الله ثم يبعثك فهذا التعليق للكفر بممكن ومع ذلك لم يكن فيه كفر وقد يجاب بأنه (٨٣) لم يقصد التعليق قطعا وإنما اراد تكذيب

ذلك اللعين في انكاره

البعث ولا ينافيه قوله حتى لانها تأتي بمعنى إلا المنقطعة فتكون بمعنى لكن التي صرحوا بان ما بعدها كلام مستأنف وعليه خرج ابن هشام الخضر اوى حديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أى لكن أبواه قال وقد ذكر النحويون هذا في اقسام حتى وخرجوا عليه قوله حتى الخ اه ونظير ذلك ما وقع لاسامة لما قتل من قال لا اله الا الله ظانانه إنما قالها نفاقا أنه صلى الله عليه وسلم حتى قال تمنيت أنى لم أكن أسلمت قبل ذلك اليوم رواه مسلم وهذا التمنى يقتضى الكفر لكنه لم يقصد ظاهر هذا اللفظ بل أن ذلك الفعل وقع منه قبل اسلامه حتى يكون مغفورا له فقامل كلا من هذين القولين فان الكلام فيهما مهم ومع ذلك لم يوضحوه ثم رأيت بعض شراح البخاري قال لا يقال مفهوم

(قوله بمنع ذلك) أى أولوية التقديم أو التأخير (قوله بل له) أى للتوسط (قوله تأتي الخ) أى في شرح أو فعل (قوله يفيد ذلك) أى ما يفيد التقديم أو التأخير (قوله تعليقه) أى الكفر (قوله لانه) أى التعليق بالمحال (قوله لانه قد ينافي عقد التصميم) انظر هل هذا في المحتمل أو اعم انتهى سم اقول ظاهر صنيعه الاول (قوله على ذلك) أى الدخول (قوله ولا ينافيه) أى عدم قصده التعليق (قوله بان ما بعدها) أى لكن (قوله وعليه) أى على حتى بمعنى الخ (قوله قال) أى ابن هشام (قوله هذا) أى كون حتى بمعنى إلا الخ وقوله قوله أى قول خباب اه كرى (قوله نظير ذلك) أى ما وقع لخباب رضى الله تعالى عنه (قوله نفاقه) أى خوفا من ان يقتله المسلمون اه كرى (قوله فانه) من التائب يقال انه تائبنا إذا لامة انتهى قاموس (قوله ظاهر هذا اللفظ) أى من تمنى استمراره على الكفر وقوله بل ان ذلك الفعل أى القتل (قوله من هذين القولين) أى قول خباب وقول اسامة رضى الله تعالى عنهما اه كرى (قوله لم يوضحوه) أى شراح الاحاديث (قوله مفهوم الغاية) أى في قول خباب رضى الله تعالى عنه (قوله لان ذلك) علة لنى القول والمشار اليه الكفر بعد الموت (قوله في ان ذكره) أى الاستثناء (قوله ان اراد) أى البعض بقوله بعد الموت وقوله لانه قال الخ أى لخباب رضى الله عنه (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال ليس مراد البعض بالمشار اليه بذلك موت العاصي ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده الكفر بعد الموت يعنى ان من مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى اورده فان قلت من اين يحتمل الكلام هذه العناية قلت بناء على ان المراد ببعث العاصي البعث المشهور اه سم (قوله قلت هذا لا يوجب الاستحالة) أقول إذا اراد خباب ببعث العاصي البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب اوجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصي وبعثه كناية عن موت خباب بل موت الخلق لانهما يستلزمانه تأمل سم وسيد عمر (قوله لوقت) أى حالا (قوله وخباب حتى) جملة حالية (قوله ما ذكرته) وهو قوله وقد يجاب الخ اه كرى (قوله على انك الخ) الاولى تقديمه على قوله فالحق الخ (قوله وقد علمت) أى فى اول التنبيه ان التعليق بمثل هذا يقتضى الكفر لانه لا يخلو من احد الاقسام أعنى العادى والشرعى والعقلى اه كرى (قوله على انك قد علمت الخ) إنما يرد لو ثبت الاجماع على ما تقرر قبل صدور ذلك من خباب وأثبتاه عسر من خراط القتاد فلي تأمل اه سيد عمر عبارة سم وقد لا يسلم البعض ما في هذه العلاوة اه (قوله لكفر) إلى قوله محتجافى النهاية إلا قوله فان قلت الى المتن (قوله وسيفصل

تأخير (قوله لانه قد ينافي عقد التصميم) انظر هذا في المحتمل أو اعم (قوله فليس هذا بمحال) قد يقال مراد البعض بالمشار اليه بذلك ليس موت العاصي ثم بعثه حتى يرد عليه ما اورده ان صح بل مراده به الكفر بعد الموت يعنى ان مات مسلما لا يتصور كفره بعد موته فلا يرد عليه هذا الذى اورده نعم يرد عليه العلاوة الآتية وهو شئ آخر وقد لا يسلم البعض ما في تلك العلاوة فان قلت من اين يحتمل الكلام معنى ان من مات مسلما لا يتصور كفره قلت بناء على ان المراد ببعث العاصي البعث المشهور (قوله قلت هذا لا ينافي الاستحالة الخ) اقول ان اراد ببعث العاصي البعث الشرعى المشهور وهو القيام من القبر للعرض والحساب وجب الاستحالة لان ذلك يستلزم موت خباب فيكون ذكر موت العاصي وبعثه كناية عن موت خباب بل موت

الغاية انه يكفر بعد الموت لان ذلك محال فكانه قال لا أكفر أبدا كافى لا يذوقون فيها الموت الا الموت الاولى فى أن ذكره للتأكيد انتهى وفيه نظر لانه ان اراد بعد موت نفسه كان غلطا لانه قال حتى يميتك الله ثم يبعثك او بعد موت العاصي ثم بعثه فليس هذا بمحال بل هو ممكن كما تقرر فان قلت بل هو محال لان خبايا بعد بعث العاصي يكون قد مات فكانه علق بما بعد موت نفسه قلت هذا لا يوجب الاستحالة لانه يمكن عقلا وعادة ان الله يميت العاص ثم يبعثه لوقتته وخباب حتى فلا استحالة بوجه فالحق ما ذكرته على انك قد علمت ان التعليق بمثل هذا المحال يقتضى الكفر (أو فعل) لكفر وسيفصل كلام من هذه الثلاثة مقدما القول لانه اغلب من الفعل

و ظاهر يشاهد بخلاف النية وكان (٨٤) هذا هو حكمة إضافته لكفردون الآخرين فاندفع ما قيل ينبغي تأخير القول عن الفعل لان

(الخ) أى فى قوله فان نقي الخ اه ع ش (قوله) و ظاهر يشاهد (الخ) أنظر ما معنى كون القول يشاهد اه رشيدى (اقول) معناه انه يدرك بحس السمع بخلاف النية فانها لا تماندرك بالوجدان (قوله) بخلاف النية هلا زاد الفعل اى فان الفعل وان كان يشاهد الا انه ليس اغلب مع ان قوله دون الآخرين يقتضى ما ذكرته فليتأمل اه رشيدى اقول ويغنى عن زيادة قوله السابق من الفعل (قوله) وكان هذا) اى مزية القول على الفعل بالا هلية وعلى النية بالمشاهدة (قوله) فاندفع (الخ) اى بقوله لانه اغلب من الفعل (قوله) لان التقسيم) اى الى الاستهزاء او العناد والاعتقاد المقومة اى المحصلة اه كردي (قوله) والقول (الخ) اى وقدم القول (قوله) لما مر) اى فى قوله لانه اغلب (الخ) (قوله) فى الحكم عليه) اى بالارتداد (قوله) فقال لا افعله ولم كان سنة) اى وقصد الاستهزاء بذلك كما صوبه المصنف اه معنى ويعلم بهذا ان قول الشارح الآتى كالهائية ما لم يرد بالمبالغة الخ راجع لكل من المثلين ويندفع قول الرشيدى قوله كان قيل له قص الخ صريح هذا السياق ان هذا بمجرد استهزاء ولم يقصد به استهزاء فليراجع اه (قوله) وكان قال (الخ) وكما لو قيل له كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اكل لعق أصابعه الثلاثة فقال ليس هذا باب أو قال لو امرنى الله أو رسوله بكذام افعل أو لو جعل الله القبلة هنالم اصل اليها ولو اتخذ الله فلانا نبيا لم اصدق اه وشهد عندى نبى بكذا أو ملك لم اقبله أو قال ان كان ما قاله الانبياء صدقا نجونا أو لا أدري النبي انسى أو جنى أو قال انه جن أو صغر عضو من اعضائه احتقار أو صغر اسم الله تعالى أو قال لا أدري ما الايمان احتقارا أو قال لمن حوّل لا حول لا يغنى من جوع أو لو اوجب الله على الصلاة مع مرضى هذا الظلمى أو قال المظلوم هذا بتقدير الله فقال الظالم أنا فعل بغير تقديره أو سمي الله على شرب خمر أو زنا استخفافا باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى أو كذب المؤذن فى آذانه كان قال له تكذب أو قال قصعة من شر يدخير من العلم أو قال لمن قال اودعت الله مالى اودعته من لا يتبع السارق إذ اسرق وقال ذلك استخفافا كما قاله الاذرى أو قال توفى ان شئت مسلما أو كافرا ولم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى أو شك فى كفرهم أو قال اخذت مالى وولدى فماذا تصنع ايضا وماذا بقى لم تفعله أو اعطى من اسلم ما لا فقال مسلم ليتنى كنت كافرا فاسلم فاعطى ما لا أو قال معلم الصبيان مثلا اليهود خدير من المسلمين لانهم ينصفون معلمى صبيانهم معنى وأسنى مع شرحه (قوله) ما لم يرد بالمبالغة (الخ) فلا كفر حينئذ ولا حرمة ايضا اه ع ش (قوله) عن فعله) اى وقبوله (قوله) كما قاله بعضهم) وافق بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى تبعا للسبكي فى انه ليس من التقيص نهاية وسمو وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله) كما وقع) اى عدم القبول (قوله) فان فى هذا من الاشعار الخ) ممنوع بل فيه الاشعار بانه اعظم عظيم اه سم (قوله) بالاستهزاء) اى الاستخفاف اه كردي (قوله) ما قاله) أى البعض (قوله) لو جاني الخ) مقول القول (قوله) على تعظيمه الخ) أى عظمة جبريل أو النبي (قوله) قلت لا يؤيده لما هو ظاهر الخ) اطال سم فى رده واثبات ان لافرق بين القولين راجعه (قوله) وكان) بشد النون وقوله مادة هذا اى اصل هذا الافتاء ومأخذه (قوله) فقال) اى الآخر له للأمر (قوله)

التقسيم فيه فان قلت فلم قدم النية فيما مر قلت لانها الاصل والمقومة للقول والفعل فقدمها فى الاجمال لذلك والقول فى التفصيل لما مر فهو صنيع حسن (سواء) فى الحكم عليه عند قوله الكفر (قاله استهزاء) كان قيل له قص اظفارك فانه سنة فقال لا افعله وان كان سنة وكان قال لو جاني النبي ما قبلته ما لم يرد بالمبالغة فى تبعيد نفسه عن فعله أو يطلق فان المتبادر منه التباعد كما قاله بعضهم محتجا عليه بانه لو لم يقبل شفاعته صلى الله عليه وسلم فى حياته فى شىء كما وقع لبريرة رضى الله عنها لم يكفر ولك ان تقول لاحجة له فى ذلك للفرق الواضح بين عدم قبول الشفاعة بمجرد اعماء يشعر باستخفاف وقوله لو الخ فان فى هذا من الاشعار بالاستهزاء ما لا يخفى على احد فالذى ينتج فى حالة الاطلاق الكفر فان قلت يؤيد ما قاله قول السبكي ليس من التقيص قول من سئل فى شىء لو جاني جبريل أو النبي ما فعلته لان هذه العبارة تدل على تعظيمه عنده قلت لا يؤيده لما هو ظاهر ان ما فعلته لا يشعر باستخفاف اصلا بخلاف ما قبلته فتأمله وأفتى الجلال البلقينى فيمن قبل له اصبر

على يدبك فقال لو جاني ربي ما صبرت فان الظاهر عدم الكفر وكان مادة هذا كما ذكر عن السبكي حكاية الراعى فيمن امر آخر بتظيف بيته فقال له نظف بيتنا مثل السماء والطارق انه

انه لا يكفر لانه من باب المبالغة في التشبيه المقصودة للبلغاء الدالة على تعظيم قدر المشبه دون (٨٥) احتقار المشبه به انه يكفر لان فيه استخفافا

أن العالم لا يكفر لانه يعرف حقائق التشبيه المانعة من الاستخفاف نظرا إلى أن المبالغة تمنع قصد تحقيق المعنى بخلاف العاى لان هذه العبارة منه تدل على عظيم تهور واستخفاف ولم يرجع الرافعى شيئا من هذه الاحتمالات ورجح غيره عدم التكفير وبه يتأيد ما مر عن السبكي والجلال (أو عنادا) بان عرف يباطنه انه الحق وأبى أن يقربه (أو اعتقادا) وهذه الثلاثة تأتي في النية أيضا كالفعل الآتى وحذف همزة التسوية والعطف بالو لغة والافصح ذكرها والعطف بام ونقل الامام عن الاصوليين ان إضمار التورية اى فيما لا يحتملها كما هو ظاهر لا يفيد فيكفر باطنا أيضا لحصول التهاون منه وبه فارق قبوله في نحو الطلاق باطنا (فن نفي الصانع) أخذوه من الإجماع النطقي به ان سلم وإلا فن قوله تعالى صنع الله لكن على مذهب من يرى ان ورود الفعل كاف أو على مذهب الباقى أو الغزالى كما أشرت اليهما أول الكتاب واستدل بعضهم بالخبر الصحيح أن الله صانع كل صانع وصنعتهم ولا دليل فيه لما قدمته ثم ان الشرط

أنه لا يكفر (الخ) متعلق بقوله حكاية الرافعى كافي تضيقه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضيقه أيضا وقوله انه يكفر هو الاحتمال الثانى وقوله ان العالم لا يكفر (الخ) هو الثالث اه سم (قوله بان عرف) إلى قول المصنف فن نفي في النهاية لإلا قوله كالفعل الآتى (قوله وحذف همزة التسوية) اى من قاله اه عش (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات العبد اه سم (قوله أى فيما لا يحتملها) اى كان قال الله ثالث ثلاثة وقال اردت غيره اه عش (قوله وبه فارق قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل فى المحتمل اولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما يحتمله وما لا يحتمله اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصورة التى لا تقبل التورية فيها في الطلاق ظاهرا وتقبل فيها باطنا اه رشيدى (قول المتن فن نفي الصانع) اى انكره وهم الدهرية الزاعمون ان العالم لم يزل موجودا كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن فن نفي الصانع) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غاية الكذب وهو بمجرد عدم الكفر فان قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلى اللخوف من العذاب بحيث انه لولا اللخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد مع ذلك استحقا لله تعالى العباد فلا كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وإن لم يعتقدوا احدا من الامرين بمعنى الغفلة على الله تعالى (قوله ان سلم) اى وجود الاجماع النطقي (قوله فن قوله تعالى) إلى قوله وبأى آخر الحقيقة في النهاية لإلا قوله على مذهب إلى اوى مذهب الباقى وقوله كما أشرت اليهما في اول الكتاب وقوله فتامله (قوله على مذهب من يرى (الخ) من هو فليراجع عبارة الجلال الدوانى في شرح العقائد العصبية ذهب المعتزلة والكرامية إلى انه دل العقل على اتصافه بهما لا إطلاق عليه سواء ورد بذلك الإطلاق إذن الشرع اولى برد وقال القاضى ابو بكر من اصحابنا كل لفظ دل على معنى ثابت لله تعالى جاز لإطلاقه عليه تعالى بلا توقف إذا لم يكن إطلاقه موهبا بالما يلىق بكبريائه وقد يقال لا بد مع نفي ذلك الإيهام من الاشعار بالتعظيم وذهب الشيخ الاشعرى ومتابعوه إلى انه لا بد من التوقيف وهو المختار وذهب الامام الغزالى إلى جواز إطلاق ما علم اتصافه به على سبيل التوصيف دون التسمية اه بخذف (قوله اوى مذهب الباقى) اى انه يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يشعر بنقص وقوله او الغزالى اى انه يجوز إطلاق الصفات عليه تعالى وان لم ترد وهذا حكمة العطف باواه عش (قوله ولا دليل فيه) اى في ذلك الخبر (قوله ثم) اى في اول الكتاب

التعاقب على مجيئه مجرد اعن الامر والطلب لم يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم كالا يحفى إلا ان يكون ذلك الفعل بما لا يلىق فعله بحضرة النبى بالادب معه و اراد لوجاهة ما فعلته مراعاة للادب معه لكن هذا المعنى غير مراد من هذا الكلام قطعاً فتأمل بعد ذلك قوله فتامله تحريضا على الاهتمام بهذا الفرق واستفادته سم (قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكاية الرافعى كافي تضيقه وقوله المقصودة صفة للبالغة كافي تضيقه أيضا (قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثانى (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله لغة) فيه توجيه آخر عن السيرافى وغيره تقدم في هامش معاملات العبد (قوله قبوله في نحو الطلاق) صريح السياق فرض هذا فيما لا يحتمل فى المحتمل اولى (قوله فن نفي الصانع (الخ) (فرع) الوجه فيمن قال علم الله كذا مثلا كاذبا انه لا يكفر بمجرد ذلك إذ غاية الكذب وهو بمجرد عدم الكفر فان قاله على وجه الاستخفاف او اعتقد عدم مطابقة علمه تعالى بذلك الشيء للواقع بل اوجوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر اما في الاول فلا استخفاف واما في الثانى فلان فيه نسبة الجمل اليه تعالى عنه علوا كبيرا وهذا أولى من إطلاق الجواهر الكفر والوجه ايضا فيمن لم يصل إلى اللخوف من العذاب بحيث انه لولا اللخوف ماصلى عدم إطلاق كفره بل ان اعتقد مع ذلك استحقا لله تعالى العباد فلا كفر لان غاية الامر انه لولا اللخوف عصى ومجرد العصيان وقصده ليس كفر وان اعتقد عدم الاستحقاق فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقدوا احدا من الامرين بمعنى الغفلة

أن لا يكون الوارد على جهة المقابلة نحو أنتم ترزعهونه أم نحن الزارعون ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين وما في الحديث

من هذا القليل وايضا فالكلام في الصانع (٨٦) بال من غير اضافة والذي في الخبر بالاضافة هو لا يدل على غيره الا ترى ان قوله **صلى الله عليه وسلم**

يا صاحب كل نجوى أنت
الصاحب في السفسر لم
ياخذوا منه أن الصاحب
من غير قيد من اسمائه تعالى
فكذا هو لا يؤخذ منه ان
الصانع من غير قيد من
اسمائه تعالى فتأملوه وفي خبر
مسلم لعزم في الدعاء فان
الله صانع ما شاء لا مكره له
وهذا أيضا من قبيل
المضاف او المقيد نعم صح
في حديث الطبراني والحاكم
اتقوا الله فان الله فاتح لكم
وصانع وهو دليل واضح
للفقههاء هنا إذ لافرق بين
المنكر والمعرف ويأتي
آخر الحقيقة أن الواهب
توقيفي بما فيه فراجعوه او
اعتقد حدوته او قدم العالم
او نفي ما هو ثابت للقدم
إجماعا كاصل العلم مطلقا
أو بالجزئيات أو اثبت له ما
هو منفي عنه إجماعا كاللون
أو الاتصال بالعالم أو
الانفصال عنه فمدعى
الجسمية والجهة ان زعم
واحد من هذه كفر وإلا
فلا لأن الاصح أن لازم
المذهب ليس بمذهب ونوزع
فيه بما لا يجدى وظاهر
كلامهم هنا الاكتفاء
بالاجماع وإن لم يعلم من
الدين بالضرورة ويمكن
توجيه بان المجمع عليه هنا
لا يكون إلا ضروريا وفيه
نظر والوجه انه لا بد من

(قوله من هذا القليل) أي من المذكور على جهة المقابلة (قوله وايضا الكلام في الصانع بال الخ) لا موقع
لذكر هذا مع قوله الاتي إذ لافرق الخ اه سيد عمر وقد يجاب بان ما يأتي في المعرفة والمنكر وما هنا في المقيد
والطلق فلا منافاة (قوله وهو) أي الخبر (قوله على غيره) أي غير المضاف اه ع ش (قوله كل نجوى)
أي كلام خفي لا يطلع عليه اه ع ش (قوله منه) أي من الخبر المذكور (قوله لعزم) أي يصمم الداعي اه
ع ش (قوله من قبيل المضاف) أي لم ينون صانع او المقيد أي ان نون (قوله وهو دليل واضح الخ) ولكن
منه بأن هذا من المقيد حذف قيده دلالة الاول (قوله هنا) أي في اطلاق الصانع عليه تعالى اه ع ش (قوله
إذ لافرق بين المنكر والمعرف) أي لان تعريف المنكر وعكسه لا يغير معناه اه ع ش (قوله ويأتي) إلى قوله
او اعتقدم يظهر لي فائدة ذكره هنا (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نفي الصانع (قوله او قدم العالم)
إلى قوله لان الاصح في المغنى (قوله مطلقا) أي بالكليات والجزئيات جميعا (قوله قدعى الجسمية الخ) هذا
يقضى ان الجسمية غير منفية عنه تعالى بالاجماع والالكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا مما ذكر وان
يجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس محذور او قد وجهه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام اه سم (قوله
ان زعم واحد) أي اعتمده اه سم (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز
ان لا يعتد اللازم وان كان بينا ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلزومه فان اعتقده فهو مذهبه ويترتب
عليه حكمه اللائق به اه سم (قوله فيه) أي في الاصح المذكور او في قوله وإلا فلا (قوله هنا) الإشارة
راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو ثابت للتقديم إجماعا ثم قوله ما هو منفي عنه إجماعا كما في نصيبه اه سم (قوله
وان لم يعلم) أي المجمع عليه (قوله ويمكن توجيهه بأن المجمع الخ) لا يخفى عدم مطابقة هذا التوجيه للوجه
فان الموجه عممه إلى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم المذكور فتأمل اه سم (قوله
والوجه انه لا بد من التقييد الخ) هل يقيد به اضافة قوله الاتي واحد الانبياء المجمع عليه او مجرد فاجمعها
عليه الخ لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجرد ولا يخفى ان صفات الاداء وان اجمع عليها
لا يعرفها إلا الخواص اه سم (قوله به) أي بالعلم المذكور وقوله ايضا أي كالتيقيد بالاجماع (قوله ومن
ثم) أي من أجل التقيدها بالعلم المذكور (قوله يفتقر نحو التجسيم الخ) ظاهره وان زعموا مع شيئا عما
ذكر وإلا فلا وجه للاستثناء اه سيد عمر (قوله لانهم الخ) لعلة من مقول القيل (قوله مع ذلك) أي
اعتقادهم نحو الجسمية (قوله او اعتقد الخ) عطف على قول المتن نفي الصانع (قوله واستشكل بقول المعتزلة

عنهما ففيه نظر ولا يعد عدم الكفر (قوله قدعى الجسمية الخ) هذا يقضى ان الجسمية غير منفية عنه
بالاجماع والالكان يلزم الكفر وان لم يزعم واحدا مما ذكر وان مجرد إثبات الجسمية في نفسها ليس
محذور او قد وجهه هذا بأنه قد يعتد أنه جسم لا كالأجسام فلا يلزم اعتقاد اللوزم المحذور للأجسام المعروفة
(قوله ان زعم واحد) بان اعتمده (قوله ان لازم المذهب) ظاهره وان كان لازما بينا وهو ظاهر لجواز ان
لا يعتد اللازم وان كان بينا وقد صححو اعدم كفر القائل بالجهة مع ان بعضهم قال ان لزوم الجسمية لها
لزوم بين وفي التقييد بهذا شيء وقوله ليس بمذهب معناه انه لا يحكم به بمجرد دلزومه فان اعتقده فهو مذهب
ويترتب عليه حكمه اللائق به (قوله وظاهر كلامهم هنا) الإشارة راجعة للاجماع في كل من قوله ما هو
ثابت للتقديم إجماعا ثم قوله ما هو منفي عنه إجماعا كما في نصيبه (قوله ويمكن توجيهه الخ) لا يخفى عدم
مطابقة هذا التوجيه للوجه فان الموجه عممه الى عدم العلم من الدين بالضرورة والتوجيه حصره في العلم
المذكور فتأمل اه سم (قوله والوجه انه لا بد من التقييد) هل يقيد ايضا في قوالآتي أو أحد الانبياء المجمع
عليه او مجرد فاجمعها عليه الخ لكن سياق ان ما لا يعرفه إلا الخواص لا كفر بمجرد ولا يخفى ان صفات
الاداء وان اجمع عليها لا يعرفها إلا الخواص (قوله واستشكل بقول المعتزلة ان العبد يخلق فعل نفسه الخ)
قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلق الله حتى لو اعتقد للسكوك مثل ذلك أعنى ان الله خلق فيه

التقييد به هنا أيضا ومن ثم قيل أخذنا من حديث الجارية يفتقر نحو التجسيم والجهة في حق العوام لانهم مع ذلك
على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو اعتقد أن الكوكب فاعل استشكل بقول المعتزلة أن العبد يخلق فعل نفسه ويجاب

بان ذالكوكب يعتقد فيه نوعا من التأثير الذي يعتقد لاله ولا كذلك المعتزلى غايته انه يجعل فعل العبد واسطة ينسب اليها المفعول تنزيها
له تعالى عن نسبة القبيح اليه (أو) نفي (الرسول) او احدهم او احدا الانبياء المجمع عليه او جحد (٨٧) حرفا مجمعا عليه من القرآن كالمعوذتين

أو صفة من وجوه الاداء
المجمع عليها او زاد حرفا فيه
مجمعا على نفيه متقدا انه
منه أو نقص حرفا مجمعا على
انه منه (أو كذب رسولا)
أو نبيا أو بقصه باى منقص
بان صغرا اسمه مريدا تحقيره
أو جوز نبوة أحد بعد وجود
نبينا وعيسى نبي قبل فلا يرد
ومنه تمنى النبوة بعد وجود
نبينا صلى الله عليه وسلم كتمنى
كفر مسلم بقصد الرضا به
لا التشديد عليه ومنه أيضا
لو كان فلان نبيا امتنت او
ما امتنت به ان جوز ذلك
على الاوجه وخرج بكذبه
كذبه عليه وقول الجوينى
انه على نبينا صلى الله عليه
وسلم كفر بالغ ولده امام
الحرمين في تزييفه وانه زلة
(او حلل محرما بالاجماع)
وعلم تحريمه من الدين
بالضرورة ولم يحجز ان يخفى
عليه (كالزنا) والواط
وشرب الخمر والمكس وسبب
التكفير بهذا كالاتى سواء
في ذلك ما فيه نص وما لا نص
فيه ان انكار ما ثبت ضرورة
انه من دين محمد صلى الله
عليه وسلم فيه تكذيب له
صلى الله عليه وسلم (وعكسه)
اي حرم حلالا مجمعا عليه
وإن كره كذلك كالبيع
والنكاح (أو نفي وجوب
مجمع عليه) معلوما كذلك
كسجدة من الخنس (او عكسه)

(الخ) قد يجاب بان خلق الفعل عند المعتزلة بقدره خلقها الله حتى لو اعتقد للكوكب مثل ذلك أعنى ان الله
تعالى خلق فيه منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر اه سم (قوله بان الخ) عبارة المغنى بان صاحب الكواكب
اعتقد فيها ما يعتقد في الاله من انها مؤثرة في جميع الكائنات كلها بخلاف المعتزلة فانهم قالوا العبد
يخلق أفعال نفسه فقط اه (قوله او نفي الرسل) بان قال لم يرسلهم الله اه مغنى (قوله او احدهم)
إلى قوله أو نقص منه في النهاية لإلا قوله أو صفة إلى او زاد (قوله كالمعوذتين) بكسر الواو المشددة وفيه
رمز الى أن سقوطهما من مصحف ابن مسعود رضى الله عنه لا يمنع من دعوى الاجماع على قرآنيتهما اه
عش (قوله أو نقص منه حرفا الخ) اى معتقدا انه ليس منه ويغنى عن هذا قوله السابق او جحد حرفا الخ
(قوله أو نبيا) إلى قوله وقول الجوينى في النهاية لإلا قوله امتنت وقوله إن جوز ذلك على الاوجه (قوله
او نقصه الخ) عبارة المغنى اوسبه واستخف به او باسمه او باسم الله او امره او نهييه او وعده او وعيده اه
(قوله مريدا تحقيره) قيد اه عش (قوله او جوز الخ) أو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اسود او
امر داو غير قرشى أو قال النبوة مكسبة او تنال رتبها بصفاء القلوب او وحى الى وان لم يدع النبوة أو قال انى
دخلت الجنة فاكت من ثمارها وعانت حورها روض ومغنى (قوله وعيسى نبي قبل) مبتدا وخبر
(قوله فلا يرد) اى عيسى على قوله او جوز نبوة الخ (قوله ومنه) اى من التجوز المذكور (قوله تمنى
النبوة الخ) اى او ادعاؤها بما يظهر للقطع بكذبه بنص قوله تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين اه عش
(قوله كتمنى كفر مسلم الخ) التنبيه في مطلق الردة لا في الردة بالتجوز المذكور (قوله لا التشديد عليه)
اى لسكونه ظله مثلا ويؤخذ من هذا صحة ما قاله العلامة ابن قاسم في شرح الغاية قبيل كتاب الطهارة من
جواز الدعاء على الظالم بسوء الخاتمة اه عش (قوله ومنه أيضا) اى من التجوز المذكور (قوله إن
جوز ذلك الخ) اى ولم يرد المبالغة في نفي النبوة عنه للعلم بانتفاءها اه عش (قوله وخرج بكذبه كذبه
عليه) اى فلا يكون كفرا بل كبيرة فقط اه عش (قوله وعلم تحريمه) إلى قوله ونكاح المعتدة في
المغنى إلا قوله وإن كره وقوله وما منكره إلى وبعد عن العلماء الى التنبيه في النهاية لإلا قوله وإن كره (قوله
ولم يحجز ان يخفى عليه) ولا يقبل منه دعوى الجهل به اما باطنافان كان جاهلا به حقيقة فهو معذور اه
عش (قوله والواط) اى والظلم اه مغنى (قوله كالآتى) اى فى قول المصنف وعكسه الخ (قوله في
ذلك) اى في التكفير بهما (قوله ان انكار الخ) خبر وسبب التكفير الخ (قوله كذلك) اى علم
حله من الدين بالضرورة ولم يحجز ان يخفى عليه اه عش (قوله معلوما كذلك) اى من الدين بالضرورة
ولم يحجز ان يخفى عليه (قوله من الخنس) اى الصلوات الخمس (قوله اما لا يعرفه الخ) محترز قوله معلوم
من الدين بالضرورة وظاهره وان علمه ثم أنكره وهو المعتمد وفي شرح الهجة للشيخ الاسلام ما يخالفه اه
عش وقوله وهو المعتمد سياقيا عن المغنى والسيد عمر ما يوافقه (قوله إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك
قوله السابق أو صفة من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا ان يفرض

منشأ التأثير ينبغي ان لا يكفر (قوله اما لا يعرفه إلا الخواص الخ) بشكل على ذلك قوله السابق أو صفة
من وجوه الاداء المجمع عليها لان تلك الوجوه لا يعرفها إلا الخواص اللهم إلا ان يفرض في وجوه يعرفها
غير الخواص أيضا (قوله فلا كفر بجحده) ان شمل بالنسبة للأول وهو ما لا يعرفه إلا الخواص ما لو كان
الجاحد من الخواص فقله لانه ليس فيه تكذيب مشكل وان حصر بما اذا كان الجاحد ممن يخفى عليه

أى أو جب مجمعا على عدم وجوبه معلوما كذلك كصلاة سادة أو نفي مشروعية مجمع على مشروعيته معلوم كذلك كالرواتب وكالعبد كما
صرح به البغوى اما لا يعرفه إلا الخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وكحرمة نكاح المعتدة للغير

وما نكره أو مثبتة تأويل غير قطعي البطلان كما مر في الشكاح أو بعد عن العلماء بحيث يخفى عليه ذلك فلا كفر بجحده لأنه ليس فيه تكذيب ونوزع في نكاح المعتدة بشهرته أو يجب بمنع ضروريته إذا لم ير بالضرورة ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (تنبيه أول) من أفراد قولنا أو مثبتة الإيمان فرعون الذي زعمه قوم فانه لا قطع على عدمه بل ظاهر الآية وجوده والف فيه مع الاسترواح في أكثره بعض محقق المتأخرين من مشايخ مشايخنا وما يرد عليه أن الإيمان عند يأس الحياة بان وصل آخر رمق كالفرغرة وأدراك الفرق في الآية من ذلك كما هو واضح خلافاً لمن نازع فيه لا يقبل كما صرح به أئمتنا وغيرهم وهو صريح قوله تعالى فلم يك ينفعهم إيمانهم لما روا (٨٨) باستناو بما تقرر علم خطا من كفر القائلين بإسلام فرعون لأننا لو أن اعتقدنا بطلان هذا القول

لكنه وان وردت به أحاديث وتبادر من آيات أولها المخالفون بما لا ينفع غير ضروري وان فرض أنه يجمع عليه بناء على أنه لا عبرة بخلاف أو لك إذ لم يعلم أن فيهم من بلغ مرتبة الاجتهاد المطلق (تنبيه ثان) ينبغي للمفتي أنه يحتاط في التكفير ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصده سباً من العوام وما زال أئمتنا على ذلك قدما وحدثا بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات كثيرة مع قبولها التأويل بل مع تبادره منها ثم رأت الزركشي قال عما توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلا عن مشايخهم وكان المتورعون من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز تقليدناهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أني حنفية لأنه خلاف عقيدته

يعرفه الخاص والعام ولا فلا يكفر وهذا هو الظاهر اه مغني عبارة عرش أي مع اعترافه باصل العدة وإلا فانكار العدة من أصلها كفر لثبوته بالنص وعليه بالضرورة اه (قوله وما المنكره الخ) عطف على مالا يعرفه الخ ولعله محترز قوله ولم يجز أن يخفى عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على تأويل (قوله أو بعد عن العلماء الخ) أي أو قرب عهده بالإسلام اه مغني (قوله فلا كفر بجحده الخ) يشمل بالنسبة للاول وهو مالا يعرفه إلا الخواص ما لو كان الجاحد من الخواص فقولاه لأنه الخ مشكل وان خص بما إذا كان الجاحد من يخفى عليه ذلك فمقابلته بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل وينبغي تحرير المسئلة سم أقول لك أن تختار الشق الاول وهو الشمول ولا اشكال فيه لأنه إذا اتقينا العلم الضروري القطعي فعليه ظني يجوز معه عدم صدور ذلك عنه ^{وحيث} فليست المخالفة فيه عذرا في التكذيب بخلافه في الضروري فان الإجماع دلالة ظنية لا قطعية فليتنامل اه سيد عمر (قوله بشهرته) أي شهرة تحريره على حذف المضاف وكذا قوله بمنع ضروريته وقوله ونكاح المعتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أي فلا يكون إنكاره كفرا مطلقا اه عرش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله إيمان فرعون وقوله فانه الخ علة لهذه الجملة (قوله فيه) أي وجود إيمان فرعون (قوله في أكثره) أي أكثر مواضع هذا التاليف (قوله بعض محقق المتأخرين) كأنه يشير إلى الجلال الدواني اه سيد عمر (قوله وما يرد) من الرد وقوله عليه أي على البعض (وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضية والإشارة إلى الوصول لآخر رمق أو إلى يأس الحياة (قوله فيه) أي في قوله وأدراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبر قوله أن الإيمان الخ (قوله وهو) أي عدم القبول عند اليأس (قوله وما تقرر) أي بقوله من أفراد قولنا أو مثبتة الخ إيمان فرعون الخ (قوله بطلان هذا القول) أي القول بإسلام فرعون (قوله لكنه) أي كفر فرعون وكذا ضمير به (قوله أولها المخالفون الخ) هذه الجملة صفة للأحاديث والآيات وقوله غير ضروري خبر لكنه (قوله أنه) أي كفر فرعون (قوله بناء على الخ) راجع إلى قوله يجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أي المخالفين المؤولين وقوله إذ لم يعلم الخ علة عدم العبرة (قوله عما توسع الخ) لعل عن بمعنى في (قوله أكثرها ويخالفونهم) أي كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أي مشايخهم (قوله ولم يخرجوها) أي الفتاوى (قوله انتهى) أي قول الزركشي (قوله ما علمت حرمة أو نفيه الخ) نشر على غير ترتيب اللف (قوله فيهما) خبر مبتدأ محذوف أي وهو أي قوله ضرورة معتبر في علم الحرمة وعلم الوجوب (قوله ومن ثم) أي لاجل إرتداده بما ذكر (قوله وعلم) أي ذلك البعض (قوله وحصول اليقين الخ) مبتدأ خبره وقوله من حيث حصوله الخ أي من سبيل حصوله الخ (قوله بقتله الخ) أي قتل الخضر (قوله الذي ذكره الغزالي) أي سبق ذكره عنه أنفا

إذ منها أن معنا أصلا محققا هو الإيمان فلا ترفعه إلا يبين فليتنبه لهذا وليحذر عن يبادر إلى التكفير في هذه المسائل مناوهم (قوله فيخاف عليه أن يكفر لأنه كفر مسلدا اه ملخصا قال بعض المحققين مناوهم وهو كلام نفيس وقد أفتى أبو زرعة من محقق المتأخرين فيمن قيل له أيجزني في الله فقال هجرتك لا ف الله بانه لا يكفر ان اراد لا ف سبب او هجرة لله تعالى وان لم يكن ذلك ظاهر اللفظ حقا للدم بحسب الامكان لا سيما ان لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن يؤدب على اطلاقه لشناعة ظاهره (تنبيه ثالث) قال الغزالي من زعم ان له مع الله حالا أسقط عنه نحو الصلاة أو تحريم نحو شرب الخمر وجب قتله وان كان في الحكم بخلوده في النار نظر وقتل مثله افضل من قتل مائة كافر لان ضرره اكثر اه ولا نظري في خلوده لأنه مرتد لاستحلاله ما علمت حرمة أو نفيه وجوب ما علم وجوبه ضرورة فيهما ومن ثم جزم في الانوار بخلوده ووقع للياضي مع جلالتة في روضه لو اذن الله تعالى لبعض عباد ان يلبس ثوب حرير مثلا وعلم الاذن بقينا فليس لم يكن منتهكا للشرع وحصول اليقين له من حيث حصوله للخضر بقتله للغلام إذ هو ولي لا نبي على الصحيح وقوله مثلاً بما يدخل فيه ما عزمه بعض المتصوفة الذي ذكره الغزالي

ويفرض ان اليافي لم يرد بمثلا الا ما هو مثل الحرير في ان استحلاله غير مكفر لعدم عليه ضرورة فان اراد بعدم اتبها كذا للشرع ان له نوع عذر وان كنا نقضى عليه بالاثم بل والفسق ان ادام ذلك فله نوع اتجاه او انه لا حرمة عليه في لبسه كما هو الظاهر من سياق كلامه فهو زلة منه لان ذلك اليقين انما يكون بالا لهام وهو ليس بحجة عند الائمة لا ذلثة بخو اطر من ليس بمعصوم وبفرض أنه حجة فشرطه عند من شذ بالقول به أن لا يعارضه نص شرعي كالنص بمنع لبس الحرير المجمع عليه إلا من شذ عن ذلك لا يعتد بخلافه فيه وبتسليم أن الخضر ولي ولا فالاصح أنه نبي فمن أين لنا أن الالهام لم يكن حجة في ذلك الزمن وبفرض أنه غير حجة فالانبياء في زمنه موجودون فلفعل الاذن في قتل الامام جاء اليه على يد أحدهم فان قلت قضية هذا أن عيسى صلى الله على نبينا وعليه وسلم لو أخبر بعد نزوله أحدا بان له استعمال الحر برجاله (٨٩) ذلك قلت هذا لا يقع لانه ينزل بشريعة

نبينا ﷺ وقد استقر فيها
تحريم الحرير على كل مكلف
لغير حاجة او ضرورة فلا
يغيره ابدا لا يقال يتاول
لاليافي بان الاذن في الحرير
وقع تدويا من علة عليها
الحق من ذلك العبد كما تاول
هو وغيره ما وقع لولى انه
لما اشتهرت ولايته يلدخاف
على نفسه الفتنة فدخل
الحمام ولبس ثياب الغير
وخرج مترققا في مشيه
ليذكره فأدركوه وأوجعوه
ضربا وسموه لص الحمام
فقال الآن طاب المقام
عندهم بان فعله لذلك انما
وقع تدويا كما يتداوى بالخر
عند الغص ومفسدة لبس
ثياب الغير ساعة اخف من
مفسدة العجب ونحوه من
قبائح النفس لانا نقول ذلك
الاذن الذي للتداوى ليس
بالالهام وقد اتضح بطلان
الاحتجاج به بفرق واضح بين
مسللتنا ومسللة ذلك الولي
فان الحرير لا يتصور حله
لغير حاجة واستعمال مال
الغير يجوز مع ظن رضا

(قوله ان له نوع عذر الخ) لك أن تقول ما فائدة مع تفسيقه لا يقال فائدة نفي التكفير لانا نقول ذلك لا يختص به فتأمل اه سيد عمر (قوله شرطه) اي كون الالهام حجة وكذا ضمير به (قوله المجمع عليه) اي من الائمة وقوله إلا من شذ الخ مستثنى من هذا المحذوف (قوله وبتسليم ان الخضر ولي الخ) جواب سؤال مقدر كان قائلا يقول كيف تقول الالهام ليس بحجة مع ان الخضر ولي وقت الغلام بالالهام وحاصل الجواب لو سلمنا انه ولي فمن أين لنا العلم ان الالهام لم يكن حجة في ذلك الزمن فلا يقاس ما في زمنه عليه اه كرى (قوله وبفرض أنه غير حجة) أي في ذلك الزمن (قوله في زمنه) أي الخضر (قوله قضية هذا) أي قوله لفعل الاذن الخ (قوله قلت هذه) أي الاخبار المذكور (قوله تاول هو) أي اليافي (قوله بان فعله) متعلق بقوله تاول هو الخ (قوله لانا نقول) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالالهام) وقد منع الحصر بجواز انه لا ارتكاب اخف المحذورين الذي لا مندوحة له عن احدهما بمجرد ظنه بدون الالهام وكشف كما يأتي في الشارح (قوله هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز اه سم (قوله وان كان من كان) أي ولو كان أبخل الناس (قوله مثالا) إلى قوله وكذا من أنكر في المغنى وإلى التنبيه في النهاية (قول المتن كفر) جواب لجميع ما مر من المسائل اه مغنى (قوله لمنافاته الخ) عبارة المغنى لطريان شك يناقض جزم النية بالاسلام فان لم يناقض جزم النية به كالذي يجري في المكفرة فهو بما يبتلى به الموسوس ولا اعتبار به كما قاله الامام اه (قوله وكذا من انكر حجة اني بكر) ظاهره ان انكار حجة غيره كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذلك لان حجتهم لم تثبت بالنص اه ع ش (قوله وكذا في وجه الخ) أي ضعيف ع ش وسم عبارة النهاية ولا يكفر بسبب الشيخين أو الحسن والحسين إلا في وجه حكاة القاضي اه (قوله الشيخين) أي ابى بكر وعمر اه ع ش (قوله او عنادا) إلى التنبيه في النهاية إلا قوله وسحر الى لانه وقوله

ذلك فقل بله بقوله أو بعد عن العلماء الخ مشكل ويغنى تحريم المسئلة من شرح البهجة وما يتعلق به (قوله قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن ان يزداد ولو فرض وقوعه لم يكن إلا بناء على انه من شرع نينا في ذلك الزمان (قوله هو يظن رضا بفرض اطلاعه الخ) قضيته ان ظن الرضا بفرض الاطلاع على القصد وإن لم يطلع عليه يجوز (قوله او عزم على الكفر غدا وتردديه كفر) قال الشارح في الاعلام بقواطع الاسلام وفارق ذلك عزم العدل على مقارفة كبيرة فانه لا يفسق بان نية الاستدامة على الايمان شرط فيه بخلاف نية الاستقامة على العدالة فانها ليست شرطا فيها وكان وجه ذلك أن الايمان التصديق وهو منتف مع العزم والعدالة اجتناب الكبائر مع عدم غلبة المعاصي والنية لا تنافي ذلك اه ولما عذ في الروض من المكفرات قوله او عزم على الكفر او علقه او ترددهل يكفر قال في شرحه لان استدامة الايمان واجبة فاذا تركها كفر ولهذا فارق عدم تفسيق العدل بعزمه على فعل كبيرة او تردديه اه فليتأمل (قوله وكذا في وجه حكاة الخ) يفيد ان الصحيح خلافه (قوله او عناداه) قد يكون المصنف ادخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن

(١٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) ومن أين لنا أن ذلك الولي ما عرف مالك الثياب ولا ظن رضا وبفرض جهله به هو يظن رضا بفرض اطلاعه على أنه انما فعله لذلك القصد إذ كل من اطلع على باطن فاعل ذلك يرضى به وإن كان من كان ومرفى الولية ان ظن رضا الغير يبيع ماله فهي واقعة محتملة للحل من غير طريق الالهام كواقعة الخضر ومسللة الحرير لا تحتمله من غير طريق الالهام بوجه فتأمل (أو عزم على الكفر غدا) مثالا (او تردديه) اي فعله ولا (كفر) في الحال في كل ما مر لمنافاته للاسلام وكذا من انكر حجة اني بكر اورمى ابنته عائشة رضى الله عنهما بما برأها الله منه وكذا في وجه حكاة القاضي من سب الشيخين أو الحسن والحسين رضى الله عنهم (تنبيه) ذكر مسألة العزم لبيان انه المراد من النية في كلامهم لانهما قصد الشيء قترنا بفعله وهو غير شرط هنا (والفعل المكفر ما تعده استهزاء صريحا بالدين)

وزعم الجويني الى نعم (قوله أو عناد الله) قد يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فان العناد لا يخلو عن استهزاء
اهم (قوله أو اسم معظم) يشمل اسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف حافل
جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر في
فتاويه ومن جملة ما فيه قوله ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فنسب احدهما الاخر الى رعي
المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القاتل الانبياء رعو المعزى او ما من نبي الارعى
المعزى وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعو الى الحكام فسئلت ماذا يلزم الذي ذكر الانبياء مستدلا بهم
في هذا المقام فاجبت بانه يعزى التعزير البليغ لان مقام الانبياء اجل من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر
ان المستدل بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا
لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص ينسب اليها هو او غيره وهذا محل الانكار
والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض والسب والقذف ونحو ذلك ولكل
مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من
بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحلقة المشتملة على الخاص والعام من الرجال والنساء ماجريات
هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى من يرحم لامن يعظم
ومن ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمه رغبت في رضاعه
شفقة ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى * فياخذنا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها * فاجاب بما نضه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر ما يوهم
في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب انتهى واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة واحتجاجات ثقلية
ومعنوية يتعين استفادتها اه سم (قوله او من الحديث) الى المتن في المغنى (قوله او من الحديث) ظاهره

أو عناد الله (أو وجود الله
كالقاء مصحف) أو نحوه
بما فيه شيء من القرآن بل
أو اسم معظم أو من
الحديث قال الرويان

استهزاء (قوله بل أو اسم معظم) يشمل اسماء الانبياء والملائكة (فائدة) للجلال السيوطي مصنف
حافل جليل سماه تنزيه الانبياء عن تسفيه الاغنياء يتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر
في فتاويه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان رجلا خاصم رجلا فوقع بينهما سب كثير فقذف احدهما عرض
الاخر فنسبه الاخر الى رعي المعزى فقال له ذاك تنسبني الى رعي المعزى فقال له والد القاتل الانبياء رعو
المعزى او ما من نبي الارعى المعزى وذلك بسوق الغزل يجوار الجامع الطولوي بحضرة جمع كثير من العوام
فترافعو الى الحكام فبلغ الخبر قاضي القضاة المالكي فقال لورفع الى ضربته بالسياط فسئلت ماذا يلزم الذي
ذكر الانبياء مستدلا بهم في هذا المقام فاجبت بان هذا المستدل يعزى التعزير البليغ لان مقام الانبياء اجل
من ان يضرب مثالا لاحاد الناس ثم ذكر ان المستدل اي بامثال ذلك تارة يكون في مقام التدريس والافتاء
والتصنيف وتقرير العلم بحضرة اهله وهذا لانكار عليه وتارة يكون في الخصام والتبري من معرة او نقص
ينسب اليها هو او غيره وهذا محل الانكار والتاديب لاسيما اذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي
التفاوض والقذف والسب ونحو ذلك ولكل مقام مقال ولكل محل حكم يناسبه ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام
حافظ العصر ابن حجر عما يقع في الموالد من بعض الوعاظ انهم يذكرون في مجالسهم الحلقة المشتملة على
الخاص والعام من الرجال والنساء مجريات هي مخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن ورقة فيبقى
في حزن من يرحم لامن يعظم من ذلك انهم يقولون ان المراضع حضرن ولم ياخذنه لعدم ماله الاحليمه رغبت في
رضاعه شفقة ويقولون ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يرعى غنما وينشدون

باغنما سار الحبيب الى المرعى * فياخذنا راع فؤادى له يرعى

وفيه فاحسن الاغنام وهو يسوقها * فاجاب بما نضه ينبغي لمن يكون فطنا ان يحذف من الخبر
ما يوهم في الخبر عنه نقصا ولا يضره ذلك بل يجب هذا جوابه بحرفه اه واطال في هذا المؤلف بفوائد نفيسة

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القائه استخفافا بمن نسب اليه وخرج بالضعيف الموضوع (فائدة)
 وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن برجله لكونه لا يمكنه ان يكتب بيديه لما نفعهما والجواب عنه كما
 اجاب به شيخنا الشوبري انه لا يحرم عليه ذلك والحالة هذه لانه لا يعد اذراء لان الاذراء ان يقدر على الحالة
 الكاملة وينتقل عنها الى غيرها وهذا ليس كذلك اه عش (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به هنا
 ما يشمل آله اه سم (قوله وقضية قوله كالقاء الخ) اي قضية آياته بالكاف في الالقاء اه نهاية (قوله)
 وفي اطلاقه الخ) اي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرح هنا (قوله ولوقيل الخ) اعتمده
 المغني تبعا لان المقرئ وقد يصرح بذلك قول المصنف استزاء صريح الخ (قوله لا بد من قرينة تدل
 الخ) وعليه فاجرت العادة به من البصاق على اللوح لازالة ما فيه ليس بكفر وينبغي عدم حرمة أيضا
 ومثله ما جرت العادة به ايضا من مضغ ما عليه قرآن او نحوه للتبرك به او لصيافته عن النجاسة وبقي
 ما وقع السؤال عنه وهو ان القبة مثلا يضرب الاولاد الذين يتعلبون منه بالواحهم هل ذلك كفر ام لا
 وان رامهم بالالواح من بعد فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من حاله انه لا يريد
 الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمة لا شعاره بعدم التعظيم كما قاله فيما للروح بالكراسة على وجهه اه
 عش (قوله لم يبعد) معتمداه عش (قوله او مخلوق آخر) الى قوله وخرج بالسجود في المغني (قوله
 او مخلوق آخر) قال في الروض ما يفعله كثيرون من الجملة الضالين من السجود بين يدي المشايخ حرام
 قطعاً بكل حال سواء كان الى القبلة او غيرها وسواء قصد السجود لله تعالى او غفل عنه وفي بعض صور
 ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في الروضة هذا يفهم انه قد يكون كفرا بان قصد به عبادة
 مخلوق او التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصد به تعظيمه اي التذلل له او اطلاق وكذا يقال في الوالد
 والعلماء اه كردي (قوله لانه ثبت لله تعالى) (تنبيه) يكفر من نسب الامة الى الضلالة والصحة الى
 الكفر او انكر اعجاز القرآن او غير شيئا منه او انكر الدلالة على الله تعالى في خلق السموات والارض بان
 قال ليس في خلقهم دالة عليه تعالى او انكر بعث الموتى من قبورهم بان يجمع اجزاءهم الاصلية ويبعد الارواح
 اليها او انكر الجنة أو النار أو الحساب أو الثواب أو العقاب أو اقربها لكن قال المراد بها غير معانيها أو قال
 الائمة افضل من الانبياء هذا ان علم معنى ما قاله لان جعل ذلك لقرب اسلامه او بعده عن المسلمين فلا يكفر
 لعذره لان قال مسلم لمسلم سلبه الله الايمان او الكافر لارزقه الله الايمان لانه مجرد دعاء بتشدد الامر
 والعقوبة عليه ولا يدخل دار الحرب وشرب معهم الخمر واكل لحم الخنزير ولا ان قال الطالب ليلين خصمه
 وقدار ادا الختم ان يحلف بالله تعالى لا اريد الحلف به بل بالطلاق والعق و لا ان قال رؤي اياك كروية
 ملك الموت ولا ان قرأ القرآن على ضرب الدف أو القصب أو قيل له تعلم الغيب فقال نعم او خرج لسفر فصاح
 العقيق فرجع ولا ان صلى بغير وضوء متعمدا او بنجس او الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولا ان تمنى حل
 ما كان حلالا في زمن قبل تحريره كان تمنى ان لا يحرم الله الخمر او المناكحة بين الاخ والاخت او الظلم أو الزنا
 او قتل النفس بغير حق ولا ان شد الزنار على وسطه او وضع قلنسوة المجوس على راسه ودخل دار الحرب
 للتجارة او لتخليص الاسارى ولا ان قال النصرانية خير من المجوسية او المجوسية شر من النصرانية ولا ان قال
 لو اعطاني الله تعالى الجنة ما دخلتها صرح بذلك كله في الروضة وقال صاحب الانوار في الاخيرة انه يكفر
 والاولى كما قاله الاذرعى انه ان قال ذلك استخفافا او استغناء كفروا و ان اطلق فلا مغنى واسنى (قرينة قوية)
 عبارة النهاية قرينة على عدم الاستزاء لم يبعدها وهي اولى (قوله بحضرتهم) عبارة النهاية بحضرة كافر
 خشية منه اه (قوله فانه لا شك في الكفر حيث) اي حين قصد تعظيم مخلوق فلولم يقصد ذلك لم يكن كفرا بل

أو من العلم الشرعي
 (بقاذورة) أو قدر طاهر
 كخطا وبصاق ومنى لان
 فيه استخفافا بالدين وقضية
 قوله كالقاء ان الالقاء ليس
 بشرط وان مماسة شيء
 من ذلك بقدر كفر أيضا
 وفي اطلاقه نظر ولوقيل
 لا بد من قرينة تدل على
 الاستزاء لم يبعد (أو
 سجدوا لصنم او شمس) أو
 مخلوق آخر وسحره فيه نحو
 عبادة كوكب لانه أثبت
 لله تعالى شريكا وزعم
 الجويني ان الفعل بمجرده
 لا يكون كفرا رده ولده
 نعم ان دلت قرينة قوية
 على عدم دلالة الفعل على
 الاستخفاف كأن كان
 الالقاء لخشية أخذ كافر
 أو السجود من أسير في دار
 الحرب بحضرتهم فلا كفر
 وخرج بالسجود الركوع
 لان صورته تقع في العادة
 للمخلوق كثيرا بخلاف
 السجود نعم يظهر ان محل
 الفرق بينهما عند الإطلاق
 بخلاف ما لو قصد تعظيم
 مخلوق بالركوع كما يعظم
 الله به فانه لا شك في الكفر
 حيث

واحتجاجات عقلية ومعنوية يتعين استفادتها (قوله او من العلم الشرعي) هل المراد به ما يشمل آله
 (قوله او قدر طاهر كخطا وبصاق الخ) اختلف مشايخنا في مسح القرآن من لوح المتعلم بالبصاق فافق
 بعضهم بحرمة مطلقا وبعضهم بحله مطلقا وبعضهم بحرمة ان يصب على القرآن ثم مسحه وبحله ان يصب على

(تنبيه) وقع في متن المواقف وتبعه السيد في شرحه ما حاصله ان نحو السجود لنحو الشمس من مصدق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم كفر اجماعا ثم وجه كونه كفر اياه يدل على عدم التصديق ظاهر او نحن نحكم بالظاهر ولذا حكمنا بعدم ايمانه لان عدم السجود لغير الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الالوهية بل سجد لها وقلبه مطمئن بالايمان لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اجري عليه حكم الكفر في الظاهر ثم قال ما حاصله ايضا لا يلزم على تفسير الكفر بانه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تكفير من لبس الغيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لاننا جعلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر اى بناء هنا على ان ذلك اللبس ردة فحكمنا عليه بانه (٩٢) كافر غير مصدق حتى لو علم انه شدة لا اعتقاد حقيقة الكفر لم يحكم بكفره فيما بينه وبين

الله كما مر في سجود الشمس انتهى وهو مبنى على ما اعتمده اولاً ان الايمان التصديق فقط ثم حكيا عن طائفة انه التصديق مع الكلمتين فعلى الاول اوضح ما ذكره انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغير الله ليس داخلا في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة التي هي طريقة المتكلمين له حيثان النجاة في الآخرة وشرطها التصديق فقط واجراء احكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغير الله ورمى المصحف بقاؤره وغير ذلك من الصور التي حكم الفقهاء بانها كفر فالنطق غير داخل في حقيقة الايمان وإنما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية ومن جعله شطرا لم يرد انه ركز حقيق ولا لم يسقط عند العجز والا كراه بل

لا يكون حراما أيضا كما يشعر به قوله لأن صورته الخ لكن عبارة على الشرائع صريحة في أن الايمان بصورة الركوع للمخلوق حرام اه اما ما جرت به العادة من خفض الراس والانحناء إلى حد لا يصل به إلى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمة ايضا لكن ينبغي كراهته اه ع ش (قوله وقع في متن المواقف الخ) إنما عبر بوقع المعروف استعماله في الخطا لما يأتي في شرح وقيل لا يقبل الخ من اعتياده كالكفاية والمغنى اشتراط التلفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر او باطنا (قوله بما جاء به الخ) اى بجميعة (قوله ثم وجه) اى السيد قدس سره (قوله فلذلك) اى لدلالته على عدم التصديق ظاهر (قوله لان عدم السجود الخ) عطف على قوله لذلك (قوله حتى لو علم الخ) تفريع على النفي (قوله ثم قال ما حاصله الخ) عبارة شرح المواقف وهو اى الكفر خلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحقيقته به ضرورة فان قيل فساد الزنا ولا لبس الغيار بالاختيار لا يكون كافرا اذا كان مصدقا له في الكل وهو باطل اجماعا قلنا جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة التكذيب فحكمنا عليه بذلك اى بكونه كافرا غير مصدق ولو علم انه شد الزنا لاعتظيم دين النصارى واعتقاد حقيقته لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في سجود الشمس انتهت اه سيد عمر اى به يعلم ما في قول الشارح حاصله ايضا الخ (قوله انه لم يصدق) صوابه كما في شرح المواقف اذا كان مصدقا له في الكل (قوله وذلك) اى عدم اللزوم (قوله الظن) صوابه الشيء كما في شرح المواقف او اللبس (قوله اى بناء هنا على ان ذلك) ظاهر صنيعه انه تعليل لقوله جعلنا الخ (قوله فحكمنا الخ) تفريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى الخ) تفريع على قوله فحكمنا الخ (قوله فعلى الاول) بل وعلى الثاني ايضا اذا وجد النطق بالكلمتين اه سيد عمر (قوله انه لا كفر) اى في الباطن بنحو السجود اى لا على سبيل التعظيم واعتقاد الالوهية (قوله عن الشارح) اى السيد (قوله على هذه الطريقة) اى ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيثان) اى ثمرتان (قوله فقط) اى بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغير الله تعالى (قوله واجراء احكام الدنيا) عطف على قوله النجاة الخ اى وثانية الحيتين اجراء الخ (قوله ومناطها) اى مناط حيثية اجراء احكام الاسلام في الدنيا (قوله والا كراه) فيه نظر اذا لا كراه لا يمنع النطق بحيث يسمعه نفسه فقط (قوله اذ لا يمكن الاطلاع عليها) اى على حقيقة الايمان بدون النطق والحاصل ان من جعله شطرا اراد انه شطرا مجازى ومن جعله شطرا اراد انه شرط للاجراء لا للحصول اه كردى (قوله قيل يلزم) اى على عدم كون النطق شطرا ولا شرطا (قوله وهو) اى عدم الاعتبار (قوله بكونه) اى المصدق التارك للنطق بلا عذر (قوله وان الامتناع الخ) اى وبان الخ (قوله ان من ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله الى ان هذا) اى ما اختاره النووي وقوله الاول اى ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله ويؤيده) اى مذهب المتكلمين اه كردى ويظهر ان مرجع الضمير كون الاول مذهب المتكلمين (قوله انتهى) اى قول النسفي (قوله ولا يشكل

انه دال على الحقيقة التي هي التصديق اذ لا يمكن الاطلاع عليها وما يدل على انه ليس شطرا ولا شرطا الاخبار الصحيحة يخرج من عليه النار من كان في قلبه مثقال ذرة من ايمان قيل يلزم ان لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وإنما الخلاف في انه شرط أو شرط وأجيب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤمنا وان الامتناع عن النطق كالمعاصي التي تجامع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظروا الاخذ بالنووى بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختيارا لمخلد أبدا في النار سواء قلنا انه شرط وهو واضح او شرط لان باتفاقه تنفى الماهية لكن أشار بعضهم إلى ان هذا مذهب الفقهاء والاول مذهب المتكلمين ويؤيده قول حافظ الدين النسفي كون النطق شرطا لاجراء الاحكام لا لصحة الايمان بين العبد وربه هو اصح الروايتين عن الاشعري وعليه المازيندى اه ولا يشكل

عليه أنه شطر أو شرط لما مر في معناهما اللاتق بمذهب المتكلمين لا الفقهاء فتأمل ذلك فإنه مهم لأهم منه وبقي من المكفرات أشياء كثيرة جمعتها كلها بحسب الامكان على مذاهب الأئمة الأربعة في كتاب مستوعب لا يستغنى عنه وسميته الاعلام بقواطع الاسلام فعليك به فإن هذا الباب أخطر الابواب اذا الانسان ربح ما فرط منه كلمة قيل بانها كفر فيجنبها ما أمكنه وقد بالغ الحنفية في التكفير بكثير من كلمات العوام يبتتها فيه مع ما فيها (ولا تصح) يعني توجد اذا الردة معصية كالزنا لا توصف بصحة ولا بعدمها (ردة) (٩٣) صبي مجنون) لرفع القلم عنهما (ومكره)

على مكفر قلبه مطمئن
بالايمان الالية وكذا ان
تجرد قلبه عنهما فيما يتجه
ترجيحه لاطلاقهم ان المكروه
لا تلزمه التورية (ولو ارتد
فجن) أمهل احتياطاً لانه قد
يعقل ويعود للاسلام (ولم
يقتل في جنونه) ندبا على
ما اقتضاه كلاهما وقيل
وجوبا واعتمده جمع لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب
التأخير الى الافاقه وعليهما
لا شيء على قاتله غير التعزير
لافتياه على الامام ولتقويته
الاستتابة الواجبة وخرج
بالفاء ما لو تراخى الجنون
عن الردة واستتيب فلم ينب
ثم جن فإنه لا ياتى فيه وجوب
التأخير على القول الثاني
(والمذهب صحة ردة
السكران) المتعدى بسكره
وان كان غير مكلف كطلافة
تغليظا عليه وقد اتفق
الصحابه رضوان الله عليهم
على مؤاخذه بالقذف وهو
دليل على اعتبار أقواله
يسن تأخير استتابته

(عليه) أى الاول وقوله لما مر متعلق بقوله لا يشكل (قوله أشياء كثيرة) وقد منا في اوائل الباب عن
المغنى والاسنى جملة منها (قوله فرط) أى سبق (قوله يعني توجد) الى قول المتن لم يقتل في النهاية والى قول
المتن والمذهب في المغنى الا قوله لا فتياه على الامام (قوله لا توصف بصحة الخ) اذ الصحة كما في جمع الجوامع
موافقة ذى الوجهين من العبادة او العقد الشرع (قوله المتن ردة صبي) أى ولو ميزا أه مغنى (قوله قلبه
مطمئن) فان رضى بقلبه فرتد أه مغنى (قوله وكذا ان تجرد الخ) أى كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر
أه بجري (قوله عنهما) أى عن الايمان والكفر سم وعش ورشيدى (قوله لاطلاقهم الخ) عبارة
المغنى لان الايمان كان موجودا قبل الاكراه وقول المكروه مغنى ما لم يحصل منه اختيار لما كره عليه كالمو
اكرهه على الطلاق أه (قوله وقيل وجوبا) اعتمده المغنى وكذا النهاية عبارته وجوبا وقيل ندبا أه
(قوله وعليهما) أى قولى الوجوب والندب الى المتن في النهاية (قوله لا شيء على قاتله الخ) قد يشكل
التعزير على الاول أه سم (قوله لا فتياه على الامام) لو اعرض الامام ونوابه عن قتله راسا بحيث ايسر من
تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب أه سم اقول القلب الى الاول أميل ومعلوم
ان كلامنا الاحتمالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله فانه لا ياتى فيه الخ) عبارة المغنى فانه يجوز قتله
أه عبارة النهاية فانه يقتل حتما أه (قوله المتعدى) الى قوله وجوبا عليه في النهاية الا قوله كذا قالوه الى
ومرو قوله وخطر امر الردة الى من ثم (قوله المتعدى) الى قوله وتأخير الاستتابة في المغنى الا قوله تغليظا
الى ويسن (قوله كطلافة) أى وسائر تصرفاته أه مغنى (قوله وهو) أى الاتفاق المذكور (قوله
وأولى منه الخ) استحسنة الرشيدى (قوله ثم بعد الخ) أى ثم استتابته ثانيا بعد افاقته (قوله من منعها فيه) أى
منع صحة استتابته في حال سكره أه مغنى (قوله ومن ثم الخ) أى من اجل ذلك الخلاف (قوله مع وجوب
الرد) أى رد المغضوب الى مالكه (قوله فهذا اولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر اولى من تأخير
وضع اليد على مال الغير وان فرض انه حق آدمى أه سيد عمر وقد يجاب بان ازالة الكفر ليس في وسعنا
بخلاف وضع اليد (قوله اما غير المتعدى) الى قول المتن وقيل في المغنى الا قوله كالمجنون قوله فلا يحتاج الى
واذا عرض (قوله فلا يحتاج الخ) خلافا للمغنى عبارته قضية الاعتداد باسلامه في السكرانه لا يحتاج الى
تجديده بعد الافاقه وليس مراد افقد حكي ابن الصباغ عن النص انه اذا افاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه
كان مسلما من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله لصحة اسلامه) وما تقر من صحة اسلام
السكران المتعدى اذا وقع سكره في ردة هل يجرى مثله في الكافر الاصلى اذا سكر ثم اسلم او باع او طلق فتحكم

نحو خرقه ثم مسح بها (قوله وكذا ان تجرد قلبه عنهما) كان المراد عن الايمان والكفر (قوله لوجوب
الاستتابة المستلزم لوجوب التأخير الخ) على الاول يجاب بان محل وجوب الاستتابة اذا امكنت في الحال
(قوله لا شيء على قاتله غير التعزير) قد يشكل التعزير على الاول لا فتياه على الامام لو اعرض الامام ونوابه
عن قتله راسا بحيث ايسر من تعاطيهم ذلك وأمرهم به فهل يسوغ قتله لاحاد او يجب (قوله وتأخير
الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالبا الخ) قال في الروض ويمهل أى السكران بالقتل
حتى يفيق أه وقوله ويمهل قال في شرحه احتياطاً لوجوبا كما نص عليه الشافعى والبعوى في تعليقه أه

لافاقته وإن صح اسلامه في السكر لآتى باسلامه جمع على صحته وتأخير الاستتابة الواجبة لمثل هذا العذر مع قصر مدة السكر غالبا غير بعيد كذا
قالوه وأولى منه استتابته في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد افاقته خروجاً من خلاف من منعها فيه ومن ثم لم يجب الابعاد افاقته
ومر آخر الوكاله انه يغتفر للغاصب مع وجوب الرد عليه فوراً التأخير للشهاد فهذا أولى فان قتل في سكره فلا شيء فيه أما غير المتعدى
بسكره فلا تصح ردة كالمجنون (واسلامه) سواء ارتد في سكره أم قبله لما تقر أنه يعتد باقواله كالصالحى فلا يحتاج لتجديده بعد الافاقه
والنص على عرض الاسلام عليه بعدها يحمل على الندب ولاذا عرض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لصحة اسلامه (وتقبل الشهادة بالردة

مطلقا) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا فلا يحتاج الشاهد لتفصيلها لانها خطر ما لا يقدم العدل على الشهادة بها الا بعد مزيد ثمر (وقيل يجب التفصيل) بان يذكر موجبا وان (٩٤) لم يقل عالم مختار اخلافا لما يوجهه كلام الرافي لا اختلاف المذهب في الكفر وخطر أمر الردة

بنفو ذلك منه لتعديده بالسكر لانه مكلف بعدم الشرب بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أولا
لانا نقره على شرب المسكر ما لم يظهره بمعنى اننا لا نقيم عليه الحدولا لتعرض له واطلاقهم يقتضي ترجيح الاول
اه ع ش وفيه وقفة فليراجع (قول المتن مطلقا) اي على وجه الاطلاق ويقضى بهامن غير تفصيل معنى
ورشدي عبارة ع ش اي اشارة مطلقا فلا يقال كان الصواب ان يقول مطلقة لان لفظ الشهادة مؤنث
فتجب المطابقة بينه وبين صفته لان الحال صفة في المعنى اه (قوله) كما صححاه في الروضة واصلها ايضا (الخ) هذا
هو المعتمد اه نهاية واعتمد شيخ الاسلام والمعنى وجوب التفصيل وكذا الشارح كما يأتي (قوله) الا بعد
مز يد تحر) يؤخذ منه ان الكلام في عدل يعرف المكفر من غيره اه ع ش (قوله) وهذا هو القياس (الخ)
عبارة المعنى فلا بد من التفصيل وهو كما قال شيخنا وجه اه (قوله) ومن ثم اطال كثيرون (الخ) عبارة المعنى
قال الا ذرعي هذا اي وجوب التفصيل هو المذهب الذي يجب القطع به وقال الاسنوي انه المعروف عقلا
ونقلا قال وما نقل عن الامام بحث له وقال الدميري والذي صححه الرافي تبع فيه الامام وهو لم ينقله عن احد
وانما هو من تحريجه اه (قوله مطلقا) اي قولا أو فعلا ومع التصديق الباطني وبدونه (قوله) وقد يقرب الاول
اي قبول الشهادة بالردة مطلقا (قوله) ان سكوت (قوله) عن الاسلام) اي النطق
بكلمتي الشهادة (قوله) رفع اثر الشهادة) اي الحكم بالردة فكان الاولى ان يعبر بالدفع بالادلة المهمة
(قوله) قال البلقيني (الخ) اعتمده المعنى دون النهاية عبارة وواقضى كلام المصنف انه لا فرق بين قولها ارتد
عن الايمان او كفر بالله او ارتد او كفر فهو من محل الخلاف خلافا للبلقيني اه (قوله) اي لاحتماله) اي
المعنى اللغوي (قوله) ظاهر المتن الاتي) وهو قوله ولو قال لفظ لفظ كفر (الخ) (قوله) وهو مشكل) اي ظاهر
المتن الاتي من الاكتفاء وكذا ضمير ولا يحمل الخ (قوله) على ما يأتي (الخ) راجع للحمل وقوله لان الالفاظ
الخارج لغيره (قوله) الاتفاق) اي بين الشهود والقاضي (قوله) مطلقا) اي سواء قال ارتد عن الايمان او
كفر بالله او قال ارتد او كفر ويحتمل ان المراد سواء كانا فقيهين موافقين للقاضي او لا بل هو الاقرب من
حيث السياق (قول المتن فعلى الاول) وهو قبولها مطلقا (قوله) لو شهدوا) المراد اثنين فاكثر على شخص بردة
ولم يفصلوا اه معنى (قوله) انشاء) الى قوله وكذا على الثاني في النهاية ولى قوله ويرد في المعنى لا قوله فظاهر
كلامهم انه كالأول (قوله) انشاء) سيدكر محترزه بقوله اما لو شهدوا باقراره (الخ) (قول المتن حكم بالشهادة)
﴿فروع﴾ لو ارتد اسير او غيره مختار اثم صلى في دار الحرب حكم باسلامه لان اصله في داره لان صلته في
دار ناقد تكون تقية بخلافه في دارهم لا تكون إلا عن اعتقاد صحيح ولو صلى كافر اثم صلى في دارهم لم يحكم
باسلامه بخلاف المارد لان علة الاسلام باقية فيه والعوداهون من الابتداء فموح فيه إلا ان يسمع تشهد في
الصلاة فيحكم باسلامه ولو اكره اسير او غيره على الكفر ببلاد الحرب لم يحكم بكفره كما كفران مات هناك ورثه
وارثه المسلم فان قدم علينا عرض عليه الاسلام استجبنا بالا احتمال انه كان مختارا كما لو اكره على الكفر بدارنا
فان امتنع من الاسلام بعد عرضه عليه حكمنا بكفره من حين كفره الاول لان امتناعه يدل على انه كان كافرا من
حينئذ فلو مات قبل العرض والتلفظ بالاسلام فهو مسلم كالمات قبل قدومه علينا معنى وروض مع شرحه
ويظهر اخذنا من تعليمهم ان دار الكفر بان يكون المتولى كافرا حكمه حكم دار الحرب والله اعلم (قوله) ولم
ينظر لانكاره) لان الحجة قامت والتكذيب والانكار لا يرفعه كالمات بالبيعة بالزنا فانكاره او كذبهم لم
يسقط عنه الحداه معنى (قوله) فيستتاب (الخ) فان اتى بما يصير به مسلما قبل الحكم امتنع الحكم بالشهادة بالردة كما

وهذا هو القياس لاسيما
في العامي ومن رايه يخالف
راى القاضي في هذا الباب
ومن ثم اطال كثيرون في
الاتصا له نقلا ومعنى وجريا
عليه في الدعاوى وذكرنا
في مسائل ما يؤيده
كالشهادة بنحو الزنا والسرقة
والشرب ويتعين ترجيحه
في خارجي لا اعتقاده ان
ارتكاب الكبيرة ردة
مطلقا وقد يقرب الاول
ان سكوت عن الاسلام
الذي لا كلفة فيه بوجه دليل
على صدق الشهود فلم
يجب التفصيل لسهولة رفع
اثر الشهادة بالمبادرة
بالاسلام بخلاف تلك
المسائل فانه لما لم يمكنه
رفع اثر الشهادة او جبننا
تفصيلها حتى لا يقدم على
مؤاخذته الا بعد اليقين قال
البلقيني ومحل الخلاف ان
قالا ارتد عن الايمان او
كفر بالله اما مجرد ارتد او
كفر فلا يقبل قطعا اي
لاحتماله لكن ظاهر المتن
الاتي الاكتفاء بقولهما
لفظ لفظ كفر وهو مشكل
ولا يحمل على فقيهين
موافقين للقاضي في هذا
الباب على ما يأتي او اخر
الشهادات لان الالفاظ
والافعال المكفرة كثر
الاختلاف فيها لاسيما

بين اهل المذهب الواحد فلا يتصور هنا الاتفاق لان اللفظ المسموع قابل للاختلاف فيه فليجب بيانه مطلقا) فعلى نص
الاول ولو شهدوا بردة) انشاء) فانكر) بان قال كذبا او ما ارتدت (حكم بالشهادة) ولم ينظر لانكاره فيستتاب ثم يقتل ما لم يسلم وكذا

على الثاني إذا فصلوا فانكر اما لو شهدوا باقراره بما فظاهر كلامهم انه كالاول وبحث ابن الرفعة قبول انكاره كالمشهدوا باقراره بالزنا فانكره
وردد بجواز الرجوع ومنه الانكار ثم لا هنا ويفرق بسهولة التدارك هنا بالاسلام فلا ضرورة للرجوع (فلو) لم ينكر وانما قال كنت مكرها
واقضته قرينة كاسر كفار) له (صدق يمينه) تحكما للقرينة وحلف لاحتمال انه مختار فان قتل قبل اليمين لم يضمن لوجود مقتضى والاصل
عدم المانع (ولا) تقتضيه قرينة (فلا) يصدق فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها ويطالب (٩٥) بالاسلام فان اى قتل (ولو قال لفظ لفظ

كفر) أو فعل فعله (فادعى
لما كراه اصدق) يمينه (مطلقا)
أى مع القرينة وعدمها لانه
لم يكن بينهما الا كراه انما
ينافى الردة دون نحو التلطف
بكلمتها لكن الحزم أن يجدد
كلمة الاسلام ولانما لم يصدق
في نظيره من الطلاق حيث
لا قرينة لانه حق آدمى
فيحاط له فان قلت الفرق
بين الشهادة بالردة وبالتلفظ
بلفظها مثلا انما يتجه بناء على
عدم التفصيل اما عليه فلا
يظهر بينهما فرق قلت بل بينهما
فرق لانها اذا قال ارتد
لتلفظه بكذا حكما بالردة
وبيناسبها فكان في دعوى
الاكراه تكذيب لها وأما
إذا قال ابتداء لفظ بكذا
فليس في دعوى الاكراه
تكذيب لها ولو شهدا
بكفره وفصلاه لم يكف
قوله أنا مسلم بل لابد من
الشهادتين مع الاعتراف
ببطلان ما كفر به او البراءة
من كل ما يخالف دين الاسلام
(ولومات معروف بالاسلام
عن ابنين مسلمين فقال
احدهما ارتد فمات كافرا
فان بين سبب كفره) كسجود

نص عليه الشافعي رضى الله عنه ولكن يحكم عليه بما يترتب عليها من بينونة زوجته إذا كان قبل الدخول
بين او بعده وانقضت العدة وهل ينزع عن وظائفه التي يعتبر فيها الاسلام او لا خلاف والظاهر الاول اه
مغنى (قوله على الثاني) اى اشتراط التفصيل (قوله باقراره بها) كان شهدوا عليه بانه اقر بانه سجد لصنم اه
رشيدى (قوله وبحث ابن الرفعة الخ) اعتمده المغنى والرشيدى (قوله ويرد) اى بحثه (قوله ومنه) اى
الرجوع (قوله ثم) اى فى الاقرار بالزنا (قوله لاهنا) اى فى الاقرار بالردة (قوله بالاسلام) اى
بالنطق بالشهادتين (قوله فلولا لم ينكر) ولانما عبارة المغنى فلو صدق شخص من شهد عليه بردة ولكن قال
الخ (قوله لم ينكر) الى قوله فان قلت فى المغنى والنهاية (قوله وحلف الخ) والظاهر كما قال الزركشى ان هذه
اليمين مستحبة اه مغنى (قوله ولا تقتضيه قرينة) بان كان فى دار كفر وسيله مخلى اه مغنى (قوله
فيحكم بينونة زوجته التي لم يطاها) عبارة النهاية ويصير مرتدا اه (قول المتن ولو قال لفظ)
اى ولو لم يقل الشاهد ان ارتد ولكن قال الخ اه مغنى (قوله دون نحو التلطف الخ) عبارة المغنى ولا ينافى
التلفظ بكلمة الردة ولا الفعل المكفر ويندب أن يجدد كلمة الاسلام فان قتل قبل اليمين فهل يضمن لان الردة
لم تثبت اولا لان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار قوله لان وجهها كما قال شيخنا الثاني اه (قوله لكن
الحزم) اى الراى وهو بالحاء المهملة وبالزى اه ع ش (قوله على عدم التفصيل) اى عدم اشتراطه (قوله
ما كفر به) اى كتحصيل رسالة سيدنا محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب اه سم (قوله كسجود
لصنم) الى قوله لكن فى قبول فى النهاية لا قوله وهذا جرى الى لكن الاظهر الى قوله فاما هو فى المغنى لا
قوله لكن فى قبول الى وان لم يذ كر (قوله لانه مرتد الخ) اى والمرتد لا يورث (قوله لكن الاظهر الخ) هذا
هو المعتمد نهاية ومعنى (قوله او غيرها) اى غير ما هو ردة (قوله صرف) اى نصيب المقر بالارتداد الى اه
المقر به (قوله وقف) وفاقا لشيخ الاسلام والمغنى وخلافا للنهاية عبارة فلا وجه عدم حرمانه من ارثه اه
(قوله فاما هو) الضمير راجع للاظهر كفى تضديه اه سم (قوله على التفصيل) اى على اشتراطه فى الشهادة
بالردة (قوله واما لاحظ) اى الرافعى فى اصل الروضة وغيره وقوله فيه اى فى الاظهر (قوله فرقا) اى بين
الشهادة بالردة والاقرار بها حيث لم يعتبر فى الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله ويتجه فيه) اى فى الفرق

دارهم لم يحكم بالسلامه الا ان سمع تشهده اه وقوله حرنى قال فى شرحه المراد كافرا أصلى ولا ينافيه قوله فى
دارهم (قوله ولو قال لفظ لفظ كفر فادعى اكرها الخ) قال فى شرح الروض قال فى الاصل وقيام ذكرنا
دلالة على انها لو شهدا بردة اسير ولم يدع اكرها حكم برده ويؤيده ما حكى عن الفقهاء انه لو ارتد اسير مع
الكفار ثم احاط بهم المسلمون فاطلع من الحصن وقال أنا مسلم وانما تشبهت بهم خوفا قبل قوله وان لم يدع
ذلك ومات فالظاهر انه ارتد طائعا وعن نص الشافعى انها لو شهدا بتلفظ رجل بالكفر وهو محبوس او
مقيد لم يحكم بكفره وان لم يعرض الا كراهه فى التهذيب ان من دخل دار الحرب فمسجد لضم او تلفظ بكفر ثم
ادعى اكرها فان فعل فى خلوة لم يقبل او بين ايديهم وهو اسير قبل قوله (قوله صدق) قال فى الروض فان قتل
قبل اليمين فهل يضمن قوله لان قال فى شرحه وجهها الثاني وعلله بان لفظ الردة وجدوا لاصل الاختيار (ما كفر
به) اى كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلاة والسلام بالعرب (قوله لكن الاظهر فى اصل الروضة
وغیره انه يستفصل) كتب عليه م وقوله فاما هو مفرع الضمير راجع للاظهر كفى تضديه وقوله ويتجه

لصنم (لم يرثه ونصيبه فى) ليت المال لانه مرتد بزرعه (وكذا ان أطلق فى الاظهر) معاملة له باقراره وهذا جرى على ما مر من قبول الشهادة
المطلقة لكن الاظهر فى اصل الروضة وغيره انه يستفصل فان ذكر ما هو ردة ففى او غيرها كقوله كان يشرب الخمر صرف الى لكن
فى قبول هذا من عالم نظر ظاهر وان لم يذ كر شيئا وقف فاما هو مفرع على التفصيل السابق واما لاحظ فيه فرقا ويتجه فيه ان الانسان
ولو الوارث يتسامح فى الاخبار عن الميت بحسب ظنه ما لا يتسامحه

في الحى الذى يعلم انه يقتل بشهادته وكونه يفتوت ارثه و يترتب عليه عار مورثه المستلزم لعاره فلا يقدم عليه إلا بعد من يدتحر أكثر من الشاهد يعارضه انه كثير اما يغفل عن ذلك (وتجب استتابة المرتدوا المرتدة) لاحترامهما بالاسلام قبل ورماعرضت شبهة بل الغالب انها لاتكون عن عبث محض وروى الدارقطنى خبر أنه صلى الله عليه وسلم أمر فى امرأة ارتدت أن يعرض عليها الاسلام فان اسلمت ولا قتلت وإنما لم يستتب العربيين لانهم حاربوا المرتد اذا حارب لا يستتاب كذا قيل وفيه نظر بل الذى يتجه وجوب الاستتابة حتى فيمن حارب لان تحتم قتل لا يمنع طلب استتابته لينجو من الخلود فى النار وحينئذ (٩٦) فالذى يتجه فى الجواب انها واقعة حال محتملة أنه صلى الله عليه وسلم علم منهم أنهم لا يتوبون أو علم

أنهم من أهل النار قيل كان ينبغي أن يعبر بقتلها إن لم تتب لانه الذى خالف فيه ابو حنيفة وهو عجيب فانه صرح به بعد (وفى قول يستحب) كالكافر الا صلى (وهى) على القولين (فى الحال) للخبر الصحيح من بدل دينه فاقتلوه ومرتدب تاخيرها إلى صحو السكران (وفى قول ثلاثة أيام) لاثر فيه عن عمر رضى الله عنه (فان اصرا) اى الرجل والمرأة على الردة (قتلا) للخبر المذكور لعدم من فيه والنهى عن قتل النساء محمول على الحريات والسيد قتل قنه والقتل هنا بضرب العتق دون ماعداه ولا يتولا إلا الامام او نائبه فان افتات عليه أحد عزز ولو قال عند القتل عرضت لى شبهة فازيلوها لا توب ناظر ناه وجوب ما لم يظهر منه تسويق بعد الاسلام وهو الاولى او قبله على الاوجه فان الحجة مقدمة على السيف فاغفر له هذا الزمن القصير للحاجة ولا

كافى تضيييه أيضاً اه سم (قوله فى الحى) أى فى الشهادة عليه (قوله وكونه) اى الاخبار عن الميت مبتدأ خبره قوله يعارضه الخ والجملة استثنائية (قول المتن ويجب استتابة المرتد الخ) فلو قتله احد قبل الاستتابة عزز فقط ولا شئ عليه لاهداره اه ع ش (قوله لاحترامهما) اى قوله كذا قيل فى المغنى (قوله ورماعرضت) عبارة المغنى فرمما الخ بالفاء (قوله لاتكون عن عبث الخ) اى بل عن شبهة عرضت (قوله فى امرأة) يقال لها ام رومان اه معنى (قوله ولا تألم يستتب الخ) جواب سؤال والضمير المستتر راجع اليه صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) أى قصة العربيين (قوله أو علم أنهم الخ) أو كان قبل نزول وجوب الاستتابة اه سيد عمر (قوله قبل كان الخ) واقعه المغنى عبارة نص المصنف على المرأة اشارة إلى خلاف ابي حنيفة لكن كان الاولى ان يعبر كما فى المحرر بقتل المرتد ان لم يتب رجلا كان او امرأة لان خلاف ابي حنيفة فى قتلها لافى استتابتها فانه قال تحبس وتضرب إلى ان تموت أو تسلم اه (قوله وهو عجيب) اى القول المذكور (قوله صرح به) اى بقتل المرأة (قوله وهى) اى الاستتابة (قوله من بدل دينه فاقتلوه) لعل وجه الدلالة ما افادته الفاء من التعقيب اه رشيدى (قول المتن وفى قول ثلاثة أيام) أى وفى قول بمهل فيها على الاولين ثلاثة أيام اه معنى (قوله والنهى) إلى قوله وجوباً فى النهاية والمغنى (قوله والقتل هنا الخ) اى واما فيما عداه فقد يكون بغير ضرب العتق كان كان القتل قصاصا عن قتل بغير ضرب العتق فيقتل بمثل فعله للنسبة اه ع ش (قوله ولا يتولا إلا الامام الخ) اى فى الحرسم ومعنى (قوله او نائبه) هذا إن لم يقاتل فان قاتل جاز قتل لكل من قدر عليه اه معنى (قوله ناظر ناه وجوب الخ) قديقال مقتضاه بقاء وجوب المناظرة حتى بعد الاسلام وقديوجه بأن الغرض ازالة الشبهة ومقتضاه أيضاً أن قوله ما لم يظهر منه تسويق قيد فى المناظرة بعد الاسلام ولا يظهر له وجه فكان ينبغي ان يقول بعد الاسلام او قبله ما لم يظهر الخ اه سيد عمر اقول بل الظاهر انه قيد لوجوب المناظرة مطلقا بعد الاسلام او قبله ففاده حينئذ اسقاط الوجوب بتسويقه مطلقا ووجه ظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر ناه كافى تضيييه اه سم (قوله او قبله الخ) خالف فيه النهاية والمغنى فقال ناظر ناه بعد الاسلام لا قبله وان شكى جو عا قبل المناظرة اطعمه ولا اه اى وجوباً ع ش (قوله فانه اخس منهم) فلا مانع من دفنه فى مقابر الكفار اه معنى (قوله لم يبق لها اثر الخ) اى بموته كافر اه معنى (قول المتن وان اسلم) اى من قامت به الردة ذكر اكان او اثنى صح وترك اى وان تكررت ردته مرار الكثرة لا يعز على اول مرة كما يأتى وظاهره انه لا فرق فى قبول الاسلام منه مع التكرار بين أن يغلب على الظن انه لا يما يسلم بعد الردة تقيية ولا اه ع ش (قوله اسلامه) إلى قوله لكن اختيار فى النهاية وكذا فى المغنى لا قوله وللخبر إلى وشمل (قوله بسبه الخ) اى او قذفه اه معنى (قوله وهو المعتمد) اى صحة اسلام من كفر بالسب وترك قتله (قوله مطلقا) اى تاب ام لا (قوله عليه) اى الفارسى (قوله وللسبكي هنا) اى فيما إذا اسلم بسبه صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يحتج) إلى المتن فى النهاية (قوله) فيه الضمير راجع للفرق فى قوله واما لا لاحظ فيه فرقا كافى تضيييه أيضاً (قوله ولا يتولا إلا الامام) أى فى الحر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه مر (قوله ايضا بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر ناه كما فى تضيييه

يدفن فى مقابر الكفرة ولا فى مقابر المشركين لما سبق له من حرمة الاسلام كذا قالوه وهو مشكل فانه اخس منهم وحرمة الاسلام لم يبق لها اثر البتة بعد الموت (وإن اسلم صح) إسلامه (وترك) لقوله تعالى قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وللخبر الصحيح فاذا قالوها عصمو امنى دماءهم وأموالهم وشمل كلامه من كفر بسبه صلى الله عليه وسلم أو بسب نبى غيره وهو المعتمد مذهباً لكن اختيار قتله مطلقا ونقل الفارسى والخطاى من ائمتنا الاجماع عليه فى سب هو قذف لا مطلقا هذا هو صواب النقل عن الفارسى وعن بالغ فى الرد عليه الغزالى وللسبكي هنا ما اعترف بخروجه عن المذهب فليحذر ايضا ولم يحتج هنا للثنية ولم

الاشارة للخلاف فاندفع
ما قيل الاحسن أسلسا
ليوافق ما قبله (وقيل لا
يقبل اسلامه ان ارد الى
كفر خفي كزنادقة وباطنية)
لان التوبة عند الخوف
عين الزندقة والزندق من
يظهر الاسلام ويخفي الكفر
كذا ذكره في ثلاثة مواضع
وذكر في آخر أنه من
لا يتحل دينا ورجحه
الاسنوي وغيره بان الاول
الناطق وقد غايروا بينها
والباطني من يعتقد أن للقرآن
باطنا غير ظاهره وأنه المراد
منه وحده أو مع الظاهر
وليس منه خلافا لمن وهم فيه
اشارات الصوفية التي في
تفسيرهم كتفسير السلمي
والقشيري لان أحدا منهم
لم يدع أنها مرادة من لفظ
القرآن وانما هي من باب
ان الشيء يتذكر به كرماله
به نوع مشابهة وان بعدت
ولا بد في الاسلام مطلقا
وفي النجاة من الخلود في النار
كما حكى عليه الاجماع في شرح
مسلم من التلطف بالشهادتين
من الناطق فلا يكفي ما قبله
من الايمان وان قال به الغزالي
وجميع محققون لان تركه
للتلفظ بهام قدرته عليه
وعليه بشرطه أو شطره
لا يقصر عن نحو رمي مصحف
بقدر ولو بالعجمية وان

ولم يحتج) أي المصنف هنا أي في أسلم وترك (قوله لفوات المعنى السابق الخ) أي وللإشارة بالمغايرة إلى
الخلاف ولو نفي هنا إضافات هذه الإشارة كما لا يخفى فاصنع المصنف أحسن بما أشار إليه المعترض وان
قال الشهاب ابن قاسم ان ما ذكره انما هو مصحح للعبارة بتكلف لا دفع لاحسنية ما أشار اليه المعترض اه
رشيدى (قوله وهو الإشارة للخلاف) أي لان في قوله قتلا إشارة للرد على من قال ان المرأة لا تقتل وفي قوله
السابق والنهي عن قتل النساء الخ تعرض بالرد على قائله اه عرش (قوله ما قيل الخ) وافقه المعنى وسيم (قوله
لان التوبة) إلى قوله كذا ذكر اه في النهاية (قوله والزندق) إلى قوله أو مع الظاهر في المعنى (قوله في ثلاثة
مواضع) أي في هذا الباب وباب صفة الآئمة والفرائض وقوله في آخر أي في اللعان معنى وشرح المنهج (قوله
من لا يتحل دينا) أي من لا ينسب إلى دين اه عرش (قوله أو مع الظاهر الخ) محل تأمل والموجود في
كلام بعض الآئمة قصر الباطنية على الاول وتجويز الثاني لثبوت وفاة سيد عمر اقول ومن قصرهم على
الاول المعنى (قوله وليس منه) أي من الباطن (قوله لم يدع أنها مرادة الخ) ان ارادة قطعنا فسلم لكن ذلك
جاري كثير من وجوه تفسير اهل الظاهر او مطلقا فحل تأمل وقوله ولم انما هي الخ محل تأمل لانه مسلم في
بعضها واما كثير منها فما احتمله اللفظ احتمالا لا ظاهرا بالنسبة إلى مصطلحهم بل بما يكون اقرب إلى اللفظ
من بعض الوجوه المحكية عن اهل الظاهر اه سيد عمر (قوله ولا بد في الاسلام) إلى قوله خلافا لما يفعله في
النهاية والمعنى لإقوله وفي النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق إلى ولو بالعجمية وقوله والفرق إلى
بترتيبها (قوله مطلقا) أي سواء كان من ينسب رسالته صلى الله عليه وسلم للعرب وغيرهم او ينسبها
لغيرهم خاصة قاله عرش وعبارة الروض مع شرحه لا بد في اسلام المرتد وغيره من الكفار الخ ولعل هذا
التعميم هو المراد هنا (قوله من التلطف بالشهادتين) أي ولو ضمنا على ما يأتي ويسن امتحان الكافر بعد
الاسلام بتقريره بالبعث بعد الموت ولو قال بدل محمد رسول الله في الشهادتين احدا او ابو القاسم رسول الله
كفاه ولو قال النبي بدل رسول الله كفاه لا الرسول فانه ليس كرسول الله فلو قال آمنت بمحمد النبي كفي
آمنت بمحمد الرسول لان النبي لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمنت بمحمد كما فهم
بالاولى وغيره وسوى وما عدا ونحوها في الاستثناء كالإني الا كفاءها كقوله لا إله غير الله أو سوى الله أو
ماعد الله أو ما خلا الله ولو قال كافر انما منكم أو مسلم أو ولي محمد أو احبه أو اسلمت و آمنت لم يكن اعترافا
بالاسلام لانه قد يريد انما منكم أو مثلكم في البشرية أو نحو ذلك من التاويلات فان قال آمنت أو اسلمت أو
انما من أو مسلم مثلكم أو انا من أمة محمد ﷺ أو دينكم حق أو قال انا بريء من كل ما يخالف الاسلام
أو اعترف من كفر بانكار وجوب شيء بوجوبه فيه طريقان احدهما هو ما عليها الجمهور وهي الراجعة
لا يكون ذلك اعترافا بالاسلام والثانية ونسبها الامام للمحققين انه يكون اعترافا به ولو قال انا بريء من
كل ملة تخالف الاسلام لم يكف على الطرفين لانه لا يني التعطيل الذي يخالف الاسلام وهو وليس علة
ومن قال آمنت بالذي لا إله غيره لم يكن مؤمنا بالله لانه قد يريد الوثن وكذا لا إله إلا الملك أو الرزاق لانه
قد يريد السلطان الذي يملك امر الجند ويرتب ارزاقهم فان قال آمنت بالله ولم يكن على دين قبل ذلك صار
مؤمنا بالله فيأتي بالشهادة الاخرى وإن كان مشركا لم يصرم مؤمنا حتى يضم اليه وكفرت بما كنت اشركت به
ومن قال يقدم غير الله كفي للإيمان بالله ان يقول لا قد علم إلا الله كمن لم يقل به من لم يقل به يكفيه ايضا الله ربى
معنى وروض مع شرحه (قوله وعليه الخ) مفهومه ان سكوت المكلف عنه لجهله باعتباره في الايمان شطرا
أو شطر لا يضر فهو مؤمن في الباطن لكن يرد عليه ان كون الشيء شطرا أو شطران خطاب الوضع وهو
لا يؤثر فيه الجهل فتأثير الجهل هنا يؤيد ما قاله المتكلمون واختاره الغزالي وجميع محققون من ان الايمان
التصديق فقط وجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب فقهي بوجوب تركه الاثم لا الكفر والله
اعلم (قوله ولو بالعجمية) عبارة المعنى يصح الاسلام بسائر اللغات كما قاله ابن الصباغ وغيره وبإشارة

(قوله فاندفع الخ) في اندفاعه نظر لا يخفى اذ لا شبهة في أحسنية ما ذكره أو التوجيه الذي ذكره فغايتة

الاخرس نعم لولفن العجمي الكلمة العربية فقالها ولم يعرف معناها لم يكف اه (قوله ولو بالعجمية) أى
عند من يعرفها فلا يجوز له قتله اما اذا انطق بها عند من لا يعرفها فقتله لظن بقائه على الكفر فلا اثم عليه
ويضعفه ذلك عند الله فلا يخلف النار ثم اذا شهدت بيته بان ما نطق به هو كلمة الشهادة لم عرفها بلسانه دون
القاتل فينبغي وجوب الدية على القاتل لانه قتل مسلما في نفس الامر وظن كفره لانما يسقط القصاص للشبهة
اه ع ش (قوله بينه) أى التلطف بالشهادتين (قوله جلى) لعله بورود الامر بتعين الله اكبر بقوله صلى الله عليه وسلم
صلوا كما رايتموني هناك وعدم ورود الامر بتعين العربية هنا (قوله بترتيبهما الخ) قضية صنعيه عدم
اعتبار الموالاة بينهما وبه صرح المغنى عبارته ولا بد من ترتيب الشهادتين بان يؤمن بالله ثم برسوله فان
عكس لم يصح كفى المجموع فى الكلام على ترتيب الوضوء وقال الحلبي ان الموالاة بينهما لا تشترط
فلو تأخر الايمان برسول الله تعالى عن الايمان بالله تعالى مدة طويلة صح اه ولكن جرى النهاية على
اعتبارها عبارته ويعتبر ترتيبهما وموالاتهما وجزم به الوالد رحمه الله تعالى فى شروط الامامة اه (قوله
ثم الاعتراف الخ) عطف على التلطف بالشهادتين وقوله والبراءة الخ عطف على الاعتراف وقوله ورجوعه
عطف على قوله برسالته (قوله ورجوعه عن الاعتقاد الخ) أى كان يقول برئت من كذا فيبرأ منه ظاهرا
وأما فى نفس الامر فالبراءة بما فى نفسه اه ع ش (قوله ولا يعزرم ردتا ب الخ) عبارة المغنى نعم يعزرم
تكرر ذلك منه لزيادة ثبوتها وبه بالدين فيعزرم فى المرة الثانية فابعد ما ولا يعزرم فى المرة الاولى اه (قوله فقد
قال) إلى قوله وفى الاحاديث فى النهاية (قوله فقد قال الشافعى الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط
عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقوه قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين
مع ان الاذان لا عطف فى شهادتيه سم وع ش (قوله ويؤخذ من تكريره الخ) عبارة المغنى قال ابن النقيب
فى مختصر الكفاية وهما اشهدان لا إله الا الله واشهدان محمدا رسول الله وهذا يؤيد من اقنى من بعض
المؤرخين بانه لا بد ان يأتى بلفظ اشهد فى الشهادتين ولا لم يصح إسلامه وقال الزنكونى فى شرح التنبيه
وهما لا إله الا الله محمدا رسول الله وظاهره أن لفظة اشهد لا تشترط فى الشهادتين وهو يؤيد من اقنى بعدم
الاشتراط وهى واقعة حال اختلف المفتون فى الافتاء فى عصرنا فيها والذى يظهر لى ان ما قاله ابن النقيب
محمول على الكمال وما قاله الزنكونى محمول على اقل ما يحصل به الاسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا إله الا الله محمدا رسول الله ورواه البخارى ومسلم اه (قوله انه لا بد منه) أى من تكريره
أى وعليه فلا يصح إسلامه بدونه ولان اتى بالواو قاله ع ش وقال سم ينبغى ان يغنى عنه العطف اه (قوله
وهو ما يدل عليه الخ) معتمد وكذا فى ع ش لكن الموافق للدلالة عدم اشتراطه كما مال اليه الشارح بل عدم
اشتراط لفظة اشهد من اصلها كما مر آنفا عن المغنى استظهاره وعنه وعن الروض مع شرحه ما يفيد (قول
المتن وولد المرتدان الخ) وفى سم بعد ذكر عبارة الروض مانضه وهى صريحة فى ان المنعقد قال ردتا
مسلم فقول المصنف وأحد ابويه مسلم لانما يحتاج اليه فى المنعقد بعد ما لا بد من لازم المنعقد قبلها أن أحد ابويه
مسلم اه سم (قول المتن ان انعقد قبلها) يتأمل المراد بالانعقاد ولا يبعد ان يراد به حصول الماء فى الرحم
ويعرف ذلك بالقرائن كالمووطئها مرة وانت بولد لسته اشهر من الوطء فينظر هل الردة قبل الوطء فقد
انعقد بعدها او بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما اذا حصل وطء قبل الردة ووطئ بعدها واحتمل
ان الانعقاد من كل منهما ولم يكن فى آباءه مسلم اه سم عبارة المغنى وسكت الاصحاب هنا عما لو اشكل علوقه
هل هو قبل الردة او بعدها والظاهر كما قال الدميرى انه على الاقوال لان الاصل فى كل حادث تقديره باقرب

تصحیح العبارة بالتكلف (قوله بترتيبهما) أى وموالاتهما م (قوله فقد قال الشافعى رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل الخ) هذا النص فيه تصريح بانه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الاخرى ويوافقوه
قولهم لو اذن كافر غير عيسوى حكم باسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف فى شهادتيه (قوله انه لا بد
منه) أى من تكريره ينبغى ان يغنى عنه العطف (قوله وولد المرتدان انعقد قبلها الخ) يتأمل المراد

بينه وبين تكبيرة الاحرام
جلى بترتيبهما ثم الاعتراف
برسالته صلى الله عليه وسلم إلى غير
العرب ممن ينكرها أو
البراءة من كل دين يخالف
دين الاسلام ورجوعه
عن الاعتقاد الذى ارتد
بسببه ولا يعزرم مرتد
تاب على أول مرة خلافا لما
يفعله جهلة القضاة ومن
جهلهم ايضا أن من ادعى
عليه عندهم برودة أو جاءهم
يطلب الحكم باسلامه
يقولون له تلفظ بما قلت
وهذا غلط فاحش فقد قال
الشافعى رضى الله عنه إذا
ادعى على رجل انه ارتد
وهو مسلم لم اكشف عن
الحال وقلت له قل أشهد
أن لا إله الا الله أشهد أن
محمدا رسول الله وانك
برىء من كل دين يخالف
دين الاسلام اه ويؤخذ
من تكريره رضى الله عنه
لفظ أشهد أنه لا بد منه فى
صححة الاسلام وهو ما يدل
عليه كلام الشيخين فى
الكفارة وغيرها لكن
خالف فيه جمع وفى
الاحاديث ما يدل لكل
(وولد المرتدان انعقد قبلها)

أى الردة (أو بعدها واحد أبويه) من جهة الأب أو الأم أو ان علا ومات (مسلم فمسلم) تغليبا للإسلام (أو) وأبواه (مرتدان) وليس في أصوله مسلم (فمسلم) فلا يسترى ويرثه قريبه المسلم ويجزى عنه عن الكفارة ان كان قبالقاء علقه (٩٩) الاسلام في أبويه (وفي قول) هو (مرتد)

زمان ويدل له كلامهم في الوصية في الحمل (قوله أى الردة) إلى قوله فيعامل في المغنى وإلى قوله هذا ما ذكره في النهاية (قول المتن أو بعدها) أى فيها أه مغنى وهذا يغنى عما في عيش عن شيخه الشوبرى أى أو مقارنا لها (قوله وان علا الخ) غاية وقوله ومات أى ولو قيل الحمل به بسنين عديدة وقوله وليس في أصوله الخ أى وان بعد لكن حيث يعد منسوباً إليه بحيث يرث منه أه عيش (قوله اسلاما) الأولى ردة كافى المغنى (قوله حتى يغلق الخ) متفرع على قوله يباشر الخ وقوله فيعامل الخ متفرع على المتن أو على قول الشارح ولم يباشر الخ (قوله وقطع به الخ) إنما هو بانه كافر لا بخصوص الردة كما يعلم من الروضة أه رشيدى عبارة المغنى وفي تعبير المصنف بمرتد وكافر أصلى تسمج والأولى ان يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن ونقل العراقيون) أى القاضى حسين وابن الصباغ والبندنجى وغيرهم أه مغنى (قوله أى امامهم القاضى أبو الطيب) مراده بهذا الجواب عن نقل المصنف حكاية الاتفاق عن جميع العراقيين مع ان الناقل له إنما هو واحد منهم وهو القاضى أبو الطيب وحاصل الجواب انما نقله امامهم وهم أتباعه فكانهم نقلوه أه رشيدى ولا يخفى ان هذا الجواب إنما يظهر لو كان سكوت غير امامهم وليس كذلك عبارة المغنى تنبيه ما ادعاه من نقل الاتفاق اعتمده قول القاضى أى الطيب انه لا خلاف فيه كما قال في الروضة واعترض بان الصيمرى شيخ الماوردى من كبارهم وقد جزم بانه مسلم ولم يحك ابن المنذر عن الشافعى غيره وقال البلغنى ان نصوص الشافعى قاضية به وإطال في بيانه وذكر نحو الزركشى أه (قوله ولا يقتل) أى ومع ذلك لا ضمان على قاتله للحكم برده ما لم يسلم أه عيش (قوله وان بعد) أى حيث يعد منسوباً إليه أه عيش (قوله مرتد وقوله كافر) كان الأولى نصبهما (قوله قاله البغوى) وجزم به في الروض أه سم (قوله من اولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الامة كما نقله الشوبرى وصرح به المناوى أه بجيرى وفي هامش النهاية بلا عرو مانصه هذا في كفار أمته صلى الله عليه وسلم تشرى بفاهم أمأ وولاد كفار غير امته في النار بلا خلاف كذا نقله شيخنا الشوبرى عن بعض العلماء أه (قوله في الجنة) أى ومستقلون على المعتمد أه بجيرى (قوله أى الردة) إلى قوله هذا ما ذكره في المغنى إلى قوله ومحل الخلاف وقوله وفي مال معرض الزوال (يزول مطلقا) أى لزوال العصمة برده وقوله لا مطلقا أى لان الكفر لا ينافى الملك كالكافر الاصلى أه مغنى (قوله لانه يجمع عليه) في تقريره نظر (قوله ونالها) وأوه مرقومة بالجرعة في نسخ التحفة وليست من المتن في نسخ المحلى وغيره من الشراح أه سيد عمر (قول المرتدان هلك مرتد الخ) عبارة المغنى أظهرها الوقف كبضع زوجته سواء التعتق بدار الحرب أم لا فعليه ان هلك الخ (قول المتن زوال ملكه) وفي المحلى والنهاية والمغنى زوالها أه (قوله ملكه في الردة) يعنى حازه فيها أه رشيدى (قوله أوباق على اباحتها) أى فان عاد إلى الاسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو انتزع منه قبل اسلامه مصادره في الردة فالأقرب انه يملكه

بالانقضاء ولا يبعد أن يراد به حصول المام في الرحم ويعرف ذلك بالقرائن كالو طئها مرة وأنت بولد لسته أشهر من الوطء فيظهر ال الردة قبل الوطء فمذا نعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها ويبقى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الردة ووطء بعدها واحتمل الانعقاد من كل منهما ولم يكن في آياته مسلم (قوله أيضا وتلد المرتدان انعقد قبلها الخ) عبارة الروض فعلى ارتداد الزوجان وهى حامل أو أحدهما قبل الحمل فالولد مسلم ولو انعقد بين المرتدين فله حكمها أو بين مرتد وأصلى فكالأصلى أه وهى صريحة في ان المنعقد قبل ردهما مسلم فقول المصنف واحد أبويه مسلم إنما يحتاج إليه في المنعقد بعدها اذ من لازم المنعقد قبلها ان أحد أبويه مسلم (قوله فكافر أصلى قاله البغوى) وجزم به في الروض (قوله ومحل الخلاف في غير الملك في الردة بنحو اصطباد فهو أمانيء أوباق على اباحتها الخ) عبارة الروض والاى وان مات مرتدا بان ان ملكه فيه وما يملكه أى في الردة بنحو احتطاب على الاباحة أه

من مات قبل البلوغ من اولاد الكفار الاصليين والمرتدين في الجنة على الأصح (وفي زوال ملكه عن ماله بها) أى بالردة (اقوال) أحدها يزول مطلقا حقيقة ولا ينافيه عوده بالاسلام لانه يجمع عليه ثانيا لا مطلقا (و) ثالثا وهو (أظهرها

ان هلك مرتدا بان زوال ملكه وان أسلم بان أنه لم يزول) لان بطلان عمله يتوقف على موته مرتدا فكذا زوال ملكه ومحل الخلاف في غير ماله ملكه في الردة بنحو اصطباد فهو أمانيء أوباق على اباحتها وفي مال معرض للزوال لانحوه مكاتب وأم ولد

وظاهر كلامه انه بمجرد الردة يصير محجور عليه وهو وجهه والاصح انه لا بد من ضرب الحاكم الحجر عليه وانه كحجر المفلس لانه لا جل حق
النبي هذا ما ذكره شارح وهو ضعيف والمعتمد ان ما لا يقبل الوقف يبطل مطلقا وان ما يقبله ان حجر عليه بطل والوقف (وعلى الاقوال)
كلها (يقضى منه دين لزمه قبلها) أى الردة بالتلاف او غيره أو فيها بالتلاف كما سبذ كره اما على بقاء ملكه فواضح واما على زواله فهي لا تزيد
على الموت والدين مقدم على حق الورثة فعلى (١٠٠) حق الفء اولى ومن ثم لومات مرتدا وعليه دين وفي ثم ما بقى في وظاهر كلامهم ان

المال انتقل جميعه ليت
المال متعلقا به الدين كما انه
لا يمنع انتقال جميع التركة
للوارث وهو اوجه مما
افهمه ظاهر كلام بعضهم
انه لا ينتقل اليه الا ما بقى
(وينفق عليه منه) في مدة
الاستتابة كما يجهز الميت من
ماله وإن زال ملكه عنه
بالموت (والاصح) بناء على
زوال ملكه (انه يلزمه
غرم اتلافه فيها) كن حفر
بشرا عدوانا يضمن في
تركته ما تلف بها بعد موته
(ونفقة) يعنى مؤنة (زوجات
وقف نكاحن) نفقة
الموسرين (وقريب) اصل
او فرع وان تعدد وتجدد
بعد الردة وام ولد لتقدم
سبب وجوبها اما على
الوقف فيجب ذلك قطعا
كنفقة الفن (ولذا وقفنا
ملكه فتصرفه) فيها
(ان احتمل الوقف) بان
يقبل قوله ومقصود فعلية
التعليق (كعتق وتديبر
ووصية موقوف ان اسلم
نفذ) اى بان نفوذوه (والا
فلا ولو اوصى قبل الردة
ومات مرتدا بطلت وصيته
ايضا (وبيعه) ونكاحه
(ورهنه وهبته وكتابته)

الاخذ لعدم استقرار ملكه عليه حين الاخذ فلا يؤمر برده له بعد الاسلام وقوله لا نحو مكاتب وأم ولد أى
اما هما فلا يزول ملكه عنهما اتفاقا لثبوت حق العتق لها قبل رده اى عس (قوله وظاهر كلامه الخ)
عبارة النهاية والاصح على القول ببقاء ملكه انه لا يصير محجورا بمجرد الردة بل لا بد من ضرب الحاكم عليه
خلافا لما اقتضاه ظاهر كلامه اى قال الرشيدى انظر ما وجه اقتضاء ظاهر كلامه ذلك اى (قوله وانه) اى
الحجر المضروب عليه اى عس (قوله كحجر المفلس) وقيل كحجر السفه وقيل كحجر المريض اى معنى (قوله هذا
ما ذكره شارح) اعتمده النهاية والمعنى (قوله لا يقبل الوقف) اى التعليق كالبيع (قوله مطلقا) اى حجر
عليه ام لا (قوله وان ما يقبله) اى كالتعلق (قوله كلها) الى قول المتن انه يلزم فى المعنى والى الكتاب
فى النهاية الا قوله اما على الوقف الى المتن وقوله وقوله ومقصود فعلية وقوله على المعتمد ونحوها (قوله اما على
بقاء ملكه) اى او انه موقوف اى معنى (قوله وفى) ببناء المفعول من الوفاء (قوله كما انه لا يمنع) اى الدين
(قوله وهو اوجه مما افهمه الخ) وفائدة الخلاف تظهر فى فوائد التركة فى الاول لم يتعلق الدين بالزوائد
وعلى الثانى يتعلق بها اى عس (قوله فى مدة الاستتابة) اى اذا اخرت لعذر قدام بالقاضى او بالمرتد كجنون
عرض عقب الردة اى عس ويظهر ولو لغير عذر بل لتساهل القاضى فى الاستتابة (قوله بناء على زوال
ملكه) سبذ كره محترزه ويعنى بهذا ان الخلاف الاصح ومقابلة مبنى على زوال ملكه لا خصوص الاصح اى
رشيدى (قول المتن فيها) اى الردة حتى لو ارتد جمع وامتنعوا عن الامام ولم يصل اليهم الا بقتال فما اتلفوا فى
القتال إذا اسلموا ضمنوه على الاظهر كما مرت الاشارة اليه فى الباب الذى قبل هذا اى معنى وفى الاسنى
ما يوافقه (قوله نفقة الموسرين) فى نسخة من التحفة المعسرين فليحرا اى سيد عمر (قوله اما على الوقف) اى
او بقاء ملكه اى معنى (قول المتن ولذا وقفنا ملكه) وهو الاظهر كما مر اى معنى (قوله فيها) اى الردة
(قول المتن ولذا) اى بان مات مرتدا اى معنى (قوله ونكاحه) انظر هل الخلاف يجرى فيه ايضا اى
رشيدى (قوله على المعتمد) عبارة المعنى ما ذكره فى الكتابة من انها على قولى وقف العقود حتى تبطل على
الجديد هو المعتمد كما ذكره فى المحرر هاتر فى الكتابة ووصوه فى الروضة هاتر رجحان الشرحين والروضة فى
باب الكتابة بصحتها ورجحه البلقينى اى (قوله ونحوها) اى كالوقف كما فى شرح الروض اى سم (قوله
مقصود العقد الخ) اى العتق سم ورشيدى (قوله مع عدل) اى عنده يحفظه (تنبيه) قد يفهم
كلامه انه يكتفى بالجعل المذكور على قول بقاء ملكه وليس مراد بل عليه لا بد من ضرب الحجر عليه كما
نص عليه الشافعى اى معنى (قول المتن ويؤجر ماله) اى من جهة القاضى اى عس (قوله بيعه الخ) اى
الحيوان كما لا يخفى اى رشيدى عبارة الروض فان لحق بدار الحرب بيع عليه حيوانه بحسب المصلحة اى
(قول المتن ويؤدى مكاتبه الخ) ولو ادى فى الردة زكاة وجبت عليه قبلها ثم اسلم قال الفقهاء ينبغي ان لا تسقط
(قوله هذا ما ذكره شارح) واقصر عليه مر (قوله كعتق وتديبر الخ) قال فى الروض ووقف قال فى شرحه
وقوله من زيادة توفى وقف سهو فانه ليس من ذلك بل بما ذكره بقوله لا يبيع الخ (قوله وان احتمله مقصود
العقد) وهو العتق (قوله وللقاضى بيعه ان هرب الخ) عبارة كثر الاستاذ ولو لحق بدار الحرب ورأى
الحاكم الحظ فى بيع الحيوان فعلى اى

على المعتمد ونحوها من كل ما يقبل الوقف لعدم قبوله للتعليق (باطالة) فى الجديد لبطان وقف العقود ولكن
ووقف التبين انما يكون حيث وجد الشرط حال العقد ولم يعلم وجوده وهما ليس كذلك لما تقرر ان الشرط احتمال العقد للتعليق وهو منتف
وان احتمله مقصود العقد فى الكتابة (وفى القديم وقوة) بناء على صحة وقف العقود فان اسلم حكم بصحتها ولذا فلا (وعلى
الاقوال) كلها خلافا لمن خصه بغير الاول (بجعل ماله مع عدل وامته عند) نحو (امراة ثقة) او محرم (ويؤجر ماله) كعقاره وحيوانه
صيانة له عن الضياع وللقاضى بيعه ان هرب ورآه له لحة (ويؤدى مكاتبه النجوم الى القاضى) ويعتق لعدم الاعتداد بقبض المرتد كالجنون

وذلك احتياطا له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتدا (كتاب الزنا) ه بالمد والفصرو هو الا فصح واجمعت الملل على عظيم تحريمه ومن ثم كان اكبر الكبار بعد القتل على الاصح وقيل هو اعظم من القتل (١٠١) لانه يترتب عليه من مفساد انتشار الانساب

واختلاطها ما لا يترتب على القتل وهو (ايلاج) اى ادخال (الذكر) الاصل المتصل ولو أشل اى جميع حشفته المتصلة به وللزائد والمشقوق ونحوها هنا حكم الغسل كما هو ظاهر فاما وجب به حده وما لا فلا وقول الزركشى فى الزائد الحد كما يجب العدة بايلاجه

مردود بتصریح البغوى بانه لا يحصل به احصان ولا تحليل فاولى ان لا يوجب حدا ووجوب العدة للاحتياط لاحتمال الاحبال

منه كاستدخال المتى هذا والذي يتجه حمل اطلاق البغوى المذكور فى الاحصان والتحليل على ما ذكرته فيتأتى فيهما ايضا التفصيل فى الغسل او قدرها من فاقداهالا مطلقا خلافا لقول البلقينى لو ثبت ذكره وادخل

قدرها منه ترتبت عليه الاحكام ولو لمع حائل وان كثف من آدمى واضح ولو ذكر نائم استدخلته امرأة بخلاف ما لا يمكن انتقاره على ما بحثه البلقينى وايد بان هذا غير مشتهى وفيه ما فيه ثم رايت بعضهم لما حكى ذلك قال وفيه نظر وهو كما قال (تنبه) ه

صرحوا بانه لا يغسل ولا غيره بايلاج بعض الحشفة وظاهرة انه لا فرق بين ان

ولكن نص الشافعى على السقوط لان المراد بالنية هنا التمييز اهمغنى (قوله) وذلك الخ (راجع للجمل المذكور وما بعده) (قوله) لاحتمال موته مرتدا (خاتمة) لو امتنع مرتدون بنحو حصن بدأنا بقتالهم دون غيرهم لان كفرهم اغلظ ولا نهم اعرف بعورات المسلمين فاتبعنا مدبرهم وذفقنا جريهم واستتبنا اسيرهم وعليهم ضمان ما اتلفوه فى حال القتال كما مر ويقدم القصاص على قتل الردة وتجب الدية حيث لزمته فى ماله مطلقا لانه لا عاقلة له معجلة فى العدو ومؤجلة فى غيره فان مات حلت لان الاجل يسقط بالموت ولا يحل الدين المؤجل بالردة ولو وطئت مرتدة بشبهة كان وطئت مكرهة أو استخدم المرتدة أو المرتدة كراها فوجوب المهر والاجر موقوفان ولو اتى فى ردته بما يوجب حدا كان زنى او سرق او قذف او شرب خمر ا

حد ثم قتل مغنى وروض مع شرحه

(كتاب الزنا)

(قوله) وهو) اى القصر (قوله) من مفساد انتشار الانساب الخ) وهو من جملة الكليات الخمس النفس والدين والنسب والعقل والمال وشرعت الحد وحفظ هذه الامور فاذا علم القاتل مثلا انه اذا قتل قتل انكف عن القتل فشرع القصاص حفظا للنفس وقتل الردة حفظا للدين وحد الزنا حفظا للانساب وحد الشرب حفظا للعقل وحد السرقة حفظا للمال زيادى وشرع حد القذف حفظا للعرض فاذا علم الشخص انه اذا قذف حدا امتنع من القذف ايجزى (قوله) وهو ايلاج الذكر الخ) هذا التعريف لا يشمل زنا المرأة الا ان يراد بالايلاج الاعم من كونه مصدرا لوج مبنيا للفاعل ومصدرا لوج مبنيا للمفعول اه حلى (قوله الاصل) الى المتن فى النهاية قوله وللزائد الى قوله فواجب (قوله) ولو أشل) اى او غيره منتشر اسنى ومغنى زاد الحلى ولو من طفل اه وفيه وقفة (قوله) وللزائد الخ) اى الذكر الزائد اه ع ش (قوله) فواجب) اى الغسل به الخ وهو الزائد العامل والمسامت وان لم يكن عاملا كما مر هنا هرشيدى ز ادع ش وقضية قوله فواجب الخ انه اذا علمت المرأة عليه حتى ادخلت حشفته فى فرجها مع تمسكه من رفعها وجب الحد لوجوب الغسل حيثئذ ويوجه بان تمسكه لها من ذلك كفعله اه (قوله) مردود) يعنى بالنسبة لا اطلاق الزائد والا فبعض افراده بحده كما مر هرشيدى عبارة ع ش ويمكن حمل قول الزركشى على زائد يجب الغسل بايلاجه اه (قوله) لا يحصل به) اى بالزائد (قوله) على ما ذكرته) اى ما لا يجب الغسل به اه نهاية اى بان لا يكون عاملا ولا مسامة للاصل (قوله) او قدرها) الى قوله ولو ذكر نائم فى المغنى (قوله) او قدرها) معطوف على فوله جميع حشفته وقوله ولو لمع حائل الخ غاية فيها مرشيدى وع ش (قوله) من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكافا اه سم وقال ع ش قوله من آدمى اى او جنى تحققت ذكوره اخذ اما ذكره فى المولى فيه فيجب على المرأة الحد اذا مكته اه ومال اليه الرشيدى كما يأتى وقد يصرح بذلك قول الشارح الآتى وقياسه عكسه (قوله) بخلاف ما لا يمكن الخ) عبارة النهاية وان لم يمكن انتشاره كما هو الاقرب وان بحث البلقينى خلافه اه ومر عن المغنى ما يوافقه (قوله) تنبيه الخ) عبارة النهاية وقد علم ما قررناه انه لا حد بايلاج بعض الحشفة كالغسل نعم يتجه انه لو قطع من جانبها فلقية سيرة بحيث تسمى حشفة مع ذلك ويحس ويلتذ بها كالكاملة وجب بها اه (قوله) ثم برى) الاولى التائيت (قوله) ويحس الخ) اى صاحبها (قوله) بها) تنازع فيه الفعلان (قول المتن بفرج) اى ولو فرج نفسه كان ادخل ذكره فى دبره كما نقل بالدرس عن البلقينى ثم اطلاق الفرج يشمل

(كتاب الزنا) ه

(قوله) من آدمى) يخرج الجنى وان كان مكلفا وهذا فى الواطى ه لئلا كان موطوءا فهل هو كآدمى أو البهيمة فيه نظر ثم رايت أجنبية (قوله) على ما بحثه البلقينى) الا قرب خلاف ما بحثه فانه الذى كتب عليه مر (قوله)

يكون البعض الاخر موجودا أو مقطوعا قليلا أو كثيرا لكنه مشكل فيها اذا قطع من جانبها قطعة صغيرة ثم برى وصارت تسمى مع ذلك حشفة ويحس ويلتذ بها كالكاملة فالذى يتجه فى هذه انها كالكاملة وفى غيرها نظير ما قدمته فيه فى الغسل (بفرج)

أى قبل آدمية واضح ولو ذوراء كجانبه الزركشى وهو ظاهر قياسا على إيجابه النسل وإنما يكف في التحليل لأن القصد به التفرع عن الثلاث وهو لا يحصل بذلك أوجنية تشككت بشكل الآدمية كجانبه أبو زرعة وقياسه عكسه لأن الطابع لا ينفرد منها حينئذ وعمله كما هو واضح أن قلنا محل نكاحهم ومر (١٠٣) ما فيه (محرم لعينه خال عن الشبهة) التي يعتد بها كوطء أمة بيت المال وإن كانت من سهم

المصالح الذي له فيه حق لانه لا يستحق فيه الاعفاف بوجه وحرية لا بقصد قهر أو استيلاء ومملوكة غير باذنه بتفصيله السابق في الرهن ومر أن ما نقل عن عطاء في ذلك لا يعتد به وأنه مكذوب عليه (مشتهى طبعاً) راجع كالذى قبله لكل من الذكور والفرج وإن أوم صنيعه خلافه (تنبية) لم يبينوا أن معنى الزنا لغة يوافق ما ذكر من حده شرعاً وإن كان له ولعله لعدم بيان أهل اللغة له اتكالاً على شهرته لكن من الحق أن العرب العرباء لا يشترطون في إطلاقه جميع ما ذكر فالظاهر أنه عندهم مطلق الإيلاج من غير نكاح وهذا أعم منه شرعاً فهو كغيره أذمعناه شرعاً اخص منه لغة (تنبية ثان) صرحوا بأن الصغيرة هنا كالكبيرة فيجب وطئها وفي نواقض الوضوء بعدم النقض بلبسها وبحجاب بان الملاحظ مختلف إذ المدارش على كون الملبوس نفسه مظنة للشهوة ولو في حال سابق كالميتة لا مترقب كالصغيرة والفرق قوة السابق وضعف المترقب باحتمال

لإدخال ذكره في ذكر غيره فراجع أم عرش (قوله أى قبل آدمية) إلى قوله قياساً في المغنى وإلى التنبية في النهاية الإقوله وإنما يكف إلى أوجنية وقوله ونبأه إلى المتن (قوله أى قبل آدمية) شامل للصغيرة اه سمى أى كما ياتي في الشارح (قوله ولو ذوراء) مراده وإن لم يتول بكارتها فلا اعتبار هنا بغيبوبة الحشفة كفى لإيجاب النسل اه كردى (قوله على إيجابه) أى الإيلاج فرج الغوراء (قوله وإنما يكف) أى الإيلاج في فرج الغوراء (قوله به) أى بالتحليل (قوله بذلك) يعنى بإيلاج فرج الغوراء بدون إزالة بكارتها (قوله أوجنية) أنظر هل مثلاً الجنى أولاً فالفرق اه رشيدى وفيه مبل لما مر عن عرش (قوله تشككت بشكل الآدمية) عبارة النهاية تحققت أنوثتها اه قال عرش ظاهره ولو على غير صورة الآدمية اه ومال إليه سم فقال ويحتمل أن لا يشترط ذلك أى التشكل بشكل الآدمية حيث علم أنها جنية اه واستوجه الحلبي كلام الشارح (قوله وقياسه عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية اه سم أقول بل المراد به جنى تشككت بشكل آدمى كما يفيد التعاليل (قول المتن محرم لعينه) قال الزركشى يرد عليه من تزوج خامسة اه أى فانه يجذبو طئها مع أنها ليست محرمة لعينها بل لولا بذاتها على العدد الشرعى وقد يجاب بانها لما زادت عن العدد الشرعى كانت كالجنية لم يفتق عقد عاينها من الواطئ فجاءت محرمة لعينها اه عرش (قوله كوطء أمة بيت المال الخ) مثال للخالي عن الشبهة اه رشيدى زاد عرشى وأن خاف الزنا فيما يظن أخذاً من قوله لانه لا يستحق الخ اه (قوله وحرية) دعطف على أمة بيت المال (قوله لا بقصد قهر الخ) أى فإن وطئها بقصد هما لا يجدل دخولها في ملكه وظاهره ولو كان مهوراً كقيدوه وظاهره لأن الحد يدبر بالشبهة اه عرش أى وأن اثم من جهة عدم الاستبراء (قوله باذنه) أى الغير (قوله بتفصيله السابق الخ) أى من أنه لو وطئ المرأتين المرهونة بلا شبهة فزأن ولا يقبل قوله جهلت تحريمه إلا أن يقرب إسلامه أو ينشأ ببادية بعيدة عن العلماء وإن وطئ باذن الزنا من قبل دعواه جهل التحريم فى الأصح فلا حد بخلاف ما إذا علم التحريم اه سم (قوله ومر) أى فى الرهن (قوله فى ذلك) أى وطئ مملوكة غيره باذنه اه عرش (قول المتن مشتهى طبعاً) بان كان فرج آدمى حتى اه معنى عبارة البجبرى ولو باعتبار نوعه فدخل الصغير والصغيرة اه (قوله كالذى قبله) أى قوله خال عن الشبهة (قوله وإن أوم الخ) أى حيث أخره عن وصف الفرج اه عرش وقال الكردى أى إذا أحدهما معرفة والآخر نكرة فانه يومهم انهما ليسا متحدين فى الحكم ولكيهما متحدان فيه اه (قوله ولعله) أى سكوت الفقهاء عن البيان (قوله اتكالاً) متعلق بعدم بيان أهل اللغة على شهرته أى معناه اللغوى (قوله جميع ما ذكر) أى من القيود (قوله وهذا) أى الزنا لغة أعم منه أى من الزنا (قوله أن معناه) أى فى أن الخ (قوله بان الصغيرة) أى التى لا تشتهى اه بجبرى (قوله إذ المدارش) أى فى نقض الوضوء (قوله فخرج المحرم) أى بقوله إذ المدارش على كون الملبوس مظنة للشهوة (قوله وهنا) أى والمدار فى إيجاب الحد (قوله لا ينفرد) بضم الفاء وكسرهما (قوله فدخلت الصغيرة) فى إطلاقه توقف (قوله فلم أثرت الشبهة الخ) كوطء أمة المازوجة يوجب النقض لا الحد (قوله لأن الموجب هنا) بفتح الجيم وهو الحد يأتى على النفس أى يؤدى إلى تلفها يقينا أى فى الرجم أو ظناً أى فى الجلد اه كردى (قوله فاحتيط له) أى للوجوب هنا (قوله عذرها) أى النفس

أى قبل آدمية) شامل للصغيرة (قوله أوجنية تشككت) ويحتمل أن لا يشترط ذلك حيث علم أنها جنية (قوله عكسه) المتبادر أن المراد به آدمية تشككت بشكل جنية (قوله بتفصيله السابق فى الرهن الخ)

(قوله)

أن لا يوجد فخرج المحرم وهنا على كون الموطوء

لا ينفرد منه الطبع من حيث ذاته فدخلت الصغيرة والمحرم وخرجت الميتة وسبب هذه التفرقة الاحتياط لما هنا لكونه أغلظ إذ فيه مفاسد لا تنتهى ولا تتدارك فإن قلت فلم أثرت الشبهة هنا لا اثم قلت لأن الموجب هنا يأتى على النفس يقيناً وظناً فاحتيط له باشتراط عدم عذرها ولم ينظر لما فى نفس الامر وثم ليس كذلك فانيط بما فى نفس الامر لانه الحق وهذا علم سر حديث ادرو الحدود بالشبهات

وحكم هذا الإيلاج الذي هو مسمى الزنا إذا وجدت هذه القيود كلها فيه أنه (يوجب الحد) (١٠٣) الجلد والتغريب أو الرجم اجماعا

وسياق محترزات هذه كلها
وحكم الحنث هنا كالفصل
فان وجب الفصل وجب
الحد ولا فلا قيل خال عن
الشبهة مستدرك لا غناء
ما قبله عنه إذ الاصح ان
وطء الشبهة لا يوصف
بجل ولا حرمة ويرد بان
التحريم للعين باعتبار
الاصل والشبهة أمر طارىء
عليه فلم يغن عنها وتعين
ذكرها لافادة الاعتداد
بها مع طروها على الاصل
ومرفى محرمات النكاح
معنى كون وطء الشبهة
لا يوصف بجل ولا حرمة
(ودبر ذكر وأنثى كقبيل على
المذهب) ففيه رجم الفاعل
المحصن وجلد وتغريب
غيره وإن كان دبر عبده
لانه زنا وروى البيهقي خبر
إذا أتى الرجل الرجل فهما
زنايان وقيل يقتل الفاعل
مطلقا لخبر الصحيح من
من وجدتموه يعمل عمل
قوم لوط فاقتلوا الفاعل
والمفعول به وهو يشكل
علينا في المفعول به نظير
ما يأتي في حديث البهيمة
وعليه فهل يقتل بالسيف
أو بالرمح أو بهدم جدار
أو باللقاء من شاق وجوه
أصحابها الاول وفارق دبر
عبده وطء محرمه المملوكة
له في قبلها بان الملك يبيع

(قوله وحكم هذا الإيلاج الخ) أشار به إلى أن قول المصنف بوجوب الحد خبر قوله إيلاج الخ كما صرح به
المعنى (قوله إذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ (قوله الجلد) إلى قوله ومرفى النهاية (قوله محترزات
هذه) أي القيود (قوله فان وجب الفصل) أي بان أو ج أو ل فيه (قوله وإلا) أي بان أو ل فقط أو أو ل
فيه فقط أه ع ش (قوله قيل) عبارة المعنى قال ابن شبة أه (قوله إذا الاصح) حاصله ان قول المصنف محرم
لعينه يفهم ان غير المحرم كذلك لاحد فيه ومنه وطء الشبهة لانه لا يوصف بجل ولا حرمة لكن نازع ابن
قاسم في كون جميع انواع الشبهة لا يوصف بجل ولا حرمة أه رشدي عبارة سم قوله إذ الاصح الخ يتامل
وجه هذا التعليل فان كان وجهه ان وطء الشبهة لما لم يوصف بجل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه
فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لان قوله لعينه يصدق مع الشبهة إذ الفرج مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم
لعارض ثم اعلم ان الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي ووطء زوجة أو صائمة أو محرمة أو أمة لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي ووطء اجنبية ظنها زوجته أو أمتة وشبهة الجهة كافي ووطء من تزوجها بلأولى أو بلا شهود ولا
شك في ثبوت التحريم في الاولى والثالثة بشرطها وحينئذ فلما قلنا ان يقول ان قوله ان وطء الشبهة لا يوصف
الخ غير مسلم فيها أه وقوله اعلم الخ في المعنى مثله (قوله ويرد بان التحريم الخ) حاصله ان الشبهة
ايضا تصف فيها الفرج بانه يحرم لعينه ومع ذلك لاحد فيه للشبهة فتبين ذكرها لذلك أه رشدي (قوله فلم
يغن) أي قيد تحريم العين عنها أي الشبهة يعني عن قيد الخلو عن الشبهة (قول المتن وأنثى) أي اجنبية أه معنى
وكان ينبغي ان يذكره الشارح ايضاً حتى يظهر قوله الآتي واما الحليلة الخ لانه محترزه عبارة ع ش قوله وأنثى
أي غير حليلة كإياقي حرة أو أمة أه (قوله ففيه رجم) إلى قوله للخبر في النهاية الا قوله وروى
البيهقي إلى وقيل وإلى قوله وهو مشكل في المعنى (قوله ففيه الخ) أي الإيلاج في كل من الدبرين المسمى
باللواط أه معنى (قوله وجلد وتغريب غيره) أي من الفاعل غير المحصن والمفعول به مطلقاً أه رشدي
وهذا التفسير مسلم بقطع النظر عن المقام والافال كلام هنا في الفاعل فقط كما يأتي فالضمير راجع للمحصن
لا للفاعل المحصن (قوله وان كان) أي دبر ذكر قوله مطلقاً أي محصنا كان أو لا أه نهاية (قوله
وهو يشكل) أي الخبر الثاني (قوله وعليه) أي على القول بالقتل أه كردي (قوله وفارق) إلى قوله قيل في
النهاية الا قوله ومن ثم لو وطئته في دبرها أحد (قوله هذا المحل) أي الدبر وقال ع ش أي دبر العبد انتهى
(قوله لو وطئها) أي محرمه المملوكة له حد وفاقا لابن المقرئ وشيخ الاسلام وخلافاً للنهائية والمعنى ومال سم

المذكور في الرهن قول المصنف ولو وطئ المرهونة بلا شبهة فزنا ولا يقبل قوله جهلت تحريمه الا
ان يقرب اسلامه او ينشأ بادية بعيدة عن العلماء وان وطئ باذن الرهن قبل دعواه جهل التحريم في الاصح
فلا حد اه قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما اذا علم التحريم ولا عبرة بما نقل عن عطاء الخ (قوله إذ الاصح
إلى وطء الشبهة هذا الخ) يتامل وجه هذا التعليل فان كان وجهه ان وطء الشبهة لما لم يوصف بجل ولا حرمة لم
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه فيخرج به وطء الشبهة فهو ممنوع لان قوله لعينه يصدق مع الشبهة إذ الفرج
مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم لعارض (قوله ايضاً إذ الاصح ان وطء الشبهة لا يوصف بجل ولا
حرمة) اعلم ان وطء الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي ووطء زوجة أو صائمة أو محرمة أو أمة لم تستبرأ وشبهة
الفاعل كافي ووطء اجنبية ظنها زوجته أو أمتة وشبهة الجهة كافي ووطء من تزوجها بلأولى أو بلا شهود ولا شك
في ثبوت التحريم في الاولى والثالثة بشرطه وحينئذ فلما قلنا ان يقول ان قوله لا يوصف بجل ولا حرمة غير
مسلم فيها فاطلاق زعمه اغناء ما قبل قوله خال عن الشبهة إذ التحريم للعين أي الذات ثابت في الثالثة باعتبار
اعتقاد الواطئ وكذلك في الثانية فيما يظهر لان الظاهر ان عدم الوصف فيها بالحرمة انما هو باعتبار الاطلاق
واما مع التقييد بالعين فيوصف بذلك وحينئذ فاما يخرج ان يقول خال عن الشبهة فلم يغن ما قبله عنه بالنسبة
اليهما بخلاف الاولى فان التحريم فيها ليس للعين فهي خارجة بقوله لعينه فليتامل (قوله حد) هو ما نقله
ابن الرفعة عن البحر المحيط واهوه ظاهر كلامهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وان اختار الاول (قوله

ايتان قبل في الجملة ولا يبيح هذا المحل بحال ومن ثم لو وطئته في دبرها حد

وأما الحليلة فساتر جسدها مباح (١٠٤) مباح للوطء فانتهض شبهة في الدبر وامته المزوجة تحريمها لعارض فلم يعتد به

هذا حكم الفاعل أما الموطوء

في دبره فان اكرهه او يكلف فلا شيء له ولا عليه وان كان مكلفا مختارا جلد وغرب ولو محصنا امرأة كان او ذكرا لان الدبر لا يتصور فيه احسان وقيل يقتل المفعول به مطلقا الخبر السابق وقيل ترجم المحصنة وفي وطءه دبر الحليلة التعزير فيما عدا المرة الاولى وعبر بعضهم بما يعد منع الحاكم الاول وجهه (ولا حد بمفاخذة) وغيرها مما ليس فيه تغيب حشفة كالسحاق لعدم الايلاج السابق ومن ثم لا حد بتمكنها نحو قرد و ايلاج ذكره بفرجها ولا بايلاج مبان وكذا زائد لكن بتفصيله في الفصل كما مر (ووطءه زوجته) بهاء الضمير او بالناء اي له (وامته) يظنها اجنية او (في) نحو دبر و (حيض) او نفاس (وصوم واحرام) لان التحريم ليس لعينه بل لامر عارض كالاذى و افساد العبادة ومثله ووطء حليلته يظن انها اجنية فهو وان اثم اثم الزنا باعتبار ظنه كما مر او ائله عدد لا يحد لان الفرج ليس محرما لعينه (وكذا) امته المزوجة والمعتدة) لمرور التحريم هنا ايضا (وكذا ائله المحرم) بنسب

الى ما قاله وسكت عليه ع ش وقال البرماوى هو المعتمد اه (قوله) وأما الحليلة (قوله) الى قوله وقيل في المغنى لا قوله وامته الى هذا كله (قوله) وأما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فساتر جسدها الخ امته المزوجة اجاب عنه بقوله الاتي وامته المزوجة الخ اه سم (قوله) فان اكرهه او لم يكلف الخ) قضية العطف ان المكروه مكلف وليس كذلك كافي جمع الجوامع وعبرة المغنى فان كان صغيرا او مجنونا او مكرها فلا حد عليه ولا مهر له لان منفعة بضع الرجل غير متقومة اه (قوله) فلا شيء له (قوله) هذا صريح في عدم وجوب المهر لو كانت الموطوءة انثى اه رشيدى اقول قضية التعليل المار عن المغنى خلافة فليراجع ثم ايت قال ع ش قوله فلا شيء له ظاهره انه اذا اكرهه الاتي على ذلك لا مهر لها ومن ثم كتب سم قوله فلا شيء له اي فلا يجب له مال اه والظاهر انه غير مراد لتسويتهم بين القبل والدبر لاف مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر اه (قوله) مطلقا) اي محصنا ولا (قوله) وفي وطءه دبر الحليلة الخ) عبارة المغنى اما لو وطئ زوجته وامته في دبرها فالمنه ان واجبه التعزير ان تكرر منه الفعل فان لم يتكرر فلا تعزير بل كما ذكره البغوى والرويانى والروضة والامة في التعزير مثله اه (قوله) وعبر بعضهم الخ) وافقه النهاية فقال وفي وطء الحليلة التعزير ان عاد له بعد نهى الحاكم عنه اه قال ع ش قوله ان عاد الخ افهم انه لا تعزير في قبل نهى الحاكم لو كان تكرر وطؤه اه (قول المتن ولا حد بمفاخذة) ولا بايلاج بعض الحشفة ولا بايلاج في غير فرج كسرة اه معنى (قوله) وغيرها) الى قوله ولا يلاج في النهاية (قوله) كالسحاق) عبارة المغنى ولا بايتان المرأة المرأة بل تعزير ان ولا باستمنائه باليد بل يعزر اما يمد من محل الاستمتاع بها فمكروه ولا نه في معنى العزل اه (قوله) ومن ثم لا حد الخ) اي وتعزير وان لم يتكرر اه ع ش (قوله) ولا بايلاج مبان) بل يعزر به اه (قوله) اي له) راجع للمعطوف فقط (قوله) يظنها اجنية) قد يغنى عنه قوله الاتي ومثله ووطء حليلته الخ (قوله) او في نحو دبر) الى قوله وليصدق في النهاية لا قوله كما مر او ائله العدد وقوله غير المحرم (قول المتن واحرام) اي واستبرأه معنى وروض وع ش (قوله) لان التحريم الخ) لا ياتي في قوله او في نحو دبر رشيدى وسم اقول ولا في قوله ووطء زوجة وامته يظنها اجنية لكن الشارح كثير اما يقتصر على تعليل ما في المتن دون ما زاده (قوله) ومثله) اي ووطء نحو دبر زوجته (قوله) ووطء حليلته) اي في قبلها وقوله وهو وان اثم الخ اي فيفسق به وتسقط شهادته وتسلب الاوليات عنه اه ع ش (قول المتن والمعتدة) اي من غيره والمشاركة والجوسية والثنية والمسابقة وهو ذمى معنى وروض (قول المتن وكذا ائله المحرم) وظاهر كلامهم ان ووطء امته المحرم في دبرها لا يوجب الحد وهو كذلك لشبهة الملك معنى ونهاية وتقدم في الشارح عن شيخ الاسلام خلافة (بنسب) الى قوله على انه يتصور في المغنى (قوله) او مصاهرة) كوطءه وايه او ابنه اه معنى (قوله) ولا يرد عليه نحو امه الخ) كان صورة الايراد انه لو ملك امه ثم وطئها حد اه سم عبارة المغنى تنبيه محل ذلك فيمن يستقر ملكه عليها

واما الحليلة) شامل لامته ولما ورد على قوله فساتر جسدها مباح امته المزوجة اجاب عنه بقوله الاتي تحريمها لعارض (قوله) فلا شيء له) فلا يجب له مال (قوله) بما بعد منع الحاكم) يشمل المرة الاولى اذا سبقها منع الحاكم وور بما عبرا بان عادنهي الحاكم وهذا قد لا يشمل المرة الاولى المذكورة وقد يشملها لان العود قد يراد به الصيرورة او يراد به موافقة الغالب من عدم سبق نهى الحاكم الاولى (قوله) ايضا بما بعد منع الحاكم) بخلاف ما قبل منعها وان تكرر وكثير مر (قوله) ولا بايلاج مبان) هل يعزر بالمبان ينبغي نعم (قوله) لان التحريم ليس لعينه) انظره في قوله او في نحو دبر (قوله) وكذا امته المزوجة والمعتدة) وكذا بامه المحرم قال في الارشاد عطا على ما لاحد فيه ولا قبل مملوكة حرمت بنحو محرمة وشركة وامه الفرع قال الشارح في شرحه وظاهر كلامه وجوب الحد بالايلاج في دبر نحو المشاركة وامه الفرع والثنية وفيه نظر وان قلنا بوجوبه بالايلاج في دبر المملوكة محرم ويفرق بان تلك لا يتصور حل شيء منها بخلاف المذكورات اه ويتحصل منه وما ذكره هنا عن الروضة وغيرها انه لا حد بوطء من يملك بعضها فقط او كلها وهي محرم في قبلها وفي الوطء في دبرها وفي قبل اجنية ظنها هي ما تقرر (قوله) ولا يرد عليه نحو امه) كان صورة الايراد

لزوال ملكة بمجرد ملكة فليست ملكة حال الوطء على أنه يتصور ملكة لها كإياتي فلا اعتراض (١٠٥) أيضا وكذا من ظنها حليلته كما بصله

أو ملوكة غير المحرم كلا
لا بعضا كافي الروضة وقال
آخرون لا فرق واعتراض
بان ظن ملك البعض لا
يفيد الحل فليس شبهة كمن
علم التحريم وظن أنه لا حد
عليه وأجيب بان الأول
مستقط لو وجد حقيقة
فاعتقد مسقطا بخلاف
الثاني لا يسقط بوجه فلم
يؤثر اعتقاده ويرد بانه لا
عبء باعتقاد المسقط
مطلقا لانه حيث لم يظن
الحل فهو غير معذور
وليس هذا نظير ما يأتي في
نحو السرقة لانهم توسعوا
في الشبهة ثم ما لم يتوسعوا
فيه هنا ويصدق في ظنه
الحل يمينه وان كذبه
ظاهر حاله كما هو ظاهر
(ومكره في الاظهر) لشبهة
الاكراه مع خبر ادروا
الحدود بالشبهات ولرفع
القلم عنه كما في الحديث
الصحيح ولان الاصح
تصور الاكراه في الزنا
لان الانتشار عند نحو
الملاسة امر طبعي لا اختيار
لنفس فيه ولو لم يحصل
انتشار فلا حد قطعا كما اذا
كان المكروه امرأة قيل
الاظهر جار فيما بعد كذا
الأولى أيضا فيرد عليه ذلك
اه ويرد بان جريانه
طريقة ضعيفة لم يرتضيها
وكان كذا الأولى لبيان
ان الاحسن فيما بعدها

كاخته أما من لا يستقر ملكة عليها كالأم والجدة فهو زان قطعا كما قاله الماوردي وغيره اه (قوله نحو أمه)
أي كبنته (قوله لزوال ملكة الخ) قضيته انه لو لم يزل ملكة بذلك ككونه مكاتباً أو محجوراً عليه واشترائها
في الذمة لا يحد بوطئها وهو مقتضى قوله على أنه الخ اه ع (قوله فليست ملكة الخ) أي فلم تصر حينئذ
ملوكة المحرم اه سم (قوله على أنه يتصور الخ) أي وحينئذ فلا حد سم ورشيدى (قوله فلا اعتراض) أي
لدخولها في كلامه اه سم (قوله من ظنها حليلته) أي زوجته اه سم (قوله كلا الخ) تمييز عن قوله أو
ملوكة بان كان يملك جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة
بينه وبين غيره اه سم (قوله لا بعضا) معتمد اه ع عبارة المغنى فرع لو وطئ امرأة على ظن انها امته
المشتركة فبان اجنبية حد كارجحه في الروضة اه (قوله بان الأول) أي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني
هو قوله كمن علم التحريم الخ اه ع (قوله وليس هذا) أي وطء من ظنها ملوكة غير المحرم بعضا (قوله ما يأتي
في نحو السرقة) أي المال المشترك اه ع (قوله في ظنه الحل) أي حل من يملك بعضها لا مطلقا اه سيد عمر
وفيه نظر بل الظاهر أي في ظن موطوءه تحليلته أو ملوكة غير المحرم كلا (قول المتن ومكره) ينبغي ان من
الاكراه المسقط للحد ما لو اضطرت امرأة الطعام مثلاً فأنى صاحبه إلا لأن تمكنه من نفسها فكنته لرفع
الهلاك عن نفسها فلا حد عليها وإن لم يجز لها ذلك لانه كالاكراه وهو لا يبيح ذلك وإنما يسقط عنها الحد
للشبهة اه ع وفي المغنى مثله لا قوله وإن لم يجز الخ (قوله لشبهة الاكراه) إلى قوله قيل في المغنى لا قوله
ولو لم يحصل إلى كما اذا (قوله ولان الاصح الخ) الأولى حذف لان (قوله قيل الاظهر جار الخ) واقفه
المغنى عبارة وتعبير المصنف بهم عدم الخلاف في امته المزوجة والمعتدة وليس مراد ابل الخلاف الذي في
المحرر جار فمهما اه (قوله ايضا) أي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله فيرد عليه) أي على المصنف ذلك أي
جريان الخلاف فيه أي حيث يشعر حينئذ بعدم الجريان فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله ويرد الخ)
ويمكن ان يجاب بان كذا الأولى إشارة إلى الخلاف وكذا الثانية إشارة إلى ضعفه حيث خص التصريح
به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله وكان الخ) بشد النون وكان الأولى الفاء بدل الواو
(قوله لبيان أن الاحسن خروجه الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله وفي الوسيط الخ) سيأتى عن سم أنه
المعتمد (قوله لا يلحقه) أي المكروه بفتح الراء (قول المتن وكذا كل جهة أباحها الخ) أي فانه لا يحد بالوطء
بها ولا يعاقب عليها في الآخرة اه ع وقوله ولا يعاقب الخ أي اذا قلده الفاعل تقليدا صحيحا اخذا بما
قدمه في باب النكاح عند قول النهاية اما الوطء في نكاح بلاولى ولاشهود فلا حد فيه كما أفقى الوالد رحمه
الله تعالى مما نصه قوله فلا حد الخ أي وبائمه وقوله كما أفقى به الوالد الخ أي لقول داود بصحته وان حرم
تقليده لعدم العلم بشرطه عنده اه (قوله الاصل) إلى قوله فينبغي في النهاية (قوله أو أضمر الوطء) أي قدر ضمير

أنه لو ملك أمته ثم وطئها حد (قوله فليست ملكة حال الوطء) فلم تصر حينئذ ملوكة المحرم (قوله على أنه يتصور
ملكها) أي فلا حد (قوله فلا اعتراض) أي لدخولها في كلامه (قوله وكذا من ظنها حليلته) أي
زوجته (قوله غير المحرم) خرج المحرم وعبارة شرحة الارشاد وخرج بقوله ظن حل ما اذا وطئ اجنبية
ظنها ملوكة غير المحرم أو المشتركة فيحد كافي الروضة اه وقوله كلاتمييز عن قوله أو ملوكة بان كان يملك
جميعها وقوله لا بعضا يشمل من يملك بعضها وبعضها الآخر حر ويشمل المشتركة بينه وبين غيره (قوله
كمن علم التحريم وظن الخ) في الروض وشرحة في باب السرقة وإن ادعى من شهد عليه أربعة بنات امرأة ان
الموطوءة زوجته وامته سقط عنه الحد لاحتمال صدقه اه وفي العباب خلافة حيث قال في هذا الباب فرع
من قامت عليه بينة بالزنا بامارة فقال هي زوجتي أو امتي باعنيها مالكم الم يسقط عند الحد كمن قطع يد انسان
وقال اذن لي في قطعها فانه يقاد اذا لم يقر به بذلك اه (قوله قيل الاظهر جار فيما بعد كذا الأولى ايضا
في رد عليه ذلك اه يرد بان الخ) يمكن ان يجاب بان كذا الأولى إشارة إلى الخلاف وكذا الثانية إشارة

(١٤) - شرواني وابن قاسم - (تاسع) خروجه بحال عن الشبهة لا بمحرم لعينه وفي الوسيط أن الولد لا يلحقه وفي التهمة
أنه يلحقه وهو الأول وجه (وكذا كل جهة أباحها) الاصل أباحها فضمن أباح قال أو زاد الباء تأكيذا أو أضمر الوطء أي أباحه يسبها (عالم)

يعتد بخلافه شبهة اباحته وإن لم يلقه الفاضل (كنكاح بلاشهود على الصحيح) كذهب مالك رضي الله عنه كذا قالوا والمعروف من مذهبه انه لا بد منهم او من الشهرة حالة الدخول فيدعى إذا اتفيا ان يجب الحد ثم راي القاضى صرح به وعلله بانفاء شبهة اختلاف العلماء والحق به ما إذا وجد الاعلان وققد الولي وبعضهم (١٠٦) اعترضه بان الذى فى الروضة فى اللعان أنه لا يحد وإن اتنى الولي والشهود ويرد بوجوب

حمل ما فيها على أن الوافيا
بمعنى او ويدل عليه لما فرغ
عليه ذكر حكم انتفائه عن
الولي فقط ولم يذكر
حكم انتفائه عن
الشهود للعلم به من تعليله
بالخلاف فى اباحته او بلا
ولي كذهب انى حنيفة رضى
الله عنه او مع التاقيت وهو
نكاح المتعة ولو لغير مضطر
كذهب ابن عباس رضى الله
عنهما وما قيل من رجوعه
عنه لم يثبت بخلافه بلاولى
وشهود او مع انتفاء احدهما
لكن حكم باطلاه أو بالفرقة
بينهما من يراه ووقع الوطء
بعد علم الواطئ به إذ لا
شبهة حينئذ ولا يعتد بخلاف
الشبهة فى اباحة ما فوق
الاربع ولا فى غيره كما فى
المجموع (ولا بوطء ميتة)
ولو اجنبية خلافا لما وقع فى
بعض كتب المصنف (فى
الاصح) لانه مما ينفر الطبع
عنه فلا يحتاج للزجر عنه
فهو غير مشتهى طبعاً (ولا
بهيمة فى الاظهر) لانهما غير
مشتبهة كذلك ولا يجوز
قتلها ولا يجب ذبح الماكولة
فان ذبحت أكلت هذا هو
المذهب خلافا لمن وهم فيه
لكن فى حديث صحيح من
أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا
معه والجواب عنه مشكل
إذ لا يتأتى إلا بالنسخ وهو

الوطء (قوله يعتد بخلافه الخ) والضابط فى شبهة قوة المدرك كما صرح به الرويان وغيره لاعتين الخلاف
كما ذكره الشيخان اهمعنى (قوله انه لا بد الخ) عبارة النهاية اعتبارهم فى صحة الدخول حيث لم يقع وقت
العقد اه (قوله والحق به) أى بنكاح اتنى فيه الشهود والاعلان فى وجوب الحد (قوله اعترضه) أى
المتن (قوله بان الذى الخ) اعتمده النهاية عبارة أو بلاولى وشهود كما نقل عن داود وصرح به المصنف فى
شرح مسلم وأفتى بذلك الوالدرحه الله تعالى هو عبارة شيخنا وكما لو نكح امرأة بلاولى ولاشهود فان ذلك
يقول بحله داود ولا يجوز تقيده الا للضرورة لكن اذا وطئ امرأة بهذه الطريق لم يعد للشبهة اه وعبارة
المغنى ويجب فى الوطء فى نكاح بلاولى ولاشهود قال القاضى الا فى التوبة فلا حد فيها بخلاف مالك فيها اه
ولعل صوابه لخلاف داود عبارة الجبير مى وكذا بلاولى ولاشهود وهو مذهب داود وهذا فى الثيب خلافا
للشارح يعنى شيخ الاسلام حلى وسليمان اه (قوله على أن الوافيا بمعنى أو الخ) ما المانع من بقائها بمعناها
ويكون ما فيها اشارة الى مراعاة خلاف داود والقاتل بصحته بلاولى ولاشهود وبناء على الاعتداد بخلافه كما قاله
التاج السبكى وان نقل عن باب اللباس من شرح مسلم لم يخلافه وقد اتقى شيخنا الشهاب الرملى بعدم الحد مراعاة
لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى اه سم (قوله حكم انتفائه الخ) أى حكم خلو النكاح
عن الولي من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفائه عن الشهود دى والولى جميعاً من وجوبه (قوله أو بلاولى)
إلى قوله وما قيل فى المغنى والنهية الا قوله ولو لغير مضطر (قوله أو بلاولى) وقوله او مع التاقيت معطوفان
على بلاشهود (قوله بخلافه بلاولى وشهود) مرما فيه من الخلاف او مع انتفاء أحدهما الخ عبارة المغنى محل
الخلاف فى النكاح المذكور كما قاله الماوردى ان لا يقارنه حكم فان حكم شافى بطلانه حد قطعاً وحنفى
او مالكى بصحته لم يحد قطعاً اه (قوله بعد علم الواطئ به) أى بالحكم المذكور (قوله ولا فى غيره) أى غير
اباحته ولو اجنبية إلى قوله هذا هو المذهب فى النهاية وكذا فى المغنى الا قوله ولا يجوز قتلها (قوله فى بعض
كتب المصنف) عبارة المغنى فى نكت الوسيط اه (قوله لانه) أى وطء الميتة (قول المتن ولا بهيمة) لكنه
يعز فيها نهاية ومعنى أى الميتة والبهيمة ولو فى أول مرة عرش (قوله ولا يجوز قتلها) يعنى بغير الذبح
الشرعى أخذاً بما بعده (قوله مشكل) كان يمكنهم الجواب بحمل الامر فيها على الذبح وقتلها على ذبحها اه
سم عبارة المغنى وفى النساء عن ابن عباس ليس على الذى باقى بهيمة حد مثل هذا الا يقوله الا عن توقيف
اه (قول المتن فى مستأجرة) أى فى وطئها اه معنى وقوله للزنا الى قوله هذا ما ورد فى النهاية والمغنى
(قوله لعدم الاعتداد الخ) علة لانتفاء شبهة (قوله انه) أى الاستتجار اه عرش (قوله ينفيه الاجماع
على الخ) مما يمنع هذه المنافاة ان الاكراه شبهة دافعة للحد مع انه لا يثبت به النسب كما تقدم عن

إلى ضعفه حيث خص التصريح به بما بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق (قوله لا بمحرم الخ) فيه نظر ظاهر
(قوله لبيان أن الاحسن) فيه نظرو ويكون ما فيها اشارة إلى مراعاة خلاف داود والقاتل بصحته بلاولى
ولاشهود وبناء على ان الاعتداد بخلافه كما قاله الشارح السبكى وإن نقل عن باب اللباس من شرح مسلم خلافه
وقد اتقى شيخنا الشهاب الرملى بعدم الحد مراعاة لنحو خلاف داود والشارح ما شاع على وجوب الحد كما ترى
(قوله على أن الوافيا بمعنى أو) ما المانع من بقائها بمعناها (قوله وهو نكاح المتعة) جعل فى شرح مسلم من
أمثلة نكاح المتعة الذى لا حد فيه جريانه مؤقناً بدون ولى وشهود فاذا اتنى وجود التاقيت المقضى لضعف
الشبهة فلان ينبغى مع انتفائه بالاولى وقد اتقى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله والجواب عنه مشكل)
كان يمكنهم الجواب بحمل الامر فيها على الذبح وقتلها على ذبحها (قوله ينفيه الاجماع على عدم ثبوت
النسب) مما يمنع هذه المنافاة ان الاكراه شبهة دافعة للحد مع انه لا يثبت النسب كما تقدم عن الوسيط

يحتاج لدليل آخر (ويحذف مستأجرة) للزناها اذ لا شبهة لعدم الاعتداد بالعقد الباطل بوجه وقول أى حنيفة الوسيط
انه شبهة ينفيه الاجماع على عدم ثبوت النسب ومن ثم ضعف مدر كرم براع خلافه بخلافه فى نكاح بلاولى وهذا ما ورد شارح

عليه وهو لا يتم الا لو قال انه شبهة في إباحة الوطء وهو لم يقل بذلك بل بانه شبهة في درء الحد فلا (١٠٧) يرد عليه ما ذكر وإنا الذي يرد عليه

إجماعهم على انه لو اشترى
حررة فوطئها او خرافتها
حد ولم تعتبر صورة العقد
الفاقد نعم الذي يصرح
به قول الامام الشافعي في
حنفي شرب النبيذ أحده
واقبل شهادته انه لو رفع
لشافعي حنفي فله حده
خلافا للرجحاني لانه إذا
حد بما يعتد بإباحته فاولى
ما يعتد بتحريمه (ومبيحة)
لان الاباحة هنا لغو
(ومحرم) ولو بمصاهرة
ومحرمة لتوثن أو لنحو
بينونة كبرى ولو في عدته
أولع ان أوردته (وان كان)
قد تزوجها) خلافا لابي
حنيفة أيضا لانه لا عبرة
بالعقد الفاسد نظير ما مر في
الاجارة فيأتي فيه حد
الشافعي للحنفي به وفي خبر
صحيح قتل فاعله واخذ ماله
وبه قال الامام احمد وإسحق
اما مجوسية تزوجها فلا يحد
بوطنها للاختلاف في حل
نكاحها (وشرطه) التزام
الاحكام فلا يحد حرري
ومستأنم بخلاف المرتد
لاتزامه لها حكما
و(التكليف) فلا يحد غير
مكلف لرفع القلم عنه
(الا السكران) المتعدي
بسكره فيحد وان كان غير
مكلف على الاصح تغليظا
عليه من باب ربط الاحكام
بالاسباب فالاستثناء

الوسيط وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي اه سم (قوله عليه) أي على أي حنيفة قوله نعم إلى قوله
وفي خبر صحيح في النهاية لا لا قوله لانه إذا حد إلى المأثم (قوله فعله) أي الوطء بالاستتجار اه عش (قوله)
حده) أي حد الشافعي ذلك الحنفى (قوله إذا حد) أي الحنفى (قول المأثم ومبيحة) ولا مهر لها وان كانت أمة
سم على المنهج اه عش عبارة المغنى وتحدى ايضا في المسئلتين اه أي في وطء المستأجرة والمبيحة (قوله)
ولو بمصاهرة) إلى قوله اما مجوسية في المغنى لا لا قوله نظير ما مر إلى وفي خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحد في
وطء أخت نكحها على أختها وفي وطء من ارتبتها وفي وطء مسلمة نكحها وهوكافرو وطئها وهو عالم وفي وطء
معتدة لغيره ولو زنى مكف بمجنون أو نائمة أو مراهقة حدود لو مكنت مكفة مجنون أو مراهقة أو استدخلت
ذكر نائم حدث ولا تحد خلية حبلى لم تقرب بالزنا أو ولدت ولم تقرب به لان الحد إنما يجب ببينة أو إقرار كما سياق
ان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لانه لا عبرة) عبارة المغنى لانه وطء صادق لا ليس فيه شبهة وهو مقطوع
بتحريمه فيعلق به الحد اه وعبارة الرشيدى قوله لانه لا عبرة الخ لعله إذا كان فساد له عدم قابلية المحل كاهنا
ولا إنا فهو غير مسلم (قوله وفي خبر صحيح) يمكن حمله على ان من اعتقد الحل لانه ردة اه سم (قوله فاعله) أي
وطء المحرم اه (قول المأثم وشرطه) أي لإيجاب حد الزنا رجما كان أو جلدا في الفاعل أو المفعول به اه
معنى والاولى لإيجاب الزنا الحد رجما الخ (قوله التزام الاحكام) إلى قول المأثم إلا السكران في المغنى وإلى
قوله على ما اتفق به في النهاية لا لا قوله نعم إلى المأثم (قول المأثم التكليف) ولو أوجصى أو مجنون أو مكروه زال
الصبا أو الجنون أو الأكره حال الإيلاج واستدام فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطأم راه سم (قوله)
غير مكلف) أي صبي ومجنون ولكن يؤدبهما ولهما بما يجرهما اه معنى (قوله وان كان غير مكلف الخ)
أي وان قلنا بالأصح من عدم تكليفه اه عش (قوله فالاستثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
الهاء في شرطه وعادت للزاني اه سم (قوله فلا يحد جاهله الخ) أي من جهل تحريم الزنا لقرب عهده
بالاسلام أو بعده عن المسلمين لكن إنما قبل منه بيمينه كاه وقضية كلام الشيخين في الدعاوى فان نشأ بينهم
وادعى الجهل لم يقبل منه اه معنى عبارة عش أي حيث قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء
(فرع) في الباب ولو قالت امرأة بلغنى وفاة زوجى فاعتدت وتزوجت فلا حد عليها انتهى أي وان لم تقم
قرينة على ذلك اه (قوله أو بعقد الخ) عبارة المغنى والنهاية والروض مع شرحه ولو ادعى الجهل بتحريم
الموطوءة بنسب لم يصدق لبعده الجهل بذلك قال الأذرى إلا ان جهل مع ذلك النسب ولم يظهر لنا كذبه
والظاهر تصديقه أو بتحريمها برضاع فقولا نأظهرهما كما قال الأذرى تصديقه إن كان ممن يخفى عليه ذلك
أو بتحريمها بكونها مزرعة أو معتدة وامكن جهله بذلك صدق يمينه وحدث هو دونه ان علمت تحريم ذلك
اه (قوله ومر) أي في النكاح اه كرى وكذا مر هنا في شرح وكذا علموا كته المحرم (قوله ويصدق جاهل نحو
نسب) أي بعدان تزوجها ووطئها نهاية واسنى (قوله وتحريم مزرعة الخ) أي ويصدق مدعى الجهل
بتحريمها بكونها مزرعة أو معتدة نهاية واسنى (قوله ان امكن جهله الخ) راجع لقوله ويصدق الخ (قول
المأثم وحد المحصن الخ) والاحصان لغة المنع وشرعا بمعنى الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج

وهو المعتمد كما قاله شيخنا الشهاب الرملي (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حمله على من اعتقد الحل لردته (قوله)
فلا يحد غير مكلف) لو أوجصى أو مجنون أو مكروه زال الصبا أو الجنون أو الأكره حال الإيلاج واستدام
فلا حد لان استدامة الوطء ليست وطأم ر ش (قوله فالاستثناء منقطع) فيه نظر ان كان المستثنى منه
الهاء في شرطه وكانت للزاني (قوله أو بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر الخ) قال في الروض وشرحه
ومن ادعى الجهل بتحريمها بنسب كاخته بعدان تزوجها ووطئها لم يصدق لبعده الجهل بذلك نعم ان جهل مع
ذلك النسب ولم يتبين لنا كذبه فالظاهر تصديقه قاله الأذرى أو بتحريمها برضاع فقولا نأظهرهما كما قال الأذرى
أظهرهما تصديقه ان كان ممن يخفى عليه ذلك أو بتحريمها لكونها مزرعة أو معتدة وامكن جهله بذلك

منقطع (وعلم تحريمه) فلا يحد جاهله أصلا أو بعقد كنكاح نحو محرم رضاع ان عذر لبعده عن المسلمين لا محرم نسب إذ لا يجهله احد ومر
حد من علم تحريمه وجهل وجوب الحد فيه ويصدق جاهل نحو نسب وتحريم مزرعة أو معتدة ان أمكن جهله بذلك (وحد المحصن)

الرجل والمرأة (الرجم) حتى يموت اجماعا ولانه صلى الله عليه وسلم رجم ماعز او الغامدية ولا يجلد مع الرجم عند جماهير العلماء (وهو مكلف) وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه قيل لا معنى لاشتراط التكليف في الإحصان بعد اشتراطه في مطلق وجوب الجذب (وإن كان له معنى هو أن حذفه يوجب اشتراطه لو جوب الحد لا لتسميته محصنا فيبتكره أنه شرط فيهما ويلحق بالمكلف هنا أيضا السكران (حر) كله فمن فيه رق غير محصن لنقصه نعم أن عتق بعد التغيب فاستدام كان محصنا على الوجه بخلاف ما لو تزعم مع العتق (ولو) هو (ذمي) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} رجم اليهوديين (١٠٨) رواه الشيخان زاد أبو داود وأبو داود كانا قد أحصنا فالذمة شرط لحد ما مر أن نحو الحرب لا يحد

لا لإحصانه إذ لو وطئ نحو حربي في نكاح فهو محصن لصحة أن نكحتهم فإذا عقدت له ذمة فزنى رجم (غيب حشفته) كلها أو قدرها من فاقدها بشرط كونها من ذكر أصلي عامل على ما أفنى به البغوى ويتجه أن يأتى في نحو الزنا دما سرا (انفا) بقبل في نكاح صحيح ولو مع نحو حيض وعدة شبهة لأن حقه بعد أن استوفى تلك اللذة الكاملة اجتنابها بخلاف من لم يستوفها أو استوفها في دبر أو ملك أو وطء شبهة أو نكاح فامد كما قال (لا فاسد في الاظهر) لحرمة لذاته فلا تحصل به صفة كمال وكما يعتبر ذلك في إحصان الواطئ يعتبر في إحصان الموطوءة (والأصح) اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه ولو مع الإكراه كما اقتضاه إطلاقهم وهو ظاهر خلافا لمن نظر فيه فلا إحصان لصبي أو مجنون أو قن وطئ في

وطء المكلف الحربي في نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ونهاية (قوله الرجل) إلى قول المتن وهو مكلف في المعنى (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته سم على أنه سياتى وكما يعتبر ذلك في إحصان الواطئ يعتبر في إحصان الموطوءة اه رشيدى أقول ويمكن أن يجاب بأن قول المصنف وهو مكلف الخ استخداما (قول المتن وهو) أى المحصن الذى رجم عتق ومغنى (قوله وإن طرأ تكليفه الخ) تعميم لما يحصل به الإحصان الذى يترتب عليه أنه إذا زنى بعده رجم اه عتق (قوله وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء) أى وطء زوجته وكان المناسب ذكر هذه الغاية عقب قول المصنف الآتى والأصح اشتراط التغيب حال حرته وتكليفه اه رشيدى (قوله أثناء الوطء فاستدامه) نعم لو أوجظنا أنه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد فى أصح الوجهين نهاية اه سم وقوله وجب الحد أى الرجم إذا زنى بعد قوله قيل الخ وافقه المعنى (قوله ويلحق) إلى قوله على ما أفنى به فى المعنى إلا قوله نعم إلى المتن (قوله فمن فيه رق) أى ولو مكاتباً ومعضاً ومستولدة اه مغنى (قول المتن ولو ذمى) أى أو مرتداه مغنى (قوله لحده) أى الذمى وكذا ضمير قوله لا لإحصانه المعطوف عليه (قول المتن غيب حشفته) أى ولو مع خرقه خلافاً لما فى المطلب أو غيرها غيره وهو نائم اه مغنى (قوله ولو مع نحو حيض) إلى قوله وهو أولى فى النهاية إلا قوله ولو مع الإكراه إلى فلا إحصان وإلى قوله إلا أن يؤل فى المعنى إلا قوله بالقوة إلى استصحابها (قوله ولو مع نحو حيض الخ) أى ونفاس وضوم وأحرام اه مغنى (قوله اجتنابها خبران والضمير للذة عبارة المغنى أن يمتنع من الحرام اه (قوله واستوفها) أى مطلق اللذة اه رشيدى (قوله لحرمة لذاته) يتردد النظر فيما لو اختلف اعتقاد الزوجين وكان فاسداً فى اعتقاد أحدهما فقط فهل يحصل التحصين بالنسبة لمعتقد الصحة الظاهر نعم والله أعلم اه سيد عمر (قوله وكما يعتبر ذلك) أى ما ذكر من الشروط عبارة المغنى وهذه الشروط كما يعتبر فى الواطئ تعتبر أيضاً فى الموطوءة اه (قوله خلافاً لمن نظره) عبارة المغنى وإن قال ابن الرفعة فيه نظراً (قوله وطئ فى نكاح الخ) أى ثم زنى وهو كامل اه مغنى (قوله مع تغيبها الخ) أى مع ادخال المرأة حشفة الرجل فيها وهو نائم وادخاله فيها وهى نائمة اه مغنى (قوله لأن التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) أعلم أن وجود التكليف بالقوة حاصله التجوز فى الوصف به كإمكان الحكم به حال النوم بالاستصحاب حاصله التجوز فى الوصف به أيضاً فدعوى أولوية ما ذكره يحتاج إلى بيان اه سم (قوله وقضية المتن) إلى قوله ولظهور هذا فى النهاية (قوله اشتراط ذلك) أى ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمداً عتق (قوله فعلم) إلى المتن فى المغنى (قوله متعلق بالكامل) فالمعنى حينئذ أن الذى صار كاملاً فى الإحصان بسبب ناقص كما إذا وطئ الحر المكلف أمة أو صبية أو مجنوناً بنكاح صحيح ثبت الإحصان له دونها وكذلك العكس اه

صدق بيمينه وحدت هى دونه أن علمت تحرجم ذلك اه (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لا يوافق قول المصنف غيب حشفته (قوله وإن طرأ تكليفه أثناء الوطء فاستدامه) نعم لو أوجظنا أنه غير بالغ فبان كونه بالغاً وجب الحد فى أصح الوجهين مر ش (قوله لأن التكليف موجود حينئذ بالقوة الخ) أعلم أن

نكاح صحيح لأن شرطه الإصابة بكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاشتراط حصولها من كامل كبرى
ايضاً ولا يرد على اشتراط التكليف حصول الإحصان مع تغيبها حال النوم لأن التكليف موجود حينئذ بالقوة وإن كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه إليه بآدى تنبيهه وهو أولى من جواب الزركشى بأنه مكلف استصحاباً لحاله قبل النوم إلا أن يؤول بما ذكرته وقضية المتن اشتراط ذلك حال التغيب لا الزنا فلو أحصن ذمى ثم حارب وأرق ثم زنى رجم والذى صرح به القاضى وغيره أنه لا يرجم قال ابن الرفعة وعليه فيجب أن يقال المحصن الذى رجم من وطئ فى نكاح صحيح وهو حر مكلف حالة الوطء وحالة الزنا فاعلم أن من وطئ ناقصاً ثم زنى كاملاً لا يرجم بخلاف من كل فى الحالين وأن تحللها ناقص كجنون ورق (وإن الكامل الزانى ناقص) متعلق بالكامل لا بالزانى

كما افاده كلامه اذ لو تعلق به لاقتضى ان الكامل الحر المكلف اذ انى بناقص محصن وان لم يوجد فيه التغيب السابق وهو باطل بنص كلامه فتعين تعلقه بما ذكر ولم يصب من اعترضه وان كثروا ولا من غير الزانى بالبانى على أنه خطيأ بأن المعروف بنى على أهله لا بهم ولظهور هذا من كلامه كافر تلم يحنج لتقديم بناقص اثر متعلقه (محسن) لانه حر مكلف وطى وفي نكاح صحيح (١٠٩) فلم يؤثر نقص الموطوء كعكسه

لوجود المقصود وهو التغيب حال كمال المحكوم عليه بالاخصان منها (و) حد المكلف ومثله السكران (البكر) وهو غير المحصن السابق (الحر) الذكر والمرأة (مائة جلدة) للآية سمي بذلك لوصوله إلى الجلد (وتغريب عام) أى سنة هلالية وآثره لانها قد تطلق على الجذب وذلك لخبر مسلم به وعطف بالواو لافادته انه لا ترتيب بينهما وان كان تقديم الجلد أولى فيعتد بتقديم التغريب وتأخر الجلد وان نازع فيه الاذرى وعبر بالتغريب لافادته انه لا بد من تغريب الحاكم فلو غرب نفسه لم يكف اذ لا تسكيل فيه وابتداء العام من ابتداء السفر ويصدق في انه مضى عليه عام حيث لا بينة ويحلف ندبا ان اتهم لبناء حق الله تعالى على المسامحة وتغريب معتدة وأخذ منه تغريب المدين ومستاجر العين وفي الاخير نظر ويفرق بان معظم الحق فيها لله تعالى وفيه الحق متمحض

كردى (قوله كما افاده) أى عدم تعلقه بالزانى (قوله لاقتضى أن الكامل الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزانى بناقص محصن بمعنى ان زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو ان كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه كمال المزنى به فليتامل بمبالغته مع ذلك على المعترضين اه سم (قوله ولم يصب من اعترضه الخ) عبارة المعنى تنبيه عبارة المصنف لا يفهم المراد منها لان قوله بناقص لا يتخلو اما ان يتعلق بالزانى او بالكامل فان علقه بالاول فسد المعنى اذ يقتضى الخ وان علقه بالثانى يصير قوله الزانى ضائعا فلو قال وان الكامل بناقص محصن لكان اخصر وأقرب إلى المراد من الشراح من أجاب بأن قوله بناقص متعلق بمحذوف تقديره وان الكامل الزانى إذا كان كما له بناقص محصن اه (قوله بالبانى) أى النكاح اه معنى (قوله بان المعروف بنى على أهله الخ) كما قاله الجوهري وغيره اه معنى (قوله وحد المكلف) إلى قول المتن وإذا عين الامام فى النهاية إلا قوله وفى الاخير إلى لا يقرب وقوله اقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله السكران) أى المتعدي اه نهاية (قول المتن مائة جلدة) ولا فلو فرقه فان لم يزل الالم يضرو الا فان كان خمسين لم يضرو وان كان دون ذلك ضرر وعل بان الخمسين حد الرقيق اه معنى (قوله وآثره) أى التعبير بالعام لانها هى السنة وقوله وذلك لخبر مسلم الى قوله وابتداء العام فى المعنى (قوله وتأخر الجلد) لعل الاولى وتأخير الجلد (قوله فلو غرب الخ) بتشديد الراء عبارة الروض ولا يعتد بتغريبه نفسه اه وعبارة المعنى حتى لو اراد الامام تغريبه فخرج بنفسه وغاب سنة ثم عاد لم يكف اه (قوله من ابتداء السفر) وفاقا للاسنى وخلافا لظاهر المعنى عبارة تهو ابتداء العام من حصوله فى بلد التغريب فى احد وجهين اجاب به القاضى ابو الطيب والوجه الثانى من خروجه من بلد الزنا اه (قوله ويصدق) الى قوله انهم فى المعنى (قوله ويحلف ندبا) قال الماوردى وينبغى للامام ان يثبت فى ديو انه اول زمان التغريب اه معنى (قوله ومستاجر العين الخ) عبارة النهاية اما مستاجر العين فلا وجه عدم تغريبه ان تعذر عمله الخ قال ع ش قوله فالوجه عدم تغريبه الى انتهاء مدة الاجارة اه (قوله وفى الاخير) أى مستاجر العين (قوله ويفرق) أى بين الاخير والمعتدة (قوله فيها) أى المعتدة (قوله فيه) أى الاخير (قوله ويؤيده) أى الفرق (قوله لا يعدى عليه) أى لا يحضره للدعوى عليه اه كرى (قوله انه لا يغرب) ظاهره وان وقعت الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحتها لوجوب تغريبه قبل عقد الاجارة ع ش (قوله بما يراه الامام) أى وإن طال بحيث يزبد الذهاب والاياب على سنة وقوله لحرمة دخوله ومثله الخروج حيث كان واقعا فى نوعه اه ع ش (قوله ذلك) الاولى اسقاطه كما فى النهاية او زيادة الواو معه (قوله اقتداء بالخلفاء الخ) عبارة الغنى لان عمر غرب الى الشام وعثمان الى مصر وعلما الى البصرة وليكن تغريبه الى بلد معين فلا يرسله الامام ارسالا اه (قول المتن وإذا عين الامام الخ) أى ويجب ذهابه الى فور امثالا لامر الامام ويقتفر له التأخير لتبته ما يحتاج اليه الامة التى يستصحبها للتسرى اه ع ش (قوله لانه قد يكون) الى قوله ومن ثم وجب فى النهاية الا قوله على المعتمد الى له استصحاب امه (قوله

التكليف بالقوة حاصلة التجوز فى الوصف به كما ان الحكم به حال النوم حاصل بالاستصحاب وحاصله التحوز فى الوصف به ايضا فدعوى اولوية ما ذكره يحتاج الى بيانها (قوله وإن لم يوجد فيه التغيب الخ) اقتضاء ذلك ممنوع لعلم اعتبار وجود ما ذكر مما تقدم فيجوز ان يكون المعنى ان الزانى بناقص محصن بمعنى ان زناه بالناقص لا يخرج عن حكم الاحصان الذى ثبت فيجدو ان كان المزنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير احصانه

للادى ويؤيده أن القاضى لا يمدى عليه ثم رأيت شيخنا رجح أنه لا يغرب ان تعذر عمله فى الغربة كما لا يحبس لغريمه ان تعذر عمله فى الحبس ويوجه تغريب المدين وإن كان الدين حالا بانه ان كان له مال قضى منه والتم تقدا فاقامته عند الدائن فلم يمنع حقه توجه التغريب اليه وانما يجوز التغريب (الى مسافة القصر) من محل زناه (فما فوقها) بما يراه الامم بشرط امن الطريق والمقصد على الاوجه وان لا يكون بالبلد طاعون لحرمة دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولان ما دونها فى حكم الحضر (واذا عين الامام جهة فليس له طلب غيرها فى الاصح)

لانه قد يكون له غرض فيه فلا يحصل الزجر المقصود ويلزم بالأقامة فيما غرب اليه حتى يكون كالحبس له على المعتمد من تناقض في الروضة
وجمع شيخنا بما يلزم عليه انتفاء فائدة (١١٠) التغريب إذ تجوز انتقاله لغير بلده ودون مرحلتين منها بجعله كالمستزده في الارض وهو

مناف للقصود من تغريبه
واخذ من قولهم كالحبس
ان له منعه من نحو استمتاع
بالحلبة وشم الرياحين وفي
عمومه نظر لتصريحهم بان
له استصحاب امة يتسرى بها
دون اهله وعشيرته وقضية
كلامها انه لا يمكن من
حمل مال زائد على نفقته
وهو متجه خلافا لما وردى
والروايي ولا يقيد الا ان
خيف من رجوعه ولم تفد
فيه المراقبة او من تعرضه
لافساده النساء مثلاً واخذ
منه بعض المتأخرين ان كل
من تعرض لافساد النساء
او الغلمان اى ولم ينزجر لالا
بحسبه حبس قال وهى مسألة
نفيسة وإذ ارجع قبل المدة
اعيد لما يراه الامام واستأنفها
إذ لا يتم التنكيل إلا بمواالة
مدة التغريب (ويغرب
غريب) اه وطن (من بلد
الزناالى غير بلده) اى وطنه
ولو حلة بدوى إذ لا يتم
الايحاش الا بذلك ومن ثم
وجب بعد ما غرب اليه عن
وطنه مسافة القصر (فان
عاد) المغرب (الى بلده)
الاصلى او الذى غرب منه او
الى دون المسافة منه (منع
فى الاصح) معاملة به بنقيض
قصده وقياس ما مر انه
يستأنف السنة ثم رايث
ذلك مصرحاً به اما غريب

له) أى المغرب اه معنى (قوله فيه) أى فى الغير (قوله ويلزم) ببناء المفعول من الازام (قوله بالأقامة فيما غرب الخ) اى كاقامة اهله اه عش (قوله على المعتمد) وفاقاللانهاية وخلافاً للغنى والاسنى كما يأتى آنفاً
(قوله وجمع شيخنا الخ) وافقه المغنى عبارتها واللفظ للثاني تنبيه لو غرب على الاول الى بلدين فهل
يمنع من الانتقال الى بلد آخر وجهاً اصحهما كفى اصل الروضة لا يمنع لانه امثل والمنع من الانتقال لم يدل
عليه دليل وما صححه الروايي من انه يلزمه ان يقيم ببلد الغربة ليكون كالحبس له فلا يمكن من الضرب فى
الارض لانه كالنزهة يحمل ان المراد ببلد الغربة غير بلده لان ما عداه بلاد غربة وبقوله فلا يمكن من
الضرب فى الارض انه لا يمكن من ذلك فى جميع جوانبها بل فى غير جانب بلده فقط على ما عرف (قوله ودون
مرحلتين) عطف على بلده منها اى بلده هذه العبارة ليست فى كلام شيخه كما مر آنفاً (قوله كالمستزده) هو الذى
يسير فى الارض للتفرج كرى (قوله واخذ) الى قوله بان له استصحاب امة عبارة النهائية وله استصحاب امة
الخ اى وان لم يخف الزنا عش (قوله له استصحاب) الى قوله وقضيته فى المغنى (قوله دون اهله الخ) لكن لو
خرجوا معه لم يمنعوا معنى وروض (قوله دون اهله) أى زوجته ومحلها لم يخف الزنا عه عش (قوله من
حمل مال زائد) اى يتجر فيه اه معنى (قوله خلافاً لما وردى والروايي) وافقه الاسنى والمغنى (قوله
ولا يقيد) الى قول المتن منع فى المغنى (قوله ولا يقيد) اى فى الموضع الذى غرب اليه كما قالاه لكن يحفظ بالمراقبة
والتوكيل للآل يرجع اه معنى (قوله من رجوعه) اى الى بلد آخر (قوله ولم تفد فيه) اى فى منعه من
الرجوع (قوله مثلاً) هل يدخل فيه المال كالغلمان ثم رايث قال عش عند قول النهاية كالشارح فى
آخر فصل التعزير وأفتى ابن عبد السلام بادامة حبس من يكثّر الجناية على الناس ولم ينفع فيه
التعزير حتى يموت ما نصه قوله من يكثّر الجناية على الناس اى بسبب او اخذ شىء اه هو صريح فى الدخول
(قوله واخذ) الى قوله ولو اذ ارجع عبارة المغنى وكذا ان خيف من تعرضه للنساء وفسادهن فانه يحبس كما قاله
الماوردى اه (قوله منه) اى من قولهم او من تعرضه الخ (قوله حبس) اى وجوباً ورزق من بيت المال
ان لم يكن له مال ولا فن مياسير المسلمين اه عش (قوله واذا ارجع) اى الى المحل الذى غرب منه بالفعل اه
عش (قوله لما يراه الامام) اى ولا يتعين للتغريب البلد الذى غرب اليه او الاسنى ومعنى سلطان (قوله
ومن ثم) يعنى من اجل ان القصد الايحاش (قوله مسافة القصر) اى ما فوقها اه معنى (قوله الاصلى)
الى التنبيه فى النهاية لا قوله خلافاً لابن الرفعة وغيره وقوله على المعتمد خلافاً للبلقينى (قوله او الى دون
المسافة الخ) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيما تقدم عن شيخه
وانما يوافق ذلك الجمع فليتأمل اه سم (قوله منه) اى من احدهما (قوله وقياس مامر) اى قبيل
قول المتن ويغرب غريب (قوله ثم رايث ذلك مصرحاً) عبارة النهاية كما هو ظاهر اه (قوله اما غريب)
الى قوله وفارق فى المغنى (قوله فيمهل) اى وجوباً اه عش (قوله تغريب مسافر زنى الخ) لعل المعبرة
فى هذا المسافر بعده عن محل زناه كوطنه لاعتقاده ايضاً اه سم وفيه توقف إذ لا يتم الايحاش إلا بالبعد
عن مقصده ايضاً (قوله على المعتمد) وفاقاللمغنى (قوله بان هذا) اى الزانى فى سفره وقوله وذاك اى
الغريب الذى لم يتوطن (قوله فتعين امهاله الخ) اى مدة جرت العادة بحصول الالف فيها اه عش (قوله
كالمزنى به فليتأمل مبالغة مع ذلك على المعترضتين (قوله دون اهله وعشيرته) قال فى الروض عقب هذا
فان خرجوا الى معه لم يمنعوا (قوله خلافاً لما وردى والروايي) جزم بما قالاه فى شرح الروض (قوله او
الى دون المسافة منه) مفهومه انه لو عاد الى قدر المسافة منه لم يمنع وهو لا يوافق رده الجمع الذى نقله فيما تقدم
عن شيخه وانما يوافق ذلك الجمع فليتأمل (قوله تغريب مسافر الخ) لعل المعبر فى هذه المسافة بعده عن محل

لاوطن له كان زنى من هاجر لدار ناعقب وصولها فيمهل حتى يتوطن محل امه يغرب منه وفارق خلافاً لابن الرفعة وغيره
تغريب مسافر زنى لغير مقصده وإن فاته الحج مثلاً على المعتمد خلافاً للبلقينى لان القصد تنكيله وإيحاشه ولا يتم إلا بذلك بان هذا الوطن
فلا يحاش حاصل بعده عنه وذاك لاوطن له فاستوت الاما كن كلها بالنسبة اليه فتعين أمهاله اياها لم ثم يغرب لىتم الايحاش احتمال أنه قد

لا يتوطن بلد أفرودى إلى سقوط الحد بعيد جدا فلا يلتفت إليه كاحتمال الموت ونحوه ولو زنى في ما غرب له غرب لغيره البعيد عن وطنه ومحل زناه ودخل فيه بقية الاول (ولا تغرب امرأة وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم) او نسوة (١١١) ثقات عندا من الطريق والمقصود

بل او واحدة ثقة او
ممسوح كذلك او عبدا
الثقة ان كانت هي ثقة
ايضا بان حسنت توبتها
لما مرفى الحج ان السفر
الواجب يكفى فيه ذلك
وذلك لحرمة سفرها وحدها
كأمر ثم بتفصيله ووجوب
السفر عليها لا يلحقها بالمسافرة
للهجرة حتى يلزمها السفر
ولو وحدها ويفرق بان
تلك تحشى على نفسها او بضعها
لواقامت وهذه ليست
كذلك فانتظرت من يجوز لها
السفر معه ولا يلزم نحو
المحرم للسفر معها الا برضاه
(ولو باجرة) طلبها منها
فتلزمها كاجرة الجلاد
فان عسرت ففي بيت المال
فان تعذر اخر التغريب
حتى توسر كامن الطريق
ومثلها في ذلك كله امر دحس

فلا يغرب الامع محرم
اوسيد (تنبيه) اطلقوا
الحران مؤنة تغريبه عليه
سواء مؤن السفر والاقامة
واما الرقيق بعضهم فيها
على السيد وقال شارح
مؤن تغريبه في بيت المال
والافعلى السيد ومؤن
الاقامة على السيد ولعله
لحظ الفرق بان ذلك

ولو زنى) الى قوله او ممسوح في المعنى الاول له البعيد عن وطنه ومحل زناه وقوله والمفصّل (قوله غرب لغيره) ظاهره وان لم يكن توطن ما غرب له وهو ظاهر اذ يكتفى بالنوط الاول لحصول الايحاش ومضى على تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكتفى بتغريبه الى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما نوه من اذلا ايحاش حينئذ اه سم (قوله ردخل فيه) اى التغريب الثانى اى فى مدته (قول المتن بل مع زوج) اى بان كانت امة او حرة وكان الزنا قبل الدخول او طرا التزويج بعد الزنا فلا يقال ان من لها زوج محصنة اه رشيدى (قول المتن بل مع زوج) وان سافر معها ولو باجرة استمرت النفقة وغيرها ولو لم يتمتع بها في المدة المذكورة اه ع ش (قوله لما مرفى الحج الخ) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فلا يرجع اه سم اقول قديمى ذلك القياس التعليل الاتى عن المعنى (قوله ذلك) اى من ذكر من واحدة ثقة وما عطف عليها (قوله وذلك) اى اشترط نحو محرم معها (قوله لحرمة سفرها) لخبر لا تسافر المرأة الا ومعها زوج او محرم وفى الصحيحين لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر مسيرة يوم الامع ذى رحم محرم ولان القصد تاديبها والزانية اذا خرجت وحدها هتكت جلباب الحياء اه معنى (قوله ثم) اى فى الحج (قوله حتى يلزمه السفر) لكن قياس جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت الى ذلك اه سم قدم ما فى القياس المذكور (قوله ولا يلزم الخ) يعنى عنه قوله الاتى فان امتنع حتى بالاجرة الخ (قوله الا برضاه) لعله منقطع اه سم (اقول) ولا يندفع به الاشكال (قوله فتلزمها الخ) اى بشرطان تكون اجرة المثل عادة اه ع ش (قوله كاجرة الجلاد) اى حيث لم يرزق من سهم المصالح (قوله فان تعذر) اى حصولها من بيت المال ثم من مياسير المسلمين (قوله ومثلها) اى المرأة (قوله فى ذلك كله) ومنه ما مرفى نفقة من تخرج هى معه اه ع ش (قوله امر دحس) يخاف عليه الفتنة اه معنى (قوله فلا يغرب الخ) كذا فى المعنى (قوله الامع محرم الخ) يحتمل جواز تغريبه مع امراتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر اه سم (قوله مع محرم اوسيد) اى او نحوهما اه رشيدى (قوله اطلقوا) الى قوله ولعله فى المعنى الاول فاطلق بعضهم الى مؤنة تغريبه (قوله والا) اى وان تعذر حصولها من بيت المال (قوله ولعله) اى ذلك الشارح لحظ الفرق اى بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) اى مؤن السفر (قوله ففصل فيه كما تقرر) المراد به ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر قاله سم وقال الكردى انه اشارة الى قوله فان اعسرت ففي بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرقة) اى فرق ذلك الشاح (قوله فلزمته)

زناه كوطنه لاعتقاده ايضا (قوله غرب لغيره) ظاهره وان لم يكن توطن ما غرب له وهو ظاهر اذ يكتفى بالنوط الاول لحصول الايحاش معه فى كل تغريب لمرات الزنا بعد ذلك وقوله البعيد عن وطنه صريح في انه لا يكتفى بتغريبه الى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما نوه من اذلا ايحاش حينئذ ولو كفى تغريبه للقريب من وطنه لكتفى بتغريبه لنفسه وطنه اذ القريب منه بمنزله وذلك باطل قطعا (قوله لما مرفى الحج ان السفر الى جيب يكتفى فيه بذلك الخ) تقرر جواز سفرها وحدها مع الامن للحج الواجب وقياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فلا يرجع اه سم (قوله حتى يلزمها السفر الخ) لكن قياس جواز سفرها وحدها لغرض الحج مع الامن جواز تغريبها مع الامن ان اجابت الى ذلك (قوله الا برضاه) لعله منقطع (قوله فلا يغرب الامع محرم) يحتمل جواز تغريبه مع امراتين ثقتين يامن معهما للامن مع جواز الخلوة مر (قوله واما الرقيق فاطلق بعضهم فيها) على السيد الخ (الذى فى العباب ثم ان غربه سيده فاجرة تغريبه عليه وان غربه الامام ففي بيت المال انتهى) (قوله ففصل فيه) ينظر فى اى محل فصل فيه خصوصاً مع قوله اطلقوا فى الحد قد يجاب بان المراد بالتفصيل فيه ما يستفاد من صدر التنبيه مع قوله والمعسر الخ (قوله)

واجب على القن اصاله وهو فى حكم المعسر والمعسر مؤنه فى بيت المال او لا تقدم على السيد بخلاف الحر فانه يتصور فيه اليسار وغيره فصل فيه كما تقرر وبوجه فرقة بين مؤنة التغريب ومؤنة الاقامة بان الثانية لحق الملك فلزمته مطلقا بخلاف الاولى

وفصل بعض الاصحاب بين ان يكون المغرب المالك فهي عليه او السلطان فهي في بيت المال (فان امتنع) حتى بالاجرة (لم يجبر في الاصح) لان في اجباره تعذيب من لم يذنب (و) حد (العبد) يعني من فيهرق وان قل سواء الكافر وغيره (خمسون و تغريب نصف سنة) على النصف من الحر لآية فعليهن نصف ما على المحصنات (١١٢) من العذاب اى غير الرجم لانه لا ينصف ولا مبالاة بضرر السيد كما يقتل بنحو رده

ولا يكون الكافر لم يلتزم الجزية كما في المرأة الذمية ومخالفة جمع فيه مردودة بقولهم للكافر حد عبده الكافر وبانه تابع لسيدته ويأتى هنا جميع فروع التغريب السابقة وغيرها ومنه خروج نحو محرم مع الامه والعبد الامرد (وفي قول) يغرب (سنة) لتعلقه بالطبع فلا يختلفان فيه كدرة الابلاء (و) في (قول لا يغرب) لتفويت حق السيد (ويثبت) الزنا (بيينة) فصلت بذلك الزنى بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كاشهد أنه ادخل حشفته او قدرها في فرج فلانة محمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزركشى اوزنا يوجب الحد اذا عرف احكامه وفيه نظر لانه قد يرى مالا يراه الحاكم من افعال بعض الشروط او بعض كفيته وقد ينسب بعضها فالوجه وجوب التفصيل مطلقا ولو من عالم موافق وسيد كرى في الشهادات انها اربع لقوله تعالى فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وعن جمع أنه لو شهد اربعة بزناه

أى السيد مطلقا أى تعذرت من بيت المال أم لا (قوله وفصل بعض الاصحاب الخ) ويتجه انها من بيت المال سواء اغرب السيد ام لا كالحررة المعسرة اه سلطان وياتى عن ع ش ما يوافقه (قوله فهي) اى مؤن السفر والاقامة (قول المتن فان امتنع الخ) ولا ياتى بماتنعه كما بحثه في المطلب اه معنى (قول المتن لم يجبر الخ) ثم لو اراد الزوج السفر معها او خلفها ليمتنع بها لم يمنع من ذلك وعليه النفقة حينئذ وان لم يتمتع بها في المدة المذكورة بخلاف ما لو لم يسافر معها او سافر لغرض اخر واتفق مصاحبتها لها من غير قصد ولا تمتع فلا يستحق نفقة ولا كسوة لا غيرهما اه ع ش (قوله يعنى) الى قول المتن ولو اقر في النهاية إلا قوله ومخالفة الى وياتى (قوله يعنى من فيهرق الخ) فلا فرق في ذلك بين الذكرو الانثى والمكاتب وام الولد والمبعض اه معنى (قوله سواء الكافر) الى قوله وفيه نظر في المعنى (قوله لا ينصف) ببناء المفعول من التنصيف (قوله ولا يكون الكافر) عبارة المعنى وقضية كلامهم انه لا فرق فيما ذكر بين العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلقينى لاحد على الرقيق الكافر لانه لم يلتزم الاحكام بالذمة إذ لا جزية عليه فهو كالمعاهد والمعاهد لا يحد مردود لقول الاصحاب للكافر ان يحد عبده الكافر ولان الرقيق تابع لسيدته فحكمه حكمه بخلاف المعاهد ولا يلازم من عدم لزوم الجزية عدم الحد كما في المرأة الذمية اه (قوله بقولهم) اى الاصحاب (قوله ومنه) اى من الجميع (قوله خروج نحو محرم الخ) اى ونفقته في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لاشئ عليه اه ع ش (قوله والعبد الامرد) يعنى عنه قوله المار اوسيد اه رشيدى (قوله لتعلقه) اى التغريب (قوله بذكر الزنى بها) متعلق بفصلت وبيان للتفصيل اه ع ش (قوله كاشهد الخ) عبارة المعنى فيقولون رايناها ادخل ذكرها وقدر حشفته منه في فرج فلانة على وجه الزنا وينبغى كما قال الزركشى ان يقوم مقامه زنى بها زنا يوجب الحد اذا كانوا عاقرين باحكامه ويشترط تقدم لفظ اشهد على انه زنى ويذكر الموضوع اه (قوله على سبيل الزنا) ويسوغ له ذلك بقرينة قوية تدل على ان فعله على وجه الزنا اه ع ش (قوله اوزنا يوجب الخ) عطف على قوله ادخل الخ بتقدير العامل وكان ينبغى ان يصرح بذلك بان يقول اوزنى بها زنا الخ كما مر عن المعنى (قوله لانه قد يرى) اى الشاهد اه سم (قوله مالا يراه الحاكم) اى ان كان الشاهد مخالفا له في مذهبه او كان مجتهدا ومنه يعلم انه لا يتم به الرد على الزركشى لانه لما اكتفى بعدم التفصيل في الموافق نعم قوله وقد ينسب بعضها بردى الزركشى اه ع ش (قوله فالوجه وجوب التفصيل الخ) وفاقا للنهاية وشيخ الاسلام وخلافا للمعنى كما مر (قوله باربعة) فيه تأمل (قوله موجب الحد) بكسر الجيم وقوله بل يحد كل منهم الخ معتمد اه ع ش (قول المتن او اقرار الخ) (فروع) ان روى رجل وامراة اجنبيان تحت لحاف عزرا ولم يحد او يقام الحد في دار الحرب ان لم يخف فتنة من تحوردة الحدود والتحافة بدار الحرب ويسن للزاني ولكل من ارتكب معصية السر على نفسه فاعطاهما الحد او يعزى خلاف المستحب واما التحدث بها فنهكها فحرام قطعها وكذا يسن للشاهد سترها بترك الشهادة ان رآه مصلحة فان تعلق بتركها إيجاب حد على الغير كان شهد ثلاثة بالزنا ثم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء اما ما يتعلق بحق ادى كقتل او قذف فانه يستحب له بل يجب عليه ان يقر به ليستوفى منه لما في حقوق الادميين من التضيق ويحرم العفو عن حد الله تعالى والشفاعة فيه معنى وروض مع شرحه (قوله حقه) الى قول المتن ولو اقر في المعنى إلا قوله ان فهمه كل احد (قوله نظير ما تقرر في الشهادة) لعله بالنسبة لغير المكان والزمان إذ لا يظهر لها هنا فائدة فليراجع اه رشيدى عبارة ع ش ومنه ان يقول لانه قد يرى (أى الشاهد) فالوجه وجوب التفصيل) كتب عليه مر (قوله وليس كازعموه) كتب عليه

بأربع نسوة لكن اقتصر كل منهم على انه رآه يزنى بواحدة منهن حد لانه استفيد من مجموع الشهادات الاربع ثبوت في زناه بأربعة وليس كازعموه لان كلا شهد بزنا غير ما شهد به الاخر فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه قاذف (او اقرار) حقيقى مفصل نظير ما تقرر في الشهادة ولو باشارة اخرس ان فهمها كل احد للاحاديث الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم

رجم ماعز او الغامدية باقرارهما وخرج بالحقيقى اليمن المردودة بعد نكول الخصم فلا يثبت (١١٣) بهاز نالكن تسقط حد القاذف

ويكفى الاقرار حال كونه
(مرة) ولا يشترط تكرره
اربعا خلافا لابي حنيفة
رضي الله عنه لانه صلى الله
عليه وسلم علق الرجم بمطلق
الاعتراف حيث قال واغديا
انيس الى امرأة هذا فان
اعترفت فارجمها وترديده
صلى الله عليه وسلم على ماعز
اربعا لانه شك في امره ولهذا
قال اباك جنون فاستثبت
فيه ولهذا لم يكرر اقرار
الغامدية وعلم من كلامه
السابق في اللعان ثبوته
ايضا عليها بلعانه دونها
والآتي في القضاء ان القاضي
لا يحكم فيه بعلمه نعم للسيد
استيفاءه من قننه بعلمه لمصلحة
تاديبه (ولو أقر) به (ثم
رجع) عنه قبل الشروع
في الحد أو بعده بنحو كذبت
أو رجعت أو ما زنت وإن
قال بعده كذبت في رجوعى
أو كذبت فأخذت فظنته زنا
وأن شهد حاله بكذبه فيما
يظهر بخلاف ما أقررت
لانه مجرد تكذيب للينة
الشاهدة به (سقط) الحد لانه
صلى الله عليه وسلم عرض
لما عز بالرجوع فولوا لانه
يفيد ما عرض له به بل لما
قالوا لانه عند رجمه طلب
الرد اليه فلم يسمعوا وقال هلا
تركتوه لعلة يتوب اى
يرجع اذ التوبة لا تسقط
الحد هنا مطلقا فيتوب الله
عليه ومن ثم سن له الرجوع

في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاحاجة الى تعيين ذلك فيه بل يكفى في صحة اقراره ان يقول ادخلت حشقتى
في فرج فلانة على وجه الزنا لم يعد لانه لا يقر الاعان تحقيق اه (قوله رجم ماعز او الغامدية باقرارهما)
انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار اه سم (قوله لكن تسقط) من الاسقاط وكان
الانساب يسقط بها من السقوط (قوله لابي حنيفة) اى واحد اه معنى (قوله وترديده الخ) رد المستداني
حنيفة (قوله اربعا) لعلة اراد به اجوبة قوله صلى الله عليه وسلم لعلك قبلت لعلك لمست اباك جنون مع
اقراره الاول اه عش (قوله ولهذا) اى للشك في أمره (قوله فاستثبت فيه) متفرع على قوله شك
الخ (قوله ولهذا) اى لاجل كون التردد عن الشك (قوله وعلم من كلامه الخ) جواب عما يرد على
المصنف من اهمال طريق ثالث عبارة المغنى واررد طريق آخر مختص بالمرأة وهو ما اذا قذفها الزوج
ولا عن ولم تلاعن هي فانه يجب عليها الحد كما ذكره في بابه اه (قوله والآتي) اى ومن كلامه الآتي
(قوله قبل الشروع) الى قوله وافهم في المغنى الا قوله وان قال بعده كذبت في رجوعى وقوله وان شهد اى
بخلاف والى قوله ولو وجد في النهاية (قوله او بعده) فان رجع في اثنايه فكل الامام متعديا بان كان
يعتقد سقوطه بالرجوع فثابت بذلك هل يجب عليه نصف الدية لانه مضمون وغيره او توزع الدية على السياط
قولان اقرهما كما قال شيخنا الثاني كما لو ضربه زنا على حد القذف اه معنى (قوله او رجعت) اى عما
أقرت به اه معنى (قوله او ما زنت) اى فافرى به كذب فلا تكذيب فيما ذكر للشهود فافهم انما شهدوا
بالاقرار وهو لم يكذبهم فيه اه عش (قوله وان قال بعده) اى بعد رجوعه (قوله او كذبت الخ) عطف على
كذبت الاول (قوله بخلاف ما أقررت) اى فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عش (قوله لانه مجرد
تكذيب الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالزنا فلكذبهم كان قال ما أقررت لم يقبل
تكذيبه لانه لا تكذيب للشهود والقاضى اه (قوله الشاهدة به) اى باقراره اه سم (قوله انه) اى الرجوع
(قوله قالوا) اى المباشرون برجمه له اى صلى الله عليه وسلم انه اى ماعز او قوله اليه اى صلى الله عليه وسلم
(قوله طلب الرد الخ) ويجرد طلب الرد ليس رجوعا اه سم (قوله فلم يسمعوا) اى لم يجيبوه لما طلبه ام عش
(قوله فقال هلا تركتموه الخ) الوجه حذف العام من فقال اه رشيدى أقول قد صرح العصام بانه قد
يكون جواب لما مضى مقرونا بالفاء (قوله اذ التوبة الخ) علة للتفسير (قوله مطلقا) اى سواء ثبت الزنا
بالاقرار او بالينة (قوله فيتوب الله عليه) من تمتة الحديث (قوله ومن ثم) اى من اجل ترغيبه صلى الله
عليه وسلم في الرجوع (قوله سن له الرجوع) عبارة المغنى والروض مع شرحه ويسن لمن أقر بزنا أو شرب
مسكر الرجوع كالاسترأ ابتداء ولو قال زنت بفلا فانه كذبت او قالت كان تزوجنى فقر بالزنا وقاذف لها
فيلزمه حد الزنا وحد القذف فان رجع سقط حد الزنا وحده وان قال زنت بها مكرهة لزمه حد الزنا لا القذف
ولزمه لها مهر فان رجع عن اقراره سقط الحد لا المهر لانه حق ادى اه (قوله بقاء الاقرار) سياق أنه يضمن
بالدية اذ اقتل فليس قوله بالنسبة لغيره على عمره اه عش (قوله فلا يجب الخ) اى حد قاذفه سواء قذفه قبل
الرجوع او بعده لانه سقطت حصانته باقراره بالزنا وغير المحصن لا يحد قاذفه اه عش (قوله فيه) اى في قاذفه
(قوله ولو وجد اقراره وبينة) اى ثم رجع عن الاقرار معنى ونهاية (قوله اعتبر الاسبق) وينبغى كما قال شيخنا
ان المعول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب اقوى كما ان الاقرار في المال اقوى الا اذا استند

مر (قوله رجم ماعز او الغامدية باقرارهما) انظر هل في قصة ماعز والغامدية انهما فصلا الاقرار (قوله
ولو اقر ثم رجع سقط) هل تسقط عدالته باقراره بالزنا ثم يعود حكمها برجوعه فيه نظر (قوله لانه مجرد
تكذيب للينة الشاهدة به) اى باقراره (قوله بل لما قالوا لانه عند رجمه طلب الرد اليه) ليس رجوعا (قوله
ولو وجد اقراره وبينة اعتبر الاسبق) المعتمد اعتبار البينة وان تأخرت لان البينة في حقوق الله اقوى من الاقرار
عكس حقوق الادميين مر ش (قوله ايضا اعتبر الاسبق) المعتبر البينة مطلعا ما لم يستند الحكم الى الاقرار

وأفهم قوله سقط اى عنه بقاء الاقرار بالنسبة لغيره كحد

(١٥) - شروانى وابن قاسم - (تاسع)

قاذفه فلا يجب رجوعه بل يستصحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم احصائه ولو وجد اقراره وبينة اعتبر الاسبق

مالم يحكم بالبينة وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكالزاني في قبول الرجوع عنه كل حد لله تعالى كشره وسرقه بالنسبة للقطع وافهم كلامه انه إذا ثبت بالبينة لا يتطرق رجوع وهو (١١٤) كذلك لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية وملك إمة كإياقي في السرقه

وظن كونها حليلة ونحو ذلك وكإسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده (ولو قال) المقر اتركوني (أو لا تحذوني أو هرب) قبل حده أو في اثناؤه (فلا) يكون رجوعا (في الإصح) لانه لم يصرح به نعم يخفى وجوبا حالا فان صرح فذاك والأقيم عليه للخبر السابق هلا تركتموه فان لم يخل لم يضمن لانه ^{عليه السلام} ^{عليه السلام} يوجب عليهم شيئا ولو أقر زان بنحو بلوغ أو احصان ثم رجع وقال أنا صبي أو بكر فهل يقبل محل نظر وعدم القبول أقرب وليس في معنى مامر لانه ثم رفع السبب بالكلية بخلافه هنا ولو ادعى المقر ان أمانة استوفى منه الحد قبل وان لم ير له يدينه اتركها افهمه مامر آخر البغاة وعلى قاتل الراجع دية لا قود لشبهة الخلاف في سقوط الحد بالرجوع (و) بما يسقط الحد الثابت بالبينة ايضا ما (لو شهد أربعة) من الرجال (بزناها أو أربع) من النسوة أو رجلان أو رجل واحد (انها عذراء) معجمة أى بكر سميت بذلك لتعذر وطنها وصعوبته وانما (لم) تحد هي (لشبهة بقاء

الحكم بالافرار وحده فانه يعمل به قدمت البينة عليه أو تأخرت مغنى ونهاية (قوله) مالم يحكم بالبينة وحدها (يدخل مالمو حكمهما أو بالافرار وحده وتأخر والمعتمدان المعتمد البينة مطلقا مالم يسند الحكم إلى الافرار وحده مراه سم (قوله) وكالزاني إلى قوله وملك إمة في المغنى وإلى قوله وكإسلام في النهاية (قوله) بالنسبة للقطع) أى أمانة المال في خدمته اه ع ش (قوله) لا يتطرق اليه الرجوع (انظر مالم اراد من هذا اه رشيدى (اقول) المراد لا يسقط بالرجوع عبارة الروض والحد الثابت بالبينة لا يسقط بالرجوع اه وعبارة المغنى قد يفهم كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبينة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع كما لا يسقط هو ولا الثابت بالافرار بالتوبة لكن استثنى منه صورتان الأولى ما إذا اقيمت عليه البينة ثم ادعى الزوجية الثانية الاسلام الخ (قوله) بغيره) أى غير الرجوع وقوله كدعوى زوجية أى لمن زنى بها وظاهره ولو بالبينة وكانت المزنى بها متزوجة بغيره اه ع ش (قوله) وملك إمة وقوله وظن كونها الخ معطوفان على قوله زوجية (قوله) وظن كونها الخ) أى وتصديق ذلك وقوله ونحو ذلك أى كدعوى الاكراه اه ع ش (قوله) بينه) وكذا بالافرار لكن يقبل رجوعه عنه اه ع ش (قوله) فانه يسقط حده) وفاقا للمغنى وخلافا للنهاية عبارة لم يسقط حده وما ذكره المصنف في الروضة عن النص من سقوطه مفرع على سقوط الحد بالتوبة والاصح خلافه اه وعبارة سم المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط اه (قوله) اتركوني) إلى قول المتن ويستوفى في النهاية إلى قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله) لانه) إلى قوله ولو أقر زان في المغنى إلى قوله للخبر السابق هلا تركتموه (قوله) به) أى الرجوع (قوله) فان صرح) أى بالرجوع (قوله) للخبر الخ) علة للاستثناء (قوله) فان لم يخل) أى فاته اه مغنى (قوله) وقال أنا صبي الخ) تفسير للرجوع (قوله) فهل يقبل) إلى قوله وليس الخ عبارة النهائية فالنتيجة عدم قبوله اه (قوله) وليس) أى قوله أنا صبي أو بكر (قوله) في معنى مامر) أى في شرح ثم رجع الخ من قوله نحو كذبت الخ (قوله) رفع السبب) وهو الاقرار بالزنا (قوله) ان أمانة الخ) أى أو نائبه لما تقدم ان المراد بالامام حيثما اطلق ما يشمل نحو القضاة (قوله) وان لم ير له يدينه الخ) ظاهره وان عين للحد زمني بعيد معه زوال اثر الضرب اه ع ش (قوله) وعلى قاتل الراجع الخ) وفاقا للمغنى والروض وشرحه (قوله) وما يسقط الخ) ثم قوله ولا تأمل الخ لا يظهر مع هذا المزج العطف في قوله ولا قاذفها ولا الشهود الخ قتال (قوله) ايضا) أى مثل مامر قبيل قول المتن ولو قال الخ من قول الشارح لكنه يتطرق اليه السقوط بغيره كدعوى زوجية الخ (قوله) من الرجال) إلى قوله وأولى في المغنى إلى قوله وبه يعلم إلى المتن (قوله) لم تزن) عبارة المغنى لم توطأ اه (قوله) وبه يعلم) أى بالتعليل المذكور (قوله) لا يحد الزاني الخ) أى لان وجود العذرة ظاهر في عدم الزنا اه ع ش (قوله) ومن ثم) أى من اجل هذا الاحتمال (قوله) بحيث لا يمكن الخ) بان شهدوا إنها زنت الساعة وشهدت بانها عذراء اه مغنى (قوله) حد قاذفها) أى والشهود كما هو ظاهر رشيدى وع ش (قوله) وبحث البلقيني الخ) عبارة النهاية وقوله كما بحثه البلقيني مالم تكن غورا الخ (قوله) ان محله) أى محل قول المصنف لم تحدهى (قوله) فكالشهادة بانها عذراء الخ) عبارة المغنى فليس عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم رموا من لا يمكن جماعه اه وعبارة الرشيدى قوله

وحده مر (قوله) مالم يحكم الخ) يدخل فيه مالمو حكمهما أو بالافرار وحده وتأخر والحاصل انه ان أسند الحكم إلى البينة أو الاقرار اعتبر ولا اعتبر البينة لانها في حقوق الله أقوى من الاقرار والافرار في حقوق الآدميين أقوى منهما مر (قوله) وكإسلام ذمي بعد ثبوت زناه ببينة فانه يسقط حده) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى عدم السقوط قال ونص الشافعى على السقوط مفرع على قوله المروج وهو سقوط الحد بالتوبة (قوله) حد قاذفها) سكت عن الشهود (قوله) فكالشهادة الخ) قضيته انه لا حد هنا على القاذف

العذرة الظاهرة في انها لم تزن وبه يعلم انه لا يحد الزاني بها ايضا (ولا قاذفها) ولا الشهود عليها لاحتمال عود البكارة لترك فكالشهادة المبالغة في الايلاج ومن ثم قال القاضي لو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود البكارة فيه حد قاذفها وبحث البلقيني وغيره ان محله ان لم تكن غورا يمكن غيبة الحشفة فيهم بقاء بكارتها والاحداث ثبوت الزنا وعدم وجود ما ينافيه ولو شهدوا بالارتق أو بالقرن فكالشهادة بانها عذراء وأولى

ولو أقامت أربعة أمته أنكرها على الزنا وطلبت المهر وشهد أربع نساء بوجوب المهر إلا أنه شرط بالشبهة لا الحد استوطنا بها (ولو غن شاهد)
من الأربعة (زاوية) أو زمانا مثلا (لزمانه) عين (الباقون غيرها) أو غير ذلك الزمان لذلك (١٥) الزنا (لم يثبت) للتناقض المانع من تمام

العدد بزية واحدة فيحد
القاذف والشهود
(ويستوفيه) أى الحد
(الامام أو نائبه من حر)
للاتباع ويشترط عدم
قصده لصارف كظم وليس
منه حده بظن شرب فبان
زنا لقصده الحد في الجملة
(ومبعض) لتعلق الحد
بجملته وليس للسيد الا
بعضها وقن كله أو بعضه
موقوف أو ليت المال
وموصى بعقده زنى بعد
موت موص وهو يخرج من
الثالث بناء على ان أكسابه
له وهو الاصح وقن محجور
لاولى له وقن مسلم لكافر
واستيفاء الامام من بعض
هو مالك بعضه رجع الزركشى
فيه انه بطريق الحكم لا الملك
فما يقابله لاستحالة تبعيضه
استيفاء فكذا في الحكم
وفيه نظر لان الاستيفاء امر
حسى فامكنت الاستحالة
فيه ولا كذلك الحكم فلا
قياس ثم رأيت في تكملة
التدريب التصريح بما
ذكرته ويستوفيه من الامام
بعض نوابه (ويستحب
حضور) جمع من المسلمين
ثبت باقرار أو بينة على
الوجه لقوله تعالى
وليشهد عذابها طائفة

فكاشهادة الخ ووجهه بالنسبة للقاذف والشهود انهم موافق لا يتأتى منه الزنا قاله الدميرى وبه يدفع
ما فى سم اهاى من قولهم قضيت به انه لاحدها على القاذف لا الشهر ومع انتفاء التعليل السابق فليراجع اه
أقول وكذا يدفع بذلك قول ع ش اى فلا تحدهى وبحسب دفعها على ما مر عن القاضى اذ لم يمكن عود
الرتق اه (قوله) ولو أقامت أربعة الخ قضيته انها لو أقامت دون الأربعة لم يثبت المال وهو ظاهر لان المال
انما يثبت بعد ثبوت سببه وهو الوطء ولم يثبت اه ع ش (قوله) وشهد أربع انها بكر) ينبغي ان يحكى كلام
القاضى والبقينى المارن هنا فليراجع اه رشيدى ولعل مراده لا يجب المهر لو قصر الزمان بحيث لا يمكن عود
البكارة فيه ويحد اذا كانت غورا (قوله من الأربعة) الى قوله واستيفاء الامام فى المغنى (قول المتن
زاوية) اى من زوايا البيت (قوله مثلا) اى أو امرأة (قول المتن لم يثبت) اى الحداه مغنى والاولى الزنا
(قوله بزية) بالفتح اسم للمرأة بالكسر اسم للبهنة والمناصب هنا الاول لوصفه بالوحدة اه ع ش (قوله
والشهود) قال الزركشى ولا يبعد عدم الحد على الشهود اذا تقاربت الزوايا لا مكان الزحف مع دوام
الايلاج اه (قول المتن الامام أو نائبه) خرج به غيره فلو استوفى الجلد واحد من آحاد الناس لم يقع حدا ولو لم
الضمان لان الحد مختلف وقطار محلا فلا يقع حدا الا باذن الامام بخلاف القطع اه مغنى (قوله للاتباع) الى
قوله خروجا فى النهاية (قوله) ويشترط عدم قصده الخ هذا الشمولة الاطلاق أولى من قول المغنى ولا بد فى
اقامة الحد من النية اه (قوله عدم قصده لصارف) ويصدق كل من الامام ونائبه فى دعوى الصارف وان
تكرر ذلك لان الاصل بقاء الحد ولان القصد لا يعلم الا منهم ما ولو قصده اسم ولا ضمان لاهداره بثبوت
زناه ان كان محصنا بخلاف البكر فان حده باق وما فعله الامام لا يعتد به فيعيده وينبغي أن يمهله حتى يبرا من
اثر الاول وانه لو مات بما فعله به الامام ضمنه لانه لم يمت من حد اه ع ش (قوله وليس منه) اى من قصد
الصارف (قوله وقن) عطف على حر وقوله كاه الخ مبتدأ خبره قوله موقوف والجملة صفة فن (قوله) بعد
موت موص) اى وقبل اعاقه اه مغنى (قوله وهو يخرج الخ) اى كاه أو بعضه كاه وظهر اه رشيدى (قوله
وقن مسلم) بالتوصيف لكافراى كمن تولدته (قوله واستيفاء الامام) مبتدأ خبره قوله رجع الخ (قوله
هو) اى الامام مبتدأ خبره قوله مالك بعضه بالتووين وبدون هو والجملة حال من الامام أو نعت له بناء على ان
ال فيه للجنس (قوله فيما يقابله) اى الملك (قوله لاستحالة تبعيضه استيفاء) اى بان يجعل بعضه للحرية وبعضه
للق ووجه الاستحالة ان كل سوط وقع فهو على حر ورقيق اه رشيدى (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية
والاوجه خلافه كفى تكملة التدريب اه اى فهو طريق الملك فيما يملكه والحكم فى غيره وتظهر فائدة فيه قالو
عزل اثناء الحد ع ش (قوله فامكنت الاستحالة الخ) اى امكن القول بها اه رشيدى (قوله ويستوفيه من
الامام) الى قوله وندب فى المغنى (قوله مطلقا) اى سواء ثبت الزنا باقرار أو بينة وقال ع ش اى حضرت
البينة ام لا اه (قول المتن وشهوده) اى ان ثبت الزنا بهم اه مغنى (قوله اقامة الحد) مفعول حضور الخ
(قوله خروجا) الى قوله ثم رأيت فى النهاية (قوله) من خلاف من اوجه اى اى حنيفة فانه قال بوجوب
حضورهم اه مغنى (قوله غير واحد) كالتغامدية وما عزاها مغنى (قوله) وندب حضور الجمع والشهود
الخ فى العبارة مساحتمو حتموا وندب حضور الجمع مع الشهود هم مقتضى اطلاقهم بابدال الواو بمنع
وحذف مطلقا اه رشيدى (قوله ويندب) الى قوله فاندفع فى المغنى لا قوله وقد يجاب الى وليس (قوله
ويندب للبينة البداء الخ) اى ثم الامام ثم الناس اه مغنى (قوله بدا الامام) اى بالرجم ثم الناس اه مغنى
ولا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فليراجع (قوله) وموصى بعقده زنى بعد موت موص) مفهومه عدم

من المؤمنين وحضور (الامام) مطلقا أيضا (وشهوده) اى الزنا اقامة الحد خروجا من خلاف من اوجه لنا انه عليه السلام رجم
غير واحد ولم يحضر ولا امر بحضور واحد معين وندب حضور الشهود والجمع مطلقا هو مقتضى اطلاقهم لكن بحث ان حضور
البينة يكفى عن حضور غيرهم وهو متجه ان اريد اصل السنة لا كالمها ويندب للبينة البداء بالرجم فان كان بالقرار بدا الامام

(ويحد الرقيق) للزنا وغيره كقطع أو قتل أو حد خمر أو قذف (سيدة) ولو أنشأ أن علم شروطه وكيفيته وان لم ياذن له الإمام لخبر مسلم إذا زنت أمة أحدكم فليحدها وخبر أبي داود والنسائي أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم نعم المحجور بقمعه ولله ولو قسيما وبحث ابن عبد السلام أنه لو كان بين السيد وقته عداوة ظاهرة لم يقمه عليه ويؤيده ما مر أن المحجور لا يزوج حينئذ مع عظم شفقتهم فالسيد أولى واستشكله الزركشي بأن له حده إذا قذفه وقد يجاب بأن مجرد (١١٦) القذف قد لا يولد عداوة ظاهرة ويسن له بيع أمة زنت ثالثة لخبر فيه ولو زنى ذمي ثم حارب

وارق لم يحده إلا الإمام لأنه لم يكن مملوكا يوم زناه وبه يفرق بينه وبين من زنى ثم أبيع فإن للشترى حده لأنه كان مملوكا حال الزنا محل المشتري محل البائع كما يحل محله في تحليله من أحراره وعدمه بخلاف الأول لما زنى كان حرا فلم يتول حده إلا الإمام فاندفع استشكل الزركشي تلك هذه ثم رأيت بعضهم أشار لنحو ما ذكرته وبهذا يتضح الفرق بين ما مر في المبعوض وحد الشركاء للشترى على قدر ملكهم ويستنبون في المنكسر وذلك لأن السيد ثم لو توزع هو والإمام وقع حده في جزء الحرية وهو ممتنع بخلاف توزع الشركاء هنا فإن حد كل يقع في جزئه الرق وغيره المماثل له وقضية إطلاقهم جواز استقلال أحدهم بحده حصته وإن لم تاذن البقية وعليه فهل يضمه لو تلف بذلك لأنه مشروط بسلامة العاقبة كالمعز أولا لأنه مقدور ما دون فيه كل محتمل ومقتضى فرقه الآتي قريبا بين حد الإمام

(قوله كقطع) أي للسرق أو قتل أي للردة والمحاربة أهمغنى (قول المتن سيدة) أي بنفسه أو نائبه ويستثنى من إطلاقه السفية فلا يقم الحد على رقيقه كما قاله الزركشي لخروجه عن أهلية الاستصلاح والولاية أهمغنى (قول المتن سيدة) ظاهره وإن كان الرقيق أصله أوفره بان اشترى المصاحب أصله أوفره ع وش وحلي (قوله ولو أنشأ) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شروطه وكيفيته أي وإن كان جاهلا بغيرها اه نهاية (قوله فليحدها) عبارة المغنى فليجلدها وأعله رواية أخرى (قوله نعم المحجور) أي من طفل أو سفيه أو مجنون أهمغنى (قوله واستشكله) أي البحث (قوله ويسن له الخ) وبجوابه عليه أن يبين ذلك لمشتريها اه (قوله ثالثة) أي مرة ثالثة أهمغنى (قوله ثم أبيع) الأولى حذف الهمزة إذا لا باعة كافي القاموس التعريض للبيع لا البيع بالفعل المراد هنا (قوله في تحليله من أحراره) أي إذا كان بلا إذن السيد وعدمه أي إذا كان باذنه (قوله بخلاف الأول) أي الذمي وقوله تلك أي مسئلة الذمي وقوله بهذه أي مسئلة العبد أهمغنى (قوله وبهذا يتضح الفرق الخ) فيه توقف (قوله وحد الشركاء) عطف على ما مر (قوله ويستنبون الخ) أي أحدهم أو غيرهم اه مغنى (قوله وغير المماثل له) قد يقال لكنه ملك غيره اه سم (قوله جواز استقلال الخ) خبر وقضيته الخ (قوله بالنص والاجتهاد) نشر على ترتيب اللف (قوله الضمان الخ) خبر ومقتضى فرقه (قوله لعموم ولايته) إلى قوله كما مر في المغنى إلا قوله فلم يراع مخالفه (قوله ومع ذلك الأولى السيد) كذا في النهاية وقال الرشيدى أي إذا لم يباذعه الإمام بقرينة ما بعده وصرح به في الروضة اه (قوله لثبوت الخبر فيه) ولأنه استمر مغنى وسم (قول المتن فإن تنازعا) أي الإمام والسيد أهمغنى (قوله فيمن يتولاه) أي حد الرقيق (قول المتن الإمام) أي يحده الإمام الأعظم أو نائبه أهمغنى (قول المتن وأن السيد يغربه الخ) لا يخفى ما في عطفه على الإمام المفيد لتفريع تصحيحه على التنازع (قوله كما تجلده) إلى قوله كما تعلقه في النهاية إلا قوله وإن عجز إلى المتن (قوله في الخبر) أي خبر أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم (تنبيه) مؤنة تغريب الرقيق في بيت المال فإن فندفع السيد وعليه مؤنة في زمن التغريب وقيل في بيت المال أهمغنى (قوله فلا يحده الإمام) أي لخروجه عن قبضة السيد بالكتابة الصحيحة أما المصاحف كتابا فاسدة فكأن أهمغنى (قوله وإن عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد أهمغنى (قول المتن والمصاحف) بفتح المثناة أي كتابة صحيحة أخذها قبله أهمغنى (قوله بما مر) أي من شروط الحد وكيفيته (قول المتن يحدون عبيدهم) أي إذا لم يباذعه الإمام أو لا فالإمام أولى أهمغنى (قوله لعموم الخبر الثاني) أي أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم وقد يقال إن الخبر الأول عام أيضا بالنسبة إلى المالك فلم قيد الخبر

استيفائه إذا زنى قبل الموت وإن تأخر استيفاءه بعد الموت وفيه نظر (قوله ويحد الرقيق سيدة) قال الاستاذ البكري في الكنز ولو أنشأ وهو أولى لأنه استرو منه يعلم أنه في غير الرجم فهو ظاهر اه وفيه دلالة على رجم الرقيق إذا زنى حال الرق فلينظر مع ما تقدم قبيل وإن السكامل الزاني الآن يبنى هذا على مخالفته ما تقدم أو يصور بما إذا زنى حال السكامل أيضا ثم حارب واسترق قبل الحد لكن هذا يخالف قول الشارح ولو زنى ذمي الخ (قوله لأنه لم يكن مملوكا يوم زناه وقوله الآتي لأنه كان مملوكا حال الزنى) قد يؤخذ من ذلك أنه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان للسيد استيفاءه فليراجع (قوله وغيره المماثل له) قد يقال لكنه ملكه غيره (قوله

وختانه بالنص والاجتهاد الضمان هنا لأن اقتصار كل على حصته امر مجتهد فيه (أو الإمام) لعموم ولايته ومع ذلك الأولى بالنسبة إلى السيد لثبوت الخبر فيه فلم يراع مخالفه (فإن تنازعا) فيمن يتولاه (فالاصح الإمام) لعموم ولايته (و) الاصح (أن السيد يغربه) كما تجلده لأن التغريب من جملة الحد المذكور في الخبر (و) الاصح (أن المصاحف) كتابة صحيحة (كحر) فلا يحده إلا الإمام وإن عجز أخذ ما تقر في ذمي زنى ثم حارب وأرق باعتبار إباحة الزنا (و) الاصح (أن السيد) الكافر والفاسق والمصاحب (والجاهل العارف بما مر) (يحدون عبيدهم) لعموم الخبر الثاني والاصح أن أقامته من السيد أتمها بطريق الملك لغرض الاستصطلاح كالفصد والحجامة ومن ثم حده بغيره بخلاف القاضي

والمسلم المملوك لكافر يحده الامام كأمردون سيدة كافتلاه وأقره خلافا لالأذري لأنه لا يقر ملكه عليه فلا استصلاح منه ونازع كثير ون في المكاتب وبنوا عليه ان من ملك قنا بعضه الحر لا يحده لأنه ليس حرا كله والمعتمد ما ذكره (١١٧) في المكاتب والمبعض أولى منه لأن ملكه

تام تجب فيه الزكاة وغيرها بخلاف ملك المكاتب (و) الاصح (ان السيد يعززه) لحق الله تعالى كما يحده وكون التعزير غير مضبوط بخلاف الحد لا يؤثر لأنه مجتهد فيه كالقاضي اما الحق نفسه فيجوز قطعاً (و) انه (يسمع البينة) وتركيتها (بالعقوبة) المقتضية للحد أو التعزير أي بموجبها للملك الغاية فالوسيلة أولى وقضيته انه لا فرق هنا ايضا بين الكافر والمكاتب وغيرهما لكن بحث جمع اختصاص سماعها بالحر العدل العارف بصفات الشهود وشروطهم واحكام العقوبة زاد بعضهم الذكورة وفيه نظر (والرجم) الواجب في الزنا يكون (بمدر) أي طين متحجر (و) نحو خشب وعظم والاولى كونه بنحو (حجارة معتدلة) بان يكون كل منها يملا الكف نعم يحرم بكبير مذق لتفويته المقصود من التنكيل وبصغير ليس له كبير تأثير لطول تعذيبه ونازع فيه البلقيني لخبر مسلم في قصة ما عزا عنهم روم بما وجدوه حتى بالجلاميد

بالثاني (قوله والمسلم المملوك الخ) استثناء بمعنى من قول المصنف وان الكافر الخ اه عش (قوله كافر) أي في شرح ويستوفيه الامام الخ (قوله كافتلاه الخ) أي دون سيدة (قوله خلافا للأذري) راجع لقوله كما نقله واقراءه لما قبله عبارة المغني ومحل الخلاف في الكافر إذا كان عبده كافر اما إذا كان مسلماً فليس له إقامة الحد عليه محال كما صرح به ابن كج وقال الأذري انه الاصح المختار اه وبذلك ينحل توقف السيد عمر حيث قال بعد ذكر عبارة المغني ما نصه قوله وقال الأذري الخ هذا يخالف ما في التحفة فليحرر فلفل في العبارة سقطاً أو اختلف كلام الأذري اه فانه مبني على إرجاع قول الشارح خلافاً الخ إلى ما قبل قوله كما نقله الخ (قوله انه لا يقر الخ) علة لقوله دون سيدة (قوله في المكاتب) أي في حد مملوكه (قوله وبنوا عليه) أي على النزاع (قوله ما ذكره) أي المصنف في المكاتب من حده لمملوكه والمبعض أولى منه أي من المكاتب في حده لمملوكه (قوله لحق الله) إلى قوله لكن بحث في النهاية قول المغني (قوله لحق الله) قال في شرح المنهج ولحق غيره اه سم عبارة عش وبقى حق غيره كان سبب شخصاً أو ضربه ضرباً لا يوجب ضماناً وبنينى الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصح اه ولعله لم يطلع على ما في المغني عبارة تنفيه محل الخلاف في حقوق الله تعالى اما حقوق نفسه وكذا حقوق غيره فيستوفيهما قطعاً اه (قوله لا يؤثر فيه) أي في قياس التعزير على الحد (قوله لانه) أي السيد يجتهد فيه أي في التعزير (قوله وانه يسمع البينة وتركيتها الخ) ولا بد كما في الروضة واصطلمان من علمه بصفات الشهود واحكام الحدود وإن كان جاهلاً بغيرها فلو سماع البينة بزناه عالماً باحكامها أو قضى بما شاهده من زناه جاز وخرج بكونه عالماً باحكام البينة ما لو لم يكن عالماً بها فلا يسمعها لعدم أهليته لسماعها اه معنى وروض مع شرحه (قوله المقتضية) بكسر الضاد (قوله أى بموجبها) بكسر الجيم أي ما يوجب الحدود والتعزير والمراد بالغاية هنا الحد والتعزير اه كردى والاولى أي ما يوجب العقوبة الخ (قوله فالوسيلة) أي البينة عش ومعنى (قوله وقضيته الخ) عبارة المغني وقال الزركشي اطلاق المصنف السيد بعد ذكره الكافر والمكاتب يوم طرد ذلك فيهم وهو ممنوع وقد صرح الرافعي وغيره باعتبار الاهلية في سماع البينة وعلى هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه وقال شيخى المراد بان يكون فيه اهلية سماع البينة ان يعرف احكام الحدود وصفات الشهود وعلى هذا فيسمعها الفاسق وغيره وهو ظاهر كلام الشيخين اه (قوله وقضيته) أي كلام المصنف (قوله انه لا فرق الخ) وهو المعتمد اه نهاية وتقدم عن المغني مثله (قوله هنا) أي في سماع البينة ايضا أي كالحد (قوله وفيه نظر) أي في البحث المذكور (قوله الواجب في الزنا) إلى قوله ولا ينافيه في النهاية الا قوله وان يخفى والافتاء بيده (قوله أي طين) إلى قوله ونازع في البلقيني (قوله من التنكيل) بيان للمقصود (قوله ونازع فيه البلقيني) إلى قوله تصدق الخ عبارة النهاية وما في خبر مسلم في قصة الخ غير مناف لذلك لصديق الخ (قوله ونازع فيه البلقيني) وقال يرمى بالخفيف والتخفيف على حسب ما يحده الراي اه معنى (قوله ويجاب) أي عن استدلاله بالخبر بانها أي الجلاميد (قوله بل قولهم) أي الصحابة الراجين لما عر (قوله عرض الحرة) وهي اسم جبل في المدينة اه عش (قوله دليل الخ) خبر بل قولهم الخ (قوله والاولى) إلى قوله وظاهر المتن في المغني الا قوله أي ابلا ما يؤدى لسرعة التدقيق وقوله ويعتد إلى المتن (قوله والاولى ان لا يبعد عنه الخ) قال الماوردى والاولى لمن حضره ان يرمه ان رجم بالبينة وان يمسك عنه وان رجم بالاقراء اه معنى (قوله اذ جمع بدنه الخ) علة لعدم الحرمة المفهوم من قوله والاولى الخ اه كردى (قوله وان يخفى والافتاء بيده) عبارة المغني والاسنى ولا يربط ولا يقيد اه وعبارة الكردى والواو في قوله والافتاء بمعنى مع فلا تقاء مفعول معه

لحق الله تعالى) قال في شرح المنهج ولحق غيره

وهي الحجارة الكبار ويجاب بانها تصدق بالمعتدل المذكور بل قولهم فاشتد واشتدنا خلفه حتى أتى عرض الحرة فانتصب لنا فرميناه بجلاميد الحرة حتى سكن فيه دليل على ان تلك الجلاميد لم تكن مذقفة ولا لم يعددوا الرمي بها إلى ان سكن والاولى ان لا يبعد عنه فيخطئه ولا يدنو منه فيؤلمه أي ابلا ما يؤدى الى سرعة التدقيق وان يتوقى الوجه اذ جميع بدنه محل للرجم وان يخفى والافتاء بيده

وتعرض عليه التوبة لتكون خاتمة أمره ولا تستر عورته وجميع بدنائه ويؤمر بالصلاة دخول وقتها ويجاب لشرب لا اكل واصلاة ركعتين ويجوز ويدفن في مقابرنا ويعتد بقتله بالسيف لكن فات الواجب (ولا يحفر للرجل) عند رجه وإن ثبت زناه ببينة وظاهر الماتن اتعاك الحفر لكنه جرى في شرح مسلم على التخيير لا نصح أن ما عز أحفر له وأنه لم يحفر له واختاره البلقيني وجمع بأنه حفر له أولا حفرة صغيرة فحرب منها فاتبه وحقق قتلوه بالحرة كما مر ولا ينافيه ما في رواية حفر إلى صدره لأنه قد تطاع منها ويحرب لإلا يلزم من الحفر ونزوله فيهارد اتراب عليه حتى لا يتمكن من الخروج (والأصح استحبابه للمرأة) (١١٨) بحيث يباغ صدرها (إن ثبت) زناها (ببينة) أو لعان كما يحتمه البلقيني إلا أنه كشف لا إقرار

لمسكها الحرب إن رجعت وثبوت الحفر في الغامدية مع أنها كانت مقبرة لبيان الجواز بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقبرة أيضا (ولا يؤخر الرجم لمرض) يرجى برؤه (وحرور برد مفرطين) لأن نفسه مستوفاة بكل تقدير (وقيل يؤخر) أي نديا (أن ثبت بإقرار) لأنه يسيل من الرجوع ويرد بان الأصل عدمه أما ما لا يرجى برؤه فلا يؤخره قطعا على نزاع فيه وكذلك ارتد أو تحتم قتلته في المحاربة نعم يؤخر لوضع الحمل والفظام كما قدمه في الجراح ولزوال جنون طرا بعد الإقرار (ويؤخر الجلد لمرض) أو نحو جرح يرجى برؤه منه أو لسكونها حاما لأن القصد الردع لا القتل (فإن لم يرج برؤه جلد) إذا لا غاية تنتظر (لا بسوط) لثلاثه ملك (بل) بنحو نعال وتوقف البلقيني فيما المفاوق الم العنكال وأطراف ثياب و (بعنكال) بكسر العين أشهر من فتحها وبالمثلثة أي عرجون (عليه

والمعنى والاولى أن يخلى من أن يقي نفسه بيده يعني لا يربط اه (قول) وتعرض عليه التوبة أي ومع ذلك إذا تاب لا يسطع عنه الحداه ع (قول) واتستر الخ) أي وجوبها اه (قول) ويجاب لشرب أي وجوبها اه ع (قول) لا اكل) أي لأن الشرب له شمس سابق والا كل اشبع مستقبلا اه (قول) واصلاة ركعتين) أي بجواب لذلك نديا فيما يظن اه ع (قول) ويجوز) عبارة المغني والروض مع شرحه والمدة تقول حدا بالرجم أو غيره حكم موتى المسلمين من غسل وتكفين وصلاة وغيرها كتارك الصلاة إذا قتل اه (قول) وإن ثبت زناه ببينة) كافي الروضة واصلها فصل الماوردي والشيخ أبو إسحق بين أن يثبت زناه ببينة فيسن أن يحفر له حفرة ينزل فيها إلى وسطه لتتبعه من الحرب أو بإقرار فلا يسن اه (قول) وإن لم يحفر له) أي وضح الخ (قول) واختاره) أي التخيير (قول) وجمع) أي البلقيني بين الروايتين المذكورتين (قول) فحرب منها) أي فمارجهم حرب منها اه نهاية (قول) ولا ينافيه) أي ذلك الجمع وقوله لأنه الخ لعله لدم المناقاة (قول) بحيث) إلى قوله ويرد في المغني لا قوله ولعان كما يحتمه البلقيني وإلى قول الماتن بعنكال في النهاية لا قوله على نزاع (قول) وثبوت الحفر الخ) رد لدليل مقابل الأصح (قول) وكذا) أي لا يؤخر قطعا (قول) نعم إلى قوله وبعنكال في المغني (قول) يؤخر لوضع الحمل) فلو أقيم عليها الحد حرم واعتد به ولا شيء في الحمل لأنه لم يتحقق حياته وهو إنما يصمن بالغة إذا انفصل في حياة أمه وأما ولدها إذا مات لعدم من رضعه فينبغي ضمانه لأنه يقتل أمه أنف ما هو غذاء له أخذ أمه قالوه فيما لو ذبح شاة فمات ولدها اه ع (قول) لو وضع الحمل الخ) سواء كان الحمل من زنا أو غيره اه (قول) ولزوال جنون الخ) يعني إذا أقر بالزنا ثم جن لا يحدف جنونه بل يؤخر حتى يفيق لأنه قد يرجع بخلاف ما لو ثبت بالبينة ثم جن اه (قول) أو نحو جرح) عبارة المغني وفي معنى المريض النفساء ومن به جرح أو ضرب اه (قول) يرجى برؤه) كالحمل والصداع اه (قول) الماتن فان لم يرج برؤه الخ) أي كزمانة أو كان نضوا اه (قول) بل بنحو نعال) خلافا للنهاية (قول) وتوقف البلقيني الخ) عبارة المغني وإن نازع البلقيني في الضرب بالنعال اه (قول) وأطراف الثياب) عطف على نعال (قول الماتن بعنكال) وهو الذي يكون فيه البلع بمنزلة العنقود من الكرم اه (قول) أي عرجون) هو العنكال إذا دبس والعنكال هو الرطب فكانه بين هذا التفسير الماراد من العنكال هنا اه رشيدى (قول) وهى الخ) أي التائيت لرعاية الخبر (قول) فيضرب) إلى قول الماتن وإذا جاء الامام في المغني لا قوله وكسرها وقوله على تناقض فيه وقوله مع الحبس (قول الماتن ضرب به مرتين) أي وإن كان رقيقا ضرب به مرة واحدة اه (قول) فيه) أي الحر (قول) أما إذا لم تمسه) إلى قوله وإنما ضمن في النهاية لا قوله أو شك وقوله مع الحبس (قول الماتن اجزاه) أي الضرب به ولا يعاد فلو ضرب بما ذكر من يرجى برؤه فبرى لم يحزه ويخير من له قذف على مريض بين الضرب بعنكال ونحوه وبين الصبر إلى برئه اه (قول) أو قبله) عطف على قوله بعد ضرب به (قول الماتن مفرطين) أي شديدين اه

(قول) بدليل أنه لم يحفر للجهنية وكانت مقبرة أيضا) قد يعكس فيقال الحفر في الغامدية لأنه مستحب وتركه في الجهنية لبيان الجواز للترك (قول) طرا بعد الإقرار) يفهم أنه لا تأخير لو ثبت بالبينة

مائة غصن) وهي الشماريخ فيضرب به الحر مرة لخبر أبي داود بذلك (فإن كان) عليه (خمسون) غصنا (ضرب به مرتين) معنى لتكثير المائة وعلى هذا القياس فيه وفي الفن (وتمسه الأغصان) جميعا (أو ينكبس بعضها على بعض لئلا ينعطل بعض الالم) لثلاثه تعطل حكمة الجلد من الزجر وبه فارق الاكتفاء في الإيمان بضرب لا يؤلم على تناقض فيه لأن مبناها على العرف وغير المؤلم يسمى ضربا عرفا أما إذا لم تمسه ولم ينكبس بعضها على بعض أو شك في ذلك فلا يكتفى (فإن رأى) بفتح الراء وكسرها بعد ضرب به بذلك (أجزاه) وفارق مقصود باحج عنه ثم شفي بأن الحدود مبنية على الدرء أو قبله حد كالاصحاء أو في أثناءه اعتد بما معنى وحد الباقي كالاصحاء (ولا جلد في حرور برد مفرطين) بل يؤخر

مسح الحبس لوقت الاعتدال ولو لا ولا وكذا قطع المرقعة بخلاف القود و حد القذف لانهم احمق آدمى واستثنى الماوردى والرويانى من يلد لا ينفك حره او برده فلا يؤخر ولا ينقل لمعدلة لتأخر الحدو المشقة ويقابل افراط الزمن بتخفيف الضرب ليسلم من القتل (وإذا جلد الامام) أو نائبه (فى مرض أو حر أو برد). أو نضو خلق لا يحتمل السياط (فلا ضمان على النص) (١١٩) لحصول التاف من واجب أقيم عليه وإنما

ضمن من ختن فى ذلك بالدية لبثت قدر الجلد بالنص والختان بالاجتهاد فكان مشروطا بسلامة العاقبة كالتعزير واستشكل الزركشى ما ذكر فى النضو وقال الظاهر وجوب الضمان لان جلد مثله بالمشكال لا بالسياط (فيقتضى) هذا النص (ان التأخير مستحب) وهو

كذلك عند الامام لكنه صحح فى الروضة وجوبه وعليه لا ضمان أيضا واعتمده الاذرى ونقله عن جمع ويؤيده قول ابن المنذر أجمعوا على أن المريض لا يجلد حتى يصح وصوب البلقينى حمل الاول على ما إذا كان الجلد فى ذلك لا يهلك غالبا ولا كثيرا والوجوب على خلافه

﴿كتاب حد القذف﴾ من حد منع لئنه من الفاحشة او قدر لان الله تعالى قدره فلا تجوز الزيادة عليه (القذف) هو هنا الرمي بالزنا فى معرض التعبير لا الشهادة وهو لرجل وامرأة من اكبر الكبائر وان أوجب التعزير لا الحد فيما يظهر ويحتمل خلافه وإنما وجب الحد به دون الرمي بالكفر لقدره هذا على نقي ما رمى به بان يحدد كلمة

معنى (قوله مع الحبس) ولا يحبس على الراجح فى حد من حدوده تعالى كما صرحوا به فى باب استيفاء القصاص اه نهاية (قوله لوقت الاعتدال) متعلق بآخر (قوله بخلاف القود و حد القذف) أى فلا يؤخر ان اه نهاية (قوله لمعدلة) أى من البلاد (قول المتن وإذا جلد الامام الخ) خرج به السيد فلا يضمن رقيقه جز ما اه معنى (قوله او نضو خلق) بكسر النون وسكون الضاد أى ضعيف البدن (قوله لحصول التلف) لى قوله ويؤيده فى المعنى (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد (قوله فكان) أى الختان (قوله واستشكل الزركشى الخ) عبارة المعنى واقتصار المصنف على عدم الضمان فى الحر والبرد المرض قد يشعر بوجوبه إذا كان الزانى نضو الخلق لا يحتمل السياط فجعله بها فاته وهو الظاهر كما قاله الزركشى لان جلد مثله الخ (قوله وهو كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المعتمد كما صحح فى الروضة وجوبه وعليه فلا ضمان أيضا اه (قوله واعتمده) أى وجوب التأخير اه معنى وكذا الضمير فى نقله ويؤيده قوله حمل الاول أى ما اقتضاه النقص من الاستحباب (قوله فى ذلك) أى المرض او الحر او البرد

﴿كتاب حد القذف﴾

(قوله من حد) إلى قوله وتغليبا فى المعنى لا قوله أى وإن إلى وإنما وجب وقوله وإن اثم وقوله وبه فارق إلى وكذا مكرهه وقوله مع عدم الاثم وقوله او لدغيره إلى التنيه فى النهاية لا لقوله أى وإن إلى وإنما وجب وقوله وقد يؤخذ إلى المتن (قوله من حد) أى ما خوذ منه لغة اه ع ش (قوله لمنعه) أى الحد الشرعى (قوله من الفاحشة) أى من الاقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقذوف سم اه ع ش (قوله هنا) أى شرعا اه ع ش (قوله لا الشهادة) عبارة المعنى ليخرج الشهادة بالزنا فلا حد فيها إلا ان يشهد به دون أربعة كما سياتى اه و عبارة الرشيدى انظر هل يرد على التعريف مالمو شهد اقل من النصاب او رجع بعض الشهود اه (قوله من اكبر الكبائر) أى بعد ما مر اه نهاية أى من القتل والردة والزنا (قوله وإن اوجب التعزير الخ) قال الحلبي قذف الصغيرة والمملوكة والحررة المنتكة من الصغائر لان الزيادة فى قذفهن دونه فى الكبر الحررة المستترة اه كردى (قوله لقدره هذا الخ) لك ان تقول إن كان المراد بالنسبة لدفع العار فتجديد الاسلام لا ينفىه أو بالنسبة للخروج عن المعصية بفرض تحققها فالزنا كذلك بالتوبة أو بالنسبة للعقوبة فهى لا تثبت بمجرد القذف بل لا بد فيها من تمام نصاب الشهادة وحينئذ فلا قذف وإن ارى اثم اخر فليبين والله اعلم اه سيد عمر و فرق الرشيدى بما نصه وقوله بان يحدد كلمة الاسلام أى وبها يفتنى وصف الكفر الذى روى به ويثبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة من الزنا لا يثبت بها وصف الاحسان اه (قوله ومرت تفاصيل القذف الخ) أى فاستغنى بها عن إعادتها هنا (قوله فلا يحد حرى) أى ومؤمن اه ع ش (قوله وإن اثم الخ) أى القاذف لأذنه (قوله كما مر) أى فى باب الزنا فى شرح الاسكران (قوله فلا يحد مكره) ولولم يعلم اكراهه و ادعاه هل يقبل او لا او يقبل ان وجدت قرينة لا يبعد الثالث فليراجع سم على المنهج اه ع ش (قوله وبه) أى بقوله مع عدم التعبير (قوله لوجود الجنابة منه الخ) يعنى ان الماخذهن التعبير لم يوجد وهنالك الجنابة وقد وجدت اه كردى (قوله ويجب التلفظ به) أى يجب لدفع الحد التلفظ بما اكراه به فان زاد او تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه صحح فى الروضة وجوبه) كتب عليه مرو قوله وعليه لا ضمان ان كتب عليه لا ضمان م ر

﴿كتاب حد القذف﴾

(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مفهومه جواز النقص وهو ظاهر باذن المقذوف

الاسلام ومرت تفاصيل القذف فى اللعان (شرط حد القاذف) الالتزام وعدم اذن المقذوف وفر عيته للقاذف فلا يحد حرى وقاذف آذن له وإن اثم ولا اصل وان علا كما يأتى و (التكليف) فلا يحد صبي ومجنون لرفع القلم عنهما (الاسكران) فانه يحد وان كان غير مكلف تغليظا عليه كالمكره (والاختيار) فلا يحد مكره عليه لرفع القلم عنه ايضا مع عدم التعبير وبه فارق قتله إذا قتل لوجود الجنابة منه حقيقة ويجب التلفظ به

لداعية الاكره وكذا مكره وفارق مكره القاتل بانه آتية اذ يمكنه اخذ يده فيقتل بها دون اسائه فيقذف به وكذا لا يحدها بل يتحرر به لقرب اسلامه وبعده عن عالمي ذلك (ويعزر) القاذف (الممين) الصبي او المجنون زجره والو ناديا ومن ثم سقط بالبلوغ والافاقة (ولا يحده اصل) اب أو أم وان علا (يقذف الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد (وان سفل) كالأب يقتل به ولكن يزرر الايذاء ويفرق بينه وبين عدم حبسه بدينه

بان الحبس عقوبة قد تدوم مع عدم الاثم فلم يلق بحال الاصل على ان الرافعي صرح بانه حيث عزر انما هو لحق الله دون الولد وعليه فلا اشكال ولم يقل هنا ولا له وقاله في القود للثلايرد مالوكان لزوجته ولده ولدا اخر من غيره فان له الاستيفاء لان بعض الورثة يستوفيه جميعه بخلاف القود ولو قال لولده أو ولد غيره يا ولد الزنا كان قاذفا لانه فيجد لها بشرطه واذا وجب حد القذف (فالحر) حالة القذف (حده ثمانون) جلدة للآية فدخل فيه مالو قذف ذمي ثم حارب واراق فيجلد ثمانين اعتبارا بحالة القذف (والرقيق) حالة القذف ايضا ولومبعضا ومكاتبها وأم ولد حده (أربعون) جلدة اجماعا وبه خصت الآية على ان منع الشهادة فيها للقذف مصرح بانها في الاحرار وتغليبا لحق الله تعالى والافواجب للآدمي لا يخالف فيه القن الحروان غلب حق الآدمي في توقف استيفائه على طلبه اتفاقا وسقوطه بعفوه ولو على مال لكن لا يثبت المال وكذا ثبت زنا المقدوف

الحدها كردى (قوله به) أى بالقذف اه ع ش (قول لداعية الاكره) اى لا لتشف او نحوه اه رشيدى وظاهر صنيع الشارح ان الاطلاق كقصة التشفي وتقدم في باب الردة ان المكره لا تلزمه التورية (قوله وكذا مكرهه) اى لاحد عليه ايضا اه نهاية اى ويعزر عرش وسيد عمر (قوله وفارق) اى مكره القاذف بكسر الراء اه كردى قال السيد عمر وقد يفرق ايضا بان النفس لخطرها غاظ فيها بتضمن من له دخل في ازاها قها مباشرة اوسيا او شرط بخلاف العرض فاقصرت العقوبة فيه على المباشرة ان لم يكن له عذر كالاكره اه (قوله بانه) اى القاتل بالاكره اه آتية اى المكره بكسر الراء (قوله او المجنون) اى الذى له نوع تمييز معنى وعش اى كادل عليا صنيع المصنف رشيدى (قوله ورثه الولد) اى فقط اه سيد عمر وعبرة ع ش اى من زوجة واخ من ام مثلا اه (قوله الايذاء) اى الشديد بالقذف فلذا يعزر لبقية حقه وكما ياتي في فصل التعزير اه ع ش (قوله بينه) اى بين تعزير الاصل للقذف فرعه وبين عدم حبسه اى الاصل بدينه اى الفرع (قوله قد تدوم) اى بخلاف التعزير فانه قد يحصل بقيام من مجلس ونحوه اه معنى (قوله مع عدم الاثم) اى من الاصل وحاصل ما ذكره من الفرق ان منع حبس الاصل لفرعه لا من احداهما انه عقوبة قد تدوم والثاني عدم الاثم من الاصل بسبب الحبس الذى هو الدين بخلاف التزير فیهما اه رشيدى عبارة السيد عمر اى بالنسبة لاصل الدين حيث كان مباحا ان عرض الاثم فيه بسبب مطلعه مع القدرة الذى هو مظنة الحبس اه (قوله وقاله في القود) عبارته هناك ولا قصاص يقتل ولد وان سفل ولا قصاص يثبت له اى الفرع على اصله كان قتل قته او عتيقه او زوجته او امه اه (قوله للثلايرد مالوكان الخ) قديم مع الورود حيثئذ لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الخدم من جهة غيرهم اه ع ش (قوله مالوكان لزوجته ولده الخ) اى والمقدوف الزوجة اه رشيدى اى والقاذف ابو الزوج خلا لما ياتي عن ع ش (قوله ولداخر) انظر ما فائدة قوله اخر (قوله فان له الاستيفاء الخ) اى فاذا قذفها الزوج ثم ماتت وورثها ابنه وابنها من غيره فلا ينهم من غيره الحد وان لم يكن لابن الزوج الحد اه ع ش وقضية صنيع الشارح حيث قال لزوجته ولده ولم يقل لزوجته ان القاذف هو ابو الزوج لا الزوج الا ان يريد تصويرا آخر غير ما في الشارح (قوله ولو قال الخ) اى ولو هازلا اه ع ش (قوله بشرطه) اى شروطه المذكورة في قوله شرط حد القاذف الخ اه ع ش (قوله فدخل الخ) تفرغ على قوله حالة القذف وقوله فيه اى الحر (قوله وبه) اى بالاجماع (قوله خصت الآية) اى اية فالجلدوم ثمانين جلدة (قوله فيها) اى في الآية (قوله مصرح بانها الخ) اى لان العبد لا تقبل شهادته وان لم يقذف اه معنى (قوله وتغليبا الخ) عطف على اجماعا وفي هذا العطف المقضي ليكون التغليب دليلا مستقلا لظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتغليبا الخ اه رشيدى (قوله في توقف استيفائه) اى حد القذف على طلبه اى الآدمي قوله وسقوطه الى قوله وقد يؤخذ منه في المعنى (قوله لكن لا يثبت المال) اى على القاذف اه ع ش (قوله وكذا يثبت الخ) عطف على بعفوه (قوله او بلعان) اى في حق الزوجة اه معنى (قوله ولا يعاقب في الآخرة الخ) اختار المصنف والغزالي ان الغيبة بالقلب يكتبها الملك الحافظان كمالوا تفاظ بها ويدركان ذلك بالشتم ولعل هذا فيما اذعنهم على ذلك والافا يخطر على القلب مغفور اه معنى (قوله لم يعاقب) اى في الآخرة اصلا وهو ظاهر اه ع ش وقال السيد عمر والذي يتجه انه يائمه وان كان صادقا بناء على ما مشى عليه الغزالي وتبعه النووي من ان الغيبة القلبية

(قوله للثلايرد) قديم مع الورود حيثئذ لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الخدم من جهة غيرهم (قوله للثلايرد الخ) قديم مع الورود حيثئذ لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الخدم من جهة غيرهم (قوله للثلايرد الخ) قديم مع الورود حيثئذ لان المعنى ولا له من حيث انه له وذلك لا ينافي الخدم من جهة غيرهم

كالسائنة

بينة أو اقرار أو يمين مردودة أو بلعان ومن قذف غيره ولم يسمعه الا الله والحفظة

لم يكن كبيرة موجبة للحد لخلوه عن مفسدة الايذاء ولا يعاقب في الآخرة الاعقاب كذب لا ضرر فيه قاله ابن عبد السلام يؤخذ منه انه لو كان صادقا بان شاهد زناه لم يعاقب وهو محتمل (و) شرط (المقدوف) ليحد قاذفه (الاحصان) للآية (وسبق في اللعان)

بيان شروطه وشروط المقدوف نعم لا يجب على الحاكم البحث عن احصان المقدوف (١٢١) بل يقيم الحد على القاذف لظاهر الاحصان

تغليظا عليه لعصيانه بالقذف
ولان البحث عنه يؤدي إلى
اظهار الفاحشة المأمور
بسترها بخلاف البحث عن
عدالة الشهود فانه يجب عليه
ليحكم بشهادتهم لا لتفاه
المعنيين فيه كذا نقله الرافعي
عن الاصحاب (ولو شهد)
قاضي رجال احرار مسلمون
(دون اربعة بالزنا حذوا)
حد القذف (في الاظهر) لما
في البخاري ان عمر رضي
الله عنه حد الثلاثة الذين
شهدوا ابن المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه ولم يخالفه احد
ولم يأت بخلافه احد
ذريعة للوقعة في اعراض
الناس ولهم تحليفه انهم يزن
فان نكل لم يحذوا ان حلفوا
وكذا لو كان الزوج رابعهم
لتمتته في شهادته بزناها اما
لو شهدوا الا عند قاض فقفزة
قطعا ولا يحذوا جرح
بزنا وان انفرد لان ذلك
فرض كفاية عليه ويندب
لشهود الزنا فاعل ما يظنونه
مصلحة من ستر او شهادة
ويظهر ان العبرة في المصلحة
بحال المشهود عليه دون
حال الشاهد ويحتمل اعتبار
حاله ايضا (وكذا لو شهد
اربع نسوة و) اربع
(عبد و) اربع (كفرة)
اهل ذمة او اكثر في الكل
فيحدون (على المذهب)
لانهم ليسوا من اهل الشهادة
فتمحضت شهادتهم للقذف
ومحله ان كانوا ابصفا للشهود

كالسانية بل ما هنا أولى لانها السانية وان لم يسمعا أحد فليتا مل اه (قوله بيان شروطه وشروط المقدوف)
اي شروط المقدوف صرحا وشروط الاحصان ضمنا فان عبارة هناك والمحض مكلف حرم مسلم عفيف عن
وطم يحده وكان الشارح أشار بذلك إلى دفع الاعتراض على المتن بان الذي سبق إنما هو شروط المحض
لا الاحصان لكن في جعله القائل لفظ بيان مع انه في المتن ضمير الاحصان تساهل اه رشدي (قوله نعم
لا يجب الخ) ظاهره الجواز لكن قوله ولان البحث الخ قد يقتضي خلافه اه عرش عبارة السيد عمر لك ان
تقول هذا ظاهر فيمن يغلب على الظن احصانه بناء على ظاهر حاله اما من يشك فيه فكيف يقدم على عقوبة
قاذفه مع الشك في سببها ولعل هذا ما اشار له رحمه الله تعالى كذا نقله الرافعي عن الاصحاب والله اعلم اه (قوله
بل يقيم الحد على القاذف) اي حتى لو تبين عدم احصان المقدوف بعد حد القاذف لاشي على المقدوف وان
كان سببا في الحد بل ظاهره انه لو مات القاذف بالحد لاشي على المقدوف ولا على القاضي فليراجع لان
الاحكام مبنية على الظاهر اه عرش (قوله إلى اظهار الفاحشة) اي في المقدوف اه عرش (قوله لا تفاه
المعنيين الخ) وفي انتفاء المعنى الثاني تأمل (قوله وكذا نقله الرافعي الخ) معتمد اه عرش (قوله عند قاض)
إلى التنبيه في المعنى الأول ولا يظهر إلى المتن وقوله او اكثر في الكل (قول المتن دون اربعة الخ) ظاهره انه
فاعل شهده هو على مذهب الاخش والكوفيين من ان دون ظرف يتصرف اما على مذهب سيبويه
والبصريين من انه لا يتصرف فالفاعل مقدور معلوم من المقام ودون صفة له تقديره رجال دون اربعة وهذا
المقدر ذكره مروجج اه بجري على المنهج (قوله ذريعة) اي وسيلة اه عرش (قوله فان نكل لم يحذوا)
أي وان حلف حدوا وقوله ان حلفوا اي وان نكلوا حدوا اه زبادي (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم)
اي فيحدوه وهم معنى وسموع عرش (قوله لتمتته الخ) اي في دفع عارها عنه مثلا اه رشدي (قوله اما لو
شهدوا الخ) يعني مطلق الشهود وان كثروا والخصوص المذكورين في المتن اه رشدي (قوله فقفزة
قطعا) اي وان كان بلفظ الشهادة اه معنى (قوله ولا يحذوا جرح بزنا) وذلك بان شهد في قضية فادعى
المشهود عليه انه زنا واقام من شهد بذلك فلا حد على الشاهد بزنا ولا على المشهود عليه لان غرضه الدفع عن
نفسه لا التعبير اه عرش (قوله لان ذلك) اي جرح الشهادة بزنا (قوله ويحتمل الخ) عبارة النهاية
ولو قيل باعتبار حاله ايضا لم يبعد اه (قوله اعتبار حاله) اي الشاهد (قوله وآربع عبيد اربع كفرة)
عبارة النهاية اربعة بالثاء فيها (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا لعدم الالتزام اه سم
(قوله او اكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر اه عرش اي لان غاية ذلك افادة العلم للقاضي بزنا المشهود
عليه والقاضي لا يحكم بعلفه في حدود الله تعالى كما ياتي فلم يفد شهادتهم إلا بالتعبير (قوله ومحله) اي محل الخلاف
اه معنى (قوله ان كانوا ابصفا للشهود الخ) اي ثم باتوا كفارا او عبيدا اه معنى (قوله وإلا الخ) اي بان علم
حالم لم يصغ القاضي اليهم اه معنى (قوله فيكونون قذفة قطعا) اي لان قولهم ليس في معرض شهادة (فروع)
لو شهد اربعة بالزنا وردت شهادتهم بفسق ولو مقطوعا به كالزنا وشرب الخمر لم يحذوا فارق ما مر في نقص
العدد بان نقص العود متيقن وفسقهم إنما يعرف بالظن والاجتهاد والحديد بالاشبهة ولو شهد بالزنا خمسة
فرجع واحد منهم عن شهادته لم يحد بقاء النصاب او اثنان منهم حد لانها الحقا به العار دون الباقيين تمام النصاب
عند الشهادة مع عدم تقصيرهم ولورجع واحد من اربعة حد وحده دون الباقيين لما ذكر اه معنى
زاد الاسنى سواء ارجع بعد حكم القاضي بالشهادة ام قبله ولورجع الاربعة حدوا لانهم الحقوا به العار

ارثا فليتا مل (قوله دون اربعة) قال في الروض ولوردت شهادتهم بفسق مقطوع به أي فلا يحذون اه
وكردها بالفسق ردها بالعداوة كما في شرحه (قوله وكذا لو كان الزوج رابعهم) فيحدوه وهم (قوله ويحتمل
اعتبار حاله ايضا) وعلى هذا لو تعارضوا رضافيه نظر (قوله اهل ذمة) إذ لا حد على اهل الحرب وان قذفوا
لعدم الالتزام (قوله لانهم ليسوا من اهل الشهادة الخ) عبارة الروض وان شهد ثلاثة فحدوا واعادها مع
اربع لم يقبل اه ثم قال في الروض وان شهد خمسة فرجع واحد لم يحذوا اثنان حدوا دون الباقيين وكذا لو

ظاهرا وإلا لم يصغ اليهم فيكونون قذفة قطعا

ولا تقبل إعادتهما من الأولين إذا تموا البقاء التهمة كفساق رد فتا ببحلاف نحو الكفرة والعبيد اظهروا نقصهم فلا تهمة (ولو شهدوا احد على اقراره) بالزنا (فلاحد) كالمو قال له اقررت بالزنا قاصدا به قذفه وتعبيره بل أولى (تنبيه) قد يستشكل ما تقرر المعلوم منه ان حدود الاربعة للقذف اللازم منه الفسق بانه كيف (١٢٣) تجوز فضلا عن ان تطلب من احد الاربعة الشهادة بالزنا مع احتمال ان البقية لا يشهدون

فيترتب عليه الفسق والحد ولا حيلة مسقطه لها عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا اصل هناك تستصحب بل الاصل عدم شهادتهم وان وثق كل من الاربعة بالبقية بانه يشهد بعده وما يزيد الاشكال انه قد يترتب على عدم شهادتهم حد قاذفه حينئذ يتعارض خشية الشاهد الحد والفسق بامتناع غيره وحد الغير ان لم يشهدوا شكل من ذلك انه لو علق الطلاق بزناها وعلم به اثنان فان شهدا به ترتب عليهما الحد والفسق وان لم يشهدا صار امقرين للزوج على وظئها زنا لكن يحتمل في هذه انهما يشهدان وجوبا ولا شيء عليهما لان قصدهما إيقاع الطلاق يمنع عنهما توهم القذف بصورة الشهادة وقد يجاب عن ذلك بانه مران للشاهد ان يخلف المشهود عليه انه مازنى فاذا كان الشاهد متحققا زناه فهو في امن من الحد لانه اذا طلب منه البين بانه مازنى يتمتع منها نظرا للغالب على الناس من امتناعهم من البين الغموس فسوغ له النظر إلى هذا

سواء أعمدوا أم أخطوا لأنهم فرطوا في ترك التثبت اه (قوله) ولا تقبل الخ عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا اربعة بالزنا فخذوا واعادوها مع اربع لم تقبل شهادتهم كالفسق ترد شهادته ثم يتوب ويعيدها لا تقبل ولو شهد بالزنا عبيد وحدها فاعادوا شهادتهم بعد العتق قبلت اه (قوله من الاولين) اى فيما لو كانوا اربعة عشا وكردى (قوله إذا تموا) اى بعد الرد والحد اه رشيدى (قوله بخلاف نحو الكفرة الخ) اى فتقبل منهم إذا اعادوها بعد كمالهم اه عشا (قول المتن ولو شهدوا احد الخ) قسم قوله ولو شهدوا اربعة بالزنا اه عشا (قوله بل أولى) اى ما فى المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد القذف فى شرح حدوا فانه يعلم منه ان حدود الاربعة لاجل القذف اللازم منه الفسق اه كردى (قوله بانه الخ) متعلق يستشكل (قوله من احد الاربعة) متعلق بيجوز وتطلب على التنازع وقوله الشهادة فاعلها على التنازع (قوله عليه) اى على اداء احد الشهادة (قوله لهما) اى الفسق والحد (قوله عنه) اى عن الواحد (قوله بل الاصل الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة انهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) اى للبقية (قوله بانه يشهد) اى كل من البقية وهو بدل من البقية باعادة الجار (قوله على عدم شهادتهم) اى الاربعة (قوله الحد الخ) اى حد نفسه (قوله بامتناع غيره) اى من الشهادة (قوله وحد الغير) عطف على الحد والغير هنا شامل لمن شهد قبله ولقاذف المشهود عليه مطلقا (قوله ان لم يشهد) اى كل من الاربعة (قوله فى هذه) اى مسألة تعليق طلاقها بزناها (قوله ولا شيء الخ) اى من الحد والفسق (قوله إيقاع الطلاق) اى اظهار وقوع الطلاق وهو بالنصب مفعول قصدهما وجملة منع الخ خبران (قوله توهم القذف الخ) اى قصد القذف (قوله عن ذلك) اى الاستشكل الاول (قوله بانه مر) اى انفا (قوله فهو) اى الشاهد وكذا الضمير فى لانه الخ (قوله منه) اى من المشهود عليه (قوله يتمتع منها الخ) قديقال فما الحكم لو فرض انه يقطع باقدامه على البين اه سيد عمر (قوله نظر للغالب الخ) لعله بالنسبة إلى زمانه بل بالنسبة إلى غير نحو الزنا فتأمل (قوله فسوغ) اى يجوز (قوله النظر) فاعل سوغ وقوله الشهادة مفعوله (قوله قد تلزمه) اى الشهادة (قوله لانه الخ) مرافيه (قوله حينئذ) اى حين النظر المذكور او حين كون الغالب الامتناع (قوله فلكل واحد) اى قوله كذا قال فى النهاية والمغنى (قوله لان شرط التقاص) اى حتى على الضعيف القائل به فى غير النقود اه رشيدى (قوله وهو) اى اتحاد الصفة معنى وشرح المنهج قال البجيرمى ولم يقل والجنس كما قال اولالان الجنس هنا واحد اه (قوله باختلاف البدنين الخ) اى بدن القاذف والمقذوف فى الخلقة وفى القوة والضعف اه شرح المنهج (قوله لمن سب الخ) ويجوز للظلم ان يدعى على ظالمه ولو سمع الامام رجلا يقول زنى لم يقم عليه الحد لان المستحق مجهول ولا يطالبه بتعيينه لان الحد يدبر بالشبهة وان سمعه يقول زنى فلان لزمه ان يعلم المقذوف فى اصبح الوجير لان ثبت له لم يعلم به فعلى الامام اعلامه كالمو ثبت عنده مال لشخص لم يعلم به اه معنى (قوله بقدر سبه) لعل المراد قدره عددا لا مثل ما ياتى به الساب بقوله عمالا كذب فيه الخ اه حلى (قوله عمالا كذب فيه الخ) اى وان كان مأتى به الاول كذبا او قذفا اه حلى وفى عشا ما يوافقه (قوله يا احق) قال امر والا حق من يفعل الشىء فى غير موضعه مع علمه ببقجه اه بجيرمى (قوله لخبر اى داود) هذا دليل التقاص فى السب وقوله ولان احد الخ هذا دليل التمثيل بيا ظالم يا احق فكان المناسب ان يذكر كلا رجوع واحد من اربعة حدوده اى سواء رجع بعد حكم القاضى بالشهادة ام قبله اه (قوله بل الاصل عدم شهادتهم الخ) لك ان تقول لا التفات لهذا الاصل مع كون الظاهر والغالب عند توافقهم على الشهادة

الغالب الشهادة بل قد تلزمه لانه حينئذ من حقوق ضرره فتأمل ذلك فانه مهم (ولو تقاذفا فليس تقاصا) منها فلكل واحد الحد على الآخر لان شرط التقاص اتحاد الجنس والصفة وهو متعذر هنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدنين غالبا نعم لمن سب اى يرد على سابه بقدر سبه عمالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم يا احق لخبر اى داود ان زينب لما سبت عائشة رضى الله عنها قال

عن ذلك ولا يحل له أن يتجاوز
لنحو أبيه و بالتصا له يستوفى
يبقى على الاول اثم الابتداء
والا اثم لحق الله تعالى كذا
قاله غير واحد وظاهره
ان لم يجعل والا اثم هو
السابق انه يبقى عليه اثمان
والذى يتجه انه لا يبقى
عليه الا الثاني فقط كما قالوه
فيمن قتل فقتل قودا واذا
وقع الاستيفاء بالسب
المائل فابى ابتداء يبقى على
الاول للثاني حتى يكون
عليه اثم وانما الذى عليه
الاثم المتعلق بحق الله تعالى
فاذا مات ولم يتب عوب
عليه ان لم يف عنه (ولو
استقل المقتوف) بالاستيفاء
للحد ولو باذن الامام او
القاذف (لم يقع الموقع)
فان مات به قتل المقتوف
مالم يكن باذن القاذف كما
هو ظاهر وان لم يموت لم
يجلد حتى يبرأ من الم الاول
وانما لم يقع لاختلاف
ايلام الجلدات مع عدم
امن الحيف ومن ثم اعتد
بقتله للزنا المحصن لا بجلده
نعم لسيد قذفه ان يحده
وكذا لمن قذف وتعدر
عليه الرفع للسلطان ان
يستوفيه اذا امكنه من غير
مجاوزة للشروع والله اعلم
(كتاب قطع السرقة)

منها عقب مدعاه كما فعله المغنى (قوله لها) أى لعائشة اه عش (قوله سبها) وفي سنن ابن ماجه دونك
فانصرى فاقبات عليها حتى يسرى يقفان فيها فلهن وجه النبي ﷺ اه مغنى (قوله عن ذلك) اى عن الظلم
والحق (قوله ولا يحل له) اى المسبوب (قوله و بالتصا له) اى لنفسه بسببه صاحبه اه عش (قوله ليستوفى
اى ظلامته و برىء الاول مغنى و شرح المنهج (قوله ويبقى على الاول اثم الابتداء) اى لما فيه من الايداء وإن
كان حقا اه عش (قوله والا اثم الخ) اى المذكور اه عش قال للحد الذكرى بجمري (قوله ان لم يجعل
والا اثم) اى لفظ ويا اثم في قوله والا اثم لحق الله تعالى هو السابق اى عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله
انه يبقى الخ خبر وظاهره الخ (قوله اثمان) اى احدهما اثم الابتداء والاخر الاثم لحق الله تعالى (قوله
إلا الثاني) اى الاثم لحق الله تعالى (قوله فاذا مات) اى الاول (قوله ان لم يف عنه) اى ان لم يف الواجب
تعالى عنه بفضل اه كردى (قوله للحد) إلى الكتاب فى النهاية الى قوله وإنا لمالى نعم (قوله كما هو ظاهر)
اى فيض من اى وعليه فلو اختلف الوارث والمقتوف فيبغى تصديق الوارث لان الاصل عدم الاذن اه
عش وقوله فيض من لعل صوابه لا يفيض (قوله وإن لم يموت الخ) سكت هنا عما يلزم المقتوف سم اقول
يلزمه التعزير فقط اه عش (قوله اعتد بقتله) اى قتل واحد من الرعايا اه كردى (قوله نعم) إلى الكتاب
فى المغنى (قوله وكذا ما نذ الخ) نصية التبيد به ان يستحق التعزير ليس له استيفاءه وإن ججز عن رفعه
للحاكم ووجه بان التعزير يختلف باختلاف الناس فليس له قدر مخصوص ولا نوع يستوفيه المستحق ولو
كان عارفا بذلك فلو جوزه لعله فربما تجاوز في استيفائه عما كان يفعله القاضى لو رفع له فاحفظه اه عش
قوله وتعدر الرفع الخ) هل من تذمر الرفع فقدان بينه الظاهر نعم والله اعلم اه سيد عمر و سياق عن الاسنى
ما يصرح به (قوله للسلطان) اى او من يقوم مقامه من يعتد بفعله ومنه الحاكم السياسى فى قرى الريف
وان لم يكن له ولاية القضاء اه عش (قوله ان يستوفيه الخ) اى كالدين الذى له ان يتوصل الى اخذه اذا
منع منه ما صرح به الماوردى وقضية هذا التشبيه ان له ذلك بالبلد اذ الم يكن له بيئة بقذفه والقاذف يجحد
ويحلف اه اسنى (قوله من غير مجاوزة للشروع) ولو بالبلد كما قاله الاذرى اه نهاية

(كتاب قطع السرقة)

(قوله قيل) الى قوله فان قلت فى النهاية الا قوله ان القطع الى هو المقصود (قوله لو حذفه) الى قوله اه فى المغنى
(قوله اعم واخصر) الاول ليتصل الدلة بمعلولها قلب العطف (قوله ويرد الخ) حاصله بقطع النظر عن قوله
فكان الى فذكر انه لما كان القطع مشتركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بخلاف الحد فانه يختلف باعتبار
كون الزانى بكرا او محصنا وبين كونه حرا او رقيا لا حظ لذلك فلم يذكر الحد فى الزنا لاختلافه باختلاف
الزناة وذكر القطع فى السرقة لعدم اختلافه اه عش (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان اه سم
(قوله فكان هو المقصود بالذات) لعل وجهه أن السرقة تشاركها فى الاحكام المترتبة عليها غير القطع
ابواب كثيرة كالالاختلاس والانتهاج والجحد فانها كلها مشتركة فى الحرمة وضمان المال ان تلف
وارش نقصه ان نقص واجرة مثله لمدة الاستيلاء عليه وانما اختصت السرقة بالقطع فكان هو المقصود
بالذات فى هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشاركها فى الاحكام المترتبة عليه غير كعدم ثبوته النسب به وعدم

أنهم يشهدون (قوله وإن لم يموت) سكت هنا عما يلزم المقتوف باستقلاله والظاهر أنه التعزير بما يراه الامام
(قوله من غير مجاوزة للشروع) ولو بالبلد كما قال الاذرى م رش

(كتاب قطع السرقة)

(قوله ويرد بأن القطع الخ) يرد على هذا الرد أن المقصود فى الابواب بيان الاحكام ولا نسلم أن بيان احكام
القطع مقصود بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصود بالتبع وما اشار الى الاستدلال به من عدم
اختلاف القطع ممنوع اذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضى اختصاص القطع بالمقصودية بالذات (قوله فكان
هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان ثم ان هذا التوجيه مع احتياجه للبيان لا يدفع الاعتراض كما لا يخفى

نفس السرقة اه ويرد بأن القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالذات

وماعده بطريق التبع له فذكر لذلك والخدم متعدد بتعدد قائله ومختلف في بعض اجزائه وهو التغريب لحذف ثلاثيهم التخصيص ببعضها فهم اصنعان لكل ملحظ فان قلت قال الزركشي عبر في التنبيه بحذف السرقة وهو احسن لان الحد لا ينحصر في القطع قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تمتة الحد او على ان من سرق خامسة او لاربعة او لا تكليف يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الخدمة مقدر شرعوا التعزير (١٢٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كون حد او نص الامام على ان تعزير الصبي اي المميز

والقاضي على ان تعزير المجنون الذي له نوع تمييز حمله فيه تجوز ظاهر كما هو واضح (السرقة) هي بفتح فكسر او بفتح او كسر فسكون لغة اخذ الشيء خفية وشرعا اخذ مال خفية من حرز مثله بشروطه الاتية والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ولما شكك الملحد المعري بقوله

يد بخمس مشين عسجد وديت * مابالها قطعت في ربع دينار

اجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بجواب بدیع مختصر وهو قوله

وقاية النفس اغلاها وارخصها وقاية المال فافهم حكمة الباري

اي لو وديت بالقليل لكثرت الجنایات على الاطراف المؤدية لازهاق النفوس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولم يقطع الا في الكثير لكثرت الجنایات على الاموال واجاب ابن الجوزي بانها لما كانت امينة كانت ثمينة فلما خانت هانت واركان السرقة الموجبة

المصاهرة واسترقاق الولد الحاصل به لعدم نسبته لوالطىء وترتب الحد عليه كترتب هذه الاحكام فلم يكن مقصودا بالذات بل الاحكام كلها مشتركة اعمش (قوله وما عده بطريق التبع) اي لان الكلام هنا اتصالا في الحدود ومن ثم عبر بعضهم بعد باب الردة بكتاب الحدود وجعله ابوابا من باب السرقة فاندفع قول ابن قاسم لان سلم ان بيان احكام القطع مقصودة بالذات وبيان احكام نفس السرقة مقصودة بالتبع انتهى وبما يدفعه ان ابن حجر والشارح لم يجعل احكام السرقة تابعة في حد ذاتها وانما جعلها تابعة هنا في هذا الوطن المقصود منه بيان الحدود كما تقرره رشيدى (قوله فذكر) اي لفظ قطع لذلك اي لكونه هو المقصود بالذات (قوله والحد) بالنصب عطفا على القطع ثم اي في الزنا (قوله خذف) اي لفظ حد (قوله ثلاثيهم التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها هو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام اه سم (قوله ببعضها) اي الحدود في الزنا اه رشيدى (قوله فيما الخ) اي ذكر القطع هنا وحذف الحد في الزنا (قوله وهو) اي تعبير التنبيه (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف الخ) قد يقال المراد بالحد في عبارة التنبيه معنى العقوبة فلا يرد شيء مما اورده في هذا الجواب على ان العبارة الشاملة لسائر الاقوال احسن من المختصة ببعضها اه سم (قوله خامسة) اي مرة خامسة (قوله او لاربعة الخ) اي اطراف اربع عطف على خامسة (قوله يكون الخ) خبر ان (قوله والقاضي) عطف على الام (قوله حوله) خبر ان وقوله فيه تجوز الخ خبر ونص الام (قوله هي بفتح) الى قوله ولما شكك في النهاية والى قوله ولو اختلفت في المعنى الا قوله كذا وقع الى وسارق (قوله اخذ الشيء خفية) اي سواء كان مالا او لا وسواء كان من حرز مثله او لا اه بجري (قوله اخذ مال خفية) زاد المعنى ظلما اه وكأنه احتراز به عن بعض صور الظلم سيد عمر (قوله فيها) اي في القطع بهانها ومعنى (قوله ولما شكك الخ) اي على الشريعة في الفرق بين الدية والقطع في السرقة اه معنى (قوله واركان السرقة) الى قوله ولو اختلفت في النهاية (قوله في عباراتهم) اي كشرح المنهج (قوله وهو صحيح) اي ما وقع في عبارتهم (قوله اذ المراد الخ) حاصله ان المراد بالسرقة الاولى الشرعية وبالثانية اللغوية فلا تهاون اه بجري (قوله الاخذ خفية من حرز) اي الى اخره اه سم (قول المتن ربع دينار) وربع الدينار يبلغ الان نحو ثمانية وعشرين نصف فضة اه عش (قوله كما في الخبر المتفق عليه) عبارة المعنى وشرح المنهج لخبر مسلم لا تقطع يد سارق الا في ربع دينار فصاعدا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة المعنى وقال ابن بنت الشافعي بسرقة القليل ولا يشترط النصاب لعموم الآية وللصحيح لعن الله الخ ووجب عن الآية بانها مخصوصة بالحديث وعمافي الصحيح باجوبة احدها ما قاله الاعمش كانوا يرون انها بيضة الحديد والحبل الذي يساوى دراهم كحبل السفينة رواه البخارى عنه والثاني حمله على جنس البيض والحبال والثالث ان المراد ان ذلك يكون سببا وتدريجا من هذا الى ما تقطع فيه يده اه (قوله اما ريد الخ) خبر قوله

(قوله لحذف ثلاثيهم التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع توهم التخصيص ببعضها هو من حذفه الموهوم عدم ارادته راسا والموهوم ارادة بعضها اذ الحذف لا يمنع الايهام (قوله قلت انما يصح هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تمتة الحد او على ان من سرق خامسة او لاربعة او لا تكليف يكون تعزيره الذي ذكره حداله والوجه خلافه لان الخدمة مقدر شرعوا التعزير (١٢٤) بخلافه وما هنا غير مقدر فتعذر كون حد او نص الامام على ان تعزير الصبي اي المميز

للقطع سرقة كذا وقع في عباراتهم وهو صحيح اذ المراد بالسرقة الثانية مطلق الاخذ خفية وبالاولى الاخذ خفية من حرز وخبر وسارق ومسروق ولطول الكلام فيه بدا به فقال (يشترط لوجوبه في المسروق) امور (كونه ربع دينار) اي مثقال ذهب مضروبا كما في الخبر المتفق عليه وشذ من قطع باقل منه وخبر لعن الله السارق يسرق البيضة او الحبل فقطع يده اما ريد بالبيضة فيه بيضة الحديد وبالحبل ما يساوى ربعا او الجنس او ان من شأن السرقة ان صاحبها يتدرج من القليل الى الكثير حتى تقطع يده (خالصا) وان تحصل من مغشوش

بخلاف الربع المغشوش لانه ليس ربع دينار حقيقة (او) كونه فضة كان او غير هاءيساوى (قيمه) بالذهب المضروب الخالص حال الاخراج من الحرز فان لم تعرف قيمته بالدنانير قوم بالدرهم ثم هي بالدنانير فان لم يكن بمحل السرقة (٢٥) دنانير انتقل لا قرب محل اليها فيه ذلك كما هو

قياس نظائر ولو اختلفت قيمة تقدين خالصين اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي لوجود الاسم اى ومعه لا نظردله الحد بالشبهة لان شرطها ان تكون قوية ولا قوة لها مع صدق الاسم بانه اخذ ما يساوى نصابا ويفرق بينه وبين ما لو شهدت بيته بانه نصاب واخرى بانه دونه فلا قطع بان هنا تعارضا اوجب الغاؤهما في الزائد على الاقل فلم يوجد الاسم بخلافه في مسئلتنا وبينه وبين مامر فيمالو نقص نصاب الزكاة في بعض الموازن الظاهر جريانه هنا ايضا بان الوزن امر حسى والتقويم امر اجتهادى واختلاف الحسى اقوى فائز دون اختلاف الاجتهادى واما قول الماوردى ان كان ثم اغلب اعتبر ولا فوجمان فيرد وإن قال الزركشى أنه الاحسن بان الغلبة لا دخل لها هنا مع النظر الى مامر من صدق الاسم وبانه مع الاستواء لم يرجح شيئا فتعين ما أطلقه الدارمي ولا بد من قطع المقوم بان يقول قيمة كذا قطعاً وان كان مستند شهادته الظن وبه فارق شاهدى القتل

وخبر لعن الله الخ (قوله بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا بان يقطع به سم اه عش وقلوبى (قوله حال الاخراج الخ) اى فلو نقصت قيمته بعد ذلك لم يسقط القطع اه معنى عبارة الزياى وتعتبر مساواة للربع عند الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج وإن زاد بعد بخلاف عكسه اه (قوله فان لم يكن بمحل السرقة الخ) يعنى بان كانوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله اليها) الاولى التذكير كافي للمعنى (قوله فيه ذلك) اى في ذلك الاقرب الدنانير (قوله ولو اختلفت قيمة تقدين الخ) عبارة المعنى ويراعى في القيمة المكان والزمان لاختلافها بينهما ولو كان في البلد نقدان خالصان من الذهب وتفاوتا قيمة اعتبرت القيمة بالاغلب منهما في زمان السرقة فان استويا استعمالا فبهما يقدم وجهان احدهما بالادنى اعتبارا بعموم الظاهر والثاني بالاغلى في المال دون القطع للشبهة نقل الزركشى عن الماوردى واستحسنه واطلق الدارمي ان الاعتبار بالادنى اه (قوله قيمة تقدين) اى من النقود التى يقتضى الحال التقويم بها اه عش (قوله اعتبر ادناهما الخ) لكن الاوجه تقويمه بالاغلى دره للقطع وعليه فلا قطع نهاية اه سم وتقدم عن المعنى ما يميل اليه (قوله لوجود الاسم) اى اسم الربع اه عش (قوله ومعه) اى مع وجود الاسم (قوله لان شرطها) اى الشبهة التى يدربها الحد ولو ذكر الضمير لكان أولى (قوله بأنه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل الباء سببية ولو قال مع صدق اسم انه اخذ الخ كان اخصر ووضح (قوله ويفرق الخ) وقد يقال انه لا يحتاج الى الفرق هنا الاذالمعتبر في كل منهما الاقل (قوله بينه) اى بين القطع بالادنى هنا (قوله وبين ما لو شهدت بيته الخ) اى الاتى في آخر السوادة (قوله بخلافه) اى الاسم (قوله وبينه) اى اعتبار ادنى التقدين هنا (قوله فائز) اى فلم يجب فيه الزكاة اه عش (قوله اعتبر) اى اغلب التقدين في القطع (قوله انه الاحسن) اى قول الماوردى (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها وهو قياس النظائر اه سم (قوله وبانه لم يرجح الخ) اى الماوردى ولا يخفى ما فى دعوى حصول الردبه (قوله مع الاستواء) اى استواء التقدين استعمالا (قوله فتعين الخ) هذا التفريع لا وجه له اه سم (قوله ما أطلقه الخ) اى من اعتبار ادنى التقدين الشامل لكل من صورتي الغلبة والاستواء (قوله ولا بد) الى قوله وبه فارق في المعنى لا اقوله بان يقول قيمته كذا قطعاً او الى المتن في النهاية الاقوله بان يقول قيمته كذا قطعاً وما سنى (قوله بان يقول قيمته كذا قطعاً الخ) فى شرح الروض ما يشعر بان الشرط ان لا يصرحوا بالاستناد الى الظن بان يقولوا فظن لانه يشترط ذكر لفظ القطع اه سيد عمر (قوله مستند شهادته) اى التقويم (قوله وبه فارق الخ) الاولى حذف به لان الضمير فيها راجع لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم المحتاج للفرق والفرق لما حصل بقوله فان مستند شهادتها المعانية الخ اه عش اقول والظاهر ان مرجع الضمير العموم الذى افاده قوله وإن كان الخ فلا إشكال (قوله فارق) اى شاهد التقويم (قوله شاهدى القتل) اى حيث اكتفى منهما بقولهما قتله ولم يكتبف هنا بقولهما سرق ما قيمته كذا بل لا بد من قولهما قيمته كذا قطعاً او يقينا مثلاً اه عش (قوله لما تقرر من الفرق) وهو قوله وبه فارق الخ اه كردى (قوله بان التقويم) اى مطلق التقويم

بخلاف الربع المغشوش الخ) ينبغي في مغشوش لا يبلغ خالصه نصابا لكن اذا قوم غشه وضم الى الخالص بلغ المجموع نصابا بان يقطع به (قوله اعتبر ادناهما كما قاله الدارمي) لكن الاوجه تقويمه بالاغلى دره للقطع م ر ش (قوله بان الغلبة لا دخل لها الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله فتعين ما أطلقه الدارمي) هذا التفريع لا وجه له

فان مستند شهادتهما المعانية فلم يحتاج للقطع منهما وإن استوى البابان في أن الشهادة في كل إنما تقيد الظن لا القطع فاندفع ما للبلقينى هنا وهل وجوب ذكر القطع بالقيمة يختص بما هنا رعاية للحد الواجب الاحتياط له أو يعم كل شهادة بقيمة لما تقرر من الفرق كل محتمل والثاني أقرب لنصريح الشيخين نقلا عن الامام بأن التقويم تارة ينشأ عن الاجتهاد وتارة ينشأ عن القطع أى فاذا قال قيمته كذا

احتمل انه عن الاجتهاد وهو لا يكتفى فوجب التصريح بما يدفع هذا الاحتمال وأن لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل وذلك لانه ^{صلى الله عليه وسلم} قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم وكان (١٢٦) الدينار إذ ذاك اثني عشر درهما (ولو سرق ربعا) ذهابا (سبيكة) فاندفع اعتراضه بان سبيكة

الشامل لما هنا وغيره (قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد (الخ) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن اه سم اقول عبارة الروض مع شرحه وغير ذلك من العروض والدراهم يقوم به ذهب اى دينار تقوم قطع من المقومين لا تقويم اجتهاد منهم للاجتهاد لا جله فلا بد لاجله من القطع بذلك اه صريحة في تلك القضية (قوله) وأن لا يتعارض بينتان وإلا أخذ بالافل) عطى على قوله قطع المقوم الخ (قوله) وإلا الخ) اى وإن تعارضتا أخذ بالافل فلا قطع وإن كانت بينة الا كثيرا كثر عددا لأن الحد يدرك بالشبهة اه ع ش (قوله) أخذ بالافل) اى بالافل من القيمتين فلو شهد اثنان بانه نصاب واخران بدونه فلا قطع اه كرى (قوله) وذلك) راجع الى قول المتن اوقيمته (قوله) في مجن) اى ترس او درقة اه ع ش (قوله) فاندفع) الى قوله خلافا لما يوهمه في النهاية لا قوله وزعم الى لان الوزن (قوله) فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة ورعبا حالا مقدمة اى حالا كونها مقدرة بالربع سم اه ع ش واجاب المغنى بان سبيكة صفة ربعا على تأويله بمسبوكا اه (قوله) فلا يصح كونه نعتا) اى وصح كونه نعتا لذهبا لان الذهب ربما يؤنث كافي المختار اه ع ش (قوله) لان الدينار) الا قوله ويوجهه في المغنى لا لافله وان لم يكن الى المتن (قوله) او خاتما) عطى على ربعا في المتن (قوله) تبلغ قيمته) اى بالصنعة (قوله) فكذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروب وغيره يعتبر فيه القيمة فقط اه نهاية (قوله) كافي الروضة) وهو المعتمد اه معنى (قوله) هو الغلط) خر قوله وزعم الخ (قوله) كالسبيكة) راجع الى قوله الاصح نعم عبارة المغنى بعد كلام نصه وبذلك علم كما قال شيخنا انه لا بد في المسئلتين من اعتبار الوزن والقيمة اه (قوله) لمن زعمه) وهو الدارمى اه معنى (قوله) ثم هي) اى الدراهم بالمضروب اى تقوم بالدينار المضروب اه معنى (قوله) مثلا) الى قوله ويوجهه في النهاية (قول المتن لا تساوى) صفة فلوسا اه سم (قوله) مع قصد اصل السرقة) يؤخذ منه انه لو تعلق بشيا به ربع دينار من غير شعوره به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله) ولا عبرة بالظن) اى البين خطؤه (قوله) لانه لم يقصد أصل السرقة) ويصدق في ذلك اه ع ش (قول المتن ثوب رث) اى قيمته دون ربع اه معنى (قوله) بالثلثة) اى فيهما اه معنى (قوله) لما مر) اى انفا (قوله) وكونه الخ) رد دليل المقابل (قوله) وبالصفة) اى في مسئلة الفلوس (قول المتن مرتين) اى مثلا كل منهما دون نصاب اه معنى (قوله) بان تمه الخ) اى بان اخرج مرة بعض النصاب وسرة ثانية باقيه (قول المتن واعادة الحرز) هذا ظاهر ان حصل من السارق هتك للحرز اما لو لم يحصل منه ذلك كان تسور الجدار وتدل الى الدار فسرقت من غير كسر باب ولا نقب جدار فيحتمل الاكتفاء بعلم المالك إذ لا هتك للحرز حتى يصلح اه ع ش (قوله) او نائبه) اى بان يعلم به ويستنبط في اصلاحه اه ع ش (قوله) دون غيرهما) عبارة سم على منبج بعد مثل ما ذكر نقلا عن مر مانصه

(قوله) احتمل أنه عن الاجتهاد) قضيته أنه لو علم أنه عن الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتقويم امر اجتهادي وقوله وإن كان مستند شهادته الظن (قوله) فاندفع اعتراضه بان سبيكة) قد يقال يراد الاعتراض حينئذ بانه كيف يصح كونه نعتا لذهبا بان صرفه عن النعتية كان يجوز كونه نعتا لربيعا مع ذلك الصرف (قوله) ايضا فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول سرق سبيكة ورعبا حالا مقدمة اى حال كونها مقدرة بالربع (قوله) فكذلك كافي الروضة) والحاصل ان الذهب يعتبر فيه امر ان الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار مضروبا وغيره يعتبر فيه القيمة فقط وقول الشارح والتقويم يعتبر بالمضروب فلو سرق شيء يساوى ربع مثقال من غير المضروب كالسبيكة والحلي ولا يبلغ ربعا مضروبا فلا قطع به لا يخالفه لما قررناه نعم قوله من غير المضروب متعلق بيساوى مر ش (قوله) لا تساوى) صفة فلوسا (قوله)

مؤنث فلا يصح كونه نعتا لربع (لا يساوى ربعا مضروبا فلا قطع) به (في الاصح) لان الدينار المذكور في الخبر اسم للمضروب او خاتما ذهابا تبلغ قيمته الربع لا وزنه فكذلك كما في الروضة وزعم الاستوى انه غلط فاحش هو الغلط كما قاله البلقيني لان الوزن لا بد منه وهل يعتبر معه في غير المضروب كالفراصة والتبرو الحللى ان تبلغ قيمته ربع دينار مضروب الاصح نعم خلافا لما يوهمه كلام غير واحد كالسبيكة وتقويم الذهب السبيكة بالذهب المضروب الذى صرح به المتن لا محذور فيه خلافا لما زعمه فاوجب تقويما بالدرهم ثم هي بالمضروب (ولو سرق دنانير ظنها فلوسا) مثلا (لا تساوى ربعا قطع) لوجود سرقة الربع مع قصد أصل السرقة ولا عبرة بالظن ومن ثم لو سرق فلوسا لا تساوى ربعا لم يقطع وان ظنها دنانير وكذا ما ظنه لانه لم يقصد اصل السرقة (وكذا ثوب رث) بالثلثة (في جيبه تمام ربع جهله في الاصح) لما مر وكونه هنا جهل جنس المسروق لا يؤثر لما تقرر انه قصد اصل السرقة فلم يفترق الحال بين الجهل بالجنس هنا وبالصفة (ولو

أخرج نصا من حرز مرتين) بأن تمه في المرة الثانية (فان تغفل) بينهما (علم المالك) بذلك (واعادة الحرز) بنحو اصلاح نيب وغلق باب من المالك او نائبه دون غيرهما كما اقتضاه عبارة الروضة

وان لم يكن كالاول حيث وجد الاحراز كما هو ظاهر (فالاخراج الثاني سرقة أخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حين فذ لا قطع به كالاول (والا)

ثم قال مران إعادة غيرهما كعادتهما كما افادته عبارة المهاج باطلاقها ع ش (قوله وان لم يكن)
اي الحرز المعاد (قوله والا يتخلل علم المالك ولا اعادته) اي بان انتفاء ما (قوله ولا اعادته الخ) بهاء
الضمير العائدة على المالك بخلاف عبارة المهاج اذ هي تقتضي ان الحرز لو أعيد ولو من غير المالك كان سرقة
أخرى اه كرى (قوله أو يتخلل أحدهما فقط) صادق باعادة الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة وبصور
بما اذا أعاده المالك ظان انه جدار غيره او انه جداره ولم يعلم بان سرقة منه بان ظن ان السارق لم يأخذ منه
شيئا ويصور ايضا بما اذا وجد الباب غير مغلق فظن انه فتحه بعض اهله فاعلقه فقد أعاد الحرز باغلاقه
وصوره ع ش بما اذا أعاد نائبه في اموره العامة مع عدم علم المالك اه واستشكل ما اذا أعيد الحرز بدون
العلم بالسرقة بانه صار حرز للسارق ولغيره فمقتضاه ان لا يضم الاول للثاني في اكمال النصاب بل يكون
الثاني سرقة مستقلة ان بلغ نصابا قطع والا فلا وأجاب سم بانه لما أعيد الحرز مع عدم علم المالك بالسرقة كان
كعدم اعادته فبيننا الثانية على الاولى اه بجري (قوله خلافا للبلقيني الخ) عبارة النهاية والمغني لكن اعتمد
البلقيني فيها اذا تخلل أحدهما فقط عدم القطع وراى الامام والغزالي في الصورة الثانية القطع بعدم
القطع اه قال ع ش والرشيدي وله في الصورة الثانية هي مالمو يتخلل علم المالك لم يعده اه (قوله لبقاء الحرز
بالنسبة اليه) اي الآخذ وهذا ليس له معنى فيها اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له ولغيره
وايضا فكيف يقطع والفرض ان المخرج ثانيادون نصاب ويمكن دفع هذا بان القطع بمجموع المخرج
ثانيا والمخرج أولا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع الاول ايضا فليتامل سم اي بانه لما أعاده من غير علم
جعل فعله بالنسبة للسارق لغو انغليظا عليه اه ع ش (قوله ذكر هذه) اي مسألة الاخراج مرتين (قوله
بانه لا تعلق لها بالنصاب) اي فان النظر فيها الى كيفية الاخراج فايرادها في غير هذا الموضع أليق اه معنى
(قوله وسياتي) اي في اوائل الفصل الآتي في قول المصنف ولو نقب وعاد في ليلة أخرى الخ وقوله مع الفرق
اي من الشارح (قوله كجيب) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغني الا قوله وزعم الى امالو انصب
(قوله فانصب منه نصاب) ولو اخذه مال ك بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرطه الدعوى
وقد تعذرت فيه نظر فليراجع سم والا قرب سقوط القطع لما سياتي ان السارق لو ملك ما سرقة بعد اخلاله
من الحرز وقبل الرفع للمناضى لم يقطع لانتهاء اثباته عليه اه ع ش (قوله على التدرج) تقيد محل الخلاف
كاياني (قول المتن قطع في الاصح) ويلغى بذلك ويقال لنا شخص قطع بسرقة ولم يدخل حرزا ولم يأخذ
منه مالا اه معنى (قوله وزعم ضعف الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول المتن ولو اشتركا الخ) خرج
باشتركا كما في الاخراج مالم يتميزا فيه فيقطع من مسروقه نصاب دون من مسروقه اقل اه معنى (قوله
وبحث القمولى الخ) عبارة النهاية وتقييد القمولى الخ بخلاف لظاهر كلامهم اه (قوله والا) اي بان كان
أحدهما لا يطبق ذلك والآخر يطبق حل ما فرقة نهاية ومعنى (قوله وأشار الزركشى) الى المتن عبارة
المغني والظاهر القطع كما اطلقه الاصحاب لمشاركتة له في اخراج نصابين فلا نظر الى ضعفه اه (قوله وهو الا ليق)
اي التنظير (قوله وبحت الاذرى الخ) اعتمدته النهاية والمغني (قوله ان محله) اي ما ذكره المصنف (قوله

لبقاء الحرز بالنسبة اليه) كتب عليه شيخنا الشهاب البرلى بهامش شرح المنهج ما نصه قوله بقاء للحرز
بالنسبة اليه هذا ليس له معنى فيها اذا تخللت الاعادة دون العلم لانه حرز بالنسبة له وانيره وايضا فكيف
يقطع والفرض ان المخرج ثانيادون نصاب ففي كلامه مؤاخذه من وجهين بل من ثالث ايضا وذلك لان
اطلاقه يوم تصور اعادة المالك من غير علم وهو محال والمواخذات الثلاث واردة على الشارح كما لا يخفى نعم
يمكن منع محالية الثالث لجران ان يشته حرز المالك بحرز غيره فيصاحبه على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة
ودفع قوله وايضا الخ بان القطع انما هو بمجموع المخرج ثانيا والمخرج اولا لانهما سرقة واحدة ويمكن دفع
الاول ايضا فليتامل (قوله فانصب منه نصاب) لو اخذه مال ك بعد انصبا به قبل الدعوى به هل يسقط القطع

قطع مطبق حمل مساويه فقط وأشار الزركشى الى اعتماده ونظر فيه غيره بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الا ليق باطلاقهم
وعلمهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا قطع على واحد منهما توزيعا للمسروق كذلك وبحت الاذرى والزركشى ان محله

فيما إذا بلغ نصابا إذا استقل كل ولا فان كان احدهما غير مكلف فهو آلة له فيقطع المكلف فقط ويؤخذ من كونه آلة له انه امره أو أذنه (ولو سرق) مسلم أو غيره (خبراً) ولو محترمة (وخزير أو كلباً) ولو مقتنى (وجلد ميتة بلا ديبغ فلا قطع) لانه ليس بمال وإطلاق السرقة عليه لغة صحيح كما مر بخلاف ما إذا ديبغ أو تخللت الخمر (١٢٨) ولو بفعله في الحرز (فان بلغ اناء الخمر نصاباً) ولم يقصد باخراجه اراقها وقد دخل بقصد سرقة

(قطع) به (على الصحيح) لانه اخذه من حرزه ولا شبهة كأنه بول وحكى جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق ان استحقاق الاول للكسر إزالة للسكر بشرطه السابق في الغصب صيره غير معتد به بخلاف الثاني ويؤيده ان الخمر لو كانت محترمة أو اريق في الحرز قطع قطعاً اما لو قصد باخراجه تيسر لإفسادها وان دخل بقصد سرقة او دخل بقصد افسادها وان اخرجه بقصد سرقة فلا قطع (ولا قطع في سرقة) (طنبور ونحوه) من آلات اللهو وكل الآلة معصية كصليب وكتاب لا يحل الانتفاع به كالخمر (وقيل ان بلغ مكسره) او نحو جلده (نصاباً) ولم يقصد بدخوله او باخراجه تيسر افساده (قطع قلت الثاني اصح والله اعلم) لسرقة نصاباً من حرزه ولا شبهة له فيه ولو كانت لذى قطع قطعاً الشرط الثاني كونه) اى المسروق الذى هو نصاب (ملكاً لغيره) اى السارق فلا قطع بماله فيه ملك وان تعلق بنحو رهن واستحقاق ولو على قول ضعيف اى ما لم يعارضه

فيما (الخ) متعلق بضمير محله (قوله إذا بلغ) اى المخرج بالاشتراك والظرف متعلق بمحله وقوله إذا استقل الخ خبر ان (قوله فان الخ) الاولى بان الخ بالباه (قوله غير مكلف) بان كان صديداً او مجنوناً لا يميز معنى ونهاية قال ع ش قوله لا يميز قيدى كل من الصبي والمجنون اه (قوله انه) اى المكلف (قوله امره او اذنه) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر او الاذن وفي كونه حينئذ آلة وقفة اه سم ويؤيدها ما مر عن المغنى ونهاية اتفاقاً (قوله مسلم) الى قوله وحكى في النهاية الى قوله ولو كان الفرق في المغنى (قوله ولو محترمة) اى بان كانت لذى أو لمسلم عصرها بقصد الخلية أو بلا قصد اه ع ش (قوله كاسراً) اى فى أول الباب (قوله بخلاف جلد ديبغ) اى فانه يقطع به لان له قيمة وقت الاخراج اه ع ش (قوله ولو بفعله في الحرز) اى ولو كان الديبغ والتخليل بفعل السارق في الحرز ثم اخرجه اه سيد عمر (قوله القطع فيه) اى الاتفاق في اناء بول (قوله ان استحقاق الاول) اى اناء الخمر (قوله صيره الخ) خبر ان وضمير النصب الاول (قوله بخلاف الثاني) اى اناء البول (قوله ويؤيده) اى الفرق (قوله اما لو قصد الخ) ويصدق في ذلك اه ع ش (قوله تيسر افسادها) اى الخمر (قوله وان دخل بقصد سرقة) ولو دخل بقصد سرقة و افسادها فلا يعد عدم القطع للشبهة سم اه ع ش (قوله او دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله بقصد افساده) اى الخمر فلا ينسب التانيث قول المتن في طنبور) بضم الطاء ويقال فيه ايضا طنبار فارسي معرب اه معنى (قوله وكل آلة الخ) عطف على آلات اللهو (قوله كالخمر) علة لقول المصنف ولا قطع الخ اه ع ش (قوله ولو كانت الخ) اى الطنبور ونحوه والفرض ان مكسره يبلغ نصاباً اه ع ش (قوله اى المسروق) الى قوله والخبر اى داود في النهاية والمغنى إلا قوله واستحقاق الى قوله وذلك ولا مسئله الوقف وقوله كسبه وإن لم يقبضه (قوله نحو رهن) اى كاجارة اه معنى (قوله واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى او (قوله ولو على قول الخ) غاية في قوله بماله فيه ملك الخ (قوله ما هو اقوى منه الخ) وهو في مسئله الوصية تقصيره بعدم القبول اهرشدى (قوله وذلك) اى ما له فيه ملك الخ (قوله بمن خيار) اى ولو للبائع اه ع ش عبارة سم ظاهره وإن كان الملك لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على ضعيف إن رجع لقوله بماله فيه ملك ايضا اه (قوله او مشتر) اى ولو قبل تسليم الثمن ولو سرق مع ما اشتراه ما لا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع كافي الروضة ولو سرق الموصى له به قبل موت الموصى او بعده وقبل القبول قطع في الصورتين معنى ونهاية قال ع ش قوله بعد تسليم الثمن مفهومه انه لو لم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بان المال المسروق معه غير محرز عنه لتسلطه على ملكه إلا ان يقال لما كان ممنوعاً من اخذ ما اشتراه قبل تسليم ثمنه كان المحل حرزاً لا متناع دخوله عليه اه (قوله وموقوف الخ) اى وموخر ومرهون اه معنى (قوله وموهوب الخ) اى وإن افهم منطوقه قطعه فيه نهاية ومعنى اى لانه يصدق عليه انه ملك لغيره (قول المتن فلو ملكه) اى المسروق او بعضه اه معنى (قوله فلا يفيد) اى ملكه بعده اى

لان شرطه الدعوى وقد تعذرت فيه نظر فليراجع (قوله ولا فان كان احدهما غير مكلف) فلو كان احدهما صديداً او مجنوناً لا يميز فيقطع المكلف وان لم يكن المخرج نصابين إذا كان قد امره به او اكرهه عليه غيره كآلة مرس (قوله انه امره او اذنه) ظاهره ولو يميز لا يعتد طاعة الامر او الاذن وفي كونه حينئذ آلة وقفة (قوله وان دخل بقصد سرقة او دخل بقصد افساده) لو دخل بقصد سرقة و افساده فلا يعد عدم القطع للشبهة (قوله بمن خيار الخ) ظاهره وان الملك لغير السارق ويدل عليه قوله ولو على قول ضعيف إن رجع لقوله بماله فيه ملك ايضا (قوله وموقوف وموهوب الخ) بخلاف موصى له به قبل الموت او قبل القبول كما سياتى (قوله وإن لم يقبضه) هذا لا يصدق عليه ملكه

ما هو اقوى منه لما باتى في مسئله الوصية وذلك كبيع بمن خيار سرقة بائع او مشتر وموقوف وموهوب قبل قبض سرقة الرفع موقوف عليه او متب (فلو ملكه بارث او غيره) كسبه وان لم يقبضه (قبل اخر اجه من الحرز) او بعده وقبل الرفع للحاكم فلا يفيد بعده ولو قبل الثبوت كما اقتضاء كلامهم لان القطع انما يتوقف على الدعوى وقد وجدت ثم رايت صاحب البيان صرح بذلك (او نقص فيه عن نصاب

باكل وغيره) كاحراق (لم يقطع) المخرج للمسكوك المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف عليها القطع والخبر أبى داود أنه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق رداء صفوان قال أنا أبيعها وبه ثمنه فقال صلى الله عليه وسلم هلا كان هذا قبل أن تأتيني به ولتقصه ووجه ذكر هذه هنا مع أنها أنسب بالشرط الاول مشاركتها لما قبلها في النظر لحالة الاخراج كذا قيل وأحسن منه أنه أشار بذلك الى أن سبب النقص قد يكون ملكا كالزدر إذا أخذ الماس في غاصب برولحم جعلها ماهرة (وكذا) لا قطع (لو ادعى) السارق (١٢٩) (ملكه) للمسروق قبل الاخراج أو بعده أو للمسروق منه

الجهول أو للحرز أو ملك من له في ماله شبهة كايه أو سيده أو أقر المسروق منه بانه ملكه وإن كذبه (على النص) لاحتجالة وإن قامت بينة بل أو حجة قطعية بكذبه على ما اقتضاه اطلاقهم لكن يعارضه تقييدهم بالجهول فيما صريح في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف الحرية فكذا هنا إلا أن يفرق بإمكان طرو ملكه لذلك ولو في لحظة بخلاف معروف الحرية فكان شبهة دارنة للقطع كدعواه زوجية أو ملك المزني بها خلافا لما نقله عن الامام بل نقل الماوردي اتفاقهم على سقوط الحد بذلك وعلى الضعيف فرق بجران التخفيف في الاموال دون الابضاع ولو أنكر السرقة الثابتة بالينة قطع لانه مكذب بالينة صريحاً بخلاف دعوى الملك (ولو سرقاً) شيئاً يبلغ نصابين (وادعاه احدهما له) أو لصاحبه وأنه اذله (أو لهما وكذبه الاخر لم يقطع المدعى) لاحتجال صدقه (وقطع

الرفع (قوله للمسكوك له الخ) هذا تعليل للمسئلة الاولى وقوله ولتقصه تعليل للمسئلة الثانية رشيدى ومغنى (قوله والخبر أبى داود الخ) تعليل لقول الشارح أو بعده وقبل الرفع الخ (قوله قال الخ) أى صفوان (قوله) ووجه ذكر الى قوله كذا قيل في المغنى (قوله هذه) أى المسئلة الثانية (قوله هنا) أى في الشرط الثاني (قوله بالشرط الاول) أى كونه المسروق ربع دينار أو قيمته (قوله أشار بذلك) الى قوله ولا يقطع بسرقة في النهاية الا قوله خلافاً لما نقله الى ولو أنكر (قوله وكذا لا قطع) الى قوله على ما اقتضاه في المغنى (قوله) لو ادعى السارق ملكه أى وإن لم يكن لثقا به وكان ملك المسروق منه ثابتاً بينة أو غير ما واهى من الحيل المحرمة بخلاف دعوى الزوجية فهى من الحيل المباحة نقله ع ش عن الشيخ أبى حامد ثم بين الفرق بينهما (قوله للمسروق) قضيته ارجاع ضمير ملكه للسارق والظاهر رجوعه للمسروق كما جرى عليه المغنى فقال أى المسروق أو ملك بعضه اه (قوله قبل الاخراج) متعلق بملكه عبارة المغنى ولم يستند الملك الى ما بعد السرقة وبعد الرفع الى الحاكم وثبتت السرقة بالينة اه (قوله اول للمسروق منه) أى ادعى ملكه للشخص المسروق منه اه ع ش (قوله المجهول) أى حريته (قوله او للحرز) عبارة المغنى ويجرى الخلاف في دعوى ملك الحرز أو انه اخذ باذن المالك أو انه اخذ هو ودون نصاب أو كان الحرز مفتوحاً أو كان صاحبه معرضاً عن الملاحظة أو كان دائماً هذا كله بالنسبة الى القطع اما المال فلا يقبل قوله فيه بل لابد من بينة أو يمين مردودة فان نكل عن التين لم يجب القطع اه معنى (قوله أو ملك من الخ) أى للمسروق أو المسروق منه أو الحرز (قوله أو اقر الخ) عطف على ادعى (قوله بانه ملكه الخ) أى ان المال المسروق ملك السارق وإن كذبه السارق ولو أقر بسرقة مال رجل فأنكر المقر له ولم يدعه لم يقطع لان ما أقر به يترك في يده كما مر في الاقرار اه معنى (قوله لاحتجالة) أى لاحتجال صدقه فصار شبهة دارنة للقطع ويروى عن الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه أنه سماه السارق الظريف أى الفقيه اه معنى (قوله لاحتجالة) هو جرى على الغالب بدليل ما بعده اه رشيدى (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتجالة اه سم (قوله فيما مر) أى آتفا (قوله هنا) أى في دعوى نحو ملكه للمسروق (قوله طرو ملكه) أى السارق أو نحو بعضه لذلك أى لنحو المال المسروق (قوله كدعواه زوجية الخ) أى ولو كانت المزني بها معروفة بتزوجها من غيره اه ع ش (قوله بذلك) أى دعوى زوجية أو ملك المزني بها (قوله وعلى الضعيف) أى الذى نقله عن الامام (قوله) بخلاف دعوى الملك) أى في مقابلة البينة فانه ليس فيها تكذيب البينة اه معنى (قوله شيئاً) أى قوله أى ما لم يدخل في المغنى (قوله وأنه اذله) انظر ما الحاجة اليه مع انها مرقعاً معاد دعواه حيث أنه اخرج المسروق بحضور مالكه معاً وناله فيه وإن لم ياذن له في ذلك وقوله لانه مقر الخ أى فيما لو ثبت اصل السرقة باقرارهما لا بالينة وبذلك صور في شرح المنهج اه رشيدى (قوله فاشبه وطء أمة الخ) أى فلا يحده اه ع ش (قوله فيقطع به على ما جزم به القفال) هذا محمول على ما اذا اختلف حرزهما اه معنى (قوله) حرزهما) أى المشترك والمختص بالشريك (قوله أى ما لم يدخل بقصد سرقة الخ) ويرجع في ذلك لقوله وقياس ما تقدم فيما لو اشترى شيئاً ولم يدفع ثمنه من أنه اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع أنه يقطع دنا (قوله بل أو حجة قطعية) هل يجمع هذا قوله لاحتجالة (قوله الصريح) في أنه لا نظر لدعواه ملك معروف قياس عدم الالتفات الى دعواه ملك معروف الحرية عدم الالتفات الى دعوى الزاني زوجية المزني بها

(١٧ - شروانى وابن قاسم - تاسع) (الآخر في الاصح) لانه مقر بسرقة نصاب لاشبهة له فيه أما اذا صدقه فلا يقطع كالدعى وكذا لم يصدقه ولا كذبه أو قال لا أدري لاحتجال ما يقوله صاحبه (وإن سرق من حرز شريكه مشتركاً) بينهما (فلا قطع) عليه (في الاظهر وإن قل نصيبه) لان له في كل جزء حقاً شائعاً فاشبه وطء أمة مشتركاً وخرج بمشتر كسرقة ما يخص الشريك فيقطع به على ما جزم به القفال والوجه جزم الماوردى بأنه إن اتحد حرزهما لم يقطع أى ما لم يدخل بقصد سرقة غير المشترك أخذاً عما يأتي

قيل قول المتن أو أجنبي المصوب والاقطع ولا يقطع بسرقة ما قبل هبته ولم يقبضه كما مر بخلاف ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لأن
العقد لم يتم فضعفت الشبهة واعترض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لأن الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في
الاول وقد يجاب بان الهبة بعد العقد الصحيح (١٣٠) لا تتوقف الاعلى القبض بخلاف الوصية بعد الايجاب الصحيح والموت تتوقف على القبول

وعدم وجود دين يبطلها
فضعف سبب الملك هنا
جدافانه معرض لا يطال
ولو بحدوث دين بخلافه ثم
والخلاف الاقوى انما هو
عند تحقق عدم الدين فتامله
لتعلم به اتجاه ما نحوه بما خفي على
من شنع عليهم الشرط
(الثالث عدم الشبهة) له
(فيه) للخبر الصحيح ادرؤا
الحدود بالشبهات وفي رواية
صحيحة عن المسلمين اى
وذكرهم ليس بقيد كما
مرت نظائره ما استطعتم
(فلا قطع بسرقة مال اصل)
للسارق وان علا (وفرع)
له وان سفل لشبهة استحقاق
التفقة في الجملة وبحث
البليغى انه لو نذر اعتاقه
غير المميز فسرقة اصله أو
فرعه قطع لا تنفاه شبهة
استحقاق التفقة عنه بامتناع
تصرف الناذر فيه مطلقا
وبه فارق المستولدة وولده
لان له ايجارهما قيل وفيه
نظرا ولا وجه للنظر مع
علم السارق بالنذر انه يتمتع
به عليه التصرف فيه (ولا
قطع بسرقة من فيرق ولو
بعضا وما كان مال (سيد)
او اصله او فرعه او نحوهما
من كل من لا يقطع السيد
بسرقة ماله اجماعا ولشبهة

مطلقا قاله ع ش وفيه ان الفرق بينهما ظاهر (قوله) قيل قول المتن (أى فى الفصل الآتى (قوله)
بخلاف ما أوصى الخ) اى سرقة ما لو الخ على حذف المضاف وقوله بعد الموت الخ متعلق بهذا المحذوف (قوله)
بينهما) اى مسألة الهبة ومسألة الوصية (قوله بل الثاني) اى الموصى له المذكور اولى اى بعدم القطع من
التهب المذكور (قوله بان الهبة) اى حصول الملك بها (قوله فضعف سبب الملك الخ) اى مع ان الموصى له
مقصر بعدم القبول قبل اخذ نهائية ومغنى (قوله للخبر الصحيح) الى قول المتن والاظهر في النهاية وكذا في
المغنى الا قوله اى الى ما استطعتم وقوله وبحث الى ولا قطع وقوله ولو ادعى الى كماله (قوله ادرؤا) اى ادفؤا
وقوله وفي رواية صحيحة عن المسلمين اى مضمونة الى قوله بالشبهات اه ع ش (قوله اى وذكركم) الى قوله
ما استطعتم كان الاول تاخير عنه وابدال قوله اى وذكركم بقوله والاسلام الخ (قوله فلا قطع بسرقة مال
أصل السارق وان علا وفرع الخ) أى وإن اختلف دينها كما بحثه بعض المتأخرين مغنى وع ش عن سم
على المنهج وسواء كان السارق منها حرا او عبدا كما صرح به الزركشى نهاية ومغنى (قوله) وبحث البليغى
الخ) معتمد اه ع ش (قوله عنه) اى العبد هو متعلق بانتفاء اهرشيدى (قوله مطلقا) أى فى عينه وفى
منفعته (قوله وبه) اى بالامتناع المذكور (قوله فارق) اى القن المنذور عتقه (قوله قيل وفيه نظر اه الخ)
عبارة النهاية وما نظره فيه يرد بانه لا وجه له مع علم السارق الخ (قوله مع علم السارق الخ) أى اما اذا لم يعلم
فلنظر فيه وجه كما هو واضح اهرشيدى (قوله به) اى النذر عليه اى الناذر (قوله ولا قطع بسرقة من فيرق
الخ مال سيد الخ) ولا فرق كما بحثه الزركشى بين اتفاق دينهما واختلافه اه نهاية (قوله من كل من لا يقطع
السيد الخ) اى كما تب السيد او اصله او فرعه ومن ملك بعضه نهاية ومغنى (قوله ولو ادعى القن الخ) يغنى
عنه ما قدمه فى شرح وكذا لو ادعى ملكه (قوله أو سرق الخ) عطف على ادعى (قوله فكذلك) أى لا قطع
اه ع ش (قوله للشبهة) اى لان ما ملكه بالحرية فى الحقيقة لجميع بدنه مغنى وع ش (قوله اى بسرقة
ماله) الى قوله لانه فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله سواء جنس دينه وغيره (قوله المحرز عنه) بان يكون فى بيت
اخر غير الذى هما فيه امالو كانا فى بيت واحد فلا قطع ولو كان المال فى صندوق مقفل مثلا سلطان وفى ع ش
انه لو كان فى صندوق مقفل يكون محرز او ان كان الموضع واحدا هيجر مى أقول قول المغنى أمالو كان المال
فى مسكنهما بلا اضرار فلا قطع قطعا اه قديوافى الثاني ولكن الاول هو الاقرب الموافق لتقييد الشارح
والنهاية قول المصنف الاقوى وعروة دار وصفها الخ بقولها لغير نحو السكان (قوله) وشبهة استحقاقها
أى الزوجة هو رد لدليل مقابل الاظهر (قوله لانها مقدرة الخ) اى وتتهاولو ثنى كان اولى (قوله فارتقت
المبعض) كذا فى النهاية بالميم وكتب عليها الرشيدى مانصه هكذا فى النسخ بميم قبل الواحدة ولعل الميم زائدة
وان كانت صحيحة ايضا ثم رأيت نسخة كذلك اه (قوله وايضا الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف فى الزوجة
اذا لم تستحق على الزوج شيئا حين السرقة الخ (قوله منها) اى النفقة والسكوة (قوله فاخذته بقصد
الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن سم واقره ع ش ثم
المعرفة الزوجة لغيره فليراجع (قوله فضعف سبب الملك هنا جداف الخ) وايضا فالوصى له مقصر بعدم
القبول قبل اخذه (قوله فلا قطع بسرقة مال أصل للسارق وإن علا) سواء كان السارق حرا او عبدا م ر ش
(قوله بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد فى الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن (قوله)

استحقاق النفقة ولا يده كيدسيده ولو ادعى القن أو القريب ان المرسوق او حرزه ملك أحد من ذكر لم يقطع وان كذبه بين
كالوظن انه ملك لمن ذكر او سرق سيده ما ملكه ببعضه الخ فكذلك للشبهة (والاظهر قطع احد الزوجين بالاخر) اى بسرقة ماله المحرز عنه
لعموم الأدلة وشبهة استحقاقها النفقة والسكوة فى ماله لا أثر لها لانها مقدرة محدودة وبه فارتقت المبعض والقن وايضا فالفرض
انه ليس لها عنده شيء منها ومن ثم لو كان لها عنده شيء منها حين السرقة فاخذته بقصد الاستيفاء لم تقطع

كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك سواء جنس دينه وغيره ان حل وجحد الغريم او ما طل لانه حينئذ ما ذون له في اخذه شرعا وبه يعلم انه لا بد من وجود شروط الظفر ولو قيل قصد الاستيفاء وحده كاف لم يبعد لانه يعد شبهة (١٣١) وإن لم يبح الاخذ نظير شبه كثيرة

ذكروها وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم ولا يقطع بسرقة طعام في زمن قحط لم يقدر عليه ولو بثمن غال (ومن سرق مال بيت المال) وهو مسلم (ان افرز لطائفه ليس هو منهم قطع) اذ لا شبهة وظاهر كلامهم انه لا فرق بين علمه بانه افرز لهم وان لا والذي يتجه انه متى لم يعلم الافراز وكان له فيه حق لا يقطع لان له فيه حينئذ شبهة باعتبار ظنه (والا) يفرز (فالاصح انه ان كان له حق في المسروق كمال مصالح) ولو غنيا (وكصدقة) اي زكاة افرزت (وهو فقير) اي مستحق لها بوصف فقره او غيره واثر الاول ان لم يقطع على مستحقها (فلا) يقطع للشبهة وإن لم يجر فيها ظفر كما يأتي (والا) يكن له فيه حق كغنى اخذ مال صدقة وليس غار مالا صلاح ذات البين ولا غاها (قطع) لا تنفاه الشبهة بخلاف اخذه مال المصالح لانها قد تصرف لما ينفع به كعمارة المساجد ومن ثم يقطع الذي بمال بيت المال مطلقا لانه لا ينفع به الاتبعان والانتفاع

بين الفرق راجعه (قوله) كدائن سرق مال مدينه الخ) ولا يقطع بزائد على قدر حقه اخذه معه وإن بلغ الزائد فصا با وهو مستقل لانه إذا تمكن من الدخول والاخذ لم يبق المال محرزاً مغني وروض مع شرحه (قوله بقصد ذلك) اي الاستيفاء (قوله) ان حل وجحد الغريم الخ) وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد للدين المؤجل سم اي وكذا سرقة مال غريمه الغير المماطل اه ع ش (قوله) وبه يعلم الخ) اي بالتعليل (قوله) ولو قيل (عبارة المغنى) محلها كما مر ان يكون جاحدا او بما طلا وقد يقال لاحاجة الى هذا اذ الكلام في السرقة والاخذ بقصد الاستيفاء ليس بسرقة اه (قوله) لم يبعد) وفاقا للمغنى كما مر آتفا ولبعض نسخ النهاية عبارة كانه عليه الرشيد كدائن سرق مال مدينه بقصد ذلك وإن لم توجد شروط الظفر كما اقتضاه اطلاقهم اه (قوله) ولا يقطع) الى المتن في النهاية والمغنى (قوله) ولا يقطع بسرقة طعام) وكذا من اذن له في الدخول الى دار او حانوت لشراء او غيره فسرقة يقطع بسرقة حطب وحشيش ونحوهما كصيد لعموم الأدلة ولا اثر لكونها مباحة الاصل ولا يقطع بسرقة معرض للتلطف كهريسة وفوا كعب يقول لذلك وبما هو تراب ومصحف وكتب علم شرعي وما يتعلق به وكتب شعر نافع مباح لما مر فان لم يكن مباحا نافعاً قوم الورق والجلد فان لم ينعنا با قطع والا فلا ولو قطع بسرقة غنم ثم سرقها ثانيا من مالها الاول او من غير قطع ايضا كالوزني بامرأة اخذ شتم زني بها ثانيا مغنى وروض مع شرحه (قوله) لم يقدر عليه ولو بثمن الخ) اي بان وجد الثمن ولم يسمح به مال السكة او يحجز عن الثمن اه رشيدى (قول المتن ان افرز) الاولى فان الخ بالفاء (قول المتن لطائفه) اي كذوى القرى والمساكين اه مغنى (قوله) ولو غنيا) الى قوله ولو ماقع في المغنى الا قوله بوصف فقر الى المتن وقوله وان لم يجر الى المتن والى قوله واعترض (قوله) افرزت) اي عن غيرها فلا يخالف موضوع المسئلة وقال الرشيدى قوله افرزت انظر ما الداعي له وكونه لبيان الواقع اه (قول المتن وهو فقير) اي او غارم لذات البين او غاها اه مغنى (قوله) الاول) اي الفقير (قوله) فلا يقطع) اي وان اخذ زيادة على ما يستحقه اخذ ما تقدم عن الروض وشرحه اه ع ش (قوله) للشبهة) عبارة المغنى فلا يقطع والمستلثين ما في الاول فلان له حقا وان كان غنيا كما مر لان ذلك قد يصرف في عمارة المساجد الخ وما في الثانية فلا يستحقها بخلاف الغنى فانه يقطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غازيا او غارم لذات البين فلا يقطع اه (قوله) وان لم يجر فيها ظفر) اي وان لم يوجد فيها ما يجوز الاخذ بالظفر اه ع ش (قوله) وليس الخ) اي والحال ليس ذلك الغنى (قوله) بخلاف اخذه) اي الغنى (تنبيه) لا يقطع بسرقة مال بيت المال لا يقطع اصله او فرعه او رقيقه بسرقة منه وخرج بمال بيت المال ما لو سرق مستحق الزكاة من مال وجبت عليه فانه ان كان المسروق من غير جنس ما وجب قطع وان كان منه وكان متعينا للصرف وقلنا بالاصح انها تتعلق بتعلق الشركة فلا قطع كالمال المشترك قاله البغوي وصاحب السكافي اه مغنى (قوله) لاها الخ) الاولى التذكير (قوله) كعمارة المساجد) اي والقناطر والرباطات فينتفع بها الغنى والفقير من المدين لان ذلك مخصوص بهم اه مغنى (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقير امن مال المصالح كان او من غيره (قوله) لانه لا ينتفع به الاتبعان الخ) عبارة المغنى وانتفاعه بالتناظر والرباطات بالبيعة من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا لاختصاصه بحق فيها اه (قوله) هذا التفصيل) اي قول المصنف والا فلا يصح الخ (قوله) انه لا قطع بسرقة مسلم) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كما في المال المشترك سم اه بجري (قوله) مطلقا) اي غنيا كان او فقير احيث اخذ من سهم المصالح بخلاف

كدائن سرق مال مدينه الخ) في الروض وشرحه فان سرق مال غريمه الجاحد للدين الحال او المماطل واخذه بقصد الاستيفاء لم يقطع لانه حينئذ ما ذون له في اخذه شرعا ولا قطع وغير جنس حقه كهو اي كجنس حقه في ذلك ولا يقطع بزائد على قدر حقه معه وان بلغ الزائد فصا با اه وقضيته القطع بسرقة مال غريمه الجاحد

عليه منه عند الحاجة مضمون عليه وما وقع في اللقيط من عدم ضمانه حمل على صغير لا مال له واعترض هذا التفصيل بان المعتمد الذي دل عليه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وكلام غيرهما انه لا قطع بسرقة مسلم مال بيت المال مطلقا لان له فيه حقا في الجملة الا ان افرز لمن ليس هو منهم ويمكن حمل المتن عليه بجعل قوله ان كان له حق في المسلم وقوله والا في الذي وقوله وهو فقير

للعالم فلا مفهوم له وقول شارح ان الذي يقطع بلا خلاف يرد حكاية غيره للخلاف فيه ولو في بعض احواله وحينئذ فيفيد المتن ان المسلم مع عدم الافراز لا يقطع مطلقا وإيها ما يخصص (١٣٢) ذلك ببعض أموال بيت المال غير مراد كما أن إيها ما أن مال الصدقة بسائر أنواعها من

أموال بيت المال غير مراد أيضا وإن لم ينبه عليه أحد من الشراح فيما علمت وقد تقول عبارة تجعله من باب ذكر النظير وإن لم يصدق عليه المقسم فيرتفع هذا الإيها من أصله (والذهب قطعه بباب مسجد وجذعه) ونحو منبره وسقفه وسواريه وقناديله التي للزينة وتآزيره أي التي للزينة أو التحصين لأن ذلك معد لتحصينه وعمارتها وابهته لا لا انتفاع الناس به ويؤخذ منه أن الكلام في غير منبر الخطيب لأنه ليس لتحصين المسجد ولا لزينة بل لا انتفاع الناس بجماعهم الخطيب عليه لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا به لو خطب على الأرض ويقطع بسرقه ستر الكعبة أن أحرز بالحياطة عليها (لا ينحو) حصره وقناديل تسرج فيه لأنه معد لا انتفاع المسلمين به فكان كمال بيت المال ومن ثم قطع بها الذي مطلقا وكذا من لم توقف عليه بأن خصه بطائفة ليس هو ومنهم وجواز دخول غيرهم الذي أفتى به ابن الصلاح إنما هو بطريق التبعية مع عدم شمول لفظ الواقف لهم وتردد الزركشي

مالم يأخذ من مال الزكاة على ما مر اه ع ش وفي المغني وشرح الروض والمنهج ما يوافقه (قوله للعالم الخ) لو اراد أن المقصود به مطلق المستحق فهو مكرر مع ما مر منه ومطلق المسلم وهو ظاهر سياقه بل صريحه فهو مخالف لما مر عن المغني وشيخ الاسلام وع ش (قوله يقطع بلا خلاف) أي فلا يصح جعل والافي الذي لذكر المصنف الخلاف فيه (قوله ولو في بعض احواله) لعله حال حاجته إلى النفقة (قوله وحينئذ) أي حين حمل المتن على ما ذكر (قوله فيفيد المتن) إلى المتن في النهاية لا قوله كما أن إلى وقد تقول (قوله مطلقا) تذكر ما مرفعه عن ع ش وغيره (قوله ببعض أموال بيت المال) أي بمال المصالح (قوله وإن لم يصدق عليه) أي مال الصدقة بجميع أنواعها (قوله المقسم) أي مال بيت المال (قول المتن وجذعه) نحو الأخشاب التي يسقف عليها ع ش اه بحجري (قوله وسقفه) إلى قوله أي التي في النهاية والمغني (قوله سقفه) أي لأنه لما يقصد بوضعه صيانته لا انتفاع الناس فلو جعل فيه نحو سقفة يقصد به وقاية الناس نحو الحر فلا قطع بها ومن ذلك ما يغطى فيه نحو فتحة في سقفة لرفع نحو البرد الحاصل منها عن الناس مر اه سم على المنهج اه ع ش (قوله وتآزيره) ومثلها الشبايك اه ع ش (قوله لتحصينه) راجع للباب وتآزير التحصين وقوله وعمارتها راجع لجذعه ونحو منبره وسقفه وسواريه وقوله وابهته راجع لقناديل وتآزير الزينة (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله في غير منبر الخطيب الخ) قضيته أنه قديكون في المسجد منبر غير منبر الخطيب ولعله مجرد فرض وإلا فلا وجود له فيما رايناه من المساجد (قوله في غير منبر الخطيب) أي ودكة المؤذن وكرسی الواعظ فلا يقطع بها وإن كان السارق لها غير خطيب ولا مؤذن ولا واعظ نهاية ومعنى (قوله لأنهم ينتفعون به حينئذ مالم ينتفعوا الخ) الوجه عدم القطع وإن خطب بالأرض لاستحقاق الانتفاع به في الجملة لو خطب عليه لأعداده لذلك اه سم (قوله ويقطع) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله بسرقه ستر الكعبة الخ) وينبغي أن يقال مثل ذلك في ستر الاولياء اه ع ش (قول المتن لا حصره) أي المعدة للاستعمال وخرج بها حصر الزينة فيقطع بها كإقالة ابن الملقن وينبغي أن يكون ستر المنبر كذلك أي يخط عليه وان يكون بلاط المسجد كحصره المعدة للاستعمال اه معنى (قوله ينحو حصره) أي كسائر ما يفرش فيه نهاية ومعنى أي ولو كان ثميناً كبساط نفيس وينبغي أن يلحق بذلك أبواب الاخيلة لأنها تمخض للستر بها عن أعين الناس ع ش (قول المتن وقناديل تسرج) أي وإن لم تكن في حالة الاخذ تسرج اه نهاية (قوله لأنه معد) إلى قوله وينافيه في المغني لا قوله وجواز دخولهم إلى وتردد الزركشي (قوله قطع بها الذي) أي بسرقتهما من المسجد أما سرقتهما من كنائسهم فينبغي أن يجري فيه فصيل المسلم في سرقته من المسجد المذكور في قول المصنف لمذهب قطعه بباب المسجد الخ اه ع ش (قوله مطلقا) أي سواء كانت الزينة أو للاستعمال (قوله وكذا من) إلى قوله وظاهر كلامهم في النهاية لا قوله وجواز دخولهم إلى والوجه وقوله لمن ينتفع بها (قوله وكذا من لم يوقف) عبارة النهاية والمغني ومحل ذلك في مسجد عام أما ما اختص بطائفة فيتجه جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فغير ما يقطع مطلقا اه (قوله إنما هو بطريق التبعية) أي فاشبه الذي إذا سرق من مال بيت المال لأن ذلك تبع للمسلمين اه ع ش (قوله بالاستماع الخ) أي وبالتعلم منه اه معنى (قول المتن والاصح قطعه بموقوف) أي سواء قلنا الملك فيه لله تعالى أم للموقوف عليه نهاية واسنى زاد المغني أم الواقف اه (قوله أذلا شبهة حينئذ) أما إذا كان فيه استحقاق أو شبهة استحقاق كمن سرق عما وقف على جماعة هو منهم أو سرق منه أبو الموقوف عليه أو ابنه أو وقف على الفقراء

الدين المؤجل (قوله منبر الخطيب) مثله دكة المؤذن وكرسی الواعظ مرش (قوله مالم ينتفعوا به الخ) الوجه عدم القطع وأن خطب بالأرض لاستحقاق الانتفاع به في الجملة لسماح الخطيب لو خطب عليه لأعداده

وهو

في سرقه مصحف موقوف للقرأة فيه في المسجد والأوجه

عدم القطع ولو غير قارىء لشبهة الانتفاع به بالاستماع للقارىء فيه كقناديل الاسراج (والاصح قطعه بموقوف) على غيره من ليس نحو أصله ولا فرع ولا مشاركاله في صفة من صفاته المعبرة في الونف أذلا شبهة له فيه حينئذ ومن ثم لا قطع بسرقه موقوف

على جهة عامة كبكرة بئر مسجلة لمن ينتفع بها وإن سرقه ذمى على ما قاله الروياني وعلمه بأنه تبع لناو ينافيه ما مر في مال بيت المال إلا أن يفرق بان
شمول لفظ الواقف له عناصره من أحد الموقوف عليهم وإن سلمنا أنه بطريق التبعية فكانت (١٣٣) الشبهة هنا قوية جداً ما غلة الموقوف

المذكور فيقطع بها قطعاً
لأنها ملك الموقوف عليه
اتفاقاً بخلاف الموقوف
وظاهر كلامهم قطع البطن
الثانية في وقف الترتيب
لأنهم حال السرقة ليسوا
من الموقوف عليهم باعتبار
الاستحقاق ويحتمل خلافه
شبهة صحة صدق أنهم من
الموقوف عليهم (وأم ولد
سرقها) من حرز حال كونها
معذورة كان كانت (نائمة
أو مجنونة) أو مكرهه أو
اجمعية تعتقد وجوب الطاعة
أو عمية لأنها مضمونة
بالقيمة كالقن بخلاف
عاقلة متيقظة مختارة بصيرة
لقدرتها على الامتناع
ويجوز خلافها في ولدها
الصغير التابع لها ونحو
منذور عتقه لافي نحو قن
صغيراً ونحو نائم بل يقطع
به قطعاً إذا كان حرزاً ولا
قطع بسرقة مكاتب وبعض
قطعاً لما فيه من مظنة الحرية
وقد يستشكل بأم الولد بل
الحرية فيها أقوى منها في
المكاتب لعوده في الرق
بأدنى سبب بخلافها ويجاب
بان استقلاله بالتصرف
صير فيه شبهة بالحرية أقوى
منافها لأنه مستقبل مترقب
وقد لا يقع (الرابع كونه

وهو فقير فلا قطع قطعاً اه معنى (قوله على جهة عامة) أى وعلى وجوه الخير اه معنى (قوله مسجلة)
أى للشرب اه عش (قوله لمن ينتفع بها) شامل للانتفاع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة
النهاية كما قاله الروياني لأن له فيها حقاً ولا ينافيه ما مر الخ لأن شمول لفظ الواقف الخ (قوله وعلمه بأنه الخ)
عبارة المغنى قال صاحب البحر وعنى أن الذى لا يقطع بسرقتها أيضاً لأن له فيه حقاً اه وهذا هو الظاهر
اه (قوله اما غلة الموقوف المذكور فيقطع الخ) كذا فى المغنى (قوله بخلاف الموقوف) أى فان فيه الخلاف
اه رشيدى (قوله من حرز) إلى قوله وقد يستشكل فى المغنى وإلى قول المتن الرابع فى النهاية لإقوله ويجزى
إلى ولا قطع (قوله أو أجمعية الخ) أى أو مغمى عليها أو سكرانة اه نهاية (قوله التابع لها) أى فى
الرقية (قوله ونحو منذور الخ) عطف على ولدها الصغير عبارة المغنى ومثل أم الولد فيما ذكر ولدها الصغير
من زوج أو زنا وكذا العبد المنذور اعتاقه والموصى بعتقه اه (قوله لافي نحو قن صغير الخ) عبارة النهاية
وكام ولد فى ذلك غيرها أى من بقية الارقاء كما فهم بالاولى أو التقيد بأم الولد لأنها مؤلف للخلاف فيها عش
وعبارة المغنى ولو سرق عبد صغير أو مجنوناً أو بالغاً أو أجمعيلاً يميز سيده عن غيره قطع قطعاً إذا كان حرزاً
اه (قوله بسرقة مكاتب) أى كتابة صحيحة اخذ من قوله باستقلاله الخ اه عش (قوله لما فيه) أى فى كل
من المكاتب والمبعض (قوله وقد يستشكل) أى المكاتب (قوله بل الحرية الخ) عبارة النهاية ويقال
الحرية الخ (قوله لعوده) تعليل للاشكال والضمير راجع للمكاتب اه عش ويجوز كونه تعليلاً لقوله
بل الحرية الخ (قوله لانه) أى ما فيها ولو انت الضمان بارجاعها إلى الحرية لكن اولى (قوله وقد لا يقع)
أى بان توت قبل السيد اه عش (قوله إجماعاً) إلى قوله وبجث فى النهاية وكذا فى المغنى لإقوله وحدها
إلى لأن الشرع وقوله وهو ما حرز إلى المتن (قوله من قوى متيقظ) سياق فى بعض الافراد الا كفاء
بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابلته بالقوى فاعل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف المذكور
اه رشيدى (قول المتن أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من التحصين وهو المنع اه (قوله وحدها)
وفاقاً للنهج عبارة مع شرحه وكونه حرزاً بل لحاظ دائم أو حصانة موضعه مع لحاظ له فى بعض من أفرادها
اه وخلافاً للمغنى عبارة تعبيره أو يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مراد فانه سيصرح
بخلافه فى قوله وان كان محصن كفى لحاظ معتاد فدل على أن اعتبار الملاحظ لا بد منه إلا أن يحتاج فى غير
الحصن إلى دوامه ويكتفى فى الحصن بالمعتاد اه (قوله أو مع ما قبلها) أى الملاحظة فلم انه قد تكفى الحصانة
وحدها وقد تكفى الملاحظة وحدها سم أى وقد يجتمعان اه عش (قوله لأن الشرع الخ) علة لقوله وإنما
يتحقق الا حراز الخ المفيدان المدار فى الحرز على العرف عبارة المغنى والروض والمحكم فى الحرز العرف
فانه لم يجد فى الشرع ولا اللغة فرجع الخ (قوله والاقوات) فقد يكون الشىء حرزاً فى وقت دون وقت بحسب
صلاح احوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغز الى بما لا يعد صاحبه مضيعاً وقال
الموردى الا حراز يختلف من خمسة اوجه باختلاف نفاسة المال وخسته وباختلاف سعة البلد وكثرة دغاره
وعكسه وباختلاف الوقت اتمناه وعكسه وباختلاف السلطان عدلاً وغلظة على المفسدين وعكسه وباختلاف
الليل والنهار وحرز الليل اغلظ اه معنى (قوله مضيع) بفتح الياء المشددة (قوله مع انتفاهما) أى الملاحظة
والحصانة (قوله منزل منزل ملاحظة) يجوز أيضاً أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة

لذلك وأما تركه إياه وخطبته على الأرض فلا ينافى ذلك فليتام (قوله إلا أن يفرق) كتب عليه مر (قوله كان
كانت نائمة) أو مغمى عليها أو سكرانة مرش (قوله لقدرتها على الامتناع) وكام الولد فى ذلك غيرها كما فهم
بالاولى مرش (قوله وحدها أو مع ما قبلها) فلم انه قد يكفى الحصانة وحدها وقد تكفى الملاحظة وحدها

حرزاً إجماعاً وإنما يتحقق الا حراز (بملاحظة) للسرقة من قوى متيقظ (أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما يعلم بما يأتى فأو مانعة
خلاف فقط لأن الشرع أطلق الحرز ولم يبينه ولا ضبطه اللغة فرجع فيه إلى العرف وهو يختلف باختلاف الاموال والاحوال والاقوات
واشترط لأن غير الحرز مضيع فالكه هو المقصر قيل الثوب بنومه عليه حرز مع انتفاهما ويرد بأن النوم عليه المانع غالباً لا أخذه

حرز لنوع حرز لما دونه من ذلك النوع أو تابعه كما يعلم بما يأتي في الاصطبل (فإن كان بصحراء أو مسجد) أو شارع أو سكة منسدة أو نحوها وكل منها لخاصة له (أشترط) في الأحرار (دوام لخاص) بكسر اللام إلا في الفترات العارضة عادة فلو تغفله وأخذ فيها قطع وبحت البلقيني أشرط رؤية السارق للملاحظة لانه لا يتمتع من غير تغفله إلا حينئذ (وإن كان بمحصن كفي لحاظ معتاد) ولا يشترط دوامه عملاً بالعرف وظاهر صنيعهم اختلاف اللحاظ هنا وثم خلافاً لمن ظن اتحادهما أخذاً بما عرف استثناء الفترات وذلك لأشترط الدوام ثم إلا في تلك الفترات القليلة جداً التي لا تخلو عنها أحياناً عادة لاهنا بل يكفي لحاظه في بعض الأزمنة دون بعض وإن لم يكن دواماً عرفاً (واصطبل حرز دواب) ولو نفيسة أن اتصل بالعمران واغلق والافرع اللحاظ كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية (لا آتية وثياب) ولو خديسة عملاً بالعرف ولأن إخراج الدواب مما يظهر ويبعد الاجترار عليه بخلاف نحو الثياب واستثنى البلقيني ما اعتيد وضعه به نحو السطل وآلات الدواب

موضعه حقيقة سمى أي بأن يقال المراد بالموضع مأخذ المسروق منه وهو هنا حصين بالنوم على الثوب اه عش (قوله أو تابعه) عطف على ذلك النوع (قول المتن فإن كان بصحراء) إلى قوله كفي لحاظ معتاد ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة الخ الدال على أنه قد يكتفي بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفي لحاظ معتاد أي حيث يعتبر اللحاظ سم على حجج ويصرح به قول الشارح قبل فإولاً ملاحظة خلوا الخ اه عش (قوله وكل منها الخ) أفهم أنه إذا كان لأحد حصانة كان حرزاً فليراجع إلا أن يقال الواو فيه للاستئناف بين به حال كل من الثلاثة اه عش وإلى الأول يميل القلب كما هو أي الأحرار هو المشاهد في مساجد إسلامبول ولذلك يجعل أهله نقودهم وجواهرهم في مساجدهم والله أعلم (قوله بكسر اللام) وهو المراجعة مصدر للاحظه وأما بفتح اللام فهو كافي الصحاح مؤخر العين من جانب الأذن بخلاف الذي من جانب الأنف فيسمى موقاً يقال لحظه إذا نظر إليه بمؤخر عينه اه معنى (قوله إلا الفترات الخ) أي الغفلات فلو وقع اختلاف في ذلك هل كان ثم ملاحظة من المالك أو لا فينبغي تصديق السارق لأن الأصل عدم وجوب القطع اه عش ومرعن المغني ما يوافقه (قوله واخذ فيها) أي في تلك الفترة (قوله وبحت البلقيني الخ) اعتمده المغني وكذا النهاية فيما يأتي في شرح رثوب ومتاع وضعه الخ وخالفه هنا فقال مانصه وما بحت البلقيني من اشترط رؤية السارق الخ مخالف لكلامهم اه وعبارة سم اعتمد شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى عدم اشترط ذلك (قوله لانه لا يتمتع) أي السارق من السرقة (قوله إلا حينئذ) أي حين الرؤية (قول المتن بمحصن) أي كحان وبيت وحانوت اه معنى (قول المتن كفي لحاظ معتاد) أي حيث يشترط اللحاظ ولا يفقد لا يشترط اللحاظ مطلقاً كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية اه سم (قوله ولا يشترط) إلى قول المتن فحرز في النهاية إلا قوله خلافاً لمن ظن إلى لا يشترط الدوام (قوله فلا يشترط دوامه عملاً بالعرف) كذا في المغني (قوله هنا) أي فيما إذا كان المسروق بمحصن وقوله وثم أي فيما إذا كان بصحراء أو مسجداً الخ (قوله أخذ الخ) علة للظن المذكور وقوله وذلك أي الاختلاف (قوله وإن لم يكن) عبارة النهاية وإن لم يدم عرفاً اه (قوله دواماً) أي دائماً (قول المتن واصطبل بكسر الهمزة وهي همزة قطع أصلية وكذا بقية حروفه بيت الخيل ونحوها اه معنى (قوله ولو نفيسة) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغني إلا قوله واغلق وقوله كما يعلم إلى المتن (قوله ولو نفيسة) أي وكثير الثمن اه معنى (قوله فمع اللحاظ) أي الدائم اه معنى (قوله كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ بما يأتي في الماشية إلحاقها بها وقضيته اعتبار اللحاظ له على ماسياتي التنبيه له في هامش ما هناك اه سم (قوله بخلاف نحو الثياب) أي ما يخفى ريسهل حله اه معنى (قوله واستثنى البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغني وشيخ الإسلام (قوله وراوية) وقربة السقاء (تنبيه) المتن حرز التبن إذا كان متصلاً بالدور كما مر في الاصطبل معنى واسنى (قوله ومنه يؤخذ) أي من قوله ما اعتيد اه رشيدى (قوله تقييد ذلك بالخصيسة) أي بخلاف المنفضة من السرج واللجم فلا تكون محرزة فيه اه نهاية وقياسه أن ثياب الغلام لو كانت نفيسة

(قوله منزل منزلة ملاحظته) يجوز أيضاً أن ينزل منزلة حصانة موضعه بل يمكن أن يدعى حصانة موضعه حقيقة (قوله فإن كان بصحراء أو مسجد إلى قوله كفي لحاظ معتاد) ما قد يفهمه هذا الصنيع في نفسه من اعتبار اللحاظ في الجملة في سائر الصور غير مراد بدليل قوله بملاحظة أو حصانة الدال على أنه قد يكتفي بمجرد الحصانة فلا ينافي عدم اعتبار اللحاظ في بعض مسائل نحو الاصطبل والدار الآتية وقوله الآتي كفي لحاظ معتاد أي حيث يعتبر اللحاظ (قوله وبحت البلقيني أشرط رؤية السارق) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي عدم اشترط ذلك مرش (قوله أي المصنف كفي لحاظ معتاد) أي حيث يشترط اللحاظ لا يفقد لا يشترط اللحاظ مطلقاً (قوله كما يعلم من كلامه الآتي في الماشية) قضية الأخذ بما يأتي في الماشية إلحاقها وقضيته اعتبار اللحاظ

لا يعتاد وضع مثلها في الاصطبل لم يكن حرزها اه ع ش (قوله وعرة نحو خان) أى صحنه اه معنى
 (قول المتن وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرزم مع قطع
 النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من
 قوله الآتي ودار منفصلة الخ اه سم (قوله لغير نحو السكان) أى فليست حرزا عن السكان اه سم
 (قوله خسية) إلى قوله اه بان يكون في المغنى (قوله المتن وثياب بذلة) أى مهنة ونحوها كاللبسط اه
 مغنى (قوله وسوق) فاذا سرق المتاع من الدكاكين وهناك حارس بالليل قطع (فروع) لوضم العطار
 او البقال او نحوهما الا متعة وربطها بجبل على باب الحانوت او ارخى عليها شبكة او خالف لوحين على باب
 حانوته كانت محرزة بذلك في النهار ولو نام فيه او غاب عنه لان الجيران والمارة ينظرونها وفيها لوفعل ما ينبتهم
 لو قصدوا السارق فان لم يفعل شيئا من ذلك فليست محرزة وما في الليل فمحرزة بذلك مع حارس والبقول
 ونحوه كالفجل إن ضم بعضه إلى بعض وترك على باب الحانوت وطرح عليه حصيرا ونحوه فهو محرز بحارس
 وإن رقد ساعة ودار على ما يحرسه أخرى والامتنعة النفيسة التي تترك على الحوانيت في ليالي الاعياد ونحوها
 لتزيين الحوانيت وتستر بنطع ونحوه محرزة بحارس لان اهل السوق يعتادون ذلك فيقوى بعضهم ببعض
 بخلاف سائر الليالي والثياب الموضوعة على باب حانوت القصار ونحوه كامتعة العطار الموضوعة على باب
 حانوته فيبامر والقدر التي يطبخ فيها في الحوانيت محرزة بسدد تنصب على باب الحانوت للمشقة في نقلها إلى
 بناء وإغلاق باب عليها والحانوت المغلق بلا حارس حرز لمتاع البقال في زمن الامن ولو ليلا لالمتاع البزاز
 بخلاف الحانوت المفتوح والمغلق من الخوف وحانوت البزاز ليلا والارض حرز للبذر والزرع للعادة
 وقيل ليست حرزا لاجلاس قال الاذرعى وقد يختلف ذلك باختلاف عرف النواحي فيكون محرزا في ناحية
 بحارس وفي غيرهما مطلقا وهذا الوجه التحويط بلا حارس لا يحرز الثمار على الاشجار الا ان اتصلت بجيران
 راقبوها عادة واشجار أफीة الدور محرزة بلا حارس بخلافها في البرية والتلج في المثليجة والجدى في الجمدة
 والتبن في التبن والخطة في المطامير كل منها في الصحراء غير محرز لاجلاس وابواب الدور والبيوت التي فيها
 والحوانيت بما عليها من مغاليق وحلق ومسامير محرزة بتركيبها ولو مفتوحة ولم يكن في الدور والحوانيت
 احدى مثلها كما قال الزركشي وغيره سقوف الدور والحوانيت ورخامها والاجر محرز بالبناء والخطب
 وطعام البياعين محرز بشد بعض كل منها إلى بعض بحيث لا يمكن اخذ شيء منه إلا بحل الرباط او يفتق بعض
 الغرائث حيث اعتيد ذلك بخلاف ما إذا لم يعتد فانه يشترط ان يكون عليه باب مغلق مغنى وروض مع شرحه
 (قوله او مملوك غير مغضوب) مفهوما انه لو نام في مكان مغضوب لا يكون مامعه محرزا به ويوجه بان
 المسروق منه متعدد بدخوله المكان المذكور فلا يكون المكان حرزاه وسياتي التصريح به في كلام المصنف
 في الفصل الآتي اه ع ش (قول المتن او توسد متاعا) أى وضعه تحت راسه او اتكأ عليه اه مغنى (قوله
 حرزا) بفتح الراء أى احرازا (قوله لا مافيه) عطف على متاعا عبارة النهاية بخلاف مافيه اه وعبارة
 المغنى واستثنى الماوردي والرواني فيقالو توسد شيئا لا يعدل توسد حرزاه كالتوسد كسافيه نقدا وجوه
 حتى يشده بوسطه قال الاذرعى أى تحت الثياب اه (قوله وبحث تقييده بشده) عبارة النهاية وينبغي كما
 قاله الشيخ تقييده بشده الخ اه (قول المتن فحرز) فيقطع السارق بدليل الامر بقطع سارق رداء صفوان
 قال الشافعي رضي الله تعالى عنه رداؤه كان حرزا باضطجاعه عليه وإنما يقطع بتغيبه عنه ولو بدفنه إذا حرز
 مثله بالمعينة فاذا غيبه عن عين الحارث بحيث لو ناله لم يره كان دفنه في تراب او واره تحت ثوبه او حال بينها

له على ماسياتي التنبيه عليه في هاشم ما هناك (قوله أى المصنف وعرة دار الخ) الغرض منه بيان تفاوت
 اجزاء الدار في الحرزية بالنسبة لانواع المحرزم مع قطع النظر عن اعتبار الملاحظة مع الحصانة في الحرزية وعدم
 اعتبارها وسيعلم اعتبار ذلك وعدم اعتباره من قوله الآتي ودار منفصلة الخ (قوله لغير نحو السكان) فليست

(وعرة) نحو خان
 (دار وصفتها) لغير نحو
 السكان (حرز آية) خسية
 (وثياب بذلة) آية او
 ثياب نفيسة ونحو (حلى
 ونقد) بل حرزها البيوت
 المحصنة ولو من نحو خان
 وسوق عملا بالعرف
 فيها (ولو نام بصحراء)
 أى موات او مملوك غير
 مغضوب (او مسجد) او
 شارع (على ثوب او توسد
 متاعا) يعد التوسد له
 حرزاه لا مافيه نحو نقد
 الا ان شده بوسطه كما
 ياتي وبحث تقييده بشده
 تحت الثياب أى بان يكون
 الخطب المشدود به تحتها
 بخلافه فوقها لسهولة
 قطعه حيثئذ (فحرز)

ان حفظ به لو كان متيقظا للعرف وكذا إذا اخذ عمامته او خاتمه او مداسه من راسه أو اصبعه الغير المتدخل فيه وكان في غير الائمة العليا
او رجله او كيس نقد شده بوسطه ونازع البلقيني في التقييد بشد الوسط في الاخير فقط بان المدرك انتباه النائم بالاخذ وهو مستوفى السكل
وبان اطلاقهم الخاتم يشمل ما فيه فص (١٣٦) ثمين ويرد بان العرف يعد النائم على كيس نحو نقد مفرط ادون النائم وفي اصبعه

خاتم بنفس ثمين وايضا
فالانتباه باخذ الخاتم
اسرع منه باخذ ماتحت
الراس وظاهر في نحو
سوار المرأة او خلخالها
انه لا يحرز بجعله في يدها
او رجلها الا ان عسر
اخراجها بحيث يوقظ
النائم غالبا اخذ اما ذكره
في الخاتم في الاصبع
(فلو انقلب) بنفسه او بفعل
السارق (فزال عنه) ثم
اخذ (فلا) قطع عليه
لزوال الحرز قبل اخذه
وفارق قلب السارق نحو
نقب الحرز بانه هنا رفعه
بازالته من اصله بخلافه
واما قول الجويني وابن
القطان وجد جلا صاحبه
نائم عليه فالفاه عنه وهو
نائم واخذ الجبل قطع فقد
خالفهما البيهقي فقال لا قطع
لانه رفع الحرز ولم يهتك
وما قاله ارجه لما تقرر من
فرقهم بين هتك الحرز
ورفعه من اصله ويؤخذ
منه انه لو اسكره فغاب
فاخذ ما معه لم يقطع لانه
لا حرز حينئذ (وثوب
ومتاع وضعه بقربه)
بحيث يراه السارق ويمتنع
الا بتغفله (بصحراء) او مسجد
او شارع (ان لاحظته) لحاظا
دائما كما مر (بحرز) بخلاف

جدار فقد اخرجه من حرزه معنى وروض مع شرحه (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة إلى
اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ سم على حج اه ع (قوله ان حفظ) إلى قول المتن ومتصلة في
النهاية الا قوله وفارق إلى واما قول الجويني (قوله وكذا) إلى قوله ونازع في المعنى (قوله وكذا) أي
يقطع (قوله إذا اخذ عمامته الخ) أي فاما لو نام بنحو صحراء لا يساعده عمامته او غيرها كمداسه وخاتمه اه معنى
(قوله في غير الائمة العليا) أي من جميع الاصابع اه ع (قوله او كيس نقد) عطف على عمامته
(قوله ونازع البلقيني الخ) عبارة النهاية ونازع البلقيني الخ مردود بان العرف الخ (قوله في الاخير
الخ) متعلق بالتقييد (قوله يشمل ما فيه فص الخ) أي فهو مثل النقد فلم صار الخاتم حرزا مطلقا وكيس
النقد بشرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف الخ) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بجعله في
يدها الخ) أي وإن كانت نائمة في بيتها فلا يعد نفس البيت حرز له اه ع (قول المتن فلوا انقلب) أي في
نومه اه معنى (قوله بنفسه) إلى قوله لما تقرر في المعنى (قول المتن عنه) أي الثوب اه معنى (قوله نحو
نقب الحرز) أي ما لو نقب الحائط او كسر الباب او فتحه واخذ النصاب فانه يقطع باتفاق اه معنى
(قوله هنا) أي في قلب السارق رفعه أي الحرز وقوله بخلافه ثم أي في النقب (قوله واما قول الجويني
وابن القطان الخ) أي المقتضى القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) أي في مسألة الجبل (قوله
وما قاله) أي البيهقي من عدم القطع (قوله ويؤخذ منه انه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا انه لو رفع الحرز
من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل سم ومعلوم ان محل ذلك حيث كانت
اللبنة التي اخرجها من الجدار بهدمه لا تساوي لصا باو الا قطع اه ع (قوله انه لو اسكره الخ) وقياس
ذلك انه لو كان ثقب النوم بحيث لا يتنبه بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه سم
على حج اه ع (قول المتن وضعه) أي كلا منهما اه معنى (قوله بحيث يراه) إلى قوله ولو اذن في المعنى
الا قوله ويجري إلى المتن (قوله بحيث يراه الخ) لعله مبني على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الاتي يراه
وينزجر به فليتأمل اه سم اقول قد نقله المعنى هنا عن البلقيني عبارة ويشترب مع الملاحظة امران
احدهما الخ والثاني ان يكون الملاحظ في موضع قريب بحيث يراه السارق حتى يمتنع من السرقة الا بتغفله
فان كان بموضع لا يراه فلا قطع اذ لا حرز يظهر للسارق حتى يمتنع من السرقة قاله البلقيني اه (قوله بحيث
يراه السارق الخ) المناسب للمفهوم الاتي ان يقول بحيث ينسب اليه اه رشيدى (قوله كما مر) انفاي المتن
(قوله بحيث يعادلوهم) أي السراق اه ع (قوله الاولى أي الطارقين كما في المعنى) (قوله ولو اذن للناس)
هل يشترط الاذن لفظا او يكتفى بالاعم كقرينة الحال لا يبعد الثاني اه سيد عمر عبارة ع
ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا او حكما كمن فتح داره وجلس للبيع فيها ولم يمتنع من دخول للشراء منه اه
وقد يصرح بالعموم قول النهاية ولو فتح داره او حانوته لبيع متاع فدخل شخص الخ (قوله في دخول نحو
داره الخ) منه الحمام فن دخله للغسل ففرق منه لم يقطع حيث لم يكن ثم ملاحظ ويختلف الاكتفاء فيه
بالواحد والاكثر بالنظر الى كثرة الزحمة وقتها ومنه ايضا ما جرت العادة به من الاسمطة التي تعمل للافراح

حرز عن السكان (قوله ان حفظ به لو كان متيقظا) كانه اشارة إلى اعتبار ما ياتي في قوله وشرط الملاحظ الخ
(قوله ويؤخذ منه انه لو اسكره فغاب فاخذ ما معه الخ) وقياس ذلك انه لو كان ثقب النوم بحيث لا يتنبه
بالتحريك الشديد ونحوه لم يقطع سارق مامعه وما عليه (قوله ايضا ويؤخذ منه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا
انه لو رفع الحرز من اصله هناك بان هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليتأمل (قوله بحيث يراه) لعله مبني

وضعه بعيدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضيع له ومع قر به منه لا بد من انتفاء ازحام الطارقين
والاشتراط كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم ويجري ذلك في زحمة على دكان نحو خباز (والا) يلاحظه كان نام او ولاه ظهره او ذهل
عنه (فلا) احراز لانه يعد مضيعا حينئذ ولو اذن للناس في دخول نحر داره لشراء قطع من دخل سارقا لا يشتري او لم ياذن قطع كل داخل

وهذا أبين مما ذكره أو لا بقوله فان كان بصحراء الخ فنم صرح به ايضا (ح) وشرط الملاحظ قدر ته على منع سارق بقوة أو استعانة) فان ضعف بحيث لا يبالى السارق به بعد محله عن الغوث فلا حراز بخلاف ما إذا بالى به ومن ثم لو حظ متاعه ولا غوث فان تغفله اضعف منه واخذ قطع أو اقوى فلا (ودار) حصينة كما علم من قوله أو حصانة موضعه لكنه لا يتأتى اشتراطه كما علم مما مر مع وجود قوى متيقظ (منفصلة عن العمارة ان كان بها قوى يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه) لاقتضاء العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) احدا وكان بها ضعيف وبعدت عن الغوث أو قوى لكنه نائم (فلا) حرز

ولو مع اغلاق الباب هذا
ماجرى عليه هنا والمعتمد
ماجرى عليه في الروضة
وغيرها واعتمده وحاصله
مع زيادة عليه انها حرز
بملاحظة قوى بها يقظان مع
فتحها واغلاقه ونائم مع اغلاقه
اوردته ونومه خلفه بحيث
يصيبه وينتبه به لو فتح أو
امامه بحيث ينتبه بصير
فتحها أو فيه ولو مع فتحه
بحيث يعد حرز به ويظهر
فيمن بدار كبيرة مشتملة على
محال لا يسمع من باحدها
من يدخل الآخرة لا يحرز
به الا ما هو فيه وان يبأها
لا يحرز به ظهرها الا ان كان
يشعر بمن يصعد اليها منه
بحيث يراه وينجز به
(و) دار (متصلة) بالعمارة
اي بدور مسكونة وان
لم تحط العمارة بجوانبها
كإقتضاه اطلاقهم ويفرق
بينه وبين ما يأتى في الماشية
بان الغالب في دور البلد
كثرة الطروق والملاحظة
لها بخلاف ابنية الماشية
(حرز مع اغلاقه وحافظ)
بها (ولو) هو (نائم) ضعيف
ولولا ولو من خوف
ورجح الاذرعى الضعيف

ونحوها اذا دخلها من اذن له فان كان بقصد السرقة قطع والا فلا اما غير الماذون له فيقطع مطلقا وكون الدخول بقصد السرقة لا يعلم الا منه فلو ادعى دخوله لغير السرقة لم يقطع اه ع ش (قوله وهذا بين الخ) عبارة المغنى هذه المسئلة علمت من قوله لا سيما بقا فان كان بصحراء الخ لكن زاد هنا قيد القرب ليخرج مالو وضعه بعيدا بحيث لا ينسب اليه فان هذا تضيق لاحراز اه (قول المتن على منع سارق) اي من الاخذلو اطلع عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن في المغنى (قوله وبعد محله عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث سم على حج اه ع ش (قوله أو اقوى) بقى المساوى سم على حج اقول ويبلغى انه كالا قوى اه ع ش زاد السيد عمر لان المساوى يبالى بمساويه اه (قوله كما علم) أى التقييد بالحصينة (قوله لكنه لا يتأتى اشتراطه الخ) وحينئذ فشرطية انما هي في قوله ومتصلة اه رشيدى (قوله مما مر) اي في شرح أو حصانة موضعه (قوله مع قوى الخ) متعلق باشتراطه (قول المتن منفصلة عن العمارة) اي ككونها باطراف الخراب والبساتين وقوله حرز اى لما فيها ليلا ونهار اه معنى (قوله لاقتضاء العرف) الى قوله وفيه ولو مع فتحه في المغنى (قوله او كان بها ضعيف) اي لا يبالى به اه معنى (قوله وبعدت) فيه اشارة الى ان الضعيف القريب من الغوث في حكم القوى سم اه ع ش (قوله ولو مع اغلاق الباب) غابة في الصورة الاخيرة اه معنى (قوله هذا) اي التعميم بقوله ولو مع الخ (قوله جريا عليه هنا) عبارة النهاية في الكتاب بالحزر اه (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا من خوف اه سم (قوله بصير فتحه) اي صوته اه ع ش (قوله وفيه) اي الباب اي فتحته اه ع ش (قوله ولو مع فتحه) لا يخفى ما في هذه الغاية (قوله انه) اي من بدار الخ (قوله منه) اي الظهور الجار متعلق يصعد (قوله بحيث يراه الخ) الاسبك وكان بحيث الخ (قوله بالعمارة) الى قول المتن وخيمة في النهاية الا قوله على ان البلقينى الى نعم (قوله ويفرق بينه) اي بين ما اقتضاه اطلاقهم من عدم اشتراط الاحاطة من جميع الجوانب هنا (قوله وبين ما يأتى في الماشية) اي قوله هذا ان احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والافكا الخ اه رشيدى وعبارة سم كانه يريد به ما افاده قوله الآتى والافكا في قوله كما بحثه الاذرعى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها ثم وعدم اعتباره كذلك هنا كما يأتى في قوله فان خلت الخ فليتامل اه (قول المتن حرز) اي لما فيها ليلا ونهارا اه معنى (قوله ويرد الخ) ويمكن حل كلام الاذرعى على الضعيف العاجز عن الاستغاثة فيكون ظاهرا اه معنى (قوله واشتراط النائم) اي الحافظ النائم (قوله لذلك) اي لقدرة ته على الاستغاثة بالجيران (قوله اي الباب) الى قول المتن وخيمة الا قوله اخذ الى المتن وقوله كالأو كان الى اما بالنسبة وقوله اي كثرته الى المتن (قوله هي) اي الدار المتصلة (قوله لانه) اي ما فيها من الامتعة (قوله لذلك) اي لانه ضائع اه ع ش (قوله

على بحث البلقينى السابق وكذا قوله الآتى بحيث يراه وينجز به فليتامل (قوله أو اقوى) بقى المساواة (قوله وبعدت عن الغوث) فيه اشارة الى ان في حكم القوى الضعيف القريب من الغوث (قوله ونائم الخ) ظاهره ولو ليلا من خوف (قوله ويفرق بينه وبين ما يأتى في الماشية) كانه يريد بما يأتى في الماشية ما افاده قوله الآتى والافكا في قوله كما بحثه الاذرعى الخ من اعتبار الحافظ نهارا من الامن والاغلاق حيث لا احاطة بجوانبها وعدم اعتباره كذلك كما يأتى في قوله فان خلت الخ فليتامل (ونومه) اي الحافظ في المنفصلة

(١٨) - شروانى وابن قاسم - تاسع) انه كالأعدم ورد بان الاحراز الاعظم وجد بغلق الباب واشتراط النائم انما هو لاستغاثته بالجيران فكفى الضعيف لذلك على ان البلقينى اطال في عدم اشتراط شئ مع الغلق نعم ينبغي تقييد الخوف بما اذا كان السارق يندفع حينئذ باستغاثة الجيران كما هو ظاهر مما مر في شرط الملاحظة (ومع فتحه) اي الباب (ونومه) اي الحافظ هي بالنسبة لما فيها من الامتعة (غير حرز ليلا) لانه ضائع ما لم يكن النائم بالباب أو بقر به كما هو ظاهر اخذنا مما آتفا بالاولى (وكذا نهارا في الاصح) لذلك

ونظر الجيران والطارقين لا يفيد بمفرده في هذا بخلافه في أمتعة بأطراف الدكاكين لوقوع نظرهم عليها بخلاف أمتعة الدار ووزن الخوف هي غير حرز قطعاً كالوكان الباب بمنعطف لا يمر به الجيران بالنسبة لها نفسها وأبوابها المنصوبة وحلقها المسمرة ونحو سة فها ورخاها فهي حرز مطلقاً (وكذا) تكون غير حرزاً أيضاً (إذا كان بها يقظان) لكن (تغفل سارق في الاصح) لذلك لتقصيره بعدم المراقبة مع الفتح ومن ثم لو بالغ في الملاحظة فانهز السارق الفرصة (١٣٨) وأخذ قطع قطعاً (فان خلت الدار) المتصلة عن حافظها (فالذهب أنها حرز نهاراً) والحق به ما بعد الغروب الى انقطاع الطارق اي كثرته عادة كما هو ظاهر (زمن امن واغلاقه) اي معه ما لم يوضع مفتاحه بشق قريب منه لانه مضيق له (فان فقد شرط) من هذه الثلاثة بان فتح او الزمن زمن نهب او ليل والحق به ما بعد الفجر الى الاسفار (فلا) يكون حرزاً (وخيمة بصحراء لم تشد اطنابها وترخي) بالرفع عطف لجملة على جملة في حين التني ونظيرة قراءة قبل انه من يتق باثبات الياوم يصبر بالجزم قالوا من موصولة وتسكين يصبر للعطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية في العموم والابهام ولذا دخلت الفاء في حينها فكذا هنا لم بمعنى لافي التني فكان ترخي عطفاً على المعنى لاعلى اللفظ ويصح تخريجه على مافي قول قيس بن زهير العبسي الممايتك والانباء تنمي

ونظر الجيران (الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قوله في هذا) أي أمتعة الدار (قوله بخلاف أمتعة الدار) أي فلا يقع نظرهم عليها (قوله وزن من الخوف) اما حال من قوله هي مبتدا او ظرف لقوله غير حرز ويعتبر في الظروف ما لا يغتفر في غيرها عبارة النهاية اما وزن الخوف فغير حرز اه وعبارة المغني تنبيه محل الخلاف زمن الامن من النهب وغيره ولا فالايام كاللالي اه وهما احسن (قوله اما بالنسبة الخ) محترز قوله بالنسبة لما فيها الخ (قوله لها) اي الدار (قوله وابوابها المنصوبة الخ) وكالدار فيما ذكر المساجد فسقوها وجدرانها محترزة في انفسها فلا يتوقف القطع بسرة شيء منها على ملاحظ اه عش (قوله رخاها) اي المثبت بها سواء كان مفروشا بارضها او كان ملصقا بجدرانها اه عش (قوله فهي حرز مطلقاً) اي متصلة كانت او منفصلة اه عش ولوليللا وزمن خوف (قوله لذلك) لعله متعلق بقوله غير حرز ولا فالتعليل المذكور بعده ولم يعطفه عليه اه رشدي ويظهر انه علة وقوله لتقصيره الخ علة العلة (قوله بشق قريب) مفهومة انه اذا كان بمحل بعيد وقتش عليه السارق واخذه يقطع وينبغي ان في حكم البعيد ما لو كان المفتاح مع الهالك محرزاً بحجبه مثلاً فسرقة زوجته مثلاً وتوصلت به الى السرقة فنقطع اه عش (قوله او الزمن زمن نهب) اي او كان الزمن الخ فقوله او ليل كان الاولي نصبه (قوله والحق به) اي بالليل (قوله فلا يكون) الاولي التانيث كافي النهاية والمغني (قول المتن وخيمة) ومن ذلك بيوت العرب المعروفة المتخذة من الشعر اه عش (قول المتن اطنابها) اي حبوها (قوله بالرفع) الى قوله قالوا في النهاية (قوله عطف لجملة الخ) كذا افاده الشارح المحقق وظاهر هذا التعبير انه عطف بمجموع ترخي مع مرفوعه على مجموع تشدد مع مرفوعه وحينئذ لا يظهر قوله ونظيره الخ لان يقال انه نظيره في أصل استشكله بحسب الظاهر وان اختلف التوجيه المزيل للاشكال فهو نظير في الجملة ونقل الفاضل المحشي سم عن در التاج للسيوطي توجيه المتن بقوله قلت او يكون على لغة لاثبات حروف العلة مع الجازم وهي فصيحة مشهورة قريء بها في السبع قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياوم وهو عين ما سيذكره الشارح بقوله وقيل اثبت الخ اه سيد عمر عبارة الرشدي قوله نظيره قراءة قبل الخ هذا غير صحيح لانه من عطف فعل على فعل لاجملة على جملة ولا لم يكن للجزم وجه والذي في الاية يخرج على لغة من ثبتت حرف العلة مع الجازم كما قاله السيوطي في در التاج في اعراب المنهاج ونقله عنه ابن قاسم اه (قوله ويؤيد ذلك) اي عدم الاختصاص بالشعر (قوله على هذا) اي مافي قول قيس بن زهير (قوله فاولي المتن) انما تاتي الاولية ان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يتمتع اه سم (قوله بان انتفيا) الى قوله وروية السارق في النهاية والى قوله هو اصبوب في المغني (قوله او بين العبارات) لعله عطف على صحراء في قول المتن وخيمة بصحراء اه سم اقول وقول المغني فلو كانت مضروبة بين العائرف فهي كمتاع بين يديه في السوق اه صريح

(قوله لا نأقول ظاهر كلامهم أن هذا ليس بما يختص بالشعر الخ) فان السيوطي في در التاج بعد أن ذكر أنه اجاب الشارح المحقق بأنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات ما نصه قلت او يكون على اثبات حروف العلة مع الجازم لغة وهي فصيحة مشهورة وقريء بها في السبع في قوله تعالى انه من يتق ويصبر باثبات الياوم وجرم المعطوف عليه اه (قوله فاولي المتن) انما تاتي الاولية ان كان ذلك قياساً والا فلا اولوية بل ولا مساواة بل يتمتع (قوله او بين العبارات) لعله عطف على قول المتن بصحراء في قوله وخيمة بصحراء الخ

ان هذا ليس بما يختص بالشعر لانهم جعلوا هذا مقابلاً لقول بان ذلك ضرورة ويؤيد ذلك بل يصرح به تصريحهم بأنه يجوز في يتق اثبات الياوم وان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياوم وهذه الموجودة اشباع فقط واذا خرجت الاية على هذا فاولي المتن وقيل اثبت حرف العلة رجوعاً الى الاصل من الجزم بالسكون ويصح تخريج المتن على هذا أيضاً (اذا يها) بان انتفيا معاً (فهي وما فيها كمتاع موضوع) (بصحراء) فيشترط في احرارها دام الحافظ من قوي او بين العبارات فهي كمتاع بسوق فيشترط لحاظ معتاد (والا) بان وجد ما

في يجوز في يتق اثبات الياوم وان قلنا من شرطية لان الجازم حذف الياوم وهذه الموجودة اشباع فقط واذا خرجت الاية على هذا فاولي المتن وقيل اثبت حرف العلة رجوعاً الى الاصل من الجزم بالسكون ويصح تخريج المتن على هذا أيضاً (اذا يها) بان انتفيا معاً (فهي وما فيها كمتاع موضوع) (بصحراء) فيشترط في احرارها دام الحافظ من قوي او بين العبارات فهي كمتاع بسوق فيشترط لحاظ معتاد (والا) بان وجد ما

(حز) بالنسبة لما فيها (بشرط حافظ قوى فيها) أو بقرها (ولو) هو (ناعم) نعم اليقظان لا يشترط قر به بل ملاحظته ورؤية السارق له بحيث ينزجر به قاله البلقيني وهو أصوب مما وقع للزركشي وغيره في فهم عبارة الروضة وإذا نام بالباب أو بقر به بحيث ينتبه بالدخول منه لم يشترط اسبالة للعرف فإن ضعف من فيها اشترط أن يلحقه غوث من يتقوى به ولو نحا (١٣٩) السارق عنها فكما مر في النحا عما نام عليه

أما بالنسبة لنفسها فيكفي مع اللحاظ وإن نام ولو بقرها شد أظناها وإن لم ترخ إذا لها قبل وما اقتضاه المتن إن فقد أحد هذين يجعلها كالمتاع بالصحراء غير مراداه ورد بانه لا يقتضى ذلك نعم قوله ولا يشمل وجود أحدهما ولا يرد أيضا لأن فيه تفصيلا هو أنه إن كان الارحام وحده لم يكف مطلقا أى الامع دوام لحاظ الحارس كما هو ظاهر مما مر أو الشد كفى مع الحارس وإن نام بالنسبة لها فقط كما تقرر والمفهوم الذى فيه تفصيل لا يرد (وماشية) نعم أو غيرها (بابية) ولو من نحو حشيش بحسب العادة (مغلقة) أبوابها (متصلة بالعمارة محرزة بلا حفظ) نهارا زمن أمن أخذنا مما مر فى دار متصلة بالعمارة وإن فرق بانه يتسامح فى المشاة أكثر من غيرها وذلك للعرف هذا إن احاطت بها العمارة من جوانبها كلها والا فكفى قوله كما يحشه الزركشي كالادعى (و) بابية مغلقة (ببرية يشترط) فى أحرارها (حافظ ولو) هو (ناعم) وخرج بالمغلقة فيها المفتوحة فيشترط حافظ يقطع قوى

فى ذلك العطف (قول المتن قوى) أى أو ضعيف يبالى به وقوله ولو نائم أى فيها أو بقرها أه معنى (قوله) ورؤية السارق له (الخ) خلافا للنهاية ووافقا للبغنى (قوله) وإذا نام) الى قوله أما بالنسبة فى المغنى والى المتن فى النهاية الا قوله وإن نام ولو بقرها (قوله) فإن ضعف (الخ) محترز قول المصنف قوى (قوله) أما بالنسبة لنفسها (الخ) محترز قوله بالنسبة لما فيها (قوله) شد أظناها) فاعل يكفى أه ع ش (قوله) غير مراد) فانه اذا وجد الشد فقط كفى للحاظ المعتاد أه سم (قوله) والمفهوم الذى فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما ولو كونه حزرا حيثئذ بالشروط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوما حتى يعتذر بما ذكره فتأمل سم على حج وهو كما قال أه سيد عمر وع ش (قوله) نعم) الى قول المتن وغيره مقطورة فى المغنى الا قوله نهارا الى ذلك وقوله والحق الى المتن وقوله بان لا يطول الى المتن وقوله فيشترط فى أحرارهما ما مر وقول الشارح اذا الوجه فى النهاية الا قوله بان لا يطول الى المتن (قوله) نهارا (الخ) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذنا مما مر (الخ) انه لا بد من حافظ ولو نائم فى الليل وزمن الخوف سم على حج أه ع ش واعتمد المغنى اطلاق المتن ولم يقيد به بالنهار وزمن الامن وفرق بين ما هنا وما مر بما يأتى (قوله) عما مر) أى من قوله فان خلت فالذهب انها حز نهارا زمن امن واغلاقه أه سم (قوله) وذلك) راجع للتن وكذا قوله هذا (قوله) أه) أى بابية المشاة المذكورة (قوله) والا) أى بان اتصلت بالعمارة ولها جانب من جهة البرية معنى ونهاية (قوله) فكفى قوله (الخ) أى فيلتحق ذلك الجانب بالبرية فيشترط لكونها حزرا لحاظ معتاد فى ذلك الجانب أه ع ش (قوله) فى قوله) أى المصنف (قول المتن يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الامن مع الاغلاق سم على حج أه ع ش (قول المتن حافظ) أى قوى أو ضعيف يبالى به فان كان ضعيفا لا يبالى به السارق ولا يلحقه غوث فكالعدم كما مر أه معنى (قوله) يقظ) بضم القاف وكسرها أه مختار ع ش بمعنى مستيقظ لا نائم رشيدى (قوله) المعقولة) اراد به ما يشمل المقيدة (قوله) وغيرها) أى من الخيل والبغال والحمير وغيرها أه معنى (قوله) على ما (الخ) عبارة النهاية كما (الخ) (قوله) على ما فى الشرح الصغير (الخ) وهو الظاهر أه (قوله) فغير محرز) أى ما لم يره منها فقط وقوله كما اذا تشاغل عنها أى عن جميعها (قوله) نعم يكفى طروق الناس (الخ) أى فيحصل الأحرار بنظرهم

(قوله) غير مراد) فانه اذا وجد الشرط فقط كفى للحاظ المعتاد (قوله) لم يكف مطلقا) أى مع دوام اللحاظ امامه فهى حزرا كما بينه ولا بقوله فهى وما فيها كمتاع بصحراء فيشترط فى أحرارها دوام لحاظ (و) المفهوم الذى فيه تفصيل لا يرد) فيه بحث لأن وجود أحدهما ولو كونه حزرا حيثئذ بالشروط المذكور منطوق لدخول ذلك تحت والا وقد اعترف بذلك بقوله يشمل وجود أحدهما لا مفهوما حتى يعتذر بما ذكره فتأمل (قوله) بلا حفظ نهارا) لم يذكر محترز ذلك ويؤخذ من الحاقها بالدار المتصلة بالعمارة كما اقتضاه قوله أخذنا مما مر فى دار متصلة بالعمارة انه لا بد من حافظ ولو نائم فى الليل والخوف كما ذكره هناك بقوله حزرا مع اغلاقه وحافظ ولو نائم ضعيف ولو ليلا ولو زمن خوف أه (قوله) أخذنا مما مر) أى من قوله فان خلت فالذهب انها حز نهارا زمن امن واغلاق أه (قوله) يشترط حافظ) ظاهره ولو نهارا زمن الامن مع الاغلاق (قوله) نعم يكفى طروق المارة للدرعى) عبارة شرح الروض بعد قول الروض فان نام او غفل أو استتر به ضاع ما نصه فان لم يحل المرعى عن المارين حصل الأحرار بنظرهم نه عليه الرافعى أخذنا من كلام الغزالي أه

أو إباحة الغوث نعم يكفى نومه بالباب نظير ما مر ونحو الابل بالمرأح المعقولة محرزة بنائم عندها لأن فى حل عقلمها ما يوقظه فان لم تعقل اشترطت بيقظته أو ما يوقظه عند أخذها من نحو كلب أو جرس (وابل) وغيرها من المشاة (بصحراء) ترعى فيها مثلا والحق بها المحال المتسعة بين العمران (محرزة بجافظ يراها) جميعها وإن لم يراها صرته على ما فى الشرح الصغير ونقله ابن الرفعة عن الأكثرين اكتفاء بالنظر لا مكان العدو إليها أما ما لم يره منها فغير محرز كما اذا تشاغل عنها بنوم أو غيره ولم تسكن مقيدة أو معقولة نعم يكفى طروق المارة للدرعى (ومقطورة)

أسنى ومعنى (قوله طروق الناس) أى المعتاد اه عش (قوله وغير مقطورة) أى بالنسبة لغير الابل والبغال بقرينة ما يأتى ثم هو فيما إذا كان هناك ملاحظ ليفارق قول المصنف الاق وغير مقطورة ليست محرزة كانه عليه سم اه رشيدى عبارة سم قوله وغير مقطورة يفارق قول المصنف الاق وغير مقطورة الخ بتصرير هذا بالملاحظ وذلك بغيره اه (قوله يشترط الخ) وفي اشتراط بلوغ الصوت لها ما سبق قريبا اه معنى (قوله وتقاد) ويصور القودنى غير المقطورة مع تعدده بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي أو يأخذ مام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولاً وقصر الحصل فيها امتداد خلفه لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة سم على حج اه عش (قوله والا فإيراه الخ) أى فالحرز ما يراه فقط والباقي غير محرز (قوله مروره بالناس الخ) ظاهره وان جرت العادة بان الناس لا ينهون السارق لنحو خوف منه ويمكن توجيهه بان وجود الناس مع كثرتهم يوجب عادة هيبتهم والخوف منهم فاكفى بذلك اه عش اقول وينبغى تقييده بما اذالم تجر العادة بسرقة هؤلاء الممرور بهم وعاءة بعضهم لبعضهم فيها كفى نحو سوق الجديدة في طريق الحج (قوله مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل وبغال اخرج الخيل سم اه عش (قول المتن قطار) هو بكسر القاف ما كان بعضه اثر بعض اه معنى (قوله منهما) أى الابل والبغال (قوله فإزاد كغير المقطور) عبارة الروض وشرحه فإزاد على تسعة جاز أى وكان الزائد محرز فى الصحراء لافى العمران وقيل غير محرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير انتهى اه سم (قول فى احرازها) المناسب تذكير الضمير اه رشيدى (قوله مامر) انظر ما المراد به فانه ان أراد به الحافظ فى قوله السابق يحافظ يراها فالسابق والقائد كل منهما حافظ يراها وان اراد به التفات القائد والراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه فى الشرط فلا معنى لاشتراط عدم زيادة القطار على تسعة او شيئاً آخر فلم يظهر مروره سم على حج اه عش ويمكن ان يراد به الاول ويدفع قوله فالسابق والقائد الخ بان قول الشارح السابق وغير مقطورة الخ مفروض فى غير الابل والبغال كما هو قضية صنيع المعنى وقد مناه عن صريح الرشيدى والكلام هنا فيهما فقط لكن يرد عليه ما يأتى عن الرشيدى فليتبأمل (قوله تصحيف) أى تحريف من سبعة الى تسعة (قوله بان ذلك) أى تسعة بالناء المثناة وله (قوله لكن استحسن الرافعى الخ) عبارة النهاية لكن المعتمد ما استحسنه المصنف كالرافعى من قول السرخسى الخ (قوله وصحح المصنف قول السرخسى الخ) وجرى عليه ابن المقرئ فى روضه وهو الظاهر اه معنى (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول سم على حج اه عش (قول المتن وغير مقطورة) عبارة المعنى وابل غير مقطورة كان كانت تساق ليست محرزة فى الاصح لان الابل لا تسير

(قوله وغير مقطورة الخ) يفارقه قول المصنف الاق وغير مقطورة الخ بتصوير هذا بالملاحظة وذلك بغيره (قوله وتقاد) هذا مع عطفه على تساق الموصوف به غير مقطورة ايضا مع قوله الاق ويشترط مع ذلك فى ابل وبغال ان تكون مقطورة صريح فى شمول القود لغير المقطورة من غير الابل والبغال فلينظر ما معنى ترد غير المقطورة مع تعدده حتى يتأتى التفصيل بين رؤية جميعها وبعضها الا ان يصور بان يمشى امامها فتتبعه او يقود واحدا منها فيتبعه الباقي أو يأخذ مام كل واحد لكن تفاوتت الازمة طولاً وقصر الحصل فيها امتداد خلف لتأخر بعضها عن بعض بحسب اختلاف الازمة (قوله ويشترط مع ذلك) أى الشرط وقوله فى ابل وبغال اخرج الخيل (قوله فإزاد كغير المقطورة الخ) عبارة الروض وشرحه فلزاد على تسعة جاز أى كان الزائد محرز فى الصحراء لافى العمران وقيل غير محرز مطلقاً وهو ما اقتضاه كلام المنهاج كاصله وعليه اقتصر الشرح الصغير اه (قوله مامر) انظر ما المراد فانه ان اراد الحافظ فى قوله السابق يحافظ يراها فالسابق والقائد كل منهما حافظ يراها او شيئاً آخر فلم يظهر مروره فان اراد به التفات القائد والراكب فقد استوى التسعة من القطار وما زاد عليها منه فى الشرط فلا معنى حيث لا اشتراط عدم زيادة القطار على تسعة (قوله الى عشرة) هل الغاية داخله او خارجة لا يبعد الدخول

وغير مقطورة تساق فى العمران يشترط فى احرازها رؤية سائقها أو راكب آخرها جميعها وتقاد (يشترط التفات قائدها) أو راكب أو لها (اليها كل ساعة) بان لا يطول زمن عرفا بين رؤيتين فيما يظهر (بحيث يراها) جميعها والا فإيراه فقط ويكفى عن التفاته مروره بالناس فى نحو سوق ولور كغير الاول والاخر فهو سائق لما امامه قائدا لما خلفه (و) يشترط مع ذلك فى ابل وبغال ان تكون مقطورة لانها لا تسير الا كذلك غالباً (ان لا يزيد قطار) منهما (على تسعة) للعرف فإزاد كغير المقطورة فيشترط فى احرازها مامر وزعم ابن الصلاح ان الصواب سبعة بتقديم السين وان الاول تصحيف رده الاذرى بان ذلك هو المنقول لكن استحسن الرافعى وصحح المصنف قول السرخسى لا يتقيد فى الصحراء بعدد وفى العمران يتقيد بالعرف وهو من سبعة الى عشرة وقال جمع متأخرون الاشبه الرجوع فى كل مكان الى عرفه (وغير مقطورة)

منها تساق أو تقاد (ليست محرزة) بغير ملاحظ (في الاصح) لانها لا تسير كذلك غالبا ومن ثم اشترط في إحراز غير الابل والبغال نظرها
(تنبيه) للبنها ونحو صوفها أو متاع عليها حكمها في الاحراز أو عدمه كما في الروضة وغيرها (١٤١) وظاهره بل صريحه ان الضرع وحده

ليس حرزا للبن وإنما
حرزه حرزها وبه يعلم ضعف
الوجه القائل بأنه لو حلب
من اثنين فأكثر حتى بلغ
نصابا لم يقطع لأنها سرقات
من احراز لان كل ضرع
حرز للبنه ومحل الاول
إن كانت كلها لواحد أو
مشتركة ولما لم يقطع إلا
بنصاب لمالك واحد إذ
الوجه أن من سرق
من حرز واحد عينين كل
لمالك ومجموعهما نصاب
لا يقطع لان دعوى كل
بدون نصاب ويؤيده ما يأتي
في القاطع أن شرط النصاب
لجمع اشتراكهم فيه واتحاد
الحرز (وكفن) من مال
الميت أو غيره ولو بيت
المال ولو غير مشروع في
قبر بيت محرز ذلك الميت
بما مر فيه وعين الزركشي
كسر الرأ ويمكن توجيهه
بأنه لا يلزم من كون الميت
محرزا بالنسبة لنفسه كونه
محرزا بالنسبة لما فيه لما مر
من اختلافهما ففتحها يوم
أنه باحرازه في نفسه يكون
محرزا بالنسبة لما فيه بخلاف
كسرها فإنه لا يوم ذلك
(محرز) ذلك الكفن فيقطع
سارقه سواء أجرد الميت في
قبره أم خارجه لخبر البيهقي
من نبش قطعناه وفي تاريخ

كذلك غالبا كذا في أصل الروضة والخيل والبغال والخيرو الغنم السائرة كالابل السائرة إذ لم تكن مقطورة
ولم يشترطوا القطر فيها لكنه معتاد في البغال ويختلف عدم الغنم المحرزة بحارز واحد بالبلد والصحراء
أه والذي عليه ابن المقرئ ان البغال كالابل تقطير أو عدمه وإن غيرهما من الماشية مع التقطير وعدمه
مثلها مع التقطير وهو الوجه اه (قوله منها) المناسب لما قبله التثنية (قوله بغير ملاحظ) هذا إنما يأتي ان
جعل قول المصنف وغير مقطورة في مطلق الماشية وإن كان خلاف فرض كلامه إذ هو في خصوص الابل
كما هو فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحينئذ فيستثنى منه الابل والبغال كما مر أما بالنظر لموضع المتن فلا
يصح قوله بغير ملاحظ إذ قضيته انها مع الملاحظ محرزة وليس كذلك كما علم بما مر ثم انظر ما معنى قوله بعد
ومن ثم اشترط الخ هذا كله إن كان الضمير فيها بغير تثنية كما في نسخ فان كان مثنى كما في نسخ أخرى ومجمعه
الابل والبغال فيجب حذف هذا التقيد كالا يخفى اه رشیدی ويمكن الجواب بحمل الملاحظة المنفية على
الملاحظة الدائمة والخلاف إنما هو في كفاية الملاحظة المعتادة (قوله نظرها) أي الغير والتأنيث نظر اللفظ
(قوله تنبيه) إلى قوله إذا الوجه في المعنى (قوله للبنها) أي الماشية (قوله وظاهره) أي كلام الروضة وغيرها
(ومحل الاول) وهو القطع فيما لو حلب من اثنين فأكثر ما يبلغ نصابا بعبارة المغنى والنهاية ومحل الخلاف
الخ (قوله لم يقطع) أي جزما كما قاله شيخنا معنى ونهاية (قوله من احراز) بفتح الهمزة (قوله ويؤيده) أي
الوجه المذكور (قوله من مال الميت) إلى المتن في النهاية والمغنى (قول المتن محرز) بالجر صفة بيت اه معنى
(قوله وعين الزركشي) عبارة النهاية ولا يتعين كسر الرأ خلافا للزركشي اه (قوله من كون البيت محرز)
بفتح الرأ (قوله لما مر) أي في الدار المتصلة بالعمارة (قوله من اختلافهما) أي البيت وما فيه بالنسبة للحرز
(قوله ففتحها) أي الرأ (قول المتن محرز) بالرفع خبر كفن اه معنى وإلى اشارة الشارح بقوله ذلك الكفن
(قوله ذلك الكفن) إلى قوله في تاريخ البخاري في النهاية (قوله فيقطع سارقه) وإنما يقطع باخراجه من
جميع القبر إلى خارجه لا من اللحد إلى فضاء القبر وتركه ثم لخوف أو غيره لأنه لم يخرج من تمام حرزه نهاية
ومعنى (قوله أم خارجه) خلافا للمعنى (قوله لخبر البيهقي) إلى قوله ويبحث في المغنى (قوله أن كان) إلى
قوله ويبحث في النهاية الا قوله بخلاف غير مشروع إلى المتن (قوله أن كان) أي الكفن عبارة المغنى
وكذا كفن بقبر بمقبرة كأنه بطرف العمارة فإنه محرز بقطع سارقه حيث لا حارس هناك لان القبر في
المقابر محرز في العادة اه (قوله لتعذر الحفر) الظاهر ان من تعذر الحفر صلاية الارض لتكون البناء
على جبل وينبغي ان يلحق بذلك ما كانت الارض خوارعة سريعة الانهيار أو يحصل بها ماء لقربها من البحر
ولولم يكن الماء موجودا حال الدفن لكن جرت العادة بوجوده بعد لان في وصول الماء اليه متكالفة الحرفة الميت
وقد يكون الماء سببا لهدم القبر اه ع ش (قوله لا مطلقا) أي تعذر الحفر أو لاعتبارات المغنى بخلاف ما إذا
لم يتعذر الحفر ولا بدا أيضا كما يحتمل بعضهم أن يكون القبر محترما ليخرج قبر في أرض مغسوبة اه (قوله
بخلاف غير المشروع) والطبيب المسنون كالكفن والمضربة والوسادة وغيرهما والطبيب الزائد على
المستحب كالكفن الزائد والتابوت الذي يدفن فيه كالزائد حيث كرهه الاقطع به اه نهاية أي بان كان
بارض غير ندية وغير خوارعة ش (قوله كان زاد على خمسة) يفيد ان الزائد على الثلاثة في الذك من الرابع
والخامس مشروع ومحرز بقطع بسرقته (قوله كان زاد على خمسة) فليس الزائد محرز بالقبور كالأول
وضع مع الكفن غيره الا ان يكون القبر بيت محرز فإنه محرز به معنى واسنى (قول المتن لا بمضيعة) أي
بقعة ضائعة وهي بضاد معجمة مكسورة بوزن معيشة أو ساكنة بوزن مسبعة اه معنى (قوله مع انقطاع الشركة)
(قوله بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك ان التابوت اذا دفن فيه الميت ان شرع فحرز والافلاوان نحو
الطبيب حيث شرع ولم يغال فيه محرز والافلامر (قوله كان زاد على خمسة) قال في شرع الروض فليس

البخاري ان ابن الزبير رضي الله عنهما قطع نباشا (وكذا) ان كان وهو مشروع في قبر أو بوجه الارض وجعل عليه أحجار لتعذر
الحفر لا مطلقا (بمقبرة بطرف العمارة) فيكون محرز (في الاصح) بخلاف غير المشروع كان زاد على خمسة أو كفن به حربى كما هو
ظاهر (لا) ان كان (بمضيعة) ولا ملاحظ فلا يكون محرز (في الاصح) للعرف فيهما مع انقطاع الشركة فيه اذا كان من بيت المال

بصرفه للبيت فان حفت بالمارة ونذر تخلف الطارقين عنها في زمن يأتي فيه النباش أو كان بهاجر س كانت حرزا أو لول غير مشروع جز ما ولو
سرقه حافظ البيت أو المقبرة أو بعض الورثة أو نحو فرع احدثهم لم يقطع وبحث انه لو بلى الميت كان المالك فيه لله تعالى فيكون سرقته كسرقه مال
بيت المال وانما يتجه ان كفن من (١٤٢) بيت المال والافه ملك للملكة أو لامن وارث أو اجنبي ولو غولي فيه بحيث لم يخل مثله بلا

اي بين صاحب الكفن والسارق اه ع ش (قوله بصرفه الخ) متعلق بانقطاع الشركة (قوله فان حفت)
اي المقبرة (قوله عنها) اي عن المقبرة أو الجار متعلق بتخلف اهرشيدى (قوله ولو سرقه حافظ البيت الخ)
ومثله حافظ الحمام اذا كان هو السارق لعدم حفظ الامتعة عنه اه ع ش (قوله أو نحو فرع احدثهم) اي الورثة
(فروع) لو كفن الميت من التركة فنبش قبره وأخذ منه طالب به الورثة من اخذه ولو اكل الميت سبع
أو ذهب به سيل وبق الكفن اقتسموه ولو كفته اجنبي أو سيد من ماله أو كفن من بيت المال كان العارية
للميت فيقطع به غير المسكفين والخصم فيه المالك في الاولين والا امام في الثالثة ولو سرق الكفن وضاع ولم
يقسم التركة وجب ابداله من التركة وان كان الكفن من غير الماله فان لم تكن تركة فكمن مات ولا ترك له
وان قسمت ثم سرق استحب لهم ابداله هذا اذا كفن أو لافي الثلاثة التي هي حق لافانه لا يتوقف التكفين
بها على رضا الورثة أو مالو كفن منها بواحد فينبغي كما قاله الاذرعى ان يلزمهم تكفينه من تركته ثان وثالث
والبحر ليس حرز الكفن الميت المطروح فيه فلا يقطع أخذه لانه ظاهر فهو كالو وضع الميت على شفير القبر
فاخذ كفته فان غاص في الماء فلا قطع على أخذه ايضا لان طرحه في الماء لا يعد احرازا كالو تركه على وجه
الارض وغيه الريح بالتراب اه معنى وزاد الاسنى والخسة للمرأة كاللثة للرجل اه وكذا في النهاية لا
مسائل البحر (قوله ولو غولي) الى قوله وبحث الاذرعى في النهاية الى قوله وانما يحتاج في المعنى (قوله لم
يكن محرزا الخ) اي في غير البيت كما هو ظاهر اهرشيدى (قوله وبحث الاذرعى الخ) عبارة النهاية ولو سرق
الكفن من مدفون بفسقية وجوزنا الدفن بها وكان يلحق السارق بنشها عناه كالقبر قطع والافلا حيث
لا حارس اه قال ع ش قوله وجوزنا الدفن الخ هذا هو المعتمد حيث منعت الرائحة والسبع ودفن بها على
انفراد او مع غيره عند ضيق الارض عن الحفر لكل على حدته اه

(فصل) في فروع تتعلق بالسرقه (قوله في فروع) الى قوله قال شيخنا في النهاية الا قوله او المستحق
لمنفعتة وقوله والا الى لم يقطع (قوله بذكر ضدها) اي السرقة وكذا ضمير منعها (قوله لقطعة) متعلق
بمنعها وقوله وعنده اي عدم المنع (قوله والحرز) عطف على السارق (قوله والاحوال) كالو اخرج من
من بيت دار الى صحنها حيث يفرق فيه بين كون البابين مفتوحين او مغلقين او غير ذلك على ما ياتي اه ع ش
(قول المتن يقطع مؤجر الحرز) اي لإجارة صحيحة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع معنى وع ش (قوله
بسرقة) الى قوله اي بخلاف في المعنى الا قوله فيما نهي عنه (قوله للمستاجر) متعلق بانتقال الخ (قوله وبه
فارق الخ) اي بقوله اذلا شبهة الخ (قوله ان محل ذلك) اي قطع المؤجر (قوله ان استحق) اي المستاجر (قوله
لم يقطع) الظاهر ان مثله اي المؤجر في عدم القطع الاجنبي فليراجع اهرشيدى (قوله وان ثبت له الفسخ) اي
خيار فسخ الاجارة بافلاس المستاجر نهاية ومعنى (قوله وبعد مدت الخ) عبارة المعنى ويؤخذ من هذا
اي من قولهم ان محل ذلك ان استحق الاحراز به الخ انه لو سرق منه بعد فراغ مدة الاجارة لم يقطع وهو
كذلك وان كان قضية كلام ابن الرفعة انه يقطع اه (قوله به) اي بالقطع بالسرقه بعد مدة الاجارة (قوله
قال شيخنا وفيه) عبارة النهاية وتنظير الاذرعى فيه يحمل على ما لو علم المستاجر بانقضائها واستعمله تعديا
اه اي بان وضع فيه متاعا بعد العلم بانقضاء الاجارة أو امتنع من التخلية مع امكانها بعد ان طلبها المالك بخلاف
مالو استدام وضع الامتعة ولم يوجد من المالك طلب التخلية الممكنة سم على حج اه ع ش (قوله فقط) اي بدون

الزائد بمحرز اه (قوله بان اللص لا يلقى عناه) فان لقيه فحزر مر
(فصل) يقطع مؤجر الحرز الخ (قوله يحتمل^(١)) على ما لو علم المستاجر اي واخر التخلية مع امكانها

حارس لم يكن محرزا الا
بحارس وبحث الاذرعى ان
ما بالفساقى اي التي بالمقابر
غير محرز وعلاه بان اللص
لا يلقى عناه في نبشها بخلاف
القبر المحكم على العادة
وانما يحتاج لهذا ان قلنا
باجزاء الدفن فيها اما اذا
قلنا بما مر عن السبكي انه لا
يجزى فلا فرق بين ان يلقى
ذلك وان لا على ان منها ما
يحكم أكثر من القبر
(فصل) في فروع تتعلق
بالسرقة من حيث بيان
حقيقتها بذكر ضدها
وبالسارق من جهة منعها
لقطعه وعنده والحرز من
جهة اختلافه باختلاف
الاشخاص والاحوال
(يقطع مؤجر الحرز)
المالك له أو المستحق لمنفعته
بسرقة منه مال المستاجر
اذلا شبهة لان انتقال المنافع
التي منها الاحراز للمستاجر
اذل الغرض صحة الاجارة
وبه فارق عدم حده بوطء
أتمته المزوجة لدوام قيام
الشبهة في المحل وأفهم
التعليل ان محل ذلك ان
استحق الاحراز به والا
كان استعمله فيما نهي
عنه او في أضربا استأجره
كان استأجر أرضا
للزراعة فأوى فيها مواشيه
اي بخلاف ادخال مواشئ

نحو الحرث على الاوجه لتوقف الزراعة عليها فكانت كالمدون فيها لم يقطع ويقطع بسرقة منه في مدة الاجارة وان ثبت له اعلامه
الفسخ وبعد مدت كما يصرح به تشبيه ابن الرفعة بقطع المعير قاله شيخنا وفيه كما قال الاذرعى وغيره نظرا له والحق ان المعير فيه تفصيل ياتي
ومنه انه يقطع بعد الرجوع فقط (١) قول المحشى قوله يحمل الخ ليس في نسخ الشرح وكذا قوله اورجع بقيد الآتى اهن هامش

واعلامه بالرجوع (قوله وهذا) أى المؤجر (قول المتن وكذا معيره) أى الحرز اعارة صحيحة بخلاف مالو كانت فاسدة فلا قطع فيها معنى وعش (قوله يقطع إذا) إلى قوله وتعليقه في النهاية وكذا في المعنى لإقوله لو رجع إلى امتنع (قوله فيما أذن له فيه) خرج به مالو استعار للزراعة ففرس ودخل المستعير فسرقت من الغراس لم يقطع على قياس ما مر في صورة الاجارة السابقة (تنبيه) مثل اعارة الحرز مالو اعاررقها لحفظ مال او رعى غنم ثم سرقت ما يحفظه رقيقه معنى واسنى ونهاية (قوله وإن دخل بنية الرجوع) وإنما يجوز له الدخول إذا رجع نهاية واسنى فجرد النية لا يكون رجوعا بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية أو فسختها ثم قوله وإنما يجوز الخ صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وإن لم يكن على المستعير ضرر بدخوله كما ارتضى بهذا الاطلاق مر حين بحثت معه فيه سم على حجة اه عش (قوله إذا لاشبهة ايضا) عبارة المعنى لانه سرق النصاب من حرز محترم وإنما يجوز له الدخول إذا رجع والثاني لا يقطع لان الاعارة لا تلزم موله الرجوع متى شاء ويؤخذ من هذا ان محل الخلاف في العارية الجائزة اما الاعارة اللازمة فيقطع فيها قطعاً فالمرجعه (قوله لاستحقاقه منفعة) فيه شيء سم أى ان المستعير لما يستحق الانتفاع دون المنفعة وقد يقال المراد باستحقاق المنفعة استحقاق الانتفاع بهذا فلا محذور اه سيد عمر (قوله لو رجع) أى المعير في العارية بالقول معنى وسم (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً) قال سم كانه إشارة إلى مالو احدث شغلا جديداً بان احدث وضع امتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان في هذا إشارة إلى جواز بقاء الامتعة بعد المدة اه ومحل إن لم يطالب المالك بالتفريغ كانه عليه هو في قوله اخرى اه رشيدى قوله تعدياً عبارة المعنى بعد التمكن اه (قوله وطره) أى قطع المعير اه عش (قوله به) أى بالطر المذكور (قوله نقب الجدار) أى نقب المعير الجدار واخذ ما في داخله (قوله لعرق ظالم) يروى بالاضافة وتركها ووجه الاضافة ظاهر ولعل وجه التثوين انه من المجاز العقلي والاصل لعرق ظالم صاحبه فحول الاسناد عن المضاف إلى المضاف اليه فاستمر الضمير كما في عيشة راضية اه عش (قوله من غير عليه ورضاه) ضرب على الوافى اصل الشرح فليتامل وليحرراه سيد عمر اى ومفاد ثبوت الوافى انه لا يسقط القطع إلا إذا علم المالك الوضع ورضى به ومفاد سقوطها أنه يكفى في سقوط القطع علم الواضع رضا المالك بالوضع لو علمه وان لم يعلم بالفعل ولعل هذا هو الاقرب (من غير عليه ورضاه) مفهوماً انه إذا وضعه بعلم المستحق ورضاه قطع مالك الحرز إذا سرق منه وقد يشكك بان المؤجر اجارة فاسدة لا يقطع اذا سرق من مال المستاجر مع ان المستاجر انما وضع برضا المالك حيث سلطه عليه باجارته ان يقال ان المستاجر استند في الانتفاع بالمؤجر الى عقد فاسد وهو لفساده لا اعتبار به فالغنى ما تضمنه من الرضا بخلاف مالو وضعه برضاه فانه يشبه العارية وهى مقتضية للقطع اه عش وباقي في شرح أو أجنبي المغصوب الخ ما قد يخالفه (قوله وكذا لا يقطع) الى قوله ولا

بعد طلب المالك كما هو ظاهر (قوله وكذا معيره) عبارة الروض وشرحه وكذا يقطع بسرقة من داره فيما لو اعارها لغيره مال للمستعير وضعه وإنما يجوز له الدخول اذا رجع اه ولم يذكر قول الشارح وان دخل بنية الرجوع الخ ولا منافاة بينهما لان نية الرجوع ليست رجوعاً فجرد النية لا يكون رجوعاً بل لا بد من لفظ يدل عليه قبل الدخول كرجعت في العارية أو فسختها وقوله وإنما يجوز الدخول اذا رجع صريح في حرمة الدخول قبل الرجوع وهو مشكل لبقاء العين ومنفعة على ملكه وعدم ملك المستعير بالمنفعة وانما ملك أن ينتفع نعم ان كان على المستعير ضرر بدخوله اتجه توقف جواز الدخول على الرجوع ثم بحثت مع مر في ذلك فاخذ باطلاق شرح الروض مالم يعلم رضا المستعير فليتامل (قوله واستعمله او امتنع من الرد تعدياً) كانه إشارة الى مالو احدث شغلا جديداً بان احدث وضع امتعة بخلاف ما إذا استصحب ما كان بقى وهذا إشارة الى مالو احدث جواز ابقاء الامتعة بعد المدة (قوله او رجع بغيره الاقنى) فيه نظر لانه سياتى انه لا قطع عند الرجوع بالقيد الاقنى الا ان يريد بالقيد بعض ما ياتى وهو العلم دون الاستعمال تعدياً او اراد بالاقنى ما يفهم منه فيكون القيد هنا عدم ما ياتى فليتامل (قوله لاستحقاقه منفعة) فيه شيء

أو سرق اختصاصاً كما هو ظاهر أو (مالاً) ولو فلساً وان نازع فيه البلقينى (وأحرزه بحرزه

فسرق المالك منه مال الغاصب) أو السارق فلا قطع عليه في الاصح لان له دخول الحرز وهتكه لاخذ ماله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم يفترق الحال بين المتميز عن ماله والخلو طوبه ولا ينافي هذا قطع دائن سرق مال مدينه لا بقصد الاستيفاء بشرطه لانه حرز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو نيته الاخذ للاستيفاء على (١٤٤) ما مرو من ثم قطع راهن ومؤجر ومعيرو ومودع ومالك مال قراض بسرقة مع مال نفسه

نصا بآخر دخل بقصد سرقته أي أو اختلف حرزهما اخذا عما في مسألة الشريك فقولهم لا يقطع مشتر وفر الثمن باخذ نصاب مع المبيع محله إن دخل لاسرقته وقد اتحد حرزهما (أو) سرق (اجنبي) منه المال (المغصوب) أو المسروق (فلا قطع) عليه (في الاصح) وإن اخذه لانبية الرد على المالك لان المالك لم يرض باحرازه فيه فكانه غير حرز وقد يؤخذ منه ان كل ما تعدى بوضع اليد عليه كالمبيع فاسدا ليس كالمغصوب من حيث أن مالك هذا لا يقال انه لم يرض باحرازه وإن كان مثله في الضمان (و) الركن الثاني السرقه ومراستها اخذ المال خفية من حرز مثله فيحتد (لا يقطع مختلس ومتنهب وجاحد ودعيه) أو عارية مثلا لخبر الترمذي بذلك والاولان ياخذان المال عيانا واولهما يعتمد الحرب وثانيهما القوة فيسهل دفعهما بنحو السلطان بخلاف السارق لا يتأتى منعه فقطع زجره واما حديث الخز ومية التي كانت تستعير المتاع وتجده قطعها النبي ﷺ قال قطع فيه ليس للجحد وإنما ذكر لانها

ينافي في المعنى إلا مسألة الاختصاص وقوله ولو فلسا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منه في النهاية (قول المتن فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التغليب (قوله) فلا قطع عليه (الخ) ينبغي ان يكون محله إن لم يدخل بقصد السرقة اخذا من التعليل فليراجع قاله الرشدي وقضية قول الشارح والنهاية ولا ينافي هذا الخ لانه لا يقطع هنا مطلقا وقد يفيد ايضا قولها فلم يكن حرزا بالنسبة اليه اه (قوله) لانه له دخول الحرز وهتكه (الخ) أي وإن لم يتفق له اخذه اه عش (قوله) ولا ينافي هذا) أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اه عش (قوله) بشرطه لم يجعل له شرطا فيما مر اه رشدي ويحاج بان شرطه مفهوم قوله فيما مر إن حل وجحد الغريم او ماطل اه (قوله) أو نية الاخذ عطف على مطالبته (قوله) للاستيفاء أي بشرطه اخذا من قوله قيل بشرطه سم اه عش (قوله) ومن ثم) أي لاجل الفرق بين الحرز بحق وغيره (قوله) اخذ الخ) راجع لقوله أي أو اختلف الخ (قوله) مما مر في مسألة الشريك) أي من انه لو دخل حرز ابيه مال مشترك بينه وبين صاحب الحرز وسرق ما لا يختص بشريكه قطع إن دخل بقصد السرقة اه عش (قول المتن أو اجنبي المغصوب) احترز به عما لو سرق الاجنبي غير المغصوب فانه يقطع قطعاه اه معنى (قوله) لانبية الرد الخ) أي بل بنية السرقة اه معنى (قوله) وقد يؤخذ منه الخ) قد ينافيه ما مر في اول الفصل من اعتبار الصحة في الاجارة والاعارة (قوله) والركن الثاني) انظر ما المعطوف عليه عبارة المعنى واعلم ان السرقة اخذ المال الخ وهو ظاهر (قوله) ومراستها) إلى قوله واما حديث الخز ومية في المعنى إلا قوله مثلا وإلى قول المتن ولو تعاونا في النهاية إلا قوله فتامله إلى المتن وقوله ومعنى قولهم إلى أو كان (قوله) يعتمد الحرب) أي عن غير غلبة اه معنى (قوله) فقطع زجره) كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الاغلب ولا فالجاحد لا بقصد الاخذ عند وجوده عيانا فلا يمكن منعه بساطان ولا غيره اه معنى وقد يقال الجاحد يمكن المالك ان يشهد عليه عند الدفع فاذا جحد تخلص منه بنحو السلطان فان لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فانه لا حيلة فيه اه سيد عمر (قوله) وإنما ذكر) أي جحد المتاع اه عش (قوله) يشمل قاطع الطريق) أي مع انه يقطع اه سم (قوله) ويحاج بان قاطع الطريق الخ) ويمكن ان يحاج بان هذا الاطلاق مقيد بما يعلم بما يأتي في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لان الفرض تمييزه عن مصحوبه وهو حاصل بذلك وقوله فلم يشمله هذا الاطلاق فيه بحث ظاهر لان تمييزه بتلك الشروط لا يمنع الشمول إذ غاية ذلك انه اخص منه والاعم قطعاً لا ترى ان للأنسان شروطاً يتميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتأمل فالاول جوابنا سم ولك ان تقول يجوز ان يكون مراد الشارح عين جواب الحشى الذي صرح به فحاصله ان المراد بالمنتهب من ياخذ عيانا ويعتمد الحرب ولا يكون قاطعاً للطريق بقرينة ما يأتي في قاطع الطريق بقرينة قوله فلم يشمله الخ فانه قرينة واضحة على هذه الارادة وإن كان في العبارة إجمال اه سيد عمر (قوله) في ليلة) إلى قوله مستقلة في المعنى إلا قوله الذي هتك إلى وهنا وقوله وقيل فيه خلاف (قول المتن) وعاد الخ) أي قبل إعادة الحرز اه معنى (قوله) اما إذا أعيد الخ) أي من المالك أو نائبه اخذ ما مر فيما لو اخرج نصا بامرتين في ليلة اه عش (قول

عرفت بل لسرقه كما بينه اكثر الروايات في الصحيحين التصريح به وهو ان قرشا أهمهم شأنها ما سرقته قيل تفسير المنتهب المتن يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به ويحاج بان قاطع الطريق له شروط يتميز بها كما يأتي فلم يشمله هذا الاطلاق (ولو نقب) في ليلة (وعاد في) ليلة (أخرى فسرق) من ذلك النقب (قطع في الاصح) كمالو نقب اول الليل وسرق اخره ابقاء للحرز بالنسبة اليه اما اذا أعيد الحرز

أو سرق عقب النقب فيقطع قطعاً (قلت هذا إذا لم يعلم المالك النقب ولم يظهر للطارقين وإلا) بأن علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعاً) وقيل فيه خلاف (والله أعلم) لا تنهك الحرز فصار كالو نقب وأخرج غيره وفارق أخرج نصاب من حرز دفعتين بأنه ثم متمم لا خذ الأول الذي هتك به الحرز وقوع الاختلاف الثاني تابعاً لم يقطعه عن متبوعه إلا قاطع قوي وهو العلم والاعادة السابقان دون أحدهما ودون مجرد الظهور لانه يؤكد الهتك الواقع فلا يصلح قاطعاً له وهنا مبتدئ سرقة مستقلة يسبقها اهتك الحرز باخذ (١٤٥) شيء منه لكنها مترتبة على فعله المركب

من جزء من مقصودين لا تنبيه

بينهما نقب سابق وأخرج لاحق وإنما يتركب منها لأن لم يقع بينهما فاصل اجنبي عنهما وإن ضعف فكفى تخلف علم المالك أو الظهور فتأمل فان الفرق بمجرد انه ثم متمم وهنا مبتدئ فرق صوري لولا ما انطوى عليه من المعنى الظاهر الذي قرره وفي بعض النسخ ولا يقطع قطعاً وهو غلط (ولو نقب واحد وأخرج غيره) ولو بامر مالم يكن غير مميز أو أعجمياً يعتد وجوب الطاعة بخلاف نحو قرد معل لأن له اختياراً وادراكاً وإنما ضمن انساناً ارسله عليه لان الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (فلا قطع) على واحد منهما لان الأول لم يسرق والثاني اخذ من غير حرز نعم ان ساوى ما أخرجه بالنقب من الات الجدار نصاً باقطع الناقب كما نص عليه وان لم يقصد سرقة الآلة لان الجدار حرز لآلة البناء ومعنى قولهم لا لم يسرق أي شيئاً من داخل الحرز أو كان بازاء النقب ملاحظ يقظان فتغفله المخرج قطع ايضاً (ولو تعاونا في النقب)

المتن قلت (أي كما قال الرافعي في قول الشارح وقوله هذا في القطع في مسئلة المتن اه معني قوله بأن علم أي المالك النقب وقوله أو ظهر أي للطارقين (قوله وفارق) أي ما نأخذ حيث اكتفى فيه باحد الامرين (قوله لانه) أي الظهور (قوله فلا يصلح) أي كل واحد من الثلاثة (قوله وهنا) عطف على ثم (قوله لكنها مترتبة الخ) فيه ترتب الشيء على نفسه إذ الجزء الثاني من المركب المرتب عليه بالفتح هو عين المترتب بالكسر (قوله نقب سابق وأخرج الخ) بالجر على انهما بدل من جزأين أو بالرفع على انهما خبر مبتدأ محذوف (قوله فان الفرق بمجرد انه الخ) اقتصر على هذا الفرق المعنى كما نبهنا عليه (قوله وهو غلط) أي والصواب اثبات حرف النفي وهو موجود في خط المصنف قاله الأذري معني (قول المتن وأخرج غيره) أي أخرج المال من النقب ولو في الحال اه معني (قوله ولو بامر) إلى قول المتن ولو تعاونا في المعنى (قوله مالم يكن غير مميز الخ) عبارة المعنى هذا إذا كان المخرج ممزاً مالمو نقب ثم امر صدياً غير مميز أو نحوه بالأخراج فأخرج قطع الامر وان امر مميز أو قرداً فلا لانه ليس آلة له ولان للحيوان اختياراً فان قيل هلا كان غير المميز كالقرد هنا اجيب بان اختيار القرد اقوى فان قيل لو عليه القتل ثم ارسله على انسان فقتله فانه يضمنه فلو وجب عليه الحد هنا اجيب بان الحد انما يجب بالمباشرة دون السبب بخلاف الضمان وهل القرد مثال فيقاس عليه كل حيوان معل لا يظهر الأول ولو عزم على غفريت فأخرج نصاً باهل يقطع او لا يظهر الثاني كالأكره بالغاميز اعلى الأخرج فانه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف نحو قرد الخ) أي من سائر الحيوانات المعلة كالأول علم عصفوراً اخذ شيء فأخذه فلا قطع على ما تنفذه هذه العبارة ومثل ذلك مالو عزم على غفريت كما ذكر الخطيب اه ع شر (قوله ارسله) أي نحو القرد المعلوم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الأول ضمان الجدار وعلى الثاني ضمان المأخوذ اه معني (قوله ومعني قولهم الخ) الأولى فعني الخ بالفاء بدل الواو اه رشيدى (قوله ولا) لعله من تحريف الناسخ والاصل لان الأول عبارة المعنى فيكون المراد حيثئذ بقولهم لان الأول لم يسرق انه لم يسرق ما في الحرز اه (قوله او كان الخ) عطف على قوله ساوى الخ (قوله ملاحظ يقظان) أي وإن كان الحافظ نائماً فلا قطع معني واسنى (قوله ولو بان أخرج) إلى قوله فلا اعتراض في المعنى (قول المتن بالأخراج) أي لنصاب فاكثرو قوله فأخرجه أخرأي مع مشاركته في النقب وسأوى ما أخرجه نصاً بافا كثر اه معني (قوله إذا القسم الخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانقرد فيفيدان المخرج شريك في النقب اه (قوله نحويله) أي المصنف وقوله من أحدهما إلى الناقب أي من الاسناد إلى أحدهما ضمير أو ظاهر إلى الاسناد إلى لفظ ناقب (قوله فيهما) أي في صورتى المتن (قول المتن بوسط نقبه) بفتح السين لانه اسم اريد به موضع النقب اه معني وعلى هذا الاحتياج إلى قول الشارح أو ثلثة مثلاً وإنما زاده أي الشارح لحمله على سكن السين (قول المتن وهو يساوى نصابين) خرج به ما إذا كان يساوى دون

والأخص مشمول للأعم قطعاً لا ترى أن للإنسان شروطاً يتميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم له قطعاً فليتامل فالأولى جواز ايتامل (قوله ولو تعاونا في النقب ثم اخذهما الخ) كان التصوير بذلك الاختلاف في قطعهما إذا بلغ المسال في الخارج المذكور بين الناقب الآخر وغيره لكن مقابل الاظهر انما يجري في الآخر كما هو ظاهر (قوله وأخرجه آخر) صفة محذوف أي ناقب (قوله إذا القسم انهما تعاونا في النقب) فقوله وضعه عطف على انقرد لا على تعاونا م

(١٩) شرواني وابن قاسم تاسع) ولو بان أخرج هذا النبات وهذا النبات (وانقرد أحدهما بالأخراج أو وضعه ناقب بقرب النقب وأخرجه آخر) ناقب ايضاً إذا قسم انهما تعاونا في النقب فلا اعتراض عليه لاسيما مع قوله قبله وأخرج غيره فلا قطع ثم رايت البلقيني صرح بنحو ذلك وقال سبب توهم الاعتراض تحويله الكلام من أحدهما إلى الناقب لكن الفاضل لا يخفى عليه ذلك (قطع المخرج) فيهما لانه السارق (ولو) تعاونا في النقب ثم اخذهما أو وضعه بوسط نقبه (أو ثلثة مثلاً) فأخذه خارج وهو يساوى نصابين) أو أكثر (لم يقطعاً في الاظهر) لان

كلا منهما لم يخرج من تمام الحرز (١٤٦) وكذا لو ناوله الداخل للخارج فيه بخلاف ما لو وضعه أو ناوله له خارجا فان الداخل يقطع

لانه الذي أخرجه من تمام الحرز (ولو رماه الى خارج حرز) من نقب أو باب أو فوق جدار ولو الى حرز آخر لغير المالك أو الى نحو نار فاحرقته علم بها أم لا على الاوجه أو وضعه بماء جار) الى جهة مخرجة فاخرجه منه أو اكد أو جار الى غير جهة مخرجة وحركة حتى أخرجه منه وإن كان المحرك خارج الحرز كما هو ظاهر بخلاف ما إذا لم يحركه وإنما طرأ عليه نحو سبل أو حركه غيره فان الغير هو الذي يقطع وما اذاري حبرا لنحو ثمر فسقط في ماء وخرج لانه لم يستول عليه (أو) وضعه على (ظهر دابة سائرة) الى جهة مخرجة أو سيرها حتى أخرجه منه وحذف هذه من أصله لفهمها بما ذكره بالاولى (أو عرض لريح هابة) حالة التعريض فلا أثر لطلبها بعده (فاخرجته) منه (قطع) وإن لم يأخذه أو أخذه آخر

النصابين فانه لا يقطع عليهما جز ما اه معني أي فالتصور بذلك لتعيين محل الخلاف (قوله فيه) متعلق بناوله والضمير لوسط النقب خرج به ما إذا أخرج يده الى خارج الحرز وناولاه رشيدى (قوله بخلاف ما لو وضعه أو ناوله) أي الداخل له أي للخارج والجار متعلق بناوله فالاول محترز ما في المتن والثاني محترز ما في الشارح وقوله خارج تنازع فيه الفعلان (قوله فان الداخل يقطع) ولو ربط المال لشريكه الخارج بغيره قطع الخارج دون الداخل وعليهما الضمان ويقطع الاعمي بسرعة مادله عليه الزمن وإن حمله ودخل به الحرز ليدل على المال وخرج به لانه السارق ويقطع الزمن بما أخرجه الاعمي حامل للزمن لذلك وكالزمن غيره وفتح الباب والقفل بكسر أو غيره وتسور الحائط كل منها كالنقب فيما مر معني وروض مع شرحه (قول المتن ولو رماه الخ) أي المال المحرز أو أخذه في يده أو أخرجه به من الحرز ثم أعاده اه (قوله) من نقب) إلى قوله وما إذا في النهاية الا قوله أو جار الى غير جهة مخرجة وقوله وإن كان إلى بخلاف وإلى قول المتن أو ظهر دابة في المعنى إلا ما ذكر (قوله ولو الى الحرز الخ) وسواء أخذه بعد الرمي أم لا أخذه غيره أم لا تلف بالرمي أم لا معني ونهاية (قوله إلى جهة مخرجة) أي يخرج الحرز (قوله نحو سبل) عبارة المعنى انفجار أو سبل أو نحوه اه (قوله فان الغير هو الذي يقطع) أي كان تحريكه لا جعل أخرجه للسرة كما هو ظاهر فليراجع اه رشيدى (قوله لانه لم يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنالك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لانه ايضا لم يستول عليه إلا ان يجاب بأنه هناك أحدث فعلا في الحرز نشأ عنه خروج المال فعدم مستوليا عليه وقضية هذا انه يضمن المال هناك وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه سم اقول كلام بعضهم هناك صريح في تلك القضية (قول المتن أو ظهر دابة سائرة الخ) ولو ربط لؤلؤة مثلا بجناح طائر ثم طيره قطع كالو وضعه على ظهر دابة ثم سيرها اه معني (قوله أو سيرها) إلى قول المتن فاخرجته في المعنى وإلى قول المتن ولا يضمن حر في النهاية (قول المتن فاخرجته قطع) عموم شامل للمال أو أخذه المالك بعد خروجه من الحرز وقبل الرفع للقاضي ولعله غير مراد لما يأتي من أن شرط القطع طلب المالك للمال بعد أخذه ليس له ما يطالبه به فتنبه له اه ع ش وتقدم في الشروح الثالثة ما يفيد (قوله بفعله ومنسوب الخ) الاول الاقتصار على المعطوف كافي المعنى (قوله قبل تنكيه الخ) واقفه المعنى (قوله لو أخرج نقد الخ) عبارة المعنى لو فتح الصندوق وأخذ منه النقود وراه في أرض البيت فلتلف الخ (قوله فلتلف أو أخذه غيره) لا دخل لهذا في الاشكال كما لا يخفى بل حذفه لبلغ في الاشكال اه رشيدى وفيه وقفة (قوله) وليس كذلك) عبارة المعنى وفيه تفصيل يأتي اه (قوله فهو لم يخرج به الى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه الى خارج حرز اه سم (قوله فان قلت الخ) اقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لان النكرة في الاثبات لا عموم لها فقوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كافي جمع الجوامع فقوله خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله التنكير يفيد انه لا بد الخ) هذا حاصل جواب الاعتراض الاول وإنما يتأتى

(قوله على الاوجه) هو الاصح (قوله لانه لم يستول عليه) قد يشكل عدم القطع هنا لذلك بالقطع فيما لو نقب وعاء حنطة فانصب منه نصاب لانه ايضا لم يستول عليه إلا ان يجاب بأن هناك أحدث فعلا في الحرز نشأ عنه خروج المال بعد به مستوليا عليه وقضية هذا انه يضمن المال هنا وإن لم يضع يده عليه حقيقة فليراجع اه (قوله لان البيت ان كان حرز للنقد فهو لم يخرج به الى خارج حرز) فيه بحث بل أخرجه الى خارج حرز وهو الصندوق لان لفظ حرز نكرة في الاثبات فلا عموم له أي وأخرجه الى خارج الحرز أي المعهود وهو ما كان فيه فليتامل (قوله فان قلت التنكير الخ) اقول قد يغير الاعتراض بحيث لا يدفعه الجواب المذكور وذلك لان النكرة في الاثبات لا عموم لها فقوله خارج حرز صادق بخارج الصندوق فقط والمفرد المحلى باللام للعموم مالم يتحقق عهد كافي جمع الجوامع فقوله خارج الحرز معناه كل حرز إذ لم يتحقق هنا عهد فليتامل (قوله)

في محله لان البيت ان كان حرز للنقد فهو لم يخرج به الى خارج حرز ولا الحرز أو غير حرز صدق انه أخرجه الى خارج حرز أو ان لحرز فلم يفترق الحال بين التعريف والتنكير فان قلت التنكير يفيد انه لا بد من أخرجه الى مضیعة ليست حرز الشيء بخلاف التعريف

قلت ممنوع لأن في الحرز للعهد الشرعي فتساويا و مرانه لو اتلف نصابا كثر في الحرز لم يقطع مالم يتحصل بما على بدنه من نحو طيب نصاب على ما يحته البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فتخرج منه خارجا ربع دينار (أو) وضعه بظهر

دابة (واقفة فحشت بوضعه) ومثله كما هو ظاهر مالمو مشت لاشارته بنحو حشيش (فلا) قطع (في) الاصح) لانه اذا لم يسبقها مشت باختيارها قال البلقيني ومحل ان لم يستول عليها والباب مفتوح فان استولى عليها وهو مغلق ففتحه لها قطع لانها لما خرجت بحمله وقد استولى عليها ففتحه ينسب الاخراج اليه قال وقضية هذا أنها لو كانت تحت يده بحق فخرجت وهو معها انه يقطع لان فعلها منسوب اليه ولذا ضمن متلفها اه وورده مامر ان الضمان يكفي فيه مجرد السبب بخلاف القطع فتوقف على تسييرها حقيقة لاحكام (ولا يضمن حر) ومكاتب كتابة صحيحة ومبعض (يبد ولا يقطع سارقه) وان صغر وخبر قطعه ^{بغير} لمن يسرق الصبيان ويديمهم ضعيف أو محمول على الارقاء وحكمهم ان من اخذ غير يميز من حرزه كصفاء دار سيده الذي ليس بمطروق يقطع وان تبعه ثم اخذه خارج الحرز لم يقطع الا ان دعاه كبيمة تساق او تقاد وقضيته ان الاشارة

ان كان لفظ حرز في كلام المصنف للعموم مع أنه لا مسوغ له اه رشیدی (قوله قلت ممنوع لان الالح) حاصل هذا الجواب كالا يخفى تسليم ما قاله المعترض في التكرير الذي هو حاصل جواب الاعتراض الاول وادعاء ان التعريف مثله يجعل ال للعهد الشرعي لكنه لما يتم ان كان معنى العهد الشرعي هنا ما جعله الشارع حرز في الجملة ولو لغير هذا لما ان كان معناه ما جعله الشارع حرز لهذا كما هو الظاهر فلا مساواة اه رشیدی (قوله و مرانه الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه فروع لو ابتلع جوهره مثلاً في الحرز وخرج منه قطع ان خرجت منه بعد لباقها بحاله فاشبهه مالمواخر جهات في فيه او وعاء فان لم يخرج منه فلا قطع لاستهلا كهافي الحرز كالواكل المسروق في الحرز وكذا لو خرجت منه لكن نقصت قيمتها حال الخروج عن ربع دينار كما نبه عليه البارزى ولو تضمنه بطيب في الحرز وخرج منه لم يقطع ولو جمع من جسمه نصاب منه لان استعماله بعد تلفه كالطعام اه (قوله مالم يتحصل الخ) عبارة النهاية ولمن اجتمع بعد ذلك بما على بدنه من نحو طيب ما يبلغ نصابا بخلاف البلقيني اه وقدمر انفا عن المغنى والروض مثلاً (قوله مالم يتحصل) الى المتن لم يتقدم في كلامه خلافا لما يقتضيه صنيعه فكان الاول ان يزيد كنية اى (قوله او يبلغ الخ) عطف على يتحصل (قوله حالة الاخراج) يعنى حالة الخروج من جوفه اه رشیدی (قول المتن بوضعه) اى بسبب وضعه قالباء سببية اه عش (قوله لانه اذا لم يسبقها الخ) عبارة المغنى لان لها اختيارا في السير فاذا لم يسبقها فقد سارت باختيارها اه (قوله قال البلقيني الخ) عبارة النهاية وقول البلقيني ومحل الخ مردود بان الضمان الخ (قوله والباب مفتوح) المناسب لما ساقى او الباب بالف قبل الواو اه رشیدی (قوله ينسب) الاولى المضى (قوله قال) اى البلقيني (قوله وقضية هذا) اى قوله فان استولى عليها الخ (قوله ويرده) اى ما قاله البلقيني بصورتيه (قول المتن ولا يضمن حرید) اى بوضع يد عليه كالمواجر الولي الضمى لاحد فهرب من عنده فلا يضمنه ومثله الزوجة الصغيرة اذا هربت من عند زوجها فلا يطالب بها الزوج اه بحيرى عن شيخه العشماوى (قوله ومكاتب) الى قول المتن ولو سرق في النهاية والمغنى لا لقوله وقضيته الى ويميز (قوله وان صغر) اى الحرز لانه ليس بمال مغنى وشرح المنهج وقضية صنيع الشارح ان المرجع كل من الحرو المكاتب والمبعض (قوله ويديمهم) اى ثم يخرجهم فيديمهم في ارض اخرى اه مغنى (قوله وحكمهم) اى الارقاء اه عش (قوله غير يميز) اى قنا غير يميز لصفراء عجمة او جنون نهاية ومغنى (قوله الذى ليس بمطروق) اى كان كان منعظا عن الطريق كذا ظهر فليراجع اه رشیدی (قوله ولان تبعه الخ) عبارة المغنى وسواء أحمله السارق او دعاه فاجابه لانه كالبيمة تساق او تقاد اه وكذا في النهاية لا لقوله لانه الخ (قوله وقضيته) اى الاستثناء المفيد للحرص (قوله اليه) اى القن الغير المميز (قوله ليست كدعائه) اى فلا قطع فقوله نظير مامر الخ راجع للنفي (قوله ويميز به نحو نوم الخ) عبارة المغنى ولو حمل عبد اميزا قويا على الامتناع نائما او سكران قطع اه زاد النهاية ومضبوطاه اى مربوطا عش (قوله كالمواجر) اى متيقظا نهاية ومغنى (قوله حرا) الى قوله لانه لان كان في النهاية لا لقوله كذا قالوه وقوله ان لاقت به (قوله ولو صغيرا) قضية هذه الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع اه رشیدی اقول قضية قول المغنى ولو سرق حرا صغير لا يميز او مجنونا أو أعجميا أو أعمى من موضع لا ينسب لتضييع بقلادة الخ أما اذا سرقه من موضع ينسب لتضييع فلا يقطع بخلاف اه ان الكبير الكامل والاخذ من غير حرزه كل منهما ليس من محل الخلاف خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والنهاية (قوله او معه مال اخر) اى يليق به ايضا كما هو صريح شرح المنهج

مالم يتحصل بما على بدنه من نحو طيب نصاب على ما يحته البلقيني مخالفا فيه الشيخين أو يبلغ جوهره فيه فيخرج منه) عبارة الروض وان ابتلع جوهره وخرج قطع ان خرجت منه وان تضمنه بطيب وخرج لم يقطع

اليه بما كول ليست كدعائه نظير مامر في البيمة ويحتمل الفرق بأنها أقوى ادراكا منه لتناولها مصاحبها وكفها عن ضارها بخلافه ويميز به نحو نوم أو أكرهه حتى تبعه كغير المميز فان خدعه فتيه مختارا لم يقطع كالمواجر حمله وهو قوى قادر على الامتناع (ولو سرق) حرا ولو (صغيرا) أو مجنونا أو نائما (بقلادة) وحلى يليق به ويبلغ نصابا أو معه مال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه

وان أخذه من حرز (في الاصح) لان للحريد اعلى مامعه فهو محرز ولهذا لا يضمن سارقه ما عليه ويحكم على ما يده انه ملكه كذا قالوه وقضيته انه لو نزع منه المال قطع لاخرجه من (١٤٨) حرزه ومحله كما صرح به الماوردي والرويان ان نزعها منه خفية أو بجاهرة ولم يمكنه منعه

من النزع وقول الاذرعى عن الزبيل محل الخلاف ان نزعها منه اى والاصح منه لا قطع والا فلا قطع قطعاً يحمل على ما اذا نزعها منه بجاهرة وامكنه منعه اما اذا لم يلق به ومثله ماله كانت ملكاً لغير الصبي فان أخذه من حرز مثلاً قطع قطعاً ومن حرز يلق بالصبي دونها فلا قطعاً واما اذا سرق ما عليه او ما على قن دونه فان كان بحرزه كفناء الدار قطع كفناء الدار قطع والا فلا وقلادة كلب بحرز دواب يقطع بها ان لاقت به أخذها وحدها او مع الكلب (ولو نام عبد) ولو صغيراً فيما يظهر خلا فلقيد به بالبالغ العاقل او بالمميز وان امكن توجيهه بان البعير لا يحرزه به مع النوم الا ان كان فيه قوة على الاحراز لو استيقظ ويرد بان هذا انما يظهر مع اليقظة واما مع النوم فلا فرق وانما سبب الاحراز وجودهما بين اهل القافلة كتماع بين سوقه يلاحظونه فاستوي الصغير وغيره ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق (على بعير) عليه أمتعة أو لا (فقداه) وأخرجه عن القافلة الى مضبعة (قطع) في الاصح لانه أخرجهما من حرزهما

كغيره اه رشيدى عبارة المغنى أو مال غيرها مما يلق به من حليوه وملابسه وذلك نصاب اه (قوله) وان أخذه الخ) قدم ما في هذه الغاية (قوله) فهو) اى مامع الحرز اللاتق به محرز اى بالحرز اه سنى (قوله) ولهذا لا يضمن سارقه) بمعنى انه لا يدخل في ضمانه لو تلف مثلاً بغير السرقة اه رشيدى (قوله) وقضيته) اى قولهم فهو محرز (قوله) من حرزه) وهو الحرز اه بجيرى (قوله) ومحله) اى ذلك المقضى عبارة النهاية والوجه كما قاله الشيخ واقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي انه ان نزعها منه خفية أو بجاهرة ولم يمكنه منعه من النزع قطع ولا افلاء (قوله) أو بجاهرة) لعل المراد انه أخذوه بالصبي مثلاً ينظر لكنه في محل خفى حتى يصدق حد السرقة عليه فليراجع اه رشيدى (قوله) وقول الاذرعى عن الزبيل الخ) قال الزركشى ويتعين أن يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز اه نهاية هذا تعقيد ثان لكلام الزبيل اى اما اذا نزعها منه قبل الاخراج من الحرز اى الحرز لها فيقطع لانه سرق ما لا من حرز مثله رشيدى (قوله) عن الزبيل) قال ابن شبة في طبقات الشافعية الزبيل بفتح الزاى فباء موحدة مكسورة قال السبكي انه الذى اشتهر على اللسنة وقال الاسنوى هكذا ينطق به الذين ادركتهم ولا أدري هل له أصل ام هو منسوب الى دليل بدال مهلة مفتوحة فباء موحدة مكسورة فباء مثناة ساكنة فلام وهو الظاهر قال ابن السمعاني انه قرية من قرى الشام فما اظن ورايت بخط الاذرعى ان الصواب انه دليل ومن قال الزبيل فقد صحف اه ثم رايت في لب الالباب في باب الدال المهمة مانصه الدليل بالفتح والكسر نسبة الى دليل قرية بالرملة اه ع ش (قوله) والاصح منه) اى من النزاع وقوله ولو لا اى لم ينزعها منه (قوله) اما اذا لم تلق به) الى المتن في المغنى لا ا قوله ان لاقت به (قوله) فان أخذه) اى الحر الصغير أو المجنون الخ (قوله) وأما اذا سرق ما عليه الخ) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فلم ذكرهما واعتبر الحرز هنا لاثم سم على حج ع ش ورشيدى اقول صنيع المغنى وكذا صنيع النهاية آخر اصريح في انهما غيران يعتبر فيهما الحرز بالتفصيل الآتى فالاول مفروض فيما لا سرق طفلاً بقلادة مثلاً من حرزه وأخرجه من الحرز ثم نزعها منه فلا يقطع على الاصح اما لو سرقه من غير حرزه فلا يقطع بخلاف كما قدمناه عن المغنى أو نزعها منه قبل الاخراج من الحرز فيقطع كما قدمناه عن الرشيدى والثاني مفروض فيما اذا سرق قلادته دونه فان كان الخ (قوله) فان كان بحرزه) اى الصغير حرزاً وقناه مغنى (قوله) قطع) هل يقيد بما تقدم في قوله ومحله كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل سم اقول الظاهر التقيد اه ع ش (قوله) ولو صغيراً) وفاقاً للنهاية وظاهر المغنى وقوله ويرد بان هذا اى التوجيه المذكور (قوله) وجودهما) اى الصغير وغيره (قوله) ومن ثم جعلوا النائم الخ) يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كفى اه سم عبارة المغنى والعبد في نفسه مسروق وثبت عليه اليد وتعلق به القطع اه (قوله) عليه أمتعة) الى قول المتن فلا في النهاية (قول المتن قطع) سواء انزله بعد ذلك عنه ام لا كما صرح به في التهذيب اه مغنى (بالاولى)

ولو جمع من جسمه نصاب اه (قوله) وقضيته انه لو نزع منه المال قطع) ظاهره وخصوصاً بعد قوله وان أخذه من غير حرز الدال على انه لا فرق وان كان في حرزاً ككتفاء بكونه حرزاً ما عليه وانظر مع هذه المسئلة قوله الآتى واما اذا سرق ما عليه فان كانت هي هذه فلم يجمع بينهما ولم يشترط في هذه الاخذ من حرز على ما تقرر واشترط في ذلك الاخذ منه وان كانت غيرهما فليحررا التمييز بينهما (وقول الاذرعى الى وامكنه منعه) قال الزركشى ويتعين ان يكون مراده ما اذا نزعها بعد الاخراج من الحرز م (قوله) واما اذا سرق ما عليه) هل هذا غير قوله السابق وقضيته انه لو نزع منه المال الخ فان كان غيره فليحرروا ان كان هو فلم ذكرهما واعتبر الحرز هنا لاثم (قطع) هل يقيد بما تقدم في قوله ومحله كما صرح به الماوردي الخ اذا لفرق بين سرقة ما عليه وبين نزع المال منه فتأمل (قوله) ومن ثم جعلوا النائم من جملة المسروق) يفيد انه لو لم يتم النصاب الا به كفى (قوله)

بخلاف ماله أخرجه الى قافلة أو بلد كذا أطلقوه ويتعين حمل على قافلة أو بلد متصلة بالاولى بخلاف ماله لو كان بينهما مضبعة فانه اى باخرجه اليها أخرجه من تمام حرزه فلا يفيد اهرازه بعد (او) تام (حر) أو مكاتب كتابة صحيحة أو مبعض على بعير فقاده وأخرجه عن القافلة

سواء كان الحر ميرا أو بالغاً أو غيرهما خلافاً لمن قيد بذلك هنا أيضاً المأمراً له يداعلي مامعه (فلا) قطع (في الاصح) لانه يیده وخرج بنام مالو كان العبد مستيقظاً وهو قادر على الامتناع فلا قطع لانه بمنزلة الحر حيثئذ (ولو نقله من بيت (١٤٩) مغلق إلى صحن دار) مشتملة على ذلك

البيت (بابها مفتوح) بفتح
غيره (قطع) لانه أخرجه من
حرزه إلى محل الضياع
بخلاف مالو كان هو الفاتح
لانه كالمغلق في حقه فلم
يخرجه من تمام الحرز كما
في قوله (ولما) بان كان
الاول مفتوحاً والثاني
مغلقاً او كانا مفتوحين ولا
ملاحظ او مغلقين ففتحهما
(فلا) يقطع لا تنفاه الحرز
في الثانية او تمامه في الاولى
والثالثة كالمورماه من دار
الملك إلى أخرى له وبقولهم
او تمامه يعلم ان ماهنا
لا يخالف مأمراً الصحن
ليس حرزاً نحو نقد وحلى
ومن ثم قالوا لو اخرج نقداً
من صندوق مغلق إلى
بيت مغلق لم يقطع كما مر
ان البيت ليس حرزاً للنقد
باطلاقه (وقيل ان كانا
مغلقين قطع) لانه أخرجه
من حرزه ويرد بمنع ما علل
به (وبيت) نحو (خان)
ورباط ومدرسة من كل
ما تعدد ساكنو بيوته
(وصحنه كبيت) وصحن (دار)
لواحد (في الاصح فيقطع)
في الحال الاول دون
الاحوال الثلاثة بعده
والفرق بان صحن الخان
ليس حرزاً لصاحب
البيت بل هو مشترك بين

أى القافلة الاولى (قوله سواء أكان الحر ميرا الخ) انظر ما وجه التقييد بالحرز ولا عزم إذ مكتوبة
الصغير متصورة تبعاً وما المانع من هذا التعميم في الميعض اه رشيدى وقد يقال وجهه اقتصار
المتن عليه فالعموم في المكاتب والمبعض مستفاد من جعلهما في الشارع في حكم الحر (قوله وخرج بنام) إلى
قوله لانه في المغنى لا قوله العبد (قوله وخرج بنام مالو كان العبد) الاولى تقديمه على قول المتن او حرا الخ
(قول المتن ولو نقله) اى المال من بيت مغلق الخ بخلاف مالو نقله من بيوت زوايا البيت لبعض آخر منه فلا
يقطع اه مغنى (قوله بان كان) إلى قوله كالمورماه في المغنى وكذا في النهاية لا قوله ولا ملاحظ (قوله الاول)
اى باب البيت وقوله والثاني اى باب الدار (قوله مغلقاً) اى والعرضة حرز للمخرج اسنى ومغنى (قوله ولا
ملاحظ) قيد للبطوف فقط (قوله او مغلقاً الخ) اى والعرضة حرز للمخرج اه مغنى (قوله فلا
يقطع) نعم إن كان السارق في صورة غلق البابين احداً ساكن المنفرد كل منهم بيت قطع اه نهاية (قوله
او تمامه الخ) دأب على الحرز والمغنى وله دم إخراجهم من تمام الحرز في الاولى والثانية وعال المغنى
والاسنى عدم القطع فيهما بانه لم يخرجه من تمام الحرز (قوله كالمورماه الخ) (فرع) قال سم على
المنهج لو فتح شخص الحرز ودخل الدار لحدث فيها مال وهو فيها فاخذه وخرج به فلا قطع لانه من حرز
متهوك اه واعتده مر اه عش (قوله لا يخالف ما مر الخ) كان وجه حمل ماهنا على ما اذا كان
المنقول مما يكون الصحن حرزاً له اه سم وقد قد مناعن المغنى والاسنى التقييد بذلك ومع ذلك فالذى يظهر
انه ليس مراد الشارع بل مراده كما يفيد سياقه ان الذى فيما مر كون الصحن بنفسه حرزاً تاماً لنحو النقد
والمثبت هنا كون الصحن متم الحرز لنحو النقد فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الاشارة إلى عدم
الخالفه وتحتمل انها إلى قوله او تمامه الخ وهو الاقرب (قوله لم يقطع) اى لانه لم يخرجه من تمام الحرز
(قوله مع أن البيت الخ) ظرف لقوله قالوا الخ (قوله ليس حرزاً) اى تاماً مستقلاً (قوله ورباط) إلى قوله
وكما مر في النهاية لا قوله وإن اخذ إلى بان اعتياد (قوله والفرق) رد لدليل مقابل الاصح قوله نعم إلى قوله
وكما مر في المغنى لا قوله وان كان له بواب (قوله نعم لو سرق الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار
المتعدد ساكنو بيوته كما هو صريح المغنى وقد مناعن عن النهاية ما يوافقه (قوله احد السكان) اى في الحرز
المشترك كالخان اه اسنى (قوله وان كان له) اى لنحو الخان (قوله في حجرة الخ) اى او بيت مغلق اه مغنى
(قوله قطع لا حرا الخ) ومنه صندوق احد الزوجين بالنسبة للآخر فيقطع بسرقة اه عش (قوله فيما
لو نقله) (فروع) لو سرق الضيف من مكان مضيفه او الجار من حانوت جاره او المغتسل من الحمام وان
دخل ليسرق او المشتري من الدكان المطروق للناس ما ليس محرزاً عنه لم يقطع على القاعدة في سرقة ذلك وان
دخل الحمام ليسرق قال ابن الرفعة او ليعتسل ولم يعتسل فتغفل حمامياً او غيره استحفظ متاعاً فحفظه وأخرج
المتاع من الحمام قطع بخلاف مالو لم يستحقه او استحفظ فلم يحفظ لنوم او اعراض او غيره ولم يكن حافظ اه
روض مع شرحه زاد المغنى ولو نزع شخص ثيابه في الحمام والحامى او الحارس جالس ولم يسلبها اليه ولا
استحفظه بل دخل على العادة فسرق فلا قطع ولا ضمان على الحامى ولا على الحارس ولو سرق السفن من
الشط وهو جانب النهر والوادي وجمعه شطوط وهى مشدودة قطع لانها محرزة بذلك فان لم تكن مشدودة
فلا قطع لانها غير محرزة في العادة اه

الى اخرى له) لعل المراد متصلة بالاولى بخلاف مالو كان بينهما مضية (قوله لا يخالف) كان وجه حمل
ما هنا على ما اذا كان المنقول مما يكون الصحن حرزاً له

السكان فكان كسكة مشتركة بين اهلها بخلاف صحن الدار فيقطع بكل حال يردو وإن أخذ بقضيته كثيراً واعتمده جمع متأخرون بأن اعتياد
ساكن نحو الخان وضع حقير الامة بصحته يلحقه بصحن الدار لا السكة كما هو واضح نعم لو سرق أحد السكان ما في الصحن لم يقطع لانه
ليس محرزاً عنه وإن كان له بواب أو ما في حجرة مغلقة قطع لانه عنه وكما مر فيما لو نقله من بيت مغلق إلى صحن دار بابها مفتوح

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق الذي يقطع وهي التكليف وعلم التحريم وعدم الشبهة والاذن والتزام الاحكام والاختيار وفيما ثبت السرقة ويقطع بها وما يتعلق بذلك (لا يقطع صبي ومجنون) وجاهل بحرمة السرقة وقد عذر بل اولم يعذر حيث امكن جهله على اجتهال لان الحد يدبر بالشبهة الممكنة (ومكره) (١٥٠) لرفع القلم عنهم وحرى ومن اذن له المالك وذو شبهة بما مر لعذرهم نعم يعذر المميز

والحق به كل من سقط عنه القطع لشبهة ولا يقطع مكره بالكسر ايضا لما مر أن التسبب لا يقتضى حدا ومن ثم لو كان المكره بالفتح غير مميز أو أعجميا يعتد الطاعة كان آلة للمكره فيقطع فقط (ويقطع مسلم وذمى) ولو سكران (بمال مسلم وذمى) إجماعا في مسلم بمسلم ولعصمة الذمى والتزامه الاحكام وإن لم يرض بحكمنا وكذا في الزنا ويفرق بين هذا وعدم قتل المسلم به بان ملحظ القود المائلة ولم توجد وملحظ السرقة لاخذ خفية بشروطه وقد وجد (وفي معاهد) ومستأن (أقوال) أحسنها أن شرط قطعه بسرقة (قطع) لا التزامه (والا) بشرط ذلك (فلا) يقطع لعدم التزامه (قلت الاظهر عند الجمهور ولا قطع) بسرقة مال مسلم او غيره مطلقا كما لا يحدان زنى (والله اعلم) لانهم يلتزم الاحكام فاشبه الحربي نعم يطالب قطعا برد ماسرقة او بدله ولا يقطع ايضا مسلم وذمى بسرقتها

(فصل) في شروط الركن الثالث وهو السارق (قوله في شروط) إلى قول المتن ويقطع في النهاية لا لقوله الركن الثالث وهو قوله بل اولم يعذر إلى المتن وقوله لعذرهم إلى ولا يقطع (قوله في شروط الركن الخ) أى في بعضها فاقوله وهي التكليف بيان للشروط من حيث هي لا اتقى في كلام المصنف في هذا الفصل اه رشيدى ولك أن تحمله على ظاهره بجمل المتن والشرح لا متزاجهما كأنهما كلام شخص واحد (قوله) (وهي) إلى قوله وما يتعلق بذلك في المعنى (قوله وعلم التحريم) أى تحريم السرقة (قوله وفيما ثبت الخ) من الالبات (قوله ويقطع بها) أى وفيما يقطع بالسرقة وهو اطرافه على التفصيل الاتى اه رشيدى (قوله وجاهل الخ) وأعجمى أمر بسرقة وهو يغتدل باحتها اه معنى (قوله وقد عذر) أى بقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء معنى وعش (قوله على اجتهال) ينبغى أن يكون هذا هو الوجه بل لوقيل به بالاطلاق في الحدود وغيرها لكان وجيها لانها مع حسن الشريعة اه سيد عمر وهو كلام حسن (قوله) لرفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبيل ربط الحكم بسببه اه معنى (قوله وحرى) لعدم التزامه اه معنى (قوله لعذرهم) يتأمل في الحرى اه سم وقد يقال انه معذور بعدم التزامه الاحكام (قوله المميز) أى من الصبي والمجنون (قوله ولا يقطع مكره) إلى قوله وكذا في الزنا في المعنى (قوله فيقطع فقط) أى كما لو أمره بلا اكراه اه نهاية (قوله إجماعا) إلى قوله ويفرق في النهاية (قوله ولعصمة الذمى والتزامه الاحكام) عبارة المعنى وأما قطعه بمال الذمى فعلى المشهور لانه معصوم بذمته وأما قطع الذمى بمال المسلم او الذمى فلا التزامه الاحكام اه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما اه (قوله بين هذا) أى قطع المسلم بمال الذمى (قوله به) أى بالذمى (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفي معاهد) بفتح الهاء بخطه ويجوز كسرهما اه معنى (قوله ومستأن) إلى قوله وبحث الاذرعى في المعنى إلى قوله ولا يقطع ايضا إلى المتن وإلى قوله فعلم في النهاية (قول المتن ان شرط) أى عليه في عهده اه معنى (قوله لا التزامه) أى كل من المعاهد والمستأن (قوله او غيره) من الذمى والمعاهد (قوله مطلقا) أى شرط قطعه بسرقة اولا (قوله نعم يطالب قطعا الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربي لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وإن كان باقيا وامكن نزعه منه نزاع فليتأمل سم على حج اه عش (قوله برد ماسرقة) أى ان بقى او بدله أى ان تلف اه معنى (قول المتن وثبت السرقة الخ) ضعيف اه عش (قول المتن يمين المدعى مردودة) كان يدعى على شخص سرقة نصاب فينكل عن اليمين فترد على المدعى ويحلف اه معنى (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) وفاقا للنهاية والمعنى (قوله لان ثبوته) أى المال باليمين مردودة عش ومعنى (قوله ان فصله) أى السارق الاقرار بما يأتى في الشهادة بها فيبين السرقة والمسروق منه وقد رد المسروق والحز بتعيين او وصف بخلاف ما إذا لم يبين ذلك لانه قد يظن غير السرقة الموجبة للقطع سرقة موجبة له وقضية كلامه انه لا يثبت القطع بعلم القاضى وهو كذلك بخلاف السيد فانه يقضى بعلمه في رقيقه كما مر في حد الزنا اه معنى (قوله وان لم يتكرر كسائر الحقوق) عبارة المعنى مؤاخذه له بقوله ولا يشترط تكرر

(فصل) لا يقطع صبي ومجنون الخ (قوله ويقطع بها) المعنى وفيما يقطع بالسرقة وهو يده المعنى الخ (قوله لعذرهم) يتأمل في الحربي (قوله وملحظ السرقة الخ) يتأمل ع (قوله نعم يطالب قطعا الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربي لا يطالب وظاهر انه لو تلف ماسرقة فلا ضمان عليه وان كان باقيا وامكن نزعه منه نزاع فليتأمل (قوله والمنقول المعتمد لا قطع) كتب عليه م

ماله لاستحالة قطعها بماله دون قطعه بما لها (وثبت السرقة يمين المدعى مردودة) فيقطع (في الاصح) الاقرار لانها كالاقرار والمنقول المعتمد لا قطع كالا يثبت بها حد الزنا وحل شارح المتن على ثبوتها بالنسبة للمال وهم لان ثبوته لا خلاف فيه (وباقرار السارق) بعد الدعوى عليه ان فصله بما يأتى في الشهادة بها وإن لم يتكرر كسائر الحقوق وبحث الاذرعى قبول المطلق من فقيه وافق للقاضى في مذهبه ويرد بان كثير من مسائل الشبهة والحز وقع فيه خلاف بين أئمة المذهب الواحد فالوجه اشتراط التفصيل

مطلقا نظير ما قدمته في الزنا ما اقراره قبل الدعوى عليه فلا يقطع به حتى يدعى المالك (١٥١) ويثبت المالك اخذ من قولهم لو شهد بسرقة

مال غائب أو حاضر حسبة
قبلا لكن لا قطع حتى
يدعى المالك بماله ثم تعاد
الشهادة لثبوت المال لانه
لا يثبت بشهادة الحسبة
لا للقطع لانه يثبت بها وإنما
انتظر لتوقع ظهور مسقط
ولم يظهر فعلم ان شرط القطع
دعوى المالك أو وليه أو
وكيله بالمال ثم ثبوت السرقة
بشروطها ومر عن صاحب
البيان قبيل الثالث ماله تعلق
بذلك (والمذهب قبول
رجوعه) عن الاقرار
بالسرقة كالزنا لكن بالنسبة
للقطع فقط (ومن اقر بعقوبة
لله تعالى) أي بموجبها كزنا
وسرقة وشرب مسكر ولو
بعد دعوى (فالصحيح ان
للقاضي) أي يجوز له كافي
الروضة واصلها لكن أشار
في شرح مسلم إلى نقل
الاجماع على نده وحكا في
البحر عن الاصحاب وقضية
تخصيصهم القاضي بالجواز
حرمته على غيره وهو
محمّل ويحتمل ان غير
القاضي أولى منه بالجواز
لامتناع التلقين عليه (أن
يعرض له) ان كان جاهلا
بوجوب الحد وقد عذر
على ما في العزيز ولكن
توقف فيه الاذرعى ويؤيد
توقفه ان له التعريض لمن
علم ان له الرجوع فكذلك لمن
علم ان عليه الحد (بالرجوع)
عن الاقرار وان علم جوازه

الاقرار كافي سائر الحقوق اه (قوله مطلقا) أي فقيها أو غيره اه ع ش (قوله) اما اقراره الخ لعله
مفروض في مالك حاضر حتى يغير مسئلة الماتن الآتية ومع ذلك فتأخيرها إلى هناك وذكره معها انساب اه
سيد عمر (قوله) اخذ من قولهم الخ قد يشكل هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال
لانه إنما احتج اليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت
به فليتأمل سم على حج ع ش ورشيدى وبوافق الاشكال المذكور قول المغنى فان اقر قبله لم يثبت القطع
في الحال بل يوقف على حضور المالك وطلبه كإساقى اه حيث لم يذكر قوله ويثبت المال ورفع الجيرى
ذلك الاشكال بما نفيه وقولها ويثبت عطف على قولها فلا يقطع وصرح بذلك لثلاثتهم من نفي القطع
عدم ثبوت المال وليس معطوفا على يدعى المالك ويكون يثبت حينئذ بضم الياء وكسر الباء لانه ثابت
بالاقرار فلا معنى لاثباته اه (قوله) لا للقطع لانه يثبت الخ قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل
الدعوى فقد يشكل على الترتيب في قوله الآتى ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا
مخصص للترتيب المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل سم على حج لكن قد يقال ان
الجواب الثانى لا يتأتى مع قوله دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه رشيدى ولم يظهر لى وجه عدم الثانى إذ
الضمير في قول سم أو بانه الخ راجع لثبوت المال باعادة الشهادة المسبوبة بدعوى المالك بماله فالترتيب
موجود هناك ضمنا (قوله بها) أي بشهادة الحسبة (قوله قبيل الثالث) أي من شروط المسروق في شرح
فلو لم يذكره بارتا وغيره قبل اخر اجماعه من الحرز (نول) الماتن والمذهب قبول رجوعه الخ (فرعان)
لو اقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو اقر بها ثم اقيمت عليه البيعة ثم رجع قال
القاضى سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في
شرح الروض سم على حج لكن المعتمد فيها خلافه عند مر اى والخطيب وفيما تقدم اه ع ش (قوله) عن
الاقرار إلى قوله وقضية تخصيصهم في المغنى وإلى قوله رواه أبو داود في النهاية (قوله) لكن بالنسبة للقطع
ولو في أثناءه لانه حق الله تعالى فيسقط كحد الزنا ولو بقى من القطع بعد الرجوع ما يضر بقاؤه قطع هو نفسه
ولا يجب على الامام قطعه أو ما ألغى فلا لانه حتى آدمى مغنى وروى مع شرحه (قوله فقط) أي دون المال
اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم الخ والمعتمد الاول نهاية ومعنى أى الجواز سم وع ش (قوله)
القاضى بالجواز عبارة النهاية الجواز بالقاضى اه (قوله) ويحتمل ان غير القاضى أولى منه وهو الوجه
اه نهاية (قوله) لامتناع التلقين عليه) أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أى فهو أولى بالجواز رشيدى
(قوله على ما في العزيز الخ) ولعله جرى على الغالب إذ العالم قد تطرأ له دهشة فلا فرق كما قاله البلقينى اه
نهاية أى بين العالم والجاهل ع ش (قوله) عرض به) أى بالرجوع بقوله لعلك قلت فاخذت (قوله)
ما إخالك بكسر الهجمة على الافصح ويفتحها على القياس حلي أى ما اظنك اه بجيرى (قوله)
(قوله) اخذ من قولهم قد يشكل هذا الاخذ بان قضية الماخوذ منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه إنما
احتج اليه في الماخوذ منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلافه في الماخوذ فان فيه اقرارا والمال يثبت به
فليتأمل (قوله) لا للقطع لانه يثبت بها قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرقة تثبت قبل الدعوى فقد
يشكل على الترتيب في قوله الآتى ثم ثبوت السرقة بشروطها فليتأمل وقد يجاب بان هذا مخصص للترتيب
المذكور أو بانه يتضمن ثبوت السرقة أيضا فليتأمل (قوله) والمذهب قبول رجوعه عن الاقرار بالسرقة
الخ (فرعان) لو اقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال الدارمى لا يقطع ولو اقر بها ثم اقيمت عليه البيعة
ثم رجع قال القاضى سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى
كذا في شرح الروض (قوله) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الاجماع على نده) والمعتمد الاول مر (قوله)
ويحتمل ان غير القاضى أولى) وهو الوجه مر (قوله) فكذا لمن علم ان عليه الحد) كتب عليه مر

فيقول لعلك قبلت فاخذت أخذت من غير حرز غصبت انتهت لم تعلم ان ما شر بته مسكر لانه صلى الله عليه وسلم عرض به لما عز وقال
لمن اقرعده بالسرقة ما إخالك سرق قال بلى فاعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامر به قطع رواه أبو داود وغيره

ويؤخذ منه أنه يندب تكرير التعريض (١٥٢) ثلاثا بناء على ندره وأفهم قوله بالرجوع أنه لا يعرض له بالانكار لأن فيه حملا على

الكذب كذا قيل وفيه نظر لما مر في الزمان انكاره بعد الاقرار كالرجوع عنه ثم رايهم صرحوا بأن له التعريض بالانكار وبالرجوع ويجاب عما عل به بأن تشوف الشارع الى درء الحدود الغي النظر الى تضمن الانكار للكذب على أنه ليس صريحا فيه تخف امره وقوله اقران له قبل الاقرار ولا يثبت حمله بالتعريض على الانكار أي ما لم يخش أن ذلك يحمله على انكار المال ايضا على الاوجه وأنه لا يجوز التعريض اذ ثبت بالبينة وقوله لله أن حق الأدعي لا يجوز التعريض بالرجوع عنه وإن لم يفد الرجوع فيه شيئا ويوجه بأن فيه حملا على محرم إذ هو كمتاع طي العقد الفاسد (و) قطعوا بأنه (لا يقول) له (ارجع) عنه أو اجده فإثم به لأنه امر بالكذب وله أن يعرض للشهود بالتوقف في حد الله تعالى أن رأى المصلحة في الستر والإفلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف أن ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير (و) يشترط للقطع أيضا كإمرا طلب من المالك أو وكيله للبال فعليه (لو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى

ويؤخذ منه) أي من الخبر (قوله) وأفهم قوله) أي المصنف (قوله) لا يعرض له) أي بعد الاقرار (قوله) وقوله) إلى قوله) ويوجه في المعنى لا أقوله أي ما لم يخش إلى وأنه لا يجوز إلى المتن في النهاية (قوله) وقوله أقر) أي وأفهم قوله أقر (قوله) أي ما لم يخش (الخ) ولعل صورة انكار السرقة دون المال أن يقر به ويدعي أنه اخذه بشبهة أو نحو ذلك أه رشيدي (قوله) وأنه لا يجوز (الخ) عطف على قوله أنه لا (خ) (قوله) وقوله لله) أي وأفهم قوله لله (قوله) وقطعوا (الخ) عبارة المعنى وكلام المصنف يقتضي أن قوله ولا يقول ارجع من تمة ما قال أنه الصحيح وليس مراد بل يجوز به في كلام الرافعي وغيره أه (قوله) عنه) إلى قوله) وبه يعلم في المعنى وإلى المتن في النهاية (قوله) فيأثم به) ومثل القاضي غيره أه عش (قوله) لأنه امر بالكذب) إن رجع للدين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وأن في الثاني حملا على الكذب وتسامي ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر به فليحذر سم على حج أه عش (قوله) وله أن يعرض (الخ) وأما الشفاعة في الحد فقال المصنف في شرح مسلم أجمع العلماء على تحريمها بعد بلوغ الامام وأنه يحرم تشفيه فيه وأما قيل بلوغ الامام فاجازها أكثر العلماء إن لا يمكن المشدوع فيه صاحب شر واذي للناس فإن كان كذلك لم يشفع وسيأتي الشفاعة في التعزير في باب أه معنى (قوله) والإفلا) شامل لما إذا لم ير مصلحة في واحد منهما كما صرح به الاسني (قوله) ضياع المسروق (الخ) ومثله بالاولى ما لو خاف على نفسه أو ماله كما هو معلوم أه عش (قوله) أو حد الغير) عبارة الروض مع شرحه في الزنا ثم محل استحباب تركها إلى الشهادة إذا لم يتعلق بتركها إيجاب حد الغير فإن تعلق به ذلك كان شهد ثلاثة بالزنا فيأثم الرابع ويلزمه الاداء انتهى أه سم (قوله) للقطع) أي بالاقرار أيضا أي كعدم الرجوع عن الاقرار (قوله) كما مر) حقه أن يؤخر عن قوله للبال (قوله) أو وكيله) أي أو وليه (قوله) فعليه) أي على اشتراط الطلب (قوله) أو بعد دعوى) إلى قول المتن ولو اختلف في النهاية لا أقوله كما يأتي إلى المتن وقوله وقع إلى كونها (قوله) الشامل وكالته لهذه) أي الدعوى كان وكله فيما يتعلق بالدعاوى أه عش ويجوز إرجاع الإشارة للسرقة (قوله) أي بالسرقة والجمار متعلق بالشعور (قوله) أو شهد (الخ) عطف على قول المصنف أقر بلا دعوى وكان المناسب أن يؤخره عن قوله والحق به السفيه ويزيد له قوله أو دعوى ولي المالك (قوله) أو مال) إلى قوله كما مر في المعنى (قوله) أو مال غير مكلف) أي مال صبي أو مجنون (قول المتن حضوره) أي الغائب وفي معنى حضوره حضور وكيله في ذلك كما قاله الأذري وغيره أه اسني (قوله) وكالته) أي غير المكلف والملحق به بالبلوغ والافاقة والرشد (قوله) ومطالبته) أي المقر له بعد الحضور والكمال (قوله) بالا باحة) أي بأنه كان أباح له المال (فرع) لو أقر بعد بسرقة دون النصاب لم يقبل إلا أن صدقه سيده أو نصاب قطع كإقراره بجنائية توجب قصاصا ولا يثبت المال وإن كان يديه كما عك ذلك من باب

(قوله) وقوله أقر (الخ) وعلى ما تقدم من أن الانكار كالرجوع يكون التقييد بأقراره غيره بالاولى (قوله) لأنه امر (الخ) أن رجع للدين أيضا كما هو ظاهر دل على تضمن الرجوع إلى الكذب فيخالف ما تقدم من الفرق بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وأن في الثاني حملا على الكذب وتسامي ذلك في الجواب مع الاعتذار عنه إلا أن يجاب بالفرق بين الحمل على الكذب والامر فليحذر (قوله) أنه رأى المصلحة في الستر والإفلا وبه يعلم أنه لا يجوز له التعريض ولا لهم التوقف أن ترتب على ذلك ضياع المسروق أو حد الغير (و) يشترط للقطع أيضا كإمرا طلب من المالك أو وكيله للبال فعليه (لو أقر بلا دعوى) أو بعد دعوى

وكيل الغائب الشاملة وكالته لهذه من غير شعور للمالك بها أو شهد بها حسبة (أنه سرق مال زيد الغائب) أو مال غير مكلف والحق به السفيه (لم يقطع في الحال بل) يحبس (و) ينتظر حضوره) وكالته ومطالبته (في الاصح) لأنه لم يقر له بالا باحة

والملك فانه يسهل القطع وان كذب كما هو اما بدد عوى عن وكل علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الاباحة هنا ونحو الصبي يمكن ان يملكه عقب البلوغ والرشد وقبل الرفع للقاضي فيسقط القطع ايضا ولا يشكك حبه هنا بعده فيمالوا اقر بمال لغائب لان له المطالبة بالقطع في الجملة لا بمال الغائب ومن ثم لومات عن نحو طفل حبس لانه بل عليه المطالبة به حينئذ كما ياتي (١٥٣) قبيل القسمة ووجوب قبضه عين الغائب إنما

هو فيما اذا عرضها عليه من هي تحت يده كما ياتي ثم (او) اقر (انه اكره امة غائب على زنا) اوزني بها (حدد في الحال في الاصح) لانه لا يتوقف على طلب ولا يباح بالاباحة ومن ثم توقف المهر على حضوره لانه يسقط بالاستقاط و احتمال كونها وقفت عليه لا يؤثر لضعف الشبهة فيه ومن ثم جريا في موضع على الحد بوطء الموقوفة عليه نعم يحتمل انه نذر له بها وكانهم لم ير اعوه لندوره (ويثبت) القطع (بشهادة رجلين) كسائر العقوبات غير الزنا (فلو) ادعى المالك او وكيله (ثم) شهدر رجل وامرأتان (او رجل وحاف معه (ثبت المال ولا قطع) كما يثبت بذلك الغصب المعلق به طلاق او عتق دونهما ان كان التعليق قبل ثبوت الغصب والا وقعا بخلاف مالو شهدوا قبل الدعوى فانه لا يثبت شيء لعدم قبول شهادة الحسبة في المال كما مر (ويشترط) للقطع (ذكر الشاهد) هو للجنس اى كل من شاهده (شروط السرقة) السابقة اذ قد يظنان ما ليس بسرقة فيبينان المسروق منه والمسروق

الاقرار معنى وأسنى مع الروض (قوله وانك) هذا التعليل لا يأتي في الصبي والمجنون والسفيه لكن سياق انه قد يبلغ الخ بقاى نظيره في المجنون والسفيه اه عرش وكان ينبغي ان يكتبه على قول الشارح او الاباحة والا فلا اقرار بالملك يتاى من انك كما هو صريح الاسنى والمغنى (قوله وان كذب) اى كذب المقر بالسرقه المالك المقر بملك السارق (قوله) اما بدد عوى عن وكل علم ذلك (الخ) عبارة النهاية اما بعد دعوى المولى فلا انتظار اه اى بان ادعى مثلا ثم سافر واقر المدعى عليه بعد سفر المدعى عرش (قوله) لعدم احتمال الاباحة هنا) اى والملك ولد لوجه ان توكيله في دعوى السرقة بعد علمه بها يبعد سبق الاباحة والملك (قوله ونحو الصبي) اى من المجنون والسفيه (قوله ان يملكه الخ) اى وان يقر له بانه مالك لما سرقه كالغائب معنى واسنى (قوله لانه) اى لاجل كرم عرش ومعنى (قوله) ومن ثم لومات (اى الغائب اه رشيدى عبارة المغنى لومات الغائب عن مال وخلفا طفل ونحوه فله ان يطالب المقر به ويحبسه اه (قوله حبس) اى المقر عرش ومعنى (قوله لانه الخ) اى الحاكم عرش ومعنى (قوله) ووجوب قبضه الخ (جواب سؤال منشؤه قوله لا بمال الغائب (قوله ثم) اى قبيل القسمة (قوله او اقر) الى قوله نعم في المغنى (قوله اوزني بها) اشار به الى ان الاكره ليس بقيد (قوله لانه) اى حد الزنا (قوله ولا يباح) اى البضع (قوله) واحتمال كونها الخ (رد دليل مقابل الاصح (قوله فيه) اى الواف (قوله في موضع) اى فى باب الواف ومعنى ونهاية (قوله لندوره) افادته اذا وطىء الامة المنذور له بها وهى بيد الناذر لا يحدوه و ظاهر لانه مكمل بالندار اه عرش (قوله ويثبت القطع) كذا فى النهاية بتدكير الفعل والذى فى المغنى والحلى وثبت السرقة الموجهة للقطع اه بتأنيث الفعل (قوله القطع) الى قول المتن ويشترط فى المغنى (قوله غير الزنا) فانه خص بمزيد العدد اه معنى (قوله ادعى المالك الخ) اى وليه (قوله كما ثبت بذلك الغصب الخ) عبارة المغنى كالوعلق الطلاق والعق على غصب او سرقة فشهد رجل وامرأتان على الغصب او السرقة ثبت المال دون الطلاق والعق اه (قوله بخلاف مالو شهدوا الخ) عبارة المغنى تنبيه محل ثبوت المال ما اذا شهدوا بعد دعوى المالك او وكيله فلوشهدوا حسبة لم يثبت بشهادتهم المال ايضا لان شهادتهم منصبة الى المال وشهادة الحسبة بالنسبة الى المال غير مقبولة اه (قوله كامر) اى قبيل قول المصنف والمذهب (قوله) اذ قد يظنان) الى قوله ويجاب فى المغنى الا قوله وقع الى وكونها (قوله) وان لم يذكر انه نصاب) اى لا يشترط ان يذكره الشاهدان بل يكفي تعيين المسروق ثم الحاكم ينظر فيه فاذا ظهر له نصاب عمل بمقتضاه اه معنى (قوله فيه) اى فى كون المسروق نصابا (قوله بهما) اى الشاهدين وقوله او بغيرهما شامل للقاضى نفسه (قوله) ولا لانه ملك الخ عطف على انه نصاب اى ولا يشترط ان يذكر كرا كون المسروق ملكا لغير السارق بل يكفي ان يقول اسرق هذا ملك يقول هذا ملكى والسارق يوافقه او يثبت المالك بغيرهما كذا فى المغنى (قوله يقولان لانعلم الخ) من جملة الشروط المعتبر ذكرها اه عرش (قوله) وغير ذلك كاتفاق الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الاولى تاخيرها الى قبيل المتن عبارة المغنى ويشترط اتفاقهما فى شهادتهما وحينئذ لو اختلف شاهدان فى وقت الشهادة كقوله الخ وهى اسبك (قوله) ذكر اسم ونسبه) اى بحيث يحصل التمييز اه معنى (قوله واستشكل) اى قولهم ويشيران الخ ومحط الاشكال قولهم والاذكر الخ (قوله ويجاب الخ) عبارة المغنى وقد يجاب بانها إنما تسمع تغليبا لجانب المال ولهذا لا قطع على السارق حتى يحضر المالك ويدعى بماله كما مر اه (قوله بتصويره) اى السماع اه

(٣٠ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وإن لم يذكر أنه نصاب لا النظر فيه وفى قيمته للحاكم بهما أو بغيرهما ولا أنه ملك لغير السارق بل للمالك اذ بانه بغيرهما وقع فى هذه والتى قبلها بعضهم ما يخالف ذلك فاحذره وكونها من حرز تعيينه او وصفه ويقولان لانعلم له فيه شبهة وغير ذلك كاتفاق الشاهدين ويشيران للسارق ان حضوره والاذكر اسمه ونسبه واستشكل بان البيئة لا تسمع على غائب فى حد الله تعالى ويجاب بتصويره بغائب متعززا ومتوار بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاهدان) فيما بينهما (كقوله) اى أحدهما (سرق) هذه العين

اونوبا ايضاً او (بكره) قول (١٥٤) (الاخر) سرق هذه شير الاخرى او ثوبا اسود او (عشية فباطلة) للتناقض فلا يترتب

رشيدى (قوله للتناقض) الى قوله كذا نقله في النهاية الا قوله في الاولى وقوله في الثانية (قوله في الاولى) ثم قوله في الثانية فيه نظر فليتأمل ا هـ سم والمراد بالاولى الاختلاف في تشخيص العين وبالثانية الاختلاف في تشخيص اللون (قوله ومع كل منهما في الثانية) وتوف ابن سم في هذا ونقل عليه عبارة الروض ونهاها وإن شهد واحد بثوب ايضاً وآخر بأسود فله أن يحلف مع أحدهما وله أن يدعى الآخر ويحلف مع شاهده واستحقهما انتهى ا هـ رشيدى عبارة المغنى تنبيه قوله فباطلة اى بالنسبة إلى القطع اما المال فان حلف المسروق منه مع الشاهد اخذ الغرم منه والاولا كذا قاله فالمراد حلف مع من وافقت شهادته دعواه او الحق في زعمه كما بينه في الكفاية ثم ذكر نظير ما مر عن الروض (قوله ان وافقت شهادة كل) كان ادعى بعين فشهد أحدهما انه سرقها بكرهه والآخر عشية فيحلف مع كل منهما بمعنى انه ان شاء حلف انه سرقها بكرهه وإن شاء حلف انه سرقها عشية فان وافقت دعواه شهادة أحدهما دون الآخر كان ادعى انه سرق ثوبا ايضاً فشهد أحدهما بذلك والآخريانه سرق ثوبا اسود فيحلف مع الاول لموافقة شهادته دعواه ا هـ ع ش (قوله و الحق) بالصف عطفاً على دعواه (قوله ولو شهد) إلى قول المتن فان تلف في المغنى الا قوله وله الحلف الى او اثنا (قوله ولم يحكم بواحدة الخ) اى وإن كثرت عدد أحدهما لان الكثرة ليست مرجحة ا هـ ع ش (قوله ثبتنا) اى البيان (قول ابن وهب) السارق رد ما سرق ولو كان للمسروق منفعة استوفاهما السارق او عطلها وجبت اجرتها كالغصب ا هـ ع ش وقد يؤخذ من قوله الاتي كنافعه ا هـ (قوله برده المال للحرز) اى ولو لم تثبت السرقة الا بعد الرد وقد يخرج بقوله برده الخ ما لو اخذه المالك قبل الرفع للقاضى كان رماه السارق خارج الحرز فاخذه المالك فلا ضمان ولا قطع له نذر طلب المال والفرق انه لا يبرأ برده للحرز قبل وضع المالك يده عليه ا هـ ع ش (قوله اجماعاً) إلى قوله وقاطعها في المغنى (قوله ان امن من نزف الدم) اى فان لم يؤمن من نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى اخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يؤمن من نزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة يتعلق القطع بعينه فاذا تعذر قطعها بسقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعد هـ ا م رسم على حجج ا هـ ع ش (قوله ولان البطش الخ) عطف على قوله اجماعاً (قوله لانه ليس له مثله) اى والسارق له مثل اليد غالباً لم تقت عليه المنفعة بالسكية ا هـ مغنى (قوله وبه يفوت الخ) اى غالباً ا هـ مغنى وهو علة مستقلة كما هو صريح المغنى (قوله وقاطعها في غير القن) اى من حرم بعض ومكاتب اما القن فقاطعها السيد والامام ا هـ ع ش (قوله فلو فوضه) اى الامام او نائبه وقوله للسارق خرج به ما لو فوضه للمسروق منه فيقع الموضع وان امتنع التفويض له مخافة ان يردد عليه الالة فيؤدى إلى اهلاكه وخرج بفوض اليه ما لو فعله بلا اذن من الامام او نائبه فلا يقع حداً وإن امتنع القطع لوات المحل ا هـ ع ش وقوله وخرج بفوض اليه الخ فيه ان الحكم في التفويض كذلك فاما معنى الخروج حينئذ على انه يخالف قول الشارح الاتي فاجز اسقوطها الخ

ايضا ان محل جواز تركها فيما اذا كانت المصلحة فيها ما ذكر الخ فليتأمل (قوله او ثوبا ايضاً الخ) في الروض وإن شهد واحد بثوب ايضاً وآخر بأسود فله أن يحلف مع أحدهما وله أن يدعى الآخر ويحلف مع شاهده واستحقهما انتهى (قوله في الاولى ثم قوله في الثانية) فيه نظر فليتأمل م ر (قوله وعلى السارق رد ما سرق) واجرته مدة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الاتي كنافعه (قوله ان امن من نزف الدم) اى فان لم يامن من نزف الدم قطعت رجله اليسرى بخلاف ماسياتى آخر الباب انه لو شلت بعد السرقة ولم يامن من نزف الدم فان القطع يسقط لانه بالسرقة يتعلق بعينه فاذا تعذر قطعها بسقط بخلافه هنا فان الشلل موجود ابتداء فاذا تعذر قطعها لم يتعلق القطع بها بل بما بعد هـ ا م رسم على حجج ا هـ ع ش (قوله فلو فوضه) اى الامام او نائبه وقوله للسارق خرج به ما لو فوضه للمسروق منه فيقع الموضع وان امتنع التفويض له مخافة ان يردد عليه الالة فيؤدى إلى اهلاكه وخرج بفوض اليه ما لو فعله بلا اذن من الامام او نائبه فلا يقع حداً وإن امتنع القطع لوات المحل ا هـ ع ش وقوله وخرج بفوض اليه الخ فيه ان الحكم في التفويض كذلك فاما معنى الخروج حينئذ على انه يخالف قول الشارح الاتي فاجز اسقوطها الخ

عليها قطع نعم للمسروق منه ان يحلف مع أحدهما في الاولى ومع كل منهما في الثانية ان وافقت شهادة كل دعواه والحق في زعمه وياخذ المال ولو شهد واحد بكيس وآخر بكيسين ثبت واحد وقطع ان بلغ فصابا له الحلف مع الذى زاد وياخذوا اثنان انه سرق هذه بكرهه واخران انه سرقها عشية تعارضتا ولم يحكم بواحدة منها فان لم يتوارد على شيء واحد ثبتا وقطع لاذ لا تعارض (وعلى السارق رد ما سرق) وإن قطع للخبر الحسن على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولان القطع لله تعالى والغرم للادى فلم يسقط أحدهما الاخر ومن ثم لم يسقط الضمان والقطع عنه برده للحرز (فان تلف ضمنه) كنافعه بمثله في المثل واقصى قيمه في المتقوم (وقطع بعينه) اى السارق الذى له اربع اذ هو الذى يتاقى فيه الترتيب الآتى اجماعاً ولو شاء ان امن من نزف الدم ولان البطش بها اقوى فكان البداءة بها ا ردع ولا نعلم يقطع ذكر الزانى لانه ليس له مثله وبه يفوت النسل المطلوب

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها بنحو أفع المصروح بوقوع فعله الموقوع وان لم يفوضه إليه الامام ثم راي كلام الرافعي ليس نصافي ذلك وانما هو عموم قط وهو ان التوكيد في استيفاء الحد تمتنع ولا يقع الموقوع فليحمل على غير هذا لما صرحوا به فيما يأتي ان القطع يتعلق بعين العين فاجز اسقوطها على اي وجه كان (فان سرق ثانيا بعد قطعها) واندمل القطع الاول وفارق توالي قطعها في الحراية لانهما ثم حد واحد (ف رجله اليسرى) هي التي تقطع (و) ان سرق (ثالثا) قطعت (يده اليسرى) وان سرق (رابعا) قطعت (رجله اليمنى) لحبر الشافعي بذلك وله شاهد وصح ما ذكر في الثالثة عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما من غير مخالف وحكمة قطع اليد والرجل انهما آلة السرقة بالاخذ والنقل وقطع ما ذكر في الثانية والاربعة ان السرقة مرتين تعدل الحراية شرعا وهما يقطعان في مرة منها كايأتي ما قبل قطعها فسياتي هذا كله حيث لا زائدة وشبهها على معصمه والا قطعت أصلية ان تميزت وأمكن استيفاؤها بدون الزائدة والاقطعتا كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الروض في أصلية وزائدة لم

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه النهاية وكتب عليه ع ش مانصه قوله لا يقع الموقوع اي ويكون كالسقوط باق في سياقه ما فيه ومنه سقوط القطع وعليه فيشكل الفرق بين القول بوقوع الموقوع والقول بعدمه بان كلاهما يسقط القطع إلا ان يقال إذا قلنا بوقوع الموقوع كان قطعها حدا جابر للسرقة من حيث حق الله تعالى وحيث قلنا لا يقع الموقوع لم يكن سقوطها حدا لكنه تعذر الحد لفوات محله فلا يكون سقوطها جابر للسرقة وان اشتركت الصورتان في عدم لزوم شيء للسارق بعداه ويوافقه قول السيد عمر مانصه قوله وهو مشكل بما يأتي الخ قد يقال سقوط القطع لفوات محله لا ينافي عدم وقوعه الموقوع اي عن الحد كالساقط باق فانه لا يقع عن الحد ويسقط به الحداه (قوله على اي وجه كان) فيه ان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيل في الاستيفاء اه سم (قول المتن ثانيا بعد قطعها) الاولى ليحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانيا (قوله واندمل) إلى قوله كايأتي في المغني الا قوله وله شاهد إلى وحكمه إلى قوله هذا كله في النهاية (قوله واندمل القطع الخ) عطف على جملة سرق ثانيا ولو اخره عن قول المصنف ف رجله اليسرى لكان أولى ويندفع توهم الحالية عبارة النهاية واندمال القطع الخ قال الرشدي قوله واندمال القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لانه يؤهم انه لا تقع رجله اليسرى إلا ان سرق بعد قطع النبي واندمالها بخلاف ما لو سرق بعد القطع وقبل الاندمال اه وعبارة المغني فان سرق ثانيا بعد قطعها اي يده النبي ف رجله اليسرى ان برئت يده النبي ولا اخرت للبراءة اه وهي أحسن (قوله واندمل القطع الاول) فلو والى بينهما فمات المقتطوع بسبب ذلك فلا ضمان اخذ انما تقدم في الحدود اه ع ش (قوله وفارق الخ) عبارة المغني وانما لم يقطع الرجل الا بعد اندمال اليد لثلاثا تنضي الموالات إلى الهلاك وخالف مو الاتهام في الحراية لان قطعها فيها حد واحداه (قوله لحبر الشافعي الخ) اي ما رواه الشافعي باسناده عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجلاه ثم ان سرق فاقطعوا ارجله ثم ان سرق فاقطعوا اي بالرجل (قوله وقطع ما ذكر في الثالثة) لعله في الثانية فتأمل امر رشدي ويؤيده قول المغني وانما قطع من خلاف ثلاثا يفوت جنس المنفعة عليه فتضعف حركته كافي قطع الطريق لان السرقة مرتين تعدل الحراية شرعا والمحارب يقطع او لا يده اليمنى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليمنى اه (قوله وشبهها) لعله اراد به ما سيأتي في قوله او مرتبا الخ (قوله كذا اطلقه شيخنا هنا الخ) اعتمد النهاية اي والمغني انه لا تقع يدان مطلقا بسرقة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما اه سم (قوله ومعناه) ولا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتمل عبارة غيره لانه عقب قوله فية قطعان بقوله وإن لم تميز قطع احدهما وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تميز واما يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا اه سم عبارة شرح الروض فرع لو كان له كفان على معصمه قطعت الاصلية منهما ان تميزت اه زاد المغني هذا ما اختاره الامام بعد ان نقل عن اصحاب قطعها مطلقا والذي في التهذيب انه ان تميزت الاصلية قطعت والا فاحداهما فقط ولا تقطعان بسرقة واحدة قال الرافعي وهذا احسن وقال المصنف انه الصحيح المنصوص وجزم به في التحقيق وروى به في شرح المذهب وصححه ابن الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لو لم يمكن قطع الاصلية الا بالزائدة او لم يمكن قطع احدهما عند الاشتباه فانه يعدل إلى الرجل اه

(قوله كذا نقله شارح عن الرافعي) واقتصر عليه م ر ش (قوله على اي وجه كان) فيه ان من تلك الوجوه قطعها بالتوكيل في الاستيفاء (قوله كذا اطلقه شيخنا هنا في شرح الروض لكنه قدم فيه في الروض الخ) اعتمد رانه لا تقع بان مطلقا بسرقة واحدة حتى إذا لم يمكن قطع احدهما بدون الاخرى انتقل لما بعدهما (قوله ومعناه) لا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة (اقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا تحتمل عبارة غيره لانه عقب قوله ولا فيقطعان لقوله وان لم تميز قطع احدهما فقط انتهى وبذلك يعلم سقم النسخة الواقعة لشارح ويبقى ما إذا لم تميز ولم يمكن استيفاء احدهما بدون الاخرى وهو داخل في قول الشارح والاقطعتا

تميز انه تقطع احدهما وهو الاوجه ولك ان تقول لا تخالف بين عبارتيه لان قوله هنا والامعنا والامعنا لا يمكن استيفاؤها بدون الزائدة

وحينئذ فتى أمكن استيفاء الاصلية وحدها وإحداها إن لم تتميز الاصلية قطعت وعليه يحمل ما في الوضوء والاقتطعتا وعليه يحمل ما هنا فلا نظر لتميز وعدمه بل لا مكان قطع واحدة وعدمه نعم في قوله كغيره ثم قال لم تتميز الزائدة عن الاصلية بان كانتا أصليتين أو احداهما ولم تتميز غموض إذ كيف يعلم مع عدم التميز انهما أصليتان تارة أو احداهما فقط تارة أخرى وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاوليين بالاصالة (١٥٦) وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط وليس مجرد التقدم مقتضيا للاصالة فان لم يكن له الا

زائدة قطعت وان فقدت أصابعها وتقطع إحدى أصليتين في سرقة والاخرى في أخرى كزائدة صارت بعد قطع الاصلية اصلية بان صارت عاملة فتقطع في سرقة اخرى وتعرف الزيادة بنحو فحش قصر ونقص أصبح وضعف بطش (وبعد ذلك اى قطع الاربع اذا سرق أو سرق أولا ولا أربع له يعزر) لانه لم يرد فيه شيء وخبر قتله منكروا ولو صح لكان منسوخا ومحمولا على انه قتله بزنا واستحلال كما قاله الأئمة اما اذا لم يكن له الاربع فيقطع في الاولى ما يؤخذ في الثانية بل الرابعة بان لم يكن له الاربع لم يكن لانه لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها (ويغمس) ندبا (عجل قطعه بزيوت) خص كانه لكونه ابلغ (او دهن) آخر (مغلى) بضم الميم لصحة الامر ولانه يسد افواه العروق فينحسم الدم واقصر جمع على الجسم بالنار وخير الشاشي بينهما واعتبر الماوردي عادة المقطوع الغالية فللحضرى نحو الزيت واللبدوى الجسم

(قوله وحينئذ) لاحاجة اليه (قوله ثم) أى فى باب الوضوء (قوله بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم الخ) اقول ان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادق بعدم الزيادة أو بزيادة احداها لان السلب يصدق بنى الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احداهما امر سهل وإنما ثبتت الغموض لو كان المراد ان احداها زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول الذى ذكره فتأمل اه سم (قوله فان لم يكن) الى قوله كما قاله الأئمة فى النهاية الا قوله وتقطع الى وتعرف (قوله وتقطع إحدى أصليتين فى سرقة والاخرى فى أخرى كزائدة الخ) اى ولا يعدل الى الرجل وأورد بعضهم هاتين المسئلتين على قول المصنف فان سرق ثانيا فرجله اليسرى واجب عنه بانه انما تكلم على الحلقة المعتادة الغالبة اه معنى (قول المتن وبعد ذلك يعزر) وفى العباب يعزر ويحبس حتى يموت وظاهر المتن انه لا يحبس اه ع ش (قوله اذا سرق) كان الاولى تقديره بين الواو ومدخولها حتى يظهر عطف ما بعده عليه فتأمل (قوله أو سرق أولا) الى قوله اما اذا لم يكن فى المعنى (قوله ولا أربع له) اى ولا واحدة له من الاطراف الاربع (قوله لانه لم يرد فيه شيء) اى والسرة معصية فتعين التعزير اه معنى (قوله اما اذا لم يكن) الى قول المتن وتقطع فى النهاية الا قوله واقصر الى واعتبر (قوله اما اذا لم يكن له الاربع) اى جميعها وهو من سلب العموم عبارة النهاية الاربعة (قوله ما قبلها) اى الرجل البنى ويحتمل ان مرجع الضمير الموجودة (قوله خص الخ) لعله فى الحديث (قوله بضم الميم) اى وفتح اللام اسم مفعول من أغلى اما فتح الميم مع كسر اللام وتشديد الياء على زنة مفعول فلحن كما قاله ابن قاسم اه معنى (قوله واقصر الخ) عبارة المعنى قضية كلامه امتناعه بغير الزيت والدهن واقصر الشافعى فى الام على الجسم بالنار وفصل الماوردي فى الحاوى فجعل الزيت للحضرى والنار للبدوى لانهما عادتهم وهو تفصيل حسن اه (قوله واعتبر الماوردي الخ) حسنه المعنى كما مر وضعفه ع ش بغير عزو (قوله ثم) لا تظهر فائدته (قوله اى الجسم) عبارة المعنى اى النفس المسمى بالجسم اه (قوله لان فيه) اى الجسم (قوله على تركه) اى السرة والتذكير نظرا للمعنى (قوله لانه تداو) الى قوله وجزم به فى المعنى (قوله ومن ثم لم يجبر الخ) بل يستحب له ويندب للامام الامر به عقب القطع ولا يفعله الا باذن المقطوع اه معنى (قوله هنا) الاولى على هذا (قوله وعليه ان تركه الامام لزم كل من علم الخ) اى فان لم يفعل اثم ولا ضمان عليه ولا على الامام ايضا اه ع ش (قوله ولان الاعتماد) عبارة المعنى والمعنى فيه ان البطش فى الكف وما زاد من الذراع تابع ولهذا يجب في قطع الكف الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه (قول المتن من مفصل القدم) بفتح الميم وكسر الصاد (تنبيه) ينذب خلع العضو المقطوع قبل قطعه تسهلا للقطع ويندب ان يقطع بحديدة ماضية دفعة واحدة وان يكون

(قوله وقد يجاب بتصور ذلك بان يخلقا معا أو مرتبا ويستويا فيحكم على كل من الاوليين بالاصالة وعلى إحدى الآخرين بالاصالة فقط) اقول ان كان عدم تميز الزائدة من الاصلية صادقا بعدم الزيادة أو بزيادة احداها لان السلب يصدق بنى الموضوع فلا غموض ولا اشكال لان العلم باصالة الاثنين أو احداهما امر سهل وإنما ثبتت الغموض لو كان المراد ان احداها زائدة ولم تتميز من الاصلية وحينئذ لا يتأق التصوير الاول الذى ذكره فتأمل

بالنار ثم (قيل هو) اى الجسم (تنمية للحد) فيلزم الامام فعله هنا لا فى القود لان فيه من يدا يلام يحمل المقطوع على تركه (والاصح انه حق المقطوع) لانه تداو بدفع الهلاك بنزف الدم ومن ثم لم يجبر على فعله (فؤ تنه عليه) هنا وكذا على الاول ما لم يجعله الامام من بيت المال كاجرة الجلاد (وللامام ايماله) ما لم يؤد تركه لتلفه لتعذر فعله من المقطوع بنحو اغما كما يحتمل البقنى وجزم به الزركشى وهو ظاهر وعليه ان تركه الامام لزم كل من علم به وقدر عليه ان يفعله به كما هو ظاهر (وتقطع اليد من كوع) للتابع رواه الدارقطنى وقال به ابو بكر وعمر رضي الله عنهما وفعله على كرم الله وجهه ولان الاعتماد على الكف ومن ثم وجبت الدية فيه (و) تقطع (الرجل من مفصل القدم)

وهو الكعب كما فعله عمر رضي الله عنه (ومن سرق مرارا بلا قطع لم يلزمه إلا الحد واحد على المعتد وانما) (كفت يمينه) عن الكل لا اتحاد السبب فتدخلت لوجود الحكمة وهي الزجر وكالوزني بكر أو شرب مرارا وانما تعددت فدية تحولس المحرم لان فيها حقا لآدى باعتبار غالب مصرها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع النبي مرارا كني قطع الرجل عن الكل وهكذا على قياس ما ذكره ويكنى قطع اليمين أو غيرها ما يجب قطعه (وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا) تجزى (ولو ذهب الخنس) الاصابع (١٥٧) منها (والله أعلم) لاطلاق اسم اليد عليها حيث منع وجود الزجر بما

حصل له من الايلام والتشكيل ومن ثم اجزأت وان سقط بعض كفها ايضا (و تقطع يد) او رجل (زائدة اصبعاً) فاكثرت (في الاصح) لشمول اسم اليد لها وفارق القود بان مقصوده المساواة (ولو سرق فسقطت يمينه بأفة) أو ظلمها أو قوداً أو شلت وخشى من قطعها نزف الدم (سقط القطع) ولم تقطع رجله لتعلق الحق بعينها فسقط بفواتها (أو) سقطت (يساره) بذلك مع بقاء اليمين (فلا) يسقط القطع (على) المذهب (لبقاء محل القطع) وانما سقط بقطع الجلاذها غلطاً لوجود القطع والايلام بعلة السرقة (باب قاطع الطريق) سمي بذلك لمنعه المرور فيها ببروزه لا خدمال أو قتل أو ارباب مكابرة اعتماداً على القوة مع عدم الغوث كما يعلم مما يأتي والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله الآية اذا الفقهاء وجهوا المفسرين وغيرهم على انها نزلت فيه بدليل الا الذين تابوا فان

المقطوع جالساً وان يضبط لئلا يتحرك وان يعلق العضد المقطوع في عنقه ساعة الزجر والتشكيل معنى وروى مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وانما سقط في النهاية ولى الباب في المغنى الا قوله وفارق الى المتن (قوله لم يلزمه الا حد واحد) اي وان علمت السرقة الاولى والثانية ولم يقطع اه ع (قوله) وانما كفت) لا تظهر فائدة انما (قوله) وانما تعددت الخ) اي كان لبس او لا ثم بعد نزاع الثوب او العمامة اعاد اللبس ثانياً اه ع (قوله فدية تحولس المحرم) اي وتطيه في مجالس معنى واسنى (قوله) باعتبار غالب مصرها) لان مصرف الكفارة اليه اه معنى (قوله ويكنى الخ) دخول في المتن (قول المتن وان نقصت) اي يمينه اه معنى او غيرها (قوله بذلك) اي بشئ مما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) اي قطع اليمين وحكم الرجل حكم اليد فاذ كر اه معنى (قوله) وانما يسقط بقطع الجلاذ الخ) عبارة النهاية ولو اخرج السارق للجلاذ يساره فقطعه فان قال المخرج ظننتها اليمين وانها تجزى اجزائه والا فلا لان العبرة في الاداء بقصد الدافع وهذه طريقة يومى الى ترجيحها كلام الروضة وصححها الرافعي في اخر باب استيفاء القصاص والمصنف في تصحيحه وصححها الاسنوى وان حكى في الروضة طريقة أخرى أنه يسأل الجلاذ فان قال ظننتها اليمين وانها تجزى عنها وحلف لزمته الدية واجزائه او علمتها اليسار وانها لا تجزى لزمه القصاص ان لم يقصد المخرج بدلها اي عن اليمين او اباحتها ولم تجزه وجزم به ابن المقرئ اه قال ع (قوله فان قال المخرج ظننتها النبي الخ) معتد اي ولا شئ على الجلاذ في الحالين اه وقال المغنى بعد ذكر الطريقتين مقدماً للثانية مع زيادة بسط مانصه وهي اي الاولى في كلامه الصحيحة وان صحح الاسنوى الثانية اه وكلام الشارح يومى ترجيحها خلافاً للنهاية

(باب قاطع الطريق)

(قوله سمي بذلك) الى قوله ولا ذى في المغنى (قوله ببروزه) الى قوله ولا ذى في النهاية (قوله ببروزه) متعلق يمينه (قوله لا خدمال الخ) اي وامرأة او امرءة لا تمتع كباقي (قوله او ارباب) اي اخافة (قوله مكابرة) اي مجاهرة ونصبه على الحال اه يجزى (قوله مع عدم الغوث) اي مع البعد عن الغوث نهاية ومعنى اي ولو حكماً كالودخلوا داراً او منعوا أهلها من الاستغاثة اه ع (قوله اذ الفقهاء الخ) عبارة المغنى والنهاية قال اكثر العلماء نزلت في قاطع الطريق لافى الكفار واحتجوا به بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت توبتهم بالاسلام وهو دافع للعقوبة قبل القدرة وبعدها اه (قوله بدليل الا الذين تابوا) اي الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على يتقيد بقدره ولو عكس كان اولى (قوله فلا يضمن نفساً ولا ماله) اي اتلفه او تلف يده واما اذا كان ما اخذه باقياً او مكن نزعه نزع كما مر سم (قوله ولا ذى الخ) عطف على لاجرى (قوله وان المنصوص المعتدل الخ) وفاقاً للنهاية والمعنى (قوله وقد يوجه الاول بان لهدين احكاماً الخ) هذا لا يقتضى خروجهما اه سم (قوله وضمانه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله او سكران) الى قوله كذا اطلقوه في النهاية الا قوله

(باب قاطع الطريق)

(قوله وقد يوجه الاول بان لهدين احكاماً الخ) هذا لا يقتضى خروجهما

الاسلام لا يتقيد بقدره و بدفع القتل وغيره (هو مسلم) لاجربى وهو واضح لانه غير ملتزم لاحكاماً فلا يضمن نفساً ولا ماله ومثله في عدم كونه قاطعاً للمعاهد والمستأن على ما اقتضاه كلام الشيخين وابن الرفعة عملاً بمقتضى سبب نزول الآية لكن اطال المتأخرون في رده وان المنصوص المعتدانه كالمسلم فيما يأتى ومثله المرتد وقد يوجه الاول بان لهدين احكاماً أشد من احكام القطاع كاتقاضي عهد الاول على ما يأتى المقتضى لاستباحة ماله ودمه وكقتل الثاني ويصير ماله فينا لنا وضمانه للنفس والمال (مكلف) أو سكران مختار ولو قنا وامرأة فلا عقوبة على صبي ومجنون ومكره وان ضمنوا النفس والمال (له شوكة) أى قوة

وقدرة ولواحد يغلب جمعا ويساويهم وقد تعرض للنفس أو للبضع أو المال مجاهرا (لا يختلسون بتمريض لآخر قافلة) مثلا (يعتمدون الحرب) لا تنفاه الشوكة لحكمهم قودا وضمانا كغيرهم والفرق أن ذا الشوكة يعز دفعه بغير السلطان فغلظت عقوبته ردعاه بخلاف نحو المختلس (والذين يغلبون شزيمة بقوتهم (١٥٨) قطاع في حقهم) لاعتمادهم على الشوكة بالنسبة اليهم (لا لقافلة عظيمة) إذ لا قوة لهم

بالنسبة اليهم فالشوكة امر نسبي فلو وجدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن استسلموا لهم حتى اخذوهم لم يكونوا قطاعا لانهم مضيعون فلم يصدر ما فعله اولئك عن شوكتهم بل عن تفریط الآخرين كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان بان مجرد العدد والعدة لا تحصل الشوكة بل لا بد معه من اتفاق الكلمة ومطاع وعزم على القتال وهذا شان القطاع لا القوافل غالبا فليسوا مضيعين ولا ينبغي ان يخرج قاصدوهم عن كونهم قطاعا انتهى واعتمده جمع وعليه فالشوكة يكفي فيها فرض المقاومة بتقدير اجتماع الكلمة وما مر معه ثم راي البقي صرح به فانه اعترض قولها عن تصحيح الامام وجزم الغزالي لو نالت كل من الاخرى فقطاع بان الذي ظهر له من كلام الشافعي واصحابه انه متى كان احتمال غلبة القاطع في اثبات عقوبة القاطع في حقهم غلبوا ام غلبوا لحصول اخافة السبيل بهم (وحيث يلحق غوث)

أويساويهم وفي المعنى الا قوله او البضع (قوله أو سكران) اي متعدد (قوله وقدره) عطفت تفسيره ع ش (قوله ولواحد) ولواثن يغلب جمعا اي اذا كان له فضل قوة يغلب بها الجماعة وكذا الخارج بغير سلاح إن كان له قوة يغلب بها الجماعة ولوا بالسكر والضرب بجمع السكر وقيل لا بد من آلة معنوية واسي (قوله وقد تعرض الخ) اي مع البدن عن الغوث كما يعلم من قوله وبدن وفقد الغوث الخ اه معنى (قوله للنفس او البضع الخ) هلا قال اول الارهاب اه رشدي (قوله او البضع) لم يجمعوا فيما ياتي للمتعرض للبضع حكما يختص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كغير قاطع الطريق اه ع ش عبارة الرشدي وانظر المتعرض للبضع فقط هل له حكم يخصه او هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخلا فيه فلم نص عليه اه (قول المتن لا يختلسون الخ) عبارة المعنى وخارج بالشوكة ما تضمنه قوله لا يختلسون قليلون يتعرضون لآخر قافلة عظيمة يعتمدون الحرب بركن الخيل او نحوها او العدو على الاقدام او نحو ذلك فليسوا اقطاعا (تنبيه) قوله لا آخر قافلة جرى على الغالب وليس بقيد بل حكم التعرض لاؤها وجوانها كذلك فلو قهرهم ولومع كونهم قليلين فقطاع لاعتمادهم على الشوكة فلا تعداهل القافلة مقصرون لان القافلة لا تجتمع كلمتهم ولا يضبطهم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شزيمة) بذال معجمة طائفة من الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) اي وان هربوا منهم وتركوا الاموال لتعلمهم بخبر انفسهم عن مقاومتهم (تنبيه) لو ساقهم اللصوص مع الاموال الى ديارهم كانوا اقطاعا في حقهم ايضا كما قاله ابراهيم المروزي اه معنى (قوله اليهم) اي الجماعة اليسيرة اه معنى (قول المتن لا لقافلة عظيمة) اي لاقطاع في حقهم اه معنى (قوله فلو وجدت الخ) عبارة النهاية فلو وجدت الخ وهي المناسبة للتعليل الآتي (قوله يقاومونهم) اي يقدررون على دفعهم اه معنى (قوله حتى اخذوهم الخ) عبارة المعنى حتى فشلوا واخذت اموالهم فنتهبون لاقطاع وان كانوا اضعافين لما اخذوه اه (قوله كذا اطلقوه لكن بحث الخ) يمكن حل الاطلاق على ما اذا تمسكوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ياتي في بحث الشيخين اه سم (قوله واعتمده) اي البحث (قوله فالشوكة يكفي فيها الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لا تحصل غالبا الا بما ذكر انتهى اه سم (قوله وما مر معه) اي من المطاع والعزم (قوله قولها) اي الشيخين اي مفهومه (قوله لو نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذي الخ) متعلق باعترض (قوله بل منتهبون) الى قول المتن واذا في النهاية والمعنى (قوله او السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا وفي نظيره الا في التعبير بالواو اي كافي المعنى وان المراد ان الموجود احدا من رشدي وع ش (قوله ومنعوا اهلها الخ) ومن ذلك هؤلاء الذين ياتون للسرقة المسمون بالمنسرفي زماننا فهم قطاع طريق والمنسركسجد ومقود خيل من المائة الى المائتين اه ع ش وقال الرشدي قوله ومنعوا هذا قديخرج للصوص المسمين بالمنسرا اذا جاهاروا ولم يمنعوا الاستغاثة اه عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل او يكفي ان يعلم من حالهم بالمنسرا اذا جاهاروا ولم يمنعوا الاستغاثة اه عبارة السيد عمر هل يعتبر المنع بالفعل او يكفي ان يعلم من حالهم

(قوله كذا اطلقوه لكن بحث فيه الشيخان الخ) يمكن حل الاطلاق على ما اذا تمسكوا من الدفع لتوفر اسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم اهملوا تلك الاسباب واعرضوا عن مقتضاها فلا ياتي في بحث الشيخين (قوله وبتقدير اجتماع الكلمة الخ) قال في شرح الارشاد وتوهم بعضهم من كلام الشيخين ان شرط القطاع اتفاق الكلمة ومتبوع مطاع والعزم على القتال وليس كما زعم اه (قوله او السلطان) لعل الوجه التعبير

يمنع شوكتهم لو استغاثوا (ليسوا) وفي نسخة ليس فالضمير للذكور وهو ذو الشوكة ولكونه في معنى الجمع انهم راعاه في قوله (بقطاع) بل منتهبون (وفقد الغوث يكون للبعد) عن العمران او السلطان (او اضعف) باهل العمران او بالسلطان او بغيرهما كان دخل جمع دارا وشهروا السلاح ومنعوا اهلها من الاستغاثة فهم قطاع في حقهم وان كانوا بحضرة السلطان وقوته

(وقد يغلبون والحالة هذه) أى وقد ضعف السلطان أو بدهر أو أعوانه (في بلد) لعدم (١٥٩) من يقاومهم من أهلها (فهم قطاع)

كالذين بالصحراء وأولى
لعظم جراتهم (ولو علم
الامام قوما يخفون الطريق)
أو واحدا (ولم يأخذا
مالا) نصابا (ولا) قتلوا
(نفسا عززهم) وجوبا مالم
ير المصلحة في تركه كما يؤخذ
تمايقي في التعزيز (بحسب
وغيره) ردعاهم عن هذه
الورطة العظيمة وبالحبس
فسر النسق في الآفة ومن ثم
كان أولى من غيره فلا يتعين
وله جمع غيره معه كما اقتضاه
المتن ويرجع في قدره وقدر
غيره وجنسه لرأى الامام
والأولى أن يستدعيه إلى أن
تظهر توبته وأن يكون بغير
بلده وافهم قوله علم أن له
الحكم بعله هنا لما فيه من حق
الآدمي (ولماذا اخذ القاطع
نصاب السرقه) ولو لجمع
اشتركوا فيه واتحد حرزه
وتعتبر قيمة محل الاخذ
بفرض أن لا قطاع ثم أن
كان محل بيع والا فاقرب
محل بيع اليه من حرزه كان
يكون معه أو بقر به ملاحظ
بشرطه السابق من قوته أو
قدرته على الاستغاثة فإن
قلت القوة والقدرة تمنع قطع
الطريق لما مر أنه حيث لحق
غوث لو استغيث لم يكونوا
قطاعا قلت ممنوع لانا لا
نعتبرهما في الحالة الراهنة
بل بتقدير كونه سارقا ولا
يلزم من وجودهما بهذا
التقدير منعهما لو وصف قطعه
للطريق لأن أدنى قوة أو

انهم لو استغاثوا لا وقواهم نحو قتل محل تأمل اه أقول أخذنا ما قد منعنا عن المعنى في حاشية قول المتن قطاع
في حقه من الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يغلبون) أى ذو الشوكه اهمعنى (قوله كالذين بالصحراء الخ)
عبارة المعنى لوجود الشروط فيهم ولا نهم اذا وجب عليهم هذا الحد في الصحراء وهى موضع الخوف فلان يجب
في البلدهى موضع الامن أولى لعظم جراتهم (تنبه) اشعر كلامه بأنه لو تساوت القوتان لم يكن
لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصح في الروضة وأصلها خلافة اه (قول المتن قوما الخ) أى ولو كانوا غير
مكلفين اه ع ش (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله مالا نصابا) أى وإن أخذوا دونه ويبنى أن يقال أو
أخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة اه سم (قوله مالم ير المصلحة في تركه) بل قد يجب أى الترك كان
علم انه ان عززه زاد في الطغيان وأذى من قدر على إيذائه اه ع ش (قوله ومن ثم) أى من اجل التفسير بذلك
(قوله فلا يتعين الخ) تفريع على الأولوية (قوله جمع غيره) أى غير الحبس (قوله في قدره) أى الحبس
(قوله لرأى الامام الخ) فلا يقدر الحبس مدة بل يستدام حتى تظهر توبته وقيل يقدر بستة أشهر ينقص منها
شيئا للآيزيد على تغريب العبد في الزنا وقيل يقدر بستة ينقص منها شيئا للآيزيد على تغريب الحر في الزنا
اه معنى (قوله وان يكون بغير بلده) أى وقوفا مع ظاهر الآية اه رشيدى ولانه احوط والبلغ في
الزجر كما به عليه المعنى (قوله انه له الحكم الخ) أى الحكم عليهم بأنهم قطاع كما هو ظاهر من افهام كلام المصنف
اما الحكم عليهم بالقتل أو القطع فظاهر انه لا بد فيه من اثبات فليراجع اه رشيدى (قوله هنا) أى وان
قلنا بان الاصح أن القاضي لا يقطع بعله في حدود الله تعالى اه معنى (قول المتن وإذا اخذ القاطع) أى
واحد أو أكثر اه معنى (قوله ولو لجمع) الى قوله على انهم صرحوا في النهاية الاقوله أى بعد الاندمال كما
هو ظاهر مامر (قوله اشتركوا فيه) هل المراد شركة الشيوع أو الاعم حتى لو اخذ من كل شيئا وكان
المجموع يبلغ نصابا قطع الأخذ فيه نظر ولا يبعد الثاني تغليظا عليهم لكن قياس مامر في السرقة الاول
ويؤيده انهم عللوا القطع بالمشتراك بان لكل واحد من الشركاء أن يدعى بجميع المال وفي المجاورة ليس
لواحد منهم أن يدعى بغير ما يخصه ومعلوم مامر في السرقة أن القاطعين لو اشتركوا في الاخذ اشترط أن
يخص كل واحد منهم قدر نصاب من الماخوذ ولو زرع على عددهم ولا فلا اه ع ش (قوله واتحد حرزه)
معطوف على قول المصنف اخذ القاطع اه رشيدى ولعل الصواب على قول الشارح اشتركوا فيه (قوله
وتعتبر) الى قوله على انهم صرحوا في المعنى الاقوله فان قلت الى من غير شبهة وهى الى بعد الاندمال كما هو
ظاهر مامر (قوله ثم) أى في محل الاخذ (قوله من حرزه) متعلق بقول المصنف اخذ وكذا قوله من
غير شبهة متعلق به اه رشيدى عبارة المنهج مع شرحه أو باخذ نصاب بقدين زدتهما بقولى بلا شبهة من
حرز الخ (قوله كان يكون معه الخ) فلو كان المال يسير به الدواب بلا حفاظ او كانت الجمال مقطورة ولم
تتعهد كما شرط في السرقة لم يجب القطع اه معنى (قوله لانا لا نعتبر الخ) عبارة النهاية اذ القوة والقدرة
بالنسبة للحرز غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد فيه من خصوص الشوكه ونحوهما كما علم مامر بخلاف
الحرز يكتفى فيه بمبالاة السارق به عرفا وان لم يقاوم السارق اه (قوله لا أدنى قوة أو استغاثة) أى صرفها
في الخارج وبه يدفع قول سم قوله تمنع وصف السرقة الخ لعل الوجه أن يقال يكتفى في السرقة ولا يكتفى
في قطع الطريق اه المبني على ارادة القدرة عليها بدون صرفها واجرائها في الخارج (قوله تمنع) أى كل

بالواو وكذا قوله الآتى أو السلطان وتصحيح أو أن المراد وجود أحد الأمرين فقط (قوله نصابا) وإن أخذوا
دونه (قوله ايضا نصابا) زائد على ما في شرح الروض والعباب وغيرهما وقد يظهر بل يبنى أن يقال أو
أخذوا نصابا مع فقد بقية شروط السرقة فلي تأمل (قوله لان أدنى قوة أو استغاثة تمنع وصف السرقة الخ)
هذا الكلام قد يفيد أن الملاحظ لو قدر على استغاثة يئالى بها السارق في حذانه ولا يئالى بها في تلك الحالة
لقوة ما معه من الاعوان الذين يصدر معاوتهم فيئالى السرقة الموجبة لقطع فليراجع (قوله تمنع وصف
السرقة) لعل الوجه أن يقال يدل هذا أن وجد معه السرقة أو تحقق معه الحرز في المتحقق معها السرقة والا

استغاثة تمنع وصف السرقة ولا يمنع هنا وصف قطع الطريق الاقوة أو استغاثة تقاوم شوكته

من غير شبهة مع بقية شروطها السابقة وثبت ذلك برجلين لا بغيرهما إلا بالنسبة للمال وطلب المالك نظير ما مر في السرقة (قطع يده اليمنى) للمال كالسرقة (ورجله اليسرى) للحاربة (١٦٠) ومع ذلك هو وحده واحد وخولف بينهما ثلاث قوت المنفعة كلها من جانب واحد ولو فقدت

أحدهما ولو قبل أخذ المال ولو لشلها وعدم أمن نزع الدم اكتفى بالأخرى ولو عكس ذلك بأن قطع يده اليسرى ورجله اليمنى أساء واعتدبه لصديق الآية به بخلاف ما لو قطع مع يمينه رجله اليمنى فيلزمه قودها بشرطه والأدوية تقطع رجله اليسرى أي بعد الاندمال كما هو ظاهر مما مر وأما القول بأن قضية ذلك لجزء قطع اليد اليسرى أول سرقة لأن تقديم اليمنى عليها بالأجتهاد ولا قائل به من أصحابنا فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة السابق أنها بمنزلة الخبر الصحيح بخلاف ما نحن فيه على أنهم صرحوا بوقوع اليسرى حد الدهشة أو نحوها (فإن) فقدنا قبل الأخذ (أو) عاد ثانيا بعد قطعها إلى أخذ المال (فيسراه ويمناه) يقطعان للآية (وان قتل) قتلًا بوجب القود وان كان القتل بجرح مات منه بعد أيام قبل الظفر به والتوبة (قتل حتما) لأن المحاربة تعيد زيادة ولا زيادة هنا إلا التحتم فلا يسقط بعفو مستحق القود ويستوفيه الإمام لأنه حق الله تعالى قال البندنجي وانما يتحتم

منها اه عش (قوله من غير شبهة مع بقية شروطها الخ) أي السرقة عبارة الاسنى والمغنى قال الأذرى وسكتوا هنا عن توقف القطع على المطالبة بالمال وعلى عدم دعوى الملك ونحوه من المسقطات وينبغي أن يأتي فيه ما مر في السرقة اه (قوله) ويثبت ذلك أي قطع الطريق اه عش والاولى أخذ القاطع للنصاب (قوله برجلين) وباقراره كما يأتي عن المغنى (قوله وطلب المالك) هو بصيغة الفعل عطف على قول المصنف أخذ اه رشيدى (قوله نظير ما مر الخ) أي فترك المصنف له لإحالة على ما مر في السرقة اه عش (قول المتن قطع يده اليمنى ورجله اليسرى) دفعة أو على الولاء اه مغنى (قوله ولو لشلها الخ) أي فالمراد بالفقد ما يشمل الحكى (قوله هو وحده واحد) أي قطعها ويحسم موضع القطع كما في السارق ويجوز أن تحسم اليد ثم تقطع الرجل وان تقطعا معاً ثم يحسمانها به مغنى قال عش قوله وان تقطعا الخ ظاهره وإن خيف هلاكه ويوجه به أنه وحده واحد فلا يجب تفريقه اه (قوله بخلاف ما لو قطع الخ) وينبغي أن مثل ذلك في الضمان ما لو قطع يده معاً أو رجله معاً لأنه خالف المنصوص عليه فيضمن اليد اليسرى والرجل اليمنى اه عش (قوله بشرطه) عبارة النهاية والمغنى إن تعمد اه (قوله) وأما القول بأن قضية ذلك الخ) أي قوله ولو عكس ذلك الخ عبارة النهاية والمغنى والفرق أن قطعها من خلاف نص يوجب خلافه الضمان وتقديم اليمنى على اليسرى اجتهدا يسقط بخلافه الضمان ذكره الماوردى والرويانى قال الزركشى وقضية الفرق أنه لو قطع في السرقة يده اليسرى في المرة الأولى عامداً أجزأ لأن تقديم اليمنى عليها الخ وبه يعلم ما في كلام الشارح من الإيجاز (قوله فيرد الخ) تعبيره بالمضارع يدل على أنه من عندنا به مع أنه جواب شيخ الإسلام في شرح الروض فلعل هذا من باب توارد الخاطر اه سم (قوله) وهو القراءة الشاذة) أي فاقطعوا أيما منهما نهاية ومعنى (قوله فان فقدنا) إلى قوله وقياس في النهاية إلا لقوله وعندى فيه وقفة (قوله قبل الأخذ) أي ما لو فقدنا بعده فلا قطع للأخريين كما تقدم نظيره فيما لو سرق فسقط يده وفيه سم على حجج عن شرح الروض أو بعده سقط القطع كما في السرقة اه وقد يشعر بذلك قول الشارح السابق ولو قبل أخذ المال اه عش (قوله يقطعان) الاول الثانيت (قول المتن وإن قتل) أي ولم يأخذ مالا اه مغنى (قوله) قتلا بوجب القود) عبارة المغنى معصوما مكافئاً له عمداً كما يعلم بما يأتي أما إذا قتل غير معصوم أو غير مكافئ له أو قتل خطأ أو شبه عمداً فلا يقتل اه (قوله وان كان القتل) إلى قوله واعتاد الزركشى في المغنى إلا قوله وعندى فيه وقفة وقوله معترضا (قوله بعد أيام الخ) ظرفان لمات (قوله بعفو مستحق القود) ولا يعفو السلطان عن لا وارث له اه مغنى (قوله لاخذ المال) أي ولم يأخذ مالا يأتي من أنه لو قتل وأخذ المال صلب مع القتل ويعرف كون قتله لاخذ المال بقرينة تدل على ذلك اه عش (قوله نصابا الخ) عبارة

فالأدنى المذكور لا يمنع تحقق السرقة كيف هو محقق لشروطها فليتأمل (قوله أيضاً تمنع وصف الخ) لعل الوجه أن يقال يكفي في السرقة ولا يكفي في قطع الطريق مر (قوله ولو فقدت أحدهما الخ) عبارة الإرشاد ويقطع برجع دينار ولو لجمع ويرده كالسرقة (قوله يده اليمنى ورجله اليسرى) أو مابق والأخريان أن فقدنا أو عاد اه (قوله فيرد بان الخ) تعبيره بالمضارع يدل على أنه من عندنا به مع أنه جواب شيخ الإسلام في شرح الروض فلعل هذا من باب توارد المناظر (قوله أيضاً فيرد بان في هذه نصا على اليمنى وهو القراءة الشاذة) أقول بردي هذا الرادان القراءتين في حكم نصين والقراءة المشهورة عامة لليمين واليسار والقراءة الشاذة خاصة باليمين فهي من قبيل أفراد بعض أفراد العام بحكمه وذلك لا يخصص كما تقرر في الأصول إلا أن يجاب بمنع أن القراءتين من باب العام والخاص حتى تكون الشاذة من القبيل المذكور بل هما من باب المطلق والمقيد فليتأمل جدا (قوله فان فقدنا قبل الأخذ) قال في شرح الروض أو بعده سقط القطع كما في السرقة اه (قوله أن قتل لاخذ المال) وظاهره وإن لم يأخذه

أن قتل لاخذ المال واعتمده البلقيني وعندى فيه وقفة (وان قتل) قتلا بوجب القود (وأخذ مالا) نصابا كما قالاه وان النهاية نازع فيه البلقيني (قتل) بلا قطع (ثم) غسل ثم كفن ثم صلى عليه ثم (صلب) مكفنا معترضا على نحو خشية ولا يقدم الصلب على القتل

لانه زيادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلب اشتراط بقية شروط السرقة واءاد الزركشي قطع الماوردى بانه لا يشترط هنا الحرز رد بان الماوردى لا يشترط هنا النصاب فالولى الحرز (ثلاثا) من الايام بلباها وجوب باليشتهر الحال ويتم التكال وحذف التاء لحذف المعدود سابع (ثم ينزل) ان لم يخف تغيره قبلها والا أنزل حينئذ (وقيل يبق) وجوبا (حتى) يهرى و(يسيل صديده) تغليظا عليه ومحل قتله وصلبه محل محاربه لان لا يمر به من ينزجر به فاقرب محل اليه ويظهر ان هذا مندوب (١٦١) لا واجب (وفي قول يصب) حيا (فيلاشم ينزل فيقتل) لان الصلب

عقوبة ففعل به حيا واعترض قوله قليلا بانه زيادة لم تحك عن هذا القول فان اريد به ثلاثة ايام كان احد أوجه ثلاثة مفرقة على هذا القول لانه من جملته ويجاب بان من حفظ حجة على من لم يخف فاذ احفظا ان قليلا من جملة هذا القول قد ماثم الذى يظهر ان المراد به أدنى زمن ينزجر به عرفا غيره وافهم ترتيبه الصلب على القتل انه يسقط بموته تحف أنفه وبقتله لغير هذه الجهة كقودى غير المحاربة بسقوط التابع بسقوط متبوعه وبما تقرر فسر ابن عباس رضى الله عنهما الآية فانه جعل او فيها للتنوع دون التخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا ان قتلوا او يصلبوا مع ذلك ان قتلوا واخذوا المال او قطع ايدىهم وارجلهم من خلاف ان اخذوه فقط او بنفوا ان اربعوا ولم ياخذوه وهذا منه اما توقيف وهو الاقرب اولغة وكلها من مثله حجة لاسما وهو ترجمان القران (ومن اعانهم وكثر جمعهم) ولم يرد على ذلك (عزرجبس

النهاية يتطوع به في السرقة كإدلاله عليه كلامهما اه (قوله لانه زيادة تعذيب) أى وقد نهى عن تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتله اه معنى (قوله وقياس اشتراط النصاب الخ) عبارة المعنى وقياس ماسبق اعتبار الحرز وعدم الشبهة اه (قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تحتم القتل وحده م اه سم (قوله من الايام) الى قوله واعترض في المعنى الاقوله ويظهر الى المتن ولما قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله وحذف التاء) أى من ثلاثا وقوله لحذف المعدود أى المذكور وهو الايام (قوله سابع) أى كافى قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم اتبعه ستا من شوال اه معنى (قوله ان لم يخف تغيره) أى قبل الثلاث قال الاذرى وكان المراد بالتغير هنا الانفجار ونحوه والافعى حبست جيفة الميت ثلاثا حصل الثنت والتغير غالبا اه نهاية (قوله والا) أى بان خيفه قبل الثلاث (قوله انزل حينئذ) وحمل النص في الثلاث على زمن البرد والاعتدال اه معنى (قوله وجوبا) ولا تجوز الزيادة عليها اه نهاية (قول المتن صديده) وهو ماء رقيق يخرج مختلطاً بدم معنى (قوله ان هذا) أى قرحهم ومحل قتله الخ (قوله فاذا حفظا) أى الشيخان (قوله تحف أنفه) أى بلا سبب اه عش (قوله وبما تقرر) أى فى المتن من القطع فى الاخذ وتحتم القتل فى القتل وتحتم القتل والصلب فيهما (قوله مع ذلك) أى القتل (قوله توقيف) أى تعلم منه صلى الله عليه وسلم (قوله أولغة) قال ابن قاسم لا يخفى ان كون او للتنوع مما لا شبهة ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك التوقيف اه والظاهر ان مراد الشارح كابن حجر ان هذا المراد فهمه ابن عباس من الآية باعتبار اللغة لانه يفهم من أسرارها ما لا يفهمه غيره اه رشيدى (قوله من مثله) أى ابن عباس اه عش (قوله ولم يرد) الى قول المتن لومات فى المعنى الاقوله المتحتم وقوله الاصح تلزمه الكفارة والى قول الشارح ونازع فى النهاية لا لقوله الاصح (قوله ولم يرد على ذلك) أى بان لم ياخذ ما لانصا با ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المتحتم) وخرج به قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقتله لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى سم على حجى اى فليس فيه هذا الخلاف بل قتله للقود قطعاً اه عش (قول المتن معنى القصاص) الاضافة للبيان (قوله لان الاصل الخ) ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت لوليه القصاص فكيف يحبط حقه بقتله فيها السنو ومعنى (قوله تغليب حق الادمى الخ) ولا يشكل هذا بما مر من تقديم الزكاة على دين الادمى لان فى الزكاة حقاً ادمياً ايضاً فانها تجب للاصناف فقديهما ليس لمحض حق الله تعالى بل لاجتماع الحقين فقدمت على ما فيه حق واحد اه عش (قول المتن الحد) أى معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة الاسنى والمعنى ويستوفيه الامام بدون طلب الولي

(قوله اشتراط بقية شروط السرقة) فيتحصل ان الشروط معتبرة في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تحتم القتل وحده م (قوله اولغة) لا يخفى ان كون او ترد لغة للتنوع مما لا شبهة فيه ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ابن عباس حجة وانما الكلام فى ارادته فى الآية ولا طريق لذلك التوقيف (قوله وقيل يتعين التغريب) هذا قرينة واضحة على انه يرد على الاول ان التغريب يجمع هذه المذكورات (قوله وقتل القاطع المتحتم) خرج قتله لقود لا يتعلق بقطع الطريق وقتله لقود يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند ينبجى (قوله ويستقل الامام باستيفائه) عبارة شرح الروض ويستوفيه الامام بدون طلب الولي اه قال

(٢١ - شروانى وابن قاسم - تاسع) وتغريب وغيرهما) كسائر المعاصى وعبر أصله بأو ولا خلاف بل المدار على رأى الامام نظير ما مر فيمن أخافوا الطريق (وقيل يتعين التغريب الى حيث يراه) الامام وما تقتضيه المصلحة (وقتل القاطع) المتحتم (يغلب فيه معنى القصاص) لان الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمى تغليب حق الآدمى لبنائه على الضيق (وفي قول الحد) اذ لا يصح العفو عنه ويستقل الامام باستيفائه (فعلى الاول) الاصح

زاد سم قال في العباب في قتله الامام وإن كان المستحقون صفارا اه (قوله تلزمه الكفارة) أى بنحو ولده وكان الاولى تأخير به عطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا بعد أو نحوه ممن لا يكافؤه كبنه وذى والقاطع مسلم وتلزمه الكفارة ولو لوقال الضمان بالمال كان اعم اه (قول المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله فى قطع الطريق اه معنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى) أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله ووقن) أى إن كان هو حرا أو لا فهو قد يكون قنا كما قال الشارح فى تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه وعبارة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلاقتل أى قصاصا اه عبارة السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا فى الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلاقتل وكانه وقع كذلك فى نسخة المحشى سم وعبارة قوله بلاقتل أى اقتصاصا وإلا فلو قتله أحد تعدى واجب دية المقتول فى ماله أيضا كما هو ظاهره ويجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) أى قوله ولو ادعى فى المغنى إلا قوله يختص إلى المتن وقوله وإن لم يصلح عمله وقوله وإن صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا) أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا أو لا لم يثبت قوله فى ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله ولا فقيمه) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره أو لم يمت حلبي (قول المتن قتل بواحد) أى منهم بالقرعة اه معنى (قوله فإن قتلهم مرتبا الخ) التت صادق لهذه أيضا محشى سم وعليه فكان ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبعاً للشارح المحقق السلامة من الإيهام اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعاً بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول) أى حتماً وإن أوقف كلام المتن خلافه حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحتمه اه معنى (قول المتن ولو عفا وليه) أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه معنى (قول المتن ويقتل حداً) ظاهر تخصيص القتل حداً بصورة العفو أنه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذمياً أو فاحداً كما لا يقتل قصاصاً اه ع ش أقول ويفيده أيضاً تقييدهم قول المصنف الماروان قتل الخ بقولهم قتلوا بوجوب القود (قوله ونازع فيه البلقينى الخ) عبارة المغنى وعلى الثانى فالفعل لغو كما قاله وإن قال البلقينى أنه لغو على القولين لأن القاطع لم يستفد بالعفو شيئاً التحتم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصاً بمقتل أو بقطع عضو أو بغير ذلك اه معنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليباً للقصاص معنى ونهاية (قوله ونازع) إلى التنبيه فى النهاية لإقوله وإن لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونازع الخ) عبارة النهاية والمغنى وإن الخ بزيادة أن الوصية (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومعنى (قوله دون غيرهما) أى كقتله بمثل ما قتل به (قوله جرحا فيه قود) أى أما غيرهما كجائفة فواجبه المال اه معنى (قوله أو قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل يؤهم أن الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراداً فلو قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان أيضاً في تحتم قصاص اليد اه (قوله فيه) يعنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله كالكفارة) أى كفارة القتل فإنها مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجري (قوله أما إذا سرى الخ) محترم فاندمل (قوله كامر) أى فى

وقن للاتصال أو لعدم الكفاءة بل تلزمه الدية أو القيمة (و) على الاول أيضا (لومات) القاتل بلاقتل (قدية) للقول فى ماله إن كان حرا أو لا فقيمه (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا) معا (قتل بواحد والباقيين ديات) فإن قتلهم مرتباقتل بالاول (و) عليه أيضا (لو عفا وليه بمال ووجب وسقط القصاص ويقتل حداً) كالووجب قود على مرتد عفا عنه وليه ونازع فيه البلقينى بأن المنصوص وعليه الجمهور أنه لا يصلح عفو على القولين بمال ولا بغيره وأطال فيه (و) عليه أيضا لو تاب قبل القدرة عليه لم يسقط القتل (و) لو قتل بمقتل أو بقطع عضو فعل به مثله (و) نازع فيه البلقينى بأن الذى يقتضيه النص أنه يقتل بالسيف عليهما (و) يختص التحتم بالقتل والصلب دون غيرهما فيثبت (لو جرح جرحا فيه قود كقطع يد فاندمل) أو قتل عقبه (لم يتحتم قصاص) فيه فى ذلك الجرح (فى الاظهر) بل يتخير المجروح بين القود والعفو على مال أو غيره لأن التحتم تغليظ لحق الله تعالى فاخص بالنفس

فى العباب في قتله الامام وإن كان المستحقون صفارا اه (قوله تلزمه الكفارة) أى بنحو ولده وكان الاولى تأخير به عطفه على قول المصنف ولا يقتل عبارة الروض مع شرحه فلا يقتل إذا كان حرا بعد أو نحوه ممن لا يكافؤه كبنه وذى والقاطع مسلم وتلزمه الكفارة ولو لوقال الضمان بالمال كان اعم اه (قول المتن ولا يقتل) أى والد بولده أى الذى قتله فى قطع الطريق اه معنى أى وإن سفل نهاية (قول المتن وذى) أى ولا ذى إذا كان هو مسلما (قوله ووقن) أى إن كان هو حرا أو لا فهو قد يكون قنا كما قال الشارح فى تعريفه اول الباب ولو قنا وقد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة المغنى القاطع من غير قتله قصاصا اه وعبارة النهاية القاطع بلا قطع قال الرشيدى قوله القاطع بلا قطع صوابه القتل بلاقتل أى قصاصا اه عبارة السيد عمر قوله القاتل بلا قطع كذا فى الموجود من نسخ التحفة حتى نسخة المصنف وكان الظاهر بلاقتل وكانه وقع كذلك فى نسخة المحشى سم وعبارة قوله بلاقتل أى اقتصاصا وإلا فلو قتله أحد تعدى واجب دية المقتول فى ماله أيضا كما هو ظاهره ويجب دية لورثته على قاتله اه (قوله للمقتول) أى قوله ولو ادعى فى المغنى إلا قوله يختص إلى المتن وقوله وإن لم يصلح عمله وقوله وإن صلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله إن كان حرا) أى المقتول وهذا إن كان القاتل القاطع حرا أو لا لم يثبت قوله فى ماله بل تسقط الدية اه سم (قوله ولا فقيمه) أى مطلقا اه شرح المنهج أى سواء مات القاتل الحر بقتل أو غيره أو لم يمت حلبي (قول المتن قتل بواحد) أى منهم بالقرعة اه معنى (قوله فإن قتلهم مرتبا الخ) التت صادق لهذه أيضا محشى سم وعليه فكان ترك التعرض للتعين فيه لوضوحه وكان الحامل للتخصيص الذى سلكه الشارح تبعاً للشارح المحقق السلامة من الإيهام اللازم لما ذكره المحشى وإن كان مندفعاً بالوضوح اه سيد عمر (قوله قتل بالاول) أى حتماً وإن أوقف كلام المتن خلافه حتى لو عفا وليه لم يسقط لتحتمه اه معنى (قول المتن ولو عفا وليه) أى المقتول عن القصاص بمال أى عليه صح ووجب أى المال اه معنى (قول المتن ويقتل حداً) ظاهر تخصيص القتل حداً بصورة العفو أنه لا يقتل فيما لو قتل ولده أو ذمياً أو فاحداً كما لا يقتل قصاصاً اه ع ش أقول ويفيده أيضاً تقييدهم قول المصنف الماروان قتل الخ بقولهم قتلوا بوجوب القود (قوله ونازع فيه البلقينى الخ) عبارة المغنى وعلى الثانى فالفعل لغو كما قاله وإن قال البلقينى أنه لغو على القولين لأن القاطع لم يستفد بالعفو شيئاً التحتم قطعه بالمحاربة اه (قول المتن ولو قتل) أى القاطع شخصاً بمقتل أو بقطع عضو أو بغير ذلك اه معنى (قول المتن فعل به مثله) أى تغليباً للقصاص معنى ونهاية (قوله ونازع) إلى التنبيه فى النهاية لإقوله وإن لم يصلح عمله وقوله ولا نظر إلى نعم (قوله ونازع الخ) عبارة النهاية والمغنى وإن الخ بزيادة أن الوصية (قوله عليهما) أى القولين نهاية ومعنى (قوله دون غيرهما) أى كقتله بمثل ما قتل به (قوله جرحا فيه قود) أى أما غيرهما كجائفة فواجبه المال اه معنى (قوله أو قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فاندمل يؤهم أن الاندمال قيد محل الخلاف وليس مراداً فلو قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان أيضاً في تحتم قصاص اليد اه (قوله فيه) يعنى ما بعده عنه ولذا اسقطه المغنى (قوله كالكفارة) أى كفارة القتل فإنها مختصة بقتل النفس دون القطع اه بجري (قوله أما إذا سرى الخ) محترم فاندمل (قوله كامر) أى فى

شرح فان قتل قتل حتما (قول المتن وتسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجع قبل رجوعه كما ذكره في التنبيه في اوائل الاقرار اه معني (قوله من تحتم القتل) اي دون اصل القتل فلا يسقط بنوبته بل يقتل قصاصا لاحد الا ان عفا عنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله واصل ان عطف على قتل كان المعنى وتحت صلبه مع ان الصلب يسقط من اصله فالمناسب عطفه على تحتم لان الصلب من حيث هو عقوبة تخصمه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجله ويده معا اه شيخنا (قوله وعبارته الخ) جواب عما يقال ان كلام المصنف يومهم خلافه فان الرجل هي المختصة بالقاطع واليد تشارك فيها السرقة اه شيخنا (قوله لان المختص به) الباء داخله على المقصور وقوله القاطع نائب فاعل المختص (قوله فهما) اي الرجل واليد اه ع ش (قوله بعضها) وهو هنا قطع الرجل للمحاربة وقوله كلها اهل الاولى الباقي وهو هنا قطع اليد (قوله للآية) اي لقوله تعالى (الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الاية المراد بما قبل القدرة ان لا تمتد اليهم يد الامام لهرب او استخفاف او امتناع اه نهاية عبارة الجبري مراد بالقدرة ان يكونوا في قبضة الامام وقيل المراد بها ان ياخذ الامام في اسبابها كارسال الجيوش لامساكم اه (قوله فيها) اي في الآية اه ع ش (قوله انها) اي التوبة قبلها اي القدرة (قوله لا تهمة فيها) عبارة المعنى بعيدة عن التهمة قريبة من الحقيقة اه (قوله وظهرت اماره صدقه) اي وان لم تظهر لم يصدق قطعاه معني (قوله لا مارة) اي اماره صدق (قوله نعم ان اقام بها بينة الخ) قد يشكك اقامة البينة بعدم اطلاعها على الدم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون من غير مواطاة القلب الا ان يقال تستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة اه سم (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز ه فللولى استيفاء ه وهذا معني صحيح لا غبار عليه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يو صف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه بالوجوب اي التحتم بمعنى امتناع سقوطه فاذا حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا بل يجوز ان يريدانها ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذي يسمى قصاصا لها هذا الوصفان ولا ينافي ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه اه سم وقد يجاب عن طرف الشارح بان القتل هنا وظيفة الامام فقط دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الولي الخ جرد توسيع الدائرة وليس للامام بعد طلب الولي الا وصف الوجوب كما يفيد قول المصنف المارو يقتل حدا واما قول الشارح وان جاز او وجب الخ فافيه بمعنى بل

(قوله نعم ان اقام بها بينة قبل) قد يستشكل البينة بعدم اطلاعها على الدم والعزم من اركانها ونطقه بذلك قد يكون عن غير مواطاة القلب الا ان يقال يستدل بالقرائن ولو لا ذلك لم يثبت قولهم تسقط بتوبته قبل القدرة (قوله وهو عجب) اقول لا عجب لان المراد بالوجوب التحتم فالمعنى يسقط بالتوبة تحتمه فيسقط بعفو الولي لا جواز ه فللولى استيفاء ه وهذا معني صحيح لا غبار عليه ولفظ البيضاوي اما القتل قصاصا فالى الاولياء يسقط بالتوبة وجوبه لا جواز ه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه يو صف بالجواز بمعنى عدم امتناع تعاطيه بالوجوب اي التحتم بمعنى امتناع سقوطه فان حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتان له من حيث كونه قصاصا ولا يفيد كونه قصاصا بل يجوز ان يريدانها ثابتان له في نفسه بمعنى ان ذات هذا القتل الذي يسمى قصاصا له هذا الوصفان فلا ينافي ذلك قوله اما القتل قصاصا لان ذلك القصاص فيه على وجه العنوان وقد تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون منشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم اندفاع ما اطال به الشارح وانه لا عجب فيما قاله ولا في سكوت محشيه وانه لا حاجة به الى تاويل لا يوافق مذهبه واما العجب من الاستطالة على البيضاوي ومحشيه بما لا مثاله الا اهمال التامل وعدم مراعاة القواعد والله اعلم سم

وتسقط عقوبات تخص
القاطع (من تحتم قتل
وصلب وقطع رجل وكذا
يد وعبارته تشملها لان
المختص به القاطع اجتماع
قطعها فهما عقوبات
واحدة وهي اذا سقط
بعضها سقط كلها (توبة)
عن قطع الطريق (قبل
القدرة عليه) وان لم يصلح
عمله للآية بخلاف ما لا
يخصه كالقود وضمان المال
(لا بعدها) وان صالح عمله
(على المذهب) لم يفهم الآيه
ولم يمكن لقبل فيها فائدة
والفرق انها قبلها لا تهمة فيها
وبعدا فيها تهمة دفع الحد
ولو ادعى بعد الظفر به سبق
توبة قبله وظهرت اماره
صدقه فوجها والذي يتجه
منهما عدم تصديقه للتهمة
ولا نظر لاماره يكذبها
فدله نعم ان اقام بها بينة قبل
(تنبيه) وقع للبيضاوي
في تفسيره ان القتل قصاصا
يسقط بالتوبة وجوبه
لا جواز ه وهو عجب

وأعجب منه سكوت شيخنا عليه في حاشيته مع ظهور فساد له لأن التوبة كما تقرر لا تدخل لها في القصاص أصلاً إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً
 حالاً وجوب وجوازاً لأن نظرنا إلى الولي فطلبه جائز له لا واجب مطلقاً أو لإمام فإن طلبه منه الولي وجب والام يجب من حيث كونه قصاصاً
 وإن جاز أو وجب من حيث كونه حسداً (١٦٤) فتأمل وأوله بعضهم بما لا يوافق قواعد مذهب البيضاوي فأحذره فإن السبر قاض بانه

لا يجوز بحكم على غير مذهبه
 من غير عروه لقائله (ولا
 تسقط سائر الحدود) المختصة
 بالله تعالى كحد زنا وسرقة
 وشرب مسكر (بها) أي
 بالتوبة قبل الرفع وبعده
 ولو في قاطع الطريق (في
 الاظهر) لأنه صلى الله عليه
 وسلم حدى من ظهرت توبته
 بل من أخبر عنها بها بعد
 قتلها وإطال جمع في
 الانتصار لمقابله بالآيات
 والاحاديث الدالة على أن
 التوبة ترفع الذنوب من أصلها
 نعم تارك الصلاة يسقط
 حدها عليها وكذا ذمى
 زنى ثم أسلم والخلاف في
 الظاهر أما فيما بينه وبين الله
 تعالى فحيث توبت توبته سقط
 بها سائر الحدود وقطعاً ومن
 حدى في الدنيا لم يعاقب في
 الآخرة على ذلك الذنب بل
 على الإصرار عليه أن لم يتب
 (فصل) في اجتماع
 عقوبات على شخص واحد
 (من لزومه قصاص في النفس
 وقطع) (لطرف قصاصاً
 وحذف) (وتعزير لرابعة
 وطالبوه) عزروا وتأخر ثم
 (جلد) للذف (ثم قطع ثم
 قتل) (تقدماً للاخف
 فالأخف لأنه أقرب إلى
 استيفاء الكل) (و يبادر

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبتاً لمثل البيضاوي اه سم (قوله مطلقاً)
 أي سواء غلب في قتل القاطع معنى القصاص أو معنى الحد (قوله فإن السبر) أي تتبع كلام البيضاوي
 (قول المتن سائر الحدود) أي بآفها اه معنى (قوله المختصة) إلى قوله بل على الإصرار في المعنى إلا قوله قبل
 الرفع وبعده وقوله بل من أخبر إلى نعم وإلى الفصل في النهاية إلا قوله وكذا ذمى زنى ثم أسلم (قوله المختصة)
 صفة للحدود (قوله قبل الرفع) أي إلى الحاكم (قوله ولو في قاطع الطريق) عبارة المعنى في قاطع الطريق
 وغيره اه وعبارة سم قوله ولو في قاطع الطريق إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه
 (قوله بل من الخ) أي بل حدى امرأة أخبرنا صلى الله عليه وسلم هذا لا يؤيد الاظهر فمائدة ذكره في مقام
 الاستدلال له (قوله عنها بها بعد قتلها) كل من هذه الظروف الثلاثة متعلق بأخبار والضمير الأول والثالث
 لمن والثاني للتوبة (قوله لمقابله) أي مقابل الاظهر القائل بالسقوط بها قسماً على حد قاطع الطريق اه
 معنى (قوله عليها) أي الاظهر ومقابله (قوله وكذا ذمى الخ) أو قال للبغي وخالفاً للنهاية عبارة أنه لا يسقط
 بها عن ذمى بإسلامه كما مر اه (قوله وكذا ذمى) المعتمد خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي رحمه الله
 تعالى اه سم (قوله ومن حدى الدنيا الخ) انظر هل هو مبنى على أن الحدود جوار لا زواجاً ومبنى عليها
 اه رشيدى (قوله بل على الإصرار الخ) أو على الإقدام على موجهه اه نهاية

(فصل في اجتماع عقوبات على شخص) (قوله في اجتماع عقوبات) إلى قول المتن في الاصح في المعنى إلا
 قوله ولا تجوز المبادرة به وقوله وخيف إلى المتن وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله ولا يجوز المبادرة به وقوله
 فإن أي إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله ولو اجتمع إلى المتن (في اجتماع عقوبات) أي في
 غير قاطع الطريق وهي أما لآدمي أو لله تعالى أو لها وقد بدأ بالقسم الأول اه معنى (قول المتن من لزومه)
 لآدميين محلي ومعنى (لاربعة) كان الأولى ذكره عقب من لزومه قال البجيرمي فلو كانت لو أحدهم يجب الترتيب
 شرعاً بل بآراء تاهاه (قوله وإن تأخر) أي موجهه قال الرشيدى هو غاية فيما بعده ايضاً اه (وخيف موته)
 سيد ك محترزه (لرضاه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزمن بمعنى الموت الآلة اه رشيدى (قوله فيعجل)

(قوله وأعجب منه الخ) في التعبير بأعجب دلالة على ما لا يليق نسبتاً لمثل البيضاوي (قوله مع ظهور فساد الخ)
 أقول دعوى فساد فضلاء دعوى ظهور فساد فساداً واضحاً (قوله لأن التوبة لا تدخل لها في القصاص
 الخ) قلنا لم يدع البيضاوي أن لها دخلاً في القصاص بل ادعى أن لها دخلاً في صفة القتل قصاصاً وهي وجوبه
 أي تحتّمه وقوله إذ لا يتصور له بقيد كونه قصاصاً الخ قلنا لم يدع أن له حالتها جوازاً وجوباً بهذا القيد بل
 ادعى أنه في نفسه له الحالتان وهو صحيح على أنه يمكن أن يدعى أن له الحالتين بذلك القيد لكن باعتبارين
 باعتبار الولي وباعتبار الإمام إذا طلب منه فقوله لأننا نظرنا الخ كلام ساقط لأنه نفي النظر إليهما جميعاً
 ولا شك أن النظر إليهما جميعاً يقتضى ثبوت الحالتين له بقيد كونه قصاصاً وقوله فتأمل قلنا تأملناه فوجدناه
 لم ينشأ إلا عن عدم التأمل الصحيح فاجب مع ذلك من المسارعة إلى دعوى ظهور الفساد والتعجب من
 البيضاوي ومحشيته والتثبت على ذلك بما لا منتهى إلا الغفلة الفاحشة ولا حول ولا قوة إلا بالله سم (قوله
 ولو في قاطع الطريق) إشارة إلى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق (قوله وكذا ذمى الخ) المعتمد
 خلاف هذا كما قاله شيخنا الشهاب الرملي
 (فصل من لزومه قصاص وقطع وحذف وطالبوه جلد ثم قطع الخ)

بقتله بعد قطعه) بلامهلة بينهما فتجب المولاة لأن الغرض أن المستحق مطالب والنفس مستوفاة (لا قطعه بمد جلد) فلا
 تجوز المبادرة به (أن غاب مستحق قتله) لأنه قد يهلك بالمولاة فيفوت قود النفس (وكذا أن حضروا قال بجواز القطع) وأنا بآبادر بعده بالقتل
 وخيف موته بالمولاة بين الجلد والقطع (في الاصح) لأنه قد يهلك بالمولاة فيفوت القتل قوداً مع أن له مصلحة هي سقوط العقاب عنه به في الآخرة
 وايضاً فإنما عقاب مستحق القتل فتكون المولاة سبباً لقوات النفس فاتجه عدم نظرهم لرضاه بالتقديم أم لا ولم يخف موته بالمولاة فيعجل جزماً

وأما لو كان به مرض يخوف يئس منه وموته بالجلد إن لم يبادر بالقطع فيأدر به وجوب أو خرج بطلبه أو طالبه بعضهم فله أحوال الحديث (إذا آخر مستحق النفس حقه) وطالب الآخران (جلد فاذبرأ) بفتح الراء وكسرها (قطع) ولا يؤول بينهما خوف الموت فيفوت قود النفس (ولو آخر مستحق طرف) وطالب الآخران (جلدو على مستحق النفس الصبر حتى يستوفي الطرف) لثلا يفوت حقه واحتمال تأخير مستحق الطرف لا إلى غاية فيفوت القتل لا نظر إليه لأن مبنى القود على الدرء والاسقاط ما يمكن فاندفع استحسان (١٦٥) جبره على القود أو العفو أو الاذن

لمستحق النفس بالتقدم فإن
انى يمكن الحاكم مستحق
النفس (فإن بادر) مستحق
النفس (فقتل) فقد استوفى
حقه ولكنه يعزى لتعديه
وحينئذ فليستحق الطرف
دية (في تركه المقتول لفوات
محل الاستيفاء) ولو آخر
مستحق الجلد (حقه وطالب
الآخران) فالقياس صبر
الآخرين (وجوبا حتى
يستوفى حقه وإن تقدم
استحقاقهما لثلا يفوت
حقه باستيفائهما أو استيفاء
أحدهما ولو قطع نحو أنملة
لأن الجرح عظيم الخطر
وربما أدى إلى الزهوق
فاندفع المالبقين هنا (ولو
اجتمع حدود الله تعالى)
كان زنى بكر أو سرق وشرب
وارتد (قدم) وجوبا
(الاخف) منها (فالاخف)
حفظا لمحل القتل كحد الشرب
ثم بعد برئه منه الجلد ثم بعد
برئه القطع فالقتل وتوقف
ابن الرفعة في تقديم قطع
السرقه على التغريب ويترجى

أى يجوز تعجيله أه رشيدى (قوله) وأما لو كان به مرض الخ) دل على عدم تأخير الجلد للرض سم وعش
(قوله) فيأدر به) أى بالقطع (قول المتن) إذا آخر مستحق النفس حقه جلد الخ) فإن قيل كان المصنف غيا عن
هذا بما ذكره فيما إذا غاب مستحق القتل أجيب بأنه إنما أعاده لضرورة التقسيم أه معنى (قوله) وطالب
الآخران) إلى قوله باستيفائهما فى المعنى لإقوله ولكنه يعزى إلى المتن (قول المتن) وعلى مستحق النفس
الصبر الخ) سواء تقدم استحقاق النفس أم تأخر أه معنى (قوله) لا نظر إليه) خبر قوله واحتمال الخ (قوله)
استحسان جبره الخ) هذه لغة قليلة والكثير إيجابه كفى المصباح أه ع (قوله) فإن أبى) أى من جميع ذلك
(قوله) يمكن الحاكم الخ) أى من القتل وهذا من تمة الاستحسان (قول المتن) فالقياس) أى الماسبق فى هذه
المسئلة كما قاله الرافعى فى الشرح الكبير أه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غاية فى المعطوف (قوله) نحو أنملة) عبارة
النهاية بعض أنملة أه (قوله) كان زنى) إلى قوله وجمع بينهما فى المعنى لإقوله ثم رأت إلى ولو اجتمع وقوله قال
الماوردى إلى قال القاضى (قول المتن) قدم الاخف) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تدرير فهو المقدم وبه
صرح الماوردى أه معنى (قوله) ثم بعد برئه منه الجلد) أى والتغريب أيضا على الوجه نهية ومعنى (قوله) فالقتل)
أى بغير ملة لأن النفس مستوفاة أه معنى (قوله) ويتجه تقديم التغريب) أى على قطع السرقة ومر عن
النهاية والمعنى انفا اعتماده (قوله) رجح عكسه) أى تقديم قطع السرقة على التغريب والراجح أنه قبل قطع
السرقة أخذ من قولهم قدم الاخف أه شوبرى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص فى
غير محاربة وقتل محاربة قدم السابق منهما ورجح الآخر إلى الدية وفى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما
لوسرق وقتل فى المحاربة وجهان أو جهما كما قال شيخنا نعم أه معنى ووافقه النهاية فى الأولى دون الثانية
فقال أو جهما لافتقار السرقة ثم يقتل ويصاب للمحاربة لأن الظاهر فى ذلك أن حق الادى لا يفوت
بتقديم حق الله تعالى وإليه مال سم أه (قوله) لها) أى للسرقة والمحاربة أه ع (قوله) قال الماوردى
الخ) اعتمده النهاية عبارة ته رجح لأنه أكثر الخ كما قال الماوردى والرويانى وذهب القاضى الخ (قوله) رجح
الخ) ويدخل فيه قتل الردة رجحه الشهاب الرملى أه شوبرى (قوله) وقال القاضى الخ) اعتمده المعنى (قوله)
وجمع بينهما الخ) عبارة النهاية ويمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يراه مصلحة) أى فإن رأى المصلحة فى
قتله بالردة قتله بالسيف أو فى قتله بالزنا رجحه أه ع (قوله) ولو اجتمعا هما) أى قتل زنا وقتل ردة (قوله)
لأنه حق ادى) قضيته أن حد الزنا ليس حق ادى مع أن فى الزنا مع اكراه الزنى به الجنائية على الاعراض
أه سم (قوله) أو اجتمع عقوبات الله) ماصورة الاستواء فى حقوقه تعالى وقوله أو للادى واستوت كقذف
اثنين سم على حج أه ع (قوله) مع هذه) أى حد الزنا والسرقة والشرب والارتداد (قوله) وكان شرب الخ)
عطف على كان كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يفوت الخ والضمير لحق الله وحق الادى وقوله قتلا

(قوله) وأما لو كان به مرض يخوف الخ) دل على عدم تأخير الجلد للرض (قوله) فيأدر به وجوبا) قاله
الاذرى مر (قوله) لأنه حق ادى) قضيته أن حد الزنا ليس حق ادى مع أن فى الزنا مع اكراه الزنى به الجنابة
على الاعراض (قوله) أو عقوبات الله تعالى الخ) ماصورة الاستواء وقوله أو للادى واستوت كقذف اثنين
(قوله) إن لم يفوت حق الله تعالى) فى الرض وشرحه فى اندراج قطع السرقة فى قتل المحاربة فيما لو سرق وقتل
اجتمع قطع سرقة وقطع محاربة قطعت يده اليمنى لهما ثم رجله للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة قال الماوردى والرويانى رجح لأنه أكثر نكالا
وقال القاضى يقتل الردة لإفسادها اشد وجمع بينهما بأن الامام يفعل ما يراه مصلحة ولو اجتمعا هما وقتل قطع الطريق قدم وإن قلنا أنه حد لانه
حق ادى (أو) اجتمع (عقوبات) لله تعالى أو للادى واستوت خفة أو غلظا قدم الاسبق فالاسبق والاقبال قرعة أو عقوبات (لله تعالى
ولادمين) كأن كان مع هذه حد قذف وكان شرب وزنى وقذف وقطع وقتل (قدم) حق الادى إن لم يفوت حق الله تعالى أو كانا قتلا فيقدم
(حد قذف) وقطع (على) حد (زنا) لأن حق الادى مبنى على المضايقة ومن ثم قدم ولو اغلظ كما قال

(والاصح تقديمه) أى حد القذف وكذا (١٦٦) القاطع (على حد الشرب) والاصح (ان القصاص قتلا وقطعا يقدم على) حد الزنا) ان كان

رجما بالنسبة للقتل لا القطع كما تقرر تقديم الحق آدمى لا بخلاف جلد الزنا وتغريبه وحد الشرب فانها يقدمان على القتل للثلاث يفوتنا وفي تحرير محل الخلاف هاتان وقع بين الزركشى وغيره لا حاجة بنا اليه ولو اجتمع مع الحدود وتعزير قدم عليها كلها كما علم مما مر لانه اخف وحق آدمى

(كتاب الاشربة) جمع شراب بمعنى مشروب وفيه ذكر التعازير تبعا وجمع الاشربة لاختلاف انواعها وإن اتحد حكمها ولم يقل حد الاشربة كما قال قطع السرقة لان القصد ثم ليس إلا بيان القطع ومتعلقاته وأما التحريم فمعلوم ضرورة وأما هنا فالقصد بيان التحريم أيضا لحقائه بالنسبة في كثير من المسائل فلم يقل حد ليقدر حكم الشامل للحرمة والحد وغيرهما كالوجوب عند الغص شرب الخمر حرام اجماعا من الكبار وشربها المسلمون أول الاسلام قيل استصحابا لما كان قبل الاسلام والاصح انه بوحى ثم قيل المباح الشرب لا غيبة العقل لانه حرام في كل ملة وزيفه المصنف وعليه

بصيغة المصدر خبر كانا (قول ابن والاصح تقديمه على حد الشرب) ولا يوالى بين حد الشرب وحد القذف بل يهل لثلاث لك بالتالى اى اى (قوله لا القاطع) أى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا سم ومغنى أى رجما كان أو جلد (قوله كما تقرر) أى في قوله وقطع على حد زنا سم على حج اى ع (قوله وحق آدمى) انظره مع ان التعزير قد يكون لله تعالى سم على حج الا انا وان كان حقا لله تعالى هو اخف فيقدم على غيره اى ع (كتاب الاشربة)

(قوله جمع شراب) إلى قوله ومن قال بالتكثير في النهاية الا قوله أيضا وقوله فلم يقل إلى شرب الخمر وقوله حرام اجماعا وقوله وعليه الى وحقيقة الخمر وقوله قياسى إلى منصوص (قوله وفيه) اى في هذا الكتاب (قوله ذكر التعازير تبعا) أى فلا يقال لم أخلفا في الترجمة اى ع (قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القاطع الخ) يتأمل اى سم (قوله) واما هنا فالقصد بيان التحريم الخ فيه منع ظاهر يعلم بما قدمناه اول السرقة اى رشيدى (قوله أيضا) أى كبيان الحد بالاشربة (قوله بالنسبة) لا حاجة اليه (قوله في كثير الخ) أى لكثير (قوله فلم يقل حد) اى لم يذكر لفظ حد (قوله ليقدر حكم) اى لينا في تقدير لفظ حكم (قوله والحد) اى بالاشربة (قوله شرب الخمر) الى قوله اى من حيث فى المغنى الا قوله ثم قيل الى وحقيقة الخمر (قوله شرب الخمر الخ) الاولى وشرب الخمر او الاستئناف كفى النهاية والمغنى (قوله اجماعا) ولا تنفك الى قول من حكى عنه ابا حنيفة (قوله من الكبار) وان مزجها بملأها من الماء اى نهاية اى خلافا للحليمى في قوله انها حينئذ من الصغار رشيدى عبارة ع شىء خلاف ما لو مزجت باكثر منها كما يأتى انه لا حد في تناوله فلا يكون كبيرة اى (قوله من الكبار) بل هى ام الكبار كما قاله عمرو عثمان رضى الله تعالى عنهما اى مغنى (قوله والاصح الخ) عبارة النهاية وكان شربها جائز الاول الاسلام بوحى ولو الى حد ينزل العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان السكيات الخمس لم تبخ في ملة من الملل لان ذلك بالنسبة للمجموع وقيل انه باعتبار ما استقر الخ قال الرشيدى قوله السكيات الخمس اى النفس والعقل والنسب والمسال والعرض اى ع وقال ع شىء قوله الخمس قد نظمها شيخنا للفقاني في عقيدته وزاد سادسا في قوله وحفظ نفس ثم دين مال نسب ومثلها عقل وعرض قد وجب اى (قوله انه بوحى) ومع ذلك لم يتناول له (قوله) اى ع شىء (قوله وزيفه المصنف) اى في شرح مسلم وقال وهو اى القول بان شربه الى حد ينزل العقل حرام فى كل ملة لأصل له اى مغنى (قوله وعليه) أى تزييف المصنف ذلك القول (قوله انه باعتبار ما استقر الخ) فعنى انها لم تبخ في ملة اى لم يستقر ابا حنيفة في ملة وان ايجت في بعضها في بعض الاحيان اى رشيدى (قوله عنداكثر اصحابنا الخ) عبارة المغنى واختلف اصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبذة حقيقة فقال المزنى وجماعة بذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضى الاشتراك في الاسم وهو قياس فى اللغة وهو جائز عند اكثر من وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرافعى الى الاكثر انه لا يقع عليها إلا مجازا اى فى التحريم والحد فى كالتحرلكن لا يكفر مستحلبا بخلاف الخمر للاجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء فى تحريمها (قوله وإن لم يقذف بالزبد) واشترط ابو حنيفة ان يقذفه فيئذ يكون مجمعا عليه اى مغنى (قوله فتحريم غيرها) اى غير الخمر المفسر بما ذكر (قوله قياسى الخ) عبارة النهاية بنصوص دلت على ذلك اى (قوله أى بفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

في المحاربة وجهان احدهما وهو الواوجه نعم تغلبا لحق الآدمى وثانيهما لا بل يقطع للسرقة ثم يقتل ويصلب للمحاربة لان الظاهر في ذلك ان حق الآدمى لا يفوت بتقديم حق الله تعالى الا ان يقال لم يفوت بل اندرج في القتل وفيه ما فيه (قوله لا القاطع) اى بل يقدم القطع على حد الزنا مطلقا (قوله تقرر) اى في قوله وقطع على حد زنا (قوله له وحق آدمى) انظر واذا التعزير يكون حقا لله (كتاب الاشربة)

(قوله لان القصد ثم ليس إلا بيان القاطع) يتأمل (قوله اى بفرض الخ) لا حاجة اليه بناء على جواز

القياس فالمراد بقوله بحرمة ذلك في كل ملة انه باعتبار ما استقر عليه امر ملتنا وحقيقة الخمر عند أكثر اصحابنا المسكر من عصير العنب وان لم يقذف بالزبد فتحريم غيرهما قياسى اى بفرض عدم ورود ما يأتى ولا فسيعلم منه ان تحريم الكل منصوص وعنداقلهم كل مسكر

ولكن لا يكفر مستحل المسكر من عصير غير العنب للخلاف فيه اى من حيث الجنس لحل قليله على قول جماعة اما المسكر بالفعل فهو حرام
اجماعا كما حكاه الحنفية فضلا عن غيرهم مستحله من عصير العنب الصنف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطرة لانه يجمع عليه بل ضرورى ومن
قال بالتكفير لكونه مجمعا
عليه اعترض باننا لا نكفر من

ينكر اصل الاجماع ورد
بان الكلام فيمن اعترف
بكونه مجمعا عليه وانكره
لان فيه حينئذ تكذيب
جميع حملة الشرع فهو
تكذيب للشرع والجواب
باننا لم نكفره لانكار الجمع
عليه بل لكونه ضروريا
لا يتأتى إلا على المعتمد انه
لا بد في التكفير من كونه
ضروريا مامنا لا يشترط
ذلك فلا جواب إلا مامر
فتامله (كل شراب اسكر
كثيره) من خمر او غيرها
ومنه المتخذ من لبن الزمكة
فانه مسكر مانع كما مر بيانه
في النجاسات (حرم قليله)
وكثيره لخبر الصحيحين كل
شراب اسكر فهو حرام وضح
خبر انها كم عن قليل
ما اسكر كثيره وخبر ما اسكر
كثيره قليله حرام وخبر الخمر
من هاتين العنبه والنخلة
وروى مسلم كل مسكر خمر
وكل خمر حرام وفي احاديث
ضعيفة ما يخالف ذلك فلا
يعول عليه كتناويل بعض
نلك الاحاديث بما ينو عنه
ظاهرها من غير دليل (وحد

القياس مع وجود النص اه سم (قوله) ولكن لا يكفر مستحل المسكر الخ) كذا أطلق المغنى كما مر
وقيدته النهاية فقال ولكن لا يكفر مستحل قدر لا يسكر الخ وقال الرشيدى اى بخلاف مستحل الكثير منه
فانه يكفر خلافا لابن حجر اه (قوله) اما المسكر بالفعل الخ) كان مقتضى مقابلته لقوله قبل ولكن لا يكفر
الخ ان يقول اما المسكر بالفعل فيكفر مستحله فان الحرمة لا تتقيد بالقدر المسكر هذا ويبقى النظر في انه
هل يكفر كما اقتضاه صدر عبارته اولاهل هو كبيرة كالخمر او لا فيه انظر والا قرب انه يكفر وانه
كبيرة بل كونه كبيرة ومفهوم قول الزياى وشرب ما لا يسكر من غير هاتين صغيرة اه وقضية صنيع
الشارح عدم التكفير كما مر وصنيع المغنى كالصريح فيه كما مر (قوله) بخلاف مستحله اى فيكفر به وقوله
الذى لم يطبخ اى بخلاف ما لو طبخ على صفة يقول بجها بملك الصفة بعض المذاهب اه ع ش (قوله)
اعترض باننا لا نكفر الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولم يستحسن الامام إطلاق القول بتكفير مستحل الخمر
قال وكيف نكفر من خالف الاجماع ونحن لا نكفر من يرد اصله وانما نبدعه وأول كلام الاصحاب على ما إذا
صدق المجمعون على ان تحريم الخمر ثبت شرعا ثم حمله فانه رد للشرع حكاية عن الرافعى اه وبها يندفع قول
السيد عمر (قوله) لان فيه حينئذ تكذيب الخ) محل تأمل إذ مخالفة اهل الاجماع وان حرمت ليس فيها
تكذيب اهل بل تخلفهم في اجتهادهم ولو سلم انه تكذيب لم يلزم منه تكذيب الشرع فليتأمل حق
تأمل اه (قوله) والجواب اى عن الاعتراض المار (قوله) من كونه اى تحريم ما استحله مثلا (قوله)
إلا مامر اى في قوله ورد بان الكلام الخ (قوله) من خمر اى قوله كما في النهاية (قوله) او غيرها من
نقع الثمر والزبيب وغيرهما اه مغنى (قوله) ومنه اى من الغير (قوله) من لبن الزمكة اى الفرس في
اول تناجها اه ع ش (قوله) وكثيره اى قوله كتناويل في المغنى إلا الحديث الرابع (قوله) وروى مسلم
كل مسكر خمر الخ) هذا قياس منطوق اذ حذف منه الحد الاوسط وهو المسكر الذى هو الخمر الواقع بحولا
للصغرى وموضوع الكبرى أنتاج كل مسكر حرام اه رشيدى (قوله) وفي احاديث الخ) عبارة المغنى وخالف
ابو حنيفة في القدر الذى لا يسكر من نقع التمر والزبيب وغيره واستند باحاديث معلولة بين الحفاظ وايضا
احاديث التحريم متأخرة فوجب العمل بها اه (قوله) وان لم يسكر اى قوله ولان العبرة في المغنى لإقوله
لما يأتى إلى وان اعتقدوا إلى قوله وما تناكف في النهاية لإقوله لما يأتى وان اعتقدوا قوله وان حرمت إلى بل
التعزير وقوله وحدوها إلى واحد (قوله) وان لم يسكر اى حسما لمادة الفساد كما حرم تقبيل الاجنية
والخلوة بها لافضائته إلى الوطء المحرم ولحديث رواه الحارث بن شرب الخمر فاجلدوه وقيس به شرب النبيذ اه
مغنى (قوله) لم يسكر ببناء الفاعل من السكر (قوله) اى متعاطيه تفسير لشاربه عبارة المغنى والمراد
بالشارب المتعاطى شرابا كان وغيره وسواء فيه المتفق على تحريمه والاختلاف فيه وسواء جامده ومائعه مطبوخه
ونبيه وسواء تناوله معتقدا تحريمه ام بإباحته على المذهب اه (قوله) لما يأتى الخ) اى بقوله الاتى انفا
بخلاف جامد الخمر وقوله الاتى في شرح ويحد بدرى الخ وكذا يتخينه إذا اكله (قوله) وان اعتقد الخ)
عطف على وان لم يسكر (قوله) وقول الزركشى الخ) عبارة المغنى ولو فرض شخص لا يسكر شراب الخمر
حرم شر به للنجاسة لا للاسكار ويحد ايضا كما قاله الدميرى وغيره حسبا للباب اه (قوله) عجيب الخ) قد يقول

القياس مع وجود النص (قوله) وان اعتقد باحته) قد يشكل بعدم الجاهل بالحرمة الاتى بجامع
ان هذا معذور باعتقاده الحل تقليد المن يجوز تقليده كان اذك معذوره بحمله وضعف ادلة هذا لا يصر عن
انتفاء ادلة ذلك راسا إلا ان يفرق بان الجاهل غافل عن المعارض لا اعتقاده وهو القول بالتحريم وادلته فهو
ابعد عن المخالفة وصورة المعاندة (قوله) وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشراب الخمر ان الحرمة من حيث
النجاسة لا الاسكار ففي الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة) قد يقول الزركشى الاسكار

بمذهب القاضى لا المتداعين وقول الزركشى فيمن لا يسكر بشراب الخمر ان الحرمة من حيث النجاسة لا الاسكار ففي
الحد عليه نظر لا انتفاء العلة وهى الاسكار عجيب وغفلة عن وجوب الحد في القليل الذى لا يتصور منه اسكار فعه كوى نه علة أنه مظنة له

وخرج بالشراب ما حرم من الجاهادات فلا حد فيها وإن حرمت واسكرت على ما مر أول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطرقة عنها ككثير
البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المعروفة وحدودها كان أو ائله المائة السابعة حين ظهرت دولة التتار التي لم تقع في العالم فتنة افطن
ولا أذهب للنفس منها ولا حد بمذاها الذي ليس فيه شدة مطرقة بخلاف جامد الخمر نظر الأصلها بل التعزير الزاجر له عن هذه المعصية الدينية
ومما يتأكد المبالغة في الزجر عنه وإذاعة (١٦٨) أنه من الكبائر بل من أقبحها ما حدث الآن من استعمال كثير من السفهاء له من نبت

الزركشي الاسكارولو باعتبار المظنة منتف عن هذا وقد ورد عليه حينئذ أنه يكفي في المظنة ملاحظة جنس
الشارب أو المشروب سم على حج اه عش (قوله وخرج) إلى قوله ومما تنا كدفي المغنى (قوله وخرج
بالشراب ما حرم) أي بأسكر غير المسكر ولكن يكره من غير المسكر المتصف وهو ما يعمل من تمر ورطب
والخيلط وهو ما يعمل من بسرور طب لأن الاسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه فيظن
الشارب أنه ليس بمسكر ويكون مسكرا مغنى وأسنى (قوله ككثير البنج الخ) المراد بالكثير منها ما ينبغي
العقل بالنظر لغالب الناس وأن لم يؤثر في المتناول له لا اعتياد تناوله اه عش (قوله والحشيشة الخ) ولا
تبطل بحملها الصلاة اه مغنى (قوله أو ائله المائة السابعة) عبارة المغنى وقال ابن تيمية أن الحشيشة أول ما
ظهرت آخر المائة السادسة من الهجرة اه (قوله ولا حد بمذاها) أي المذكورات محله ما لم تشد بحيث
تقذف بالزبد وتطرب والاصارات كالخمر في النجاسة وأحد الخبز إذا ذاب وصار كذلك بل أولى أي
الخبز وفاقا للطلباوى ولله في ثانيا سم على المنهج اه عش (قوله لأصلها) أي جامد الخمر ومذاق
المذكورات (قوله بل التعزير) أي بل فيها التعزير ما لم يصير إلى حاجة تاجته إلى استعمال ذلك بحيث لو
تركه أصابه ما يبيح التيمم ثم يجب عليه السعي في إزالة الاحتياج إليه إما باستعمال صده أو تقليله إلى أن يصير
لا يضره تركه اه عش (قوله وإذاعة الخ) عطف على المبالغة (قوله الآن) الأسبك ذكره قبيل منه
نبت الخ وقوله من استعمال الخ من فيه زائدة واستعمال الخ فاعل حدث (قوله وزواله) عطف تفسير على
مسخ والضمير لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم أن وخبره (قوله ونحوه)
عطف على مركب (قوله وهو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله لمستعمل ذلك) راجع لكثير البنج
والزعفران الخ أيضا (قوله تركنا) اسم أن (قوله فصار) أي استعمال ذلك (قوله لأنه يجب الخ) علة
لعدم الحجة (قوله لأنه مذهب الخ) أي التدرج في ذلك (قوله كما أجمع عليه) أي إذا ذهب التدرج لذلك
(قوله ولا لأحد الخ) عطف على لهم (قوله لا أقدر ما يحيي الخ) أي من المحذورات المذكورة (قوله ذلك)
أي فوت نفسه (قوله أطعماه) فاعل يجب (قوله ويحرم الخ) إلى قول المتن ومن غص في النهاية إلا قوله لكن
ينبغي إلى المتن (قوله ويحرم شرب) إشارة إلى أن قول المصنف الأصل الخ مستثنى من التحريم وجوب
الحد عبارة المغنى وظاهر قوله إلا أصيبا الخ أنه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الأصحاب إنماذكروه
في الحد اه (قوله على قياس ما مر) أي في السارق (قوله أو معاهدا) أي أو مؤمنا كما فهم بالاولى اه عش
(قوله لأنه لا يلتزم) إلى قوله كافي المجموع في المغنى إلا قوله ككل آكل أو شارب حرام (قوله مسكر أقهرا)
عبارة المغنى أي مصوب في حلقة قهرا اه (قول المتن على شربها) وفي النهاية والمغنى على شربه اه أي المسكر
(قوله ويلزمه) أي المكروه كل آكل بلا تنوين (قوله ولا نظر إلى غدره) الأسبك تأخيرته عن الغاية (قوله
وأن لزمه التناول) أي كالمضطر اه عش (قوله لذلك) أي لزوم التقوى (قوله وعلى نحو السكران الخ)
عبارة المغنى ومن حدثم شرب المسكر حال سكره في الشرب الاول حدثا ثانيا اه (قوله فيحدثا ثانيا) أي حال
صحوه اخذا بما ياتي أنه لا يحد حال سكره اه بجيرى عن عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

يسمى القبيسي يوجد بنحو
جبال مكة فانه أسوأ
المخدرات لأن قليله يؤدي
إلى مسخ البدن والعقل
وزواله عن جميع اعتدالاته
وكثيره قاتل فوراً فهو أبلغ
من الأفيون في السمية وقبل
الآن من مركب يسمى
البرش ونحوه وهو أيضا
ماسخ للبدن والعقل ولا
حجة لمستعمل ذلك في
قولهم إن تركناه يؤدي
للقتل فصار واجبا علينا
لأنه يجب عليهم التدرج في
تقيصه شيئا فشيئا لأنه
مذهب لشغف الكبد به
شيئا فشيئا إلى أن لا يضره
فقدته كما أجمع عليه من رأينا
من أفاضل الأطباء فتى لم
يسعوا في ذلك التدرج فهم
فسقة آثمون لا عذر لهم
ولا لأحد في إطعامهم إلا
قدر ما يحيي نفوسهم لو
فرض فوتها بفقدته وحينئذ
يجب على من رأى فاقده
وخشى عليه ذلك إطعامه
ما يحيا به لا غير كإساعة
اللحمة بالخمر الآتية ويحرم

شرب ما ذكر ويحد شاربه (لأصصيا ومجنونا) لرفع القلم عنهما لكن ينبغي تعزير المميز على قياس ما مر (وحريرا) الخمر
أو معاهدا لعدم التزامه (وذميا) لأنه لم يلتزم بالذمة مما لا يعتقده إلا ما يتعلق بالادمين (وموجرا) مسكرا قهرا إذ لا صنع له
(وكذا مكره على شربها على المذهب) لرفع القلم عنه ويلزمه ككل آكل أو شارب حرام تقيؤه أن أطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر
إلى غدره وأن لزمه التناول لأن استدأته في الباطن انتفاع به وهو محرم وأن حل ابتداءه لزوال سببه فاندفع استبعاد الأذرى واخذ غيره
بمقتضى استبعاده وعلى نحو السكران إذا شرب مسكرا حدوا حد واحد ما لم يحد قبل شربه فيحدثا ثانيا (ومن جهل كونها خمر) فشرها ظانا

إباحتها (لم يحد) لعذر وفي البحر يصدق بعد صوره يمينه إذا ادعى هذا أو الأكره أي وبين معنى الأكره إن لم يعلم منه أنه يعرفه (ولو قرب إسلامه فقال جهلت تحريرها لم يحد) لأنه قد يخفى عليه ذلك والحديد رأ بالشبهة ويؤخذ منه أن من (١٦٩) نشأ بين أظهرنا بحيث تقضي قرينة

حاله بأن تحريرها لا يخفى عليه حد واعتدله لا ذرعى وغيره (أو) قال علمت التحريم و (جهلت الحد) اذ كان عليه اذ علم التحريم أن يتجنبها (ويحد بدردي (خر) أو مسكر آخر وهو ما يبق آخرانها لأنه منها وكذا بتجنبها إذا أكله (لا يتجزئ عن دققة بها) لأن عينها أضحت بالنار ولم يبق الاثر ها وهو التجاسة (ومعجون هي فيه) وماء فيه بعضها والماء غالب بصفاته لاستهلاكها (وكذا حقة وسعوط) بفتح السين لا يحدهما (في الاصح) وان حصل منهما إسكار لأن الحد للزجر ولا حاجة إليه هنا اذ لا تدعو إليه النفس وبه فارق انظار الصائم بهما لأن العمدار ثم على وصول عين للجوف (ومن غص) بفتح اوله المعجم كما يخطوه ويجوز ضم (بلقمة) وخاف الهلاك منها أن لم تنزل إلى الجوف ولم يمكنه اخراجها كما هو ظاهر و ظاهر ايضا ان خصوص الهلاك شرط للجوب الآتي لا مجرد الإباحة اخذا من حصول الأكره المبيح لها بنحو ضرب شديد على أنه قد

الخر اه معنى ومثله غيرهما من المسكرات فشرها إلى قوله ويؤخذ في المغنى إلا قوله أي وبين إلى المتن (قوله) إباحتها) أي كونها شرابا لا يسكر اه معنى (قول المتن لم يحد) أي ويجب عليه التقاؤه ع ش أي إن اطاقه (قوله لعذر) ولا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كالمغنى عليه معنى وروض مع شرحه وع ش (قوله وفي البحر يصدق الخ) بتعدد النظر فيمن قال ظننتها حاشيشة مذابة أو غيرهما بمحرم ولا حد فيه ومقتضى قول المصنف ومن جعل كونها الخ وقول الشارح فشرها الخ أنه يحد ويؤيده ما يبق فيمن علم الحرمة وجهل الحد فليتأمل اه سيد عمر (قوله إذا ادعى هذا) أي الجمل وقال لم أعلم أن الذي شربته مسكر اه معنى (قوله والاكره الخ) ظاهره وإن لم يثبت ذلك ولا وجدت قرينة تدل عليه اه ع ش عبارة السيد عمر ظاهره أن مدعى الجمل يصدق وإن كذب ظاهر حاله ككونه معروفا بكثرة شربها أو باصططاعها وهو محل تأمل وإن مدعى الأكره يصدق ايضا وإن كذب ظاهر حاله ككونه ناشو وكبحيث يقطع بعدم تصور الأكره بتلك البلد وهو محل تأمل ايضا وإن أمكن تأييد الظاهر في المسائلين بكون الحدود تدرا بالشبهات ويؤيد التقيد في المسائلين بحث الاذرعى الاتي فيمن جعل التحريم والله اعلم اه (قوله أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس باكره لكنه لجهل ظن أن مثله إكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه اه سم (قوله إن لم يعلم منه أنه يعرفه) أي الأكره أي فان علم منه معرفته فلا حاجة لبيان اه رشدي (قول المتن ولو قرب إسلامه) أي أو نشأ بعيدا عن العلماء اه أسنى (قوله واعتدله الاذرعى) عبارة النهاية كما اعتدله الاذرعى وعقب المغنى كلام الاذرعى بما نصه ظاهر كلام الاصحاب الاطلاق وهو الظاهر اه (قوله أو قال علمت) إلى قوله وبه فارق في المغنى إلا قوله وإن حصل منهما اسكار (قول المتن لا يتجزئ عن الخ) ولا بأكلم لحم طبخ بها بخلاف مرقه اذا شربه أو غس فيه أو ثرده فانه يحذ بلقاء عينها معنى وروض مع شرحه (قوله وماء فيه بعضها) الظاهر أن الماء مثال فثله سائر المائعات اه ع ش (قوله والماء غالب بصفاته) أي بان لا يبق للسكر طعم ولالون ولا ريح اه حلى (قول المتن وكذا حقة) أي بان ادخلها دبره وسعوط أي بان ادخلها أنفه اه معنى (قوله بفتح السين) قياسه الضم كالقعود فان المراد به المصدر اه بجري (قوله ولا حاجة إليه) أي الزجر هنا في الحقنة والسعوط وقوله لا ذل تدعو إليه أي المذكور من الحقنة والسعوط (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله بفتح اوله) إلى قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله ويجوز ضمه) أي وهذا وإن كان أصله لازما لكنه لما عدى بحرف الجر جاز بناؤه للفعول وفي المصباح غصصت بالطعام غصصا من باب تعب ومن باب قتل لغة الغصة بالضم ما غصص به الإنسان من طعام اه وهو صريح في أن الماضي غصص بالفتح لا غير وأن في المضارع لغتين اه ع ش عبارة المغنى وحكى ضمها والفتح أجود قاله ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه اه وقوله وهو صريح في أن الماضي الخ فنه نظر ظاهر فان تعب من الباب الرابع فكلام المصباح يفيدان في ماضيه لغتين ايضا (قوله أن خصوص الهلاك شرط للجوب) قضية هذا عدم الوجوب اذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رابت العلوة المذكورة اه سم (قوله بما يبق في المضطر) أي في كتاب الاطعمة (قوله به) أي بالهلاك (قوله ثم) أي في المضطر (قوله الحاقه به فيه هنا) أي الحاق نحو الهلاك بالهلاك في الوجوب في النقص باللقمة (قوله وجوبا) إلى قوله ولا حد في النهاية وإلى قوله ولزكري في المغنى الا قوله أو صبي أو مجنون وقوله ويظهر إلى ولو احتيج وقوله لمن ذكر وخاف الهلاك منها (قوله انقاذ النفس الخ) وعلى هذا لو

(قوله أي وبين معنى الأكره الخ) (فرع) لو بين الأكره بما ليس باكره لكنه لجهل ظن أن مثله إكره مبيح فظاهر أنه لا حد عليه (قوله أن خصوص الهلاك شرط للجوب) قضية هذا عدم الوجوب اذا خاف تلف عضو أو منفعة عضو فليراجع ثم رابت العلوة المذكورة (قوله إن لم يجد غيرها) ينبغي أن لا حد وأن

(٢٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) يؤخذ مما يأتي في المضطر من الحاق نحو الهلاك به في الوجوب ثم الحاقه به فيه هنا (أساغها) وجوبا (بخر من لم يجد غيرها) انقاذ النفس من الهلاك ولا حد وللقطع بالاساغعة

فأرقت عدم وجوب
التداوى (والا صح
تحرهما) صرفا (لدواء
المكلف أو صبي أو مجنون
لحبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال
لمن سأله أنه يصنعها
للدواء أنه ليس بدواء
ولكنه داء وصح خبر
أن الله لم يجعل شفاء أمتي
فيما حرم عليها وما دل عليه
القرآن أن فيها منافع أنما هو
قبل تحرهما أمامستهلكة
مع دواء آخر فيجوز التداوى
بها كصرف بقية النجاسات
أن عرف أو أخبره عدل
طب بنفعها وتعينها بأن
لا يغني عنها طاهر ويظهر في
متجسس بخمر ونجس غيره
أنه يجب تقديم هذا ولو
احتجج في نحو قطع يدمتأ كلة
الزوال عقله جاز بغير
مسكر مائع (و) جوع و
(عطش) لمن ذكر ولو لبهيمة
لأنها لا تزيد بل تزيد حرا
لحرارتها ويوسستها وظاهر
كلامهم امتناعها للعطش وأن
أشرف على التلف وهو
بعيد ولا يعد جوازا
حينئذ للضرورة ثم رأيت
الزركشي نقله عن الإمام عن
اجماع الأصحاب ومع تحرهما
للدواء والعطش لاحدتها
وأن وجد غيرها على
المعتمد للشبهة وأن قيل
الأصح مذهب الحد

مات بشر به مات شهيدا ولو أزاله له بل وجوبه بخلاف ما لو شر به تعديا وغص منه ومات فإنه يموت عاصيا
لتعديه بشر به اه عش (قوله فارق) أي الإساءة أي وجوبها (قوله صرفا) أي أما غير الصرف ففيه
تفصيل ستأتي الإشارة إليه اه رشدي (قوله أنه) أي المصنوع وهو الخمر (قوله ليس بدواء الخ) والمعنى
أن الله تعالى سلب الخمر منافعها عند ما حرمها وبطل هذا قوله صلى الله عليه وسلم أن الله لم يجعل شفاء أمتي الخ
وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله أنما هو قبل تحرهما) وأن سلم بقاء المنفعة فتحرهما مقطوع به وحصول
الشفاء بهما مطنون فلا يقوى على إزالة المقطوع اه معنى (قوله أنما هو الخ) قد يقال هذا يتأنيه ظاهر
الآية حيث قرنت المنافع فيها بالآثم الذي هو ثمرة التحريم اه رشدي (قوله أمامستهلكة) إلى قوله
وأن قيل في النهاية الأ قوله ويظهر إلى ولو احتجج وقوله لمن ذكر (قوله فيجوز التداوى بها) وإذا سكر
عاش به لتداوى أو عطش أو إساءة لقمة قضى ما فاته من الصلوات كما صرح به الإرشاد ولا نه تعمد الشرب
لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونها خيرا فلا يلزمه قضاء الصلوات الفائتة مدة السكر كما صرح به
الروض (فرع) ثم صغير أئمة الخمر وخيف عليه إذا لم يسق منها هل يجوز سقيه ما يدفع عنه الضرر قال
م إن خيف عليه الهلاك أو مرض يفضي إلى الهلاك جاز والالم يجوز أن خيف مرض لا يفضي إلى الهلاك
اه سم على المنهج أقول لو قيل يكفي مجرد مرض تحصل معه مشقة ولا سيما أن غاب امتداد الطفيل لم يكن
بعيدا اه عش (قوله كصرف بقية النجاسات) كحكم حية و بول ولو كان التداوى بذلك لتعجيل شفاء
معنى و روض مع شرحه (قوله أن عرف) أي بالطب ولو فاسقا اه عش عبارة المعنى والروض بشرط
أخبار طبيب مسلم عدل بذلك أو معرفته للتداوى به اه والشروط المذكورة راجعة لكل من المشبه
والمشبه به كاهو صريح صنيع الروض والمعنى (قوله وتعينها) عطف على نفعها (قوله تقديم هذا) أي النجس
الآخر (قوله في نحو قطع يدمتأ كلة الخ) عبارة النهاية لقطع نحو سلعة و يدمتأ كلة الخ قال عش وهل
من ذلك ما يقع لمن أخذ بكر أو تعذر عليه اقتضاها إلا باطعامها ما يغيب عقلها من نحو بنج أو حشيش فيه نظر
ولا يبعد أنه مثله لأنه وسيلة إلى تمكن الزوج من الوصول إلى حقوقه معلوم أن محل جواز وطئها ما لم يحصل به
لها أذى لا يحتمل مثله في إزالة البكارة اه (قوله بغير مسكر الخ) أنظر لولم يجد إلا المسكر المانع سم على حج
والظاهر عدم جوازه في الحالة قياسا على ما لو تعينت الخمر الصرفة للتداوى بها اه عش عبارة السيد عمر
قال المعنى وينبغي أن لم يجد غيره أو لم يزل عقله إلا به جوازه يقدم التنبذ على الخمر لانه مختلف في حرمة اه
وقوله وينبغي الخ أن كان باطلا فيشكل بمنع التداوى بها وإن كان محله إذا أشرف على الهلاك لولم يقطع
المناكلة فليس يبعد أخذ ما يأتي في مسألة العطش ويمكن إبقاؤه على إطلاقه ويفرق بتحقيق النفع هنا وهو
زوال العقل بخلاف التداوى اه (قوله لمن ذكر) أي المكلف والصبي والمجنون (قوله بل تزيده حرا الخ)
ولهذا يحرم شارها على الماء البار دقال القاضي أبو الطيب سالت أهل المعرفة بها فقال تروى في الحال
ثم تثير عطشا شديدا اه معنى (قوله و ظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية ولو أشرف على الهلاك من عطش جاز له
شربها كما نقله الإمام الخ وعبارة المعنى ومحله في شربها للعطش إذا لم ينته الأمر به إلى الهلاك وإن انتهى به إلى
ذلك وجب عليه تناولها كتناول الميتة للبصير كما نقله الإمام الخ وفي سم عن الشارح في غير هذا الكتاب
مثلا (قوله ولا يبعد جوازا الخ) ظاهر صنيعهم أن الجوع كالعطش في الجواز في تلك الحالة فليراجع
ثم رأيت قال السيد عمر ما نصه ينبغي أنه لو أشرف على التلف لجوع ولم يجد غيره أن يجوز أيضا بالاولى لأن
نفعها في دفع الجوع والتغذية لا ينكر اه (قوله للدواء والعطش) أي والجوع (قوله للشبهة) عبارة المعنى
وجد غيرها كالأجد بشرها للتداوى وإن وجد غيرها كإساق بل أولى (قوله جاز بغير مسكر) أنظر لولم
يوجد إلا المسكر المانع (قوله ولا يبعد جوازا حينئذ) هو الوجه ويؤخذ منه أن الصغير لو شرب رائقا
وخيف عليه منها أن لم يسق منها كان أخير طبيب مسلم عدل بذلك أنه يجوز أن يسق منها ما يدفع عنه الضرر
م (قوله أيضا ولا يبعد جوازا حينئذ للضرورة) عبارة في غير هذا الكتاب ما ينته الأمر إلى الهلاك

(تنبيه) جزم صاحب الاستقصاء بحل اسقائها للبهائم ولا زركشي احتمال انها كالادمي في امتناع اسقائها اياها للعطش قال لانها تثيره فيهلكها فهو من قبيل اتلاف المال انتهى والاولى تعليقه بان فيه اضرار لها واضرار (١٧١) الحيوان حرام وان لم يتأف قال والمتجبه

منع اسقائها لها لالعطش لانه من قبيل التمثيل بالحيوان وهو متمتع وفي وجهه غريب حل اسقائها للخيول لتزداد حمو الى شدة في جريها قال والقياس حل اطعامها نحو حشيش وبنج للجوع وان تخدرت ويظهر جوازها لادمي جاع ولم يجد غير ذلك وان تخدر لان المخدر لا يزيد في الجوع انتهى ملخصا (وخد الحارار بعون) لخير مسلم ان عثمان امر عليا بجعل الدواب للحسن فامتنع فامر عبد الله بن جعفر رضي الله عنهم فجده وعلى بعد حتى بلغ اربعين فقال اي على امسك ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وابوبكر اربعين وعمر ثمانين اي باشارة ابن عوف لما استشار عمر الناس في ذلك وكل سنة وهذا احب الى به يرد زعم بعضهم اجماع الصحابة على الثمانين واستشكل ذكر الاربعين بما في البخاري انه جلده ثمانين وجمع بان السوط له راسان والقصة واحدة وقوله وكل سنة بما صح عنه ايضا انه صلى الله وسلم لم يسنه ولهذا كان في نفسه من الثمانين شيء وقال لومات وديته وكان يحد في امارته اربعين وبجواب يحمل النبي على انه لم يبلغه

الشبهة قصد التدوي ومثله شربها للعطش اه اي او الجوع (قوله جزم صاحب الاستقصاء الخ) قد يقال المتجبه ما قاله صاحب الاستقصاء نعم يتجبه بتقيده بما اذا لم يلزمها فيه ضرر فان علم او ظن اضرارها به لم يبعد التحريم اه سيد عمر (قوله بحل اسقائها للبهائم) واطفاء الحريق بها اه معنى (قوله قال) اي الزركشي (قوله حل اطعامها) اي البهائم (قوله لان المخدر الخ) لعله في بعض المخدرات واما في بعضها فالذي تقتضي به القواعد الطبية انه يزيد في الجوع فلا يحرر اه سيد عمر (قوله لخير مسلم) الى قول المتن والزيادة في النهاية الاقوله وبه يرد الى واستشكل وقوله ونقل غير واحد الى واما النص وقوله لما مر عن علي الاكثر من احواله (قوله فامر) اي على اه عرش (قوله ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين الخ) فان قلت اذا قلنا بالراجح في الصحابة من عدالة جميعهم اشكل شربهم الخرفانه ينافي العدالة ويوجب الفسق قلت يمكن ان من شرب منهم عرضت له شبهة تصورها في نفسه تقتضي جوازه فشرب تعويلا عليها وليست هي كذلك عنده من رفع له فحده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والبررة بعقيدة الحاكم فلا اعتراض على واحد منهما فاحفظه انه دقيق على انهم صرحوا بان المراد بعد التهم ان من شهد منهم اوردى حديثا لا يبحث عن عدالته فتقبل روايته وشهادته اوردى شخص عن منهم من الصحابة فقال حدثني رجل من الصحابة سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه ومن ارتكب شيئا وجب رتب عليه مقتضاه من حد او تعزير ومع ذلك لا يفسق بارتكابه ما يفسق به غيره كما صرح به الحلبي في شرح جمع الجوامع اه عرش وقوله اي باشارة الخ بيان فائدة ذكره في خلال كلامه على رضي الله تعالى عنه اه رشيدى (قوله وكل سنة الخ) بقية كلامه على رضي الله تعالى عنه (قوله سنة) اي طريقة (قوله وهذا احب الى) اي الاربعون صرح به الكمال المقدسي في شرح الارشاد كذا بهامش شرح الهبة بخط شيخنا الشهاب البرلسي سمع على حج اه عرش عبارة الجبري اي الاربعون كما في عرش والحلي وقال الشويري اي الثمانون وهو الظاهر اه اقول وهذا اي الثمانون صريح صنيع المغني في الاستدلال على الثمانين الا في حيث جعل ما هنا وما ياتي حديثا واحدا فقال عقب هذا احب الى لانه اذا شرب مسكرا الخ (قوله وبه يرد) اي بقوله ثم قال جلد النبي (قوله زعم بعضهم اجماع الصحابة الخ) قال الحلبي واجيب عنه اي بعد تسليم دعوى الاجماع بان الاجماع على جواز الزيادة لا على تعيينها اه (قوله واستشكل ذكر الاربعين) اي في الرواية المذكورة (قوله انه جلده اي صلى الله عليه وسلم) (قوله له راسان) اي كان له راسان (قوله وقوله الخ) اي واستشكل قول علي رضي الله تعالى عنه وكذا ضمائر عنه ونفسه وقال وكان يحد في امارته (قوله ويجاب بحمل النبي الخ) اي لم يسنه ويمنع هذا الحمل كون رجوع علي رضي الله تعالى عنه عن الثمانين الى الاربعين في خلافته (قوله والاثبات) اي وكل سنة (قوله على انه) اي جلده صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يبلغه اي عليا رضي الله تعالى عنه (قوله اولم يسنه الخ) عطف على قوله لم يبلغه الخ (قوله ما يؤيد هذا) اي انه لم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله (قوله ما في جامع عبد الرزاق) هذا قد يؤيد الاول ايضا فتأمل اه سم اي انه بلغه ثانيا ويظهر ان ما في جامع عبد الرزاق محمول ايضا على سوط له راسان والقصة واحدة قول المتن وريق عشرون) لا تنبيه لو تعدد الشرب كفي ما ذكره المصنف وحديث الامر بقتل الشارب في الرابعة منسوخ بالاجماع ويروى ان ابنا محجن الثقفي القائل اذامت فاد في الى اصل كرمه * تروى عظامي بعد موتى عروقها

والاوجب نقله الامام عن اجماع الاصحاب (قوله وهذا احب الى) اي الاربعون صرح به الكمال المقدسي في شرحه للارشاد مع حكاية القصة بابطس ما هنا عن صحيح مسلم كذا بهامش شرح الهبة بخط شيخنا الشهاب البرلسي (قوله رايت ما يؤيد هذا) قد يؤيد الاول ايضا فتأمل

اولا والاثبات على انه بلغه ثانيا اولم يسنه بلفظ عام يشمل كل قضية بل فعله في وقائع عينية وهي لا عموم لها ثم رايت ما يؤيد هذا وهو ما في جامع عبد الرزاق انه صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر ثمانين (ورريق) اي من فيه ريق وان (عشرون) لانه على النصف من الخمر

ويجوز ما ذكره القوي السام (سوط ١٧٣) أو أيدوا نعال أو أطراف ثياب (للتابع رواه البخاري وغيره ولا بد في طرف الثوب من

قلبه وشده حتى يؤلم (وقيل يتعين سوط) لأن غيره لا يحصل به الزجر وصححه كثيرون ونقل غير واحد عليه إجماع الصحابة لكنه في شرح مسلم حكى الإجماع على الأول وجعل الثاني غلطاً فاحشاً مخالفتاً للأحاديث الصحيحة ونظر فيه لا ذرعى أما النضو ولو خلقه في جلد بنحو عثكال ولا يجوز بسوط (ولو رأى الإمام بلوغه) أي حد الحر (ثمانين) جلدة (جاء في (الاصح) لما مر عن عمر رضي الله عنه لكن الأولى أربعون كما يحتمل الزركشي لما مر عن علي أنه عليه السلام لم يسنه وفيه نظر لما مر أنه سنه إلا أن يقال إلا أكثر من أحواله عليه السلام الأربعون وجاء أن علياً أشار على عمر رضي الله عنهما بذلك أيضاً وعليه بانه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى أفترى وحد الافتراء ثمانون (والزيادة) على الأربعين (تعزيرات) إذ لو كانت حدا لم يجز تركها لكن لو كانت تعزيرات جازت زيادتها لأن كل تعزير يجوز كونه تسعاً وثلاثين فالوجه أن فيها شائنة من كل منهما ومن ثم قال الرافعي اختص حد الشرب بتحتم بعضه ورجوع باقيه لرأى الإمام أو نائبه (وقيل حد)

ولا تدق في الصلاة فأنسى أخاف إذا مامت أن لا أدوقها

جلده عمر رضي الله تعالى عنه مراراً والظاهر أنه أكثر من أربع ثم تاب وحسنت وتبهوذ كأنه قد نبت عليه ثلاث أصول كرم وقد طالت وانتشرت وهي معرشة على قبره بنو أحي جر جان أه معني (قوله) ويجوز ما ذكره القوي الخ) فعل ففعوله المطلق المجازي ثم نائب فاعله (قول المتن بسوط) هو كما قال ابن الصلاح المتخذ من جلود سبور يلقى ويلف سمي بذلك لأنه يسوط اللحم بالدم أي يخلطه اه معني (قوله) للتابع) إلى المتن في المعني (قوله) ولا بد في طرف الثوب الخ) أي وجوبه عا ش (قول المتن وقيل يتعين السوط) أي للسليم القوي كحد الزنا والقذف اه معني (قوله) ونظر فيه) أي ما في شرح مسلم (قوله) أما النضو) إلى المتن في المعني (قوله) ولا يجوز بسوط) ولو خالف وجلده فمات الجلود فالذي يظهر عدم الضمان كالمو جلد في حر أو برد ومات به اه ع ش (قول المتن ولو رأى الإمام الخ) قال القاضي لا بد في الحد من النية وخالفه شيخه الفقهاء فلم يشترطها قال حتى لو ظن الإمام أن عليه حد شرب فجلده فبان غيره أجز أو كذا الوضرب فبان أن عليه حدا اه وقديتوقف في قوله وكذا الخ لأن ضربه ظاهراً بقصد به غير الحد فهو صارف عن وقوعه عنه بخلاف ما لو ضربه بلا قصد أنه عن الحد فينبغي الإجزاء حملاً للمطلق على ما وجب عليه لعدم وجود الصارف عنه سم على المنهج اه ع ش (قول المتن جاز في الاصح) ويجزى الخلاف في بلوغه في الرقيق أربعين اه معني عبارة سم عن الاسنى أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز ولا يزاد عليها اه (قوله) لما مر) عبارة المعني لما روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وجلد أبو بكر أربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلى لأنه إذا شرب سكر الخ (قوله) عن عمر) أي فعله (قوله) وفيه نظر) أي في تعليل الزركشي لما مرأى عن علي رضي الله تعالى عنه (قوله) وجاء أن علياً أشار على عمر الخ) هذا يدل على أن اسم الإشارة في قوله السابق وهذا أحب الخ راجع للثمانين اه حلي (قوله) أشار على عمر) الأولى إسقاط على كما فعله النهاية (قوله) بذلك) أي الثمانين ع ش ورشيدى (قوله) وعليه) أي على رضي الله تعالى عنه الثمانين (قوله) وإذا سكر هذى الخ) كان المراد أن السكر مظنة ذلك اه سم (قوله) وحد الافتراء الخ) لعل المراد بالافتراء القذف اه سيد عمر (قوله) على الأربعين) أي في الحر وعلى العشرين في غيره اه معني (قوله) جازت زيادتها) عبارة المعني والنهاية فلتجز الزيادة على الثمانين وقد منعوا اه (قوله) فالوجه أن فيها الخ) والمعتمد أنها تعزيرات وإنما لم تجز الزيادة اقتضاراً على ما ورد اه معني عبارة النهاية وجوابه أن الإجماع قام على عدم الزيادة عليها فهي تعزيرات على وجه مخصوص اه وهو عدم الزيادة على الثمانين وجوازهم مع عدم تحقق الجنابة ع ش (قول المتن وقيل حد) لأن التعزير لا يكون إلا على جنابة محققة نهاية ومعني (قوله) ومع ذلك) أي كونها حدا وقوله ضمن خالفه النهاية فقال ومع ذلك لو مات به لم يضمن اه قال ع ش قوله ومع ذلك أي ومع كون الزيادة تعزيرات وقوله لا يضمن الخ هذا يخالف ما يأتي في كلام المصنف في كتاب الصيال والزائد في حد يضمن بقسطه إلا أن يقال هذا أفترع على كون الزائد حدا لاتعزير أو ذلك مفرع على أنه تعزير إلا أنه يعبده قوله ومع ذلك فانه كان الظاهر حينئذ أن يقول وعليه أو نحوه وينافيه تصريح شرح المنهج فيما يأتي بضمان عاقلة الإمام فيما إذا ضرب في حد الشرب ثمانين فمات اه ع ش (قول المتن ويحد بأقراره) أي الحقيقي اه زيادى واحترزه عن اليمين المردودة ولعل صورتها أن يرى غيره يشرب الخ فيدعى عليه أنه رماه بذلك ويرد تعزيره فيطلب الساب اليمين من نسب إليه شرها فيمتنع ويردها عليه فيسقط عنه التعزير ولا يجب الحد على الراد اليمين اه ع ش (قوله) أو علم السيد) إلى قوله وساغ في النهاية وكذا في المعني إلا قوله هيئة وقوله وحد عثمان إلى المتن (قوله) دون غيره) أي غير ما ذكر من شهادة رجل وامرأتين واليمين المردودة (قوله) ولورأى الإمام بلوغه ثمانين جاز) قال في شرح الروض أما العبد فلورأى الإمام تبليغه أربعين جاز فلا يزاد عليها اه (قوله) وإذا سكر هذى الخ) المراد أن السكر مظنة ذلك

أي ومع ذلك لو مات بها ضمن على ما اقتضاه كلامهم ويوجه باننا وإن قلنا أنها حدهى تشبه التعزير وعلم من حيث جواز تركها فاندفع ما للبقين هنا (ويحد بأقراره أو شهادة رجلين) أو علم السيد دون غيره نظير ما مر في السرقة (لا بريح خمر

(وهيئة (سكر وفيه) لاحتمال انه احقق واستعظمها او شر بها او انه شربها مع عدم لغلط او اكرهه وحده ان رضى الله عنه بالقيء اجتهاده (ويكنى في اقرار وشهادة شرب خمر) او شرب او شرب مما شرب منه فلان فسكر وساغ له ذلك في شرب النبيذ لانه قد يسمى خمر اشرا وكونه قد يكون حقيقيا فلا يفسق بخلاف الخمر امر خارج عما هو المقصود الذي هو الحد فلم يؤثر (١٧٣) في تعبير الشاهد عنه بالخمر وان لم يقل مختارا

عالم كما فيهما في نحو بيع وطلاق لان الاصل عدم الاكره او الغالب من حال الشارب علمه بما يشربه (وقيل يشترط) في كل من المقر والشاهد ان يقول شربها (وهو عالم) به (مختار) لاحتمال ما مر كالشهادة بالزنا واختاره الاذرعى لانه انما يعاقب بيقين و الفرق الاول بان الزنا قد يطلق على مقدماته كافي الحديث وفيه نظر فانه مر ان السرقة لا بد فيها من تفصيل وكما انها تطلق على ما لم يوجد فيه الشروط كذلك اشرب يطلق على ما لم يوجد فيه الشروط فلا فرق بينهما وقد يفرق بانهم ساحوا في الخمر بسهولة حدها ما لم يساحوا في غيرها وايضا فالابتلاء بكثرة شربها يقتضي التوسع في سبب الزجر عنها فوسع فيه ما لم يوسع في غيره وعلى الثاني لا بد ان يريد من غير ضرورة احترام ازا من الاساغ والشرب لنحو تداءو قال الزركشي ومحل الخلاف حيث لم يرتب الحاكم في الشهود والاوجب الاستفصال جز ما وقاسه انه اذا ارتاب في عقل الشارب لزمه ذلك ايضا ولا يحد حال

وعلم القاضي فلا يتوفيه بعلمه على الصحيح بناء على انه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى اه معنى (قوله) وهيئة (سكر) تقدير هيئة الظاهر انه غير ضروري سم على حج اي لانه يستفاد من عدم الحد بالسكر عدمه بهيئته وان لم يتحقق بالاولى اه ع ش (قوله لغلط) الاولى من غلط كما في النهاية (قوله وحده ان الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قول المتن ويكنى في اقرار وشهادة الخ) اي لا يشترط في الاقرار والشهادة التفصيل بل يكنى فيهما الاطلاق معنى وع ش (قول المتن شرب خمر) اي حيث عرف الشاهد مسعى الخمر اه ع ش (قوله فسكر) اي الفلان اه رشدي (قوله وساغ له) اي للشاهد ذلك اي التعبير بالخمر ولعله اخذا بما بعده إذ لم يكن القاضي حقيقيا (قوله قد يسمى خمر) اي مجازا عند الكثير وحقيقة عند القليل كما مر (قوله وكونه) اي المشهور عليه (قوله عنه) اي النبيذ (قوله وان لم يقل) الى قوله وفيه نظر في المعنى لا قوله كما فيهما في نحو بيع وطلاق وقوله لاحتمال الى واختاره الى قوله وقال الزركشي في النهاية لا قوله فيهما وقوله واختاره الاذرعى وقوله وفيه نظر الى وقد يفرق (قوله وان لم يقل الخ) اي كل من المقر والشاهد وهو غاية في المتن (قوله كما فيهما الخ) اي كما يكنى إطلاق الاقرار والشهادة في نحو بيع الخ (قوله لان الاصل) الاولى ولان الخ عطف على قوله كما فيهما الخ (قوله لان الاصل عدم الاكره او الغالب الخ) اي فينزل الاقرار والشهادة عليه اه معنى (قوله في كل من الممر الخ) عبارة المعنى يشترط التفصيل بان يزداد على ما ذكر في كل منهما كقول المقر وانا عالم مختار وكقول الشاهد وهو عالم الخ (قوله لاحتمال ما مر) اي من انه شربه لعذر من غلط أو اكرهه (قوله كالشهادة الخ) المناسب كالاقرار والشهادة بالزنا (قوله واختاره) اي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله و فرق الاول) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يبنى احتمال المقدمات سم اقول والجواب ان قولهم شرب خمر الا يطلق عادة على مقدمات الشرب بخلاف الزنا فانه يطلق على مقدماته ومنه زنا العينين بالنظر فيقال زنى إذا قبل او نظر فاحتجج بالتفصيل فيه دون الشرب اه ع ش ولك ان تقول ان هذا الجواب وان نفع في ذكر العلم لا يسلم نفعه في ذكر الاختيار (قوله كافي الحديث) اي حديث العينان يزيان ﴿ تنبيه ﴾ سكت المصنف هنا عن حكم جوع المقر بشرب خمر وهو على ما سبق في حد الزنا فان كل ما ليس من حق آدمي يقبل الرجوع فيه اه معنى وساقى في شرح ولا يحد حال سكره الاشارة الى ذلك (قوله وعلى الثاني) اي اشتراط ذكر العلم والاختيار (قوله ان يزيد) اي كل من المقر والشاهد (قوله لنحو تداءو) اي كالعطش والجوع (قوله في عقل الشارب) اي المقر بالشرب (قوله لزمه ذلك) اي الاستفصال (قوله فيحرم ذلك) الى قوله لخبر البخاري في النهاية وكذا في المعنى لا قوله ولم يصير الى اعتد (قوله ولم يصير ملتي) اي فان صار كذلك لم يعتد به لان المقصود من الحد الزجر ومن وصل لهذه الحالة لا يتأثر فكيف ينزجر اه ع ش (قوله الظاهر فيه) اي في الاعتداد (قوله ومن ثم) اي الظهور (قوله لا خلاف فيه) اي الاعتداد (قوله فيها) اي الحرمة (قوله لفوات ما ذكر) اي الزجر (قوله وكذا) الى قوله وانما في النهاية وعلى المتن في المعنى (قوله وان كره فيه) عبارة النهاية مع السكر اه حيث لا تلويث اه قال الرشدي وع ش قوله حيث لا تلويث قيد للكره اه اي والاحرام اما الاجزاء فهو حاصل في المسجد مطلعا اه (قوله فيه) اي في الحد في المسجد اه اي للمسجد (قوله والتعازير) الى قوله ولا يلقى على وجهه في النهاية لا

(قوله وهيئة سكر) تقدير هيئة الظاهر أنه غير ضروري (قوله و فرق الاول الخ) يتأمل وجه هذا الفرق فان ذكر العلم والاختيار لا يبنى احتمال المقدمات

سكره) فيحرم ذلك لفوات مقصوده من الزجر مع فوات رجوعه ان كان اقرارا فان حدو لم يصير ملتي لاحتكاكه فيه اعتد به كما صححه جمع خبر البخاري الظاهر فيه ومن ثم قال بعض الأئمة لا خلاف فيه وكان قضية الحديث عدم الحرمة وكانهم نظروا الى ما كان تأويله فاحتاطوا فيها لحق الله نظرا لفوات ما ذكر وفي الاعتداد لحق الادمي وكذا يجزى في المسجد وان كره فيه ولا يتم بحرمه خلافا للبدنيجي لحصول المقصود به فيه من غير استقذار فيه له (وسواء الحدود) والتعازير يكون (بين قضيب) اي غصن رقيق جدا (وعصا) غير معتدلة (و) بين (رطب وياابس) بان

يعتدل عن فاجره وورطوبته ليحصل به الزجر مع عدم خشية نحو الهلاك فيمتنع كونه ليس كذلك لانه اما يخشى منه الضرر الشديد او لا يؤلم وفي
الموطا مسلا انه صلى الله عليه وسلم اراد أن يجلد رجلا فاق بسوط خلق فقال فوق ذلك فاق بسوط جدي فقال بين هذين وهذا وان كان في زان
أحجة هنا بتقدير اعتضاده وصحة وصله (١٧٤) كما قيل إذ لا فارق قال ابن الصلاح والسوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف (ويفرقه) أي

قوله كما قيل وقوله لا مر على إلى فان جلدته وقوله وأطال جمع في الانتصار له (قوله نحو الهلاك) كتلف عضو
أو منقته (قوله فيمتنع كونه كذلك) أي فيجب كونه معتدلا الجرم والرطوبة كما قاله الزركشي اه معنى
قال ع ش فلو فعل خلاف ذلك فالأقرب الاعتداد به في التثقل دون الخفيف الذي لا يؤلم أصلا اه (قوله بسوط
خلق) بفتح اللام أي بال أمعش (قوله وهذا) أي الخمر المذكور (قوله وإن كان في زان) أي ورد فيه
(قوله حجة هنا) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) أي المرسل المذكور (قوله كما قيل) أي بوجهه إليه صلى
الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة النهاية ابن عبد السلام اه (قوله والسوط هو المتخذ الخ) كان هذا
حقيقته ولا فالمراد بسوط العقوبة بما هو أعم من هذا كما هو ظاهر وأشار إليه سم رشيدى وع ش (قوله أي
السوط) إلى قول المتن قيل في المعنى لإقوله والراس (قوله من حيث العدد) أي لا الزمن (قوله كما قاله الأذرى
الخ) راجع الوجوب (قوله ومن ثم) أي من أجل المنع من عظم الألم (قوله لا يرفع عضده الخ) أي فلورفعه
أثم وأجر اما الضرب به على وجهه لا يؤلم لم يعتد به اه ع ش عبارة المغنى (تنبيه) لا يجوز للجلاد رفع يده
بحيث يبدو بيضا باطه ولا يخفضها خفضا شديدا بل يتوسط بين خفض ورفع فيرفع ذراعه ولا يبالي بكون
الجلود رقيق الجلد يدميه الضرب الخفيف اه (قوله لان القصد الخ) فيه مع قوله الآتى لا مر على الخ
بلا عطف ركة والاسباب ما صنعتها المغنى من جعله آلة لحرمة ضرب المقاتل عبارة فلا يضر به عليها ما مر من
قول على واتق الوجه والمذاكير وظاهر كلامهم كما قال الأذرى إن ذلك واجب لان القصد زجره لا اهلاكه
ولا الوجه فلا يضر به عليه وجوبا لخبر مسلم إذا ضرب أحدكم فليترك الوجه ولا يجمع المحاسن فيعظم أثر شينها اه
(قوله كما بحثه) أي الأذرى التحريم (قوله لا مر على على كرم الله وجهه بالاول) أي التفريق حيث قال للجلاد
واعط كل عضو حقه ونهيه عن الآخرين أي المقاتل والوجه أي ضربهما حيث قال عقب ما مر عنه واتق
الوجه والمذاكير اه معنى (قوله والراس) عطف على الآخرين (قوله وقضية كلام الدارمى الخ) معتمد
ع ش (قوله لانه مستور بالشعر غالبا الخ) مقتضاه أنه لو لم يكن عليه شعر لقرع واحلق راس اجتنابه قطعاً
انهائية (قوله بانه) أي خبر امرأى بكر بذلك (قوله باضراره) أي ضرب الراس (قوله والاحرم جزما)
أي وأجزأ وإذامات منه لا ضمان اه ع ش (قوله ولا تشديده) ظاهر كلامهم حرمة ذلك أي وإن تاذى به
والاكره اه حلى (قوله بل ترك) إلى الفصل في المعنى لإقوله أي يحرم إلى ولا يمدو قوله أي يكره إلى بل
يجلد وقوله أي يكره إلى بخلاف وقوله بل ينبغى إلى أن منعت وقوله أي وجوباً فيما يظهر وقوله ما أحدثه إلى
وإن المتأفات (قوله وليضرب الخ) أي وجوباً اه ع ش (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اه معنى
(قوله أي يحرم ذلك) أي أن تاذى به والاكره نهاية (قوله التي لا تمنع) إلى الفصل في النهاية (قوله أي
يكره ذلك الخ) ينبغى حرمة إن كان على وجهه مزر كعظيم أريد الاقتصار من ثيابه على ما يرى به كقميص لا يلقى به
أوازار فقط (قوله وتؤمر الخ) عبارة المغنى ويترك على المرأة ما يسترها

السوط من حيث العدد
(على الاعضاء) وجوباً كما
قاله الأذرى لا يعظم ألمه
بالموا لافى موضع واحد ومن
ثم لا يرفع عضده حتى يرى
بياض باطه كما وضعه وضعاً
لا يؤلم (إلا المقاتل) كغفرة
نحو فرج لان القصد زجره
لا اهلاكه (و الوجه) فيحرم
ضربهما كما بحثه أيضاً لا مر
على كرم الله وجهه بالاول
ونهي عن الآخرين والراس
فان جلدته على مقتل فمات
ففى ضمانه وجهان وقضية
كلام الدارمى نفى الضمان
كالجلد فى حرا وبرد مفرطين
(قيل والراس) لشرفه
وأطال جمع فى الانتصار له
لانه مقتل ويخاف منه العمى
والاصح المنع لانه مستور
بالشعر غالباً فلا يخاف
تشويهه بضربه بخلاف
الوجه ولا مرأى بكر رضى الله
عنه الجلاد بضربه وعلله بان
الشيطان فيه لكن اعترض
بانه ضعيف ومعارض بما مر
عن على ومحل الخلاف أن لم
يقتل طبيب عدل رواية
باضراره ضرر ايدى التيمم
وإلا لحرمة جز ما لان الحد
لا يتوقف عليه (ولا تشديده)
بل تترك ليلقى بها إن شاء
وليضرب غير ما وضعها عليه
لان وضعها بمحل يدل على

شدة تألمه بضربه ولا يلقى على وجهه أى يحرم ذلك فيما يظهر أخذاً مما مر من حرمة كب الميت على وجهه وإن أمكن الفرق ويشد
ولا يمد أى يكره ذلك ولا يحرم كما هو ظاهر بل يجلد الرجل قائماً والمرأة جالسة (ولا تجرد ثيابه) التى لا تمنع ألم الضرب أى يكره ذلك أيضاً فيما
يظهر بخلاف نحو جبة مشحوة بل ينبغى وجوب تجريدها أن منعت وصول الألام المقصود وتؤمر أى وجوباً فيما يظهر أيضاً امرأة أو غريم

بشد ثياب المرأة عليها كلما تكشفت ولا يتولى الجلد الارجل واستحسن الماوردى ما أحدثه ولاية العراق من ضربها في نحو غرارة من شعر زيادة في سترها وان المتهافت على المعاصي يضرب في الملاوذا الهيئة يضرب في الخلاء والحشى (١٧٥) كالمرأة لكن لا يتولى نحو شدياتها

الاحرم على الوجه (ويوالى الضرب) عليه (بحيث يحصل) له (زجر وتكيل) بأن يضرب في كل مرة ما يؤلمه الماله وقع ثم يضرب الثانية وقد بقي الم الاول فان فات شرط من ذلك لم يعتد به وحرّم كما هو ظاهر

(فصل في التعزير) هو لغة من سماء الاضداد لانه يطلق على التفتيح والتعظيم وعلى التاديب وعلى اشد الضرب وعلى ضرب دون الحد كذا في القاموس والظاهر ان هذا الاخير غلط لان هذا وضع شرعى لا لغوى لانه لم يعرف الا من جهة الشرع فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك من أصله والذي في الصحاح بعد تفسيره بالضرب ومنه سمي ضرب مادون الحد تعزيرا فاشار الى ان هذا الحقيقة الشرعية منقولة عن الحقيقة اللغوية بزيادة قيد هو كون ذلك الضرب دون الحد الشرعى فهو كلفظ الصلاة والزكاة ونحوهما المنقولة لوجود المعنى اللغوى فيها بزيادة وهذه دقيقة مهمة تفتن لها صاحب الصحاح وغفل عنها صاحب القاموس وقد وقع له نظير ذلك كثيرا وكله غلط يتعين التفتن له وأصله العزير بفتح فسكون وهو المنع والنكاح والاجبار

ويشد عليها ثيابها ويتولى ذلك منها امرأة أو محرم ويكون بقرها وان تكشفت سترها اه (قوله أى ووجوب الخ) أى حيث ترتب نظر محرم على التكشف فيما يظهر سم على حج اه عش (قوله بشد ثياب المرأة عليها) وبشده وجوبه نهاية أى وجوب الشد عش (قوله كلما تكشفت) عبارة النهاية كيلا تكشفت اه (قوله ولا يتولى الجلد الارجل) ينبغى ان ذلك سنة اه عش (قوله وان المتهافت الخ) عطف على ما أحدثه الخ (قوله الاحرم) أى ونحوه معنى واسنى قال عش فان لم يوجد المحرم تولاها كل من الفريقين كفاي غسله اذا مات والمحرم له وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل مرة) أى فيكفى هذا في الموالاة وليس المراد ان هذا حقيقة الموالاة الواجبة حتى يتمتع خلافة كما لا يخفى اه رشيدى (توله ثم يضرب الثانية) ولو جلد للزنا حسين ولا مؤ في غده كذلك اجزا معنى وروض (قوله قبل انقطاع الم الاولى) ظاهره سواء رضى به الم حدودا ولا وجهه الزيادة بانها اذا جاز الامام الزيادة على الاربعين تعزير اه فذاولى اه عش (قوله فان فات شرط من ذلك) أى من الايلام ومن كونه له وقع ومن الموالاة اه رشيدى

(فصل في التعزير) (قوله في التعزير) الى قوله قيل في النهاية الا قوله وهذه دقيقة الى واصله وقوله والنكاح الى وما قلنا وقوله المشهور الى اقبلوا (قوله من اسماء الاضداد) أى في الجملة والا فالضرب الاق ليس تمام ضد التعظيم والتعظيم وانما حقيقة ضد ذلك الاهانة اعم من ان تكون بضرب او غيره اه رشيدى (قوله لانه يطلق) أى لغة وقوله والتعظيم عطف تفسير اه عش (قوله وعلى التاديب) اقتصر عليه المعنى كما تاقى عبارته (قوله وعلى اشد الضرب) قضيتها نه لا يطلق لغة على اصل الضرب ولكن سياق عن الصحاح ما يفيد انه يطلق على ذلك اه عش (قوله ان هذا الاخير) أى قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله لان هذا وضع شرعى الخ) قد يقال سبب صنيع القاموس قاض بان يدرج فيه المصطلحات الخاصة الشرعية وغيرها وان كان اصل وضع كتابه لموضوعات اللغة كما انه عرف من سببه ايضا انه لا يميز بين الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوى وكلا الامرين واقع عن قصد وكان الداعى له الرغبة في مزيد الاختصار والافتقار في كلا الامرين مهم اه سيد عمر عبارة عش ويمكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثيرا ما يذكر المجازات اللغوية وان كانت مستعملة بوضع شرعى والمجاز لا يشترط سماع شخصه بل يكفى سماع نوعه اه اقول وقد يدفع كلام من جواب السيد نعم وجواب عش قول صاحب القاموس هنا وهو لغة الخ الا ان يحمل قوله لانه الخ على الاستخدام ويراد بقوله يطلق الخ مطلق الاطلاق الشامل للمجازى (قوله يضرب مادون الحد) ما زائدة (قوله واصله العزير الخ) أى مشتق منه وذلك لان التعزير مصدر مزيد وهو مشتق من المجرد اه عش (قوله وهو المنع) اقتصر عليه المعنى (قوله والنكاح) أى الجماع كما في القاموس عبارة تهو لغة التاديب واصله من العزير وهو المنع ومنه قوله تعالى تعزروا هى تدفعوا العدو عنه وتمنعوه ويخالف الحد من ثلاثه اوجه احدها اختلافه باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات اخف ويسوون في الحدود والثاني تجوز الشفاعة فيه والعفو بل يستحبان الثالث التالف به مضمون خلافا لاني حنيفة ومالك وشرعا تاديب على ذنب لاحد فيمولا كفارة اه (قوله وما قلنا انه شرعى) وهو الاخير في كلا القاموس (قوله لله لا لادى) الى قوله المشهور في المعنى الا قوله ولما صح الى والخبر (قوله سواء الخ) كان الانسب ذكره عقب قوله السابق اولادى عطف عليه كما في المعنى (قوله مقدمة ما فيه حد) كباشرة اجنبية في غير الفرج وسرفة ما لا قطع فيه والسبب بما ليس بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالزوير وشهادة

لا فصل يعزير في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة الخ (قوله فكيف ينسب لاهل اللغة الجاهلين بذلك) لا يقال هذا لا يأتى على ان الواضع هو الله تعالى لانا نقول هو تعالى انما وضع اللغة باعتبار ما يتعارفه الناس مع على الامر والتوقيف على الحق وغير ذلك وما قلنا انه شرعى هو ما تضمنه قوله (يعزير في كل معصية) لله ولا لادى (لاحد فيها) أراد به ما يشمل القود ليدخل نحو قطع طرف (ولا كفارة) سواء مقدمة ما فيه حد وغيرها اجماعا ولا مراه تعالى الا زواج بالضرب عند الشوز ولما صح من

فعله صلى الله عليه وسلم والخبر أني داود والنسائي أنه صلى الله عليه وسلم قال في سرقة تمر دون نصاب غرم مثله وجلدات نكال وأقضى به على كرم الله وجهه فيمن قال لا خير يا فاسق يا خبيث وما ذكره هو الأصل وقد ينتفي مع انتفائهما كذوى الهيئات للحديث المشهور من طرق ربما يبلغ بها درجة الحسن بل صححه ابن حبان (١٧٦) بغير استثناء أقبلوا ذوى الهيئات عشراتهم إلا الحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم الشافعي

رضي الله عنه بن لم يعرف بالشر قيل أراد أصحاب الصغائر وقيل من يندم على الذنب ويتوب منه وفي عشراتهم وجهان صغيرة لاحد فيها او اول زلة اي ولو كبيرة صدرت من مطيع وكلام ابن عبد السلام صريح في ترجيح الاول منهما فانه عبر بالاولياء وبالصغائر فقال لا يجوز تعزير الاولياء على الشغائر وزعم سقوط الولاية بها جمل ونازعه الاذرعى في عدم الجواز بان ظاهر كلام الشافعي سن العفو عنهم وبان عمر عزز غير واحد من مشاهير الصحابة رضي الله عنهم وهم رؤس الاولياء وسادات الامة ولم ينكر احد عليه وقد ينظر فيه بان قول الامام في موضع لم يعزر ظاهر في الحرمة وفعل عمر اجتهاد منه والمجتهد لا ينكر عليه في المسائل الخلافية وكن رأى زانيا باهله وهو محصن فقتله لعذره بالحمة والغيظ هذا ان ثبت ذلك ولا حل له قتله باطنا واقيده بظاهره كافي الامم وكقطع الشخص

الزور والضرب بغير حق ونشوز المرأة ومنع الزوج حقهما مع القدرة اه مغنى (قوله قال في سرقة تمر دون نصاب الخ) انظر هل مقول القول جميع في سرقة تمر الخ او خصوص غرم مثله الخ فيكون قوله في سرقة الخ بيان لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه رشيدى وجزم عش بالثاني (قوله واقضى به) اي بالنعزير اه عش (وما ذكره) اي المصنف هو الاصل اي الغالب عبارة المغنى (تبيينه) اقتضى كلام المصنف ثلاثة امور الامر الاول تعزير ذى المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ويستثنى منه مسائل الاولى لاذ صدر من ولي الله تعالى صغيرة فانه لا يعزر كما قاله ابن عبد السلام الخ الثاني انه متى كان ذى المعصية حدكنا او كفارة كالتعذيب في الاحرام ينتفى التعزير لا يجاب الاول الحد والثاني الكفارة ويستثنى منه مسائل الاولى الخ الثالث انه لا يعزر في غير معصية ويستثنى منه مسائل الاولى الخ (قوله وقد ينتفى مع انتفائهما) اي بان يفعل معصية لاحد فيها ولا كفارة ولا يعزر عليها اه عش (قوله ربما يبلغ) اي الحديث بها اي الطرق (قوله بغير استثناء) اي للحدود (قوله اقبلوا الخ) بدل من الحديث (قوله اقبلوا) اي وجوبا مالم يبر المصلحة في عدم الاقالة اه عش (قوله وفي عشراتهم) اي في المراد بها اه عش (قوله او اول زلة الخ) الاول الواو بدل او (قوله وكلام ابن عبد السلام الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله منهما) اي من الوجهين ويحتمل من الاختلاف في تفسير من لم يعرف بالشرو الاختلاف في تفسير العثرات (قوله فقال لا يجوز تعزير الاولياء الخ) معتمدا عش (قوله وزعم سقوط الولاية بها) اي الصغيرة جهل من مقول ابن عبد السلام (قوله ونازعه) الى قوله وفهم انتفاء النهاية لا قوله وكدخل الى وقده (قوله وبان عمر الخ) ايراد هذا يتوقف على المعزر عليه صغيرة او اول زلة وهي واقعة حال فعليه سم على حج عش ورشيدى عبارة المغنى اجيب عنه اي عما فعله عمر بان ذلك تكرر منهم والكلام هنا في اول زلة مطيع اه (قوله وقد ينظر فيه) اي في نزاع الاذرعى بشقيه (قوله وفعل عمر الخ) اي وبان فعل عمر الخ (قوله وكن رأى) الى قوله واقره في المغنى الا قوله هذا ان ثبت الى وكقطع الشخص (قوله لعذره الخ) عبارة المغنى فقتله في تلك الحالة فلا تعزير عليه وان افتات على الامام لاجل الحمة اه (قوله والا حل له قتله الخ) اي بخلاف ما اذا ثبت عليه فانه يصير من الامور الظاهرة المتعلقة بالامام فقتله حيثئذ فيه قنيات على الامام فحرم فاذا ذكره الشهاب ابن قاسم هنا غير ظاهر اه رشيدى (قوله واقيده) من الاقادة يقال افاد القاتل بالقتيل اذا قتله به كذا في القاموس (قوله لكن يمنع من الرعى) اي باخراج دوابه منه (قوله ونظر فيه الاذرعى) وقال واطلاق كثيرين او الاكثرين يقتضى انه يعزر اه اسنى (قوله ويؤيده) اي تنظير الاذرعى (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الحمة اه سم (قوله وبهذا) اي بتعزير مخالف تسعير الامام (قوله لم يعص) اي الداخلة المذكور (قوله ومنع الامام لمصلحة الضعيف) مبتدأ وخبر (قوله وبفرضه) اي اعتماد بحث الاذرعى لكن هل يناسب هذا الصنيع تأييده وقد يقال نعم اذ لا يلزم من تأييده من حيث المدرك اعتماده لخالفته له يقول اه سيد عمر وهذا مبنى على انه من عند الشارح وهو قطع النظر عن الشرع (قوله وبان عمر الخ) ايراد هذا يتوقف على ان المعزر عليه صغيرة او اول زلة وهو واقعة حال فعليه (قوله وكن رأى زانيا باهله وهو محصن الخ) قضية السياق حرمة القتل في هذه الحالة لان السلام فيما انتفى فيه التعزير مع انتفاء الحدود والكفارة عنه لكن قضية قوله عقبه والا حل له قتله الخ عدم حرمة فليراجع (قوله فهذا اولي) لانه لا حرمة على الامام في الحمة

اطراف نفسه وكدخل قوى ما حاه الامام للضعفة فرعاه فلا يعزرو ولا يغرمون وان اثم لكن يمنع من الرعى نقله في الروضة واقره خلاف ونظر فيه الاذرعى ويؤيده تعزير مخالف تسعير الامام وان حرم على الامام التسعير فهذا اولي وبهذا يضعف قول البلقيني لم يعص وانما ارتكب مكروها ومنع الامام لمصلحة الضعفاء لا لتحريمه على غيرهم وبفرضه فاخراج دوابه تعزير يكتفى في نحو هذا

قاله الماوردى وكن قال

لخاصه ابتداء ظالم فاجر
او نحوه كما فى شرح مسلم وبه
إن صح يتقيد قول غيره
يعزرى سب لاحد فيه وعلى
الاول فكان وجه استثناء
هذه الالفاظ ان احدا لا يخلو
عنها نظير ما مر فى باب حد
القذف وكردة وقذفه لمن
لا عنها وتسكيفه قه مالا
يطبق وضربه تعديا لحيلته
ووطئها فى دبرها اول مرة فى
لكل لكن اعترضت الاخيرة
بوطء الحائض ويرد بان هذا
الحش للاجماع على تحريمه
وكفر مستحله على ان العلة
ان وطء الدبر ذيلة ينفى
عدم اذا عتبار كالاصل لحق
فرعه ماعدا قذفه كما مر
وكتاخير قادر نفقة زوجة
عليها اول النهار فانه لا يحبس
ولا يوكل به وإن اثم قاله
الامام وفهم انتفاء التعزير
منه الموجب للاستثناء فيه
نظر إذ مراده لا يحبس
لكونه دينا فانه لا يتحقق
إلا بعضى النهار إذ لو نزلت
مثلا اثناء سقطت نفقتها
وكتعريض أهل البغى
بسب الامام وقد يقال
انتفاء تعزيرهم لان التعريض
عندنا ليس كالنصرح
فليسوا بما نحن فيه لكن قضية
قول البحر ربما هيجهم
التعزير للقتال فيترك ان
تركه ليس لكون سببه غيره
معصية وكن لا يفيد فيه إلا

خلاف ظاهر صنيع الشارح بل سياقه كالنصرح فى انه مقول للبقينى ولا يجوز العدول عنه إلا بنقل
فضمير وبقرضه حيثئذ للعصيان او التحريم فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) أى الدخول المذكور
(قوله قاله) أى قوله ومثله الخ (قوله وبه) أى بما فى شرح مسلم (قوله وعلى الاول) يعنى ما فى شرح
مسلم وكان الاولى حذفه (قوله هذه الالفاظ) أى نحو ظالم (قوله ان احدا) أى من الامة (قوله لا يخلو
عنها) كون ذلك مسقطا للتعزير مع ما فيه من الايذاء محل تأمل واما جواز التقاص فيه المار فى باب القذف
فوجهه واضح اه سيد عمر بان يرد المسبوب على سابه بقدر سبه مالا كذب فيه ولا قذف كيا ظالم وبما
احق وقوله محل تأمل أى كما اشار اليه الشارح بقوله إن صح وقوله واما جواز التقاص الخ (قوله وكردة)
إلى قوله لكن اعترضت فى المعنى إلا قوله وقذفه لمن لا عنها (قوله قته) أى اودابته اه ع (قوله ووطئها فى
دبرها) قيل هذا بالنسبة له اماهى فتعزروه وهو ممنوع إلا بنقل م ر سم وعش (قوله اول مرة) المراد به
قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة م ر اه سم وقوله المراد الخ يوم جريانه فى الكل اعنى قوله كردة وما
عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصوص بوطء المرأة فى الدبر فانه الذى تقدم مخالفة صاحب النهاية فيه اه
سيد عمر (قوله فى الكل) أى فى الردة وما عطف عليها اه سيد عمر وقال ع (قوله الظاهر رجوعه لما مر من قوله
كذوى الهيئات إلى هنا معلوم ان التقيد لا يأتى فى مسألة الزانى ويدخل فيه حيثئذ من قطع اطرافه
مرات اه اقول والاول هو ظاهر سياق الشارح وصريح صنيع المعنى (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء الحائض)
الحائض) أى فانه يعزربه م ر اه سم (قوله بان هذا) أى وطء الحائض (قوله للاجماع على تحريمه الخ)
قضيته ان وطء الحليلة فى دبرها غير مجمع على تحريمه وعدم كفر مستحله اه ع ش أى كما صرح به القسطلانى
وغيره وقوله وعدم كفر مستحله صوابه إسقاط عدم ويحتمل انه محرف من على (قوله وكفر مستحله)
عطف على قوله تحريمه (قوله لحق فرعه) أى فلا يعزرى فيه وقوله ماعدا قذفه أى فيعزرى فيه اه ع (قوله
وكتاخير قادر) إلى قوله وقد يقال فى المعنى إلا قوله قاله الامام الى وكتعريض الخ (قوله قاله الامام) عبارة
النهاية كما قال الامام (قوله وفهم انتفاء الخ) مبتدا وخبره قوله له فيه نظر (قوله وكتعريض أهل البغى) إلى
قوله ونوزع فى النهاية إلا قوله وإن أطال البقينى فى رده (قوله لان التعريض عندنا الخ) قال ابن قاسم لا يخفى
ان تعريض الغير بما يكرهه من افراد النية فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة اه رشيدى وعش (قوله ليس
كالنصرح) فيه نظر نعم هو ليس كالنصرح فى حكم القذف وليس الكلام فيه اه سم أى بل فى المعصية
(قوله ليس لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة
ايضا معصية وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا
قضية ثبوت تعزير غيرهم بسبب الامام لذلك سم على حج اه ع (قوله وكن لا يفيد الخ) سياتى فى شرح
بحسب اوضرب ما يتعلق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كما نقله الامام عن المحققين وهو الاصح وإن

(قوله وكردة) قضيته ان الحد لا يشمل القتل مطلقا لكنه قدم فى قوله لاحد فيها انه اراد به ما يشمل القود
(قوله ووطئها فى دبرها الخ) قيل هذا بالنسبة له اماهى فلا تعزروه وهو ممنوع إلا بنقل م ر (قوله اول مرة)
المراد قبل نهى الحاكم له ولو أكثر من مرة م ر (قوله لكن اعترضت الاخيرة بوطء الحائض) فانه يعزى
به م ر (قوله ليس كالنصرح) لا يخفى ان التعريض بالغير بما يكره من افراد الغيبة اخذ من قول الشارح
السابق فى مبحث خطبة النكاح فى حد الغيبة ولو باشارة او ايماء بل وبالقلب إن اصر على استحضاره اه
فهو معصية لاحد فيها ولا كفارة فقدم التعزير عليه هنا إذا اعترف بقصد المعرض به بوجوب الاستثناء
فقوله ليس كالنصرح فيه نظر نعم هو ليس كالنصرح فى حكم القذف وليس الكلام فيه فليتأمل (قوله ليس
لكون سبه غير معصية) أى فهو معصية وهذا يفيد ان التعريض بسبب غير الامام من غير البغاة معصية
وقضية توجيه البحر ثبوت التعزير لعدم المعنى الذى انتفى بسببه تعزيرهم على سبب الامام وكذا ثبت تعزير
غيرهم بسبب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الاصح م ر

وبحث فيه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير مبرح اقامة لصورة الواجب واعتمده التاج السبكي وقد يجامع التعزير الكفارة كجماع حاملته نهار رمضان وان اطل البلقيني في رده كالظاهر وحالف يمين غموس وكقتل من لا يقاد به ونوزع فيها باختلاف الجهة وبينه الاستوى في الاخيرة ثم قال وقضيته ايجاب التعزير في محرمات الاحرام ان كانت اتلافا كالخلق والصيد لا الاستمتاع كاللبس والتطيب وفيه نظر بل الكل على حد سواء ومن اختلافهما لو شهد برئائهم رجح (١٧٨) في حذف اللقاف ويعز ل شهادة الزور وقد يجامع الحد وحده او مع الكفارة كتعلق يد السارق في عنقه ساعة زيادة في نكاله

وكل زيادة على الاربعين في حد الشرب وكن زنى بامة في الكعبة صائما رمضان معتكفا محرما فيلزمه الحد والعقوب والبدنة ويعزر لقطع رحمه وانتهاك حرمة الكعبة قاله ابن عبد السلام قيل ومن صور اجتماعه مع الحد ما لو تكررت رده انتهى وفيه نظر لانه ان عزز ثم قتل فقتله للاصرار وهو معصية اخرى وان اسلم عزرو لا حد فلما يجتمعوا وقد يوجد حيث لا معصية كثير مكلف فعل ما يعزر به المكلف او محذور كمن يكتسب باللهو المباح فيعزر المحتسب الأخذ والمعطى كما اقتضاه كلام الماوردي للصلحة وكفى الخنث للصلحة وان لم يرتكب معصية ثم التعزير يكون (بحسب او ضرب) غير مبرح فان علم انه لا يزجره الا المبرح لم يحل المبرح ولا غيره على المعتمد وعليه فينبغي انه ينتقل به الى نوع آخر اعلى فان فرض ان جميع انواع التعزير لا تفيد فيه كان نادرا فيفعل به اعلاها من غير

بحث الخ ويأتي في الشارح اعتماده أيضا (قوله) وببحث فيه الرافعي بأنه الخ) قال في المهمات وهو ظاهر اه معنى (قوله التاج السبكي) عبارة النهاية جمع اه (قوله) وقد يجامع التعزير الى المتن في المعنى الا قوله ثم قال الى وقد يجامع الحد وقوله قبل الى وكن يكتسب (حليلته) اي زوجته او امته (قوله) وحالف يمين غموس) اي كاذبة ومحل ذلك اذا اعترف بحلفه كاذبا عا داما لوالها او اباها (قوله) وقيمت عليه البدنة فلا تعزير لاحتمال كذبها ع ش وحلي (قوله) وكقتل من لا يقاد به) كولد وعبد اه معنى عبارة ع ش هذا يشمل قتل والد الولد وقد مثل به في شرح الروض سم على حج وهو مخالف لعموم قوله السابق ما عدا قذفه فنضم هذه الصورة الى القذف اه (قوله) ونوزع فيها) اي في الصورة الاربع المستثناة (قوله) وبينه الاستوى الخ) اي بان ايجاب الكفارة ليس للمعصية بل لاعدام النفس بدليل ايجابها بقتل الخطا فلما بقي التعمد خاليا عن الزجر او جبا فيه التعزير اسنى ومعنى (قوله) وقضيته) اي البيان (قوله) لا الاستماع) الانسب تشكيه (قوله) بل الكل على حد سواء) اي في عدم التعزير فيها (قوله) ومن اختلافها) اي الجهة (قوله) وقد يجامع الحد) الى المتن في النهاية الا قوله أو يحد (قوله) وقد يجامع) اي التعزير (قوله) وكل زيادة) الاولى حذف الكاف (قوله) وكن زنى الخ) مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع الاثنين (قوله) ومن صور اجتماعه) اي التعزير (قوله) وقد يوجد) اي التعزير (قوله) وكن يكتسب باللهو) اي امامن يكتسب بالحرام فالتعزير عليه داخل في الاحرام لانه من المعصية التي لاحد فيها ولا كفارة ومن ذلك ما جرت العادة به في مصر نامن اتخذ من يذكر حكايات مضحكة واكثرها اكاذيب فيعزر على ذلك الفعل ولا يستحق ما ياخذ عليه ويجب رده الى دافعه وان وقعت صورة استسجار لان الاستسجار على ذلك الوجه فاسد ع ش وقوله في الحرام لعله محرف في الحد معنى التعريف (قوله) المباح) كاللعب بالطائر والغناء في القهاوى مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح ع ش (قوله) وكفى الخنث) وهو المنتسب للنساء وقوله للصلحة منادف من ينظر اليه حين التشبه او من يريد التشبه بالنساء بان يفعل مثل فعله اه ع ش (قوله) ثم التعزير الخ) اشار به الى ان قول المصنف بحسب الخ متعلق بقوله الما يعزر الخ (قوله) وعليه) اي المعتمد المذكور (قوله) به) اي من الضرب قال به معنى من (قوله) اعلى) اي من الضرب (قوله) لذلك) اي لعدم الافادة (قوله) وعلى هذا) اي فعل الاعلى عند عدم افادة الجميع يحمل ما مر عن الرافعي لا يخفى بعده هذا الحمل (قوله) ما ياتي قريبا) اي في شرح وقيل ان تعلق بأدى الخ (قوله) وهو الضرب) الى قوله انتهى في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وبسطها (قوله) او تغريب) سياقي بيان مدته (او قيام) الاولى او اقامة كافي الاستنى (قوله) او تسويد وجه) اي او الاعراض عنه اهمعنى (قوله) وحلق راس) اي لمن يكرهه في زمننا اه نهاية (قوله) لالحية) اي لا يجوز التعزير بحلقها وان اجز الو ففعله الامام اه ع ش وحلي وسم على المنهج (قوله) على كراهته التي عليها الشيخان) وآخرون وهي الاصح انها نهاية اي اذا فعله بنفسه ع ش (قوله) فلا وجه للبع الخ)

(و كقتل من لا يقاد به) يشمل قتل والد الولد وقد مثل به في شرح الروض في قوله فقتله من لا يقاد به قال في شرح الروض كولد وعبد (قوله) لا ياتمل (قوله) يحمل ما مر عن الرافعي) كيف يتاقي ذلك

نظر لذلك وعلى هذا يحمل ما مر عن الرافعي فلم ان قولهم لم يحل المبرح ولا غيره لما هو في نوع الضرب فقط وأما غيره من بقية خلافا انواع التعزير فلا يتصور فيها فرق بين مبرح وغيره فاذا علم انه لا يؤثر فيه ضرب مبرح ولا غير مبرح انتقل لغيره من بقيتها كما ذكرته هكذا أفهم ثم رأيت ما ياتي قريبا عن ابن عبد السلام وهو صريح فيما ذكره (أو صفع) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (أو تويخ) باللسان او تغريب او كشف راس او قيام من المجلس او تسويد وجه قال الماوردي وحلق راس لالحية انتهى وظاهره حرمة حلقها وهو لما يجيء على حرمة التي عليها اكثر المتأخرين اما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه للبع اذا رآه الامام لخصوص المعز

أو المعز عليه فإن قلت فيه تمثيل وقد نهينا عن المثلة قلت ممنوع لا مكان ملازمة لبيته حتى تعود فغايتها أنه كحبس دون سنة مع ضرب دون الحد ومع تسويد الوجه إذ لا امام الجمع بين انواع مع كإياني واركابه الحار منكوسا والدوران به كذلك بين الناس وتهديده بانواع العقوبات قال الماوردي أو صلبه حيا لخبث فيه ولا يجاوز ثلاثة أيام ولا يمنع طعاما وشرابا ووضوء ويصلى (١٧٩) بالأيام واعترض تجويزه بأنه يؤدي إلى الصلاة بالإمام غير ضرورة

الهائي بالنسبة للإمام فلم يجز له التسبب فيه فإن قلت ظاهر إطلاقهم أو صريحه أن له حبسه حتى عن الجمعة فقياسه هذا قلت قد يفرق بان الأئمة أضيق عذرا منها فسومح فيها بما لم يسامح فيه وبأن الخبر الذي ذكره غير معروف ويتعين على الإمام أن يفعل من هذه الأنواع في حق كل معز ما يراه لثاقبه وبجنايته وإن راعى في الترتيب والتدرج ما يراعيه في دفع الصائل فلا يرقى لرتبة وهو يرى مادونها كافيًا فلو هنا للتنوع ويصح كونها لمطلق الجمع إذ لا امام الجمع بين نوعين أو أكثر منها بحسب ما يراه وقول ابن الرفعة إذا جمع بين الحبس والضرب ينبغي نقصه نقصا إذا عدل معه الحبس بضربات لا تبلغ ذلك أدنى الحدود نظر فيه لا ذرعى بأنه لو نظر لتعديل مدة حبسه بالجلدات لما جاز حبسه قريب سنة وبأن الجلود والتغريب حدودا وإن اختلف جنسه (ويجتهد الإمام في جنسه وقدره) كما تقرر لأنه غير مقدر شرعا فوكل إلى رأيه واجتهاده لا خلافا باختلاف مراتب

خلافا للنهي والمغنى وشرحي المنهج والروض (قوله أو المعز عليه) أو بمعنى الواو (قوله فيه) أي خلق اللحية (قوله تمثيل) أي تغيير للخلق (قوله عن المثلة) بضم فسكون وبضمين (قوله ومع تسويد الوجه) لعل الواو بمعنى أولان في الخلق مع ملازمة البيت امرين لا ثلاثة (قوله إذ لا امام) لعل الأولى والامام الخ (قوله واركابه) إلى قوله ويصلى في النهاية وإلى قوله فإن قلت في المغنى (قوله الحار) أي مثلا أه ع ش عبارة المغنى الدابة أه (قوله ويصلى بالأيام الخ) عبارة النهاية ويصلى لاموميا خلافا له أي الماوردي على أن الخبر الذي استدلل به غير معروف أه وعبارة المغنى ويصلى موميا ويعيد إذا أرسل قاله الماوردي واعترض منعه من الصلاة والظاهر أنه لا يمنع منها أه (قوله فقياسه) أي جواز الحبس عن الجمعة هذا أي جواز الصلب المؤدى إلى الصلاة بالأيام (قوله وبأن الخبر الخ) الأولى على أن الخبر الخ (قوله ذكره) أي الماوردي (قوله ويتعين) إلى قوله فالو للتويع في المغنى وإلى قوله وقول ابن الرفعة في النهاية (قوله وإن راعى في الترتيب الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة في زماننا من تحميل باب للمعز وثقب أنفه وأذنه ويلقى فيه رغياف أو يسمر في حيط فيجوز قال سم على المنهج عن شيخنا البرلسي ولا يجوز على الجديد باخذ المال انتهى أه ع ش (قوله فالو الخ) أي في المتن أه مغنى (قوله ينبغي نقصه) أي الضرب (قوله إذا عدل معه الحبس الخ) أي إذا جعل مجموع الضرب والحبس عدلا بضربات (قوله لا يبلغ ذلك) أي مجموع الضرب والحبس (قوله بالجلدات) متعلق بالتعديل (قوله جد واحد) يعني لو سلمنا اعتبار التعديل فليعدل بمجموعهما بالجلد فقط وقد يجاب بأن مجموع الجلود والتغريب ليس في الحدود (قوله جنسه) أي جنس جزئيه (قوله كما تقرر) أي في قوله ويتعين على الإمام الخ (قوله لأنه غير مقدر) إلى قوله ومن ثم في النهاية وكذا في المغنى الأقوله وقول جمع إلى مثلها وقوله ومن إلى والسيد (قوله أنه ليس لغير الإمام استيفاءه) أي ولو فعله لم يقع الموقع ويعز على تعدده على المجنى عليه أه ع ش (قوله وسوء الأدب) ظاهره ولو غير معصية أه حلى (قوله على السفية المهمل) عبارة النهاية على من طرأ تعزيره ولم يعد عليه الحجر أه قال الرشدي قضيته أنه لو أعيد عليه الحجر يكون لهما ضرب وفيه وقفة لأن وليه حينئذ إنما هو الحاكم لهما أه زاد ع ش إلا أن يقال أنه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الأب والجد في أمواله منعهما من التأديب لأن الحاكم قد لا يتفرغ لتأديبه في كل قضية لكن لو أريد هذا لم يتقيد بما إذا أعيد الحجر عليه أه (قوله ومثلما لا يم) ظاهره وأن لم تكن وصيته وكان الأب والجد موجودين ولعل وجه أن هذا الكونه ليس تصرفا في المال بل لمصلحة تعود على المحجور عليه سومح فيه ما لم يسامح في غيره وتقديم فصل آتيا بالصلاة الخ ما يدل عليه أه ع ش (قوله ولله علم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله تأديب من حصل منه ما يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالنزاهة وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيره يأتي صاحب الحق للشيخ ويطلب منه أن يخلصه من المتعلم منه فإذا ألبس منه ولم يوقه فليس له ضربه ولا تأديبه على الامتناع من توفية الحق وليس منه أيضا هؤلاء المسمون بمشايع الفقراء من أنه إذا حصل من أحد منهم تعد على غيره أو امتناع من توفية حق عليه أو نحو ذلك عززه الشيخ بالضرب وغيره فيحرم عليه ذلك لأنه لا ولاية له عليهم أه ع ش (قوله تأديب المتعلم) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب وقد فرض أنه يفعل أعلاها من غير الضرر والرافعي قال ينبغي ضرب به غير مبرح (قوله لا ثاقبه) فلا يجوز تعزير أحد بما لا يليق به مر (قوله ولله علم تأديب المتعلم منه) شامل للبالغ وفيه أنه لا يزيد على الأب (قوله لكن باذن ولي المحجور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشعر بأن له ضرب الكامل وهو ممنوع لأنه لا يزيد

الناس والمعاصي وأهم كلامه أنه ليس لغير الإمام استيفاءه نعم للأب والجد تأديب ولده الصغير والمجنون والسفيه للتعلم وسوء الأدب وقول جمع الأصح أنه ليس لها ضرب البالغ ولو سفيها يحمل على السفية المهمل الذي ينفذ تصرفه ومثلما لا يم من نحو الصبي في كفالته كما بحثه الرافعي وغيره وللسيد تأديب قته ولو لحق الله تعالى ولله علم تأديب المتعلم منه لكن باذن ولي المحجور وللزوج تعزير زوجته لحقه

كالنشوز لالحق الله تعالى أى الذى لا يبطل أو ينقص شيئا من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم أن له تأديب صغيرة للتعليم أو اعتياد الصلاة واجتناب المساوى وبحث ابن البزرى بكسر الموحدة أنه يلزمه أمر زوجته بالصلاة في أوقاتها وضربها عليها وهو متجه حتى في وجوب ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل ان (١٨٠) توقف الفعل عليه ولم يخش أن يترتب عليه مشوش للعشرة يعسر تداركه (وقيل ان تعلق بأدى

لم يكف توبيخ) لنا كدحه ومنع ابن دقيق العيد ضرب المستور بالدره الآن لانه صار عارا في الذرية وهو حسن لكن لا يساعده النقل قاله الاذرعى واقى ابن عبد السلام بإدانة حدس من يكتر الجناية على الناس ولم ينفع فيه التعزير حتى يموت (فان جلد وجب ان ينقص) عن اقل حدود المعز فينقص (في عبد عن عشرين جلدة) ونصف في الحبس والتغريب (وحر عن أربعين) جلدة وستة فيهما (وقيل) يجب النقص فيهما (عن عشرين) لخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين لكنه مرسل وقيل لا يزدان على عشر للخبر المتفق عليه لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله تعالى واختاره كثيرون قالوا ولو بلغ الشافعى لقال به لكن نقل الرافعى عن بعضهم أنه منسوخ واحتج له بعمل الصحابة رضى الله تعالى عنهم بخلافه من غير انكار انتهى وفيه نظر إذ المروى عن الصحابة مختلف وهو لا يثبت به النسخ ثم راي القونوى قال حمله على

والاب لا يؤدب البالغ غير السفه سم على حج وقد يقال هو من حيث تعلمه واحتياجه للعلم أشبه المحجور عليه بالسفه وهو لوليه تأديبه اه ع ش ويؤيد ما قاله سم تقييد المغنى المتعلم في باب الصيال بالصغير (قوله) كالنشوز) ويصدق فيما فيه نشوز بالنسبة لتعزيرها لالسقوط نفقتها اه ع ش (قوله) شيئا من حقوقه) أى الزوج كان شربت الزوجة حراما فحصل نفور منه بسبب ذلك او نقص تمتعه بها بسبب رائحة الخمر اه ضربها على ذلك ان افاد وإلا فلا بهجى عن سم عن مر (قوله) ومن ثم (الخ) لم يظهر لى وجه هذا التفريع (قوله) ان له) أى للزوج (قوله) انه يلزمه أمر زوجته (الخ) في الوجوب نظرا اه أسنى عبارة الاجداد والحاصل ان كلامهم هنا يقتضى حرمة ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقا في الامر بالمعروف يقتضى وجوبه حيث كانت مكلفة والذى يتجه الجواز لانه يحصل له بذلك مزيدا قبل عليها لمزيد نفاذها الشائى عن الصلوات في أوقاتها دون الوجوب لما يترتب عليه من شدة المنافرة وانتهاء الالفة المطلوبة اه (قوله) وهو متجه (الخ) والمعتمد عدم جواز ضربها على ترك الصلاة اه بهجى عن مر عبارة المغنى وللزوج ضرب زوجته للنشوزها ولما يتعلق به من حقوقه عليها وليس له ذلك لحق الله تعالى لانه لا يتعلق به وقضيته انه ليس له ضربها على ترك الصلاة وان اقضى ابن البزرى بانه يجب على الزوج امر زوجته بالصلاة في أوقاتها ويجب عليه ضربها على ذلك وامامه لها بالصلاة فسلم اه (قوله) لنا كدحه) الى قوله وقيل لا يزداد في النهاية لا قوله الحبس (قوله) ومنع ابن دقيق العيد (الخ) يعنى منع نوابه من فعل ذلك في زمن ولايته القضاء اه رشيدى (قوله) لانه صار) أى يصير (قوله) وهو حسن) معتمده اه ع ش (قوله) لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله) قاله) أى قوله وهو حسن (الخ) اه رشيدى (قوله) واقى ابن عبد السلام) أى وينفق عليه من بيت المال حيث لم يكن له ما ينفقته ثم ان لم يكن فيه شئ فنفق عليه من ميسر المسلمين ولو كانوا غير بلده لان المسلمين كالجسد الواحد إذا تألم بعضهم تبعه باقيه بالحمى والسهر اه ع ش (قوله) من يكتر الجناية على الناس) أى بسبب او اخذ شئ وينبغى ان مثل ذلك من يصيب بالعين حيث عرف منه وكثرا اه ع ش (قوله) المتن وجب ان ينقص (الخ) محله إذا كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العباد من غير المال أما التعزير لوفاء الحق المالى فانه يحبس إلى ان يثبت اعساره وإذا امتنع من الوفاء مع القدرة ضرب إلى ان يؤديه او يموت كالصائل وكذا لو غصب مالا وامتنع من رده فانه يضرب إلى ان يؤديه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير لوجود جهة اخرى اه بهجى عن الشوبرى عن مر (قوله) فيهما) أى الحبس والتغريب (قوله) لخبر) إلى قوله والفرق في المغنى (قوله) لكنه مرسل) وهو محتج به إذا اعتضد لم يبين ما يسوغ الاستدلال به من المسوغات عدم وجود غيره في الباب اه ع ش عبارة المغنى وشرح المنهج عطا على لخبر من الخ وكما يجب نقص الحكمة عن الدية والرضخ عن السهم اه (قوله) لا يزدان على عشر) أى لا يزداد في تعزيرهما على عشرة أسواط اه معنى (قوله) قالوا) أى الكثيرون (قوله) ولو بلغ) أى الخبر المذكور آنفا (قول المتن جميع المعاصى) السابقة أى معصية الشرب وغيره فى الأصح أى فليتحق ما هو من مقدمات الحدود بما ليس منها إذ لا دليل على التفرقة اه معنى (قوله) إذ لا نظره) إلى الباب فى النهاية (قوله) وان كان لا يستوفيه) أى بدون عفو اه معنى (قوله) والفرق) أى بين العفو فلا مام التعزير بعده وعدمه فلا تعزير له إلا بطلب مستحقه (قوله) انه (الخ) أى حق على الاب الذى يمتنع عليه ضرب الكامل مر (قوله) لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه

الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه أهون من حمله على النسخ ما لم يتحقق (ويستوى في هذا) أى النقص عما ذكر المستحق في كل قول (جميع المعاصى فى الاصح) وقيل تقاس كل معصية بما يناسبها ما فيه حد فينقص تعزير مقدمة الزنا عن حده وان زاد على حد القذف وتعزير السب عن حد القذف وان زاد على حد الشرب (ولو عفا مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام فى الاصح) إذ لا نظره فيه (أو) مستحق (تعزير فله) أى الامام التعزير (فى الاصح) لتعلقه بنظره وان كان لا يستوفيه إلا بعد طلب مستحقه والفرق انه بالعفو يسقط

فيبقى حق الاصلاح لينكف عن نظير ذلك وقبل الطلب الاصلاح منتظر فلو اقيم (١٨١) لفات على المستحق حق الطب وحصول

التشفي وربما يفهم المتن انه لو طلب لا يلزم الامام اجابته وله العفو وهو احد وجهين رجحه ابن المقرئ لكن الذي رجحه الحاوي الصغير ومختصره وغيرهما انه ليس له العفو اما العفو فيما يتعلق بحق الله تعالى فيجوز له ان رآه مصلحة والله اعلم

(كتاب الصيال)

هو الاستطالة والوثوب على الغير (وضمان الولاية) ومن متعلقهم ذكر الختان وضمان الدابة إذ الولي يختن ومن مع الدابة ولي الاصل فيه قوله تعالى فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وذكر اعتدوا للمقابلة وأشارا إلى افضلية الاستسلام الآتية والمثلية من حيث الجنس دون الافراد لما يأتي وللخير الصحيح انصر اخاك ظالما او مظلوما وفسر انصر الظالم بكفه عن ظلمه ولو بدفعه عنه (له) أي الشخص المعصوم وكذا غيره بالنسبة للدفع عن غير المعصوم فيما يظهر وكذا عن نفسه ان كان فيما يظهر وكذا ان كان الصائل غير معصوم ايضا فيما يظهر ايضا اخذ اعمرا وائل الجراح ان غير المعصوم معصوم على

المستحق (قوله فيبقى حق الاصلاح الخ) أي الذي هو حق الله تعالى (قوله لو طلب) أي المستحق (قوله وهو احد وجهين) إلى الباب في المغنى (قوله انه ليس له العفو) أي عند طلب مستحقه كالتقصاص (قوله ان رآه مصلحة) وينبغي ان من المصلحة ترك التعزير على وجه يترتب على فعله تسلط اعوان الولاية على المعزور فيجب على المعزور اجتناب ما يؤدي إلى ذلك ويعزير بغيره بل ان رأى المصلحة في تركه مطلقا تركه وجوباً به ع شر (خاتمة) يعزروا من وافق الكفار في اعيادهم ومن يمسك الحية ومن يدخل النار ومن قال لذي يباحج ومن هناء بعيد ومن يسمى زائر قبور الصالحين حاجوا والساعي بالنسيمة لكثرة افسادها بين الناس قال يحيى ابن كثير يفسد النعام في ساعة ما لا يفسده الساحر في سنة ولا يجوز للامام العفو عن الحد ولا يجوز الشفاعة فيه ويسن الشفاعة الحسنة الى ولاية الامور من اصحاب الحقوق ما لم يكن في حد من حدود الله تعالى او امر لا يجوز تركه كالشفاعة إلى ناظر يقيم او وقف في ترك بعض الحقوق التي في ولايته فهذه شفاعة سوء محرمة اه مغنى

(كتاب الصيال)

(قوله هو الاستطالة) إلى قوله كعبة بر في النهاية الا قوله ولو بدفعه عنه وقوله المعصوم وكذا إلى المتن (قوله هو) أي لغة وقوله والوثوب أي الهجوم عطف تفسير وقوله ومن متعلقهم أي الولاية اه ع شر (قوله ضمان الدابة) عطف على الختان عبارة المغنى واتلاف البهائم اه (قوله إذ الولي يختن) أي مولى (قوله للمقابلة) أي المشاكلة نهاية (قوله وإشارة الخ) وجه الإشارة ان في تسميته اعتداء إشارة إلى انه ينبغي تركه وتركه استسلام سم على حج ع شر ورشدي (قوله الآتية) أي في شرح لاح لمسلم في الاظهر (قوله لما يأتي) ان الصائل يدفع بالاخف فالأخف أي ولو كان صائلا على نفس (قوله وللخير الصيغ الخ) كان ينبغي حذف الجار كما فعله غيره ليظهر عطفه على قوله تعالى (قوله ولو بدفعه عنه) أي دفع الظالم عن ظلمه وانظر ما فائدة هذه الغاية (قوله وكذا عن نفسه الخ) هلا قال وكذا ان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاً اه سم (قول المتن له دفع الخ) هل يشترط للجواز ما يشترط للجور بالآتي بقوله ان لم يخف الخ اقول قضية صنيعهم في شرح كهو عن نفسه عدم الاشتراط مطلقا كما استنبه عليه هناك وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل سم على حج اه ع شر (قوله مكلف وغيره) عبارة المغنى مسلما كان او كافرا عاقلا او مجنونا بالغاً وصغيراً قريبا او اجنيا دمي او غيره اه (قوله عند غلبة ظن صياله) أي فلا يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بصياله حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه توهمه ولا الشك فيه او ظنه ظنا ضعيفا على ما فهمه قوله غلبة ظنه لان معناها الظن القوي اه ع شر (قوله او منفعة) إلى قول المتن او مال في المغنى (قوله او منفعة) قد يقال الصائل على الطرف شامل لا تلافه نفسه ولا تلاف منفعة فلا حاجة إلى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن اذ انا عليه فليتأمل اه سم (قول المتن او مال) ويستثنى من جواز الدفع عن المال ما لو صال مكرها على اتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المالك ان يبقى روحه بماله كما يتناول المضطر طعامه ولكل منهم ما دفع المكره له دفع مسلم عن ذمى ووالد عن ولده وسيد عن عبده لانهم

مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف بفيد النسخ لزيادة سائر مراتب الاختلاف على العشر الا ان يكون بعض المراتب لم يجاوز العشر بل لو فرض هذا افاده ايضا إذ يكفي وجود الزيادة من غير انكار في بعض المراتب (قوله لكن الذي رجحه الحاوي) كتب عليهم انه ليس له العفو بل تلزمه اجابته م

(كتاب الصيال)

(قوله وإشارة) وجه الإشارة ان في تسميته اعتداء إشارة إلى انه ينبغي تركه وتركه استسلام (قوله له أي الشخص) هل يشترط للجواز ما يشترط للجور بالآتي بقوله ان لم يخف الخ وينبغي عدم الاشتراط حيث جاز الاستسلام للصائل (قوله ان كان الصائل غير معصوم) هلا قال وكذا ان كان معصوما إذا كان الصيال بما لا يسوغ كان صال على حربي ليسلخ جلده او ليقطعه قطعاً (قوله او منفعة) قد يقال الصيال على الطرف مثله (دفع كل صائل) مكلف وغيره عند غلبة ظن صياله (على) معصوم له او غيره من (نفس او طرف) او منفعة (او بضع) او نحو بلة محرمة

(أموال) وإن لم يتمول على ما اقتضاء (١٨٢) إطلاقهم كحجة بر ويؤيده ان الاختصاص هنا كالمال مع قولهم قليل المال خير من كثير

الاختصاص ويحتمل تقيد نحو الضرب بالمتمول على انه استشكل عدم تقدير المال هنا مع اداء الدفع الى القتل بتقديره في القطع بالسرقه وقطع الطريق مع انه قد لا يؤدى اليه وجوابه ان ذينك قد ردهما فقدر مقابله وهذا لم يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان حكمة عدم التقدير هنا انه لا ضابط للصيال بخلاف ذينك وذلك لما في الحديث الصحيح ان من قتل دون دمه او ماله او اهله فهو شهيد ويلزم منه ان له القتل والقتال واذا صيل على الكل قدم النفس اى وما يسرى اليها كالجرح فالبيع فالمال الخطير فالخفير الا ان يكون لذى الخطير غيره او على صبي بلواط وامراه بزنا قيل يقدم الاول اذا يتصور اباحتها وقيل الثانى للاجماع على وجوب الحديفيه وهذا هو الذى يعيل اليه كلامهم ولو قيل ان كانت المرأة فى مظنة الحمل قدم الدفع عنها لان خشية اختلاط الانساب اغلظ فى نظر الشارع من غيرها والا قدم الدفع عنه لم يبعد (فان قتله) بالدفع على التدريج الا فى (فلا ضمان) بشئ وان كان صائلا على نحو مال الغير خلافا لابي حامد لانه مامور بدفعه وذلك لا يجمع الضمان اى غالبا لما يأتى فى الجرة نعم

معصومون معنى وروى مع شرحه وقولها ويستثنى لى قولها بل يلزم باقى فى الشارح مثله (قول) وإن لم يتمول (قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلد ميتة اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب حج اقضى بذلك فليراجع سم على حج اه ع ش (قوله ويؤيده) اى العموم المذكور بالغاية (قوله ان الاختصاص) كالكلب المقتنى والسرجين معنى (قوله كالمال) يفيد جواز دفع الصائل على جلود الميتة والسرجين ولو بقتله اه بجري من سم على المنهج (قوله نحو الضرب) اى جواز الدفع به وقوله بالمتمول اى يكون الصيال على المتمول (قوله على انه) لا يظهر له موضع هنا فالسبب الاختصاص واستشكل الخ (قوله بتقديره الخ) متعلق باستشكل مع انه الخ اى كلام من القطعين (قوله اليه) اى القتل (قوله وجوابه الخ) واجيب ايضا بان قطع الطرف محقق فاعتبر فيه ذلك بخلاف دلاك النفس اه معنى (قوله بخلاف ذينك) استشكله سم (قوله وذلك) الى قوله الا ان يكون فى المغنى والى قوله ولو قيل فى النهاية (قوله وذلك الخ) راجع الى المتن (قوله دون دمه الخ) اى فى المنع عن الوصول الى دمه الخ اه ع ش (قوله ويلزم منه الخ) وجه الزوم انه لما جعله شهيدا دل على ان له القتل والقتال كما كان من قتله اهل الحرب لما كان شهيدا كان له القتل والقتال معنى وزيادى (قوله واذا صيل على الكل) اى ولم يمكن الدفع عن الكل اه سم عبارة المغنى ولو صال قوم على النفس والبضع والمال قدم الدفع عن النفس على البضع والمال والدفع عن البضع على المال والمال الكثير على القليل ولو صال اثنان على متساويين من نفسين او بضعين أو مائين ولم يتيسر دفعهما معا دفع أيهما شاء اه (قوله قدم النفس) اى وجوبا اه ع ش (قوله قدم النفس) اى نفس غيره او نفسه حيث لم يندب الاستسلام كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله قيل يقدم) الى المتن عبارة النهاية قدم الدفع اى وجوبا عنها اى المرأة كما هو وجه احتمالين واقتضاء كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولما يخشى من اختلاط الانساب اى ولذلك كان الزنا شذوذا من اللواط اه بزيادة من ع ش (قوله وهذا هو الذى الخ) اعتمدته النهاية كما مر انفا لا المغنى عبارة وقال بعضهم يبدأ بايها شاء وهو وجه لعدم الاولوية اه (قوله بالدفع) الى قوله وقيدت فى النهاية الا قوله وتوقف الاذعى الى المتن وكذا فى المغنى الا قوله اى غالبا الى نعم وقوله من حيث كونه الى نعم (قوله بشئ) اى لا بقصاص ولا دية ولا كفارة نهاية زاد المغنى ولا قيمة ولا اثم حتى لو صال العبد المغضوب او المستعار على مال كقتله دفع ماليرا الغاصب ولا المستعير (تنبيه) دخل فى كلامهم ما لو صالت حامل على انسان فدفعها فالت جنيها ميتا فالاصح لا يضمه اه وقوله تنبيه الخ فى ع ش عن سم على المنهج عن مر مثله (قوله لانه الخ) علة لكلام المتن اه ع ش (قوله وذلك) اى الامر بالدفع (قوله نعم يحرم دفع المضطر الخ) اى ما لم يضطر له مال كما ايضا ويكفى فى حرمة الدفع وجود علامة قوية على الاضرار اه ع ش (قوله ويلزم صاحب المال الخ) فاذا قتله دفعا فليه القود اه معنى (قوله تمكينه) اى بعوض حيث كان غنيا اه ع ش (قوله والمكره) بفتح الراء معطوف على المضطر (قوله بل يلزم مال كماله الخ) وكل من المكره والمكره طريق فى الضمان وقراره على

شامل لا تلافه نفسه ولا تلاف منفعته فلا حاجة الى زيادة او منفعة وجعله خارجا عن المتن زائدا عليه فليتامل سم (قوله او مال ان لم يتمول الخ) قال فى شرح المنهج ومال وان قل واختصاص كجلد ميتة اه اقول ووظيفة يده بوجه صحيح فله دفع من يسعى على اخذها منه بغير وجه صحيح وان ادى الى قتله كما هو قياس الباب ثم بلغنى ان الشهاب ان حجرا اقضى بذلك فليراجع (قوله بخلاف ذينك) فيه نظران اراد ان السرقه وقطع الطريق لا يكونان الا على الوجه المخصوص فهو ممنوع وان احدهما لا ثبت الا لما كان على الوجه المخصوص فهذا هو المستول عنه بانه لم يقيد الحكم بالوجه المخصوص فمادون الصيال (قوله واذا صيل على الكل) ولم يمكن الدفع عن الكل دفعة (قوله وهذا هو الذى يعيل اليه كلامهم) كتب عليه مر (قوله

في مال الغير اذا كان حيوانا
ويجيب بان حرمة الادعى
أعظم منه وحق الغير ثابت
في البدل في الذمة نعم لو قيل
ان عدم المكروه به حقير احتملا
عرفا في جنب قتل الحيوان
لم يحز قتله حيث لم يعد (ولا
يجب الدفع عن مال) غير دى
روح لنفسه من حيث كونه
مالا لانه يباح بالا باحة نعم
يجب الدفع عن مال نفسه اذا
تعلق به حق للغير كرهن
واجارة وأما ذو الروح
فيجب دفع مال كونه وغيره عن
نحو اتلافه لنا كدحقه وبحث
الاذرى ان الامام ونوابه
يلزمهم الدفع عن اموال
رعاياهم وقيدت بتلك الحيثة
رد الماتوم من منافاة هذا
لما ياتي ان انكار المنكر
واجب وبيانه ان نفي
الوجوب هنا من حيث المال
واثباته ثم من حيث انكار
المنكر وكلام الغزالي
صريح في ذلك (ويجب) ان
لم يخف على نحو نفسه او
عضوه او منفعة الدفع (عن
بضعه) ولو لا جنية مهدرة اذ
لا سبيل لا باحته وهل يجب
عن نحو القبله فيه نظرو لا
يعد وجوبه لانه لا يباح
بالا باحة ثم رابت التصريح
بذلك ومران الزنا لا يباح
بالا كراه فيحرم عليها
الاستسلام لمن صال عليها
ليزنيها مثلاً وان خافت على
نفسها (وكذا انفس قصدها
كافر) محترم او مهدر فيجب
الدفع عنها لان الاستسلام له ذل ديني

المكروه بالكسر اه عش (قوله أى مثلاً) يشمل جر حاً وضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة وما لا
قليلاً وفي لزوم وقاية ذلك اذا كان المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الاتي
نعم الخ اه سم (قوله في مال الغير الخ) اى في الاكراه عليه (قوله في الذمة) اى ذمة المكروه (قوله حقيراً
الخ) اى كضرب او مال يسير (قوله لم يحز قتله الخ) استظهره سم كما مر انفا (قوله لنفسه) وسياتي
الكلام على مال غيره سم اه عش (قوله يجب الدفع الخ) اى لم يخش على نحو نفسه اخذاً بما ياتي
وكذا الامر في قوله الاتي فيجب دفع مال كرهن (قوله كرهن) هو في رهن التبرع ظاهر اذا كان في يد المالك
وكان قد لزوم بان قبضه المرتين ثم رده اليه سم على حج وقضية قوله ثم رده الخ انه لو جنى المهرهون في يد
المرتته لم يجب على المالك دفع الجاني وينبغي خلافه اذ غايته انه كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه عش
(قوله) (واما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة سم على حج اقول
والاقرب الاول اه عش اقول ويصرح بالشمول لما ياتي من قول الشارح كالتهاية وكانهم انما الخ (قوله
فيجب دفع مال كرهن) من اضافة المصدر الى مفعوله عبارة المغنى أما ما فيه روح فيجب الدفع عنه اذ قصد اتلافه
مالم يخش على نفسه او بضعه لحرمة الروح حتى لو رأى اجنبى شخصاً يتلف حيوان نفسه وجب عليه دفعه
على الاصح في اصل الروضة اه (قوله لنا كدحقه) اى ذى الروح (قوله وبحث الاذرى الخ) عبارة
النهاية والاوجه كما بحثه الاذرى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسياتي وجوب دفعهم عن نفس رعاياهم
اخر الصفحة سم وعش (قوله وقيدت) بضم التاء اى المتن بتلك الحيثة اى حيثة كونه مالا (قوله
لما توهم من منافاة هذا لما ياتي الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور المنافاة وقوتها وضعف الجواب وبعده
اه سم (قوله وبيانه) اى عدم المنافاة (قوله واثباته) اى الوجوب (قوله في ذلك) يظهر ان
المشار اليه مجموع المعطوف والمعطوف عليه (قوله ان لم يخف) الى قوله ثم رابت في المغنى والنهاية (قوله
ان لم يخف على نحو نفسه الخ) محله في الصيال على بضع الغير بقرينة قوله الاتي فيحرم عليها الاستسلام
الخ اه رشيدى (قول المتن عن بضع) اى ولو بضع بهيمة كما افاده المؤلف مر اه عش (قوله ولو
لاجنية الخ) الاولى حذف هذه الغاية لانها ستاتي في قول المصنف والدفع عن غيره كهو عن نفسه اه رشيدى
(قوله وهل يجب الخ) عبارة المغنى ومثل البضع مقدماته اه عبارة النهاية ويتجه وجوبه ايضا عن مقدمات
الوطء كقبلة اه (قوله ومران الزنا) الى قول المتن وقيل يجب في النهاية (قوله مثلاً) اى او لقبلها
(قول المتن وكذا انفس) اى للشخص وظاهر ان عضوه ومنفعته كنفسه اه معنى (قوله محترم) الى قوله
وكانهم في المغنى الا قوله وجوب الدفع الى الماتن (قوله لان الاستسلام له ذل ديني) (تنبيه) محل منع
جواز استسلام المسلم للكافر اذ لم يجوز الاسرفان جوزه لم يحرم كما سيأتي ان شاء الله تعالى في السير معنى وسم
(قوله وقضيته الخ) عبارة المغنى ومقتضى هذه العلة جواز استسلام الكافر للكافر وبحثه الزركشى اه
عبارة البجيرمى عن سم على المنهج وقضية هذا الكلام اى كلام المتن انه يجب دفع الذى عن الذى لا المسلم

أى مثلاً) يشمل جر حاً وضرباً يسيراً لا يشق احتماله مشقة عظيمة وما لا قليلاً وفي لزوم رواية ذلك ان كان
المكروه على قتله حيواناً خطيراً انظر ظاهر وهذا ما اشار اليه في قوله الاتي نعم الخ في اطلاق زيادته قوله اى
مثلاً ثم الاستدراك عليها ما فيه (قوله لنفسه) وسياتي الكلام على مال غيره (قوله كرهن) هو في رهن التبرع
ظاهر اذا كان في يد المالك وكان قد لزوم بان قبضه المرتين ثم رده اليه (قوله) (واما ذو الروح الخ) يشمل الرقيق
المسلم ويحتمل استثنائه لغرض الشهادة له (قوله يلزمهم الدفع عن اموال رعاياهم) وسياتي وجوب
دفعهم عن انفس رعاياهم آخر الصفحة (قوله لما توهم من منافاة الخ) لا يخفى على متأمل منصف ظهور
المنافاة وقوتها وضعف الجواب المذكور عنها وبعده وان وصف المنافاة بالتوهم تحامل ليس في محله (قوله
فيحرم عليها الاستسلام) كذا اشرح مر (قوله وان خافت على نفسها) هذا مع قوله قبله ان لم يخف
على نحو نفسه الخ يقتضى الفرق بين الماتن بها وغيرها وان خوفها لا يمنع وجوب الدفع عليها بخلاف خوف

عن الذي فليحرر ولكن وافق مر على أنه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي ويفارق المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنه لما قدمناه من حصول الشهادة له دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كانهما لا وجوب الدفع الخ (قوله) اشتراط اسلام الموصول عليه (معتمد اه ع) (قوله) واشتراط الخ) اى والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم (قوله) ووجوب الدفع عن الذي لما يخاطب الخ) استئناف يانى (قوله) لا احترامه) عطف على قوله اسلام الموصول عليه وفي اكثر النسخ لاحترامه بلام الجر ولعله من تحريف النسخ (قوله) لاحترامه ويوجه) تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافة حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيده وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين اه سم (قوله) ويوجه) اى عدم اشتراط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) محترم) سيذكر محترزه (قوله) ولو غير مكلف) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو مجنون او مر اهاقا او امكن دفعه بغير قتله اه (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه مالو كان الموصول عليه عالما توحد في عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما اقي به شيخنا الشهاب الرملى اه سم وفي البجيرى عن مر والزيادة مثله وبفيدة قول الشارح الآتى وبحث الاذرى الخ (قوله) خير ابى آدم) يعنى قاييل وهابيل اه مغنى (قوله) استسلم عثمان رضى الله تعالى عنه بقوله الخ) واشترى ذلك في الصحابة رضى الله تعالى عنهم ولم ينكر عليه احدا اه مغنى (قوله) وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) كاهنا) راجع للنبي والمشار اليه مسئلة المتن (قوله) وكانهم) الى قوله اما غير المحترم ليس اصل الشارح رحمه الله تعالى فليحرر اه سيد عمر (قوله) على شمول ما مر الخ) اى في قوله واما ذوالروح فيجب دفعه ماله الخ (قوله) له) متعلق بشموله اه ع) ش اى والضمير للقتل (قوله) وتارك الصلاة) اى بعد امر الامام اه ع) ش (قوله) فكل الكافر) اى فيجب دفعه عن المسلم ولا يجب الدفع عنه

غيرها يمنع وجوب الدفع عليه فليراجع (قوله) وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) حاصل ذلك انه لو كان كل من الصائل والموصول عليه كافر لم يجب الدفع على الموصول عليه وسيأتى عدم وجوبه على غيره المسلم ايضا في قوله نعم لو صال كافر على كافر الخ والحاصل انه لا يجب دفع الكافر عن الكافر لا على الموصول عليه ولا على غيره وقياس ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر ايضا مطلقا فاذا لم يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم ثم ليراجع ذلك فانه بعيد وقد لا يوافق ما يأتى في الجزية انه يلزمنا الكف عنهم الا ان يقال لا يلزم منه وجوب الدفع عنهم وفيه ما فيه او يقال وجوب الدفع عنهم خاص بالامام كاذكره الشارح (قوله) اى المصنف وكذا نفس قصدها كافر) سيأتى في الجهاد فيما اذا دخل الكافر بلادنا قوله فن قصد دفع عن نفسه بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسر فله ان يستسلم اه فلم يوجب دفع الكافر في صورة تجوز الاسر فلعل هذا مستثنى عما هنا (قوله) وقضيته اشتراط الخ) كذا شرح مر (قوله) ايضا وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه) اى والحال ما ذكر من ان الصائل كافر (قوله) لما يخاطب) كذا شرح مر (قوله) لاحترامه ويوجه الخ) تبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافة حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره المحترمين ان قصده كافر الخ فقيده وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين (قوله) فلا يجب دفعه) يستثنى مالو كان الموصول عليه عالما توحد في عصره او ملكا نفرد بحيث يترتب على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه فيجب الدفع كما اقي بذلك شيخنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى (قوله) ايضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى الرقيق فيمتنع عليه الاستسلام لاجل حق السيد (قوله) يؤدى الى الشهادة) قضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذا تحصّل له الشهادة لكن قضية قول الشارح وقضيته الخ خلافة في غير الامام (قوله) ايضا محله في غير قتل يؤدى الى الشهادة من غير ذل ديني كاهنا) اذلا شهادة وقضيته وجوب دفع المسلم عن الذي اذا لا شهادة لكن قول الشارح السابق لا الاحاد قد يقتضى خلافة الا ان يخص بالصائل الكافر على انه قد يمنع عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرح به الشارح ايضا فيما يأتى (قوله) اما غير المحترم) كذا مر ش (قوله) فكل الكافر) اى فيجب دفعه عن المسلم

وقضيته اشتراط اسلام الموصول عليه ووجوب الدفع عن الذي لما يخاطب به الامام لا الاحاد لاحترامه ويوجه بان الكافر بمنوع من قتل المسلم المهدر (أو بهيمة) لانهما تدبج لاستيفاء المهجة فكيف يستسلم لها (لا مسلم) محترم ولو غير مكلف فلا يجب دفعه (في الاظهر) بل يسن الاستسلام له للخبر الصحيح كن خير ابى آدم ومن ثم استسلم عثمان رضى الله عنه بقوله لا رقاؤه وكانوا اربعمائه من ألنى سلاحه فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة محله في غير قتل يؤدى الى شهادة من غير ذل ديني كما هنا وكانهم انما لم يعتبروا الاستسلام في القن بناء على شمول ما مر من وجوب الدفع له تغليبا لثابتة المال المقتضية لالغاء النظر للاستسلام اذ هو انما يكون من مستقل اما غير المحترم كران محصن وتارك صلاة وقاطع تحتم قتله فكل الكافر

وبحث الاذرعى وجوب
الدفع عن العضو عند ظن
السلامة وعن نفس ظن
بقتلها مفسد في الحریم
والمال (والدفع عن غيره)
بما مر بأنواعه (كهو عن
نفسه) جوازا ووجوبا
مالم يخش على نفسه نعم
لوصال كافر على كافر لم
يلزم المسلم دفعه عنه وإن
لزمه دفعه عن نفسه ولو صيل
على ما يده كوديعة لزمه
الدفع عنه لانه التزم حفظه
بل جزم الغزالي بوجوبه
عن مال الغير مطلقا ان أمكنه
من غير مشقة بدن أو
خسران مال أو نقص جاه
قاله وهو أولى من وجوب
رد السلام ووجوب أداء
شهادة يعلمها ولو تركها
ضاع المال المشهود به ويجب
بمنع الاولوية اذ ترك الرد
والاداء يورث عادة ضعائن
مع عدم المشقة فيهما بوجه
بخلاف ما هنا (وقيل
يجب) الدفع عن الغير إذا
كان ادبيا محترما ولم يخش
على نفسه (قطعا) لان له
الا يثار بحق نفسه دون حق
غيره واختاره جمع الخبر
أحد من أذل عنده مسلم
فلم ينصره وهو يقدر أن
ينصره أدله الله على رؤس
الخلاق يوم القيامة ومحل
الخلاف في غير النبي فيجب
الدفع عنه قطعا وفي غير

سم على حج اه ع ش (قوله وبحث الاذرعى الخ) وهو بحث حسن اه (قوله وجوب الدفع عن العضو الخ) اي لانه ليس هنا شهادة يجوز لها الاستسلام رشیدی ومغنى عبارة سم ان كان هذا مفروضا فيما اذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافرا أو بيمية بالاولى اه (قوله وعن نفس الخ) إذا أمكن اه مغنى (قوله بقتلها مفسد الخ) ومن ذلك ما يقع في قرى مصر من تغلب بعضهم على بعض فيجب على من قصد ان يدفع عن نفسه وحرمة حيث أمكن الدفع اه ع ش (قوله والمال) عبارة المغنى والاطفال اه (قوله) عن غيره بما مر الخ) عبارة المغنى عن نفس غيره إذا كان أدبيا محترما ولو رقية اه (قول المتن كزوعن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهونا أو مؤجرا كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب سم على حج وهو ظاهر ان كان المراد انه مرهون عند غير الدافع اما ان كان مرهونا تحت بد الدافع فقد يقال بوجوب الدفع لانه التزم حفظه بقضه فاشبهه الوديعة لانه اه ع ش (قوله جوازا) الى قوله و ظاهر في المغنى الا قوله ويجاب الى المتن (قوله مالم يخش الخ) قيد في الوجوب كما علم بما مر اه رشیدی عبارة المغنى فيجب حيث يجب ويتنى حيث يتنى ومحل الوجوب إذا امن من الهلاك كما صرح به في اصل الروضة اه وقضية هذا ان جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقا جاز الاستسلام ام لا (قوله نعم لوصال) عبارة النهاية لوصال حربى على حربى الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذى خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حماروا الحمار يجب دفع من يريد قتله حتى مالكم رسم على حج وهذا مخالف لما مر في قول الشارح وجوب الدفع عن الذى الخ إلا ان يحمل ما هنا على ما مر اه ع ش (قوله كافر على كافر) عبارة المغنى شخص على غير محترم حربى اه وهى موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها (قوله كوديعة الخ) عبارة المغنى قال الغزالي وإن كان أى المال الذى لا روح فيه مال محجور عليه او وقف او مالا مودعا وجب على من هو يده الدفع عنه اه وكذا في الرشیدی لكنه نقله عن الاذرعى لا الغزالي (قوله لزمه الدفع الخ) اي اذا امن على نحو نفسه اه رشیدی (قوله بل جزم الغزالي الخ) ضعيف اه ع ش (قوله مطلقا) اي سواء كان يده كوديعة ام لا (قوله ولو تركها الخ) جملة حالية (قوله ويجاب بمنع الاولوية) معتمد اه ع ش (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكاررة واضحة سم على حج وذلك لان صاحب المال إذا علم ان غيره قد رعى دفع اخذه بلا مشقة بوجه يتالم بذلك اشد من تألمه بعدم رد السلام عنه ومن عدم اداء الشهادة له لا مكان الوصول إلى حقه بدون ادائه باحتال ان من عليه الحق بقرع عند عرض البين عليه مثلاً اه ع ش عبارة الرشیدی فيه ان فرض كلام الغزالي ان لا مشقة واما عدم الضغائن فمنوع اه (قوله الدفع) الى المتن في النهاية لا لقوله واختاره الى ومحل الخلاف (قوله من اذل) ببناء المفعول (قوله فيجب الدفع عنه) اي ولو ميتا فيمتنع من يتعرض له بالسب اه ع ش (قوله لوجوب ذلك) اي الدفع عن الغير عليهم اي الامام ونوابه (قوله وبحث) الى قوله قال الامام كان الاولى ذكره قيل قوله نعم لوصال الخ كافي المغنى (قوله وبحث البلقنى عدم سقوط الوجوب الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغنى وهذا البحث ظاهر إذا كان في الصف وكانوا مثليه فاقبلوا الا فلا ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند الخوف على روحه بل السيد في ذلك كالا جنبي حكاه الرافعى عن الامام ويؤخذ منه كما قال الزركشى انه

(قوله وبحث الاذرعى وجوب الدفع عن العضو عند ظن السلامة) ان كان هذا مفروضا إذا كان الصائل مسلما فيؤخذ منه الوجوب إذا كان كافرا أو بيمية بالاولى (قوله كهو عن نفسه) قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير إذا كان مرهونا أو مؤجرا كافي مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة لما لك مال الغير وبالنسبة للبرتين لا يز يدعى ملكة الذى لا يجب الدفع عنه والمالك وجب الدفع عن مال نفسه المرهون او المؤجر لتوجه حق الغير عليه وهذا لم يتوجه الحق عليه بل على مالك ذلك المال ويحتمل خلافة فليناهل (قوله نعم لوصال كافر على كافر) عبارة رد لوصال حربى على حربى الخ وهو اوجه لان الاوجه وجوب دفع الكافر عن الذى خصوصاً إذا اراد قتله لانه لا ينقص عن حماروا الحمار يجب دفع من يريد قتله حتى مالكم رسم (قوله بل جزم الغزالي بوجوبه) كذا شرح م (قوله بخلاف ما هنا) هذا تحكم بل مكاررة

بالخوف على نفسه في قتال الحريين والمتردين قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على محرم قبل للاحاد منه حتى بالقتل قال الاصوليون لا وقال الفقهاء نعم قال الرافعي (١٨٦) وهو المنقول حتى قالوا المن علم شرب خمر أو ضرب ظنهور في بيت شخص أن يهجم عليه

ويزيل ذلك فان أبوا قاتلهم فان قتلهم فلا ضمان عليه ويثاب على ذلك وظاهر ان محل ذلك ما لم يخش فتنة من وال جائز لان التفسير بالنفس والتعرض لعقوبة ولالة الجور ممنوع (ولو سقطت جرة) مثلاً من علو على انسان (ولم تندفع عنه الا بكسرها) هذا قيد للخلاف فكسرها (ضمنها في الاصح) وان كان كسرها واجبا عليه لو لم تندفع عنه الا به اذلا اختيار لها بحال عليه بخلاف البهيمة فصار كضطر لطعام ياكله ويضمنه لانه لمصلحة نفسه وبحث البلقيني ومن تبعه ان صاحبها لو وضعها بمحل يضمن كروشن أو مائلة أو على وجه يغلب على الظن سقوطها لم يضمنها كاسرها قطعاً لان واضعها هو الذي اتلفها ولو حالت بهيمة بينه وبين طعامه لم تكن صائلة عليه لانها لم تقصده فلا يلزمه دفعها ويضمنها وفارق ما مر فيما لو عم الجراد الطريق لا يضمنه المحرم لانه حق لله تعالى فسومح فيه (ويدفع الصائل) المعصوم على شيء مما رومنه أن يدخل دار غيره بغير اذنه ولا ظن رضاه (بالاخف) فالاخف باعتبار غلبة ظن الموصول عليه ويجوز هنا العض ويظهر

لا يلزم الابن الدفع عن أبيه أيضاً ولم يتعرضوا له أي لوضوحه اه معني (قوله بالخوف على نفسه) أي نفس الدافع اه عرش (قوله فهل للاحاد منه الخ) عبارة النهاية للاحاد منه خلافاً لاصوليين حتى لو علم شرب خمر الخ وعبارة المعني بل من أقدم على محرم من شرب خمر أو غيره فلبعض الاحاد منه ولو اتى على النفس كما قال الرافعي انه الموجود في كتب المذهب حتى قالوا الخ والغزالي ومن تبعه عبروا هنا بالجواب ولا ينافيه تعبير الاصحاب بالجواز إذ ليس مرادهم أنه يخبر فيه بل انه جائز بعد امتناعه قبل ارتكاب ذلك وهو صادق بالجواب اه (قوله أن يهجم عليه) أي على متعاطيه لازالته نهي عن المنكر اه معني (قوله ان محل ذلك) أي قتلهم لمن علم شرب خمر الخ (قوله لان التغير بالنفس) أي تعريضها للملكة اه قاموس (قوله والتعرض الخ) عطف تفسير اه عرش (قول المتن جرة) وهي بفتح الجيم ناء من فجار اه معني (قوله مثلاً) إلى قول المتن ويدفع في المعنى إلا قوله هذا قيد للخلاف وإلى قول المتن وأمكن هرب في النهاية إلا قوله نعم إلى ولو لم يجد (قوله من علو) بوزن قبل (قوله اذلا اختيار الخ) علة للضمان (قوله يحال عليه) أي على اختياره عبارة المعني حتى يحال عليها أي يحال السقوط على الجرة (قوله بخلاف البهيمة) أي فان لها نوع اختيار اه معني (قوله فصار) أي كاسر الجرة (قوله كروشن) المراد به الخارج إلى الشارع فانه يضمن متلفه فكذلك اذا وضع عليه اه بجرمي (قوله لم يضمنها كسرها الخ) أي ويضمن واضعها ما تلف بها لتقصيره بوضعه اه على ذلك الوضع ولو اختلفا في التقصير وعدمه صدق الغارم لان الاصل براءة الذمة واخذ من قول الشارح الآتي ولو تنازعا في أنه أمكنه الخ اه عرش (قوله ولو حالت بهيمة بينه الخ) أي لم تمكن جائعاً من وصوله إلى طعامه إلا بقتلها اه معني (قوله فلا يلزمه دفعها) الاولى فلا يجوز له دفعها أي حيث كانت واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فان وقفت في ملكه أي ما يستحق منفعة فصائلة عليه فيخرجها بالاخف اخذاً بما يأتي قاله عرش وأشار الرشيدى إلى رده بقوله انظر هل يجوز له دفعها وإن أدى لنحو قتلها وفي كلامهم إشارة إلى الجواز واعلم ان صورة المسئلة انه مضطر إلى الطعام اه اقول وكذا يشير إلى الجواز توجيه المعنى الضمان هنا بقوله لانها لم تقصده وقتله لئلا يدفع الهلاك عن نفسه بالجوع فكان ككل المضطر طعام غيره فانه موجب للضمان اه (قوله ويضمنها) أي إن دفعها لان الصورة انها لم تقصده ولم تقصد مالها اه عرش (قوله وفارق) أي عدم ضمان البهيمة هنا (قوله لانه حق الله) أي وما هنا حق آدمي (قوله المعصوم) صفة الصائل وسيدكر محترزه بقوله اما المهدر الخ وقوله على شيء الخ متعلق بالصائل (قوله ومنه) إلى قوله ويظهر في المعنى (قوله ومنه) أي الصيال (قول المتن بالاخف) (ويبنى أن يعلم أنه يجوز دفع الصائل بالدعاء عليه بكف شره عن الموصول عليه وإن كان بهلاً كحيث غلب على الظن انه لا يندفع إلا بالهلاك وانه لا يجوز دفعه بالسحر لان السحر حرام لذاته اه عرش (قوله باعتبار غلبة ظن الموصول الخ) لعله جرى على الغالب والمراد باعتبار غلبة ظن الدافع اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أي على ما بعد الضرب (قوله بمعجمة ومثلية) احتراز عن الاستعانة بمعملة وموحدة (قوله إن لم يترتب على الاستغاثة الخ) ظاهر السياق ان الاستغاثة وان ترتب عليها ما ذكر مقدمة على الضرب ولعله غير مراد اه رشيدى (قوله وعليه الخ) أي على واضحة (قوله ولو حالت بهيمة الخ) كذا في الروض كغيره ايضاً وقال قبل ذلك يجوز دفع كل صائل عن آدمي وبهيمة عن كل معصوم من نفس وطرف ويضع ومقدماته ومال وان قل اهو به يتضح الفرق بين مسئلة حيولة البهيمة ومسئلة صياها على المال وانها في الاولى لم يوجد منها صيال على الطعام بل مجرد الحيولة والمنع من الوصول اليه وانها لو صالت عليه كان من قبيل الصيال على المال فله دفعها وان أدى الى اتلافها ولا ضمان على أن قوله فلا يلزمه دفعها لا ينافي جواز الدفع نعم يختلف الحال بالضمان وعدمه

أنه بعد الضرب وقبل قطع العضو وعليه يحمل قولهم يجوز العض أن تعين للدفع (فان أمكن) الدفع (بكلام) يزجره به (أو استغاثة) بمعجمة ومثلية (حرم الضرب) وظاهره استواء الزجر والاستغاثة وهو متجه ان لم يترتب على الاستغاثة الحاق ضرره اقوى من الزجر كما مساك حاكم جائز له والاوجب الترتيب بينهما وعليه يحمل اطلاق

من أوجهه وواضح أن أوجهه فهو بالنسبة لغير الضمان لما علم بامره أنه لا ضمان بمثل (١٨٧) ذلك كالأمسك للقاتل (أو يضرب

يده حرم سوط أو بسوط
حرم عصا أو بقطع عضو
حرم قتل) لأنه يجوز
للضرورة ولا ضرورة
للاغلاظ مع إمكان الأسهل
وهي انتقل لمرتبة مع
الاكتفاء بدونها ضمن
نعم لمن رأى مولجا في
اجنية قتله وإن اندفع
بدونه على ما قاله الماوردي
والرواي لأنه في كل لحظة
مواقع لا يستدرك بالاناة
وفي قتله هذا وجهان أحدهما
قبل دفع فيخص بالرجل
ولو بكرا والثاني حد
فيقتل المحصن منهما ويحسد
غيره ولا يظهر قتل الرجل
مطلقا انتهى والذي في الام
بقتل المحصن منها باطنا كما
مرأول التعزير واما غيره
فالذي يتجه فيه أنه لا يقتله
الا ان أدى الدفع بغيره
إلى مضى زمن وهو
متلبس بالفاحشة ولو لم
يجد الموصول عليه الاسياف
جازه الدفع به وإن كان
يندفع بالعصا إذ لا تفسير
منه في عدم استصحابها
ولذلك من احسن الدفع
بطرف السيف من غير
جرح يضمن به بخلاف
من لا يحسن ولو التحم
القتال بينها خرج الامر
عن الضبط سيما لو كان
الصائلون جماعة لإدراية
الترتيب حينئذ تؤدي إلى
اهلاكه اما المهدر كران

ترتب ما ذكر على الاستغناء (قوله من أوجهه) أي الترتيب بينهما (قوله فهو) أي إيجاب الترتيب (قوله
لأنه يجوز) إلى المتن في المعنى إلا قوله نعم إلى ولو لم يجد وقوله ولذلك إلى ولو التحم (ولا ضرورة للاغلاظ الخ)
ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينهما جدار أو خندق لم تضربه كافي الروضة
نهاية ومعنى (قوله) متى انتقل لمرتبة الخ) ولو اختلفا صدق الدافع كما يأتي في قوله ولكن الحكم كذلك في كل
صائل اه عش (قوله وإن اندفع بدونه الخ) كلام الشيخين وغيرهما صرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا
الشهاب الرملي ان المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرواي وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى
اه سم عبارة المعنى وهو أي ما قاله الماوردي والرواي مردود لقول الشيخين في الروضة وأصلها إذا وجد
رجلا يزني بأمرأة أو غير ذلك منه ودفعه فان هلك في الدفع فلا شيء عليه وإن اندفع بضرب وغيره ثم قتله
لزمه القصاص ان لم يكن الزاني محصنا فان كان محصنا فلا قصاص على الصحيح اه فهذا دليل على اشتراط
الترتيب اه وكذا اعتمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال عش هو معتمد اه (قوله) لأنه
الخ) هذا التعليل من كلام الماوردي والرواي كما هو صريح المعنى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح (قوله)
لا يستدرك بالاناة) أي لا يدرك منعه من الوقاع بالتأني فالسدين والتأني اذ تان والضمير للوجل على حذف
المضاف والاناة بوزن قناة الثاني والتراخي والظاهر انه اسم مصدر لتأني اه بجري (قوله) فيخص
بالرجل) أي ولا يقتل المرأة مطلقا (قوله مطلقا) أي محصنا أولا (قوله) انتهى) أي قول الماوردي
والرواي (قوله بغيره) أي غير القتل (قوله ولو لم يجد الخ) راجع إلى المتن (قوله) ولذلك) اسم الإشارة
راجع لقوله إذ لا تقصير منه اه عش (قوله بطرف السيف) أي ظهره (قوله يضمن به) أي بالدفع
بالسيف أي يحسد (قوله ولو التحم الخ) عبارة المعنى ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى ولو التحم
القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة اه زاد النهاية
وهو ظاهر لأنه في هذه الحالة لوراعينا الاخف انفضى إلى هلاكه اه (قوله) فلا يجب مراعاة هذا الترتيب
الخ) أي ما لم يكن مثله اه عش (قوله) صال محترم) إلى قول المتن ومن نظار في النهاية إلا قوله وقضية المتن
إلى المتن وقوله فض وقوله المعصوم أو الحربي وقوله أما غير المعصوم إلى قيل (قوله) أو تحصن) إلى قوله كذا
قيل في المعنى (قوله) أو تحصن الخ) عطف على هرب (قوله) محترم على نفسه) أي نفس الموصول عليه ولو قلب
فقال على نفسه محترم كان واضح اه عش (قوله بشيء) أي كحصن وجماعة اه معنى (قوله وظن الخ)
عطف على جملة أمكنه هرب (قوله) فان لم يهرب) أي مع إمكانه (قوله) وقته) أي بالدفع (قوله) على الأوجه
محله كما هو الفرض حيث ظن ان الهرب ينجيه فلو ظن انه ان هرب يطعم فيه ويتبعه ويقتله لم يجب الهرب

(قوله) أو بسوط حرم عصا) أي أو بعصا حرم سيف (قوله) وإن اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهما صرح
بخلاف هذا وعبارة الباب كالروض وأصله فان اندفع بغير القتل فقتله فالقود ان لم يكن محصنا انتهى
ولهذا قال شيخنا الشهاب الرملي المعتمد خلاف ما قاله الماوردي والرواي وأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة
اه لكن بوافق ما قاله بالنسبة للمحصن ما في شرح الروض وغيره مما نصه قال البلقيني ومحله أي رعاية
الترتيب في المعصوم اما غيره كالخربي والمرتبة العدو ل إلى قتله لعدم حرمة إلا ان يستثنى من غير المعصوم
الزاني المحصن حال زناه فيحتاج للفرق ولا وجه له لأنه إذا جاز ابتداء الزاني المحصن بالقتل مع عدم تلبسه
بالزنا حال صياله فمع تلبسه به أولى نعم يمكن منازعة البلقيني فيما قاله بكلام الشيخين لتضمنه وجوب الترتيب
في الزاني المحصن مع عدم عصمته فان قضية ذلك أنه لا فرق بين المعصوم وغيره في وجوب الترتيب فليتام
لكن هذا غير ظاهر في الحربي لجواز قتله ابتداء ولو في غير صيال (قوله) كران محصن) قضيته استثناءه مما تقدم
فيما لو رأى مولجا في اجنية على ما فاده كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر لأنه إذا
وجب الترتيب مع الناس بالفاحشة فمع غيرهما أولى (قوله) لزمه القود على الأوجه) وهو المعتمد ش مر

محصن وتارك صلاة بشرطه فلا يجب مراعاة هذا الترتيب فيه (فان) صال محترم على نفسه و(أمك) هرب) أو تحصن منه بشي وظن
النجاة به وإن لم يتبعها (فالذهب وجوبه وتحريم قتله) لأنه ما مور بتخليص نفسه بالافون فالام وزان لم يهرب وقته لزمه القود على الأوجه

خلافا للبعوى ولو صلب على ماله ولم يمكنه (١٨٨) الحرب لم يلزمه كما يحثه الاذرعى ان يهرب ويدعه له او على بضعه ثبت ان أمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه
كذا قيل والذي يتجه
وجوب الحرب هنا ان
امكن ايضا ومحل قولهم
يجب الدفع عنه ان تعين
طريقا بان لم يمكنه هرب
ونحوه ولو صلب عليه
مرتد او حربى لم يجب
هرب بل لا يجوز حيث
حرم الفرار وقضية المتن
انه لو امكنه الحرب لم
يحرم عليه الزجر بالكلام
وهو متجه ان كان غير شتم
والا وجب وعليه يحمل
قول شيخنا في منهجه كهر
فزجر (ولو عضت يده)
مثلا (خلصها) بفك لحي
فضرب فم فسل يد فعض
فقسم عين فقلع لحي
فمصر خصية فشق بطن
ومتى انتقل لمرتبة مع
امكان اخف منها ضمن
نظير ما مر وقد اشار الى
هذا الترتيب بقوله
(بالاسهل من فك لحيه)
اى رفع احداهما عن الآخر
من غير جرح ولا كسر
(وضرب شديقه) ولا يلزمه
تقديم الانذار بالقول
(فان عجز) عن واحد منها
بل او لم يعجز كما اقتضاه
كلام الشافعى وكثيرين
قال الاذرعى والوجه
الجزم به اذا ظن انه
لورتب افسدها العاض
قبل تخليصها من فيه فبادر
(فسلها) المعصوم او الحربى
(فندرت) بالنون (اسنانه)

لذا لمعنى له حيث نذر له قتاله ابتداء ولا يلزمه شيء ان قتله اه عش بادنى تصرف (قوله خلافا للبعوى)
فانه قال تلزمه الدية اه معنى (قوله على ماله) يعنى عليه لاجل ماله كما هي عبارة الراعى اه رشيدى (قوله
به) اى مع المال (قوله ويدعه له) اى يترك المال للصائل (قوله على بضعه ثبت الخ) الظاهر ان الشارح
هنا خلط مسألة بمسألة اخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها واما لو كان الصبال على حرمة ففرضية البناء
على وجوب الدفع انه لا يلزمه الحرب ويدعمه بل يلزمه الثبات اذا امن على نفسه وإن امكنه الحرب بهم
فكالحرب والتحصن بنفسه وأولى بالوجوب انتهت فهما مستلزمان الاولى اما اذا امكنه الحرب بنفسه دون
البضع والثانية اذا امكنه الحرب به وما نسب لبعضهم من متعلق الاولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم
يتوارد طرفا الخلاف على محل واحد فتامل اه رشيدى اقول وصنيع الشارح كالنهاية ظاهر فى ارادة بضع
الموصول نفسه لاحرمه كما يفيد قولها الآتى ومحل قولهم الخ وجزم بذلك عش كما يأتى آنفا (قوله
بناء على وجوب الدفع) معتمد وقوله عنه اى البضع وقوله والذي يتجه وجوب الحرب هنا اى فيجب على
المرأة الحرب وليس المراد وجوب الحرب على من يدفع عنها اخذ من قوله ومحل قولهم الخ اه عش
(قوله ان تعين الخ) خبر ومحل قولهم الخ (قوله ولو صلب عليه مرتد الخ) محترز قوله محترم (قوله
حيث حرم الفرار) اى بان كان فى صف القتال ولم يزد المرتد او الحربى على مثله عش ومعنى عبارة
سم سياقى ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف اه (قوله وقضية المتن الخ) اى حيث اقتصر على تحريم
القتال (قوله ان كان) اى الزجر (قوله وجب) اى الحرب وكان الواضح حرم اى الزجر (قوله وعليه
الخ) اى على الزجر بالشتم (قوله مثلا) الى قوله اما غير المعصوم فى المعنى الا قوله كما اقتضاه الى فبادر
وقوله المعصوم او الحربى (قوله مثلا) ينبغى ان نحو ثوبه كاليد اه سم (قوله فضرب فم) اى حيث لم
يكن الضرب اسهل من فك اللحي ولا قدم الضرب اخذا من قول المتن بالاسهل الخ اه عش (فسل
يد) اى حيث ترتب عليه تناثر اسنانه ولا فقد يكون السهل اسهل من ضرب الفم بل ومن فك اللحي اه
عش (قوله اى رفع احدهما الخ) فيه ان اللحين هما العظمان اللذان عليهما الاسنان السفلى فلا يظهر
هذا التفسير فامله اريد باللحين هنا العظم الذى فيه الاسنان الاسنان السفلى والذى فيه الاسنان العليا مجازا
عش زاد الرشيدى وكان يمكن ابقاء المتن على ظاهره والمعنى فك اللحين اللذين هما الفك الاسفل عن الفك
الاعلى اى رفعهما عنه اه (قول المتن وضرب شديقه) بكسر الشين وهما جانب الفم اه معنى (قوله ولا
يلزمه تقديم الانذار الخ) اى حيث يعلم عدم افادته نهاية وسم (قوله عن واحد منها) المناسب لاول
كلامه ان يقول عن كل منهما فتامل (قوله الجزم به) اى بقوله اولم يعجز اه عش (قوله اذا ظن الخ)
متعلق بالجزم به (قوله افسدها) اى اليد مثلا (قوله فبادر) عطف على قوله يعجز عن واحد منهما اه
عش اقول بل على قوله لم يعجز (قوله فى ذلك) اى فى سقوط الاسنان بالسل (قوله والعاض المظلوم)
اى كان اكره عليه او تعدى عليه آخر دفعه بالعض وكان امكن دفعه بغيره عش ورشيدى (كالظالم)
اى فلا يجوز له العض مالم يتعين طريقا كما مر قاله عش والاولى فلا تضمن اسنانه الساقطة بالسل (قوله
اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد اه سم اى والزانى والمحصن وتارك الصلاة بشرطه وقاطع الطريق المتحتم
قتله (قوله مع ذلك) اى عدم عصمة المعصوم (قوله ان العض لا يجوز بحال) اى فى غير الدفع كما علم

(قوله حيث حرم الفرار) سياقى فى السير ان حرمة الفرار مخصوصة بالصف (ولو عضت يده مثلا) ينبغى ان
نحو ثوبه كذلك (قوله فقلع لحي فمصر خصية) قد يتوقف فى اطلاق تقديم قلع اللحي على عصر الخصية (قوله
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاخف للزوم حيث افاد (ايضا) ولا يلزمه تقديم
الانذار الخ قال فى شرح الروض كما جزم به الهاوردى والروبانى اه (قوله ايضا) لا يلزمه تقديم الانذار
بالقول حيث يعلم عدم افادته مر (قوله اما غير المعصوم الملتزم) كالمرتد (قوله ان العض لا يجوز بحال)

أى سقطت (فهدر) لما فى الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قضى فى ذلك بعدم الدية والعاض المظلوم كالظالم لان العض بما
لا يجوز بحال اما غير المعصوم الملتزم فيضمن على ما قاله البلقينى وغيره وهو بعيد لان العاض مع ذلك مقصر لما تقرر ان العض لا يجوز بحال

إلا فيما مر فان قلت يؤيده ما علم عامر انه ليس للمهر دفع الصائل عليه المقتضى انه يضمته قلت ممنوع لان ذلك يجوز قتله من حيث ذاته وحرمة
إنما هي لنحو الاقنيات على الامام بخلاف البعض غير المتعين للدفع لا يتصور إباحته ثم رأيت (١٨٩) بعض شراح الارشاد ذكر نحو ذلك قبل

قضية المأثم التخيير بين الفلک والضرب وليس كذلك بل الفلک مقدم لانه اسهل اه وليس في محله لانه لم يخير بين الشيتين بل اوجب الاسهل منهما وهو الفلک كما تقرر ولو تنازعا في أنه امكنه الدفع بشيء فعدل لا غلظ منه صدق المعروض كما جزم به في البحر قال الاذرعى وليكن الحكم كذلك في كل صائل اه نعم ان اختلفا في أصل الصيال لم يقبل قول نحو القاتل الابينة او قرينة ظاهرة كدخوله عليه بالسيف مسلولا واشرافه على حرمة (ومن نظر) بضم أوله (الى) واحدة من (حرمة) بضم ففتح ثم هاء (الى) زوجاته وامائه وعارمه ولو اماء وكذا ولده الامرد الحسن ولو غير متجرد وكذا اليه في حال كشف عورته وقيل مطلقا واختير ومثله ختى مشكل أو محرم للناظر مكشوفها (في داره) الجائز له الانتفاع بها ولو بنحو اعارة وان كان الناظر المعير كارجحه الاذرعى وغيره وكداره بيته من نحو خان أو رباط كما هو ظاهر دون نحو مسجد وشارع ومغصوب (من كوة

عامر اه رشيدى عبارة المغنى وشرح الروض والمنهج إلا اذا لم يمكن التخلص إلا به اه (قوله) إلا فيما مر (قوله) اي في شرح ويدفع الصائل بالاخف وفي شرح ولو عضت يده خلاصها (قوله) يؤيده (قوله) اي قول البلقيني وغيره (قوله) عامر (قوله) اي كانه يريد قوله اول الباب في شرح له دفع كل صائل مانصه وكذا عن نفسه إن كان الصائل غير معصوم اه فانه يقيد منع دفعه إن كان معصوما اه سم (قوله) لان ذلك (قوله) اي المهر (قوله) وحرمة (قوله) اي قتل المهر (قوله) ولو تنازعا (قوله) الى قوله فان قلت في المغنى الا قوله ولو اماء وقوله واختير وقوله لا يميزا وقوله اليه حالة تجرده (قوله) نعم ان اختلفا (الخ) ولو قتل شخص اخر في داره وقال انما قتلته دفاعا عن نفسى او مالى وانكر الولي فعليه البينة بانه قتله دفاعا ويكنى قولها دخل داره شاهرا اسلحه ولا يكتفى قولها دخل بسلح من غير شهر الا ان كان معروفا بالفساد وكان بينه وبين القتل عداوة فيكنى ذلك للقرينة كما قاله الزركشى ولا يتعين ضرب رجله وان كان الدخول بهما لانه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه ولو اخذ المتاع وخرج فله ان يتبعه ويقاذه الى ان يطرحه ولا يجوز دخول بيت شخص الا باذنه ما لم يكن له ان يستأجرا أو مستعيرا فان كان أجنبيا أو قريبا غير محرم فلا بد من اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا وان كان محرما فان كان ساكنا مع صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولكن عليه ان يشعره بدخوله فيه بفتحنج او شدة وطء او نحو ذلك ليستتر العريان فان لم يكن ساكنا معه فان كان الباب مغلقا لم يدخل الا باذنه وان كان مفتوحا فوجهان والوجه الاستئذان اه مغنى وروض مع شرحه (قوله) او قرينة (الخ) ظاهر صنيعة ان القرينة كافية ولو بدون بيته وقدر انقاع المغنى والروض ما يخالفه (قوله) بضم أوله (الى قوله) وكداره في النهاية الا قوله لو قبل مطلقا واختير (قوله) بضم ففتح (جمع حرمة بضم فسكون (قوله) وكذا ولده (الى قوله) (قوله) اي بناء على حرمة النظر اليه كما في شرح الروض ومثل ولده هو نفسه لو كان امرد حسنا كما هو ظاهر ونبه عليه ابن قاسم اه رشيدى (قوله) وكذا (الى (الخ) اي لرجل صاحب الدار وكذا ضمير مثله (قوله) مكشوفها) اي حال كون كل من الختنى المشكل والمحرم مكشوف العورة (قول المتن في داره) الضمير في راجع لمن له الحرم أما النظر فلا فرق بين أن يكون الموضوع الذى يطلع منه مملوكا أو شارعا أو غيره لانه لا يحمل له الاطلاع اه مغنى (قوله) وكداره بيته) والخيمة في الصحراء كالبيت في البنيان مغنى (قول المتن من كوة) هي بفتح الكاف وحكى ضمها الطائفة اه مغنى (قوله) ولم يكن للناظر (الى قوله) فان قلت في النهاية الا قوله لا يميزا وقوله اليه حالة تجرده (قوله) ولم يكن للناظر (الخ) كقوله لا لاقى ولم يكن الناظر (الخ) عطفه على قول المتن ومن نظر (الخ) (قوله) شبهة) فان نظر لخطبة او شراء اه حيث يباح له النظر لم يجز رمية اه نهاية (قوله) ولو امرأة) اي وختنى مشكلا اه مغنى (قوله) مطلقا) اي متجردا أولا (قوله) ومراهما) عطف على قوله امرأة وكان الانسب او بدل الو او مغنى (قوله) ولم يكن الناظر اليه (الخ) اخرج الناظر الى حرمة فليراجع اه سم اقول قضية صنيع المغنى والنهاية حيث اسقطا قوله اليه حالة تجرده وكذا قضية التعميل الشمول للناظر الى حرمة ايضا بل بعض نسخ النهاية المزيد فيه وان حرم نظر هاصر فيه (قوله)

قال في شرح المنهج قال ابن أنى عسرون الا اذا لم يمكن التخلص الا به اه فان أريد لم يمكن التخلص الا به بالنسبة لماذونه لا لما فوقه لم يشكلى على قول الشارح لان البعض لا يجوز بحال قوله السابق فعوض فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الا فيما مر كانه يريد نحو قوله في شرح قول المصنف اول الباب له دفع كل صائل مانصه وكذا عن نفسه ان كان الصائل غير معصوم فانه يقيد منع دفعه ان كان (قوله) بل اوجب الاسهل منها وهو الفلک لا يخفى أن ظاهر المتن أن الاسهل قديكون ضرب شديقه ويوجه بانه قد يكون بلحيه علة لا يؤمن معها من الفلک ان يحصل نحو جرح ويتأق التخلص بضرب دون ذلك في الضرر (قوله) وكذا اليه في حال كشف عورته) قديكون هو امرد حسن فينبغى ان لا يتقيد بحال كشف عورته (قوله) ولم يكن الناظر اليه) اخرج الناظر

أو ثقب بفتح المثلثة صغير كل منهما (عبدا) ولم يكن الناظر شبهة في النظر ولو امرأة أى لرجل مطلقا أو امرأة متجردة أخذنا مما تقرر في الرجل أو المحرم المنظور اليه ومراهما لا يميزا ولم يكن الناظر اليه حالة تجرده أحد أصوله كالا يحد بقذفه ولا يقتل بقتله فان قات

تلك معصية انقضت فاقضت حرمة الاصل ان لا يؤخذ منه حدها وهما معصية النظر باقية فلم يرم دفعه عنه اقلت الدفع بهذا التقدير من باب الامر بالمعروف ولا نزاع في جوازه او وجوبه على الفرع وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص بقياس ما ذكر ان الفرع لا يفعله لان الشارع جعله كالحد بالنسبة لهذه المعصية الخاصة وقد صرحوا بان الاجنبى هنا لا يرمى بخلافه في الامر بالمعروف (فرماه) اى ذو الحرم ولو غير صاحب الدار اورمته المنظور اليها (١٩٠) كما بحث الاول البلقينى والثاني غيره في حال نظره لانولى (بخفيف كحصاة) او ثقيل لم يجد

غيره (فاعماه او اصاب قرب عينه) مما خطى اليه منه غالباً ولم يقصد الرمي لذلك المحل ابتداءً (فجرحه فمات فهدر) وان أمكن زجره بالكلام لخبر الصحيحين من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يققوا عينه وفي رواية صحيحة فققوا عينه فلا دية له ولا قصاص وصح خبر لو ان امرأه اطلع عليك بغير اذنك ففقات ما كان عليك من حرج ولا نظر لكون المراهق غير مكلف لان الرمي لدفع مفسدة النظر وهى حاصلة به لما مر انه في النظر كالبالغ ومن ثم يرى انه ليس مثله فيه لا يجوز رمية هنا وفارق من له نحو محرم بان هذا شبهته في المحل المنظور والمراهق لا شبهة له في ذلك على ان هذا من خطاب الوضع ومن ثم دفع صلى صال لكنه هنا لا يتقيد بالمراهق كما هو ظاهر وانما يجوز له رمية (بشرط عدم) حل النظر بخلافه لنحو خطبة بشرطه وعدم شبهة كما مر بان لا يكون ثم نحو متاع او (زوجه) او امة

تلك (اى كل من معصية الغذف والقتل (قوله دفعه عنه) اى للاصل عن معصية النظر (قوله وانما الكلام هنا في الرمي المخصوص الخ) اى مع امكان المنع منه بنحو حرب الحرمة (قوله بقياس ما ذكر) اى من الغذف والقتل (قوله بخلافه في الامر بالمعروف) اى فانه لا يتمتع على الاجنبى اه ع ش (قوله اى ذو الحرم) اى قوله ويكفى على الاوجه في النهاية الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله اى ذو الحرم الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبى الناظر من مملكة او من شارع اه قال الرشيدى قوله الناظر بالنصب بيان للضمير المنصوب في المتن كان قوله ذو الحرم بيان للضمير المرفوع وقوله من مملكة او من شارع اى او غيرهما اه (قوله ولو غير صاحب الدار) اى وهو ذو الحرم كما علم من كلامه كائى الزوجة واختها اه رشيدى اقول ويغنى عن الغاية المذكورة ما ذكره في شرح في داره الا ان يريد بها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين النظر وقد يؤيده قوله الا انى كما بحث الاول البلقينى اذ الساكن في الدار باذن صاحبها داخل فيما قدمه هناك فلا معنى لبحث البلقينى له فليراجع (قوله في حال نظره) اى قوله ومن ثم في المغنى الا قوله وان امكن زجره بالكلام (قوله في حال نظره) متعلق برماه خرج به ما عطفه عليه بقوله لانولى اهر رشيدى (قوله منه) الاول التانيث (قوله وان امكن زجره بالكلام) هذا التعميم مجرد حل المتن والافقيه تفصيل ياتي في شرح قيل وانذار قبل رمية (قوله ولا نظر لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق ومراهما اه ع ش (قوله وفارق) اى المراهق (قوله على ان هذا) اى الرمي (قوله لكنه) اى الصبي هنا اى في الصيال (قوله حل النظر) اى قوله ويكفى في المغنى الا قوله بشرطه وقوله ولو مجردتين (قوله بخلافه) اى النظر (قوله والواو بمعنى او) الصواب انها يحالها كانه عليه سم اى لان القصد عدم الجميع وليس القصد عدم احدهما وان وجد الاخر لفساده اه رشيدى (قوله كون المحل مسكن) ولو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك اه سم ولك ان تقول انه داخل في كلام الشارع اذ المراد بالسكن ما يجوز الانتفاع به ولو بنحو العارية كما مر في شرح في داره (قوله من ذكر) الاول ما ذكر ليشمل المتاع (قوله ذلك) اى عدم كون من ذكر في المسكن (قوله والاصح لافرق الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله وحسب المادة النظر) اى فقد يرد ستر حرمة عن الناس وان كن مستترات مغنى واسنى (قوله تقديم الاخف) اى قوله حيث لم يخف في النهاية الا قوله الاحاديث السابقة الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله حيث لم يخف مبادرة الصائل (قوله كما مر) اى في الصيال (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من تعين الاخف فالاخف اه نهاية قال ع ش قوله والواجب تقديمه ظاهره وان تكرر منه ذلك اه (قوله للاحداث السابقة) اذ لم يذكر فيها الا انذار اه مغنى (قوله نعم بحث الامام الخ) عبارة المغنى وقال الامام وبجال التردد في الكلام الذى هو مو عظة وتخييل قد يفيد وقد لا يفيد الخ فاما ما يوثق فلا يجوز ان يكون في

الى حرمة فليراجع (قوله بمعنى او) فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يحالها (قوله مسكن احد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محمول على انذار لا يفيد والواجب تقديمه كما قاله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكره في دفع الصائل من

ولو مجردتين (ومحرم) مستور ما بين سرتها وركبتها والواو بمعنى او (لناظر) والام يجوز رمية لعذره حيثئذ ويكفى على الاوجه وجوب كون المحل مسكن احد من ذكر وان كان ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشبهة موجودة حيثئذ (قيل و) بشرط عدم (استتار الحرم) والابان استتار او كن في منعطف لا يراه الناطر لم يجز رمية والاصح لافرق لعدم الاخبار وحسب المادة النظر ومر ان نحو الرجل لا بد ان يكون متجرداً وحيثئذ فهل تجزده في منعطف لا يراه منه الناطر يبيح رمية ا كتفاء بالنظر بالقوة كما في المرأة او يفرق محل نظره وعدم الفرق اقرب الى كلامهم (قيل و) بشرط (انذار قبل رمية) تقديم الاخف كما مر والاصح عدم وجوبه للاحداث السابقة نعم بحث الامام ان ما يوثق بكونه دفعا كتخويف

أوزعة من عجة لا خلاف في وجوبه واستحسانه حيث لم يخف مبادرة الصائل ولا ينافي ما هنا فلو لم لا يجوز له دفع من دخل داره تعديا قبل
انذاره لان ما هنا منصوص عليه وذلك مجتهد فيه فاجرى على القياس ويفرق ايضا بان النظر هنا يخفى ويؤدي إلى مفاسد فاباح الشارع تعطيل
آلة النظر منه او ما قرب منها بالغة في زجره لعظم حرمة وقضية هذه الاباحة ان لا تتوقت (١٩١) على انذار واما الدخول فليس فيه

ذلك فكان صائلا فأعطى
حكمه وخرج بنظر الاعمى
ونحوه ومستترق السمع
فلا يجوز رميها لقوات
الاطلاع على العورات الذي
يعظم ضرره بالكوفة وما
معها النظر من باب مفتوح
ولو بفعل الناظر ان تمكن
رب الدار من اغلاقه كما هو
ظاهر او كوة او ثقب واسع
بان ينسب صاحبها لتفريط
لان تفريطه بذلك صيره
غير محترم فلم يحزه الرمي
قبل الانذار نعم النظر من
نحو سطح ولو للناظر او منارة
كبو من كوة ضيقة إذ
لا تفريط من ذى الدار حيث
وبعد النظر خطا وانفاقا
فلا يجوز رميها ان علم الراى
ذلك نعم يصدق في ان الناظر
تعمد لان الاطلاع حصل
والقصد امر باطن قال
الشيخان وهذا ذهاب إلى
جواز الرمي من غير تحقق
القصد وفى كلام الامام ما يدل
على المنع حتى يتبين الحال
وهو حسن انتهى والذي
يتجه الاول حيث ظن منه
التعمد كما دل عليه الخبر
وكلامهم تحكما لقريئة
الاطلاع لان القصد امر
باطن لا يطلع عليه فلو توقف
الرمي على علم لم يرم احد

وجوب البداء به خلاف قال الرافعي وهذا أحسن اه وهو ظاهر اه (قوله اوزعة) أى صياح (قوله)
حيث لم يخف مبادرة الصائل) الاول تركه إذ الكلام في دفع الناظر بمخبره لا في مطلق الدفع الشامل
لدفع الصائل (قوله ولا ينافي ما هنا) أى من تصحيح عدم وجوب البداء بالانذار اه معنى (قوله داره)
أى او خيمته اه معنى (قوله تعديا) أى بغير اذنه اه معنى (قوله لان ما هنا) أى رعى المتطلع اه معنى (قوله)
منصوص عليه) أى كقطع اليد في السرعة اه معنى (قوله وذلك) أى دفع الداخل اه معنى (قوله منه) أى
النظر (قوله او ما قرب منها) عطف على الة النظر وكذا الضمير راجع اليها (قوله ان لا يتوقف) أى تعطيل
ما ذكر (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة الا ان يكون الفرض
انه لم ينظر اه سم (قوله وخرج بنظر) إلى قوله وفى كلام الامام في النهاية لا قوله ولو بفعل الناظر إلى او
كوة وقوله قال الشيخان وإلى قوله وقضية المتن في المعنى لا قوله ونحوه وقوله كما دل إلى وبالحقيق (قوله)
وخرج بنظر الاعمى) أى وان جهل عما شرح روض وكذا بصير في ظلة الليل لانه لم يطلع على العورات
بنظره اه ع (قوله ونحوه) أى كضعيف البصر اه ع (قوله لقوات الاطلاع) عبارة المعنى والاسنى
إذ ليس السمع كالبر في الاطلاع على العورات اه (قوله وبالكوفة الخ) قال في المعنى أى والاسنى اما الكوفة
الكبيرة فكالاب المفتوح وفي معناها الشباك الواسع العين لتقصير صاحب الدار الا ان ينذره فيرميه كما
صرح به الحاوى الصغير وغيره ويؤخذ من التعليل انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار
من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه وقد يؤخذ مما تقرر انه لو كان الشباك الواسع العين او الكوفة الكبيرة في
جدار مختص بالناظر جاز رميها اذا لا تقصير حيث من رب الدار ويكون النظر منها كالنظر من السطح اه
سيد عمر (قوله او ثقب) ومنه الطاقات المعروفة الا ان والشبايك اه ع (قوله قبل الانذار) انظر مفهومه
اه رشيدى اقول مفهومه جواز الرمي بعده ان لم يندفع به كما مر عن المعنى والاسنى (قوله النظر خطا الخ)
عبارة المعنى ما اذا لم يقصد الاطلاع كان كان مجنونا او كان غصطا الخ (قوله ان علم الراى الخ) أى ظنه بقريئة
اه ع (قوله نعم يصدق الخ) معتمد اه ع (قوله والذي يتجه الخ) اعتمده النهاية كما مر انفاقا وكذا المعنى
عبارة ته وظاهر كما قال شيخنا ان ما ذكر ليس ذهابا بذلك اذ لا يمنع ذلك تحقق الامر بقرائن يعرف بها الراى
قصد الناظر ولا يجوز رمي من انصرف من النظر كالصائل اذ ارجع من صياله اه (قوله وكلامهم) عطف
على الخبر (قوله وبالحقيق) إلى قوله وانه في النهاية (قوله ونشاب) هو على وزن رمان النبل (قوله وهو
كذلك) اعتمده المعنى (قوله او لم يندفع به) أى رعى العين فاقرب منها (قوله على احد وجهين) رجح عبارة
النهاية في اوجه الوجهين اه (قوله او لم يندفع) الى المتن في المعنى (قوله سن ان يشده الخ) قضية السنية

تعين الاخذ فالأخف م رش (قوله واما الدخول فليس فيه ذلك) قد يقال في الدخول مفاسد النظر وزيادة
الا ان يكون الفرض انه لم ينظر (قوله ان لم يتمكن الخ) الذى في شرح الروض ويؤخذ من التعليل أى
بتقصير صاحب الدار انه لو كان الفاتح للباب هو الناظر ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه جاز الرمي وهو ظاهر اه
وحاصله انه اذا كان الفاتح الناظر فان تمكن رب الدار من اغلاقه امتنع الرمي وان لم يتمكن جاز ولا يخفى ان
الموافق لذلك ان يقول الشارح ان تمكن رب الدار من اغلاقه بدل قوله ان لم يتمكن الخ لانه في بيان
ما امتنع الرمي فيه فليتأمل ثم رايت في نسخة اصلا حايوا فشرح الروض (قوله على احد وجهين) على اوجه
الوجهين مر (قوله سن ان يشده بالله) قضية السنة جواز دفعه بالسلاح وان افاد الانشاد فليراجع (قوله)

وعظمت المفسدة باطلاع الفساق على العورات وبالحقيق الثقيل الذى وجد غيره كحجر ونشاب فيضمن حتى بالهود وقضية المتن
تخييره بين رى العين وقرها لكن قال الاذرى وغيره المنقول انه لا يقصد غيرها إذا امكنه اصابتها وانه إذا اصاب غيرها البعيد
بحيث لا يخطئ منها اليه ضمن ولا فلا وهو كذلك خلافا للبعوى نعم ان لم يمكن قصدها ولا ما قرب منها او لم يندفع به جاز رى عضو آخر على
أحد وجهين رجح ولو لم يندفع بالحقيق استغاث عليه فان فقد مغيب سن ان يشده بالله تعالى فان ابى دفعه ولو بالسلاح وان قتله (ولو عزر)

من غير اسراف (ولي) محجور هو الحق (١٩٢) بولي كما في حل الضرب وما يترتب عليه بما يأتي كآله كامه (ووال) من رفع اليه ولم

يعاند (وزوج) زوجته
الحره لنحو نشوز (ومعلم)
المعلم منه الحر بماله دخل
في الهلاك وان ندر (فضمون)
تعزيرهم ضمان شبه العمد
على العاقلة ان أدى الى هلاك
أو نحوه لتبين مجاوزته
للحد المشروع بخلاف
ضرب دابة من مستاجرها
أورائها اذا اعتيد لانها
لا يستغنيان عنه والآدمي
يغني عنه فيه القول اماما
لا يدخل له في ذلك كصفعة
خفيفة وحبس أو نفي فلا
ضمان به وأما فن أذن سيد
لمعلمه أولزوجها في ضربها
فلا يضمن به كما اذا أقر
كامل بموجب تعزير وطلبه
بنفسه من الوالي قاله البلقي
وقيد غير به بما اذا عين له
نوعه وقدره وكأنه أخذه
من تنظير الامام فيما ذكر
في اذن السيد بان الاذن
في الضرب ليس كهو في القتل
ومن قول ابن الصباغ
واستحسنه الاذرع عند
انه ان أذن في تاديبه أو
تضمنه اذنه اشترطت
السلامة كما اشترط في الضرب
الشرعي أي فاذا حل الاذن
الشرعي على ما يقتضي
السلامة فكذا اذن السيد
المطلق بخلاف ما اذا عين
فانه لا تقصير بوجه حينئذ
امامعاند بان توجه عليه حق

جواز دفعه بالسلاح وإن أفاد الانشاد فليراجع سم والظاهر انه غير مراد بل ان غلب على ظنه أفادته وجب
كما يؤخذ مما قدمه عن الامام من وجوب الانذار حيث أفاد اه ع ش (قوله من غير اسراف) سيذكر
محرزه (قوله كما مر) أي في او اخر فصل التعزير (قوله في حل الضرب) متعلق بالحق وقوله وما يترتب عليه
عطف على حل الضرب والضمير المجرور للضرب (قوله كآله الخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم يعاند) أي من
رفع الى الوالي وسيذكر محترزه (قوله لنحو نشوز) منه البذاءة على نحو الجيران والطل من نحو طاعة اه ع ش
(قول المتن ومعلم) ظاهره وإن كان كافرا وهو ظاهر حيث تعين للتعليم او كان اصلح من غيره للتعليم اه ع ش
(قوله المعلم منه) عبارة المغني صغيرا يتعلم منه ولو باذن وليه اه وعبارة ع ش وانما يجوز للمعلم التعزير
للمتعلم منه إذا كان باذن من وليه كما قدمه الشارح اخر فصل التعزير اه (قوله الحر) سيذكر محترز قيد
الحرية هنا وفيما قبله (قوله بماله دخل الخ) متعلق بعزري في المتن وسيذكر محترزه (قوله تعزيرهم) إلى قوله
وكانه في المغني (قوله للحد الخ) أي القدر (قوله اذا اعتيد) أي الضرب فهلكت به فانه لا ضمان اه مغني (قوله
عنه) أي الضرب (قوله والآدمي يغني عنه الخ) عبارة المغني وقد يستغني عن ضرب الآدمي بالقول اه
(قوله في ذلك) أي الهلاك (قوله أولزوجها) أي الامة (قوله في ضربها) الاولى تثنية الضمير او تذكيره
(قوله قاله البلقي الخ) عبارة النهاية كما قاله البلقي لكن قيد غير الخ والضمير في قاله راجع للبشبه به فقط
(قوله وقيد غير الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال ابن شهبة ان يقيد بما اذا عين الخ (قوله بما اذا عين له الخ)
معتمداه ع ش (قوله وكأنه) أي الغير اخذه أي التقيد بذلك (قوله عندى انه الخ) مقول ابن الصباغ (قوله
ان اذن الخ) أي السيد (قوله او تضمنه) أي الاذن في التاديب اذنه أي اذن السيد في التعليم (قوله فاذا
حل الاذن الشرعي الخ) مراده بذلك وإن كان في عبارة قصور ان اذن السيد في ضرب عبده كاذن
الحر في ضرب نفسه فيشترط فيه ما شرط فيه من التقيد المذكور فحل عدم الضمان فيه اذ عين له النوع والقدر
كما صرح به غيره بل التقيد المذكور في الحر اتماما ما خوذ بما ذكره وفي العبد اه رشدي (قوله فكذا اذن
السيد المطلق) اعتمده النهاية ايضا وفي سم مانصه في الروض وشرحه فرع لو قال المرتن للراهن
اضر به أي المهرن فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كالمال في الوطء فوطيء فاجل بخلاف
قوله له اذ به فانه اذا ضرب به فمات يضمنه لان الماذون فيه هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب تاديب ومثله ما اذا
ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سيأتي اه ويؤخذ منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما
نحن فيه اه (قوله بخلاف ما اذا عين الخ) أي السكامل المذكور ويحتمل ان مرجع الضمير كل من السيد
والسكامل المذكور (قوله امامعاند) الى قوله واطال في النهاية وهكذا في نسخ التحفة وكان الظاهر واما
اه سيد عمر وعبارة المغني واستثنى الزركشي من الضمان الحاكم اذا عزر المتعتم من الحق المتعين عليه مع
القدرة على ادائه اه (قوله للتوصل لماله الخ) عبارة النهاية لتوصل المستحق لحقه فيجوز عقابه حتى يؤدي
او يموت كما قاله السبكي اه (قوله فيعاقب) أي بانواع العقاب لكن مع رعاية الاخف فلا يخف ولا يجوز
العقاب بالنار ما لم يتعين طريقا خلاص الحق اه ع ش (قوله حتى يؤدي او يموت الخ) ذكر

وأما فن اذن سيد لمعلمه أو تزوجها في ضربها فلا يضمن الخ في الروض وشرحه في باب الرهن مانصه فرع لو
قال المرتن للراهن اضر به أي المهرن فضر به فمات لم يضمن لتولده من ماذون فيه كالمال في الوطء فوطيء
فاجل بخلاف قوله له اذ به فانه اذا ضرب به فمات يضمنه لان الماذون هنا ليس مطلق الضرب بل ضرب
تاديب ومثله ما اذا ضرب الزوج زوجته او الامام انسانا تعزيرا كما سيأتي في باب ضمان المتلفات اه ويؤخذ
منه توجيه الاطلاق وعدم التقيد فيما نحن فيه (قوله امامعاند بان توجه عليه حق وامتنع من ادائه مع القدرة
عليه ولا طريق للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي او يموت على ما قاله السبكي الخ) ذكر الشارح في
كتاب التفليس في شرح قول المصنف ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان ابى تولى بيع ماله او اكرهه
بالضرب والحبس الى ان يبيعه ويكرضه بل لكن يميل في كل مرة حتى يبرأ من الم الاولي لتلاي يؤدي الى قتله

وامتنع من ادائه مع القدرة عليه ولا طريق للتوصل لماله الا عقابه فيعاقب حتى يؤدي او يموت على ما قاله السبكي وأطال فيه الشارح

وأما إذا سرف وظهر منه القتل فإنه يلزمه القودان لم يكن والده أو الدية المغلظة في ماله وتسمية كل ذلك تعزير هو الأشهر وقيل ما عدا فعل
الامام يسمى تأديبا (ولوحد) أي الامام أو نائبه ويصح بناؤه للفعل وهما المرادان أيضا ولو في نحو مرض أو شديد حر وبرد كامر (مقدرا)
لامفهومه إذا لم لا يكون إلا كذلك ويصح أن يحترز به عن حد الشرب فإن تخيير الامام فيه بين الاربعين والثمانين صيره غير مقدر بالنسبة
لارادته وان كان مقدر الان كلام من الاربعين والثمانين منصوص عليه كامر (فات فلا ضمان) (١٩٣) اجماعا ولان الحق قتله (ولو ضرب

شارب) للخمر الحد (بنعال
وثياب) فات (فلا ضمان
على الصحيح) بناء على
جواز ذلك وهو الاصح
كامر (وكذا اربعون سوطا)
ضربها فات لا يضمن
(على المشهور) لصحة
الخبر كامر بتقديره بذلك
واجمعت الصحابة عليه
وعمل الخلاف ان منعناه
بالبسيط والاول هو الاصح
لم يضمن قطعا وذكر هذا
مع دخوله في قوله ولوحد
مقدرا لبيان الخلاف فيه
ويظهر جريان هذا الخلاف
في حد القذف وجلد الزنا
بجامع ان الآلة المحدودها
لم يجمعوا على تقديرها
بشيء معين في الكل (أو)
حد شارب (اكثر) من
اربعين بنحو نعل او سوط
(وجب قسطه بالعدد) فقي
احد واربعين جزء من
الدية وفي ثمانين نصفها
وتسعين خمسة اقسامها
لوقوع الضرب بظاهر البدن
فيقرب ثمانته فيسقط العدد
عليه وبهذا يدفع ما يأتي في
توجيه قوله (وفي قول
نصف دية) لموته من
مضمون وغيره وبحسب

الشارح في كتاب التغليس في شرح قول لمعصف ولو كانت الديون بقدر المال الخ مانصه فان أي تولى بيع ماله
أو اكرهه بالضرب والحبس إلى ان يبيعه ويكرضه له لكن يميل في كل مرة حتى يرا من الم الأولى لتلايؤدي
إلى قتله خلافا لما أطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي وقد يشعر بذلك قوله على ما قاله
السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبري منه اه سم (قوله) وأما إذا سرف أي من ذكر من
الولي والوالى والزوج والمعلم (قوله) وظهر منه أي من الاسراف في التعزير (قوله) أو الدية المغلظة
أي ان كان والده الا أنه عمد (قوله) وتسمية إلى المتن في المغنى (قوله) وتسمية كل ذلك أي من ضرب الولي
والزوج والمعلم تعزيراه والأشهر أي أشهر الاصطلاحين اه معنى (قوله) ما عدا فعل الامام يسمى تأديبا
أي لا تعزير افيخص لفظ التعزير بالامام ونائبه اه معنى (قوله) أي الامام إلى قول المتن والمستقل في
النهاية الا قوله وعمل الخلاف إلى المتن وقوله وبهذا إلى المتن (قوله) وهما أي الامام ونائبه (قوله) المرادان
ايضا أي على هذا اه سم (قوله) ولو في نحو مرض إلى قول المتن والمستقل في المغنى الا قوله وذكر هذا إلى
المتن وقوله وبهذا إلى المتن وقوله وبان الضعف إلى المتن (قوله) ولو في نحو مرض غايته في المتن (قوله) الحد
مفعول مطلق لضرب وكان الأولى للحد (قوله) بتقديره متعلق بصحة الخبر (قوله) واجمعت الصحابة عبارة
النهاية واجماع الصحابة اه (قوله) ان منعناه أي حد شارب الخمر (قوله) والا أي وان جوزناه بالبسيط
وبغيره اه معنى (قوله) وذكر هذا أي قول المصنف وكذا اربعون الخ (قوله) ويظهر جريان الخلاف الخ
وعلى هذا يصير الخلاف في الجميع خيئت فمل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا اه سم اقول وكذا
استدلال مقابل المشهور القائل بالضمان بان التقدير بالاربعين اجتهداى كافى للنهاية والمغنى قد يقتضى
عدم الجريان (قول المتن قسطة بالعدد) أي قسط الاكثر بعدد الجلدات نظر الزائد فقط ويسقط الباقي
اه معنى (قوله) تماثله أي الضرب وكذا ضمير عليه (قوله) وبهذا الخ أي بالتعليل المذكور (قوله) ان محل
ذلك أي القولين اه ع ش (قوله) والا أي بان ضربه بعد انقطاع الم الاول اه سم (قوله) ضمن ديته كلها
الخ أي لانه حيث كان الزائد بعد زوال الم الاول كان ذلك قرينة على إحالة الهلاك على الزائد فقط اه ع ش
(قوله) قيل الخ عبارة المغنى واستشكل بعضهم الاول بان حصة السوط الحادى والاربعين مثالا لتساوى
حصة السوط الاول لان الاول صادف بدنا صحيحا قبل ان يؤثر فيه الضرب بخلاف الاخير فانه صادف
بدا فادضعف باربعين ولكن اصحاب قطعوا النظر عن ذلك اه (قوله) جلد مائة الأولى العطف (قوله)
وهو الخ إلى قوله أي عدل رواية في المغنى الا قوله والمكاتب وقوله بل في قطعها إلى المتن وقوله ولم يكن إلى
لان فيه وإلى قوله وبحسب الزركشى في النهاية الا قوله ولو احتالا فيما يظهر وقوله وان نازع فيه البلقيني
وقوله وجعل حال الترك فيما يظهر (قوله) البالغ الخ أي كل منهما (قوله) ولو سفيها) وموصى باعتاقه بعد
موت الموصى وقبل اعتاقه نهاية وينبغي ان مثله المذكور وعنته ومن اشتراه بشرط اعتاقه ثم رايت في سم
خلافا لما أطال به السبكي ومن تبعه اه فقد خالف هناك السبكي فان مثل هذه العبارة في عرفهم تشعر بالتبري
منه (قوله) وهما المرادان ايضا أي على هذا (قوله) ويظهر جريان هذا الخلاف الخ على هذا يصير الخلاف
في الجميع خيئت فمل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان اجماعا (قوله) والاضمن الخ أي بان ضربه بعد
انقطاع الم الاول (قوله) فيه صفة سلعة أي كائنه فيه

(٢٥) - شرواني وابن قاسم - تاسع البلقيني أن محل ذلك ان ضربه الزائد يبقى الم الاول والاضمن ديته كلها قطعاً قبل الجزم بالحادى
والاربعين ما طرأ الا بعد ضعف البدن فكيف يساوى الاول وهو قد صادف بدنا صحيحا ويحاج بان هذا تفاوت سهل فتساعوا فيه بان
الضعف نشأ من مستحق فلم ينظر اليه (ويجربان) أي القولان (في قاذف جلد أحد أو ثمانين) سوطا ففات في الاظهر يجب جزء من أحد
وثمانين جزء وفي قول نصف دية وكذا في بكر زنى جلد مائة وعشرا (واستقل) وهو الحر والمكاتب البالغ العاقل ولو سفيها (قطع سلعة)

بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة إلى البطيخة فيه بنفسه أو ما ذونه لإزالة الشين من غير ضرر كالنقص ومثله في جميع ما يأتي العضو المتأكل (لا تخوفه) من حيث قطعها (لا خطر في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتيا لا فيما يظهر (أو) في كل من قطعها وتركها أخطر (لكن الخطر في قطعها أكثر) منه في تركها فيمتنع (١٩٤) القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلاف ما إذا استويا وان نازع فيه

البقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فيما يظهر أو لا خطر في واحد منهما فيجوز قطعها لأن فيه غرضا من غير أدائه إلى الهلاك وبحث البقيني وجوبه إذا قال الأطباء إن عدمه يؤدي إلى الهلاك قال الأذرعى ويظهر الاكتفاء بواحد أي عدل رواية وإنه يكفي علم الولي فيما يأتي أي وعلم صاحب السلعة إن كان فيهما أهلية ذلك (ولاب وجد) لاب وإن علا وألحق بهما السيد في قته والام إذا كانت قيمة ولم تقيد بذلك في التعزير لأنه أسهل (قطعها من صبي وجنون مع الخطر) في كل لكن (إن زاد خطر الترك) على القطع لصونها ماله فبدنه أولى بخلاف ما إذا انحصر الخطر في القطع أو زاد خطرهما اتفاقا واستويا وفارقا المستقل بأنه يغتفر للإنسان فيما يتعلق بنفسه مالا يغتفر له فيما يتعلق بغيره (لا قطعها مع خطر فيه) (سلطان) ونوابه ووصي فلا يجوز إذ ليس لهم شفقة الأب والجد (وله)

على المنهج نقلا عن الناشري خلافا في المندور اعتاقه قال لأن كسبه لسيد وقياسه إن المشروط اعتاقه في البيع مثله للعة المذكورة وقد يتوقف فيه بأن السيد يجب عليه العتق فوراً فلا نظر لاحتمال تقويت الكسب عليه بهلا كبا لقطع نعم يظهر ما قاله سم في المندور اعتاقه بعد سنة مثلاً وينبغي مثله في الوصي باعتاقه بعد موت السيد بسنة ع (قوله بكسر السين) وحكى فتحها مع سكن اللام وفتحها أه معنى ففيها أربع لغات (قوله من الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكسورة عند البصريين ومفتوحة عند الكوفيين أه ع (قوله فيه) صفة سلعة أي كائنة فيه سم وقوله بنفسه متعلق بقطع ع ع أي والضمير إن للمستقل (قوله ومثله الخ) عبارة المغنى ومثل السلعة فيما ذكر وفيما يأتي العضو المتأكل قال المصنف ويجوز الكي وقطع العروق للحاجة ويسن تركه ويحرم على المأثم تعجيل الموت وإن عظم الموهوم يطفه لأن بره مرجو فلو اتى نفسه من محرق علم أنه لا ينجو منه إلى مائع مفرق ورآه أوهون عليه من الصبر على لفحات المحرق جاز لأنه أوهون وقضية التعليل أنه لقتل نفسه بغير إغراق وبه صرح الإمام في النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام أه وقوله ويحرم الخ كذا في الروض مع شرحه (قوله لأنه يؤدي الخ) أي شأنه هذا (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك الخ لك أن تقول لا وجه لذكر هذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجهول حاله أمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي وأمان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتامله سم وع (قوله وبحث البقيني وجوبه الخ) ومثله يجري في مسألة الولي الآتية أه أسنى (قوله وجوبه إذا قال الخ) والأوجه استحبابه أه معنى (قوله وأنه يكفي علم الولي) أي بالطلب أه ع (قوله) والاولى بأن عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك (قوله وإن علا) إلى قوله ولو بحث الزركشي في المغنى إلى قوله السيد في قته وقوله ولم يقيد إلى المأثم (قوله إذا كانت قيمة) أي من جهة القاضي أو أقامها الأب وصية وقوله ولم يقيد أي حكم الأم بكونها قيمة ع (قوله في كل) أي من القطع والترك (قوله أو استويا) أي على الصحيح أه معنى (قوله وفارقاً) أي الأب والجد في حالة الاستواء أه ع (قوله إذ ليس لهم الخ) قضية هذا التعليل أنه لو كانت الأم وصية جاز لها ذلك وهو كما قال شيخنا ظاهر أه معنى ويقيد ذلك قول الشارح المتقدم والام إذا كانت قيمة (قوله أي الأصل الأب والجد) هذا يصدق بالأب والجد إذ لم تكن لها ولاية وليس بمراد فالأولى أي الولي الأب أو الجد فسر به الشارح الجلال والنهاية أه رشيدى أقول أفاده الشارح بقوله الاتى وأب لا ولاية له (قوله) وأب لا ولاية له) أي بأن كان فاسقاً أه ع (قوله) أي وأورقياً أو سفهاً كما يأتي عن المغنى والأسنى (قوله فأن فعله) أي الاجنبى أو الأب الذى لا ولاية له (قوله للنفس) أي أو نحوها (قوله اقتص من الاجنبى) أي وعلى الأب الدية المغلظة لأن هذا أه ع (قوله) وبحث الزركشى الخ القلب إلى تقييد الزركشى أميل ثم رايت المحشى سم قال قوله اقتص من الاجنبى فيه أن الكلام مفروض مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكّل بأن القطع حينئذ لا يقتل غالباً كما في قطع أئمة

(قوله) بخلاف ما إذا استويا وإن نازع فيه البقيني أو كان الترك أخطر أو الخطر فيه فقط أو لم يكن الخ قال في الروض فإن قطعها أي العدة واليد المتأكلة من المستقل اجنبى بلا إذن قات لزمه القصاص وكذا الإمام أي يلزمه القصاص بقطعها بلا إذن أه ظاهره وإن كان الغالب السلامة وقد يقال إذا غلبت لم يقصده بما يقتل غالباً (قوله) أو لم يكن في القطع خطر وجهل حال الترك فما يظهر لك أن تقول لا وجه لذكر هذا القسم ولا للتوقف فيه لأن الترك المجهول حاله أمان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما يأتي وأمان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتامله (قوله) فأن فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبى صريح

مع أى الأصل الأب والجد (ولسلطان) ونوابه والوصى (قطعها) إذا كان (بلا خطر) فيه أصلاً وإن لم يكن في الترك خطر لعدم الضرر وليس للاجنبى وأب لا ولاية له ذلك بحال فأن فعله فسرى للنفس اقتص من الاجنبى وبحث الزركشى في الأب والجد اشتراط عدم العداوة والظاهرة نظير ما مر في ولاية النكاح وفيه نظر أما أولاً فأنما يتوهم ذلك حيث اعتمد معرفة نفسه

اما اذا شهد به خير ان فلا وجه للتقيد بذلك واما ثانيا فالفرق واضح لان الاب لعداوته قد يتساهل في الكف ولا كذلك فيما يؤدى للتلف فالوجه ما اطلقوه هنا (و) لن ذكر (فصد وحجامة) ونحوهما من كل علاج سليم عادة اشار به طبيب لنفعه له (فلومات) المولى (بجائز من هذا) الذى هو قطع السلعة أو الفصد أو الحجامة ومثلها ما في معناها (فلا ضمان) بديهة ولا كفارة (في الاصح) لتلايمت من ذلك فينضّر المولى نعم صرح الغزالي وغيره بحكمة تثقيب اذن الصبي او الصبية لانه ايلام تدع اليه حاجة قال الغزالي (١٩٥) إلا ان ثبت فيه من جهة النقل رخصة

ولم تبلغنا وكانه اشار بذلك إلى رد ما قيل مما جرى عليه قاضيان من الحنفية في فتاويه انه لا باس به لانهم كانوا يفعلونه جاهلية ولم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم وفي الرعاية للحنا بلة يجوز في الصبية لغرض الزينة ويكره في الصبي واما ما في الحديث الصحيح ان النساء أخذن ما في آذانهن وألقينه في حجر بلال والنبي ﷺ يراهن فليس فيه دليل للجواز لان التثقيب سبق قبل ذلك فلم يلزم من سكوته عليه حله وزعم ان تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع لا يجدى هنا لانه ليس فيه تأخير ذلك إلا لو سئل عن حكم التثقيب اوراى من يفعله او بلغه ذلك فهذا هو وقت الحاجة واما شئ وقع وانقضى ولم يعلم هل فعل بعد او لا فلا حاجة ماسة لبيانه نعم خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من السنة في الصبي يوم السابع ان تثقب اذا نه صريح في الجواز في الصبي فالصبية اولى لان قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع

مع السراية وكذا يقال فيما رعن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن في القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن في القطع خطراً ومات فوراً هل تتحقق السراية في هذه الحالة اه سم (قوله) اما اذا شهد به خير ان (الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل في البحث عن الخبير انتهى اه سيد عمر (قوله) واما ثانيا (الخ) لك ان تقول العدو لا تحمل في كل محل على ما يليق به فالرتبة من العداوة التي تقتضى التساهل في الكف لا تقتضى الاقدام على التلف لكنه قد يترقى عنها إلى رتبة الاقدام على التلف وتتوفر القرائن على ذلك ولعل هذا هو مراد الزركشى إذ يبعد منه ان يكتب بالرتبة الاولى فليتأمل اه سيد عمر (قوله) ولمن ذكر (اي من الاب والجد والسلطان ونوابه والوصى بخلاف الاجنبى لانه لا ولاية له ويؤخذ من ذلك ان الاب الرقيق والسفيه كالاجنبى كما يحتمل الاذرى معنى واسنى (قوله) ونحوهما) إلى قول المتن فلا ضمان في المعنى الا قوله من كل علاج سليم عادة وإلى قول الشارح والرعاية من حيث الخ في النهاية (قوله) سلم صفة علاج (قوله) اشار به طبيب (اي او عرفه من نفسه بالطب كما تقدم اه ع ش (قوله) المولى (اي الصبي والمجنون اه معنى (قول المتن بجائز من هذا) دخل فيه ما جاز للسلطان اه سم (قوله) نعم صرح الغزالي (الخ) نقل المعنى في الحقيقة كلام الغزالي واقره اه سيد عمر (قوله) وكأنه (اي الغزالي (قوله) وفي الرعاية) اسم كتاب اه ع ش (قوله) من سكوت عليه (اي على التثقيب السابق (قوله) حله (اي التثقيب (قوله) اوراى من يفعله (الخ) اقول قد يقضى شيوع فعل ذلك في عصره صلى الله عليه وسلم بأنه قد بلغه ذلك بل رأى من فعل به من البنات الصغيرة المتولدة بعد بعثته صلى الله عليه وسلم (قوله) ولم يعلم (الخ) قد يمنع بان اطراد العادة بذلك حتى في عصره صلى الله عليه وسلم يفيد العلم بأنه يفعل بعد لو لم ينه عنه (قوله) فعل) لعل الاولى يفعل (قوله) انه عدا (الخ) اي ابن عباس رضى الله تعالى عنها (قوله) فالصبية اولى) افق شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة في الصبية ايضا وكتب بهامش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالي اه سم (قوله) في حكم المرفوع) خبر لان (قوله) وبهذا يتايد ما ذكر (الخ) فالوجه الجواز نهاية (اي في الصبي والصبية ع ش (قوله) من حيث مطلق الحل) اخرج به التفصيل السابق عن الرعاية (قوله) مع قولها (اي ام زرع وقوله) اناس (اي ابوزع (قوله) من حل) بفتح فسكون (قوله) اذنى) بشد الياء مفعول اناس (قوله) ان اذنيها (اي عائشة رضى الله تعالى عنها (قوله) اذ لم يدرك (الخ) وقد يقال ظهور ان الحارق احدثها بنفسه او ما ذونه وسكوت صلى الله عليه وسلم عليه يدل على حله (قوله) انه حرام مطلقا (الخ) اي ومع ذلك فلا

في الاقتصاص منه مع ان الكلام مفروض ايضا مع انتفاء الخطر في القطع فقد يشكك بأن القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما في قطع النملة مع السراية وكذا يقال فيما في الهامش عن الروض من الاقتصاص من الاجنبى والسلطان إذا قطعاً من المستقل بلا اذن ولم يكن في القطع خطر كما هو ظاهر ويبقى ما لو لم يكن في القطع خطراً ومات فوراً فهل تتحقق السراية في هذا الحال (قوله) اما اذا شهد به خير ان (الخ) قد يجاب بان العدو قد يتساهل في البحث عن الخبير (قوله) فلومات بجائز (الخ) دخل فيه ما جاز للسلطان (قوله) نعم خبر الطبراني بسند رجاله ثقات عن ابن عباس انه عد من السنة في الصبي يوم السابع ان تثقب اذا نه صريح في الجواز في الصبي فالصبية اولى افق شيخنا الشهاب الرملى بالحرمة في الصبية ايضا وكتب بهامش الروض انه يجوز على الراجح خلافا للغزالي اه (قوله) وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان (الخ) فالوجه الجواز مر (قوله)

وبهذا يتايد ما ذكر عن قاضيان والرعاية من حيث مطلق الحل ثم رأيت الزركشى استدلل للجواز بما في حديث أم زرع في الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة كنت لك كافي زرع لام زرع مع قولها اناس اى ملا من حلى اذنى انتهى وفيه نظر يتلقى بما ذكرناه في حديث النساء إذ يفرض دلالة الحديث على ان اذنيها كاتناخرقتين وأنه صلى الله عليه وسلم ملاهما حليا هو محتمل اذ لم يدرك خرقهما وقد تقرر ان وجود الحلى فيها لا يدل على حل ذلك التخريق السابق ويظهر في خرق الانف بحكمة تعمل فيه من فضة او ذهب انه حرام مطلقا لانه لازية

في ذلك يغتفر لأجلها إلا عند فرقة قليلة ولا عبرة بأمم العرف العام بخلاف ما في الأذان فإنه زينة للجماعة في كل محل والحاصل أن الذي يتمشى على القواعد حرمة ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لأنه لا حاجة له فيه يغتفر لأجلها ذلك التعذيب ولا نظر لما يتوهم أنه زينة في حقه مادام صغير إلا أن الحق أنه لا زينة

فيه بالنسبة إليه وبفرضه هو عرف خاص وهو لا يعتد به إلا في الصبية لما عرف أنه زينة مطلوبة في حقهن قديما وحديثا وقد جوز صلى الله عليه وسلم اللعب لمن للمصلحة فكذا هذا وأيضا جوز الأئمة لوليها صرف مالها فيما يتعلق بزينةها لبسها وغيره مما يدعو الأزواج إلى خطبتها وإن ترتب عليه فوات مال لا في مقابل تقديمها لمصلحتها المذكورة فكذا هنا ينبغي أن يغتفر هذا التعذيب لأجل ذلك على أنه تعذيب سهل محتمل وتبرأ منه سريعا فلم يكن في تجويزه لتلك المصلحة مفسدة بوجه فتأمل ذلك فإنه مهم (ولو فعل سلطان) إمام أو نائبه أو غيرهما ولو أبا (يصبي) أو مجنون (مأمون) منه فوات (فدية مغلفة في ماله) لتعديبه لا قودا لشبهة الإصلاح إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر والقاطع غير أب عل ما قطع به الماوردى (وما وجب بخطأ إمام) أو نوابه (في حد) أو تعزير (وحكم) في نفس أو نحوها (فعلى عاقلته) كغيره (وفي قول في بيت المال) أن لم يظهر منه تفسير لأن خطاه

يحرم على من فعل به ذلك وضع الحزام للزينة ولا النظر إليه أه عش (قوله حرمة ذلك) أى تثقيب الأذن (قوله مطلقا) أى سواء كان من أهل ناحية يعدونه في الصبي زينة أم لا (قوله لا في الصبية) عطف على في الصبي مطلقا (قوله أنه) أى الثقب أى ما فيه من الحلى (قوله فكذا هنا) أى في تثقيب أذن الصبية (قوله إمام) أى قول المتن ويجب في النهاية إلا قوله والقاطع غير أب وقوله وذكر ابن سريج إلى المتن (قوله أو غيرهما) كذا في أصله رحمه الله تعالى لكنه مع إصلاح الله أعلم بفعله والظاهر أو غيره وبه عرفت في النهاية أه سيد عمر (قوله أو غيرهما) أى من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتصر منه أه سم عبارة عش ومن الغير ما جرت به العادة من أن الشخص قد يرديختن ولده فيأخذ أولاد غيره من الفقراء فيختصم مع ابنه قاصدا الرق بهم فلا يكتفى بذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الختان إن علم تعدى من أحضره له وكذا إن لم يعلم لأن المباشرة مقدمة على السبب أه ولا يخفى أن ما ذكره مع ما فيه من التساهل إذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الأولياء كما صرح به شرح المنهج وسم ويفيده سياق المتن قول الشارح لا قودا ينبغى حل الضمان فيه على ما يشمل القود (قوله ولو أبا) إلى قوله إلا إذا كان في المغنى (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا ختنته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك إذ لا خوف على البدن من ترك ختان أه سم وسيأتى إن شاء الله تعالى هناك عن المغنى والاسنى فرق أحسن من هذا (قوله لشبهة الإصلاح) أى وللعضية في الأب والجد أه معنى (قوله إلا إذا كان) خلافا للمغنى عبارته ودخل في عبارة المصنف ما لو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وإن قال الماوردى في هذه بوجوب الفصاص أه (قوله حينئذ إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به أه سم (قوله على ما قطع الخ) عبارة النهاية كما قطع الخ (قول المتن في حد) كان ضرب في حد الشرب ثانياً أه شرح المنهج (قوله أو تعزير) إلى قوله وبتفسير الإمام في المغنى إلا قوله أو امرأتين إلى المتن (قوله أو تعزير) لعله معطوف على خطأ وإلا فالضمان بالتعزير لا يتوقف على الخطأ كما مر لكن يعكز على هذا تقديمه على الحكم الذي هو من مدخول الخطأ أه رشيدى وقديجاب بأن المقصود من ذكر التعزير هنا بيان الخلاف بقوله فعلى عاقلته الخ وأما إذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يأتي عن المغنى انفا (قوله وحكم في نفس) كان حكم بالقود في شبه العمد لظنه عمدا أه بجيرى (قوله أن لم يظهر منه الخ) عبارة المغنى وعمل الخلاف إذا لم يظهر منه تقصير فإنه ظهر منه كما لو أقام الحد على الحامل وهو عالم به فالقت جنيئا فالقوة على عاقلته قطعاً واحترز خطئها عما تعدى فيه فهو فيه كاحاد الناس وبقوله في حد أو حكم من خطئه فيما لا يتعلق بذلك فإنه فيه كاحاد الناس أيضا كما إذا رمى صيدا فاصاب آدميا فيجب الدية على عاقلته بالاجماع أه (قوله لأن خطاه يكثر الخ) أى فيضرد ذلك بالعاقلة أه معنى (قوله بخلاف غيره) أى غير الإمام (قوله وكذا خطؤه الخ) أى في ماله على المرجح من قولين والثاني في بيت المال مغنى وسلطان (قول المتن ولو حده) أى الإمام شخصا (قول المتن عدين) أى أو عديين للشهود عليه أو أصلاه أو فرعاه أه معنى وفي قوله أو أصلاه الخ نظر فليراجع (قوله قودا) أى أن كان مكافئاً له وقوله أو غيره أى أن لم يكن مكافئاً أو عفا على مال أه بجيرى عن العزيرى (قوله أن تعمد) أى ووجدت

أو غيرهما) أى من الأولياء بخلاف الأجني لما تقدم أنه يقتصر منه (قوله لا قود) قد يشكل على ما يأتي من القود على غير الأصل إذا ختنته في سن لا يحتمله إلا أن يفرق بأن الخطر هنا في الترك أيضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه هناك وبأن من شأن السلعة الخوف منها على البدن ولا كذلك ترك الختان فليتأمل (قوله إلا إذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى إذا اختص الخوف به

يكثر لكثرة الوقائع بخلاف غيره والكفارة في ماله طعاما وكذا

شروط

خطؤه في المال (ولو حده بشاهدين) فوات منه (فبانا) غير متمبولى الشهادة كان باناً (عدين أو ذميين أو مراهمين) أو فاسقين أو امرأتين أو بان أحدهما كذلك (فان قهر في اختيارهما) بان تركه بالكلية كما قاله الإمام (فالضمان عليه) قودا وغيره ان تعمد

والافعلى عاقلته وبتفسير الامام هذا يدفع تنافي الادعى في القود بانه يدربا بالشيبة اذ الك وغيره يقبلها ثم رابت البقية صرح به فقال ليس صورة البينة التي لم يبحث عنها شيبة (والا) يقهر في اختبارهما بل بحث عنه (قالة ولان) اظهرهما ان الضمان على عاقلته والثاني في بيت المال (فان ضمنا عاقله او بيت مال فلا رجوع) لاحدهما (على العبدین والذمین في الاصح) (١٩٧) لزعمهما الصدق والمتعدى هو الامام

بعدم بحثه عنهما وكذا
 المراهقان والفاسقان غير
 المتجاهرين بخلافهما
 فيرجع عليهما على المنقول
 المعتمد لان الحكم
 بشهادتهما يشعر بتدليس
 وتغريير منهما حتى قبلان
 الفرض انه لم يقصر في
 البحث عنهما (ومن) عاليج
 كان (حجم او فصد باذن)
 معتبر من جازله تولى ذلك
 فحصل تلف (لم يضمن)
 والا لما تولى احد ذلك
 وذكر ابن سريج انه لو سرى
 من فعل الطبيب هلاك
 وهو من اهل الحذق في صنعة
 لم يضمن اجماعا والاضن
 قودا وغيره لتغرييره قاله
 الزركشي وغيره وفي هذا
 رد لافقاء ابن الصلاح بان
 شرط عدم ضمانه ان يعين
 له المريض الدواء والالم
 يتناول اذنه ما يكون سببا
 للاتلاف لان مطلق الاذن
 تقيد القرينة بغير المتلف
 يجاب بحمل كلامه على
 غير الحاذق ويظهر انه
 الذي اتفق اهل فقه على
 احاطته به بحيث يكون
 خطؤه فيه نادر جدا
 والطبيب فيما ذكر الجرائح
 بل هو من افراده كالكحال
 (وقتل جلاد وضربه
 بامر الامام مباشرة الامام

شروط العمد بان كان التعذيب بما يقتل غالبا اه سيد عمر (قوله والافعلى عاقلته) اى وان لم يعتمد اه
 سم قال الرشيدى انظر ماصورة العمد وغيره والذى في كلام غيرهما هو التردد فيما ذكر هل يوجب
 القود او الدية اه (قوله هذا) اى قوله بان تركه بالسكاية (قوله يدفع الخ) هذا يتوقف على ان مال الكا وغيره
 انما يقولون بالقبول عند البحث في الجلة وانه لو ترك البحث اصلا لا يقبل شهادته وهو خلاف المفهوم
 من كلام الادعى اه ع (قوله اذ مالك وغيره يقبلهما) يعنى العبدین اذ هذا هو الذى في كلام الادعى
 اه رشيدى (قوله ٢) يقبلهما كان الظاهر التثنية والجمع (قوله صرح به) اى بما تضمنه الجواب المذكور
 من عدم الشبهة هنا (قوله بل بحث الخ) عبارة المغنى والاسنى بل بحث وبذل وسعه اه (قوله عنه) كان
 الظاهر عنهما كما عبر به فيما ياتى (قول الماتن فان ضمنا عائلة) اى على الاظهر او بيت المال اى على مقابلته
 مغنى وعش (قوله بعدم بحثه عنهما) كان المراد بعدم كمال بحثه عنهما لقوله السابق بل بحث عنه اه سم
 قال الرشيدى وعبرة الزركشى وقد ينسب القاضى الى تقصير في البحث اه (قوله وكذا المراهقان) الى قوله
 وذكر ابن سريج في المغنى الا قوله لان الفرض الى المتن (قوله وكذا المراهقان) اى والعدوان اه معنى
 (قوله والفاسقان الخ) اى والمراتان اه اسنى (قوله بخلافهما الخ) اى المتجاهرين بالفسق ولا يقال ان
 الذمى كالتجاهر لان عقيدته لا تخالف ذلك (تنبيه) افهم كلامه انه لا ضمان على المزكبين وهو ما فى اصل
 الروضة عن العراقيين قبيل الدعاوى لكن فى اصلها فى القصاص ان المازكى الراجع يتعلق به القصاص
 والضمان فى الاصح وهذا هو المعتمد كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله معتبر) صفة اذن لكن يغنى عنه
 قوله بمن حاز الخ (قول الماتن لم يضمن) اى ما تولد منه ان لم يخطئ فان اخطا ضمن وتحملة العاقلة كما تضمن عليه
 الشافعى فى الخاتن قال ابن المنذر واجمعوا على ان الطبيب اذا لم يتعد لم يضمن اه معنى اى اذا كان من اهل
 الحذق اه سلطان عبارة النهاية ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلته
 وكذا من تطيب بغير علم كما قاله فى الانوار اه وعبارة عش قوله لم يضمن اى اذا كان عارفا وظاهره ولو كان
 كافرا لعدم تقصيره بالمعالجة ولا يلزم من جواز امرعاجته وعدم ضمانه قبول خبره ويعلم كونه عارفا بالطب
 بشهادة عدلين عالين بالطب معرفته وينبغى الاكتفاء بآشهاره بالمعرفة بذلك لكثرة الشفاء بمعالجته وقوله
 وكذا اى تجب الدية على عاقلته اه (قوله ويجاب بحمل كلامه الخ) والحاصل على هذا انه ان عين له
 المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والافان كان حاذقا فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان اه سم (قوله
 بحمل كلامه) اى ابن الصلاح (قوله فيضمن الامام) الى قوله وبسليمه فى المغنى (قوله فيضمن الامام) قودا
 ومالا اه معنى (قوله عنه) اى نحو الجلد (قوله ليس له) اى للجلاد فى هذه الصورة اه عش (قوله واقره
 الخ) اعتمده المغنى والاسنى والزيادى (قوله ان مثل ذلك) اى فى ضمان الامام دون الجلاد اه عش (قوله
 وبسليمه الخ) ينبغى فرض الكلام فى غير الاجمعى الذى يعتقد وجوب طاعة الامام هو فالضمان على
 امره اماما كان او غيره اه عش (قوله وجوبه) اى المال عليه اى الجلاد اه عش (قوله بان علم) الى قول

(قوله والافعلى عاقلته) اى والاي يعتمد (قوله بعدم بحثه) كان المراد بعدم كمال بحثه لقوله السابق بل بحث
 عنه (قوله على المنقول المعتمد) عليه مر (قوله لان الفرض الخ) قضيته عدم الرجوع عليهما فى الشق الاول
 وهو ما اذا قصر فى اختبارهما بان تركه ولم يعتمد (قوله والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للاتلاف الخ) فى
 الانوار مانصه ولو اخطا الطبيب فى المعالجة وحصل منه التلف وجبت الدية على عاقلته وكذا من تطيب بغير
 علم اه (قوله ويجاب الخ) فالحاصل على هذا انه ان عين له المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والافان كان حاذقا

ان جهل ظلمه) كان اعتقد الامام تحريره والجلاد حله (وخطاه) فيضمن الامام لا الجلاد لانه الله ولئلا يرغب الناس عنه نعم يسن
 له ان يكفر فى القتل ونقل الادعى عن صاحب الوافى واقره ان مثل ذلك ما لو اعتقد وجوب طاعة الامام فى المعصية لانه بما يخفى انتهى
 وبسليمه فهو انما يكون شبهة فى دفع القود لا المال وحينئذ فالذى يتجه وجوبه عليه وليس على الامام شى الا ان اكرهه كافي قوله (والا)

بان علم ظلمه او خطاه كان اعتقد حرمة (١٩٨) او اعتقدها الجلاد وحده وقته امثال الامام (فالقصاص والضمان على الجلاد)

المتن ويجب في المغنى (قوله بان علم ظلمه أو خطاه) أشار به إلى ان الواو في قول المصنف وخطاه بمعنى أو (قوله) كان اعتقدا حرمة الخ) عبارة المغنى قبيل قول المصنف ويجب انصافه تنبيه محل ما ذكر في الخطا في نفس الامر فان كان في عمل الاجتهاد كقتل مسلم بكافر وحر بعد فان اعتقدا انه غير جائز او اعتقدا الامام جواز دون الجلاد فان كان هنا كراهه فالضمان عليهم او لا فعلى الجلاد في الاصح وإن اعتقدا الجواز فلا ضمان على احد وان اعتقدا الامام المنع والجلاد الجواز فقبل ببنائه على الوجهين في عكسه وضعفه الامام لان الجلاد مختار عالم بالحال فهو كالمستقبل كذا في الروضة واصلها وما ضعه جزم به جمع اه وكذا في الروض وشرحه لا قوله فقبل ببنائه الخ فعبارة ما بدله فقتله الجلاد عملا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله) او اعتقدها الجلاد الخ) اى ولم يعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية اخذنا من انفا (قوله لتعديه) اى الجلاد إذ كان من حقه ما علم الحال ان يتمتع مغنى واسنى (قوله فان كراهه الخ) هذا مشكل في ضمان الامام وقوله فيما إذا اعتقدا الحرمة الجلاد وحده إذ كيف يضمن الامام ويقول بسبب الا كراهه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالهبة او المسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل اه سم وقد يجاب بان ضمانه وقوله اتسببه باكرهه الجلاد في ضمانه وقوله لا اتسببه بذلك في قتل مة قول الجلاد (قوله قطع سر المولود) إلى قوله الخبر اى داود في النهاية لا قوله وهذا كله إلى ويجب وقوله وروى ابوداود في المتن (قوله قطع سر المولود) الاولى سر المولود عبارة المختار والسر بالضم ما قطعته القابلة من سره الصبي والسرة لا قطع ولا يماهى الموضع الذى قطع منه السر انتهت اه عشرين (قوله هنا) الاولى بذلك اى بقطع السرة بعد تخويرها (قوله فن علم به) ومنه القابلة اه عشرين (قوله فان فرط) اى من علم به (قوله فلم يحكم القاطع) نومات الصبي واختلاف الوارث والقابلة فلا فى انه هل مات لدم الربط او احكامه او بغير ذلك صدق مدعى الربط او احكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن اى بالدية على عاقلة وقوله وكذا الولي اى فيما لو امله فلم يحضره من يفعل به ذلك اه عشرين اى وبالأولى فيما لو حضر بنفسه فلم يحكم القاطع الخ (قوله الرجل والمرأة) إلى قوله به يعلم في المغنى لا قوله وقد يجمع إلى وروى وقوله ودلالة الاقتران إلى وقيل وقوله وفي رواية اسرى الوجه وقوله وتسمى إلى قال المصنف (قوله ومنها) اى من ملة ابراهيم (قوله الختان) اى وجوبه كما في شرح المذهب فدل على المدعى اه بحيرى (قوله اختن الخ) اى ابراهيم اه عشرين (قوله وصح مائة وعشرون) اى صح انه اختن وعمره مائة الخ (قوله حسب) يعنى مبنى على حسان عمره (قوله بالقدوم) بتخليف الدال وقد تشدد اه قاموس (قوله آلة للتجار) ينحت بها وهى مخففة قال ابن السكيت ولا نقل قدوم بالتشديد والجمع قدم اه مختار اه عشرين (قوله القى عنك الخ) عبارة المغنى انه عليه السلام امر بالختان رجلا اسلم فقال له القى الخ والامر للوجوب خرج الخ (قوله) خرج الاول) اى الامر بالقاء الشعر عن حقيقته (قوله الثانى) اى الامر بالاختتان (قوله على حقيقته) من الوجوب اه سم (قوله وقيل واجب الخ) وقيل هو سنة لقول الحسن قداسلم الناس ولم يختنوا اه مغنى (قوله ونقل الخ) عبارة المغنى قال المحب الطبرى وهو قول اكثر اهل العلم اه (قوله تشبه الخ) فاذا قطعت بقى اصلها كالنواة اه مغنى (قوله وتقليله) اى المقطوع اه عشرين (قوله اشئى) من الاشتم

فلا ضمان او غير حاذق فعليه الضمان (قوله فان كراهه ضمنا المال وقتلا) هذا مشكل في ضمان الامام وقته فيما إذا اعتقدا الحرمة الجلاد وحده إذ كيف يضمن الامام ويقتل بسبب الا كراهه على فعل يعتقد حله كان كان الامام يرى قتل الحر بالعبد والمسلم بالذمي فاكرهه عليه مع انه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل فليتأمل (قوله ويجب قطع سر المولود) قال في شرح الروض لا لان وجوبه على الغير لانه لا يفعل الا فى الصغر كذا قاله الزركشى اه وفي قوله كذا اشارة الى التبرى منه ولعل وجهه انه لا مانع من انه قد يترك الى البلوغ فيجب له عليه كالختان (قوله فبقى الثانى على حقيقته) من الوجوب

وحده (ان لم يكن اكرهه) من جهة الامام لتعديه فان اكرهه ضمنا المال وقتلا (ويجب) قطع سر المولود بعد ولادته بعد تخويرها لتوقف امساك الطعام عليه والمخاطب هنا الولي اى ان حضرو الا فى علم به عينا تارة وكفاية اخرى كارضاعه لانه واجب فورى لا يقبل التأخير فان فرط فلم يحكم القطع او نحو الربط ضمن وكذا الولي وهذا كله ظاهر وان لم اره ويجب ايضا (ختان) المرأة والرجل حيث لم يولد اختنين لقوله تعالى ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا ومنها الختان اختن وهو ابن ثمانين سنة وصح مائة وعشرون لكن الاول اصح وقد يجمع بان الاول حسب من حين النبوة والثانى من حين الولادة بالقدوم اسم موضع وقيل آلة للتجار وروى ابوداود القى عنك شعر الكفرواختن خرج الاول لدليل فبقى الثانى على حقيقته ودلالة الاقتران ضعيفة كما حقق في الاصول وقيل واجب على الرجال سنة للنساء ونقل عن اكثر العلماء ثم كفيته في (المرأة بجزء) اى بقطع جزء يقع عليه الاسم (من اللحمية) الموجودة (بأعلى الفرج) فوق ثقبه البول تشبه عرف الديك ويشمى البظر بموحدة

ولا تنهيك فانه أخطأ الدرأد وأب لبلع أي لزيادته فلهذا الجماع وفي رواية أخرى الوجه (١٩٩) أي أكثر لما نوهده (و) في الرجل

أي خذني من البظر قليلا (قوله ولا تنهيك) أي لا تنالني (قوله وفي رواية) أي بدل أخطأ المرأة (قوله
أي أكثر الخ) تفسير لكل من روايتي أخطأ للمرأة وأسرى الوجه (قوله لما نوهده) أي ماء وجهها اه معنى
(قوله جميع) إلى قوله وسكتوا عليه في النهاية لإلا قوله وقبل يحنن إلى ومن له ذكر أن وقوله ويفرق إلى الماتن
(قول الماتن ما يغني حشفته) ويدعي أنها إذا ثبت بعد ذلك لا تجب إذا التها لحصول الغرض بما فعل أو لا اه
عش (قوله حتى تنكشف كلها) فلا يكفي قطع بعضها ويقال لتلك الجلدة القلفة أسنى ومعنى (قوله منها)
أي الغرلة (قوله وجب) أي قطع ذلك الشيء (قوله ولا) أي وإن لم يمكن قطع شيء الخ (قوله وقد كثر
اختلاف الرواة الخ) عبارة المغني (فائدة) أول من ختن من الرجال إبراهيم صلى الله عليه وسلم ومن الإناث
هاجر رضي الله عنهما (تنبيه) خلق آدم محتونا ولد من الأنبياء محتونا ثلاثة عشر شيث ونوح وهود وصالح
ولوط وشعيب ويوسف وموسى وسليمان وزكريا وعيسى وحظلة بن صفوان ونيانصلى الله عليه وسلم ثم
ذكر روايتي ختن جبريل وختن عبد المطلب (قوله كثر ثلاثة عشر نبيا) وقد نظمهم الشيخ علي السعدي

فأدم شيث ثم نوح نبيه * شعيب للوط في الحقيقة قد تلا
وموسى وهود ثم صالح بعده * ويوسف زكريا فافهم لتفضلا
وحظلة يحيى سليمان مكملا * لعدهم والخلف جاء لمن تلا
ختنا جميع الأنبياء محمد * عليهم سلام الله مسكا ومنذلا

ومنذلا اسم لعود البخور اه عش (قوله وان جبريل الخ) أي وجاء ان الخ (قوله في ذلك) أي في
شان ولادته صلى الله عليه وسلم محتونا (قوله غير واحد) عبارة النهاية جمع اه (قوله ولم ينظروا) أي
الحفاظ القائلون بذلك (قوله في رده) أي الحاكم (قوله ولا تصحيح الضياء الخ) عطف على لقول
الحاكم (قوله عندهم) أي الحفاظ المذكورين (قوله والأوجه في ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع
اه (قوله بأنه يحتمل أنه كان الخ) هذا إنما يفيد الجمع بين روايتي ولادته محتونا وغير محتون لا بين روايتي
ختن جبريل وختن جده عبد المطلب اه رشدي (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) معتمد اه عش
(قوله وإنما يجب) إلى قوله كذا نقله في المغني لإلا قوله ويؤخذ إلى ومن له ذكر أن وقوله ويفرق إلى الماتن
وقوله وبه برده ويكره وقوله وفي وجهه إلى ولا يجب (قوله في حى) فمن مات بغير ختان لم يحنن في الأصح
وقبل يحنن في الكبير دون الصغير اه معنى (قوله والعقل) أي واحتمال الختان معنى وأسنى (قوله
فيجب بعدهما فور الان خفيف الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقة يخاف عليه منه
فيترك حتى يغلب على الظن سلامته فان لم يخف عليه منه استحب تأخيرها حتى يحتمل اه زاد المغني قال
البلقنى وهذا شرط لاداء الواجب لانه شرط الوجوب اه (قوله ان خيف عليه الخ) أي البالغ العاقل
(قوله ويامر به الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه تنمى يجب الامام البالغ العاقل إذا احتمله وامتنع منه
ولا يصح منه حيث أن مات بالختان لانه مات من واجب فلو أجبره الامام فحنن أو ختنه أب أو جد في حرا أو برد
شديد فمات وجب على الامام دون الاب والجدة نصف الضمان لان اصل الختان واجب والهلاك حصل من
مستحق وغيره ويفارق الحد بان استيفاءه إلى الامام فلا يؤخذ بما يفرض إلى الهلاك والختان يتولاه الختون
أو والده غالبا فاذا تولاه شرط فيه سلامة العاقبة وبذلك علم الفرق بينه وبين الولد في الختان اه (قوله
ويامر به) أي وجوب اه عش (قوله حيثن) أي حين غلبة ظن سلامته منه (قوله ولا يضمنه) أي
بالاجبار (قوله ان مات) أي بالختان (قوله الا ان يفعله به) أي يفعل المتمتع الختان باجبار الامام (قوله

(قوله فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات الا ان يفعله به في شدة حرا أو برد الخ) عبارة الروض فلو أجبره
الامام أو ختنه الاب أو الجد في حرا أو برد شديد فمات وجب على الامام فقط أي دون الاب والجدة نصف
الضمان ومن ختن من لا يضمنه فمات أفقتض منه فان كان أب أو جد ضمن المال أو من يحتمل وهو ولي فلا
ضمان أو اجنبى فالتقصاص اه انظر قوله أولا فقط وثانيا ضمن المال وكان الاول مخصوص بالبالغ والثاني

عليه منه فيؤخر حتى يغلب على الظن سلامة منه ويامر به حيثن الامام فان امتنع أجبره ولا يضمنه ان مات إلا ان يفعله به في شدة حرا أو برد

بقطع (جميع) ما يغني
حشفته) حتى تنكشف كلها
وبه يعلم ان غرلته لو تقلصت
حتى انكشف جميع الحشفة
فان امكن قطع شيء مما يجب
قطعه في الختان منها دون
غيرها وجب ولا نظر لذلك
التقصص لانه قد يزول فستبر
الحشفة وإلا سقط
الوجوب كالمولود محتونا
وقد كثر اختلاف الرواة
والحفاظ واهل السير في
ولادته ^{صلى الله عليه وسلم} محتونا لانه
جاء أنه ولد محتونا كثر ثلاثة
عشر نبيا وان جبريل ختنه حين
طهر قلبه وان عبد المطلب
ختنه يوم سابعه لكن لم
يصح في ذلك شيء على ما قاله
غير واحد من الحفاظ ولم
ينظروا لقول الحاكم ان
والذي توارثت به الرواية
ولد محتونا ومن اطال في
رده الذهبى ولا تصحيح
الضياء حديث ولادته محتونا
لانه ثبت عندهم ضعفه
والاوجه في ذلك الجمع بانه
يحتمل انه كان هناك نوع
تقصص الحشفة فنظر بعض
الرواة للصورة فسماه ختانا
وبعضهم للحقيقة فسماه
غير ختان وقد قال بعض
المحققين من الحفاظ الاشبه
بالصواب انه لم يولد محتونا
وانما يجب الختان في حى
(بعد البلوغ) والعقل إذ لا
تكليف قبلها فيجب
بعدهما فور إلا ان خيف

فيلزمه نصف ضمانه ولو باع بجنو لم يجب ختانه وأمرهم ذكره الرجل والمرأة أنه لا يجب ختان الخنثى المشكل بل لا يجوز لامتناع الجرح مع الاشكال وقيل يمتن فرجاء بعد بلوغه ورجعه ابن الرفعة فعليه يتولاهو أن أحسنه أو يشتري أمة تحسنه فان عجزت ولا رجل أو امرأة للضرورة أو يؤخذ منه أن البالغ لا يجوز لغير حليته ختانه إلا أن عجز عن زوجة أو شراء أمة تحسنه وقياسه أنه لو كان ثم أمة تحسن مداواة علة بفرجه لم يجز له توليته لغيرها إلا أن عجز عن (٢٠٠) شرائها ومن له ذكر أن عاملان يختنان فإن تميز الاصلى منهما فهو فقط فان شك فكالتخشي

ويفرق بينه وبين ما مر آخر السرقة بأنه لا تعدى هنا فلم يناسبه التعليل بخلافه ثم (وينتد تعجيله في سابعه) أي سابع يوم ولادته للخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم ختن الحسين رضى الله عنهما يوم سابعهما وبه يرد قول جمع لا يجوز فيه لانه لا يطبقه ويكره قبل السابع فان آخر عنه فقئ الاربعين والافنى السنة السابعة لانها وقت امره بالصلاة وفي وجه حرمة قبل عشر سنين ورد بخبره للاجماع ولا يحسب من السبع يوم ولادته لانه كلما اخر كان اخف ايلاما وبه فارق العقيقة لانها بر فندب الاسراع به قال ابن الحاج المالكي ويسن اظهار ختان الذكور واخفاء ختان الاناث كذا نقله جمع مناعه وسكتوا عليه وفيه نظر لان مثل هذا انما ثبت بدليل وورده صلى الله عليه وسلم فان اريد أن ذلك امر استحسانى لم يناسبه الجزم بسننه وظاهر كلامهم في الولاثم أن الاظهار سنة فيهما إلا ان يقال لا يلزم

فيلزمه (أي الامامو) (قوله نصف ضمانه) أي والنصف الثاني مدر اه عش (قوله ولو باع بجنو نا الخ) محترز قوله والعقل ولو قال اما المجوز الخ كان أولى اه عش (قوله فعليه) أي ما رجحه ابن الرفعة (قوله يتولاهو) أي الخنثى المشكل (قوله أو يشتري الخ) عبارة غيره والاشترى الخ (قوله فان عجز) أي عن الفعل بنفسه وتحصيل الامة (قوله تولاهو امرأة أو رجل الخ) أي كالتطبيب أسنى ومعنى (قوله ان البالغ الخ) انظر التقيد به مع أن غيره كهو في حرمة النظر الى فرجه اه سم (قوله عن زوجة) أي تزوجها (قوله عاملان) قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو البول وجهان قال في شرحه جزم كالروضة في باب الغسل بالثاني ورجحه في التحقيق سم على حجب وما رجحه في التحفة بمتعداه عش (قوله فهو فقط) أي فالأصلى يجب ختته فقط (قوله ويفرق بينه الخ) قد ينتقض هذا الفرق بختان الاصلين جميعا وعدم قطعهما في سرة واحدة اه سم (قوله وبه) أي بذلك الخبر (قوله ويكره الخ) أي على الاول اه معنى (قوله والافنى السنة السابعة) أي وبعد هاتين وجوبه على الولي أن توقفت الصلاة عليه اه عش (قوله بالصلاة) أي والطهارة اه معنى (قوله من السبع) الاولى من السبعة (قوله فارق العقيقة) وحاق الرأس وتسمية الولد اه معنى أي حيث يحسب فيها يوم الولادة من السبعة عش (قوله به) أي بالعقيقة والتذكير بتأويل البر (قوله قال ابن الحاج المالكي الخ) عبارة النهائية ويسن الخ كما نقله جمع عن ابن الحاج المالكي اه (قوله واخفاء ختان الاناث) أي عن الرجال دون النساء اه عش (قوله منا) أي معاشر الشافعية (قوله أن ذلك) أي الاخفاء (قوله لا يلزم من ندب وليمة الختان اظهاره الخ) المتبادر الذي يقتضيه السياق أن المراد لا يلزم من اظهار ندب وليمة الختان الشامل لختان المرأة اظهار ختانها على حذف المضاف ولا يخفى بعد ذلك النفي (قول المتن فان ضعف) أي الطفل اه معنى (قوله في السابع) أي قوله كما مر في النهاية ما يوافقه الا انه اسقط قول الشارح أي حال إلى وإن قصد وقوله أو في حال وذكروا ولمن قصد عقب قوله الاتي بخلاف الاجنبى لتعديده وهو حسن (قوله وجوب الخ) كذا في المعنى (قوله أي حال يحتمله الخ) أن كان هذا هو قول المتن الاتي فان احتمله وختته ولى الخ فلم قدمه هنا ولم يحل فيه على ما يأتي في المتن بأن يقول كما يأتي وأن كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم اه سم أقول صنع المعنى والنهية صريح في أن هذا ذلك حيث لم يكتف ببيان قول المتن ومن ختته في سن وقوله لا يحتمله شيئا أصلا ثم اقتصر على ذكر مسألة الاجنبى وما يتعلق بها في شرح قول المتن الاتي فان احتمله وختته الخ (قوله وهو متجه) وفاقا للنهية وخلافا للاسنى والمعنى (قوله وكذا خاتن الخ) أي لا قود عليه ويضمن بديته شبه العمدة في الصورتين اه عش (قوله فيهما) أي فيما قبل كذا وما بعده (قوله أو في حال الخ) عطف على قوله حال يحتمله الخ (قول المتن لزمه قصاص) أي

بغيره (قوله أن البالغ) انظر التقيد به مع أن غيره كهو في حرمة النظر الى فرجه (قوله عاملان) قال في الروض وهل يعرف أي العمل بالجماع أو البول وجهان قال في شرحه جزم كالروضة في باب الغسل بالثاني ورجحه في التحقيق اه (قوله بأنه لا تعدى الخ) قد ينتقض هذا الفرق بختان الاصلين جميعا وعدم قطعهما في سرة واحدة (قوله أي حال يحتمله الخ) أن كان هذا هو قول المتن الاتي فان احتمله وختته ولى الخ فلم قدمه هنا ولم لم يحل فيه على ما يأتي في المتن بأن يقول كما يأتي وأن كان غيره فليبين ذلك فانه غير مسلم (قوله وهو متجه) كتب

من ندب وليمة الختان اظهاره في المرأة (فان ضعف عن احتمالها في السابع) (آخر) وجوب إلى أن يحتمله (ومن ختته في سن) وليا أي حال يحتمله وهو ولى ولو قيما فلا ضمان أو وهو أجنبي قتل لتعديده وأن قصد إقامة الشعائر كما اقتضاه اطلاقهم وهو متجه خلافا للزركشى لأن ظن ذلك لا يبيح له الاقدام بوجه فلا شبهة وليس كقطع يد سارق بغير إذن الامام لا هدارها بالنسبة لكل أحد مع تعدى السارق بخلافه هنا نعم أن ظن الجواز وعذر بجهله فالقياس أنه لا قود عليه وكذا خاتن باذن أجنبي ظنه وليا فيما يظهر فيهما أو في حال (لا يحتمله) لنحو ضعف أو شدة حر أو برد فمات (لزمه القصاص) لتعديده بالجرح المهلك نعم

ان ظن انه يحتمله لم يلزمه قصاص على الاوجه لعدم تعديده (الاول والدا) وان علاما مر أنه لا يقتل بولده نعم عليه الدية مغلظة في ماله لانه عمد محض وكذا مسلم في كافر وحر لظن لمامر أنه لا يقتل به أيضا (فان احتمله وخته ولي) ولو وصيا أو قريبا (فلا ضمان في الاصح) لاحسانه بتقدمه لانه اسهل عليه مادام صغير بخلاف الاجنبى لتعديده كما مر فان قلت قولهم هنالا نه اسهل بنا في مامر آفنا انه كلما أخر كان أخف ايلاما قلت لا منافاة لان المفضل عليه هنا بعد البلوغ ولا شك انه قبله اسهل منه بعده ثم حسب ان يوم (٢٠١) الولادة ولا شك انه مع عدمه اخف منه مع حسبانه (وأجرته)

وبقية مؤنه (في مال الختون) فان لم يكن له مال فعلي من عليه مؤته كالسيد (فصل) هـ في حكم اتلاف الدواب (من كان مع) غير طير اذ لا ضمان باتلافه مطلقا لانه لا يدخل تحت اليد أى مالم يرسل الماعلم على ما صار اتلافه له طبعا فيما يظهر ويؤيده قولهم يضمن بتسبب ما علمت ضرر اوته ليلا ونهارا وافتى البلقيني في نحل قتل جملا بانه هدر لتقصير صاحبه دون صاحب النحل اذ لا يمكنه ضبطه فان قلت شرب النحل للعسل طبع له فهل قياس ما تقرضانه بارساله عليه فشربه قلت الظاهر هنا عدم الضمان لان من شأن النحل ان لا يهتدى للارسال على شىء ولا يقدر على ضبطه ولا نظر لارساله لانه ضرورى لاجل الراعى وحينئذ لو شرب عسل الغير ثم منع عسلا فهل هو لصاحب العسل يحتمل ان يقال لا أخذ من جعلهم شره للعسل المنتجس حيلة مطهرة له اذ هو صريح في استحالة ما شر به وان نزل منه فوراً ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به فكان

وليا كان أو غيره ان علم أنه لا يحتمله اهمغنى (قوله) ان ظن أنه يحتمله كان قال له أهل الخبرة يحتمله اهمغنى (قوله) لم يلزمه قصاص الخ) ويجب عليه دية شبه العمد كما بحثه الزركشى مغنى وأسنى (قول المتن لإلا والدا) أى ختته في سن لا يحتمله اهمغنى (قوله) وان علا) إلى الفصل في المغنى لإلا قوله وحر لظن وقوله كما مر إلى المتن (قوله) نعم عليه الدية مغلظة الخ) نعم تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتنا ملسم على حجج اه عش (قول المتن فلا ضمان الخ) والبالغ المحجور عليه بسفه ملحق بالصغير كما صرح به صاحب الوافى والمستقل اذ اختته باذنه اخني فاته فلا ضمان وكذا السيد في ختان رقيقة لا ضمان عليه اهمغنى (قوله) بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص سم على حجج ومنه ما يقع كثيرا ممن يريد ختان ولده فيختن معه ايتاما قاصدا بذلك إصلاح شأنهم وارادة الثواب وينبغي ان الضمان على المزين كاعلم من قولهم السابق وكذا خاتن الخ ومن اراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الختن وحيث ضمنه فينبغى ان يضمن بدية شبه العمد ولا قصاص للشبهة على ما مر في قوله نعم ان ظن الجواز الخ اه عش (قوله) وبقيته مؤته) إلى الفصل في النهاية (قوله) فعلى من عليه الخ) ومنه بيت المال ثم ميساير المسلمين حيث لاولى له خاص اه عش (قوله) كالسيد) عبارة المغنى اما الرقيق فاجرته على سيده ان لم يمكنه من الكسب لها اه (فصل) هـ في حكم اتلاف الدواب (قوله) في حكم اتلاف الدواب) أى وما يتبعه كمن حمل خطبا على ظهره ودخل به سوقا وان اريد بالدية ما يشمل آدمى دخل هذه لكن على ضرب من المسامحة في قوله مع دابة لان من حمل هو الدابة لانه معها اه عش (قوله) غير طير) إلى قوله فان قلت في النهاية والمغنى لإلا قوله فيما يظهر إلى قوله لو أفتى (قوله) مطلقا) أى ليلا ونهارا اه عش (قوله) أى مالم يرسل الخ) راجع إلى قوله اذ لا ضمان باتلافه مطلقا وقوله الماعلم بفتح اللام المشددة بالنصب على انه مفعول أو بالرفع على انه نائب فاعل (قوله) على ما صار اتلافه الخ) أى فيضمن اه عش (قوله) له) متعلق باتلافه والضمير راجع لما وقوله طبعا أى للماعلم خبر صار (قوله) جملا) أى مثلا وقوله بانه أى الجمل وقوله لتقصيره أى حيث لم يضعه في بيت مسقف أو لم يضع عليه ما يمنع وصول النحل اليه ولا فرق في ذلك بين كون الجمل في ملكه أو غيره اه عش (قوله) فهل قياس ما تقرر) أى بقوله أى مالم يرسل الخ (قوله) أن لا يهتدى) ببناء الفاعل وقوله ولا يقدر الخ ببناء المفعول عطف تفسير له (قوله) وحينئذ) أى حين عدم الضمان (قوله) اذ هو) أى ذلك الجعل (قوله) ويلزم من استحالة الخ) سياقى في كلامه منعه (قوله) لما لك) أى النحل (قوله) وأيضا الخ) عطف على قوله أخذ الخ (قوله) وهذا موجود هنا فزال به الملك) سياقى في كلامه منعه (قوله) لما تقرر الخ) أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان الخ (قوله) أنه غير مضمون) فيه ان عدم المضمونية إنما يتجه مع تلف العين لامع بقائها اه سم (قوله) ان كان) أى الخلط (قوله) لما لك) أى العسل

عليه مر صرح (قوله) نعم عليه الدية مغلظة) تقدم باعلى الهامش في البالغ انه لا ضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فليتنا مل (قوله) بخلاف الاجنبى) فعليه القصاص (فصل) هـ من كان مع دابة او دواب ضمن اتلافها نفسا وما لايلا ونهارا الخ (قوله) ويلزم من استحالة ان هذا غير ما شر به) قد يقال ان اللازم كونه غير صفة لا ذاتا وذلك لا يقتضى خروجه عن ملكه كالموت فترخ البيض المغصوب أو تخلل العصير ثم رأيت ما يأتى في الاحتمال الثانى (قوله) انه غير مضمون) فيه ان عدم

(قوله لما لكها) أى النحل (قوله ولعل هذا) أى الاحتمال الأخير (قوله فى الطريق) إلى قوله كما يعلم فى المغنى وإلى قوله نظير ما مر فى النهاية إلا قوله كما يعلم مما يأتى فى مركبه وقوله أو عليها راكبان وقوله ولو رما حاطبهما على الأوجه وقوله كذا إلى وما لو غلبته وقوله كذا كرو وقوله ومن ثم إلى لكن (قول مثلا) أى أو فى سوق (قوله سواء كانت الخ) عبارة المغنى سواء كان مالكام مستاجرا أم ودعا أم مستعيرا أم غاصبا أه (قوله أم غيره) الأولى أم بغيره كفى النهاية قال عرش قوله أم بغيره شمل المكره بفتح الراء فيضمن ولا شىء على المكره بكسر الراء لأنه إنما كرهه على ركوب الدابة لآعلى اتلاف المال لكن نقل عن شيخنا الزياى أن قرار الضمان على المكره بكسر الراء والمكره طريق فى الضمان وعليه فلا فرق بين الأكره على اتلاف والأكره على الركوب أم عرش (قوله ولو غيره مكف) ومن ذلك ما إذا أكثره من ولية إنسان ليسوق دابته ويقوده ويرعاه أو اقتضت المصلحة إيجاره لذلك فقيمة ذلك أن الضمان على الصى كركابه لمصلحة فان استعمله صاحب الدابة فى سوقها أو قودها أو رعيها بغير إذن وليه فينبغى أن يكون كالأكره كركابه اجنبى أه بجيرى عن سم (قوله فى مركبه) اسم فاعل (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد بعد علمه سم على حج وقد يقال اللقطة أمانة فى يد وأجدها والعبد ليس من أهل الولايات عليها فترك السيد لها فى يده تفهيم منه ولا كذلك البهية أه عرش وقد يقال أيضا أن اللقطة قد تصير ملكا للسيد بخلاف البهية (قول ضمن إلا فيها) كان الأولى تأخير عن قوله له يد (قول أمان ضمن إلا فيها) (فرع) لو كان راكبا حارة مثلا ووراءه أحجش فاتفق شيئا ضمنه كذا فى فتاوى الفقهاء رحمهم الله تعالى أه عرش (قوله بجزء من اجزائها) أشار به إلى أنه لا منافاة بين ما هنا وما يأتى من عدم الضمان بنحو بولها على ما يأتى فيه أه رشيدى (قوله على العاقلة) عبارة المغنى تنبيه حيث أطلقوا ضمان النفس فى هذا الباب فهو على العاقلة أه (قوله فى ماله) المراد منه أنه لا يتعاقب بالعاقلة بل بذمته يؤديه من ماله فلا يسأل المراد بكونه فى ماله أنه يتعاقب به كمتعاق الدين بالرهون أه عرش (قوله لأن فعلها) إلى قوله ولو رما حاطبهما (قوله أو عليها راكبان ضمنا الخ) وفاقا للمغنى وخلاف للنهاية عبارة أه وركبها اثنان فعلى المتقدم دون الرديف كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى لأن فعلها منسوب إليه أه يؤخذ من هذه العلة أن المتقدم لو لم يكن له دخل فى تسيرها كرىض وصغير اختص الضمان بالرديف سم وعرش ورشيدى (أقول) وقد يؤخذ منها أيضا أنهم لو تشاركا فى التسير فالضمان عليهما نصفين ويمكن أن يجمع هذا بين كلام الشارح والمغنى وكلام النهاية (قوله أو هما) أى السائق والقائد (قوله وراكب) سئل بعض المشايخ عن أعمى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على أيهما فاجاب بأن الضمان على الراكب أعمى أو غيره أه سم (قوله وراكب) ظاهره ولو أعمى ونقله سم على المنهج عن الطبرلاوى ثم قال (فرع) لو ركب اثنان فى جنبها فى كفى محاربتين فالضمان عليهما فلوركب ثالث بينهما فى الظهر فقال مر الضمان عليه وحده وفيه نظر ولا يبعد أن يكون الضمان عليهم اثلاثا وفاقا للطبرلاوى أه وظاهره ولو كان الزمام بيد أحدهم أه عرش (قوله ضمن وحده) يؤخذ من

المضمومية إنما يتجه مع تلف العين لا مع بقائها (قوله ولا كذلك هنا) قد يقال قد يوجد هنا قرار السيد بعد علمه (قوله فان كان معها سائق وقائد الخ) سئل بعض المشايخ عن أعمى راكب دابة وقاده بصير فالتفت الدابة شيئا فالضمان على أيهما فاجاب بما نصه الضمان على الراكب أعمى أو غيره وعلى المتقدم من الاثنين الراكبين مثلا أه وكان وجه تخصيص المتقدم من الراكبين أن سيرها منسوب إليه وإن كانت في يدهما بحيث لو تنازعا كانت بينهما وقد قضى هذا أنه لو نسب سيرها للمؤخر فقط كالأكره كان المتقدم نحو مرىض لا حركة له محضون للمؤخر اختص الضمان بالمؤخر ثم قضية ما أتى به فى الأعمى أنه لا يعبر فى تخصيص الراكب بالضمان كون الزمام بيده بخلاف قول ابن يونس لعل تضمن الراكب إذا كان الزمام بيده فليتأمل إلا أن بقيد تضمن الأعمى بما إذا كان الزمام بيده (قوله ضمنا) هو واحد وجهين فى الراكبين والآخر تضمن المتقدم فقط وبه أتى شيخنا الشهاب الرملى وإن كان لو تنازعا جعلت لهما أه (قوله ضمن وحده) يؤخذ

فهو لما لكها لأن نزوله منها سبب ظاهر فى ملك مالها ولعل هذا هو الأقرب (دابة أو دواب) فى الطريق مثلا مقطوعة أو غيرها سائقا وقائدا أو راكبا مثلا سواء كانت يده عليها بحق أم غيره ولو غير مكلف كما يعلم مما يأتى فى مركبه وقتناذن سيده أم لا كما شمله كلامه فيتعلم متلفها برقبته فقط ويفرق بين هذا ولقطة أقرها يده فتلفت فانها تتعلق برقبته وبقية أموال السيد بأنه مقصر ثم يتركها بيده المنزل منزلة يد المالك بعد علمه بها ولا كذلك هنا لا يقال القن لا يده لا نأقول ليس المراد باليد هنا التى تقتضى ملكا بل التى تقتضى ضمنا وهو بهذا المعنى له يد كما هو ظاهر (ضمن اتلافها) بجزء من اجزائها (نفسا) على العاقلة (وما لا) فى ماله (ليلا ونهارا) لأن فعلها منسوب إليه وعليه حفظها وتعهدها فان كان معها سائق وقائد أو عليها راكبان ضمنا نصفين أو هما أو أحدهما وراكب ضمن وحده لأن اليد له وخرج بقوله مع دابة

مالوا نفلت بعد احكام نحور بطها و اتلفت شيئا فانه لا يضمن كاسيذكره ويستثنى من اطلاقه مالو نخسها غير من معها فضيان اتلافها على الناحس ولور مو حاطبها على الاوجه مالم ياذن له من معها فعليه ولو كانت ذاهبة فردها (٣٠٣) آخر تعلق ضمان ما اتلفه بعد الرد به كذا

اطلقه بعضهم وينبغي
تقييده بما اذا كان رده
بنحو ضررها نظير النخس
فياذكر اما اذا اشار اليه
فارتدت فيحتمل ان لا ضمان
اذا لا الجاء حينئذ ومالو غلبته
فاستقبلها اخر فردها كما
ذكر فان الراد يضمن ما اتلفته
في انصرافها ومالو سقط
هو او مر كونه ميتا على شيء
فاتلفه فلا يضمنه كما لو افتخ
ميت فانكسره بضرورة
تخلاف طفل سقط عليها
لان له فعلا والحق الزركشي
بسقوطه بالموت سقوطه
بنحو مرض او ربح شديد
وفيه نظر والفرق ظاهر
ومالو كان راكبها يقدر
على ضبطها فاتفق انها غلبته
لنحو قطع عنان وثيق
واتلفت شيئا فلا يضمنه على
ما اخذه من كلامهم لعدم
تقصيره ومن ثم لو كانت
لغيره ولم ياذن له ضمن لكن
الذي اقتضاه كلام الشيخين
واعتمده البلقيني وغيره
الضمان نظير مامر في
الاصطدام بخلاف مامر
في غلبة السفينتين لراكبهما
لان ضبط الدابة يمكن بالاجام
وعلى الاول فيفرق بان ما هنا
اخف لاحتياج الناس اليه
غالبا بخلاف خصوص
الاصطدام لندرته وانبائه
غالباع عدم احسان الركوب

هذا تضمن الراكبة مع المسكاري القائددونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمن الراكب اذا كان الزمام بيده
فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيده اسم على حجي وعبارته على المنهج يعلم بذلك ان الضمان على المارة التي تتركب
الان مع المسكاري دون المسكاري مر انتهى وهذا هو المعتمد اه عرش (قوله مالو انفلت الخ) وينبغي
عدم تصديقه في ذلك الا بينة اه عرش (قوله على الناحس) اي ولو صغيرا امرا كان او غير امير لان ما كان
من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المميز وغيره اه عرش (قوله بعد الرد به) اي بالراد مالم ياذن له من
معهما اخذا بما قدمه في الناحس اه عرش عبارة الرشيدى انظر الى متى يستمر ضمانه وله مادام مسيرها
منسوبا لذلك الراد فايراجع اه (قوله كذا اطلقه به ضهم) وكذا اطلقه النهاية كما مر (قوله اما اذا اشار اليها
الخ) وقد يتجه الضمان اذا انثرت الاشارة عادة ارتدادها اسم (قوله ومالو غلبته) الى قوله وفيه انظر في المغنى
(قوله كما ذكر) اي بنحو ضررها (قوله فاتلفه) اي الساقط وقوله بخلاف طفل سقط عليها اي القارورة
فانه يضمن اه عرش (قوله والحق الزركشي الخ) اقره المغنى (قوله) ومالو كان راكبها يقدر الخ) ينبغي ان
يتامل هذا المقام غاية التأمل فان الذى اقتضاه كلام الشيخين من الضمان واعتمده البلقيني مصور يكون
الراكب لا يقدر على ضبطها كانه صاحب المغنى وهو كذلك في العزيز وغيره ومن تأمل تصويره وهو تعليله
لا يرتاب في ان المعتمد في هذه عدم الضمان كما اشار اليه القائل اخذ من كلامهم فهو اخذ شديد فليتأمل
حق تأمله اه سيد عمر عبارة المغنى خامسا اي المستثنى لو كان راكب لا يقتدر على ضبطها فقسمت اللجام
وركت راسها فهل يضمن ما اتلفه قولان وقضية كلام اصل الروضة في مسئلة اصطدام الراكبين ترجيح
الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله ومن ثم لو كانت لغيره الخ) عبارة للمغنى والاسنى ولور كسبي او
بالغ دابة انسان بلاذن فغلبته فاتلفت شيئا ضمنه اه (قوله لكن الذى اقتضاه كلام الشيخين) اعتمده
النهاية والشهاب الرملى (قوله وعلى الاول) اي عدم الضمان (قوله بان ما هنا خف) الاول بان خفف
هنا (قوله ومالو اركب) الى قوله لكن هذا في المغنى الا قوله لا يضبطها مثلها وقوله لكن هذا الى وماربطها
ولمى قوله وافتى ابن عجيل في النهاية الا قوله كما مر في الغصب بقيد وقوله ومحلها الى وخرج به (قوله اجنبى
الخ) قال في العباب وان اركبها الى الصبي لمصاحته وكان ممن يضبطها ضمن الصبي والاضمن الولي اه يجيرى
عن سم وفي الرشيدى عن الزركشي ما يوافقه (قوله لا يضبطها مثلها) ليس بقيد فالضمان على الاجنبى
مطلقا عرش ورشيدى (قوله لالنحو نوم) اي فانه يضمن عرش مغنى (قوله فلا يصح ايراده قد يقال

من هذا تضمن الراكبة مع المسكاري القائددونه الاعلى قول ابن يونس لعل تضمن الراكب اذا كان الزمام
بيده فلا تضمن الا اذا كان الزمام بيده (قوله اما اذا اشار اليها فارتدت فيحتمل ان لا ضمان) وقد يتجه الضمان
اذا انثرت الاشارة عادة ارتدادها (قوله ومن ثم لو كانت لغيره ولم ياذن له ضمن) شرح الروض ولور كسبي
صبي او بالغ دابة رجل بغير اذنه فغلبته الدابة واتلفت شيئا فعلى الراكب الضمان بخلاف مالور كسبي المالك
فغلبته حيث لا يضمن في قول لانه غير متعذر صرح به الاصل (قوله لكن الذى اقتضاه كلام الشيخين واعتمده
البلقيني الخ) عبارة الروض وان غلب المركوب مسيره وانفلت واتلف لم يضمن اي لخروجه من يده وان
كانت يده عليها وامسك لجامها فركبت راسا فهل يضمن ما اتلفته قولان قال في شرحه قضية كلامه كاصله في
مسئلة اصطدام الراكبين ترجيح الضمان به عليه البلقيني وغيره اه (قوله واعتمده البلقيني) وافتى به شيخنا
الشهاب الرملى (قوله وانفلت دابته من يده وافسدت شيئا) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فيما لو
غلبته لنحو قطع عنان وثاق لكن الذى اقتضاه كلام الشيخين الخ تحصل منهما الفرق بين غلبتها على الراكب
وبين انفلتها وخروجها من يده غير الراكب وكان وجه الفرق وجود الدابة في الاول عليها وعدم وجودها
مع العذر في الثانى تأمل (قوله لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده الخ) قد يقال ليس في كلام

ومالو اركب اجنبى بغير اذن الولي صيا او مجنون دابة لا يضبطها مثلها فانه يضمن مثلها ومالو كان مع دواب راع فتفرقت لنحو هيجان ربح
وظلمة لالنحو نوم وافسدت زرعها فلا يضمنه كالو ندب غير اه وانفلت دابته من يده وافسدت شيئا لكن هذا يخرج بقوله مع دابة فلا يصح ايراده

عليه خلافاً لزمه ومالوربطها بطريق (٣٠٤) متسع باذن الامام أو نائبه كالأخفر فيه لمصلحة نفسه وخرج بقولنا في الطريق مثلاً من

ليس في كلام المصنف المعية حال الاتفاق سم على حج أي لكنه هو المتبادر منه وهو كاف في دفع الاعتراض اه عش (قوله) ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهار أو لا ليلا سم على حج اه عش (قوله باذن الامام أو نائبه) أي بخلاف ما إذا كان بدون إذنها فيلزمه الضمان مطلقاً اه معنى (قوله فلا يضمنه) ظاهره وإن كان غير ميمز وقد يتوقف فيها لو دخل غير المميز باذن صاحب الدار فانه عرضه لاتلاف الكلب ونحوه وقد يؤخذ ضمانه بما ياتي فيها لو قال لصغير خذ من هذا الثمن الخ اه عش (قوله إن علم) أي الداخل (قوله يمكن الاحتراز عنه) أي ولو لم يكن له طريق الاعليه وكان أعمى اه عش (قوله وعمله) أي محل عدم الضمان بالخارج (قوله او تحتها الخ) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان اه سم (قوله ولم يعرف بالضراوة) ينبغي ان يجري فيه قوله الآتي أنفالكين ظاهر اطلاقهم الخ اه سم (قوله اوربطه) أي ربطاً يكف ضرأوته كاهو ظاهر فلوربطه بجبل في راسه فالتلف شيئاً برحمه فكالم لم يربطه كاهو ظاهر اه سم (قوله أو ماله) انظر مع قوله قبله من دخل درابها كلب عقور او دابة الخ ولعل الدابة فيسأمر شأنها الضراوة اه رشدي ويظهر ان قوله او ماله داخل في قوله السابق ولذا اقتصر المصنف على السابق (قوله فادخل) أي المؤجر (قوله لم يضمنه) لعله لنسبة المكتري للتصير اه عش عبارة سم ينبغي إلا ان يكون معها كاهو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحاً للغلبة خروجه أو اتلافها وعدم التصير ثم هل الدار كالكيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً خرجت فالتلف شيئاً فلا ضمان أو لا فالفارق وكل ذلك مشكل فليحرج اه سم أقول ان القيد الممار في الغصب كالصريح في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح أو ليلا ضمن من قوله او مالورسلها في البلد الخ كالصريح في الضمان فيها لو ادخل دابته في داره الخ والله اعلم (قوله بقيد) عبارة هناك لم يضمن ما تلتفته على المستاجر إلا ان غاب وظن ان البيت مغلق اه (قوله قبل يرد) الى قوله واقفي في المغنى (قوله فانه يضمنهما) أي الصيد والشجرة ولا يشملهما نفسا وما لا اه سم (قوله بانها لا يخرجان عنها) أي عن النفس والمال وهو لم يقل لآدمي اه معنى (قوله أي وقد ارسلها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله اخذها ما ياتي في الضارية) أي بل هذه من افرادها لانها ضارية بالنسبة للطيح اه سم (قوله له) أي للضمان بالضارية (قوله الى تقييده) أي يعلم واضع اليد الضراوة (قوله مطلقاً) أي عن القيود المذكورة بقوله إن كان الطيح طبعها الخ (قوله كاعلم عامر) أي من قوله وعمله الخ (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم إذا حضر صاحب الاخرى اه سم (قوله فيضمنها) أي يضمن مثله على حذف المضاف (قوله

دخل دارها كلب عقور فعقره او دابة فرسته فلا يضمنه صاحبها ان علم بها وان اذن له في دخولها بخلاف ما اذا جهل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبخلاف الخارج منها عن الدار ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الاحتراز عنه وعمله كما يعلم بما ياتي فيها ليس تحت يده او تحتها ولم يعرف بالضراوة اوربطه وخرج به ايضا ربطها بموات او ملكه فلا يضمن به مثله اتفاقاً ولو اجره داراً الا يتنا معينا فادخل دابته فيه وتركه مفتوحاً فخرجت والتلف مالا للمكتري لم يضمنه كما مر في الغصب بقيد قبل يرد على قوله نفسا وما لا صيد الحرم وشجره وصيد الاحرام فانه يضمنها ويرد بانها لا يخرجان عنها واقفي ابن عجيل في دابة نطحت اخرى بالضمان ان كان الطيح طبعها وعرفه صاحبها أي وقد ارسلها او قصر في ربطها اخذاً بما ياتي في الضارية لكن ظاهر اطلاقهم ثم لا فرق بين ان يعلم واضع اليد عليها ضرأوتها او لا نعم لتعليقهم له بقولهم اذ مثل هذه الى آخر ما ياتي يرشد الى تقييده والكلام في غير ما يدهو الا ضمن مطلقاً كاعلم مما مر

المصنف اعتبار المعية حال الاتفاق (قوله) ومالوربطها بطريق متسع الخ) أي فلا يضمن وظاهره لانهار أو لا ليلا (قوله او تحتها) قد يشكك هذا وقوله السابق فان اذن له في الدخول ضمنه بان الفواسق التي منها الكلب العقور لا تثبت عليها اليد إلا ان يقال إلا بالنسبة للضمان وقوله ولم يعرف بالضراوة ينبغي ان يجري فيه ما ذكره بقوله الآتي اول الصفحة لكن ظاهر اطلاقهم ثم الخ (قوله اوربطه) أي ربطاً يكف ضرأوته كاهو ظاهر فلوربطه بجبل في راسه فالتلف شيئاً برجله فكالم لم يربطه كاهو ظاهر (قوله لم يضمنه) ينبغي إلا ان يكون معها كاهو ظاهر ثم قضيته انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بتركه مفتوحاً للغلبة خروجه أو اتلافها وعدم التصير ثم هل الدار كالكيت فاذا دخل دابته في داره وترك الباب مفتوحاً فخرجت فالتلف شيئاً فلا ضمان أو لا فالفارق وكل ذلك يشكك فليحرج (فانه يضمنها) أي ولا يشملهما نفسا وما لا (قوله وقد ارسلها) ظاهره ولو في وقت يعتاد الارسال فيه ويفرق بينها وبين غير الضارية حيث لا ضمان في ارسالها في وقت الارسال (قوله اخذها ما ياتي في الضارية) بل هذه من اقواها لانها ضارية بالنسبة للطيح (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى اه سم (قوله

وصرح العبادي فيمن ربط دابة بشارع فربط آخر اخرى بجانبها فعضت احدهما الاخرى على بان العاض ان كان هو الثانية ضمن صاحبها او الاولى فلا إلا ان يحضر صاحبها فقط ولم يمنعها مع قدرته فيضمها ولو اكترى من ينقل متاعه

على دابته وعادتها الضراوة بشيء من اعضائها ولم يعلم بها فأتلف شيئا مع الاجير فادعوى عليه لانه يده لكن المالك غره بعدم اعلامه بها
فيرجع بما ضمنه عليه فان انكر الاجير اتلافها حلف على البت لان فعل الدابة منسوب لمن هي يده ولوربط فرسه في خان فقال لصغير خذ من هذا
التبن واعلفها ففعل فرسته فبات وهو حاضرو لم يحذره منها وكان رموحا ضمنه على (٢٠٥) عاقلته (ولو بالت اوراث بطريق قتل به

نفس أو مال فلا ضمان)
والا لامتنع الناس من
المرور ولا سبيل اليه هذا
مامشيا عليه هنا وهو
احتمال للامام والمنقول
عن نص الام والاصحاب
وجزم به في المجموع من
الضمان حيث لم يعتمد
المار المشي عليه لان
الارتفاق بالطريق
مشروط بسلامة العاقبة
قال الاذرى وما هنا
لا ينكر اتجاهه لكن
المذهب نقل اه ويؤيد
الاتجاه قاعدة ان ما بالباب
مقدم على غيره لان الاعتناء
بتحرير ما فيه اكثر ومن
المقرر انهما لا يعترض
عليهما بمخالفتهما لما عليه
الاكثرون لما اشرت اليه
في شرح الخطبة (ويحترز)
المار بطريق (عمالا يعتاد)
فيها (ركض شديد في
وحل) او في مجمع الناس
(فان خالف ضمن ماتولد
منه) لتعديده كالمساق الا بل
غير مقطورة او البقر والغنم
في السوق او ركب فيه مالا
يركب مثله الا في صحراء
وان لم يكن ركض اما
الركض المعتاد فلا يضمن
ماتولد منه كذا قالاه

على دابته) اي المكسرى (قوله ولم يعلمه) اي المستاجر الاجير (قوله ولوربط) الى قوله والمنقول في النهاية
(قوله فرسه في خان) اي مثلا (قوله فقال الخ) الفاء لطلق الترتيب اه ع ش (قوله ففعل) اي الصغير ويظهر
ان الفاء هنا للتعقيب العرفي (قوله وهو حاضرا الخ) انظر هل هو قيد وما وجه التقييد به اه رشيدى عبارة
ع ش مفهومه عدم الضمان اذا كان غائبا ولم يحذره وهي رموح سم على حج اقول وقد يتوقف فيه بانه
تسبب في اتلافه اه (قوله ولم يحذره) لعل المراد التحذير حال الرمح بان رآه آثار محه فلم يحذره فليراجع
اه رشيدى ولا يخفى بعده (قوله على عاقلته) اي الامر اه ع ش (قول المتن ولو بالت الخ) اي ولو واقفة اه
مغنى (قول المتن قتل به نفس الخ) اي ولو بالزلق فيه ذهابها ع ش (قوله والا لامتنع) الى قوله ويؤيد
الاتجاه في المغنى لا قوله وجزم به في المجموع (قوله ولا سبيل اليه) اي الى المنع (قوله هذا) اي ما جزم
به من عدم الضمان انتهى مغنى (قوله مامشيا عليه) اي في الشرح والروضة اه مغنى (قوله وهو
احتمال للامام) وهو المعتمد وان زعم كثير ان نص الام والاصحاب الضمان نهاية اه سم وظاهر
قول الشارح الا في ويؤيد الاتجاه الخ اعتمادا ايضا واعتمد المنهج والمغنى ما نص عليه الام والاصحاب من
الضمان (قوله في غير هذا الباب) اي في باب الحج (قوله وجزم به) اي بما جريا عليه في غير هذا الباب
(قوله من الضمان) بيان لما جريا عليه الخ (قوله حيث لم يعتمد المار المشي عليه) فلو مشى قصدا على موضع
الروث او البول قتل به فلا ضمان كاذكره الرافي ايضا هناك اه مغنى وقوله فلا ضمان اي قطعاً كافي
ع ش وقوله هناك اي في باب الحج (قوله لان الارتفاق الخ) تعليل للضمان المنقول عن النص
والاصحاب (قوله وما هنا) اي من عدم الضمان (قوله ومن المقرر) الى قوله كذا قالاه في النهاية (قوله
ومن المقرر انهما لا يعترض الخ) لكن يشكك بمخالفة النص سم على حج وقد يقال المخالف يؤول النص
ويتمسك على ما ادعاه بنص اخر مثلاً اه ع ش (قوله لما اشرت اليه في شرح الخطبة) عبارته هناك في شرح
وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينص على ما صححه معظم الاصحاب نصها وهذا حيث لا دليل يعضد
ما عليه الاقلون والاتباع او من ثم وقع لهما اعنى الشيخين ترجيح ما عليه الاقل ولو واحد في مقابلة الاصحاب
اه (قوله المار بطريق) الى قوله ومثله للبقي في المغنى لا قوله وهو معاً الى المتن (قوله كما لو ساق الابل
الخ) قد علم بامر ضمان مع الابل سائقا او غيره ولو مقطورة سم على حج اه ع ش (قوله والبقر والغنم
الخ) اي ولو واحدة اه ع ش (قوله الا في الصحراء) كالدواب الشرس اه ع ش (قوله فلا يضمن
ماتولد منه) فلوركضها كالعادة ركضاً ومخلوطاً وطارت حصة لعين انسان لم يضمن اه مغنى (قوله المنقول)
اي عن نص الام والاصحاب (قول المتن او بهيمة) اي عليها اه مغنى (قول المتن فسقط ضمنه) قال
الزركشى وقضية كلامهم تصوير المسئلة بما اذا سقط في الحال فلو وقف ساعة ثم سقط فكمن اسند خشبة
الى جدار الغير فلا يضمن اه وهو ظاهر اذا لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه مغنى (قوله
بني مثلاً) اي الى شارع او ملك غيره اه نهاية (قوله او ثم مال الخ) عبارة النهاية الا ان كان مستويا ثم
مال خلافاً للبقي اه (قوله حامل الخطب) اي على ظهره او على بهيمة (قول المتن سوقاً) اي مثلاً اه

وهو حاضراً مفهومه عدم الضمان اذا كان غائبا ولم يحذره وهي رموح فليتامل (قوله وهو احتمال
للامام) وهو المعتمد رش (قوله ومن المقرر انهما لا يعترض عليهما بمخالفتهما لما عليه الاكثرون)
لكن يشكك بمخالفة النص (قوله كالمساق الا بل غير مقطورة) قد علم بامر ضمانه مع الابل سائقا او غيره
ولو مقطورة (قوله ومر في الجنايات ما يرد الثاني) يجوز ان يكون التمثيل على القول به

كالامام وفرعه الاذرى على ما مر عنه في المتن فعلى مقابلة المنقول يضمن به ايضا (ومن حمل خطبا على ظهره او بهيمة) وهو معها وسياتي حكم مالو
ارسلها (لأن بناء فسقط ضمنه) ليلا ونهار الوجود التلّف بفعله او فعل دابته المنسوب اليه نعم إن كان مستحق الهدم ولم يتلف من الآلة شيء فلا
ضمان ومثله للبقي ببناء بني مثلاً او ثم مال واضر بالمارة فيها ومر في الجنايات ما يرد الثاني (وان دخل) حامل الخطب (سوقاً قتل به نفس او مال

مستقبلا كان أو مستديرا (ضمنه) (إن كان زحام) أو لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي واعتمده الزركشي لتقصيره بفعل ما لا يعتاد (ولن لم يكن) زحام أو حدث وقد توسط السوق كما بحث (وتمزق) به (ثوب) مثلا (فلا) يضمه إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة لأن عليه الاحتراز منها (الاثوب) أو متاع (٢٠٦) أو بدن (اعمى) أو معصوب العين (ومستد بر البهيمة فيجب تنبيهه) أي من ذكر فان لم يفعل ضمن

الكل الا ان كان من صاحب الثوب أو المتاع فعل كان وطىء هو أو بهيمته ثوبه أو مداسه فحذبه صاحبه ولو مع زحام فالنصف لأنه بفعلهما وبه يعلم أنه لا ضمان على الواطىء الا فيما علم أن لفعله تأثيرا فيه مع فعل اللابس فان تمحض فعلى أحدهما فالحكم له وحده ولو علم تأثير أحدهما وثك في تأثير الآخر اعتبر الأول فقط فيما يظهر ويحتمل تحكيم القرينة القوية في ذلك وقد يدل له كلامهما وإن نبيه فلم ينتبه فلا وكعدم التنبيه الاصم وإن لم يعلم أنه اصم لأن الضمان لا يختلف بالعلم وعدمه (وأنما يضمه) أي ما ذكر الحامل أو من مع البهيمة (إذا لم يقصر صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق) ولو واسعا وإن اذن الامام كما اقتضاه اطلاقهم لأن الملحظ هنا تعرضه متاعه للضياع وهو موجود (أو عرضه للذابة) ولو بغير طريق (فلا) يضمه لأنه المضاعف لماله وأفتى القفال بأن مثله مالو مر انسان بحمار الخطب يريد التقدم عليه فمزق ثوبه فلا يضمه ساقط لأنه المقصر بمروره عليه قال وكذا لو وضع

مغنى (قوله مستقبلا) إلى قوله وبه يعلم في النهاية والمغنى إلى قوله إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة وقوله ولو مع زحام (قوله مستقبلا كان الخ) أي ما تلف بذلك من النفس والمال (قول المتن ضمن إن كان زحام) ومن ذلك ما يقع كثيرا بازقة مصر من دخول الجمال مثلا بالأحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرهم فيقع المضطر على غيره فيتلف متاعه فالضمان على سائق الجمال وإن كثروا لانهم منسوبون اليه وأما لو دفع الجمال بحمله مثلا على غيره فالتلف شيئا فالضمان على الدافع لا على من مع الدابة اه ع (قوله منعطفا لضيق) عبارة غير منحر فالضيق وعدم عطفة اه قال ع ش قوله وعدم عطفة أي قربة فلا يكلف العود لغيرها اه (قوله لتقصيره الخ) علة للثن (قوله) أو حدث وقد توسط السوق عبارة غير أو دخل السوق في غير وقت الزحام فحدث زحام اه (قوله) إذا كان لا يسه مستقبل البهيمة الأولى حذفه فظهر الاستثناء الآتي (قول المتن الاثوب اعمى) أي ولو مقبلا مغنى والاشبه ان مستقبل الخطب بمن لا يميز لصغر أو جنون كالاعمى قاله الأذرعى ولو كان عاقلا أو ملتفتا أو مطرقا مفكر اضمنه صاحب الخطب إذ لا تقصير حيثئذ نهاية أي ولو مفكر في أمور الدنيا ع (قوله) أو معصوب العين أي لم يدنو نحو نهاية ومغنى (قوله من ذكر) أي الأعمى ومعصوب العين ومستد بر البهيمة (قوله) فان لم يفعل أي لم ينبيه ضمن الكل ولو اختلفا في التنبيه وعدمه فالظاهر تصديق صاحب الثوب لأنه وجد ما حصل به التلف مقتضى للضمان والاصل عدم التنبيه اه ع (قوله) كان وطىء الخ أي المار في السوق (قوله) فالنصف أي فعلى من وطىء هو بهيمته نصف الضمان وقوله في الروضة ينبغي أن يقال ان انقطع مؤخر السابق فالضمان على اللاحق أو مقدم مداس اللاحق فلا ضمان على السابق بر دانه لا يشترط تساويهما في قوة الاعتماد وضعفه لعدم انضباطهما فسقط اعتبارهما ووجب إحالة ذلك على السدين جميعا كما في المصطد مين فانه لا عرة بقوة مشى أحدهما وقلة حركة الآخر اه نهايه (قوله) لأنه بفعلهما أي فعل صاحب الثوب مثلا وفعل الواطىء (قوله) وإن نبيه فلم ينتبه عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعمى ونبيهما فلم يحتز ان انتهت فراد الشارح لم ينتبه لم يحتز لا عدم الشعور بالتنبيه اه سم (قوله) وكعدم التنبيه إلى قوله كما بحثه البلقيني في النهاية الا قوله ولو بغير طريق وقوله على الاصح إلى المتن (قوله) وكعدم التنبيه الاصم عبارة النهاية والمغنى والحق البغوى وغيره بما إذا لم ينبيهه مالو كان اصم اه (قول المتن وأنما يضمه) أي صاحب البهيمة ما تلفته بهيمته اه مغنى (قول المتن بان وضعه بطريق) على بابه أو غيره اه مغنى (قوله) وإن اذن له الامام الخ) ومنه ما جرت به العادة الآن من أحداث مساطب امام الحوانيت بالشوارع ووضع اصحابها عليها للبيع كالحضرية مثلا فلا ضمان على من اتلف دابته شيئا منها باكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة اه ع (قوله) وأفتى إلى قوله وكذا لو وضع في المغنى (قوله) بان مثله أي التعريض للدابة (قوله) فمزق أي الخطب (قول المتن وإن كانت الدابة وحدها الخ) هذا قسم قوله سابقا من كان مع دابة الخ اه مغنى (قوله) أي من يده إلى قوله وقياسه في المغنى (قوله) أو غيره الأولى أو بغيره (قوله) في نحو الوديع أي كالأجير (قوله) ويرد أي نزاع البلقيني بان هذا أي ان لا يرسلها إلا بحفاظ عليه أي نحو الوديع (قوله) بل العادة محكمة فيه الخ) أي في نحو الوديع اه ع ش فله ان يرسلها بلا حفاظ على العادة

(قوله) أو لم يجد منعطفا لضيق كما اقتضاه كلام الامام والغزالي الخ) عبارة شرح الروض وقيد الامام والغزالي وغيرهما البصير المقبل بما اذا وجد منه منحر فاقضيه انه اذا لم يجد منعطفا وضيق وعدم عطفه يضمن لانه في معنى الزحام نبيه عليه الزركشي اه (قوله) إذا كان أي لا يسه (قوله) فلم ينتبه عبارة شرح الروض أو مدبرا أو اعمى ونبيهما فلم يحتز اه فراد الشارح لم ينتبه لم يحتز لا عدم الامتثال والشعور بالتنبيه

خطب بطريق واسع فربه انسان فتمزق ثوبه (وإن كانت الدابة وحدها) وقد ارسلها في الصحراء على الاصح في الروضة اه وقال الرافعي انه الوجه (فالتلف زرعاً أو غيره نهار لم يضمن صاحبها) أي من يده عليها بحق كوديع أو اجير أو غيره كغصب وإن نزاع البلقيني في نحو الوديع بان عليه ان لا يرسلها إلا بحفاظ ويرد بان هذا عليه من جهة حفظها لا من جهة اتلافها بل العادة محكمة فيه كالمالك (أو ليسلا

ضمن) للحديث الصحيح ذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحر الزرع نهارا والدابة ليلا ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو بحفظها فيهما ضمن فيهما كما بحثه البلقيني وقياسه أنها لو جرت بعدهم فيهما لم يضمن فيها مالمو (٢٠٧) أرسلها في البلد فيضمن مطلقا خلافا لما

أقضىه كلامها في الدعاوى
لخالفته العادة وقضيته أن
العادة لو اطردت به أدبر
الحكم عليها أيضا كالصحراء
إلا أن يفرق بغلبة ضرر
المرسلة بالبلد فلم تقو فيها
العادة على عدم الضمان
ويؤيده قول الرافعي أن
الدابة في البلد تراقب ولا
ترسل وحدها وحيتن فيحمل
تعليمها على إن الغالب
في سائر البلاد عدم إرسالها
بالبلد فلم ينظر لعادة مخالفة
لها بخلاف الصحراء فإن
العادة لم تستقر فيها بشيء على
العموم فأناطو الحكم في
كل محل بعادة أهله واستثنى
من عدم الضمان نهارا
المذكور في المتن ما إذا
توسط المراعى المزارع
فأرسلها بلأراعى فإنه يضمن
ما أفسدت ليلا ونهارا لأن
العادة حينئذ أنها لا ترسل
بلأراعى ومن ثم لو اعتد
لإرسالها بدونه فلا ضمان كما
صرحوا به وحيتن فلا
استثناء لأن المدار في كل على
ما اعتد فيه ولا ينافي هذا
ما قدمته في البلد لأن العادة
مختلفة غالباً لها لاثم ومالو
تكاثرت فمعجز أصحاب
الزروع عن ردها فيضمن
أصحابها كما رجحه البلقيني
لخالفته للعادة وما لو ربط
دابة بطريق فيضمن متلفها
نهارا وإن اتسع الطريق مالم

أه رشدي (وله بعكس ذلك) عبارة المغني والاسني بأرسال البهائم أو حفظ الزرع ليلا دون النهار اه
(قوله انعكس الحكم) أي فيضمن مرسلا ما نالغته نهارا دون الليل ابتاعا لمعنى الخبر وللعادة معنى واسني
(قوله ضمن) أي اتلاف الدابة (قوله كما بحثه الخ) راجع للمعطوف فقط كما هو صريح المغني والاسني (قوله
أما لو أرسلها) إلى قوله وقضيته في النهاية والمغني لا قوله خلافا إلى مخالفته (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا
(قوله وقضيته) أي التعليل بمخالفة العادة (قوله أن العادة الخ) عبارة العباب نعم أن اعتد إدارسا لها فيه أي في
البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان انتهت اه سم واستظهره ع ش (قوله به) أي بأرسالها ليلا وحدها اه
ع ش (قوله كالصحراء) لعله بدل منه أيضا (قوله ويؤيده) أي الفرق (قوله الرافعي أن الدابة الخ) قد يمنع
التأييد بهذا لأن مراد الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيما إذا انعكست العادة اه سم (قوله بها) أي
بمخالفة العادة (قوله في سائر البلاد) أي جميعها (قوله واستثنى) إلى قوله وإذا أخرجهما في المغني لا قوله كما
صرحوا إلى مالو تكاثر وتو إلى قوله ويحتمل عدمه في النهاية لا قوله ولا ينافيه إلى مالو تكاثر وتو وقوله ومالو
ربط إلى مالو أرسلها وقوله أخذ من كلام القاضي (قوله ولا ينافي هذا ما قدمته الخ) والمناقاة ظاهرة وتوافعا
بما ذكره بعيد في الغاية (قوله في البلد) أي في المرسلة في البلد وحدها (قوله هنا) أي في المراعى المتوسطة بين
الأراعى لاثم أي في إرسالها في البلد (قوله ومالو تكاثر أي المواشي في النهار اه معنى (قوله وما لو ربط الخ)
هذا مكرر مع ما قدمه في شرح بان وضعه بطريق ولذا اقتصر النهاية على ما هناك والمغني على ما هنا (قوله
بطريق) على بابيه أو غيره اه معنى (قوله مالم ياذن الخ) أي كما تقدم اه سم (قوله من كلام القاضي) من أنه إذا
أرسل في ملك الغير سواء كان ليلا أو نهارا فهو مضمون لأنه متعدي إرسالها اه معنى (قوله وإذا أخرجهما
الخ) كلام مستأنف (قوله عن ملكه الخ) عبارة المغني وان نفر شخص دابة مسبية عن زرعه فوق قدر
الحاجة دخلت في ضمانه كما لو ألقى الريح ثوبا في حجره أو جر السيل جبا فإلغاه في ملكه لا يجوز أخرجه
وتضييعه بل يدفعه لما لكة ولو لاثم به فان لم يجد فالحاكم فينبغي إذا نفرها أن لا يبالغ في إبعادها بل يقتصر على
قدر الحاجة وهو القدر الذي يعلم أنها لا تعود منه إلى زرعه ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه ردها
لما لكة فان لم يجد فإلى الحاكم إلا أن كان المالك هو الذي سببها فليحمل قوله أخرجهما من زرعه أن لم
يكن زرعه مخفوقا بزرع غيره على ما إذا سببها المالك أما إذا لم يسببها فيضمنها أخرجهما إذ حقه أن يسلمها
لما لكة فان لم يجد فإلى الحاكم ويدفع صاحب الزرع الدابة عن زرعه دفع الصائل فان تحت عنه لم يحز
أخرجهما عن ملكه لأن شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيح إضاعته مال غيره ولو دخلت دابة ملكه
فرحمته فوات فكانت لفها زرعه في الضمان وعدمه فيفرق بين الليل والنهار اه بادي تصرف قال سم بعد
ذكر مثلها عن الروض وشرحه مانصه ويتحصل من هذا أن ما سببها مال لكة يخرجها بقدر الحاجة فقط
ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة وان لم تنفصل عن ملكه ضمنها وان مالم يسببها مال لكة
يضمنها مطلقا ان أهملها بل يجب ردها لما لكة أو الحاكم ولو راجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا
وقوله بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسببها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسبب المالك أنه لا فرق بين التسبب
في وقت اعتد التسبب فيه والتسبب في غيره ثم رأت الشارح تنبه بعد عدم موافقة ما ذكره لما في الروضة
وغيرها فادقوله لا في ثم رأت في الروضة وغيرها الخ ومع ذلك هو لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه

(قوله وقضيته أن العادة الخ) عبارة العباب نعم أن اعتد إدارسا لها فيه أي في البلد بلا مراقب اتجه عدم الضمان
اه (قوله ويؤيده قول الرافعي أن الدابة في البلد تراقب ولا ترسل وحدها) قد يمنع التأييد بهذا لأن مراد
الرافعي أن العادة ذلك والكلام فيما إذا انعكست العادة (قوله مالم ياذن الخ) أي كما تقدم (قوله أيضا مالم ياذن
له إلا ما في الواسع) فلا ضمان قال في شرح الروض قاله القاضي والبقوي اه والذي في أصل الروضة ولم

ياذن له إلا ما في الواسع ومالو أرسلها في موضع معصوب فانتشرت منه لغير هو أفسدت فيضمنه مرسلا ولو نهارا كما بحثه البلقيني أخذ من
كلام الناضي وإذا أخرجهما عن ملكه فضاءت أو رمى غنهما تاعا حمل عليها تعديا

لافي نحو مفازة فلا ضمان عليه على (٢٠٨) الاوجه ان خشى من بقاءها بملكه اتلافها لشيء وان قل بخلاف ما اذا لم يخش

الحاشية اه (قوله لافي نحو مفازة الخ) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وقال في شرحه الوجه الضمان سم وعش ورشيدى وخالفه في المغنى فقال الاوجه عدم الضمان لتعدى المالك وان قال بعض المتأخرين الاوجه الضمان لتعدى الفاعل بالنضيج اه (قوله فيجتمل حينئذ الضمان الخ) عبارة النهاية فان الاوجه فيه الضمان لانها حينئذ كسوب الخ (قوله كسوب طير ته الريح الخ) ولو سقط شيء من سطح غيره يريد ان يقع في ملكه دفعه في الهواء حتى وقع خارج ملكه لم يضمن كما قاله البغوى في فتاويه مغنى واسنى وفي الروض مع شرحه وان تنخم في عمر حمام فولق بها اى بنخامته رجل فتلغ ضمنه اه (قوله عدمه) اى عدم الضمان (قوله الى الاول) اى الضمان وقوله الى الثانى اى عدم الضمان (قوله يفرق) اى بين الدابة والثوب وقوله هنا اى في الدابة (قوله كاسر في الوديعة الخ) اى الماسر (قوله الى الاول) اى الضمان (قوله بتقيد اخر اجها من ملكه الخ) اى ففهومه انه لا يجوز اخر اجها من ملكه اذ لم تلغ شيئا فيضمنها مخرجا حينئذ (قوله وظاهر الخ) جواب عما يقال ان ما في كلام الشارح المذكور الاتلاف بالفعل لا الحاشية منه التى هى المدعى (قوله كالاتلاف) اى فلا يكون اخر اجها لها عند خشيتها الاتلاف مضمنا اه ع ش اى مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن باخر اجها) اى بقدر الحاجة فقط كما مر عن الروض والمغنى وسيأتى في الشارح (قوله ولا) اى وان لم يسيبها مال الكها (قوله تقيد هذا) اى قول الروضة ولا تضمنت (قوله ان الفرض الخ) بيان لما (قول المتن) لان يفرط الخ استثناء من قول المصنف اولا يضمن (قوله بان احكمه) الى قول المتن وكذا ان كان في النهاية لا قوله ويؤيده الى المتن (قوله بان احكمه الخ) عبارة المغنى بان احكمه فافعل او اغلق الباب عليها ففتحه لص او انهدم الجدار فخرجت ليلا فالتفت زرع الغير فلا ضمان لعدم التقصير منه اه (قوله لعدم تقصيره) فلو اختلف المالك وصاحب الزرع في ذلك فيجتمل تصديق المالك في انه احتاط واحكم الربط لان الاصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر

يتعرض للفرق بين ربطه باذن الامام او دون اذنه اه (قوله لافي نحو مفازة) أما في نحو مفازة فوجهان في الروض وفي شرحه ان الاوجه الضمان وعبارة الروض وان حل متاعه في مفازة على دابة رجل بلا اذن وغاب فالفاه الرجل عنها او ادخل دابته زرع غيره بلا اذن فاخرجهما من زرع اه اى فوق قدر الحاجة كما في شرحه في الضمان وجهان اه قال في شرحه احدهما لتعدى المالك والثاني وهو الاوجه نعم لتعدى الفاعل بالنضيج اه (قوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسيبها مال الكها) في الروض وشرحه مانصه وان نفر شخص دابة مسببة عن زرع فوق قدر الحاجة ضمنها اى دخلت في ضمانه كالموت والقتال والريح ثوبا في حجره او جر السيل حبا فالفاه في ملكه لا يجوز اخر اجها وتضييعه فينبغي اذا نفرها ان لا يبالغ بل يقتصر على قدر الحاجة وهو القدر الذى يعلم انها لا تعود منه الى زرع اه ثم قال وكذا يجب على الشخص رد دابة دخلت ملكه الى مال الكها فان لم يجد فالى الحاكم لان كان المالك هو الذى سببها فليحمل قوله فها مر اخر اجها من زرع محفوقا بزراع غيره على ما اذا سببها المالك والا بان لم يسيبها فيضمنها المخرج لها اذ حقه ان يسلمها للمالك فان لم يجد فالى الحاكم اه وقوله فها مر اشارة الى الموضوع الاول ويتحصل من الموضوعين ان ماسبها مال الكها يخرجا بقدر الحاجة فقط ولا يضمنها بعد ذلك بتركها فان زاد على قدر الحاجة ضمنها وان لم يسيبها مال الكها يضمنها مطلقا ان اهملها بل يجب ردها للمالك او الحاكم فالاول يدفعها لصاحب الزرع عن الزرع دفع الصائل فان تنحت عنه لم يجز اخر اجها من ملكه لان شغلها مكانه وان كان فيه ضرر عليه لا يبيح اضاعة مال غيره اه وظاهر هذا امتناع اخر اجها من ملكه وان سببها المالك وهو ظاهر كلام الشارح في شرح الارشاد ايضا وعلى هذا فن فوائد هذا الموضوع من الموضوع الاول بيان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تنفيرها وان لم تنفصل عن ملكه فليتام وليراجع ثم انظر هذا كله مع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يخش ذلك ولم يسيبها المالك الخ وظاهر ما ذكر في تسيب المالك انه لا فرق بين التسيبين فيه والتسيب في غيره ثم راي الشارح تنبه بعد لعدم موافقة ما ذكره في الروضة وغيره فاد قوله الا في ثم رايته في الروضة وغيره الخ ومع ذلك هو

ذلك ولم يسيبها مال الكها به فيجتمل حينئذ الضمان لانها حينئذ كسوب طير ته الريح الى داره فيلزمه حفظها واعلامه بها فورا ويحتمل عدمه والفرق ان الدابة اختيارا بخلاف الثوب وكلامهم في الامانة الشرعية اقرب الى الاول وهنا اقرب الى الثاني والاول اوجه فان قلت يفرق ايضا بان له هنا غرضا صحيحا في تفريع ملكه قلت ينبغي ذلك بان على مال الكها اجرة محلها كما مر في الوديعة ان وجوب قبولها لا يمنع اخذ اجرة حرزه ونحوه ثم رأيت شارحا أشار الى الاول بتقيد اخر اجها عن ملكه بما اذا تلغ شيئا اه وظاهر ان خشية الاتلاف مع العجز عن حفظها كالاتلاف ثم رأيت في الروضة وغيرها ان المالك حيث سببها لم يضمن باخر اجها ولا تضمنت لان المالك لما لم يقصر لزم ردها اليه ان وجد ولا فالحاكم وظاهر تقيد هذا بما قدمته ان الفرض انه لم يخش من بقاءها بملكه اتلافها لشيء (الا ان لا يفرط في ربطها) بان احكمه واغلق الباب واحتاط على العادة فخرجت ليلا لنحو

حلبا أو فتح لص للباب لعدم تقصيره

وكذا خلاها بحل بعيد لم يعتد ردها منه للنزول كما نقله البلقيني واعتمده ويؤيده قولهم لو (٣٠٩) بعد المرعى عن المزارع وفرض انتشار

البهاثم إلى أطرافها فلا ضمان على مرسلها إليه لما اتلفتة مطلقا لتفاء تقصيره (أو) فرط مالك ما اتلفتة كان عرضه أو وضعه بطريقها (أو) (حضر صاحب الزرع) مثلا (وتهاون في دفعها) عنه لتفريطه نعم أن حلف محله بالمزارع ولزم من إخراجها منه دخولها لها لزمه إبقاؤها بمحله ويضمن صاحبها ما اتلفتة أي قبل تمكنه من نخور ربط فها فيها يظهر ولا فهو المتلف للماله ولو كان الذي بجانبه زرع مالكا فهل له إخراجها إليه فيه تردد ويتجه أنه لا يخرجها إليه لأنه لا ضرر عليه في إبقائها بمحله لما تقرر أن مالكا يضمن متلفها وأهم قوله وتهاون أن له تغييرها عن زرع بقدر الحاجة بحيث يأمن من عودها فإن زاد ولو داخل ملكه ضمن ما لم يكن مالكا سيبها كأمس (وكذا إن كان الزرع في محوطه باب تركه مفتوحا في الأصح) لأنه مقصر بعدم غلقه (وهو تهلف طير أو) طعاما أن عهد ذلك منها) مرتين أو ثلاثا على الخلاف الآتي في تعلم الجارحة فيما يظهر ثم رأيت شارحا اعتمده وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة وقال أنه قضية كلامهما وكأنه اخذ

تصديق صاحب الزرع لأن الاتفاق من الدابة وجد واقتضاؤه الضمان هو الأصل حتى يعلم ما يتخلفه اه ع (قوله وكذا) إلى قوله ويؤيده في المغنى (قوله وكذا خلاها) أي لا يضمن اه ع (قوله لم يعتد ردها) أي لم تجز العادة بردها اه مغنى (قوله ويؤيده قولهم الخ) فيه توقف (قوله وفرض انتشار البهاثم الخ) يظهر أنه بصيغة المصدر عطف على المرعى أي وبعد احتمال انتشار البهاثم الخ (قوله مطلقا) أي ليلا ونهارا (قوله كان عرضه أو وضعه بطريقها) هذا مكرر مع قول المتن سابقا فإن قصر بان وضعه بطريق الخ عبارة المغنى أو فرط في ربطها لكن حضر الخ وهي أحسن (قول المتن وتهاون في دفعها) أي حتى اتلفتة فلا يضمن على الصحيح وإن أشعر كلامه الجزم به اه مغنى (قوله عنه لتفريطه) إلى قوله أي قبل تمكنه في المغنى (قوله أن حلف محله الخ) عبارة المغنى أن كان زرعه محفوقا بزارع الناس ولولم يمكن إخراجها إلا بادخالها من زرعة غير لم يجز له أن يقي مال نفسه بمال غيره بل يصبر ويغرم صاحبها اه (قوله دخولها) أي الدابة لها أي للزارع وأن كان ما في المزارع دون قيمة الذي هي فيه كقصب وغيره اه ع (قوله أي قبل تمكنه) أي على وجه لا مشقة عليه فيه في العادة اه ع (قوله من نخور ربط فها) أي ربط لا يؤدي إلى إلتلاف الدابة فإن فعل بها ما يؤدي إلى ذلك ضمنها وإذا اختلف المالك والدافع في ذلك فالمصدق الدافع لأنه الغارم اه ع (قوله ويتجه أنه لا يخرجها إليه) زاد النهاية عند تساويهما اه أي تساوى الزرعين في القيمة ع وش قال السيد عمر بعد ذكر قول النهاية المذكور فليتأمل اه أي فانه يفهم جواز الإخراج عند نقصان زرع مالكا قيمة الزرع الذي هي فيه (قوله أن له تغييرها عن زرع بقدر الحاجة الخ) الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فان نقر مسية عن زرعه فوق الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مالكا فان لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سببها فليحمل قولهم إخراجها من زرعه على ماسيها المالك وإلا فيضمن اه قال في شرحه إذا حقه أن يسلمها للمالك فان لم يجده فإلى الحاكم انتهى وبعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر إذا شك هل سببها المالك أولا هل يحمل على المسية أولا وكيف الحكم اه سم أقول ولا يبعد أن يقال الأصل عدم التسيب فيحمل عليه ثم إذا تبين خلافه فزوى حكمه وإن اختلفا فالمصدق صاحب الزرع كأمس عن ع (قوله كأمس) انظر في أي محل مر سم أقول لعله أراد ما قدمه في شرح أو ليلا ضمن من قوله فإذا أخرجها من ملكه إلى المتن (قوله لأنه مقصر) إلى قوله وشيخنا في المغنى (قوله وشيخنا اعتمد الاكتفاء بمرة) وافقه النهاية وقال ع (قوله هو المعتمد اه) (قول المتن أو طعاما) أي أو غيرهما أن عهد ذلك منها أي عهد المالك ونحو ذلك منها اه مغنى (قوله وما قست عليه) أي من تعلم الجارحة (قوله يعني من يأويها) أي فليس ملكها قيدا حتى لو كانت مملوكة للغير وآواها غيره تعلق الضمان به وإلا فاهرة تملك كاصرحوا به وهو ظاهر لأنها من جملة الباحات تملك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر هل الحكم كذلك اه رشیدی أقول ويصرح بما قاله قول شرح الروض وقوله مالكا مثال والمراد من يأويها اه ثم قال الروض والفواسق الخ لا تعصم ولا تملك ولا اثر ليدفيا باختصاص اه وقال شارحه والحق بها الإمام المؤذيات بطباعها كالأسد والذئب اه (قوله من يؤويها) (الأنسب لما بعده من يأويها من باب الأفعال كما عبر به النهاية (قوله أي قاصدا أيواها) أي بحيث لو غابت تفقدها وفقش عليها اه

لا يفيد جميع التفصيل الذي تبين في هذه الحاشية فليتأمل (قوله ما لم يكن مالكا سيبها كأمس) أنظر في أي محل مر هذا ثم اعلم أن الذي في الروض كاصله خلاف ذلك فانه قال مانصه فان نقر مسية عن زرعه فوق الحاجة ضمنها اه ثم قال وكذا يجب رد دابة دخلت ملكه أي إلى مالكا فان لم يجده فإلى الحاكم إلا أن كان المالك سببها فيحمل قولهم إخراجها من زرعه على ماسيها المالك والاتضمن اه قال في شرحه إذا حقه أنه يسلمها للمالك فان لم يجده فإلى الحاكم اه وبعبارة الروضة أوضح في هذا من عبارة الروض فانظرها وانظر

عش (قوله إن أرسلها الخ) نعم لوربطها فانفلتت بغير تقصير منه فلا ضمان نهاية أى ويصدق في ذلك
عش (قوله إذ مثل هذه) إن قوله ولو إنما لم يضمن في النهاية وكذا في المغنى لإقوله وإن لم يملك (قوله كان
مثلها كل حيوان) أى فيضمن ذواليدما اتلفه ذلك الحيوان وإن سلبه لصغير لا يقدر على منعه من الأضرار
بخلاف ما إذا سلبه لمن يقدر على حفظه فالتلف شيئاً فالضمان على من هو بيده كما علم من قول المصنف من كان
مع دابة الخ اه عش (قوله عرف بالأضرار) كالجلل والجارم والذين عرفا بغير الدواب وانلافاها اه مغنى
(قوله فيضمن ذو جمل) أى عرف بالأضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه
إذا لم يعرف بالأضرار لا يضمن بأرسالها فقد تخالف قوله السابق أما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً إلا أن
يكون ما هنا عند اعتياد الأرسال في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مفروضاً في إرساله في
الصحراء اه سم عبارة عميرة على المنهج قوله بخلاف ما إذا لم يكن عادياً أى فانه إن كان ماعلاً يعتاد ربطه
كالهرة لم يضمن مطلقاً والاخرنهاراً لا لئلا كما فهم بالاولى اه (قوله بها) أى بالدار أى في داخلها
(قوله به نحو عى) الجملة خبر المدعو (قوله يعهد ذلك) الى قوله كما دل عليه في النهاية والمغنى (قوله أى إن لم
يمكن الخ) عبارة النهاية حيث تمين قتلها طريفاً لدفعها والادفعها كالأصائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذيتها
عن عادة القلط وتكرر ذلك منها اه قال عش أى أما إذا لم يتعين بان أمكن دفعها بضرب أو زجر
فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالأخف فالأخف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يفيد معها الدفع
بالبضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بان يخرجها من البيت ويغلقه دونها وان يكرر دفعها عنه مرة بعد
أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها ضرباً شديداً اه (قوله وجوزه القاضي) أى القتل مطلقاً أى في حالة
عدوها وغيرها أمكن دفعها بدون القتل أم لا قال الشارح في الامداد وكان ابن عبد السلام اعتمده حيث
أفتى بقتل الهرة إذا خرج إذا عن العادة وتكرر منه واخاره الأذرعى في هرهمل لا مال له إلا حاقه بالكلب
العقور ورجحه المملوك أيضاً لأنه لا يتبقى له قيمة مع ظهور إفساده اه (قوله فالوجه جواز الدفع) وفاقا
للنهاية عبارتها وشمل ما تقرر ما لو كانت حاملاً فتدفع أى وإن سقط حملها كالحاملات وهى حامل وسئل
البقينى عما جرت به العادة من ولادة هرة في محل وتالف ذلك المحل بحيث تذهب وتعود إليه لا يوايهل
يضمن مالك المحل مثلهما وأجاب بعدمه حيث لم تكن في داحد ولا ضمن ذواليد (خاتمة) لو دخلت بقرة
مثلاً مسبية ملك شخص فاخرجهما من موضع يعسر عليها الخروج منه فتلقت ضئها ولو ضرب شجرة فى ملكه
ليقطعها وعلم أنها إذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلمه القاطع به فسقطت عليه فالتفتة ضمنه وإن دخل
ملكه بغير إذنه فان لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم به ذلك الإنسان أيضاً ولم يعلم به لكن اعلمه القاطع به أو
لم يعلم به لم يضمنه إلا إذا تقصير منه ولو حل قيد دابة غيره لم يضمن ما تلته كالأقرب الحرز وأخذ المال غيره
أو اتلفت الدابة المستعارة أو المبيعة قبل قبضها زرعاً مثلاً لملكها ضمنه المستعير والبائع لأنها في يديهما أو
اتلفت ملك غيرهما فان كان الزرع للبائع لم يضمنه وإن كان ثمناً للدابة لأنها اتلفت ملكه ويصير قابضاً للثمن
بذلك كما مر في محله وسئل القفال عن حبس الطيور في أقفاص لسباع أصواتها وغير ذلك فاجاب بالجواز إذا
تعهد هاما لملكها بما تحتاج إليه لأنها كالبيعية تربط مغنى وكذا فى الروض مع شرحه لإقوله وسئل القفال الخ
(كتاب السير)

إذا شك هل سبها المالك أو لاهل تحمل على المسبية أو لا وكيف الحكم (قوله فيضمن ذو جمل) أى عرف
بالأضرار كما هو صريح السياق ألا ترى إلى تفريعه على ما قبله ففهموه انه إذا لم يعرف بالأضرار لا يضمن
بأرساله فقد تخالف قوله السابق أما لو أرسلها في البلد فيضمن مطلقاً إلا أن يكون ما هنا عند اعتياد الأرسال
في البلد بناء على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مفروضاً في إرساله في الصحراء وفيه نظر لأن الظاهر أن
ما نحن فيه لا فرق فيه بين الأرسال بالبلد والصحراء فليتامل

(كتاب السير)

أد مثل هذه ينبغي أن يربط
ويكف شره ليلاً ونهاراً
فعدم إحكام ربطه تقصير
ومن ثم كان مثلها في ذلك كل
حيوان عرف بالأضرار
وإن لم يملك فيضمن ذو جمل
أو كلب عقور ما يتلفه إن
أرسله أو قصر في ربطه وإتما
لم يضمن من دعاه لداره وبيابها
فحو كلب عقور من بوط لم
يعلم به فاقترسه لتقصير المدعو
بعدم دفعه بنحو عصا مع
ظهوره وعدم تقصير ذي
اليد تربطه بخلاف مدعو
لدارها بترمطة أو حملها
مظلم أو المدعو به نحو عى
لأن الداعى حينئذ هو المقصر
بعدم إعلام المدعو بها إذ
لا حيلة له حينئذ في الخلاص
منها (والا) يعهد ذلك منها
(فلا) يضمن (فى الأصح)
لأن العادة حفظ الطعام
عنها لا يربطها ولا يجوز قتل
التي عهد منها ذلك إلا حالة
عدوها فقط أى إن لم يمكن
دفعها بدون القتل كالأصائل
كما دل عليه كلام الشيخين
وجوزه القاضي مطلقاً
كالقواسق الخمس وردوه
بان ضرورتها عارضة ومحل
الخلاف فى غير الحامل إذ
لا جناية من حملها كذا قيل
وفيه نظر ويلزم قائله أن
الدابة الحامل لو صالت على
إنسان لا يدفعها وهو بعيد
جداً فالوجه جواز الدفع
بل وجوبه ولا نظر للحمل
وإن قلنا انه يعلم لا نالم تنقن

حياته وتبعنا أضرارها لو لم يدفعها فروعى والله اعلم (كتاب السير)

جمع سيرة وهي الطريقة والمقصود منها اصاله الجهاد وإن جزم الزركشي بأن وجوبه (٢١١) وجوب الوسائل لا المقاصد إذ المقصود منه

الهداية ومن ثم لو أمكنت
باقامة الدليل كانت أولى منه
وقوله الهداية لا يرد عليه
أنهم لو بذلوا الجزية لزم
قبولها لأن هذا خاص بمن
يقبل منه على أن هدايتهم
لا سيما على العموم بمجرد
إقامة الدليل نادرة جدا بل
محال عادة فلم ينظروا إليها
وكان الجهاد مقصود لا
وسيلة كما هو ظاهر كلامهم
وترجمه بذلك لاشتاله على
الجهاد وما يتعلق به المطلق
تفصيل أحكامه من سيرته
صلوات الله عليه في غزواته وهي
سبع وعشرون غزوة قاتل
في ثمان منها بنفسه بدر
وأحد المريسيع والخنديق
وقريظة وخيبر وحنين
والطائف وبعث صلوات الله عليه
سبعاً وأربعين سرية وهي
من مائة إلى خمسمائة فما زاد
منسربون فسين مهملة إلى
ثمانمائة فما زاد جيش إلى
أربعة آلاف فازاد جحفل
والخمس الجيش العظيم
وفرقة السرية تسمى بعشا
والكتيبة ما اجتمع ولم
ينتشر وكان أول بعوته
صلوات الله عليه على رأس سبعة أشهر
في رمضان وقيل في شهر
ربيع الأول سنة ثنتين من
الهجرة والاصل فيه الايات
الكثيرة والاحاديث

بكسر السين وفتح المثناة التحتية اه معنى (قوله جمع سيرة) إلى قوله وإن جزم في النهاية (قوله وهي) أي
لغة اه ع ش (قوله والمقصود الخ) عبارة المغنى وغرضه من الترجمة ذكر الجهاد وأحكامه اه (قوله
وإن جزم الزركشي بأن الخ) وافقه المغنى (قوله إذ المقصود منه الهداية) أي وما يتبعها من الشهادة ما قتل
الكفار فليس بمقصود اه معنى (قوله وقوله) أي الزركشي (قوله قبولها) أي الجزية (قوله
لأن هذا) أي لزوم القبول (قوله بمن يقبل منه) احتراز عن عابدين نحو وثن وأصحاب الطبايع وغيرهم بما يأتي
في الجزية (قوله على أن هدايتهم) أي الكفار (قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو
أمكنت كما لا يخفى اه سم أي لأن الشرطية لا تقتضى وجود المتقدم بل في تعبيره بل وإشارة إلى امتناعه (قوله
فلم ينظروا إليها أن أراد مطلقاً فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو (قوله وكان الجهاد مقصوداً الخ) هذا
لا يتفرع على العلاوة المذكورة إذ لا يلزم من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة من الجهاد
فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى اه سم وقوله كونها
مقصودة الخ لعل أصله عدم كونها الخ ثم سقط لفظة عدم من قلم الناسخ (قوله وترجمه بذلك الخ) أي ترجم
المصنف هذا الباب بالسير لا بالجهاد أو بقتال المشركين كما ترجمه بعضهم لأن الجهاد متعلق من سيره صلوات الله عليه
في غزواته اه معنى (قوله تفصيل أحكامه) أي الجهاد (قوله من سيرته الخ) الأولى سيره بالجمع أي
من أحواله كما وقع له صلوات الله عليه في بدر فانه قتل وفدى ومن وضرب الرق على البعض اه بجري من
العزيزي (قوله قاتل في ثمان منها الخ) عبارة المغنى في تسع بنفسه كما حكاه الماوردي اه وكذا في ع ش عن
شرح مسلم بزيادة الفتح على أن مكة فتحت عنوة وفي الجبيري بعد ذكر كلام الشارح مانصه فيه نظر لما في شرح
المواهب عن ابن تيمية لا يعلم أنه قاتل في غزوة إلا في أحد ولم يقتل أحد إلا في ثمان خلف فيها اه إلا أن يراد أن
أصحابه قاتلوا بحضوره فنسب إليه القتال بخلاف غيرهما فلم يقع فيه قتال منه فيها ولا منهم اه (قوله وهي) أي
السرية من مائة إلى خمسمائة عبارة القاموس من خمسة أنفس إلى ثلثمائة أو أربعمائة اه وسياق في السير
عن المغنى والرشدي ما يوافقه (قوله فازاد منسرخ) عبارة القاموس والمنسرخ كجلس ومنبر من الخيل
ما بين الثلاثين إلى الأربعين أو من الأربعين إلى الخمسين أو إلى الستين أو من المائة إلى المائتين وقطعة من
الجيش تمر قدام الجيش الكثير اه (قوله جحفل) كجعفر (قوله الجيش العظيم) لأنه خمس فرق المقدمة
والقلب والميمنة والميسرة والساقة اه قاموس (قوله على رأس سبعة أشهر) أي من الهجرة فيكون في
السنة الأولى منها لانه في ربيع الأول اه سيد عمر ولعله أطلع على نقل ورواية ولا فظاهر السياق أن
قول الشارح سنة ثنتين الخ راجع إليه ايضاً (قوله والاصل فيه) عبارة المغنى والاصل فيه قبل الإجماع ايات
كقوله تعالى كتب عليكم القتال وقاتلوا المشركين كافة واقتلواهم حيث وجدتموهم واخبار كعب الصبيحين
أمرت أن اقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وخبر مسلم لغدوة أو روحة في سبيل الله خير من الدنيا وما
فيها وقد جرت عادة الأصحاب تبعاً للإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه أن يذكر وأقدمة في صدر هذا الكتاب
فلنذكر نبذة منها على سبيل التبرك فنقول بعث رسول الله صلوات الله عليه يوم الاثنين في رمضان وهو ابن أربعين
سنة وآمنت به خديجة رضي الله تعالى عنها ثم بعدها فيل على رضي الله تعالى عنه وهو ابن تسع وقيل ابن عشر
وقيل أبو بكر وقيل زيد بن حارثة رضي الله تعالى عنهم ثم أمر ببلقيع فومه بعد ثلاث سنين من مبعثه وأول
ما فرض الله تعالى عليه بعد الانذار والدعاء إلى التوحيد من قيام الليل ما ذكر في أول سورة المزمل ثم
نسخ بما في آخرها ثم نسخ بالصلوات الحسن إلى بيت المقدس ليلة الأسراء بمكة بعد النبوة بعشر سنين

(قوله نادرة جدا الخ) هذا لا ينافي قول الزركشي لو أمكنت كما لا يخفى وقوله فلم ينظروا إليها أن أراد مطلقاً
فمنوع أو باعتبار الدليل لم يضرو وقوله وكان الجهاد مقصوداً الخ هذا لا يتفرع على العادة المذكورة إذ لا يلزم
من استحالة الهداية على العموم بالدليل كونها مقصودة في الجهاد فليتأمل واعلم أن كون المقصود منها

الصحيحة الشهيرة واخذ منها ابن أبي عصرون أنه أفضل الأعمال بعد الإيمان واختاره الأذرعى وذكر أحاديث صحيحة
بصرحة بذلك أولها لا كثرون يحملها على خصوص السائل أو المخاطب أو الزمن (كان الجهاد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم)

قبل الهجرة تمتعاً لأن الذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والانداز والصبر على أذى الكفار تالفاً لهم ثم بعدها أذن الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن نهي عنه في نيف وسبعين آية إذا ابتدأهم الكفار به فقال وقتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم وصح عن الزهري أول آية نزلت في الأذن فيه أذن (٢١٣) للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أي أذن لهم في القتال بدليل يقاتلون ثم أباح الابتداء به في غير الأشهر الحرم بقوله فإذا

انسلك الأشهر الحرم الآية ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على الإطلاق بقوله أنفروا خفافاً وثقالاً وقاتلوا المشركين كافة وهذه هي آية السيف وقيل التي قبلها وقيل هما إذا تقرر ذلك فهو من حين الهجرة كان (فرض كفاية) لكن على التفصيل المذكور إجماعاً بالنسبة لفرضيته ولأنه تعالى فاضل بين المجاهدين والقاعدتين ووعد كلا الحسنيين بقوله لا يستوي القاعدون الآية والعاصي لا يبعد بها ولا يفاضل بين ماجور ومازور (نتيجه) ما حملت عليه إطلاقه هو الوجه الذي دل عليه النقل وإماماً اقتضاه صنيع شيخنا في شرح منجه أنه من حين الهجرة كان يجب كل سنة فبعد مخالف لكل أهم (وقيل فرض عين) لقوله تعالى لا تنفروا بعد بكم عذاباً بالجماع والقاعدون في الآية كانوا أحراراً ودودهم بان ذلك الوعيد لمن عينه صلى الله عليه وسلم لتعين الأجابة حينئذ أو عند قلعة المسلمين وبأنه لو تعين مطلقاً لتعطل المعاش (وإماماً) بعده فالكفار الحريين (حالاً) أن أحدهما يكونون

وثلاثة أشهر ليلة سبع وعشرين من رجب وقيل بعد النبوة بخمس أو ست وقيل غير ذلك ثم أمر باستقبال الكعبة ثم فرض الصوم بعد الهجرة بستين تقريباً وفرض الزكاة بعد الصوم وقيل قبله وقيل في السنة الثانية قيل في نصف شعبان وقيل في رجب من الهجرة حولت القبلة وفيها فرضت صدقة الفطر وفيها ابتدأ صلى الله عليه وسلم صلاة عيد الفطر ثم عيد الأضحى ثم فرض الحج سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة إلا حجة الوداع سنة عشر واعتمر أربعاً وكذا في الروض مع شرحه الأقوال قد جرت إلى بعث الخ وقوله وفي السنة الثانية إلى ثم فرض الخ (قوله قبل الهجرة) إلى التنيه في النهاية الأقوال وقيل إلى المتن وكذا في المغني الأقوال بعد أن نهي عنه في نيف وسبعين آية الخ (قوله ثم بعدها أذن الله تعالى الخ) عبارة المغني ثم هاجر إلى المدينة بعد ثلاثة عشرة سنة من معيته في يوم الاثنين الثاني والعشرين من ربيع الأول فقام بها عشر أبالاجماع ثم أمر به إذا ابتدأ الخ (قوله في نيف وسبعين الخ) متعلق بنهي أه ع ش (قوله في غير الأشهر الحرم) المراد بها المعروفة الآن لكنهم أبدلوا رجباً بشوال وكانوا تعاهدوا على عدم القتال فيها كما يعلم من كلام البيضاوي أه ع ش (قوله على الإطلاق) أي من غير تقييد بشرط ولا زمان مغني وأسنى (قوله وهذه) أي آية وقاتلوا المشركين الخ وقوله وقيل التي قبلها وهو قوله تعالى أنفروا خفافاً وثقالاً ع ش (قوله على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم بعدها أذن الله للمسلمين الخ سم ورشيدى أي من الأحوال الثلاثة (قوله إجماعاً الخ) عبارة المغني أما كونه فرضاً فبالاجماع وأما كونه على الكفاية فلقوله تعالى لا يستوي القاعدون الخ (قوله ما حملت عليه) أي التفصيل المذكور (قوله وإماماً اقتضاه صنيع شيخنا الخ) صدر في شرح المنهج بالإطلاق ثم ذكر في الآخر التفصيل فينزل ذلك الإطلاق عليه بقرينة السياق ويسقط اعتراضه أه سيد عمر (قوله لقوله تعالى) إلى قوله هذا ما صرح في النهاية (قوله والقاعدون الخ) عبارة المغني وقائله قال كان القاعدون حراساً للمدينة وهو نوع من الجهاد أه (قوله وردوه بان ذلك الوعيد لمن عينه) وقال السهيلي كان فرض عين على الأنصار دون غيرهم لأنهم بايعوا عليه قال شاعرهم

نحن الذين بايعوا محمداً * على الجهاد ما بقينا أبداً

وقد يكون الجهاد في عهده صلى الله عليه وسلم فرض عين بان أحاط عدو بالمسلمين كالأحزاب من الكفار الذين تحزبوا حول المدينة فإنه مقتض لتعين جهاد المسلمين لهم فصار لهم حالان خلاف ما يوهبه قوله أي المصنف وأما بعد الخ مغني (قوله مستقرين) إلى قوله هذا ما صرح في المغني الأقوال المؤتمنين إلى وإماماً بان وقوله بشرطه وقوله وظاهر إلى وأقله ثم قال وما ذكره المصنف محله في الغزو وأما حراسة حصون المسلمين فتعينة فوراً أه (قوله وإماماً بان يدخل الإمام الخ) ظاهره سقوط الفرض بأحد الأمرين من تشحين الثغور ودخول الإمام الخ قال مروه وهو المذهب لكن الشهاب البرلسي رد ذلك وله فيه تصنيف أقام فيه البراهين على أنه لا بد من اجتماع الأمرين وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فوافقوا على ذلك ع ش ورشيدى وسيأتي عن سم مثلاً (قوله أو نائبه بشرطه) له له المأشار إليه بقوله السابق أنفاً وتقليد ذلك للأمر المؤتمنين الخ أه ع ش ويحتمل أن المأشار إليه قوله الاتي في آخر السوادقة وشرطه الخ فيكون راجعاً إلى الإمام أيضاً (قوله هذا) أي قوله ويحصل أما بتشحين الثغور الخ (قوله وصرح به) أي هذا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل كما لا يخفى (قوله لكن على التفصيل المذكور) أي بقوله السابق ثم

أي كونهم (ببلادهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئاً (الجهاد حينئذ) (فرض كفاية) إجماعاً كما نقله القاضي عبد الوهاب أو

ويحصل أما بتشحين الثغور وهي محال الخوف التي تلى بلادهم بمكانتين لهم لو قصدوها مع إحكام الحصون والحنادق وتقليد ذلك للأمر المؤتمنين المشهورين بالشجاعة النصيح للمسلمين وإماماً بان يدخل الإمام أو نائبه بشرطه دارهم بالجيش وقتالهم وظاهره أنه إن أمكن بعثهم في جميع نواحي بلادهم وجب وأقله مرة في كل سنة فإذا زاد فهو أفضل هذا ما صرح به كثير من ولا ينافيه كلام غيرهم لأنه محمول عليه وصرح به الاكتفاء

بالاول وحده ونوزع فيه بانه يؤدى الى عدم وجوب قتالهم على الدوام وهو باطل اجماعا ويرد بان الثغور اذا شئت كما ذكر كان في ذلك
 اتحاد لشوكتهم وإظهار لقهرهم بعجزهم عن الظفر بشئ مما لا يلزم عليه ما ذكر لما ياتي انه اذا احتج الى قتالهم اكثر من مرة وجب فكذا
 اذا اكتفينا هنا بتحسين الثغور واحتج لقتالهم وجب واما ادعاء ايجاب الجهاد كل سنة مرة مع تحسين الثغور فهو وإن أهمته عبارات لكنه
 إنما يتجه حيث لا عذر في تركه مرة في السنة ثم رايته عبارة الاذرى في باب الاحصار صريحين في الوجوب كل سنة مرة
 مطلقا زاد الاول إلا ان تدعو حاجة الى التاخير اكثر من سنة والثاني ان ذلك متفق عليه وما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قهرية فتجب اقامته بحسب
 الامكان حتى لا يبق الا مسلم
 او مسالم ولا يختص بمرة في
 السنة ولا يعطل اذا امكنت
 الزيادة وهو ضعيف وان
 اختاره الامام ثم وجه الاول
 بان تجهيز الجيوش لا يتأتى
 غالباً في السنة اكثر من مرة
 ومحل الخلاف اذ لم تدع
 الحاجة الى اكثر من مرة
 والاوجب وشرطه كل مرة ان
 لا يكون بناضعف وانحوه
 كرجاء اسلامهم والاخر
 حيثئذ ويسن ان يبدأ بقتال
 من يلونا الا ان يكون الخوف
 من غيرهم اكثر فتجب
 البداء بهم وان يكثره ما
 استطاع ويثاب على الكل
 ثواب فرض الكفاية وحكم
 فرض الكفاية الذي هو
 مهم يقصد حصوله من غير
 نظر بالذات لفاعله انه (اذا)
 فعله من فيهم كفاية) وان
 لم يكونوا من اهل فرضه
 كذوى صبا او جنون او
 انوثة الا في مسائل كهلافة
 الجماعة على ما مر فيها (سقط
 الحرج) عنه ان كان من اهل
 و (عن الباقي) رخصة
 وتخفيفا عليهم ومن ثم كان

أو ما صرح الخ والمآل واحد (قوله بالاول) أي بتسحين الثغور (قوله ولا يلزم عليه) أي على الاكتفاء
 بالاول ما ذكر اى عدم وجوب القتال على الدوام (قوله وان أهمته عبارات الخ) هذا الذي أهمته عبارات
 هو صريح كلام الشيخين وغيرهما عن الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذرا في
 ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقه عليه وصرحوا
 بان ما فيه هو الحق الذي لا يمتري فيه عاقل اه سم (قوله مطلقا) اى وان حصن الثغور (قوله زاد الاول) اى
 شرح المذهب وقوله والثاني اى وزاد الاذرى (قوله ان ذلك) اى الوجوب كل سنة مرة مطلقا (قوله
 وما يؤيد ذلك) اى الادعاء المذكور (قوله وهو ضعيف) اى قول الاصوليين بوجوب الزيادة في سنة على مرة
 عند الامكان (قوله ثم وجه) اى الامام الاول اى الوجوب في كل سنة مرة مع التحسين (قوله ومحل الخلاف)
 الى المتن في النهاية (قوله ومحل الخلاف) اى في قدر الواجب في كل سنة (قوله ولا الاخر) اى وجوب اياه ع ش
 (قوله وحكم فرض الكفاية) الى قوله ومن ثم في النهاية الا قوله الا في مسائل الى المتن (قوله الذي الخ) صفة
 كاشفة لما هي فرض الكفاية (قوله بقدر حصوله الخ) اى يقصد حصوله في الجملة فلا ينظر الى فاعله الا
 بالتبع للفعل ضرورة انه لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين انه منظور بالذات الى فاعله حيث قصد
 حصوله من كل عين او من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيها فرض عليه دون امته ولم يقيد بقصد
 الحصول بالجزم احتراماً عن سنة الكفاية لان الفرض تمييز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل
 بما ذكر شرح جمع الجوامع للبحلى (قوله وان يكونوا) الى قوله الا في مسائل في المغنى (قوله من اهل
 فرضه) الاولى من اهل (قوله ومن ثم كان القائم به افضل الخ) وفاقا لاسنى وخلافا للبحلى والمغنى والنهاية
 عبارته نعم القائم بفرض العين افضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقل عن المحققين وان اقره المصنف
 في الروضة اه وعبارة المغنى والمعتد ان فرض العين افضل كما جرى عليه الشارح في شرحه على جمع
 الجوامع اه (قوله وافهم السقوط) الى قوله اخذا في النهاية والمغنى (قوله السقوط) اى عن
 الباقي (قوله يخاطب به الكل) اى كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه الكل) اى كل من اهل
 الفرض وغيرهم اخذا ما مر آنفا (قوله ثم اهل فرضه الخ) عبارة المغنى اثم كل من لا عذر له من الاعذار
 الآتى بيانها (قوله كالو تاخر الخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه الكل اثم اهل فرضه كلهم الخ ويحتمل
 الى خصوص قوله اى وقد قصر و الخ (قوله ولما كان) الى قوله واما من استراب في المغنى الا قوله ولا يحصل
 الى قال الامام الى قوله وعليه حمل الخبر الحسن في النهاية الا قوله لور بما الى فاما قوله واما الى فقال وقوله
 خلافا لما يورمه كلام شارح وقوله ولانها الى قوله وبحث (قوله جملة في ابوابها) عبارة المغنى في الجناز

بعدها اذن الله تعالى للمسلمين الخ (قوله وان أهمته عبارات الخ) هذا الذي أهمته عبارات هو صريح
 كلام الشيخين وغيرهما عن الاصحاب كما بينه شيخنا الشهاب البرلى على وجه لا يبق لعاقل عذر في ترك
 اعتقاده والعمل به في مؤلف حافل عرضه على علماء عصره من مشايخه وغيرهم فوافقه عليه وصرحوا بان
 ما فيه هو الحق الذي لا يمتري فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القائم به افضل من القائم بفرض العين الخ) نعم القائم

القائم به افضل من القائم بفرض العين كما نقله الشيخ أبو علي عن المحققين وأقر في الروضة الامام عليه وأفهم السقوط أنه يخاطب به الكل
 وهو الاصح وانه إذا تركه الكل ثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا اى وقد قصر و اى في جهلهم به اخذا من قولهم لتقصيرهم كالو تاخر
 تجهيز ميت بقرية ممن تقضى العادة بتعبه فانه ياتهم وان جهل موته لتقصيرهم بعدم البحث عنه ولما كان شان فروض الكفاية
 مهما لكثرتها وخفائها ذكر منها جملة في ابوابها ثم استطرد هنا جملة أخرى منها فقال (ومن فروض الكفاية القيام باقامة الحجج)
 العلية والبراهين القاطعة في الدين على اثبات الصانع سبحانه وما يجب له من الصفات ويستحيل عليه من النوبات وصدق الرسل وما ارسلوا به

من الامور الضرورية والنظرية (وحل المشكلات في الدين) لتدفع الشبهات وتصفو الاعتقادات عن تمويهات المبتدعين ومعضلات الملحدين ولا يحصل كالذلك إلا باقتان (٢١٤) قواعد علم الكلام المبنية على الحكيمات والالهيات ومن ثم قال الامام لوني الناس على

ما كانوا عليه في صفوة الاسلام لما أوجبنا التشاغل به وربما نهينا عنه اى كما جاء عن الائمة كالشافعى بل جعله اقبح مما عد الشرك فاما الآن وقد ثارت البدع ولا سبيل الى تركها تأنطظ فلا بد من اعداد ما يدعى به الى المسلك الحق وتحل به الشبهة فصار الاشتغال بادلة المعقول وحل الشبهة من فروض الكفايات وامان استراب في اصل من اصول الاعتقاد فيلزمه السعى في ازالته حتى تستقيم عقيدته اه واقره في الروضة وتبعه الغزالي فقال الحق انه لا يطلق ذمه ولا مدحه فقيه منفعة ومضرة فباستباره منفعة وقت الانتفاع حلال او مندوب أو واجب وباعتبار مضرته وقت الاضرار حرام ويجب على من لم يرزق قلبا سليما ان يتعلم أدوية أمراض القلب من كبر وعجب ورياء ونحوها كما يجب لكن كفاية تعلم علم الطب (و) القياد (يعلوم الشرع كتفسير وحديث والفروع) الفقهية زائد اعلى ما لا بد منه (بحيث يصلح للقضاء) والافتاء بان يكون مجتهدا مطلقا وما يتوقف عليه ذلك من علوم

غسل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه وفي اللقط النقاط المنبوذ ذكر هنا الجهاد ثم استطرذ الى ذكر غيره فقال اه (قوله من الامور الضرورية) فيه شىء إلا ان يقال الضرورى قد يقام عليه الدليل سم وهو كذلك فقد يكون الضرورى بالنسبة لبعض غير ضرورى بالنسبة لآخر وقد يقام على الضرورى منه لازالة خفاء فيه والمنه بصورة الدليل وان لم يسم دليلا حقيقة ولا يضر عدم تسميته دليلا حقيقة بالنسبة لما نحن فيه إذ القيام به عند الحاجة اليه من فروض الكفاية اه سيد عمر (قوله المتن وحل المشكلات) يظهر أن المشكل الامر الذي يخفى ادرا كدلته وشبهة الامر الباطل الذى يشبهه بالحق ولا يخفى ان المراد بالحجج غير حل المشكلات وقد يقدر على الاول من لا يقدر على الثانى سم على المنهج اه ع ش (قوله وتصفو) اى تخلص وقوله ومعضلات الخ اى مشكلات اه ع ش (قوله كمال ذلك) اى القيام باقامة الحجج وحل المشكلات (قوله والالهيات) من عطف الجزء على الكل (قوله قال الامام الخ) عبارة المغنى واما العلم المترجح بعلم الكلام فليس بفرض عين وما كان الصحابة رضى الله تعالى عنهم يشتغلون به قال الامام الخ (قوله في صفوة الاسلام) اى في النورانية التى كانت حاصلة في ابتداء الاسلام قبل الاشتغال بما يفسد قلوبهم واحوالهم اه ع ش (قوله به) اى بعلم الكلام (قوله اى كما جاء عن الائمة) عبارة المغنى والروض مع شرحه وما نص عليه الشافعى من تحريم الاشتغال بعلم الكلام محمول على التوغل فيه واما تعلم علم الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم الطبائع والسحر فخرام وتعلم الشعر مباح ان لم يكن فيه سخرى او حث على شر وان حث على التغزل والبطالة كره اه (قوله بل جعله) اى جعل الشافعى الاشتغال بعلم الكلام اه مغنى (قوله تأنطظ) حال من ضمير تركها وفي القاموس التطمط الامواج ضرب بعضها بعضا اه (قوله اه) اى كلام الامام (قوله وتبعه) اى الامام (قوله ذمه) اى علم الكلام اه ع ش (قوله حلال) اى مباح (قوله ويجب) الى قوله وما يقرر في المغنى لا قوله بان يكون مجتهدا مطلقا (قوله ان يتعلم ادوية امراض القلب الخ) وقد ينهارحه الله تعالى في احياء علوم الدين بما لا يضر بدعيه فليراجع من اراد قوله من كبر الخ بيان لامراض القلب اه ع ش (قوله زائد الخ) سيد كرمه بقره بقوله اماما يحتاج الى اه الخ (قوله بان يكون مجتهدا الخ) ويأتى أن الاجتهاد المطلق انقطع من نحو ثمانية سنة فلا يشترط في هذه الازمنة (قوله وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك اى ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من علوم العربية) بيان لما لموصولة (قوله وغير ذلك) عبارة المغنى وشرح الروض ومن فروض الكفاية علم الطب المحتاج اليه لمعالجة الابدان والحساب المحتاج اليه لقسمة المواريث والوصايا والمعاملات واصول الفقه والنحو واللغة والتصريف واسماء الرواة والجرح والتعديل واختلاف العلماء واتفاقهم اه (قوله بذلك كله الخ) اى بما يتوقف عليه ذلك اه رشيدى (قوله وما يقرر) اى من قوله وما يتوقف عليه الخ (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح) وهو الجلال المحلى جعله متعلقا بالفروع خاصة وصوبه سم واطال في

بفرض العين أفضل من القائم بفرض الكفاية خلافا لما نقله عن المحققين وان أقره المصنف في الروضة م (قوله الضرورية) فيه شىء مع كون الكلام في اقامة الحجج والبراهين إلا ان يقال الضرورى قد يقام عليه الدليل (قوله خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعريف الفروع للفتن الخ) قال المحقق المحلى وعرف الفروع دون ما قبله لما ذكر بعده اه وعبارة الروضة كاصلها مصرحة بما قاله حيث عبر بقوله واما فرض الكفاية فالقيام بعلم الشرع فرض كفاية ويدخل في ذلك التفسير والحديث على ما سبق في الوصية ومنها ان ينتهى في معرفة الاحكام الى حيث يصلح للفتوى والقضاء اه وهو قرينة واضحة على ارادة توجيه المحقق للتعريف وله ان يؤيد هذا التوجيه من جهة المعنى بان كلاما من العلوم الثلاثة فرض كفاية في نفسه مع قطع النظر عن

العربية واصول الفقه وعلم الحساب المضطر اليه في المواريث والافارات والوصايا وغير ذلك مما يأتى في باب القضاء توجيهه فتجب الاحاطة بذلك كله لشدة الحاجة الى ذلك وما يقرر علم ان بحيث الخ متعلق بعلم خلافا لما يوهمه كلام شارح وتعريف الفروع للفتن أولانها لم تشتهر مرادها الفقهاء إلا مع التعريف دون سابقها وبحث الفخر الرازى انه لا يحصل فرض الكفاية في اللغة والنحو

الإبمعرفة جمع يلغون حد التواتر وغلله بان القرآن متواتر ومعرفة متوقفة على معرفة (٢١٥) اللغة فلا بد أن تثبت بالتواتر حتى يحصل

الوثوق بقولهم فيما سبيله
القطع ويرد بان كتبها
متواترة وتواتر الكتب
معتد به كإسحوا به فينبغي
حصول فرضها بمعرفة
الأحاديث اقتضاه إطلاقهم

لتكثمتهم من إثبات ما نوزع
فيه من تلك الأصول بالقطع
المستند لما في كتب ذلك
الفن ولا يكفي في إقليم مفت
وقاض واحد لعسر
مراجعته بل لا بد من
تعدد ما بحيث لا يزيد
ما بين كل مفتين على مسافة
القصر وقاضيين على مسافة
العدوى لكثرة
الخصومات اما يحتاج
إليه في فرض عيني أو في

فعل آخر أراد مباشرة
ولو بوكيله فقطع ظواهر
أحكامه غير النادرة فرض
عين وعليه حمل الخبر الحسن
الفقه في الدين حق على كل
مسلم ونقل ابن الصلاح عن
الفرأوى أنه تحرم الإقامة
ببلد لا مفتى به وفيه نظر
وقضية مأمرة من اعتبار
مسافة القصر بين كل مفتين
أن الحرمة خاصة ببلد بينه
وبين المفتي أكثر من
مسافة القصر وبسليم
عمومه ينبغي زوال الحرمة
بان يكون بالبلد من يعرف
الأحكام الظاهرة غير
النادرة لما تقرر أنها التي
يجب تعلما عينا بفرض

توجيه بما يعرف بمراجعته اه رشيدى وأقره المفتى عبارته قال الشارح وعرف أى المصنف الفروع أى
بالألف واللام دون ما قبله لما ذكره بعده وهو قوله بحيث يصلح للقضاء ثلاثتهم عوده لما قبله ايضا اه (قوله)
ويرد بان كتبها متواترة الخ نظر فيه سم راجعه (قوله ولا يكفي في إقليم) الى قوله وعليه حل في المفتى إلا
قوله ولو بوكيله (قوله لا يزيد بين كل مفتين على مسافة القصر) أى لئلا يحتاج الى قطعها اه معنى (قوله)
لكثرة الخصومات) أى وتكررها في اليوم الواحد من كثيرين اه معنى (قوله اما يحتاج الى الخ)
عبارة المفتى والروض مع شرحه ويتعين من ظواهر العلوم لادقائتها ما يحتاج إليه لاقامة فرائض الدين
كأركان الصلاة والصيام وشروطها وإنما يجب تعلمه بعد الوجوب وكذا قبله إذالم يتمكن من تعلمه بعد
دخول الوقت مع الفعل وكان الحرج وشروطه وتعلمها على التراخي كالحنج والزكاة أن ملك ما لا ولو كان
هناك ساع وأحكام البيع والقرض إن أراد أن يبيع ويتاجر فيتعين على من يريد بيع الخبز أن يعلم أنه
لا يجوز بيع خبز البر بالبر ولا بدقيقة وعلى من يريد الصرف أن يعلم أنه لا يجوز بيع درهم بدرهمين ونحو
ذلك وأما أصول العقائد فلا اعتقاد المستقيم مع التصحيح على ما ورد به الكتاب والسنة ففرض عين اه (قوله)
ولو بوكيله) ينبغي الا اكتفاء بمعرفة الوكيل المباشر لذلك الفعل سم (قوله ينبغي زوال الحرمة الخ) ولولم
يفت المفتى وهناك من يفتى وهو عدل لم يأثم فلا يلزمه الافاء قال في الروضة وينبغي أن يكون المعلم كذلك
اه معنى (قوله انها) أى الأحكام الظاهرة الخ (قوله عليه) أى التعليم والجار متعلق بيجبر (قوله وانما
يتوجه) إلى قوله وبقوله في المفتى إلا قوله ووقع إلى وأوجهها إلى قوله فغتنق في النهاية إلا قوله ووقع إلى
وأوجهها وقوله ما قد مناه في الخطبة (قوله مكفى) أى قادر على الانقطاع بان يكون له كفاية اه معنى
(قوله لا يسقط) أى فرض الفتوى به أى بالفاسق (قوله ويسقط بالعبء والمرأة الخ) لانها اهل للفتوى

توقف غيره منها عليه كما هو ظاهر عبارتهم حتى أن معنى قوله القيام بعلوم الشرع بكل واحد منها في نفسه
وحينئذ فلا يسوغ تعلق الحيثية المذكورة بالجميع لأن القدر المؤدى للفرض من كل من التفسير والحديث
ليس مضبوطا بل لا يتأتى ضبطها لأن كلامهما في نفسه لا يكفي في حصول تلك الحيثية كما لا يخفى
والقدر الذى يتوقف عليه تلك الحيثية منها ليس هو القدر المؤدى لفرضها لانه يكفي في حصولها أن يكون
عنده من الأصول الصحيحة الجامعة من كتب أحاديث الأحكام أصل فاكثروا يعرف آيات الأحكام فقط
ومعلوم أن مجرد وجود أصل فاكثروا عنده من ذلك لا يكفي في القيام بفرض التفسير والحديث وإذا علمت ذلك
اتضح لك ما قاله المحقق المحلى وعلت ما في كلام الشارح فتأملوه والحاصل أن القدر الذى يحصل به تلك الحيثية
لا يتوقف على القدر المحصل بفرض التفسير والحديث والقدر المحصل لها لا يتوقف على تلك الحيثية فتأمل
ذلك لتعلم أن ما ذكره الشارح بمعزل بعيد عن الصواب وأن ما ذكره المحقق المحلى بما لا يمكن خلافه عندنا
الالباب (قوله لا بمعرفة جمع يلغون حد التواتر) قد يقال بلوغ الجمع المذكور حد التواتر لا يفيد القطع
إلا إذا استندت معرفته إلى التواتر عن جمع من العرب يلغون ذلك والظاهر أن هذا غير متحقق في جميع
مسائل اللغة والنحو فليتأمل (قوله ويرد بان كتبها متواترة الخ) قد يقال أن أريد تواتر كتبها من مصنفها
الينا لم يفد أو تواتر ما فيها عن العرب بان كان ما فيها نقله جمع من النحاة مثلا بلغ حد التواتر عن جمع من
العرب كذلك فإن هذا هو المفيد للقطع فهو ممنوع كليا لظهور أنه في كثير منها ليس كذلك فهذا الرد كما ترى ثم
إن أجيب عن البحث بان تواتر القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم مغن عن اللغة للقطع بصحة ما تواتر عنه
وعصمته عن الخلل فيه فإن فرض عدم تواتر بعض كيفية لم يحتج فيها لتواتر اللغة ورد عليه أن تواتر القرآن
إنما يعلم منه أنه لا خلل فيه وأما تمييز الفاعل من المفعول والمبتدأ من غيره وهكذا مع توقف المفتى على ذلك
فلا يعلم من تواتره إلا أن يقال المفتى ظن فيكفى معرفته بالأحاديث (قوله ولو بوكيله) ينبغي الا اكتفاء بمعرفة

الاحتياج إليها ويجبر الحساكم وجوبا أهل كل بلد تركوا تعلم ذلك عليه قال الماوردى وغيره وإنما يتوجه فرض الكفاية
في العلم على كل مكلف حر ذكر غير بليد مكفى ولو فاسقا لكن لا يسقط به إذا لا تقبل فتواه ويسقط بالعبء والمرأة على أحد وجهين

وان لم يدخلها ووقع في الروضة عنه ما يقتضي خلاف ما ذكر من السقوط وبقوله غير بليد مع قول المصنف كان الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثا تسنة يعلم انه لا اثم على الناس اليوم بتعطيل هذا الفرض وهو بلوغ

درجة الاجتهاد المطلق لان الناس كلهم صاروا بليدا بالنسبة اليها قيل الفروع ان عطف على تفسير اقتضى بقاء شيء من علوم الشرع لم يذكره او على علوم اقتضى انه من غير علوم الشرع وكلاهما فاسد اه ويره ما قدمناه في الخطبة ان علوم الشرع قد يراد بها تلك الثلاثة فقط وهي عرفهم في باب الوصية ونحوها وقد يراد بها هي وآلاتها وهي عرفهم في مواضع اخر منها هذا الماصرحوا به ان الكل فرض كفاية فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد فيه خلافا لمن وهم فيه ثم رايت شارحا اشار لشي من ذلك (و) منها اجماعا على قادر أمن على نفسه وعضوه وماله وان قل كما شمله كلامهم بل وعرضه اخذا من جعلهم اياه عذرا في الجمعة مع كونها فرض عين الا ان يفرق بان لها شبه بدل وهو الظهور وان كانت صلاة مستقلة على حيالها ثم رأيت بعضهم جزم بان العرض كالمال وعلى غيره بان لم يخف مفسدة المنكر الواقع ويحرم مع الخوف على الغير ويسن مع الخوف على النفس والنهي

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يدخلها) أى في الفرض اه سم (قوله عنه) أى الماودى (قوله واوجهها الخ) كذا في النهاية والمعنى كما مر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أى الى درجة الاجتهاد المطلق وان كانوا مجتهدين في المذهب والفتوى بل هذان ايضا عزابل عدما من زمن طويل اه امداد (قوله ويرده الخ) عبارة النهاية ويحجب عنه بصحة ذلك على كل منهما اما الاول فتكون الكاف استقصائية أى او باعتبار الافراد الذهنية واما الثاني فلانه من عطف الخاص على العام اهتما بما شانه وقد يقال علوم الشرع قد يراد بها الخ (قوله على قادر) الى قوله كافي الروضة في النهاية لا قوله اخذا الى وعلى غيره وقوله بان لم يغلب على ظنه شيء من ذلك (قوله وعلى قادر) ولا يختص بالولاية بل يجب على كل مكلف قادر من رجل وامرأة حرو وعبد ولصبي ذلك ويثاب عليه إلا انه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أى كدبرهم اه عش (قوله اياه) أى الخوف على العرض (قوله وان كانت) أى الجمعة (قوله وعلى غيره) الى قوله ويحرم كذا في المعنى والروض وشرح المنهج (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أى ومن على نفس وعضوه مال وعرض غيره (قوله عليه) أى الغير (قوله) أكثر من مفسدة المنكر الخ يشمل اربع صور الاقل بالنسبة اليه أى المرتكب وإلى غيره المساوى بالنسبة اليها وهو واضح بالنسبة للاولى في الجملة ومحل تأمل بالنسبة إلى الثلاث الباقية اما بالنسبة إلى المساوى في المرتكب فإى فائدة له وهل هو الترجيح بغير مرجح واما في الاخيرين فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدى إلى اضرار باخر ولو كانت مفسدة اقل ومن جملة المقررات الضرر لا يزال بالضرر لا سيما اذا كان المزال متمحض الحق الله تعالى فكيف يسعى في ازالته بحصول ضرر فيه حق للعبد وحق لله ايضا فانه لازم له اه سيد عمر وقد يقال فرق بين المحقق والمترقب (قوله ويحرم مع الخوف على الغير) أى مع خوف المفسدة المذكورة وقياس هذا أن من طلب الشهادة وعلم أنه يترتب على شهادته اعظم ما يستحق بسبب المعصية حرم عليه الشهادة اه عش اقول بل ما ذكره من الافراد لما مر عن السيد عمر ان المراد بالغير ما يشمل المرتكب (قوله ويسن مع الخوف على النفس) مفهومه اخراج المال فليراجع قال عش واقول المال معلوم من النفس بالاولى بل المراد بالنفس هنا ما يشمل العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جواب سؤال نشأ عما قبله (قوله ككراهه الخ) مثال لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أى كلا او بعضا وقوله وهو محتاج اليها وان لم يصل الى حد الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) الى المتن في المعنى لا قوله كافي الروضة الى وان ارتكب (قوله ولا يزيد الخ) أى المرتكب المنكر عليه فيما هو فيه عنادا اه معنى (قوله لما هو افحش الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم الوجوب في المساوى اذ لا فائدة سم وقد يقال فرق بين المحقق والمتنظر كما مر (قوله

الوكيل المباشر لذلك الفعل (قوله وان لم يدخلها) أى في الفرض (قوله فحينئذ هو معطوف على تفسير ولا فساد الخ) يحجب بان الكاف استقصائية او باعتبار الافراد الذهنية بانه معطوف على علوم ولا فساد لان غايته انه من عطف الخاص على العام لتسكتة كاظهار من بينها والاهتمام بشدة الحاجة اليها ومثل ذلك في غاية الحسن (قوله ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسلم في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان اول من بدا بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان فقام اليه رجل فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنالك فقال ابو سعيد اما هذا فقد قضى ما عليه الخ وقد يقال كيف تاخر ابو سعيد رضي الله عنه عن انكار هذا المنكر حتى سبقه اليه هذا الرجل ثم ذكر احتمالات في الجواب منها قوله ويحتمل ان اباسعيد كان حاضرا من الاول لكن خاف على نفسه او غيره حصول فتنة بسبب انكاره ففسط الانكار عنه ولم يخف ذلك الرجل شيئا لا اعتضاده بظهور عشيرته او غير ذلك او انه خافه وخطر بنفسه وذلك جائز في مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو افحش الخ) خرج الدون والمساوى لكن لا يبعد عدم

عن الالتقاء باليد الى التهلكة مخصوص بغير الجهاد ككراهه على فعل حرام غير زنا بان
وقتل ولو فعل مكفر وأمن أيضا أن المنكر عليه لا يقطع نفقته وهو محتاج اليها ولا يزيد عنادا ولا ينتقل لما هو افحش منه

بان لم يغلب الخ) راجع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أى قطع النفقة وزيادة العناد والانتقال
 للاختس (قوله وان ظن الخ) غابة في قوله على قادر الخ عبارة المغنى ولا يشترط فيه ان يكون مسموع
 القول بل على المكلف ان يأمرو وينهى وان علم بالعادة انه لا يفيد فان الذكرى تنفع المؤمنين اه (قوله
 وان ظن الخ) خلافا للعقائد العضدية بعبارة مع شرحه للمحقق الدواني والامر بالمعروف تبع لما يؤمر به
 فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به والمنكر ان كان حراما
 وجب النهى عنه وان كان مكروها كان النهى عنه مندوبا وشرطه اى شرط وجوبه وندبه أن لا يؤدي
 الى الفتنة فان علم انه يؤدي اليها لم يجب ولم يندب بل ربما كان حراما بل يلزمه ان لا يحضر المنكر في
 بيته لتلايره ولا يخرج الا لضرورة لا يلزمه مفارقة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان يظن قبوله فان
 لم يظن قبوله لم يجب سواء ظن عدم القبول او شك في القبول وفي الاخير تأمل واذ لم يجب بعدم ظن القبول
 لم يخف الفتنة فيستحب اظهارا لشعار الاسلام (قوله وان ارتكب الخ) عبارة المغنى ولا يشترط في الامر
 بالمعروف العدالة بل قال الامام وعلى متعاطى الكاس أن ينكر على الجلاس وقال الغزالي يجب على من
 غصب امرأة على الزنا ما يستروجهما عنه اه (قوله باليد) الى قوله قال ابن القشيري في النهاية الا قوله
 فلا اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه وقوله وهذا الى وليس (قوله باليد فاللسان الخ) هذا انما ذكره في النهى
 عن المنكر وانظر ما معنى الامر باليد والقلب وبعد تسليم تصويره فالترتيب المذكور فيه مشكل ثم رايت
 ابن قاسم اشار الى ذلك اه رشيدى عبارة سم انظر ما معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم اليدهم
 كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليدهم
 النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ فليتأمل
 وقد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في احدهما تخير بينهما وان
 لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد
 منهما اقتصر على القلب اه (قوله فاللسان) قياس دفع الصائل تقديمه على اليد فراجع اه عش ولعله
 اظهر من التخير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق انه يجب عليه الانكار على
 زوجته ذلك مطلقا لكن قوله اذله الخ صريح في انه جائز لا واجب وهو الذى ينبغى اذ الظاهر انه لحقه اه
 رشيدى (قوله مطلقا) اى مسكر اكان او غيره اه عش (قوله والقاضى) وقوله مقلد الخ معطوفان على الزوج

الوجوب في المساوى اذ لا فائدة فليتأمل (قوله الامر باليد) أنظر معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم
 اليدهم كفاية اللسان الاخف ثم رايت في التنبيه الآتى معنى الامر بالقلب ثم رايت الروض انما ذكر اليدهم
 في النهى وشرحه مشعر بكفاية اللسان فيه اذا حصل به زوال المنكر وانما المؤخر عن اليد مجرد الوعظ
 فليتأمل ثم رايت في كلام نقله في شرح مسلم عن القاضى عياض في شرح الحديث ما صورته فان غلب على
 ظنه ان تغييره يده يسبب منكر الشد منه من قتله او قتل غيره بسببه كف يده واقتصر على القول باللسان
 والوعظ والتخويف فان خاف ان يسبب قوله مثل ذلك غير بقلبه وكان في سعة وهذا هو المراد بالحديث ان شاء
 الله تعالى اه والكلام قد يقتضى وجوب الوعظ والتخويف وان لم يزل المنكر به وهو مشكل وحينئذ
 فقد يقال ان افاد ذلك زوال المنكر فينبغى تقديمه على اليد والافينغى عدم وجوبه مطلقا لكن قضية قوله
 السابق وان ظن انه لا يقبل خلافا (قوله باليد فاللسان الخ) قد يتجه ان يقال ان امكن حصول المقصود
 بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في احدهما تخير بينهما وان لحق احدهما فقط مفسدة اقتصر على الاخر
 وان لحق كلا مفسدة اعلى بل أو مساوية أو لم يفد واحد منهما اقتصر على القلب (قوله والنهى عن المنكر)
 قال المصنف في شرح مسلم وما يتساهل اكثر الناس فيه من هذا الباب ما اذ ارى انسانا يبيع متاعا معيا
 او نحوه فانهم لا ينكرون ذلك ولا يعرفون المشتري بعيه وهذا خطأ ظاهر وقد نص العلماء على انه يجب
 على من علم ذلك ان ينكر على البائع وان يعلم المشتري به والله اعلم اه

بان لم يغلب على ظنه شيء
 من ذلك وان ظن أنه لا يمثل
 كافي الروضة وان نوزع
 بنقل الاجماع على خلافه
 وان ارتكب مثل ما
 ارتكب أو أقبح منه
 (الامر) باليد فاللسان
 فالقلب سواء الفاسق
 وغيره (بالمعروف) أى
 الواجب (والنهي عن
 المنكر) أى المحرم لكن
 محله في واجب أو حرام مجمع
 عليه أو في اعتقاد الفاعل
 بالنسبة لغير الزوج اذله
 شافعيًا منع زوجته الحنفية
 من شرب النبيذ مطلقا
 والقاضى اذ العبرة باعتقاده

كما ياتي ومقدم لا يجوز
تقليده لكونه مما ينقض فيه
قضاء القاضي ويجب
الانكار على معتقد التحريم
وان اعتقد المنكر اباحته
لانه يعتقد انه حرام بالنسبة
لفاعله باعتباره عقيدته فلا
اشكال في ذلك خلافا لمن زعمه
وليس لعامى يجهل حكم
ما راها ان ينكره حتى يخبره
عالم بانه يجمع عليه او في
اعتقاد الفاعل ولا للعالم ان
ينكر اختلافه حتى يعلم من
الفاعل انه حال ارتكابه
معتقد لتحريمه كما هو ظاهر
لا احتمال انه حينئذ قد من
يرى حله او جهل حرمة امامه
ارتكب ما يرى اباحته
بتقليد صحيح فلا يجوز
الانكار عليه لكن لو ندب
للخروج من الخلاف
برفق فلا بأس وانما احد
الشافعي حنفيا شرب نبيذا
يرى اباحته لضعف ادلته
ولان العبرة بعد الرفع للقاضي
باعتقاده فقط ولم يراع ذلك
في ذمى رفع اليه لمصلحة
تالفه لقبول الجزية والكلام
في غير المحتسب اما هو فينكر
وجوب اعلی من اخل بشيء
من الشعار الظاهرة ولو
سنة كصلاة العيد والاذان
ويلزمه الامر بهما ولكن
لو احتج انكار ذلك لقتال
لم يفعله الاعلى انه فرض

اه ع ش (قوله كما ياتي) اي آنفا (قوله ومقدم لا يجوز الخ) اي فاعتقاده الحل لا يمنع من الانكار عليه اه
ع ش عبارة سمى فاذا ارتكب ما يعتقد اباحته بتقليد ممنوع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه
محراما عند من يجب عليه تقليده اه (قوله او في اعتقاد الفاعل) اي محرم في اعتقاده اه نهاية (قوله ولا
لعالم الخ) المناسب ولا على عالم الخ اه رشیدی (قوله او جهل حرمة) صريح ان جهل التحريم من الفاعل
مانع من الانكار وهو مشكل الا ان يخص بانكار ترتب عليه اذية فليراجع اه رشیدی عبارة ع ش اي
لكنه يرشده بان يبين له الحكم ويطلب فعله منه بلطف اه وعبارة الروض مع شرحه ورفق في التعبير بمن
يخاف شره وبالجاهل فان ذلك ادعى الى قبوله وازالة المنكر اه (قوله اما من ارتكب الخ) محترز قوله
ومقدم لا يجوز الخ (قوله لكن لو ندب الخ) المراد بالنسبة هنا الطلب والدعاء على وجه النصيحة لا المندب
الذي هو احد الاحكام الخمسة كما هو ظاهر رشیدی وع ش (قوله للخروج الخ) اي اللام بمعنى الى وقوله
برفق متعلق بندب (قوله فلا بأس) عبارة الروض مع شرحه فحسن ان لم يقع في خلاف اخر او في ترك
سنة ثابتة لا تفارق العلماء على استحباب الخروج من الخلاف حينئذ اه (قوله وانما احد الشافعي الخ) جواب
عمانشام قوله اما من ارتكب الخ (قوله ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر
ان هذا الاطلاق غير مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيح ما اصابه
من نحو كلب او مع الطهر بمسعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك
ثم رايت في باب كون النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه ولذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض
على من يخالفه اذالم يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه سم وياتي عن الروض والمغني ما يوافقه (قوله
والكلام في غير المحتسب) (تنبيه) يجب على الامام ان ينصب محتسبا يامر بالمعروف وينهى عن المنكر
وان كان لا يختص بالاحتسب فيتعين عليه الامر بصلاة الجمعة اذا اجتمعت شروطها وكذا صلاة العيد وان
قلنا انها سنة لا يامر المخالفين له في المذهب بما لا يجوزونه ولا ينهونهم عما يرونه فرضا عليهم او سنة لهم ويامر
بما يعم نفعه كعمارة سور البلد ومشر به ومغوة المحتاجين من ابناء السبيل وغيرهم ويجب ذلك من بيت
المال ان كان فيه مال والا فلي من له قدرة على ذلك وينهى الموسر عن عطل الغريم ان استعداه الغريم عليه
وينهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق خال لانه موضع ريبة بخلاف مال ووجهه معها في طريق
يطرفه الناس ويامر النساء بابقاء العدو والاولياء بنكاح الا كفاهم والسادة بالرفق بالماليك واصحاب البهايم
بتعهد هاو ان لا يستعملوا في ما لا تطيق وينكر على من تصدى للتدريس والفتوى والوعظ وليس هو من اهله
ويشهر امره لئلا يغتر به وينكر على من اسرف في صلاة جهريه وزاد في الاذان وعكسها اي ومن جهر في
سرية او نقص من الاذان ولا ينكر في حقوق الادميين قبل الاستعداد من ذى الحق عليه ولا يحبس
ولا يضرب للدين وينكر على القضاة ان احتجوا عن الخصوم او قصروا في النظر في الخصومات وعلى ائمة
المساجد المطروقة ان طولوا الصلاة ويمنع الخوثة من معاملة النساء لما يخشى فيها من الفساد وليس له حمل

(قوله ومقدم لا يجوز تقليده) علام العطف (قوله ايضا ومقدم لا يجوز تقليده) لكونه مما ينقض فيه
قضاء القاضي) اي فاذا ارتكب ما يعتقد اباحته بتقليد ممنوع فينكر عليه اذا كان الشيء الذي ارتكبه محراما
عند من يجب عليه تقليده (قوله ولان العبرة بعد الرفع للقاضي باعتقاده فقط) الظاهر ان هذا الاطلاق غير
مراد اذ الظاهر انه لو رفع لقاض شافعي مخالف صلى مع عدم تسبيح ما اصابه من نحو كلب او مع الطهر
بمسعمل او فعل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بتعزيره ولا نحوه كنعنه من ذلك فليحرم ثم رايت في باب كون
النهي عن المنكر من الايمان ما لفظه وكذلك قالوا ليس للمفتي ولا للقاضي ان يعترض على من يخالفه اذالم
يخالف نصا او اجماعا او قياسا جليا اه وهو بظاهره شامل لما نحن فيه (قوله ولكن لو احتج انكار ذلك
لقتال لم يفعله الخ) في شرح مسلم قال امام الحرمين ويسوغ لاحاد الرعية ان يصدموا تركب الكبيرة ان لم
يندفع عنها بقوله ما لم ينه الامر الى نصب قتال وشهر سلاح فان انتهى الامر الى ذلك ربط الامر بالسلطان اه

الناس على مذهبه مغنى وروض مع شرحه زاد شرح الروض لانه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في
 الفروع ولا ينكر احد على غيره مجتهدا فيه ولا ينكرون ما خالف نصا او إجماعا او قياسا جليا اه (قوله)
 وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم
 يظهر من المحرمات فان غلب على الظن استسرا رقومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان
 يكون في انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلى برجل ليقته او بامارة
 ليزني بها فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك
 وكذا لو عرف غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانكار والضرب الثاني ما قصر عن
 هذه الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها
 خارج الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه سم
 (قوله وليس لاحد) اى من الامر والنهي اه اسنى (قوله واقتحام الدور) اى الدخول فيها للبحث عما فيها
 اه ع ش (قوله ولو بقرينة ظاهرة) انظر هذه الغاية وعبارة الانوار فان غلب على الظن استسرا رقوم بالمنكر
 باثار وامارة فان كان بما يفوت تداركها الخ اه رشيدى (قوله ولا الخ) اى وإن لم يفت تداركها فلا يجوز
 التجسس (قوله ولو توقف الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والانكار للمنكر يكون باليد فان عجز
 فباللسان ويرفق بمن يخاف شره ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتنة فان عجز عن رفع ذلك الى الوالى فان عجز
 انكر قبله اه (قوله من هتك) اى لعرضه اه نهاية (قوله قاله ابن القشيري الخ) نعم لو لم ينزجر لابه اى
 الرفع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشيدى المناسب وجب كفى التحفة اه (قوله وله احتمال بوجوده)
 ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المالم ولنظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله اذا احتمل
 ذلك المالم عادة سم وفيه تامل اما لا فلا فلان المتبادر الى الفهم ان المراد تغريم المرفوع كاهوشان ولاة الجور
 واما ثانيا ف قضية صنيع المحشى انه لا ينظر لتغريم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذى يتجه ان ينظر
 الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة اخذ المالم ويقيد إطلاقهم اذنى إطلاق الاخذ به ما يؤدى الى مفساد لا تليق
 بمحاسن الشريعة الغراء فليقت الله فاعل ذلك ويذل جهده في النظر الى اخف المفسدين اه سيد عمر
 (قوله بل الوجه انه فرض عين) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر
 المرتبتان الاوليان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانكار بغيره

وذكر قبله عن القاضي عياض مثله (قوله وليس لاحد البحث والتجسس) عبارة شرح مسلم قال أى امام
 الحرمين وليس للامر بالمعروف والبحث والتقرير والتجسس واقتحام الدور بالظنون بل ان عثر على منكر غير
 جهده هذا كلام امام الحرمين وقال اقضى القضاة الماوردي وليس للبحث ان يبحث عما لم يظهر من
 المحرمات فان غلب على الظن استسرا رقومها لامارة واثار ظهرت فذلك ضربان احدهما ان يكون في
 انتهاك حرمة يفوت استدرا كما مثل ان يخبره من يثق بصدقه ان رجلا خلا برجل ليقته او بامارة ليزني بها
 فيجوز له في مثل هذا الحال ان يتجسس ويقدم على البحث والكشف حذرا من فوات ما لا يستدرك وكذا
 لو عرف ذلك غير المحتسب من المتطوعة جاز لهم الاقدام على الكشف والانكار والضرب الثاني ما قصر عن هذه
 الرتبة فلا يجوز التجسس عليه ولا كشف الاستار عنه فان سمع اصوات الملاحى المنكرة من دار انكرها خارج
 الدار ولم يهجم عليها بالدخول لان المنكر ليس ظاهرا وليس عليه ان يكشف عن الباطن اه (قوله وله احتمال
 بوجوده) ظاهره ولو مع الهتك وتغريم المالم ولنظر هل المراد تغريم الرفع او المرفوع وعلى الاول فلعله
 اذا احتمل ذلك المالم عادة (قوله تنبيه ظاهر كلامهم ان الامر والنهى بالقلب من فروض الكفاية وفيه
 نظر ظاهر بل الوجه انه فرض الخ) اقول الوجه المتعين ان مرادهم بقولهم السابق فالقلب انه اذا تعذر
 المرتبتان الاولتان اكتفى بالقلب وهذا لا ينافى تعين الانكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانكار بغيره
 فتأمل فانه هذا يزول اشكال كلامهم واما ما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانكار بالقلب

وليس لاحد البحث
 والتجسس واقتحام الدور
 بالظنون نعم ان غلب على
 ظنه وقوع معصية ولو
 بقرينة ظاهرة كاخبار ثقة
 جاز له بل وجب عليه التجسس
 ان فات تداركها كالقتل
 والزنا ولا فلا ولو توقف
 الانكار على الرفع للسلطان
 لم يجب لما فيه من هتك
 وتغريم المالم قاله ابن
 القشيري وله احتمال بوجوده
 اذا لم ينزجر لابه وهو
 الواجهة ثم رأيت كلام
 الروضة وغيره صريحا فيه
 ﴿ تنبيه ﴾ ظاهر كلامهم
 أن الامر والنهى بالقلب
 من فروض الكفاية وفيه
 نظر ظاهر بل الواجهة أنه
 فرض عين لان المراد منها

به الكراهة والافتقار فيه أن يكون إلا فرض عين فقامله فانه مهم نفيس (وإحياء الكعبة كل سنة بالزيارة) بالحج والعمرة ولا يغني أحدهما عن الآخر ولا الصلاة (٢٢٠) والاعتكاف والطواف عن أحدهما لانهما القصد الاعظم من بناء البيت وفي الاول إحياء تلك

المشاعر (تنبيه) ما ذكر من تعينهما هو ما جرى عليه جمع متأخرون وصرح عبارة الروضة تعين الحج وانه لا يكفي غيره ولو العمرة وحدها وصرح عبارة أصلها الاكتفاء بها بل وينحو الصلاة فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة وغيره عن أصلها تعينهما غير مطابق لافيها الا بتأويل فقامله ويتصور وقوع النسك غير فرض كفاية من لا يخاطب به كالارقاء والصبيان والمجانين لكن الأوجه انه مع ذلك يسقط به كما مر فرض الكفاية كاتسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ويفرق بينه وبين عدم سقوط فرض السلام عن المكلفين بردهم بان القصد منه التامين وليس الصبي من أهله وهنا القصد ظهور الشعار وهو حاصل ولان الواجب المتعين قد يسقط بالمندوب كالجلوس بين السجدين جلسة الاستراحة والأوجه انه لا بد في القائمين بذلك من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من أهل مكة ويفرق بينه وبين أجزاء واحد في صلاة الجنائز

والحاصل أن الافتقار بالقلب بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية وإلا فلا فقامله اه سم وعبارة السيد عمر قوله بل الوجه الخ محل تأمل إذ مستندهم في الترتيب المذكور الحديث وهو من رأى منكرا فليغيره يده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلمه فغنى فقبله على ما يعطيه السياق فليغيره بقلبه بان توجه بهمه إلى الله تعالى في إزالته وهذا لا يلزم تحققه في عموم الناس فحسن عذر تبة الامر بالقلب المراد ليطلق الحديث النبوي فقامله إن كنت من أهله وفرض تحققه في عموم الناس وإن الفرض التوجه سواء صدر عن جرت عادة الله تعالى بان لا يخيب توجهه ام من غيره فظاهر انه يكفي بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهية لان انتفاءها في فرد ينافي الايمان والعباد بالله تعالى اه اقول توجيهه الاخير بعده ظاهر وتوجهه الاول الجارى على مشرب الصوفى وتوجهه في ذاته لكن يبعده عموم من رأى منكرا فليتأمل (قوله به) أى القلب والجوار متعلق بضمير المثني الراجع للامر والنهي (قول المتن وإحياء الكعبة) أى والمواقف التى هناك روض ومعنى (قول المتن كل سنة) (فائدة) الحجاج في كل عام سبعون الفا فان نقصوا كلوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجعهم بجري عن القليوبى (قوله بالحج) إلى التنبيه في النهاية والمعنى (قوله بالحج والعمرة) أى ولو بالقرآن اه سم (قوله وفي الاول) هو قوله بالحج والعمرة اه ع ش والصواب انه هو الحج (قوله فنقل شارح الخ) ممن نقل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة إلا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظر لها اه سم عبارة المحلى عقب المتن بان يأتى بالحج والاعتبار كافي الروضة وأصلها بدل الزيارة بالحج والعمرة اه (قوله وغيره) أى ونقل غير ذلك الشارح (قوله غير مطابق الخ) خبر فنقل شارح الخ (قوله لا بتأويل) مرافقا عن سم (قوله ويتصور) إلى قوله والوجه عبارة المعنى فان قيل كيف الجمع بين هذا أى كون إحياء الكعبة من فروض الكفاية وبين التطوع بالحج لان من كان عليه فرض الاسلام حصل بما أتى به سقوط فرضه ومن لم يكن عليه فرض الاسلام كان قائما بفرض كفاية فلا يتصور حج التطوع اجيب بان هنا جهتين من حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهة فرض الكفاية من حيث الامر بإحياء الكعبة وبان وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا كاللمعة المغفلة في الوضوء تغسل في الثانية او الثالثة والجلوس بين السجدين جلسة الاستراحة وإداسقط الواجب المعين بفعل المندوب ففرض الكفاية أولى ولهذا تسقط صلاة الجنائز عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل يتصور ذلك في العبيد والصبيان والمجانين لان فرض الكفاية لا يتوجه اليهم لكن جوابا اه (قوله عن لا يخاطب الخ) متعلق يتصور ولو قال فيمن الخ كان اوضح (قوله كالارقاء الخ) لعل الكاف استقصائية (قوله والمجانين) أى بان يحرم الولى عن المجانين وكذا عن الصبيان او باذن المميزين منهم في الاحرام اه سم (قوله انه) أى نسك من ذكر مع ذلك أى كونه غير فرض (قوله كما مر) أى في الجهاد (قوله بينه) أى سقوط إحياء الكعبة بفعل غير المكلفين (قوله فرض السلام) أى فرض جوابه (قوله ولان الواجب الخ) عطف على قوله كاتسقط الخ (قوله قد يسقط بالمندوب الخ) أى يفرض الكفاية أولى اه معنى (قوله والوجه) إلى قوله فان قلت في النهاية (قوله المعصوم) إلى قوله ومنه يؤخذ في المعنى الا قوله ما يستلزم إلى المتن وقوله لعدم إلى ونذر (قوله على كفاية سنة الخ) أى وعلى وفاة ديونه وما يحتاج اليه الفقيه من الكتب والمحترف من الآلات اه ع ش (قوله ولمؤمنهم) ويغنى انه لا يشترط في الغنى ان يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمؤنه جميع السنة بل يكفي في

بالمعنى المذكور فرض عين مطلقا ثم إن أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية وإلا فلا فقامله سم (قوله بالحج والعمرة) ولو بالقرآن مر (قوله فنقل شارح عن الروضة وأصلها تعين الحج والعمرة) ممن فعل ذلك المحلى وهو مشكل كما يعلم بمراجعة الروضة إلا ان تكون بان في عبارته بمعنى كان فانظر لها (قوله والمجانين)

بأن القصد ثم الدعاء والشفاعة وما حاصلان به وهما الاحياء وإظهار ذلك الشعار الاعظم فاشترط فيه عدد يظهر وجوب به ذلك (ودفع ضرر) المعصوم من (المسلمين) وأهل الذمة والامان على القادرين وهم من عنده زيادة على كفاية سنة لهم ولمؤمنهم

كما في الروضة وإن قال البلقيني لا يقول له أحد لأن الفرض في المحتاج لا في المضطر كما يعلم من قول الروضة وغيره في الإطعمة يجب على غير مضطر إطعام مضطر حالاً وإن كان المالك يحتاجه بعد (ككسوة عار) ما يستر عورته أو يقي بدنه من مضر كما هو ظاهر (وأطعام جائع إذا لم يندفع) ذلك الضرر (بزكاة) سهم المصالح من (بيت مال) لعدم شيء فيه أو لئلا يتولى ولو ظلاماً (٢٢١) ونذر وكفارة ووقف ووصية

صيانة للنفس ومنه يؤخذ أنه لو سئل قادر في دفع ضرر لم يجز له الامتناع وان كان هناك قادر اخر وهو متجه لئلا يؤدى الى التواكل بخلاف المفتى له الامتناع إذا كان ثم غيره ويفرق بان النفس مجبولة على محبة العلم وافادته فالتواكل فيه بعيد جدا بخلاف المال فان قلت فرقوا بين هذا ونظيره في أولياء النكاح والشهود بان اللزوم هنا فيه حرج ومشقة لكثرة الوقائع بخلافه ثم وهذا يفهم خلاف ما تقر في الاطعام قلت الفرق صحيح ولا يفهم ذلك لان المسائل العليا تقتضى مزيد تفحص وتطلب ومن شأنه المشقة بخلاف اعطاء المحتاج لامشقة فيه الا بالنسبة لشح النفس المجبول عليه أكثرها وذلك غير منظور اليه والام يوجبوا عليه شيئا اصلا وقضية تعبيره بالضرر ان الواجب سد الضرورة دون الزيادة التي تلازم القريب وهو كذلك كما اقتضاه تخرجهما

وجوب المواساة أن يكون له نحو وظائف يتحصل منها ما يكفي عادة جميع السنة ويتحصل عنده زيادة على ذلك ما يمكن المواساة ع (قوله) كافي الروضة وان قال البلقيني (الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامه وجوب دفع الضرر وإن لم يبق لنفسه شيء لكن الأصح ما في زيادة الروضة عن الإمام أنه يجب على الموسر المواساة بما زاد على كفاية سنة ومقتضاه أنه لا يتوجه فرض الكفاية بمواساة المحتاج على من ليس معه زيادة على كفاية سنة وهو كذلك وان قال البلقيني هذا لا يقوله أحد ولا ينافيه ما في الاطعمة من وجوب اطعام المضطرو وإن كان يحتاجه في ثاني الحال فإن هذا في المحتاج غير المضطرو وذلك في المضطرا (قوله لا يقوله) أي ان المراد بالقادر هنا ما ذكر المقتضى عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده زيادة على كفاية سنة له ولمونه (قوله لان الفرض الخ) علة لكون المراد بالقادر هنا ما ذكر عن الروضة لكن في استلزامه له تأمل (قوله) أو يبق بدنه من مضرا (خ) بوضع الروضة بستر العورة مثالها نهاية عبارة المغنى ظاهر كلام المصنف ان المراد بالكسوة ستر ما يحتاج اليه البدن قال في المهمات وهو كذلك بلا شك فختاف الحال بين الشتاء والصيف وتعبير الروضة بستر العورة معترض (قوله لعدم شيء الخ) ثم يحتمل ان يكون حينئذ قرصا على بيت المال اذا استاذن الامام وبه صرح الامام برساي اسم (قوله ووقف) أي عام اهمنى (قوله) ومنه) أي التعليم (قوله بخلاف المفتي) قال في شرح الروض قال في الروضة وينبغي ان يكون المعلم كذلك (قوله سم (قوله غيره) أي وهو عدل (قوله بين هذا) أي الافتاء (قوله بخلافه ثم) أي في النظر (قوله وهذا) أي الفرق المذكور (قوله وذلك الخ) أي الشرح (قوله عليه) أي على شخص (قوله وهو كذلك) خالفه النهاية والمغنى فقالا وهل المراد بدفع ضرر من ذكر ما يسد الرقم الكفاية قولان اصحهما ثانيا بينهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يليق بالحال من شتاء وصيف (قوله) قال ع ش قوله فيجب في الكسوة الخ أي يرجع فيما لا يعلم الا منه كالشع اليه وقوله من شتاء وصيف أي لا من كونه فقيرا او غيره (قوله ذلك) أي دفع الضرر (قوله بان الوجه الخ) أي قياسا على مؤنة القريب (قوله هنا) أي في دفع الضرر وقوله ثم أي في نفقة القريب (قوله ويلحق) إلى المتن في النهاية إلا قوله وقد يفرق إلى وما يندفع وقوله خلافا إلى ولو تعذر (قوله كاجرة طبيب الخ) هل يجب ثمن ماء الطهارة فيه نظروا له لا يجب (قوله سيأتي) أي في الاطعمة (قوله على غير غنى) لزومه المواساة (قوله) أي على مالك فقير او غنى بكفاية سنة فقط (قوله على غير غنى الخ) (قوله) او على ما اذا كان

ای بان یحرم الولی عن المجانین وکذا عن الصبیان وایذن للبهیزن منهم فی الاحرام (قوله مایستر عورته) عبارة الروض و یستر العاری قال فی شرحه و تعبیر المصنف بالعاری اولی من تعبیر اصله بالعورة لان الحکم لا یخص بها اه (قوله لعدم الخ) ثم یحتمل ان یتوکلون حیث یفرضوا علی بیت المال ان استاذن الامام و به صرح الامام بر (قوله بخلاف المفق الخ) قال فی شرح الروض قال فی الروضة و ینبغی ان یتوکلون المعلم كذلك اه (قوله فان قلت فرقوا بین هذا) ای الافتاء (قوله و اما اعتراض اقتصار الروضة علی ستر العورة الخ) و تعبیر الروضة بستر العورة مثال مر (قوله و اما اعتراض اقتصار الروضة علی ستر العورة الخ) فی شرح الارشاد و لا یتقید الحکم بستر العورة خلافا لما توهمه عبارة الروضة الخ (قوله بان الوجه) کتب علیه مر (قوله کاجرة طیب و ثمن ادویه و خادم منقطع کما هو ظاهر) هل یجب ثمن ماء الطهارة فیہ نظر و لعله لا یجب (قوله فلیحمل الخ) کتب علیه مر (قوله علی غیر غنی الخ) اقول او علی ما اذا کان المضطر

ذلك على مضطرو وجدمية واما اعتراض اقتصار الروضة على ستر العورة بان الوجه اعتبار ستر البدن بما يليق بالشتاء والصيف فيجيب عنه بان المدار
 هنا على الضرورة قوئم على المصاحبة بالمعروف فلم يجب هنا الا ما يحصل بتركه فنقرر بخشي منه مبيع تيمم للقاعدة المقررة ان ما وجب للضرورة يتقدر
 بقدرها ويلحق بالطعام والكسوة ما في معناهما كاجرة طيب و ثمن ادوية و خادم منقطع كما هو ظاهر (تنبية) سيأتي ان المالك لا يلزمه بذل
 طعامه للضطر الا ببذله وحيث قد يشكل بما هنا فليحمل ذلك على غير غي تلزمه المو اساسة حتى يجمع كلامهم هذا او يفرق بان غرض احياء النفوس

ثم اوجب حمل الناس على البذل بان لا يكلفوه بجنا مطلقا بل مع التزام العوض ولا لا تمتنعوا من البذل وإن عصوا فيؤدي إلى اعظم المفسدين
وهنا لا فوات للنفس فلا موجب لمسا محتهم في ترك المواساة وهذا هو الوجه كما هو ظاهر فالحاصل انه يجب البذل هنا بلا بدل لا مطلقا بل بما زاد
على كفاية السنة وشم يجب البذل مما لم يحتجته حالا ولو على فقير لكن بالبذل وبما يندفع به ضرر المسلمين والذمين فك اسرائهم بتفصيله الآتي
في الهدنة وعمارة نحو سور البلد وكفاية (٢٣٢) القائمين بحفظها فؤنة ذلك على بيت المال ثم على القادرين المذكورين خلافا لمن حدهم

المضطر غنيا فان الغنى لا ينافي الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله في الحال وقد يقال الحمل على احد هذين
الامر من اوجه من الفرق الذي ذكره لانه إذا وجبت المواساة بجنا بلا اضطرار رفع الاضطرار اولى اهتم
فالحاصل انه يجب هنا بشرط الغنى وهناك مطلقا البذل بيد مع غنى المبدول اليه وبدونه مع فقره (قوله)
ثم اى في المضطر (قوله بان لا يكلفوه) متعلق بالحمل والضمير المرفوع للناس والمنصوب للبذل (قوله مطلقا)
اى غنيا كان البذل اولا (قوله وهنا) اى في المحتاج (قوله لمسا محتهم في ترك المواساة) متعلق بموجب
يعنى لترغيب الناس في المواساة لان نفي النفي إثبات (قوله وبما يندفع) إلى قوله فؤنة ذلك في الغنى (قوله)
وكفاية القائمين بحفظها) اى البلد ومنه يؤخذ ان ما تاخذه الجند الان من الجوامك يستحقونه ولو زائد على
قدر الكفاية حيث احتج اليه في اظهار شوكتهم ومن ذلك ما تاخذه امرأهم من الخيول والمالكة التي لا يتم
نظامهم وشوكتهم إلا بها لقيامهم بحفظ حوادث المسلمين اه عش (قوله المذكورين) اى في شرح
ودفع ضرر المسلمين (قوله حدهم) اى فسر القادرين (قوله ما يبق الخ) مفعول يجدون (قوله)
استيعابهم) اى القادرين المذكورين (قوله خص به) اى بما ذكر من فك الاسرى وما بعده ويحتمل ان
الضمير للتوزيع (قول المتن وتحمل الشهادة) عبارة الغنى ومن فروض الكفاية إعانة القضاة على
استيفاء الحقوق للحاجة اليها وتحمل الخ (قوله على اهل) الى التنبيه في النهاية إلا قوله اى ولم يعذر إلى
المتن وكذا في الغنى إلا قوله على اهل له (قوله على اهل الخ) اى عدل اه عش (قوله ان كان) اى من
تحمل الشهادة (قوله من نصاب) وهو اثنان اه عش (قوله وإلا) اى بان تحمل اثنان في الاموال
اه معنى (قول المتن والحرف والصنائع) اعلم أني لم أر من ذكر ما يحصل به فرض الكفاية في الحرف هل
يشترط وجود جميعها او المحتاج اليه بتلك الناحية وعلى كل تقدير فهل يشترط في كل محل او يتقيد بمسافة
القصر او بمسافة العدوى او يفصل فيها بين ما نشد الحاجة اليه وما تهم وما تنذر اه سيد عمر (قوله كان
يتخذ الخ) مثال للغير (قوله وهو مشكل) اى لاستلزامه كون الشيء الواحد مطلوبا ومنها عنه (قوله)
اكل كسبها) اى الحجابة (قول المتن وما يتم به المعاش) اى التي بها قوام الدين والدنيا كالبيع والشراء
والحرث والحياطة وفي الحديث اختلاف أمتي رحمة وفسره الحلبي باختلاف الهمم والحرف اه معنى
قوله عطف مرادف) الى قوله والفرق في النهاية الا قوله كما هو الى المتن وقوله لكن هنا الى ويسن وقوله للخبر
المشهور فيه وقوله وفي الاذكار الى اما كنمو قوله ولم يضعفه (قوله عن ذينك) اى الحرف والصنائع (قوله)
لا يحتاج الى قوله كما هو قياس الخ في الغنى (قوله وإن كرهت صيغته) كعليكم السلام كما ياتي اه عش
(قوله لكن هنا) الى قوله ويسن عبارة النهاية ويجب الرد فوراً هو عبارة شرح الروض ويجب على الغائب
الرد فوراً باللفظ في الرسول وبه او بالكتابة في الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا اه
سم (قوله لكن هنا) اى فيما مع رسول او في كتاب (قوله ويحتمل خلافه) لعله الاقرب لكن ينبغي ان

بانهم من يجدون بعد ما على
كل بما خصه بالتوزيع على
عددهم ما يبق مع يسارهم
ولو تعذر استيعابهم خص
به الوالى من شاء منهم
(وتحمل الشهادة) على اهل
له حضر اليه المشهود عليه
او طلبه ان عذر بنحو قضاء
او عذر جمعة اى ولم يعذر
المطلوب ولو بنحو عذر جمعة
ايضا فيما يظهر (واداؤها)
على من تحملها ان كان
اكثر من نصاب والا فهو
فرض عين على ما ياتي
(والحرف والصنائع)
كالنجارة والحجامة لتوقف
قيام الدين على قيام الدنيا
وقيامها على ذينك وتغيرهما
الذى اقتضاه العطف على
خلاف ما في الصحاح يكفي
فيه ان الحرفة اعم عرفا لانهما
تشمل ما يستدعى عملا وغيره
كان يتخذ صنعا يعملون
عنده والصناعة تختص بأولى
(تنبيه) صرحوا بكرة
فعل بعض الحرف كالحجامة
مع تصريحهم هنا بفرضيتها
وهو مشكل وقد يجاب عنه
بان الحيثية مختلفة ومع ذلك
فيه ما فيه لا نأذنهنا الناس
عن فعل الحجامة مثلا من
اى حثية كان يلزم تركهم

غنيا فان الغنى لا ينافي الاضطرار إذ قد لا يتمكن من ماله الحال وقد يقال الحمل على احد هذين الامرين اوجه
من الفرق الذي ذكره لانه إذا وجبت المواساة بجنا بلا اضطرار رفع الاضطرار اولى واما الفرق المذكور فلا
يقوى تلك القوة فليراجع (قوله لكن هنا) كفى جوابه كتابة) عبارة شرح الروض ويجب على الغائب
الرد فوراً باللفظ في الرسول وبه او بالكتابة في الكتاب اه وهى مصرحة بفورية الرد بالكتابة ايضا (قوله)

لها فلا تخلص إلا اعتمادا ان المكروه أكل كسبها للحر لا فعلها فتأمل (وما يتم به المعاش) عطف مرادف لانه لا يخرج
عن ذينك (تنبيه) لا يحتاج في هذه الامور الناس بها لان فطرهم مجبولة عليها لكن لو تماؤا على ترك واحدة منها اثموا وقوتلوا كما
هو قياس بقية فروض الكفاية (وجواب سلام) مسنون وان كرهت صيغته ولو مع رسول أو في كتاب لكن هنا يكفي جوابه كتابة
ويجب فيها لان لم يرد لفظ الفور فيما يظهر ويحتمل خلافه ويسن الرد على المبلغ والبداءة به فيقول وعليك وعليه السلام للخبر المشهور فيه

من مسلم يميز غير مشحال به من الصلاة (على جماعة) أي اثنين فأكثر مكلفين وسكاري لهم نوع تمييز سمعوه أما وجوبه فاجماع ولا يؤثر فيه إسقاط المسلم لحقه لأن الحق لله تعالى وفي الإذكار يسن أن يحمله بنحو إبراهيم من حق (٢٢٣) فإنه يسقط به حق الآدمي وأما كونه على

الكفاية فلخبر أبي داود ولم يضعفه يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم ويجزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم فيه يسقط الفرض عن الباقيين ويختص بالثواب فإن ردوا كلهم ولو مرتبا أتيبوا ثواب الفرض كالمصلين على الجنائزة ولو ردت امرأة عن رجل اجزأ أن شرع السلام عليها ولا فلا أوصى أو من لم يسمع منهم لم يسقط بخلاف نظيره في الجنائزة لأن القصد ثم الدعاء وهو منه أقرب للجاجة وهنا الأمن وهو ليس من أهله وقضيته أنه يجزئ تسميت الصبي عن جمع لأن القصد التبرك والدعاء كصلاة الجنائزة ولو سلم جمع مترتبون على واحد فدرمة قاصدا جميعهم وكذا واطلق على الأوجه اجزاء ما لم يحصل فصل صار ودخل في قول مسنون سلام امرأة على امرأة أو نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا على اجنبي وهي يجوز لا تشتهى ويلزمها في هذه الصور رد سلام الرجل أما مشتبهة ليس معها امرأة أخرى فيحرم عليها رد سلام اجنبي ومثله ابتداءه ويكره له رد سلامها ومثله ابتداءه أيضا والفرق أن

لا يؤخره عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اه سيد عمر (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أو صفة له اه ع ش أي كقول المتن على جماعة (قوله أو سكارى الخ) خلافا للمعنى (قوله سمعوه) صفة لجماعة ويحتمل لمكلفين أو سكارى الخ (قوله ولا يؤثر) إلى قوله ومثله في المعنى الإقوله وفي الإذكار إلى وأما كونه وقوله ولم يضعفه (قوله فيه) أي في فرض الرد (قوله إسقاط المسلم) بشد اللام عبارة المعنى فرع لو سلم على إنسان ورضي أن لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتولي لأنه حق الله تعالى ويأثم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقدر على القيام به وإن بعد عن المحل وكذا يأثم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه ويختلف هذا بكبر البلد وصغره كما قاله الامام اه (قوله حق الآدمي) أي لاحق الله تعالى (قوله عن الجلوس) جمع جالس (قوله فيه الخ) من عند الشارح (قوله ويختص) أي الراد منهم (قوله ولوردت امرأة الخ) أي فيها لو سلم على جماعة فيهم امرأة اه معنى (قوله عن رجل) أي وعن نفسها كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله أن شرع السلام عليها) أي بان كانت نحو محرم له أو غير مشتبهة اه ع ش (قوله أوصى) منه يعلم أن عموم قوله السابق وإن لم يكونوا من أهل فرضه كذوى صبا الخ غير مراد اه ع ش (قوله منهم) أي من جماعة سلم عليهم وهو راجع إلى قوله أوصى أيضا وفرض المسئلة أن فيهم مكلفا أيضا كما هو ظاهر (قوله وقضيته) أي الفرق (قوله عن جمع) أي مكلفين هو فيهم (قوله مترتبون) عبارة النهاية دفعة أو مرتبا اه (قوله لم يحصل فصل صار) عبارة النهاية لم يطل الفصل بين سلام الاول والجواب اه (قوله صار) كذا كان في أصله رحمه الله ثم ألحقته فأه بالراء فصار صارف فليتأمل سيد عمر (قوله أو نحو محرم) أي كعبدها معنى ونهاية (قوله في هذه الصور) يعني فيها لو سلم عليها نحو محرم أو سيد أو زوج وكذا اجنبي وهي يجوز لا تشتهى (قوله ليس معها امرأة الخ) صادق بما إذا كان معها رجل فأكثر وقضية ما ياتي آنفا عن المعنى والاسنى عدم الحرمة حيثئذ (قوله ويكره له) أي للاجنبي اه ع ش (قوله) ومثله ابتداءه أيضا نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تخف فتنة نهاية وفي سم بعد نقل مثله عن شرح الروض مانصه رقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظرا اه سيد عمر (قوله والخثي) إلى قوله ومن ثم في المعنى (قوله مع الرجل الخ) ومع الخثي كالرجل مع المرأة معنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة المعنى والاسنى ولا يكره على جمع نسوة أو يجوز لا تنفاه خوف الفتنة بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اه (قوله على جمع نسوة) المراد بالجمع هنا ما فرق الواحد اه ع ش أي كما يفيد قول الشارح ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين (قوله

من مسلم يميز) ولو صيا (قوله لهم نوع تمييز) ظاهره أنه لا يجب على من ليس لهم ذلك وإن تعدوا بالسكركم رأيت ما ياتي أول الصفحة الآتية (قوله ودخل في قولي مسنون سلام امرأة على امرأة الخ) في شرحه للارشاد ولا يبعد أن المراد كالشابة فيها ذكر إلا أن يفرق بان صوت المرأة جرى خلاف في كونه عورة بخلاف صوت الامرء أيضا فينظر المرأة أو الرجل من شدة الحياء الزائد بمحادثتها له فيفتح بذلك باب الفتنة ما ليس بين الامرء والرجل اه والفرق هو الموافق لقوله الآتي هنا والظاهر أن المراد الخ (قوله ويكره له رد سلامها الخ) قال في شرح الروض نعم لا يكره من أجمع الكثير من الرجال السلام عليها أن لم يخف فتنة ذكره في الإذكار اه وقياسه ردهم عليها وهل كذلك ردها سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه نظر (قوله والخثي مع الرجل كرامة) قضيته أنه إذا كان غير شاب فله حكم العجوز مع الرجل حتى يجب عليه رد سلام الرجل كما يجب على العجوز كما تقدم وأنه إذا كان شابا حرم عليه ابتداء السلام على الرجل ورده عليه وفيه نظر إذ لا تحرم بالشك ويحجب بانالو نظر نال ذلك لم يحرم النظر مع أن المقرر حرمة فليتأمل (قوله ولو سلم على جمع نسوة) لم يفصح بسن السلام ممنهن عليه ولا منه عليهن وفي شرح الروض بعد قوله لا على جمع

ردها وابتداءها يطعمه فيها أكثر بخلاف ابتداءه ورده والخثي مع الرجل كرامة مع المرأة كرجل في النظر فكذا هنا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد أحدها إن لا يخشى فتنة حيثئذ ومن ثم حلت الخلوة بامرأتين والظاهر أن الامرء هنا كالرجل

ابتداء ورداوسلام ذى فيجب رده بعليك كما اقتضاء كلام الروضة لكن قال البلقيني والاذرعى والزركشى انه يسن ولا يجب وسلام صبي أو مجنون يميز فيجب رده أيضا وكذا سكران (٢٣٤) يميز لم يصح بسكره وقول المجموع لا يجب رد سلام مجنون أو سكران يحمل على غير

المميز وزعم أن المجنون والسكران يافيان التمييز غفلة عما صرحوا به من عدم التناهي أما المتعدى ففاسق وأما غير المميز فليس فيه أهلية للخطاب كالمجنون والملاحق بالمكلف لأنما هو المتعدى فإن قلت قضية هذا وجوب الرد عليه وإن لم يميز كالصلاة قلت فائدة ألوجب في نحو الصلاة من انعقاد السبب في حقه حتى يلزمه القضاء منتفية هنا لأن الرد لا يقضى كما صرحوا به فاندفع ما للشارح هنا نعم لو قيل فائدته الاسم وإن لم يسمع تغليظا عليه لم يبعد ولعله مراد ذلك الشارح وخرج به السلام على قاضي الحاجة ومن معه فلا يجب رده كما يأتي وإنما يجزى الرد أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه وخرج بغير متحلل أخ سلام التحلل من الصلاة إذا نوى الحاضر عنده فلا يلزمه رده على الأوجه ويفرق بينه وبين سلام التلاقي بأن القصد به الأمان وهو لا يحصل إلا بالرد وهنا التحلل من الصلاة مع قصد الحاضر به لعدم عليه بركته وذلك حاصل وإن لم يرد وإنما حث به الخالف على ترك الكلام والسلام

نسوة أو مجوز أى لا يكره ابتداء ولا رد عليهن ما نصه بل يندب الابتداء به ممنهن على غيرهن وعكسه ويجب الرد كذلك اهـ (قوله وسلام ذى) عطف على سلام امرأة في قوله ودخل في قوله أخ وقضيته استحباب سلام الذى على المسلم ولم اره فراجعاه (فائدة) في فتاوى السيوطي في الباب الجامع آخرها ما نصه مسألة رجل سلم على جماعة مسلمين وفيهم نصراني فأنكر على ذلك فقال ما قصدت إلا المسلمين فقبل له من حقه أن يقول السلام على من أتبع الهدى فهل يجزى اللفظ الأول أو يتعين الثاني (الجواب) لا يجزى في السلام إلا اللفظ الأول ولا يستحق الرد إلا به ويجوز السلام على المسلمين وفيهم نصراني إذا قصد المسلمين فقط وأما السلام على من أتبع الهدى فامتنع في صدور الكتب إذا كتبت للكفار كما ثبت في الحديث الصحيح (مسألة) إذا قال من يشمت العاطس يرحم الله سيدي أو قال من يتبذد السلام على سيدي أو الرادو على سيدي السلام هل يتأدى بذلك السنة أو الفرض (الجواب) قال ابن سورة في كتاب المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لأنه الوارد قال ابن دقيق العيد في شرح الإمام وهو لا المتأخرون إذا خاطبوا من يعظمونه قالوا يرحم الله سيدنا أو ما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الأمر في الحديث قال وبلغني عن بعض علماء زماننا أنه قيل لذلك فقال قل يرحمك الله يا سيدنا قال وكانه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التعظيم اهـ ويقاس بذلك مسائل السلام (مسألة) رجل قال اللهم اجعنا في مستقر رحمتك فأنكر عليه شخص فن المصيب (الجواب) هذا الكلام أنكره بعض العلماء ورد عليه الأئمة منهم النووي وقال الصواب جواز ذلك ومستقر الرحمة هو الجنة اهـ (قوله أن اتصل بالسلام كاتصال قبول البيع بإيجابه) قضيته أنه يضر الفصل بلفظ اجنبى ويؤيده قوله الآتى لأن الفصل ليس باجنبى م (فلا يلزمه رده على الأوجه)

لأن المدار فيهما على صدق الاسم لا غير ولارد سلام فاسق أو مبتدع زجره أو لغيره وإن شرع سلامه وخرج بجماعة الواحد فالرد فرض عين عليه ولا بد في الابتداء والرد من رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع نعم

بالفعل ولو في ثقل السمع نعم ان سر عليه مر بما بحث لم يداغه صرته فالذي يظهر انه يلزمه (٢٢٥) ويذهبون الى انه خلافه وظاهر انه

لا بد من سماع جميع الصيغة ابتداء وردا والفرق بينه وبين اجابة مؤذن سمع بعضه ظاهر ومراثة لوبلغة رسول سلام الغير قال عليك وعليه السلام لان الفصل ليس باجني وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني ويجب في الرد على الاصم الجمع بين اللفظ والاشارة بنحو اليد ولا يلزمه الرد الا ان جمع له المسلم عليه بين اللفظ والاشارة ويغني عن الاشارة في الاول كما بحثه الاذرعى العلم بان الاخرس فهم بقرينة الحال والنظر الى فم الرد عليه وتكني اشارة الاخرس ابتداء وردا وصيغته ابتداء وجوابا عليك السلام وعكسه ويجوز تنكير لفظه وان حذف التنوين فيها يظهر وانما لم يجز سلام الصلاة حتى عند الرافي كما هو ظاهر لانه ليس في معنى الوارد بوجه وجزم غير واحد بانه يجزى سلام عليكم وكذا سلام الله قيل لاسلامى وفيه نظر بل الاوجه اجزاء عليك وعكسه كما بحث والافضل في الرد واوقبله وتضري الابداء كما لا يقتصر في احدهما على احد جزأى الجملة الا عليك رد السلام الذي وان نوى اضمار الآخر خلافا لما يوهمه كلام الجواهر ويسن عليكم في الواحد نظرا لمن

نعم ان مر) اي المسلم عليه اي الرد (قوله والفرق بينه) اي بين الرد (قوله سمع بعضه) الجملة صفة مؤذن والضمير المجرور الاذان المفهوم من المقام (قوله ظاهر) خبر والفرق (قوله) مرانه) الى قوله ويجب الخ حقه ان يكتب قبيل قوله وخرج بغير متحل (قوله لان الفصل الخ) اي وهو لا ينافي اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويجب في الرد) الى قوله وان حذف التنوين في النهاية والمغنى (قوله على الاصم) متعلق بالرد (قوله لا ان جمع له الخ) فلا يحصل سنة السلام عليه الا بذلك الجمع (قوله المسلم) بكسر اللام عليه اي الاصم (قوله في الاول) اي لسقوط الاثم وكذا في الثاني لحصول السنة عشم (قوله بان الاخرس) الظاهر الاصم سيد عمر عبارة سم عبارة غيره انه اي الاصم فاعل الاخرس هنا تحريف اه (قوله وتكني اشارة الاخرس الخ) اي ان فهمها كل احدا والا كانت كناية فتعتبر معها النية لوجوب الرد ولحصول السنة منه اه عشم (قوله عليك السلام) لكنه مكروه في الابتداء ويجب فيه الرد نهاية ومعنى وأسن (قوله ويجوز تنكير لفظه) لكن التعريف فيها افضل نهاية ومعنى اي في الابتداء والرد (قوله وانما لم يجز) اي حذف التنوين (قوله في سلام الصلاة) اي سلام التحلل منها (قوله سلاما) بالتنوين (قوله لاسلامى) بالاضافة الى ياء المتكلم (قوله وعكسه) اي عليك سلام الله عليك سلامى (قوله والافضل) الى قوله ولا يجب في النهاية والمعنى لا قوله خلافا لما يوهمه كلام الجواهر وقوله ومغفرته (قوله ولو قبله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضري في الابتداء) فلو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما ولم يجب رده والاشارة يبدأ ونحوها من غير لفظ خلاف الاولى ولا يجب لها رد والجمع بينهما وبين اللفظ افضل ولو سلم بالعجمة جاز وان قدر على العربية حيث فهمها المخاطب ووجب الرد نهاية ومعنى (قوله كالاقتصار الخ) فلو قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكف مغنى ونهاية ومثله سلام مولانا اه عشم (قوله وان نوى الخ) (قاعدة) في فتاوى السيوطي مسألة اذا قال من يشمت العاطس رحم الله سيدي او قال من يبتدىء السلام على سيدي او الراد وعلى سيدي السلام هل يتأدى بذلك السنة والفرض الجواب قال ابن صودة في المرشد ولكن التشميت بلفظ الخطاب لانه الوارد وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام وهؤلاء المتأخرون يقولون رحم الله سيدنا وما أشبه ذلك من غير خطاب وهو خلاف ما دل عليه الامر في الحديث اه وبلغني عن بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل بركم الله يا سيدي وكأنه قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التظيم ويقاس بذلك مسائل السلام اه سم (قوله ويسن الخ) اي في الابتداء والرد نهاية ومعنى (قوله في الواحد الخ) ويكني الافراد فيه ويكون آتيا باصل السنة دون الجماعة مغنى ونهاية فلا يكتفى لاداء السنة ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكفيه ان يقول في الرد عليك السلام عشم (قوله وزيادة روحه الله الخ) عطف على قوله عليك الخ عبارة المغنى وزيادة روحه الله هل يسن (قوله بالفعل ولو في ثقل السمع مع قوله الاتي ويجب في الرد على الاصم الخ) يعرف به الفرق بين ثقل السمع والاصم (قوله مرانه) لو بلغه رسول سلام الغير قال عليك وعليه السلام) وعبرة شرح الروض فيقول وعليه عليك السلام اه (قوله وحيث زالت الفورية فلا قضاء خلافا لما يوهمه كلام الروياني) يؤيد عدم القضاء او يصرح به قول الاذكار ما نصه فصل قال الامام ابو محمد القاضي حسين والامام ابو الحسن الواحدى وغيرهما يشترط ان يكون الجواب على الفور فان أخره ثم ردم بعد جوابا وكان آتيا بترك الرد اه فلوله لم يعد جوابا وكذا قوله وكان آتيا بترك الرد يقتضى ذلك لاذل كان يقضى لم يقل بترك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله ويغني عن الاشارة في الاول) هلا كان الثاني كذلك وعبرة شرح الروض شاملة له (قوله بان الاخرس فهم بقرينة الخ) عبارة شرح الروض وغيره انه اي الاصم فلعل الاخرس هنا تحريف (قوله وعكسه) قال في الروض فان قال عليكم السلام جاز وكره اه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واو خبر (قوله وتضري في الابتداء) كما في الاذكار عن المتولى (قوله

(٢٩) - شرواني وابن قاسم - تاسع) ورحمة الله بركاته ومغفرته ولا تجب وان اتى المسلم بها وظاهر اجزاء سلمت معه من الملائكة وزيادة عليك وانما مسلم عليك ونحو ذلك اخذنا ما مر انه يجزى في صلاة التشهد صلى الله على محمد والصلاة على محمد ونحوهما (ويسن)

وبركاته على السلام ابتداء ورد أكل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أتى بلفظ الرحمة والبركة قال ابن شبيهة وفيه نظر أي لقوله تعالى وإذا حجتهم بحجة الآية اه (قوله عينا) إلى قوله نعم في المغنى لا قوله وجوابه وإلى قوله وكذا إن سكنت في النهاية ما يوافقها إلا فيما سانه عليه (قوله كالتسمية للاكل) أي وللجماع (قوله وتسميت العاطس) والاضحية حتى أهل البيت والاذنان والاقامة اه مغنى (قوله وجوابه) انظر ما معنى كونه سنة كفاية مع أن ظاهر كلامهم الاتي أن جواب التسميت إنما ينسب للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فليراجع (قوله به) أي بالسلام وتقديره لفظه به مبنى على أرجاع ضمير ابتداءه للشخص والظاهر رجوعه للسلام كما جرى عليه المغنى واستغنى عن التقدير عبارته أي السلام على كل مسلم حتى على الصبي اه (قوله عند إقباله الخ) أي من ذكر الواحد والجماعة (قوله على مسلم) متعلق بضمير به ويحتمل تعلقه بالأقبال والانصراف على التنازع وأعمال الاول (قوله وفارق) أي ابتداء السلام حيث كان سنة (قوله بأن الابتداء) أي مع كونه سنة أفضل أي من

الرد الفرض وقوله أنه أي المسلم (قوله بعد تكلم الخ) ظاهره ولو يسير أو منه صباح الخير ثم مفهومه أنه إذا أتى به ثم تكلم لا يبطل الاعتداده به فيجب الرد لكن قضية قوله سابقا ولو أنما يجزى الرد أن اتصل بالسلام الخ بطلانه بالتكلم وإن قل ويمكن تخصيص ما مر بالا حترار عملا إذا طال الفصل بينهما وما هنا بما إذا قل الفاصل ويفرق بينه وبين البيع بأنه بالسلام يعد معبر عن البيع والمقصود هنا الأمان وقد وجد بمجرد الصيغة فلا يضر الكلام به من المبتدى ويشترط الفور من المسلم عليه بحيث لا يشتغل بكلام اجنبي مطلقا ولا بسكوت طويل لأنه بذلك لا يعد قابلا للأمان بل معرض عنه فكانه رده اه ع (قوله أنه لا يفوت الابتداء) ومثله الرد اه ع (قوله أما الذي الخ) محترز قوله على مسلم (قوله فيجزم ابتداءه بالسلام) فإن بان من سلم عليه ذميا فليقل له نداء استرجعت سلامي أو رد سلامي تحقير الهوى يستثنيه وجوبه ولو بقلبه أن كان بين مسلمين وسلم عليهم ولا يبدؤ به بتحية غير السلام أيضا كأنعم الله صباحك أو أصبحت بخير إلا لعذر وإن كتب إلى كافر كتب نداء بالسلام على من أتبع الهدى ولو قام على جليس فسلم وجب الرد عليه ومن دخل دارا ندب أن يسلم على أهله وإن دخل موضعًا خاليا ندب أن يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى قبل دخوله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله مغنى ونهاية وروض مع شرحه (قوله لغائب الخ) ينبغي ولو فاسقا فيلزمه تبليغه لأنه تحمل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجرا م ر اه سم اه ع (قوله يشرع له السلام الخ) خرج الكافر والمرأة الشابة اه سم (قوله بصيغة الخ) حال من سلامه (قوله لا بنحو سلم لي عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول له فلان يقول لك السلام عليك أو السلام عليك من فلان كما أنه فيما إذا قل له فلان يقول لك السلام عليك يكفي قول الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م ر اه سم وسياق ما فيه عن الشيدى (قوله لزوم الرسول الخ) جواب ولو أرسل الخ زاد المغنى ويجب الرد كما مر (قوله أن يبلغه) أي ولو بعد مدة طويلة بان نسي ذلك ثم تذكره اه ع (قوله بنحو فلان يسلم الخ) ظاهر كلامه أنه لا يشترط وجود صيغة معتبرة مما مر من المرسل ولا من الرسول وفاقا للمغنى وخلافًا للنهاية بتجارة الشيدى قوله فإن أتى المرسل بصيغة الخ والحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول خلافا لابن حجر وحاول الشباب ابن قاسم رد كلامه إلى كلام الشارح بما لا يقبله كما علم من إرجاعه اه (قوله كما في الأذكار أيضا) راجع لقوله

عينا الواحد وكفاية للجماعة كالتسمية لكل وتسميت العاطس وجوابه (ابتداءه) به عند إقباله أو انصرافه على مسلم للخبر الحسن أن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام وفارق الرديان الأيماش والأخافة في ترك الرد أعظم منهما في ترك الابتداء وأقضى القاضي بأن الابتداء أفضل كإبراء المعسر أفضل من الظاهر ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به نعم يحتمل في تكلم سهوا أو جهلا وعذر به أنه لا يفوت الابتداء به فيجب جوابه أما الذي فيجزم ابتداءه بالسلام ولو أرسل سلامه لغائب يشرع له السلام عليه بصيغة مما مر كقل له فلان يقول السلام عليك لا بنحو سلم لي عليه على ما قيل والذي في الأذكار خلافه وعبارته أو أرسل رسولا وقال سلم لي على فلان لزوم الرسول أن يبلغه بنحو فلان يسلم عليك كما في الأذكار أيضا فإنه أمانة ويجب أدائها

ويؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به في الروض عطا على المستحب وأنه يبدأ به قبل الكلام اه ولم يزد شرحه على الاستدلال له (قوله لغائب) ينبغي ولو فاسقا فيلزمه تبليغه لأنه محل الأمانة وإن جاز ترك رد سلام الفاسق زجرا م ر (قوله يشرع له السلام) خرج الكافر والمرأة الشابة (قوله لا بنحو سلم لي عليه) أي إلا أن يأتي الرسول بصيغة معتبرة كان يقول فلان يقول لك السلام عليك فيكفي قول الرسول فلان يسلم عليك فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة المعتبرة من المرسل أو الرسول م ر (قوله

ومنه يؤخذ ان محله ما اذا رضى بتحمل تلك الأمانة أم الورد هـ فلا و كذا ان سكت أخذ من قولهم لا ينسب لساكت قول وكما جعلت بين يديه ودیعة فسكت ويحمل الفصل بين ان تظهر منه قرينة تدل على الرضا وعدمه ثم رأيت (٣٢٧) بعضهم قالوا يجب على الموصى به تبليغه

ومحله ان قبل الوصية بلفظ يدل على التحمل لتعليمم بانه امانة إذ تكليفه الوجوب بمجرد الوصية بعيد وإذا قلنا بالوجوب فالظاهر انه لا يلزمه قصده بل إذا اجتمع به وذكر بلغه انتهى وما ذكره آخرافيه نظربل الذي يتجه انه يلزمه قصد محله حيث لا مشقة شديدة عرفا عليه لان اداء الامانة ما امكن واجب فان قلت الواجب في الوديعة التخلية لا الرد قلت محله إذا علم المالك بها والواجب اعلامه بقصده إلى محله أو ارسال خبرها له مع من يثق به فكذا هنا ومن ثم قالوا في الامانة الشرعية كتب طيرته الريح إلى داره يلزمه فوراً ان عرف مالكة اعلامه به (الاعلى) نحو (قاضي حجة) بول أو غاظ أو جماع للنهي عنه في سنن ابن ماجه ولان مكاتبه بعيدة عن الادب (و) شارب و (آكل) في فقه اللقمة لشغله عن الرد (و) كائن في (حمام) لا شغاله بالاغتسال ولانه ماوى الشياطين وقضية الاولى ندبه على غير المشتغل بشيء ولو داخله والثانية عدم ندبه على من فيه ولو بمسلخه وهو

بنحو فلا الخ فكان الاولى أن يزيد هناك لفظاً أى (قوله ومنه الخ) أى التعليل (قوله ان محله) أى وجوب التبليغ (قوله إذا رضى) أى الرسول (قوله أم الورد هـ الخ) هذا ظاهر إذا ردها بحضرة المسلم المرسل أم الورد هـ بعد مفارقتها كائناً الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كالورد الوديعة بعد غيبة المالك فانه لا يصح هـ الرد فيه نظر ولعل الأقرب الثاني اه سم عبارة عـ ش قال مر أى بحضرة المرسل ولا يصح رده في غيبته لانه لا يعقل الرد في غيبته اه فليتأمل هذا هل هو منقول وعلى تسليمه فالظاهر أنه بخلاف ما لو جاءه كتاب وفيه سلم على فلان فله رده في الحال لانه لم يحصل له تحمل وإنما طلب منه تحمل هذه الامانة عند وصول الكتاب إليه فله ان لا يتحملها بان يرد هـ في الحال فليتأمل اه سم على المنهج اه (قوله بين ان تظهر منه الخ) لعل الاولى بين ان يقصد التبليغ بحضرة المرسل قصداً جازماً وعدمه (قوله على الموصى به) أى بالسلام وقوله وما ذكره آخر اه هو قوله فالظاهر انه لا يلزمه قصده (قوله قلت محله) قضيته انه إذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وان لم يثق فليحرر رسم وفيه نظر إذا الظاهر ان وجوب الرد ونيل ثوابه متوقف على التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله بول) الى قوله ولأنه في النهاية لا اقوله للنهي إلى المتن وإلى قوله وقضية الاولى في المغنى (قوله ندبه على من فيه) عبارة النهاية ندبه في المسلح وهو كذلك اه وقضيته ايضا انه ان لم يكن مشغولاً في الحمام بغسل ونحوه من ابتدائه بالسلام ووجب الرد عـ ش ورشيدى (قوله رجحوا انه يسلم) اعتمده المغنى وكذا النهاية كما مر (قوله على من بمسلخه) أى ويجب عليه الرد اه معنى (قوله ويسن) إلى قوله ويتجه في المغنى لا اقوله بل يسن الى ومبتدع وقوله لا لعذر أو خوف مفسدة وقوله بان شق إلى المتن وقوله أى ان قرب إلى ورجح (ويسن السلام) جملة حالية أو عطف على محلم (قوله على من فيه) أى السوق (قوله ويلزمهم) أى المسلم عليهم في السوق (قوله والا على فاسق) إلى قوله ومظاهر قولهم في النهاية لا اقوله بان شق إلى ومتخصصين وقوله ويحرم الى ورجح وقوله لانه الآن إلى ويسن (قوله والا على فاسق بل ويسن تركه الخ) مفاده انه ان كان مخفياً لا يسن ابتداءه بالسلام بل يباح وان كان مجاهر ايسن ترك السلام عليه وابتداءه به خلاف الاولى اه عـ ش (قوله ومر تكب) معطوف على مجاهر اه رشيدى والظاهر انه كقولهم ومبتدع عطف على فاسق كما هو صريح صنيع النهاية في الثاني وعـ ش في الاول حيث قال كالزنا وهو عطف أخص على اعم اه (قوله ذنب عظيم) كان المراد به بعض الصغائر الشنيعة التي لم تصل بشاعتها إلى رتبة الكبيرة اه سيد عمر ولعل هذا احسن مما مر عن عـ ش (قوله ومبتدع) أى لم يفسق يبدعته اه عـ ش (قوله لا لعذر الخ) ينبغى رجوعه للجميع ومنه خوفه ان يقطع نفقته اه عـ ش (قوله أو خوف مفسدة) قد يقال الواو الاولى لان عطفه على العذر من عطف الخاص على العام وهو من خصائص الواو اه سيد عمر أقول بل الاولى كخوف الخ كما عبر به الاسنى (قوله والا على مصل الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء أو لا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اه سم (قوله وملب) أى في النسك اه معنى (قوله ومؤذن الخ) والضابط كما قاله الامام ان يكون الشخص على حالة لا يجوز

أما الورد هـ إذا ردها بحضرة المسلم المرسل أم الورد هـ بعد مفارقتها كائناً الطريق فهل يصح هذا الرد حتى لا يلزمه التبليغ أو لا يصح كما ورد الوديعة بغير غيبة المالك فانه لا يصح هذا الرد فيه نظر ولعل الأقرب الثاني مر (قوله قلت محله إذا علم المالك) قضيته انه إذا علم المرسل اليه ارسال السلام اليه لم يجب قصده وإن لم يثق فليحرر (قوله ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلخه) كتب عليه مر (قوله والا على مصل وساجد) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء انه سئل هل يشرع السلام على

قضية كراهة الصلاة فيه إلا أن يفرق ثم رأيت الزركشى وغيره رجحوا انه يسلم على من بمسلخه ويوجه بان كونه محل الشياطين لا يقتضى ترك السلام عليه ألا ترى أن السوق محلم ويسن السلام على من فيه ويلزمهم الرد إلى الأعلى فاسق بل يسن تركه على مجاهر بفسقه ومرتكب ذنب عظيم لم يتب منه ومبتدع لا لعذر أو خوف مفسدة والا على مصل وساجد وملب ومؤذن ومقيم وناعس وخطيب

بدعاء إن شق عليه الرد أكثر من مشقة الآكل كما يقتضيه كلام الأذكار ومتخصصين بين يدي قاض (ولاجواب) يجب (عليهم) الاستماع الخطيب فإنه يجب عليه وذلك لوضعه السلام في غير محله بل يكره لقاضى حاجة ونحوه كالحاجم ويسن للآكل نعم يسن السلام عليه بعد البلع وقبل وضع اللقمة بالفم ويلزمه الرد ولمن بالحمام وطلب ونحوهما باللفظ والمصل ومؤذن بالاشارة وإلا فبعد الفراغ إن قرب الفصل ويحرم على من سلم عليه نحو حربي أو مرتد ورجح المصنف ندبه على القارىء وإن اشتغل بالتدبر وجوب الرد عليه ويتجه اخذاً مما مر في الدعاء أن الكلام في تدبر لم يستغرق التدبر قلبه وإلا وقد شق عليه ذلك لم يسن ابتداء ولا جواب لأنه الآن بمنزلة غير المميز بل ينبغى فيمن استغرقه ثم كذلك أن يكون حكمه ذلك ويسن عند التلاقي سلام صغير على كبير وماش على واقف أو مضطجع وراكب عليهم وقليلين على كثيرين لأن نحو الماشي يخاف من نحو الراكب ولزيادة مرتبة نحو الكبير على نحو الصغير وظاهر

أولا يلقى بالمرودة القرب منه فيها معنى وأسنى (قوله) ومستمعه هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو بالقوة سيدعمر وقد يرجح الثاني تعبير المغنى بحاضر الخطيب اهـ (قوله) ومستغرق القلب الخ) الأذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولاً فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغيبته الثواب المترتب عليها سم على حج اهـ عش (قوله) بدعاء الخ) أى أو مراقبة الصوفيين (قوله) أكثر من مشقة الآكل) أى من مشقة الرد على الآكل وقد يقال لم لا يكتفى بالمساواة اهـ سيدعمر (أقول) وقد يفيد صنيع النهاية والمغنى حيث أسقط ذلك التصوير (قوله) وذلك) أى عدم وجوب الجواب عليهم (قوله) بل يكره) أى الجواب (قوله) ويسن للآكل) أى باللفظ اهـ أسنى (قوله) ولمن بالحمام) أى يسن الجواب لمن الحمام غير المشغول بالاغترال ونحوه اهـ عش (قوله) ولمصل الخ) أى وساجد لتلاوة اهـ أسنى (قوله) بالاشارة) أى المفهم لرد السلام برأسه أو غيره اهـ عش (قوله) وإلا) أى وإن لم يرد بالاشارة (قوله) إن قرب الفصل) أى عرفاً بأن لا يقطع القبول عن الإيجاب في البيع اهـ عش (قوله) نحو حربي) لعله أراد بنحوه المعاهد والمؤمن فليراجع (قوله) ندبه) أى السلام (قوله) على القارىء) ومثله المدرس والطاية فيندب السلام عليهم ويجب الرد اهـ عش أى بشرط عدم الاستغراق الآتي (قوله) ولا جواب) أى واجب عليه عبارة النهاية ولا يجب رد اهـ وهى صريحة في المقصود اهـ سيدعمر (قوله) استغرقه هم) ظاهره ولودنيوباً (قوله) حكمه ذلك) أى لا يسن ابتداءً به السلام ولا يجب عليه الرد (قوله) عند التلاقي) وبكره تخسيس البعض من الجمع بالسلام ابتداءً ورداً ويندب أن يبدأ بالسلام قبل الكلام وإن كان ماراً في سرق أو جمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته فإن جالس إلى من سمعه سقط عنه سنة السلام الأولى من لم يسلم معه سلم ثانياً ولا يترك السلام لخوف عدم الرد عليه لتكبر أو غيره معنى وروض مع شرحه (قوله) سلام صغير الخ) فإن عكس أى بان سلم كبير على صغير وواقف أو مضطجع على ماش وغيره ركب على ركب وكثيرون على قليلين لم يكره نهاية ومعنى وروض (قوله) على كبير) ولو علم نحو الكبير والماشي أن الصغير والراكب لا يسلم عليهما فهل يندب له السلام أولاً وعلى الأول فالرد المحسكى في الشارح بقوله وظاهر قولهم الخ محمول على غير من ذكر كمن ظن عند الملاقاة أن ملاقيه يعمل بالسنة أو شك فيه وإنه في هذه الحالين لا يشرع له السلام بلا شك اهـ سيدعمر (قوله) وماش على واقف أو مضطجع) كذا في الروض والنهاية والمعنى وظاهر أنه مندرج في قولهم الآتي وخرج بالتلاقي الجالس والواقف والمضطجع الخ ففيه تكرار (قوله) وقليلين على كثيرين) ولو تلاقى قليل ماش وكثير ركب تعارضاً نهاية وأسنى أى فلا أولوية لأحدهما على الآخر عش (قوله) لأن نحو الماشي) أى كالصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أى كالكبير وكثيرين (قوله) ولزيادة الخ) يتأمل وجه انطباقه على مدلوله لأن الأقل مرتبة يخاف من ضده فكان ينبغى للضدان يسلم حتى يؤمن كالراكب مع الماشي اهـ سيدعمر وقد يجاب بان المراد بالمرتبة الآخروية لا ما يشمل الدنيوية فقوله لأن الأقل مرتبة يخاف الخ ممنوع هنا (قوله) نحو الكبير) أى كالكثيرين وقوله على نحو الصغير أى

المشتغل بالوضوء يسن له الرد أولاً فاجاب بان الظاهر أنه يشرع السلام عليه ويجب عليه الرد اهـ وبفارق ذلك ما مر في المغتسل بان من شأنه أن يكون متجرداً كالأوبعضا فيشق عليه مكالمته في هذه الحالة (قوله) ومستغرق القلب بدعاء الخ) الأذكار المطلوبة عقب الصلاة قبل التكلم هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولاً فيه نظر والثاني غير بعيد إذ يشق عليه الرد مشقة شديدة لتغيبته الثواب المترتب عليها واحتمال أن لا يقوت بعذره بالرد يعارضه الاحتياط في تحصيل ذلك الثواب لاحتمال أن لا يكون معذوراً بالرد في الواقع فليتأمل نعم إن قيد الكلام في الأخبار بما ليس خبر اتجاهه لم يضر فلا كلام في ندب السلام معها وجوب الرد (قوله) صغير على كبير الخ) قال في الروض وإن عكس لم يكره اهـ (قوله) وقليلين على كثيرين) قال في شرح الروض فلو تلاقى قليل ماش وكثير ركب تعارضاً اهـ (قوله) ولزيادة مرتبة نحو الكبير)

إلا ما استثنى أنه لا يجب الرد هنا في ابتداءه لم يندب له ويحتمل لا زوجوه بعدم السنية هنا لا مخرج هو مخالفة نوع من الأدب وخرج بالتلاق
الجالس والواف والمضاجع فكله ورد على أحدهم يسلم عليه مطلقا ولو سلم كل على الآخر فان ترتبا كان الثاني جوابا أي مالم يقصد به
الابتداء وحده على ما بحثه بعضهم والالزم كلا الرد (تمت) لا يستحق مبتدئ بنحو صبحك الله (٢٣٩) بالخير أو قوالك الله جوابا

ودعاؤه في نظيره حسن
إلا أن يقصد باهماله تاديبه
لتركه سنة السلام وحني
الظهر مكروه وقال كثيرون
حرام للحديث الحسن أنه
ﷺ نهي عنه وعن التزام
الغير وتقبيله وأمر بمصاحته
وأفتى المصنف بكرهه
الانحناء بالرأس وتقبيل
نحو رأس أو يد أو رجل
لأسماء لنحو غني الحديث
من تواضع لغني ذهب ثلثا
دينه ويندب ذلك لنحو
صلاح أو علم أو شرف لأن
أبا عبيدة قبل يد عمر رضي
الله عنهما ويسن القيام لمن
فيه فضيلة ظاهرة من نحو
صلاح أو علم أو ولادة أو
نسب أو ولاية مصحوبة
بصيانة قال ابن عبد السلام
أو لمن يرجى خيره أو يخشى
من شره ولو كافر أخشى منه
ضرر أعظما أي لا يحتمل
عادة فيما يظهر ويكون على
جهة البر والاكرام لا الرياء
والاعظام ويحرم على
الداخل أن يحب قيامهم له
لحديث الحسن من أحب
أن يتمثل الناس له قياما
فليتبوأ مقعده من النار
ذكره في الروضة وحمله

كالقلل اه سم (قوله إلا ما استثنى) وهو مستمع الخطيب (قوله أنه لا يجب الخ) خبر قوله وظاهر قوله لم
(قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي الخ وقوله ويحتمل وجوبه لعله أظهر اه سم (قوله لم من
يندب الخ) كنحو الصغير (قوله هنا) أي في سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج) إلى
قوله لخبر البخاري في المغني لا قوله وحده إلى والا قوله لم قال إلى وأفتى وقوله للحديث إلى ويندب وقوله
لأن إلى ويسن وقوله قال ابن عبد السلام إلى ويحرم وقوله للحديث الحسن إلى واستمراره وقوله وأطلبنا
إلى أما من أحبه (قوله مطلقا) أي سواء كان الوارد صغيرا أم لا قليلا أم لا اه مغني (قوله ولو سلم كل) أي من
اثنين تلاقيا مغني ونهاية (قوله أي مالم يقصد به الخ) عبارة النهاية نعم أن قصد به الابتداء صرفه عن الجواب
أو قصد به الابتداء والرد فكذلك فيجب رد السلام على من سلم أو لا اه (قوله والا) أي بان كانا
معاً (قوله لا يستحق مبتدئ) إلى قوله وقوله لم إن لم يشمت في النهاية الا قوله وقال إلى وأفتى وقوله
لا سيما إلى ويندب وقوله لأن إلى ويسن وقوله لخبر البخاري إلى ويسن وقوله للاتباع إلى ويحرم وقوله
بمهلة إلى إذا حمد وقوله للحديث الحسن إلى وإجابة مضمته (قوله لا يستحقه مبتدئ بنحو صبحك الله الخ)
وأما التحية بالاطلاقة وهي أطال الله بقاءك فتقبل بكرهاتها والأوجه أن يقال كما قال الأذري أنه كان من أهل
الدين أو العلم أو من ولاية العدل فالدعاء بذلك قرينة أو الفكرة اه مغني زاد الأسنى بل حرام اه (قوله
جوابا) أي بحسب أصل الشرع حتى لا ينافي ما لو غلب على ظنه وقوع ضرر أن لم يحبه فانه لا يبعد وجوب
الجواب حينئذ لكنه أعارض اه سيد عمر (قوله إلا أن يقصد باهماله الخ) أي فترك الدعاء له أحسن أسنى
ومغني (قوله وحني الظهر مكروه) ولا يغتر بكثرة من يفعله عن ينسب إلى علم أو صلاح أو غيرهما أسنى ومغني
(قوله لا سيما لنحو غني) كشوكة ووجهه فشد الكراهة اه مغني (قوله ويندب ذلك) دخل فيه تقبيل
الرجل وهو كذلك اه سم (تقوله لنحو صلاح) أي من الأمور الدينية ككبر سن وزهد اه مغني عبارة
عش من النحو المعلم المسلم اه وقوله أو ولاية أي ولاية حكم كقاضي رشيد وعش (قوله مصحوبة) صفة
ولاية (قوله بصيانة) أي عن خلاف الشرع ويظهر أن صيانة كل زمن بحسبه (قوله قال ابن عبد السلام
الخ) عبارة الأسنى قال الأذري بل يظهر وجوبه في هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما أشار إليه
ابن عبد السلام فيكون من باب دفع المفاسد اه (قوله أول من يرجى خيره) لعل المراد الخير الآخرى كالعلم
حتى لا ينافي الحديث المار سيد عمر وينبغي أن من الخير الآخرى نحو الاتفاق بالنسبة إلى المحتاج (قوله
ويكون) أي هذا القيام اه أسنى (قوله ويكون على جهة البر الخ) أي وجوبا اه عش (قوله والاعظام)
انظر ما المراد به رشيدى (قوله ذكره) أي قوله ويحرم وكذا خبر حمله (قوله وحمله) إلى قوله أما من أحبه
عبارة الأسنى والمراد بتمثلهم له قياما أن يقعد ويستمر وأقباما كعادة الجبارة كما أشار إليه البيهقي ومثله
حب القيام له تفاخر أو تطاول على الأقران اه (قوله واستمراره) أي قيامهم (قوله وأطلبنا) لعله معطوف
على قوله واستمراره وهو جالس باعتبار المعنى (قوله وهذا) أي قوله وأطلبنا الخ قوله من الأول أي قوله
واستمراره (قوله أذهو) أي الأول (قوله ولا باس) عبارة الروض والمغني وتقبيل خد طفل لا يشتهي ولو لغيره
وأطراف شفته مستحب اه سم (قوله وجه طفل) بل أي محل فيه ولو في الفم وقوله طفل أي لا يشتهي ذكر أو أنثى

أي كالكثير وقوله على نحو الصغير أي كالقليل (قوله هنا) إشارة إلى ما في قوله ويسن عند التلاقي عنه الخ
وقوله ويحتمل وجوبه ولعله الأظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثيرا وقليل (قوله ويندب
ذلك) دخل فيه تقبيل الرجل وهو كذلك (قوله ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة الخ) عبارة الروض

بعضهم على ما إذا أحب قيامهم واستمراره وهو جالس أو طلبا للتكبر على غيره وهذا أخف تحريما من الأول إذ هو التمثل في الخبر
كما أشار إليه البيهقي أما من أحبه جودا منهم عليه لما أنه صار شعارا للبودة فلا حرمة فيه ولا باس بتقبيل وجه طفل رحمة
ومردة لخبر البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قبل ابنه إبراهيم وقال وقد قبل الحسن لن قال لي عشرة من الأولاد ما قبلتهم من لا يرحم لا يرحم

خدعائشة لحي اصابتها رواه
ابوداود ويسن تقييل قادم
من سفره ومعافته للاتباع
الصحيح في جعفر رضى الله
عنه لما قدم من الحبشة ويحرم
نحو تقييل الامر الحسن
غير نحو المحرم ومس شيء
من بدنه بلا حائل كما هو روين
تشميت العاطس بهمة
ومعجزة لان العطاس حركة
من عجرة مما تولد عنه نحوه
فناسب ان يدعى له بالرحمة
المتضمنة لبقائه على سمته
وخلقته والممانعة من شماته
عدوه به اذا حدى يرحمك الله
أوربك وإمانس في السلام
ردا وجوا بضمير الجمع ولو
المواحد لاجل الملائكة الذين
معه كما مر ولصغير بنحو
اصلحك الله ابارك فيك
ويكره قبل الحمد فان شك
قال يرحم الله من حده او
يرحمك الله ان حمدته ويسن
تذكيره الحمد للخبر المشهور
من سبق العاطس بالحمد
امن من الشوص اى وجع
الضرس واللوص اى وجع
الاذن والعلوص وهو وجع
الطن وتكرير التشميت
إلى ثلاث ثم بعدها يدعو له
بالشفاء وقيد بعضهم بما
إذاعله من كوما وحذوه
لان الزيادة على الثلاث مع
تابعها عرفاظنة الزكام
ونحوه يظهر انها لو لم تتابع
كذلك يسن التشميت
بتكررها مطلقا ويسن
للعاطس وضع شيء على

اه عش (قوله ومحرم الخ) عطف على طفل (قوله ويسن تقييل الخ) وتندب المصافحة مع بشاشة الوجه
والدعاء بالمغفرة وغيره للتلاق ولا اصل للمصافحة بعد صلاى الصبح والعصر ولكن لا بأس بها فان من
جملة المصافحة وقد حدث الشارع عليها وان قصد بالغير مغلقة يندب ان يسلم على اهله ثم يستاذن فان لم يجب
اعاده إلى ثلاث مرات فان اجيب فذلك والارجع فان قيل له بعد استذانه من انت ندب ان يقول فلان بن
فلان او نحوه مما يحصل به التعريف التام ولا بأس ان يكنى نفسه او يقول القاضى فلان او الشيخ فلان
او نحوه لاذالم يعرفه المخاطب الا به ويكره اقتصاره على قوله أنا والخادم وتندب زيادة الصالحين والجيران
غير الاشرار والاقارب واكرههم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم فتختف زيادتهم باختلاف
احوالهم ومراتبهم وفراغهم ويسن ان يطالب منهم ان يزوروه وان يكرهوا ان يزارته بحيث لا يشق وتندب
عيادة المرضى مغنى وروض مع شرحه (قوله تقييل قادم) اى وجهه صالحا ام لا اه اسنى (قوله من سفر)
اى او نحوه اه اسنى (قوله ومعافته) ويكره ذلك اى التقييل والممانعة لغير القادم من سفر او نحوه ولا فرق
في هذا بين ان يكون المقبل والمقبل صالحين أم فاسقين أم أحدهما صالحا والآخر فاسقا ذكر ذلك في الاذكار
اه روض مع شرحه (قوله غير نحو المحرم) كالك اى من غير شهوة كما هو ظاهر اه عش (قوله ويسن)
إلى قوله وإمانس في المغنى لإاقوله بهمة إلى اذا حدى (قوله ويسن تشميت العاطس الخ) ويندب رد التثاوب
ما استطاع فان غلبه سترفه يده او غيره وان يرحب بالقادم المسلم بان يقول له مرحبا وان يابى المسلم
المنادى له بان يقول له ليك وسعدك اولىك فقط اما الكافر فلا قال الاذرى والذي يظهر تحريم تلبية
الكافر والترحيب به وبعد استحباب تلبية الفاسق والترحيب به أيضا وان يخبر اخاه بحبه له في الله وان
يدعو لمن احسن اليه بان يقول جزاك الله خيرا او حفظك الله ونحوهما ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه
او صلاحه او نحوهما جاعلى الله فذلك او فداكى واى ودلائل ما ذكر من الاحاديث الصحيحة كثيرة
مشهورة اه روض مع شرحه وكذا في المغنى لإاقوله قال الاذرى إلى وان يخبر (قوله بهمة الخ) اى فى
التشميت اه شرح القاموس (قوله نحوه لقوة) للقوة داء فى الوجه اه قاموس (قوله والممانعة الخ) عطف
على قوله المتضمنة (قوله اذا حدى) متعلق بيسن وقوله يرحمك الله متعلق بتشميت العاطس عبارة المغنى
والروض مع شرحه والتشميت للمسلم يرحمك الله أوربك ويريد يهديك الله او يغفر الله لكم وتشميت الكافر
يهديك الله ونحوه لا يرحمك الله اه (قوله ردا) الا صوب ابتداء (قوله لاجل الملائكة الذين معه) فيه توقف
إذ مع العاطس ملائكة ايضا ويناقشه ايضا قوله الاق نحو يهديك الله بضمير الجمع (قوله ولصغير) اى
وما تقدم لكبير ويشمت لصغير الخ وظاهره ولو غير معين فليراجع (قوله بنحو اصلحك الله الخ) كانشاك الله
انشاء صالحا اه عش (قوله ويكره الخ) اى التشميت ظاهره ولو لصغير وعلى تسليمه ينبغى اختصاصه
بالمميز فليراجع (قوله قبل الحمد) اى فلا يعتد به وياتى به ثانيا بعد الحمد اه عش (قوله قال يرحم الله من
حمده الخ) اى وتحصل به اسنة التشميت اه عش (قوله ويسن تذكيره الحمد) اى ان تركه اه مغنى (قوله
والعلوص) كسنوراه قاموس (قوله وتكرير التشميت) إلى قوله وقيدته فى المغنى (قوله يدعو له بالشفاء)
كعفاك الله اوشفاك الله اه عش (قوله وقيدته) اى الدعاء بالشفاء (قوله وحذوه) اى حذف غير ذلك
القيد (قوله ويظهر) عبارة النهاية والوجه اه (قوله انها) اى العطاس الزائدة (قوله كذلك) اى عرفا
اه عش (قوله بتكررها) الاولى التذكير (قوله مطلقا) اى زاد على الثلاث ام لا (قوله ويسن) إلى قوله
ولم يجب فى المغنى لإاقوله للحديث إلى وإجابة (قوله وضع شيء) يده او ثوبه او نحوه اه مغنى (قوله وخفض

وتقييل خد طفل ولو لغيره لا يشتمى وأطراف شفته مستحب اه (قوله ويسن تشميت العاطس الخ)
قال فى شرح الروض وإذا قال العاطس لفظ اخر غير الحمد يشمت إلى ان قال صرح بذلك فى الروضة (قوله)
ويظهر انها لو لم تتابع كذلك يسن التشميت بتكررها الخ) عبارة شرح الروض فان تكرر منه العطاس
متو الياسن تشميت لكل مرة إلى ثلاث الخ فتقيده بقوله متواليا فيهم ما ذكره الشارح بقوله ويظهر الخ

صوته ما أمكنه لأحدث الحسن العظيمة الشديدة من الشيطان واجابة شتمته بنحو يهديكم الله ولم يجب لانه لا اخافة بتركه بخلاف رد السلام وقوله ان لم يشمت يرحم الله ومران المصلي يحدسوا ونحو قاضي الحاجة يحمد في نفسه بلا لفظ (ولا جهاد على صبي ومجنون) لعدم تكليفها (وامراة) الخبر البخارى جهاد كن الحج والعمرة ولا نهاجبلت على الضعف ومثلها الخثي (٢٣١) (ومريض) مرضا يمنعه الركوب او القتال

بان يحصل له مشقة لا تحتمل عادة وان لم تبج التيمم فيما يظهر ومثله بالاولى الاعشى وكالمريض من له مريض لا متعده له غيره وكالاعشى ذو رمد وضعيف بصرا

يمكنه معه اتقاء السلاح (وذى عرج بين) ولو في رجل ان قدر على الركوب للآية في الثلاثة وخرج بيديه سيره

الذى لا يمنع العدو (واقطع واشل) ولو لمعظم اصابع يد واحدة اذ لا بطش لها ولا نكابة ومثلها فاقد

الا نامل ويفرق بين اعتبار معظم الاصابع هنا لا في العتق عن الكفارة كما مر بان هذا يقع في نادر من

الازمنة فيسهل تحمله مع قطع اقلها وذلك المقصود منه اطاقة للعمل الذى يكفيه غالبا على الدوام وهو لا

يتاق مع قطع بعض الاصابع وبحث عدم تأثير قطع اصابع الرجاين اذا امكن معه المشى من غير عرج بين (وعبد)

ولو مبعضا ومكاتبانقصه وان امر سيده والقياس ان مستاجر العين كذلك وذى لانه بذل الجزية

لنذب عنه لا ليزب عنا نعم يجب عليه بالنسبة لعقاب الآخرة كما مر (وعادم امة قتال) كسلاح مؤنة نفسه

صوته الخ) وان محمد الله عقب عطاسه ا همغنى زاد الاسنى بان يقول الحمد لله قال في الاذكار فلو قال الحمد لله رب العالمين كان احسن ولو قال الحمد لله على كل حال كان افضل اه (قوله بنحو يهديكم الله) اى كغفر الله لكم ولو زاد عليه ويصلح بالكم كان حسنا اه ع ش عبارة المغنى ويريد يهديكم الله او يغفر الله لكم وابتداء مورده سنة عين ان تعين والاكفائة اه (قوله ولم يجب) اى رد التشميت (قوله وقوله الخ) اى ويسن قول العاطس (قوله ان لم يشمت) ببناء المفعول (قوله ان المصلي) الى المتن في المغنى (قول المتن ولا جهاد) اى واجب الاعلى مسلم او مرتد كما قاله الزركشى بالغ عاقل ذكر مستطيع له حرو لو سكران واجدا هبة القتال اه مغنى (قوله لعدم تكليفها) الى قول المتن والدين في النهاية الا قوله الآيه في الثلاثة وقوله كذا اطلقوه وقوله ان نعم في الموضوعين (قوله ومثلها الخثي) كذا في المغنى (قوله مرضا يمنعه الخ) عبارة المغنى يتعذر قتاله او تعظم مشقته فلا عبرة بصداع ووجع ضرر اه (قوله ومثله) اى المريض الى قوله ويفرق في المغنى الا قوله باولى وقوله وكالمريض الى وكالاعشى وقوله ذو رمد (قوله لا يمكنه مع الخ) قيد كل من ذى رمد وضعيف بصرا ع ش (قوله ولو في رجل) اى واحدة (قوله الآيه في الثلاثة) عبارة المغنى لقوله تعالى ليس على الاعشى حرج ولا على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اه (قوله ولو لمعظم الخ) راجع لكل من الاقطع والاشل (قوله ولو لمعظم الخ) اما فاقد اصبعين كخضرو بنصر فيجب عليه اه ع ش (قوله ومثلها) اى الاقطع والاشل (قوله فاقد الا نامل) اى اكثرها اه ع ش عن سم على المنهج عن العباب (قوله بان هذا) اى الجهاد وقوله وذلك اى العتق في الكفارة (قوله وهو) اى العمل المذكور او الاطاقة له والتذكير لتاويل المصدر بان مع الفعل (قوله وبحث) عبارة النهاية والوجه اه (قوله عدم تأثير قطع اصابع الرجلين الخ) جزم به المغنى (قوله ولو مبعضا) الى قوله او يورث في المغنى الا قوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله ولو مبعضا الخ) لقوله تعالى وجاهدوا في سبيل الله باموالكم وانفسكم ولا مال للعبد ولا نفس بملكها فلم يشمله الخطاب اه مغنى (قوله وان امره سيده) اى لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك لا يقتضى التعرض للهلاك اه مغنى (قوله كذلك) اى كالعبد اى من غير نظر الى الغاية كما هو ظاهر رشيدى (قوله وذى) مفهومة وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والحرى وهو ايضا مقتضى قوله لانه بذل الجزية الخ وعبارة شرح المنهج ولا على كافر اه وهى شاملة للذمى وغيره وقد يقال انما عبر بالذمى لكونه ملتزما لاحكامنا لا لاحتراز به عن غيره اه ع ش عبارة المغنى فلا يجب على كافر ولو ذميا اه (قوله المتن وعادم امة قتال) ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المؤمن كما ذكره القاضى ابو الطيب اه مغنى (قوله ومؤنة نفسه) تحطف على سلاح (قوله او بمونه) كذا مؤنتهما كما فهم بالاولى اه ع ش وعبارة السيد عمر قوله او بمونه ذهابا او ايا بابا فقد احدى المؤنتين في الذهاب او في الاياب كاف في سقوط الجهاد اه (قوله ذهابا او ايا بابا) وكذا اقامة ويكفى في تقديرها غلبة الظن بحسب اجتهاد قلته بحثا وهو ظاهر اه عميرة اه ع ش (قوله مطلقا) اى اطاق المشى ام لا (قوله او دونه) الاولى التانيث (قوله ولو طرأ عليه فقد ذلك) عبارة المغنى ولو مرض بعد ما خرج او في زاده او هلكت دابته اه (قوله ويمكنه الخ) وقوله او يورث الخ كل منهما بالجزم عطفا على مدخول لم في قوله ما لم يفقد الخ (قوله فشلا) اى ضعفا اه ع ش (قوله والاحرم) ظاهره حرمة ذلك وان علم انه لا يجدا ينفعه على نفسه وانه يحصل له مشقة لا تحتمل عادة لكن لا يظن معها الموت وان خشى مبيع تيمم اه ع ش (قوله ان محله) اى حرمة (قوله وهو موسر) قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسرا وانظر لو كان ماله غائبا بعيدا و اراد

او بمونه ذهابا او ايا بابا وكذا مر كرب والمقصود مسافة قصر مطلقا او دونه ولا يطبق المشى قياسا على ما مر في الحج ويلزمه قبول بذلها من بيت المال دون غيره ولو طرأ عليه فقد ذلك جازله الرجوع ولو من الصف بالم فقد السلاح ويمكنه الرمي بحجر مثلا او يورث انصرافه فشا في المسلمين والاحرم كذا اطلقوه ويتجه ان محله

إن لم يظن الموت جوعاً ونحوه ولم ينصرف (وكل عذر منع وجوب حج منع الجهاد) أي وجوبه (الاخوف طريق من كفار) فإنه وإن منع وجوب الحج إن عم لا يمنع وجوب الجهاد (٢٣٢) إن أمكنت مقاومة منهم كما يجنبه الأذرعى لانه مبنى على المخاوف (وكذا) خوفها (من

لصوص مسلمين) يمنع وجوب الحج إن عم ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين الحال) ولو لذى وإن كان به رهن وثيق أو كفيل موسر (بحرم) على من هو في ذمته ولو الداو وهو موسر بان كان عنده أزيد مما يبقى للمعسر فيما يظهر قيل وكذلك المعسر ونقل عن الأصحاب والحق بالمدن وليه (سفر جهاد وغيره) بالجر وإن قصر رعاية لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل في سبيل الله يكفر كل شيء إلا الدين (تنبه) يظهر ضبط القصير هنا بما مضطوه به في التنفل على الدابوق هو ميل أو نحوه وحينئذ فلا يتنبه لذلك فإن التساهل يقع فيه كثيراً (الاباذن غريمه) أو ظن رضاه وهو من أهل الأذن والرضا لرضاه باسقاط حقه نعم قال الماوردي والرواي لا يتعرض للشهادة بل يقف وسط الصف أو حاشيته حفظاً للدين انتهى وظاهر أن هذا مندوب لا واجب والا إن استتاب من يقضيه من مال حاضر ومثله كما هو قياس نظراره دين ثابت على ملء وظاهر كلامهم أنه لا اثر لأذن ولي الدائن وهو متجه إذا مصلحة له

الانصراف أمعش (قوله) إن لم يظن الموت جوعاً (الخ) أي ولا اجازله الا انصراف (قول المتن وكل عذر الخ) عبارة المغنى ثم أشار إلى ما سبق وغيره بقوله وكل عذر الخ (قول المتن منع وجوب حج) ومنه احتياج الفقيه لكتبه والمحترف لآلته أمعش (قوله) أي وجوبه (إلى قوله وإن كان في المغنى لا قوله كما يجنبه الأذرعى وقوله إن عم في المحايين (قوله) إن أمكنت الخ) عبارة المغنى تنبيه على الوجوب في صورتين إذا كان له قوة تقاومهم وإلا فهو معذور أم (قوله) لذلك (إلى أن الجهاد مبنى على المخاوف (قول المتن والدين الحال) أي وإن قل كفلس أمعش (قوله) ولو لذى (إلى قول المتن ويحرم في النهاية إلا قوله قبل إلى الحق وقوله ومن ثم إلى المتن وقوله وظاهر إلى وإلا إن (قوله) ولو لذى (قوله) هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن ينبغي أنهما كالذى يشبههما قول المنهج مسلماً كان أي رب الدين أو كافر بل يشمل مالوكان الدين لحرق لزم المسلم بمقداره عس أقول قول الاسنى مسلماً كان أو ذمياً وقول المغنى على وسر لم أوردنى موافقان لتعبير الشرح كانهما بالذى فينبغي حل تعبير المنهج عليه إلا أن يوجد نقل بخلافه فلايراجع (قول المتن يحرم) بكسر الراء المشددة أمعش (قوله) وهو وسر (قال في شرح الروض وغيره بخلاف المعسر انتهى أم سم عبارة المغنى وأما المعسر فليس أعز منه منه على الحج في أصل الروضة إذ لا مطالبة في الحال أم (قوله) والحق بالمدن وليه) عبارة المغنى وكما يدور وليه كما يجنبه بض المتأخرين لانه المطالب أم (قول المتن سفر جهاد وغيره) أي ولو كان رب الدين مسافراً معه أو في البلد الذي قصد هدمه من عليه الدين لانه قد يرجع قبل وصوله إليها أو موت أحدهما عس وسر (قوله) بالجر (إلى عطفاً على جهاد (قوله) تنبيه يظهر الخ) عبارة النهاية والأوجه ضبط القصر هنا بالعرف لا بما ضبط به في التنفل الخ (قوله) ضبط القصير (لعل الوجه ضبط السفر وإلا فالقصير والمويل سواء هنا كما لا يخفى أم رشيدى (قوله) قال الماوردي (إلى قوله) ومثله في المغنى لا قوله وظاهر إلى وإلا إن (قوله) ولا يتعرض الخ) أي حيث جاهد بالاذن وقوله حذفاً للدين أي يحفظ نفسه أمعش (قوله) وظاهر أن هذا مندوب (وهو ظاهر النهاية وصرح بالاستيجاب في المتن) نقل عن البندنجي لكتبه إنما ذكر عدم التعرض في المؤجل بناء على عدم المنع منه وهو معلوم أنه لا فرق بينه وبين الحال عند الأذن أم سيد عمر (قوله) والا إن استتاب الخ) عطف على قول المصنف إلا باذن غريمه أي فلا تحريم لوصول الدائن إلى حقه في الحال ويعلم من هذه العلة أنه لا بد من علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الوكالة أن حج أمعش على المنهج بقى ما لو امتنع الوكيل من الدفع أو عزل نفسه هل يجوز له ذلك أم لا ويجوز على التوفية حيث قبل الوكالة فيه نظراً وظاهر جواز ذلك وعدم إجباره على الدفع والدائن متمكن من استيفاء حقه بالقاضى أمعش (قوله) من مال حاضر (إلى بخلاف ماله الغائب فإنه قد لا يصل مغنى وعش (قوله) ومثله) أي مثل المال الحاضر أم رشيدى (قوله) دين ثابت (إلى مرید السفر أمعش (قوله) على ملء) أي وأذن لمن يستوفى منه ويدفعه لرب الدين ولا يكفي الأذن لمن عليه الدين في الدفع الدائن لما تقدم من أن الشخص لا يكون وكلاء عن غيره في إزالة ملكه وطريقة في ذلك أن يحيل رب الدين بماله على المدين أمعش (قوله) وظاهر كلامهم (إلى قول المتن ويحرم في المغنى لا قوله بشرط ألا مطالبة (قوله) لا اثر الخ) أي في السفر أمعش (قوله) مطلقاً (إلى مخوفاً وغيره أمعش (قوله) لما يحل له فيه القصر (إلى كخارج العمران

السفر لما دون مسافته أو مثلها وقد يقال إذا حل له أخذ الزكاة لغية ماله كان كالمعسر وقد يفرق (قوله) إلا باذن غريمه) ظاهره امتناع السفر بغير اذن غريمه وإن كان الغريم غائباً وظاهره أيضاً وإن كانت غيبته في المحل الذي يريد المدين السفر إليه وهو محتمل وقد يوجه بانه ربما حضر بعد سفره فتفوت عليه مطالبته ولما في السفر من الخطر الذي قد يفوت المطالبة لنحو تلف المدين أو ماله فيه ولو سافر معه ولم يصرح له باذن ولا منع فهل يجوز فيه نظر وقضية إطلاق العبارة عدم الجواز وقد يستدل عليه بعدم جواز سفر الزوجة مع

في ذلك (والمؤجل لا) يمنع سفر مطلقاً وإن قرب حلوله بشرط وصوله لما يحل له فيه القصر وهو مؤجل إذا مطالبة أم
لمستحقه الآن نعم له الخروج معه ليطالبه به عند حلوله (وقيل يمنع سفر المخوفاً) كالجهاد وكوب البحر صيانة لحق الغير (ويحرم)

على حرمه من ذكر واثني (جهاد) ولومع عدم سفر (إلا باذن أبويه) وإن عاين سائر الجهات ولومع وجود الأقرب وإن كانا قين لأن برهما فرض عين وقوله **عليه السلام** إن استأذنه وقد أخبره أنه ماله فقيهما الجاهدة في عليه وصح لك والدن قال نعم قال انطلق فأكرهها فان الجنة تحت رجلها هذا (إن كانا مسلمين) وإلا لم يجب استئذان الكافر لآتهامه بمنعه له حيلة لدينه (٢٣٣) وإن كان عدو للمقاتلين ويلزم المباحض استئذان سيده أيضا والقن

احتاج لأذن سيده لأبويه ويحرم عليه أيضا بلا إذن سفر مع الخوف وإن قصر مطلقا وطويل ولومع الأمن إلا لعذر كالقال (لا سفر تعلم فرض عين) ومثله كل واجب عيني وإن اتسع وقته لكن الظاهر أن لها منعه من من الخروج لحاجة الإسلام قبل خروج قافلة أهل بلده أي وقته في العادة لو أرادوه لأنه إلى الآن لم يخاطب بالوجوب ومن ثم بحث أن لها منعه من أراد حجة الإسلام ولم يجب عليه وفيه نظر وقضية ما مر من جواز فعلها عن لم يخاطب بها في حياته تنزيلا لها من منزلة الواجب رعاية لهظيم فضلها جواز هنا بل أولى لأنه يسقطها عن ذمته لو استطاع بعد (وكذا كفاية) من علم شرعي أو آله فلا يحتاج إلى إذن الأصل (في الأصح) إن كان السفر أمنا أو أقل خطره. وإلا كخوف أسقط وجوب الحج احتيج لأذنه حيثنذ على الأوجه لسقوط الفرض عنه حيثنذ ولم يجد بلده من يصلح لكمال ما يريد أو رجي

أه رشدي (قوله على حر) إلى قوله وقوله في النهاية وإلى قوله ويحرم في المغني (قول المأين إلا باذن أبويه) ولو كان الحى أحدهم لم يجز إلا باذنه أه مغني (قول وإن عاين) قياسه تلوا شمر رايت أنه جاء بالواو والياء فيقال في مضارعه يعلو ويعلو وعليه فهاهنا على إحدى اللغتين أه عش وقوله إن استأذنه أي في الجهاد وقد أخبره أنهم ماله حال من استأذنه وقوله فقيهما الجاهدة قول القول (قول وصح) عبارة المغني وفي رواية أه (قوله هذا) أي تحريم الجهاد بدون إذن أبويه (قوله لم يجب استئذان الكافر) أي منهما وكذا المناق أه مغني (قوله حيلة لدينه) هذا لا يظهر فيه لو كان الأصل هو دياو المقاتلون نصارى أو عكسه للقطع بانتفاء الحية بين اليهود والنصارى أه رشدي أقول وقد يمنع دعوى القطع بأن الكفر لملة واحدة (قوله ويلزم المباحض) أي إذا أراد الجهاد وإلا فهو غير واجب عليه وكذا الأصل في قوله والآن يحتاج إلخ أه عش (قوله أيضا) أي كابويه (قول ويحرم دله) أي على المكف أه عش (قول وإن قصر إلخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمغني عبارة في شرح وكذا كفاية في الأصح (تنبه) سكت المصنف عن حكم السفر المباح كالتيجارة وحكمه أنه إن كان قصيرا فلا يمنع منه بحال وإن كان طويلا فإن غلب الخوف فكما الجهاد أو الإجازة على الصحيح بلا استئذان والوالد الكافر في هذه الأسفار كالمسلم ما عدا الجهاد أه (قوله مطلقا) أي لعذر وبدونه (قوله وطويل ولومع الأمن إلخ) هذا يفيد ما يفعله عنه وهو تحريم السفر الطويل مع الأمن إلا لعذر أه سم (قوله ولومع الأمن) يشمل الخوف وقيد بالأمن في قوله الاتي وكذا كفاية في الأصح وقد يجعل الواو هنا للحال فيكون قيدا أه سم ويؤيده لزوم التكرار مع ما قبله لوجعل الواو له لطف (قوله إلا لعذر) ومنه السفر ليسع أو شرأما لا يتيسر بيعه أو شرأوه في بلده أو يتيسر لكن يتوقع زيادة في ثمنه في البلد الذي يسافر إليه كما يأتي في قوله كما يكتفي في سفره الأمن لتجارة إلخ أه عش قال سم هل من العذر التنزه أه (أقول) الظاهر نعم (قوله كما قال إلخ) راجع إلى قوله إلا لعذر (قول المأين لا سفر تعلم فرض عين) أي حيث لم يجد من يعلمه أو توقع زيادة فراغ أو ارشاد فانه جائز بغير إذنهم أه مغني (قوله ومثله) إلى قوله ومن ثم في النهاية قوله ومثله أي مثل تعلمه (قول وإن اتسع وقته) كتبتم أحكام الصوم في أول السنة مثلا أه عش (قوله قبل خروج قافلة أهل بلده) لو تكرر خروج قوافل أهل بلده فهل لها منعه من الخروج مع غير آخر قافلة أه سم (قول جوازه) أي جواز خروجه لحاجة الإسلام (قوله هنا) أي من لم يجب عليه (قوله من علم) إلى قوله وفيه نظر في النهاية (قول إن كان السفر أمنا إلخ) لم يذكر هذا فيما قبله أه سم أي على الاحتمال الظاهر كسر (قوله لأذنه) أي الأصل (قوله لسقوط الفرض) أي ولو عينا (قوله عنه) أي الفرع (قوله ولم يجد إلخ) حذف على قوله كان السفر أمنا وهذا القيد معتبر في فرض العين أيضا فكان الأولى تقديمه وذكره هناك كما فعله المغني (قول الأمن) بصيغة الفاعل صفة سفره (قوله وسواء) إلى قوله وفيه نظر في المغني الأقول نعم إلى ويشترط (قوله وفارق إلخ) رد لدليل مقابل الأصح من قياس فرض الكفاية على الجهاد (قوله الجهاد) أي حيث توقف على إذن الأبوين إلا إذا دخلوا بلده لئلا أه عش (قوله فيه) الزوج بغير إذن وإن لم تسقط نفقتها فليتأمل (قوله وطويل ولومع الأمن إلخ) هذا يفيد ما يفعله عنه وهو تحريم السفر الطويل مع الأمن إلا لعذر (قوله ولومع الأمن) يشمل الخوف وقيد بالأمن في قوله الاتي وكذا كفاية في الأصح وقد يجعل الواو هنا للحال فتكون قيدا (قوله إلا لعذر) هل من العذر التنزه (قوله قبل خروج قافلة أهل بلده إلخ) لو تكرر خروج قوافل أهل بلده فهل لها منعه من الخروج مع غير آخر قافلة (قوله وإن كان السفر أمنا إلخ) لم يذكر هذا فيما قبله

(٣٠ - شرواني وابن قاسم - تاسع) بقريفة زيادة فراغ أو إرشاد أستاذ كما يكتفي في سفره الأمن لتجارة بتوقع زيادة أو رواج وإن لم يأذن الأصل وسواء أخرجه وحده أو مع غيره كان بلده متعددون يصلحون للاقتناء أم لا وفارق الجهاد لخطره نعم ينبغي أن يتوقع فيه بلوغ مقصده والا كليلد لا يتأتى منه ذلك فلا ينبغي أن يجوز له السفر لاجل ذلك لأنه كالعيب ويشترط لخروجه

ولو لفرض رشفه وأن لا يكون امر دجلا إلا ان كان .. ونحو محرم يامن به على نفسه ولو لزمته نفقة الاصل احتاج لاذنه او انا بة من يونه من مال حاضرو وأخذ منه البلية أن الفرع (٣٣٤) ولو لزم الاصل نفقته امتنع سفره الا باذن الفرع الا هل او انا بة كذلك ثم بحث أنه لو أدى

نفقة يوم حل له السفر فيه كالدين المؤجل وفيه نظر ويفرق بان المؤجل التقصير فيه من المستحق لرضاء بذمته مع أنه خصلة واحدة لا يتجدد الضرر به ولا كذلك في الاصل او الفرع فالوجه منعه فيهما وكذا في الزوجة الا باذن أو انا بة كما اطلقوه ولا فرق في المنع من السفر الخوف كبحر أي وان غلبت فيه السلامة كما اقتضاه اطلاقهم ثم رأيت الامام وغيره صرحوا بذلك وكسلوك بادية مخطرة ولو لعلم او تجارة ومنها السفر لحجة استوجر عليها ذمة او عينا بين الاصل المسلم وغيره اذ لا تهمة (فان اذن ابواه) اوسيده (والغريم) في الجهاد (ثم) بعد خروجه (رجعوا) او كان الاصل كافرا اثم اسلم وصرح بالمنع (وجب) عليه ان علم ولم يخش خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج بجعل (الرجوع) كما لو خرج بلا اذن (ان لم يحضر الصف) والاحرم الاعلى العبد بل يستحب وذلك لان طرو المانع كابتنائه فان لم يمكنه الرجوع لنحو خوف على معصوم وامكنه أن يسافر لامن أو يقيم به

أي فيمن يسافر اتعلم فرض الكفاية (قوله ولو للفرض) شامل لفرض العين وعبرة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله رشفه) أي اما غير الرشيد فلا يجوز له السفر ويبغى ان محله ما لم يكن معه من يتعهد في السفر والاجاز الخروج على وليه ان ياذن لمن يتعهد حيث لم تكن له ولاية اه ع ش وقوله ويبغى ان محله الخ يفيد قول المغني وقيد الرافي الخارج وحده بالرشيد اه (قوله امر دجلا) أي يخشى عليه اه معنى (قوله احتاج لاذنه) أي اذن الاصل ولو كان كافرا اه معنى (قوله او انا بة من الخ) عطف على اذنه (قوله من مال حاضر) ومثله كما تقدم انفادين ثابت على مليء (قوله وأخذ منه) أي من قولهم ولو لزمته الخ (قوله امتنع سفره) أي الاصل (قوله الا باذن الفرع الا هل) أي للاذن وهذا يلغز به فيقال والدلا يسافر الا باذن ولده اه معنى (قوله ثم بحث) أي الملقبي اقره المغني واعتمده النهاية ورد فرق الشارح الا في بما يأتي عنه (قوله لو أدى) أي الاصل او الفرع (قوله حل له السفر فيه) أي في ذلك اليوم أي بقيته (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وهو متجه ونظر فيه بعضهم وفرق بان المؤجل التقصير ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت أي اشتغلت به الذمة وهو الدين المؤجل فلان لا يمنع ما لم يتعلق به وهو نفقة التد في حق الاصل او الفرع او الزوجة بالاولى اه بزيادة تفسير قال ع ش وقوله وهو متجه هذا بخلاف ما ذكره في كتاب الحج من انه يشترط لجواز سفره ان يترك ما به نفقة الذهاب والاياب اه (قوله منعه) أي السفر (قوله فيهما) أي الاصل والفرع (قوله او تجارة الخ) عبارة الروض مع شرحه ولا يشترط اذهم للخروج لسفر التجارة ولو بعد كيلا ينقطع معاشه يضطرب امره لا للخروج لركوب بحر وبادية مخطرة فيشترط ذلك اه (قوله بين الاصل الخ) ظرف لقوله ولا فرق الخ (قوله اوسيده) أي قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله في الجهاد) إلى قوله ولو لحدث في المغني (قوله وصرح) أي الاصل بعد إسلامه (قوله برجوعه) راجع للخوف ايضا (قوله والاحرم) يغني عنه قول المصنف الا في فان شرع الخ فكان الاول تركه ذكر قوله الاعلى العبد بل يستحب هناك كما فعله المغني (قوله الاعلى العبد) انظر لولم من رجوعه نحو الهزيمة او انكسار القلب اه سم عبارة المغني فروع لو خرج بلا اذن وشرع في القتال حرم الانصراف أيضا المأمور ورجوع العبد ان خرج بلا اذن قبل الشروع في القتال واجب وبعده مندوب وانما لم يجب عليه الثبات بعده لانه ليس من اهل الجهاد ولو مرض من خرج للجهاد او عرج عرجا بينا او تلف زاده او دابته فله الانصراف ولو من الوقعة ان لم يورث فثلاثا للمسلمين والاحرم عليه انصرافه منها ولا ينوي المنصرف من الوقعة لمرض ونحوه فرارا فان انصرف ثم زال العذر قبل مفارقة دار الحرب لا بعده لزمه الرجوع للجهاد ومن شرع في صلاة جنازة لزمه الاتمام بخلاف من شرع في تعلم علم لا يلزمه اتمامه وان آنس من نفسه الرشفه لان الشروع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا اه (قوله بل يستحب) ظاهره وان حصل بانصرافه كسر قلوب المسلمين هذا ولو قيل بوجوب الانصراف على العبد حيث رجع سيده لم يبعد اه ع ش (قوله لزمه) وان لم يمكنه الإقامة ولا الرجوع فله المضى مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل كائنص عليه في الام اه معنى (قوله الا ان صرح الدائن بمنعه) أي والحال انه موسر كما هو معلوم اه ع ش (قوله ما مرفى الابتداء) أي في الدين الحال (قوله ومنه يؤخذ) أي من قوله وفارق الخ (قوله المستغرق) بكسر الراء وقوله لاجله فاعله وقوله السفر مفعول وقوله وغيره بالجر عطف على المستغرق والضمير له (قوله لانه)

(قوله حل له السفر) هو متجه مر (قوله ويفرق بان المؤجل الخ) قيل ويرد الفرق المذكور بانه اذا لم يمنع ما تعلقت به الذمة فلان لا يمنع ما لو تعلقت به بالاولى اه (او تجارة ومنها السفر لحجة) ولا أي ولا يشترط اذهم للخروج لسفر التجارة ولو بعد الركوب بحر وبادية مخطرة وروض (قوله الاعلى العبد) انظر لولم

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لزمه ولو لحدث عليه دين في السفر لم يمنع استمراره فيه الا ان صرح الدائن بمنعه وفارق ما مرفى في الابتداء بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر فيه ومنه يؤخذ أن حلول المؤجل في الائنة كذلك فلا محرم عليه استمرار السفر الا ان صرح له بالمنع فان قلت قضية قولهم لا يمنع لذى المؤجل المستغرق اجله السفر وغيره لانه مضيع لماله

ان له السفر وان صرح له بالمنع ويؤيده ايضا قولهم لو تأجل نحو المهر لم يحبس اقباضه وإن حل لانها رضى بذمته قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء واما الثاني فيفرق بينه وبين ما هنا بان مقتضى التأجيل ثم الرضا بتسليمه البضع قبل اقباضه مقابله فغومل به واما هنا فليس قضية التأجيل منع المطالبة وطلب الحبس بعد الحلول فكنا من ذلك وبهذا يعلم أن الذي دل عليه كلامهم اما الامتناع بالمنع أو عدمه واما جزم بعضهم بأنه بمجرد الحلول تلزمه الاقامة ويحرم عليه استمرار السفر بلا إذن كابتداء السفر (٢٣٥) مع الحلول فبعد بل ليس في محله (فان)

التقى الصفان أو (شرع في القتال) ثم طرأ ذلك وعلمه (حرم الانصراف في الاظهر) لعدم الامر بالثبات ولانكسار القلوب بانصرافه نعم يكون وقوفه اخر الصف ليحرس وينبغي حمله على ما مر (الثاني) من حال الكفار (يدخلون) أي دخولهم عمر ان الاسلام او خرابه او جباله كما افهمه التقسيم ثم في ذلك يفصل بين القريب بمدخلوه والبعيد منه فان دخلوا (بلدنا) او صار بينهم وبينها دون مسافة القصر كان خطبا عظيم (فيلزم اهلها) عينا (الدفع لهم) بالممكن من أي شيء اطاقوه ثم في ذلك تفصيل (فان امكن تاهب لقتال) بأن لم يهجموا بغتة (وجب الممكن) في دفعهم على كل منهم (حتى على) من لا يلزمه الجهاد نحو (فقير) بما يقدر عليه (وولد ومدين وعبد) وامرأة فيها قوة (بلا اذن) ممن مر ويغتفر ذلك لهذا الخطر العظيم الذي لا سبيل لاهماله (وقيل ان حصلت مقاومة احرار) مناهم (اشترط اذن سيده) أي العبد للغنية عنه والاصح

أي صاحب الدين المؤجل (قوله ان له الخ) خبر قضية الخ والضمير للدين (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في شرح واما وجعل لا بقوله نعم له الخروج اه سم (قوله واما الثاني) أي قولهم لو تأجل الخ (قوله بتسليمه) أي الزوج (قوله فكنا من ذلك) أي الدائن (قوله من ذلك) أي طالب الحبس (قوله اما بالمنع) وهو الذي دل عليه القياس على الدين الحادث في السفر وعلى هذا يحمل قولهم لا يمنع لذي التأجيل الخ على الابتداء كما اشار اليه وقوله أو عدمه أي عدم الامتناع مطلقا وان منعه وعلى هذا يحمل قولهم لا يمنع لذي التأجيل الخ على اطلاقه فيشمل الحلول اه سيد عمر (قوله بمجرد الحلول) أي وإن لم يصرح الدائن بالمنع (قوله التقى الصفان) إلى قوله كما افهمه في النهاية والغنى لا قوله وينبغي حمله على ما مر (قوله ثم طرأ ذلك) أي رجوع من ذكر ولإسلام الاصل وتصريحه بالمنع وعلمه أي علم من حضر الخ فذلك (قوله على ما مر) أي في شرح الاذن غريمه من أنه مندوب لا واجب (قول المتن يدخلون الخ) عبارة الغنى ما تضمنه قوله يدخلون الخ (قوله أي دخولهم الخ) يوجه بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كفي تسمع بالمعنى وحينئذ فيدخلون اول بالمصدر سم ويحتمل ان يكون قول الشارح أي دخولهم بيانا لحاصل المعنى أي الثاني مضمون يدخلون الخ ولا حاجة إلى اعتبار تقدير ان اه سيد عمر أي كما جرى عليه المعنى (قوله او خرابه وجباله) أي ولو لم يبعدها عن البلد غنى واسنى (قوله كما افهمه) أي العموم المذكور (قوله اوصار) إلى قول المتن ان يستسلم في النهاية لا قوله عينا وإلى التنبيه في المعنى (قوله كان خطبا الخ) جواب فان دخلوا (قوله عنها) أي فيكون الجهاد فرض عين اه معنى (قول المتن فان امكن) أي لادائها تاهب أي استعداد اه معنى (قوله بأن لم يهجموها) بانه دخل اه مختار ع ش (قول بما يقدر الخ) متعلق بالدفع بواسطة حتى أي حتى يجب الدفع على من ذكر بما يقدر عليه وقدره المعنى تاهب الممكن ايضا قال أي الدفع للكفار بحسب القدرة حتى على فقير بما يقدر عليه اه (قول وامرأة الخ) قال الرافعي ويجوز ان لا تحتاج المرأة إلى اذن الزوج (قوله فيها قوة) ولا فلا تتحضر اه معنى (قوله ممن مر) من اوين ورب دين ومن سيد اه معنى (قوله ويغتفر ذلك) أي عدم الاذن اه ع ش (قول المتن فمن قصد) أي من المكلفين ولوعدا أو امرأة او مريضا او نحوه اه معنى (قول المتن ان علم) أي ظن كما يأتي (قول المتن ان اخذ قتل) بضم اولها اه معنى (قوله لا امتناع للاستسلام لكافر) أي في القتل فلا ينافي ما يأتي في المتن اه رشيدى (قول المتن وإن جوز) أي المكلف المذكور اه معنى (قوله ان امتنع منه) أي من الاستسلام (قوله من قسمي التمكن) أي من التاهب وقوله وعدمه أي عدم التمكن من التاهب والافاضة للبيان والمقسم دخول الكفار في دارنا (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع أن في قسمي العدم يتعين لكل قيد والذي ذكره هنا قيد احدهما الذي زاده في الشارح اه سم وقد يقال انما خصه بالذكر لانه المقصود

من رجوعه نحو الهزيمة وانكسار القلوب (قوله قلت اما كلامهم الاول فانما هو في المنع ابتداء) أي فلو حل غير المستغرق كان له المنع كما تقدم في راس الصفحة في قوله نعم له الخروج الخ (قوله أي دخولهم) يوجه ذلك بان رفع يدخلون بعد حذف أن المصدرية الداخلة عليه كافي تسمع بالمعنى وحينئذ فيدخلون مؤول بالمصدر (قوله من قسمي التمكن) لعل المراد من قسمي التاهب (قوله وعدمه بقيدته وهو الخ) انظر هذا مع أنه

لا تنقوى القلوب (والا) يمكن تاهب لهجومهم بغتة (فمن قصد) منا (دفع عن نفسه بالممكن) وجوبا (ان علم أنه ان اخذ قتل) وان كان ممن لاجهاد عليه لا امتناع للاستسلام لكافر (وان جوز الاسر والقتل فله) ان يدفع (ان يستسلم) ان ظن انه ان امتنع منه قتل لان ترك الاستسلام حينئذ تعجيل للقتل (تنبيه) ما ذكر في المتن من قسمي التمكن وعدمه بقيدته وهو ان ظن الخ هو ما في الروضة وعبارتها يتعين على اهلها الدفع بما أمكنهم وللدفع مرتبتان احدهما ان يحتمل الحال اجتماعهم أو تاهبهم للحرب فعل كل

ذلك بما قد رويته في كتابي من اني شأهم ان يقاتلوا ولا يمتنعوا من اجتماع وتناوب فزوف عليه كافرين وكفار وعلم انه يقتل ان اخذ فعلية ان يدفع عن نفسه بما امكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولو امتنع عن الاستسلام لقتل جاز ان يستسلم فان المكافحة والحالة هذه استعجال للقتل والاسر يحتل الخلاص انتهت ملاحظة ويستفاد منها في الحالة الثانية ان من علم اي ظن كما هو ظاهر ان من اخذ قتل عينا امتنع عليه الاستسلام وكذا ان جواز الاسر والقتل ولم يلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حينئذ دلت دينة من غير خوف على النفس بخلاف ما اذا علم ذلك لعله الروضة المذكورة وعجيب من شيخنا مع جريانه على حاصل ما ذكر في شرح منهجه وان لم يخل عن ايهام انه لم ينفه في شرح الروض على ما اخل به من عبارة الروضة (٢٣٦) المذكورة كما يلم بالوقوف عليها يلزم الدفع امرأة علمت وقوع فاحشة بها الان بما

أمكنها وان أدى الى قتلها لانها لا تباح بخوف القتل قال فان امتنت ذلك حالا لا بعد الاسر احتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا اريد منها ذلك (ومن هو دون مسافة القصر من البلد) وان لم يكن من اهل الجهاد (كاهلها) في تعين وجوب القتال وخروجه بلا اذن من مران وجد زاد او يلزمه مشي اطاقه وان كان في اهلها كفاية لانهم في حكمهم (ومن هم) على المسافة المذكورة فما فوقها (يلزمهم) ان وجدوا زاد وسلاحا وركوبا وان اطاقوا المشي (الموافقة) لاهل ذلك المحل في الدفع (بقدر الكفاية) ان لم يكف اهلها ومن يلزمهم) دفاع عنهم وانقاذهم وافهم قوله بقدر الكفاية انه لا يلزم الكل الخروج بل يكفي في سقوط الحرج عنهم خروج قوم منهم فهم كفاية (قيل) تجب الموافقة على من بمسافة القصر فما فوقها (وان كفوا) اي

بيانه لسكوت المتن عنه بخلاف قيد القسم الاول وهو ان علم الخ فوجود في المتن (قوله ذلك) أي التأهب (قوله ثانيهما) المناسب للتأنيث (قوله ثم قال) اي صاحب الروضة (قوله وان كان) اي من وقف عليه الكافر (قوله ولو امتنع الخ) حال من فاعل يجوز يعني ان ظن انه لو امتنع الخ فان المكافحة اي المقاتلة (قوله والاسر يحتل) طاف على اسم از وخبره (قوله منها) اي عبارة الروضة (قوله في الحالة الثانية) اي المراتبة الثانية (قوله كما هو الخ) اي التفسير المذكور (قوله عينا) اي قتلا متعينا بالتجويز اسر (قوله وكذا ان جواز الخ) هذا مفهوم القيد الذي زاده الشارح اخذا من قول الروضة ولو امتنع عن الاستسلام الخ (قوله بخلاف ما اذا علم ذلك) اي انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام اي فوجوزه الاستسلام لعله الروضة المذكورة وهي قولها فان المكافحة الخ (قوله على ما اخل) اي الروض به الخ ولعله قولها فن وقف الى قوله ثم قال وقولها ولو امتنع من الاستسلام لقتل (قوله عليها) اي الروضة والروض (قوله ويلزم) الى قوله قال في النهاية وإلى قول المتن ولو اسروا في المعنى لا قوله وسلاحا وقوله قبل (قوله ويلزم الدفع امرأة الخ) ومثله لا مرد كما يجنبه بعض المتأخرين اه نهاية (قوله احتمل جواز استسلامها الخ) جزم به عرش اخذا من صنع النهاية (قوله ثم تدفع الخ) اي وان أدى الى قتلها ادعش (١) (قوله وان لم يكن) الى ان تفي في النهاية لا قوله وخروجه الى وان كان وقوله الامام عند العجز (قول المتن كاهلها) وليس لاهل البلدة ثم الاقربين فالاقربين اذا قدروا على القتال ان يلبثوا الى حقوق الآخرين (تتمه) لا تتسارع الاحاد والعاوانف منا الى دفع ملك منهم عظيم شو كته دخل اطراف بلادنا لم فيه من عظيم الخطر مغنى وروض مع شرحه (قوله بلا اذن من مر) اي من الاصل والدائن والسيد والزوج (قوله هذا الوجه لا يوجب ذلك الخ) جزم به المعنى ثم قال فكان ينبغي أن يقول ومن على المسافة قيل يلزمهم الاقرب فالاقرب والاصح ان كفي اهلها يلزمهم اه (قوله ولو نحو قن) كالولد والمراد اه عرش (قوله خلا فالبعضهم) عبارة النهاية كما اقتضاه كلامهم اه (قول المتن فالاصح وجوب النهوض اليهم) اي وان لم يدخلوا دارنا وقوله ان توقعناه اي بان يكونوا قريبين اما اذا لم يمكن تخليصه بان لم نرجوه فلا يتعين جهادهم بل ينتظر للضرورة اه مغنى (قوله اعظم) اي من حرمة الدار مغنى (قوله من يدلك) ومنه ان محل التدب عند عدم تعذيب والاسرى لا وجبت اه رشدي (قوله مفاداته بالمال) ينبغي بغير آلة الحرب لما مر من حرمة بيعها لهم ولو كان قوتيا كونه ونحو حديد يمكن اتخاذه سلاحا ولو قيل هنا يجوز دفع السلاح لهم ان ظهرت فيه مصلحة تامة لم يبعد اخذا بما ياتي في رد سلاحهم لهم في تخليص اسرائنا منهم اه عرش وما ذكره اخر اه الظاهر والله اعلم (قوله فيرجع عليه الخ) ينبغي اذا لم يشرط نحو عدم الرجوع كما هو ظاهر (قوله على ما مر الخ) عبارة النهاية كما علم من آخر الضمان اه في قسم العدو يتعين كل قيد والذي ذكره هنا قيد أحدهما والذي ذكره في الشرح (قوله بانهم قد كفوا) انظره مع وان كفوا

أهل البلد من يلزمهم في الدفع لمعظم الخطب وردوه بانه يؤدي إلى الاجباب على جميع الامم وفيه أشد الحرج من غير (فصل) حاجة لكن قيل هذا الوجه لا يوجب ذلك بل يوجب الموافقة على الاقرب فالاقرب بلا ضبط حتى يصل الخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا مسلما فالاصح وجوب النهوض اليهم) فور اعلی كل قادر ولو نحو قن بغير إذن نظير ما مر خلا فالبعضهم (الخلاصه ان توقعناه) ولو على ندور فيما يظهر وجوب عين كدخولهم دارنا بل أولى لان حرمة المسلم أعظم ويسن للامام بل وكل موسر كما هو ظاهر ويأتي في الهدنة مزيد لذلك عند العجز عن خلاصه مفاداته بالمال فن قال لكافر اطلق اسيرك وعلى كذا فاطلقه لزمه ولا يرجع به على الاسير إلا ان اذن له في مفاداته فيرجع عليه وان لم يشرط له الرجوع على ما مر قيل الشركة (١) قوله وان لم يكن إلى المتن كذا بخطه ولعل الاولى إلى الفصل اه من هامش

(فصل في مكروهات ومحرمات ومدوبات في الغزو) (قوله في مكروهات) إلى قوله ولخبر مسلم في النهاية لإفوله كما صح إلى ريسن وقوله وذكركت إلى المن (قوله وما يتبعها) أي وما يجوز قتالهم به اه معني (قوله لان الغازي الخ) أي وسمى المقاتل غازيا لان الخ اه عش (قوله يطالب اعلاء كلمة الله) أي المطلوب منه ذلك اه عش (قول المن أو نائبه) أو بمعنى الوار اه سيد عمر (قوله لان احدهما) إلى قول المتن ولما ابعث في المغني لإفوله أي ولم يخش إلى المتن وقوله ما لم يخش فتنة (قوله لان احدهما) عبارة النهاية إذ كل منهما اه وهي احسن (قوله منه) عبارة المغني من غيره اه (قوله وبحث الزركشي الخ) عبارة المغني وينبغي كما قال الأذري تخصيص ذلك بالمنطوعة واما المرتفعة فلا يجوز لهم ذلك لانهم مرصدون لهمات تعرض للإسلام يصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الامراء اه (قوله أنه ليس الخ) قضيته أنه لا فرق بين أن يعطل الامام الغزو وان لا وعليه فيختص ما يأتي من عدم كراهة الغزو وبغير اذن بالمنطوعين بالغزو اه عش (قوله لم يرتق) هو من أثبت اسمه في الديوان وجعل له رزق من بيت المال اه عش (قوله والبلقيني الخ) عبارة المغني تنبيه استثنى البلقيني من الكراهة صورا احدها ان يفوته المقصود بنهايه للاستثناء ثانيا اذا عطل الامام الغزو واقبل هو وجنوده على امور الدنيا كما يشاهد ثانيا لئلا يغلب على ظنه انه اذا استأذنه لا ياذنه اه (قوله واوطن انه لا ياذن) أي وان كان المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة سم وسيد عمر (قوله منع مخذل) من التخذيل عبارة المغني وشرح الروض ويرد المخذول وهو من يخوف الناس كان يقول عدونا كثيرا وجنودنا ضعيفة ولا طاقة لنا بهم ويرد المرجف وهو من يكثر الاراجيف كان يقول قتلت مربة كذا والحق مدد للعدو من جهة كذا اولهم كمين في موضع كذا ويرد ايضا الخائن وهو من يتجسس لهم ويطلعهم على العورات بالمكاتبة والمراسلة ويمنع هذه الثلاثة من اخذ شيء من الغنيمة حتى سلب قليلهم اه (قوله وجوب ذلك) أي المبلغ والاخراج اه رشيدى (قوله علم منه) لعل المراد به ما يشمل الظن الغالب (قوله فيمن علم الخ) أي الامام أو نائبه عبارة النهاية حيث غاب على ظنه حصول ذلك منه اه (قوله ومريانها) أي أنها من مائة إلى خمسمائة اه سم عبارة المغني وهي طائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربع مائة سميت بذلك لانها تسرى في الليل وقيل لانها خلاصة العسكر وخياره روى ابن عباس ان النبي ﷺ قال خير اصحاب اربعة وخير السرايا اربع مائة وخير الجيش اربعة الاف ولن تغلب اثنا عشر الفا من القلة رواه الترمذي وابو داود وزاد ابو يعلى الموصلي اذا صبروا او صدقوا اه وفي الرشيدى ما يوافقه في المقدار ووجهي التسمية لكنه مال إلى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر المقدار المذكور الوجه الاول عن تحرير المصنف ما نصه وضعف ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لانه خلاصة العسكر وخياره من الشيء السرى النفيس اه (قوله وذكروا مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق اه سم (قول المتن ان يؤمر عليهم) ينبغي وفاقا للطبلاوى الوجوب إذا أدى تركه إلى التغرير بالظاهر المؤدى إلى الضرر سم على المنهج اه عش ويأتي عن سم عند قول الشارح الاتي ومن ثم اوجب جمع الخ ما يوافقه (قوله من يوفق) ببناء المفعول وعبارة غيره يثق (قوله وخبرته) قال الشافعي رضى الله تعالى عنه في الام ولا ينبغي أن يولى الامام الغزو الا ثقة في دينه شجاعا في بدنه حسن الانابة عارفا بالحرب بثبت عند الحرب ويتقدم عند الطالب وان يكون ذاريا في السياسة والذبير ليسوس الجيش على اتفاق الكلمة في الطاعة وتدبير الحرب في انتهاز الفرصة وان يكون من اهل الاجتهاد في احكام الجهاد واداني الاحكام الدينية وفيه وجهان والظاهر عدم اشتراطه ويستحب ان يخرج بهم يوم الخميس اول النهار وان يبعث الطلاب وتجتس اخبار الكفار ويعقد الرايات

(فصل في مكروهات

ومحرمات ومدوبات في الغزو وما يتبعها) يكره غزو (وهو لغة الطالب لان الغازي يطالب اعلاء كلمة الله تعالى (بغير اذن الامام او نائبه) لان احدهما اعرف منه بالحاجة الداعية للقتال ولم يحرم لحل التغرير بالنفس في الجهاد وبحث الزركشي وغيره كالأذري أنه ليس لم يرتق استقلال بذلك لانه بمنزلة اجير لغرض مهم يرسل اليه والبلقيني انه لا كراهة ان فوت الاستئذان المقصود أو عطل الامام الغزو وأظن أنه لا ياذن له أي ولم يخش منه فتنة كما هو ظاهر (ويسن) للامام أو نائبه منع مخذل ومرجف من الخروج وحضور الصف واخراجه منه ما لم يخش فتنة ويظهر وجوب ذلك عليه فيمن علم منه ذلك وان وجوده مضر لغيره و (اذا بعث سرية) ومريانها اول الباب وذكروا مثال (أن يؤمر عليهم) من يوفق بدنه وخبرته ويأمرهم بطاعة الله ثم الامير ويوصيه به

(فصل يكره غزو وبغير اذن الامام) (قوله او ظن أنه لا ياذن) أي وان كانت المصلحة في الاذن اما لو ظن انه لا ياذن لانه رأى المصلحة في عدمه فينبغي بقاء الكراهة والافلا فائدة في الاستئذان (قوله ومريانها) وانها من مائة الى خمسمائة (قوله وذكروا مثال) او اراد بها اعم من معناها السابق (قوله فان امر نحو فاسق

فان امر نحو فاسق حرم فيما يظهر أخذ من تحريمهم عليه توليته نحو الاذان (واخذ البيعة) عليهم رهي بفتح الموحدة اليمين بالله تعالى (بالثبات) على الجهاد وعدم الفرار للاتباع (٢٣٨) فيهما كما صح عنه عليه السلام ومن ثم اوجب جمع التامير لانه استمر عليه عمله عليه السلام وعمل الخلفاء

بعده ويسن التامير لجمع
قصدوا اسفروا وتجب طاعة
الامير فيما يتعلق بما هم فيه
وذكرت له احكاما اخرى
حاشية الايضاح (وله) اي
الامام او نائبه (الاستعانة
بكفار) ولو حريين وخبر
مسلم انا لانستعين بمشرك
لا يقتضي المنع بل ان الاولى
ان لا يفعل كقوله ليس منا
من استنجى من الريح على
انه عليه السلام انما قال ذلك
لطالب اعانة به تفرس فيه
الرغبة في الاسلام فردده
فصدق ظنه (تؤمن خيانتهم)
كان يعرف حسن رايهم
فيما به يعلم انه لا بد ان
يخالفوا العدو في معتقدهم
(ويكونون بحيث لو انضمت
فرقتا الكفر قاومناهم)
لان ضررهم حينئذ ويشترط
في جواز الاعانة بهم الاحتياج
اليهم ولولم يخدموا وقتال
لقتلنا ولا ينافي هذا الشرط
مقاومتا للفرقتين قال
المصنف لان المراد قلة
المستعان بهم حتى لا تظهر
كثرة العدو بهم واجاب
البلقيني بان العدو اذا كان
مائتين ونحن مائة وخمسون
ففيما قلة بالنسبة لاستواء
العددين فاذا استعان بخمسين
فقد استوى العددان ولو
انحاز الحسون اليهم امكننا

ويجعل لكل فريق راية وشعارا وان يحرضهم على القتال وان يدخل دار الحرب بنفسه لانه احوط وارهب
وان يدعو عدد النقاء الصنفين ويستنصر بالضعفاء ويكبر بلا اسراف في رفع الصوت وكل ذلك مشهور في
سير النبي عليه السلام معنى وروى مع شرحه (قوله فان امر نحو فاسق) اي وتجب طاعته لئلا يختل امر الجيش
اه ع ش (قوله حرم الخ) ينبغي لان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنود سم اه ع ش (قوله
عليه) اي الامام (قوله توليته) اي الفاسق (قوله نحو الاذان) كالامامة (قوله للاتباع فيهما) اي
التامير واخذ البيعة (قوله ومن ثم اوجب جمع الخ) لا يبعد القول بالوجوب لان خيف من ترك التامير
الضرر او نكاسة الكفار في السراية اه سم (قوله لجمع الخ) بان يؤمروا واحدا منهم عليهم اه ع ش
(قوله قصدوا اسفروا) اي ولو قصيرا اه ع ش (قوله وذكر له) اي الامير (قول المتن الاستعانة)
اي على الكفار معنى (قوله ولو حريين) كذا في المعنى (قوله وخبر مسلم الخ) جواب سؤال (قوله
لا يقتضي المنع) خبر وخبر مسلم (قوله بل ان الاولى الخ) اي بل المراد ان الاولى الخ (قوله لطالب)
اي من المشركين (قوله تفرس فيه الخ) صفة طالب والضمير المستتر له عليه السلام (قوله فصدق) من
التصديق (قول المتن تؤمن خيانتهم الخ) عبارة المعنى ولما تجوز الاستعانة بهم بشرطين احدهما
ذكره بقوله تؤمن خيانتهم قال في الروضة وان يعرف حسن رايهم في المسلمين والرافعي جعل معرفة حسن
رايهم مع أمن الحيانة شرطا واحدا وثانها ما ذكره بقوله ويكونون الخ اه (قوله وبه يعلم الخ) فيه توقف
اه سم (قوله انه لا بد ان يخالفوا العدو) وقالا للمعنى وخلافا للنهاية عبارة ولا يشترط ان يخالفوا معتقد
العدو كاليهود مع النصارى كما قال البلقيني ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتباره خلافا للباوردي اه
(قوله لان ضررهم) الى قوله لا ينجون في النهاية لا لقوله ويؤخذ الى ويفعل والى قوله والموصى بمنفعته
في المعنى لا لقوله ومدين الى المتن وقوله ومن ثم لم يكن ما هنا (قوله في جواز الاعانة) الاولى الاستعانة
(قوله ولا ينافي هذا) اي قوله او قتال لقتلنا ومشائونهم المنافة ان المسلمين اذا قتلوا حتى احتاجوا للمقاومة
فرقة الى الاستعانة بالآخرى كيف يقدر على مقاومتهم معا اه معنى (قوله قال المصنف) اي في توجيه
عدم المنافة (قوله كثرة العدو بهم الخ) اي لو انضموا اليهم (قوله واجاب البلقيني الخ) عبارة المعنى قال
البلقيني وفيه اي توجيه المصنف لئن ثم اجاب بان الخ قال وايضا في كتب جمع من العراقيين اعتبار الحاجة
من غير ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتنافى الشرطان اه (قوله بان العدو اذا كان الخ) لكن في
توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر سم على حج اه ع ش (قوله ويؤخذ منه) اي من جواب
البلقيني من قوله لعدم زيادتهم على الضعف (قوله ان يكونوا) اي المستعان بهم (قوله ونفعل الخ) اي
وجوبا اه ع ش (قوله الاصلاح) اي ما يراه الامام مصلحة اه معنى (قوله من افرادهم) اي بجانب
الجيش وتفريقهم اي بين المسلمين والاولى ان يستاجرهم لان ذلك احقر لهم اه معنى (قوله باذن
الازواج) اي والاولياء ولو في الرشيدة كما يشمله قول شيخ الاسلام باذن مالك امره اه ع ش عبارة
المعنى تنبيه الخناثي والنساء وان كانوا احرارا كالمراهقين في استئذان الاولياء او ارقاء فكالعبيد في
استئذان السادة اه (قول المتن ومراهقين اقوياء) اي في قتال وغيره اه معنى عبارة سم تنقيده بالاقوياء

حرم) ينبغي لان يكون ظاهر المزية في النفع في امر الحرب والجنود (قوله ومن ثم اوجب جمع التامير الخ)
لا يبعد القول بالوجوب لان خيف من ترك التامير الضرر او نكاسة الكفار في السرية بلا فائدة (قوله وبه يعلم
الخ) فيه تأمل (قوله وبه يعلم انه لا بد ان يخالفوا العدو الخ) لا يشترط خلافا للباوردي مر (قوله واجاب البلقيني
بان العدو اذا كان مائتين الخ) لكن في توقف الجواز على ذلك حينئذ نظر ظاهر (قوله ومراهقين اقوياء

لان
مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف ويؤخذ منه ان الضابط ان يكونوا بحيث لو انضموا اليهم لم يزيدوا على ضعفنا ونفعل
بالمستعان بهم الاصلاح من افرادهم وتفريقهم في الجيش (وبعيد باذن السادة) ونساء باذن الازواج ومدين وفرع باذن دائن وأصل
(ومراهقين اقوياء) باذن الاولياء والاصول ولو نساء أهل الذمة وصبيانهم لان لهم نفعا ولو سبق الماء وحراسة الامتعة ومن ثم جاز بميز

ولو غير قوى لا يجنون لانه لا يبتدى لنفع ولكون ما هنا فيه تمرين على الشجاعة والعبادة فارق امتناع السفر بالصبي في البحر على مامر والموصى بمنفعته لبيت المال والمكاتب كتابه صحيحة لا يحتاج لاذن سيدهم على ما قاله البلقيني لان (٢٣٩) لهما السفر بغير اذنه وقد ينظر فيه بان هذا

سفر مخوف وهو يتوقف على الاذن فيهما ثم رابت شيخنا توقف في المكاتب وكان ينبغي له التوقف في الاخر لما ذكرته (وله) اي الامام او نائبه (بذل الالهة والسلاح من بيت المال ومن ماله) لينال ثواب الاعانة وكذا للاحاد ذلك نعم ان بذل ليكون الغزو للبذل لم يجز ومعنى الخبر المتفق عليه من جهز غازيا فقد غزا اي كتب له مثل ثواب المغازي (ولا يصح) من امام او غيره (استتجار مسلم) مكلف ولو قنوا معذورا بناء على الاصح انه لو دخل الكفار بلدنا تعين عليهم عينا او ذمة وبحث ان غير المكلف كذلك وفيه نظر (لجهاد) كما قدمه في الاجارة لتعينه عليه فيما رقبيل الفصل ولانه لا يصح التزامه في الذمة وانما يصح التزام من لم يجز الحج لانه يمكن وقوعه عن الغير والتزام حائض لخدمة مسجد في ذمتها لانه ليس من الامور المهمة العامة النفع متى يخاطب بها كل أحد بخلاف الجهاد فوقع من المباشر عن نفسه دون غيره وما يآخذ المرزوق من النية والمنطوع من الزكاة اعانة لا اجرة لوقوع

لان سياقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء اه (قوله ولو غير قوى) اي لئلا ما ذكرناه اي من نحو السبق بخلافه لقتال فلا بد فيه مع المراهقة من القوة اه نهاية (قوله لا يجنون) اي غير ممن اخذا من التعليل (قوله ولكون ما هنا الخ) جواب سؤال (قوله على مامر) اي في باب الحجر اه سم (قوله فيهما) اي في الموصى بمنفعته والمكاتب (قوله وكان ينبغي له التوقف في الاخر) فلا بد من اذن السيد خلافا للبلقيني نهاية ومعنى (قوله لينال) الى قوله ومعنى الخبر في المعنى وعلى قول المتن ويصح في النهاية الا قوله مكلف وقوله فيه نظرو قوله لتعينه الى لانه لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا للاحاد ذلك) اي بذل ما ذكر من اموالهم ولهم ثواب اعانتهم ومحل في المسلم اما الكافر فلا يلزم رجوع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون معنى واسنى قال ع ش ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله نعم ان بذل) اي كل من الامام والاحاد ع ش ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان ثوابه له او ان ما يحصل له من الغنيمة للبذل اه ع ش (قوله لم يجز) قضيته انه يرجع لفساد الشرط المذكور اه ع ش (قوله مكلف) عبارة النهاية ولو صيا كما بحثه بعضهم اه (قوله عليهما) اي القن والمعدور (قوله عينا او ذمة) راجع الى المتن (قوله وبحث الخ) اعتمده النهاية كما مر (قوله كما قدمه في الاجارة) وانما ذكره هنا توطئة لقوله ويصح استتجار ذمي الخ اه معنى (قوله فيما مر الخ) اي في الحالة الثانية للسكفار (قوله وانما يصح التزام من لم يجز الخ) اي بان اجر نفسه للغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه اذ لم يستأجره للحج عنه في السنة الاولى من وقت الاجارة اه ع ش (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال لم يمكن هذا هناك دون هنا (قوله والتزام الخ) عطف على التزام من الخ (قوله لانه الخ) اي خدمة المسجد والتذكير بتاويل ان تستخدم (قوله وما يآخذ المرزوق الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) اي ومرتبهم اه معنى (قوله ومن اكره) الى قوله نعم في المعنى (قوله ان تعين) اي فيما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله والاستحقاق) اي على المكروه بكسر الراء اه ع ش (قوله المكروه الغير المكلف) اي الصبي ولو كان المكروه الامام اه ع ش (قوله مطلقا) اي للمدة كلها (قوله هنا) اي الجهاد (قوله مطلقا) اي حضر الواقعة ام لا اه ع ش والاولى للمدة كلها (قوله وهو صريح فيما قلته) عبارة النهاية وقياسه في الصبي كذلك اه اي يستحق مطلقا ع ش عبارة الرشيدى اي في اصل استحقاق الاجارة اه (قوله ونحو الذي) الى قوله ولمن عينه في المعنى (قوله ونحو الذي) كالعهاد والمستامن اه معنى (قوله المكروه) بالجر صفة الذمي وقوله والمستاجر عطف عليه اي المكروه ع ش (قوله بمجهول) كان يقول الامام له ارضيك او اعطيك ما نستعين به اه معنى (قوله استحق الخ) خبر ونحو الذي اه ع ش (قوله اجرة المثل) اي للمدة كلها اه ع ش (قوله والا) اي وان لم يقاتل (قوله فقط) اي وان تعطلت منافهم في الرجوع لانهم ينصرفون حيث ذكروا ولا حيس ولا استتجار وان رضوا بالخروج ولم يعدم الامام بشي رخص لهم من اربعة اخماس الغنيمة كما مر في بابها اما اذا خرجوا بلا اذن من الامام فلا شئ لهم سواء انما هم عن الخروج ام لا بل له تعزيرهم فيما ناهى عنه ان رآه اه معنى وروى مع شرحه (قوله من خمس الخمس) اي لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة اخماسها اه معنى

تقييده بالا قويا لانه لا يستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيه الا الاقرباء (قوله على مامر) اي في باب الحجر (قوله لا يحتاج لاذن) المعتمد الاحتياج فيهما مر (قوله وكذا للاحاد) قال في شرح الروض ومحل في المسلم اما الكافر فلا يلزم رجوع فيه الى رأى الامام لا احتياجه الى اجتهاد لان الكافر قد يخون اه (قوله وبحث ان غير المكلف كذلك) كتب عليه مر (قوله كذلك) وجهه انه من جنس من يتعين عليه او نقول من شأن المسلم التعيين (قوله بمجهول) كان قال ارضيك

غزوهم ولهم ومن اكره على الغزو لا اجرة له ان تعين عليه والاستحقاق من خروجه الى حضوره الواقعة نعم المكروه الغير المكلف ينبغي استحقاقه الاجرة مطلقا لانه لا يتعين عليه وان حضر ثم رايته صرحوا في القن المكروه بانه يستحق هنا الاجرة مطلقا وان قلنا يتعين عليه اذا دخلوا بلادنا وهو صريح فيما ذكرته ونحو الذي المكروه والمستاجر بمجهول اذا قاتل استحق اجرة المثل والا فلذهب فقط من خمس الخمس ولمن عينه امام

اوناثبه اجبارا لتجهيز ميت اجرة في التركة ثم في بيت المال تسقط (ويصح استئجار ذي) ومما هو مستأمن بل وحربي لجهاد (الامام) حيث تجوز الاستعانة به من خمس الخس دون (٢٤٠) غيره لانه لا يقع عنه واغتفرت جملة العمل للضرورة ولا نه يحتمل في معاقدة الكفار مالا

يحتمل في معاقدة المسلمين
فان لم يخرج ولو لنحو صلح
فسخت واسترد منه ما اخذه
وان خرج ودخل دار الحرب
وكان ترك القتال بغير
اختيار فلا ولو استقرت
عين كافر فاسلم فقتضيه قولهم
لو استاجرت طاهر للخدمة
مسجد فحاضت انفسخت
الاجارة لانفساخ هذا الا
ان يفرق بان الطاريء ثم يمنع
مباشرة العمل فتعذر ويترجم
من تعذره لانفساخ
والطاريء هنا ليس كذلك
فلا ضرورة الى الحكم
بالانفساخ (قيل ولغيره)
من المسلمين استئجار الذي
كالاذان والاصح لا احتياج
الجهاد الى مزيد نظر
واجتهاد ولان الاجير هنا
كافر قد يغدر ويبحث
الزركشي ان الامام لو
أذن له فيه جاز قطعاً (ويكره)
تزيهاً (لغاز قتل قريب)
لان فيه نوعاً من قطع الرحم
(و) قتل قريب (محرم أشد)
كراهة لانه عليه السلام منع
أبا بكر من قتل ابنه عبد
الرحمن رضي الله عنهما
يوم احد (قلت الا ان
يسمعه) (يعني يعلمه ولو
بغير سماع) (يسب) اي
يذكر بسوء (الله تعالى) او
نبياً من الانبياء (أو رسوله)
محمد (صلى الله عليه وسلم)

(قوله او ناثبه) أما لو كان المسكروه غيرهما فالاجرة على المسكروه حيث لا تركة ع (قوله ثم تسقط) هلا قدم
على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه نظر سم على حج اه ع ش
(قول المتن استئجار ذي) أي ولو باكثر من سهم لراجل او فارس مغني وروض مع شرحه (قوله ومعاهد)
الى قوله فان لم يخرج في المغني الا قوله بل وحربي والى قوله كما استمر عليه في النهاية لا لقوله او الاسلام
الى المتن وقوله بل لو قيل الى محل قتلهم وقوله للنبي الصحيح في الصبي والمرأة (قوله حيث تجوز الاستعانة
به) اي بان احتجنا لهم واماننا خيانتهم وكانوا بحيث لو انضمت فرقنا الكفر قوا منا هم كما تقدم اه ع ش
(قوله دون غيره) أي من اصل الغنيمة واربعة أخماسها اه سم عبارة المغني قضية كلامه صحة استئجار
الذي ونحوه باي مال كان من مال نفسه ومن اموال بيت المال وليس مراداً بل انما يعطى من سهم المصالح
سواء كان مسمى ام اجرة مثل ولو من غير غنيمة قتاله لا من اصل الغنيمة ولا من اربعة أخماسها لانه محضر
للمصلحة لانه من اهل الجهاد اه (قوله لانه الخ) علة للمتن (قوله لا يقع عنه) اي من الذي فاشبه استئجار
الدواب اه مغني (قوله للضرورة) فان المقصود القتال اه مغني (قوله فسخت) ظاهره ان الاجارة لا تنفسخ
بنفسها حينئذ بل لا بد من اللفظ فليراجع (قوله واسترد منه الخ) اي فلو كان صرفه في آلات السفر ونحوها
غرم بدله اه ع ش (قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ) بقي ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب
باختيار او بدونه أو بعد دخوله وترك القتال باختيار سم على حج (اقول) والظاهر انه يسترد منه ما اخذه
اه ع ش (قوله وكان ترك القتال باختيار) اي من الذي ولو به تة فيفصل فيه بين كونه بعد دخول دار الحرب
فلا يسترد منه ما اخذه كونه قبل دخوله فاسترد منه وقوله فلا أي فلا يسترد اه ع ش (قوله لو استقرت)
أي اجارة عين اه ع ش (قوله لانفساخ هنا) معتمد ع ش ومغني (قوله بان الطاريء الخ) اي الحيض
وقوله والطاريء هنا أي الاسلام (قوله من المسلمين) إلى قول المتن وبحرم في المغني الا قوله او الاسلام
إلى المتن وقوله وبحر إلى المتن (قوله استئجار ذي) أي ونحوه (قوله هنا كافر) اي وفي الاذان مسلم اه
مغني (قوله لو اذن له) اي للغير اه ع ش (قوله جاز قطعاً) ولو اختلف الامام وغيره في الاذن وعدمه صدق
الامام لان الاصل عدم الاذن اه ع ش (قوله وقتل قريب محرم الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على حج
اي بان كان محرم لا قرابة له كحرم الرضاع والمصاهرة اه ع ش (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ) ثم اسلم بعد
ذلك رضي الله تعالى عنه اه ع ش (قوله ولو بغير سماع) اي بطريق يجوز له اعتماده اه مغني (قوله نبياً من الانبياء)
اي وان اختلف في نبوته كقلمان الحكم ومرم بنت عمر ان اه ع ش (قوله ما يأتي) اي أنفاً (قوله فلا كراهة
حينئذ) بل ينبغي الاستحباب وكذا لا كراهة إذا قصد هو قتله فقتله دفعاً عنه اه مغني (قوله ومحرم قتل صبي)
ويقتل مراهق نبت الشعر الحشن على عاتقه لان نيابة دليل بلوغه لان ادعى استعجاله بدواء وحلف انه
استعجله بذلك فلا يقتل بناء على ان الانبات ليس بلوغاً بل دليله وحلفه على ذلك واجب وان تضمن حلف من
يدعي الصبا لظهور اماراة البلوغ فلا يترك جرد دعواه مغني وروض مع شرحه (قوله ولم يكن لها كتاب)
كالدهرية وعبد الاوثان (قوله على الاوجه) وفاقاً للنهاية وخلافاً للمغني (قوله ومن بهرق) إلى قول المتن

(قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسير المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جملة المكلفين وفيه
نظر (قوله دون غيره) من اصل الغنيمة واربعة أخماسها (قوله لانه لا يقع عنه) هلا وقع عنه بناء على ان
الكفار مكلفون بفروع الشريعة فانه شامل لذلك كاهو قضية اطلاقهم وان قال كما نقله عنه الاسنوي
في بعض الكتب التي لا استحضرها الآن انهم مكلفون بما عدا الجهاد (قوله) وان خرج ودخل
دار الحرب (بقي ما اذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار او بدونه او بعد دخوله
وترك القتال باختيار (قوله وقتل قريب محرم اشد) خرج غير قريب فلا يكره قتله
فيسترقون
أخذاً بما يأتي (والله اعلم) فلا كراهة حينئذ تقديماً لحق الله تعالى ولحق انبيائه
(ويحرم قتل صبي ومجنون وامرأة) وان لم يكن لها كتاب على الاوجه خلافاً لمن قيده بذلك (وخشي مشكل) ومن به رق

إلا إذا قاتلوا كما باصه أو سوا من مر كذا أطلقوه ويذبحي تخصيصه بالمميز بل لو قيل بالمكلف كالنساء لم يرد ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة وغيره ألحق بها الخنثى وهو ظاهر ومحل قتلهم أن لم ينهزوا وإلا لم تنبهم أو تترس بهم الكفار وإن أمكن دفعهم بغير القتل للنهي الصحيح في المرأة والصبي نعم للمضطر قتل هؤلاء لا كلهم (ويحل قتل) ذكر (راهب) وهو غابد (٢٤١) النصاري وسوقة (واجير) لأن

فيهم رأيا وقتالا (وشيوخ وأعمى وزمن لا قتال فيهم ولا رأي في الاظهر) لعموم قوله تعالى فاقتلوا المشركين نعم الرسل لا يجوز قتلهم كما استمر عليه عليه السلام وعمل الخلفاء الراشدين أما ذو قتال أو رأى من الشيخ ومن بعده فيقتل قطعاً وإذا جاز قتل هؤلاء (فيسترقون) أي يضرب الامام عليهم الرق إن شاء لما سيذكره أن السكامل يخير فيه بين الاربعة الاتية وأما قول الاذرعى يتعين استرقاقهم فبعيد جداً بخلاف ما إذا قلنا بعدم حل قتلهم فانهم يرقون بنفس الاسر (وتسبي نساؤهم) وصبيانهم (و) تغنم (اموالهم) لاهدارهم وبجوز حصار الكفار في البلاد والقلاع وغيرها (ولارسال الماء عليهم) وقطعه عنهم (ورمهم بنار منجنیق) وغيرهما وإن كان فيهم نساء وصبيان ولو قدرنا عليهم بدون ذلك كما قاله البندنجي وإن قال الزركشي الظاهر خلافه وذلك لقوله تعالى وخذوهم واحصروهم ولأنه عليه السلام حصر أهل

فيسترقون في المغني إلا قوله بالمميز بل لو قيل وقوله ومحل قتلهم إلى أو تترس (قوله) إلا أن قاتلوا (قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن تدفوا بغيره لا مدبرين) سم ويأتي مثله في الشارح وعبرة الروض مع شرحه إلا أن قاتلوا فيجوز قتلهم وإن أمكن دفعهم بغيره (قوله من مر) عبارة المغني والاسنى الاسلام والمسلمين (قوله) كذا أطلقوه أي استثناء من سب من (قوله) تخصيصه أي إطلاق الاستثناء المذكور (قوله) وغيره ألحق بها الخنثى) عبارة المغني والاسنى الخامسة أي من المسائل المستتانة عن حرمة القتل إذا سب الخنثى أو المرأة الاسلام والمسلمين (قوله الخنثى) ينبغي والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالمكلف (قوله) سيد عمر (قوله) ومحل قتلهم أي إذا قاتلوا اسم على حجب (قوله) عس عبارة السيد عمر أي إذا قاتلوا أو سبوا (قوله) والام تنبهم) ظاهره وإن خيف اجتماعهم ورجوعهم للقتال وينبغي خلافه سيما إذا خيف انضمامهم لجيش الكفار ومعاوئتهم (قوله) عس (قوله) أو يتترس الخ) عطف على قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ) راجع إلى قوله وإن لم ينهزوا أيضا اسم على حجب (قوله) عس هذا مبني على أن قول الشارح أو يتترس الخ معطوف على لم ينهزوا وأما إذا عطف على قاتلوا كما هو صريح صنيع المغني ومتعين بالنامل فختص بقوله أو يتترس الخ (قوله) في المرأة والصبي) والحق المجنون بالصبي والخنثى بالمرأة لاحتمال انوثته مغني واسنى (قوله) وهو غابد النصاري) شيخا وشابا (قوله) اسنى زاد المغني ذكر الواثني (قوله) وسوقة) بضم السين وسكون الواو (قوله) اسنى وفي القاموس السوق بالضم الرعية للواحد والجمع والمذكرو المؤنث (قوله) (واجير) أي منهم بان استاجروه لما ينتفعون به (قوله) لأن فيهم) أي الراهب والسوقة والواجير (قوله) رأيا وقتالا) أشار به إلى أن قول المتن لا قتال الخ راجع للشيخ ومن بعده فقط كما يصرح به قوله الاتي أما ذو قتال الخ (قوله) نعم الرسل) أي منهم (قوله) لا يجوز قتلهم) أي حيث دخلوا المحرر تبليغ الخبر فإن حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين جاز قتلهم (قوله) بخلاف ما إلى قوله وظاهر في المغني إلا قوله وإن قال الزركشي الظاهر خلافه (قوله) بخلاف ما الخ) راجع إلى قوله وإذا جاز الخ (قوله) وصبيانهم) إلى قوله وسبى تابعيه في النهاية إلا قوله وقال إلى وبحق (قوله) وصبيانهم) أي ومجانينهم اسنى ومغني (قوله) وغيرهما) من هدم بيوتهم والقاء حيات أو عقارب عليهم (قوله) كما قال البندنجي وإن قال الزركشي الظاهر خلافه) عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وإن قدرنا عليهم بدونه وهو كذلك وقول بعضهم أن الظاهر خلافه محمول على ما إذا اقتضته أي خلافه مصلحة المسلمين (قوله) وذلك) راجع إلى المتن (قوله) ورماهم بالمنجنیق) أي وقيس به ما في معناه بما يعم الاهلاك به شيخ الاسلام ومغني (قوله) بمحل من حرم مكة) عبارة المغني بمكة أو بموضع من حرمها (قوله) إن محله) أي الاستدراك المذكور (قوله) لذلك) أي الحصار وما بعده (قوله) للاتباع) إلى قوله خلافه في المغني (قوله)

(قوله) إلا إذا قاتلوا) قال في العباب فيقتلون مقبلين وإن اندفعوا بغيره لا مدبرين (قوله) ثم رأيت شارحا فرض ذلك في المرأة الخ) لما قال في الروض ويحرم قتل امرأة وخنثى وصبي ومجنون إلا أن قاتلوا قال في شرحه وفي معنى القتال سب المرأة والخنثى للمسلمين (قوله) ومحل قتلهم) إذا قاتلوا (قوله) وإن أمكن دفعهم الخ) راجع لقوله أن لم ينهزوا أيضا (قوله) وارسال الماء عليهم الخ) وظاهر كلامهم أنه يجوز اتلافهم بما ذكر وإن قدرنا عليهم بدونه قال الزركشي وبه صرح البندنجي لكن الظاهر خلافه (قوله) شرح الروض وقوله وظاهر كلامهم الخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه يحمل على ما إذا اقتضت

(٣١) - شرواني وابن قاسم - (تاسع) الطائف ورماهم بالمنجنیق رواه البيهقي وغيره نعم لو تحصن حريون بمحل من حرم مكة لم يحز حصارهم ولا قتالهم بما يعم تعظيما للحرم وظاهر أن محله حيث لم يضطر لذلك (وتبتيهم) أي الاغارة عليهم ليلا (في غفلة) للاتباع رواه الشيخان وقال عن نسائهم وذرائعهم لما سئل عنهم

فهم منهم وبحث الزركشي كالبلقيني كراهته حيث لا حاجة اليه لانه لا يؤمن من قتل مسلم يظن انه كافر ولا يقاتل من علمنا انه لم يبلغه الدعوة بهذا ولا يغيره حتى يعرض عليه الاسلام والا ضمن خلافا لمن قال ان عرضه عليه مستحب اما من بلغته فله قتله ولو بما يعمر وسي تابعه الى ان يسلم ويلتزم الجزية ان كان اهلهما (وان (٢٤٣) كان فيهم مسلم) واحدا فكثر (اسير او تاجر جاز ذلك) اى احصارهم وقتلهم بما يعمر وتبينهم

ستل) أى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله وبحث الزركشي الخ) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الاتي نعم يكره الخ اه سم اقول تقديم المغنى هذا البحث على التبييت صريح في الرجوع (قوله ولا يقاتل الخ) اى لا يجوز قتالهم مغنى واسنى (قوله بهذا) اى الحصار وما عطف عليه (قوله والا) اى ان قتل منهم احد قبل عرض الاسلام اه مغنى (قوله ضمن) اى باخس الديات اه ع ش (قوله فله) اى اللامام بل للمسلم مطلقا (قوله ان كان من اهلهما) احتراز عن نحو عابد وثن (قوله واحد) الى قول المتن ويحرم في النهاية لا لقوله او الوجوب وكذا في المغنى لا لقوله وقضية التعليل الى ومع الجواز (قوله فكثر) عبارة المغنى وكالمسلم الطائفة من المسلمين كما قاله الرافعي وقضية عدم الجواز اذا كان في المسلمين كثرة وهو كذلك اه (قوله توقيه) اى المسلم (قوله يكره ذلك) اى حصارهم الخ اه ع ش (قوله حيث لم يضطر اليه الخ) والا فلا يكره وان علم انه يصيب مسلما اه اسنى (قوله كان لم يحصل الفتح الخ) وكخوف ضررنا بهم مغنى واسنى (قوله ومثله) اى المسلم (قوله ولا ضمان هنا) اى لادية اه اسنى (قوله في قتله) اى المسلم والذى اه ع ش (قوله لم تعلم عينه) فان علم عينه ضمنه اه ع ش (قول المتن جاز رميهم) ويتوقى من ذكر اه مغنى (قوله من الجواز) اى جواز رميهم كما يجوز نصب المنجنيق على القلعة ولان كان يصيبهم ولئلا يتخذوا ذلك ذريعة الى تعطيل الجهاد وحيلة الى استبقاء القلاع لهم مغنى واسنى (قوله ويشترط) اى في جواز الرمي اه مغنى (قوله بذلك) اى رمى نحو النساء (قوله بمسلمين او ذميين) او بواحد منهما مغنى وروض (قوله لان حرمتهم) اى الذرية ونحوها (قول المتن جاز رميهم) على قصد قتال المشركين نهاية ومغنى (قوله ويتوقون) ببناء المفعول والضمير للمسلمين والذميين عبارة المغنى وتتوقى المسلمين واهل الذمة بحسب الامكان اه لان مفسدة الكف اى الاعراض (قوله عنهم) اى المسلمين والذميين المترس بهم (قوله اعظم) اى من مفسدة الاقدام اه مغنى (قوله عن بيضة الاسلام) اى جماعة الاسلام اه ع ش (قوله وقضية التعليل الخ) عبارة النهاية ولا تالم نقل بوجوبه لوقوع الخلاف في الجواز (قوله وكان للمقابل الخ) كذا في النهاية ايضا بالمشاة القوية ولعله من تحريف الناسخ واصله للمقابل بالموحدة التحتية اى القائل بعدم الجواز (قوله لان غايته الخ) علة اقوة المقابل والضمير للاضطرار (قوله ان نخاف) اى من الانكشاف عن المترس بهم (قوله ودم المسلم) اى والذى المترس به (قوله راعيناه) جواب لما والضمير للخلاف (قوله ومع الجواز) اى الاصح والوجوب اى الذى يقتضيه التعليل (قوله يضمن المسلم الخ) وان ترس كافر بترس مسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين يظهر ترجيحه اه مغنى (قوله ونحو الذمى) عبارة الاسنى والمغنى

في غفلة وان علم قتل المسلم بذلك لكن يجب توقيه ما امكن (على المذهب) لئلا يعطوا الجهاد علينا بحسب مسلم عندهم نعم يكره ذلك حيث لم يضطر اليه كان لم يحصل الفتح الا به تحرزا من ابداء المسلم ما امكن ومثله في ذلك الذمى ولا ضمان هنا في قتله لان الفرض انه لم تعلم عينه (ولو التحم حرب فترسوا بنساء وخنائى وصبيان) وبجائين وعبيد منهم (جاز رميهم) اذا اضطررنا اليه للضرورة (وان دفعوا بهم عن انفسهم) التحم حرب اولا (ولم تدع ضرورة الى رميهم) فالأظهر تركهم (وجوب لئلا يؤدى الى قتلهم من غير ضرورة لكن المعتمد ما في الروضة من الجواز اى مع الكراهة وهو قياس ما مر في قتلهم بما يعمر قال في البحر ويشترط ان يقصد بذلك التوصل الى رجالهم (وان ترسوا بمسلمين) او ذميين (فان لم تدع ضرورة الى رميهم تركناهم) وجوبا صيانة لهم ولكون حرمتهم لاجل حرمة الدين والعهد فارقوا نحو الذرية على المعتمد لان حرمتهم لحفظ حق

مصلحة المسلمين خلافا من (قوله وبحث الزركشي كالبلقيني) هل هو راجع ايضا لما قبل التبييت على قياس ما ياتي في قوله الاتي نعم يكره ذلك الخ (قوله ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمى بالدية او القيمة والكفارة ان علموا مكن توقيه وعبارة الروض وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه قتل معصوما وكذا الدية ان علمه القائل مسلما ان كان يمكنه توقيه والرمى الى غيره بخلاف ما اذا لم يعلمه مسلما وان كان يعلم ان فيهم مسلما لشدة الضرورة لا القصاص وان ترس كان ترس بمسلم او ركب فرسه فرماه مسلم فالتفه ضمنه الا ان اضطر بان لم يمكنه في الالتحام الدفع الا باصا به فلا يضمنه في احد وجهين وقطع المتولى بانه يضمنه كالموتلف مال غيره عند الضرورة اه فهمامسئلان الاولى اذا ترسوا بمسلمين والثانية اذا ترسوا

الغائمين لا غير (والا) بان ترسوا بهم في حال التحام الحرب واضطررنا الى رميهم بان كنا لو انكشفنا عنهم ظفروا بنا وكالذمى عظمت نكاستهم فينا (جاز رميهم في الاصح) ويتوقون بحسب الامكان لان مفسدة الكف عنهم اعظم ويحتمل هلاك طائفة للدفع عن بيضة الاسلام وقضية التعليل وجوب الرمي الا ان يجاب بان الجواز لما وقع الخلاف فيه وكان للمقابل قوة لان غايته ان نخاف على انفسنا ودم المسلم لا يباح بالخوف بدليل صورة الاكرام راعيناهم قلنا بالجواز فقط ومع الجواز او الوجوب يضمن المسلم ونحو الذمى بالدية او القيمة

والكفارة ان علم وامكن توقيه (ويحرم الانصراف) على من هو من اهل فرض الجهاد الان لا غيره من مر (عن الصف) بعد التلاقي وان غلب على ظنه انه اذا ثبت قتل لقوله تعالى فلا تولوهم الادبار وصرح انه صلى الله عليه وسلم عد الفرار من الزحف من السبع الموبات وخرج بالصف ما لوقى مسلم كافرين فطلبها وطلبها فلا يحرم عليه الفرار لان فرض الثبات انما هو (٢٤٣) في الجماعة وقضيته ان المسلمين لغيرا

الفرار لان المسلمين ليسوا جماعة ويحتمل ان مرادهم بالجماعة هنا ما مر في صلاتها فيدخل المسلمان فيها ذكر ولاهل بلد قصدو التحصن منهم لان الاثم انما هو فيمن فر بعد اللقاء ولو ذهب سلاحه وامكنه الرمي بالحجارة لم يجز له الانصراف على تناقض فيه وكذا من مات فرسه وامكنه القتال راجلا وجزم بعضهم بانه اذا غلب ظن الهلاك بالثبات من غير نكبة فيهم وجب الفرار وقديومه ما ياتي (اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا) لالاية وهو امر بلفظ الخبر والواقع الخلف في خبره تعالى وحكمة وجوب مصابرة الضعف ان المسلم يقاتل على إحدى الحسينين الشهادة او الفوز بالغنيمة مع الاجر والكافر يقاتل على الفوز بالدين فقط اما اذا زادوا على المثلين فيجوز الانصراف مطلقا وحرر جمع يجتهدون الانصراف مطلقا اذا بلغ المسلمون اثني عشر الفا لخبر بل مطلقا على الفئمة المتحيزين اليها اه رشدي (قوله غرثا) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحتية اي الفئمة التي تحيز هو عنها اه رشدي (قوله الاية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئمة اي طائفة قريبة تلبه من المسلمين يستجدها للقتال كافر بمسلم وقال في الروض قبل ذلك فان اصاب أى المسلم بما يعمر أو بغيره وقد علمه فيهم وجبت دية وكفارة والافكارة قال في شرحه وهكذا احكامه الاصل عن الرواي والمعتد عدم وجوب الدية كما تقرر ذلك في الجنائيات اه (قوله وان غلب على ظنه الخ) الا فيما ياتي قريبا عن بعضهم (قوله وقديومه ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي قريبا عن بعضهم (قوله ايضا وقد

وكالذى المستامن والعبد لكن حيث تجب في الحردية تجب في العبدية اه (قوله والكفارة ان علم الخ) صريح في ان الكفارة انما تجب بالثبات المذكورين وصرح بالروض وشرحه خلافاً له رشدي وسم عبارة المغنى والروض مع شرحه وادامى شخص المصنف فاصاب مسلماً من الكفارة لانه قتل معصوماً وكذا الدية ان علمه القاتل مر بها وكان يمكنه توقيه والرمى الى غيره ولا قصاص لانه مع تجوز الرمي لا يجتمعان اه (قوله ان علم) اي على التعيين اه عش (قوله على من هو) الى قوله وقضيته في المغنى الى قوله وجزم في النهاية لا قوله الان لا غيره من مر وقوله على تناقض فيه الان اي حين الانصراف (قوله لا غيره من مر) كمر يض وامرأة مغنى وشرح منهج (قوله بعد التلاقي) اي تلاقي صف المسلمين وصف الكفار اه مغنى (قوله وان غلب الخ) لا فيما ياتي قريبا عن بعضهم اه سم عبارة عش اي لان قطع به عباب انتهى سم على المنهج اي فلا يحرم الانصراف اه ويظهر ان مراد العباب بالقطع الظن الغالب الذي عبر به الشارح وغيره هنا فراد الشارح ببعض الاتي هو العباب (قوله الموبات) أى المهلكات اه عش (قوله وقضيته) اي التعليل (قوله ان المسلمين لغيرا) معتمد اه عش (قوله ولاهل بلد) ظاهره وان كثروا عش (قوله قصدوا) اي قصدوا الكفار اه نهاية (قوله ولو ذهب) الى قوله وجزم في المغنى (قوله وامكنه الرمي) اي بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف (قوله وامكنه القتال الخ) اي بخلاف ما اذا لم يمكنه فيجوز له الانصراف اه مغنى (قوله ويؤيده ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي اي قبيل قول المصنف وتجوز المباشرة من قول الشارح واذ اجاز الانصراف الخ فيما اذا زاد على ذلك اه سم وقد يجاب بان ما ذكره انما ردلوه كان الشارح ادعى نحو الافادة لا التأييد (قوله لالاية) الى قوله اما اذا في المغنى والى قول المتن ولا يشارك في النهاية الا قوله بحيث الى المتن (قوله لالاية) يعنى لقوله تعالى فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين اه مغنى وشيخ الاسلام (قوله وهو) اي الاية والتذكير بتاويل قوله تعالى اولرعاية الخبر (قوله امر بلفظ الخبر) اي لتصير مائة لمائتين شيخ الاسلام ومغنى (قوله فيجوز الانصراف) اي لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم اه رشدي (قوله مطلقا) اي ولو بلغ المسلمون اثني عشر الفا اه رشدي قال عش اي سواء كان المسلم في صف القتال ام لا هو الاول اظهر بل متعين (قوله وحرر جمع الخ) عبارة النهاية وشمل ذلك ما لو بلغوا اثني عشر الفا وما خبر بل يغلب اثنا عشر الفا من قلة فالمراد ان الغالب الخ (قوله الانصراف مطلقا) اي زادوا على المثلين ام لا (قوله وبه) أى بذلك الخبر (قوله خصت الاية) أى مفهومها (قوله أى منتقلا) الى قوله اما جعله في المغنى (قوله ليسكن) اي يختفي في موضع فيهم اه اسنى وبابه دخل عش (قوله اوريج) اي تنسف التراب على وجهه اه مغنى (قوله او عطش) اي بان كان في موضع معطش فانتقل الى موضع فيه ماء اه مغنى (قول المتن يستجدها) اي يستنصر بهذه الفئمة اه بجيرى (قوله بان تسكون) اي الفئمة المتحيز اليها اه رشدي (قوله غرثا) مفعول يدرك (قوله المتحيز عنها) هو بفتح التحتية اي الفئمة التي تحيز هو عنها اه رشدي (قوله الاية الخ) عبارة المغنى او متحيز الى فئمة اي طائفة قريبة تلبه من المسلمين يستجدها للقتال

كافر بمسلم وقال في الروض قبل ذلك فان اصاب أى المسلم بما يعمر أو بغيره وقد علمه فيهم وجبت دية وكفارة والافكارة قال في شرحه وهكذا احكامه الاصل عن الرواي والمعتد عدم وجوب الدية كما تقرر ذلك في الجنائيات اه (قوله وان غلب على ظنه الخ) الا فيما ياتي قريبا عن بعضهم (قوله وقديومه ما ياتي) فيه نظر لان الكلام هنا فيما اذا لم يزد عدد الكفار على مثلينا وما ياتي قريبا عن بعضهم (قوله ايضا وقد

كاهو واضح (الامتنع بالقتال) أى منتقلا عن محله ليكون أو لرفع منه أو أصون عن نحو شمس أو ريج أو عطش (أو متحيزا) أى ذاهبا (الى فئمة) من المسلمين وان قلت (يستجدها) على العدو وهى قريبة بان يكون بحيث يدرك غوثها المتحيز عنها عند الاستغاثة لالاية ولا يلزم تحقيق قصده بالرجوع للقتال لان الجهاد لا يجب قضاؤه والكلام فيمن تحرف او تحيز بقصد ذلك ثم طرأ له عدم العود اما جعله وسيلة لذلك

الله في العزائم (ويجوز) التحيز (الى فئة بعيدة) حيث لا اقرب منهم اى تطيعه في ظنه كما هو ظاهر (في الاصح) لا طلاق الاية وان انقضى القتال قبل عودته او يجئهم اكتفاء باجتماعهم في دار الحرب ولو حصل بتحيزه كسر قلوب الجيش امتنع على ما اعتمد الاذرى وغيره ولا يشترط لحله استشهاده عجز نحو جالى الاستنجد وقال جمع يشترط واعتمده ابن الرفعة (ولا يشارك) متحرف محل بعيد على الاوجه ومن اطلق انه يشارك لانه كان في مصلحتنا وخاطر نفسه اكثر من الثبات في الصف يحمل كلامه على القريب الذى لم يرغب عن الصف غيبة لا يضطر اليها لاجل التحرف لان ما ذكر من التعليل انما يتأتى فيه فقط كما هو ظاهر ولا (متحيز الى) فئة (بعيدة) الجيش فيما غنم بعد مفارقتها ويشارك متحيز الى فئة (قريبة في الاصح) لبقاء نصرته ويصدق بيمينه انه قصد التحرف والتحيز وان لم يعد الا بعد انقضاء القتال على الاوجه ومن ارسل جاسوسا شارك فيما غنم في غيبته مطلقا لانه مع كونه في مصلحتهم خاطر بنفسه اكثر من بقاءه (فان زادوا على مثلنا جاز الانصراف) مطلقا للاية (الا انه يحرم

ينضم اليها ويرجع معها بجوارها فيجوز انصرافه لقوله تعالى الامتحنوا القتال او متحيز الى فئة والتحيز اصله الحصول في حزو هو الناحية والمكان الذى يجوز به المراءى به هنا الذهاب بذية الانضمام الى طائفة من المسلمين ليرجع معهم تحاربا ولا يلزمه العود ليقابل مع الفئة المتحيز اليها على الاصح لان عزمه العود لذلك رخص له الانصراف فلا حرج عليه بذلك والجهاد لا يجب قضاءه لانه لا يجب بالذرى الصريح كالا يجب به الصلاة على الميت في العزم اولى اه (قوله) فشد يد الاثم ولا يشك هذا بان الحيلة المخلصة من الربا ومن الشفعة والزكاة ونحوها مكروهة لان الكلام ثم مفروض في حيلة نشأت من عقد صحيح اخبر معه على أن يفعله للتلخيص من الاثم وما هنا مفروض في قصد ترك القتال لا غير وان اخبر ظاهر بخلافه فهو كذب لخالفت ما في نفسه اه ع ش (قوله في العزائم) اى فيما يعزم على فعله ويريده اه ع ش (قول المتن الى فئة بعيدة) والاوجه ضبط البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القرية بحد الغوث اه نهاية وسياق ما فيه (قوله) حيث لا اقرب منهم الخ وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه العدو بعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منعه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه كنزاهم سم (قوله لا طلاق الاية) ولقول عمر رضى الله تعالى عنه انا فقه لكل مسلم وكان بالمدينة وجنوده بالشام والعراق كذا في المغنى كالعزيم به يعلم ما في ضبط صاحب النهاية للبعيدة بحد القرب فليتامل الا ان يكون مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيدة اه سيد عمر (قوله) وان انقضى القتال الخ اى في ظنه وسكت عن هذه الغاية المغنى والروض وشرحه وشرح المنهج فليراجع (قوله) او يجئهم اى المتحيز اليهم قال الرشيدى انظر هل هو مضاف لفاعله أو مفعوله اه اقول والظاهر الثانى (قوله) ولو حصل بتحيزه الخ يظهر ان المراد مطلقا اى ولو الى فئة قريبة (قوله) امتنع الخ معتمدا اه ع ش (قوله) ولا يشترط الخ ويندب لمن في العجز او غيره بما ذكر قصد التحيز او التحرف ليخرج عن صورة الفرار المحرم اه روض مع شرحه زاد المغنى ولما اعصى بالفرار هل يشترط في توبته ان يعود الى القتال او يكفيه انه متى عاد لا ينهم كما امر الله تعالى فيه وجهان في الحاوى والظاهر الثانى اه (قوله) لعله اى التحيز اه ع ش (قوله) وقال جمع الخ عبارة النهاية وان ذهب جمع الخ بصيغة الغاية (قوله) ولا يشارك متحرف الخ اى الجيش فيما غنم بعد مفارقتها ويشارك فيما غنم قبلها اه مغنى (قوله) متحرف الى قوله لان ما ذكر في المغنى لا اقله لانه الى محل وإلى قول المتن وتيجوز في النهاية (قوله) متحرف اى المنتقل عن محله ليكن او لا رفع منه الخ اه ع ش (قول المتن الجيش) مفعول يشارك (قول المتن) فيما غنم بعد مفارقتها اما ما غنمه قبل مفارقتها فيشاركه فيه مغنى ونهاية (قول المتن) ويشارك متحيز الخ اى الجيش فيما غنم بعد مفارقتها نهاية ومغنى (قوله) ويصدق اى المنصرف عن الصف (قوله) وان لم يعد الخ خلافا للمغنى في المتحرف حيث قال فيه صدق بيمينه ان عاد قبل انقضاء القتال ويستحق من الجميع ان حلف والا ففى المحوز بعد عودته فقط اه (قوله) ومن ارسل الى قول المتن وتحوز في المغنى (قوله) ومن ارسل جاسوسا اى ارسله الامام لينظر عدد المشركين وينقل اخبارهم اليها اه مغنى (قوله) مطلقا اى قرب او بعد اه ع ش اى عاد قبل انقضاء القتال او بعده (قوله) في مصلحتهم اى جيش المسلمين (قوله) من بقاءه اى فى الجيش وثباته فى الصف (قول المتن) فان زادوا اى الكفار (على مثلين) اى من (جاز الانصراف) ولورجى الظفر حيث بان ظننا ان ثبتنا استحباب لنا الثبات مغنى وروض مع شرحه (قوله) مطلقا اى سواء كان فينا قوة المقاومة لهم ام لا وانما ذكر هذا الاطلاق ليظهر الاستثناء الاقنى (قول المتن) مائة بطل اى منا وقوله عن مائتين الخ اى من الكفار اه ع ش (قوله) يؤيده ما يأتى اى قبيل قوله الاقنى وتيجوز المبادرة واذ جاز الانصراف الخ (قوله) ويجوز التحيز الى فئة بعيدة قيل والاوجه ضبط البعيدة بان يكون في حد القرب المار في التيمم اخذا من ضبط القريب بحد الغوث مرش (قوله) ايضا ويجوز التحيز الى فئة بعيدة وقضية كلامهم جواز انصراف الجيش او اكثره من وجه العدو وبعد الزحف بلا سبب الى فئة بعيدة وهو بعيدو الا فقه منعه لا لعذر كخوف استئصال البعيدة ونحوه

مائة ضعفاء عن مائة وتسعة وتسعين ابطالا (في الاصح) اعتبارا بالامني لجواز استنباط معنى من النص يخصه لانهم يقاومونهم لو ثبتوا لهم
ولما يراعى العدد عند تقارب الاوصاف ومن ثم لم يختص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه (٢٤٥) ولا يراكب وما شبل الضابط كما قاله

الزركشي كالبقينى أن
يكون في المسلمين من القوة
وما يغلب على الظن انهم
يقاومون الزنادق على مثلهم
ويرجون الظفر بهم أو
من الضعف ما لا يقاومونهم
وإذا جاز الانصراف
فان غلب الهلاك بلانكايه
وجب أو بها استحباب
(وتجوز) أى تباح (المبارزة)
كما وقعت بيد وغيرها
وبحث البقينى امتناعها
على مدين وذى أصل رجعا
عن اذنها وقل لم يؤذن له
في خصوصها (فان طلبها
كافر استحباب الخروج
اليه) لما في تركها حينئذ من
استهتارهم بنا (وانما تحسن)
أى تباح أو تسن المبارزة
(من جرب نفسه) ففرف
قوته وجراءته (وبأذن
الامام) أو أمير الجيش
لانه أعرف بالمصلحة من
غيره فان اختلف شرط من
ذلك كرهت ابتداء واجابة
وجازت بلا اذنه لجواز
التغريب بالنفس في الجهاد
وحرماها الماوردى على من
يؤدى قتله لهزيمة المسلمين
واعتمده البقينى ثم أبدى
احتمالا بكر اهتباع ذلك
والاوجه مدركا الاول هذا

مائة ضعفاء) أى منا و قوله عن مائة وتسعة الخ أى من الكفار (قوله لجواز الخ) علة لصحة اعتبار المعنى عبارة
النهاية والمعنى بناء على أنه يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه اه (قوله لجواز استنباط معنى من النص
الخ) أى على الاصح كما خصص عموم أو لا مستم النساء بغير المحارم والمعنى الذى شرع القتال لاجله وهو
الغلبة بدور مع القوة والضعف لأمع العدد فيعلق الحكم به اه معنى (قوله لانهم يقاومونهم) علة لوجود
المعنى المذكور وهنا المفيد لحرمة الانصراف (قوله بل الضابط الخ) وهذا الضابط يصدق على ما لو زاد
الكفار على الضعف بنحو عشرين أو أكثر اه ع (قوله ما لا يقاومونهم) أى ما يغلب على الظن انهم
لا يقاومون الكفار وان نقصوا عن الضعف (قوله فان غلب) أى على ظننا سنى ومعنى (قوله بلا نكايه)
أى في الكفار ع (قوله وجب) أى الانصراف علينا لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة
معنى واسنى (قوله أو بها) أى بنكايه في الكفار استحباب أى اننا الانصراف (قول المتن المبارزة) هى ظهور
اثنيين من الصفين للقتال من البروز وهو الظهور معنى (قوله كما وقعت بيد) لان عبد الله بن رواحة وابنى
عفراء رضى الله عنهم بارزوا فهاهم لم ينكر عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم اه معنى (قوله وبحث
البقينى) عبارة النهاية وتمتع على ما بحثه بعض المتأخرين على مدين وفرع ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح
بالاذن في المبارزة وقل لم يؤذن له في خصوصها لكن ذهب البقينى وغيره الى كراهتها اه وهى مخالفة لما
حكاه الشارح عن البقينى في القرن وسياق عن المعنى والاسنى ما يوافقها (قوله رجعا) أى الدائن والاصل (قوله)
وقل لم يؤذن له الخ) عبارة المعنى قال البقينى وغيره ويعتبر في استحباب المبارزة أن لا يكون عبدا ولا فرعا
ولا مديونا وما ذونناهم في الجهاد من غير تصريح بالاذن في البراز أو الايفكره اه وفي سم بعد ذكر مثله عن
شرح الروض مانصه ففيه تصريح عن البقينى بكر اهتها فقط لقل لم يؤذن له في خصوصها اه أى خلافا لما
حكاه الشارح عنه فيه من الامتناع والحرمة (قوله لما في تركها) أى قوله واعتمده البقينى في المعنى الا قوله
تباح وقوله وجازت الى وحرماها الى قوله هذا في النهاية لا قوله أى تباح الى المتن (قوله من استهتارهم بنا)
أى من استضعافهم وعدم مبالاهم بنا (قوله أى تباح) أى عند طلب الكافر (وقوله أو تسن) أى عند طلبه
(قوله) فان اختلف شرط الخ) قد بنا فيه مامر عن المعنى اذ مقتضاه انه كان بلا طلب ولم ينكره صلى الله
عليه وسلم فيصير مباحا او مندوبا (قوله من ذلك) أى من التجربة والاذن (قوله كرهت الخ) ويكره نقل
رؤس الكفار ونحوها من بلادهم الى بلادنا لما روى البيهقى أن بابا بكر رضى الله تعالى عنه انكر على
فاعله وقال لم يفعل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما روى من حمل راس اى جمل فقد تكلموا في ثبوته
وبتقدير ثبوته لا تخال من موضع الى موضع لا من بلد الى بلدوا كانهم فعلوه ليلظ الناس اليه فيحققوا موته
نعم ان كان في ذلك نكايه للكفار لم يكره كما قاله الماوردى والغزالي معنى وروض مع شرحه (قوله الاول)
أى الحرمة اه ع (قوله قال الماوردى الخ) خبرو الذى (قوله وفيه) أى في شرح الروض (قوله) وهذا
لا يخالف مامر الخ) ممنوع بالنسبة الى العبد كما مر عن سم الا ان يراى من الامتناع فيما مر ما يشمل الكراهة
(قوله انفا) أى في شرح وتجوز المبارزة (قول المتن اتلاف بنائهم) بالتخريب (وشجرهم) بالقطع وغيره وكذا

كزن (قوله وبحث البقينى امتناعها على مدين وذى أصل رجعا عن اذنها وقل لم يؤذن له في خصوصها) فى
شرحى الروض والهجة قال البقينى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح
بالاذن في البراز والافتكره لها ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين انتهى فقيه تصريح عن البقينى
بكر اهتها فقط لقل لم يؤذن له فى خصوصها فليراجع (قوله واعتمده البقينى) لا ينبغي التردد فيه
حيث غلب عليه الهلاك

أعنى ما نقل عن الماوردى ما ذكره شارح والذي فى شرح الروض لشيخنا قال الماوردى ويعتبر فى الاستحباب أن لا يدخل بقتله ضرر علينا
كهزيمة تحصل لنا لكونه كبير ناهو فيه ايضا قال البقينى وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا ما ذون لها في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة
ولما افتكره لها ابتداء واجابة ومثلها فيما يظهر المدين اه وهذا لا يخالف مامر انفا عن البقينى كما هو واضح (ويجوز اتلاف بنائهم وشجرهم

لحاجة القتال والظفر بهم) للاتباع في نخل بنى النضير النازل فيه أول الحشر لما زعموه فسادوا واه الشبهان وفي كروم أهل الطائف واه البيق وأوجب جمع ذلك إذ اتوفا الظفر (٢٤٦) عليه (وكذا يجوز أن تلافها (إن لم يرج حصوها لنا) إغاطة واضعافا لهم (فان رجى) أى ظن

حصوها لنا (نذب الترك) وكره الفعل حفظا لحق الغائمين (ويحرم اتلاف الحيوان) المحترم بغير ذبح يجوز أكله رعاية لحرمه روحه ومن ثم منع مالكة من إجاعته وتعطيشه بخلاف نحو الشجر (الا ما يقاتلون عليه) فيجوز اتلافه (لدفنهم أو ظفرهم) قياسا على ما مر في ذرارهم بل أولى (أو غنمناه وخفنا رجوعه اليهم وضرره) فيجوز اتلافه أيضا دفعا لهذه المفسدة أما خوف رجوعه فقط فلا يجوز اتلافه بل يذبح للاكل واما غير المحترم كخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا ان كان فيه عدو فيجب (فصل) في حكم الاسر واماوال الحربين (نساء الكفار) غير المرتدات وان لم يكن هن كتاب فيما يظهر من كلامهم خلافا لما وردى او كن حاملات بمسلم ومثلهن الخنثائ (وصيانهن) او مجانينهم حالة الاسر وان تقطع جنونهم (اذا اسروا رقا) بنفس الاسر نخمسهم لاهل الخنس وباقيهم للغائمين (وكذا العبيد) ولو مسلمون يرقون بالاسر اى يدام عليهم حكم

كل ما ليس بحيوان اه معنى (قول الماتن حاجة القتال الخ) ليس بقيد كما يفيد قوله وكذا إن لم يرج الخ (قوله للاتباع الخ) عبارة المغنى لقوله تعالى ما قطعتم من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فباذن الله وسبب نزولها انه عليه السلام امر بقطع نخل بنى النضير فقال واحدمن الحصن ان هذا لفساد يا محمد وانك تنهى عن الفساد فنزلت اه (قوله لما زعموه الخ) ظرف للنازل (قوله) واوجب جمع ذلك الخ) جزم به المغنى (قول الماتن فان رجى نذب الترك) اما اذا غنمناها بان فتحنا دارهم قهرا او صلحا على ان تكون لنا اولهم او غنمنا او اولهم وانصرفنا فيجرم للافها معنى وروض مع شرحه (قوله يجوز اكله) من التجوز (قول الماتن الاما يقاتلون عليه) اى او خفنا ان يركبوه وروضه معنى (قوله في ذرارهم) اى فى الترس بهم اه معنى (قول الماتن او غنمناه وخفنا رجوعه الخ) وإن خفنا انه ترداد اسائهم وصييانهم ونحوهما ما لم يقتلوا لنا كد احترامهم (تنمة) ما مكن الاتفاع به من كتبهم الكفرية والمبدلة والهجوية والفحشية لا التواريخ ونحوها مما يحل الاتفاع به ككتب الشعر والطب واللغة تهجى بالغسل ان امكن مع بقاء المكتوب فيه والامزق ولم يمتاقره بايدى اهل الذمة لاعتقادهم كفى الخرو وندخل المغسول والممزق فى الغنيمة وخرج بتمزيقه تحريقه فجرام لما فيه من تضییع المال لان للمزق قيمة وإن مات قبل قد جمع عثمان رضى الله عنه ما بايدى الناس وأحرقه أو أمر باحرقه لما جمع القرآن ولم يخالفه غيره أوجب بأن الفتنة التى تحصل بالانتشار هناك أشد منها هاهنا معنى وروض مع شرحه (قوله فلا يجوز للافه) من الجواز (قوله كخنزير) وكاب عقوراه نهاية (قوله فيجوز) وكذا يجوز للاف الخور لا وانها اثنيثة فلا يجوز اتلافها بل تحمل فان لم تكن ثميثة بان لم ترد قيمتها على مؤنتها لم تملكها اذ لم يرغب احد من الغائمين فيها ولا لا فينبغى ان تدفع اليه ولا تنفق معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) اى سواء كان فيه عدو او لا (قوله الا ان كان فيه عدو) ولما افوجه ان قال في المجموع ظاهر نص الشافعى ان يتخير قال الزركشى بل ظاهره الوجوب وبه صرح الماوردى والرويانى وهو الظاهر لان الخمر تراق وإن لم يكن فيها عدو اه معنى وكذا فى الاسنى لإاقوله وهو الظاهر (قوله فيجب) ظاهره ان مجرد اتصافه بالعدو موجب لقتله وإن لم يكن فى وقت العدو وتقدم فى اول البيع ما يخالفه اه ع

(فصل فى حكم الاسر واماوال الحربين) (قول الماتن نساء الكفار) أى الكافرات اه معنى (قوله غير المرتدات) إلى قوله فيسرى أكله فى النهاية لإاقوله بناء إلى قوله ما قررتاه (قوله غير المرتدات) اى اما هن فلا يضرب عليهن الرق وسكت عن المشتقة من دين إلى آخر وظاهر استثنائهن المرتدات فقط ان المشتقة يضرب عليها الرق اه ع وقوله فلا يضرب عليهن الرق اى بل يطالبهن الامام بالاسلام وإن امتنعن فالسيف اخذ اما يأتى عن المغنى (قوله ومثلهن) الى قوله كذا أطلقوه فى المغنى (قوله الخنثائ) اى البالغون واما الصغار فدخلون فى الصبيان بحججهم (قوله) ومجانينهم حالة الاسر الخ) اى من اتصفوا بالجنون الحق بى حالة الاسر وان كان جنونهم متقطعاً فى حد ذاته اه رشيدى عبارة المغنى تنبيه من تقطع جنونه العبرة فيه بحالة الاسر كما يحتمل الامام وصححه الغزالى اه (قول الماتن رقا) بفتح الراء اه معنى (قول الماتن وكذا العبيد) اى ولو كانوا مرتدين اه معنى (قوله ولو مسلمين) اى بان اسلموا عندهم رشيدى وعش (قوله اى يدام عليهم الخ) عبارة المغنى تنبيه عطف العبيد هاهنا مشكل لان الرقيق لا يرق فالمراد استمراره لا تجرده اه (قوله حكم الرق) الظاهر ان الاضافة للبيان (قوله انه يجوز) اى لا لتمام ارقاق بعض شخص اى من

(فصل) نساء الكفار وصيانهن اذا أسروا رقا وكذا العبيد الخ (قوله نساء الكفار الخ) قال فى الروض ولا يقتلون اى النساء والصبيان والعبيد فان قتلهم الامام ضمن للغائمين اه (قوله

الرق المنتقل اليها فيخمسون أيضا وكالعبد فيما ذكر المبعوض تغليا لحقن الدم كذا أطلقوه وظاهر أن محله الأحرار بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه الحر فيظاهر أنه يتخير فيه بين الرق والعدا وقد أطلقوه أنه يجوز ارقاق بعض شخص فأتى فى باقى

بناء على عدم السراية اليه ما قررته من وفداء ولا مام قتل امرأة وقن فلا مسلما كذا ذكره شارح وفيه وقف لان الحرى لا قود عليه مع ما فيه من تقويتهم على الغنائم وقد يجاب بان المصلحة في هذه الصورة الخاصة قد تظهر للامام في قتلها متفيرا لهم عن قتل المسلم ما يمكن وحينئذ فقتلهم ليس قودا (ويجتهد الامام) أو أمير الجيش (في) الذكور (الاحرار الكاملين) أى المكافئين إذا أسروا (ويفعل) وجوبا (الاحظ للمسلمين) باجتهاده لا بنشيه (من قتل) بضرب العنق لا غير للاتباع (ومن) عليهم بتخيلة (٢٤٧) سيلهم من غير مقابل (وفداء باسرى)

مناؤ من الذين على الواجهة ولو واحدا في مقابلة جمع مناو منهم (او مال) في خمس وجوبا أو بنحو سلاحنا ويفادى سلاحهم باسرانا على الواجهة لا بمال إلا ان ظهرت فيه المصلحة ظهورا تاما من غيرية فيما يظهر ويفرق بينهما وين منع بيع السلاح لهم مطلقا بان ذلك فيه إغاثتهم ابتداء من الأحاد فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا أمر في الدوام يتعاقب بالامام فجاز ان ينظر فيه إلى المصلحة (واسترقاق) ولو لنحو وثى وعربي وبعض شخص فيسرى لكه على ما بحثه الزركشى اخذنا من السراية في احرمت بنصف حجة و اوقت نصف طلبة وفيه نظر ظاهر بحثا واخذنا لوضوح الفرق بامكان التبعيض هنا فلا ضرورة للسراية بخلافه ثم فتخمس رقابهم ايضا (فان خفى) عليه (الاحظ) حالا (حبسهم) وجوبا (حتى يظهر له) الصواب فيفعله (وقيل لا يسترق وثى) كما لا يقر بجزية ويرد بوضوح الفرق

الاحرار الكاملين (قوله) بناء على عدم السراية اليه (وسياتى ما فيه قريبا اه سم (قوله) من من وفداء) أى لا القتل لانه يسقط بضرب الرق على بعضه اه ع (قوله) ولا مام (قوله) الى المتن عبارة النهاية ولو قتل قن او اثنى مسلما وراى الامام قتلها مصلحة فتفيرا عن قتل المسلم جاز كما ذكره بعضهم فلا يعارضه قود لم لا قود على الحرى اه (قوله) قتل امرأة (ومثلها الخ) وقن الخ ولعل هذا مقيد بما إذا كانا مكافئين فليراجع (قوله) وقد يجاب بان المصلحة الخ) هذا كالصريح في عدم الضمان خلافا لظاهر المغنى والروض مع شرحه عبارة ما لا يقتل من ذكر اى النساء والصبيان والمجانين والخنثاء للنهي عن قتل النساء والصبيان والباقي في معناهما فان قتلهم الامام ولو لشرهم وقوتهم ضمن قيمتهم للغنائم كسائر الاموال اه (قول) اما ويحتج بالامام الخ) هذا في الكفار الاصيلين واما المرتدون فيطالبهم الامام بالاسلام وان امتنعوا فالسيف اه معنى (قوله) او أمير الجيش) الى قوله أى لا فى المغنى لا قوله ولو واحدا الى اما (قوله) لا غير) أى لا بتغريق وتحريق معنى واسنى ولا تمثيل وروض وعش (قول) اما فداء) بكسر الفاء مع المد وبفتحها مع التصريح اه معنى (قول) اما باسرى) أى رجال أو نساء أو خنثاء عش ومعنى (قوله) على الواجهة) راجع للبعطوف فقط (قوله) مناو منهم) راجع الى قوله واحد فقط دون قوله جمع واما عكس ذلك المتبادر فلا يظهر عليه فائدة للغاية عبارة الروض مع شرحه وان قتلوا عنهم كان فدى مشتركين بمسلم اه وهى احسن (قوله) او منهم) أى الذمة بين اه عش (قول) اما او مال) أى يؤخذ منهم سواء كان من مالهم او من مالنا فى ايديهم اه معنى (قوله) مطلقا) أى ظهرت فيه مصلحة ام لا اه عش (قوله) وفيه نظر الخ) عبارة الروض ويصح استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الراغبى بناء على تبعيض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته انتهت اه سم زاد المغنى عليهم ما إذا منعنا استرقاق بعضه فحاق رقبته وعلى هذا يقال لنا ضرورة يسرى فيها الرق اه (قوله) هنا) أى فى الاسترقاق (قوله) فلا ضرورة للسراية الخ) وفاقا للاسنى والمغنى والنهاية ونقل الجيرى عن الزيادة والشورى اعتماد السراية وفاقا للبعثى فليراجع (قوله) فتخمس) الى التنبيه فى النهاية الا قوله بل روى الى ومن قتل (قوله) حتى يظهر له الصواب) أى بامارات تهين له ما فيه المصلحة ولو بالسؤال من الغير اه عش (قوله) بوضوح الفرق) أى بان فى الاسترقاق استيلاء منا عليهم بحيث يصير من اموالنا كالبيهة بخلاف ضرب الجزية فان فيه تمكينا له من التصرف الذى قد يتقوى به على محاربتنا اه عش (قوله) الخبر) الى التنبيه فى المغنى (قوله) اسير غير كامل) وهو المرأة والخنثى والصبي والمجنون والعبد (قوله) لزمته قيمته) أى الا الامام فيما سمر (قوله) او كمالا الخ) عبارة المغنى والاسنى فرع من استبد بقتل اسير ان كان بعد حكم الامام بقتله فلائىء عليه سوى التعزير لا فتياه على الامام وان ارقه الامام ضمنه القاتل بقيمته وتكون غنيمته وان من عليه فان قتله قبل وصوله فى مامنه ضمن دينته لورثته او بعده هدر دمه وان فداءه فان قتله قبل قبض الامام فداءه ضمن دينته للغميمة او بعد قبضه وإطلاقة الى مامنه فلا ضمان عليه لعوده الى ما كان عليه قبل اسره وقضية هذا التعليل ان محل ذلك إذا وصل الى مامنه وإلا فيضمن دينته لورثته وهو ظاهر اه (قوله) له الرجوع الخ) أى هل له ذلك (قوله) ولا الى ان اختياره) أى الامام لخصلة (قوله) اما الاول) أى الرجوع عما اختاره وقوله فهو أى التفصيل فيه (قوله) به) أى بالاجتهاد

بناء على عدم السراية (وسياتى ما فيه قريبا (قوله) وفيه نظر ظاهر بحثا واخذنا الخ) عبارة الروض ويصح

(وكذا عربى في قول) خبر فيه لكنه ضعيف بل واه بل روى البخارى انه صلى الله عليه وسلم سبي قبائل من العرب كهوازن وبنى المصطلق وضرب عليهم الرق ومن قتل اسير غير كامل لزمته قيمته او كمالا قبل التخير فيه عزز فقط (تنبيه) لم يتعرضوا فيما علت الى ان الامام لو اختار خصلة له الرجوع عنها أولا ولا الى ان اختياره هل يتوقف على لفظ أولا والذى يظهر لى في ذلك تفصيل لا بد منه اما الاول فهو انه لو اختار خصلة ظهر له بالاجتهاد انها الاحظ ثم ظهر له بان الاحظ غير هافان كانت رقالم يحزله الرجوع عنها

مطلقا لان الغائبين واهل الخس لمكوا (٢٤٨) بمجرد ضرب الرق فلم يملك ابطاله عليهم او قتل اذ جاز له الرجوع عنه تغليبا لحقن الدماء ما يمكن

(قوله مطلقا) اي لسبب زال ام لا (قوله بنحو الزنا) اي كالسرقة وقطع الطريق (قوله بالثاني) اي من الاجتهادين (قوله عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يتكرر تغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يتخلو عن نظر اه سم (قوله) واما الثاني) اي التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخ) فيه شيء في ان اذ مجرد حل قيده مثلا لا يدل على المن عليه اه سم وقد يقال يدل عليه بقرينة كالصريح بان حل قيده تبليه بالمان والاشارة بنحو اليد بالذهاب الى وطنه وايصاله الى مانه بلا لفظ (قوله كامل) الى قوله ولم يذكر في المغنى وإلى قوله والاصل في النهاية (قوله كامل) عبارة المغنى مكف اه وعبارة الروض مع شرحه حر مكف اه (قوله او بذل الجزية الخ) اهل المراد مطلق الكمال لا بقيد كونه اسير امع انه لا حاجة الى ذكره هنا لانه سياتي في باب الجزية وايضا لانه سياتي فيه قول المصنف الاتي وبقى الخيار في الباقي قاله الرشدي ويرد قول المغنى في شرح حبسهم حتى يظهر مانه ولو بذل الاسير الجزية في قبورها وجهان قال صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب انه لا خلاف في جواز قبول ذلك وانما الخلاف في الوجوب قال في الشامل واذا بذل الجزية حرمت قتله ويخير الامام فيما عدا القتل كالو اسلم كما يحجه الرافي في باب الجزية اه (قوله شيئا) عبارة المغنى منا ولا فداء اما اذا اختار الامام قبل اسلامه المن او الفداء اه التخيير وتبين ما اختاره الامام اه (قول الماتن عصم) اي الاسلام دمه في حرمت قتله اه معنى (قوله لانه لا يعصمه) وقوله صلى الله عليه وسلم واما لهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله لا يحقه ما ومن حقها ان ماله المقدور عليه بعد الاسر غنيمة مغنى ونهاية (قوله اذا اختار الخ) قضية هذا القيد انه اذا اختار غير الرق يعصم ماله والنظر مع قوله ومن حقها ان ماله الخ ولم ار هذا القيد في غير كلامه وكلام التحفة اه رشدي (اقول) ذكرهم هذا القيد ومفهومه في انفساخ نكاح الاسير كما ياتي كالصريح في اعتباره هنا (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه اذا اختار فداءه والمن عليه وهو ظاهر اه سم ومعلوم ان الكلام في مال لم يغنم قبل اسلامه ولا فلا كلام في انه لا يعصمه لان الغائبين ملكوه او تعلق حقهم بعينه فكان اقوى كما ياتي في شرح فيقتضى من ماله الخ (قوله ولا صغار ولده الخ) اي ولم يذكر المصنف هنا وصغار ولده للعلم الخو به يعلم انه كان ينبغي ان يزيدوا واين لا ومدخولها (قوله) باسلامهم) اي صغار ولده (قوله) والاصل المسلم قنا) حذف على اسم كان وخبره (قوله) والاصل المسلم قنا) انظر مع تقييده الاسير بالكمال لان ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقا ولا ينافيه قوله السابق ولم يذكر هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حرا ولا قول المصنف الاتي وبقى الخيار في الباقي لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن بان كان حرا نعم اشكل عليه قوله عصم دمه لان الرقيق يتمتع قتله مطلقا لحق الغائبين لان ان يراد وان كان حرا اه سم وتقدم تعبير الروض مع شرحه بحر مكف اه وهو صريح في خلاف ما جرى عليه الشارح (قوله من كلامه الخ) متعلق بالعلم (قوله اذ التقييد الخ) جواب سؤال (قوله فيه) اي في كلام المصنف الاتي (قوله بخلافها هنا) اي في الاسلام قبل الاختيار فلا عموم فيها

استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافي بناء على تبعض الحرية في ولد الشريك المعسر بقدر حصته اه (قوله نعم ان كان اختياره احدهما السبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته) ظاهر هذا الاطلاق انه لا فرق في العمل بالثاني بين ان يكون على الفور او في المجلس وان لا ولو بعد سنين ولا بين ان يكون بتغير الاجتهاد وان لا وكل ذلك لا يتخلو عن نظر فليحرر (قوله بخلاف الخ) لانه سياتي في باب الجزية فيه شيء اذ مجرد حل قيده مثلا لا يدل على المن عليه (قوله اذا اختار الامام رقه) مفهومه انه يعصمه اذا اختار فداءه والمن عليه وهو ظاهر (قوله والاصل المسلم قنا) انظر مع تقييده الاسير بالكمال لان ان يريد به البالغ العاقل وان كان رقيقا ولا ينافيه قوله ولم يذكر هنا وماله لان معناه ان كان له مال بان كان حرا الكس ينافيه قوله الاتي وبقى الخيار في الباقي اذ الخيار الاتي انما ياتي في الحرا لان ان يجاب بمنع المناقاة لان المراد بقاء الخيار في الباقي حيث امكن نعم المشكل ان الرقيق الاسير يتمتع قتله لحق الغائبين فلا يصدق فيه قوله عصم دمه الا ان يراد

واذا جاز رجوع مقر بنحو الزنا بمجرد تشبهه وسقط عنه القتل بذلك فهناولى لان هذا محض حق الله تعالى وذلك فيه شائبة حق آدمي او فداء او من لم يعمل بالثاني لاستلزامه نقض الاجتهاد من غير موجب وكما لو اجتهد الحاكم وحكم لا ينقض حكمه باجتهاد ثان نعم ان كان اختياره احدهما السبب ثم زال ذلك السبب وتعينت المصلحة في الثاني عمل بقضيته وليس هذا نقض اجتهاد باجتهاد بل بما يشبه النص لوال موجب الاول بالكلية واما الثاني فهو ان الاسترقاق لا بد فيه من لفظ يدل عليه ولا يكفي فيه مجرد الفعل كالا استخدام لانه لا يستلزمه وكذا الفداء نعم يكفي فيه لفظ ملتزم البذل مع قبض الامام له من غير لفظ بخلاف الخصلتين الاخرين لخصولهما بمجرد الفعل (ولو اسلم اسير) كامل او بذل الجزية قبل ان يختار الامام فيه شيئا (عصم دمه) للحديث الاتي ولم يذكره هنا وماله لانه لا يعصمه اذا اختار الامام رقه ولا صغار ولده للعلم باسلامهم تبعا له وان كانوا ابدار الحرب أو ارقاء والاصل المسلم قنا من كلامه

وأما صغار أولاده فالملحظ في الصورتين واحد كما يعلم أيضاً من كلامه السابق في التعليق وزعم المخالفة بين ما هنا وشم وان عموم ذلك مقيد بهذا فلا يتبعونه في إسلامه بعد الظفر ولا يصحون به عن الرق ليس في محله انصر يحجم بتبعيتهم له قبل الظفر فبعده كذلك اذا دخل للظفر بل وضرب الرق عليه في منع التبعية بوجهه وقد صرحوا في مبحث التفريق بين الامة وولدها بأن الصغير (٢٤٩) واصله الثقلين اذا أسلم الاصل تبعه

الصغير فالولى اذا كان الاصل هو القن وحده وصرحوا ايضا بان من اسلم بعد ما استرقت زوجته الحامل يحكم باسلام الحمل ولم يطل رقوبان اختلاف الدار لا يمنع الحكم بالتبعية في الاسلام فكونه في قبضة الامام اولى وبان الاسلام لا يوقف ويلزم من قال بعدم التبعية عند الرق وقفه قبل الاختيار فان اختار الرق فلا تبعية أو غيره تباع وفي الروضة لو اسر امه او بنته البالغة رقت بنفس الاسر ثم قال والحق ابن الحداد الولد الصغير بالام وهو هفوة عند الاصحاب لان المسلم يتبعه ولده الصغير في الاسلام فلا يتصور سببه اه فلم يفرق في تبعية المسلم بين الحر والقن ولذا لم يعترضوا هذا الاطلاق مع اعتراضهم لنفيه تصور سببه بصور يتصور فيها سببه وأما قول الحلبي لو سباه ذمى ولم يحكم باسلامه ثم سبي أبواه ثم أسلم لا يحكم باسلامه فضعيف قال الاذرى وعلى قياسه لولم يسيئتم اسلم ابدار الحرب أو خرجا منها بأنفسهما ثم أسلم لم يصير مسلماً باسلامهما

(قوله وأما صغار أولاده) أى عصمتهم (قوله في الصورتين) أى في الاسلام قبل الظفر والاسلام قبل الاختيار (قوله أيضاً) أى كالمعلم من كلامه الاق (قوله وزعم المخالفة الخ) الاولى التفريع (قوله وشم) أى كلام المصنف الاق (قوله وان عموم ذلك الخ) عطف تفسير للمخالفة والمشار اليه كلام المصنف الاق قوله مقيد بهذا أى بالنسبة الى هذا أى ما هنا (قوله ولا يصحون به الخ) من عطف المسبب على سببه فكان الاولى التفريع (قوله ليس في محله) خبر فزعم الخ (قوله بتبعيتهم له) أى في الاسلام (قوله عليه) أى الاصل المسلم بعد الظفر (قوله فأولى إذا كان الخ) هل وجه الاولوية ان ملك الولد ربما يمنع تبعية امه سم (قوله استرقت الخ) فتعق عليه (قوله رقة) أى رق الحل تبعاً لرق امه (قوله فكونه) أى الاصل المسام (قوله وبان الاسلام) أى اسلام الولد الصغير (قوله عند الرق) أى رقة الاصل (قوله وقفه) أى وقف اسلام ولد صغير لا سير اسلم قبل اختيار الامام فيه شيئاً (قوله وفي الروضة لو اسر الخ) بان دخل مسلم منفرداً دار الحرب واسر امه الخ اه سم (قوله رقت الخ) أى فتعق عليه (قوله ثم قال) أى صاحب الروضة (قوله والحق ابن الحداد الخ) أى في الرقة بالاسر (قوله وهو) أى الا للاحق (قوله فلا يتصور سببه) أى مطلقاً لامة ولا من غيره (قوله اه) أى ما في الروضة (قوله فلم يفرقوا الخ) أى الاصحاب حيث اطلقوا قولهم ان المسلم يتبعه الخ (قوله لفيه) أى لقول الروضة فلا يتصور سببه (قوله بصور الخ) منها ما سيذكر في اخر السادة (قوله ولوسباه) أى حرياً (قوله وعلى قياسه) أى قول الحلبي (قوله ويوافقونه) أى الحلبي في ذلك أى في عدم اسلام الولد باسلام أبيه في دار الحرب أو بعد خروجهما منها (قوله اه) أى كلام الاذرى (قوله قال غيره) أى غير الاذرى وهو اى الامر كما قال اى الاذرى ان الاصحاب لا يوافقون الحلبي على عدم الاسلام (قوله على كلامه) اى الحلبي (قوله لقولهم) اى الاصحاب (قوله ولا سلام كافر الخ) بدل من قولهم (قوله ولماذا تبعوه الخ) لعل الاولى التفريع (قوله على من قارن اسلامه حرته) اى قبل الاسر ولا فقد تقارنا في الاسر لكن بعد الاسر قاله سم ولا حاجة اليه لانه يتمتع طر والرق على الاسير بعد التقارن ايضاً (قوله أو ارقاه) عطف على قوله أحرار (قوله لم ينقض رقههم) ينبغى أن ينظر الى مالكمهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حرياً جاز سببه فينتقل الملك عنه فليتام اه سم وقوله جاز سببه اى ولو من اصله فيعتق عليه (قوله واسترقاقه) الاولى ويرق (اى باقى الخصال) الى قول المتن وكذا اعتيقه في المعنى لا لقوله وبه ردوا الى المتن وإلى قول المتن على المذهب في النهاية لا لقوله وافرقت الى المتن وقوله ويرد الى المتن (قوله اى باقى الخصال) ومنه الرق كما يصرح به قول المصنف وفي قول الخسم عبارة المعنى والاسنى وهو المن والارفاق والفداء لان الخبير بين أشياء اذا سقط بعضها لتعذر لا يسقط الخيار في الباقي كالعجز عن العتق في الكفارة

وان كان حراً (قوله فالولى) هل وجه الاولوية ان ملك الولد ربما يمنع تبعية (قوله وفي الروضة لو اسر امه) بان دخل مسلم منفرداً دار الحرب واسر امه الخ (قوله واذا تبعوه في الاسلام) وظاهر ان الكلام في اولاد لم يسبوا قبل اسلامه والا فلا كلام في استرقاقهم (قوله لم يرقوا) فيمتنع ارقاقهم بخلافه هو لتقدم سببه على اسلامه فلم يقارن اسلامه حرته قبل الاسر (قوله لا تمتنع طر والرق على من قارن اسلامه حرته) قبل الاسر ولا فقد تقارنا في هذا الاسير لكن بعد الاسر (قوله لم ينقض رقههم) ينبغى أن ينظر الى مالكمهم فان كان مسلماً أو ذمياً لم ينتقل الملك عنه أو حرياً جاز سببه فينتقل الملك عنه فليتام (قوله اى باقى الخصال)

(٣٢ - شرواني وابن قاسم - تاسع) لانفراده عنهما قبل ذلك وما أظن الاصحاب يوافقونه على ذلك اه قال غيره وهو كما قال اه اى بل خالفوه صريحاً فيما قاسه الاذرى على كلامه لقولهم الاق في المتن واسلام كافر قبل ظفر به الخ واذا تبعوه في الاسلام وهم أحرار لم يرقوا لا تمتنع طر والرق على من قارن اسلامه حرته ومن ثم أجمعوا على أن الحر المسلم لا يسي ولا يسترق أو ارقاه لم ينقض رقههم ومن ثم لم يملك حربى صغيراً ثم حكم باسلامه تبعاً لاصله جاز سببه واسترقاقه (وبقى الخيار في الباقي) اى باقى الخصال السابقة

أو بعد ان اختار المن أو
الغداء أو الرق تعين ومحل
جواز المفاداة مع ارادة
الاقامة في دار الكفران
كان له ثم تشيرة يامن معها
على نفسه ودينه (وفي قول
يتعين الرق) بنفس
الاسلام كالذرية يجامع
حرمة القتل و فرق الاول
بانه لم يخير في الذرية في
الاصل بخلافه (واسلام
كافر) مكلف (قبل ظفر
به) أى قبل وضع أيدينا
عليه (يعصم دمه) أى نفسه
عن كل مامر (وماله) جميعه
بدارنا ودارهم لما مر في
الخبر المتفق عليه فاذا قالوها
أى الشهادة عصموا منى
دماءهم وأموالهم وبه
ردوا قول القاضى لابدان
ينضم لقولها الاقرار
بأحكامها والالم يرتفع
السيف (وصغار) ومجانين
(ولده) الاحرار وان
سفلوا ولو كان الاقرب
حيا كافرا عن الاسترقاق
لانهم يتبعونه في الاسلام
ومن ثم كان الحمل كنفصل
والبالغ العاقل الحر كاستقل
(لا زوجته) على المذهب
ولو حامل منه فلا يعصمها
عن الاسترقاق لاستقلالها
ولما عصم عتيقه

اه (قوله) أو بعد ان اختار الخ) عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شيئا اه سم (قوله) أو الرق) بقى القتل
وكانه تركه لظهور امتناعه اه سم (قوله) تعين) أى ما اختاره الامام جزم به العباب أى وشرح المنهج فقد
ينافى هذا ما قدمه في التنبيه من انهم لم يتعرضوا للجواز الرجوع او عدمه فان التنبيه يستلزم امتناع الرجوع
وعدم علمه بما فى العباب أى وشرح المنهج بعيد إلا ان يجعل ذلك محض وصاين لم يسلم اه سم (قوله) ومحل
جواز المفاداة الخ) ينبغى ان مثلها المان بالاولى ع ش وسم (قوله) ان كان له الخ) أى ولا فلا يجوز للامام
فدائه لحرمه الاقامة بدار الحرب على من ليس له ما ذكر اه ع ش (قوله) ان كان له ثم تشيرة) أو كان عزيزا
في قومه ولا يخشى فتنة في دينه ولا نفسه ورضومغنى (قوله) بخلافه) أى الاسير الكامل (قول الماتن) واسلام
كافر) رجلا كان او امرأة في دار حرب او اسلام اه مغنى (قوله) مكلف) قيد به لينا بقوله دمه وصغار ولده
كاه و ظاهره لا يغير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاد له إذا كان صغيرا اه سم (قوله) أى نفسه عن كل مامر)
دخل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لا متناع طر والرق الخ ثم بقوله هذا مع ما قرره في
قول المصنف السابق ولو اسلم أسير عه سم دمه الخ يعلم أن الدم هنا أريد به غير ما أريد به هناك اه سم (قوله)
بدارنا ودارهم) ويوجه مع عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سياتى ان الاسلام أقوى من الامان
وقالهم إلا ان يوجد نقل بخلافه سم وع ش (قوله) مامر) انظر فى أى محل وقد قال فى شرح عصم دمه
للحديث الآتى فلعلم ما هنا على توهم انه ساق الحديث هناك بتمامه (قوله) لقولها) أى الشهادة (قوله) الاقرار)
فاعل ينضم (قوله) ولا الخ) أى وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة (قوله) الاحرار) خرج به الارقاء لانهم
ملكون لغيره فأمرهم تابع لامره لانهم من جملة أهواله فان كان مسلما منهم معصومون أو كافرا ذميا
فكذلك أو حريبا فحكمهم حكم أهوال الحربى اه سم أى فيجوز سبيهم وينتقل الملك عنهم كما مر
(قوله) عن الاسترقاق) متعلق بـ يعصم المقدر بالعطف (قوله) لانهم يتبعونه في الاسلام) قال في التكملة
ومن هذه العلة تؤخذ عصمته باسلام الامام سم على المنهج اه ع ش وقد قدمنا عن المغنى ما يوافقه آنفا
(قوله) كان الحمل كنفصل) أى يعصم تبعاله إلا ان استرقت امه قبل اسلام الاب فلا يبطل اسلامه رقه
كالمنفصل مغنى وروض (قوله) والبالغ العاقل الحر كاستقل) الظاهر عطفه على اسم كان وخبره ثم في
التشبيه هنا ما لا يخفى عبارة المغنى اما البالغ العاقل فلا يعصمه اسلام الاب لاستقلاله بالاسلام اه (قول الماتن
لا زوجته) ويؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلام اه سم وفي ع ش عنه على المنهج وحينئذ يقال لنا
ومنه الرق كما يصرح به قوله وفى قوله الخ (قوله) أو بعد ان اختار المن) عطف على قوله السابق قبل أن يختار
الامام فيه شيئا ثم هل حكمه بالتعين مبنى على ما بحثه في التنبيه السابق او ذاك مخصوص بمن لم يسلم فان التعين
هنا مجزوم به فى العباب فقد يناق قو لهم انهم لم يتعرضوا للجواز الرجوع او عدمه فان التعين يستلزم امتناع
الرجوع وعدم علمه بما فى العباب بعيد فلينامل (قوله) أو الرق) بقى ما لو كان بعد ان اختار القتل وكانه تركه
لظهور امتناعه (قوله) ومحل جواز المفاداة مع ارادة الاقامة في دار الكفر الخ) ان كان سبب هذا التقيد انه
يخشى من المفاداة رجوعه إلى دار الكفر والمن عليه يخشى منه ذلك فهلا قيدوه أيضا ثم كان يمكن اطلاق جواز
المفاداة ومنعه من الرجوع إلى دار الكفر إلا بالشرط المذكور فليتا مل (قوله) مكلف) قيد به ليتا بقوله
دمه وصغار ولده كاه و ظاهره لا يغير المكلف لا يقتل مطلقا ولا اولاد له إذا كان صغيرا او قوله عن كل مامر
يدخل فيه الرق وقد علم امتناعه من قول الشارح السابق لا متناع طر والرق الخ (قوله) أى نفسه عن كل
مامر) بهذا مع ما قرره فى قوله السابق ولو اسلم أسير عصم دمه وبقي الخيار فى الباقي يعلم ان الدم هذا اريد به
غير ما اريد به هناك (قوله) عن كل مامر) يدخل فيه القتل والرق ودارهم ويفارق عدم دخول ما بدارهم فى
الامانة على ما ياتى فيه بان الاسلام أقوى من الامان (قوله) الاحرار) خرج به الارقاء لانهم ملكون لغيره
فأمرهم تابع لامره لانهم من جملة أهواله فان كان مسلما منهم معصومون أو كافرا ذميا فكذلك أو حريبا
فحكمهم حكم أهوال الحربى (قوله) لا زوجته) يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة اسير اسلم (قوله)

كافر اعنته مسلم والتحقيق
بدار الحرب لان الولاء
بعد ثبوته واستقراره لا
يمكن رفعه بحال بخلاف
النكاح (فاذا استرقت)
أي حكم برقها بان اسرت
اذ هي ترق بنفس الاسر
(انقطع نكاحه في الحال)
ولوبعد وطء لوال ملكها
عن نفسها ذلك الزوج عنها
أولى ولحرمة ابتداء ودوام
نكاح الامة الكافرة
على المسلم (وقيل ان كان)
اسرها (بعد دخول انتظرت
العدة فلعلمها تعتق فيها)
فيدوم النكاح كالردة ويرد
بان الرق نقص ذاتي
ينافي النكاح فاشبه الرضاع
(ويجوز ارقاق زوجة
ذمي) بمعنى انها ترق بنفس
الاسر وينقطع نكاحه اذا
كانت حرة حادثة بعد
عقد الذمة او خارجة عن
طاعتها حين عقدتها (وكذا
عتيقه) الصغير والكبير
والعاقل والمجنون (في
الاصح) اذا لحق بدار
الحرب يجوز استرقاقه
لجوازه في سيده لو لحق
بها فهو أولى (لاعتيق مسلم)
حال الاسر وان كان كافرا
قبله فلا يجوز ارقاقه اذا
حارب للمامر ان الولاء
بعد ثبوته لا يرتفع (ولا
زوجته) الحرية فلا
يجوز ارقاقها ايضا (على
المذهب) والمعتمد فيها
الجواز كزوجة حربي
اسلم (واذا سبي زوجان

امراة في دار الحرب يجوز سبيها دون حملها (قوله عن الارقاق) اخرج غيره لانه لا يزيد على حراصلي
قريب مسلم اسلم (قوله اعنته مسلم) اي ولو قبل اسلامه كما يأتي (قوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره الخ)
هذا مخصوص بولاء المسلم كما افاده شيخ الاسلام في شرح الفصول اسلم اي ويفيده قول المصنف الآتي
وكذا عتيقه في الاصح لاعتيق مسلم (قول المتن في الحال) أي حال السبي اهمعني (قوله ولو بعد وطء الخ)
اي ولو كان الاسر بعد الخ (قوله فملك الزوج عنها) اي من الانتفاع بها (قوله اذا كانت حرة الخ) متعلق
بيجوز الخ وجواب الاشكال اورد هنا عبارة المغني والاسني فان قيل هذا يخالف قولهم ان الحربي
اذ ابدل الجزية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق اجيب بان المراد هناك الزوجة الموجودة حين العقد
فتناولها العقد على جهة التبعية والمراد هنا الزوجة المتجددة بعد العقد لان العقد لم يتناولها ويحمل ما هناك
على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم تكن كذلك اه (قوله اذا لحق)
الى قوله ولو الخ به في المغني الا قوله والمعتمد الى المتن (قوله استرقاقه) الانسب ارقاقه (قوله في سيده) اي في
الذمي وقوله فهو اي عتيقه (قول المتن لاعتيق مسلم) اي لا ارقاق عتيق الخ فهو بالجر اه عش (قوله حال
الاسر) اي للعتيق ظرف مسلم (قوله وان كان) اي المعتق كافر قبله اي الاسر عبارة المغني سواء كان
المعتق مسلما حال الاعتاق ام كافرا ثم اسلم قبل اسر العتيق اه (قوله للمامر) اي انفا (قوله ان الولاء) اي
لمسلم كما مر (قوله المتن ولا زوجته) اي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى لا يخالف قوله السابق فيمن
اسلم قبل ظفر به لا زوجته اه سم (اقول) سيأتي عن المغني ما يصرح بكون المراد ذلك وقوله وان كان الى
لما في خبر مسلم بل قول الشارح الآتي ومثله في الاسني كزوجة حربي اسلم كالصريح في إرادة ذلك
(قول المتن على المذهب) وهو المعتمد خلافا لمتن كلام الروضة اه نهاية عبارة المغني وهذا ما صححه في المحرر
وهو المعتمد وان كان مقتضى كلام الروضة والشرحين الجواز فانهما سوا في جريان الخلاف بينهما وبين زوجة
الحربي اذا اسلم لان الاسلام الاصل اقوى من الاسلام الطارئ قال ابن كعب ولو تزوج بذيمة في دار
الاسلام ثم التحقت بدار الحرب فلا تسترق قولا واحدا (قوله والمعتمد فيها الجواز) وفاقا للروض
والمنهج وخلافا للنهية

عن الارقاق) اخرج غيره كالقتل لانه لا يزيد على حراصلي قريب مسلم (قوله وامتنع ارقاق كافر اعنته
مسلم والتحقيق بدار الحرب لان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال) في شرح الفصول لشيخ
الاسلام في مبحث الولاء فلو اعتق الكافر كافرا فالتحق بدار الحرب فاسترق ثم اعنته السيد الثاني فقيل
ولاؤه للسيد الاول لاستقراره له اولاً وقيل للثاني لان عتيقه اقرب الى الموت وهو الراجح فقد قال ابن اللبان
انه قول الشافعي ومالك وقيل بينهم فافانظر هذا مع تعليل الشارح بقوله لان الولاء بعد ثبوته واستقراره اذ
يخص ذلك بولاء المسالم (قوله ويجوز ارقاق زوجة ذمي) قال في شرح الروض واستشكل ما ذكر مما قالوه
من ان الحربي اذا عقدت له الحرية عصم نفسه وزوجته من الاسترقاق واجيب بان المراد ثم الزوجة الموجودة
حين العقد لتناول العقد لها على وجه التبعية وهنا الزوجة المتجددة بعد عقد الذمة لعدم تناوله أو يحمل ما هناك
على ما اذا كانت زوجته داخلية تحت القدرة حين العقد وما هنا على ما اذا لم يكن كذلك فقوله الشارح حادثة بعد
عقد الذمة اشارة الى هذا الجواب (قوله او خارجة عن طاعتها حين عقدتها) بخلاف من كانت تحت الطاعة
حينئذ (قوله وكذا عتيقه) انظر هل يرد على التعليل بان الولاء بعد ثبوته واستقراره لا يمكن رفعه بحال او يخص
ذلك بعتيق المسلم (قوله حال الاسر الخ) قضيته ان قوله لا زوجته معناه لا زوجة مسلم حالة الاسر فيشمل زوجة
كافر اسلم وينافي قوله السابق لا زوجته الخ (قوله ايضا حال الاسر) هذا يدخل عتيق الاسير الذي اسلم لانه
مسلم حال اسر العتيق فليتأمل وعبارة الروض وكذا اي تسترق زوجة المسلم لا عتيقه قال في شرحه كافي زوجة
من اسلم وعتيقه اه (قوله ايضا حال الاسر) اي للعتيق (قوله ولا زوجته) اي المسلم هل المراد المسلم الاصل حتى
لا يخالف قوله السابق فيمن اسلم قبل ظفر به لا زوجته (قوله والمعتمد فيها الجواز كزوجة حربي اسلم) عبارة
المنهج فان رقت انقطع نكاحه كسبي زوجة حرة او زوج حرو رق قال في شرحه وبذلك علم ان نكاحها ينقطع فيها

أو أحدهما انسخ النكاح) بينهما (٢٥٢) (ان كانا حرين) وان كان الزوج مسلما بناء على المعتمد السابق لما في خبر مسلم انهم لما

امتنعوا يوم أو طاس من وطء المسييات المتزوجات نزل والمحصات أي والمتزوجات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم فحرم الله تعالى المتزوجات إلا المسييات ومحل في سبي زوج صغير أو مجنون أو مكلف اختار الامام رقه فان من عليه أو فادى به استمر نكاحه وخرج بحرين ماله كان أحدهما حرا فقط وقد سبيا أو الحرة وحده وأرقه الامام فيهما اذا كان زوجا كاملا فيفسخ النكاح لحدوث الرق بخلاف ماله سبي الرقيق وحده لعدم حدوثه كما لو كانا رقيقين (قبل أو رقيقين) فيفسخ أيضا لانه حدث سبي يوجب الاسترقاق فكان كحدوث الرق والاصح المنع سواء اسبيا أم أحدهما وسواء اسلم أو أحدهما أم لا لان الرق موجود وانما انتقل من شخص الى آخر وهو لا يؤثر كالبيع) وإذا أرق الحربي (وعليه دين) لمسلم أو ذمي أو معاهد أو مستأمن (لم يسقط) لان له ذمة أو لحربي سقط كالأرق وله دين على حربي وألحق به هنا المعاهد والمستأمن والفرق انه وان كان غير ملتزم للاحكام كامر في السرقة لكن تأمينه يقتضي انه يطالب بحقه مطلقا ولا يطالب بما عليه لحربي وفيه نظر والوجه عدم

والمغني كما رآنا (قول المتن وإذ اسبي زوجان) أي معاه مغني (قول المتن أو أحدهما) أي ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق اه سم (قول المتن انفسخ النكاح) أي سواء أ كان ذلك قبل الدخول أم بعده اه مغني (قوله وان كان الزوج) أي قوله نعم في النهاية لا قوله بناء على المعتمد السابق وقوله وفيه نظر والوجه عدم الفرق (قوله وان كان الزوج مسلما) غاية أي بان اسلم بعد الاسر أو قبله اه ع ش هذا على معتمد النهاية والمغني وأما على معتمد الشارح والروض وشيخ الاسلام فينبغي ان يقال ولو كان اسلامه اصليا (قوله بناء على المعتمد السابق) عبارة المغني ومحل الانفساخ في سبي الزوجة إذا كان الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل تسمى أو لا اه (قوله انهم) أي أصحابه ^{صالحين} الغانمين (قوله فحرم الله تعالى المتزوجات إلا المسييات) فدل على ارتفاع النكاح والا لما حللن اه مغني (قوله ومحل في سبي زوج الخ) أي وحده مبتدأ وخبر ولا يخفى ركة عبارة المغني ومحل الانفساخ في سبي الزوج إذا كان صغيرا أو مجنونا أو كاملا واختار الامام الخ (قوله أو مكلف) الاو لى كامل ليخرج الرقيق (قوله وخرج بحرين الخ) لا يخفى ما في التعبير بالخروج المقضي للمخالفة في الحكم وليس كذلك عبارة المغني ثانيهما أي التبيين التقيد بكونهما حرين يقتضي عدم الانفساخ فيهما إذا كان أحدهما حرا والآخر رقيا وليس مرادنا فلو كانت حرة أو ورقية سببت وحدها أو معه انفساخا أيضا بالحكم في عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكف أو مكفا وارقة الامام اه (قوله وارقة الامام الخ) هلا قال ورق أي بان كان غير مكف أو رقة الامام إذا كان الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح اه سم (قوله فيهما) أي سبيهما وسبي الحر وحده (قوله بخلاف مالوسي الخ) أي في المفهوم تفصيل اه سم (قوله الرقيق وحده) أي والحر الكامل وحده ولم يرقه الامام اه سم (قول المتن وإذا رق) كذا في نسخ الشرح بالف واحد بعد الدال وفي النهاية والمغني بعدها الفان (قوله أو لحربي سقط) لعدم احترامه مغني واسنى (قوله كالأرق الخ) أي فانه يسقط اه ع ش (قوله وألحق به الخ) أي بالحربي في السقوط اه ع ش (قوله المعاهد الخ) الحاق المعاهد في شرح الروض اه سم (قوله والفرق) أي بين ما هنا حيث الحق في المعاهد والمستأمن بالحربي وما هناك حيث الحق فيه بالذمي (قوله انه وان كان) أي المعاهد أو المستأمن وكذا الضمير في قوله انه يطالب الخ (قوله يطالب) ببناء الفاعل (قوله مطلقا) أي على حربي أو غيره (قوله ولا يطالب) ببناء المفعول (قوله وفيه نظر) أي في الالحاق والفرق (قوله والوجه عدم الفرق) خلافا للنهاية ووفقا للمغني والاسنى عبارتهما ولو كان الدين لحربي على غير حربي ورق من له الدين لم يسقط بل يوقف فان عتق فله وان مات رقيقا فقيء اه (قوله بخلافه على ذمي الخ) أي فلا يسقط اه ع ش (قوله على ذمي) أي ومعاهد ومستأمن لما مر آتفا (قوله وفيه نظر الخ) ووفقا للنهاية والمغني عبارة الاول وفي كل من المقيس والمقيس عليه نظر لظهور الفرق الخ (قوله وفيه نظر الخ) الظاهر ان التنظير في مطالبة

لوسبيا أو كانا حرين وفيما لو كان أحدهما حرا أو الآخر رقيا ورق الزوج بما مر أي بسببيه أو أرقاه سواء سبيا أم أحدهما وكان المسي حرا وان أو هم كلام الاصل خلافا له لكن في التقيد بقوله ورق الزوج نظر بان رق الزوجة بان كانت حرة وسببت وحدها أو معه كذلك (قوله أو أحدهما) أي ورق بان كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كاملا وارق (قوله وارقة) هلا قال ورق أي بان كان غير مكف أو أرقه الامام الخ وحاصل المسئلة انه حيث حدث رق أحدهما انفسخ النكاح (قوله بخلاف مالوسي الخ) أي في المفهوم تفصيل هذه العناية (قوله أيضا بخلاف مالوسي الرقيق وحده) والحر وحده ولم يرقه الامام (قوله لمسلم أو ذمي) كذا في الروض وقوله أو معاهد زاده في شرحه (قوله والحق به هنا المعاهد الخ) الحاق المعاهد في شرح الروض (قوله والفرق انه) كان الهاء للمعاهد والمستأمن فلم يسقط عنه حيث كان الدائن محترما بخلاف ثبوته له غير معهود ففصل قوة محله بين فيه وضعفه (قوله وفيه نظر الخ) الظاهر ان التنظير في مطالبة السيد

لظهور الفرق بين العين بفرض تسليم ماذكر فيها وما في الذمة على انا ان قلنا ملك السيد الدين فلا وجه للتقييد بالعتق او بعدم ملكه فلا وجه للمطالبة الذي يتجه في اعيان ماله ان السيد لا يملكها ولا يطالب بها لان ملكه لم يقبته (٢٥٣) لا يستلزم ملكه ماله بل القياس انها ملك

ليبت المال كالمال الضائع
واما دينه ففضية تنزيلهم
ما في الذمم منزلة اعيان
الاموال في نحو الزكاة والحج
وغيرهما انه مثلها هنا ايضا
نعم يتردد النظر فيما اذا عتق
ولم يأخذها الامام هل
يكون احق بهما لان الزوال
لانما كان لاصل دوام الرق
وقد بان خلافه ولا حقه
فيهما لان الرق بمنزلة الموت
في بعض الاحكام فينتقل به
ليبت المال مستقرا كل
محتمل ثم رايتهم صرحوا في
الاقرار بانه لو اقر بعين أو
دين لحربى ثم استرق لم يكن
المقر به لسيده وهو صريح
فيما ذكرته او لا وذكرت
ثم عقب ذلك انه يووقف فان
عتق فله وان مات فنافه وفيه
فان قلت كيف يتصور
مطالبة السيد على القول
بها وهو لا يملك جميعه لانه
غنيمة خمسة قلت يتصور
ملكه لملكه بان يسيه ذمي
كباقي ولو كان الدين للساني
سقط بناء على ان من ملك
قن غيره وله عليه دين سقط
وفيه تناقض للشيخين ومحل
السقوط فيما يختص بالساني
دون ما يقابل الخمس لانه
ملك لغيره وإذالم يسقط
(فيقضى من ماله ان غنم
بعد ارقاقه) تقديمه على

السيد وأما البقاء في الذمة كالودائع فجزوم به حتى في الروض وغيره اه سم (قوله) لظهور الفرق (الخ)
وهو ان ما في الذمة ليس متعيناً في شيء يطالب به السيد فهو معرض للسقوط بخلاف الودعة اه ع ش (قوله)
فيها) اي العين (قوله) للتقييد بالعتق) كان المراد بعدم العتق اه سم (قوله) او بعدم (الخ) عطف على
بملك السيد (الخ) (قوله) في اعيان ماله) اي كودائعه اه معنى (قوله) انه) اي الدين (قوله) مثلها)
اي مثل اعيان الاموال اي فلا يملكه السيد ولا يطالب به (قوله) هنا) اي فيما لورق ولدين على ذمي (الخ)
(قوله) أيضا) أي كافي نحو الزكاة (الخ) (قوله) هل يكون احق بهما (الخ) اعتمده النهاية والمغني (قوله)
لاصل دوام (الخ) الاضافة لليسان (قوله) في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله) ثم استرق) اي الحربي
(قوله) فيما ذكرته او لا) كانه اراد بما ذكره عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتزبوا ولا عما يجتهد من
انها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتامل اه سم (قوله)
وذكرت ثم) اي في باب الاقرار (قوله) عقب ذلك) اي ما صرحوا به من انه لو اقر بعين (الخ) اي عقب ذكره
(قوله) انه يووقف (الخ) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد
ومطالبته اه سم وذكره المغني هنا ايضا وهو صريح في عدم مطالبته ببيت المال وانه لو اخذها الامام
ثم عتق يستردهما منه (قوله) على القول (الخ) اي المرجوح (قوله) بها) اي بمطالبة السيد (قوله) لانه) اي
الريق اه سم (قوله) ولو كان الدين) الى قوله ولم يتمتع منه في المغني والى قوله ولو استاجر في النهاية لا لقوله ولم
يتمتع اي المتن (قوله) فيما يختص بالساني) وهو ما يقابل الاربعة اخماس (قوله) لانه ملك لغيره) فلو كان
الساني ذمياً سقط الجميع لانه يملك جميعه اه سم (قوله) واذالم يسقط) اي دين غير الحربي وهل يحل الدين
المؤجل بالرق فيه وجهاً صحيحاً انه يحل لانه يشبه الموت من حيث انه ينزل الملك ويقطع النكاح اه معنى
(قول المتن من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث لم يسقط اه سم والظاهر نعم (قوله) تقديمه) اي
للدن (قوله) كالوصية) اي كما يقدم الدين على الوصية اه معنى (قوله) الى عتقه) اي ويساره اه معنى (قوله) واما
اذا غنم) اي ماله وقوله قبل ارقاقه ومعه اي يقبضها فلو اختلف الدائن والمدين واهل الغنيمة في ذلك فينبغي
تصديق الدائن أو المدين لان عدم الغنيمة قبل ارقاقه هو الاصل اه ع ش (قوله) لان الغنائم ملكوه) أي
ان قلنا تملك الغنيمة بالحيازة وقوله او تعلق اي بناء على انها تملك بالقسمة وهو الراجح قاله ع ش وكلام
المغني والاسنى صريح في ان الاول في القبلي والثاني في المعية وهو الظاهر (قوله) بعينه) اي بعين المال وحق
صاحب الدين كان في الذمة اه معنى (قول المتن ولو اقترض (الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين
معاوضة ثم عصم احدهما باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط وخرج بالمعاوضة دين الاتلاف ونحوه

وأما البقاء في الذمة كالودائع فجزوم به حتى في الروض وغيره (قوله) للتقييد بالعتق) كان المراد بعدم
العتق (قوله) فيما ذكرته او لا) كان المراد بما ذكره او لا عدم ملك السيد وعدم مطالبته وكانه احتزبوا ولا
عما يجتهد من انها ملك لبيت المال وما فرعه على ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الامام فليتامل (قوله)
وذكرت ثم عقب ذلك) هذا الذي ذكره ثم عقب ذلك ذكره شيخ الاسلام هنا فانه عقب قول الروض فان
استرق وله دين على مسلم او ذمي لم يسقط كوديعته قال ما نصه فيوقف فان عتق فله وان مات رقيقاً فاه
وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته (قوله) لانه) اي الرقيق (قوله) ولو كان الدين للساني سقط) كما رجحه
في الروض من زيادته (قوله) بناء على ان من ملك قن غيره (الخ) يمكن الفرق فليتامل (قوله) لانه ملك لغيره)
فلو كان الساني ذمياً سقط الجميع لانه يملك جميعه (قوله) فيقضى من ماله) هل المراد بماله ما يشمل دينه حيث
لم يسقط (قوله) ولو اقترض حربي من حربي (الخ) عبارة المنهج ولو كان لحربي على مثله دين معاوضة ثم عصم
احدهما اي باسلام او امان مع الاخر او دونه لم يسقط اه قال في شرحه وكالحربي مع مثله اذا عصم

الغنيمة كالوصية ولو ان حكم بزوال ملكه بالرق كما يقضى دين المرتد ولو ان حكم بزوال ملكه بالردة اما اذا لم يكن له مال فيبقى في ذمته الى عتقه
واما اذا غنم قبل ارقاقه او معه فلا يقضى منه لان الغنائم ملكوه او تعلق حتمهم بعينه فكان اقوى (ولو اقترض حربي من حربي)

أو غيره (أو اشترى منه) شيئا أو كان له عليه دين معاوضة غير ذلك (ثم أسلما) أو أحدهما (أو قبلا) أو أحدهما (جزية) أو أمانا معا أو مرتبا ولم يمتنع منه وهما حريان قاصدا الاستيلاء عليه (دام الحق) الذي يصح طلبه لالتزامه بعقد صحيح بخلاف نحو خمر وخنزير (ولو اتلف) حربى (عليه) أى الحربى شيئا أو غصبه منه فى حال الحراية (فأسلما) أو أسلم المتلف (فلا ضمان فى الأصح) لأنه لم يلتزم شيئا بعقد حتى يستدام حكمه ولأن الحربى لو اتلف مال مسلم أو ذمى لم يضمنه فأولى مال الحربى ولو استاجر مسلم مال حربى أو نفسه لم تبطل برقه أو قهر حربى دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه وكذا بعضه فيعتق عليه (والمال) أو الاختصاص (المأخوذ) أى الذى أخذه مسلمون (من أهل الحرب) وليس لمسلم والا لم يزل ملكه بأخذهم له قهرامنه فعلى من وصل إليه ولو بشرأه إليه (قهر) لهم حتى سلبوه أو جلو عنه (غنيمة) كما مر مبسوطة فى بابها وأعادها هنا توطئة لقوله (وكذا ما أخذه واحد) مسلم (أو جمع) مسلمون (من دار الحرب) أو من أهلها ولو يبلدنا حيث

كالغصب فيسقط وكالحربى مع مثله إذا عصم أحدهما الحربى مع المعصوم إذا عصم الحربى فى حكمى المعاوضة والاتلاف اه سم أى فيسقط فى الثانى دون الاول (قوله أو غيره) من مسلم أو ذمى أو معاهد أو مستامن (قوله شيئا) أى مالا اه معنى (قوله دين معاوضة غير ذلك) كعقد صداق اه نهاية (قوله) (ولم يمتنع منه) أى المديون من الدين وأدائه (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربى وفيه نظر إذا كان ذلك الغير هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربى لا يسلم له الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحربى أى المسلم بخلاف الذمى ونحوه فيسلم له الجميع (قوله قاصدا الخ) حال من فاعل يمتنع (قوله الذى يصح) أى قوله أو قهر حربى فى المغنى (قوله لالتزامه الخ) افهم أن ما افترضه المسلم أو الذمى من الحربى يستحق المطالبة به وإن لم يسلم لالتزامه بعقد اه عش أى ما لم يمتنع المسلم أو الذمى منه قاصدا الاستيلاء عليه كما مر عن سم انفا (قوله بخلاف خمر وخنزير) أى ونحوهما تماما يصح طلبه اه معنى (قول المتن ولو اتلف عليه الخ) قال فى الكنزى يعنى كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه سم وقد مر مثله عن المنهج (قوله حربى) أى أو غيره كما مر عن المنهج (قول المتن فأسلما) أو قبلا الجزية اه معنى أو قبلا المتلف أو حصل لها أو للتلف أمان كما مر عن المنهج (قوله أو أسلم المتلف الخ) فى شرح الروض أى والمنهج وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه سم (قوله المتلف) أى أو الغاصب اه معنى (قوله مسلم) أى ذمى اه معنى أى أو معاهد أو مستامن (قوله مال حربى) أى كداره (قوله لم تبطل) أى الاجارة فكان له استيفاء مدته إلا أن منافع الاموال مملوكة ملكا تاما مضمونة باليد كإعيان الاموال اه معنى (قوله برقه) أى أو يغم ماله اه معنى (قوله ملكه) قال فى شرح الروض وإن كان المقهور كاملا قال الامام ولم يعتبروا فى القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره ولا يميز اه سم وفى الروض مع شرحه ايضا ويطل الدين فى الاولى والرق فى الثانية والنكاح فى الثالثة اه (قوله وكذا بعضه) أى من أصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) أى قوله خلافا لما رجحه فى النهاية إلا قوله ومن ثم إلى فإن كان وقوله ثم إلى ويظهر (قوله أى الذى أخذه المسلمون) سيد كر محترزه (قوله وليس لمسلم) ينبغى ولا الذمى اه سم بل ينبغى أن المراد بالمسلم غير الحربى فيشمل المعاهد والمستامن ايضا (قوله والا) أى بان كان لمسلم لم يزل ملكه أى ملك المسلم عنه اه عش (قوله رده اليه) وعن هذا ما وقع السؤال عنه من أن جماعة من أهل الحرب استولوا على مركب من المسلمين وتوجهوا به إلى بلادهم فاشترها منهم نصرانى ودخل بها إلى بلاد الاسلام فعرفها من أخذت منه وانبتها بينة فتؤخذ من هى بيده وتسلم لصاحبها الاصلى ولا مطالبة للحربى على مالها بشئ لبقائها فى ملكه أوالمتلف يتلف يد الحربى فلا ضمان عليه اه عش (قوله توطئة الخ) عبارة المغنى لضرورة التفسير الدال عليه قوله وكذا الخ (قول المتن وكذا ما أخذه واحد) أو جمع من دار الحرب الخ أى ولم يدخلها بأمان اه معنى وروض (قوله أو اختلاسا) كان فى أصل التحفة عقبه أو سوماء تابعه

أحدهما الحربى مع المعصوم إذا عصم الحربى فى حكمى المعاوضة والاتلاف اه (قوله ثم أسلما أو أحدهما) قال فى الكنز ولو لم يسلم أحدهما ونحوهما كإيضاة خلاف الحكم بينهم عند الترافع البناء والا فلا تنعزض لهم اه (قوله أو قبلا جزية) أى أو أمانا كما يستفاد من عبارة المنهج بالهامش (قوله وهما حريان) خرج مالو كان أحدهما غير حربى وفيه نظر إذا كان هو الممتنع قاصدا الاستيلاء عليه إلا أن يقال غير الحربى لا يسلم له الجميع كالغنيمة (قوله ولو اتلف عليه) قال الاستاذ فى الكنز يعنى كان عليه دين لاتلاف ونحوه كالغصب اه (قوله فأسلما أو أسلم المتلف الخ) فى شرح الروض وكاسلامهما اسلام أحدهما وتقييد الاصل باسلام المتلف لبيان محل الخلاف اه (قوله أو قهر حربى دأته أو سيده أو عتيقه أو وزوجه ملكه) قال فى شرح الروض وإن كان المقهور كاملا ثم قال قال الامام ولم يعتبروا فى القهر قصد الملك وعندى لا بد منه فقد يكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس لمسلم) ينبغى ولا الذمى (أو سوماء) قال فى

(أو وجد كهيئة اللقطة) بما

يظن أنه لكافر فأخذ فالكل غنيمة خمسة أيضا (في الاصح) لان تقريره بنفسه قائم مقام القتال ومن ثم لو أخذه سوما ثم هرب أو جحده اختص به ويوجه بأنه لما لم يكن فيه تقرير لم يكن في معنى الغنيمة فان كان المأخوذ ذكرا كاملا تخير الامام فيه أماما أخذه ذمى أو ذميون كذلك فانه مملوك كله لأخذه (فان أمكن كونه) أي الملتقط (لمسلم) ثم تاجر أو مقاتل مثلا ويظهر أن امكان كونه لذمى كذلك (وجب تعريفه) ستة ما لم يكن حقيرا فدونها كلقطة دار الاسلام خلا لما رجحه البلقيني انه يكتفى بلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة (فرع) كثر اختلاف الناس وتأليفهم في السراري والارقاء المجلوبين وحاصل معتمد مذنبنا فيهم ان من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وحاصل التصرفات فيه لاحتمال ان أسر البائع له أو لآخرى أو ذمى فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق ان أخذه مسلم بنحو سرقة أو اختلاس لم يجوز شراؤه

في النهاية وكتب عليه المحشي بأنه مخالف للروضة والروض هو كانه لم يقف على ما وقع في التحفة من الاصلاح اه سيد عمر (قول المتن أو وجد كهيئة اللقطة) أي أو لم يؤخذ سرقة بل كان هناك أي في دار الحرب مال ضائع وجد كهيئة اللقطة فأخذه شخص بعد علمه أنه لكافر فانه غنيمة على الاصح المنصوص واما المروءون الذي للحرى عند مسلم وأذى المؤجر الذي له عندا حدهما إذا انفك الزهن أو انقضت مدة الاجارة فهل هو في ما وغنيمة أو جهان اشبههما كما قال الزركشي الثاني اه معنى (قوله بما يظن أنه لكافر) أي وان توهم انه لمسلم كما هو قضية الظن فانظره مع قول المصنف الا في فان أمكن كونه لمسلم وعبارة الجلال أي والمغنى بما يعلم انه لكافر اه رشيدى (قوله في الاصح) والثاني هو لمن أخذه خاصة وادعى الامام الاتفاق عليه (تنبه) يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى اللقطة في دار الحرب هروبه من خوفنا من غير قتال فانها فيه قطعا واما إذا كان بقتالناهم فهو غنيمة قطعا اه معنى (قوله اختص به) ولا تخمس اه اسنى (قوله ويوجه الخ) قضية ان لقطة دارنا إذا علم اخذها انها لحرى دخل دارنا بلا أمان منا يختص بها فلا تخمس فليراجع ثم رأيت قال الروض مع شرحه ولو دخل صبي أو امرأة أو مجنون أو وختي منهم بلادنا فأخذه مسلم أو اخذ ضالة لحرى من بلادنا كان المأخوذ فينا لانه مأخوذ بلا قتال ومؤنه اه وهذا يفيد ان تلك اللقطة في (قوله فان كان المأخوذ الخ) راجع إلى ما بعد وكذا امتنا وشرحا (تخير الامام فيه) هذا صريح في انه لا يرق بمجرد اخذه وقهره بخلاف ما لوقهره حربى كما تقدم سم عبارة الروض مع شرحه او دخلها أي بلادنا رجل حربى فأخذه مسلم فغنيمة لان لا أخذه مؤنه تخير الامام فيه فان استرقه كان الخس لاهله والباقي لمن أخذه بخلاف الضالة للامام اه (قوله أماما أخذه ذمى الخ) أي سواء كان معنا او وحده دخل بلادهم بأمان أو غيره غش وفي التعميم الثاني توقف فليراجع (قوله كذلك) دخل فيه السرقة لكنه ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيها فانه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمى الخ وخرج بسياه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك او غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه الا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مال الا بالاخذ فليجروا ويراجع اه سم وعبارته هناك بعد كلام وقد اوردت على مر لم كان سبي الذمى مملوكا له ومسرورة غنيمة كما افاده ما سمعته مع أن كلا استيلا قهرى فاجاب بما لم يتضح اه (قوله فانه مملوك الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق اه سم (اقول) ظاهره نعم (قوله ثم) أي في دار الحرب (قوله ويظهر ان امكان كونه لذمى الخ) هل وان كان قاطنا ثم بان عقدت له الذمة بدار الحرب اه سم (اقول) ظاهر اطلاقه نعم (قوله سنة) إلى الفرع في المغنى (قوله فدونها) أي فان كان حقيرا عر فيه بحسب ما يليق به اه نهاية (قوله خلا لما رجحه البلقيني الخ) عبارة المغنى واعتمد البلقيني ما قاله الامام ونقله عن نص الام في سير الوادى وقال أنه خارج عن قاعدة اللقطة فتستثنى هذه من إطلاق تعريف اللقطة سنة في غير الحقير وقال الاذرى الظاهر عدم الفرق بين هذه وبين لقطة دار الاسلام في التعريف اه وهذا هو الظاهر (قوله كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية لا قوله لجوازه عند الائمة إلى نعم (قوله إن لم يعلم الخ) بيناه الفاعل أو المفعول وظاهره ان ظن كونه منها (قوله البائع له) أي مثلا (قوله فانه) أي من أسر حرى أو ذمى (قوله وهذا كثير الخ) أي كونه أسر البائع له أو لآخرى أو ذميا (قوله بنحو سرقة الخ) أي بما فيه تعزير

الروض وشرحه كالروضة وان أخذه على وجه السوم ثم حجزه أو هرب فله ولا تخمس اه فليتأمل ما قاله الشارح (قوله تخير الامام فيه) صريح في انه لا يرق بمجرد اخذه وقهره بخلاف ما لوقهره حربى كما تقدم (قوله أماما أخذه ذمى أو ذميون كذلك فانه مملوك كله لأخذه) دخل في قوله كذلك السرقة لكن ذكر في باب اللقيط ما قد يخالف ذلك فيه فانه قال في قول المنهاج ولو سباه ذمى لم يحكم بالاسلام في الاصح وخرج بسياه في جيشنا نحو سرقة له فان قلنا يملكه كله فكذلك أو غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين اه الا ان يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مال الا بالاخذ فليجروا ويراجع (قوله فانه مملوك الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كاملا هل يرق (قوله ويظهر ان امكان كونه لذمى كذلك) هل وان كان قاطنا ثم

الأعلى الضيف انه لا يخمس عليه فقول جمع متقدمين أظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء الرراى المجوبة من الروم والهند والترك إلا ان ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف بتعين حمله على ما علم ان الغنائم له المسلمون وانه لم يسبق من اميرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا فهو له لجوازه عند الاثمة الثلاثة وفي (٢٥٦) قول للشافعى بل زعم التاج الفزارى انه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها وله

أن يحرم بعض الغانمين لكن رده المصنف وغيره بانه مخالف للاجماع وطريق من وقع يده غنيمة لم تخمس ردها لمستحق علم ولألا فللتأذى كالمال الصانع أى الذى لم يقع اليأس من صاحبه ولألا كان ملك بيت المال فلن له فيه حق الظفر به على المعتمد ومن ثم كان المعتمد كما مر أن من وصل له شيء يستحقه حل له اخذه وإن ظلم الباقر نعم الورع لمريد التسرى ان يشتري ثانيا من وكيل بيت المال لان الغالب عدم التخميس والياس من معرفة مالها فتكون ملكا لبيت المال (وللغانمين) ولو أغنياء وبغير إذن الامام سواء من له سهم او رضى لا الذى كما اعتمده البلقيني (التبسط) أى الترسع (في الغنيمة) قبل القسمة واختيار التملك على سبيل الاباحة لا الملك فهو مقصور على انتفاعه كالضيف لا يتصرف فيما قدم اليه إلا بالاكل نعم له ان يضيف به من له التبسط وإفراضه بمنه بل ويبيع المطعوم بمنه ولا ربا فيه لانه ليس

بنفسه كأخذ لقيطهم (قوله) الأعلى الضيف (الخ) أى مقابل الأصح فى المتن (قوله) بتعين حمله) أى قول ذلك الجمع (قوله) على ما علم) الأولى من (قوله) من اخذ شيئا فهو له) مراد اللفظ فاعل لم يسبق (قوله) لجوازه) أى القول المذكور و اختصاص كل بما اخذه بذلك القول عند الاثمة الخ اه رشيدى (قوله) وله) أى الامام (قوله) من وقع يده غنيمة (الخ) أى هدية او شراء او غيرهما (قوله) لم تخمس) أى يعلم انها لم تخمس اخذان اول كلامه (قوله) مستحق علم) أى ان علم من يده الغنيمة استحقاقها (قوله) ولألا (الخ) أى وإن لم يعلم من يده الغنيمة مستحقها فإرداه للقاضى العدل (قوله) أى الذى (الخ) تقييد للمال الصانع (قوله) ولألا) أى وإن ايس من معرفة صاحب المال الصانع (قوله) ان من وصل له شيء) أى من بيت المال بأى طريق كان (قوله) وإن ظلم الباقر) أى من المستحقين (قوله) نعم (الخ) استدراك على قوله وحاصل معتمد مذهبا (الخ) (قوله) الورع لمريد التسرى) ظاهره ولو كان من المستحقين لما فى بيت المال (قوله) ان يشتري ثانيا) أى بمن ثانياً غير الذى اشتري به أولا ويشترط ان يكون ثمن مثلها اه ع ش (قوله) فتكون ملكا لبيت المال) أى ككل ما ليس من معرفة مالها اه رشيدى (قوله) ولو أغنياء) الى قوله ونازع البلقيني فى النهاية لا لقوله الا الذى الى المتن وقوله رواه البخارى (قوله) ولو أغنياء) اخذه من قول المصنف الآتى والصحيح انه لا يختص الجواز الخ اه ع ش (قوله) وبغير إذن الامام) الى قول المتن وعلف فى المغنى لا لقوله الا الذى الى المتن (قوله) سواء من له سهم او رضى) هذا التعميم قصد به التقييد فخرج به من لا سهم له ولا رضى كالذى المستاجر للجها واد المسلم المستاجر لما يتعلق به كخدمة الدواب فليس لهم التبسط اه ع ش (قوله) الا الذى (الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله) فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه لطعام خدمة المحتاج اليهم لنحو ابهة المنصب الذين حضروا بعد الوقعة اه رشيدى اقول وقول المصنف الآتى وان لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله) نعم (له) أى للغانم (قوله) منه) أى من المغنم (قوله) وإنما هو) أى ذلك البيع (قوله) كتناول الضيفان لقمة (الخ) أى وهو جائز اه ع ش (قوله) بلقمتين) أى بدلهما (قوله) ومطالبته) أى الدائن من المقرض والبائع المديون من المقرض والمشتري (قوله) بذلك) أى العوض (قوله) من المغنم) أى الغنيمة (قوله) مالم يدخلا دار الاسلام) أى فان دخلاها سقطت المطالبة اه ع ش زاد المغنى وكذا لو فرغ الطعام سقطت المطالبة (قوله) ويؤخذ منه) أى من قولهم مالم يدخلا (الخ) (قوله) انه) أى المديون (قوله) وفائده) أى الدفع (انه) أى الدائن (قوله) احق به) أى بالمدفوع لحصوله فى يده اه مغنى (قوله) ولا يقبل منه ملسكه) الضمير الاول للبائع وما بعده للبشترى المفهومين من الكلام اه رشيدى وعبرة ع ش قوله ولا يقبل أى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض اهو الأول ولإرجاع الضمير الأول للدائن الشامل للبائع والمقرض وما بعده للمدين الشامل للبشترى والمقرض (قوله) ولا اثم (الخ) قال الزركشى وينبغى ان يقال به فى علف الدواب وهو ظاهر مغنى واسنى (قوله) وضمنه) أى الزائد على حاجته (قوله) كما لو اكل) أى من له التبسط فوق الشبع أى لزمه بدله اه مغنى والمصدق فى القدر هو الآخذ والاكل مالم تدل القرائن على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه ع ش (قول المتن وما يصلح) ببناء المفعول (قوله) كزيت وسمن وعسل وملح ولحم (الخ) ولو قال كلهم ليكون ذلك مثالا لما يصلح به اكلان اولى اه مغنى (قوله) لالنحو طيره) من النحو الدواب الغير المحتاج اليها فى الحرب على ما باتى اه ع ش عبارة المغنى ولحم لا للكلاب وبازات وشحم لا للدهن الدواب

يحتاج حقيقا وإنما هو كتناول الضيفان لقمة بلقمتين فأكثر ومطالبته بذلك من المغنم فقط مالم يدخلا دار الاسلام وإنما يؤخذ منه أنه بعد الطلب يجبر على الدفع اليه من المغنم وفائده انه يصير احق به ولا يقبل منه ملكه لان غير المملوك لا يقابل بمملوك (باخذ) ما يحتاجه لأكثر منه والأثم وضمنه كما لو اكل فرق الشبع سواء أخذ (القوت) وما يصلح به) كزيت وسمن (ولحم وشحم) لنفسه لالنحو طيره

(و) كل (طعام يعتاد اكله عموماً) اى على العموم كما باصله لفعل الصحابة رضى الله عنهم لذلك رواه البخارى ولان دار الحرب مظنة لغزاة الطعام فيها وخرج بالقوت وما بعده غيره كركوب وملبوس نعم ان اضطر لسلح يقاتل به او نحو فرس يقاتل عليها اخذه بلا اجرة ثم رده ويعموماً ما ينذر الاحتياج اليه كسكر وفانيدود وادفلا ياخذ شيئاً من ذلك فان احتاجه فبالقيمة او يحسبه من سهمه (وعلف) ضبطه شارح بفتح اللام وشارح بسكونها فعلى الاول هو معطوف على القوت وتبنا وما بعده احوال منه بتقدير (٢٥٧) الوصفية وعلى الثانى معطوف على اخذ

وتبنا وما بعده معموله
(النواب) التى يحتاجها
للحرب والحمل ولان تعددت
دون الزينة ونحوها (تبنا
وشعير او نحوهما) كقول
لان الحاجة تمس اليه كؤنة
نفسه (وذبح) حيوان
(ما كول للحمه) اى لا كل
ما يقصد اكله منه ولو غير
لحم ككرش وشحم وجلد
ولان تيسر بسوق للحاجة
اليه ايضا نعم ينبغى فى خيل
لحرب المحتاج اليها فيمنع
ذبحها بدون اضطرار لان
من شأنه اضعافنا ونازع
البلقينى فى ذبح الماكول بان
قضية خبر البخارى منعه
وهو اصاب الناس الجوع
فاصبنا ابلًا وغنماً وكان
صلى الله عليه وسلم فى اخريات
الناس فمجلوا وذبحوا
ونصبوا القدور فامر صلى
الله عليه وسلم بالقدور
فاكفشت ثم قسم فعدل
عشر من الغنم بيعير ويرد
بان هذه واقعة فعلية محتملة
انهم ذبحوا زائد على الحاجة
فانهم صلى الله عليه وسلم بذلك ويدل
له قول الراوى عجلوا وذبحوا
وحينئذ فلا دليل فيها ويجب
رد جلده الذى لا يؤكل معه

ولانما يجوز ذلك للاكل اه (قول المتن ركل طامام يمتد) اى للادى معنى ومنهج (قوله اى على العموم
الخ) يمكن ان يرجع على قول المصنف عمر ما به يتوهم انه تمييز وهو فاسد سواء كان تمييز مفرد او نسبة فتأمل
اه سم عبارة ع ش اى فبر منصرف بنزع الخافض اه (قوله) ولان دار الحرب الخ قال الامام ولو
وجدنى دارهم سوقاً وتمكن الشراء جاز التنبسط ايضا الخافض لدارهم فيه بالسفر فى الرخص وقضيته انالو
جاهدناهم فى دارنا امتنع التنبسط ويجب حمله كما قال شيخنا على محل لا يعز فيه الطعام اه معنى وفى النهاية
ما يوافقه (قوله نعم ان اضطر لسلح الخ) ولان احتاج الى الملبوس لبردا وحر البسه الامام له إما بالاجرة
مدة الحاجة ثم يرده الى المغنم او يحسبه عليه من سهمه معنى وروض مع شرحه (قوله ثم رده) فان تلف
فلا قرب انه لا يضمنه ان كان التلف لمصلحة القتال اه ع ش (قوله او يحسبه) بابه نصر كافى المختار اه
ع ش (قوله فعلى الاول) اى فتح اللام (قوله بتقدير الوصفية) كان مقصوده انها جوامد فتقول
بالمشتقات كان يجعل التقدير مسمى بن الخ اه سم عبارة ع ش اى بناء على انه متى وقع الحال جامداً
اول بمشتق قال الاشئورى وفيه تكلف ولا فهدا ونحوه لا يحتاج الى تاويل اه وعبارة كافية ابن الحاجب
مع شرحه للفاضل الجامى وكل ما دل على هيئة اى صفة سواء كان الدال مشتقاً او جامداً صحت ان يقع حالاً من
غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على الجمهور حيث
شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجامد بالمشتق اه (قوله وعلى الثانى) اى الى قوله نعم فى المغنى
بسكون اللام (قوله التى يحتاجها للحرب) اى كالفرس (قوله او الحمل) اى حمل سلاحه ونحوه (قوله
ونحوها) اى التفرج كفه ودون نور فليس له علفها من مال الغنمية قطعاً اه معنى (قوله وان تيسر بسوق)
هذه الغنمة معتبرة فى غير ذبح الحيوان ايضا (قوله فى خيل الحرب) اى خيل مسمى الغنمية للحرب بخلاف
ما لا تصلح له كالكسبر اه ع ش (قوله منع ذبحها الخ) وان ذبحها بدون اضطرار فلعل الاقرب عدم الضمان
وليراجع (قوله وهو) اى خبر البخارى (قوله ويرد) اى نزاع البلقينى (قوله بان هذه) اى ما تضمنه
خبر البخارى (قوله فانهم من التنايب اى لا مهم بذلك اى بالامر باكفاء القدور) (قوله ويدل له قول
الراوى عجلوا) فى دلالة نظر اه سم (قوله فيها) اى فى تلك الواقعة (قوله ويجب) الى قوله كما قاله فى المغنى
وإلى قول المتن فى الاصح فى النهاية الا قوله اى الذى الى والعنب وقوله وعلى الاول الى المتن (قوله فلا يجوز)
اى ويضمن قيمة المذبح حياً اه ع ش (قوله فى الفانيد) هلا زادو السكر (بان تناول الحلوى غالب) اى
فجاز تناوله ولو كانت من الفانيد وهو كذلك كما يقتضيه ان الملحوظ فى الجواز كثرة التناول وفى المنع نذوره
فليتأمل سيد عمر (قوله وذلك) توجيه لقول المصنف والصحيح الخ وقوله لان ذلك اى ما ذكر من الفاكهة
ونحوها ع ش ورشيدى (قوله والعنب) عطف على العسل (قوله لاجل) الى قوله كذا عبر به فى المغنى
بان عقدت له الذمة بدار الحرب (قوله اى على العموم) يمكن انه يرجع على قول المصنف عموماً ما به يتوهم
انه تمييز وهو فاسد سواء كان تمييز مفرد او نسبة فتأمل وقد اوضحناه بها مش المتن (قوله بتقدير الوصفية)
كان مقصوده انها جوامد فتقول بالمشتقات كان يجعل التقدير مسمى بن الخ فليتأمل (قوله ويدل له قول
الراوى عجلوا) فى دلالة نظر

(٣٣ - شروانى وابن قاسم - تاسع) عادة الى المغنم وكذا ما اتخذه منه كسقاء وحذاء ولان زادت قيمته بالصنعة لوقوعها هدراً
بل ان نقص بها واستعمله لزمه النقص او الاجرة اما اذا ذبحه لاجل جلده الذى لا يؤكل فلا يجوز وان احتاجه لخنوخف ومداس (والصحيح
جواز الفاكهة) رطها وبابسها والحلوى كما قاله صاحب المذهب وظاهره انه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن ينافيه ما مر فى الفانيد لاذ هو
عسل السكر المسمى بالمرسل كما مر فى الرابا لان يفرق بان تناول الحلوى غالب والفانيد نادر كما هو الواقع وذلك لان ذلك قد يحتاج اليه لاشتهائه
طبعاً وقد صح ان الصحابة كانوا ياخذون العسل اى الذى من النحل لاذ هو المراد منه حيث اطلق والعنب (و) الصحيح انه (لا تجب قيمة المذبح)

لاجل نحو لجه كالاتجب قيمة الطعام (و) الصحيح (انه لا يختص الجوز بمحتاج إلى طعام و علف) بفتح اللام بل يجوز اخذ ما يحتاج اليه منهم إلى وصول دار الاسلام وإن كان معه لورود الرخصة بذلك من غير تفصيل نعم إن قل الطعام وازد حمو عليه اثر الامام به ذوى الحاجات وله التزود لمسافة بين يديه كذا عبر وابه و ظاهره أنه لا يترو دما خلفه في رجوعه منه إلى دار ناو الذي يتجه أن له ذلك أيضاً وأن التعبير بذلك مجرد تصوير أو للغالب (و) الصحيح (أنه لا يجوز ذلك لمن لحق الجيش بعد الحرب والحيازة) لانه أجني عنهم كغير الضيف مع الضيف وقضية عبارته كاصله والروضة جواز له من لحق بعد الحرب (٢٥٨) وقبل الحيازة او معها وقضية العز يزو تبعه الحاوى انه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينه

وبين عدم استحقاقه للغنيمة بان التبسط امر تافه فسومح فيه ما لم يسامح فيها ثم رايت شيخنا فرق بذلك (و) الصحيح (ان من رجع إلى دار الاسلام) ووجد حاجته بلا عزة وهى ما في قبضتنا وإن سكنها اهل ذمة او عهد (ومعه بقية لزومه ردها إلى المغنم) أى محل اجتماع الغنائم قبل قسمتها وفى الصحاح أن المغنم باقى بمعنى الغنيمة وتصح ارادته هنا لانها المال المغنوم فاتضح صنع من فسر به المحل ومن فسر به المال وذلك لتعلق حق الجميع وبه قد زالت الحاجة اليه ما بعد قسمتها فيرد للامام ليقسمه ان امكن والارادة للمصالح (و) موضع التبسط دارهم) أى الحريين لانها محل العزة أى من شأنها ذلك فلا ينافى حله ولو مع وجوده ثم للبيع فاذا رجعوا لدار ناو وتمكنوا من الشراء امسكوا وخرج بدارهم دارنا لكن اعتمد البلقينى قول القاضى لو كان الجهاد بدارنا ولم يتيسر شراء

(قوله لاجل نحو لجه) وخرج به ما لو ذبحه للاحتياج لجلده فتجب قيمته اه ع ش أى كامر (قوله آثر الامام) أى وجوب اه ع ش (قوله ذوى الحاجات) وعليه فلو اخذ غير ذوى الحاجة فالأقرب انه لا يضمه بر دله اه ع ش (قوله لمسافة بين يديه) قد يقال ما بين يديه ما يقطعه فى المستقبل فيشمل ما خلفه سم وهو كذلك سيد عمر ورشيدى (قوله فى رجوعه منه) أى من سفره (قول المتن ذلك) أى التبسط المذكور اه مغنى (قوله لانه اجنبى) إلى قوله وعلى الاول فى المغنى (قوله وقضية العز يزو تبعه الحاوى الخ) وهو المعتمد هنا هو مغنى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله بينه) أى بين استحقاقه للتبسط (قوله فيها) أى الغنيمة (قوله ووجد حاجته الخ) مفهومه انه إذا لم يجدها لم يلزمه الرد اه سم (قوله وهى) إلى المتن فى المغنى (قول المتن لزومه ردها الخ) أى ما لم تكن تافهة اه ع ش (قوله قبل قسمتها) متعلق بلزومه الخ وسيد كر محترزه (قوله ارادته) أى معنى الغنيمة اه ع ش (قوله وذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالباقي مما تبسط به (قوله فيرد) أى الباقي (قوله إن امكن) أى قسمته بان كان كثيراً اه مغنى (قوله والارادة للمصالح) أى جعله الامام فى سهم المصالح قال الامام ولا ريب أن إخراج الخمس منه ممكن وإنما هذا فى الاربعة أخماس اه مغنى (قوله أى الحريين) إلى التنبيه فى المغنى (قوله حله) أى التبسط (قوله ولو مع وجوده) أى الطعام ثم أى فى دار الحريين (قوله وتمكنوا من الشراء) أى بلا عزة اخذ اعمارهم فليراجع اه رشيدى (قوله جاز التبسط) أى بحسب الحاجة اه مغنى (قوله فى غير دارهم كخراب دارنا) لعل الاولى اسقاط لفظه فى عبارة المغنى محل الرجوع اه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فلو لم يجدوا فيها ذلك فلا اثر له فى منع التبسط فى الاصح لبقاء الماعنى اه مغنى (قوله والوصول) مبتدأ خبره قوله كهو الخ لنحو اهل هذنة فى دارهم الاخصر لدار نحو اهل هذنة عبارة المغنى وكدار الاسلام بدار اهل ذمة او عهد لا يمتنعون من معاملتنا اه (قوله ولم يمتنعوا) الجملة حال من نحو اهل هذنة (قوله كمو) أى كالوصول (قوله لانه مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ فى المغنى وإلى قوله كذا عبر به فى النهاية إلى لا قوله أو مكاتباً وقوله وإن نظر إلى وبرشيد وقوله وتبعهم شيخنا فى

(قوله وله التردد لمسافة بين يديه الخ) قد يقال ما بين يديه ما يقطعه فى المستقبل فيشمل ما خلفه (قوله وقضية العز يزو الخ) هو المعتمد (قوله ووجد حاجته) مفهومه انه إذا لم يجدها لا يلزم الرد (قوله معلوم من قوله الخ) فان قلت فى دعوى علمه من قوله المذكور بحث وذلك لاننا ما افاده ما هنا ان موضع التبسط غير دارهم ايضا إلى عمران الاسلام ولا يفيد ذلك قوله المذكور لصدقة على تقدير ان لا يكون ذلك الغير من موضع التبسط لكن تعدى باستصحاب تلك البقية إلى دار الاسلام قلت يبعد صدقة على ذلك التقدير التقييد بدار الاسلام نعم ما هنا يفيد محل القطع ومحل الخلاف (قوله لانه مفاد ذلك ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى الخ) لا يخفى ما فى هذا الكلام لان ما يفيد إيجاب الرد يفيد منع الاخذ قطعاً إذ يلزم قطعاً من إيجاب الرد منع الاخذ ولا يتصور مع إيجاب الرد جواز الاخذ

طعام جاز التبسط (وكذا) فى غير دارهم كخراب دارنا (مالم يصل عمران الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام والعلف لا مطلق عمرانه (فى الاصح) لبقاء الحاجة اليه والوصول لنحو اهل هذنة فى دارهم ولم يمتنعوا من مبايعة من مر بهم كهو لعمرانا (تنبيه) قوله وموضع التبسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ التصريح به ايضاح وقد يقال ليس معلوماً من كل وجه بل يستفاد من هذا مالم يستفاد من ذلك لان مفاد ذلك أن الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما بقى ومن هذا أن وصولهم لدار الاسلام مانع من الاخذ أى ان تمكنوا من الشراء ولم يكن الجهاد بها فهم حكمان مختلفان فوجب التصريح بهما لذلك (ولغنائم حر رشيد

ولو هو (موجود عليه بفلس الاعراض عن الغنيمة) بقوله استقطت حتى منها الارهت (٢٥٩) مراد به التملك (قبل القسمة) واختيار

التملك لانه به يحقق
الاخلاص المقصود من
الجهاد لتكون كلمة الله هي
العليا والمفلس لا يلزمه
الاكتساب باختيار
التملك وخرج بجرالقن
فلا يصح اعراضه وإن
كان رشيدا او مكاتباً بل
لا بد من اذن سيده على
الاجرة نعم يصح اعراض
بعض وقع في نوبته والا
ففيما يخص حرته فقط
وليس لسيده اعراض عن
مكاتبه وقته الماذون إذا
احاطت به الديون كما
يحثه الاذرعى وإن نظر غيره
في الثانية ويفرق بينه وبين
المفلس بان تصرفه عن نفسه
فصح اعراضه بخلاف
الماذون وبرشيد صبي
ومجنون وسفيه كسكران لم
يتعد فلا يصح اعراضهم
نعم يجوز عن كل قبل
القسمة وانما صح عفو
السفيه عن القود لانه
الواجب عينا فلا مال بوجه
وهنا ثبت له اختيار
التملك وهو حق مالى فامتنع
منه اسقاطه لانه لاهلية
فيه لذلك فاندفع اعتماد
جمع متأخرين وتبعهم
شيخنا في منهج صحة اعراضه
زاعمين ان ما ذكرناه مبنى
على ضعف اما بعد القسمة
وقبولها فامتنع لاستقرار
الملك وكذا بعد اختيار
التملك (والاصح جوازه)
اي الاعراض لمن ذكر
(بعد فرض الجنس) وقبل

منه جوه قوله لما سر الى ويصرف (قول المتن ولو موجودا عليه بفلس) اي او مرض او سكران متعد بسكره
وقوله عن الغنيمة اي حتمه منها هما كان اورضها له معنى (قوله بقوله استقطت حتى منها) اي فلا بد لصحة
الاعراض من هذا اللفظ ونحوه بما يدل عليه فلا يستقط حقه بترك الطلب وإن طال الزمن اعرض (قوله
منها اي الغنيمة) (قوله لا وهبت الخ) عبارة المعنى فان قال وهبت نصيبى منها للغنائمين وقصد الاسقاط
فكذلك او تملككم فلا لانه مجبول اه (قوله لان به يحقق الاخلاص) عبارة المعنى والاسنى لان الغرض
الاعظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن الملة والغنائم تابعة فن اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض
الاعظم اه (قوله المقصود) صفة الاخلاص وقوله من الجهاد الخ بيان الاخلاص المقصود وقوله لتكون
الخ متعلق بالجهاد (قوله والمفلس الخ) عبارة المعنى وانما كان المفلس كغيره لان الاعراض بمحض جهاده
لاخرة فلا يمنع منه ولان اختيار التملك كابتداء الاكتساب والمفلس لا يلزمه ذلك اه (قوله لا يلزمه
الاكتساب) اي مالم يعص بالدين كما هو واضح ومع ذلك فينبغي صحة اعراضه وإن اثم لان غايته انه ترك
التكسب وتركه لا يوجب شيئا على من اخذ ما كان يكسبه لو اراد التكسب اعرض (قوله وخرج بجر)
اي الذى قدره الشارح (قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل
في سيده اه سم (قوله فلا يصح اعراضه الخ) لان الحق فيما غنمه لسيده فلا اعراض له نهاية ومعنى (قوله
او مكاتب الخ) جزم المنهج باطلاق صحة اعراضه اه سم (قوله نعم يصح) الخ عبارة النهاية واما المبعوض
فان كان بينه وبين سيده مهايأة فلا اعتبار بمن وقع الاستحقاق في نوبته والا فيصح اعراضه عنه اه
(قوله وقع) اي الاستحقاق ولو قال عما وقع كان اوضح (قوله والا فقيما يخص الخ) دخل في قوله ولا ما وقع
في نوبته سيده فقط وما وقع لافى نوبته بقوا احدهما بان لم تكن مهايأة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حرته في
الصورتين وفيه نظري في الاولى بل القياس عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمحض الرق
ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزبادى الحر المبعوض فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مهايأة وفيما
يقابل رقه ان لم تكن اه سم وكذا يدل على ذلك عبارة النهاية المارة انفا ولكن يمكن ان يمنع الدخول
بان يفسر قول الشارح والابان لا يكون بينهما منابذة فيوافق ما في النهاية وشرح المنهج (قوله وليس
لسيده) الى قوله كذا عرفت في المعنى الاول وتبعهم شيخنا في منهجه (قوله وإن نظر غيره) اي شيخ الاسلام
في الاسنى اه معنى (قوله بينه) اي السيد في حق قته الماذون إذا احاطت به الديون وقوله بخلاف الماذون
يعنى سيد الماذون فان تصرفه عن غيره (قوله وبرشيد) عطف على قوله بحر (قوله فلا يصح اعراضهم) لان
عبارتهم ملغاة ولا اعراض ولى الاولين لعدم الخط في اعراضه للمولى عليه اه معنى (قوله بمن كل الخ)
اي بالبلوغ والافاقفة من الجنون والسكر وبفك الحجر (قوله صحة اعراضه) اي السفيه (قوله ان ما ذكرناه)
اي الشيخان من عدم صحة اعراض السفيه (قوله مبنى على ضعف) اي من ان السفيه يملك بمجرد الاغتنام
فيلزم حتمه ولا يستقط بالا اعراض اه معنى (قوله اما بعد القسمة الخ) محترز قبل القسمة في المتن (قوله
وقبولها) اي القسمة لفظا كما ياتي (قوله لن ذكر) اي الحر الرشيد اه معنى (قوله حتى كل منهم) اي
الغنائمين (قول المتن لغيرهم) اي الغنائمين نهاية ومعنى (قوله لما مر في جواز الخ) عبارة المعنى لان المعنى المصحح

(قوله القن) شمل الماذون له في التجارة سواء احاطت به الديون او لا وسياتي التفصيل في سيده (قوله فلا يصح
اعراضه) وإن كان رشيدا او مكاتباً بل لا بد من اذن سيده على الاجرة جزم في المنهج باطلاق صحة اعراض
المكاتب (قوله والا فقيما يخص حرته فقط) دخل في قوله والا ما وقع في نوبته سيده فقط وما وقع لافى نوبته
واحد منهما بان لم تكن مهايأة فقضيته صحة اعراضه فيما يخص حرته في صورتين وفيه نظري في الاولى بل القياس
عدم صحة اعراضه فيها مطلقا لانه في نوبته سيده كتمحض الرق ويدل على ذلك قول شرح المنهج وخرج بزبادى
التقييد بالحر والمكاتب الرقيق غير المكاتب والمكاتب والمكاتب فيما وقع في نوبته سيده ان كانت مهايأة وفيما

قسمة الانحاس الاربعة لان افرازه لا يتعين به حق كل منهم (و) (الاصح) (جوازه لجميعهم) لما مر في جواز اعراض بعضهم

ويصرف مصرف الخمس (و) الاصح (بطلانه من ذوى القربى) وإن انحصروا في واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث وخصهم لأن بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور (٢٦٠) فيها اعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب قهراً (والمعرض) عن حقه (كن لم يحضر)

للاعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله ويصرف) أى حقهم اه معنى (قول المتن وبطلانه من ذوى القربى) والمراد الجنس فيتناول اعراض بعضهم اه معنى (قوله لان بقية مستحق الخمس جهات عامة الخ) أنظر لو فرض انحصارها اه سم (اقول) حكمة معلوم من قول الشارح وإن انحصروا لانهم الخ (قوله وهو موهم) أى لتقسيم حق المعرض بين من ذكر ولو كان الاعراض بعد قسمة الغنيمة (قوله قبل القسمة بالكلية) أى قبل فرض الخمس (قوله على الباقيين) أى من الغانمين (قوله الاربعة) أى الاخماس الاربعة حق الغانمين (قوله فانها كانت الخ) أى بدون اعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمة عطف على قوله قبل القسمة (قوله آخر) الاولى الثانية (قوله له) أى لم يرد الاعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ اه سم (قوله فاز اهل الخمس به) أى بجميع المال اه سم (قوله بوجه ذلك) أى ما صححه المصنف المراد به ما ذكر (قوله بخلاف ما إذا فقد النكاح) أى كل من الغانمين ولو باعراضهم فيفوز اهل الخمس بجميع الغنيمة (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا يجوز كما هو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم انتهت فليتامل مع ما نظر به هنا اه سم (اقول) ولا بخلافه لان ما ذكره هناك في القدي بلد المال وما نظر به هنا في القدي بغير بلد المال (قوله فقد بعض اصناف الزكاة) أى مع كفاية نصيب الباقيين لهم (قوله إلى صنفه) أى إذا امكن قسمة نصيب المفقودين افراده الموجودة في غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بعض صنفه إذا لم يمكن قسمته لقلته وقوله إن وجد أى صنفه في غير بلد المال وقوله فلصنف آخر أى في غير بلد المال (قوله ويؤخذ من التشبيه) إلى قول المتن والصحيح فى النهاية (قوله من التشبيه) أى فى قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا اثر لرجوعه عن الاعراض) أى لا يعود حقه بالرجوع عنه (قوله مطلقاً) أى قبل القسمة أو بعدها اه عش (قوله رد الوصية) أى فان للوصى له رد الوصية (قوله بعد الموت وقبل القبول) ظرف للرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعده وبعد القبول فله الرجوع فى الوصية بالقبول بعد الموت فى الاول وبدونه فى الثانى (قوله وليس له الرجوع الخ) كان الاظهر الفاء بدل الواو ولعلم الحال اه رشيدى (اقول) بل الواو هى الظاهرة وإن كان بعض النسخ بالفاء (وكما لو اعرض

فيضم نصيبه للغنيمة ويقسم بين الباقيين واهل الخمس كذا عبر به غير واحد وهو موهم والمراد ان اعراضه إن كان قبل القسمة بالكلية أخذ اهل الخمس خمسهم وقسمت الاخماس الاربعة على الباقيين ففائدة الاعراض عادت اليهم فقط لان اهل الخمس لا يزيد ولا ينقص خمسهم باعراض بعض الغانمين ولا بعدهم وإنما تختلف الاربعة فانها كانت تقسم على خمسة مثلاً فصارت إذا كان المعرض واحداً تقسم على اربعة أو بعدها فان أخذ كل حصته وأفرزت حصته آخره فأعرض عنها ردت على اهل الاخماس الاربعة لا غير لما تقرران اهل الخمس اخذوا خمس الكل الغير المختلف بالاعراض وعدمه فان قلت لو أعرض الكل فاز اهل الخمس به فلم لم يقسم حق المعرض اخماساً بينهم وبين الغانمين تنزيلاً له منزلة غنيمة أخرى قلت يوجه ذلك بأنه ما بقى من الغانمين احد فهو الاحق لانه من الجنس بخلاف ما إذا فقد الكل لانه للضرورة حينئذ ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة تنقل حصته إلى صنفه أو بعضه إن

يقابل رقة إن لم تكن اه (قوله لان بقية مستحق الخمس جهات عامة لا يتصور فيها اعراض) أنظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك الآخر عليها اخذ من قوله الآتى باللفظ (قوله فاز اهل الخمس به) أى بجميع المال وفى الروض وشرحه ما نصه فلو اعرضوا جميعاً جاز وصرف الجميع مصرف الخمس اه وقوله فلو لم يقسم حق المعرض اخماساً الخ لا يخفى انه لو قسم كذلك لزم ان يكون الحاصل لبقية الغانمين بماعده دون اربعة الاخماس ولا صحاب الخمس بما عداه ازيد من الخمس وذلك لا يسوغ فهلا اجاب عن هذا السؤال بذلك فليتامل (قوله ونظيره فقد بعض اصناف الزكاة بنقل حصته إلى صنفه أو بعضه الخ) عبارته مع المتن فى باب قسم الصدقات أو عدم بعضهم أى الاصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عنه شيء بان وجدوا كلهم وفضلوا عن كفاية بعضهم شيء وجوزنا النقل مع وجودهم وجب النقل لذلك الصنف باقرب بلد اليه ولا كما هو الاصح فيرد نصيب المفقود من البعض أو الفاضل عنه أو عن بعضه على الباقيين إن نقص نصيبهم عن كفايتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نقله لذلك الصنف باقرب بلد اليهم اه فليتامل مع

وجدوا ولا فلصنف آخر فتأمله ويؤخذ من التشبيه أنه لا أثر لرجوعه عن الاعراض مطلقاً وهو متجه كموصى له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول فليس له الرجوع فيها كما مر وأما بحث شارح عود حقه برجوعه قبل القسمة لا بعدها تنزيلاً لاعراضه منزلة الهبة وللقسمة منزلة القبض وكما لو أعرض مالك كسرة عنها

له العود لاخذها فبعد قياسه غير صحيح لان الاعراض هنا ليس هبة ولا منزلة لان المعرض عنه هنا حق تملك لا عين ومن ثم جاز من نحو مفلس كما مر ولان الاعراض عن السكرة يصير هامة لا ملوكة ولا مستحقة للغير فجاز المعرض اخذها والاعراض عنها ينقل الحق للغير فلم يجز له الرجوع فيه (ومن مات) من الغائبين ولم يعرض (حقه لو ارثه) كسائر الحقوق فله طلبه والاعراض عنه (ولا تملك) الغنيمة (إلا بقسمة) مع الرضا بها باللفظ لا بالاستيلاء ولا لامتنع الاعراض وتخصيص كل طائفة بنوع منها (ولهم) أى الغائبين (التمك قبلها) باللفظ بان يقول كل بعد الحيازة وقبل القسمة اخترت ملك نصيبك بذلك أيضا (وقيل يملكون) بمجرد الحيازة لزوال ملك الكفار بالاستيلاء (وقيل) الملك موقوف فحينئذ (إن سلمت) الغنيمة (إلى القسمة بان ملكهم) على الاشاعة (ولأ) بان تلفت أو أعرضوا عنها (فلا) لأن الاستيلاء لا يتحقق إلا بالقسمة (ويملك العقار بالاستيلاء) مع القسمة وقبولها واختيار التملك بدليل قوله (٢٦١) (كالمقول) لأن الذى قدمه فيه هو ما ذكر

أو أراد يملك يختص أى يختصون به بمجرد الاستيلاء كما يختصون بالمقول (ولو كان فيها كلب أو كلاب تنفع لصيد أو حراسة) وأراده بعضهم أى الغائبين أو أهل الخنس (ولم ينزع) فيه (أعطيه) إذ لا ضرر فيه على غيره (ولأ) بان نوزع فيه (قسمت) عددا (إن أمكن) (ولأ) يمكن قسمها عددا (أقرع) بينهم قطعا للنزاع أما ما لا نفع فيه فلا يجوز اقتناؤه واستشكل الرافعي قوليهم هنا عدد اذ قال مرفى الوصية أنه تعتبر قيمتها عند من يرى لها قيمة وينظر إلى منافعتها فيمكن أن يقال بثله هنا وقد يفرق بان حق المشاركون ثم من الورثة أو بقية الموصى لهم أكرم من حق بقية الغائبين هنا فسمو مع هنا بما لم يسامح به ثم ثم رايت شيخنا فرق بما يؤل لذلك (والصحيح) أن سواد العراق من إضافة الجنس إلى بعضه إذ السواد أزيد من العراق

(الخ) عطف على قوله تنزيلا لاعراضه الخ (قوله له العود الخ) جواب لو (قوله فبعد) جواب أما (قوله ولان الاعراض الخ) عطف على قوله لان الاعراض هنا الخ (قوله والاعراض هنا) أى فى الغنيمة أه عش (قوله من الغائبين) إلى قول المتن ولهم فى المعنى (لأ) قوله باللفظ (قول المتن إلا بقسمة) أى باختيار التملك كافى الروضة كاصحابها معنى ويفيده قول المصنف الاتى ولهم التملك (قوله مع الرضا بها) أى القسمة أه عش (قوله ولأ الخ) عبارة المعنى لانهم لو ملكوها بالاستيلاء كالاصطياذ والتحتبط لم يصح اعراضهم ولان للامام ان يخص كل طائفة بنوع من المال ولو ملكوها لم يصح ابطال حقهم من نوع بغير رضاهم أه (قوله لامتنع الاعراض الخ) أى مع ان كلا منهما جائز عش (قوله وتخصيص كل طائفة الخ) أى وإن رغب غير تلك الطائفة فيه أخص به تلك الطائفة أه عش (قوله منها) أى الغنيمة (قوله قبلها) أى القسمة (قوله كل) ليس بقيد (قوله فيملك بذلك) أى ويملك كل نصيبه شائعا فيورث عنه ولا يصح رجوعه عنه أه عش (قوله أيضا) أى كما تملك بالقسمة مع الرضا بها (قوله بمجرد الحيازة) أى ملكا ضعيفا يسقط بالاعراض أه معنى (قوله أو اختيار التملك) عطف على القسمة (قوله لصيد) إلى قوله واستشكل فى المعنى (قوله من إضافة الجنس) إلى قوله لان مساحة العراق فى المعنى وإلى قوله قاله الماوردى فى النهاية (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح من إضافة الكل والمعنى السواد الذى العراق بعضه سم وعش ورشيدى (أقول) مراده بالجنس الكل بقريضة قوله اذ السواد الخ (قوله والسواد) أى مساحة السواد (قوله وهو غير صحيح الخ) وقد يجاب بان الإضافة هنا للبيان على خلاف ما فى المتن والمراد بالسواد هنا مطلق ارض ذات زروع وأشجار (قوله فى ثمانين) الأولى تعريفه ليطابق نعته (قوله وجملة العراق) أى باسقاط لفظة سواد (قوله سمي) إلى قوله وعراقا فى المعنى وإلى قوله وقيل لم يقفه فى النهاية الا قوله وقيل عشرة قوله وقيل لثلا إلى المتن (قوله سمي) أى سمى سواد العراق وكان الأولى وسى بو أو الاستئناف (قوله والخضرة الخ) وأيضا ان بين اللوين تقار بايطلق اسم أحدهما على الآخر اسنى ومعنى (قوله وعراقا) عطف على سواد (قوله اذ اصل العراق الخ) أى لغة أه عش (قوله بينهم) أى الغائبين أه معنى (قوله بذلوه له) أى أعطوه له لم يعرض وبغيره معنى واسنى (قوله أى الغائبون) إلى قوله وقيل لم يقفه فى المعنى الا قوله مساكنه وقوله وقيل عشرة وقوله وقيل (قوله وذوو القرى) أى المحصورون فى زمن عمر رضى الله تعالى عنه (قوله بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق ما نظر به هنا (قوله من إضافة الجنس) لعل الاوضح الكل والمعنى السواد الذى العراق بعضه (قوله لان لان يعمل فى ذلك بما فيه المصلحة لاهله) يؤخذ منه ان الحق فى وقف حصتهم لهم فلاحق لغيرهم فيها (قوله

بخمسة وثلاثين فرسخا لان مساحة العراق مائة وخمسة وعشرون فرسخا فى عرض ثمانين والسواد مائة وستون فى ذلك العرض وجملة سواد العراق بالتكسير عشرة الاف فرسخ قاله الماوردى كذا ذكره شارح وهو غير صحيح إذ حاصل ضرب طول العراق فى عرضه عشرة الاف وطول السواد فى عرضه اثنا عشر الفا وثمانمائة فالتفاوت بينهما الفان وثمانمائة وهو حاصل ضرب الخمسة والثلاثين الزائدة فى طول السواد فى ثمانين التى هى العرض وحينئذ فصواب العبارة وجملة العراق سمي سوادا لكثرة زرعها وشجرها والخضرة ترى من البعد سوادا وعراقا لا استواء أرضه وخطوها عن الجبال والأودية إذ اصل العراق الاستواء (فتح) فى زمن عمر رضى الله عنه (عنة) بفتح أوله أى قبر الماصح عنه أنه قسمه فى جملة الغنائم ولو كان صلاحا لم يقسمه (وقسم) بينهم كما قرر (ثم) بعد ملكهم له بالقسمة واستأله عمر رضى الله عنه قلوبهم (بذلوه) له أى الغائبون وذوو القرى وأما أهل الخنس الأربعة فالامام لا يحتاج فى وقف حقهم إلى بذل لان له أن يعمل فى ذلك بما فيه المصلحة لاهله (ووقف)

مادداً ما كنهوا بنية أى وقته عمر (على المسلمين) وأجره لاهله اجارة، وبدة لاهل السكينة بخراج معلوم يؤدون كل سنة فجزب الشعير درهمان والبر أربعة والشجر وقصب السكر ستة والنخل ثمانية وقيل عشرة والعنب عشرة والزيتون اثنا عشر وجملة مساحة الجريب ثلاثة آلاف وستة أذراع والباعث له على (٢٦٢) وقفه خوف اشتغال الغائبين بفلاحته عن الجهاد وقبل لللا يتخصوا هم وذريتهم به عن بقية

المسلمين (وخراجه) زرعاً او غرساً (اجرة) منجمة (تؤدى كل سنة) مثلاً (لمصالح المسلمين) يقدم الالهام فلاحهم فعلى هذا يتمتع ببيع شئ مما عدا ابنته ومساكنه وقيل لم يقفه بل باعه لاهله بثمان منجم على عمر الزمان للصلحة ايضاً وهو الخراج لان الناس لم يزوالوا يبيعونه من غير انكار ورد بان عمر أنكر على من اشترى شيئاً منه وابطل شراءه ونازع في ذلك البلقيني بانه لم يصح عنه اجارة ولا بيع وانما أقرها في ايدي أهلها بخراج ضربه عليهم وابن عبد السلام بان الحكم بالوقف على ذى اليد من غير بينة ولا اقرار لا يوافق قواعداً اذ اليد لا تزال شرعاً بمجرد خبر صحيح ويرد الاول بان ابقاها بأيديهم بالخراج في معنى الاجارة بل هو اجارة بناء على جواز المعاطاة والثاني بان محل ذلك في يد لم يعلم اصل وضعها فهذه هي التي لا تنزع بخبر صحيح من غير بينة ولا اقرار اماماً علم اصل وضع اليد عليه وانها غير يملك لكونه لا يملك فيعمل بذلك في سائر الايدي بعدها الا ترى ان

في وقف حصتهم لهم فلا حق لغيرهم فيها اه سم (قوله وأبنته) دطف تفسير لما يأتي في قوله وعمله في البناء الخ اه ع ش (قوله المصاحبة الخ) عبارة المغنى والاسنى على خلاف سائر الاجارات وجوزت كذلك المصاحبة السكينة في أموالهم مالا يجوز في أموالنا اه (قوله فجزب الشعير الخ) والجريب عشرة قصبات كل قصبة ستة أذرع بالهاشمية كل ذراع ست قبضات كل قبضة اربع اصابع فالجريب مساحة مربعة من الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعاً ما شياً وقال في الانوار الجريب ثلاثة آلاف وستة أذراع اه اسنى ومعنى عبارة الرشيدى الجريب هو المعروف في قرى مصر بالفدان وهو عشرة قصبات الخ (قوله والشجر) أى ماعد النخل والعنب والزيتون وانظر حكمة عدم تعرضه لبقية الحبوب ولعلمهم تكن تقصد للزراعة على حدة اه ع ش (قوله والباعث له) أى لعمر رضى الله تعالى عنه (قوله خوف اشتغال الغائبين الخ) أى لو تركه بأيديهم (قوله به) أى بسواد العراق (قوله يتمتع) أى لاهل السواد ببيع شئ ورهنه وهبته لكونه صار وقفاً ولهم اجارة مدة معلومة لا مؤبدة كسائر الاجارات ولا يجوز لغيره ساكنه ان عاجهم عنه ويقول أنا أستقبله وأعطى الخراج لانهم ملكوا بالارث المنفعة بعقد بعض آبائهم مع عمر رضى الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنفسخ با موت مغنى وروض مع شرحه (قوله وهو) أى الثمن المنجم (قوله في ذلك) أى في كل من قوله الواف والبيع (قوله لم يصح عنه) أى عمر رضى الله تعالى عنه (قوله أقرها) أى ارض السواد (قوله وابن عبد السلام) دطف على البلقيني (قوله على ذى اليد) متعلق بالحكم من غير بينة أى من غير ذى اليد ولا اقرار أى من ذى اليد (قوله ويرد الاول) أى نزاع البلقيني وقوله والثاني أى نزاع ابن عبد السلام (قوله أما ما علم أصل وضع اليد الخ) لقائل أن يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل اه سم (قوله لكونه لا يملك) يتأمل لان كونه لا يملك فرع ثبوت وقفه وهو محل النزاع اه سيد عمر (قوله بذلك) أى بخبر صحيح (قوله في سائر الايدي الخ) لعلة على حذف العاطف والمعطوف عليه والاصل في تلك اليد الموضوعة عليه وفي سائر الايدي الخ (قوله بما يتعجب الخ) قد يقال لا يجب لان استشكل المنقول لا يخرج عنه عن الاعتماد والصلاحية للافتاء وبفرض انه اعتمد ما ذكر وصححه مخالفنا للاصحاب فيحتمل تغاير الزميين واختلاف النظيرين ولا يجب حينئذ ايضاً لانه من تغير الاجتهاد اه سيد عمر (قوله انه ائق) أى ابن عبد السلام (قوله أى السواد) الى قوله ومن ثم في النهاية والى قوله اه في المغنى الا قوله ومن عذبتها الى المتن وقوله وعكس ذلك الى المتن (قوله أى السواد) أى سواد العراق (قول المتن من عبادان) مكان بقرب البصرة اه مغنى (قوله بفتح أوليها) عبارة المغنى بحاء مهملة وميم مفتوحة حين وقيدت الحديث بالموصل لاخراج حديثه اخرى عند بغداد سميت الموصل لان نوحاً ومن كان معه في السفينة لما نزلوا على الجودي ارادوا ان يعرفوا قدر الماء المتبقى أما ما علم أصل وضع اليد عليه الخ) لقائل ان يقول اليد فيما نحن فيه لم يعلم أصل وضعها الا من الخبر الصحيح وقد سلم ان اليد لا ترتفع بالخبر الصحيح فهذا الرد غير واضح فتأمل وما المانع من أن يجاب بمنع امتناع رفع اليد بالخبر الصحيح فليتأمل (قوله ان البصرة) قال في شرح مسلم ويقال لها البصرة بالتصغير قال صاحب المطالع ويقال لها تدمر ويقال لها المؤتفكة لانها انتفكت باهلها في اول الدهر قال السمعاني يقال البصرة قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزو ان في خلافة عمر ستة سبع عشرة من الهجرة وسكنها الناس سنة ثمان عشرة ولم يعبد الصنم قط على ارضها هكذا كان يقول ابو الفضل عبد الوهاب بن احمد بن معاوية الواعظ

الخلاف في ملك مكة لاهلها وعدمه استند لغير بينة ولا اقرار من ذى اليد وليس ملحظه الا ما قررته من العلم بأصل الوضع على عند كل من المجتهدين بما ظهر له من الدليل بل بما يتعجب منه أنه أفتى بهم ما بالقرافة من الابنية مستندا في ذلك لما ورد أن عمر وقفها على موتى المسلمين (وهو) أى السواد (من) أول (عبادان) بتشديد الواو (إلى) آخر (حديث الموصل) بفتح أوليها (طولا

ومن أول (القادسية) ومن عظيم ما هو به يضم أوله وفتح ثانية المعجم قريب من الكوفة (إلى) آخر (حلوان) بضم المهملة (عرضاً) باجماع المؤرخين (قلت الصحيح ان البصرة) بتثنية أوله والفتح أفصح وتسمى قبة (٢٦٣) الاسلام وخزانة العرب (ولان كانت

داخلة في حد السواد

فليس لها حكمه) لانها

كانت سبخة احياءا عثمان

ابن أبي العاص وعتبة بن

غزوان في زمن عمر رضي

الله عنهم سنة سبعة عشر

بعد فتح العراق (إلا في

موضع غربي دجلتها)

بفتح أوله وكسرها ويسمى

نهر الصراة (وموضع

شرقيها) اي الدجلة ويسمى

الفرات وعكس ذلك

شارحان والاشهر بل

المعروف ما قررناه (و)

الصحيح (ان ما في السواد

من الدور والمسكن

يجوز بيعه) لانه لم يدخل

في وقفه كامر (والله أعلم)

ومحله في البناء دون

الارض لشمول الوقف

لها ومن ثم قال الزركشي

كالادعى يشبه ان محل

جواز بيع البناء ما إذا

كانت الآلة من غير اجزاء

الارض الموقوفة وإلا

امتنع وعليه حمل ما نقله

البلقيني عن النص من ان

الموجود منها حال الفتح

وقف لا يجوز بيعه اه وهو

بعيد والذي يتجه حمله على

انه مبني على الضعيف ان

عمر وقف حتى الابنية

وليس لمن يده ارض من

السواد تناول ثمر أشجارها

على الارض فاخذوا حبلا وجعلوا فيه حجر اثم دوله في الماء فلم يزلوا كذلك حتى بلغوا مدينة الموصل فلما وصل الحجر سميت الموصل اه (قول المتن ومن القادسية) اسم مكان بينه وبين الكوفة نحو مرحلتين وبين بغداد نحو خمس مراحل سميت بذلك لان قدام نزلوها اه (قوله بضم المهملة) بلد معروف اه معنى (قوله باجماع المؤرخين) راجع إلى تحديد السواد طولاً وعرضاً بما ذكر (قوله والفتح افصح) اي في غير النسبة واما فيها فانه متعين اه عش (قوله وتسمى قبة الاسلام) ولم يغربها صم قط معنى وسم (قول المتن في حد السواد) أي سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أي في الوقفية والاجارة والخراج المضروب لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هذا ما يقتضيه سياق المصنف وبه يدفع ما لابن قاسم هنا اه رشدي اي من قوله يتأمل هذا الدليل اي قول الشارح لانها كانت سبخة الخ فقد يقال غاية الامر ان محلها كان موثلاً لكن شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته اه (قوله سبخة) بكسر الباء ارض ذات سباخ اي ملح اه عش (قوله نهر الصراة) بفتح الصاد (قول المتن وموضع شرقيها) وما سوى هذين الموضعين منها كان موثلاً احياء المسلمين اه معنى (قوله شارحان) منهما المحل اه عش (قوله ومحله) اي جواز البيع (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لهما من الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وناخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله حله) اي ما نقله البلقيني عن النص (قوله وليس لمن) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله تناول ثمر أشجارها) اي التي كانت موجودة قبل اجارة الارض إذ الحادث بعد ذلك ملك لمحدثه والاجارة شاملة لذلك لما تقدم من انه أجر جريب النخل والغنب والزيتون اه عش عبارة السيد عمر هذا واضح في الشجر القديم وما تفرع منه اما لو ابقى بغير اس من محل آخر وغرسه بالسواد المذكور فواضح انه ملك صاحبه وثمره كذلك اه وعبارة الرشدي قوله لما مر انها اي ارض السواد وهذا في الاشجار الموجودة عند الاجارة كما هو واضح وتصرح به عبارة الروضة اه اقول ومع هذا الاشكال باق على حاله إذ ظاهر كلامهم انه ما استثنى من وقفية السواد اجارته الا الابنية وان هذه خارجة عن قواعد الاجارة فتكون الاشجار القديمة داخلة في اجارته بل قولهم السابق وأجر جريب الشجر والنخل والغنب والزيتون صريح في ذلك ومقتضاه ان ثمره القديمة ملك لاهل السواد ايضا فليحذر (قوله فيصرفه او ثمنه الامام الخ) (تنبيه) لو رأى الامام اليوم ان يقف ارض الغنيمة كما فعل عمر رضي الله تعالى عنه وعقاراتها او منقولاتها جاز ان رضي الغائبون بذلك كنظيره فيما مر عن عمر رضي الله تعالى عنه لا فخر اعليهم وان خشي انها تشغلهم عن الجهاد لانهما ملكهم لكن يقهرهم على الخروج إلى الجهاد بحسب الحاجة ولا يرد شيء من الغنيمة إلى الكفار الا برضا الغائبين لانهم ملكوا أن يملكوها معنى وروض مع شرحه (قوله كادل عليه) الى قوله واما ما في فتح الباري في النهاية (قوله وهو الذي) اي وقوله تعالى وهو الخ (قوله الذين اخرجوا) اي وقوله تعالى الذين الخ (قوله فاضاف الدور اليهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا نظر لا يخفى اه رشدي عبارة عش قديتوقف في دلالة هذه لان اخر اجهم لم يكن بعد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور مملوكة لهم اذ ذاك

بالبصرة اه المقصود نقله (قوله لانها كانت سبخة احياءا عثمان الخ) يتأمل هذا الدليل فقد يقال غاية الامر ان محلها كان موثلاً لكن شمله الفتح فكيف انقطع حكمه عنه بالبناء فيه وحياته وكونه كان سبخة لا يقتضي انقطاع حكم الفتح عنه لانه مع ذلك مال ينتفع به لا يقال الكلام في ابنتها لما سألنا لاننا نقول فلا خصوصية لها بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين ابنتها وغيرها (قوله وهو بعيد) قد يقال بل لا يمكن مع تسليم ان الموقوف الارض دون البناء وظهور ان الابنية الموجودة حال الفتح اخذت لهما من

لما مر انها في أيديهم بالاجارة فيصرفه او ثمنه الامام لمصالح المسلمين (وفتحت مكة صلحا) كادل عليه قوله تعالى ولو قاتلكم الذين كفروا أي أهل مكة وهو الذي كف أيديهم عنكم وأيديكم عنهم ببطن مكة الذين اخرجوا من ديارهم أي المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم والخبر الصحيح من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن اتى سلاحه فهو آمن ومن أعلق بابه فهو آمن واستثناء افراد امر يقتلهم

يدل على عموم الامة ان الباقي ولم يساب عليه السلام أحد أو لا قسم عقار أو لا منقولا ولو فتحت عنوة لكان الامر بخلاف ذلك وإنما دخلها صلى الله عليه وسلم متاه بالقتال خوفا من غدرهم ونقضهم للصلح الذي وقع بينه وبين ابى سفيان رضى الله عنه قبل دخولها وفي البويطى ان اسفلها فتحة خالدا لدعوة واعلاها فتحة الزبير رضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهته فصار الحكم له وبهذا تجتمع الاخبار التي تظاهرها التعارض وأما ما في فتح البارى انه صح منه عليه السلام الامر بالقتال حيث قال أترون إلى أوباش قريش واتباعهم أحصوهم حصدا حتى توافوني بالصفا فجاءه ابوسفيان فقال ايحت خضراء قريش فقال صلى الله عليه وسلم من اغلق بابيه فهو آمن وان هذا حجة الاكثرين القتالين بالعنوة كوقوع القتال من خالد وكتصريحه صلى الله عليه وسلم بانها احاط له ساعة من نهار ونهيه عن التماس به في ذلك وان تركه القسمة لا يستلزم عدم العنوة فقد بين عليهم بدورهم بعد الفتح عنوة وأن قوله صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا إلا إذا كفوا عن القتال وظاهر الاحاديث الصحيحة ان قريش لم يلتزموا ذلك لانهم استعدوا للحرب فيجاب عنه وان سكنت عليه تلامذته وغيرهم اما عن الاول فبان صريح قوله حتى (٢٦٤) توافوني بالصفا ان امره إنما كان لخالد ومن معه الداخلين من اسفلها وقد بين موسى

ابن عتبة وغيره انه امرهم ان لا يقاتلوا الا من قاتلهم فالامر بالقتل فيما ذكره محمول على هذا التفصيل اى احصوهم وان قاتلوكم ولا مانع انه كرر قوله من اغلق بابيه فهو آمن وأما عن الثاني فهو ان وقوع القتال من خالد إنما كان لمن قاتله كما امر صلى الله عليه وسلم وبه صرح ائمة السير وبفرض انه باجتهاد منه فلا عبرة به مع رايه صلى الله عليه وسلم وأما عن الثالث فبان حلها له لا يستلزم وقوع القتال منه لمن لم يقاتله ولم يحل له صلى الله عليه وسلم اشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسير خصائصه صلى الله عليه وسلم وأما عن الرابع فهو انما لم نجعل عدم القسمة دليلا

اه (قوله يدل الخ) خبر والخبر الصحيح (قوله ولم يساب) ببناء الفاعل من باب الافعال أى لم يبط السلب (قوله إلى أوباش قريش) الاوباش الاخلاط والسفلة اه قاموس (قوله بالصفا) جبل معروف في مكة (قوله وان هذا الخ) كقوله وان تركها الخ قوله وان قوله الخ عطف على قوله انه صح الخ (قوله بانها) اى مكة (قوله لم يلتزموا ذلك) اى الانكشاف (قوله فيجاب) جواب اما قوله انه غلق بابيه اى عمافى الفتح (قوله اما عن الاول) وهو قوله انه صح عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالقتال (قوله فبان صريح قوله الخ) من اين اه سم (قوله فيما ذكره) أى فى الحديث الذى ذكره صاحب الفتح (قوله ولا مانع) جواب عما يقال ان القول المذكور قد سبق ذكره فى جملة احاديث تقتضى عموم الخطاب به وهو ينافى ما ادعاه من ان امره بذلك إنما كان لخالد ومن معه (قوله واما عن الثاني) وهو قوله كوقوع القتال الخ (قوله واما عن الثالث) وهو قوله وكتصريحه الخ (قوله واما عن الرابع) وهو قوله وان تركه القسمة الخ (قوله واما عن الخامس) وهو قوله وان قوله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله لا عبرة بها) اى بجهة غير جهة دخوله صلى الله عليه وسلم (قوله لانه) اى التأهب (قوله لخوف بادرة) البادرة على وزن نادرة ما يبدى من حدثك فى الغضب من قول أو فعل اه قاموس (قوله وحامل رايتهم) عطف على سيد الخبزرج (قوله بمر الظهران) اسم موضع بقرب مكة (قوله وان كان) غاية (قوله لان معناه الخ) هذا خلاف المتبادر فلا يدفع التأييد (قوله ان ان يضرب الخ) متعلق باطلق (قوله كادت) إلى قوله واما خبر فى المغنى إلا ما انبه عليه وإلى قوله قبل فى النهاية (قوله نعم الاولى عدم بيعها الخ) مقتضاه ان يبيعها وإجارتها خلاف الاولى كما فى المجموع ومال المغنى إلى ما قاله الزركشى من كراهتهما (قوله من خلاف من منعهما) ومن منع بيعها أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه (قوله فلا خلاف فى حل بيعها الخ) اى إذا لم يكن البناء من اجزاء ارض مكة كما يؤخذ مما مر فى بناء سواد العراق اه معنى (قوله رباعها) اى منازلها اه عرش (قوله قيل الخ) ومن قال به المغنى (قوله لان قضيته) اى الصلح (قوله اما بنفس الحصول) اى على المروج من ان النية يصير وقفا بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة اخذها قبل الفتح وتأخر الوقف عن الفتح (قوله فبان صريح قوله الخ) من اين

مستقلا بل مقويا على انك أن تجعله مستقلا بأن تقول الاصل فى عدم القسمة انه دليل على الصلح حتى يقوم دليل على خلافه فعدهما ظاهرا فى الصلح وان لم يستلزمه ومانحن فيه يكتفى فيه بالظاهر واما عن الخامس فهو ان اكابرهم كفوا عن القتال ولم يقع إلا من اخلاطهم فى غير الجهة التي دخل منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر انه لا عبرة بها ولا بمنها لانهم كانوا اخلاطا لا يعبأ بهم كما طبق عليه أئمة السير وبفرض تاهب قريش للقتال فهو لا يقتضى رد الصلح لانه لخوف بادرة تقع من شو اذ ذلك الجيش الحافل لاسما وقد سمعوا قول سعد سيد الخبزرج وحامل رايتهم بمر الظهران لابي سفيان اليوم يوم الملمحة اى القتل وإن كان صلى الله عليه وسلم قال كذب سعد واخذ الراية منه واعطاها الولده قيس اولعى اول الزبير رضى الله عنهم فان قلت يؤيد العنوة قوله عليه السلام ثانى يوم الفتح فى خطبته لاهل مكة اذهبوا فانتم الطلقاء قلت لا يؤيده لان معناه فانتم الذين اطلقهم الله بواسطة تركهم للقتال من أن يضرب عليهم أسرا واسترقاقا وحيث فهو دليل للصلح للعنوة (فدورها وارضا الحياة ملك اتباع) كما دلت عليه الاخبار ولم يزل الناس يتبايعونها نعم الاولى عدم بيعها وإجارتها خروجا من خلاف من منعها فى الارض اما البناء فلا خلاف فى حل بيعه وإجارته فهو ما أخبر مكة لاتباع رباعها ولا تورج دورها فضعيف خلافا للحاكم قيل قوله فدورها الخ يقتضى ترتب كونها ملكا على الصلح وليس كذلك لان قضيته انها وقف لانها فى موهو وقف اما بنفس حصوله

أول يقافه وكونها غير ملك على العنوة وليس كذلك أيضا لأن المفتوح عنوة غنيمة خمسة والصواب أنه **قوله** أقر الدور يداها لها على الملك الذي كانوا عليه ولا نظير في ذلك إلى أنها فتحت صلحا وعنوة اه ويرد بما يأتي أن من أنواع الصلح أن يقع على أن كل البلد لهم وهذا هو الواقع كما يشير إليه قول المعترض والصواب الخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضها ودورها ملك (٣٦٥) لاهلها يتصرفون فيه كيف شاؤوا ولا

يترتب ذلك على العنوة لاهلها إذا كانت غنيمة يكون خمس خمسها للصلح وثلاثة أخماس خمسها للجهاات عامة فلا يتمكن البقية من التصرف فيها كذلك فصح التفرع في كلامه على الصلح لا على العنوة وبأن انه لا اعتراض عليه ومصر فتحت عنوة وقيل صاحبا وهو مقتضى نص الام في الوصية وحله الاولون على ان المفتوح صلحا هي نفسها لا غير ولا يثبت الكنائس بها لقوة القول بأنها وجميع لإقليمها فتحت صلحا قيل ولاحتمال أنها كانت خارجة عنها ثم اتصلت فيه نظر لان الكنائس موجودة بها وبإقليمها فلا يتصور حيث لا القول بان الكل صلح الا ان يجاب بانهم راعوا في إبقائها قوة الخلاف كما تقرر ودمشق عنوة عند السبكي ومنقول الرافعي عن الرواي أن مدن الشام صلح وأرضها عنوة وبسطت الكلام على ذلك كما كثر بلاد الاسلام بما لا يستغنى عن مراجعته

أول يقافه أي على المذهب من أن الامام مخير بين أن يجعله وقفا على تقسم غلته على المرتزقة وان يبيعه ويقسم ثمنه بينهم **(قوله وكونها الخ)** عطف على قوله كونها ملكا الخ **(قوله فيه)** الاولى الثاني **(قوله)** وثلاثة أخماس خمسها الخ لم يقل واربعة أخماس خمسها ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع انها تمنع ملك اهلها اه سم **(قوله كذلك)** أي كيف شاؤا **(قوله وبأن الخ)** أي ظهر **(قوله ومصر فتحت عنوة)** كذا في النهاية والمعنى وشرح المنهج وقال الرشيدى أي ولم يصح انها وقعت كافي فتاوى والده وعليه فلاخراج في أرضها لاهلها ملك الغانمين ومورثة عنهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرفعة نقلا عن جماعة من العلماء انها فتحت عنوة وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أرضهم الخراج فليحروا لينظروا وضع الخراج فيها على قواعد مذهبا ثم رايت في حواشى ابن قاسم في الباب الاقاي ما هو صريح في ان المراد بمصر المفتوحة عنوة خصوص البلد لاجمع أراضيها وبه ينتفى الاشكال اه عبارة عش قوله وفتحت مصر عنوة أي وقراها ونحوها ما في إقليمها فتحت صلحا انتهى سم على المنهج نقلا عن فتاوى شيخ الاسلام اه **(قوله وحله الاولون الخ)** عبارة المعنى تمتة الصحيح ان مصر فتحت عنوة ومن نص عليه مالك في المدونة وأبو عبيد والطحاوى وغيرهم وان عمر رضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج وفي وصية الشافعى في الاما يقتضى انها فتحت صلحا وكان الليث يحدث عن زيد بن حبيب انها فتحت صلحا ثم نكثوا ففتحها عمر رضى الله تعالى عنه ثانيا عنوة ويمكن حمل الخلاف على هذا فن قال فتحت صلحا فنظر لاول الامرو من قال عنوة نظر لآخر الامر **(قوله هي نفسها)** والمراد بها مصر العتيقة والذى اعتمده شيخنا الحنفى ان مصر وقراتها فتحت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا وتفصيله في الشام وعلى هذا يكون أرضها غير مملوكة لاهلها بل ملكا للغانمين فلذا اخذ عليها الخراج إلا ان يقال يمكن ان تكون وصلت لاهلها بطريق من الطرق وانهم ورثة الغانمين واما ما كان فغضب الخراج لا ينافى الملك كما إذا فتحت البلد صلحا وشرط كونه لهم ويؤدون اخر اوجه كما ياتي في آخر الجزية اه بجيرى على شرح المنهج **(قوله ان مدن الشام)** أي فتحها اه عش

(فصل في امان الكفار) **(قوله في امان الكفار)** إلى قول المتن ويجب في النهاية لإاقوله ونازع فيه البلقينى وقوله واطال الى المتن **(قوله في امان الكفار)** أي وما يتبع ذلك اه عش أي من قوله والمسلم بدار كفر الخ **(قوله والمنحصر)** أي مطلق الا امان اه عش **(قوله لانه)** إلى قوله وعلى المعنى في المعنى **(قوله ان تعلق بمحصور الخ)** قضيته ان تامين الامام غير محصورين لا يسمى امانا وليس مراد احل وزيادى وقد يقال هو كذلك لانه حينئذ هدنة وان عقد بلفظ الا امان اه بجيرى **(قوله فالاول)** أي امان الكفار اه عش **(قوله او بغيره)** لا إلى غاية الخ قضيته ان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد انتهى شيخنا زيادى أي وإنما المراد أن الجزية لا يشترط كونها لمحصورين اه عش أي فالقيد خرج مخرج الغالب بجيرى وقوله وإنما المراد ان الجزية الخ أي والهدنة **(قوله ثالثا)** أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة اه عش **(قوله واصله)** أي الاصل في مطلق الا امان **(قوله يسعى بها)** أي يتحملها ويعقد ها مع الكفار اه بجيرى **(قوله ادناهم)** أي كالرقبة المسلبة لكافر اه عش **(قوله فن اخبر)** هو بالخاء المعجمة والفاء قال في المختار الحنفير الجير واخبره نقض عهده وعذر هو مثله في المصباح اه عش عبارة الرشيدى والهدنة فيه

(قوله ثلاثة أخماس خمسها) ولم ترك أربعة أخماس الغانمين مع أنها تمنع ملك أهلها

(فصل) يصح من كل مسلم مكلف مختار امان حربى الخ

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) في افتاء فيه أبلغ الرد على ظالم أراد إبطال أوقاف مصر محتجا بأنها فتحت عنوة

(فصل) في امان الكفار الذى هو قسم الجزية والهدنة وقسم من مطلق الا من لهم المنحصر في هذه الثلاثة لانه ان تعلق بمحصور فالاول أو بغيره لا إلى غاية ثالثا أو اليها فالثالث وأصا قوله تعالى وان أحد من المشركين استجارك الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فن أخبر مسلما أى نقض عهده فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين رواه الشيخان والذمة العهد والامان

والحرمة والحق وكل صحيح
هنا وقد تطلق على الذات
والنفس اللتين هما محلها
في نحو في ذمته كذا وبرئت
ذمته منه وعلى المعنى الذي
يصلح للالزام والالتزام
كما مر (يصح من كل مسلم
مكلف) وسكران (مختار)
ولو أمة لكافر وسفيها
وفاسقا وهو ما لقوله في
الخبر يسعى به أذناهم ولأن
عمر رضى الله عنه أجاز
أمان عبد على جميع الجيش
لا كافرا لانها مه وصيا
ومجنونا ومكرها كسائر
العقود نعم من جهل فساد
أمان أولئك يعرف ليلغ
مأمنه (أمان حرني) ولو قنا
وامرأة لأسيرا إلا من
أسره ما بقي بيده ومن
الامام (وعدد محصور) من
الحربيين كالمائة (فقط) أى
دون غير المحصور كاهل بلد
كبير لأن هذه هدنة وهي
لا تجوز لغير الامام ولو
أمن مائة ألف من مائة ألف
منهم وظهر بذلك سد باب
الجهاد أو بعضه بطل الكل
ان وقع ذلك معا وإلا فإما
ظهر الخلل به فقط (ولا
يصح أمان أسير لمن هو
معهم) ولا لغيرهم (في
الاصح) لأنه مقهور معهم
فهو كالمكره ولأنه غير
أمن منهم والمراد بمن معهم

للازالة أى من أزال خفارتها بأن قطع ذمته اه (قوله والحرمة) أى الاحترام اه عش (قوله هنا) أى
في الحديث (قوله) وقد تطلق أى الذمة شرعا اه عش (قوله اللتين هما محلها) أى فهو مجاز مرسل من
إطلاق اسم الحال على المحل كما صرح به الزيدى وانظر لإطلاق الذمة على الذات والنفس بأى معنى من المعنى
الاربعة المذكورة وفي كل منها بعد لا يخفى فليتأمل اه رشيدى وقوله وانظر الخ لم يظهر وجهه بعد تسليم
التجوز وظهور ان كلاما من المعاني الاربعة حال الذات والنفس محله (قوله محلها) أى الذمة اه عش (قوله
في نحو ذمته كذا الخ) وفي جعل هذا مثالا لمعنى الذات والنفس وقفة والاظهر التمثيل به للمعنى الآتى فتأمل
اه رشيدى (قوله كافر) أى فى البيع اه معنى (قول المتن يصح الخ) أى ولا يجب اه معنى (قوله
وسكران) أى متعدد بسكره اه معنى (قوله ولو أمة) إلى قوله نعم فى المعنى إلى قوله وهو ما إلى لا كافرا (قوله
ولو أمة) أى مسلمة اه عش (قوله ولو أمة لكافر) ظاهره ولو لسيدها وانظر ما للفرق بينها وبين الاسير بل
يقال انها من افراد اه رشيدى (قوله على جميع الجيش) أى وكانوا محصورين فلا يتأق ما يأتى من ان شرط
الامان أن يكون فى عدد محصور اه عش (قوله لا كافر الخ) ظاهره عطف على أمة ولا يخفى ما فيه وكان
يلغى جره عطفًا على قول المصنف كل مسلم الخ وقد يتكلف بأنه منصوب على نزع الخافض عبارة النهاية فلا
يصح من كافر اه (قوله يعرف الخ) أى وجوب اه عش أى يعرف الحرى المذكور بفساد امانه
(قوله ليلغ مأمته) النظر لم يقل وبلغ مأمته كما يقتضيه ما يأتى فى شرح ان لم يخف خيانة ثم رايت ان الروض
عبر بذلك عبارة مع شرحه فان اشار مسلم لكافر فظنه امانه بأشارته فجاء نوا انكر المسلم انه امانه او امانه نصي
ونحوه بمن لا يصح امانه وظن صحة أى الامان بلغناه مأمنه ولا نفتأله لعذره فان قال فى الاولى علمت أنه لم يرد
الامان وفى الثانية علمت أنه لا يصح امانه لم يبلغ المأمن بل يجوز اغتياله لإذلا امان له فان مات المشير قبل أن
يبين فلا امان ولا اغتيال فيبلغ المأمن (قوله ولو قنا الخ) أى ولو كان الحرى قنا الخ اه عش (قوله لا اسيرا)
إلى قول المتن ورسالة فى المعنى إلى قوله لم يبعهم إلى قوله المقيد وقوله ورد لا اسيرى إلى قوله وعليه قال (قوله
لا اسيرا) أى فلا يصح امانه اه عش (قوله كالمائة) أى او أكثر ما لم ينسد به باب الجهاد ولا ينافيه قول
المصنف فقط لأنه صفة لقوله محصور اه عش (قوله لأن هذه) أى تأمين غير المحصور اه عش أى
والثانيث لرعاية الخبر (قوله ولو آمن) هو بالمد والتخفيف أصله آمن به من تين أبدلت الثانية ألفا كما فى
الختار اه عش وقال البجيرى بالمد على الافصح ويجوز قصره مع التشديد اه (قوله وظهر بذلك سد باب
الجهاد الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد
محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد سم اه عش وعبارة البجيرى وعلم من
ذلك أنه لو أدى أمان الآحاد محصور إلى انسداد باب الجهاد امتنع وهو كذلك وفاء بالضابط شيخنا
الشورى فالمراد بالمحصور هنا ما لا يلزم عليه سد باب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سده كما نقله سم عن
شرح الاشاد اه (قوله ان وقع ذلك) أى التامين لمائة ألف (قوله وإلا) أى بان وقع مرتبا (قوله فإظهر
الخلل به) عبارة المعنى وشرح المنهج فينبغى صحة الاول فالاول إلى ظهور الخلل اه (قوله ولأنه غير آمن الخ)
عبارة المعنى تنبيه محل الخلاف فى الاسير المقيد والمحبوس وإن لم يكن مكرها لانه غير مقهور الخ ولأن وضع
الامان أن يأمن المؤمن وليس الاسير أمنا ما اسير الدار وهو المطلق بدار الكفر الممنوع من الخروج منها
فيصح امانه كفى التنبيه وغيره (قوله والمراد بمن معهم) أى المراد بهذا اللفظ هذا المعنى المذكور بعد وليس
المراد ظاهره كما يصح به صنيع الشارح حيث قال والمراد بمن معهم ولم يقل والمراد بالمقيد او المحبوس فكان
المصنف قال ولا يصح امان اسير مقيد او محبوس وحيث فلا يتأق قول الشارح فيهمر ولا لغيرهم إلا ان

(قوله ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم وظهر بذلك سد باب الجهاد او بعضه بطل الكل
الخ) قضية هذا ان ضابط الجواز ان لا ينسد باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن
وعدد محصور فقط إلا ان يريد بالمحصور هنا ما لا ينسد بتأمينه باب الجهاد

على أن لا يخرج من دارهم صح أمانه كالتاجر ورد الاسنوى له بان الاصح انه لا فرق (٣٦٧) مردود بان الاصح هو الفرق وعليه قال

الماوردي لما يكون مؤمنه
آمن بدارهم لا غير الا ان
يصرح بالامان في غيرها
(ويصح) الامان (بكل لفظ
يفيد مقصوده) صريح
كاجرتك او امتك او لا
باس او لا خوف او لا فرع
عليك او كناية بنية ككن
كيف شئت أو أنت على
ما تحب (وبكتابة) مع النية
لانها كناية (ورسالة) بلفظ
صريح او كناية مع النية ولو
مع كافر وصبي موثق بخبره
على الاوجه توسعة في حق
الدم (ويشترط) لصحة
الامان (علم الكافر بالامان)
كسائر العقود فان لم يعلمه
جازت المبادرة بقتله ولو من
مؤمنه ونازع فيه البلقيني
(فان رده) كقوله ما قبلت
امانك او امانك (بطل)
وكذا ان لم يقبل بان سكنت
(في الاصح) لانه عقد كالهبة
وأطال البلقيني وغيره في
ترجيح المقابل (وتكفي)
كتابة او (اشارة) او اماره
كتركه القتال او طلبه
الاجارة (مفهمة للقبول)
او الايجاب ثم هي كناية من
ناطق مطلقا وكذا الخرس
ان اختص بفهمها فطنون
وذلك لبناء الباب على التوسعة
ومن ثم جاز تعليقه بالغرر كان
جاء زيد فانت آمن اما غير
المفهمة فلعو (ويجب ان
لا تزيد مدته) في الذكر المحقق
(على اربعة اشهر) سواء

أبقينا المتن على ظاهره وقد علمت أنه غير مراد فاللافت حذفه فيما مر فتأمل اه رشیدی آی وان يقول
والمراد بلین هو معهم باعادة اللام (قوله) على ان لا يخرج من دارهم الخ) ولا يجب عليه الوفاء بالشرط
المذكور فيخرج من دارهم حيث امكنه الخروج كإياني في قول المصنف ولو شرطوا الخ اه ع ش (قوله
كالتاجر) ای من ابدارهم (قوله) وعلیه ای الفرق وصحة امان الاسير المطلق بدار الكفر (قول المتن ويصح
الامان بكل لفظ الخ) يخرج منه انه لا امان لما لهم المدفوع لمسلم على سبيل القراض او التوكيل حيث لم يقترب
به ما يشعر بما ذكر وينبغي ان يقال فيه اخذنا بما تقدم في الاخذ منهم على سبيل السوم أنه ان قصد الاستيلاء
عليه اختص به فلا يخمس والافغنية فخمس اه سيد عمر وقوله والافغنية الخ يظهر وجهه فليراجع
وليحرر (قوله صريح الخ) ولا فرق في اللفظ المذكور بين العربي كالا مثله المذكورة والعجمي كترس ای
لا تخف مغنى وروض (قوله بلفظ) الى قول المتن فان رده في المغنى الا قوله وصبي موثق بخبره على الاوجه
(قوله مع النية) راجع للمعطوف فقط (قوله ولو مع كافر) عبارة المغنى سواء كان الرسول مسلما ام كافرا
اه (قوله على الاوجه) وفاقا للنهاية وخلافا للمغنى حيث قال لا بد من تكليفه كما مؤمن اه (قوله) او لا
امنك) عبارة الروض فان قيل وقال لا تؤمنك فهو رد انتهت ای لان الامان لا يختص بطرف اه رشیدی
(قوله) واطال البلقيني الخ) مال اليه المغنى (قوله) في ترجيح المقابل) وهو الاكتفاء بالسكوت لكن يشترط
السكوت مع ما يشعر بالقبول وهو الكف من القتال كما صرح به الماوردي (اقول) وعليه فالخلاف
لفظي لما يأتي من قول الشارح او اماره كتركه القتال مغنى (قوله كناية) انظر فائدته مع قول المصنف
وبكتابة والجواب ان هذا في القبول وذلك في الايجاب سم على حج و اشارة الناطق لغو في سائر الابواب
الا هنا والحق بذلك الاشارة بجواب السائل من الملقى وبالاذن في دخول الدار والضيوف في الاكل ما قدم لهم
اه ع ش (قوله الاجارة) ای الامان (قوله) او الايجاب) لعل الاولى حذفه هنا وان افاد فائدة زائدة على ما مر
لانه يلزم عليه ان يكون هنا بقوله كناية مكررا بالنسبة اليه وان يكون مجرد ترك القتال تامينا والظاهر انه
غير مراد فليراجع اه رشیدی عبارة المغنى تنبيهان احدهما قد يوم كلامه ان الاشارة لا تكفي في ايجاب
الامان والمذهب الاكتفاء بها كما مر الثاني ان محل الخلاف في اعتبار القبول اذ لم يسبق منه استئجار فان سبق
لم يحتج للقبول جز ما اه (قوله ثم هي) ای الاشارة (قوله مطلقا) ای سواء اختص بفهمها فطنون ام لا
رشیدی وع ش (قوله وكذا الخرس) الانسب من اخرس (قوله) ان اختص بفهمها فطنون) فان فهمها
كل احد فصريحة مغنى ونهاية (قوله) وذلك لبناء الباب الخ) علة للاكتفاء باشارة الناطق هنا دون سائر
الابواب كالا يخفى لا لكون الاشارة من الناطق كناية مطلقا وان اوجهه السياق اه رشیدی ويصرح
به أيضا صنيع المغنى فكان الاولى تقديمه على قوله وكذا الخرس كافي للنهاية (قوله فلعو) (فرع) ما مر من
اعتبار صيغة الامان هو فيما اذا دخل الكافر بلادنا بلا سبب امان من دخل اليها رسول او لسمع القرآن او نحوه
بما ينقاد به للحق اذ اظهر له فهو آمن لا من دخل لتجارة فلو اخبره مسلم ان الدخول للتجارة امان فان صدقه
بلغ المامن والا غنيل ولا امام لا لاحاد جعل الدخول للتجارة امانا فان راى في الدخول لها مصلحة اه روض
مع شرحه زاد المغنى ولا يجب ايجابية من طلب الامان الا اذا طلبه لسمع كلام الله تعالى فتجب قطعها ولا يمل
اربعة اشهر بل قدر ما يتم به البيان اه وقوله البيان لعل صوابه السماع (قوله) في الذكر) الى قوله وفي الروضة
في النهاية الا قوله خلافا للقاضي وان تبعه البلقيني وقوله ويظهر وقوله ثم رايتهم صرحوا به (قوله للاية)
هي قوله تعالى فسيحوا في الارض اربعة اشهر اه ع ش (قوله) فان بلغتها) الى قول المتن وليس في المغنى
(قوله ومن ثم جاز) ای الامان في المراقبة والخشي فانهما ليستا من اهل الجزية اه مغنى (قوله) من غير
تقييد) ای بدة (قوله فان زاد) ای الامان على الجائز ای اربعة اشهر (قوله هذا) ای قول المصنف ويجب
(قوله او كناية) انظر فائدته مع وبكتابة والجواب أن هذا في القبول وذلك في الايجاب

أ. كان المؤمن الامام أم غيره للاية (وفي قول يجوز ما لم يتلزم) المدة (سنة) فان بلغتها امتنع قطعاً للاثارة الجزية ومن ثم جاز في المرأة والخشي
من غير تقييد فان زاد على الجائز بطل في الزائد فقط تفريقاً للصفة هذا ان لم يكن بتضعف والا كان الزائد للضعف المنوط بنظر الامام

كموفي الهدنة ولو اطلق الامان حل على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها المام بخلاف الهدنة لان بابها الضيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو من امام (امان يضرب) بفتح اوله (المسلمين كجاسوس) وطليعة كفار لخبر لا ضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تبليغ المام لان دخول مثله خيانة اما ما لا يضرب فيجوز ولان لم تظهر فيه (٣٦٨) مصلحة خلافا للقاضي وإن تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان الاحاد اما امان الامام فشرطه المصلحة (وليس للامام)

فضلان عن غيره (نبذ الامان) الصادر منه او من غيره كما هو ظاهر (ان لم يخف خيانة) لانه لا زم من جهتها امامع خوفها فينبذه الامام والمؤمن بكسر الميم اما المؤمن بفتحها فله نبذه متى شاء ويظهر انه حيث بطل امانه وجب تبليغه المام ثم ايتهم صرحوا به (ولا يدخل في الامان ماله واهله) اي فرعه غير المكلف وزوجته الموجودان (بدار الحرب) لان القصد تامين ذاته من قتل ورق دون غيره فيغنم ماله وتسبي ذراريه ثم نعم ان شرط دخول ماله واهله ثم على الامام او نائبه دخولا (وكذا مامعه) بدار الاسلام (منهما) ومثلها مامعه لغيره فلا يدخل ذلك كله (في الاصح) لما ذكر (الابشرط) نعم ثيابه ومركوبه وآلة استعماله ونفقة مدة امانه الضروريات لاحتياج لشرط وفي الروضة في موضع آخر دخول مامعه بلا شرط وهو ما عليه الجمهور وجمع يحمل هذا على ما اذا كان المؤمن الامام او نائبه والاول على ما اذا كان المؤمن غيرهما ويفرق بان ما يكون منهما

أن لا تزيد مدته الخ (قوله كموفي الهدنة) قضيته التشبيه بالهدنة لجواز الزيادة على الاربعة أشهر الى عشرين حيث رأى المصلحة ولا يجوز الزيادة على العشر اه ع ش (قوله الامان) نائب فاعل اطلق (قوله بخلاف الهدنة) فانه يبطل عقدها عند الاطلاق سم ومعنى (قوله لان بابها الضيق) بدليل عدم صحتها من الاحاد بخلاف الامان اه معنى (قول المتن ولا يجوز امان يضرب المسلمين) فلو آتينا آحادا على طرق الفزاق واحتجنا إلى حمل الزاد والعلف ولو لا الامان لاخذنا اطعمة الكفار لم يصح الامان للضرر اسنى ومعنى (قول المتن كجاسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحا ونحوه بما يعينهم الى دار الحرب اه معنى (قوله لخبر لا ضرر ولا ضرار) اي لا يضرب نفسه ولا يضرب غيره فالمعنى لا ضرر تدخلونه على انفسكم ولا ضرار لغيركم اه ع ش (قوله ثم قال) اي البلقيني اه معنى (قوله هذا) اي الخلاف (قوله اما امان الامام فشرطه الخ) هذا ظاهر اه معنى (قوله فينبذه الامام الخ) وجوبه بافولم ينبذه هل يبطل بنفسه حيث مضت مدة بعد علمه يمكن فيها النبذ او لافيه نظر والاقرب الاول لوجود الخلل المتأني لا بدئانه وكل مانع من الصحة اذا قارن ولو طر الفساد الامان صوا على خلافه اه ع ش (قوله والمؤمن) الو او بمعنى او (قوله حيث بطل امانه) اي منا او منه اه ع ش (قوله اي فرعه) الى التنبيه في المعنى (قوله غير المكلف) اي الصغير والمجنون اه معنى (قوله وزوجته) قال شيخنا الزياي المعتمد انها لا تدخل الا بالتنصيص عليها ومثله في سم على المنهج نقلا عن الشارح اه ع ش وكان ينبغي ان تكتب هذه على قول الشارح الآتي نعم ان شرط الخ ثم ما نقله عن الزياي خلاف ما اتفق عليه التحفة والنهاية والمعنى وشرح المنهج لا يعمل به في الافتاء والقضاء (قوله ثم) اي في دار الحرب (قوله على الامام او نائبه) اي خلاف ما لا بشرط على غيرهما فلا يدخلان حينئذ نهاية ومعنى (قوله دخلوا) الانسب الثانية (قوله بدار الاسلام) اي وان لم يكن في حيازته اه معنى (قوله لما ذكر) اي من ان القصد تامين ذاته الخ (قول المتن لا بشرط) اي اذا امنه غير الامام فان امنه الامام دخل مامعه ولو اغيره بلا شرط ومعنى ونهاية (قوله وآلة استعماله) اي في حرفته اه معنى (قوله لاحتياج لشرط) اي امنه الامام او نائبه او غيرهما (قوله وجمع) الى التنبيه في المعنى لا قوله ويفرق إلى لو انعكس (قوله وجمع الخ) وحاصل ذلك دخول مامعه في الامان بما لا بد له منه غالبا كشيء بهو نفقة مدته مطلقا وما زاد على ذلك يدخل ايضا ان كان المؤمن الامام والام لا يدخل الا بشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان امنه الامام وشرط دخوله والا فلا نهاية (قوله يحمل هذا) اي ما في موضع اخر من الروضة وقوله والاول اي ما هنا من عدم الدخول إلا بشرط (قوله بأن أمن) أي الحر (قوله بها) أي الموجودان بدار الحرب (قوله وإلا) أي بأن أمنه غيرهما اه معنى (قوله وما لا يحتاجه الخ) اي بخلاف ما يحتاجه فيدخل من غير شرط اه معنى (قوله فان كانا) اي أهله وماله (قوله أن شرطه الامام) أي أو نائبه (قوله عندنا) أي الموجودين في دارنا (قوله وإن نقض) غاية والضمير المستتر للامان وفي الاسنى ومن اسباب النقض ان يعود ليطون ثم اه (قوله ما بقي حيا) وان مات فولده الذي عندنا إذا بلغ وقبل الجزية ترك وإلا بلغ المامن واما ماله الذي عندنا فهو لوارثه الذي فقط دون الحرب فان فقدوا رثه الذي في اه روض مع شرحه (قوله وإلا) اي وإن تمكن من ذلك وأخذ شيئاً منه ثم عاد لياخذ الباقي اه أسنى (قوله أي حرب) إلى قوله ولا أظن في النهاية (قوله كذلك) أي كدار الحرب في التفصيل الآتي (قوله لشرفه) إلى التنبيه في المعنى لا قوله ولم تحرم الى لورجى ظهور الاسلام

(قوله بخلاف الهدنة) فان الاطلاق يبطلها

في الدار التي فيها ذاته تكون التبعية فيه أقوى مما ليس بتلك الدار ومن ثم لو انعكس ما تقرر بان أمن وهو بدارهم دخل أهله وماله (قوله) بها ولو بلا شرط ان امنه الامام او نائبه والام لا يدخل أهله وما لا يحتاجه من ماله الا بشرط فان كانا بدار نادخلان ان شرطه الامام لا غيره (تنبيه) يبقى امان ماله واهله عندنا وإن نقض ما بقي حيا وله دخول دارنا لاخذة ولو متكررا لكن إن لم يتمكن من أخذ الكل دفعة ولا اجاز قتله واسره (والمسلم بدار كفر) اي حرب ويظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك (ان امكنه اظهار دينه) لشرفه او شرف قوموه وان فتنه في دينه

ولم يرج ظهور الاسلام هناك بمقامه (استحب له الهجرة) إلى دار الاسلام ثلاثا يكثر سوادهم وربما كادوه ولم تجب لقدرته على إظهار دينه ولم تحرم لأن من شأن المسلم بينهم القهر والعجز ومن ثم لورجاء ظهور الاسلام بمقامه ثم كان مقامه أفضل أو قدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبالا لمحله دار الاسلام فلو هاجر لصار دار حرب ثم إن قدر على قتلهم ودعاهم للاسلام لم يؤمل الا فلا (تنبه) يؤخذ من قوله لان محله دار الاسلام ان كل محل قدر أهله فيه على الامتناع من (٣٦٩) الحريين صار دارا اسلام وحيد الظاهر أنه

يتعذر عوده دار كفو وإن استولوا عليه كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فقوله لصار دار حرب المراد به صيرورته كذلك صورة لاحكامه لا لزوم أن ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دار حرب ولا اظن اصحابنا يسمون بذلك بل يلزم عليه فساد هو انهم لو استولوا على دار اسلام في ملك أهله ثم فتحناها عنوة ملكناها على ملاكها وهو في غاية بعد ثم رايت الرافعي وغيره ذكروا نقل عن اصحاب ان دار الاسلام ثلاثة اقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم فتحوه وأقروا أهله عليه بجزية ملكوه او لا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الرافعي وعدم القسم الثاني بين انه يكنى في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامام وإن لم يكن فيها مسلم قال واما عدم الثالث فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكنى لاستمرار الحكم ورايت لبعض المتأخرين ان محله إذا لم يمنعوا المسلمين منها

(قوله ولم يرج الخ) ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم ولم يرج نصرة الاسلام هجرته أخذ ما يأتي اه ع ش (قوله بمقامه) بدل من هناك (قول المتن استحب له الهجرة) وينبغي تقييده بما إذا لم يكن في إقامته مصلحة للمسلمين ولو حصل التقوى بها للضعفاء العاجزين عن الهجرة أخذ ما يأتي في شرح ولا وجبت إن أطاها (قوله ثلاثا يكثر الخ) ببناء الفاعل من التكثر (قوله وربما كادوه) أي أو يميل اليهم اسنى ومعنى (قوله ولم تجب) أي الهجرة اه ع ش (قوله ومن ثم) لعل المشار اليه قوله لان من شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به انحيازه عنهم في مكان من دارهم بحري (قوله بالهجرة) أي بمجيئهم اليهم اه ع ش (قوله كما صرح به الخبر الصحيح الاسلام يعلو الخ) دعوى صراحة الحديث فيما افاده محل تأمل إذا المتبادر منه ان المراد بعلوه انتشاره واشتارعه وإخماد الكفر إلى ان يأتي الوقت الموعود به قرب الساعة وهذا لا يتنافى صيرورة بعض داره دار حرب كما لا يتنافى غلبة الكفار لاهله ونصرتهم عليهم في كثير من الوقائع اه سيد عمر (قوله فقوله الخ) هذا التاويل خلاف ظاهر اللفظ اذا المتبادر كونه كذلك حقيقة وحكما لا صورة فقط وبعيد من حيث المعنى اذ صيرورته كذلك صورة فقط لا محذور كليا فيه فليتأمل اه سيد عمر وقديقال ان الشارح علل التاويل المذكور بقوله ولا لزوم الخ فنهى دون علمته مكبرة في علم المناظرة (قوله بذلك) أي يعود دار اسلام دار حرب وكذا ضمير عليه (قوله على ملاكها) أي مستعليا عليهم (قوله وهو في غاية البعد) بل يخالف لما صرحوا به ان المسلم لا يزول ملكه باخذ اهل الحرب له منه قهر افعلى من وصل اليه ولو بشر ارمده اليه كما مر في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أي في الحال (قوله أولا) بسكون الواو (قوله وعدم القسم الثاني) أي من دار الاسلام (قوله قال) أي ثم قال الرافعي (قوله إن محله) أي كفاية الاستيلاء القديم (قوله) وحيتذ فكلهم صريح الخ يتأمل هذه الصراحة ان ماخذها مما سبق في كلامه اه سيد عمر اقول ماخذها رواية الرافعي وغيره عن اصحاب انهم عدوا القسم الثالث من دار الاسلام وبه يتدفع ايضا ما في سم المبنى على ان ماخذها قول الرافعي فقد يوجد في كلامهم ما يشعر الخ (قوله مطلقا) أي غلب عليه الكفار بعد ان لا يمنعوا المسلمين منها لا (قوله يمكنه) إلى قوله لكن إن أمنت في المعنى لا قوله واثم بالاقامة وإلى قوله واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة) وسميت هجرة لانهم هجروا ديارهم ولم يقيدوا ذلك بامن الطريق ولا بوجود الزاد والراحلة وينبغي عدم الوجوب إن خاف على نفسه من خوف الطريق او من ترك الزاد او من عدم الراحة اه معنى ويأتي في الشارح ما يوافق (قوله واثم بالاقامة) من عطف لازم (قوله على نفسها) أي ابيضعها (قوله فعذور) أي إلى ان يطبقها فان فتح البلد قبل ان يهاجر سقط عنه الهجرة اسنى ومعنى (قوله والخبر الصحيح الخ) في الاستدلال به توقف عبارة الاسنى والمعنى وخبر اني داود وغيره ان ابرى من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين اه (قوله وخبر لا هجرة الخ) استئناف ياتي (قوله أي من مكة) خبر وخبر لا هجرة الخ (قوله واستثنى)

(قوله او قدر على الامتناع الخ) قد يقتضى وجوب المقام على الامام او نائبه مع من معه من المسلمين إذا دخلوا دار الحرب وقدر على الامتناع كما هو الغالب ولم يختل امر دار الاسلام بمقامهم هناك ولا تخلو عن البعد فليتأمل (قوله) وحيتذ فكلهم صريح الخ في الصراحة نظر خصوصاً مع احتمال ان يراد بالاستيلاء

ولا نفى دار كفر اه وما ذكره عن بعض المتأخرين بعيد نقلا ومدركا كما هو واضح فحيث ذكروا كلامهم صريح فيما ذكرته ان ما حكم بانه دار اسلام لا يصير بعد ذلك دار كفر مطلقا (ولا) يمكنه إظهار دينه او خاف فتنة في دينه (وجبت) الهجرة (إن أطاها) واثم بالاقامة ولو امرأة وإن لم تجد محر ما لكن إن أمنت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كما هو ظاهر فان لم يطبقها فعذور وذلك لقوله تعالى إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم الآية وللخبر الصحيح لا تنقطع الهجرة ما فو تل الكفار وخبر لا هجرة بعد الفتح أي من مكة لانها صارت دار اسلام إلى يوم القيامة واستثنى من في إقامته مصلحة للمسلمين أخذ ما جاء أن العباس رضى الله عنه أسلم قبل بدرو استمر مخفيا لإسلامه

إلى فتح مكة يكتب بإخبارهم إلى النبي ﷺ وكان يحب التقدم عليه فيكتب له أن مقامك بمكة خير والاستدلال بذلك يتوقف على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأنه كتب إليه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها الإسلام ولا عدمه وبفرض ذلك كله فهو كان آمنا غير خائف من فتنه ومن هو كذلك (٢٧٠) لا تلزمه الهجرة فلا دليل في ذلك أصلا ثم رايت شيخ الإسلام الحافظ في الاصابة قال

إلى قوله أخذ في الاسنى وإلى قوله والاستدلال في المغنى عبارة الاول واستثنى البلقيني من ذلك ما إذا كان في إقامته مصلحة للمسلمين فتجوز له الإقامة اهـ وعبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في إقامته مصلحة للمسلمين فقد حكى ابن عبد البر وغيره أن إسلام العباس رضى الله تعالى عنه كان قبل بدر وكان يكتبه ويكتب إلى النبي ﷺ بإخبار المشركين وكان المسلمون يتقون به وكان يحب الخ (قوله إلى فتح مكة) إلى أي قر به فلا يخالف ما يأتي عن الاصابة (قوله بذلك) أي بقصة العباس رضى الله تعالى عنه (قوله قبل الهجرة) أي هجرة العباس (قوله وأنه الخ) أي وثبت أنه الخ (قوله ولم يثبت ذلك) أي كل منهم ما ولعل مراده لم يثبت بخبر صحيح ولا فطلق ورود الخبر بذلك لا ينكر كما مر (قوله على أن الكتابة الخ) لما ورد عليه أن المثبت مقدم على النافي احتاج إلى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض ذلك الخ) أي من ثبوت الأمرين واستلزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ ولا بد في عدم اللزوم من بيان أنه كان يمكنه إظهار دينه أيضا ولم يبين ذلك اهـ سم (قوله في الاصابة) في أسماء الصحابة والجار متعلق بقول وقوله في ترجمته أي العباس رضى الله تعالى عنه بدل منه (قوله فافتدى نفسه وعقيلًا) أي بعد أسرها (قوله وهو صريح بما ذكرته) يعني في عدم ثبوت إسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته ﷺ إليه بأن مقامك بمكة خير أقول وفي كونه صريحًا في الأمرين نظر لاسمي الثاني إذا الاصابة ساكت عنه والساكت عن شيء لا ينسب إليه ذلك الشيء (قوله وذكر صاحب المعتمد) إلى قوله وافرده في المغنى والاسنى الاقوله أي واجبا (قوله هنا) لعل كلمة من سقطت من قلم الناسخ عبارة المغنى من دار الكفر اهـ (قوله تجب من بلد اسلام الخ) وفي الفروع لابن مفلح المقدسى الحنبلى مانصه ولا تجب الهجرة من بين أهل المعاصى وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى أن ارضى واسعة الخ أن المعنى إذا عمل بالمعاصى في ارض فاخرجوا منها وبه قال عطاء وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى منكم منكرا فليغيره الحديث وعلى هذا العمل اهـ سيد عمر (قوله ويوافقه) أي ما ذكره صاحب المعتمد (قوله إلى حيث تنهاى له العبادة الخ) فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك أي الحق كما في زماننا فلا وجوب بخلاف اهـ معنى (قوله نقل ذلك) أي ما في المعتمد (قوله وأقروه) ومن أقره الاسنى والمغنى (قوله وينازع فيه) أي ما ذكره صاحب المعتمد (قوله آت لهو) أي استهياها (قوله لا يلزمه الانتقال) أي من جبرتها (قوله ولا فعل منه) جملة حالية (قوله ذلك) أي من في جواره (قوله مع النقلة) أي إلى دار بعيدة (قوله فلم يلزمه) أي التحول (قوله بخلاف هذا) أي من عجز عن إظهار الحق (قوله قضية هذا) أي الفرق (قوله أن ذلك) أي من في جواره آت الله وكذا الإشارة بقوله وهذا الخ (قوله إذا لم يلزمه) أي الانتقال (قوله فاولى البلد) الاولى من البلد (قوله على أن قضية الخ) ولما كان قوله لأنه إذا لم يلزمه الخ قابلا للنبع بما مر في قوله فإن قلت الخ احتاج إلى هذا الجواب العلوى (قوله وبفرض اعتماد ذلك) أي ما ذكره صاحب المعتمد (قوله به) أي بذلك القيد (قوله وبأن شرط الخ) أي وصرح بأن الخ (قوله أن يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك) فإن استوت جميع البلاد في عدم إظهار ذلك كما في زماننا فلا وجوب بخلاف اهـ معنى (قوله والحاصل أن الذى يتعين الخ) محل تأمل والذى يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشرط المذكورة من غير توقف على ما ذكره

القديم الاستيلاء الاصل وهو ما كان للمسلمين من أول الأمر الآن يقال من لازم استيلاء المسلمين الطرول سبق الكفر وعروض الإسلام (قوله ومن هو كذلك) لا تلزمه الهجرة الخ لا بد في عدم اللزوم من بيان أنه كان

في ترجمته حاضرة العتبة مع الانصار قبل أن يسلم وشهد بدرا مع المشركين مكرها فافتدى نفسه وعقيلًا ورجع إلى مكة فيقال أنه أسلم وكنتم قومه ذلك فكان يكتب الأخبار إليه ﷺ ثم هاجر قبل الفتح بقليل اهـ وهو صريح فيما ذكرته وذكر صاحب المعتمد أن الهجرة كما تجب هنا تجب من بلد اسلام أظهر بها حقاً وأجاب ولم يقبل منه ولا قدر على إظهاره وتوافقه قول البغوى في تفسير سورة العنكبوت يجب على كل من كان يبلد تعمل فيه المعاصى ولا يمكنه تغييرها الهجرة إلى حيث تنهاى له العبادة لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين نقل ذلك جمع من الشراح وغيرهم منهم الاذرى والزركشى وأقروه وينازع فيه ما مر في الولية أن من بجواره آت لهو لا يلزمه الانتقال وعلله السبكي بأن في مفارقة داره ضررا عليه ولا فعل منه فإن قلت ذلك مع النقلة يصدق عليه أنه في بلد المعصية فلم يلزمه بخلاف هذا فإنه بالنقلة

يفارق بلد المعصية بالكلية قلت قضية هذا بل صريحه أن ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا لم يلزمه به لأنه إذا لم يلزمه من الجوار من فاولى البلد على أن قضية كلام السبكي المذكور أنه لا نظر لبلد ولا لجرار بل للشفقة وهي في التحول من البلد أشق وبفرض اعتماد ذلك فيجب تقييده بما إذا لم تكن في إقامته مصلحة للمسلمين أخذ من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالأولى ثم رايت البلقيني صرح به وبأن شرط ذلك أيضاً أن يقدر على الانتقال لبلد سالمة من ذلك وأن تكون عنده المؤن المعتبرة في الحج والحاصل أن الذى يتعين اعتياده في ذلك أن شرط

وجوب الانتقال هذه الشروط المذكورة أن تظهر المعاصي المجمع عليها في ذلك المحل بحيث لا يستحي أهله كلهم من ذلك إنزكهم أزالها مع القدرة لأن الأقامة حينئذ معهم تعدا عانة وتقريرا لهم على المعاصي (ولو قدر أسير على هرب لزومه) وإن أمكنه اظهار دينه كما صححه الامام واقتضى كلام الزركشي اعتماده تخلصا لنفسه من رق الاسر لكن الذي جزم به القمولى (٢٧١) ومن تبعه وقال الزركشي انه قياس مأمور

في الهجرة أو أنه لما يلزمه ذلك لأن يمكنه اظهار دينه ولك أن تقول ان أطلقوه من الاسر بان ابا حوا له ماشاء من مكث عندهم وعدم تعيين الثاني والاعتين الاول كما هو ظاهر من تغليبه المذكور (ولو أطلقوه بلا شرط فله اغتيالهم) قتلوا وسيبوا واخذوا للمال لانهم لم يستامنوه وليس المراد هنا حقيقة الغيلة وهي ان يتخذه فيذهب به لمحل خال ثم يقتله (أو) أطلقوه (على انهم في امانه) أو عكسه (حرم) عليه اغتيالهم لان الايمان من احد الجانبين متعذر نعم إن قالوا آمناك ولا امان لنا عليك اى ولا امان يجب لنا عليك جاز له اغتيالهم (فان تبعه قوم) أو واحد منهم بعد خروجه (فليدفعهم) وجوبا ان حاربوه وكانوا مثليه فاقبل والافند با كذا قيل ويرده مأمور أن الثبات للضعيف إنما يجب في الصف (ولو يقتلهم) ابتداء ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم بذلك على المعتمد كذا قيل ايضا وهو اوضح إن سلم انتقاض امانهم بذلك سواء ارادوا مجرد درده أم نحو قتله وفي عمومه نظر

من الزيادة هذا ويدخل في قولهم حيث يتبينه العبادة ان تجزئه الهجرة إلى ادنى محل يأمن فيه على نفسه وما يتعلق بها بحيث لا يعد مقبلا معهم ودخوله إلى البلد في بعض الاحيان لقضاء حاجة ضرورية لا يعد به مقبلا ولا ينافي هجرته اه سيد عمر (قوله المعاصي الخ) لعل الال للجنس لا الاستغراق (قول المتن ولو قدر أسير) اى فى ايدى الكفار اه معنى (قوله وإن أمكنه) إلى قوله لكن الذى في النهاية والمعنى (قوله) واقتضى كلام الزركشي اعتماده) وهو الاصح انه نية (قوله لكن الذى جزم به القمولى الخ) عبارة المعنى وإن جزم القمولى وغيره بتقيده بعدم الامكان اه (قوله) إن لم يمكنه اظهار دينه (أى ولا فيسين (قوله الثاني) أى عدم اللزوم وقوله الاول اى اللزوم (قوله من تغليبه) اى الامام وهو قوله تخلصا لنفسه الخ (قوله قتل) إلى قوله إن حاربوه فى المعنى لا قوله اى ولا امان يجب لنا عليك وإلى قوله على المعتمد فى النهاية لكن بزيادة قيد باتى (قوله وهى) اى حقيقة الغيلة (قوله) أو أطلقوه على انهم فى امانه (أى وإن لم يؤمنوه كما نص عليه فى الام اه معنى (قوله أو عكسه) اى او وجد عكسه اه ع ش ويحوز جره عطف على مدخول على عبارة المعنى وكذا لو أطلقوه على أنه فى امانهم اه (قوله لان الايمان الخ) عبارة المعنى وفاء بما التزمه ولا نهم إذا آمنوه وجب ان يكونوا فى امان منه اه (قوله جاز له اغتيالهم) اى لفساد الايمان لما مر من تعذر من احد الجانبين اه رشيدى (قول المتن فان تبعه قوم) راجع للسائلين اه يجزى ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب الصائل رجوعه للمسئلة الثانية فقط لا يراعى الترتيب فى المسئلة الاولى مطلقا كما فى شرح الروض عن الروضة (قوله ويرده مأمور الخ) اى فيكون المعتمد الدب مطلقا اه ع ش (قوله ولا يراعى فيهم ترتيب الصائل لا انتقاض امانهم) اى حيث قصدوا نحو قتله ولا لم ينتقض فيدفعهم كالصائل اه نية (قوله ومن ثم) اى للنظر فى عمومه (قوله صرح جمع الخ) ومنهم المعنى (قوله) وهو مبنى الخ) اى ما صرح به الجمع (قوله) وهو متجه) اى عدم الانتقاض (قوله فليحمل) إلى المتن فى النهاية ما يوافق (قوله هذا) اى ما صرح به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله والاى) اى ما قيل من عدم الرعاية (قوله فالقول من) يفتح الميم (قوله بهذا الشرط) إلى قوله بل هنا فى النهاية وكذا فى المعنى لا قوله على مأمور (قوله بل يلزمه الخروج) وله عند خروجه اخذ مال مسلم وجده عندهم ليرده عليه ولو امنهم عليه ولا يضمه لانه لم يكن مضمونا على الحربى الذى كان يديه بخلاف المغصوب اذا اخذه شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمه لانه كان مضمونا على الغاصب فاذا ديم حكمه (فروع) لو التزم لهم قبل خروجه مالا فداء وهو مختار أو ان يعود اليهم بعد خروجه إلى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم وسن له الوفاء بالمال الذى التزمه ليعتمد الشرط فى اطلاق الاسراء وانما لم يجب لانه التزم بغير حق فالمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه كما قاله الرويانى وغيره لانه ما خوذ بغير حق ولو اشترى منهم شيئا ليعت اليهم ثمناه او اقترض فان كان مختارا التزمه الوفاء او مكرها فالذهب ان العقد باطل ويجب رد الدين فان لم يجز لفظ يسع بل قالوا اخذ هذا وابتعنا كذا من المال فقال نعم فهو كالشراء مكرها ولو وكلوه ببيع شئ لهم بدارنا باعه ورد ثمنه اليهم معنى وروض مع شرحه (قوله ما لم يمكنه الخ) ظرف لقول المصنف لم يجز الوفاء (قوله فلا يلزمه الخروج) تفريع على المفهوم او هنا سقطه من قلم الناسخ عبارة النهاية والا فلا يلزمه الخ وعبارة المعنى وان أمكنه لم يحرم الوفاء لان الهجرة حينئذ مستحبة اه وكل منهما ظاهر (قوله على مأمور) اى من القمولى ومن تبعه عبارة النهاية كما مر اه (قوله فيمينه لغو) اى ولا يمكنه اظهار دينه ايضا ولم يبين ذلك (قوله) وان أمكنه اظهار دينه (كتب عليه م) وقوله كما صححه الامام كتب عليه ايضا م

ومن ثم صرح جمع بانه يراعى فيهم ترتيب الصائل وهو مبنى على عدم انتقاض امانهم بذلك وهو متجه ان لم يريدوا نحو قتله فليحمل هذا على ارادة مجرد الرد والاى على ارادة نحو القتل لان الذى اذا انتقض عهده بقتالنا فالقول من أولى (ولو شرطوا) عليه (أن لا يخرج من دارهم لم يجز) له (الوفاء) بهذا الشرط بل يلزمه الخروج حيث أمكنه فورا بدينه من الفتن وبنفسه من الذل مالم يمكنه اظهار دينه فلا يلزمه الخروج على مأمور بل يسر ولو لحقوه على ذلك بطلاق أو غيره مكرها على الخلف فيمينه لغو

يبحث بالخروج اه معنى (قوله والاحت الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وان حلف لهم ترغيبا لهم لينقبوا به ولا يتهموه بالخروج ولو قبل الاطلاق حث بخروجه اه (قوله والاحت) هذا يفيد ان الخروج مع التمكن من تركه يوجب الاحت وان كان الخروج واجبا سم على حج اى والقياس عدم الاحت اه ع ش (قوله ومن الاكر اه ان يقولوا الخ) اى فلو حلف حينئذ فاطقوه فخرج لم يثبت ايضا كالمواخذة للمصوص رجلا وقالوا لا تركك حتى تحلف انك لا تخبر بمكاننا خلف ثم اخبر بمكانهم لم يثبت لانه يمين اكر اه اسنى ومعنى (قوله بل هنا اكر اه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكر اه الثانى مع الاحت عارض قوله السابق والاحت ولا فلا اثر لذكركه هنا اه سم اى فكان ينبغي حذفه كما فعله النهاية والمغنى لان يقال انه مقول الاكر اه الاول لا مؤثر مستقل وفي ع ش هنا جواب لا يلاقى السؤال (قول المتن ولو عاقد الامام) اى او نائبه اه معنى (قوله هو الكافر) الى قول المتن فان لم تكن فى المغنى الا قوله وعليه الى وخرج وقوله وان تعلق الى وذلك وقوله و صوب الى المتن والى قوله اذا سلام الجوارى فى النهاية الا قوله و صوب الى المتن وماسا به عليه (قوله هو الكافر الغليظ الخ) ويطلق ايضا على المسلم المتصف بذلك كما ذكره الاذرى اه رشيدى عبارة القاموس العليج بالكسر الرجل من كفار العجم ورجل عليج ككثف و صرد و خلد رشيدى صريح معالج للموراه (قوله باسكان اللام) اى وفتح القاف وقوله محصورة اى ولا فلا يصح اه معنى (قوله على الوجه) راجع الى قوله او مبهم من قلاع الخ (قوله اى على اصل طريقها الخ) عبارة المغنى اما لانه خفى علينا طريقها او ليدلنا على طريق خال من الكفار اوسهل او كثير الماء والكلاء او نحو ذلك اه (قوله ويعينها الامام) ويحبر العليج على القول لان المشروط جارية وهذه جارية اسنى ومعنى (قوله بالدلالة اى الموصلة الى الفتح كما ياتى) (قوله ولو من غير كلفة الخ) وفاقا للمغنى والروض وخلافا للنهاية حيث عقب قول الشارح ولو من غير كلفة الى قوله اما المسلم بما نصه كذا قاله بعضهم والاوجه حمل ما هنا على ما اذا كان فيه كلفة ليوافق ما مر ثم اه (قوله كان يكون تحتها الخ) عبارة المغنى حتى لو كان الامام نازلا تحت قلعة لا يعرفها فقال من دلى على قلعة كذا فله منها جارية فقال العليج هى هذه استحق الجارية كفى الروضة واصلا ولم يعتبروا التعب هنا ولهذا قال العليج بمكان القلعة كذا ولم يمش ولم يتعب استحق الجارية فكذلك هنا وقد استثنوا من عدم صحة الاستتجار على كدة لا تعب مسألة العليج للحاجة اه (قوله وبه فارق) اى بقوله للحاجة (قوله لان فيها الخ) ولان المسلم يتعين عليه فرض الجهاد والدلالة نوع منه فلا يجوز اخذ العوض عليه اسنى ومعنى (قوله وقال اخرون لافرق الخ) وهو الممتدنية ومعنى (قوله وعليه) اى على عدم الفرق (قوله فيعطاهما) اى المسلم اه ع ش (قوله وان اسلمت) غاية اه ع ش (قوله فلو ماتت الخ) هذا يجرى فى الكافر ايضا كما ياتى وإذا تأملت كلامه وجدت حكم معاودة المسلم حكم معاودة الكافر ولا مخالفة بينهما الا باعتبار الغاية المذكورة اه بغير مى اى وان اسلمت (قوله فله قيمتها) اى للمسلم (قوله وخرج بقوله الخ) عبارة المغنى واحترز بقوله وله منها جارية عما اذا قال الامام وله جارية بما عدى مثلافاته لا يصح للجبل بالجبل كسائر الجمالات وتعبيده بالجارية مثال ولو قال جعل كفى التنبيه لكان اشتمل اه (قوله للجبل بالجبل بلا حاجة) عبارة شرح المنهج والمغنى على الاصل فى المعاودة على مجهول اه وهى احسن (قوله وقاتلها معاودة) جملة حالية لكن فيه جعل الصفة مبتدأ بلا اعتماد على نى او استفهام على ما جوزه الاخفش (قوله ولو فى مرة اخرى) كان تركناها بعدد لانه ثم عدنا اليها اسنى ومعنى (قوله معه) اى العلم اه رشيدى (قوله لا عكسه) اى بان اسلمت قبله اه ع ش عبارة سم اى بان اسلم هو بعدها لا انتقال الحق منها الى قيمتها اه (قوله

ثان شرعى على الخروج لوجوبه كما تقرر (ولو عاقد الامام عليا) هو الكافر الغليظ الشديد سمى بذلك لدفعه عن نفسه ومنه العلاج لدفعه الداء (بدله) (على) نحو بلد أو (قلعة) باسكان اللام وفتحها معينة أو مبهم من قلاع محصورة على الوجه اى على أصل طريقها أو أسهل أو أرفق طريقها (وله منها جارية) مثالا ولو حرة مبهمه ويعينها الامام (جاز) وان كان الجبل مجمولا غير مملوك للحاجة مع ان الحرية ترق بالاسرو يستحق بالدلالة ولو من غير كلفة كان يكون تحتها فيقول له وهى هذه للحاجة أيضا وبه فارق ما مر فى الاجارة والجمالة اما المسلم فقال جمع لا تجوز هذه المعاودة معه لان فيها أنواعا من الفرر واحتملت مع الكافر لانه أعرف بقلعهم وطرقهم وقال اخرون لافرق ورجحه الاذرى والبلقى وغيرهما وقضية كلام الشيخين فى الغنمة اعتماده وعليه فيعطاهما ان وجدت حية وان أسلمت فلو ماتت بعد الظفر فله قيمتها وخرج بقوله منها قوله بما عندى فلا يصح للجبل بالجبل بلا حاجة (فان فتحت) عنوة (بدلته) وقاتلها معاودة

(قوله والاحت) هذا يفيد أن الخروج مع التمكن من تركه يوجب الاحت وإن كان الخروج واجبا (قوله بل هنا اكر اه ثان الخ) قد يقال ان اثر هذا الاكر اه الثانى منع الاحت عارض قوله السابق والاحت ولا فلا اثر لذكركه هنا (قوله وبه فارق ما مر فى الاجارة) والاوجه حمل ما هنا على ما فيه كلفة ليوافق ما مر مر (قوله وقال اخرون لافرق) كتب عليه مر (قوله لا عكسه) لا انتقال الحق منها الى قيمتها (قوله ايضا لا عكسه)

كما يأتي (اعطيا) وان لم يوجد سواها وان تعلق باحتي لازم من معاملتهم مع بعضهم كما هو ظاهر إذا اعتداد بمعاملتهم في مثل ذلك وذلك لانه استحقا بالشرط قبل الظفر (أو) فتحها معاقده (بغيرها) أي دلالة لو غير معاقده ولو (٢٧٣) بدلالته (فلا) شيء له (في الاصح) لفقد

الشرط وهو دلالة وصوب

البقي البقي الاستحقاق ويتجه اعتماده ان كان الفاتح بدلالته نائبا عن دله (وان لم تفتح فلا شيء) له لتعلق جماعته بدلالته مع فتحها فالجعل مقيد به حقيقة وان لم يجز لفظه (وقيل ان لم يعلق الجعل بالفتح فله أجرة المثل) لوجود الدلالة ويرده ما تقرر هذا إذا كان الجعل فيها وإلا لم يشترط في استحقا فتحها اتفاقا على ما قاله الماوردي وغيره (فان) فتحها معاقده بدلالته و (لم يكن فيها جارية) أصلا أو بالوصف المشروط (أو مات قبل العقد فلا شيء له) لفقد المشروط (أو مات بعد الظفر وقبل التسليم) اليه (وجب بدل) لانها حصلت في قبضة الامام فالتلف من ضيانه (أو مات قبل ظفر فلا شيء له) (في الاظهر) كما لو لم تكن فيها إذ الميتة ومثلها الحاربة غير مقدور عليها (وان اسلمت المعينة) الحرة كذا قيد به شارح والثاني غير قيد بل لافرق وزعم ان الحرة إذا اسلمت قبل الظفر لا يعطى قيمتها مردود وكذا الاول إذا اسلام

كما يأتي) أي في قوله هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيا الخ (قول المتن أعطيا) أي أعطى العليج الجارية التي وقع العقد عليها من المعينة أو المبيمة التي عينها الامام اه عش (قوله وان تعلق الخ) غاية ثانية (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله أو غير معاقده) عطف على معاقده (وله لفقد الشرط) هذه علة الصورة الاولى فقط قال المغني واما في الثانية فلا تنفاه معاقده مع من فتحها اه (قوله وصوب البقي الخ) أي في الصورة الثانية اخذنا من آخر كلامه (قوله عن دله) لعل صوابه عن معاقده (قوله بدلالته مع فتحها) فالاستحقاق مقيد بشيئين الدلالة والفتح اه معنى (قوله مقيد به) أي بالفتح (قوله ما تقرر) أي في قوله فالجعل مقيد به اه عش (قوله هذا) أي الخلاف (قوله فيها) عبارة المغني من القلعة اه في بمعنى من (قوله اتفاقا الخ) لعل صورته انه عوقد بجعل معين من مال الامام أو بيت المال والافقد مران لو عاقده بجارية من غير القلعة لم يصح للجعل بالجعل بلا حاجة اه عش وقد يقال لا يلزم من عدم الصحة عدم استحقاق اجرة المثل (قول المتن أو مات قبل العقد) جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان أسلم بعدها اه سم وسياق عن المغني والاسنى ما يفيد (قوله والثاني) أي الحرية (قوله بل لافرق) هذا قد يناهيه قوله الآتي لان اسلامها يمنع رقبها إلا ان يقال بالتوزيع الآتي في كلام سم اه عش (قوله وكذا الاول) أي وكذا التعيين ليس بقيد (قوله إذا اسلام الحواري) أي الموجودة في القلعة (قوله كذلك) أي كاسلام المعينة (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد الخ عبارة المغني مع المتن وان اسلمت دون العليج بعد العقد وقبل ظفرها أو بعده فالمنهج الخ اما لو اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها فاته كما قاله البقي وكلام غيره يقتضيه وان كان ظاهر عبارة المصنف استحقا فلا نه عمل متبرعا اه وفي سم بعد ذكر مثل قوله اما لو اسلمت الخ عن الاسنى مانصه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجزى فيما إذا مات قبل العقد اه أقول الفرق بين الموت والاسلام ظاهر (قوله وبعده) الاول ام بدل الواو (قوله ان لم يسلم) أي العليج (قوله مالم يكن اسلامه بعدها) أي بان اسلم معها أو قبلها (قوله لا انتقال الخ) أي وان كان اسلامه بعد اسلامها فلا يعطاها لا انتقال الخ (قوله وان نازع فيه البقي) أي بانه استحقا بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كما لو ملكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها إلى آخر ما اطال به مما حكاه في شرح الروض اه سم وقال المغني وقد يفرق بين ما هنا وبين البيع بان البيع عقد لازم وما هنا جمالة جائزة مع المسامحة فيها مالا يتسامح في غيرها فلا تلحق بغيرها اه (قوله لان اسلامها) إلى قوله قال لا في النهاية والمغني (قوله يمنع رقبها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقبها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء عليها إذا اسلمت الحرة بعد الاسر واسلمت الرقيقة فليتامل سم على حجج اه عش

بان اسلم هو بعدها (قوله سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده الخ في شرح الروض اما لو اسلمت قبل العقد فلا شيء له ان علم بذلك وبانها قد فاته لانه عمل متبرعا ذكره البقي وكلام غيره يقتضيه اه وقوله ان علم بذلك الخ هل يجزى فيما إذا مات قبل العقد (قوله ايضا سواء) كان اسلامها قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم الخ جعل في شرح المنهج من الصور التي لا شيء فيها ما لو اسلمت قبل اسلامه وقبل العقد وان اسلم بعدها اه (قوله وإلا أعطيا) يتأمل هذا مع ما قدمه في شرح ولو اسلم اسير عصم دمه الخ من قوله لا تمتاعه طر والرق على من قارن اسلامه حرته فان اسلام هذا قارن حرته لا ذل ترق إلا بالاخذ (قوله وان نازع فيه البقي) بانه استحقا بالظفر وقد كانت اذ ذاك كافرة فلا يرتفع ذلك باسلامها كما لو ملكها ثم اسلمت لكن لا تسلم اليه بل يؤمر بازالة ملكه عنها الخ ما اطال به مما حكاه في شرح الروض (قوله يمنع رقبها واستيلاء عليها) كانه على التوزيع أي يمنع رقبها إذا كانت حرة واسلمت قبل الاسر والاستيلاء

الجواري كلهن في المبيمة كذلك فيما يظهر سواء كان اسلامها

(٣٥) - شرواني وابن قاسم - تاسع

قبل العقد أم بعده قبل الظفر وبعده هذا كله ان لم يسلم وإلا أعطيا مالم يكن اسلامه بعدها لا انتقال حقه لبلد لها قاله الامام والماوردي وغيرهما بناء على منع تملك الكافر للسلطان وان نازع فيه البقي (فالمنهج وجوب بدل) لان اسلامها يمنع رقبها واستيلاء عليها فيعطى البديل

من اخماس الغنيمة الاربعة فان لم تكن غنيمة فالذي يظهر وجوبه من بيت المال (وهو) اى البدل (اجرة مثل وقيل قيمتها) وهو الممتد كفاي الروضة وأصلها عن الجمهور قالوا محل الخلاف في المعينة أما المهمة إذامات كل من فيها أو أوجبنا البدل فيجوز أن يقال يرجع بأجرة المثل قطعاً لتعذر تقويم المجهول ويجوز أن يقال (٢٧٤) يسلم اليه قيمة من تسلم اليه قبل المرات اه والأوجه الأول ورجح بعضهم الثاني قال

فيعين له واحدة ويعطيه قيمتها كما يعينها له لو كن احياء وخرج بعنوة ماله فتحت صلحا بدلاته ودخلت في الامان فان امتنع من قبول بدلها وهم من تسليمها بذال الصلح وبلغوا المأمن فان رضوا بتسليمها يبدلها اعطوه من محل الرضخ

﴿كتاب الجزية﴾

تطلق على العقد وعلى المال الملتزم به وعقبها للقتال لانه مغياها في الآية التي هي كاخذه ﷺ إياها من اهل نجران وغيرهم الاصل فيها قبل الاجماع من المجازاة لانها جزء عصمتهم منا وسكنهم في دارنا فهي اذلال لهم لتحليلهم على الاسلام لا سيما اذا خاطبوا اهله وعرفوا بحاسته لافي مقابلة تقريرهم على كفرهم لان الله اعز الاسلام واهله عن ذلك وتنقطع مشروعيتهما بنزول عيسى صلى الله عليه وآله وسلم لاني لا يبق لهم حينئذ شبهة بوجه فلم يقبل منهم الا الاسلام وهذا من شرعنا لانه انما ينزل حاكما به متقلبا له عنه ﷺ من القرآن والسنة

ورشيدى (قوله من الاخماس الاربعة) اى لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح اه معنى عبارة النهاية من حيث يكون الرضخ كما هو الوجه احتمالا ين اه (قوله اى البدل) اى حيث وجب اه معنى (قوله كل من فيها) اى في القلعة من الجوارى (قوله والوجه الأول) اى اجرة المثل خلافاً للنهاية والمعنى (قوله ورجح بعضهم الثاني) اى قيمة من تسلم اليه اعتمده النهاية والمعنى (قوله فيعين) اى الامام اه ع ش (قوله وخرج) الى الكتاب في النهاية والمعنى (قوله ودخلت في الامان) وإن كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح على امان صاحب القلعة واهله ولم تكن الجارية منهم سلمت الى العليج اه معنى (قوله فان امتنع) اى العليج (قوله وهم من تسليمها الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولم يرض اصحاب القلعة بتسليمها اليه واصرروا على ذلك نقضنا الصلح وبلغوا المأمن بان يردوا الى القلعة ثم يستأنف القتال وإن رضى اصحاب القلعة بتسليمها الى العليج بقيمتها دفعتا لهم القيمة اه (قوله بذال الصلح) لانه صلح منع الوفاء بمأشر طنا قبله اه اسنى (قوله فان رضوا بتسليمها الخ) لا يخفى ان دخوله في الامان منع استرقاقها فكيف تسلم للعليج يبدلها إذ ارضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة اه سم (قوله من محل الرضخ) اى من الاخماس الاربعة لا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصالح

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله تطلق) الى قوله لان الله تعالى أعز الاسلام في المعنى الاول قوله وسكنهم في دارنا ولى قوله ومن ثم اشترط في النهاية (قوله تطلق) اى شرعا اه ع ش (قوله على العقد) وهو المراد في الترجمة (قوله وعقبها للقتال) الاولى وعقب القتال بها (قوله في الآية التي الخ) وهى قوله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى يعطوا الجزية معنى (قوله إياها) اى الجزية (قوله من اهل نجران) وهم نصارى واول من بذل الجزية بجيرى (قوله وغيرهم) كمجوس واهل ايلة معنى واسنى (قوله كاخذه الخ) في موضع الحال من هى وقوله الاصل خبره اه ع ش اى والجملة صلة التي (قوله فيها) اى الجزية (قوله من المجازاة) عبارة النهاية والمعنى وهى ماخوذة من المجازاة اه (قوله وسكنهم في دارنا) ليس بقيد كياتى (قوله فهى الخ) لعل الاولى الواو بدل الفاء (قوله لافي مقابلة تقريرهم الخ) عطف على قوله اذلال لهم (قوله عن ذلك) اى جزء تقريرهم على الكفر (قوله فلم يقبل) الاولى فلا يقبل (قوله وهذا) اى انقطاع مشروعيتهما بنزول عيسى (قوله حاكما به) اى بشرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله بدل من قوله عنه والمراد انه ﷺ بين لسيدنا عيسى حكم كل ما يريد به ذكره ﷺ له دليله المصرح به من القرآن والسنة او الاجماع وقوله او عن اجتهاده الخ عطف على قوله عنه الخ والضمير لعيسى والمغايرة بين المعطوفين ظاهرة إذ التلق على الاول بغير واسطة وعلى الثانى بواسطة الاجتهاد (قوله واجتهاد النبي الخ) لعل مراده مطلق النبي الشامل لسيدنا عيسى او خصوص سيدنا عيسى وإلا فلا يطاق المدعى (قوله لانه لا يخطئ) اى فهو كالنص رشيدى (قوله واركانها) الى قوله ورجح في المعنى الاول قوله مع الذكور (قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم عليها إذا سلمت الحرة بعد الاسر أو أسلمت الرقيقة فليأمل (قوله ودخلت في الامان الخ) لا يخفى أن دخولها في الامان يمنع استرقاقها فكيف الصلح يبدلها إذ ارضوا وكان الرضا بالتسليم مع تسلمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها او يفرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

﴿كتاب الجزية﴾

(قوله مع الذكور) وسيأتى مع غيرهم

والاجماع أو عن اجتهاده مستمدان هذه الثلاثة والظاهر أن المذاهب في زمنه لا يعمل منها إلا بما يوافق ما يراه لانه لا مجال للاجتهاد مع وجود النص أو اجتهاد النبي ﷺ لانه لا يخطئ كما هو الصواب المقرر في محله وأركانها عاقود ومعتقد له ومكان ومال وصيغة ولاهيتها بدأها فقال (صورة عقدها) مع الذكور أن يقول لهم الامام أو نائبه (أقركم) أو أقررتم كما بأصله

ورجح لاحتمال الاولى الوعد ومن ثم اشترط ان يقصده الحال مع الاستقبال حتى ينسلخ عن الوعد واقرضه بان المضارع عند التجرد عن
القرائن يكون للحال وبأن المضارع باقى للانشاء كاشهد يرد بان هذا لا يمنع احتمال الوعد (٢٧٥) على ان فيه خلافاً قوياً أنه للاستقبال حقيقة

وقدم في الضمان ان أودى

المال او احضر الشخص

ليس ضماناً ولا كفالة وفي

الاقرار ان اقر بكذا لغو

لانه وعدوه يتايد ما تقرر

إلا ان يوجه لإطلاق المتن

بان شدة نظرهم في هذا

الباب لحقن الدم اقتضى

عدم النظر لاحتماله للوعد

عملاً بالمشهور انه للحال او

لهما ومرت ثم اعنى في الضمان

ما يؤيد ذلك ويوضحه

فراجع (بدار الاسلام)

غير الحجاز كذا قاله شارح

وظاهره انه لا بد من ذكر

ذلك في العقد والظاهر انه

غير شرطاً اكتفاء باستثنائه

شراً وان جهله العاقدان

فيما يظهر على ان هذا من

اصله قد لا يشترط فقد

نقرهم بها في دار الحرب

وحينئذ فصيغة عقده فيما

يظهر أقركم في داركم على ان

تبدلوا جزية وتأمنا منا

ونأمن منكم (أو أذنت في

إقامتكم بها) أو نحو ذلك

(على ان تبدلوا) أى تعطوا

(جزية) في كل حول قال

الجرجاني ويقول أول

الحول أو آخره ويظهر انه

غير شرط (وتنقادوا للحكم

الاسلام) أى لكل حكم من

اه سم (قوله ورجح) قد رجح صنيع المصنف باشماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي يتوهم عدم صحة
العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل سم على حجج اه عش
ورشيدى (قوله لاحتمال الاولى) أى ما في المتن بصيغة المضارع (قوله اشترط الخ) خلافاً للنهاية والمعنى
والمشترط لذلك البلقينى كفى المعنى (قوله واعترضه) أى اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى
ووافق المعترض النهاية والمعنى (قوله يكون للحال) أى كالاتقبال اه رشيدى وفيه نظر (قوله يرد بان
هذا لا يمنع احتمال الخ) هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصده الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن اه سم (قوله
على ان فيه) أى في المضارع (قوله ما تقرر) أى اشترط ان يقصده بالاولى الحال مع الاستقبال أو قوله ورجح
لاحتمال الاولى الوعد الخ (قوله إلا ان يوجه لإطلاق المتن الخ) اعتمده النهاية والمعنى كاهم (قوله ذلك) أى
التوجيه المذكور (قوله من ذكر ذلك) أى من التصريح باستثناء الحجاز (قوله والظاهر) إلى قوله وحينئذ
في النهاية (قوله على ان) إلى قوله وحينئذ في المعنى (قوله على ان هذا) أى قوله بدار الاسلام اه عش (قوله
قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد نقرهم) الفاء تعليلية (قوله بها) أى
الجزية اه معنى (قوله وحينئذ) أى حين نقرهم بالجزية في دراهم (قوله أو نحو ذلك) إلى قول المتن ولو
وجد في النهاية لا أقوله أو ما أقركم الله (قول المتن ان تبدلوا) بابه نصر اه عش (قوله أى تعطوا) بمعنى
تأمنوا اه معنى (قوله المتن جزية) أى هى كذا اه معنى (قوله فى كل حول) إلى قوله ويظهر في المعنى
(قوله انه) أى ذكر كونه أول الحول أو آخره (قوله غير شرط) أى فيحمل ماقاله الجرجاني على الاكمل
اه نهاية (قوله أى لكل حكم الخ) قد يقال لعل نكتة عدول المصنف إلى الافراد الاشارة إلى حكم الاسلام
بالنسبة اليهم لا بالنسبة للمسلمين وحكم الاسلام فيهم هو وجوب الانقياد لبعض الاحكام الاسلامية دون
بعض وهو لا تعدد فيه وان تعددت متعلقاته فليتأمل اه سيد عمر (قوله أى لكل حكم الخ) عبارة المعنى في
غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات وغرامة المتلفات وكذا ما يعتقدون تحريمه كالزنا والسرقة
دون ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح المحوسم للحرام (لا يرونه) أى لا يبيحونه ولا يعتقدون حله وبه
يعلم ما في قول سم والرشيدى (قوله كالزنا والسرقة) أى تركها اه (قوله ومن عدم تظاهرها) الظاهر انه
معطوف على عمالاً يرونه إذ هو من جملة الاحكام كما لا يخفى فهو اولى من جعل الشهاب بن قاسم له معطوفاً على
من احكامه اه رشيدى (قوله وبهذا الالتزام) إلى قوله وظاهر كلامهم في المعنى لا أقوله قال إلى ولا يرد
(قوله وبهذا الالتزام) أى التزام احكامنا اه معنى (قوله فسروا) وقالوا واشد الصغار على المرء ان يحكم عليه
بما لا يعتقده ويضطر إلى احتماله اسنى ومعنى (قوله ووجب التعرض) أى في الاجاب اه معنى (قوله
لهذا) أى التزام احكامنا (قوله قال الماوردى الخ) أى عطفاً على ان تبدلوا الخ فحينئذ كان المناسب في قوله

(قوله ورجح لاحتمال الاولى الخ) قد رجح صنيع المصنف باشماله على إفادة صحة العقد بهذه الصيغة التي
يتوهم عدم صحة العقد بها مع فهم ما بالحرر بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقاً فليتأمل (قوله
يرد بان هذا لا يمنع احتمال الوعد) يرد عليه ان احتمال الوعد لا يمنع ان يقصده الانشاء وان يحمل عليه
بالقرائن كالم يمنع ان يقصده الحال مع الاستقبال في هذا الرد ما فيه (قوله ايضا لا يمنع احتمال الوعد)
هذا الاحتمال لا يمنع ان يقصده الانشاء وان يحمل عليه بالقرائن (قوله اكتفاء الخ) قد يقال هو ايضا
مستفاد من قوله الآتى وتقدادوا الخ اذ من حكم الاسلام امتناع إقامتهم بالحجاز على ما أتى (قوله على ان هذا
من اصله قد لا يشترط) ولا يرد على المصنف لان ما ذكره مثال (قوله كالزنا) أى كترك الزنا (قوله ومن
عدم التظاهر) لعله عطف على من احكامه يجعل من فيه بياناً لا تبعية لتعذر هاهنا أو تبعية يجعل لبعض

أحكامه غير نحو العبادات مما لا يرونه كالزنا والسرقة لا كشرب المسكر ونكاح المحوسم للحرام ومن عدم التظاهر بما يبيحونه وبهذا الالتزام
فسروا الصغار في الآية ووجب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد لانه مع الجزية عوض عن نقرهم فكان كالثمن في البيع والاجرة
في الاجارة قال الماوردى وان لا يجتمعوا على قتالنا كما آمنوا منا ويرد وان نقله الامام عن الأئمة بان هذا داخل في الانقياد

ولا يرد عليه محقق قول الكافر اقررتي بكذا الخ فقال الامام اقررتك لانه إنما اراد ضرورة الاصل من الموجب اما النساء فيمكن فيمن
الاتقياد لحكم الاسلام إذ لا جزية عليهن (٢٧٦) و ظاهر كلامهم ان ما ذكر صريح وان لا كناية هنا لفظا ولو قيل ان كنيات الامان إذا

تجتمعوا وقوله امنوا الخطاب (قوله ولا يرد عليه) أي المصنف حيث اقتصر على الصورة المذكورة (قوله لانه) أي المصنف (قوله اما النساء) أي المستثقات اه رشيدى وهو محترز قوله السابق مع الذكور (قوله فيمكن) بل يتعين (قوله فيمن) أي في العقد معهن (قوله الاتقياد الخ) أي ذكره والافتصار عليه (قوله ان ما ذكر) أي في المتن (قوله هنا) أي في الايجاب بدليل ماسياتي في القبول اه رشيدى (قوله افظا) أي بخلافه فاعلانها موجودة كالكتابة وبإشارة الاخرس إذا فهمها الفطن دون غيره اه ع ش (قوله على ان نبذلو الخ) نائب فاعل ذكر (قوله تكون الخ) خبر ان وقوله لم يعددوا ابوال (قوله اقلها) وهو دينار اه ع ش (قول المتن عن الله الخ) أي عن ذكره على حذف المضاف وقول الشارح الا في بسوء متعلق به (قوله ذكره) أي الكف (قوله معلقا) وتقدم صحة تعليق الامان اه سم (قوله لانه بدل) إلى قوله وافهم في المغنى لا قوله والتوافق فيها (قوله لانه) أي العقد وقوله هو أي الاسلام (قوله فلا يكن الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التاقيت بمعلوم كسنة أما المجهول كافرهم ماشئنا او ماشاء الله أو زيدا وأقرم الله فالذهب القطع بالمنع واما قوله صلى الله عليه وسلم افرم ما افرم الله فانما جرى في المهادة حين اودع يهود خيبر لافي عقد الذمة ولو قال ذلك غيره من الائمة لم يصح لانه ^{عليه السلام} يعلم ما عدا الله بالوحي بخلاف غيره وقضية كلامهم انه لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضى التأييد اه (قوله ولما قاله) أي افرم الله نهاية ومعنى (قوله او ماشئت الخ) بضم التاء (قوله لانها الخ) الاولى التذكير (قوله بخلاف الهدنة) لا تصح هذا اللفظ أي ماشئت لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اسنى ومعنى (قول المتن ويشترط) أي صحة العقد من ناطق اه معنى (قوله من كل منهم) ينبغي او من وكلهم سم على حجة اه ع ش (قوله وبإشارة الخ) لا يخفى ما في عطفه على غاية للفظ قبول عبارة المغنى أما الاخرس فيكفى فيه الإشارة المفهمة وتكفى الكتابة مع اثنية كما يحتمل الاذرى كالبيع بل أولى كما صرحوا به في الامان اه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وان لا كناية هنا لفظا فيه شيء إذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك اه سم وتقدم عن ع ش ما يوافقه (قوله والتوافق فيها) قد يغنى عنه قوله سابقا لما اوجه العاقد (قوله لم يلزمه شيء) وجاز لنا قتله غيلة واسترقاقه واخذ ماله ويكون فينا والمن عليه بنفسه وماله وولداه ورضع مع شرحه (قوله بخلاف من سكن الخ) أي من الملتزمين للاحكام فانه يلزمه الاجرة اه اسنى (قوله لان عماد الجزية الخ) أي وهذا الحرب لم يلزم شيئا بخلاف الغاصب اه اسنى (قوله لزوم لكل سنة دينار) أي ويسقط المسمى لفساد العقد اه روض مع شرحه (قوله اقلها) أي الجزية (قوله فانه لا يلزم شيء) أي على المعقود له وان أقام سنة ويبلغ المأمن اه اسنى (قوله غير الاربعة المشهورة) وهي الحج والعمرة والخلع والكتابة ويضم اليها ما هنا فتصير خمسة اه ع ش اقول بل يزيد عليها كما يعلم بسير كلامهم (قوله او لا سلم) إلى قوله وكانهم اكتفوا في المغنى لا قوله او بنحوه وإلى قول المتن والاخر وثنى في النهاية الا قوله به حكمت إلى قوله قيل (قوله ولو بما فيه مضرة الخ) عبارة الاسنى والمغنى ولو في وعيد وتهديد سواء كان معه كتاب ام لا اه (قول المتن او بامان مسلم) أي وان عين المسلم وكذبه لاحتمال نسياته ع ش اه بجري (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح به قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون

منه مجموع أحكامه وعدم النظار (قوله لانه انما أراد صورة عقدها) قد يجاب أيضا بأن من صور الاصل على الاطلاق تقدم الايجاب (قوله معلقا) وتقدم صحة تعليق الامان (قوله بخلاف الهدنة) قال في شرح الروض لا تصح لهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه مؤقتا إلى ما يحتمل تأييده المنافي لمقتضاه اه (قوله من كل منهم) ينبغي او من وكلهم فيه (قوله وبكناية) الجزم باطلاقة مع قوله السابق وان لا كناية هنا لفظا فيه شيء إذ لا وجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك (قوله يصح امانه) هل يجب التصريح بهذا

ذكر معبأ على ان تبذلوا الخ تكون كناية هنا لم يعدد (والاصح اشتراط ذكر قدرها) أي الجزية كالثمن والاجرة وسياتي اقلها (لا كف للسان) منهم (عن الله تعالى ورسوله ^{صلى الله عليه وسلم}) ودينه) بسوء ولا يشترط ذكره لانه داخل في الاتقياد (ولا يصح العقد للجزية معلنا ولا مؤقتا على المذهب) لانه بدل عن الاسلام في العصمة وهو لا يؤقت فلا يكن افرم ماشاء الله أو ما افرم الله وانما قاله صلى الله عليه وسلم لا تتظاره الوحي وهو متعذر الان او ماشئت او ماشاء فلان بخلاف ماشئت لانها لازمة من جهتنا جائرة من جهتهم بخلاف الهدنة (ويشترط لفظ قبول) من كل منهم لما اوجه العاقد ولو بنحو وضيت وبإشارة اخرس مفهومة وبكناية ومنها الكتابة وكذا يشترط هنا سائر ما مرفى البيع من نحو اتصال القبول بالايجاب والتوافق فيها على الواجهة وافهم اشتراط القبول انه لو دخل حربى دارنا ثم علمناه لم يلزمه شيء بخلاف من سكن دار امدة غصبا لان عماد الجزية القبول ولو فسد عقدها من الامام او نائبه لزوم لكل سنة دينار لانه اقلها بخلاف ماله بطل كان

صدر من الاحاد فانه لا يلزم شيء وهذا يعلم أن لنا ما يفرق فيه بين الباطل والفاسد غير الاربعة المشهورة (ولو وجد كافر بدارنا انتهى فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى) أو لا سلم أو لا بذل جزية (أو) دخلت (رسولا) ولو بما فيه مضرة لنا (أو) دخلت (بامان مسلم) يصح امانه

(صدق) وحاف ندبان انتم تغليبا لحقن الدم نعم ان اسلم يصدق في ذلك إلا ببينة وفي الاولى يمكن من الاقامة وحضور مجالس العلم قدرا تقضى العادة بازالة الشبهة فيه ولا يزاد على اربعة اشهر (وفي دعوى الامان وجه) انه لا يصدق إلا ببينة لسمو ولها وروده بان الظاهر من حال الحربى أنه لا يدخل إلا به أو بنحوه (ويشترط لعقدها الامام أو نائبه) العام أو في عقدها لانها (٢٧٧) من المصالح العظام فاختصت بمن له النظر العام (وعليه) أى أحدهما

(الاجابة إذا طلبوا) هاللامر به في خبر مسلم ومن ثم لم يشترط هنا مصلحة بخلاف الهدنة (إلا) اسيرا أو (جاسوسا) منهم وهو صاحب

سر الشرب بخلاف الناموس فانه صاحب سر الخير (نخافه)

فلا تجب إجابتهما بل لا يقبل من الثاني للضرورة ومن ثم لو

ظهر له ان طلبا مكيدة منهم لم يجبه (ولا تعقد إلا لليهود

والنصارى) وصابئة وسامرة لم يعلم انهم يخالفونهم في

اصل دينهم سواء العرب والعجم لانهم اهل الكتاب

في آيتها (والجوس) لانه صلى الله عليه وسلم اخذها

من مجوس هجر وقال سنوا بهم سنة اهل الكتاب رواه

الخيارى ولان لهم شبهة كتاب (وأولاد من تهود

او تنصر قبل النسخ) او معه ولو بعد التبديل وان لم

يحتنبوا المبدل تغليبا لحقن الدم وبه فارق عدم حل

منا كحتهم وذبيحتهم مع ان الاصل في الابضاع

والميتات التحريم بخلاف ولد من تهود بعد بعثة عيسى

بناء على انها نسخة او تنصر بعد بعثة نبينا صلى الله عليه وسلم وكانهم إنما اكتفوا

انتهى ولعل المراد أنه لا يعتبر على الاطلاق فلا ينافى أنه يوجب تبليغ المؤمن في الجملة في الروض في باب الامان وإن امانه صبي ونحوه فظن صحته بلغناه مامنه سم وقوله هل يجب الخ الظاهر انه يجب ويترتب عليه انه لا يجوز نبذه اه عش وقد يقال ان قضية التعليل والرد الآتى عدم الوجوب ويؤيده إطلاق المتن والروض والتهج وسكوت شيخ الاسلام في شرحيهما عن التقييد بذلك وعليه ففائدة تقييد الشارح كالتناية والمغنى بذلك إنما يظهر فيما إذا صرح بمؤمنه وعينه فينظر هل هو بما صبح امانه شرعا ام لا (قول المتن صدق) أى فلا يتعرض له مغنى وشيخ الاسلام (قوله تغليبا الخ) عبارة شيخ الاسلام لان قصد ذلك يؤمنه والغالب ان الحربى لا يدخل بلادنا بالامان اه (قوله نعم اسرا الخ) عبارة المغنى ومحل ذلك إذا ادعاه قبل ان يصير عندنا اسيرا أو لا فلا يقبل إلا ببينة اه (قوله إلا ببينة) لا يخفى تعسرها في الثلاثة الاول (قوله وفي الاولى) أى دعوى دخوله لسماع كلام الله تعالى اه عش (قوله يمكن) ببناء المفعول من التمكن (قوله او بنحوه) كال التزام الجزية او كونه رسولا اه عش ويظهر انه مستدرك لما وقع له هنا (قوله لانها) أى الجزية بمعنى العقد (قوله أى أحدهما) أى من الامام أو نائبه (قوله إذا طلبوا) فيه كتابة الالف في آخر الفعل المتصل بالضمير ولو قدر عقدها كفى المغنى لسلم من ذلك (قوله للامر به) أى يقول مطلوبهم (قوله مصلحة) بل عدم المضرة (قوله إلا اسيرا) عبارة العباب وإن بذلها أى الجزية اسير كتابى حرم قتله لا ارقاقه وغنم ماله انتهى اه سم ومثلها في الروض مع شرحه (قول المتن نخافه) أى الجاسوس ويحتمل انه راجع للاسير ايضا (قوله بل لا تقبل) أى لا تجوز اجابته (قوله من الثاني) أى الجاسوس (قوله لو ظهر

له) أى العاقد من الامام أو نائبه (قوله منهم) أى الكفار مطلقا جاسوسا كانوا أم لا (قوله لم يجبه) أى لا تجوز إجابته اه بجري عن سم عن الطبرلاوى (قوله لم يعلم انهم يخالفونهم الخ) أى بان علمنا موافقتهم او شككنا فيها اه عش عبارة المغنى والروض مع شرحه واما الصابئة السامرة فيعقد لهم الجزية لأن لم يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفهم في اصول دينهم وإلا فلا نعقد لهم وكذا نعقد لهم لو اشكل امرهم اه (قوله لانهم) أى اليهود والنصارى اه مغنى (قوله في آيتها) أى الجزية (قوله ولان لهم شبهة كتاب) والظاهر انه كان لهم كتاب فرغ اسنى ومغنى (قوله وبه) أى بالتعليل (قوله فارق) أى جواز العقد معهم (قوله مع الاصل الخ) حال من ضمير به وتأييد لعدم حل ما ذكر (قوله بعد بعثة عيسى) هذا شامل ببعده بعثة نبينا فلا حاجة لما زاده النهاية والمغنى عقب ناسخة من قولها او تهود (قوله بناء على انها نسخة) أى وهو الراجح اه عش (قوله وسببه) عطف تفسير اه عش (قوله وقضية عبارته) يتأمل سم على حجج ووجه التامل ان قول المصنف من تهود كما يصدق بكل من الابوين يصدق باحدهما فن ابن الاقتضاء الا ان قال ان الاصل المطلق ينصرف الى الكامل وهو فى ولد من تهود من دخل الخ لا يخفى ما فى هذا التوجيه ولو قال الا ان يقال المطلق ينصرف الى الكامل وهو فى ولد من تهود من دخل كل من الابوين كان له وجه (قوله لعقدها) علة الاتجاه (قوله وبه الخ) أى بجواز العقد للشكوك في وقت دخول ابويه (قوله وتقييده اولادهم) أى يكون اصولهم تهودت او تنصرت قبل النسخ اه عش (قوله

(قوله ايضا صبح امانه) قال الزركشى فلا عبرة بامان الصبي والمجنون اه ولعل المراد انه لا يعتبر على الاطلاق فلا ينافى انه يوجب تبليغ المؤمن في الجملة في الروض في باب الامان ان امانه صبي ونحوه وظن صحته بلغناه مامنه (قوله اسيرا الخ) عبارة العباب وان بذلها أى الجزية اسير كتابى حرم قتله لا ارقاقه وغنم ماله اه (قوله وقضية عبارته) يتأمل

بالبعثة وإن كان النسخ يتاخر عنها لانها مظنته وسببه وقضية عبارته أن الضار دخول كل من الابوين بعد النسخ لا أحدهما وهو متجه خلافا للبليغنى لعقدها لمن احدا بويه وثى كما ياتى (او شككنا في وقته) أى دخول الابوين هل هو قبل النسخ او بعده تغليبا لاحتمان أيضا وبه حكمت الصحابة رضوان الله عليهم في نصارى العرب قيل لا معنى لاطلاق اليهود والنصارى وتقييده اولادهم

ولو عكس كان أولى ثم انه يؤمن من تهوداوت نصر قبل النسخ عقد لا ولاده مطلقا وليس كذلك لانما يعقد لهم ان لم ينتقلوا عن دين ابائهم بعد البعثة اه ويرد بان هذا ذكر اول الاصل (٢٧٨) وهم اليهود والنصارى الاصلون الذين ليس لهم انتقال ثم لما ذكر الانتقال عبر فيه بالا ولاد

والمراد بهم الفروع وان سفلوا لان الغالب ان الانتقال انما يكون عند طرو البعثة وذلك قد انقطع فلم يبق الا اولاد المنتقلين فذكرهم ثانيا فاندفع زعم أن العكس أولى وأما زعم ايهام ما ذكر فغير صحيح أيضا لان الكلام في أولاد لم يحصل منهم انتقال والا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه (وكذا زاعم التمسك بصحف ابراهيم وزبور داود صلى الله على نبينا وعلينا وسلم) وصحف شيث ابن آدم لصلبه عليه السلام لا انها تسمى كتباً فاندرجت في قوله تعالى من الذين أتوا الكتاب (ومن احدا بويه كتابي) ولو الام اختار الكتابي أم لم يختتر شيئا وفارق كون شرط حل نكاحها اختيارها الكتابي بان ما هنا أوسع وما وقع في شرح المنهج بما يؤمن ان اختيار ذلك قيد هنا أيضا غير مراد وانما المراد انه قيد لتسميته كتابيا لا لتقريره (والاخر وثني على المذهب) تغليبا لذلك أيضا نعم ان بلغ ابن وثني من كتابية ودان بدين أبيه لم يقر جزما ومنه يؤخذ ان محل عقدها لمن

ولو عكس) كان يقول ولا تعقد إلا لمن تهوداوت نصر قبل النسخ اولادهم اه عش (قوله ثم انه) اي قول المصنف واولاد من تهوداوت نصر الخ (قوله مطلقا) اي انتقلوا عن دين ابائهم ام لا (قوله لانما يعقد الخ) اي بل لانما الخ (قوله ويرد بان) فيه ما لا يخفى على المتأمل اه سم (قوله الذين ليس الخ) من اين اه سم وقيد قال علم من انصراف المطلق الى الكامل المتبادر (قوله لما ذكر الانتقال) اي اراد ذكر الانتقال (قوله ثانيا) اي بعد ذكر اصولهم (قوله لم يحصل منهم الخ) من اين اه سم (قوله ولا) اي وإن كان الكلام في الاول ولاده مطلقا (قوله لم يكن للنظر الى آبائهم وجه) هذا منوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام لم ينتقلوا قبل النسخ سري والاحترام لا ولادهم وإن انتقلوا تبعوا لهم فقام له سم على حج اه عش (قوله وصحف شيث) الى المتن في النهاية (قوله عليهم) كذا في اصله رحمه الله تعالى يضمير الجمع (قوله ولو الام) اي ولو كان الكتاب الام (قوله اختار الكتابي) اي اختار الولد اباه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن مثلا فلا يقر كما سيذكر اه سم (قوله وفارق) اي جواز العقد من احدا بويه كتابي ولو لم يختتر شيئا (قوله اختارها الكتابي) اي دينه اه عش (قوله ان اختار ذلك) اي دين أبيه الكتابي (قوله هنا) اي في الجزية (قوله لا لتقريره) اي ولا لافترطه ان لا يختار دين الوثني مثلا اه عش (قوله تغليبا) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية الى قوله ويرد في المعنى لا قوله ان بلغ الى محل عقدها وقوله وخلاف الى المتن وقوله وهذا غير الى صورته (قوله نعم الخ) هذا مضموم قوله لما اختار الكتابي اول لم يختتر شيئا والظاهر ان حكم عكس هذا لا يستدرك كذلك فإيراجع اه رشدي وسياق دين عش الجزم بذلك ويصرح بذلك أيضا قول اشارح الاق ومنه يؤخذ الخ وقول المعنى والروض مع شرحه لاقى هناك (قوله ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ ففعله السابق اختيار الكتابي عليه بدل البلوغ وقوله ودان الخ انظار اذا بلغ ولم يظهر منه تدب بواحد من الدينين ومفهوم ذلك انه يقره وهو صريح قوله السابق اول لم يختتر شيئا لانه في البالغ كحرمهم على حج اه عش (قوله بدين أبيه) ومثله عكسه اه عش (قوله ومنه يؤخذ ان محل الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو توثن نصراني بلغ المامن ثم اطفال التوثنيين من امهم النصرانية نصارى وكذا من امهم الوثنية فتعقد الجزية لمن بلغ منهم لانه ثبت له عاقبة التنصر فلا تزول بما يحدث بعد اه (قوله اذ لم يختتر الخ) خبر ان والضمير لمن بلغ الخ (قوله ويقبل) الى قوله ويرد في النهاية لا قوله وهذا غير الى صورته (قوله ويقبل الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو ظفرا بقوم وادعوا بوجههم التمسك تبعاً لتمسك ابائهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبدل صدقا المدين دون غيرهم وعقد لهم الجزية لان دينهم لا يعرف إلا من جهتهم فان شهد عدلاز ولو منهم بان اسلم منهم اثنان وظهرت عدالتهم بكتبهم فان كان قد شرط عليهم في العقد قتلهم ان بان كذبهم اغتلبناهم وكذا ان لم يشرط في أحد وجبين نقله الادري وغيره عن النص وقال الامام انه الظاهر لتأسيسهم علينا اه وقوله فان شهد الخ في النهاية ما يوافقه (قوله نذب تحليفهم) اي بالله وإذا اريد التغايط عليهم غايط عليهم ببعض صفاته كالذي فاق الحبة واخرج النبات اه

(قوله ويرد بان الخ) فيه ما لا يخفى على المتأمل (قوله الذين ليس لهم انتقال) من اين (قوله لم يحصل منهم انتقال) من اين (قوله ولا لم يكن للنظر الى ابائهم وجه) هذا منوع بل له وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام لكون انتقالهم قبل النسخ سري الاحترام لا ولادهم وان انتقلوا تبعوا لهم فقام له (قوله اختار) اي الولد (قوله الكتابي اي اباه الكتابي) (قوله ان اختاره) اي اختار احدا بويه الكتابي اي اختار دينه بخلاف ما اذا اختار التوثن فلا يقر كما سنذكره بل قال البلقيني وكذا ان لم يختتر شيئا قال الشهاب البرلسي فيه نظر لقولهم انه يتبع اشرف ابويه في الدين اللهم الا ان يقال فرضت مسئلتنا في البالغ فاذا بلغ ولم يختتر لم يقر اه ثم رايت الاصلاح المذكور (قوله نعم ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا اثر لاختياره قبل البلوغ فان كان كذلك فقوله السابق

بلغ من أولاد نصراني توثن من نصرانية أو وثنية تغليبا لما ثبت لهم من شبهة التنصر اذا لم يختتر دين الوثني ويقبل قولهم أنهم ممن تعقد لهم الجزية لانه لا يعرف غالبا الا من جهمتهم وينبغي نذب تحليفهم وانهم كلامها انها لا تعقد

لغير من ذكر كما بدوثن
 أو شمس أو ملك وأصحاب
 الطبائع والفلاسفة والمعتلين
 والدهريين وغيرهم كما مر
 في النكاح (ولا جزية على
 امرأة) إجماعا وخلاف ابن
 حزم لا يعتد به (وخثي)
 لاحتمال أنوثته فلو بذلها
 أعلم أنها ليست عليهم فان
 رغبا بها فهي هبة فلو بان
 ذكر أخذ منه لما مضى
 وفارق ما مر في حرني لم يعلم
 به إلا بعد مدة بان هذا غير
 ملتزم فليس أهلا للضمان
 بخلاف الخثي فانه ملتزم
 لحكمنا وإنما أسقطنا عنه
 الجزية لاحتمال أنوثته
 فلما بانت ذكوره عمل
 بقضيتها وظاهر أن المأخوذ
 منه دينار لكل سنة وقول
 وقول أبي زرعة أخذان
 كلام شيخه البلقيني لعل صورته
 أن تعقد له الجزية حال
 خنوته يرد بأن هذا
 لا يحتاج إليه لما تقرر أنها
 اجرة وهي تجب وإن لم
 يقع عقد بل لا يصح لانها
 لو عقدت له كذلك تبين
 بذكوره صحة العقد ولم
 يقع خلاف في اللزوم لان
 العبرة في العقود بما في نفس
 الامر (ومن فيهرق) ولو
 مبعضا لنقصه ولا على سيده
 بسببه وخبر لاجزية على
 العبد

عش (قوله لغير من ذكر) سواء فيهم العربي والعجمي وعند أي خيفة تؤخذ الجزية من العجم منهم وعند مالك تؤخذ من جميع المشركين إلا مشركي قريش اه مغنى (قوله) كما بدوثن أو شمس الخ) أي وإن أرادوا أن يتمسكوا بدين من تعقده لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الاسلام اه عش (قول الماتن ولا جزية على امرأة وخثي) عبارة الروض مع شرحه وتعقد الذمة لامرأة وخثي طلباها بلا بذل جزية ولا جزية عليهما ويعلمهما الامام بانه لاجزية عليهما اه (قوله فلو بذلها) أي لو طلبا بعد الذمة بالجزية اه مغنى (قوله عليهما) المناسب التشية (قوله فهي هبة) أي لجهة الاسلام اه عش (قوله هبة) أي لا تلزم إلا بالقبض اسنى ومغنى (قوله فلو بان) أي الخثي وقوله اخذ منه لما مضى هل يطالب وإن كان يدفع في كل سنة ما عقد عليه على وجه الهبة أو محل ذلك إذ لم يدفع والذي يظهر الثاني لان العبرة في العقود بما في نفس الامر وقد تبين انه من أهل الجزية فما يدفعه يقع جزية هكذا قال بعضهم واعتمد شيخنا الزياي الأول وقال لانه إنما كان يعطى هبة لان الدين وما قاله شيخنا الزياي الأقرب اه عش (قوله ما مر في حرني) أي في شرح ويشترط لفظ قبول من أنه لم يلزمه شيء (قوله به) أي بدخوله في دارنا (قوله فانه ملتزم الخ) انظر من اين كان ماتزما لان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجربى عليه حكمهم في الالتزام ثم راي التصوير الآتي اه سم (قوله لعل صورته ان تعقد) صورها في شرح الروض بذلك اه سم وجزم بذلك التصوير ايضا النهاية والمغنى كما اثرنا (قوله حال خنوته) افهم انه لو لم تعقد ومضى عليه مدة من غير دفع شيء لم تؤخذ منه كالحرني إذا اقام بدارنا بلا عقد لعدم التزامه اه عش وهذا على ما جرى عليه النهاية والمغنى من اعتناء هذا التصوير ويأتي في الشارح رده واختيار لزوم الجزية عليه وإن لم يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لانه إن اقام بدارنا بلا امان فهي مسئلة الحر في السابقة بل هذا أولى وإن اقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقديته على المال ولو على العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخثي على أن على الذكرك منهم كذا فليتأمل ثم راي قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافه هنا فليتأمل اه سم (قوله لان العبرة الخ) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفا فيه وليس كذلك فاستناده إلى هذا في جزمه بقوله بل لا يصح بما لا يصح اه سم (قوله ولو لم يبعض) فن كاهر فبقى أولى ولو مكاتبان المكاتب عبد ما بقي عليه درهم والعبد مال والمال لاجزية فيه اه مغنى (قوله

اختار الكتابي الخ محله بعد البلوغ ويوجه بأن الصغير لا اعتبار باختياره وليس من أهل الجزية وهو يتبع اشرف ابو يفي الدين (قوله ودان بدن ابيه) انظر اذا بالغ ولم يظهر منه تدين بو احد من الدينين ومفهوم ذلك انه يقر وهو صريح قوله السابق ولم يتحري شيئا لانه في البالغ بدليل ان الصغير لاجزية عليه وانه يتبع اشرف ابو يفي الدين وانه لا اثر لاختياره فليتأمل (فانه ملتزم) انظر من اين كان ملتزما لان يصور فيمن التزم احكام الاسلام او كان من قوم عقدت لهم فيجربى عليه حكمهم في الالتزام ثم راي التصوير الاتي ان يعقد الخ صورها في شرح الروض بذلك (قوله وإن لم يقع عقد) فيه نظر لانه ان اقام بدارنا بلا امان فهي مسئلة الحر في السابقة بل هذا أولى لان الحر في مع تحقق ذكوره اذا لم يلزمه شيء بالاقامة فالخثي أولى وإن اقام بامان لم يلزمه شيء ايضا كما علم من فصل الامان فالمتجه اعتبار عقديته على المال ولو على العموم كان يعقد لهم واحد باذنهم ومنهم الخثي على أن على الذكرك منهم كذا فليتأمل ثم راي قوله الاتي انه إذا مضت عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرق بتسليمه بانه هناك تابع لعقد يقتضى المال بخلافه هنا فليتأمل (قوله لان العبرة في العقود بما في نفس الامر) أقول إنما يصح الاستدلال بهذا على انتفاء وقوع خلاف في اللزوم ولو لم يكن هذا مختلفا فيه وليس كذلك بدليل انهم صرحوا في الخلاف فيمن باع مال مورثه أو زوج امته ظانها تبه فان ميتا هل يصح أو يبطل وصرحوا بجريان هذا الخلاف في الاجارات والهبات والعقود والطلاق والنكاح وغيرها كما يعلم من الروضة وغيرها في الكلام على شروط البيع فاستناده الى هذا في جزمه بقوله لا يصح بما لا يصح سم

لأصل له (وصي وجنون) لعدم التزامها (فان تقاطع جنونه قليلا كساعة من شهر) ونحو يوم من سنة (لزمته) ويظهر ضبطه بان تكون أوقات الجنون في السنة لو لم تقف لم تقابل (٣٨٠) باجرة غالباً وقد يؤخذ هذا من قولهم (أو تقاطع كثيراً كيوم ويوم فالأصح تلفيق الافة)

إن أمكن (فاذا بلغت) أيام الافة (سنة وجبت) الجزية لسكنائه سنة بدارنا وهو كامل فان لم يمكن أجرى عليه حكم الجنون في الكل على الأوجه وكذا لو قلت أفاقته بحيث لم يقابل مجموعها باجرة وطرو وجنون اثناء الحول كطرو وموت اثناءه (ولو بلغ ابن ذمي) أو أفاق أو عتق قن ذمي أو مسلم (ولم يبذل جزية الحق بما منه) ولا يغتال لانه كان في امان ابيه أو سيده تبعاً (فان بذها) ولو سفيها (عقدله) عقد جديد لاستقلاله حينئذ (وقيل عليه كجزية ابيه) ويكتفى بعقد ابيه لانه لما تبعه في اصل الامان تبعه في اصل الذمة وصححه جمع لان أحدا من الأئمة لم يستأنف لمن بلغوا عقداً وعلى الأول فيظهر انه اذا مضت عليهم مدة بلا عقد لزمتهم لما مضى اجرة المثل لسكنائهم بدارنا الغلب فيها معنى الاجرة وهي هنا اقل الجزية فيما يظهر ايضاً وعلى الثاني فيظهر ان اباه لو كان غنياً وهو فقير أو عكسه اعتبر في قدر حاله لا حال ابيه لكن ظاهر كلامهم يخالفه (والذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم) لا رأى لها (وأعمى وراهب وأجير) لانها اجرة فلم يفارق المعذور

لأصل له) أي فلا يستدل به اه رشیدی زاد ع ش بل بالنقص اه (قول المتن وصي) ولو عقد على الرجال ان يؤدوا عن نسائهم وصبيانهم شيئاً غير ما يؤدونه عن انفسهم فان كان من أموال الرجال جاز ولزمتهم وان كان من أموال النساء والصبيان لم يجز كما قاله الامام اه معنى (قوله لعدم التزامها) اي لعدم صحته منهما اه رشیدی (قول المتن قليلاً) حال من جنونه (قول المتن لزمته) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تفه وير هذا بما اذا عقدت له في افاقته اه سم (قوله ضبطه) اي القليل (قوله لم تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة لو استؤجر له أن يتسامح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والافال يوم ونحوه يقابل باجرة في حد ذاته اه رشیدی (قول المتن فاذا بلغت سنة) ومعلوم ان ذلك لا يحصل الا من أكثر من سنة وهو صادق بسنتين متعددة اه ع ش (قوله أيام الافة) اي ازمنتها المتفرقة اه معنى (قوله فان لم يكن) لعله بان لم يكن اوقاته منضبطة اه رشیدی (قوله أجرى عليه حكم الجنون الخ) اي فلا جزية عليه اه ع ش (قوله وطرو وجنون الخ) اي متصل فيما يظهر فان كان متقطعاً فينبغي اخذاً ما تقدم ان تلفق الافة وتكمل منها على ما تقدم سنة سم على حج اه ع ش عبارة المغنى هذا أي ما في المتن اذا تعاقب الجنون والافة فلو كان عاقلاً فجن في اثناء الحول فكسوت الذمي في اثنائه وان كان مجنوناً فافاق في اثنائه استأنف الحول من حينئذ اه (قوله كطرو وموت اثناءه) وسيأتي انه يلزمه تسطه سم وع ش (قول المتن ولو بلغ ابن ذمي) اي ولو بذبات عاتته اه معنى (قوله أو أفاق) الى قوله وصححه في المغنى والى قوله وعلى الثاني في النهاية الا قوله وصححه الى وعلى الاول (قوله أو مسلم) وعن مالك ان عتق المسلم لا يضرب عليه الجزية لحرمته ولانه اه معنى (قول المتن ولم يبذل) اي لم ياتزم اسنى وروض (قول المتن فان بذها) اي من ذكر اه معنى (قوله ولو سفيها) عبارة المغنى والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي سفيهاً فعد لنفسه أو عقده وله دينار رصيح لان فيه مصلحة حقن الدم أو باكثر من دينار لم يصح لان الحقن يمكن بدنيار ولو اختار السفيه ان يلحق بالما لم يمنع له لان حجره على ماله لا على نفسه اه (قوله عقد جديد) اي ولا يكتفى بعقد اب وسيد ولو كان كل منهما قد أدخله في عقده اذا بلغ أو عتق كان قال قد التزم هذا عن ابني اذا بلغ وعبدى اذا عتق ويجعل الامام حول التابع والمتبوع واحد اليسهل عليه اخذ الجزية ويستوفى ما لزم التابع في بقية العام الذي اتفق السكال في اثنائه ان رضى أو يؤخره الى الحول الثاني في اخذه مع جزية المتبوع في آخره لثلاث تخلف أو اخر الاحوال وان شاء افردهما بحول في اخذ ما لزم كلاهما عند تمام حوله مغنى وروض مع شرحه (قول المتن عليه) اي الصبي اه معنى (قوله وعلى الاول) اي لزم عقد جديد (قوله عليهم) اي من بلغ ومن افاق ومن عتق (قوله لزمتهم لما مضى الخ) قد يشكل هذا بما مر في حربي دخل دارنا ولم نعلم به الا بعد مدة الا ان يقال ان هذا لما كان في الاصل تابعاً لا ماناً ابيه مثلاً نزل بعد بلوغه منزلة من مكث بعقد فاسد من الامام اه ع ش ومر عن سم نحوه (قوله اقل الجزية) اي لكل سنة دينار (قوله وعلى الثاني) اي كفاية عقد الاب (قوله فيظهر الخ) في المسئلة بسط في اصل الروضة فليراجع اه سيد عمر (قوله اعتبر في قدر حاله الخ) هذا التردد يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف اه سم (قوله لا رأى لها) الى قوله وافهم في النهاية (قوله اصلاً) الى قوله وافهم في المغنى (قوله ولم يفصل) عطف على اصلاً (قوله به) اي بسببه وكان الظاهر منه اه رشیدی اقول بل الظاهر حمله على التضمنين التحوى واصله أو يملك به فاضلاً عن قوته الخ (قوله لما مر) من ان الجزية اجرة فلم يفارق الخ (قول المتن ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) سواء كان ذلك بجزية (قوله لزمه) قياس ما تقدم عن ابي زرعة تصوير هذا بما اذا عقدت له في افاقته (قوله وطرو وجنون اثناء الحول) اي متصل فيما يظهر وان كان متقطعاً فينبغي اخذاً ما تقدم ان تلفق الافة ويكمل منها على ما تقدم سنة (قوله كطرو وموت اثناءه) وسيأتي انه يلزمه قسط ما مضى (قوله اعتبر في قدر حاله) لا حال ابيه هذا التردد

فيهما غيره أو أمان لهرأى فتلزمه جزماً (وفقير عجز عن كسب) اصلاً أو لم يفضل به عن قوت يومه وليلته آخر الحول ما يدفعه فيها أم وذلك لما مر (فاذا تمت سنة وهو معسر في ذمته) تبقى حوالاً أكثر (حتى يوسر) كسائر الديون (ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز) يعني

الاقامة به ولو من غير استيطان كما أفهمه قوله بعد وقيل له الاقامة الخ وأفهم كلامهم أن له شراء أرض فيه لم يقيم بها وهو متجه وأن قيل الصواب منعه لأن ما حرم استعماله حرم اتخاذه ويرد بان هذا ليس من ذاك كما هو واضح إذ لا يجزأ اتخاذه إلى استعماله قطعاً وانما منع من الحجاز لأن من وصاياه صلى الله عليه وسلم عند موته أخرجوا المشركين من جزيرة العرب متفق عليه وفي رواية للبيهقي آخر ما تكلم به صلى الله عليه وسلم أخرجوا اليهود من الحجاز وفي آخر جوايهود الحجاز وأهل نجران من جزيرة العرب قال الشافعي ليس المراد جميعها بل الحجاز منها لأن عمر رضى الله عنه أجلاهم منه وأقرهم بالنعم مع أنه منها أذهى طولاً من عدن إلى ريف العراق وعرضاً من جدة وما والاها من ساحل البحر إلى الشام وعكس ذلك في القاموس وايد بان المشاهدة قاضية بخلاف الاول اى وان نقله الرافعي عن الاصمعي وتبعوه سميت بذلك لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجله والفرات بها (وهو) أى الحجاز سمي بذلك لانه حجز بين نجد وتهامة (مكة) (٢٨١) والمدينة واليامة) مدينة على أربع مراحل من مكة ومرحلتين

من الطائف وقال شراح البخارى بينها وبين الطائف مرحلة واحدة سميت باسم الزرقاء التي كانت تنظر من مسيرة ثلاثة أيام (تنبية) ما ذكره من ان اليامة على مرحلتين أو مرحلة من الطائف خلاف المشهور اليوم ان اليامة اسم لبلد مسيلة الكذاب التي تنبأ فيها وجهز اليه ابو بكر رضى الله عنه زمن خلافته الحزم الغفير من الصحابة فكان بها قتله والوقعة المشهورة وهذه على نحو عشرين مرحلة من مكة لانها في أقصى بلاد نجد وبها قبور الصحابة مشهورة تزار ويتركب بها وبين التحديدين بون بائن ثم رايت في القاموس كائنها ما يؤخذ منه ان اليامة اسم لبلاد متعددة وتحينذ فكان الائمة أرادوا أن أولها منتهى الحجاز وما بينه وبين الطائف مرحلتان

أما لا اه مغنى (قوله وهو متجه) خلافاً للنباية والمغنى (قوله وان قيل الصواب منعه) اعتمده النهاية والمغنى (قوله لان ما حرم استعماله الخ) كالأواني والالات الملاهي واليه اى المنع يشير قول الشافعي في الام ولا يتخذ الذمي شيئاً من الحجاز دار مغنى ونهاية (قوله ليس هذا) اى اتخاذه الكافر ارضاً في الحجاز (قوله من ذاك) اى الاتخاذ بالمنوع اه رشيدى (قوله) اذ لا يجزأ اتخاذه إلى استعماله اى لانه لا يمكن اه سم (قوله) وانما منع الى التنبيه في النهاية الاول قال الشافعي وقوله وعكسه الى سميت وكذا في المغنى الا قوله وقال الى سميت (قوله) آخر ما تكلم به الخ اى فى شأن اليهود اه عرش (قوله ليس المراد) أى بجزيرة العرب (قوله) اجلاهم اى اخرجهم اه عرش (قوله اذهى) اى جزيرة العرب (قوله من ساحل البحر) لعله بيان لما ولا يصح ان تكون من فيه ابتداءً كالاخفى اه رشيدى (قوله سميت) اى جزيرة العرب (قوله بذلك) اى بالجزيرة اه عرش (قوله مدينة) عبارة المغنى وهى مدينة بقرب اليمن على أربع الخ (قوله سميت) اى تلك المدينة اه عرش (قوله باسم الزرقاء) اى باسم المرأة الملقبة بالزرقاء وهو اليامة (قوله ان اليامة الخ) بيان للمشهور (قوله تنبأ) اى ادعى مسيلة الكذاب النبوة (قوله قتله) أى مسيلة (قوله وهذه) أى بلدة مسيلة الكذاب (قوله وبها قبور الصحابة) الى قوله وبين الخ لعل الانسب تقديمه على قوله وهذه على الخ (قوله بون بائن) اى مسافة بعيدة (قوله كائنها) اى لا مام الحرميين (قوله لبلاد) اى القطر مشتمل على بلاد (قوله وهو) اى اولها (قوله ما بينه الخ) اى بلديته الخ (قوله دون ماعداه) حال من هو في قوله وهو ما بينه الخ والصنير لا ولها (قوله وهو الخ) اى ماعدا اولها (قوله وغيرها) اى غير بلدة مسيلة (قوله وجارية الخ) أى اسم جارية (قوله وبلاد الجومنسوبة الخ) مبتدأ وخبر وقوله البها أى الزرقاء (قوله سميت) أى بلاد الجومنسوبة (قوله باسمها) اى اسم الزرقاء وهو اليامة (قوله اكثر تخيلاخ) خبر ثالث لبلاد الجومنسوبة (قوله وبها) اى فى بلاد الجومنسوبة (قوله تنبأ) فى اصله رحمه الله تعالى بخطه تنبأ اه سيد عمر (قوله دون المدينة) اى قرية منها (قوله عن مكة الخ) متعلق لما قبله اى عن جانب مكة وبالنسبة اليها ومن الكوفة نحوها خبر فبتدأ الضمير ستة عشر مرحلة (قوله وبين) اى القاموس فى الجوفى مقام بيان معنى الجومنسوبة (قوله ظاهر كلام القاموس) اى قوله اكثر تخيلاً من سائر الحجاز وقوله انه موضع بالحجاز (قوله ان تلك البلاد) اى بلاد الجومنسوبة (قوله لا نظر اليه الخ) يعنى انه من تساهله (قوله على انه) اى القاموس (قوله فلم يجعل الخ) لعل الاولى ولم الخ بالواو (قوله منه) اى الحجاز ومخالفها جمع بخلاف اى قراها اه اسنى (قوله الا ان يريد الخ) راجع الى قوله فلم يجعل الخ (قوله فيؤيد) اى ذلك المراد (قوله وهو) اى ما ذكرته (قوله اى الثلاث) يتضح فيما اذا كان العقد وقع على الاوصاف (قوله) اذ لا يجزأ اتخاذه إلى استعماله اى لانه لا يمكن (قوله)

(٣٦ - شروانى وابن قاسم - تاسع) أو مرحلة دون ماعداه من بقية تلك البلاد وهو بلد مسيلة وغيرها وعلى هذا فلا مخالفة بين كلام الائمة وما هو المشهور وعبارة القاموس واليامة القصد كائناً وجارية زرقاء كانت تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام وبلاد الجومنسوبة اليها سميت باسمها لانها أكثر تخيلاً من سائر الحجاز وبها تنبأ مسيلة الكذاب وهى دون المدينة فى وسط الشرق عن مكة على ستة عشر مرحلة من البصرة ومن الكوفة نحوها وبين فى الجوانه موضع بالحجاز فى ديار الشيع وبين فى اشيع انه من غطفان ابو قبيلة فان قلت ظاهر كلام القاموس ان تلك البلاد كلها من الحجاز قلت لا نظر اليه فى ذلك على انه عرف الحجاز بانه مكة والمدينة والطائف ومخالفها فلم يجعل الائمة منه اصلاً الا ان يريد انهما من مخاليف الطائف فيؤيد ما ذكرته وهو اننا لا نعبر من البلاد المسماة باليامة الا المنسوبة للطائف وهى ما على مرحلتين أو مرحلة منها دون ماعدا تلك البلاد فتأمل ذلك فانه مهم (وقراها) أى الثلاث

كالطائف وجدة وكخبير والينبع وما احاط بذلك من مفارزه وجباله وغيرها (وقبل له الاقامة في طرقة الممتدة) بين هذه البلاد لانهم تعقد فيها نعم التي بحرم مكة ممنعون منها طاعة كالم (٢٨٢) من كلامه الا ان لان الحرمة للبيعة وفي غير الخوف اخلاطهم باهلها ولا يمنعون ركوب

بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة اى وغيرها وانما قيدوا بها للغالب قال القاضي ولا يمكنون من المقام في المراكب اكثر من ثلاثة ايام كالبر قال ابن الرفعة ولعله اراد اذا اذن الامام واقام بموضع واحد وهو ظاهر معلوم بما ياتي (ولو دخل) كافر الحجاز (بغير اذن الامام) او نائبه (أخرجه وعزره ان علم انه ممنوع) منه لتعديده بخلاف ما اذا جهل ذلك فانه يخرج منه ولا يعزره (فان استأذن) في دخوله (اذن له) وجوبا كما اقتضاه صنيعه لكن صرح غيره بانه جائز فقط (ان كان دخوله مصلحة للمسلمين كرسالة وحمل ما يحتاج اليه) كثير من طعام وغيره وكارادة عقد جزية او هدية مصلحة وهنا لا ياخذ منه شيئا في مقابلة دخوله امام عدم المصلحة فيحرم الاذن كما هو ظاهر (فان كان) دخوله ولو مرة (لتجارة ليس فيها كبير حاجة) كعطر (لم ياذن) اى لم يحجز له ان ياذن في دخول الحجاز (الا) ان كان ذميا كما نقله البلقيني عن الاصحاب و (بشرط

أورد عليه ان اليامة ليس لها قري وأجيب بأن المراد قري المجموع وهو لا يستلزم أن يكون لكل قري اه عرش (قوله كالتائف وجدة) اى ووج مائة اه معنى (قوله وكخبير والينبع) اى للمدينة اه معنى (قوله وما احاط بذلك) اى بما ذكر من مكة والمدينة واليامة وقراها وكذا ضمير مفارزه (قوله وغيرها) اى كطرق الحجاز الاتية وكان الاولى التثنية (قول الماتن له) اى الكافر الاقامة في طرقة اى الحجاز اه معنى (قوله بين هذه البلاد) اى قوله اى وغيرها فى المغنى الا قوله كما يعلم الى ولا يمنعون الى الماتن فى النهاية الا قوله لان الحرمة الى ولا يمنعون (قوله لانهم تعقد) اى الاقامة فيها اى الطرق عبارة المغنى لانها ليست مجتمع الناس ولا موضع الاقامة والمشهور انهم ممنعون منها لان الحرمة للبيعة اه (قوله التي بحرم الخ) اى الطرق التي بحرم الخ عبارة المغنى البقاع التي لا تسكن من الحرم اه (قوله من كلامه الا) وهى قوله وينع دخول حرم مكة (قوله لان الحرمة) اى حرمة الاقامة في حرم مكة للبيعة الخ توجيه الاتفاق في حرم مكة والاختلاف في غيره اى وحرمة الاقامة في غير حرم مكة (قوله باهله) اى الحجاز (قوله ركوب بحر) اى بحر الحجاز اه معنى (قوله خارج الحرم) لبيان الواقع واحترام عمل الوجديد (قوله بخلاف جزائره) اى وسواحلها وروض ومغنى (قوله جزائره) اى جزائر البحر الذى في الحجاز اه عرش (قوله اى وغيرها) وفاقا للنهاية والاسنى وخلافا للمغنى وظاهر الروض (قوله بها) اى المسكونة (قوله قال القاضي ولا يمكنون الخ) اى لا فرق بين البحر المذكور والجزائر اه سم (قوله قال ابن الرفعة الخ) عبارة النهاية ولعل مراده كما قال ابن الرفعة اذا الخ (قوله اذن الامام) اى اما اذ لم ياذن فلا يمكنون من ركوب البحر فضلا عن الاقامة فهو قيد للمفهوم بخلاف ما بعده اه رشدى (قوله كافر الحجاز) الى الفصل فى النهاية الا قوله كما كان الى ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى الى الماتن (قوله لتعديده) الى الماتن فى المغنى (قوله ولا يعزره) ويصدق في دعواه الجهل اه عرش (وجوبا كما اقتضاه صنيعه) وهو المعتمد اه نهاية (قوله لكن صرح غيره بانه الخ) ومن صرح بذلك الاسنى (قوله وهنا) اى فى الدخول لو احدى فى الماتن والشرح (قوله لا ياخذ منه شيئا) ولا من غير متبخر دخل بامان وان دخل الحجاز مغنى وروض مع شرحه (قوله فيحرم الاذن) اى ومع ذلك لو اذله ودخل لاشيء عليه ايضا لعدم اتزامه ما لا اه عرش (قوله ان كان ذميا الخ) وفاقا للنهاية كما اشرنا وخلافا للمغنى وظاهر الروض والمنهج عبارة الاول وظاهر كلامهم فى الدخول للتجارة انه لا فرق بين الذى وغيره وهو كذلك وان خصه بالبقينى بالذى وقال ان الحرب لا يمكن من دخول الحجاز للتجارة اه وعبارة المغنى ولا يؤخذ من حربى دخل دار نرسولا او بتجارة تضطر نحن اليها فان لم يضطر واشترط الامام عليهم اخذ شيء ولو اكثر من عشر التجارة جاز ويجوز دونه وفي نوع اكثر من نوع ولو اغتافهم جاز ولا يؤخذ شيء من تجارة ذمى ولا ذمية الا ان شرط عليهم ما عجزوا عنه او فى الروض نحوها وفي شرحه سواء اكانا بالحجاز ام بغيره (قوله وبشرط الخ) عطف على ذميا وكان الاولى اى بدل الواو اه (قوله فيهم لهم البيع) اى بخلاف ما اذا شرط ان ياخذ من تجارتهم اى متاعهم اه معنى اى يبيعهم الى ثلاثة ايام فاقبل كما ياتي (قوله لولم يضطر الخ) مقول قولهم (قوله فان شرط عليهم عشر الثمن امهلو الخ) اى بخلاف ما لو شرط ان ياخذ من تجارتهم اه اسنى (قوله لا يكلفون) اى البيع اه عرش (قوله بدله) اى بدل المشروط من ثمن متاع التجارة (قوله عوضا عنه) اى المشروط من الثمن (قوله فى قدره) اى المشروط (قوله كما كان عمر رضى الله تعالى عنه ياخذ الخ) فانه كان ياخذ من القبط اذا اتجروا الى المدينة عشر بعض الامتعة كالقطيفة وياخذ نصف

قال القاضي ولا يمكنون الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجزائر (قوله لكن صرح غيره بانه جائز فقط) والمعتمد الاول شرح مر (قوله الا بشرط اخذ شيء منها الخ) فى الروضة ولا يؤخذ من تجارة ذمى ولا ذمية

العشر

اخذ شيء منها) أى من متاعها أو من ثمنه فيمهلهم للبيع نظير قولهم فى الداخل دارنا للتجارة

لولم يضطر اليها وشرط عليهم شيء منها جاز فان شرط عليهم عشر الثمن امهلو الى البيع اه ويظهر انهم لا يكلفون بدون ثمن المثل وحينئذ فيؤخذ منهم بدله ان رضوا والا قبض امتهتهم عوضا عنه ويجهتد فى قدره كما كان عمر رضى الله عنه ياخذ من المتجرين منهم الى المدينة

ولا يؤخذ في السنة الامرة كالجزية (ولا يقيم) بالحجاز حيث دخل ولو لتجارته ولو المضار اليها في موضع واحد بعد الاذن له في دخوله (الا ثلاثة ايام فاقل) غير يومى الدخول والخروج اقتداء بعمر رضى الله عنه فان اقام بمحل ثلاثة اقل ثم باخر مثلها وهكذا لم يمنع ان كان بين كل محلين مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دخول حرم مكة) ولو لمصلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا (٢٨٣) المسجد الحرام اى الحرم اجماعا (فان كان

رسولا) الى من بالحرم من الامام او نائبه (خرج اليه) الامام او نائبه لسمعته) ويخبر الامام فان قال لا تؤذيها الامشافة تعين خروج الامام اليه لذلك او مناظر اخرج له من يناظره

وحكمة ذلك انهم لما اخرجوه **صلوات الله عليه** لكفرهم عوقب جميع الكفار بمنعهم منه مطلقا ولو اضرورة كافي الام وبه ردوا قول ابن كج يجوز للضرورة كطبيب احتيج اليه وحمله على ما اذا مست الحاجة اليه ولم يمكن اخراج المريض اليه منظر فيه (فان مرض فيه) اى الحرم (نقل وان خيف موته) بالنقل لظلمه بدخوله

ولو باذن الامام (فان مات) وهو ذمى (لم يدفن فيه) تطهير للحرم عنه (فان دفن نبش وأخرج) لان بقاء جيفته فيه اشد من دخوله له حيا نعم ان تقطع ترك ولا فضلية حرم مكة وتبينه بما لم يشارك فيه لم يلحق به في ذلك وجوبا بل ندبا

حرم المدينة وصح انه **صلوات الله عليه** أنزلهم مسجده سنة عشر بعد نزول براءة سنة سبع وناظر فيه أهل تجران منهم في امر المسيح وغيره

العشر من الخطة والشعير ترغيبا لهم في حملها للحاجة اليهما اهمغنى (قوله ولا يؤخذ الخ) عبارة المغنى وما يؤخذ في الحول لا يؤخذ الامرة ولو ترددوا وليت المسكاسة تفعل بالمسلمين كذلك ويكتب لمن اخذ منه براءة حتى لا يطالب مرة اخرى قبل الحول اه وكذا في الروض الا قوله وليت الى قوله ويكتب وعبارة سم يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقه عليه مره وعبارة عرش ظاهره وان تكرر الدخول وتعدد الاصناف واختلفت باختلاف عدد مرات الدخول ولو قيل يؤخذ من كل صنف جاؤا به وان تكرر دخولهم به في كل مرة لم يكن بعيد الا انه في مقابلة بعمر علينا ودخولهم به وهو موجود في كل مرة اه وعبارة البجيرى عن سم وعش قوله الامرة اى من كل نوع دخل به في كل مرة حتى لو دخل بنوع او انواع اخذ من ذلك النوع والانواع مرة واحدة فلو باع ما دخل به ورجع بثمنه فاشترى به شيئا آخر ولو من النوع الاول ودخل بذلك مرة اخرى اخذ منه بخلاف ما لو لم يبع ما دخل به واخذ منه ثم رجع به ثم عاد به ودخل مرة اخرى بعينه لا يؤخذ منه في هذه المرة فقررنا شيخنا الطبرلاوى وصمم عليه اه (قوله بالحجاز) الى قول المتن فان كان في المغنى (قول المتن الا ثلاثة ايام الخ) لان الاكثر من ذلك مدة الاقامة وهو ممنوع منها لمصلحة الام لا ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخر لقضاء دين بل يוכל من يقضى دينه ان كان ثم دين لا يمكن استيفائه في هذه المدة مغنى وروض مع شرحه (قول المتن ويمنع دخول حرم مكة) ولو بذل على دخوله الحرم ما لم يجب اليه فان اجب فالعقد فاسد ثم ان وصل المقصد اخرج ونبت المسمى او دون المقصد فبالقسطن المسمى (قاعدة) كل عقد اجارة فسد يسقط فيه المسمى الا هذه المسئلة لانه قد استوفى العوض وليس لمثله اجارة فرجع الى المسمى مغنى وروض مع شرحه (قوله ويخبر الامام) فيه اخراج المتن عن ظاهره اذا اضربه للخارج من الامام او نائبه وهذا يعين كونه لثائب ثم انه يقتضى ان المراد نائبه نائبه في خصوص الخروج والسماع وهلا كان المراد نائبه العام والمغنى خرج الامام ان حضره الا فتاؤه اه رشيدى اى كما هو قضية صنع المغنى حيث قال عقب المتن ما نصه اذا امتنع من ادائها الا اليه والابعث اليه من يسمع وينهى اليه اه (قوله لا تؤذيها) اى الرسالة عرش (قوله او مناظرا) الى قوله لكفى الام في المغنى (قوله او مناظرا) عطف على رسولنا عبارة المغنى وان طلب منا المناظرة ليس لمناظرته بل مناظرته وان كان لتجارة خرج اليه من يشترى منه اه (قوله منه) اى دخول حرم مكة (قوله ولو اضرورة) تفسير لقوله مطلقا (قوله حمله على ما اذا الخ) لعل المراد ان الحكم الذى تضمنه هذا الحمل غير صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كج عليه وان اوجهه العبارة اه رشيدى (قوله منظر فيه) عبارة النهاية وحمل بعضهم على ما اذا الخ غير ظاهر اه (قوله وهو ذمى) الى الفصل في المغنى الا قوله وجوبا بل ندبا وقوله وفي الروضة الى المتن (قوله ولا فضلية الخ) علة لا تنفاه الا للاحاق اه رشيدى (قوله بما لم يشارك فيه) اى بالنسك اسنى ومغنى (قوله في ذلك) اى في منع دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الروضة واصلمها) عبارة النهاية نقل حتما لحرمة المحل وهو المعتمد وان ذكر في الروضة الخ (قوله نقل) عبارة المغنى لم يدفن هناك فان دفن ترك اه (قوله فلا يجرى ذلك فيه الخ) عبارة المغنى فلا يدفن فيه بل يغرى الكلاب على جيفته فان تأذى الناس بريحه وورى كالجيفة اه

اتجرت الا ان شرط مع الجزية قال في شرحه سواء كانا بالحجاز ام بغیره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الامرة) يجوز ان يأخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك ووافقه عليه مر (قوله لكن جرى على تفصيل المتن الحاوى الصغير الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن المتن وهو اوجه معنى وهو المعتمد

(وان مرض في غيره اى) الحرم (من الحجاز وعظمت المشقة في نقله) او خيف نحو زيادة مرضه (ترك) وجوبا تقديما لا عظم الضررين (والا) تعظم فيه (نقل) وجوبا بالحرمة المحل وفي الروضة واصلمها عن الامام انه ينقل مطلقا وعن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه جرى مختصرها لكن جرى على تفصيل المتن الحاوى الصغير وغيره وهو اوجه معنى (فان مات) فيه (وتعذر نقله) منه لنحو خوف تغير (دفن هناك) للضرورة فان لم يتعذر نقل اما الحربى او المار تد فلا يجرى ذلك فيه لجواز اغراء الكلاب على جيفته فان اذى ريحه غيبت جيفته

• (فصل أقل الجزية) • من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب فلا يجوز العقد إلا به وإن أخذ قيمته وقت الأخذ (لكل سنة) للخبر الصحيح خذ من كل حالم أي محتمل (٢٨٤) دينار أو عدله أي مساوى قيمته وهو بفتح العين ويجوز كسرها وتوقيع عمر للدينار

بأثنى عشر درهما لأنها كانت قيمته إذ ذاك ولا حد لاكثرها أما عند ضعفنا فيجوز بأقل من دينار إن اقتضته مصلحة ظاهرة وإلا فلا تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الزمن بشرط الذب عنهم في جميعه حيث وجب فلو مات أولم نذب عنهم الا اثناء السنة وجب القسط كما يأتي أما الحى فلا يطالب اثناء السنة بالقسط وكان قياس الاجرة انه يطالب لولا ما طلب هنا من مزيد الرق بهم لعلمهم يسلبون (ويستحب) وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب (للامام) عند قوتنا اخذ ما تقرر (بما كسبه) أى طلب زيادة على دينار من رشيدولو وكلا حين العقد وإن علم أن أقلها دينار (حتى) يعقد بأكثر من دينار كدينارين لم توسط وأربعة لغنى ليخرج من خلاف أى حيفه فانه لا يجوزها الا بذلك بل حيث أمكنته الزيادة بان علم أو ظن اجابتهم اليها وجبت عليه إلا لمصلحة وحيث علم أو ظن انهم لا يجيبونه لا أكثر من دينار

• (فصل أقل الجزية) • (قوله من غنى) إلى قوله إن اقتضته في المغنى إلا قوله خالص مضروب وقوله وهو إلى ولا حد وإلى قول المتن ويستحب في النهاية (قوله دينار خالص الخ) والمراد به المثقال الشرعى وهو يساوى الآن نحو تسعين نصفوا أكثر والدينار المتعامل به الآن تنقص زنته عن المثقال الشرعى الربع والعبرة بالمثقال الشرعى زادت قيمته أو نقصت أه عش (قوله فلا يجوز العقد إلا به) قد يشكك مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتام له سم عبارة الاسنى والمغنى وظاهر الخبر أن أقلها دينار أو ما قيمته دينار وبه أخذ البلقينى والمنصوص الذى عليه الاصحاب أن أقلها دينار وعليه إذا عقد به جاز إن يعتاض عنه ما قيمته دينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة أه (قوله وإن اخذ قيمته) أى جاز اخذ قيمته أه عش (قوله وهو بفتح العين الخ) وفى المختار وقال الفراء العدل بالفتح ما عادل الشئ من غير جنسه والعدل بالكسر المثل تقول عندى عدل غلامك إذا كان غلاما يعدل غلاما فإذا اردت قيمته من غير جنسه فتحت العين ووربما كسرها بعض العرب فكأنه غلط منهم أه وعليه فقول الشارح ويجوز كسرها مبنى على هذه اللغة أه عش (قوله وتوقيع عمر الخ) مبتدا خبره لأنها كانت الخ (قوله لاكثرها) أى الجزية (قوله بانقضاء الزمن) أى الحول أه مغنى (قوله حيث وجب) أى بان كانوا ابلادنا أه عش (قوله فلو مات) أى اثناء السنة أه رشيدى (قوله أو لم نذب) من باب قتل أه عش (قوله كما يأتي) أى عن قريب (قوله فلا يطالب) أى فلا يجوز لنا ذلك أه عش (قول وقال ابن الرفعة نقلا عن الامام يجب) لعلم محمول على ما سيذكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته الخ (قوله عند قوتنا) إلى قوله بل الاصحاب فى النهاية (قوله اخذ ما تقرر) أى بقوله ولا حد لاكثرها اما عند ضعفنا الخ وقد يتوقف فى الأخذ بان محل الجواز بالأقل حيث لم يرضوا بأكثر وهذا لا ينافى استحباب المما كسة لاحتمال أن يجيبوا بأكثر أه عش (قوله طلب زيادة) إلى قوله والمما كسة فى المغنى إلا قوله وإن علم المتن (قوله حين العقد) متعلق بما كسة (قوله وإن علم) أى الوكيل أى لا يقال إن تصرف الوكيل منوط بالمصلحة للوكل قاله الرشيدى والظاهر أن الضمير مطلق العاقد الشامل للعاقد لنفسه والعاقد لموكله (قوله ليخرج الخ) ولأن الامام متصرف للسلبين فينبغى أن يحتاط لهم أه مغنى (قوله إلا بذلك) أى بالاربعة فى الغنى وبدينارين فى المتوسط أه عش (قوله وجبت) أى المما كسة عليه أى فلو عقد بأقل اثم وينبغى صحة العقد بما عقده لما تقدم من أن المقصود الرقيق بهم تالفاهم فى الاسلام ومحافضة لهم على حقن الدماء ما أمكن أه عش (قوله والمما كسة كما تكون) عبارة النهاية والمما كسة تكون عند العقدان عقد الاشخاص فحيت عقد على شئ امتنع اخذ زائد عليه ويجوز عند الأخذان عقد على الاوصاف كصفة الغنى أو التوسط حينئذ فيفسن للامام أو نائبه بما كستهم حتى يأخذ الخ وعبارة سم اعلم أن المما كسة تكون عند العقد وتكون عند الأخذ فالأولى أن يما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن

• (فصل) • أقل الجزية دينار لكل سنة الخ (قوله إلا به) قد يشكك مع أو عدله إلا أن يكون هذا محمولا على الأخذ لا العقد فليتام له (قوله وجبت عليه) هل فائدة الوجوب الاثم بتركها حينئذ مع صحة العقد بالدينار أو فساد العقد ايضا فيه نظر (قوله والمما كسة كما تكون فى العقد كما ذكر تكون فى الأخذ) اعلم أن المما كسة تكون عند العقد وعند الأخذ فالأولى أن يما كسه حتى يعقد عليه بأكثر من دينار فإن اجابته لاكثر وجب العقد به كالو اجاب اليه بدون ما كسة أو علم أنه يجيب اليه وإن أبى وجب العقد له بدينار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما أن يعقد له بدينار ثم عند الاستيفاء يما كسه حتى يأخذ منه أكثر فهذا لا يجوز ويجب الاقتصار على اخذ ما عقد به حتى لو عقد لفقير بدينار و صار فى آخر الحول غنيا أو متوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما أن يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على أن على الغنى أربعة دنائير والمتوسط دينارين

أجابه لا كثر وجب العقد به كالو أجاب اليه بدون بما كسبه وان أبي وجب العقد له بدينار وأما الثانية فعلى وجهين أحدهما ان يعقد له بدينار ثم عند الاستيفاء بما كسبه حتى يأخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب الاقتصار على اخذ ما عقده حتى لو عقده لفقير بدينار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز اخذ زيادة منه على الدينار وثانيهما ان يعقد على الاوصاف كعقدت لكم على ان على الغنى اربعة دنانير والمتوسط دينارين والفقير دينار امثلا في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه اذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك ديناران فان عاود وافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريقه الشرعي وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصح مر اه سم وعبرة التجريم والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالفقروا المتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلا قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله خفيئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ولو يفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى المتوسط والفقير يمينه الان ان تقوم بينة بخلافه او عمده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضروا قال اسلبت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليهم اي المتوسط والغنى فواضح والافليس له ان يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه ع ش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب للامام بما كسته حتى ياخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجوز اخذ شيء زائد عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشياخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى ياخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى ياخذ اي اذا ما كسهم في العقد فياخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) اي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى المتوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغنى (قوله ويتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالتفقة) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيهما ان يملك بعد ما اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالتفقة كقوله

والفقير دينار امثلا في الجميع ثم في آخر الحول بما كس من يستوفي منه اذا ادعى انه فقير او متوسط فيقول له بل انت غني فعليك اربعة أو أنت متوسط فعليك ديناران فان عاد ووافق على الغنى او المتوسط أخذ منه الاربعة او الدينارين والاخذ منه موجب الفقير مالم يثبت غناه او توسطه بطريق شرعي وهذا الوجه جائز ومن ذكر المما كسة عند الاخذ يحمل عليه ولا يجوز حمله على الاول والا فهو ضعيف مخالف للكلام الاصح مر اه سم وعبرة التجريم والحاصل انه بما كس عند العقد مطلقا سواء عقد على الاشخاص او الاوصاف وعند الاخذ ايضا ان عقد على الاوصاف ثم المما كسة عند العقد معناها المشاحة في قدر الجزية اي طلب الزيادة على الدينار وعند الاخذ معناها المنازعة في الاتصاف بالصفات كالفقروا المتوسط فان ادعى شخص منهم الفقر مثلا قال له انت غني فادفع اربع دنانير اه (قوله خفيئذ) الى قوله وقد يشكل في المغنى وكذا في النهاية الا قوله ولو يفاوت بينهم (قوله ولو بقوله الخ) عبارة المغنى والقول قول مدعى المتوسط والفقير يمينه الان ان تقوم بينة بخلافه او عمده مال وكذا من غاب واسلم ثم حضروا قال اسلبت من وقت كذا كما نص عليه الشافعي في الام اه (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي ان كان الفرض انه شرط في العقد ان ذلك الاكثر عليهم اي المتوسط والغنى فواضح والافليس له ان يأخذ منهما زيادة على ما شرط في العقد اه سم (قوله كذلك) اي في آخر الحول ولو بقوله الخ اه ع ش (قوله على هذا) اي ما في المتن من جواز المما كسة في الاخذ (قوله في سير الواقدي) صفة النص وقوله على انها متعلق به اي النص (قوله وقد يجب بفرض ذلك الخ) في النهاية ما يوافقه كما مر وفي المغنى ما قد يخالفه عبارته تنبيه هذا اي قول المصنف ويستحب للامام بما كسته حتى ياخذ الخ بالنسبة الى ابتداء العقد فاما اذا انعقد العقد على الشيء فلا يجوز اخذ شيء زائد عليه كما نص عليه في سير الواقدي ونفله الزركشي عن نص الام واطلق الشياخان استجاب المما كسة فاخذ شيئا من الاطلاق ان المما كسة كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل بقول الاصحاب يستحب للامام المما كسة حتى ياخذ من الغنى الى آخره وهذا لا يصلح دليلا لذلك لان قولهم حتى ياخذ اي اذا ما كسهم في العقد فياخذ الى آخره اه (قوله وضده) مفرد مضاف الى المعرفة فيعم ضد الغنى (قوله وذلك) اي اعتبار الغنا وضده وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقيد اعتبار هذه الاحوال بوقت) اي فان قيدت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله فعنده) اي الاخذ (قوله ان بما كس المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول انت متوسط او غني او مدعى المتوسط بان يقول انت غني (قوله فاكثر) هنا وفيما يأتي تذكر ما مر آنفا عن سم فيه (قوله عنده) اي العقد (قوله في ضابطهما) اي المتوسط والغنى (قوله ويتجه) الى التنبيه في النهاية الا قوله ولو شرط الى المتن وقوله في حكمه وقوله او حرج عليه بسفه (قوله كالتفقة) اي كضابطهما في نفقة الزوجة قال ع ش اي بان يريد دخله على خرجه (قوله لا العاقلة) وغنى العاقلة ان يملك بعد كفاية العمر الغالب اكثر من عشرين دينارا والمتوسط فيهما ان يملك بعد ما اقل من عشرين دينارا اه ع ش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالتفقة كقوله

بجامع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة إذ لا مواساة هنا ولا العرف

لانه مختلف كما يصرح به اختلاف ضابطهما باختلاف الابواب اما السفية فيمتنع عقده أو عقده ليه باكثر من دينار فان عقد رشيد باكثر ثم سفه أثناء الحول لزمه ما عقده فيما يظهر (٢٨٦) ترجيحه كالمواستاجر باكثر من اجرة المثل ثم سفه يؤخذ منه الاكثر كما هو واضح ثم رايته

قولي الاتي او حجر عليه بسفه تبعاً لشرح المنهج ولو شرط على قوم في عقد الصلح ان على مترسطهم كذا او غنيهم كذا اجاز وان كثر (ولو عقدت باكثر) من دينار (ثم علموا جواز دينار لزمهم ما التزموه) كمن غبن في الشراء (فان ابوا) من بذل الزيادة (فلا يصح انهم ناقضون) للعهد بذلك فيختار الامام فيهم ما ياتي (ولو اسلم ذمي) او جن (او مات) او حجر عليه بسفه او فلس كانت الجزية اللازمة له كدين آدمي في حكمه فتؤخذ من ماله في غير حجر الفلس ويضارب بها مع الغرماء فيه وإذا وقع ذلك بعد سنة او (سنتين اخذت جزيتهم من تركته مقدمة على الوصايا) والارث ان خلف وارثاً أو لا فتركته فيهم فلا معنى لاخذ الجزية منها لانها من جملة النقيض فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي (ويسوى بينها وبين دين الادمي على المذهب) لانها اجرة فان لم تقف التركة بالسكل ضاربهم الامام بقسط الجزية (او) اسلم

ولا العاقلة خلافاً لظاهر صديقه من عطيه كقولها ولا العاقلة عن النفقة عبارة النهاية والوجه ضبط الغني والمتوسط هنا وفي النهاية بالنفقة لا بالعاقلة ولا بالعرف اه بخذف (قوله لانه مختلف) اهل الضمير للغني والمتوسط فنامل اه رشيد امله اخذه من قول الشارح كما يصرح به الخ ومع ذلك فالظاهر بل المتعين رجوعه للعرف في الغني والمتوسط (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى ممتنع فكان هذا مستثنى للمصلحة اه سم وقد مناعن الروض والمغنى التصريح بصحة عقده بنفسه بدينار فقط لمصلحة حقن الدم (قوله فيمتنع الخ) عبارة المغنى ومعلوم بمآمر ان السفية لا يما كس هو ولا وليه لانه لا يصح عقده باكثر من دينار اه (قوله لزمه ما عقده الخ) ظاهره لرومه السكل عام اه سم (قوله فيما يظهر ترجيحه) اى من وجهين اه سم (قوله قولي الاتي) اى قبيل قول المصنف في خلال سنة (قوله من دينار) الى التنبيه في المغنى لا قوله او حجر الى المتن وقوله او حجر عليه بسفه (قول المتن ثم علموا) اى بعد العقد اه مغنى (قول المتن لزمهم ما التزموا) اى في كل سنة مدة بقائهم اه عرش (قول المتن فان ابوا) اى بعد العقد اه مغنى (قوله فيختار الامام الخ) عبارة المغنى فيبلغون الما من كاسياتي والثاني لا ويقنع منهم بالدينار كما يجوز ابتداء العقد به وعلى الاول لو بلغوا الما من ثم عادوا وطلبوا العقد بدينار اجيبوا اليه كالمطلوبه او لا اه (قوله او جن) او نبذ العهد اه مغنى (قوله او حجر عليه) الى المتن مجرداً تا كيد لما علم من كلام المصحح السابق وفقير عجز عن كسب (قوله او فلس) اى بعد فراغ السنة على ما ياتي اه عرش (قوله ولما وقع الخ) والاولى التفرع (قول المتن من تركته) اى في صورة الموت ومن ماله في غيرها سم ومعنى (قوله فان كان) اى الوارث اه عرش (قوله اخذ الامام من نصيبه بقسطه الخ) كذا في شرح الروض وهذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه واطلاق الاصحاب القول بالرد وبارت ذوى الارحام يقتضى ان لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه سم (قوله وسقط الباقي) اى حصه بيت المال اه مغنى ومعنى ذلك ان لو كان له بنت فلها نصف التركة ويؤخذ قسط الجزية من ذلك والنصف الثاني يكون فيشاعش (قوله ضاربهم) اى الغرماء (قوله واسلم الخ) او نبذ العهد اه مغنى ما ذكرته اى انفا في شرح او في خلال سنة (قوله وهو مشكل) عبارة النهاية وقول الشيخ في اسقاط شرح منهجه او سفه في غير محله اه (قوله

ولما لا فلس له ان ياخذ منهم ما زيادة على ما شرط في العقد (قوله اما السفية الخ) يدل على صحة عقد السفية بنفسه في الدينار مع ان تصرف السفية المالى ممتنع فكان هذا مستثنى للمصلحة (قوله فان عقد رشيد باكثر ثم سفه الخ) في العباب ولو قبل رشيد بدينارين ثم سفه فهل تلزمه الزيادة وجهان اه وظاهره ان القائل بالزيادة لا يخصها بعام السفه بل يوجبها السكل عام (قوله لزمه ما عقده فيما يظهر ترجيحه) ظاهره لروم عاقد به لسكل عام (قوله او حجر الخ) فديو هم السقوط في المستقبل وهو ممنوع لان كلاما من السفية والفلس من اهل الجزية (قوله اخذت جزيتهم من تركته) في صورة الموت ومن ماله في غيرها (قوله فان كان غير مستغرق اخذ الامام من نصيبه بقسطه وسقط الباقي) هذا ظاهر ان لم نقل بالرد ولا فلا يتجه فرق بين المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول مانصه فاطلاق الاصحاب القول بالرد وبارت ذوى الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله ايضا وسقط الباقي) كذا في شرح الروض (قوله او حجر عليه بسفه) ان اريد انه يؤخذ القسط ويسقط الباقي فلا وجه له لان السفية من اهل الوجوب فلا وجه للسقوط وان اريد مجرد تعجيل اخذ القسط في خلال السنة ويؤخذ الباقي في آجرها ففيه نظر ثم اخذ القسط في الاثناء لا مقتضى له مع استمرار كونه من اهل الوجوب فليتامل ثم رايته الحق

او جن او مات او حجر عليه بسفه (في خلال سنة فقسط) لما مضى يجب في ماله او تركته كالاجرة (تنبيه) ما ذكرته في الاكثر المحجور عليه بسفه هو ما في شرح المنهج وهو مشكل لانه ان اريد بالقسط فيه القسط من المسمى مع اخذ الباقي اخر الحول المسمى ايضاً لم يكن لاخذ القسط معنى او مع اخذ القسط من دينار للباقي ففيه نظر لانه لما التزم بالعقد اكثر منه وهو رشيد لم يسع اسقاط

الاكثر نظير الاجرة كما مر انفار ولا يخرج على الخلاف في عقد هاللسفيه باكثر من دينار خلافا لمن قال به للفرق الواضح بين من هو عند عقد هال رشيده ومن هو عنده سفية فالحاصل ان اخذ القسط بالمعنى الاخير إنما يتضح على التخيير المدكور وقد علمت ما فيه ولا ياتي هذا في المفسر على ما ياتي فيه لان الباقي يؤخذ منه بما عقد به ولو إنما المسوغ لاخذ القسط منه انه الذي خص بيت المال بالقسمة فلم يحز لناظره تاخير قبضه ويصدق في وقت اسلامه بيمينه إذا حضر وادعاه ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء بحصة ما مضى كذا نقله البلقيني عن نص الام وقال انهم يرون تعرض له ويظهر انه ان اراد بذلك سقوط ما رده الحجر كان مبنيا على الضعيف انه لا جزية على الفقير اما على الاصح فالجزية مستمرة عليه ولو إنما المضاربة للفوز من ماله بحصة ما مضى ثم رايت البلقيني قال في محل اخر قضية (٢٨٧) كلامهم انه لا يؤخذ منه القسط حيثنذ وهو

الجاري على القواعد لكن نص في الام على الاخذ اه فافهم ان التردد إنما هو في الاخذ حيثنذ لا في السقوط وهو صريح فيها ذكرته والذي يتجه ما في الام وكون خلافه هو الجاري على القواعد ممنوع كيف وتأخير القسمة إلى اخر الحول مضر بالغرماء وفوزهم بالكل مفوت لما وجب فكانت القسمة مع اخذ ما يخص قسط ما مضى هو القياس الجاري على القواعد لما فيه من الجمع بين الحقين (وتؤخذ الجزية) مالم تؤد باسم الزكاة (بأهانه فيجلس الآخذ ويقوم الذي ويطأ طيء رأسه ويحنى ظهره ويضعها في الميزان ويقبض الآخذ لحيته ويضرب) بكفه مفتوحة (لهزمتيه) بكسر اللام والزاي وهما مجتمع اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين أي كلا منهما

الاكثر) الاولى اسقاط الزائد (قوله كما مر آنفا) أي قبيل قول المصنف ولو عقدت (قوله ولا يخرج) أي عقدر رشيد سفيه بعده (قوله به) أي بالتخيير على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أي الاشكال المذكور (قوله على ما ياتي فيه) أي في المفسر آنفا (قوله انه الذي الخ) خبر المسوغ والضمير للقسط (قوله ويصدق) إلى قوله ولو حجر في المعنى (قوله ويظهر انه) أي البلقيني (قوله عليه) أي المفسر (قوله حيثنذ) أي حين الحجر عليه بفلس (قوله والذي يتجه ما في الام) عبارة النهاية ولو حجر عليه بفلس في خلاهاضارب الامام مع الغرماء حالا ان قسم ماله ولا فاخر الحول اه وعبارة المعنى وحمل شيخى النص على ما اذا قسم ماله في أثناء الحول وكلام البلقيني على خلافه وهو حمل حسن اه (قوله وكون خلافه) أي خلاف ما في الام وهو رد لكلام البلقيني (قوله وتأخير القسمة الخ) أي بدون رضا الغرماء (قوله وفوزهم) أي الغرماء (قوله لما وجب) أي لبيت المال (قوله هو القياس) الضمير للقسمة وتذكير لرعاية الخبر (قوله بين الحقين) أي حق الغرماء وحق بيت المال (قوله الجزية) إلى قوله ومن ثم نص في المعنى وكذا في النهاية الا قوله قال جمع من الشراح (قوله مالم تؤد باسم الزكاة) أي ولا اسقطت الا هاته قطعا اه معنى (قول المتن فيجلس الآخذ) بالمد أي المسلم اه معنى (قول المتن ويضعها) أي الجزية (قوله لاحدهما) أي الجانبين (قوله أي ماذكر) أي من الهيئة (قول المتن مستحب) أي لسقوطه بتضعيف الصدقة كما سيأتي اه معنى (قول المتن فعلى الاول) أي الاستحباب اه محلي (قوله أي المسلم) أو الذي (قوله وعلى الثاني) أي الوجوب (قوله لان كلا) من الذي الوكيل والذي الموكل (قول المتن باطلة) بل تؤخذ برفق كسائر الديون نهاية ومعنى قال عش قوله كسائر الديون معتمد اه (قوله نص في الام على اخذها الخ) قيل ولو اطاع عليه المصنف لاستشهد به اه عميرة (قول المتن اشد خطا) أي من دعوى اصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشارح فضلا عن وجوبها إشارة إلى ان دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز وادعوى الخطا من دعوى الاستحباب اه سم عبارة المعنى من دعوى جوازها ودعوى وجوبها اشد خطا من دعوى استحبابها وكان القياس ان يقول اشد بطلانا ليطابق بقوله باطلة قال ابن قاسم وكانه اراد بالباطلة الخطا اه (قوله فيجرم فعلها) اقتصر عليه المعنى وزاد النهاية ان غلب على المتن تأذبه والا فتكره اه (قوله لما فيها) أي في فعلها على حذف المضاف (قوله راما استناد الاولين) وهم طائفة من اصحابنا الخراسانيين نهاية

التنبيه الملاحظ بالهامش (قوله اشد خطا) أي من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر لا من دعوى وجوبها كما توهمه بعضهم فاعترض بان الامر بالعكس وقول الشارح فضلا عن وجوبها إشارة إلى ان دعوى الوجوب اشد خطا بالاولى من دعوى الجواز وادعوى الخطا من دعوى الاستحباب (قوله بل هذا يقال من قبله) اقول كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفعه من ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ

ضربة واحدة وبحث الرافي الا كثرة بضربة واحدة لاحدهما قال جمع من الشراح ويقول له يا عذر الله أدحت الله (وكله) أي ما ذكر (مستحب وقيل واجب) لان بعض المفسرين فسر الصغار في الآية بهذا (فعلى الاول له توكيل مسلم) وذمى (بالاداء) لها (وحوالة) بها (عليه) أي المسلم (و) المسلم (ان يضعها) عن الذي وعلى الثاني يمنع كل ذلك لغوات الاهانة الواجبة حتى في توكيل الذي لان كلامهم مرد بالصغار (قلت هذه الهيئة باطلة) إذ لا اصل لها من السنة ولا فعلها احد من الخلفاء الراشدين ومن ثم نص في الام على اخذها باجمال أي برفق من غير ضرر احد ولا نيله بكلام قبيح قال والصغار ان يجري عليهم الاحكام لان يضر بها ويؤذوا (ودعوى استحبابها) فضلا عن وجوبها (اشد خطا والله اعلم) فيجرم فعلها على الاوجه لما فيها من الايذاء من غير دليل واما استناد الاولين إلى ذلك التفسير فلا يفي في محله إلا لو صح ذلك التفسير عنه صلى الله عليه وسلم او عن صحابي وكان لا يقال من قبل الراي وليس كذلك

بل هذا يقال من قبله ولذا فسره الامام الشافعي رضي الله عنه وغيره بغير ذلك وهذا يدفع ما اشار اليه الشارح من التورك على المصنف في تشييعه المذكور (ويستحب) وقيل يجب بناء على ما مر في الاقل (للامام) او نائبه (إذا أمكنه) شرط الضيافة عليهم لقوتنا مثلاً (ان يشرط عليهم إذا صولحو في بلدهم) او بلادنا كما اعتمدته الاذرعى وهو اوجه من نقل الزركشي خلافاً وافرده (ضيافة من يربهم من المسلمين) ولو غنياً غير مجاهد للتابع وانقطاع سنده يجبره (٢٨٨) فعل عمر بقضيته ويظهر انه لا يدخل عاص بسفره لانه ليس من اهل الرخص بل ولا من كان

سفره دون ميل لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً وإن ذكر المسلمين قيد في التنب لا الجواز ولو صالحوا عن الضيافة بمال فهو لاهل النية خلافاً لمن زعم انه للطارقين وانما يشرط ذلك حال كونه زائداً على اقل جزية فلا يجوز جعله من الاقل لان القصد من الجزية التملك ومن الضيافة الاباحة (وقيل يجوز منها) اى الجزية التى هي اقل لانه ليس عليهم غيرها ويرد بان هذا كالمما كسة (وتجعل) الضيافة (على غنى ومتوسط) اى عند نزول الضيف بهم كما هو ظاهر (لا فقير) فلا يجوز كما هو ظاهر جعلها عليه (في الاصح) لانها تتكرر فيعجز عنها (ويذكر) العاقد عند اشتراط الضيافة (عدد الضيفان رجلاً وفرساناً) اى ركباناً وائر الخيل لشرفها وذلك لانه اقطع للنزاع وانق للفرز فيقول على كل غنى او متوسط جزية كذا وضيفة عشرة مثلاً كل يوم او سنة مثلاً خمسة رجالة فرسان او عليكم ضيافة

ومغنى (قوله) بل هذا يقال من قبله (اقول) كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاحتمال رفوه مع ذلك كما لا يخفى ومع الاحتمال كيف يسوغ التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه مما يقال من قبل الراى غاية ما يقتضيه ذلك هو التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الجزم بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح اه سم وقد يقال قد تقرر فى الاصول ان ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم ولم يوجد عند اهله من الرواة فهو مقطوع بكذبه (قوله بغير ذلك) اى كما سرائنا (قوله) في تشييعه (الخ) اى على ما في المحرر (قوله) او نائبه (الى قوله) وانقطاع سنده فى المغنى (الى قول المتن) ولا يجوز فى النهاية إلا قوله وانقطاع سيده ويظهر وقوله لانها تتكرر فيعجز عنها (قول المتن) إذا أمكنه (الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح فى انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان اه سم (قوله شرط الضيافة (الخ) اشارة الى تنازع يستحب وامكن فى ان يشترط (الخ) واعمال الاول على مختار الكوفيين (قول المتن) ان يشترط عليهم (الخ) ينبغى اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر اه سم (قوله) او بلادنا (اى) وانفردوا فى قرية اه مغنى (قوله) لا يدخل عاص بسفره (الخ) وعليه فما اخذه المسافر المذكور لا يحسب مما شرط عليهم بل الحق باقى في جتهم بظالبون به ويرجعون عليه بما اخذه منهم اه ع ش (قوله) لانه ليس من اهل الرخص (انظر ما تعلق هذا بالرخص اه رشيدى وقد يجاب بان المصلحة فيه للمسافر كالرخص (قوله) لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً) فيه نظر اه سم وقد يجاب ان الغرض من اشتراط ذلك دفع ضرورة المسافرين ولا ضرورة لمن كان سفره دون ميل (قوله) وان ذكر المسلمين (الخ) عطف على قوله انه لا يدخل (الخ) (قوله) بان هذا (اى) المشروط اه ع ش وعليه فقوله كالمما كسة اى كالزائد بالمما كسة (قوله) عند نزول الضيف (الخ) اى ليلاً او نهاراً اه ع ش (قول المتن) ويذكر (اى) وجوب باه ع ش (قوله) العاقد (الى قوله) واعتراض فى المغنى (الى قوله) وائر الخيل لشرفها (قوله) وذلك (اى) وجوب ذكر العدد وقوله لانه اى ذكر العدد (قوله) جزية (بالتنوين) (قوله) وضيفة عشرة (اى) عشرة انفس اه مغنى (قوله) خمس (هو) فى الموضعين بتنوين وانما حذف منه التاء لان المعدود محذوف اى خمسة اضياف رجالة (الخ) اه رشيدى اى اولاً لانه مؤنث اى خمس منها اى من العشرة انفس (قوله) كل سنة مثلاً (الاولى) تقديمه على رجالة كذا (قوله) يتوزعونهم (الخ) عبارة الغنى ثم يتوزعون فيما بينهم او يتحمل بعضهم عن بعض اه (قوله) بانه (اى) ذكر عدد الضيفان اى وجوبه (قوله) انها (اى) الضيافة (قوله) ذكر عدد (الان) نسب ذكر العدد (قوله) وذكر الرجالة (الخ) اى واعتراض ذكر الرجالة (الخ) (قوله) اذ لا يتفاوتون (اى) الرجالة والفرسان وكان الاولى الثانية (قوله) ويرد الاول (اى) من الاعتراضين (قوله) بل هو (اى) ذكر العدد (قوله) والثانى

التشنيع والحاصل ان مجرد عدم ثبوت الصحة ومجرد انه مما يقال من قبل الراى غاية ما يقتضى التوقف او عدم الاخذ بذلك والاخذ بخلافه ولا يقتضى الاخذ بالتشنيع فإى اندفاع مع ذلك لما اشار اليه الشارح (قوله) إذا أمكنه (الخ) ذكر استحباب ذلك كالصريح فى انه لا يجب اشتراط ذلك مع الامكان بخلاف ما تقدم من وجوب الزيادة على الدينار عند الامكان (قوله) ان يشرط عليهم (الخ) ينبغى اعتبار قبولهم كقبول الجزية مر (قوله) لانه حينئذ لا يسمى ضيفاً) فيه نظر (قوله) ان يبين عدداً يام الضيافة فى الحول) عبارة كثر الاستاذ

ألف مسلم رجالة كذا و فرسان كذا اكل سنة مثلاً يتوزعونهم فيما بينهم بحسب تقاوتهم فى الجزية و اعترض ذكر العدد بانه بناء على الروضة على ضعيف انها من الجزية اما على الاصح انها زائدة عليها فلا يشترط ذكر عدد وذكر الرجالة والفرسان بانه لا معنى له اذ لا يتفاوتون إلا بعلف الدابة وقد ذكره بعد ويرد الاول بمنع ما ذكره من البناء بل هو مبنى على الاصح ايضا كما جرى عليه مختصرو الروضة والثانى بان الآتى ذكر مجرد العلف والذى هنا ذكر عدد الدواب اللازم لذكر الفرسان واحدهذين لا يغنى عن الاخر كما هو ظاهر ويشترط فيما إذا قال على كل غنى او متوسط عدد كذا ولم يقل كل يوم ان يبين عدد ايام الضيافة فى الحول

مع ذكر قدر مدة الإقامة كما
 سئد كره (و) يذ كر (جنس
 الطعام والادام) كالبر
 والسمن وغيرهما بحسب
 العادة الغالبة في قوتهم وقد
 يدخل في الطعام الفاكهة
 والحلوى لكن محل جواز
 ذكرهما إن غلبا ثم على
 الاوجه ويظهر أن اجرة
 الطبيب والخادم مثلهما في
 ذلك ومن صرح بان ذلك
 غير لازم لهم يحمل كلامه
 على ما إذا سكت عنه اولم
 يعتد في عملهم (وقدرهما)
 يذ كر ان (لكل واحد) من
 الاضياف (كذا) منها
 بحسب العرف ويقاوت
 بينهم في قدر ذلك لاصفته
 بحسب تفاوت جزييتهم
 وليس لضيف تكليفهم ذبح
 نحو دجاجهم ولا غير الغالب
 قيل لا معنى للواو في لكل
 اهو يرد بان لها معنى كما افاده
 ما قدرته (و) يذ كر (علف
 الدواب) ولا يشترط ذكر
 جنسه وقدره فيكني
 الاطلاق ويحمل على تن
 وحشيش بحسب العادة لا
 على نحو شعير نعم إن ذكر
 الشعير في وقت اشتراط بيان
 قدره ولا يجب عند عدم تعيين
 عدد دواب كل علف أكثر
 من دابة لكل واحد (و)
 يذ كر (منزل الضيفان)
 وكونه يدفع الحر والبرد
 (من كنيسة وفاضل مسكن)
 وبيت فقير

أى يرد الاعتراض الثاني (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لا حاجة لذلك مع قوله إن بين عدد أيام
 الضيافة لأن بيان عدد أيامها لا يقتضى توالى بعض تلك الأيام اه سم (قوله كالسئد كره) أى بقوله ومقامهم
 (قوله كالبر) إلى قوله قيل في المغنى لا قوله على الاوجه إلى المتن (قوله في قوتهم) عبارة المغنى والمعتبر
 فيه طعامهم وادامهم نغيا للشقة عنهم قال الماوردى فان كانوا يقتاتون الحنطة ويتادمون باللحم كان
 عليهم ان يضيفوهم بذلك وإن كانوا يقتاتون الشعير ويتادمون بالالبان اضافوهم بذلك اه (قوله
 وقد يدخل في الطعام الخ) أى يدخل في الطعام في قولهم ويذ كر جنس الطعام اه رشيدى (قوله لكن
 محل جواز ذكرهما الخ) عبارة المغنى وفي ذلك تفصيل وهو ان كانوا ياكلونهما غالبا في كل يوم
 شرط عليهم في زمانهما بخلاف الفواكه النادرة والحلوى التى لا تؤكل في كل يوم اه (قوله ان غلبا)
 الاولى التانيت (قوله ثم) أى في محلهم (قوله في ذلك) أى التفصيل المذكور (قوله ومن صرح بان ذلك
 غير لازم) عبارة الروض أى والمغنى ولا يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه سم (قوله بان
 ذلك) أى اجرة الطبيب والخادم غير لازم لهم أى الذمين (قوله على ما إذا سكت عنه) أى فاذا ذكره
 الامام فيذكره بالشرط الذى في ذكر الطعام (قوله اولم يعتد) أى ما ذكر من الطبيب والخادم (قوله
 في عملهم) الاولى إسقاط التاء كافى النهاية قال عى قوله في محلهم المراد بمحلهم قريتهم مثلاً التى هم بها
 والمراد بعدم اعتياده في محلهم انهم لم يجز عادتهم باحضاره للبريض منهم فان جرت عادتهم باحضاره
 لكونه في البلد او قريبا منها عرفوا وجب احضاره اه عى (قول المتن ولكل واحد كذا) صريحه بالنظر
 لما قدره الشارح أنه لا بد من ذكر الاجمال ثم التفصيل وهو مخالف لكلام غيره اه رشيدى (قوله منهما)
 أى الطعام والادام (قوله ويقاوت بينهم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وإذا تفاوتوا في الجزية
 استحب ان يقاوت بينهم في الضيافة فيجعل على الغنى عشرين مثلاً وعلى المتوسط عشرة ولا يقاوت بينهم في
 جنس الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان وإن ازدحم الضيفان على المضيف لهم
 او عكسه خير المز دحم عليه وإن كثرت الضيفان عليهم بدؤ بالسابق لسبقه وإن تساوا اقرع بينهم وليكن
 للضيفان عريف يرتب أمرهم اه (قوله ولا غير الغالب) أى من أقواتهم اه مغنى (قوله قيل الخ) وافقه
 المغنى عبارة تولا معنى لا ثبات الواو وعبارة المحرر ويقدر الطعام والادام فيقول لكل واحد كذا من الخبز
 وكذا من السمن اه (قوله ويرد بان لها معنى) إن كان مراد المعترض انه يكتفى ان يقول وقدرهما لكل
 واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره مع انه يقتضى انه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر
 التفصيل والكلام في ذلك فليراجع عبارة الروض وقدرها لكل واحد انتهت اه سم (قوله ولا يشترط)
 إلى المتن في المغنى (قوله لا عن نحو شعير) عبارة المغنى ولا يجب الشعير ونحوه إلا مع التصريح به فان ذكره
 بين قدره اه (قوله نحو شعير) كقول اه عى (قوله ان ذكر الشعير) أى او نحوه اه مغنى (قوله علف
 أكثر) فاعل يجب (قوله وبيت فقير) أى وإن كان لا ضيافة عليه كما مر كان يقول وتجعلوا المنازل بيوت

ويذ كر عدد أيام الضيافة وجوب الجماعة في الحول ولو لم يذ كره وشرط ثلاثة أيام مثلاً عند قدوم قوم جاز
 اه (قوله مع ذكر قدر مدة الإقامة) لا يقال لا حاجة لذلك مع قوله إن بين عدد أيام الضيافة لأن بيان عدد
 أيامها لا يقتضى توالى بعض تلك الأيام (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة الروض ولا
 يلزمهم اجرة طبيب وحمام وثمان دواء اه (قوله لاصفته) عبارة شرح الروض ولا يقاوت بينهم في حسن
 الطعام لانه لو شرط على الغنى اطعمة فاخرة اجحف به الضيفان اه (قوله قيل لا معنى للواو في لكل) عبارة
 الروض وقدرهما لكل واحد اه (قوله ويرد بان لها معنى الخ) إن كان مراد المعترض بانه لا معنى للواو
 انه لا وجه لها لان المراد انه يذ كر قدر مال لكل والواو تنافى ذلك ولا تناسبه لم يندفع بهذا الرد لكن كان ينبغي
 الاعتراض على ذلك كذا عدم الحاجة اليه على هذا (قوله ايضا ويرد بان لها معنى) ان كان مراد المعترض
 انه يكتفى ان يقول وقدرهما لكل واحد فزيادة الواو غير محتاج اليها بل ولا كذا لم يندفع بما قدره

ولا يخرجون أهل منزل منه (٢٩٠) ويشترط عليهم إعلانه أبوهم ليدخلها المسلمون ركبانا كما شرطه عمر على أهل

الشام (و) يذكر
(مقامهم) أي مدة إقامتهم
(ولا يجاوز ثلاثة أيام)
أي لا يندب له ذلك لأنها
غاية الضيافة كما في
الأحاديث فإن شرط
عليهم أكثر جاز وعن
الأصحاب أنه يشترط
تزويد الضيف كفاية
يوم وليلة ولو امتنع قليل
منهم أجبروا أو كلهم أو
أكثرهم فناقضون وله
حل ما أتوا به ولا يطالبهم
بعوض أن لم يمر بهم
ضيف ولا بطعام ما بعد
اليوم الحاضر ولولم يأتوا
بطعام اليوم لم يطالبهم
به في المد كذا أطلقوه
وقضيته سقوطه مطلقا وفيه
نظر وإنما يتجه أن شرط
عليهم إياها معلومة فلا يحسب
هذا منها المالو شرط على
كلهم أو بعضهم ضيافة
عشرة مثلا كل يوم فقوت
ضيافة القادمين في بعض
الأيام فيحتمل أن يقال
يؤخذ بدلها لاهل التي
ويحتمل سقوطها والأقرب
الأول والا لم يكن
لاشترط الضيافة في هذه
الصورة كبير جدوى (ولو
قال قوم) عرب أو عجم
(تؤدى الجزية باسم صدقة
لا جزية) وقد عرفوا
حكمها (فلا مام أجابهم
لذا رأى ذلك) ويضعف
عليهم الزكاة اقتداء بفعل
عمر رضي الله تعالى عنه ذلك

الفقراء أهرشيدى (قوله ولا يخرجون) إلى قوله كذا أطلقوه في المعنى إلا قوله قليل منهم أجبروا وقوله أو
أكثرهم (قوله ولا يخرجون الخ) أي فلو خالفوا أئمتنا والظاهر أنه لا إجرة عليهم لمدة سكنتهم حيث كانت
بقدر المدة المشروطة أه عش (قوله أهل منزل منه) أي من منزله وإن ضاق أسنن ومغنى (قوله أبوهم) أي
أبواب دورهم لا أبواب المجالس (قوله مدة إقامتهم) أي إقامة الضيفان في الحول كدشرين يوما أه مغنى
(قول المتن ولا يجاوز) أي الضيف في المدة أه مغنى وعبرة سم كان المراد في الشرط أه واليه يشير قول
الشارح أي لا يندب الخ (قول المتن ثلاثة أيام) أي غير يومى الدخول والخروج أه عش (قوله لانه الخ) أي
الزمن المذكور (قوله فان شرط) إلى الفصل في النهاية (قوله انه يشترط) أي ندبا كما مر أه عش (قوله
ولو امتنع الخ) أي من الضيافة عبارة المغنى ولو امتنع من الضيافة جماعة أجبروا وأعلما فلو امتنع الكل فتواتوا
فان قاتلوا انتقض عهدهم قاله محلى أه (قوله فناقضون) أي فلا يجب تبليغهم المامن كما يأتى في قول المصنف
ومن انتقض عهده بل يتخير الامام فيهم بين القتل والرق والمن والفداء على ما يراه أه عش (قوله وله حمل
ما أتوا به) عبارة المغنى ولضيفهم حمل الطعام من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة أه
وفي سم بعد ذكر مثلها عن الروض مع شرحه ما نصه وقد تشعر بان الضيف يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير
الاكل كالبيع وكذا يقال فيها زودوه به من كفاية يوم وليلة فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة
ما نصه نعم ضيف الذمى المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم اليه اتفاقا فله الارتحال به أه وقوته تعطى أنه
يملكه بالتقديم أه (قوله ولا بطعام ما بعد اليوم) أي لا يطلب تعجيله منهم أه عش (قوله مطلقا) أي
عن التفصيل الآتى آنفا (قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته أنه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه أه سم بخذف
(قوله فقوت) ببناء المفعول (قوله فيحتمل) إلى قوله ولا عبارة النهاية اتجه اخذ بدلها لاهل التي لا سقوطها
أه (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه المطالبة في الحال والاجبار جدوى أي جدوى أه سم (قوله عرب)
إلى الفصل في المعنى إلا قوله قال البلقنى إلى المتن وقوله لا يقال إلى المتن (قوله حكمها) أي الزكاة أي وشرطها
مغنى واسنى (قول المتن فلا مام الخ) يفهم أنه لا يلزمه الإجابة وهو كذلك بخلاف بذلهم الدينار نعم تلزمه
الإجابة عند ظهور المصلحة فيه لقوتهم وضعفنا ولا غير ذلك إذا أبو الدفع الا باسم الصدقة أه مغنى (قول المتن
أجابهم الخ) هذا إذا تيقنا وفاء هادينار وإلا فلا يجابوا ولو اقتصى إجابتهم تسليم بعض منهم عن بعض
ما التزمه فأنهم يجابون ولبعضهم أن يلتزم عن نفسه وعن غيره وغرضنا تحصيل دينار عن كل رأس فيقول
الامام في صورة العقد جعلت عليكم ضعف الصدقة أو صالحكم عليه أو نحوه مغنى وروض مع شرحه (قول
المتن ويضعف) أي وجوب أه عش (قوله بنو تغلب) بفتح المشناة فوق وبكسر اللام والنسبة إليها تغلبى

مع أنه يقتضى أنه لا بد من بيان قدر الجملة ثم قدر التفصيل والكلام في ذلك فليراجع (قوله ولا يجاوز
ثلاثة أيام) كان المراد في الشرط (قوله وله حمل ما أتوا به) عبارة الروض فرع لضيفهم حمل الطعام قال
في شرحه من غير أكل بخلاف طعام الوليمة لانه مكرمة وما هنا معاوضة انتهى وقد يشعر بان الضيف
يملك الطعام وأنه يتصرف فيه بغير الاكل كالبيع فليراجع ثم رايت الشارح قال في فصل الوليمة ما نصه
نعم ضيف الذمى المشروط عليه الضيافة يملك ما قدم له اتفاقا فله الارتحال به انتهى وقوته تعطى أنه يملكه
بالتقديم (قوله أيضا وله حمل ما أتوا به) (تنبيه) هل يملك الضيف ما أحضره من الطعام بوضعه بين يديه أو
بوضعه في فم أو بغير ذلك وهل يجرى عليه حكم الضيف في غير ذلك أو يفرق بينهما والظاهر الفرق بدليل
أنه هنا له حمل ما أتوا بخلاف الضيف في غير ذلك وهل له التصرف فيها أحضره له بغير الاكل كالبيع وكذا
يقال فيما زودوه به من كفاية يوم وليلة في ذلك نظر ويحتمل في جميع ذلك الملك والتصرف بغير الاكل
(قوله فلا يحسب هذا منها) قضيته أنه لا يسقط وهو في غاية الاتجاه لكن ينزع فيه أنهم لما ذكروا عدم
المطالبة قالوا بناء على أن الضيافة زائدة على الجزية وإنما يتجه هذا البناء على السقوط إذ لو لم يسقط صح
بناؤه أيضا على أنها غير زائدة على الجزية إذ لا يفوت شيء فليتامل (قوله كبير جدوى) فيه نظر اذ توجه

فاني فاردوا اللحق بالروم فصالحهم على تصديق الصدقة عليهم وقال هؤلاء حتى ابو الاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة ابرة شاتان) من (خمسة وعشرين) بعيرا (بنتا خاض) ومن ست وثلاثين بنتا لبون وهكذا (و) من (عشرين ٢٩١) دينار ادينارو) من (ماتى درهم)

فضة (عشرة وخمس
المعشرات) المسقية بلامؤنة
والافعشرها لمارس عن عمر
رضى الله عنه ويجوز غير
تضعيفها كتربيعها على
ما يراه بل لولم يقف التضعيف
بقدر دينار لكل واحد
وجبت الزيادة الى بلوغ
ذلك يقينا كما انه لو اذجاز
النقص عنه الى بلوغ ذلك
يقينا ايضا قال البقيني ان
اراد تضعيف الزكاة
مطلقا وردت زكاة الفطر ولم
ار من ذكرها او فيما
ذكره وردت زكاة التجارة
والمعدن والركاز في الام
والمختصر تضعيفها او
مطلق المال الزكوى
اقتضى عدم الاخذ من
المعلوفة وهو بعيد ولم اراه
انتهى والذي يتجه
التضعيف الا في زكاة الفطر
وهو ظاهر والا في
المعلوفة لانها ليست زكوية
الان ولا عبرة بالجنس
والالوجب فيما دون
النصاب الا في (ولو وجبت
بنتا مخاض مع جبران) كما
في ست وثلاثين عند فقد
بنتي اللبون (لم يضعف
الجبران في الاصح) في اخذ
مع كل بنت مخاض شاتين

بالكسر على الاصل ومنهم من يفتح للتخفيف استعقالات الى كسرتين مع بقاء النسب وقوله وتوخ هو
بالنماء المثناة فوق وبالزون المخففة وقوله وبهرا وفي المصباح وبهرا مثل حراء قبيلة من قضاة والنسبة اليها
بهرا في مثل نجراني على غير قياس وقياسه بهراوى اه ع ش (قوله فاني) اي عمر رضى الله عنه اه ع ش
(قوله فصالحهم الخ) ولم يخالفه احد من الصحابة فكان ذلك اجماعا معني وراسي (قول المتن فن خمسة ابرة
شاتان) ومن عشرة اربع شياء ومن خمسة عشر ست شياء ومن عشرين ثمان شياء ومن اربعين من الغنم
شاتان ومن ثلاثين من البقر تديعان ومن مائتين من الابل ثمان حقايق وعشرينات لبون ولا يفرق فلا
ياخذ اربع حقايق وخمس بنات لبون كما لا يفرق في الزكاة اه كذا قاله وقال ابن المقرئ قلت وفيه نظر
اذ لا تشق قص هنا بخلاف ما هناك وهو الظاهر اه معني (قوله ويجوز غير تضعيفها الخ) عبارة المعنى
والروض مع شرحه فان وفي قدر الزكاة بلا تضعيف او نصفها ان نصفها بالدينار يقينا لا ظنا كفي اخذه فلو
كثروا وعسر عددهم لمعرفة الوفاء بالدينار لم يحز الا خذ بغلبة الظن بل يشترط تحقق اخذ دينار عن كل راس
ولا يتعين تضعيفها ولا تنصيفها فيجوز تربيعها وتحميسها ونحوهما على ما يرويه بالشرط المذكور اه (قوله
لوزاد) اي الضعيف على دينار (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث
امكنه الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة اه
سم (قوله قال البقيني الخ) اي اعتراضا على التعبير بما ذكر من تضعيف الزكاة بلا قيد ومن التصوير
بقولهم فن خمسة ابرة الخ اه ع ش (قوله وهو ظاهر) اذ لا تجب على كافر ابتداء نهاية (قوله والا في
المعلوفة الخ) اي فلا ياخذ منها شيئا لا بمضاغة ولا عدمها اخذ من قوله والالوجب الخ اه ع ش (قوله
لانه لو ضعف الخ) ولانه على خلاف القياس فيقتصر فيه على مورد النص اه معني (قوله لضعف علينا
الخ) اي وهو ممنوع قطعاه معني (قوله والخيرة فيه) اي الجبران ان في دفعه واخذه وقوله هنا في الجزية
اي بخلافه في الزكاة فان الخيرة فيه للدفع ما لكان او ساعيا كمرثم رشيدى وع ش (قوله للامام) ويعطى
الجبران من التي وكايصرفه اذا اخذه الى التي اه معني (قول المتن لو كان بعض نصاب الخ) وهل المعبر
النصاب كل الحول او آخره وجهان في الكفاية قياس باب الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار المعنى والفقر
والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني وهو كما بحثه بعض المتأخرين اه معني (قوله المال
الزكوى) اي للكافر (قوله اذ لا يجب فيه شيء على المسلم) اي واثم عمر رضى الله تعالى عنه ورد في تضعيف
ما يلزم المسلم لا في ايجاب المالم يجب فيه شيء على المسلم اه معني (قوله في الخلطة الخ) فان خلط عشرين شاة
بعشرين لغيره اخذ منه شاة ان ضعفنا اه معني (قوله لا نأقول لانظر هنا الخ) فلو تلفت اموالهم قبل تمام

المطالبة في الحال والاجبار جدوى اي جدوى (قوله ومن ست وثلاثين بنتا لبون) وهكذا قال في الروض
وياخذ من مائتين اي من الابل ثمان حقايق وعشرينات لبون قلت وفيه نظر اذ لا تشق قص انتهى (قوله بل
لوم يف التضعيف بقدر دينار الخ) عبارة الروض فان وفي قدر الزكاة اي بلا تضعيف او نصفها بالدينار
يقينا لا ظنا كفي اخذه اه (قوله جاز النقص الخ) انظر اطلاقه مع قوله السابق اول الفصل بل حيث امكنه
الزيادة بان علم او ظن اجابتهم اليها وجبت عليه الاصلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المصلحة (قوله ولو كان
بعض نصاب) قال في شرح الروض وهل يعتبر النصاب كل الحول او آخره وجهان في الكفاية قياس باب
الزكاة ترجيح الاول وقياس اعتبار الغنى والفقر والتوسط اخر الحول في هذا الباب ترجيح الثاني اه
(قوله لا نأقول لانظر هنا للاشخاص بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤسهم او لا) فلو تلفت اموالهم قبل تمام
الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للمرد الشرعى وهو دينار عن كل واحد فيه نظر ولا يبعد ان الامر

او عشرين درهما لانه لو ضعف اخذ الضعف علينا فيما اذارددناه اليهم والخيرة فيه هنا للامام دون المالك نص عليه
(ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشرين شاة (لم يجب قسطه في الاظهر) اذ لا يجب فيه شيء على المسلم ومن ثم يجب القسط
في الخلطة الموجبة للزكاة لا يقال بانهم عليه بقاء رؤسهم بلا جزية لا نأقول لانظر هنا للاشخاص بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤسهم

الحول هل تستمر صحة العقد ويرجع للرد الشرعي وهو دينار من كل واحد فيه نظر ولا يبعد أن الأمر كذلك
 اه سم (قوله هل يفي برؤسهم) أي بقدر دينار لكل كامل منهم (قوله كما تقرر) أي في شرح وخمس المعشرات
 (قول المتن ثم المأخوذ) أي باسم الزكاة مضعفا وغير مضعف جزية بالرفع على الخبرية اه معنى (قول المتن
 فلا يؤخذ) أي نفي (قول المتن من مال من لا جزية عليه) كصبي ومجنون وامرأة وخشي بخلاف الفقير مغني
 وروض مع شرحه (قوله اجبوا) أي وجوباً اه ع ش (قوله اجبوا) ولا ينافي هذا ما مر من أنها لو عقدت
 بأكثر من دينار ثم علموا جواز دينار لزومهم ما التزموا لأن الزيادة هنا في مقابلة الاسم وقد اسقطوه اه معنى
 وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وقضيته أنهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة
 الاسم فليراجع ثم هل تحتاج إجابتهم لتجديد عقد اه أقول والاول ظاهر والا قرب في الثاني عدم
 الاحتياج والله اعلم

﴿فصل في جملة من أحكام عقد الذمة﴾ (قوله في جملة) إلى قول المتن أو أسلم في النهاية (قول المتن يلزمنا
 الكف) أي الانكشاف بدليل قوله ودفع أهل الحرب عنهم اه رشیدی ويصرح بذلك تصوير شرح
 المنهج الكف بقوله بأن لا تعرض لهم نفسا ومالا وسائر ما يقرون عليه كخمر الخ (قوله نفسا) إلى قوله اما
 عند شرط في المغني لإفادته واثراً إلى المتن وقوله والحق إلى المتن (قوله كخمر وخنزير) إنما افردهما
 بالذكر مع دخولهما في الاختصاص لأن لهما قيمة عندهم أو يدفع ما يتوهم من منعهم لإظهارهما من عدم
 لزوم الكف عن التعرض لهم فيها اه ع ش (قوله أو انتقصه) أي احتقره بضرب أو شتم أو غيرهما وهو
 وما بعده تفصيل لبعض أفراد الظلم فهو من عطف الخاص على العام كافي ع ش وإن كان باو اه يجزى
 (قوله فانا حجيجه) أي خصمه لمخالفته لشريعتي من وجوب عدم التعرض لهم وهذا خرج مخرج الزجر
 والتخويف فلا دلالة فيه على تشريف الذي اه يجزى عن القلوبي (قول المتن نفسا ومالا) منصوبان
 على التمييز من الكف وحذفاً من قوله وضمان ما تنلفه لدلالة ما سبق والتمييز إذا علم جاز حذفه ولا يجوز
 أن يكون الكف وضمان من تنازع العاملين لأنك إذا عملت الاول منهما اضمرت في الثاني فيلزم وقوع
 التمييز معرفة وإن عملت الثاني لزم الحذف من الاول لدلالة الثاني وهو ضعيف اه معنى أقول وإعمال
 الثاني هو مختار البصريين كافي الكافية واكثر استعمالاً كما في شرحه للفاضل الجامي (قوله وورد الخ) عطف
 على الكف (قوله ورد ما ناخذ الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه واحترز بالمال عن الخمر والخنزير
 ونحوهما فن اتلف شيئاً من ذلك لا ضمان عليه سواء كانوا اظهروه ام لا لكن من غصبه يجب عليه رده عليهم
 ومؤنة الرد على الغاصب وبعضه بالتألف ما لا لأن اظهروا وها تراق الخمر على مسلم اشترأها منهم وقبضها ولا
 ثمن عليه لهم لأنهم تعدوا باخراجها اليه ولو قضى الذي دين مسلم كان له عليه بضمنه خمر أو نحوه حرم على المسلم
 قبوله إن علم أنه ثمن ذلك لأنه حرام في عقيدته والا لزمه القبول اه (قوله لأن ذلك) أي ما ذكر من الضمان
 والرد (قوله كما افادته آيتها) انظر وجه الافادة فيها اه رشیدی أقول وجهها المغني بأن الله تعالى غيقتا لهم
 بالاسلام أو يبذل الجزية والاسلام يعصم النفس والمال وما الحق به فكذا الجزية اه (قوله واثراً
 الاولين) أي أهل الحرب اه ع ش (قوله لأنه يلزمنا الذب عنها) أي عن دارنا ومنع الكفارة من طرقها
 اه معنى (قوله لم يلزمنا الدفع عنهم) أي دفع غير المسلم اخذنا من قوله الاتي فان أريد الخ سيدعمر وسم

كذلك (قوله فلا تؤخذ من مال من لا جزية عليه) قال في الروض ولا تؤخذ من مال صبي ومجنون وامرأة
 قال في شرحه وخشي بخلاف الفقير اه (قوله اجبوا) قال في شرح الروض لأن الزيادة أثبتت لغير الاسم
 فان رضوا بالاسم وجب إسقاطها اه وقضيته أنهم لا يجابون لوسالو الإسقاط الزائد مع عدم إعادة الاسم
 فليراجع (قوله ايضاً اجبوا) هل يحتاج حيث لا تجدد عقد

﴿فصل يلزمنا الكف عنهم الخ﴾ (قوله فان كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا الدفع عنهم) ظاهر هذا مع قوله
 السابق والذمة والاسلام أنه لا يلزمنا حيث ندفع أهل الاسلام وقد يقتضي عدم لزوم ذلك جواز تعرضنا لهم

أولا كما تقرر (ثم المأخوذ
 جزية) حقيقة فيصرف
 مصرفها كما أفهمه قول عمر
 السابق ورضوا بالمعنى (فلا
 تؤخذ من مال من لا جزية
 عليه) ولو زاد المجموع على
 أقل الجزية فسألو الإسقاط
 الزيادة وإعادة اسم الجزية
 أجيبوا

﴿فصل في جملة من أحكام
 عقد الذمة﴾ (يلزمنا) عند
 إطلاق العقد فعند الشرط
 أولى (الكف عنهم) نفسا
 ومالا وعرضوا اختصاصا
 وعمامتهم كخمر وخنزير
 لم يظهروه لخبر أبي داود
 ألا من ظلم معاهد أو انتقصه
 أو كلفه فوق طاقته أو اخذ
 منه شيئاً بغير طيب نفس فانا
 حجيجه يوم القيامة (وضمان
 ما تنلفه عليهم نفسا ومالا)
 ورد ما ناخذ من اختصاصاتهم
 كالمسلم لأن ذلك هو فائدة
 الجزية كما افادته آيتها (ودفع
 أهل الحرب) والذمة
 والاسلام وآثر الاولين
 لأنهم الذين يتعرضون لهم
 غالباً (عنهم) إن كانوا ابدارنا
 لأنه يلزمنا الذب عنها فان
 كانوا ابدار الحرب لم يلزمنا
 الدفع عنهم إلا أن شرطه
 علينا

أو انفردوا بجوارناو الحق بدارنا دار حرب فيها مسلم فإن أريد أنه يلزمنا دفع المسلم عنه أو أنه (٢٩٣) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع

عنهم فقريب أو دفع الحريين
عنهم بخصوصهم فبعيد جدا
والظاهر أنه غير مراد (وقيل
أن انفردوا لم يلزمنا الدفع
عنهم) كمالا يلزمهم الذنب
عناو الاصح أنه يلزمنا الدفع
عنهم مطلقا حيث أمكن
لأنهم تحت قبضتنا كاهل
الاسلام اما عند شرطان
لا نذب عنهم فإن كانوا معنا
أو بمحل إذا قصدوهم مروا
علينا فسد العقد لتضمنه
تمكين الكفار منا ولا فلا
(ونعنيهم) وجوبا (أحداث
كنيسة) وبيعة وصومعة
للتعبد ولومع غيره كنزول
المارة (في بلد أحداثه)
كالبرصة والقاهرة (أو اسلم
اهله) حال كونهم مستقلين
ومتغلبين (عليه) بأن كان
من غير قتال ولا صلح كاليمين
وقول شارح والمدينة فيه
نظر لأنهم من الحجاز وهم
لا يمكنون من سكنه مطلقا
كأمر وذلك لخبر ابن عدى
لاتبني كنيسة في الاسلام
ولا يحدد ما خرب منها
وجاء معناه عن عمر وابن
عباس رضي الله عنهم ولا
مخالف لها ويهدم وجوبا
ما أحدثوه وإن لم يشرط
عليهم هدمه والصلح على
تمكينهم منه باطل وما وجد
من ذلك ولم يعلم أحداثه بعد
الأحداث أو الاسلام أو

(قوله أو انفردوا إلخ) أي وهم بدار الحرب كما هو صريح السياق اه رشدي (قوله بجوارنا) بكسر الجيم
وضمهاو الكسر انفتح كما في المختار اه عش (قوله فيها مسلم) أي فتمنعه عنهم ومن يتعرض لهم باذى
يصل إلى المسلم وظاهره وإن اتسعت اطراف دار الحرب اه عش (قوله فإن أريد إلخ) أي من الإلحاق
اه عش (قوله عنهم بخصوصهم) أي الذين بدار الحرب (قوله والظاهر أنه غير مراد) أي وإنما المراد
ما قد مناه من منع المسلم عنهم ومنع من يتعرض إلخ اه عش (قول الماتن بيلد) أي بجوار دار الاسلام كما قيده
في الروضة اه مغني (قوله كمالا يلزمهم الذنب إلخ) أي عند ظروف العدولنا اه مغني (قوله مطلقا) أي
سواء كانوا بدارناو بجوارها (قوله اما عند شرط) محترز قوله عند إطلاق العقد إلخ (قوله أو بمحل إذا)
هذا صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قول شرح الروض بخلاف ما لو شرط أن لا نذب عنهم من لا يمر بنا
أو يمر بناوهم غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط اه سم ولك أن تمنع المخالفة بأن
المراد كما يفيد السياق أو بمحل بجوارنا (قوله إذا قصدوهم) أي قصد أهل الحرب بسوء الذميين الكائنين
في هذا المحل (قوله وجوبا) إلى قول الماتن أو أسلم في المغني إلا قوله ولو مع غيره (قول الماتن كنيسة) وبيت
نار للبحر اه مغني (قوله وبيعة) بالكسر للنصارى مختار اه عش (قوله وصومعة) كجوهرة بيت
للنصارى اه قاموس (قوله حال كونهم مستقلين إلخ) عليه ويجوز جعله على المصاحبة أي أو اسلم اهله
معها أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتلأمل اه سم (قوله كاليمين) إلى قوله قال
الزركشي في النهاية إلا قوله وذلك إلى وإن لم يشرط. وقوله ومروا إلى امامنا بنى وقوله فقط (قوله وقول شارح
إلخ) تبع المغني هذا الشارح ثم رأيت في الروضة كالمدينة والين انتهى ويجاب عن نظر الشارح بأن
دخولها في هذا القسم المقتضى ثبوت هذا الحكم لا ينافي في اختصاصها بحكم آخر وهو منع سكناها لاسيما وهذا
المنع إنما كان في آخر الاسلام وتحقق العدل بالحكم الاول في بدء الاسلام قبل منع السكنى اه سيد عمر عبارة
عش وقد يجاب بأن مراده التمثيل به لما اسلم اهله عليه فلا ينافي أن المدينة من الحجاز وهم لا يمكنون من
الاقامة فيه اه وعبارة الرشدي وقد يقال أن المراد التمثيل لاصل ما اسلم اهله عليه من قطع النظر عن
الأحداث وعدمه اه (قوله مطلقا) أي أحدثوا كنيسة ونحوها لا (قوله لخبر ابن عدى لاتبني إلخ)
عبارة المغني لما رواه احمد بن عدى عن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاتبني إلخ (قوله وجاء معناه
عن عمر إلخ) عبارة المغني وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صالح نصارى الشام كتب اليهم كتابا
انهم لا يدينون في بلادهم ولا في احوالها دبر أو لا كنيسة ولا صومعة راهب ورواه ابن أبي شبة عن ابن عباس
ولا يخالف لها من الصحابة اه (قوله لهما) أي عمرو ابن عباس رضي الله تعالى عنهم (قوله والصلح إلخ)
عبارة المغني ولو عاقدهم الامام على التمكن من أحداثها فالعقد باطل اه (قوله وما وجد) إلى قول الماتن
وإن اطلق في المغني إلا قوله بعد الأحداث إلى قوله يبقى وقوله وكذا إلى قوله امامنا بنى وقوله فقط وقوله ومرو
الجواب عنه في مصر (قوله بعد الأحداث أو الاسلام) نشر على ترتيب الفتح وقوله أو الفتح أي عنوة الاتي
وقدمه إلى هنا مجرد الاختصار (قوله في الصلح) أي في صورتى الفتح صلحا (قوله كمصر) أي القديمة ومثلها
في الحكم المذكور مصرنا الآن لأنها لم تكن موجودة حالة الفتح فإرضاه المنسوبة اليها للغاتين فيثبت
لها احكام ما كان موجودا حال الفتح وبه يعلم وجوب هدم ما في مصرنا ومصر القديمة من الكنائس الموجودة
الآن اه عش وباتى عن سم ما يوافقه ومرو في الشارح ما يخالفه ويشير إليه بقوله الاتي ومرو

لكن جواز تعرضنا منافع لمقصود عقد الذمة وما يفهم وجوب دفع أهل الاسلام عنهم بدار الحرب قوله
الاتي فإن أريد إلخ (قوله أو بمحل إلخ) وهو صادق بمحل بدار الحرب وبخالفه قوله في شرح الروض بخلاف
ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يمر بنا أو يمر بناوهم غير مجاورين لنا اه أي فلا يفسد العقد بهذا الشرط
(قوله أو اسلم اهله عليه) أي مصاحبين له وكائنين فيه أو بمعنى في أي كائنين فيه فليتلأمل (قوله بقينا) تقييد

الفتح يبقى لاحتمال أنه كان بيرية أو قرية واتصل به العمران وكذا يقال فيما يأتي في الصلح ومرو في القاهرة ماله تعلق
بذلك مع الجواب عنه امامنا بنى من ذلك لنزول المارة فقط ولو منهم فيجوز كما جزم به صاحب الشامل وغيره (وما فتح عنوة) كمصر

على ما مرو بلاد المغرب (لا يحد ثونها) (٢٩٤) فيه) اي لا يجوز تمكينهم من ذلك ويجب هدم ما احدثوه فيه لان المسلمين ملكوها بالاستيلاء

(ولا يقرون على كنيسة كانت فيه) حال الفتح يقينا (في الاصح) لذلك قال الزركشى وعليه فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر والعراق لانهما فتحا عنوة انتهى ومر الجواب عنه في مصر والمنهدة ولو بفعلنا اى قبل الفتح فيما يظهر لا يقرون عليها قطعا (او فتح صلحا بشرط الارض لنا وشرط اسكانهم) بخراج (وابقاء الكنائس) ونحوها (لهم جاز) لان الصالح اذا جاز بشرط كل البلد لهم فبعضها اولى ولهم حينئذ ترميمها وقضية قوله وابقاء منع الاحداث وهو كذلك وليس منه إعادتها وترميمها ولو بالآلة جديدة ونحو تطيينها وتويرها من داخل وخارج وقضيته ايضا منع شرط الاحداث وبه صرح الماوردى ونقل عن الرويانى وغيره جوازه واقره وحمله الزركشى على ما اذا دعت اليه ضرورة قال والا فلا وجه لهورد بان الاوجه اطلاق الجواز (وان اطلق) شرط الارض لنا وسكت عن نحو الكنائس (فالاصح المنع) من إبقائها واحداها فقدم كلها لان الاطلاق يقتضى صيرورة جميع الارض لنا ولا يلزم من بقاءهم بقاء محل عبادتهم فقد يسلمون وقد يخفون عبادتهم (او)

الجواب عنه في مصر (قول على مامر) أي قبيل فصل الامان من أن مصر فتحت عنوة وقبل صلحا اه (قول)
المتن لا يحدثونها الخ) وكما لا يجوز إحداثها لا يجوز إعادتها إذا انتهت اه (قول حال الفتح الخ) تقييد
لمحل الخلاف وسيدكر محترزه بقوله والمنهدة الخ (قول قال الزركشي الخ) عبارة المغنى وعلى هذا فلا يجوز
تقرير الكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قوله فلا يجوز تقرير الكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع
تقرير كنائس القاهرة لانه إذا كان الغرض فتح مصر عنوة فالملك بالاستيلاء شامل لما حوالها ومنه محل
القاهرة اللهم إلا أن يقال لم يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون به متغلب تغلبا يمنع تحقق الاستيلاء
على محله ولا يخفى انه في غاية البعد اه سم (قوله ومراجواب عنه) أي قبيل فصل الامان اه سم (قوله
والمنهدة) أي وما لم يعلم وجوده حال الفتح اخذ من قوله المار يقينا (قوله والمنهدة الخ) عبارة المغنى ومحل
الخلاف في القائمة عند الفتح أما المنهدة أو التي هدمها المسلمون فلا يقرن عليها قطعاً (تنبيه) لو استولى
اهل حرب على بلدة اهل ذمة وفيها كنائسهم ثم استعدناهم عنوة أجرى عليها حكم ما كانت عليه قبل
استيلاء اهل حرب قاله صاحب الوافي واستظهر الزركشي (قول المتن جاز) المراد به عدم المنع إذا الجواز
حكم شرعي ولم يرد الشرع بجواز ذلك به عليه السبكي اه مغنى (قوله لان الصالح) إلى قوله وبه صرح في النهاية
(قوله وليس منه) أي من الاحداث اه ع ش (قوله ولو بالة جديدة) مع تعذر فعل ذلك بالقديمة وحدها
اه نهاية وقال في المغنى والروض مع شرحه ولهم تريم كنائس جواز نال بقاءها إذا استهدمت لانها مبقاة
فترمم بماتهم لابلالات جديدة كذا قاله السبكي والذي قاله ابن يونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه
الاتفاق عليه انها ترمم بابلالات جديدة اه (قوله ونحو تطيينها الخ) وليس لهم توسيعها لان الزيادة في حكم
كنيسة محدثة متصلة بالاولى اه مغنى وروض مع شرحه (قوله وتويرها) عطف مغاير اه ع ش (قوله
منع شرط الاحداث) أي منهم عليا سواء لا ابتداء من جانبهم ووافقهم الامام او عكسه اه ع ش (قوله
وبه صرح الخ) عبارة النهاية وهو كذلك إن لم تدع له ضرورة والاجاز اه (قوله وحمله الزركشي الخ)
اعتمده النهاية كالم (قوله رد الخ) عبارة المغنى ومقتضى التعليل الجواز مطلقا وهو الظاهر اه (قوله
شرط الارض) إلى التنبيه في النهاية وكذا في المغنى إلى الاقوله ولا يلزم إلى المتن (قوله وسكت عن نحو الكنائس)
أي فلم يذكر فيه ابقائه ولا عدمه اه مغنى (قول المتن قررت الخ) ولا يمتنعون من اظهار شعائرهم كخمر
وخنزير وأعيادهم وضرب ناقوسهم ويمنعون من إيواء الجاسوس وتبليغ الاخبار وسائر ما تنضرر به في
ديارهم مغنى وروض مع شرحه وفي سم بعد ذكر ذلك عن الروض وشرحه إلى اقوله ويمنعون الخ مافيه
وظاهر صنيعه انهم يمتنعون من ذلك فيما تقدم اه أي كإساقى التصريح بذلك (قول المتن ولهم الاحداث
الخ) هل يشترط لصحة الصلح مع شرط الاحداث تعيين ما يحدثونه من كنيسة أو أكثر ومقدار الكنيسة أو

بشرط أن تكون الأرض لهم ويؤدون خراجها (قررت) كائناتهم ونحوها (ولهم الأحداث في الأصح) لأن الأرض لهم
يكفي

(تنبيه) ما فتح من ديار الحرمين بشرط ما ذكر لو استولو اعاليه بد كبيت المقدس كان عمر رضى الله تعالى عنه فتحه صلحا على ان الارض لنا وابقى لهم الكنائس ثم استولو اعاليه ففتحته صلاح الدين بن ايوب كذلك ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العبرة بالشرط الاول لانه بالفتح الاول صار دار اسلام فلا يعود دار كفر كما هو ظاهر من صرائح كلامهم ومرفى فصل الامان ماله تعلق بذلك أو بالشرط الثاني لان الاول نسخ به وان لم تصدر دار كفر كل محتمل لكن الوجه هو الاول ومحجب عن افتي بما يوافق (٢٩٥) الثاني ومعنى لهم هنا وفي نظائره الموهمة

حل ذلك لهم واستحقاقهم له عدم المنع منه فقط لانه من جملة المعاصي في حقهم ايضا لانهم مكلفون بالفروع ولم ينكر عليهم كالكفر الاعظم لمصلحتهم بتمكينهم من دارنا بالجزية ليسلوا او يامنوا ومن هنا غلط الزركشى وغيره جمعا توهموا من تقرير الراحب لهم في هذا الباب على معاص انهم غير مكلفين بها شرعا وهو غفلة فاحشة منهم إذ فرق بين لا يمنعون ولهم ذلك إذ عدم المنع اعم من الاذن الصريح في الاباحة شرعا ولم يقل بها اجد بل صرح القاضي ابو الطيب ان ما يخالف شرعنا لا يجوز إطلاق التقرير عليه وانما جاء الشرع بترك التعرض لهم والفرق ان التقرير يوجب فوات الدعوة بخلاف ترك التعرض لهم لانه مجرد تأخير المعاقبة الى الآخرة اه ولكون ذلك معصية حتى في حقهم ايضا افتى السبكي بانه لا يجوز لحاكم الاذن لهم فيه ولا مسلم اعانتهم عليه ولا يحجار نفسه للعمل

يكفي الاطلاق فيه نظر الذي ينبغي الصحة مع الاطلاق ويحمل على ما جرت به عادة مثلهم في مثل ذلك البلد ويختلف بالكبر والصغرا ه ع ش (قوله ما فتح) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله كان عمر لم يفتح وقوله ومرفى او بالشرط وقوله وعجيب الى ومعنى لهم (قوله كذلك) اى صلحا على ان الارض لنا الخ (قوله ثم فتح الخ) عطف على قوله استولو اعاليه (قوله لكن الوجه) قدمنا عن المغنى ما يوافق (قوله هو الاول) اى ان العبرة بالشرط الاول اه ع ش (قوله ومعنى لهم) الى قوله ايضا في المغنى (قوله هنا) اى في قول المصنف ولهم الاحداث الخ (قوله حل ذلك) اى احداث نحو الكنيسة فلا يعاقبون عليه في الآخرة وقوله واستحقاقهم له اى فيجوز لامام الاذن لهم فيه وياثم بالمنع منه (قوله عدم المنع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم المنع منه فقط) اى عدم تعرضنا لهم لانه يجوز لهم ذلك ونفتيهم به اه نهاية (قوله فقط لانه الخ) عبارة المغنى عن السبكي وليس المراد انه جائز بل هو من جملة المعاصي التي يقررون عاها كشرب الخمر ولا نقول ان ذلك جائز اه (قوله ومن هنا) اى من اجل ان معنى لهم هنا وفي نظائره عدم المنع منه فقط (قوله في هذا الباب) اى باب الجزية (قوله وهو) اى هذا التوهم (قوله منهم) اى الجمع المذكور (قوله الصريح الخ) صفة كاشفة للاذن (قوله ان ما يخالف الخ) اى بان ما الخ (قوله انتهى) اى كلام القاضي (قوله) ولكون ذلك) اى نحو احداث الكنيسة (قوله افتى السبكي) الى قوله وانتصر في المغنى (قوله لا يجوز لحاكم) عبارة المغنى عن السبكي لا يحل للسلطان ولا للقاضي ان يقول لهم افعلوا ذلك اه (قوله فسخطناه) اى الاجبار المذكور (قوله ثم اختار) اى السبكي من كل ترميم واعادة اى لنحو كنيسة مطلقا اى سواء استحققت الابقاء ولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المغنى فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز للمسلم دخول كنائس اهل الذمة الا باذنتهم ومقتضى ذلك الجواز بالاذن وهو محمول على ما اذا لم تكن فيها صورة فان كانت وهى لا تنفك عن ذلك حرم هذا اذا كانت بما يقررون عليها ولا اجاز دخولها بغير اذنتهم لانها واجبة الازالة وغالب كنائسهم الان بهذه الصفة اه (قوله معظمة) احتراز عن الصورة المنقوشة في الاحجار المفروشة (قوله ما فتح) الى قوله على المعتمد في المغنى لا قوله ولا يشترط الى او على انه (قوله او على انه لانا) اى او فتح صلحا على ان الارض لنا (قوله واللامام رده) خبر ما فتح الخ (قوله وتوخذ الجزية) عبارة المغنى فالماخوذ منهم اجرة لان ذلك عقد اجارة فلا يسقط باسلامهم ولا يشترط فيه ان يبلغ دينار او الجزية باقية فتجب مع الاجرة اه (قوله لانه) اى الخراج (قوله لا تسقط الخ) خبر ثان لان فكان الاول التذكير (قوله من ارض نحو صبي) اى بمن لاجزية عليه كجنون وامرأة وخنى اه معنى (قوله ولهم الاجبار) لان المستاجر يؤجر اه معنى (قوله لا نحو البيع) اى بما يزيل الملك كالهبة (قوله ولا يشترط الخ) اى فى رده اليهم بخراج معين (قوله او على انه) اى ما فتح صلحا الخ وهذا عطف على قوله او على انه لانا الخ وكان الانسب تقدمه على قوله والارض التي الخ (قوله كل سنة) يعنى يؤدونه كل سنة (قوله صح) اى الصلح المذكور (قوله واجريت عليه) اى الخراج الماخوذ احكامها اى الجزية فيصرف مصرف النية ولا يؤخذ من ارض صبي وجنون وامرأة وخنى اه معنى (قوله وان لم يزرعوا) اى الارض (قوله فان اشتراها) او اتهمها اه معنى (قوله صح) اى وعليه الثمن والاجرة اه معنى (قوله

فيه فان رفع النيا فسخطناه ثم اختار لنفسه المنع من تمكينهم من كل ترميم وإعادة مطلقا وانتصر له ولده ولا يجوز دخول كنائسهم المستحقة الابقاء الا باذنتهم ما لم يكن فيها صورة معظمة (تممة) ما فتح عنوة أو على أنه للامام رده عليهم بخراج معين يؤدونه كل سنة وتوخذ الجزية معه لانه اجرة لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من أرض نحو صبي ولهم الاجار لا نحو البيع ولا يشترط بيان المدة بل يكون مؤبدا كما مر في أرض العراق والارض التي عليها خراج لا يعرف اصله بحكم بحل أخذه لاحتمال انه وضع بحق كما تقرر أو على انه لم يخرج معلوم كل سنة يفي بالجزية عن كل -الم منهم صح وأجريت عليهم -كها فؤخذ وان لم يزرعوا ويسقط باسلامهم فان اشتراها أو استأجرها مسلم صح

والخراج على البائع والمؤجر (ويندون) (٢٩٦) ولم يشترط منهم في عقد المذمة على المعتد (وجو باوقيل ندبا من رفع بناء) لهم ولو

لخوف سراق يقصدونهم فقط على الأوجه (على بناء جار مسلم) وإن كان في غاية القصر وقدر على تعليته من غير مشقة نعم بحث البلقيني تقييده بما إذا اعتيد مثله للسكنى والام يكلف الذمي النقص عن أقل المعتاد وإن عجز المسلم عن تنعيم بنائه وذلك لحق الله تعالى وتعظيم لدينه فلا يباح برضا الجار أما جاز ذمي فلا منع وإن اختلفت ملتتهما على الأوجه وخرج برفع شراؤه لدار عالية لم تستحق الهدم فلا يمنع الأمن الإشراف منها كصبيانهم فيمنع من طلوع سطحها إلا بعد تحجيرها كما قاله الماوردي وغيره ونازع فيه إلا ذرعى بانه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء ويحجب بانه لمصلحة فلم ينظر فيه لذلك وله استئجارها أيضا وسكنها لكن يأتي ما تقرر عن الماوردي هنا أيضا كما هو ظاهر وتردد الزركشي في بقاء وشنها لأن التعلية من حقوق الملك والروشن لحق الإسلام وقد زال وقضية كلامهم بقاءه لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا نسلم أن التعلية من حقوق الملك لا غير بل هي من حقوق

على البائع (الخ) أي باق عليه ما لا نه جزية اه سم (قوله) وإن لم يشترط إلى قوله والأوجه في النهاية إلا قوله على المعتد وقوله فقط (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه من أن تعين الرفع طريقا في دفع القتل أو نحوه لم يبعد الجواز اه سم (قول المتن على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء أعلى من بناء جار لهما مسلم هل يهدم والجواب أن المتبجح انه يهدم لأنه صدق عليه اعلا بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذمي بنقضه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم يسببه اه سم بخلاف (قوله) وإن كان (الخ) إلى قوله ولا نسلم في المغنى إلا قوله كما قاله إلى وله استئجاره وقوله لكن يأتي وتردد (قوله) وقدر (الخ) أي المسلم (قوله) نعم بحث البلقيني عبارة النهاية نعم يتجه كما قاله البلقيني اه وعبرة المغنى ومحل المنع كما قال البلقيني إذا كان بناء المسلم مما يعتاد في السكنى فلو كان قصيرا لا يعتاد فيها لا نه لم يتم بناؤه أو لانه هدمه إلى أن صار كذلك لم يمنع الذمي من بناء جداره على أقل ما يعتاد في السكنى اه (قوله) وإن عجز المسلم (الخ) غاية في قوله لم يكلف الذمي (الخ) (قوله) وذلك (الخ) راجع إلى ما في المتن (قوله) أما جاز ذمي (الخ) حتمز قول المصنف مسلم (قوله) شراؤه (الخ) وكذا ما بنوه قبل تملك بلادهم لانه موضع بحق فان انهدم البناء المذكور امتنع العلو والمساواة معنى (قوله) عالية (الخ) أي أو مساوية بالاولى (قوله) فلا يمنع (الخ) أي الذمي (قوله) من الإشراف (الخ) أي على المسلم (قوله) كصبيانهم (الخ) أي كمنع صبيانهم من الإشراف على المسلم بخلاف صبياننا حكام في الكفاية عن الماوردي اه معنى (قوله) فيمنع (الخ) أي كل من الذمي وصيانته (قوله) إلا بعد تحجيرها (الخ) أي نصب ما يمنع الإشراف (قوله) كما قاله (الخ) إلى قوله وله (الخ) عبارة النهاية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعلية إن كان بنحو بناء لانه ما كان لمصلحة لم ينظر فيه لذلك (قوله) ونازع فيه (الخ) أي في الاستثناء المذكور (قوله) بانه (الخ) أي التحجير (قوله) وله استئجارها (الخ) أي بخلاف اه معنى وينبغي واستعارتها إلا أن يوجد نقل بخلافه فلا يرجع (قوله) أيضا (الخ) أي كالشراء (قوله) لكن يأتي (الخ) أي في السكنى (قوله) ما تقرر (الخ) أي من منع طلوع سطوحها إلا بعد تحجيرها (قوله) وتردد الزركشي (الخ) تردد مفروض فيما لو ملك دارا لها روشن كما افادته عبارة شرح الروض أي والمغنى اه سم عبارة ما نقلنا عن الزركشي وهل يجري مثله فيما لو ملك دارا لها روشن حيث قلنا لا يشرع له روشن أي وهو الأصح ولا يجري لأن التعلية (الخ) (قوله) وقد زال (الخ) أي حق الإسلام أي بانتقال الدار إلى الذمي (قوله) وقضية كلامهم (الخ) عبارة المغنى والأوجه الاول اه أي جريان حكم التعلية في روشن (قوله) ولا نسلم (الخ) يشير به إلى رد قول الزركشي في ترده لأن التعلية من حقوق الملك (الخ) اه رشیدی (قوله) أيضا (الخ) أي كأنها من حقوق الملك (قوله) أن المسلم لو اذن (الخ) أي للذمي في إخراج الروشن في هواء ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا إشكال في ذلك وإن استشكله الشهاب إن قاسم لأن الذمي إنما يمنع من الإشراف في الطرق المسبلة لأنه شبهه بالاحياء وهو ممنوع منه ولا كذلك الإشراف في ملك المسلم بآذنه لأن المنع إنما كان لخصوص حق الملك كما لا يخفى اه رشیدی وقوله وقول الجر جاني الخ اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الإسلام لكن زاد الاول ما نصه نعم في هذه الحالة لا بد من مراعاة

وظاهر صنيعه أنهم ممنعون من ذلك فيما تقدم (قوله) والخراج على البائع والمؤجر (الخ) أي لانه جزية (قوله) ولو لخوف سراق (الخ) بل ظاهره ولو لخوف القتل ونحوه نعم أن تعين الدفع طريقا في دفع القتل ونحوه لم يبعد الجواز فلم يمكن الاحتراز منه إلا بالانتقال إلى بلد أخرى فهل يكلف الانتقال وإن شق حسا ومعنى لمفارقة المألوف أو لافيه نظر (قوله) على بناء جار مسلم (الخ) وقع السؤال عما لو اشترك مسلم وذمي في بناء دار ولهما جار مسلم هل يهدم والجواب أن المتبجح انه يهدم لأنه صدق عليه انه أعلى بناء ذمي على جاره المسلم وانه لا ضمان على الذمي بنقضه آلة المسلم أو تلفها بالهدم وإن كان الهدم يسببه فان قيل كيف قدم المقضي للهدم وهو جهة الذمي على المانع فلماذا هدم المانع مقدم على المقضي (قوله) وتردد الزركشي (الخ) ترده مفروض فيما لو ملك دارا لها روشن كما افادته عبارة شرح الروض (قوله) لو اذن (الخ) ظاهره اذن للذمي وحينئذ

الإسلام أيضا كما صرحوا بقولهم لو رضى الجار به لم تجز لأن الحق لله تعالى على أنها أولى بالمنع من روشن ألا ترى أن المسلم لو ملاصقة اذن في إخراج روشن في هواءه كما جاز ولا كذلك التعلية والأوجه أن الجار هنا ربون من كل جانب كما في الوصية وقول الجر جاني

المراد أهل محله لا كل أهل البلدة نظروا أن استظهره الزركشي وغيره لأنه قد لا يلو على أهل محله، ويعلو على ملاصقة من محلة أخرى نعم إن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب عر فابحث صار لا ينسب إليه لم يعد اعتماده حيثئذ (والاصح المنع من المساواة) أيضا تميز بينهما (و) الاصح (أنهم لو كانوا بمحلة منفصلة) عن المسلمين كطرف متقطع (٢٩٧) عن العمارة بأن كان داخل السور مثلا وليس بخارتهم مسلم

يشرفون عليه لبعده ما بين البناءين فاندفع استشكل تصوير الانفصال مع عده من البلد (لم يمنعوا) من رفع البناء إذ لا ضرر هنا بوجهه ولو لاصقت أبنيتهم دورا للبلد من جانب جاز الرفع من بقية الجوانب أي حيث لا اشرف منه وأقرب أبو زرعة بمنع بروزهم في نحو النيل على جار مسلم لا ضرر لهم بالاطلاع على عورته ونحو ذلك كالأعلاء قال قياس منع المساواة ثم منعها هنا انتهى وإنما يتجه أن جاز ذلك في أصله أما إذا منع من هذا حتى المسلم كما مر في أحياء الموات فلا وجه لذلك هنا نعم يتصور في نهر حادث يملوكه حافته ولورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدنة بتعليق المسلم وكذا بيعه لمسلم على الأوجه أخذ من قولهم في مواضع من الصلح والعمارة ثبت للشترى ما كان لباتعه ويتردد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم والذي يتجه لبقاؤه ترغيبا في الإسلام كما يسقط

ملاصقة اه قال الرشدي قوله نعم في هذه الحالة الخ فالخاصل حيثئذ أنه لا يعلو على أهل محله وان لم يلاصقه ولا على ملاصقيه وان لم يكونوا من أهل محله اه وهو أيضا حاصل قول الشارح الا في نعم أن شرط الخ (قوله المراد أهل محله الخ) عبارة النهاية والوجه أن الجار هنا أهل محله كما قاله الجرجاني واستظهره الزركشي وغيره اه أي فإزاد على أهل محله لا يمنع من مساواة بنائه له أو ارتفاعه عليه ولو لم يصل للاربعةين دارا اه عش (قوله ويعلو على ملاصقه الخ) قد يقال كل ملاصقه من أي جانب كان هو من محله اه سم (قوله بذلك) أي بما قاله الجرجاني (قوله بعده) أي بناء الذي (قوله بحيث صار) أي بناء الذي لا ينسب إليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجيرة (قوله لم يعد اعتماده) أي قول الجرجاني (قوله ايضا) إلى قوله بأن كان في المغنى وإلى قوله ويتردد النظر في النهاية الا قوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهما) أي بناء المسلم وبناء الذي (قول المتن بمحلة) والمحل بفتح الحاء والكسر لغة موضع الحلول والمحل بالكسر الاجل والمحلة بالفتح المكان الذي ينزل القوم اه عش عن المصباح (قوله كطرف) أي من البلد اه مغنى (قوله بأن كان الخ) مراده بذلك تصوير الانفصال مع عده من البلد اه رشدي (قوله وليس بخارتهم الخ) حال من الواو في كانوا (قوله مع عده) أي المنفصل (قوله من رفع البناء) إلى قوله أي حيث في المغنى (قوله يمنع بروزهم) لعل المراد بالبروز هنا أن يكون بناؤه في حافة النهر أقرب منه بالنسبة إلى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعليل الا في إذا يلزم من القرب المذكور الاطلاع على عورة جاره البعيد منه بالنسبة إلى النهر فليحذر (قوله في نحو النيل) عبارة النهاية في نحو الخللان اه (قوله على جار مسلم) عبارة النهاية على بناء جار مسلم اه قال عش قوله على بناء جار مسلم ظاهر التقيد به أنه لا يمنع من البروز على الخللان بغير هذا القيد وحيث قيد بالجار فانظر في أي صورة يخالف الخللان فيها غيرهما من الدور حتى تكون مقصودة بالحكم اه عش وتظهر المخالفة بما قدمته أنفما من المراد بالبروز (قوله كالأعلاء) أي كالأضرار به (قوله ثم) أي في البناء (قوله نعم يتصور) أي البروز (قوله ولورفع) إلى قوله أخذ في المغنى (قوله وكذا يبيعه لمسلم الخ) ظاهره وان لم يحكم بالهدم كما قبل البيع وعبارة شيخنا الزيادي ولو بنى دارا عالية أو مساوية ثم باعها لمسلم لم يسقط الهدم إذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم والاسقاط اه عش وذكر المغنى عن ابن الرفعة مثلهما وأقره (قوله والذي يتجه لبقاؤه الخ) قال عش استظهره شيخنا الزيادي اه وقال سم أفتى به شيخنا الشهاب الرملي اه وعبارة النهاية وقيل الأوجه بقاءه ترغيبا في الإسلام واقفى والد بخلافه وهو مقتضى إطلاقهم اه ولعله أفتى بهما في وقتين متغايرين فليراجع (قوله قال الأذرعى وحكمت الخ) أقره المغنى (قوله وبالنقص الخ) لعله عطف تفسير (قوله فمقالاه) أي الشيخ والأذرعى (قول المتن ويمنع الذي) أي في بلاد المسلمين اه مغنى (قوله أي الذكر) إلى قوله على ما رجعه في النهاية وكذا في المغنى الا قوله ومثله إلى المتن (قوله أي الذكر الخ) يفيدان الاثنى وغير المكلف لا يمنعون اه سم

فليراجع ذلك فإنه مشكل (قوله ويعلو على ملاصقه من محلة أخرى) قد يقال كل ملاصق له من أي جانب هو من محله (قوله نعم أن شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب) ولو لاصقت دار الذي دار مسلم من أحد جوانبها اعتبر في ذلك الجانب عدم الارتفاع والمساواة ولا يعتبر ذلك في بقية الجوانب لأنه لا جارفه كبنز (قوله والذي يتجه لبقاؤه ترغيبا في الإسلام) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي وخالفه في هامش الانوار فكتب فيه عدم التقرير وفرق بما كتبناه ببعض الهوامش (قوله أي الذكر الخ)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) عنه الرجم باسلامه ثم رأيت شيخنا قال فيما باعه لمسلم أو أسلم الظاهر أخذ من كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك يمنع من الهدم قال الأذرعى وحكمت أيام قضائي على يهودى يهدم بناء أعلاه وبالنقص عن المساواة لجاره المسلم فأسلم فأقررته على بنائه اه فمقالاه في الإسلام يوافق ما ذكرته ومقاله شيخنا في البيع لمسلم يخالف ما ذكرته والأوجه ما ذكرته لما علمت أنه الموافق لكلامهم (ويمنع الذي) أي الذكر المكلف ومثله معاهد ومستأمن كما هو ظاهر (ركوب خيل) لما فيها من العز

عليهم في سائر الامكنة
والازمنة إلا أن يقال
لا نظر لذلك مع كونهم
بغير دارنا إذ لا عز فيه
بالنسبة لنا والحق بها تعليم
من لم يرج اسلامه علوم
الشرع والانتها الانحو
علوم العربية على أن بعضهم
عمم المنع لان في ذلك تسليطا
لهم على عوامنا (لا) براذين
خسيسة كما قاله الجويني
وغيره قال الزركشي وهو
حسن وعبرة أصل الروضة
واستثنى الجويني البراذين
الخسيسة وسكت عليه فقههم
منه في الروض اعتماده
لجزم به لكن قال الزركشي
وغيره الجمهور على أنه
لا فرق ولا من ركوب
نفيسة زمن قتال استعنا بهم
فيه كما بحثه الاذرعى ولا
ركوب (خير) نفيسة (وبغال
نفيسة) لحسنتهما ولا عبرة
بطر وعزة البغال في بعض
البلدان على أنهم يفرقون
من اعتاد ركوبهم من الاعيان
بهشة ركوبهم التي فيها غاية
التحقير والاذلال كما قال
(ويركب) هاعرضا بان يجعل
رجليه من جانب واحد
وبحث الشيخان تخصيصه
بسفر قريب في البلدان
(با كاف) أو برذعة وقد
يشملها (وركاب خشب

أى كاسينبه عليه اشرح (قولاً) والفخر) دفع تفسيره عشر (قولاً) لا في محلة) الاولى في محل اه سيد عمر
عبارة النهاية نعم لو انفردوا في محل غير دارنا لم ينعوا اه زاد المغنى في اقرب الوجهين إلى النص كما قاله
الاذرعى اه (قوله) على مارجحه الزركشي) اعتمده لزيادى (قولاً) كالاذرعى) اقره الاسنى (قوله)
(اعترض) اى مارجحه الزركشي من استثناء غير دارنا (قوله) ويوجه) اى الاعتراض (قوله) بان الدى) اى
في غير دارنا (قوله) في سائر الامكنة) اى في جميعها (قوله) إلا ان يقال الخ) اعتمده النهاية والمغنى كاسر (قوله)
لذلك) اى العز (قوله) والحق بها) اى بالخيال في المنع (قوله) تعلم من لم يرج الخ) من اضافة المصدر إلى
مفعوله الاول (قوله) نحو علوم العربية الخ) شامل للصرف والنحو فأبراجع (قوله) لا براذين) إلى قوله
قال الزركشي في النهاية (قوله) كما قاله الجويني) اقره النهاية والمغنى وشيخ الاسلام (قولاً) واستثنى الجويني
ضعيف ولا يخلو من نظر اعتبارا بالجنس اه حج اه عش ولعل مانعه عن حج في غير التحفة والافصنة
كلاسنى والنهاية والمغنى ترجيح الاستثناء واعتماده (قولاً) وسكت) اى اصل الروضة (قوله) فقههم) اى
صاحب الروض منه اى السكوت (قولاً) في الروض) الاول حذف في (قوله) على انه لا فرق) اى في منع
ركوب الخيل بين النفيس منها والخسيس وهو ظاهر كلام المصنف اه معنى (قوله) ولا من ركوب
نفيسة الخ) دفع على قوله لا براذين الخ) بلا حجة للمغنى (قوله) نفيسة) اى من الخيل اه معنى (قوله) زمن
قتال الخ) وفاقا لالنهاية والمغنى وقال عش هو المعتمداه (قوله) استعنا بهم فيه) اى حيث يجوز انتهى
معنى (قوله) كما بحثه الاذرعى) ظاهره ولزمه تبين ذلك طريقا لنعصر المسلمين وينبغى ان لا يكون مرادا وإن
ذلك يغتفر للضرورة اه عش (قولاً) ولا ركوب حمير نفيسة) اى قطعاً ولور فريعة القيمة اه معنى (قوله)
نفيسة) إلى قول المتن ولا يوقر في النهاية إلا قوله وقد يشملها وقوله ومن ثم كان ذلك واجبا وقوله كالجزية
إلى المتن وقوله وفي عومه نظره وقوله بالقيدين الذين ذكرتهما (قولاً) المتن وبغال نفيسة) اى فى الاصح
والحق الامام والغزالي البغال النفيسة بالخيل واختاره الاذرعى وغيره فان التجميل والتعاطم بركوبها
اكثر من كثير من الخيل وقال البلخنى لا توفى عندنا في الفتوى بذلك لانه لا يركبها في هذا الزمان في
الغالب إلا اعيان الناس او من يشبههم اه ويمنع تشبههم باعيان الناس او من يشبههم قول المصنف
وبركب اه معنى (قوله) لحسنتهما) اى باعتبار الجنس انتهى رشيدى (قوله) على أنهم الخ) قد يقال
أن ذلك موجود في الخيل ايضا (قوله) ويركبها) اى البراذين الخسيسة والخيرو البغال (قوله) عرضا)
إلى قوله ومن ثم في المغنى إلا قوله وقد يشملها (قوله) بان يجعل رجليه الخ) اى وظهره من جانب اخر
اه معنى (قوله) وبحث الشيخان الخ) اقره النهاية وشيخ الاسلام واستظهره المغنى وضعفه عش وفاقا
لزيادى (قوله) بسفر قريب في البلد) عبارة الشيخين بمسافة قريبة من البلد اه رشيدى وعبارة الاسنى
قال في الاصل ويحسن ان يتوسط فيفرق بين ان يركبوا إلى مسافة قريبة من البلد او بعيدة فيمنعون في الحضر
انتهى زاد المغنى وهو ظاهر اه (قوله) وليتميز واعنا الخ) عبارة المغنى والمغنى فيه ان يميزوا الخ) (قوله)
مطلقاً) اى عرضاً او مستويا والسكلام غير الخيل اه عش (قوله) لما فيه من الاهانة) اى للمسلمين عبارة
الاذرعى من الاذى والتاذى اه رشيدى (قوله) ومنعون) الى التنبيه في المغنى إلا قوله واستحسنه إلى
قال وقوله وجوبا (قوله) من حمل السلاح) قال الزركشي ولعل منعه من حمل السلاح محمول على الحضر
ونحوه دون الاسفار المخوفة والطويلة ومعنى واسنى (قوله) واستخدام ملوك فاره) قال المختار الفاره الحاذق
والمليح الحسن من الناس انتهى ولعل الثاني هو المراد بقرينة التمثيل له بالتركي اه عش (قوله) ومن خدمة
الامراء) مصدر مضاف لمفعوله والمراد بخدمتهم اياهم الخدمة بالمباشرة والكتابة وتولية المناصب ونحو
يفيدان الاثنى وغير المكلف لا ينعون (قوله) لا في محلة انفردوا فيها غير دارنا الخ) عبارة الروض وشرحه
فان انفردوا ببلدة او قرية في غير دارنا فوجهان ثم قال في شرحه قال الاذرعى وهو اى عدم المنع الاقرب إلى

لاحديد) أو رصاص (ولا سرج) لكتاب عمر بذلك وليتميزوا عاباً بما يحقرهم ومن ثم كان ذلك واجباً وبحث الاذرعى منعه من ذلك
الركوب مطلقاً في مواطن زحمتها لما فيه من الاهانة ومنعون من حمل السلاح وتحمولوا بفضة واستخدام ملوك فاره كتركي ومن خدمة الامراء

كما ذكرهما ابن الصلاح واستحسنه في الاولى الزركشي ومثلما الثانية بل الاولى قال ابن كنج (٢٩٩) وغير الذكر البالغ اى العاقل لا يلزم

بصغار بما مروى كالحزبة
وعليه يستثنى نحو الغيار
لضرورة التمييز (وبالجماع)
وجوب باعذار حام المسلمين
بطريق (الى اضيق الطرق)
لامره ^{صلى الله عليه وسلم} بذلك لكن
بحيث لا يتأذى بنحو وقوع
في هدة او صدمة جدار
قال الماوردي ولا يشون
الا افرادا متفرقين

(تنبيه) قضية تمييزهم
بالوجوب اخذ من الخبر
انه يحرم على المسلم عند
اجتماعها في طريق ان يؤثره
بواسعه وفي عمومها نظر
والذي يتجه ان محله ان قصد
بذلك تعظيمه او عدته ظما
له عرفا ولا فلا وجه للحرمة
لا يقال هذا من حقوق
الاسلام فلا يسقط برضا
المسلم كالتعليق لاننا نقول
الفرق واضح بان ذاك
ضرره يدوم وهذا بالقيدين
الذين ذكرتهما لا ضرر
فيه ولئن سلم فهو ينقضى
سريعا (ولا يوقر ولا يصدر
في مجلس) به مسلم اى يحرم
علينا ذلك اهانته وتحريم

موادته اى الميل اليه لا من
حيث وصف الكفر والا
كانت كفر بالقلب ولو
نحو اب وابن واضطرار
محبتهما للتكسب في الخروج
عنها مدخل اى مدخل
وتكره بالظاهر ولو
بالمهاداة على الاوجه ان لم
يرج اسلامه او يكن لنحو

ذلك كما هو واقع والسيوطي في ذلك تصديق حافل اه رشيدى عبارة ع ش أى خدمة تؤدي إلى تعظيمهم
كاستخدامهم في المناصب المحوجة إلى تردد الناس اليهم وينبغي ان المراد بالامراء كل من له تصرف في امر
عام يقتضى تردد الناس عليه كمنظار الاوقاف والكبير وكشايخ الاسواق ونحوهما وان محل الامتناع عالم
تدع ضرورة إلى استخدامهما بان لا يقوم غيرهم من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله كما ذكرهما) اى المنع
من الاستخدام والمنع من الخدمة المذكورين (قوله قال ابن كنج الخ) محترز قوله اى الذكر المكلف وكان
الاولى ان يقول اما غير الذكر البالغ الخ اه ع ش عبارة المغنى اما النساء والصبيان ونحوهما فلا يمتنعون من
ذلك كالأجزيه عليه حكاه في اصل الروضة عن ابن كنج واقره اه (قوله نحو الغيار) كالزناز والتميز
في الحمام اه معنى (قوله ولا يشون) اى وجوبها اه ع ش (قوله لا يقال هذا) اى الاجلاء (قوله بان
ذاك) اى التعليل (قوله وهذا بالقيدين الخ) اى يمتنعون من عدم قصد التعظيم وان لا يعد تعظيما في
العرف (قوله ولئن سلم) اى الضرر والحاصل ان التعلية مشتملة على امرين الضرر ودوامه وهنا
متنفين فيما نحن فيه أو أحدهما رشيدى (قول المتن ولا يوقر) أى لا يفعل معه أسباب التعظيم اه ع ش (قول
المتن ولا يصدر الخ) اى ابتداء ولادوا فلو كان يصدر مكان ثم جاء بعده سلبون بحيث صار هو في صدر
المجلس منع من ذلك بجبري عن الرشيدى (قوله به مسلم) إلى قوله ولو بالمهاداة في المغنى لا قوله لا من حيث
إلى بالقلب وقوله ولو بنحو اب وابن وإلى قوله اخذ في النهاية إلى قوله واضطرار إلى وتكره وقوله وعلى هذا
التفصيل إلى والحق (قوله وتحرم موادته اى الميل الخ) ظاهره وان كان سببه ما يصل اليه من الاحسان او دفع
مضرة عنه وينبغي تقييد ذلك بما اذا طاب حـ ول الميل بالاسترسال في اسباب المحبة بالقلب وإلا فالامور
الضرورية لا تدخل تحت حد التكليف وتتدرج حـ ولها يسمى في دفعها ما يمكن فان لم يمكن دفعها بحال لم
يؤخذ بها اه ع ش (قوله بالقلب) متعلق بموادته اه سيد عمر (قوله واضطرار محبتها الخ) عبارة المغنى فان
قيل الميل القلبي لا اختيار للشخص فيه اجيب بامكان رفعه بقطع اسباب المودة التي ينشأ عنها ميل القلب كاقبل
الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله للتكسب) خبر مقدم لقوله مدخل الخ والجملة خبر واضطرار الخ (قوله
وتكره) اى المودة (قوله ان لم يرج اسلامه) اى ولم يرج منه تفعاذ نيويا لا يقوم غيره فيه مقامه كان
فوض له عملا يعلم انه ينصح فيه ويخلص او قصد بذلك دفع ضرره اه ع ش (قوله او تكن الخ) او بمعنى
الوار عبارة النهاية ويلحق به ما لو كان بينهما نحو رحم او جوار اه (قوله كعبادته) عبارة شرح الروض
في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اى كرجاء اسلام استجبت
والاجازت اى العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر الاصل في تعزية الذمى بالذمى بجوارها والجموع
بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبيه كالصريح في ندها وكلام المصنف بوافقه
قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذمى بالذمى او بالمسلم الا اذا رجا اسلامه اه وقال في باب
الاحداث ويمنع الكافر من مسه اى القرآن لاسماعه وان كان معاند لم يحز تعليمه ويمنع تعلبه في الاصح

النص اه (قوله وهذا بالقيدين الخ) يتأمل (قوله اخذ من كلامهم في مواضع كعبادته وتعزيتته الخ) عبارة
شرح الروض في الجنائز في العيادة عن الروضة فان كان ذميا له قرابة او جوار او نحوهما اى كرجاء اسلام
استجبت والاجازت اى العيادة اه ثم قال في التعزية وعبر عن الاصل في تعزية الذمى بالذمى بجوارها
وفي الجموع بعدم ندها قال في المهمات وكلام جماعة منهم صاحب التنبيه كالصريح في ندها وكلام المصنف
بوافقه قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزية الذمى بالذمى او بالمسلم الا اذا رجا اسلامه اه وقال في
باب الاحداث ويمنع الكافر من مسه اى القرآن لاسماعه وان كان معاند لم يحز تعليمه ويمنع تعلبه في
الاصح وغير المعاند ان رجا اسلامه جاز تعليمه في الاصح والا فلا اه وقال قبيل السجادات هو والمتما
نصه ويستحب الاذن فيه اى في دخول المسجد لسماع قرآن ونحوه كقفه وحديث رجاء اسلامه وان لم يرج
اسلامه بان كان حاله يشعر بالاستهزاء او العناد لم يؤذن له كما جزم به في المطلب اه وتقدم في اثناء هذه

رحم او جوار فيما يظهر اخذ من كلامهم في مواضع كعبادته وتعزيتته وتعليمه القرآن

وانحوه وعلى هذا التفصيل يحمل اختلاف كلام الشيخين والحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عمومهم نظار والذي يتجه حمل الحرمة على ميل مع
 ليناس له اخذا من قولهم يحرم الجلوس مع الفساق ليناس لهم (ويؤمر) وجوبا عند اختلافهم بنا وإن دخل دار الرسالة او تجارة وإن
 قصرت مدة اختلاطه بنا كما اقتضاه إطلاقهم (٣٠٠) (بالغيار) بكسر المعجمة وهو تغيير اللباس كان يخط فوق أعلى ثيابه كما يفيد كلامه

الآتي موضع لا يعتاد
 الخياطة عليه كالكتف ما
 يخالف لونها ويكتفى عنه
 نحو منديل معه كما قاله
 واستبعده ابن الرفعة
 والعمامة المعتادة لهم اليوم
 والاولى باليهود الاصفر
 وبالنصارى الازرق
 وبالمجوس الاسود
 وبالسامرة الاحمر لان
 هذا هو المعتاد في كل بعد
 الازمنة الاولى فلا يرد
 كون الاصفر كان زى
 الانصار رضى الله عنهم
 على ما حكى والملائكة يوم
 بدر وكانهم انما اثروهم
 به لغلبة الصفرة في ألوانهم
 الناشئة عن زيادة فساد
 القلب كما في حديث ولا
 افسد من قلب اليهود ولو
 أرادوا التمييز بغير المعتاد
 منعوا خوف الاشتباه
 وتؤمر ذمية خرجت
 بتخالف خفيها والحق بها
 الخنثى (والزناز) بضم
 الزاى (فوق الثياب) وهو
 خيط غليظ فيه ألوان يشد
 بالوسط نعم المرأة والحق
 بها الخنثى تشده تحت
 أزارها لكن تظهر بعضه
 واللام يكن له فائدة وقول
 الشيخ ابى حامد يجعله

وغير المعاندان رضى اسلامه جاز تعليمه في الاصح ولا فلا اه وتقدم في شرح وينعز كوب خيل الكلام
 على علوم الشرع اه سم (قوله) او نحوه) كنفقه وحديث اه سم (قوله في ذلك) اى مامر من الحرمة
 والكره اه ع ش (قوله ليناس لهم) اى اماما شرتهم لدفع ضرر يحصل منهم او جلب نفع فلا حرمة فيه
 اه ع ش (قوله وجوبا) الى قوله ونازع فيه الاذرعى في النهاية لا قوله واستبعده ابن الرفعة وقوله كما في
 حديث الى ولو اراد قوله وهو المنقول عن عمر وقوله وان نوزع فيه (قوله) وجوبا عند اختلافهم بنا
 عبارة المغنى الذى والذمية المكافئين في دار الاسلام وجوبا اما اذا انفردوا بحجة فلم يترك الغيار كما قاله في
 البحر وهو قياس ما تقدم في تعليقه البناء اه (قول المتن بالغيار) اى وان لم يشرط عليهم اه معنى (قوله) بكسر
 المعجمة الى قوله وبالسامرة في المغنى الا قوله كما يفيد كلامه الاق (قوله كلامه الاق) وهو قوله فوق
 الثياب (قوله بوضع) متعلق بيخط (قوله ما يخالف) مفعول يخط وقوله لونها الاولى التذكير عبارة
 شيخ الاسلام ما يخالف لونه لونه ويلبسه اه (قوله) واستبعده ابن الرفعة) عبارة المغنى وان استبعده الخ
 (قوله والعمامة المعتادة الخ) ويحرم على المسلم لبس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليها علامة تميز بين المسلم
 وغيره كورقة بيضاء مثلا لان هذه العلامة لا تهتدى بها التمييز المسلم من غيره حيث كانت العمامة المذكورة
 مزرى الكفار خاصة وينبغي ان مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطور هو دى مثلا على
 سبيل السخرية فيعز رفاعل ذلك اه ع ش (قوله اليوم) وقد كاز في عصر الشارح للنصارى العمامم الزرق
 لليهود العمامم الصفرة وقد أدركنا ذلك والآن لليهود الطرطور التمر هندي او الاحمر وللنصارى
 البرنيطة السوداء اه حلى (قوله والاولى الخ) اى في الغيار كما هو صريح صنع الاسنى والمغنى (قوله)
 وبالمجوس الاسود) عبارة المغنى وشرح المنهج والروض وبالمجوس الاحمر او الاسود اه ولم يذكر
 السامرة (قوله وبالسامرة) عبارة النهاية وبالسامرى قال ع ش مراده به من يعبد الكواكب اه (قوله)
 آ ثروهم) اى اليهود (قوله) وتؤمر الى قوله ونازع فيه الاذرعى في المغنى لا قوله والحق به الخنثى في
 موضعين وقوله فيه ألوان وقوله وقول الشيخ الى وينعز وقوله وهو المنقول الى ولا يمنعون (قوله) بتخالف
 خفيها) كان يجعل احدهما اسود والاخر ابيض اه اسنى (قول المتن والزناز) اى ويؤمر الذى ايضا
 بشد الزناز قال الماوردى ويستوى فيه سائر الالوان مغنى واسنى (قوله نعم المرأة الخ) ولا يشترط التمييز
 بكل هذه الوجوه بل يكفي بعضها مغنى واسنى (قوله) ورد بان فيه تشبهها الخ) قديقال جعله فوق الازار لا
 يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم (قوله تشبيها) الاولى تشبها (قوله) وينعز ابداله اى ابدال
 الزناز حيث أمر به الامام فلا ينافى ما تقدم في قواه ويكتفى عنه اى الغيار نحو منديل معه الخ اه ع ش (قوله)
 والجمع بينهما) اى الغيار والزناز اه رشيدى (قوله) تاكيد اى ليس بواجب ومن لبس منهم قلنسوة
 يميزها عن قلنسوا بعلامة فيها مغنى وروض مع شرحه (قوله) ولا يمنعون من نخود يباح الخ) كالا يمنعون
 من رفع القطن والكستان اسنى ومغنى (قوله) بخلاف محذور التطيلس الخ) لا تخلو هذا الفرق عن تحكم
 فليتأمل اه سم (قول المتن واذا دخل) اى الذى متجردا حماما وهو مذكور بدليل عود الضمير عليه

الصفحة الكلام على علوم الشرع (قوله) رد بأن فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال الخ) قد يقال جعله
 فوق الازار لا يستلزم ان يكون على الوجه المنخفض بالرجال (قوله) بخلاف محذور التطيلس من محاكاة
 عظما ئنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك الخ) لا يخلو هذا الفرق عن تحكم فليتأمل

فوقه مبالغة في التمييز رد بأن فيه تشبيها بما يختص عادة بالرجال وهو حرام وبفرض عدم حرمة فقيه ازاراء
 قبيح بالمرأة فلم تؤمر به وينعز ابداله بنحو متطقة أو منديل والجمع بينهما تاكيد ومبالغة في الشهرة وهو المنقول عن عمر رضى الله عنه فلا مام
 الامر بأحد هما فقط وان نوزع فيه ولا يمنعون من نخود يباح أو طيلسان ونازع فيه الاذرعى بالنختم السابق وورد بأن محذور النختم من
 الخيلاء يتأتى مع تمييزه عنا بما يختص بخلاف محذور التطيلس من محاكاة عظما ئنا فانه ينتفى بتميزه عنا بذلك (واذا دخل حماما فيه مسلمون)

مذكرا

أومسلم (أو تجرد) في غيره (عن ثيابه) وثم مسلم (جمل في عنقه) أو نحوه (خاتم) أي علق (حذيد أو رصاص) بفتح الراء وكسر هاء من الحن العامة (ونحوه) بالرفع أي الخاتم كجبل الجبل والكسر أي الحديدا والرصاص كنجاس وجوب باليتيمز وتمنع الذمية من حمام به مسلة فلا يتأتى ذلك (فأرأى ويمنع) رجبا وإن لم بشرط عليه من التسمية بمحمد واحد الخلفاء الأربعة (٣٠١) والحسين رضي الله عنهم على ما قاله بعض

أصحابنا قال الأذري ولا أدري من أين له ذلك والمنع من محمد واحد يحتمل عندى خشية السخرية به وقد يعترض بانهم يسمون بموسى وعيسى وسائر أسماء الأنبياء دائما من غير تكدير مع عداوة بعضهم لبعض الأنبياء نعم روى أن عمر رضي الله عنه كتب على نصارى الشام أن لا يكونوا بكنى المسلمين أه قال غيره وما ذكره من الجواز في غير محمد وأحمد ظاهر وأما ما يشعر برفعة المسمى فيمنعون منه كما قاله العراقي وأشعر به كلام الماوردي ويمنع (من اسماءه المسلمين شركا) كالثالث ثلاثة (و) يمنع من (قولهم) القبيح ويصح نصبه عطفًا على شركا (في) عزيز والمسيح صلى الله على نبينا وعليهما وسلم انهما ابنا الله والقرآن أنه ليس من الله تعالى (ومن) ابتداء مسلم في مهنة باجرة أولا وارسال نحو الضفائر لانه شعار الاشراف غالبا (ومن) (الظهار) منكرونا (نحو) (خمر) (خزير) (ناقوس) وهو ما يضرب به النصارى لاوقات الصلاة (وعيد)

من كرائي قوله فيه مسلمون أه معنى (قوله) أومسلم أي قوله من التسمية في النهاية الاقوله فلا يتأتى ذلك فيها (قوله) وثم مسلم أي ولو غير متجرد كما هو ظاهر لم يحسن الالباس أه رشدي (قول المتن جمل) أي وجوبا أه معنى وسيأتى في الشارح أيضا (قول المتن خاتم) بفتح الخاء وكسر هاء أه معنى (قوله) بالرفع (الخ) لعل وجهه كونه عطفًا على خاتم بناء على أنه مرفوع على أنه نائب فاعل جعل بناء على أنه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على أنه مفعول أول له ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه سم أه رشدي عبارة المعنى وقوله ونحوه مرفوع بخطه ويجوز نصبه عطفًا على خاتم لأرصاص واراد بنحو الخاتم الجليل ونحوه ويجوز عطفه على الرصاص ويراد حينئذ بنحوه النحاس ونحوه بخلاف الذهب والفضة أه (قوله) والكسر الأولى بالجرح (قوله) وتمنع الذمية من حمام به مسلة ترى منها ما لا يبدو في المهنة أه نهاية أي فلول تمنع حرم على المسلة الدخول معها حيث ترتب عليه نظر الذمية لما لا يبدو منها عند المهنة وحرم على زوجها أيضا تمكينها عا ش (قوله) فلا يتأتى ذلك أي جعل نحو الخاتم في نحو العنق فيها أي الذمية (قوله) وجوبا وإن لم بشرط عليه أي في المقدود به صرح القاضي أبو الطيب وابن الصباغ وغيرهما أه معنى (قوله) والخلفاء (الخ) أي اسمائهم (قوله) وقد يعترض أي المنع من محمد واحد قوله انتهى أي قول الأذري (قوله) قال غيره أي غير الأذري وكان الأسبك وقال الخ بالعطف (قوله) وما ذكره أي الأذري (قوله) كالثالث إلى قول المتن ومن انتقض في النهاية لإقوله ابتداء مسلم إلى المتن وقوله لما مر في نكاح المشرک وقوله لما مر إلى المتن (قوله) ويمنع من قولهم القبيح (الخ) ينبغي أن ما يمنع منه إذا خالفوا عزروا أه (قوله) ويصح نصبه (الخ) نقل المعنى النصب عن خط المصنف واقتصر عليه عبارة عا ش وهو أي النصب أولى إذا لطريق إلى منعهم من مطلق القول أه (قوله) انهما (الخ) بدل من القبيح أه رشدي (قوله) ابتداء مسلم إلى قول المتن ومن انتقض في المعنى لإقوله ومر إلى ويحدون وقوله لما مر في النكاح وإن فعلوا كانوا ناقضين وقوله لكن إلى المتن وقوله وقتاهم إلى المتن وقوله وانسك إلى المتن وقوله وقتاهم بالانقضاء (قول المتن ومن اظهار خمر (الخ) ويمنعون ايضا من اظهار دفن موتاهم ومن اسقاء مسلم خمر او من اطعامه خنزير او من رفع اصواتهم على المسلمين معنى وروض مع شرحه (قوله) ومن اظهار منكر (الخ) وينبغي أن يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب في رمضان أه سم (قوله) ونحو لطم ونوح أي لانهم بالامور المنكرة أه عا ش (قوله) كاظهار شعار (الخ) عبارة المعنى واظهار الخ بالواو (قوله) فان اتنى الاظهار (الخ) عبارة المعنى وشرح المنهج وفهم من التقيد بالاظهار انه لا يمنع فيما بينهم وكذا اذا انفردوا بقرية نص عليه في الام فان اظهروا شيئًا من ذلك عزروا وإن لم بشرط في العقد أه (قوله) ومرضايط الاظهار (الخ) وهو ان يمكن الاطلاع عليه بلاجسس أه عا ش (قوله) ويحدون (الخ) ولا يعتبر رضاهم أه معنى (قوله) لنحو ناطخ (الخ) أي ما يعتقدون تحريره أه معنى (قوله) لاخر (الخ) أي لا لنحو خمر مما يعتقدون حله أه معنى (قول المتن ولو شرطت (الخ) أي في العقد أه معنى (قول المتن هذه الامور) أي من احداث الكنيسة فابعده أه معنى (قوله) وان فعلوا (الخ) عطف على الامتناع يعني

(قوله) بالرفع) لعل وجهه كونه عطفًا على خاتم بناء على أنه مرفوع على أنه نائب فاعل جعل بناء على أنه مبنى للمفعول لكن يجوز بناؤه للفاعل فيجوز نصب خاتم وما عطف عليه على أنه مفعول أول ولهذا نقل عن ضبط المقدسى تليث نحوه (قوله) يمنع من قولهم القبيح) ينبغي أن ما يمنع منه إذا خالفوا عزروا (قوله) ومن اظهار منكر (الخ) ينبغي أن يمنعوا من اظهار الفطر كالاكل والشرب في رمضان

ونحو لطم ونوح وقراءة نحو تورا وانجيل ولو بكناثسهم لأن في ذلك مفساد كاظهار شعار الكفر فان اتنى الاظهار فلا منع وتراق خمر لهم اظهرت ويتلف ناقوس لهم اظهر ومرضايط الاظهار في النصب ويحدون لنحو زنا او سرقة لاخر لما مر في نكاح المشرک (ولو شرطت) عليهم (هذه الامور) التي يمنعون منها أي شرط عليهم الامتناع منها او ان فعلوا كانوا ناقضين

(الخالفوا) ذلك مع تدينهم بها (لم ينتقض العهد) إذ ليس فيها كبير ضرر علينا لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها (ولو قالوا) بلا شبهة لما مر في البغاة كان صال عليه مسلم فقتله (٣٠٣) دفعاً وقتلهم لنحو ذميين يلزمنا الذب عنهم قتال لنا في المعنى كما هو ظاهر فله حكمه (أو امتنعوا)

وتعلماً (من) بذل (الجزية) التي عقدها لغير عجز وإن كانت أكثر من دينار كما مر (أو من اجراء حكم الاسلام) عليهم (انتقض) عهد الممتنع وإن لم يشرط عليه ذلك لا يتأنه بنقيض عهد الذمة من كل وجه أما الموسر الممتنع بغير نحو قتال فتؤخذ منه قهر أو لا انتقاض وكذا الممتنع من الأخير (ولو زنى ذمى بمسلمة) والحق به اللواط بمسلم (أو اصحابها بنكاح) أي بصورته مع عليه باسلامها فيهما (أو دل أهل الحرب على عورة) أي خلل (للمسلمين) كضعف (أو فتن مسلماً عن دينه) أو دعاء للكفر (أو طعن في الاسلام أو القرآن أو ذكر) جهراً الله تعالى (أو رسول الله ﷺ) أو القرآن أو نبياً (بسوء) مما لا يتدينون به أو قتل مسلماً عمداً أو قذفه (فلا يصح) أنه ان شرط انتقاض العهد بها انتقض (لخالفة الشرط) (وإلا) بشرط ذلك أو شك هل شرط أو لا على الوجه (فلا) ينتقض لأنها لا تخل بمقصود العقد وصح في أصل الروضة أن لا تنقض مطلقاً وضعف وسواء انتقض أم لا يقام عليه موجب فعله من حد أو تعزير

وشرط عليهم انتقاض العهد (قوله) (الخالفوا ذلك) أي باظهارها اه معنى (قوله) إذ ليس فيها كبير ضرر (الخ) بخلاف القتال ونحوه بما يأتي وحملوا الشرط المذكور على تحريفهم معنى واسنى (قوله) لكن يبالغ في تعزيرهم (الخ) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير به سم وقد مر خلافه عنه وعن المعنى وشرح المنهج وايضا ليس ظاهره عدم التعزير بل عدم المبالغة فيه (قوله) بلا شبهة (الخ) أما إذا قاتلوا بشبهة كان اعانوا طائفة من أهل البغي وادعوا الجهل أو صال عليهم طائفة من مناصبي المسلمين أو قطعاهم فقاتلوا هم فلا يكون ذلك نقضا معني ونهاية (قوله) لما مر في البغاة) عبارة الاسنى بخلاف ما إذا قاتلوا بشبهة كما مر في البغاة اه (قوله) كان صالح (الخ) مثال للشبهة المنفية (قوله) وقتلهم) مبتدا خبره قوله قاتلنا (قوله) يلزمنا الذب (الخ) أي كان يكونوا في دارنا (قوله) لغير عجز) أما العاجز إذا استمهل فلا ينتقض عهده بذلك اسنى ومعنى (قوله) عهد الممتنع) الاولى ليشمل المقساتل عهدهم بذلك كما عبر به الروض والمعنى وشرح المنهج (قوله) وكذا الممتنع من الأخير) يتأمل وكان المراد الممتنع منه بلا قتال اه وعبارة المعنى والاسنى قال الامام وإنما يشرع عدم الانقياد لأحكام الاسلام إذا كان يتعلق بقوة وعدة ونصب لقتال وأما الممتنع منه

أما فلا ينتقض عهده وجزم به في الحاوى الصغير اه (قول المتن) ولو زنى ذمى بمسلمة) أي مع عليه باسلامها حال الزنا وسياق جواب هذه المسئلة وما عطف عليها في قوله فلا يصح (الخ) فان لم يعلم الزانى إسلامها كما لو عقد على كافرة فأسلمت بعد الدخول رافا صاحبها في العدة فلا ينتقض عهده بذلك مطلقاً فقد يسلم فيستمر نكاحه اه معنى وقوله فان لم يعلم (الخ) في الأسنى مثله (قوله) والحق به (الخ) زاد النهاية ومثل الزنا مقدماته كقائه الناشئ اه (قول المتن) أو دل أهل الحرب (الخ) أو أوى جاسوساً لهم اسنى ومعنى (قوله) أو القرآن) يعنى عنه ما مر آنفاً في المتن (قوله) أو قتل مسلماً) أو قطع طريقاً عليه ورض ومعنى (قوله) عمداً) وإن لم توجب القصاص عليه كذمى حر قتل عبداً مسلماً اسنى ومعنى (قول المتن) فلا يصح (الخ) أي في المسائل المذكورة اه معنى قال ع ش لا يقال هذا مناف لما تقدم من أهم لو اسمعوا المسلمين شركاوا واطهروا والخم ونحو ذلك لم ينتقض عهدهم وإن شرط عليهم الانتقاض بذلك لأن ما تقدم فيما يتدينون به أو يقرون عليه كشرب الخمر وما هنا فيما لا يتدينون به ويحصل به أذى لنا كما يشير إليه قوله الآتى أما ما يتدين به الخ اه (قول المتن) إن شرط انتقاض بذلك (الخ) ينبغي أن يأتي هذا التفصيل فيما ألزمه ضرب المسلم وقوله انتقض أي فيترتب عليه أحكام الحربين حتى لو عفت رثة المسلم الذي قتله عمداً عنه قتل للحرابة ويجوز اغراء الكلاب على جيفته اه ع ش (قوله) على الوجه) خلافاً للمعنى حيث استظهر ما قاله صاحب الاقتصار من أنه يجب تنزيل المشكوك فيه على أنه مشروط (قوله) وصح في أصل الروضة (الخ) عبارة النهاية وهذا أي التفصيل المذكور هو المعتمد وإن صحح (الخ) (قوله) من حد الخ) ومنه قتله بالمسلم إذا قتله عمداً كما هو ظاهر اه ع ش (قوله) فلو رجم (الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو شرط عليه الانتقاض بذلك ثم قتل بمسلم أو بزناه حال كونه محضاً بمسلمة صار ماله فبالأنه حرى مقتول تحت أيدينا لا يمكن صرفه لأقارب الذميين لعدم التوارث ولا للحريين لأننا إذا قدرنا على ملهم أخذناه فينا أو غنيمته وشرط الغنيمه ليس موجوداً اه (قوله) وقتلنا بالانتقاض) مرجوح اه ع ش وفي إطلاقه نظر لما مر من التفصيل فالاولى أن يقول كما إذا شرطنا الانتقاض بذلك

(قوله) لكن يبالغ في تعزيرهم حتى يمتنعوا منها) ظاهره أنه عند عدم الشرط لا تعزير (قوله) ولو قاتلوا بلا شبهة (الخ) فلو قاتلوا بشبهة كما مر في البغاة أو دفعاً للصائلين أو قطعاً طريق منال ينتقض م (قوله) وكذا الممتنع من الأخير) يتأمل ذلك وكان المراد الممتنع منه بلا قتال (قوله) فلا يصح (الخ) أن شرط انتقاض (الخ) كيف عليه م (قوله) أما ما يتدين به) ينبغي أن يمتنعوا من إظهار ذلك وأن يعزروا على إظهاره (مر رقه غير كامل) (١) فيه نظر لأن غير الكامل لا يبطل أمانه كما سياتى في قوله لم يبطل أمان نسائهم والصبيان في الأصح (قوله)

فلورجم وقتلنا بالانتقاض صار ماله فينا أما ما يتدين به كزعمهم أن القرآن ليس من عند الله أو إن الله ثالث ثلاثة (قوله) (١) قول المحشى قوله من رقه غير كامل ليس في نسخ الشرح التي بأيدينا اه

فلا نقض به مطلقا (ومن انتقض عهده بقتال جان بل ورجب (دفعه وقته) ولا يبلغ المأمون اعظم جنايته ومن ثم جاز قتله وان أمكن دفعه
بغيره فيما يظهر من كلامهم ويظهر أيضا ان محله في كامل ففي غيره يدفع بالاخف (٣٠٣) لانه اذا اندفع به كان مالا للسلبين ففي

عدم المبادرة إلى قتله
مصلحة لهم فلا تقوت
عليهم (او بغيره) أي القتال
(لم يجب ابلاغه مامنه في
الاظهر بل يختار الامام)
فيه ان لم يطلب تجديد
عقد الذمة ولما وجبت
لجانبه (قتلا ورقا) الواو
هنا وبعد بمعنى او
وأثرها لانها أوجد في
التقسيم عند غير واحد
من المحققين (ومنا وفداء)
لانه حرب لا بطلاله امانه
وبه فارق من دخل بامان
نحو صبي اعتقده امانا قيل
ما قاله هنا ينافي قولها
في الهدنة من دخل دارنا
بامان او هدنة لا يفتال
وان انتقض عهده بل يبلغ
المؤمن مع ان حق الذي
أكد ولم يظهر بينهما فرق
اه وقد يظهر بينهما فرق
بان يقال جناية الذي
اخش لكونه خائنا لخطاة
الحقته باهل الدار فغلظ
عليه أكثر (فان أسلم)
المنتقض عهده (قبل
الاختيار امتنع الرق)
والقتل كما هو معلوم
والفداء كما يعلم من امتناع
الرق فلا يردان عليه
بخلاف الاسير لانه لم
يحصل في يد الامام بالقهر
وله امان متقدم فحذف

(قوله فلا نقض به) ويؤمنون على ذلك معنى (قوله مطلقا) أي شرط انتقاض العهد بذلك أولا
(قوله بل ورجب) أي قوله فيما يظهر من المعنى وإلى الباب في النهاية لا لاوه كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى
بخلاف الاسير (قوله من ثم جاز قتله) عبارة المعنى وحيدته في تخرير الامام فيمن ظن بهم منهم من الاحرار
السكان كما يتخير في الاسير اه معنى (قوله في غيره الخ) فيه نظر لان غير الكامل لا يبطل امانه كما
سيأت في قول المصنف لم يبطل امان نسائهم الخ اه وقد يقال ان ما يأتي في الاذا لم يقابل غير الكامل
وما هنا اذا قاتل فليراجع (قوله فلا تقوت عليهم) أي فلو خالف رقتله ابتداء لم يضمناه اه عش (قوله
أي القتال) إلى قول المتن قتلا في المعنى (قول المتن مامنه) بفتح الميمين أي مكانا يامن فيه على نفسه اه معنى
(قوله والا وجبت الخ) ظاهره وان تكرر منه ذلك وينبغي ان محله حيث لم تدل قرينة على ان سؤاله تقية
فقط اه عش (قوله لانه حرب) إلى قوله قيل في المعنى (قوله وبه فارق من دخل بامان صبي) فانه يبلغ المأمون
اه سم (قوله بان يقال الخ) وبان الذي ملتزم لاحكامنا وبالاتقاض زال التزامه لها بخلاف ذلك فانه
ليس ملتزمها وقضية الامان رده إلى مامنه اه اسنى (قوله لكونه خائنا الخ) جرى على الغالب اه
رشدي لعله اراد به دفع تنظير سم بما نصه فيه شيء إذ عقد الذمة لا يستلزم الخطاة مطلقا ولا الخطاة
المذكورة اه (قوله المنتقض) إلى الباب في المعنى لا قوله كما هو معلوم وقوله كما يعلم إلى لانه (قول المتن
قبل الاختيار) أي من الامام لشيء مما سبق اه معنى (قوله والفداء) والحاصل انه يتعين المن نهاية
فلو قال المصنف تعين منه كان أولى معنى (قوله فلا يردان) أي القتل والفداء عليه يعني على مفهوم كلام
المصنف (قوله لانه) المنتقض عهده (قوله والحاصل الخ) فيه توصيف التكررة بالمعرفة (قوله لم يبطل
امان ذرارهم الخ) فلا يجوز سلبهم في دارنا ويجوز تقريرهم اه معنى (قوله ولو طلبوا الخ) عبارة المعنى
والروض مع شرحه ولو طلبوا الرجوع إلى دار الحرب أوجب النساء دون الصبيان لانه لا حكم لاختيارهم
قبل البلوغ فان طلبهم مستحق الحضانة أوجب فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك وإلا الحقوا بدار الحرب
والختائى كالنساء والمجانين كالصبيان والافاقه كالبلوغ اه (قول المتن بلغ المأمون) قال الاذعى هذا في
النصراني ظاهره وأما اليهودي فلا مامن له نعليه بالقرب من ديار الاسلام بل ديار الحرب كلهم نصراني فيما
احسب وهم اشد عليهم منا فيجوز ان يقال لليهودي اختار لنفسك مامنا والحق باي دار الحرب شئت اه
رشدي (أي المحل الذي هو) ولا يلزمنا الحاقه بلده الذي يسكنه فوق ذلك إلا ان يكون بين بلاد الكفر
ومسكنه بلد للسلمين محتاج للبرور عليه ولورجع المستامن إلى بلده باذن الامام لتجارة او رسالة فهو باق على
امان في نفسه وماله وان رجع للاستيطان انتقض عهده ولورجع ومات في بلاده واختلف الوارث والامام
هل انتقل الاقامة فهو حربي ولا لتجارة فلا ينتقض عهده أوجب بعض المتأخرين بان القول قول الامام لان
الاصل في رجوعه إلى بلاده الاقامة اه معنى (لانه لم تظهر منه خيانة) ولا ما وجب نقض عهده فبلغ مكانا
يامن فيه على نفسه (خاتمة) الاولى للامام ان يكتب بعد عقد الذمة اسم من عقده ودينه وحليته فيعرض لسنه

وبه فارق من دخل بامان نحو صبي اعتقده امانا فانه يبلغ المأمون (قوله وقد يظهر بينهما فرق بان يقال جناية
الذي الخ) في شرح الروض وأوجب بان الذي يلتزم باحكامنا وبالاتقاض زال التزامه لها بخلاف ذلك
فانه ليس ملتزمها وقضية الامان رده إلى مامنه اه (قوله لكونه خائنا لخطاة الحقته باهل الدار) فيه شيء
إذ عقد الذمة لا يستلزم الخطاة مطلقا ولا الخطاة المذكورة (قوله ولو طلبوا دار الحرب أوجب النساء الخ)
قال في شرح الروض وبالنساء الختائى وكالصبيان المجانين والافاقه كالبلوغ اه (قوله لا الصبيان) عبارة
الروض دون الصبيان حتى يبلغوا او يطلبهم مستحق الحضانة قال في شرحه فان بلغوا وبذلوا الجزية فذاك

اسره (ولما بطل امان رجال) الحاصل يجوز أو غيرها (لم يبطل امان) ذرارهم من نحو (نسائهم والصبيان في الاصح) إذ لا جناية منهم
تناقض أمانهم وإنما تبعوا في العقد لا انتقض تغليب الامامة فيهما ولو طلبوا دار الحرب أوجب النساء لا الصبيان إذ لا اختيار لهم (وإذا
اختار ذمي بذل العهدو المحرق بدار الحرب بلغ المأمون) أي المحل الذي هو اقرب بلادهم من دارنا يامن فيه على نفسه وماله لانه لم يظهر منه خيانة

على ترك القتال المدة الآتية بعوض أو غيره وتسمى موادعة ومسالمة ومعاهدة ومهادنة وأصلها قبل الاجماع أول سورة براءة ومهادنته ﷺ قريشا عام الحديبية وهي السبب لفتح مكة لان أهلها لما خاطوا المسلمين وسمعوا القرآن أسلم منهم أكثر من أسلم قبل وهي جائزة لا واجبة أى أصالة ولا فالوجه وجوبها اذا ترتب على تركها إلحاق ضرربنا لا يتدارك كما يعلم بما يأتي (عقدها) لجميع الكفار أو (لكفار اقليم) كالحند (يختص بالامام) ومثله مطاع باقليم لا يصله حكم الامام كما هو قياس نظائره (ونائبه فيها) وحدها أو مع غيرها ولو بطريق العموم لما فيها من الخطر وجوب رعاية مصلحتها (و) عقدها (لبلدة) أو أكثر من اقليم لا كله وفاقا للفروراني وخلافا للعمراني (يجوز لوالى الاقليم أيضا) أى كما يجوز للامام أو نائبه لاطلاع على مصلحة وبحث البلقينى جوازها مع بلدة مجاورة لاقليمه إذا رأى المصلحة فيها لاهل إقليمه لانها حيثئذ

أهو شيخ أم شاب ويصف أعضاء الظاهرة من وجهه وحجته وحاجبيه وعينه وشفتيه وأنفه وأستانه واثار وجهه ان كان فيه اثار ولونه من سمرة وشقرة وغيرهما ويجعل لكل من طوائفهم عريفا مسلما يضطهم ليعرفه بمن مات أو اسلم أو بلغ منهم أو دخل فيهم وأما من يحضرهم ليؤدى كل منهم الجزية أو يشتكى إلى الامام ممن يتعدى عليهم هذا أو منهم فيجوز جعله عريفا لذلك ولو كان كافرا وإنما اشترط لإسلامه في الغرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره مغنى وروض مع شرحه

(باب الهدنة)

(قوله من الهدون) إلى قوله وهي السبب في المعنى لا قوله لان إلى إذ وإلى قول المتن ومتى زاد في النهاية إلا قوله لا كله إلى المتن وقوله لما فيها إلى المتن وقوله لا لتابع في الاول وما سابه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق منه اه اسنى (قوله لاذى الخ) والاولى وهي (قوله مصالحة الحريين الخ) الاظهر ان يقال عقد يتضمن مصالحة الحريين الخ وكأنه عبر بما ذكر قصدا للنسابة بين المعنى الشرعى واللغوى مع كون المقصود معلوما ه ع ش عبارة المعنى ويفهم من تعبير المصنف بعقدها اعتبارا لايجاب والقبول لكن على كيفية ما سبق في عقد الامان اه (قوله بعوض أو غيره) سواء فيهم من يقر على دينه ومن لا يقر معنى وعميرة (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مسماها (قوله وأصلها) عبارة غيره والاصل فيها اه فلاضافة بمعنى (قوله اول سورة براءة) وقوله تعالى وان جنحو للسلام فاجنح لها معنى وشيخ الاسلام (قوله عام الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شوبرى اه بجيرى (قوله وهي) أى مهادنة حديبية (قوله بما يأتي) أى فى شرح أو أن يدفع مال اليهم (قول المتن يختص بالامام الخ) قال الماوردى ولا يقوم امام البغاة مقام امام الهداة فى ذلك (تنبيه) قد علم من منع عقدها من الاحاد لاهل اقليم منع عقدها للكفار مطلقا من باب اولى وقد صرح في المحرر بالامرين جميعا فان تعاطاها الاحاد لم يصح لكن لا يغتالون بل يبلغون المأمن لانهم دخلوا على اعتقاد صحة امانهم اه معنى (قوله ومثله مطاع الخ) أى فى انه يعقد لاهل لإقليمه اه رشيدى (قوله لا يصله الخ) أى لبعده اه ع ش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النيابة فلا ينافى قوله الآتى لا كله الخ (قوله لما فيها الخ) علة الاختصاص بالامام ونائبه (قوله أو أكثر) إلى قوله وبحث فى المعنى (قوله لا كله الخ) وفاقا للمعنى والمنهج والروض وخلافا للنهية (قوله وفاقا للفروراني الخ) كلام الفروراني هو قضية قول المصنف يختص الخ اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره ان والى الاقليم لا يهادن جميع اهل الاقليم وبه صرح الفروراني وهو اظهر من قول العمراني ان له ذلك وقضية كلامه ايضا انه لا يشترط إذن الامام للوالى فى ذلك أى فى عقدها لبعض اقليمه وهو قضية كلام الرافعى لكن نص الشافعى على اعتبار اذنه وهو الظاهر والاقليم بكسر الهمزة احد الاقاليم السبعة التى فى الربع المسكون من الارض واقاليمها اقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة اسهم على تقدير الهيئة اه واقرب النهاية القضية الثانية عبارة تشمل ذلك ما لو فعله الوالى بغير إذن الامام اه ويوافقه قول الشارح الا ترى انما يتجه الخ (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد مر اه سم عبارة النهاية ولو لجمع اهل إقليمه كما صرح به العمراني وهو المعتمد اه (قوله وبحث البلقينى الخ) معتمد اه ع ش (قوله لاهل اقليمه) أى بخلاف ظهور مصلحة لغير اقليمه فقط كالامن لمن يربهم من المسلمين ونحو ذلك لان تولية الامام للوالى المذكور لم تشمله اه ع ش (قوله وتعين الخ) هو بالنصب عطا على جوازها اه رشيدى (قوله

(كتاب الهدنة)

والا الحقوا بدار الحرب اه (قوله على ترك القتال) وقع السؤال عمالو وقعت المصالحة على ترك القتال على وجه خاص لا مطلقا كعلى ترك القتال فرسانا والمتجه الجواز بل قد يقال بالاولى لانها اذا جازت على ترك القتال مطلقا فلتجز على ترك نوع منه بالاولى فليتأمل (قوله وفاقا للفروراني) كلام الفروراني هو قضية قول المصنف يختص الخ (قوله وخلافا للعمراني) ما قاله العمراني هو المعتمد مر

حيث تردد في وجه المصلحة (ولما يعقد المصلحة) لما فيها من ترك القتال ولا يكتفي انتفاء المفردة قال تعالى فلا تنهوا و تدعوا الى السلم وانتم الاعلون والمصلحة (كضعفنا بقلة عدد و أهبة) لانه الحامل على المهادنة عام الحديبية (او) (٣٠٥) عطف على ضعف (رجاء) اسلام أو بذل

جزية) أو إعانتهم لنا أو كفههم عن الاعانة علينا أو بعدد درهم وان كنا اقرباء في الكل للاتباع في الاول (فان لم يكن) بناضعف كما باصله وراى الامام المصلحة فيها (جازت أربعة أشهر) وتو بلا عوض للآية السابقة (لا سنة) لانها مدة الجزية فلا يجوز تقريرهم فيها بدون جزية (وكذا دونها) وفوق أربعة أشهر (في الاظهر) للآية ايضا نعم لا يتقيد عقدها لنحو نساء و مال بمدة (ولضعف) بنا (تجوز عشر سنين) فلما دونها بحسب الحاجة (فقط) لانها مدة مهادنة قريش ومتى احتيج لاقل من العشر لم تجز الزيادة عليه وجوز جمع متقدمون الزيادة على العشر ان احتيج اليها في عقود متعددة بشرط ان لا يزيد كل عقد على عشر وهو قياس كلامهم في الوقف وغيره لكن نازع فيه الاذرعى بانه غريب ويوجه بان المعنى المقضى لمنع ما زاد على العشر من كونها المنصوص عليها مع عدم دراية ما يقع بعدها موجود مع التعدد ففيه مخالفة للنص اذا اصل منع

حيث تردد الخ) أى وأما اذا ظهرت له المصلحة بلا تردد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم ان بان خطوه فعمل الامام بعدمها فنعها اه ع ش (قول المتن كضعفنا الخ) يظهر ان الضعف ليس هو نفس المصلحة وان في التمثيل مساحاة اه سم (قوله عطف على ضعف) اى لا على قلة اه معنى (قوله او بعدد درهم) لعل المصلحة تنى الهدنة لذلك ان محاربة الكفار ماداموا على الحاربة واجبة وهى مع بعد الدار توجب مشقة عظيمة في تجهيز الجيوش اليهم فنكتفى بالمهادنة حتى ياذن الله اه ع ش (قوله للاتباع) لانه صلى الله عليه وسلم هادن صفوان ابن أمية أربعة أشهر عام الفتح وقد كان صلى الله عليه وسلم مستظرا عليه ولكنه فعل ذلك لرجاء اسلامه فاسلم قبل مضى مائة سنة وشيخ الاسلام (قوله في الاول) وهو رجاء الاسلام (قوله بناضعف) اى قول المتن ومتى زاد فى المعنى لا قوله وهو قياس لكن وقوله وبوجه الى نعم (قوله بناضعف الخ) هل ازاد ولا رجاء اسلام او بذل جزية وفاء بظاهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر اه سم واجاب الرشيدى بما نصه لئلا يقصر المتن على هذا مع خروجه عن الظاهر لانه لا يجوز عقدها على اكثر من أربعة أشهر الا عند الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة اصلا وان اقتضت المصلحة كما صرحوا به فاندفع ما للشهاب ابن قاسم وكانه نظر فيه الى مجرد المنطوق اه (قوله الآية السابقة) اى قوله تعالى في اول براءة فسيحروا في الارض أربعة أشهر (قوله لنحو نساء) اى من الخثاني والصبيان والمجانين (قوله لانها) اى العشر اه ع ش (قوله مدة مهادنة قريش) اى في الحديبية وكان ذلك قبل ان يقوى الاسلام اه معنى (قوله وجوز جمع الخ) عبارة النهاية وقول جمع يجوزها اى الزيادة على العشر الخ صحيح وان زعم بعضهم انه غريب وقال ان المعنى المقضى الخ ونقل شيخ الاسلام ذلك القول عن الفورانى وغيره واقره لكن المعنى وافق الشارح كما يأتى (قوله في عقود متعددة) اى بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة ما قبله بدليل قوله نعم انقضت الخ وفيه تأمل اه سم ويأتى عن المعنى ما يوافقه (قوله) لكن نازع فيه الاذرعى الخ) عبارة المعنى جزم به الفورانى وغيره وقال الاذرعى عبارة الروضة ولا تجوز الزيادة على العشر لكن ان انقضت المدة والحاجة باقية استؤنف العقد وهذا صحيح واما استئناف عقداً عند كفاية الفورانى فغريب لا حسب الاصحاب وافقون عليه اصلا اه وهذا ظاهر اه (قوله وبوجه الخ) اى النزاع (قوله من كونها) اى العشر (قوله ففيه) اى في تجوز الزيادة على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) اى على النص (قوله وبه) اى بمخالفة النص (قوله فارق نظيره) قد يشكل الفرق بجواز الزيادة المذكورة في الوقف مع مخالفة شرط الواقف الذى هو كنص الشارع اه سم (قوله نعم ان انقضت الخ) هذا الاستدراك من تنمة التوجيه اه رشيدى (قوله عند طلبهم لها) اى الهدنة اه ع ش (قوله ولودخل الخ) هذه المسئلة لا محل لها هنا اما لا فانها من مسائل الامان لا الهدنة واما ثانياً فقد تقدم ان دخوله بقصد السماع يؤمنه وان لم يؤمنه احد فلا حاجة الى قوله بامان وما قيل انها تقيد لقول المصنف جازت أربعة أشهر بما لا يحصل المقصود قبلها غير ظاهر لان هذا امان وايضا قول المصنف المذكور لمنع الزيادة لا النقصان ايضا اه بجيرى (قوله فتكرر سماعه) عبارة الروض فاستمع فيها البيان أى التام بلغ المأمون ولا يجهل أربعة أشهر اه

(٣٩ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الزيادة عليه وبه فارق نظائره نعم ان انقضت المدة والحاجة باقية استؤنف عقد آخر وهكذا لو زال نحو خوف اثناء المدة وجب ابقاؤها ويجتهد الامام عند طلبهم لها ولا ضرر وي فعل الاصلح وجوباً ولودخل دارنا بامان لسماع كلام الله تعالى فتكرر سماعه له بحيث ظن عناده اخرج ولا يجهل أربعة أشهر (ومتى زاد) العقد (على الجائز)

من أربعة أشهر أو عشرين مثلاً (فقولاً تفريق الصفة) فيصح في الجائز ويطل فيأزاد عليه ويشكل عليه أن نحو ناظر الوقف لو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل إلا أن يفرق بأن المذهب هنا النذر لحقن الدماء والمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الأصل فروعى ذلك ما أمكن (واطلاق العقد) عن ذكر المدة في غير نحو النساء ما (يفسده) لاقتضائه التأييد المتمتع ويفرق بين هذا وتنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر بأن المفسدة هنا أخطر (٣٠٦) لتشبههم بعقد يشبه عقد الجزية (وكذا شرط فاسد) اقترن بالعقد فيفسده أيضاً (على

الصحيح بأن) أى كائن (شرط) فيه (منع فك أسرا) منهم (أو ترك ما) استولوا عليه (لنا) الصادق باحدنا بل الذى يظهران ماللذى كذلك (لهم) الصادق باحدهم بل الذى يظهر ايضا ان شرط تركه لذى او مسلم كذلك اورد مسلم اسير اقلت منهم او سكناهم الحجاز او اظهارهم الخرج بدارنا او ان تبعت لهم من جاءنا منهم لا التولية بينهم وبينه وبأى شرط رد مسئلة تاتينا منهم (او) فعلت (لتعقد لهم ذمة بدون دينار) لكل واحد (او) لاجل ان (يدفع) ويجوز جره عطفاً على دون (مال) منا وهل مثله الاختصاص قضية نظائره نعم إلا أن يفرق (اليهم) لمنافاة ذلك كله لعزة الاسلام نعم ان اضطررنا لبذل مال لفداء أسرى يعذبونهم ولا حاطتهم بنا وخوف استئصالنا ووجب بذله ولا يملكونه لفساد العقد حينئذ وقولهم يسن فك الأسرى في محله في غير المعذنين إذا امن قتلهم

في مجالس يحصل فيها البيان أى التام بلغ المامن ولا يجهل أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) إلى قوله ويشكل في المعنى وإلى قوله فالخاصل في النهاية لا لاقوله من المأمن وقوله مر إلى محل ذلك (قوله من أربعة أشهر) أى في حال قوتنا أو عشرين أى في حال ضعفنا اه معنى (قوله مثلاً) أى اودون العشر وفوق أربعة أشهر (قوله على المدة الجائزة) أى كثلث سنين شرط الوافق ان لا يؤجر الموقوف بأكثر منها وقوله بلا عذر أى كالا حتماً إلى العمارة ولم يوجد من يستاجر إلا بأكثر منها (قوله في غير نحو النساء) أى من الصبيان والمجانين والخنائى والمال اه ع ش (قوله للمامر) أى قبيل قول المتن ولضعف (قوله بين هذا) أى اطلاق عقد الهدنة (قوله لتشبههم) أى تعلقم بعقد يشبه عقد الجزية لعل وجه الشبه ان عقد الهدنة لا يكون من الاحاد وتشترط لصحته ان يكون لمصلحة اه ع ش (قوله استولوا عليه) افاد به ان مالنا بفتح اللام وهو اعم من المال لشموله نحو الاختصاص والوقف ويجوز ايضا اه ع ش أى كما جرى عليه المعنى (قوله الصادق الخ) هذا تركيب عجيب لانه ان جعل وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال في امثال ذلك كقوله الاقنى آفنا الصادق باحدهم اه سم (اقول) والظاهر الاول وتوصيف المجموع بوصف بعض اجزائه مجاز اشائع وبأى جواب اخر (قوله بل الذى يظهر الخ) عبارة المعنى قال الزركشى بفتحاً او مال ذى اه (قوله ان ماللذى كذلك) خلافا للاسنى عبارة وخرج بالمسلم أى الاسير وماله الكافر وماله فيجوز شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة لترك مالهم وقوله باحدهم أى بالترك لاحدهم (قوله ان شرط تركه) أى ترك مالنا اوللذى (قوله اورد مسلم) بالرفع عطفاً على منع فك وقوله اقلت نعت ثان لمسلم وفى البجيرى عن الشوبرى قال فى النهاية التفلت والافلات والانتفات التخلص من الشيء من غير تمكّن اه وفى الصحاح اقلت الشيء وتقلت وانفلت بمعنى وافلته غيره اه (قوله واسكناهم الحجاز) اودخولهم الحرم معنى وشيخ الاسلام (قوله وبأى) أى فى المتن عن قريب (قوله او فعلت) أى الهدنة انظار لم لم يقدر عقدت (قوله لاجل الخ) اشار به إلى انه معطوف على تعقد وقال المعنى ان لو تعقد لهم ذمة ويدفع مال اليهم ولم تدع ضرورة اليه فهو معطوف على بدون اه (قوله ويجوز جره الخ) ويرسم بالباء الموحدة دون الياء المثناة من تحت اه ع ش ولا يخفى ان مثله يتوقف على النقل (قوله لمنافاة) إلى قوله وفيه نظر فى المعنى (قوله وخوف استئصالنا) ينبغى او خوف استيلائهم على بلادنا (قوله ووجب بذله) أى من بيت المال ان وجد فيه شئ ولا فتن ماسير المسلمين وينبغى ان محل ذلك إذا لم يكن للباسور مال والاقدم على بيت المال اه ع ش (قوله وقال شارح الخ) وهذا اولى اه معنى (قوله ما يعلم الخ) فاعل مر (قوله ان محل ذلك) أى بذل المال لهم لفداء الاسرى (قوله إذا لم توقع خلاصهم الخ) أى كان استقر الاسرى ببلادهم لان فكهم قهراً حينئذ يترتب عليه مالا يطاق اه نهاية (قوله والاوجب الخ) عبارة النهاية اما إذا اسرت طائفة مسلما ومروا به على المسلمين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فكه بكل وجه ممكن لا إذا عذرهم فى تركه حينئذ اه وان توقف الفك على بذل مال وجب على الترتيب الذى قدمناه ع ش (قوله بما مر فى شراء الماء الخ) عبارته هناك ويتجه فى المقيم (قوله الصادق) هذا تركيب عجيب لانه ان جعله وصفا لقوله لنا فالجار والمجرور أى المجموع ليس هو الصادق أو للمجرور ولزم وصف الضمير وكذا يقال فى امثال ذلك كقوله الاقنى انفا الصادق باخذهم (قوله

وقال شارح النذب للاحاد والوجوب على الامام وفيه نظر ومر قبيل فضل يكره غرو ما يعلم اعتبار منه أن محل ذلك ان لم يتوقع خلاصهم منهم بقتال ولو على ندور والاوجب عينا على كل من توقعه وقدر عليه وان لم يعذبهم فالخاصل ان من عجزنا عن خلاصه ان عذب لزم الامام من بيت المال فداءه والاسن وهل يجب على كل موثر بما مر فى شراء المام فى التيمم فداء المعذب لانه اولى من شراء الهاء ولا لان هذا انما يخاطب به الامام فقط او يفرق بين قلة الفداء وكثرة عر فاكل محتمل

والاقرب الاول حيث غاب على ظنه خلاصه بما يذله فيه فاعذله لا عذر ويفرق بين ما تقر من ايجاب خلاصه بقتال مطلقا بخلافه بالمال بان في القتال عز الاسلام بخلاف بذل المال فلم يجب الا عند الضرورة (وتصح الهدنة على (٣٠٧) ان ينقضها الامام) او مسلم ذكر معين

عدل ذو رأى في الحرب

يعرف مصلحتنا في فعلها

وتركها (متى شاء) وتحرم

عليه مشيئته أكثر من أربعة

أشهر عند قوتنا أو أكثر

من عشر سنين عند ضعفنا

وخرج بذلك ما شاء الله أو

ما أقره الله وانما قاله رسول

الله ﷺ لعلمه به بالوحي

ولامام تولى بعد عاقدها

نقضها إن كانت فاسدة

بنص أو اجماع (ومتى)

فسدت بلغوا مأمنهم

وجربا وانذرناهم قبل أن

نقاتلهم إن لم يكونوا

بدارهم ولا فلنا قاتلهم بلا

انذار ومتى (صححت وجب)

علينا (الكف) لا ذانا وأذى

الذمين الذين يبلادنا فيما

يظهر بخلاف أذى الحريين

وبعض أهل الهدنة (عنهم)

وفاء بالعهد إذ القصد كف

من تحت أيدينا عنهم لاحفظهم

بخلاف أهل الذمة (حتى

تنقضي) مدتها أو ينقضها

مدتها أو ينقضها من علفت

بمشيئته أو الامام أو نائبه

بطريقه كما يعلم بما يأتى (أو

ينقضوها) هم ونقضها منهم

يحصل (بتصريح) منهم

بنقضها (أو) بنحو (قاتلنا

أو مكاتبه أهل الحرب

اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفترة اه (قوله الاول) أى الوجوب على كل مؤسراخ (قوله عما تقر) أى عن مؤنة يوم وليلة (قوله مطلقا) أى عذب ام لا (قول المتن وتصح الهدنة على الخ) عبارة المحرر ويجوز ان لا تؤقت الهدنة وتؤشرط الامام بنقضها متى شاء اه رشيدى (قوله او مسلم) إلى قول المتن ومتى فى المغنى لا قوله ويحرم إلى وخرج وإلى قول المتن وإذا انتقضت فى النهاية لا قوله أى عمدا كما هو ظاهر (قوله بذلك) أى بقوله متى شاء وقوله ما شاء الله وما أقره الله فانه لا يجوز اه معنى (قوله وانما قاله) أى أقركم ما أقره الله تعالى اه معنى (قوله بنقضها إن كانت فاسدة الخ) انظر ما معنى النقص مع فرض فسادها ولعل المراد به اعلامهم بفساد الهدنة وتبليغهم المام اه ع ش (قوله بنص الخ) أى فان كان فسادها بطريق الاجتهاد لم يفسخه معنى وروض (قوله وانذرناهم) وأعلمناهم اه معنى (قوله والا) أى وان كانوا بدارهم (قوله علينا) عبارة المغنى على عاقدها وعلى من بعدهم من الائمة اه (قوله لا ذانا) إلى قول المتن وإذا انتقضت فى المغنى الا قوله أى الذين إلى بخلاف وقوله او الامام إلى المتن وقوله أى عمدا كما هو ظاهر وقوله ابواه إلى وإن جهلوا (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) فلا يلزمنا كفهم عنهم نعم ان اخذ الحريون ما لهم بغير حق وظفرنا به ردناه اليهم وإن لم يلزمنا استنقاذه معنى وروض مع شرحه (قوله بخلاف أذى الحريين الخ) أى والذمين الذين ليسوا ببلادنا اخذنا من اول كلامه (قوله وبعض أهل الهدنة) أى وان قدرنا على دفعهم اه ع ش (قوله او ينقضها الخ) عبارة المغنى او ينقضها الامام اذا علفت بمشيئته وكذا غيره اذا علفت بمشيئته اه (قوله بما يأتى) أى من قول المصنف ولو خاف خيانتهم الخ (قول المتن او قاتلها) أى حيث لا شبهة لهم فان كان لهم شبهة كان اعانوا البغاة مكرهين فلا ينتقض كما يحتمل الزركشى اه معنى (قوله او بنحو قاتلنا) هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك اه سم (أقول) نعم كما يعلم بالاولى من قول الشارح الآتى انفا وذمى بدارنا (قول المتن بعورة لنا) أى خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال فى نحو قاتلهم اه سم (قول المتن او قتل مسلم) ثم ان لم يكر غير القاتل مثلا عليه بعد علمه انتقض عهده ايضا كما يأتى انتهى ع ش (قوله بدارنا) لعلمه قيد فى الذمى فقط فليراجع اه رشيدى (أقول) هذا صريح صنيع المغنى (قوله او فعل شيء الخ) عبارة المغنى ولا ينحصر الانتقاض فيما ذكره بل ينتقض باشياء منها ان يسبوا الله تعالى او القرآن او رسول الله ﷺ وكل ما اختلف فى انتقاض الذمة به تنتقض الهدنة به جزما لان الهدنة ضعيفة غير متأكدة ببذل الجزية اه (قوله ابواه ع ش الخ) أى ابواه شخص يتجسس على عورات المسلمين لينقل الاخبار الى الكفار اه ع ش (قوله او اخذنا) أى جميعهم فى الصور كلها او فعل بعضهم شيئا من ذلك وسكوت الباقي غنه انتهى اسنى (قوله ان ذلك) أى بنحو قاتلنا وما عطف عليه (قوله لقوله تعالى الخ) الاولى تأخيره عن قول المصنف وبيانه كما فعله الاسنى والمغنى (قوله من بعد عهدهم) أى الآلة اه معنى (قول المتن واذا انتقضت جازت الخ) انظر هل هو شامل لما اذا بنقضها من فوض اليه بنقضها من المسلمين اه رشيدى (أقول) ظاهر صنيعهم لاسيما المغنى كما مر فى شرح حتى تنقضي الشمول (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذى يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله نهارا)

أو بنحو قاتلنا هل قتال أهل الذمة عندنا كذلك (قوله بعورة لنا) أى خلل كضعف وهل عورة أهل الذمة بدارنا كذلك كان كاتبوا أهل الحرب بما يقتضى تسلطهم على أهل الذمة فيه نظر ولا يبعد انها كذلك وكذا يقال فى نحو قاتلهم (قوله ببذل جزية) لو عقدت بعوض فانه جائز كما تقدم فهل يتمتع حينئذ بنقضها بما اختلف فى نقض عقد الذمة به (قوله بغير قتال) لعل التقييد بذلك لانه الذى يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه (قوله

بعورة لنا أو قتل مسلم) أو ذمى بدارنا أى عمدا كما هو ظاهر أو فعل شيء مما اختلف فى نقض عقد الذمة به مما مر وغيره لعدم تاركها ببذل جزية أو ابواه عين للكفار أو اخذ ماله وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم من بعد عهدهم (وإذا انتقضت) بغير قتال (جازت الاغارة عليهم) نهارا (وبياتهم) أى الاغارة عليهم لبلان كانوا ببلادهم ومقيل الباب

ماله تعلق بذلك فان كانوا ابيلا دنا بلغوا امامهم اى محلا يامنون فيه منا ومن اهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن جعله دار الحرب اراد باعتبار الغالب ومن له ما منان يتخير الامام (٣٠٨) ولا يلزمه ابلابlag مسكنه منها على الاوجه وافهم قوله ولذا الى آخره انه يضم لما بعد حتى

الى قوله ومن له فى النهاية لا قوله ومن الى فان كانوا (قوله) ماله تعلق بذلك) اعلمه اراد به قول المصنف وإذا بطل امان رجال الخ وعليه كان المناسب ان يؤخر قوله ومن قيل الباب الخ عن قوله فان كانوا الخ لان ما مر فيما اذا كانوا ابيلا دنا كما يظهر بالراجحة (قوله) فان كانوا ابيلا دنا بلغوا الخ) هذا لا يتأتى فيمن انتقض عهده بقتال فلاحتراز عنه من فوائد قوله بغير قتال اه سم (قوله) ولو بطرف الخ) غاية فى قوله ولو بطرف بلادنا (قوله) ومن جعله اى الامان اه رشيدى (قوله) ومن له ما منان الخ) اى يسكن بكل منهما اه نهاية (قوله) ولا يلزمه ابلابlag مسكنه الخ) خلافا للنهاية فان سكن باحدهما لزمه ابلابlag مسكنه منهما على الاوجه اه (قوله) وافهم قوله واذا الخ) قديقال قوله واذا الخ) لادلالة فيه على تبليغ المامن حتى يفهم الضم المذكور وقوله لما بعد حتى اى فى قوله حتى تنقضى وقوله ويصلوا امامهم نائب فاعل يضم اه سم (قول المتن) ولو نقض بعضهم الخ) اى بشئ مما امر اه معنى (قول المتن) ولم ينكر الباقر) ظاهره وان قلوا اه ع ش ويقال مثله فى قول المصنف ولو نقض بعضهم (قوله) عليه) الى قول المتن ولا يجوز فى النهاية وكذا فى المعنى الا قوله ثم ينذر الى المتن وقوله وبعد النبد الى المتن (قوله) بل استمروا على مساكنهم) اى لم يعتزلوهم (قوله) لا شعار سكوتهم برضاهم الخ) فجعل نقض امامهم كمان هدة البعض وسكوت الباقرين هدة فى حق الكل اه معنى (قوله) لقوته) اى وضعف الهدة اه معنى (قول المتن) باعتزالهم او باعلام الامام الخ) اى اعلام البعض المنكرين الامام فان اقتصروا على الانكار من غير اعتزال او اعلام الامام بذلك فناقضون وانما اتى بمثالين لان الاول انكار فعل والثاني قولى اه معنى (قوله) فلا نقض فى حقهم) اى وان كان الناقض رئيسهم والقول قول منكر النقض يمينه معنى وروى مع شرحه (قوله) ثم ينذر المعلمين الخ) عبارة الروض مع شرحه ثم نظرت فان تميزوا عنهم يبتئاهم اى منتضى العهد والا نذرناهم اى الباقرين ليميزوا عنهم او يسلموهم النافان ابوا ذلك مع القدرة عليه فناقضون للعهد اه (قوله) حرم النقض) اى فلو فعله هل ينتقض اولا فيه نظر والا قرب الثاني اه ع ش وفى المعنى ما قد يؤيده (قوله) وبعد النقض) اى النبد كما عبر به غيره (قوله) واستيفاء ما وجب الخ) اى ان كان اه اسنى (قوله) ولا نهم فى قبضتنا الخ) اى فاذا تحقققت خيانتهم امكن تداركها بخلاف اهل الهدة معنى واسنى (قوله) غالبا) عبارة الاسنى وجروا فى التعليل الثاني على الغالب من كون اهل الذمة ببلادنا واهل الهدة ببلادهم اه (قول المتن) ولا يجوز شرط الخ) اى فى عقد الهدة وبجاء بعض المتأخرين ان الخنى كالمرأة اه معنى (قوله) مسلبة) الى قوله ومسلم فى المعنى والى المتن فى النهاية (قوله) والخوف الفتنة الخ) عبارة المعنى والاسنى والنهاية ولا نه لا يؤمن ان يصيبها زوجها الكافر او تروج بكافر ولا نهاجزة عن الهرب عنهم وقريبة من الاقتتان لنقصان عقلها وقلة معرفتها ولا فرق فى ذلك بين الحرقة والامة اه (قوله) ووقوع ذلك) اى شرط رد المسلمة (قوله) ما فى الممتحنة) اى قوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار اه معنى (قوله) ولم يجز به الخ) اى بذلك الشرط اه سم زاد ع ش ولو قال ولم يشمل المرأة كان اولى اه (قوله) احتياطا الخ) اى لما مر من خوف الفتنة عليها لنقص عقلها

ويصلوا امامهم) ولو نقض بعضهم الهدة ولم ينكر الباقر) عليه (يقول ولا فعل) بل استمروا على مساكنهم وسكنوا (انتقض فيهم ايضا) لا شعار سكوتهم برضاهم بالنقض ولا يتأتى ذلك فى عقد الجزية لقوته (فان انكروا) عليهم (باعتزالهم او باعلام الامام) او نائبه (ببقائهم على العهد فلا) نقض فى حقهم لقوله تعالى أنجينا الذين ينون عن السوء ثم ينذر المعلمين بالتمييز عنهم فان ابوا فناقضون ايضا (ولو خاف) الامام او نائبه (خيانتهم) بشئ مما ينتقض لظهاره بأن ظهرت اماراة بذلك (فله نذعمهم اليهم) لقوله تعالى ولا تخافن من قوم خيانة الآية فان لم تظهر اماراة حرم النقض لان عقدها لازم وبعد النبد ينتقض عهدهم لا بنفس الخوف وهذا مراد من اشرط فى النقض حكم الحاكم به (و) بعد النقض واستيفاء ما وجب عليهم من الحقوق (يلغهم المامن) وجوب اوفاء بالعهد (ولا ينفذ عقد الذمة بتهمة) بفتح الهاء لانه

آ كدلتا يده ومقابلته بمال ولا نهم فى قبضتنا غالبا) ولا يجوز شرط رد مسلمة تأيينا منهم) مسلمة أو كافرة ثم تسلم (قوله) لقوله تعالى فلا ترجعوهن الى الكفار والخوف الفتنة عليها لنقص عقلها ووقوع ذلك فى صلح الحديبية نسخه ما فى الممتحنة لنزولها بعد ويجوز شرط رد كافرة ومسلم فان شرط رد من جاءنا مسلما منهم صح ولم يجز به رد مسلمة احتياطا لامرها الخطره (فان شرط)

رد المسئلة (فسد الشرط) لانه اهل حراما (وكذا العقد في الاصح) لا فترانه بشرط (٣٠٩) فاسد قيل ما عبر عنه بالاصح هنا وبعض

ما عبر عنه بالصحيح فيما مر
فكررونا قاضاه ويجاب
بانه لا يرد ذلك إلا لو كان
ما مر صيغة عموم وليس
كذلك وإنما هو مطلق
وهذا تقييده فلا تكرر
ولا تناقض ووجه قوته هنا
 صحة الخبر به كما تقرر فكان
مستثنى من ذلك وسره أن
فيه إشعاراً بتمام عزة الاسلام
 واستغناء اهله كما يرشد إليه
 قوله ﷺ من جاءنا منكم
رددناه ومن جاءنا منكم فاسحقاً
سحقاً (ولأن شرط) بالبناء
للفعل أي شرطوا علينا
أو الفاعل أي شرط لهم
الامام (رد من جاء) منهم
الينا أي التولية بينهم وبينه
(أولم يذ كررد) ولا عدمه
(فجاءت امرأة) مسئلة (لم
يجب) علينا لاجل ارتفاع
نكاحها باسلامها قبل وطء
أو بعده وإن حلتا بينه وبينها
(دفع مهر الى زوجها في
الظاهر) لأن البضع غير
مقوم فلا يشملها الامان
وقوله تعالى وآتوهم ما
أنفقوا لا يدل على وجوب
خصوص مهر المثل ويوجه
بانه لا يمكن الاخذ بظاها
لشموله جميع ما أنفقه
الشخص من المهر وغيره
ولا نعلم قائلاً بوجوب ذلك
ولا حله على المسمى لانه
غير بدل البضع الواجب في
الفرقة في نحو ذلك ولا مهر

(قوله رد المسئلة) ومثلها الخ في ما يظهر أسنى ونهاية (قولنا) فسد الشرط (أي قطعاً سواء كان لها عشرة
أم لا) اه معنى (قوله) قيل ما عبر عنه (الخ) عبارة المغنى تنبيهه هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا شرط فاسد
على الصحيح إلا أنه ضعفه هناك وقواه هنا فكرر وناقض واجاب عن ذلك الشارح فقال اشار به إلى
قوة الخلاف في هذه الصورة وعبر في صور تقدمت بالصحيح إشارة إلى ضعف الخلاف فيها فلا تكرر ولا
تخالف اه (قوله) وناقض (أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم اه سم (قوله) بانه لا يرد ذلك إلا
الخ) ولك أن تقول هو لا يرد وان كان فيه صيغة عموم لأن الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه اه
سم (قوله) وهذا تقييده (أي من حيث الخلاف وإلا فالحكم واحد في الموضعين اه سم (قوله) ووجه قوته
أي الخلاف (قوله) صحة الخبر به (أي كافي صالح الحديبية وقوله) كما تقرر يتأمل اه سم وقد يجاب اشار
الشارح به إلى قوله السابق انفاً وقوع ذلك في صلح الحديبية نسخة الخ وقصده بيان أنه وإن صح الخبر به
لكنه منسوخ فلا يردانه مع صحة الخبر به لم صار مرجوحاً (قوله) فكان (أي ما هنا وقوله) مستثنى من ذلك أي
من حيث الخلاف كما مر عن سم أو عند مقابل الاصح وقد يؤيد هذا الاحتمال قوله وسره الخ أي الاستثناء
(قوله) ان فيه (أي شرط رد المسئلة (قوله) أي شرطوا علينا) أي وقبل الامام أو نائبه وقوله أي شرط لهم
الامام أي أو نائبه وقبله (قول المثل) أولم يذ كررد (كذا) اصالح في اصله رحمه الله تعالى بعد ان كان ردنا
بالف بعد الدال وهو كذلك فيما وقعت من نسخ المحلى والمغنى والنهاية وبه يعلم ترجيح كون شرط مبني
للفاعل واقتصر المذ كررد في الحل عليه اه سيد عمر (قوله) فجاءت امرأة مسئلة (ولأن اسلمت أي وصفت
الاسلام من لم يزل مجنوناً فأن أفاقت رددناها له لعدم صحة اسلامها وزوال ضعفها فان لم تنفق لم ترد وكذا ترد
ان جاءت عاقلة وهي كافرة لان اسلمت قبل مجيئها أو بعده ثم جنت أو جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان
شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها أو بعده فأنها لا ترد ووض مع شرحه مغنى ونهاية (قوله) لاجل الخ
علة لعدم الوجوب (قوله) وان حلتا الخ) غاية أي وإن حصل مناحيلولة بينهما وبين زوجها (قوله) غير متقوم
أي غير مال نهاية ومعنى (قوله) وقوله تعالى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قوله) ويوجه (أي عدم الدلالة
(قوله) ولا نعلم قائلاً الخ) أي فهو أي ظاهاه مخالف للاجماع (قوله) ولا حله على المسمى الخ) نفي الامكان
هنا فيه نظر اه سم (قوله) لانه غير بدل البضع الخ) أي فان بدله مهر المثل اه نهاية (قوله) ولا مهر المثل
عطف على المسمى وفي نفي الامكان هنا نظر (قوله) وهذا) أي التوجيه المذكور مع ما فيه لعله إشارة
إلى ما في علتي نفي الاحتمالين الأخيرين من البديل عدم استلزام المدعى (قوله) الصادق بعدم الوجوب
عبارة المحلى أي والمغنى الصادق بعدم الوجوب وهي أولى سم ورشيدى أي لأن التنب خاص وعدم
الوجوب عام ولا يصدق الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله) الموافق الخ) أي الوجوب لأن الاصل في صيغة
أفعل الوجوب حلي وقيل صفة لعدم يجرى مجرى عليه السكردى وفسر الاصل ببراءة الذمة (قوله) ورجحوه

(قوله) وناقض (أي حيث عبر بالاصح هنا وبالصحيح ثم (قوله) ويجاب بانه لا يرد ذلك) لك أن تقول هو
لا يرد وان كان فيه صيغة عموم لأن الخاص مقدم على العام ومخرج من حكمه (قوله) وهذا تقييده (أي
من حيث الخلاف والافالحكم واحد في الموضعين (قوله) ووجه قوته هنا صحة الخبر به (أي ما في صلح
الحديبية (قوله) كما تقرر) يتأمل (قوله) لم يجب علينا لاجل ارتفاع نكاحها باسلامها الخ) في الروض
وشرحه وان اسلمت أي وصفت الاسلام من لم يزل مجنوناً فأن أفاقت رددناها له لعدم صحة اسلامها
وزوال ضعفها والتقييد بالا فاقه من زيادته وذكره الاذرى وغيره للاحتراز عما اذالم تنفق فلا ترد أخذاً
بأن في المجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة سواء طلبها في الصورتين زوجها أم محارمها لان اسلمت قبل
مجيئها أو بعده ثم جنت أو جنت ثم اسلمت بعد افاقتها وكذا ان شككتنا في انها اسلمت قبل جنونها فأنها لا ترد
ولا نعطيه مهرها اه (قوله) ولا حله على المسمى) نفي الامكان هنا فيه نظر (قوله) الصادق بعدم الوجوب (

المثل لأن المقابل لم يقل به فنعين أن الامر لتدب تطيب خاطره بأى شيء كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجواب بأنها وان كانت
ظاهرة في وجوب غرم المهر محتلة لتدبه الصادق بعدم الوجوب الموافق للاصل ورجحوه على الوجوب لما قام عندهم

أى الندب اه عش (قوله لما قام عندهم) أى من أن الأصل براءة الزمة حلبي وكردى وقال الشورى عن
الطبلاوى أى من أعزاز الاسلام وأدلال الكفر اه (قوله انتهى) أى الجواب (قوله ما ذكرته من
أن حملها الخ) يعنى قوله ولا نعلم قائلا بل وجوب ذلك (قوله يمكن ذلك) أى فيتحد الجوابان (قوله من
الرد) أى رد من جاءنا منهم (قول المتن ولا يردصى الخ) لضعفهما ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما
اسنى ومعنى (قول المتن ويجنون) طرا جنونه بعد بلوغه مشركا أم لا اه معنى (قوله اتى) إلى قوله أى
لا يجوز فى النهاية إلا قوله ام لا وإلى المتن فى المعنى إلا أنه قيد الصبي بوصف الاسلام وأطلق المجنون (قوله
وصفا الاسلام) أى اتيا بكلمة الاسلام اه نهايه (قوله ام لا) أسقطه المنهج والاسنى والنهاية (قوله
فان كمل الخ) عبارة المعنى فان بلغ الصبي وفاق المجنون ثم وصفا الكفر ردا وكذا إذا لم يصف شيئا كما يحسنه
بعض المتأخرين ولأن وصفا الاسلام لم يرد اه (قوله ومحل قولهم الخ) أى الدال على جواز رد الصبي الذى
أسلم لا بويوه وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد إلى دار الكفر
اه سم (قوله بالغ) إلى قول المتن وحر فى النهاية (قوله ولو مستولدة) عبارة المعنى اما الامة المسلمة ولو مكتوبة
ومستولدة فلا ترد قطعا اه (قوله ثم ان أسلم الخ) عبارة الروض مع شرحه والمعنى ولو هاجر قبل الهدنة أو
بعدها العبد أو الامة ولو مستولدة ومكتوبة ثم أسلم كل منهما عتق لأنه إذا جاء قاهر السيد ملك نفسه بالقهر
فيعتق ولأن الهدنة لا توجب امان بعضهم من بعض فبالاستيلاء على نفسه ملكها أو أسلم ثم هاجر قبل
الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهر حال الاباحة أو بعد ما فلا يعتق لأن أموالهم محظورة حيثئذ فلا يملكها
المسلم بالاستيلاء ولا يرد إلى سيده لأنه جاء مسلما رعا غماله والظاهر أنه تترقه وبيته ولا عتيرة له تحميه بل
يعتقه السيد فان لم يفعل باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال واعتقه عنهم قولهم ولاؤه واعلم أن هجرة
النبيلة ليست شرطا فى عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على نفسه قبل الاسلام إن كانت هدنة ومطاعة لم تكن فلو
هرب إلى مانه ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حرا
برث ويورث وانما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم عتقه غالبا واما المكتوبة فتبقى مكتوبة إن لم يعتق فان أدت نجوم
الكتابة عتقت بها ولاؤه السيدها وإن عجزت ورقت وقادت شيئا من النجوم بعد الاسلام لا قبله حسب
ما أدته من قيمتها الواجبة له فان وفى بها أو زاد عليها عتقت لأنه استوفى حقه ولاؤه المسلمين ولا يسترجع
من سيدها الزائد وان نقص عنها وفى من بيت المال اه وبذلك علم ما فى كلام الشارح هنا وكان ينبغى أن يقول ثم
إن هاجر قبل الاسلام مطلقا أو بعد وقيل الهدنة عتق أو بعد ما واعتقه الخ كما أشار إليه سم بسوقه ما مر عن
الروض مع شرحه (قوله بعد الهجرة) أى ولو بعد الهدنة اه سيد عمر (قوله عتق) أى بنفس الاسلام اه عش
(قوله أو بعدهما) أى بعد الهجرة والهدنة اه عش (قوله كذلك) أى بالغ عاقل سم ورشيدى أى مسلم
روض (قوله ردا أحدهما) أى العبد والحرة المذكورين (قوله عند شرط) إلى المتن فى النهاية والمعنى

فى ذلك اه فان قلت ما
ذكرته من أن حملها على
وجوب الكل يخالف
الاجماع وعلى المسمى يخالف
القاعدة وعلى ممر المثل
يخالف ما يقوله المقابل
يمكن أنه الذى قام عندهم
قلت يمكن ذلك بلا شك
(و) عند شرط ما ذكر من
الرد (لا يردصى ويجنون)
أنى أو ذكر وصفا الاسلام
أم لا امرأة وخشى أسلم
أى لا يجوز ردهم ولو للاب
أو نحوه لضعفهم فان كل
أحدهما واختارهم مكناه
منهم ومحل قولهم تسن
الحيلولة بين صبي أسلم
وأبويه فيمن هم بدارنا لانا
ندفع عنه (وكذا) لا يرد
لهم (عبد) بالغ عاقل أو
أمة ولو مستولدة جاء النينا
مسلم ثم ان أسلم بعد
الهجرة أو قبل الهدنة عتق
أو بعدهما وأعتقه سيده
فواضح والابايع الامام
لمسلم أو دفع لسيده قيمته
من المصالح وأعتقه عن
المسلمين والولا لهم (وحر)
كذلك (لا عتيرة له) أو له
عتيرة ولا تحميه فلا
يجوز رد أحدهما (على
المذهب) لثلا يفتوه

عبارة المحلى الصادق به عدم الوجوب وهى أولى (قوله ولا يردصى ويجنون) قال فى شرح الروض لضعفهما
ولهذا لا يجوز الصلح بشرط ردهما اه (قوله ومحل قولهم) أى الدال على جواز رد الصبي الذى أسلم لا بويوه
والا كانت الحيلولة واجبة وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هنا لا يجوز ردهم ولو للاب لأنه فى الرد
(قوله ثم ان أسلم الخ) فى شرح الروض واعلم أن هجرة النبيلة ليست شرطا فى عتقه بل الشرط فيه أن يغلب على
نفسه قبل الاسلام أن كانت هدنة ومطاعة لم تكن فلو هرب إلى مانه ثم أسلم ولو بعد الهدنة أو أسلم ثم
هرب قبلها عتق وإن لم يهاجر فلو مات قبل هجرته مات حرا يرث ويورث وانما ذكرنا هجرته لأن بها يعلم
عتقه غالبا اه (قوله أيضا ثم ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة عتق أو بعدهما الخ) عبارة الروض وشرحه
ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدهما ثم أسلم عتق لأنه إذا جاء قاهرا السيد ملك نفسه بالقهر فيعتق أو أسلم ثم
هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق لوقوع قهر حال الاباحة أو بعد ما فلا يعتق لأن أموالهم محظورة حيثئذ
فلا يملكها المسلم بالاستيلاء اه (قوله والابايع الامام) أى على سيده (قوله وحر كذلك) أى بالغ عاقل

(ويرد) عند شرط الرد لا عند الاطلاق لا يجب فيه رده مطلقا (من) اي حر ذكر بالغ عاقل ولو لمسلم (له عشرة) تحمية وقد طلبته (او واحد منها) ولو بوكيل كما هو ظاهر (اليها) لانه صلى الله عليه وسلم رد باجندل على ابيه سهيل بن عمرو وكذا استدلوا به ورد بان هذا وان جرى في الحديدية إلا أنه قبل عقد الهدنة معهم رواه البخاري (لا إلى غيرها) أي عشرته الطالبة له (٣١١) فلا يرد ولو باذنهم فيما يظهر فاليها

متعلق بكل من الفعلين (إلا) ان يقدر المطلوب على قهر الطالب والحرب منه (فرد) اليه وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير لما جاء في طلبه رجلان فقتل أحدهما وهرب منه الآخر (ومعنى الرد) هنا (ان تخلى بينه وبين طالبة) كما في الوديعه ونحوها (ولا يجبر على الرجوع) مع طالبة لحرمة اجبار المسلم على إقامته بدار الحرب (ولا يلزمه) أي المطلوب (الرجوع) مع طالبة بل يجوز له ان خشي فتنه وذلك لانه لم يلزمه إذ العاقد غيره ولهذا لم ينكره صلى الله عليه وسلم على ابني بصير امتناعه ولا قتله طالبة بل سره ذلك ومن ثم سن ان يقال له سرا لا ترجع وإن رجعت فاهرب متى قدرت (و) جاز (له قتل الطالب) كما فعل أبو بصير (ولنا التعريض له) كما عرض عمر لابي جندل رضي الله عنهما بذلك لما طلبه ابوه بقوله اصبراً باجندل فأتاهم مشركون ولم يأتهم أحد دم كلب رواه أحمد والبيهقي (لا التصريح)

(قوله عند شرط الرد) أي لمن جاء نام منهم قال الزركشي ولاذا شرط رد من له عشرة تحمية كان الشرط جائزا صرح به العراقيون وغيرهم قال البندنجي والضابطان كل من لو اسلم في دار الحرب لم يجب عليه الهجرة يجوز شرط رده في عقد الهدنة قال ابن شبة وهو ضابط حسن اه معني (قوله مطلقا) أي سواء كان له عشرة أو لا (قوله او واحد) الى قوله كذا استدلو في المعنى (قوله على ابيه سهيل) ثم اسلم بعد ذلك وحسن اسلامه رضي الله تعالى عنه اه ع (قوله الا انه قبل عقد الهدنة الخ) أي والكلام هنا فيما بعده (قوله أي عشرته الطالبة) عبارة النهاية أي لا يرد الى غير عشرته الطالبة اه وعبارة المعنى ولا يجوز رده الى غير هاتئ عشرته إذ اطلبه ذلك الغير لانهم يؤذونه اه فكان ينبغي للشارح تذكير الطالبة (قوله بكل من الفعلين) أي يردو طلبته اه سم (قوله فيرد) الى قوله والوجه في المعنى الا قوله ومن ثم الى المتن (قوله فيرد اليه) أي الطالب اما إذا لم يطلبه أحد فلا يرد اسنى ومعني (قوله وعليه حملوا الخ) قضية هذا الحمل ان الجاني في طلب ابني بصير لم يكن من عشرته ولا وكيلا لهم اه سم (قوله كافي الوديعه الخ) عبارة المعنى ولا تبعد تسمية التخلية ردا كما في الوديعه اه (قوله لحرمة اجبار المسلم الخ) عبارة النهاية لانه لا يجوز اجبار المسلم على الانتقال من بلد الى بلد في دار الاسلام فكيف يجبر على دخول دار الحرب اه قال ع ش وعلم من هذه العبارة ان ما يقع من المنزعين في زماننا من انه إذا خرج فلاح من قرية واراد استيطان غيرها اجبروه على العود غير جائز وإن كانت العادة جارية بزعمه واصوله في تلك القرية اه (قوله ولهذا) أي لعدم الوجوب لم ينكر الخ ولو كان الرجوع واجبا لأمره بالرجوع الى مكة اه معني (قوله ومن ثم) أي من اجل سروره صلى الله عليه وسلم بذلك (قول المتن وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الا مان الذي اقتضاه عقد الهدنة لانه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ اه سم (قوله كما فعل ابو بصير) أي ولم ينكره صلى الله عليه وسلم عليه (قول المتن ولنا الخ) هو صادق بالامام واحاد المسلمين اه معني عبارة النهاية ولو بحضرة الامام خلا للبقين اه (قول المتن له) أي للمطلوب بقتل طالبة اه معني (قوله كما عرض) الى قوله وكذا ان طلق في النهاية لا قوله والوجه الى المتن (قوله بذلك) أي بقتل طالبة عبارة المعنى والنهاية بقتل ابيه اه (قوله لانهم في امان) فالمتنافي للامان التصريح لا التعريض اه سم (قوله لانه لم يتناوله الخ) عبارة النهاية والمعنى لانه لم يشرط على نفسه امانا لهم ولا يتناوله شرط الامام كما قاله الزركشي اه (قوله وضده) أي ضد كل منهما (قوله من جاءهم) إلى قوله وكذا ان اطلق في المعنى لا قوله على المعتمد (قوله من الرجال والنساء) عبارة النهاية ولو امرأة رقيقا اه (قوله وحينئذ لا يلزمهم الرد) ويغرمون مهر المرأة وقيمة الرقيق فان عاد الرقيق المرتد البتة بعد اخذ قيمته رددناها اليهم بخلاف نظيره في المهر معني ونهاية

(قوله وربان هذا الخ) قد يجاب بان رده بعد الهدنة كرده قبلها لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من الفعلين) أي يردو طلبته (قوله وعليه حملوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير الخ) قضية هذا الحمل ان الجاني أي في طلب ابني بصير لم يكن من عشرته ولا وكيلا لهم (قوله وله قتل الطالب) لا ينافي ذلك الا مان الذي اقتضاه عقد الهدنة لانه لم يتناول هذا المطلوب كما يأتي نظيره في قوله نعم الخ (قوله لانهم في امان) فالمتنافي للامان التصريح لا التعريض (قوله من الرجال والنساء) قال في الروض ويغرمون مهرها أي المرتد قال في شرحه قال البقيني وهو عجيب لان الردة تقتضي انفساخ النكاح قبل الدخول وتوقفه على انقضاء العدة فالزامهم المهر مع انفساخ النكاح او اشرافه على الانفساخ لا وجه له اه وصرح اعني في شرح الروض عن تصريح اصليه

لانهم في امان نعم من جاءنا مسلما بعد الهدنة يجوز له التصريح للمطلوب بقتل طالبة لانه لم يتناوله الشرط (ولو شرط) عليهم (ان يردوا من جاءهم مرتدا منا لزمهم الوفاء) به حرا كان أو ذكرا أو ضده عملا بالتزامهم (فان ابوا فقد نقضوا) العهد لخالفهم الشرط والوجه ان الرد هنا ايضا بمعنى التخلية (والاظهر جواز شرط ان لا يردوا) من جاءهم مرتدا منا من الرجال والنساء على المعتمد لانه صلى الله عليه وسلم شرط في صلح الحديدية من جاءنا منكردناهم ومن جاءكم منافسحقوا حينئذ لا يلزمهم الرد

الاصح عندهم وان خالف فيه الماوردي واعتمده الزركشي (فرع) يجوز شراء أولاد المعاهد منهم لاسيهم ومر ما فيه في رابع شروط البيع وأفتى أبو زرعة بأنه لا يصح صلح من بأيديهم اسير حتى يشترط عليهم إطلاقه اذ لا سبيل الى ابقائه بأيديهم بل يجب عينا على كل أحد السعي في خلاصه منهم ولو بمقابلتهم وتردد فيها اذا كان يد غيرهم وهم قادرون على تخليصه والذي ينتجه صحة عقد الصلح في الاولى ان اضطررنا اليه وفي الثانية وانه يجب ان يشترط عليهم رده فان أبوا انتقض عهدهم

*(كتاب الصيد) *

مصدر بمعنى اسم المفعول وأفرده نظر اللفظ ويصح بقاؤه على مصدرية لان أكثر الاحكام الآتية تتعلق بالفعل وعطف الذبائح عليه لا ينافي ذلك (والذبائح) جمع ذبيحة وجمعها لانها تكون بسكين

وسهم وجارحة واصلها الكتاب والسنة والاجماع واركانها فاعل ومفعول به وفعل وآلة وستاق كلها وذكر هذا الكتاب وما بعده هنا هو ما عليه أكثر الاصحاب لان في أكثرها نوعان الجناية وخالف في الروضة فذكرها آخر ريع العبادات لان فيها شوباً تاماً منها (ذكاة الحيوان)

وروض مع شرحه (قوله وكذا الخ) أي لا يلزمهم الرد وصرح في شرح الروض عن تصريح أصله بعد لزوم الرد اذا اطلق العقد أيضاً بين أنهم يغرمون مهرها فراجعهم (قوله على الاصح عندهم) أي الاصحاب (قوله فرع) الى قوله وفي المغنى وشرح المنهج (قوله يجوز شراء أولاد المعاهد) عبارة القليوبي على المحلى يجوز شراء أولاد المعاهد من معاهد آخر غير أبيه لانه لا يملك بالقر لا من أبيه لا من أباه اذا قره وأراد بيعه دخل في ما لم يعتق عليه فلا يصح بيعه وعلى هذا يحمل قول الماوردي يجوز شراء أولاد المعاهد منهم انتهت بجري وحله الشارح في البيع على إطلاقه وأجاب عما يرد عليه من عدم استقرار ملك الأب لولده بما فيه بعد نفيه عليه هناك وأشار اليه هنا بقوله الآتي وصرح الخ (قوله في رابع شروط البيع) الاصوب شروط المبيع ولعل المصنف سقطت من قلم الناسخ (قوله حتى يشترط عليهم الخ) أي ويقتضون ذلك الشرط منا (قوله والذي ينتجه صحة عقد الصلح الخ) أي بلا اشتراط ذلك وقوله وفي الثانية أي باضطرار وبدونه وقوله وانه يجب الخ أي والذي يتجه وجوب السعي في اشتراط ذلك في الاولى والثانية فان قبلوه فيها والا فيصح الصلح بدونه في الثانية مطلقاً وفي الاولى ان اضطررنا اليه وقوله فان أبو الخ أي فيها اذا قبلوا ذلك الشرط هذا ما ظهر لي في فهم المقام والله اعلم

*(كتاب الصيد والذبائح) *

(قوله بمعنى اسم المفعول) أي المصيد مغنى وشرح المنهج يعني ما يعتبر فيه من حيث اصطياده ليحل هو أي الصيد (قوله على مصدرية) أي على معنى الاصطياذ يعني ما يعتبر فيه ليحل الصيد (قوله ذلك) أي بقائه على مصدرية (قوله جمع ذبيحة) بمعنى مذبوحة مغنى وشرح المنهج والتاء للوحدة بجري بمعنى ما يعتبر فيها من حيث ذبحها لتحل (قوله واركانها الخ) عبارة غيره واركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر أربع ذبائح وذابيح وذبيح وآلة أه قال الرشيدى قوله بالمعنى الحاصل بالمصدر أي الانذباح وكون الحيوان مذبوحاً وانما فسر وأبهد اليباير الذبيح الذي هو أحد الاركان والاركان اتحاد الكل والجزء اه (قوله فاعل ومفعول به وفعل وآلة) والمراد بكونها أركاناً لانه لا بد لتحقيقها منها والافليس واحد منها جزءاً منها اه ع ش (قوله وما بعده) لعله الى كتاب القضاء وعبارة النهاية والاطعمة والنذر اه فليراجع (قوله لان فيها الخ) عبارة النهاية والمغنى لان طلب الحلال فرض عين اه قال الرشيدى هذا كما يحسن مناسبة ذكرها هناك بحسن ايضا مناسبة ذكرها عقب الجهاد والذي يظهر ان صاحب الروضة انما ذكرها هناك لمناسبة الاضحية للهدى لا شترأ كما في أكثر الاحكام ومن ثم ذكرها عقبه قبل الصيد والذبائح اه (قوله لان فيها الخ) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والجبرانات ونحو ذلك اه سم قول المتن ذكاة الحيوان الخ هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ أي كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر اه سم (قوله البرى) الى قوله وهي بالمعجمة في المغنى (قوله انما تحصل الخ) أي تحصل شرعاً

بعد لزوم الرد ان اطلق العقد أيضاً بين أنهم يغرمون مهرها ايضا فراجع (قوله وكذا ان اطلق العقد) بخلاف ما تقدم في آخر الصفحة السابقة ان من جاء منهم لا يجب رده عند الإطلاق (قوله ايضا وكذا ان اطلق العقد) في شرح الروض عن تصريح أصله عدم اللزوم عند الإطلاق ايضا فراجع (كتاب الصيد والذبائح) *

(قوله لان فيها شوباً تاماً منها) أقول ومناسبتها مناسبة قوية بما ختم به باب الحج من صيد المحرم وذبحه الهدايا والحيوانات ونحو ذلك (قوله ذكاة الحيوان الخ) هذه العبارة تفيد الحصر لعموم المبتدأ أي كل ذكاة للحيوان وخصوص الخبر (فرع) صال عليه حيوان ما كوله فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلقومه ومر به حلوان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابتة في أي محل كان والا فلا ولو قدر على اصابتة في المذبح لكن بحيث ينقطع بعض الحلقوم والمرى فقط فهل يتعين في الحل اصابة المذبح اولاً لان قطع البعض من الحلقوم والمرى ليس بذبحا شرعياً فلا فرق بين اصابتة واصابة غيره فيه نظرو ويتجه

(اولة) بفتح اوله وهى

أسفله (ان قدر عليه)

وسيدكر انها إنما تحصل

بقطع كل الحلقة والمرىء

فالدبح هنا بمعنى القطع الآتى

وهى بالمعجمة لغة التطبيب

ومنه رائحة ذكية والتميم

ومنه فلان ذكى أى تام

الفهم سمي به شرعا الذبح

المبيح لانه أطيب أكل

الحيوان باباحته إياه وبهذا

يعلم رد ما قيل تعريفه لها

بذلك غير مستقيم لانها لغة

الذبح فقد عرف الشيء

بنفسه أى المساوى له

مفهوما وما صدقا ووجه

رده منع قوله انها لغة الذبح

على انه لو سلم اطلاقها عليه

لغة كان المراد بها مطلقة

وهو غير الذبح شرعا لانه

يعتبر فيه قيد المبيح فلم

يعرف الشيء بنفسه على انه

ليس هنا تعريف أصلا

وإنما صواب العبارة ان فيه

تحصيل الشيء بنفسه

وجوابه ما علم ان مطلق الذكاة

غير خصوص الذبح المبيح

ولاشك أن المطلق يحصل

بيانه بذكر المقيد ولا يرد

عليه حل الجنين بذبح أمه

وان أخرج رأسه وبه حياة

مستقرة او هو ميت لان

انفصال بعض الولد لاثرا

له غالبا وذلك لان

الشارع جعل ذبحها

ذكاة له واعترضت

بطريقين ذكر المصنف إحداهما فى قوله بذبحه الخ والثانية فى قوله والافيعقرا الخ اه معنى (قول المتن اولة) ولو شك بعد وقوع الفعل منه هل هو نخل او محرم فهل يحل ذلك ام لا فيه نظر والاقرب الاول لان الاصل وقوعه على الصفة المجزئة اه (قوله بفتح اوله) عبارة المغنى بلام وموحدة مشددة مفتوحةين اه (قوله فالدبح هنا بمعنى القطع الخ) فكان الاولى ذكرهما فى موضع واحد اه معنى (قوله وهى) اى الذكاة (قوله وبهذا) اى قوله وهى بالمعجمة الى هنا (قوله تعريفه) اى المصنف لها بذلك اى للذكاة بالذبح (قوله لانها) اى الذكاة (قوله منع انها لغة الذبح) اى لما مر انها لغة التطبيب والتميم (قوله كان المراد بها الخ) اى فى اللغة مطلقة وهو مطلق القطع وهو غير الذبح الشرعى اى المراد بالذكاة هنا اى والمراد بالذبح فى كلامه المعنى اللغوى الذى هو مطلق القطع وبه يندفع ما فى سم عبارته قوله لانها لغة الذبح هذا كبعض كلمات الشارح الاتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد بها مطلقة وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى وبالذبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا اه بحذف (قوله على انه ليس هنا تعريف اصلا) بل هنا تعريف ضمنى اه سم اى الاولى اسقاط اصلا (قوله وانما صواب العبارة) اى فى الاعتراض على المتن (قوله وجوابه) اى الاعتراض بهذه العبارة (قوله ان مطلق الذكاة) يعنى الذبح الذى جعل جزءا من التعريف غير خصوص الذبح المبيح يعنى الذى هو المراد من الذكاة المعروف (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بيانه بذكر المقيد) يتأمل اه سم ويمكن الجواب بان المعنى ان الدال على الماهية اجمالا يبين بما يدل عليه تفصيلا كما هو شأن التعريف مع معرفتها (قوله ولا يرد عليه الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية والمغنى واللائظ الاخير فان قيل يرد على الحصر فى الطريقتين الجنبين فان ذكاته بذكاة اه اجيب بان كلامه فى الذكاة مستقلا وسياق الكلام على الجنين فى باب الاطعمة اه فكان المناسب ذكره بعد قول المصنف والافيعقرا مزهق الخ كافيه (قوله او هو ميت) المعتمد خلاف هذا مراه سم عبارة البجيرمى عن الشوبرى وضابط حل الجنين ان يسب وموته الى تذكية امه ولو احتمالا بان يموت بتذكيتهما او يبقى عيشه بعد التذكية عيش مذ بوح ثم يموت او يشك هل مات بالتذكية او بغيرها فيحل لانها سبب فى حله والاصل عدم المانع فخرج ما لو تحققنا وموته قبل تذكيتهما كما لو اخرج راسه ميتا او حيا ثم مات ثم ذكيت وما لو تحققنا عيشه بعد التذكية ثم مات كما لو اضطررب فى بطنها بعد تذكيتهما زمانا طويلا او تحرك فى بطنها تحركا شديدا ثم سكن ثم ذكيت اه (قوله لان انفصال بعض الولد الخ) علة للغة (قوله وذلك) اى عدم الوجود (قوله واعترضت) الى قوله فعلم فى المغنى لا قوله اى نكاحنا لاهل ملته وقوله لما باقى (قوله بانه سيعبر عنه بالنحر)

الثانى وفاقا لم (قوله لانها لغة الذبح) هذا كبعض كلمات الشارح الاتية يدل على انها فى كلام المصنف بالمعنى اللغوى وهو ممنوع بل هى فيه بالمعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو مطلق القطع فلا إشكال اصلا (قوله كان المراد بها مطلقة) وهو غير الذبح شرعا الخ هذا يقتضى انه عرف المعنى اللغوى بالمعنى الشرعى ويرد عليه انه قطعاً المقصود الشرعى إلا انه قد يجاب عنه بانه من قبيل التعريف بالاختصاص وهو جائز على قول لكن قد ينفيه ما دل عليه قوله الاتى ولا يرد عليه الخ لدلالته على ملاحظة القول باعتبار كون للتعريف جامعاً مانعاً ولا فلا حاجة الى دفع ورود هذا فتأمل ولو عكس فاجاب بان المراد بها المعنى الشرعى وبالذبح المعنى اللغوى فليس فيه تعريف الشيء بنفسه كان صوابا لانه حينئذ لا يرد عليه ان المقصود بيان معناها الشرعى لانه لم يخالف ذلك ولان المعنيين مختلفان فلا يفسر احدهما بالآخر لانه لم يقتصر فى تعريفها على مجرد معنى الذبح لغة بل اضاف اليه قيودا صريحا واشارة يحصل من مجموعها معناها الشرعى فتأمل (قوله لانه يعتبر فيه قيد المبيح) قد يقال الاباحة حكم مرتب عليه فلا تعتبر فيه (قوله على انه ليس هنا تعريف الخ) بل هنا تعريف ضمنى (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بيانه الخ) تأمل (قوله او هو ميت) المعتمد

ويرد بانه لا مانع من تسميته ذبحا ونحوه او بفرض منه لا مانع من تسميته بتغلبا (والا) بقدر عليه (فيعقر من حق حيث كان) اى باى موضع منه وجد تحصيل ذكاته لما يأتى (وشرط (٣١٤) ذابح وصائد) وعاقرا ليجل نحو مذبوحه (حل منا كحته) اى نكاحنا لاهل ملته لاسلامهم

أو كناية بينهم بشر وطمهم وتقاصيلهم السابقة في النكاح لقوله تعالى وطمهم الذين أتوا الكتاب حل لكم أي ذبايحهم وإن لم يعتقدوا حلها كالآبل فعمل أن من لم يعلم كونه إسرائيليا وشك في دخول أول اصوله قبل ما مر ثم لا تحل ذبيحته ومن ثم أفتى بعضهم في يهود الذين يحرمة ذبايحهم للشك فيهم قال بل نقل الأئمة أن كل أهل الذين أسلموا اه ولا خصوصية لليهود الذين بذلك بل كل من شك فيه وليس إسرائيليا كذلك ومقابل نكاح المشرك ما له تعلق بذلك فخرج نحو مرتد وصائب وسامري خالف في الأصول ويجوسى ووثنى ونصارى العرب ويعتبر هذا الشرط من أول الفعل إلى آخره فلو تخلل رد مسلم أو إسلام بجوسى لم يحل وسيعلم من كلامه أن شرط الصائد البصر ومثله جارح نحو النادى الآتى ولا يرد عليه المحرم فإن مذبوحه الذى يحرم عليه صيده ميتة لانه مباح الذبح فى الجملة وذلك لعارض يزول عن قرب وزعم انه خارج يحل منا كحته فاسد يلزم عليه عدم حل مذبوحه الاهلى (وتحل ذكاة) وصيد وعقر

أى ومقتضاه أنه لا يسمى ذبحا اه معنى (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) ويرد أيضا بأن المراد بالذبح مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله فى حلق اولة قدبر اه سم (قوله فبعقر) هو بفتح العين وسكون القاف الجرح (قول المتن مزهق) اى للروح اه معنى (قوله اى باى موضع منه وجد) تفسير لحيث كان وقوله تحصيل ذكاته تقدير متعلق لبعقر (قوله لما يأتى) اى مع استثناء عقر الكلب للتردى (قول المتن وصائد) اى لغير سمك وجراد اما صائدها فلا يشترط فيه الشرط المذكور لان ميتهما حلال فلا عبرة بالفعل اه معنى (قوله نحو مذبوحه) اى من مصيده ومعموره (قول المتن حل منا كحته) اى للسلمين (تنبيه) ان قلنا تحل منا كحة الجن حلت ذبيحتهم ولأ فلا وتقدم الكلام على ذلك فى محرمات النكاح معنى (قوله لفوله تعالى الخ) علة لقولهم أو كناية بينهم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية فى قوله اى ذبايحهم او فى قوله أو كناية بينهم وهو صريح صانع المعنى (قوله فعمل) اى من قوله أو كناية بينهم بشر وطمهم الخ (قوله فى دخول أول اصوله) اى فى دين النصراني أو اليهود قبل ما مر اى قبل بعثته تنسخه ثم اى فى النكاح (قوله للشك فيهم) اى يهود الذين اى دخول اصولهم (قوله انتهى) اى فتوى بعضهم (قوله فخرج الخ) مفرع على المتن (قوله تخالف) اى كل منهما وكان الظاهر خالفا اه سيد عمر (قوله ويجوسى الخ) ولوا كره بجوسى مسلما على الذبح أو محرم حلالا حل نهاية وسم (قوله هذا الشرط) اى حل المنا كحة (قوله فلو تخلل) إلى قوله وسيعلم فى النهاية وإلى قوله ومثله فى المعنى (قوله فلو تخلل رد مسلم الخ) اى كان رضى مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل أصابته وسياق فيما لو ارسل مسلم كلمة فزاد عدوه باغرا بجوسى انه يحل ويمكن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم صيده برى وكتب (قوله ومثله) اى مثل الصائد فى اشتراط البصر (قوله ولا يرد الخ) عبارة المعنى ولم يشترط فى الذابح كونه غير محرم فى الوحشى أو المتولد منه والمذبح كونه غير صيد حرمى على حلال أو محرم لانه قدم ذلك فى محرمات الاحرام ولان المحرم مباح الذبيحة فى الجملة ولكن الاحرام مانع بالنسبة إلى الصيد البرى اه (قوله عليه) اى على منعة (قوله فان مذبوحه الخ) علة المنفى وقوله لانه الخ علة التنى (قوله وذاك) اى كون مذبوحه الذى صاده ميتة (قوله لعارض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتحل ذكاة أمة كناية) لعوم الاية المذكورة معنى ونهاية (قوله وهذه) إلى قوله لكن فى المحلى والمعنى (قوله ما قبلها) اى قول المتن وشرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتأويل الذى ذكرناه) اى فى قوله حل منا كحته اى واما بذلك التأويل فلا استثناء بل هى داخلة فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) اى بذلك التأويل (قوله انه لا يرد

خلاف هذا م (قوله ويرد بانه لا مانع الخ) برد أيضا بأن المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعى والالزم استدراك قوله فى حلق اولة قدبر (قوله ويجوسى ووثنى ونصارى العرب الخ) قال فى الروض فان اكره بجوسى مسلما على الذبح أو امسك له صيدا فذبحه أو شاركه اى فى قتله بسهم أو كلب وهو فى حركة المذبح أو فى رد الصيد على كلبه اى المسلم بان رده اليه لم يحرم اه وفى مختصر الكفاية لابن النقيب إذا اكره بجوسى مسلما على الذبح حل وكذا إذا اكره محرم حلالا على ذبح الصيد قال فى الروضة عن ابراهيم المروزى وقال الرافعى لو اكره مسلم مسلما على الذبح يمكن ان نقول ان اعتبرنا فعله وعلقنا به القصاص حلت الذبيحة وان جعلناه كالآلة فكذلك لأن المكروه كانه ذبح قال ابن الرفعة وعلى هذا يظهر من مسئلة اكره المجوسى ان لا حل وفيما لو اكره المسلم بجوسيا على الذبح ان يحل اه (قوله فلو تخلل رد مسلم أو اسلام بجوسى لم يحل) اى كان رضى مسلم السهم ثم ارتد ثم أسلم قبل أصابته وسياق فيما لو ارسل مسلم كلبه فزاد عدوه باغرا بجوسى انه يحل ويمكن الفرق (قوله لكن لا بالتأويل الخ) اما بذلك التأويل فلا استثناء بل هى داخلة فيما قبلها (قوله لكن بالتأويل الذى ذكرناه) اى فى قوله حل منا كحته (قوله فى غير الشاة

(أمة كناية) وإن لم يحل نكاحها لان الرق لا تأثير له فى منع نحو الذبح بخلاف النكاح لما يلزم عليه من نخورق الولد وهذه (الخ) مستثناة من مفهوم ما قبلها لكن لا بالتأويل الذى ذكرناه به يعلم قوله انه لا يرد (١) قول المحشى قوله فى غير الشاة ليس فى نسخ الشرح

ايضا امهات المؤمنين رضى الله عنهن وان لا يحتاج الجواب عنه بجل نكاحهن قبله ﷺ وله وهو رأس المؤمنين وتحرم مذبوحه ملاقاة وقطعة لحم باناء ﷺ بجل يغلب فيه من تحل ذكاته ﷺ وإلا ان أخبر من تحل ذبيحته ولو كافرا (٣١٥) بانه ذبحها وقضية التقيد بالملاقاة ان

غيرها يحل مطلقاً ويظهر ان محله ان لم يتحصن نحو الجوس بمحله او خرج بالتي في اناء الملقاة فتحرّم مطلقاً وعمل بالقرينة في الحل في بعض هذه الصور مع ان الاصل قبل الذبح التحريم وهو لا يرتفع بالشك لان لها دخلا في حل الاموال ومشقة العمل بذلك الاصل (ولو شارك مجوسى) وانحوه ممن تحرم ذبيحته (مسلم) او كتانيا ولو احتمالا في غير الملقاة وقطعة اللحم المذكورين (في ذبح او اصطياد) قاتل كان امرا سكنيا على مذبوح شاة او قتل اصيدا بسهم او كلب واحد (حرم) المذبح او المصيد تغليبا للحرم اما اصطياد لا قتل فيه فلا اثر للشركة فيه (ولو ارسل كلبين أو سهمين) أو احدثهما سهما والاخر كلبا على صيد (فان سبق الة المسلم فقتل) الصيد (او أنهاه الى حركة مذبح حل) كالو ذبح مسلم شاة فقدها مجوسى فان لم ينه لذلك فاصابته آله المجوسى فانه الى حرم وضنه المجوسى للمسلم بقيمه وقت اصابته آله لانه أفسد ملكه بجملة ميتة (ولو انعكس) بان سبق الة المجوسى فقتل او انهاه لذلك (او جرحاه معا)

(الخ) عبارة المغنى واستثنى الاسنوى ايضا زوجات النبي ﷺ فانهم لا تحل منا كحتمن وتحل ذبيحتهم واعترضه البلقينى بانه كان يحل نكاحهن المسلمين قبل ان ينكحهن ﷺ وبعد ان ينكحهن فالتحريم على غيره لاعليه وهو رأس المؤمنين ﷺ قال ابن شعبة ويمكن انه يصحح الاستثناء بان يقال زوجاته ﷺ بعد موته يحرم نكاحهن وتحل ذبيحتهم اه والاولى عدم استثناء ذلك لان حرمتهم على غيره صلى الله عليه وسلم لا شئ فيهن وإنما هو تعظيما له صلى الله عليه وسلم بخلاف الامة الكتابية فانه لا امر فيها وهو رقبتها مع كفرها (تنبيه) علم من كلامه حل ذكاة المرأة المسلمة بطريق الاولى وإن كانت حائضا وقبل يكره ذكاة المرأة الاضحية والخنثى كالانثى اه وعبارة النهاية وشمل كلامه الحائض والاقلف والخنثى والاخرس فتحل ذبيحتهم اه (قوله ايضا) يعنى كعدم ورود المحرم وفيه تأمل (قوله يحل نكاحهن) اى للمسلمين وقوله وله الخ تطف على هذا المقدور (قوله وتحرم) الى قوله وقضية التقيد في النهاية (قوله وقطعة لحم باناء) او خرقه اه عش (قوله لا بجل يغلب فيه من تحل الخ) اى بخلاف ما اذا غلب أو ساوم نحو المجوسى له اه عش (قوله من تحل ذكاته) مسلماً أو كتانيا (قوله ان أخبر من تحل) عبارة النهاية اخبر فاسق او كتانيا انه الخ قال عش اخرج به الصبي والمجنون ولو مع نوع تمييز فلا يقبل خبرهما فيحرم ما أخبرا بذبحة وظاهره وإن صدقهما الخبر اه (قوله وقضية التقيد) ظاهر كلام النهاية عدم الفرق بين الملقاة وغيرها وان المدار على الشك في ذابحها اه ومن تحل ذكاته او غيره اه فتى غلب من تحل ذكاته فظاهره مطلقا وإلا فنجسة مطلقا فلا يرجع (قوله ان لم يتحصن الخ) ظاهره الشمول لمسلم واحد مثلاً وفيه بعد ولعل الاقرب ان لم يغلب نحو الجوس فلا يرجع (قوله بمحله) الاولى التذكير (قوله وخرج بالتي في اناء الملقاة) اى المرمية مكشوفة اه عش (قوله مطلقا) اى غلب من تحل ذكاته ام لا (قوله في بعض هذه الصور) وهو قطعة لحم باناء بشرطها (قوله لانها) اى القرينة (قوله ممن تحرم الخ) كوثني ومرتداه نهاية (قوله ولو احتمالا) اى المشاركة (قوله في غير الملقاة الخ) لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا بجل الخ اه سم (قوله المذكورين) الاولى التانيث (قوله قاتل) اى مؤدلى القتل ولو بعدمدة (قوله كان امرا) الى قوله وزعم شارح في المغنى الا قوله اما اصطياد الى المتن وقوله ولو بان الى المتن وقوله وايراد الى ويحل (قوله تغليبا للحرم) لانه متى اجتمع المبيح والمحرّم غلب الثاني انه نهاية اى في هذا الباب وغيره عش (قول المتن ولو ارسل) اى مسلم ومجوسى اه معنى (قول المتن فان سبق الة المسلم) اى بقينا اخذا من قوله الاتى او جهل اه عش (قول المتن فقتل) اى كلب المسلم او سهمه المعبر عنه بالآله اه رشيدى (قول المتن وانهاه الخ) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتبا الخ اه سم (قوله كالو ذبح الخ) اى ولا يقدح ما وجد من المجوسى كالو ذبح الخ اه معنى (قوله فان لم ينه الخ) عبارة (المغنى ولو اتخن مسلم بجر احته صيد او قذا زال امتناعه ملكه فاذا جرحه مجوسى ومات بالجرحين حرم وعلى المجوسى قيمته مخذلا لانه افسده بجعله ميتا ولو اكره مجوسى مسلما على ذبح او امسك له صيدا فذبحه او شاركه في قتله بسهم او كلب وهو في حركة مذبح او شاركه في رد الصيد على كلب المسام بان رده اليه لم يحرم اه وقوله ولو اكره الخ في قسم عن الروض مثله (قوله وضنه المجوسى الخ) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر اه سم اى بان ازال امتناعه (قوله لذلك) اى الى حركة مذبح (قوله ولو بان كان الخ) لاحاجة الى زيادة بان (قوله مدققا) اى قاتلا سريعا (قول المتن ومرتب الخ) بان سبق الة احدهما

لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله لا بجل الخ (قوله أو أنهاه الى حركة مذبح) فان لم ينه اليها فهو داخل في قوله او مرتبا الخ (قوله وضنه المجوسى للمسلم) اى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر (قوله

وحصل الهلاك بهما ولو بان كان أحدهما مدققا والآخر غير مدقق لكنه يعين على المدقق على المعتمد (أو جهل) أسبقهما القتال او لم يعلم ايها قتله (أو) جرحاه (مرتباً ولم يذف أحدهما) اى لم يقتله سريعا (حرم) تغليبا للتحريم وكذا الو سبق كلب مجوسى

فامسكه فقط فقتله كلب مسلم لانه ٣١٦ بامساكه صار مقدورا عليه فلم يحل بقتل كلب المسلم وايراده عليه فيه نظر ويحل ما اصطاده

مسلم بكلب مجوسى قطعاً (ويحل ذبح صبي مجوس) مسلم او كتابي لصحة قصده وعبادته وزعم شارح كراهة ذكاته لقصوره عن المكلفين لما يتجه ان كان في عدم صحة ذبحه خلاف يعتد به وظاهر كلام المجموع الآتي انه لا خلاف فيه بالاولى (وكذا غير مجوس) يطبق الذبح (ومجنون وسكران) لا تميز لها اصلاً فيحل ذبحهم (في الاظهر) لان لهم قصداً في الجملة بخلاف النائم نعم يكره خوفاً من خطئهم في المذبح (وتكره ذكاة اعمى) خوفاً من ذلك (ويحرم صيده) وقته لغير مقدور عليه (برى) لنحو سهم (و) بنحو (كلب) وقده على نحو الصيد بصير (في الاصح) لعدم صحة قصده لانه لا يرى الصيد فصار كاسترسال نحو الجراح بنفسه اما اذا لم يدله عليه احد فلا يحل قطعاً وفي البحر ان البصير اذا احس به في نحو ظلة فرماه حل اجماعاً وكان وجهه ان هذا مبصر بالقوة فلا يعد عرفاً رمية عبثاً بخلاف الاعمى وان اخبر وظاهر المتن حل صيد من ذكر قبل الاعمى برى او جازحه وهو ما صححه في المجموع قال اما المميز فيحل اصطاده قطعاً ونازع فيه الاذرعى واطال (وتحل

الآخر فهلك بهما اه معنى (قوله فامسكه فقط) أى لم يقتله ولم يجرحه اه معنى (قوله) ولم يراد هذه (الخ) ومن اوردته المغنى (قوله عليه) اى على قول المصنف ولو انعكس الخ (قوله) ويحل الى قوله وعبارته في النهاية (قوله) ويحل ما اصطاده الخ) وكذا ما اصطاده المجوسى بكلب المسلم حرام قطعاً اه عش (قول المتن) ويحل ذبح صبي الخ) اى مذبحه والافواه لا يحاط ببحل ولا حرمة وكذا يقال في قوله الآتى نعم يكره اه رشيدى (قول المتن ذبح صبي الخ) اى وصيده وقوله وعبارته اى ان كان مسلماً اه معنى (قوله) في عدم صحة ذبحه الخ) الا صوب إسقاط عدم (قوله الآتى) أى قبيل قول المتن وتحل ميتة السمك (قوله) بالاولى اى بالنسبة الى حل صيده (قوله يطبق) الى قول المتن ويحرم في المغنى والى قوله وظاهر المتن في النهاية لا لقوله وقته الى المتن وقوله في البحر (قوله يطبق الذبح) اى بالنسبة لما ذبحه اه عش عبارة المغنى ومحل ذبح غير المميز اذا اطاق الذبح فان لم يطبق لم يحل نص عليه في الامم والمختصر قاله البلقيني بل المميز اذا لم يطبق فالحكم فيه كذلك ونقل عن نص الامم وبما مر عن عش ينحل توقف السيد عمر بما نصه ينبغي أن يحرق قيدا لا طاعة فانها تختلف باختلاف الحيوان واختلاف الآلة اه (قوله) لا تميز لها اصلاً تعقيد لمحل الخلاف عبارة المغنى ومحل الخلاف في المجنون والسكران اذا لم يكن لها تمييز اصلاً فان كان لها ادنى تمييز حل قطعاً قاله البغوى اه وقال البجيرى قوله كصبي ومجنون وسكران اى لهم نوع تمييز والام يصح ذبحهم كما يرشد اليه تعليل الشارح اى شيخ الاسلام بقوله لانهم قصدوا ارادة في الجملة عبارة سم قوله ومجنون قال الطبري لا ينبغي ان يحل له ما لم يصير مائى كالخشب لا يحس ولا يدرك والافك لنا ثم اه وقال مثله في السكران اه وهذا خلاف ظاهر المنهاج وصريح شروحه إلا ان يحمل المتن فيها على ادراك الكليات والمثبت في كلامه على ادراك الجزئيات المحسوسة كما يرشد اليه ما نقله عن سم عن الطبري (قوله) نعم يكره الخ) اى اكل ما ذبحه اه عش (قول المتن) وتكره ذكاة اعمى) ظاهره ولودله بصير على المذبح لكن مقتضى التعليل خلافه ولعل وجه الكراهة فيه انه قد يخطئ في الجملة وقياس كراهة اكل ما ذبحه غير المميز كراهة اكل مذبحه الا اعمى الا ان يقال ان علة الكراهة في ذلك ما ذكر مع جريان الخلاف في مذبحهم بخلاف الاعمى فانه لم يذكر خلافاً في حل مذبحه اه عش (قوله) وينحو (كلب) اى بارسال كلب وغيره من الجوارح اه نهاية (قوله) ونحو الجراح) الاولى نحو الكلب (قوله) في ظلة) اى او من وراء شجرة او نحوهما اه نهاية (قوله) وظاهر المتن) الى قوله قال في المغنى والنهاية (قوله) حل صيد من ذكر) اى الصبي والمجنون والسكران الغير المميزين (قوله) وهو ما صححه الخ) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا يصيد هم اى المجنون وغير المميز والاعمى اى لا يحل اه سم وعبارة المغنى وقول الروضة وأصلها أن الوجهين في الاعمى يجريان في اصطيد الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في الترجيح وان جرى ابن المقرئ في روضه على الاتحاد واما ذبيحة الاخرس فتحل وان لم تفهم اشارته كالمجنون (فرع) قال في المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتابي ثم المجنون والسكران اه قال شيخنا والصبي غير المميز في معنى الآخرين اه وقوله قال في المجموع الى قال شيخنا في سم عن شرح الروض مثله (قوله) قال) اى في المجموع (قول المتن) وتحل ميتة السمك (والجراد) بالاجماع سواء امانا بسبب ام لا وان كان نظير الاول في البرحر ما ككلب اه معنى (قوله) والمراد) الى قوله واعلا في المغنى (قوله) والمراد به) عبارة النهاية بالاجماع وسواء في ذلك ما صيد حيوانات وماتت حتف انفه اى بلا سبب واسم السمك يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش الا فيه او اذا خرج منه صار عيشه عيش مذبح وان لم يكن على صورته المشهورة اهل وان كان على صورة ما لا يؤكل في البر ككلب وتكره ذكاة اعمى الخ (فرع) في المجموع قال اصحابنا اولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكتابي ثم المجنون والسكران والصبي غير المميز في معنى الآخرين شرح الروض (قوله) وهو ما صححه في المجموع) خلاف ما اقتضاه كلام اصل الروضة وجزم به في الروض فقال لا يصيد هم اى

وان طفلا لانه صلى عليه وسلم اكل من الغنم بالمدينة وهو الخوت الذي طفارواه مسلم (والجراد) للخبر الصحيح احل لنا ميتان الخوت والجراد واعلاله بوقفه على ابن عمر لا يؤثر لان هذه الصيغة من الصحابي في حكم المرفوع ولا يجب تنقيح ما في جوف الجراد وصغار السمك لعشره ويسن ذبح سمك كبير يطول بقاءه ويظهر ان المراد بذبحه قتله كاي شذاليه تعليلهم بالا راحة له نعم ان كان في توقف حله على خصوص ذبحه وحينئذ اتجه تعين خصوصه خروجا من ذلك الخلاف ويكره ذبح غيره وكان وجه (٣١٧) الكراهة ما فيه من ايها ما توقف حله على

ذبحه وحينئذ فالمراد بها خلاف الاولى ولو تغيرت سمكة وتقطعت بجوف اخرى حرمت ونوزع في اعتبار التقطع ويحاج بان العلة انها صارت كالرث ولا تكون مثله الا ان تقطعت واما مجرد التغير فهو بمنزلة تن اللحم والطعام وهو لا يحرمه (ولو صادها) او ذبح السمك (بحوسي) لحل ميتتهما فلم يؤثر فيهما فعله نعم قضية كلام الروضة تحريم جراد قتله المحرم على غيره لكن قال البلقيني المعتمد انه لا يحرم على غيره اهو قد تناقض المجموع في كسر المحرم ليض صيد لكنه في الحل جعله الصواب وفي الحرمة جعلها الاشهر وبه يعلم ان المعتمد الاول وحينئذ فليكن المعتمد هنا ايضا بجامع ان كلا لا يتوقف حله على ما فعله المحرم فيه (وكذا) يحل (البود المتولد من الطعام) وان التي وكان تولده منه بعد القائه كما هو ظاهر خلافا للزركشي لان القاءه وتولده منه حينئذ لا وجه لكونه سببا في تحريمه ولا نجاسته إذ غايته انه كلحم تن وقد صرحوا بحل اكله (كحل

وآدمي عش (قوله وان طما) عبارة المغني سواء كان طافيا أم راسبا خلافا لابن حنيفة في الطافي اه (قوله الذي طما) اي فوق الماء وعلا عليه (قوله وإعلاله) اي الخبز المذكور (قوله وصغار السمك) اخرج السكبار اه سم (قوله ويسن) الى قوله وكان وجه الكراهة في النهاية والمغني الا قوله ويظهر الى ويكره (قوله ويسن ذبح سمك الخ) والاو لي ان يكون الذبح من ذبهاو لعل ذلك فيما هو على صورة السمك المعروف اماما هو على صورة حمار وأدمي فينبغي ان يكون الذبح في حلقه او لبته كالحيوانات البرية اه عش (قوله اتجه الخ) اي في تحصيل المسنون (قوله وكان وجه الكراهة) عبارة المغني والاسنى لانه عنت وتعيب بلا فائدة اه (قوله بها) اي الكراهة (قوله ونوزع الخ) وافقه المغني فقال وشمل حل مية السمك ما لو وجدت سمكة ميتة في جوف اخرى فتحل كالومات خفف انها الا ان تكون متغيرة وان لم تنقطع كما قاله الاذري لانه صارت كالرث والقيء اه (قول المتن ولو صادها الخ) غاية اه عش (قوله على غيره) اي غير المحرم القاتل (قوله لكن قال البلقيني الخ) وافقه المغني فقال واما قتل المحرم الجراد فيحرمه عليه واما غيره ففيه قولان اصحهما انه لا يحرمه عليه وجزم به في المجموع اه (قوله في كسر المحرم الخ) اي في حله لغير المحرم (قوله لكنه في الحل) اي حل المكسور على غير كاسره المحرم (قوله وبه يعلم الخ) اي بما ذكر من الجعلين (قوله الاول) اي الحل (قوله فليكن) اي الاول المعتمد هنا اي في جراد قتله المحرم (قوله ان كلا) اي من الجراد والبيض (قوله وان التي الخ) اي الطعام (قوله حينئذ) الاول بعده (قوله تن) بوزن كرم (قول المتن كحل) اي وجب اه مغني (قول المتن وفاكهة) والحق بعض المتأخرين اللحم المدود بالفاكهة اهمغني (قوله ومثله الخ) اي الحل ويحتمل الدود عبارة المغني والنهاية ويقاس بالدود المتولد من الطعام التمر والبقلاء المسوسان اذا طبخا ومات السوس فيهما اه (قوله لان الغالب الخ) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه باكله معه بعد انفراد عنه اه سم (قوله فبحث انه الخ) اقره المغني عبارة وقضية هذا التعليل انه اذا سهل تمييزه كالنجاح يحرم اكله معه قال ابن شبة وهو ظاهر اي اذا كان لامشقة فيه اه (قوله كبحث انه الخ) وفاقا للمغني وخلافا للنهاية بعبارة محل ما ذكره حيث لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره والاحرم قال الرشدي وقوله ولم يغيره اما اذا غيره فانه يحرم ما فيه الدود لنجاسته حينئذ كما مرفى الطهارة لكن هذا إنما يكون في المانع كما هو ظاهر فليراجع اه (قوله بان الضرورة هنا آكد) لان وقوعه بالانفس له سائلة يمكن صون المانع عن كسره بخلافه هنا (قوله لاثم) يتأمل اه سم (قوله قال البلقيني ولو نقله الخ) اعتمده النهاية كما مر وكذا المغني بعبارة وخروج بقوله معه اكله منفردا فيحرم لنجاسته واستقذاره وكذا لو نجاه من موضع الى آخره كما قاله البلقيني او تنجى بنفسه ثم عاد بعد امكان صونه عنه كما بحثه بعض المتأخرين اه (قوله او نجاه) لعل او هنال للتزويج في التعبير ولذا

المجنون وغير المميز والاعمى اي لا يحل (قوله وصغار السمك) اخرج السكبار (قوله وكان وجه الكراهة ما فيه الخ) عللها في شرح الروض بانه تعيب بلا فائدة (قوله ونوزع في اعتبار التقطع) التي اعتبره في الروضة ولم يعتبره في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه) فطلق الا كل معه لا يكفي لصدقه بأكاه معه بعد انفراده عنه (قوله كبحث انه اذا كثر وغير حرم) كتب عليه م (قوله لاثم) يتأمل (قوله قال ولو نقله او نجاه الخ) كتب عليه م

وفاكهة) ومثله نحو التمر والحب (إذا اكل معه) ولو حيا يعني اذا لم ينفرد وآثر ذلك لان الغالب في غير المنفرد انه يؤكل معه (في الاصح) لعسر تمييزه عنه اي ان من شأنه ذلك فبحث انه اذا سهل فصله كدود نحو التفاح وسوس نحو الفول حرم فيه نظر كبحث انه اذا كثر وغير حرم كيتة لانفس لها سائلة ويفرق بان الضرورة هنا آكد ومن ثم جوزت اكل الحي والميت هنا لاثم قال البلقيني ولو نقله او نجاه من موضع من الطعام لآخر

حرم في الاصح وينبغي حمله على ما اذا فصله عنه ثم عاد اليه وإن قلنا فيما لا نفس له سائلة أن ما نشئ منه إذا انفصل وعاد لا ينجس لأن العلة هنا غيرهما ثم إما المنفرد عنه فيحرم وإن أكل معه لنجاسته إن مات والأفلاستغذار هو ولو وقع في عمل نمل وطبخ جازا كله أو في لحم فلا لهولة تنقيته كذا جزم به غير واحد وفيه نظر ظاهر إذا العلة أن كانت الاستهلاك لم يتضح الفرق مع علمه بما يأتي في نحو الذبابة وغيره فغايته أنه ميتة لادم لها سائر وهي لا يحل أكلها مع ما ماتت فيه وإن (٣١٨) لم تنجسه نعم أفتى بعضهم بأنه إن تعدر تخليصه ولم يظن منه ضرر أحل أكله معه أو في

اقتصر النهاية على نقله والمغنى على نحوه (قوله حرم) أي كاهو معلوم من قوله الآتي أما المنفرد الخ (قوله) وينبغي حمله الخ لعل مراده أن هذا هو محل التردد والتصحيح بخلاف النقل المذكور فإن الحرمة حيثئذ ظاهرة (قوله ثم عاد) أي بنفسه (قوله إذا انفصل الخ) أي ولو بفعل آدمي (قوله لأن العلة هنا غيرهما ثم) فيه تأمل (قوله ولو وقع) إلى قوله والحكم في النهاية والى قوله كذا في المغنى (قوله جازا كله) أي النمل (قوله) غير واحد ومنهم المغنى كما أشرنا إليه (قوله وفيه نظر ظاهر إذا العلة الخ) قد يقال لا ورود لهذا بعد قوله لهولة تنقيته تدبر (قوله لم يتضح الفرق) أي بين العسل واللحم فيجوز أكله أيضا (قوله مع علمه) أي عدم الفرق (قوله أو غيره) عطف على الاستهلاك (قوله أنه الخ) أي النمل (قوله مع ما ماتت به الخ) أي عسلا كان أو لحما أو غيره (قوله حل أكله) أي النمل معه أي العسل (قوله أو في حار) إلى قوله كما يأتي في النهاية وإلى قوله وقوله وباحت إلى ويكره (قوله أو في حار الخ) عطف على في عسل نمل الخ (قوله نحو ذبابة) عبارة المغنى ثملة واحدة أو ذبابة ومثل الواحدة الشيء القليل من ذلك فيما يظهر (قوله كما يأتي) أي في الأطعمة (قوله ويكره أيضا قلبيها الخ) فيه التسوية بين السمك والجراد في حل قلبه وشبهه حيا وفيه نظر والمتجه الحل في السمك فإنه حاصل ما اعتمده في الروضة دون الجراد كما يؤخذ من تعليل الروضة الحل في السمك بأن حياته في البر حياة مذبوح وما في شرح الروض مما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الروضة فيه نظر فإنه ليس في الروضة كما يعلم بمراجعتها اه سم وقوله دون الجراد اعتمده النهاية كما يأتي وسيأتي في الأطعمة عن ع شرع الباب ما يوافقه (قوله على حرمة ابتلاعها) أي السمكة أو الجراد (قوله لما فيه) أي القلي (قوله وقضية جواز القلي الخ) أي مع الكراهة كما مر ويأتي (قوله مطلقا) أي يمكن دفعه بغيره اه لا (قوله يدفع) إلى قوله أنه انتهى في النهاية (قوله بالأخف فالأخف) أي كالأصائل نهاية قضيته أنه يحرم قتله إذا اندفع بغيره والظاهر أنه غير مراد رشدي (قوله) وأوله أي قول القاضي (قوله ذلك) أي ما يقضيه كلام الروضة من حل حرقة مطلقا (قوله على جواز ما الخ) متعلق بأول (قوله الحل) أي حل حرق الجراد مطلقا (قوله ولا ينافيه) أي الترجيح المذكور (قوله حل ذلك) أي القلي والشئ (قوله لأن الجراد الخ) علة عدم المنافاة (قوله لأنه كقتله الخ) وقوله والنهي عن التعذيب محل تأمل (قوله أنما هو الخ) قد يمنع بأن المطلق ظاهر أو نص في العموم كما مر (قوله بعضها) أي السمكة أو الجراد (قوله قول المتن أو بلغ سمكة حية حل الخ) هذا نص صريح بحل بلغ السمكة الكبيرة الحية ما في جوفها وكان وجهه أنه لا يسهل تنقيته مع الحياة اه سم (قوله أو جراد) إلى قول المتن وإذا رمى في المغنى (قول المتن حل في الاصح) وعليه يكره ذلك اه معنى أي كل البعض المقطوع والبلغ (قوله

حار نحو ذبابة أو قطعة لحم آدمي ونهرت واستهلك فيه لم يحرم كما يأتي (ولا يقطع) الشخص (بعض سمكة) أو جراد حية أي يكره له ذلك كما في الروضة وباحت الأذرى وغيره حرمة لما فيه من التعذيب ويكره أيضا قلبها وشيها حية وقول أبي حامد يحرم بناء في الروضة على حرمة ابتلاعها حية والأصح أنه مباح واستشكل بأنه لا يلزم من حل الابتلاع حل القلي لما فيه من التعذيب بالنار وقضية جواز قلي وشئ الجراد حل حرقة مطلقا لكن قال القاضي يدفع عن نحو زرع بالأخف فالأخف فإن لم يندفع إلا بالحرق جاز وكذا نحو الغمل اه وأوله بعضهم ليوافق ذلك على جوازه بلا كراهة أي بخلاف حرقة بلا حاجة فإنه مكروه وجه بعضهم الحل بأن حرقة وكذا غيره ولا ينافيه تعليل الروضة حل ذلك في السمك بأنه في البر كالمذبوح لأن الجراد مع كونه بريما كولا

يجوز قتله بلا ذبح بخلاف سائر حيوان البر لما كحل فجاز حرقة لأنه كقتله بلا ذبح مجامع أن في ذلك تعذيبا والنهي عن التعذيب بصير بالنار أنما هو في الملم يؤذن في قتله لا كله بلا ذبح (فان فعل) أي قطع بعضها حل أكله لأن ما بين من ح كيتته وأنما حرم المنفصل من الصيد لأن جميعه لا يحل إلا بمزق وقطع البعض ليس كذلك بخلاف السمك فإنه يحل وإن مات حتف أنفه (أو بلغ) بكسر اللام مع مضغ أو لا (سمكة) أو جراد (حياة حل) بلغها (في الاصح) لأنه ليس فيه أكثر من قتله وهو جائز أما الميتة الكبيرة فيحرم بلغها لسهولة تنقيتها ما في جوفها من النجاسة بخلاف الصغير وبهذا يعلم ضبط الصغير والكبير ولو زالت الحياة بقطع البعض أو بلغها لتد أو حل قطعاً (وإذا رمى)

بصير لا غيره (صيدا متوحشا وبغير انداء وشاة شردت بسهم) أو غيره من كل محدد يخرج ولو غير حديد (أو أرسل عليه جارية فاصاب شيئا من بدنه ومات في الحال) بان لم يبق فيه حياة مستقرة والاشترط ذبحه ان قدر عليه وسيدكر انه يكفي جرح يفضي الى الزهوق وان لم يذف (حل) اجماعا في المستوحش والخبر الصحيحين في رمي البعير الناد بالسهم وقيس انما فيه غير مور وبإيضاما اصبت بقوسك فاذا كرس اسم الله عليه وكل ولا تطلق خبر أبي ثعلبة في الكلام ولم يفصل بين محل ومحل والاعتبار بعدم القدرة عليه (٣٩) حال الاصابة فلورمى نادافصار مقدورا

عليه قبلها لم يحل الا ان اصاب مذبحه أو مقدورا عليه فصار نادا عندها حل وان لم يصب مذبحه ولا يشكل اعتبارها هنا باعتبار حل المناكحة من أول الفعل الى آخره كما مر لا مكان الفرق بان القدرة نسبية لاختلافها باختلاف الاشخاص والاوقات فاعتبرت بالمحل الحقيقي وهو الاصابة ولا كذلك حل المناكحة فاعتبر وجوده عند السبب الحقيقي ومقدمته اما صيد تانس فكذلك قدر عليه لا محل إلا بذبحه وبحث الأذرى اشتراط رمي المالك أو غيره بقصد حفظه عليه لا تعديا لان هذا رخصة يرد بان حله من حيث هو لا بقيد المالك رخصة فلم يؤثر فيها التعدي على ان ظاهر الحديث وكلام الاصحاب انه لا فرق (ولو تردى بعير ونحوه في نحو) بشر ولم يمكن قطع حلوقه ومريته فكناد) في حله بالرمي لحديث فيه حمل على ذلك وكذا بارسال الكلب (قلت الاصح لا يحل) المتردى (بارسال الكلب) الجارح عليه

بصير (الح) أى لا مرانه يحرم صيدا لأعمى (قوله مترحشا) وهو الذى يفتر من الناس ولا يسكن اليهم اه ع (قول المتن) أى هرب اه نهاية عبارة المغنى أى ذهب على وجهه شاردا اه (قول المتن جارية) أى من سباع أو طيور اه معنى (قول المتن شيئا من بدنه) أى حلقتا أو لبة أو غير ذلك مغنى ونهاية (قوله) ان قدر عليه (أخرج ما إذا لم يقدر وسيعلم حكمه بما يأتى اه سم أى أنفا (قوله بما فيه) أى بالبعير وقوله غيره أى كالشاة والبقر (قوله بين محل الح) بفتح الاو لين (قوله والاعتبار) أى قوله وبحث في النهاية والمغنى الا قوله ولا يشكل الى اما صيد (قوله والاعتبار) أى في نحو التوحش (قوله فلورمى نادا الح) (فرع) صال عليه حيوان ما كول فرماه فاصاب مذبحه بحيث انقطع كل حلوقه ومريته حل وان اصاب غير المذبح فان كان بمعنى الناد بحيث صار غير مقدور عليه حل باصابته فى أى محل كان والا فلا ولو قدر على اصابته فى المذبح لكن بحيث يقطع بعض الحلوق والمريء فقط فل يتعين فى الحل اصابة المذبح أو لا لان قطع البعض من الحلوق والمريء ليس ذبحا شرعيا فلا فرق بين اصابته واصابة غيره فيه نظرا ونتجه الثانى وفاقا لمراه سم عبارة ع (فرع) وقع السؤال فى الدرس عما لو صال عليه حيوان ما كول فضر به بسيف فقطع رأسه هل يحل أو لا فيه نظرا والظاهر الاول لان قصد الذبح لا يشترط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد بل وينبغي ان مثل قطع الراس مالو اصاب غير عنقه كيدنه مثلا فجرحه ومات ولم يتمكن من ذبحه لا نه غير مقدور عليه اه (قوله ومقدمته) أى كارسال نحو السهم (قوله اما صيد تانس) أى بان صار لا يفتر من الناس اه ع (قوله) وبحث الاذرى اشتراط) أى فى حل الناد بالرمى (قوله أو غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأو ذبح حيوانا بغير اذن مالكه فانه يحل كما هو ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا يتناسب كتابته هنا قول الشارح لا تعديا وانما موقع الرد الا فى فانه موافق ومؤيد له (قوله انه لا فرق) أى بين التعدي وعدمه (قول المتن ولو تردى) أى سقط اه معنى (قوله لحديث فيه) أى الحل بالرمى وذلك الحديث ماسيد كره فى شرح ويكنفى فى الناد الح قال لا نسب ذكره هنا كفى النهاية ثم الاحالة عليه هناك (قوله على ذلك) أى المذكور من المتردى والناد (قول المتن بارسال الكلب) أى ونحوه اه نهاية (قوله صاحب البحر الح) عبارة المغنى وهو بغير همز نسبة لرويان من بلاد طبرستان عبد الواحد ابو المحاسن شافعى زمانه صاحب البحر وغيره القائل لو احرقت كتب الشافعى امليتها من حفظى اه (قوله فى أنه) أى للشاشى لم يصححه أى الخلية (قوله وفارق السهم بانه الح) عبارة غيره والفرق ان الحديد يستباح به الذبح مع القدرة بخلاف فعل الجارية اه (قوله يعنى امكن الح) عبارة المغنى (نتيجه) كلامه يفهم انه متى امكن وتيسر ذلك كان غير مقدور عليه وليس مراد ابل لا بد من تحقق العجز عنه فى الحال اه (قوله أى الصيد) أى قوله للحديث فى النهاية (قوله بمهمله ثم نون) عبارة المغنى بمهمله ونون بخطه من العون ويجوز قراءته بمجمعة ومثلثة من الغوث اه (قول المتن بمن يستقبله) أى مثلاه معنى (قول المتن فقدور) أى حكمه كحيوان مقدور اه معنى (قوله اما اذا تعذر لحوقه حالا) أى بحسب العرف كان لا يدرك فى ذلك الوقت ولو بشدة العدو وراه ولا تترك ربما استغنى عن محل آخر فيدركه فى غير الوقت الذى نذ فيه فلا يكلف الصبر الى صيرورته

(قوله ان قدر عليه) أخرج ما إذا لم يقدر وسيعلم حكمه بما يأتى (قوله أو غيره) هل يشترط اذن المالك له وقد يقال لا كالأو ذبح حيوانا بغير اذن مالكه فانه يحل كما هو ظاهر (قوله بان حله من حيث هو الح) يتأمل فيه

(وصححه الرويانى) صاحب البحر عبد الواحد ابى المحاسن فخر الاسلام (والشاشى) صاحب الخلية محمد بن أحمد فخر الاسلام تلميذ الشيخ أبى اسحاق والنزاع فى انهم يصححه لا يثبته اليه (والله اعلم) وفارق السهم بانه تباح به الزكاة مع القدرة بخلاف نحو الكلب (ومضى تيسر) يعنى امكن ولو بعسر (الحوقه) أى الصيد والناد (بعدها واستعانة) بمهمله ثم نون او بمجمعة ثم مثلثة (بمن يستقبله) فقدور (عليه) فلا يحل إلا بذبحه فى مذبحه أما اذا تعذر لجوفه حالا فيحل باى جرح كان كما مر (ويكنفى فى) الصيد المتوحش (والنادو المتردى

جرح بفضي إلى الزهوق) كيف كان (٣٢٠) لأحدث الصحيح لو طغت في فخذها لأجزاك أي المتردية أو المتوحشة كما قاله أبو داود

والناد في معنى المتوحش (وقيل يشترط) جرح (مذفق) أي قاتل حالاً نعم إرسال الجارحة لا يشترط فيه تذييف جز ما لو تردى بعير فوق بعير فنفذ الرمح من الأعلى للأسفل حلاوان جهل ذلك كما لو نفذ من صيد إلى آخر (ولما أرسل سهماً أو كلباً أو طائراً على صيد) أو نحو ناد بما مر (فاصاه ومات فان لم يدرك فيه حياة مستقرة) قبل موته (أو أدركها) قبل موته (وتعذر ذبحه بلا تقصير) منه (بان سل السكين) أو اشتغل بطلب المذبح أو بتوجيه القبلة أو وقع منكسراً فاحتاج لقلبه ليقدّر على الذبح (فمات قبل إمكان) لذبحه (أو امتنع منه بقوته أو حال بينه وبينه حائل كسبح) ومات قبل القدرة عليه حل) لعذره وكذا لو شك هل تمكن من ذبحه أولاً أي إحالة على السبب الظاهر ويستحب فيها إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة أن يمر السكين على مذبحه وتعرف بامارات كحركة شديدة بعد القطع أو الجرح أو تفجير الدم وتدفقه أو صوت الحلق أو بقاء الدم على قوامه وطبيعته وتكفي الأولى وحدها وما يغلب على الظن بقاؤها من الثلاث

كذلك ومنه ما لو أراذ به جرحاً ففترت منه ولم يمكن قدرته عليها لا بنفسه ولا بمعينه اه عش (قول المتن) بفتح الجيم مصدر جرحه، وأما بالضم فهو اسم عصام على الجأى أي الأثر الحاصل من فعل الجرح اه عش (قول المتن) بفضي) أي غالباً ٥٠ معنى (قوله) كيف كان) أي سواء أذف الجرح أم لا اه معنى (قوله) لأحدث الصحيح لو طغت) أي في جواب يارسول الله أما نكون الذكاة إلا في الحن واللثة اه نهاية (قوله) أي المتردية) تفسير لغير فخذها عبارة النهاية قال أبو داود هذا لا يصح إلا في المتردية والمتوحش اه (قول المتن) وقيل يشترط) أي في الرمي بسهم اه معنى (قوله) أي قاتل) إلى قوله وبفرق في المعنى إلا قوله أو نحو ناد بما مر وقوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما يغلب إلى فان شك (قوله) ولو تردى) إلى قول المتن ومات في النهاية (قوله) حلاً) وإن مات الأسفل بنقل الأعلى لم يحل ولودخل الطعنة إليه وشك هل مات بها أو بالنقل لم يحل كما هو قضية ما في فتاوى البغوي اه معنى (قوله) وإن جهل ذلك) أي وجود الأسفل (قول المتن) ولما إذا أرسل) أي الصائد كلباً أو طائراً أي معلماً اه معنى (قوله) أو نحو ناد) انظر ما المراد بنحو الناد عبارة النهاية أو بعير أو نحوه وتعذر لحوقه ولو بالاستعانة اه وهي ظاهرة (قول المتن) فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ أنه لو مات بالمزهق مع تمكنه من ذبحه فلم يفعل لم يحل اه سم ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك (قول المتن) فان لم يدرك فيه) أي الصائد في الصيد اه معنى (قوله) (منه) أي الصائد (قول المتن) بان سل السكين) أي كان سل الخ أضاف الزمان أو مشى له على هيئة ولم ياته عدوا اه معنى (قوله) بطلب المذبح الخ) أو بتناول السكين اه معنى (قول المتن) حل) أي في الجميع كما لو مات ولم تدرك حياته اه معنى (قوله) وكذا لو شك الخ) عبارة المعنى ولو شك بعد موت الصيد هل قصر في ذبحه أم لا حل في الاظهر لأن الأصل عدم التقصير اه (قوله) هل تمكن) أي هل كان متمكناً (قوله) أي إحالة الخ) أي حل إحالة الخ (قوله) على السبب الظاهر) وهو آلة الصيد من نحو السهم ونحو الكلب (قوله) ويستحب) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله وتدفقه إلى وتكفي وقوله وما تغلب إلى فان شك (قوله) فيما إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة) عبارة المعنى إذا وجد فيه حياة غير مستقرة اه (قوله) أن يمر السكين) كذا في النهاية وعبارة المعنى أن يذبحه وفي نسخة من النهاية أمر السكين على مذبحه ليربحه اه وهي مضمونة بعبارة الروضة فان لم يفعل وتركه حتى مات فهو حلال اه فتعين أن الكلام فيها فيه حياة لسكنها غير مستقرة بخلاف ما لم يبق فيه حياة بالكلية فلا معنى لأمر السكين عليه وإن أهمله عبارة الشارح اه سيد عمر وقوله عبارة الروضة الخ في النهاية مثله وقوله فتعين أن الكلام فيها الخ يصرح به ما فند من عبارة المعنى (قوله) وتعرف الخ) عبارة المعنى وللحياة المستقرة قرائن وأمارات تغلب على الظن بقاء الحياة فيدرك ذلك بالمشاهدة ومن أماراتها الحركة الشديدة الخ وعبارة النهاية والحياة المستقرة ما يوجب معها الحركة الاختيارية بقرائن وأمارات تغلب الخ وأما الحياة المستمرة فهي الباقية إلى خروجها بذبج ونحوه وأما حركة المذبح فهي التي لا يبقى معها سميع ولا ابصار ولا حركة اختيار اه (قوله) بعد القطع) أي قطع الحلقوم والمرى ونهاية ومعنى (قوله) أو الجرح) اسقطه المعنى والنهية فتأمل (قوله) أو تفجر الدم الخ) أي بعد قطع الحلقوم والمرى ونهاية ومعنى (قوله) أو تدفقه) الو أو فيه معنى أو كما عبر بها شرح الروض في موضع اه عش وقضية قول الشارح الآتي من الثلاث أنه بمعناه (قوله) وتكفي الأولى) أي الحركة الشديدة وحدها وما يغلب الخ ومحل ذلك كما يأتي قبيل قول المتن إذا لم يتقدمه ما يحال عليه الهلاك (قوله) فان شك الخ) أي في حصول الحياة المستقرة ولم يترجح وكذا إدخال ظن حرم نهاية ومعنى (قوله) ولا يشترط عدو) أي سرعة سير من الرمي والمرسل بكسر السين عش وسم ورشدي

(قوله) (قوله) فاصابه) شامل لما إذا كانت الإصابة بجرح مزهق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ أنه لو مات بالمزهق بعد تمكنه من ذبحه فلم يعمله لم يحل (قوله) ولا يشترط عدو) من الصائد الآخر فان شك فكعدمها ولا يشترط عدو بعد أصابه سهم أو كلب ويفرق بينه وبين وجوب عدو توقف عليه إدراك الجمعية على خلاف فيه بانه ثم لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهناك حصل منه ذلك وهو إرسال السكاب أو السهم إليه فلم يكلف غيره

وأيضاً فهذا يكتر حتى في الوقت الواحد فكلاب العدو في كل مرة اثبتت مشتملة لئلا تختمل بخلافه ثم قيل قوله فأصابه ومات لا يستقيم جملة مرردا للتقسيم الذي من جهته ما إذا أدركه وبه حياة مستقرة اه وهو غير سديد فانه عطف مات بالواو المصرة بانه وجدت اصابة وموت وهذا صادق بالاذاتحمله ما حياة مستقرة أولاً (وإن مات انقصيره بان لا يكون معه سكن) (٣٢١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤنث سميت بذلك لانها تسكن حرارة

الحياة ومديّة لانها تقطع مدتها (او عصبت) منه ولو بعد الرمي (او نشبت) بفتح فكسر (في الغمد) أي الغلاف بان علقت فيه وعسر اخر اجها منه ولو لعارض بعد اصابته لكن بحث البلقيني فيه وفي الغصب بعد الرمي انه غير تقصير (حرم) لتقصيره وقد يشكل غصب سكينه باحالة حائل بينه وبينه كما مر وقد يفرق بانه مع الحائل لا يعد قادراً عليه بوجه بخلافه مع عدم السكين ثم رأيت من فرق بان غصبها عائد اليه ومنع الحائل عائد للصيد وهو معنى ما فرقت به والالم يتضح (ولورماه ففده نصفين) يعني قطعتين ولو متفاوتتين كما يفيد ما ذكره في اباثة العضو وافهم تعبيره بالفقدانه لم يبق في أحدهما حياة مستقرة (حلا) لحصول الجرح المذقق (ولو ابان منه عضوا) كيد (بجرح مذقق) أي قاتل له حالا (حل العضو والبدن) أي باقيه لما سر ان محل ذكاته كل البدن (او) ابانه (بغير مذقق) ولم يزنه (ثم ذبحه او جرحه جرحاً آخر مذققاً حرم العضو) لانه ابين من

(قوله) وأيضاً فهذا أي الاصطلاح (قوله) بخلافه ثم أي العدو في ادراك الجمرة وكان الاولى استقاط ثم وارجاع الضمير إلى الادراك (قوله) قيل زافقه المغنى (قوله) الذي من جهته عبارة المغنى فان منها ادراكه بالحياة المستقرة والميت لا حياة فيه وعبارة المحرر والشرح والروضة فاصابه ثم ان ادرك الصيد حيا الخ اه (قوله) وهو أي الاعتراض المذكور (قوله) فانه أي المصنف (قوله) اولاً فيه تأمل والاولى ان يقول بما تخللت الحياة المستقرة بينهما وما لا (قول المتن لتقصيره) أي الصائد بان أي كان اه معنى (قوله) تذكر إلى قوله وهو معنى في النهاية إلا قوله بانه إلى بان غصبها (قوله) وتؤنث) وقد استعملها المصنف هنا حيث قال معه سكن ثم قال غصبت واستعمل التذكير فقط في قوله وبدد ولو كان بيده سكن فسقط اه معنى وفيه نظر (قوله) ومديّة عطف على ذلك (قول المتن او غصبت) بضم المة جملة اوله أي اخذها منه غاصب ولم تكن محدودة او ذبح بظهرها اه معنى (قوله) بفتح إلى قوله ولو لعارض الخ زاد المغنى بعده ما نصح نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعبير بالتقصير نبه على ذلك الزركشي اه (قول المتن في الغمد) بغير معجمة مكسورة ومعنى ومحل (قوله) ولو لعارض كحرارة اه ع ش (قوله) لكن بحث البلقيني الخ) عبارة النهاية نعم رجح البلقيني الحل فيما لو غصبت بعد الرمي او كان الغمد معتاداً غير ضيق فعلى لعارض اه وصنيعه يشعر باليل إليه وهو وجه اه سيد عمر وقال ع ش قوله او كان الغمد معتاداً الخ معتمد اه (قوله) فيه أي النشب لعارض بعد الاصابة عبارة المغنى نعم لو اتخذ للسكين غمداً معتاداً فنشبت لعارض حل كما يفهمه التعبير بالتقصير نبه على ذلك الزركشي اه (قوله) لتقصيره) لان من حق من يعانى الصيد أن يستصحب الآلة في غمده واقف وسقوطها منه وسرقتها تقصير معنى ونهاية (قوله) وقد يفرق الخ) هذا لا يأتى على ما بحثه البلقيني من ان غصبها بعد الرمي لا يمنع الحل فان فيه التسوية بين الغصب والحيلولة نعم ان كانت الحيلولة قبل الرمي احتيج إلى الفرق اه ع ش (قوله) بان غصبها عائد اليه) أي وصف له بكونها غصبت منه فنسب لتقصير اه ع ش (قوله) ولا الخ) أي وان لم يرد به ما فرقت به (قول المتن ولورماه) أي الصيد ففده أي قطعه نصفين أي مثلاً مغنى (قوله) يعني إلى قول المتن وذكاة في المغنى إلا قوله كما يفيد إلى المتن (قول المتن حلا) لكن ان كانت التي مع الرأس في صورة لتفاوت أقل حل بلا خلاف فان ذلك يجري مجرى الذكاة وإن كان العكس حلاً ايضاً خلافاً لا في حقيقته وهو احدى الروايتين عن احمد اه معنى (قول المتن ولو ابان منه) أي ازال من الصيد اه نهاية (قوله) أي قاتل له حالا) عبارة النهاية بنحو سيف ومات في الحال حل العضو الخ اما إذا لم يميت في الحال وامكنت ذكاته وتركه حتى مات فلا محل اه (قوله) لما سر) أي اتفاني قوله ويكتفي في الصيد المتوحش والنادخ (قوله) ان محل ذكاته) أي نحو الصيد (قوله) بالذبح) أي في الصورة الاولى أو التذفيف أي القائم مقام الذكاة في الصورة الثانية اه معنى (قوله) أما إذا أزمته) أي بالجرح الاول في الصورة الثانية وقوله فيعتين الذبح أي لا يجزى الجرح الثاني لانه مقدور عليه معنى ونهاية (قول المتن حل الجرح) أي العضو والبدن اه معنى (قول المتن وقيل يحرم العضو) واما باقى البدن فيحل جزاً ما اه معنى (قوله) وهو الاصح) إلى قوله قال بعضهم في النهاية (قوله) وهو الاصح) وهو المعتمد اه نهاية (قوله) وغيرها) أي الشرحين والجموع عن نهاية ومعنى (قوله) لانه ابين من حى) فاشبهه ما لوقطع اليه شاة ثم ذبحها لتحل الالية نهاية ومعنى (قول المتن قدر عليه) أي وفيه حياة مستقرة وقت ابتداء ذبحه اه معنى (قول المتن يقطع كل الحاقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

(قوله) يقطع كل الحاقوم الخ) لو خلق له رأسان وعنقان وفي كل عنق حلقوم ومرى فينبغي ان يقال ان

احسنه فيعتين الذبح (فان لم يتمكن من ذبحه ومات بالجرح) الاول (حل الجرح) لان الجرح السابق كذبح الجملة (وقيل يحرم العضو) وهو الاصح كافي الروضة وغيره لانه ابين من حى (وذكاة كل حيوان) برى وحشى أو انسى (قدر عليه يقطع كل الحلقوم وهو مخرج النفس) يعني

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرىء من كل عنق وإن كان أحدهما زائداً فإن علم فالعبرة بالأصلي وإن أشبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لا احتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالأقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي وكذا الأضحية فالوخلق له مريتان ولو خلق حيوانان ملتصقان وملكا على التعيين لشخصين فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام وألا فيه نظراً والاول غير بعيد اه سم (قوله ومنه) أي الحلقوم (قوله الثاني) أي المرتفع (قوله المتصل) أي كالم متصل فهو كناية عن القرب والأفلا اتصال حقيقة كما هو مشاهد (قوله بالفم) أي آخره (قوله ويسمى الحرقدة) وهي بفتح الحاء والقاف عقدة الحنجور اه قاموس (قوله فيه) أي المستدير (قوله أن لم ينخرم منه الخ) يعني إن لم يبق منه جزء لم يهر السكين عليه ولم ينقص منها (قوله لاسيما كلام الأنوار) عبارة الخامسة قطع تمامها ولو ترك منها أو من أحدهما شيئاً وأن قل ومات الحيوان أو انتهى إلى حركة المذبوح ثم قطع الباقي حرم وكذا لو خرج السلاح من رأسهما أو من رأس أحدهما ولو أمر السكين ملتصقا باللحيتين فويق الحلقوم والمرىء وأبان الرأس حرم اه (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الرأس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرىء انتهى سم (قوله والخارج عنه) أي عن المستدير عطف تفسير لآخر اللسان (قوله ويسمى) أي آخر اللسان الخ (قوله وراء الحرقدة الخ) أي في جهة الرأس (قوله وكل المرىء) ولا بد من مباشرة السكين لها حتى ينقطعاً فلو قطع من غيرهما كان قطع من الكتف ولم تصل للحلقوم والمرىء لم يحل المذبوح (فرع) يحرم ذبح الحيوان غير المأكول ولو لا راحته كالحمار الزمن مثلاً اه ع ش (قوله بالهزم) على وزن أميراه قاموس عبارة المغني بفتح ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله (قول المتن مجرى الطعام) أي من الحلق إلى المعدة اه معنى (قوله والشراب) إلى قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المغني إلى قوله فلو ذبح إلى وجود الحياة وقوله خلافاً إلى ما خرج وقوله وانتهى إلى فعل (قوله موح) أي مسرع للموت ومسبل له (قوله حرم) سياقي عن ع ش ما يخالفه لكن بلا عزو (قوله وجود الحياة الخ) عطف على تمحض (قوله قاله الامام الخ) وفي زيادة الروضة في باب الاضحية ما يقتضي ترجيعه اه معنى (قوله وهو المعتد) خلافاً لظاهر صنيع النهاية (قوله إلى تمامه) أي الذبح بقطع الحلقوم والمرىء جميعاً (قوله وسياقي) أي في شرح وان يحذف حرفه (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتأنيته الخ يفيد انه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح واوضح من ذلك في

جراه دخولا وخروجاً قال بعضهم ومنه المستدير الثاني المتصل بالفم كيدل عليه كلام أهل اللغة وتسمى الحرقدة فتى وقع القطع فيه حل أن لم ينخرم منه شيء كما يدل عليه كلام الأصحاب لاسيما كلام الأنوار بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة بكسر الحاء والقاف كما في تكملة الصغاني وهذا وراء الحرقدة السابقة (و) كل (المرىء) بالهزم (وهو مجرى الطعام) والشراب وهو تحت الحلقوم لأن الحياة إنما تتعبد حالاً بانعدامها ويشترط تمحض القطع فلو ذبح بسكين مسموم بسم موح حرم ووجود الحياة المستقرة عند ابتداء الذبح خاصة قاله وهو المعتد خلافاً لمن قال لا بد من بقائها إلى تمامه وسياقي ندب اسراع القطع بقوة وتحامل ذهاباً وعوداً ومحلّه إن لم يكن بتأنيته في القطع ينتهي الحيوان قبل تمام قطع المذبوح إلى حركة المذبوح والواجب الاسراع فان تأني حينئذ حرم لتقصيره

كانا أصليين فلا بد من قطع كل حلقوم ومرىء من كل عنق وإن كان أحدهما زائداً فإن علم فالعبرة بالأصلي وإن أشبه بالأصلي لم يحل بقطع أحدهما لا احتمال أنه الزائد ولا بقطعهما إذ لم يحصل الزهوق بمحض الذبح الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التحريم كالأقارن الذبح جرحه أو نخسه في محل آخر ويحتمل أن يحل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريتان فينبغي أن يقال إن كانا أصليين وجب قطعهما وإن كان أحدهما زائداً فالعبرة بالأصلي فإن أشبه بالأصلي لم يحل بقطعهما ولا بقطع أحدهما على قياس ما تقرروا لو خلق حيوانان متعلقان وملك كلا واحد فهل لكل مالك ذبح ملكه أو فصله من الآخر وإن أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو منه أو منفعة كان للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة وإن أدى إلى تلف ملك جاره أخذ من قول ابن القطان أن للبدنين الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام وألا فيه نظراً والاول غير بعيد (قوله بخلاف ما إذا وقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه إلى جهة الفم ويسمى الحرقدة الخ) قال في الروض ولا يقطع أي الرأس بالصاق السكين باللحيتين أي فوق الحلقوم والمرىء (قوله ومحلّه) إن لم يكن بتأنيته في القطع الخ يفيد انه مع الثاني لا بد من قطع الجميع قبل الانتهاء لحركة مذبوح

وخرج بالقطع خطف رأس بنحو بندقة لانه في معنى الخلق وقدر عليه غيره وقد سرر بكل ذلك بعضه وانتهى الى حركة المذبح ثم قطع الباقي فلا يحل قول انه يضر بقاء يسير من احد هما الا للجدلة لان فرقهما وفي كلام غير واحد (٣٢٣) فترى على ما قاله الامام كما هو ظاهر

ان من ذبح بكال فقطع بعض الواجب ثم ادركه فورا آخر قائمه بسكين اخرى قبل رفع الاول يده حل سواء أوجدت الحياة المستقرة عند شروع الثاني ام لا وفي كلام بعضهم انه لو رفع يده لنحو اضطرابها فاعادها فورا وأتم الذبح حل أيضا ولا ينافي ذلك قولهم لو قطع البعض من تحرم ذكاته كوثى أو سبع فبقيت الحياة مستقرة فقطع الباقي كله من تحل ذكاته حل لان هذا امام فرع على مقابل كلام الامام واما الكون السابق محر ما قول الذبح من ابتداء الباقي فاشتراط الحياة المستقرة عنده وهذا وجه وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحل فهو اما مفرع على ذلك أو يحتمل على ما إذا أعادها لاعلى الفور ويؤيده افتاء غير واحد فما لو انقلبت شفرته فردها حالاً أنه يحل وأيده بعضهم بان النحر عرفا الطعن في الرقبة فيقع في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع الناحر جانباً ثم يرجع للآخر فيقطعه ومراً أن الجنين يحل بذبح امه اذا خرج بعضه

هذا ما يأتي في شرح الافلام قوله نعم لو تاني اه سم (قوله وخرج) الى قوله فعلم في النهاية (قوله خطف رأس) امصفور او غيره وقوله بنحو بندقة كنده اى فانه مينة نهاية ومعنى (قوله وقدر) اى فى اول الباب (قوله وبكل ذلك) اى كل الحلقوم والمرى (قوله بعضه الخ) عبارة النهاية ما لو قطع بعضه وانتهى الخ (قوله ثم قطع الباقي) فيه اشارة الى انه قطع البعض الاول ثم تراخى قطعه لئلا ينافي بخلاف ما لو رفع يده بالسكين واعادها فوراً واستمطت من يده فاخذها وتم الذبح فانه يحل كما عرج ما بين حجر وقولنا واعادها فوراً من ذلك قلب السكين لقطع باقي الحلقوم والمرى او تركها ادم حدثها او اخذ غيرها فوراً فلا يضرها عرش وعبارة سم قوله ثم قطع الباقي اى بعد ترك القطع لا مع تواليه ايضا اخذاً ما تقدم عن الامام ومن التعبير بتم اه (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور اخذاً من قوله الا فى انفا او يحتمل على ما الخ او مع وجود الحياة المستقرة اه سم (قوله سواء وجدت الحياة الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالسكال والثاني فتامله وسياق في شرح وأن يحذف شفرته ما ينبت في هامشة على مخالفتها لئلا ينافي الحياة المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله لنحو اضطرابها) اى كاضطراب الحيوان وسقوط السكين من يده (قوله فاعادها فوراً) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامل اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) اى ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقاء الحياة المستقرة حين شروع الثاني قولهم لو قطع البعض الخ اى المفيد لاشتراط بقائها حين شروع الثاني (قوله لان هذا الخ) علة لعدم المناقاة والمشار اليه قولهم لو قطع الخ (قوله فاول الذبح) اى الشرعى (قوله وكذا) اى لا ينافي ذلك (قوله على ذلك) اى مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) اى الحل المذكور (قوله وايده) اى الحل ويحتمل الافتاء (قوله فيقع) اى الطعن (قوله جانباً) اى من الحلقوم (قوله ومن) اى اول الباب ان الجنين الخ اى فهو مستثنى مما هنا عبارة المغنى وقد يدخل في قوله قدر عليه ما اذا خرج بعض الجنين وفيه حياة مستقرة لكن صحح في زيادة الروضة حله وسياق الكلام عليه مستوفى باب الاطعمة اه (قول المتن ويستحب قطع الودجين) ولا يسن قطع ما وراء ذلك اه معنى عبارة عرش والزيادة على الحلقوم والمرى والودجين قبل بحر متباليه لان زيادة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة كما يؤخذ مما ياتي في شرح وان يحذف شفرته (فرع) لو اضطرب شخص لكل ما لا يحل اكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبح يزيل العفونات ام لا لان ذبحه لا يبدد وقم في ذلك تردد في الافرب دم الوجرب لكن يذهبى انه اولى لانه اسهل لخروج الروح اه (قوله يفتح الواو) الى قوله وما افنضته في النهاية يفر الى قرأه الاعلى التحريم في المذبح الا قوله لما هلى المتن وقوله فحينئذ الى الان وقوله نعم الى ومن انه (قول المتن في صفحتى العتق) اى من مقدمه اه نهاية (قوله وهما الوريدان) اى فى الادى اه معنى (قوله اذهر) اى قطع الودجين (قول المتن ولو ذبحه) اى الحيوان المقدور عليه اه معنى (قوله لافيه من التعذيب) وللامدول عن محل الذبح اه نهاية (قوله

واوضح من ذلك قوله الا فى اخر الصفحة نعم لو تاني الخ (قوله ثم قطع الباقي) بعد ترك القطع لا مع تواليه ايضا اخذاً ما تقدم عن الامام ومن التعبير بتم (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل او بعد الرفع على الفور او مع وجود الحياة المستقرة (قوله ايضا قبل رفع الاول يده) يحتمل او يده على الفور اخذاً من قوله الا فى انفا او يحتمل على ما اذا أعادها لاعلى الفور (قوله سواء وجدت الخ) فعلم الفرق بين الذبح بالسكال والثاني فتامله هذا وسياق في الصفحة لانية ما نذبه في هامشه على مخالفتها لئلا ينافي الحياة المستقرة عند شروع الثاني (قوله فاعادها فوراً) ظاهره وان لم يبق حياة مستقرة ويدل عليه او يصرح به قوله ولا ينافي ذلك قولهم الخ فتامله (قوله ومن ان الجنين) اى اول الباب

وان كان فيه حياة مستقرة (ويستحب قطع الودجين) بفتح الواو والدال (وهما عرفان في صفحتى العتق) يحيطان بالحلقوم وقيل بالمرى وهما الوريدان لانه من الاحسان في الذبح المأمور به اذ هو اسهل لخروج الروح (ولو ذبحه من قفاه) او من صفحة عنقه (عصى) لما فيه من التعذيب (فان امرع) فى ذلك (بان قطع الحلقوم والمرى وبه حياة مستقرة) ولو ظنا بقرينة

كامر (حل) لان الذكاة صادقة وهو حي (ولا) تكن به حياة مستقرة حيثئذ بان وصل الحركه مذبح لما انتهى الى قطع المرى (فلا) يحل لانه صار ميتة قبل الذبح وما اقتضته العبارة من اشتراط وجود الحياة المستقرة عند قطعها جريدها عند ابتداء القطع هنا ايضا حيثئذ لا يضر انتهاء الحركه مذبح لما ناله بسبب قطع الغمائل ان افشى ما وقع الزبد به وجريدها عند ابتداء قطع المذبح نعم لو تأتى بحيث ظهر انتهاء الحركه مذبح قبل تمام (٢٢٤) قطعها لم يحل لتغيره من ان لم يشرع في قطعها مع الشروع في قطع الغمائل حتى التقي

القطعان حل غير مراد ايضا بل لا يحل كالموقارن ذبحه نحو اخر اخرج حشوته بل او غيره مما له دخل في الهلاك وان لم يكن مذقفا لانه اجتمع مع المبيح ما يمكن ان يكون له اثر في الازهاق والاصل التحريم بخلاف مسألة المتن لان التدفيف وجد منفردا حال تحقق الحياة المستقرة او ظن وجودها بقرينة نعم لو انتهى للحركة مذبح بمرض وان كان سببه اكل نبات مضر كفي ذبحه لانه لم يوجد ما يحال عليه الهلاك فان وجد كان اكل نباتا يؤدي الى الهلاك او انهدم عليه سقف او جرحه سبع او هرة اشترط وجود الحياة المستقرة فيه عند ابتداء الذبح فلم ان النبات المؤدى لمجرد المرض لا يؤثر بخلاف المؤدى للهلاك اى غالبا فيما يظهر اذ لا يحال الهلاك عليه الا حيثئذ وكذا ادخال سكنين باذن ثعلب مثلا لقطعهما داخل الجلد حفظا لجلده فانه حرام للتعذيب ثم ان ابتداء قطعها مع الحياة المستقرة حل والا فلا (ويسن

كامر) اى في شرحه واذا ارسل سهمها الخ (قوله لان الذكاة صادقة الخ) كما وقطع بدا الحيوان ثم ذكاه مغنى ونهاية (قوله تكن به حياة مستقرة) عبارة المغنى بان لم يسرع قطعها ولم تكن فيه حياة مستقرة اه (قوله لما انتهى الخ) بفتح اللام وشذ الميم (قوله عند قطعها) اى الحلقوم والمرى (قوله عند ابتداء القطع) اى قطعها اه سم عبارة المغنى عند ابتداء قطع المرى اه وهى اوضح (قوله حيثئذ) اى حين وجودها عند ابتداء القطع هنا وقوله لا يضر انتهاء الخ اى قبل تمام قطع الحلقوم والمرى به يدفع قول السيد عمر (قوله حيثئذ لا يضر) ينبغي ان يتامه اه (قوله لم يحل الخ) اى كامر انفا (قوله بل لا يحل الخ) يؤخذ من قوله الاق بخلاف مسألة المتن الخ ان محل عدم الحل هنا حيث لم يتحقق الحياة المستقرة ولم يظن وجودها بقرينة سيد عمر وفيه نظر (قوله كالموقارن الخ) عبارة النهاية ولا بد من كون التدفيف متمحضا بذلك فلو اخذ في قطعها وخر في نزع الحشوة او نخس الخاصرة لم يحل اه (قوله او ظن وجودها الخ) عبارة المغنى ولا يشترط العلم بوجود الحياة المستقرة عند الذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت بشدة الحركة وانفجار الدم وحل ذلك ما لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك فلو وصل بجرح الى حركة المذبح وفيه شدة الحركة ثم ذبح لم يحل وحاصله ان الحياة المستقرة عند الذبح تارة تيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فان شككنا في استقرارها حرم للشك وتغلبا للتحريم اه وفي عش بعد ذكر مثلها عن الروض وشرحه ما نصه اى بخلاف ما اذا وصل الى حركة المذبح وليس فيه تلك الحركة ثم ذبح فاشتدت حركتها او انفجرت دما فيحل اه (قوله نعم لو انتهى الخ) استدرك على قول المتن والا فلا (قوله وان كانت سببه الخ) خلافا للمغنى عبارته وان مرض او جاع فذبحه وقد صار آخر رمق حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار آخر رمق كان سببا للهلاك عليه فلم يحل كما جزم به القاضى مرة وهو احدثا احتماله في مرة اخرى وان جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله وانهمدم الى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله اشترط وجود الحياة الخ) فان ذبحت وفيها حياة مستقرة حلت وان تيقن موتها بعد يوم او يومين وان لم يكن فيها حياة مستقرة لم تحل اه نهاية وكذا في الروض مع شرحه الا انه قال وان تيقن هلاكه بعد ساعة اه قال ع ش قوله وان تيقن موتها بعد يوم الخ وكان الاولى ان يقول وان تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله لا يؤثر) قد مر ما فيه (قوله مثلا) الى المتن في النهاية الا قوله ابتداء الى قول المتن وللقبلة في المغنى الا قوله قيل يكره الى ظاهر عبارته وقوله خلافا الى المتن وقوله فان فرض الى المتن (قوله مثلا) اى فلو فعل ذلك بغيره كان الحكم كذلك اه معنى (قوله لقطعها) اى الحلقوم والمرى (قوله اى طعننا الخ) عبارة النهاية ويسن نحرا بل ونحوه مما طال عنقه وهو قطع اللبة اسفل العنق لانه اسهل الخ ولا بد في النحر من قطع كل الحلقوم والمرى كما جزم به المجموع اه وقوله وهو قطع اللبة الخ شامل كما ترى لقطعها عرضا بدون الطعن (قوله ومن ثم بحث ابن الرفعة الخ) جزم به النهاية بلا عزو كامر والمغنى مع العزو اليه (قوله كالاوز) والنعام والبطاه معنى (قوله وخيل) الى قوله وقيل في النهاية (قوله من غير كراهة) لكنه خلاف الاولى اه نهاية (قوله قيل الخ) واقفه المغنى كما اشرنا اليه (قوله مخصوص) اى كل منهما (قوله وليس كذلك الخ) عبارة المغنى وليس مراد بل (قوله عند ابتداء القطع) اى قطعها

نحرا بل اى طعننا بما له حد في منحرها وهو الوهدة التي في اسفل عنقها المسمى باللبة الامر به في سورة الكهوف وفي الصحيحين بحريان ولانه اسرع لخروج الروح لطول العنق ومن ثم بحث ابن الرفعة وتبعوه ان كل ما طال عنقه كالاوز كالابل (وذبح بقر وغنم) وتخل وحمار وحش وسائر الصيود للاتباع (ويجوز عكسه) اى ذبح نحو الابل ونحو البقر من غير كراهة وقيل يكره ونص عليه في الام قيل ان ظاهر عبارته ان ايجاب قطع الحلقوم والمرى وندب قطع الودجين مخصوص بالذبح وليس كذلك كافى المجموع وغيره خلافا لقضية كلام

البند نجي اه وهو عجيب مع قوله اول الباب اول الصريح في شمول الذكاة للنحر ايضا وقوله هنا وذكاة كل حيوان الخ يشملهما ايضا قال قول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكر سهو (و) سن (أن يكون البعير قائما) فان لم يتيسر فباركوا ان يكون (معقول ركية) وكونها اليسرى للتابع (و) ان تكون (البقرة والشاة) ونحوهما (مضجعة لجنبها اليسر) لما صرح في الشاة وقيس بها غير هاولكون اليسر أسهل على الذابح ويسن للاعرانابة غيره ولا يضجعها على يمينها (وتترك رجلها اليمنى) بلا شد لتستريح بتحريكها (وتشد باقي القوائم) لئلا تضرب فيخطيء الذبيح قال في البسيط ويجب الاحتراز عن حركتها ما أمكن حتى لا تحصل اعانة على (٣٢٥) الذبيح فان فرض اضطراب يسير لا يمكن الاحتراز عنه عادة

عقته عنه (وإن يجد) يضم اوله آله (شفرته) أو غيرها بفتح أوله وهي السكين العظيمة وكانها من شفر المال ذهب لا ذهابها للحياة سريعا وأثرها لانها الواردة في خبر مسلم وهو ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا القتل وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم شفرته وليرخص ذبيحته فان ذبح بكال اجزأ أن لم يحتاج القطع لقوة الذابح وقطع الحلقة والمرى قبل انتهائه لحركة مذبوح وندب امرار السكين بقوة وتحمل يسير ذهابا واياها وسقيها وسوقها برفق ويكره حد الآلة وذبح اخرى قبالتها وقطع شيء منها وتحريكها وسلمها وكسر عنقها ونقلها قبل خروج روحها (و) ان (يوجه للقبلة ذبيحته) للتابع وهو في الهدى والاضحية أكد أي مذبحها لا وجهها ليكنه

يجريان في النحر أيضا كما جزم به المجموع وحكاها في الكفاية عن الحاروي والنهاية وغيرهما (قوله وهو) أي القول المذكور (قوله مع قوله) أي المصنف (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله يشملهما الخ أي الذبيح والنحر ولو قال فانه يشملهما الخ يعطف وقوله هنا الخ على قوله اول الخ كان اسبك (قوله مع ذلك) أي مع القولين المذكورين للمصنف (قوله وكونها) إلى اثنين في النهاية (قول المتن والبقرة والشاة) أي حال ذبيح كل منهما اه معنى (قول اثنين مضجعة الخ) ويندب اضجاعها برفق اه نهاية (قوله ولكون اليسر أسهل الخ) أي في اخذه الآلة باليمين وامساك راسها باليسار نهاية ومعنى (قوله ويسن) إلى قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يضجعها الخ) أي يكره ذلك اه عثر (قوله حتى لا تحصل) أي الحركة وقوله اعانة مفعول له لقوله يجب الاحتراز الخ (قوله يضم اوله) إلى قوله ولكون هذا في النهاية الا قوله فان ذبيح إلى وندب وما سانه عليه (قوله بفتح اول) ويضم ايضا اه شوبري (قوله وأثرها الخ) أي والمراد هنا السكين مطلقا وانما أثر المصنف الشفرة لانها الخ اه نهاية (قوله فان ذبح بكال الخ) عبارة المغنى تنبيه لو ذبح بسكين كالحل بشرطين ان لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وان يقطع الحلقة والمرى قبل انتهائها إلى حركة المذبح اه (قوله وقطع الحلقة والمرى) عطف على لم يحتاج القطع الخ (قوله وقطع الحلقة والمرى) قبل انتهائه لحركة مذبوح هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند ابتداء قطعها فقط وهذا يخالف ما تقدم فيما لو ذبح بكال فقطع بهض الواجب ثم اتهمه آخر فور انه يحل وإن فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الاخير على ان الدم اخف منه وقوله فقد اكتفى في ذلك بوجوده عند ابتداء قطعها فقطع مع القطع فيها بكال وزوالها فيهما زمان القطع بذلك الكمال وكون الاتمام بفعل آخر ان لم يوجب ضعفا ما اوجب قوة الا ان يفرق بان الفرض ثم التميم بغير كال ولا يخفى ما فيه فان الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة المستقرة لا ينقدح ويمكن حمل ما هنا على ما مر بان يريد بقوله وقطع الحلقة والمرى معنى شرعى في قطعها فليتأمل فان قياس ما هنا تضعيف ما تقدم اه سم اقول وما مر عن المغنى آتفا كالصريح في عدم كفاية وجود الحياة المستقرة في ابتداء قطعها فالظاهر ضعف ما تقدم في الشارح والله اعلم (قوله بقوة) كذا في المغنى لكن عبارة ذالهاية برفق اه (قوله وسقيها) عبارة المغنى وان يعرض عليه الماء قبل الذبيح لان ذلك اعون على سهولة ساقها اه (قوله وسوقها) أي إلى المذبح اه نهاية (قوله وساقها) عبارة النهاية والمغنى ابانة راسها (قوله قبل خروج الخ) ظرف لقوله وقطع الخ وما عطف عليه على التنازع (قوله للتابع) ولانها افضل الجهات مغنى ونهاية (قوله أي مذبحها) إلى قوله ولا يقال في المغنى الا قوله ونصب الشبهة (قوله لم يكن الخ) علة لقوله إلى مذبحها لا وجهها (قوله ولكون هذا الخ) عبارة المغنى فان قيل اه لا كره كقول الالبلة اوجب بان هذه عبادة لهذا شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الاصابة) ويحصل اصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه بجري عن الشوبري (قوله وانما كره) إلى قوله فلا

(قوله وقطع الحلقة والمرى قبل انتهائه لحركة مذبوح) هذا يدل على انه لا يكفي وجود الحياة المستقرة عند

وهو الاستقبال المندوب له ايضا ولكون هذا عبادة ومن ثم سنت له التسمية فارق البول للقبلة وقول الاحياء يحرم بقارة الطريق ضعيف وغاية أمره أنه مكره كالبول فيها على ان الدم اخف منه (وأن يقول) عند الذبيح وكذا عند رمى الصيد ولو سكا وجردا وارسال الجارحة ونصب الشبكة وعند الاصابة (بسم الله) والافضل بسم الله الرحمن الرحيم ولا يقال المقام لا يناسب الرحمة لان تحليل ذلك لنا غاية في الرحمة بنا ومشروعة ذلك في الحيوان رحمة لما فيه من سهولة خروج روحه وانما كره تعذر ترك التسمية ولم يحرم لانه تعالى اباح ذبائح الكيايين وهم لا يسمون غالبا وقد امر صلى الله عليه وسلم فيما شك ان ذابحه سمي أم لا بأكلة فلو كانت التسمية شرطاً لما حل عند الشك والمراد بما لم يذكر اسم الله عليه في الآية ما ذكر عليه اسم الصنم بدليل وأنه لفسق إذا لاجماع منعقد على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم عليها ليس بفاسق فلا فرق

فرق في النهاية لإقوله غالباً والمراد إلى قوله ولو ذبح ما كولا في المغنى لإقوله فلا فرق إلى ويسن وقوله
ويأتى إلى المتن (قوله وإنما كره) عبارة المغنى ولا يجب فلو تركه أحمد أو سهو أحل وقال أبو حنيفة إن تعدد
يحل وإجاباً امتناب قوله تعالى حرمت عليكم الميتة والدم إلى قوله إلا ما ذكركم فباح المذكى ولم يذكر التسمية
وبأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله تعالى وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وهم لا يسمون
غالباً فدل على أنها غير واجبة اهـ (قوله بين جعل الواو) أى في قوله تعالى وأنه لفسق اهـ مغنى (قوله ولغيره)
أى للعطف (قوله في كل ذبيح الخ) أى كالعقيقة والهدى (قوله ويسلم) إلى قوله ولو قال في النهاية لإقوله
والقول إلى المأين (قول المأين ولا يقول باسم الله واسم محمد) عبارة الروض ولا يجوز أن يقول الذابح أى
والصائت كفى أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أى ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر كفى أصله للتشريك
فإن قصد التبرك فينبغى أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا يحل ذبيحة كتابى للمسيح
ومسلم لمحمد أو للكعبة أى مثلاً فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظم الكونهايت الله أول كونهم رسول الله جاز
انتهت وبه يعلم أن تسمية محمد على الذابح على الانفراد أو بالهاتف يحرم وإن أطلق ولا يحرم أن أراد التبرك
وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد التعظيم والعبادة
كفرو حرمت الذبيحة وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن قصد معه التعظيم والعبادة اهـ سم
وفي المغنى ما يوافقه (قوله أى يحرم عليه ذلك) أى القول لا المذبح ورشيدى وعش عبارة سم والحرام
هذا القول ولا فيحل أكل الذبيحة كما هو ظاهر اهـ (قوله التبرك) عبارة غيره لإيهامه التبرك وهو
أحسن إذ لا تبرك في الموتة التبرك فينبغى أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم يحرم أخذها مائياً
عن آصو وب الرافعى وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذاً من كلام الروض اهـ سم (قوله فلا
باسم) عبارة المغنى فإنه لا يحرم بل ولا يكره كما يحتمل شخبنا لهدم إيهامه التبرك (قوله وبحت الأذرع الخ)
عبارة المغنى قال الزركضى وهذا ظاهر في التجوى أما غيره فلا يتجه فيه اهـ (قوله فهم آسيان) أى الجر الرافع

ابتداء قطعهما فقط وهذا يخالف ما تقدم فيه ولو ذبح بكال فقطع بعض الواجب ثم آتمه آخر فوراً أنه يحل وإن
فقدت الحياة المستقرة عند شروع ذلك الأخير فقد اكتفى في ذلك بوجودها عند ابتداء قطعهما فقط مع
القطع فيهما بكال وزوالها فيهما من أن القطع بذلك الكال وكون الإتمام ثم بفعل آخر لم يوجب ضعفاً ما
أوجب قوة إلا أن يفرق بأن التسميم بغير كال ولا يفتى ما فيه فإن الفرق بين الكال وغيره بعد زوال الحياة
المستقرة لا ينقدح ويمكن حمل ما هنا على ما مر بأن يريد بقوله وقطع الحلقوم والمرى معنى شرع في قطعهما
فلتبطل فإن قياس ما هنا ضعيف ما تقدم (قوله ولا يقول باسم الله واسم محمد) عبارة الروض ولا يجوز
أن يقول الذابح أى والصائت كفى أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أى ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر
كفى أصله للتشريك فإن قصد التبرك فينبغى أن لا يحرم كقوله باسم الله ومحمد رسول الله برفع محمد ولا تحل
ذبيحة كتابى للمسيح ومسلم لمحمد أو للكعبة فإن ذبح للكعبة أو للرسول أعظم الكونهايت الله أول كونهم
رسول الله جاز اهـ وبه يعلم أن تسمية محمد على الذبح على الانفراد أو عطفه على اسم محرم إن أطلق ولا يحرم أن
أراد التبرك وتحل الذبيحة في الحالين وأما إذا قصد الذبح فإن أطلق حرم وحرمت الذبيحة وإن قصد
التعظيم والعبادة كفر وحرمت الذبيحة (قوله أى يحرم ذلك) أى والحرام هذا القول والافحل أكل
الذبيحة كما هو ظاهر (قوله للتشريك الخ) عبارة غيره لإيهامه التشريك وهى أحسن ويستشكل التحريم
هنا والكرهية في مطرنا بنوء كذا أو يمكن الفرق بأن الإيهام هنا أقرب لأن الانبياء وقع كثيراً التبرك
باسمائهم وعبادتهم بخلاف النوم وأعلم أنه لو قصد التشريك فينبغى أن يقال إن كان في التبرك بذكر اسمه لم
يحرم أخذها مائياً من تصوير الرافعى وإن كان في الذبح له حرم وحرم المذبح أخذاً من قول الروض
ولا تحل ذبيحة كتابى للمسيح ولا مسلم لمحمد أو للكعبة أى مثلاً قال في شرحه أن ذبح لذلك تعظيماً
وعادة كفر اهـ وبه يعلم الفرق بين إطلاق الذبح لما ذكر وإن يقصد معه التعظيم والعبادة

بين جعل الواو للحال
ولغيره ويسن في الاضحية
أن يكبر قبل التسمية ثلاثاً
وبعد ما كذلك وأن يقول
اللهم هذا منك واليك فتقبل
منى ويأتى ذلك في كل ذبيح
هو عبادة كما هو ظاهر (و)
أن (يصلى) ويسلم (على
النبي ﷺ) لأنه محل يسن
فيه ذكر الله تعالى فكان
كالأذان والصلاة والقول
بكرهتها بعيد لا يعول
عليه (ولا يقول بسم الله
واسم محمد) أى يحرم عليه
ذلك للتشريك لأن من حق الله
تعالى أن يجعل الذبيح باسمه
فقط كفى التبرك باسمه نعم
أن أراد أذبح باسم الله
وأ تبرك باسم محمد فقط
كما صوبه الرافعى ولو قال
بسم الله ومحمد رسول الله
بالرفع فلا بأس وبحت
الأذرعى تقييده بالعارف
والأفهام سيان عند غيره
ومن ذبح تقر بالله تعالى
لدفع شر الجن عنه لم
يحرم أو يقصد حرم

وكذا يقال في الذبيح للكبشة أو قدوم السلطان ولو ذبح ما كولا نأير أكاهم يحرم وان (٣٢٧) أتم بذلك (فصل) في بعض شروط

الآلة والذبيح والصيد
(يحل ذبيح مقدور عليه
وجرح غيره بكل محدد)
بتشديد الدال المفتوحة أى
شئ له حد (يخرج كحديد)
ولو في قلادة كلب أرسله
على صيد فجرحه بها وقد
علم الضرب بها والالم يحل
(ونحاس) ورصاص والتظير
فيه بعيد لان الفرض ان له
حدا يخرج (وذهب)
وفضة (وخشب وقصب
وحجرو زجاج) لان ذلك
اوحى لازهاق الروح قبل
تعبيره معكوس فصوابه
لا يحل المقدور عليه الا
بالذبح بكل محدد الخورد
بان الكلام هنا في الآلة
وكون المقدور عليه لا يحل
الا بالذبح فقدمه اول الباب
وأقول لو فرض أن هذا لم
يتقدم فالأيراد فاسد ايضا
لان مقابلة ذبيح المقدور
بجرح غيره الصريح في أن
الذبح قيد في الاول دون
الثاني يفهم ما أورده (الا
ظفر وسائر العظام)
للحديث المتفق عليه ما نهر
الدم وذكر اسم الله عليه
فكفوا ليس السن والظفر
أما السن فعظم وأما الظفر
فدنى الخيشة أى وهم كفار
وقد نهينا عن التشبه بهم
أى لمعنى ذاق في الآلة
التي وقع التشبه بها فلا يقال
بمجرد النهي عن التشبه
بهم لا يقتضى البطلان بل

في الحرمة (قوله وكذا يقال الخ) فان ذبح للكبشة أو للرسول تعظيما لكونها بيت الله أو لكونهم رسل الله جاز
قال في الروضة ولهذا المعنى يرجع قول القائل أهديت للحرم أو للكبشة اه معنى (قوله أو قدوم السلطان
الخ) عبارة المعنى ويحرم الذبيحة اذا ذبحت تقر بالى السلطان أو غيره لما مر فان قصد الاستبشار بقدومه فلا
باس كذبح العقيقة لولادة المولود اه (قوله وان اثم) ويظهر انه اذا لم يقصد طهارة نحو جلده
(فصل في بعض شروط الآلة والذبيح والصيد) (قول المتن بكل محدد) وينبغي ان من المحدد بالمعنى الذى
ذكره ما لو ذبح بخيط يؤثر مروره على حلق نحو العصفور قطعه كئثار السكين فيه فيحل المذبح فيه وينبغي
الاكتفاء بالمنشار المعروف الان (فائدة) يكفى الذبيح بالمدينة المسمومة فان السم لا يظهر له اثر مع القطع
اه ع ش محذوف ولا يخفى ان ما ذكره آخر الخائف لما مر في السواد بعد قول المصنف وهو مجرى الطعام الا
ان يحمل على سم غير مسرع للقتل وان ما ذكره اولاً من الاكتفاء بالخيط او المنشار ينبغي ان يقيد بما مر في
الذبح يسكين كالمن الشرطين والله اعلم (قوله بتشديد الدال) الى قوله وقد علم في النهاية (قول المتن يخرج)
أى يقطع اه معنى (قوله المتن كحديد الخ) أى محدد حدد ونحاس وكذا بقية المعطوفات معنى ونهاية
(قوله وعلم الضرب الخ) من التعليم كما صرح به الاسنى وت ع ش (قوله ورصاص) الى قوله قيل في النهاية الا
قوله والتظير الى المتن والى قوله وأقول في المعنى الا ذلك القول (قوله اوحى) أى اسرع اه قاموس (قوله
قيل تعبيره معكوس الخ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور
بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به الذبح فتأمل فانه حين ما ذكره
المعتز وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وهذا عجيب منه فانه حسن ظاهر غفل عنه
الشارح بقوله ورد الخ (قوله في الآلة) أى في بيان ما يحل به اه معنى (قوله قدمه اول الباب) أى
بقوله وذلك الجواب ان الما كولا بذبحه في حلق اولية ان قدر عليه اه معنى (قوله الصريح) في أن الذبح قيد
الخ) الصراحة بمنوعة قطعاً بل العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد جائز في الآخر والمقابلة
لا تنافي ذلك بل تحتمله فدعوى فساد الايراد فيه ما فيه اه سم أقول غاية ما هناك ان دعوى الصراحة
مبالغه وأما ما هو به كلام المحشى من المساواة وعدم ظهور المقابلة فيما قاله الشارح فكأثرة (قول المتن وسائر
العظام) ظاهرة دخول الصدف المعروف الذى يعمل به السكتان فلا يكفى وينبغي الاكتفاء به لان الظاهر
انه ليس بعظم فليراجع اه ع ش (قوله للحديث) الى قول المتن او اصابه في المعنى الا قوله أى لمعنى الى
والحكمة الى قول المتن فسقط في النهاية الا قوله والحكمة الى نعم وقوله بمعية كالة وقوله بضم العين أى
جانبه وقوله جرحه او لا وقوله ولا يحتاج الى المتن (قوله ما نهر الدم) أى اساله وقوله عليه أى على مذبحه
او المنهر المأخوذ من نهر بدليل قوله فكفوه أى المنهر بضم الميم وقبح الهاء وقوله ليس أى ما نهر الدم (قوله
واما الظفر الخ) هذا قد يقتضى ان الظفر ليس من العظام وهو مخالف لظاهر قول المصنف وسائر العظام اه
ع ش أقول والصريح قول المنهج الاعضاء كسن وظفر اه (قوله اما السن فعظم) واما الظفر الخ) والحق
بهما باقى العظام نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم نهى عن الاستنجاء به) وهل ينهى عن تنجيس العظم في غير
الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور اه سم عبارة المعنى فلرجع لنصل سهم عظما فقتل به صيد احرم
(تنبيه) قد يؤخذ من علة النهي عن الذبح بالعظم انه بطعموم الادمى اولى كان يذبح بحرف ر غيف محذاه

(فصل يحل ذبيح مقدور عليه الخ) (قوله قيل تعبيره معكوس الخ) أقول زعم ان التعبير المذكور معكوس
وهم وعكس لان تخصيص حل المقدور بالذبح علم من اول الباب وليس مقصود المصنف هنا الا بيان ما يحصل به
الذبح فتأمل فانه حسن ظاهر غفل عنه المعتز وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله (قوله
الصريح في أن الذبح قيد) الصراحة بمنوعة قطعاً بين العبارة محتملة لان يكون المذكور في كل واحد الجائزين
فيه والمقابلة لا تنافي ذلك بل تحتمله ففى دعوى فساد الايراد ما فيه (قوله ومن ثم نهى عن الاستنجاء به الخ)
هل ينهى عن تنجيس العظم في غير الذبح والاستنجاء ايضا للمعنى المذكور

ولا الحرمة في نحو النهي عن السدل واشتمال الصماء والحكمة في العظم تنجسه بالدم مع انه زاد الجن ومن ثم نهى عن الاستنجاء به

نعم نأب الكلب وظاهره لا يؤثر كما أتى فلا يرد على قوله وجرح ذئبه (المؤنل) بنية كذا أو (بأنل) بفتح القاف المشددة (أو قل عدد كبدية
وسوط وسهم بلا نه لولا - د) أنه لا أول ومن أنه الثاني أنل بثل - سهم له ل أو - د (أو) قل (سهم وسوط وجرح - سهم وأثر فيه
عرض السهم) بعنهم الذين أي جانبه (٣٢٨) (في مرور ومات بهما) أي الجرح وأثأير (أو الخنق بالحولة) وهي حبال أشد لصيد

ومات (أو أصابه سهم)
جرحه أولا (فوقع بارض
عالية كسطح كابدل له قوله
الآتي فسقط بالارض
وحينئذ فلا اعتراض عليه
ولا يحتاج لتصويره بماذا
لم يجرحه السهم) أو جبل
ثم سقط منه (فيهما ومات
(حرم) في السكل لقوله
تعالى والمخنقة والموقوذة
أي المقتولة بنحو حجر أو
ضرب ولا تنفي الأربعة الأول
مات بلا جرح وفيما عداها
الا لحنق لا يدرى ألموت من
الأول المبيح أو الثاني المحرم
فغلب المحرم (ولو أصابه
السهم) بالهواء) أو على
شجرة فجرحه وأثر فيه
(فسقط بارض ومات حل)
أن لم يصبه شيء من أغصان
الشجرة حال سقوطه عنه
ولا أثر لتأثير الأرض فيه
ولا لتدحرجه عليها من
جنب إلى جنب لأن الوقوع
عليها ضروري ومن ثم لو
وقع يثر بهما ماء أو صدمه
جدارا حرم أما إذا لم يؤثر
فيه فلا يحل جرحه أولا والماء
لطيره كالارض أن أصابه
وهو فيه وإن كان الرامي
بالرأوى هوائه والرأي
بسفينة مثلا فإن كان

(قوله نعم نأب الكلب الخ) عبارة المغنى والنهاية وهو لم يأتى أن ما تنبأه الجرح - بظفرها أو نابها - لال
فلا حاجة إلى استنباطه (قول المتن أو قل عدد) وبه لم يأتى أن المقتول بثل الجرح - كذا - قول بجر - ها
أه نهاية (قوله الأول) أي للمثمل وقوله ومن أنه الثاني أي القتل بثل عدد (قوله كابدل له الخ)
عبارة النهاية بديل قوله أو جبل أه (قوله الآتي الخ) هلاقل كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا أيضا
أه سم (قوله فلا اعتراض عليه الخ) عبارة المغنى به ذكر ما يوافق كلام الأشارح فهو ما إذا أصابه
سهم فوقع بارض فقد اختلف كلام الأشارح في تصويره فمنهم من صور به ما إذا أصابه السهم في الهواء ولم يؤثر
فيه جرحا بل كسر جناحه فوقع فاته لا يحل كما أتى في كلامه ومنهم من صور به ما إذا جرحه جرحا وثرا
ووقع بارض عالية ثم سقط منها وجرحه من صور الموت بسبب ذلك لا يدرى بأيه مامات وهذا هو الظاهر
ولو ذهب إلى الجرح والروضة بوقعه في طرفه - سطح كان أولى ولا بد في تصويره بالارض والجبل بأن يكون فيه
- حياة مستقرة أما إذا انتهاه السهم إلى حركة مذبذبة فلا أثر لصدمة الارض والجبل أه (قول المتن منه)
أي ما وقع عليه من أرض أو جبل (قوله فيهما) أي في المستثنين أه معنى (قوله في الأربعة الأول) يتأمل
أه سم أقول ويندفع الباطن بقول المغنى ومنه أي القتل بثقل عدد السكين السكال إذا ضمت بالتحامل
عليهما أه فالأربعة الأول البنية والسوط والسهم وثقل عدد (قوله لا يدرى الخ) عبارة النهاية
والمنفى مات بسبب ذلك ويحرم تغلب الثاني لأنه الأصل في الميتات أه (قوله أو على شجرة) أي قوله قال
الأذرى في المنفى والنهاية (قوله فجرحه) راجع السكل من المعطوفين وسيد كر عترزه (قول المتن ومات)
أي قبل وصوله الأرض أو بعده أه معنى (قوله أن لم يصبه شيء الخ) أي أن أصاب غصنه ثم وقع على الأرض
حرم نهاية ومعنى أي لا حتمل أن موته بالغصن ومنه يؤخذ أنه لا بد في الغصن من كونه يمكن إحالة الهلاك
عليه لظلمته مثلا عش قوله من كونه الخ لعل الأول أن يكون له دخل في الهلاك فليراجع (قوله
سقوطه عنه) أي عن الشجرة فكان الظاهر التانيث (قول ضروري) أي فغنى عنه نهاية ومعنى (قوله
أما إذا لم يؤثر الخ) محتمز قوله المار وأثر فيه عبارة النهاية فلولا لم يجرحه بل كسر جناحه فوقع ومات أو جرحه
جرحاً لا يؤثر فعطل جناحه فوقع ومات لم يحل لعدم مبيح بحال. ومنه عليه أه (قوله والماء لطيره الخ) كذا
في المغنى وعبارة النهاية فإن رمى طيرا على وجه الماء الخ قال عث قوله فإن رمى الخ هذا التفصيل ذكره
الزبدي في طير الماء دون غيره وكلام الأشارح يقتضي أنه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل أه وسياتي
ما يتعلق بما هنا (قوله كالارض) أي لغير طير الماء أه معنى (قوله أن أصابه وهو فيه) أي أصاب السهم
طير الماء حاله كون الطير في الماء ومات فيحل (قوله وإن كان الخ) غاية (قوله أو في هوائه الخ) عطف على
قوله فيه عبارة المغنى وإن كان الطير في هواء الماء فإن كان الرامي في الماء ولو في نحو سفينة حل أو في البر حرم
أه (قوله فإن كان خارجه) عبارة المغنى ولو كان الطير خارج الماء فمات فوقع في الماء سواء كان الرامي في
الماء أم خارجه حرم أه (قوله أو بهوائه الخ) عطف على خارجه وهو محتمز قوله أو في هوائه والرأي الخ
(قوله والافو غريق الخ) وقضية كلامهما أن طير البر ليس كطير الماء فيما ذكر لكن البغوى في تعليقه
جعل مثله فإن حمل الإضافة في طير الماء في كلامهما على معنى في فلا مخالفة وهذا أولى قال الماوردي وأما
الساقط في النار فخرام أه معنى ويوافق هذا الحل تعبير النهاية المار اتفاقا البجيرى ما نصه ونقل سم عن
مران المراد بطير الماء ما يكون فيه أو في هوائه حاله الرمي بجمل الإضافة على معنى في أه (قوله واعتمده وحمل
(قوله كابدل له قوله الآتي) هلاقل كابدل له رجوع قوله ثم سقط لهذا أيضا (قوله ولا تنفي الأربعة الأول)

خارجا ثم وقع فيه أو بهوائه والرأي بالبر حرم هذا كله حيث لم ينه السهم لحركة مذبوح والام يؤثر شيء مما ذكر وحيث لم
ينغمسه السهم أو ينغمس لثقل جثته في الماء قبل انتهائه لحركة مذبوح والافو غريق قاله الأذرى ونقل البلقيني عن الزا
عن عامة الأصحاب أنه متى كان الطير في هواء الماء حل وإن كان الرامي في البر واعتمده وحمل الخبر الظاهر في تحريره على غير طير الماء

وطيره الذي ليس هو انه (نتيه) اتي المصنف بمحل رمى الصيد بالبندق لانه طريق الى (٣٢٩) الاصطياد المباح وقال ابن عبد السلام ومجلى

والموردى يحرم لان فيه
تعريض الحيوان للهلاك
ويؤخذ من علمتهما اعتماد
ظاهر كلامه في شرح مسلم
من حل رمى طير كبير لا
يقتله البندق غالبا كاللاوز
بخلاف صغير قال الاذري
وهذا مما لا شك فيه لانه
يقتلها غالبا وقتل الحيوان
عينا حرام والكلام في
البندق المعتاد قديما وهو ما
يصنع من الطين اما البندق
المعتاد الآن وهو ما يصنع
من الحديد ويرمى بالنار
فيحرم مطلقا لانه محرق
مذنب سريعا غالبا ولو في
الكبير نعم ان علم حاذق انه
لنما يصيب نحو جناح كبير
فثبتته فقط احتمال الحل
(ويحل الاصطياد) المستلزم
لحل المصاد المدرك ميتا او
في حكمه (بجوارح السباع
والطير ككلب وفهد) ونمر
قبلا للتعليم وان سلم ندوره
ولا فلا وعليه يحمل تناقض
الروضة والمجموع (وباز
وشاهين) لقوله تعالى وما
علمتم من الجوارح أى
صيدا أما الاصطياد بمعنى
اثبات الملك على الصيد
فيحصل باى طريق تبسر كما
يأتى (بشرط كونها معللة)
للآية (بأن يزرع جارحة
السباع بزر صاحبه) أى
من هو بيده ولو غاصبا كما
هو ظاهر شعر أيته منصوصا

(الح) أى البقنى (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (هنا يدل على أن المراد بطير الماء ما شأنه أن يكون فيه
وان لم يلزمه لا مجرد ما يتفق حوله فيه أوفى هو انه اسم (قوله) ويؤخذ من علمتهما (الح) هذا التفصيل
هو المعتد انتهى شيخنا الزيادى اقول وكالرمى بالبندق ضرب الحيوان بعسا ونحوها وان كان طريقا
لوصول اليه حيث قدر عليه بغير الضرب كما يقع في امساك نحو الدجاج فانه قد يشق امساكها فجرد ذلك
لا يبيع ضربها فانه قد يؤدى إلى قتلها وفيه تعذيب مستغنى عنه وكل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي
منعه منه فتنبه له ع ش (١) قوله اعتماد ظاهر كلامه (الح) (قوله) بخلاف صغير (كالا صانير وصغار
الوحش فيحرم معنى وعش اعتمده المغنى ايضا (قوله) وهذا) أى التفصيل المذكور او قوله بخلاف
صغير (قوله) يقتلها) أى الصغير فكان الظاهر التذكير (قول) اثنان ويحل الاصطياد (الح) لو علم خنزيرا
الاصطياد حل الصيد وان حرم من حيث الانتفاء بحته الطبلاوى واقره سم على المنهج اه ع ش (قوله)
المستلزم) أى حل الاصطياد دلى حذف المضاف عبارة المغنى أى اكل المصاد بالشرط الاق غير المقدور
عليه اه (قوله) المدرك (الح) أى حيث لم تكن فيه حياة مستقرة بان ادركه ميتا اوفى حركة المذبوح اه
معنى (قول) اثنان بجوارح السباع) جمع جارح وهو كل ما يجرح سمي بذلك لجرحه الطير بظفره أو نابيه اه
معنى (قوله) قبلا للتعليم) لى مراده بهذا بيان ما قبل التعليم من هذا النوع والافناط الحل كونه معلما
بالفعل لا بقوله اه رشيدى (قوله) ندوره) أى قبول الفهد والنمر للتعليم (قوله) والا لالا) أى وان لم يقبل
التعليم فلا يحل الاصطياد بهما (قوله) وعليه (الح) أى على هذا التفصيل (قوله) وعليه يعمل (الح) عبارة المغنى
قال في المجموع وقوله في الوسيط فريسة الفهد والنمر حرام غلط مردود وليس وجهها في المذهب بل هما
كالكلب نص عليه الشافعى وكل الاصحاب انتهى فان قيل قد صرحا في الروضة واصحابنا بعد النمر في
السباع التى يحل الاصطياد بها وقالوا في كتاب البيع لا يصح بيع النمر لانه لا يصلح للاصطياد اجيب بان
ما ذكر في البيع في نمر لا يمكن تعليمه وما هنا علم لانه فاذا كان معلما او امكن تعليمه صح بيعه اه (قوله) لقوله
تعالى) إلى اثنان في المغنى (قوله) أى صيدها) أى صيده اه ع ش فكان الاولى تذكير الصغير (قوله)
فيحصل (الح) أى فلا يختص بالجوارح بل يحصل (الح) (قوله) كما يأتى) أى فى الفصل الاق (قول) اثنان بشرط
كونها معللة ولو لم يعلم الجوى اه نهاية (قوله) أى تنف) إلى قوله وكذا هو فى المغنى لا قوله ومن لازم
إلى اثنان (قوله) فلو انطلق بنفسه لم يحل (الح) قال في شرح الروض واشترط ان لا ينطق بنفسه لانه لو انحل
كاسياتى في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله انتهى ثم قال فى الروض فرع وان استرسل المعلم بنفسه
فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل انتهى وبه يعلم انه لا ينبغي الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق
نسبته اليه فليتأمل ثم انظر جزءنا ببيان فساد التعليم مع قوله الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه

يتأمل (قوله) وطيره الذي ليس هو انه (هنا يدل على أن المراد بطير الماء ما شأنه أن يكون فيه وان يلزمه
لا مجرد ما يتفق حوله فيه أوفى هو انه (قوله) فلو انطلق بنفسه لم يحل (الح) قال في شرح الروض واشترط
ان لا ينطق بنفسه لانه لو انحل كما سياتى في كلامه لا للتعليم كما اقتضاه كلام اصله اه ثم قال فى الروض
فرع وان استرسل المعلم بنفسه فاكل من الصيد لم يخرج عن كونه معلما ولا يحل اه وبه يعلم انه لا ينبغي
الجزم ببيان فساد التعليم واطلاق نسبته اليها فليتأمل ثم انظر جزءنا ببيان فساد التعليم مع قوله
الاق ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والاقتى فيما بعد
ظهور التعليم (قوله) فلو انطلق بنفسه لم يحل كما سيذكره) أى ببيان فساد تعليمه لكونه مشكلا كما قاله
عن الامام وعبارة الروضة وذكر الامام ان ظاهر المذهب انه يشترط ايضا ان ينطق باطلاق
صاحبه وانه لو انطلق بنفسه لم يكن معلما ورآه الامام مشكلا من حيث أن الكلب دلى أى صفة
كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو دلى كلب الجوع يهدد انفكاكه اه

(٤٢) - شروانى وابن قاسم - تاسع) للشافعى رضى الله عنه أى يقف بايقافه ولو بعد شدة عدوه (ويسترسل بارساله)

أى يهيج باغرائه لقوله تعالى مكلمين أى مؤتمرين بالامر متتهين بالنهى ومن لازم هذا أن ينطق باطلاقه فلو انطلق بنفسه لم يحل

كما سجد كره (ويذكر الهيد) أي يحبسها صاحبها فإذا جاهدته في عنه (ولا ياكل منه) بعد إمساكه قبل قتله أو بعده ولو من نحو جلده لانهو شره للنهي الصريح عن الاكل بالاكل منه وكادله من مقاتلته دونه وكذا لو هرب في وجهه عند اخذه الصيده منه كما يحتمل ابن الرفعة قال لان من شرائط التعليم في الابتداء أن لا يهرق في وجهه صاحبها ويترجعه أن عمله إن كان هربه للطبع فيه لا لمجرد عادة وظاهر كلامهم هنا أنه لا فرق بين اكله عقب إمساكه أو بعده وإن طال (٣٣٠) الفصل وعليه في فرق بينه وبين ما يأتي قريبا بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم ما لا يغتفر

بنفسه في تعليمه إلا أن يكون هذا في ابتداء التعليم والآتي فيها بعد ظهور التعليم اه سم وصنيع النهاية والمغنى كالصريح في أن اكله مما استرسل عليه بنفسه لا يقدح في كونه معلما مطلقا (قوله) كما سجد كره) عبارة الروضة وذكرا لامامنا ظاهر المذهب أنه يشترط أيضا أن يطاق باطلاق صاحبها وأن لا يوافق بنفسه لم يكن معلما ورآه الامام شكلا أي من حيث أن الكلب على أي صفة كان إذا رأى صيدا بالقرب منه وهو على غلبة الجوع يهدد انكشافه اه سم (قوله) أي يحبسها) إلى قوله وكذا في النهاية إلا لقوله للنهي إلى وكالاه (قوله) أي يحبسها صاحبها ولا يحل له يذهب مغنى ولا يفتقر به في (قوله) تحلى عنه) عبارة المغنى والنهاية تحلى بينه وبينه ولا يفتقر عنه اه (قوله) أو بعده) عبارة النهاية والمغنى عقبه اه (قوله) ولو من نحو جلده) كمشوت وأذنه وعضه نهاية ومغنى (قوله) لا نحو شره) كمشوته وريشه نهاية ومغنى (قوله) اكلت) أي الجارسة (قوله) مقاتلته دونه) أي منع الصائد من الصيده اه معنى عبارة النهاية ولو أراد الصائد اخذه فاقامته وصار يفصل دونه ويأكله اكل منه اه (قوله) لو هرب) أي صوت دون التباح قاموس (قوله) أن لا يهرق) بضم الهاء وكسره (قوله) أن عمله) أي البحث قوله فيه أي الصيد (قوله) أنه لا فرق الخ) خلافا للمغنى عبارة اما إذا اكل منه ولم يفتقر به أو قتله ثم انصرف وادالها فاكل من فاقته لا يضرم وهذا نصية قول النهاية فيها مرادها أنها عقبه (قوله) يغتفر بعد ظهور التعليم) أي كفي الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه أي كما في اه سم (قوله) ما يقتضي الخ) وفاقا لظاهر صنيع النهاية وصريح المغنى كما مر آنفا (قوله) الآتي) أي في شرح لم يحل ذلك الصيد في الاظهر (قوله) ولو بعد العدو) وهذا هو الظاهر كما جرى عليه شيخنا في منهجه اه معنى (قوله) وهو الوجه) وفاقا لظاهر النهاية وخلافا للمغنى والمنهج كما مر آنفا (قوله) على استحالة ذلك) أي أنزجارها بعد طيراتها فلا يشترط اه ع ش (قوله) المعتبرة) إلى قول الماتن ولو ظهر في المغنى (قوله) في عادة اهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله) ولا يضبط بعدد) وقيل يشترط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين اه معنى (قوله) الماتن ولو ظهر) أي بما ذكره من الشروط اه معنى (قوله) الماتن ثم اكل) أي مرة كافي المحرراه معنى وهو تنقيح محل الخلاف كما يأتي (قوله) الماتن ثم اكل من لحم صيد الخ) راجع لمحو صوابه وترسل الخط (قوله) أو مشوته) إلى الماتن في النهاية وإلى قول الماتن ولا يجب في الماتن إلا قوله ومن ثم إلى وخرج (قوله) أو مشوته) بالضم والكسر امعاؤه اه بجمري عن الصحاح (قوله) السابق) أي في شرح ولا ياكل منه (قوله) اما في سنده الخ) لا يخفى ما فيه عبارة المغنى والثاني يحل اكله لخبر أبي داود باسناد حسن إذا أرسلت الخ ويجاب الاول بأن في رجاله من تكلم فيه وإن صح حل على ما ذال الخ وهي ظاهرة (قوله) فاقه ولاز) أي الاظهر ومقابلته (قوله) ولا الخ) أي وإن اكل منه بعد ما قتله وانصرف عنه (قوله) وخرج) إلى قوله وإذا حرم في النهاية إلا لقوله ومن ثم إلى ولو تكرره وقوله آخر إلى ولا يؤثر (قوله) ما سبقه) أي ما اصطاده قبله (قوله) فلا يحرم) خلافا لابي حنيفة اه معنى (قوله) ومن ثم قال في الشرح الصغير) عبارة المغنى ومحل الخلاف في الاكل مرة كما قدرته في كلامه فهو تكرار الخ (قوله) وكذا ما اكل منه الخ) أي بخلاف ما سبقه مما لم ياكل منه (قوله) على الاقوى) أي الاصح اه معنى (قوله) ولا يؤثر الخ) عبارة المغنى والنهاية وإنما يخرج بالاكل عن التعليم إذا اكل مما أرسل عليه فان استرسل المعلم (قوله) بأنه يغتفر بعد ظهور التعليم) كما في الآتي وقوله ما لا يغتفر في ابتدائه كما هنا (قوله) آخر اقطعنا) يتأمل

في ابتدائه ثم رايت في كلام شيخنا ما يقتضي استواءهما في التفصيل الآتي وفي كلام الزركشي ما يؤيد ذلك (ويشترط ترك الاكل في جراحة الطير في الاظهر) كجراحة السباع وكذا يشترط فيها بقية الشروط حتى أنزرجها بجزر صاحبها ولو بعد العدو كما انتصر له البلقيني لكن نقلا عن الامام واقراه ان هذا لا يشترط وهو الوجه لا يطابق اهل الصيد على استحالة ذلك فيها (ويشترط تكرار هذه الامور) المعتبرة في التعليم (بحيث يظن) في عادة اهل الخبرة بالجوارح (تأديب الجارحة) ولا يضبط بعدد (ولو ظهر كونه معلما) فارسه صاحبها فلم يسترسل أو زجره فلم ينزجر أو استرسل (ثم اكل من لحم صيد) أو مشوته أو جلده أو أذنه أو عظمه قبل قتله أو عقبه (لم يحل ذلك الصيد إلا في الاظهر) للنهي السابق ولان عدم لاكل شرط في التعليم ابتداء فكذا داموا والخبر الحسن

بنفسه وإذا أرسلت كلبك المعلم فنكل وإن أكل منه اما في سنده متكلم فيه أو محمول على ما إذا أطعمه صاحبها منه أو اكل منه بعد ما قتله وانصرف بان طال الفصل عرفا ومن ثم قال في المجموع ان اكل منه عقب القتل فالقولان ولا حل قطعاً وخرج بذلك الصيد ما سبقه مما لم ياكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير ولو تكرره منه الاكل وصار عادة له حرم ما اكل منه آخر قطعاً وكذا ما اكل منه قبل على الاقوى ولا يؤثر اكله مما استرسل عليه بنفسه في تعديبه

ولما حرم ما ذكره الله بد (في شرط تعاليم جديد) فساد التعاليم الاول اى من بين الاكل (ولا اثر لاق الدم) لانه لا يسمى اكلا مع عدم قصده
(ومع ضرر الكلب من الصيد نجس) نجاسة مغلفة كثيرة مما اصابه به ضرر اجزاء الكلب (٣٣١) مع رطوبة (والاصح انه لا يفي عنه)

لندرته (و) الاصح) انه

يكفى غسله بماء (سبعا) (وترايب)

في احداهن كغيره (ولا

يجب ان يقور ويطرح)

لانه لم يرد وتشرب اللحم

بلعاه لا اثر له لانه لا نجاسة

على الاجواف كائن عليه

(فرع) يحرم اقتناء كلب

ضار وما لا نفع فيه مطلقا

وكذا ما فيه نفع الا ان اراد

به الصيد حالا ليطصا به

ان تاهل له او حفظ نحو

زراع او دار بعد ملكهما

لا قبله ويجوز تربية جرو

لذلك وكذا اقتناء كبير

لتعليمه ان شرع فيه حالا فيا

يظهر وفيما قبل الا ينقص

من اجرة كل يوم قيراطان

كما صح به الخبر ونقل احمد

في مسنده ان اصغرهما

كاحد قال جماعة من الصحابة

وتتعدد القراريط بتعدد

الكلاب (ولو تحملت

الجراحة على صيد فقتلته)

او انتهت لحركة مذبح (بثقلها)

او يصد منها او بعضها او

بقوة امساكها (حل في

الاظهر) لاطلاق قوله تعالى

فكلوا مما امسكن عليكم

ولا نهى عن تعليمه ان لا يقتل

إلا جرحا ولو انا حرم الميت

بعرض السهم لانه من سوء

الرمي وتسميتها جوارح

باعتبار ما من شأنها او

بنفسه فقلوا كل لم يقدح في كونه لما قطعاه (قول) وإذا حرم الخ) دخول في المان وإشارة إلى أنه
امفرع على عدم الحل الاظهر (قول) ما ذكر) اى من اكل الملع من لحم الصيد ونحوه او عدم استرساله اذا
ربله صاحبه او عدم انزجاره إذا زجره (قول) الصيد) مفعول حرم (قول) لفساد التعاليم) الى قول المان ولا
يجب في النهاية (قول) من بين الاكل) اى او عدم الاسترسال او عدم الانزجار (قول) لانه لا يسمى
كلا) اى والمنع في الخبر منوط بالاكل (قول) مع عدم قصده) اى لئلا يصاد (قول) لندرته) عبارة المغنى كولو غه
اه وعبارة النهاية كالواصاب ثوبا (قول) وتشرب اللحم الخ) رد لدليل مقابل الاصح (قول) اقتناء
كلب الخ) اى كغير اخذ اعما ياقى (قول) مطلقا) اى عن الاستثناء الاقوى ويحتمل ان المراد اصلا (قول) ان
تاهل) اى الشخص له اى الاصطيد بالكلب بعد ويحتمل ان المغنى ان تاهل الكلب الاصطيد به
حالا فليراجع (قول) نحو زرع الخ) كالماشية (قول) بعد ملكهما الخ) متعلق باراد المقدس بالعطف
لا يحفظ الخ (قول) لذلك) اى ليطصا به بعد تاهله او ليحفظ به نحو زرع ملكه بالفعل فيما يظهر فليراجع
(قول) وفيما قبل (الا) اى في قوله السابق إلا ان اراد به الصيد حالا سم (قول) او انتهت) الى قوله ولا يؤثر
في المغنى لا قوله ولا تحرم الى ولومات وقوله وإنما يشترط الى المان (قول) بثقلها او بصددها الخ) اى من
غير جرح اه معنى (قول) لا طلاق) الى المان في النهاية (قول) لا طلاق قوله تعالى الخ) عبارة النهاية والمغنى
لعموم قوله الخ) (قول) الاجر ح) الاول يجرح (قول) وتسميتها الخ) رد لدليل مقابل الاظهر (قول)
بالباء) لعله احتراز عن الباء المثناة (قول) او فزع الخ) عطف على يجرح عبارة المغنى وخرج بقوله بثقله مالو
مات فزعاه من الجراحة او من عدوها فانه يحرم قطعاه (قول) او بشدة عدوها) اى او فزعها بشدة عدو
الجراحة اه سيد عمر (قول) حرم قطعاه) وكذا لو تعب من كثرة العدو ومات قبل ان يدركه الكلب كما في
العزيز اه سيد عمر (قول) فها مر) اى في قوله بان يزرع الى ويشترط (قول) وللمغنى اخرى) وهو انها
اسم للحيوان الذى يجرح وان كان اثنى ولفظ الحيوان مذكر اه ع ش (قول) ويشترط الخ) كذا في
الروض والعياب حيث قالوا واللفظ الاول ولا بد فيهما اى الذبح والعقر من قصدالين بالفعل وان اخطا
في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه ويؤخذ من ذلك انه لو قصد قطع ثوبه او اصابة جدار فاصاب
مذبح شاة اتفاقا قطعته لم تحل إذ لم يقصد عينها ولا جنسها وان التحريم الاقوى فيما لو قصد ما ظنه حجرا او
خنزير افاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره اه سم (قول) في الذبح) الاول في الذكاة
(قول) قصدالين) اى وان اخطا في الظن او الجنس اى وان اخطا في الاصابة كما سياتى تصويرهما اه معنى
(قول) بالفعل) متعلق بالقصد (قول المان سكنين) وقوله صيد وقوله شاة اى مثلا وقوله وهو في يده اى سواء
حر كما لم لا وقوله وان قطع حلقوم الخ) اى وتقر به صيده اه بنى (قول) لفقد القصد) اى المعتبر في الذبح
انتهى نهاية (قول) وانما لم يشترط في الضمان الخ) اى فتى تالف شيء بفعله ضمنه وان لم يقصده به انتهى

وجه هذا القطع والخلاف فما قبل (قول) وفيما قبل (الا) في قوله السابق الا ان اراد به الصيد حالا (قول)
ويشترط في الذبح الخ) كذا في الروض فقال فلا بد فيهما اى الذبح والعقر من قصده العين بالفعل وان اخطا
في الظن او الجنس وان اخطا في الاصابة اه وفي شرحه اما التصريح في الذبح من زيادته اه ويؤخذ من
ذلك انه لو قصد قطع ثوب او اصابة جدار فاصاب مذبح شاة اتفاقا قطعته لم تحل إذ لم يقصد عينها ولا جنسها
وان التحريم الاقوى فيما لو قصد ما ظنه حجرا او خنزير افاصاب غيره لا فرق فيه بين اصابة المذبح و اصابة غيره
ويؤيد ذلك انه لما قال في الروض بعد ذلك انه لو رمى شاة فاصاب مذبحها ولو اتفاقا حلت علة في شرحه بقوله
لانه قصد الرمي اليها اه فدل على انه لو اتفق القصد اليها لم تحل ولما قال في العباب ولا بد فيهما اى الذبح والعقر من

الجوارح الكوااسب بالباء ولو لمات بجرح مع الثقل حل قطعاه او فزعها بشدة عدو ما حرم قطعاه (تنبيه) ان هذا الجرح هو ذكرها فيما مر نظر
للفظ تارة وللمغنى اخرى (و) يشترط في الذبح قصد العين او الجنس بالفعل فيقتل (لو كان بيده سكنين) فستط والتجرح باه بد) واهات
(واحتكت به شاة وهو في يده فانقطع حلقومها ومريتها) لم تحل لفقد القصد وانما لم يشترط في الضمان لانه اوسع (او استرسل

كلب) مثلا (بنفسه فقتل لم يحل) لان الارسال شرط كما في الحديث الصحيح ولا يؤثر اكله هنا في فساد تعليمه ويفرق بينه وبين فساد في المسائل السابقة بانه ثم عاند صاحبه ومع المعاندة (٣٣٣) لم يبق للتعليم اثر فوجب استئنافه وهلم بانه فانه انما اطلق بنفسه فوق اكله لضرورة

الطبع للمعاندة تفسد تعليمه (وقذا لو استرسل) كلب مثلا بنفسه فاغراه صاحبه او غيره (فزا عدوه) لا يحل الصيد (في الاصح) لا اجتماع الاغراء بالمسح والاسترسال المحرم فغلب فان لم يزدد عدوه حرم جز ما ولو زجره فان زجر ثم اغراه فاسترسل حل جز ما ولو ارسله مسلم فزا عدوه باغراء نحو مجوسى حل كذا نقلا عن الجمهور ثم تعقابه بجرم البغوى بالتحريم واختيار شيخه ابنى الطيب له لانه قاطع او مشارك له وهو الاوجه مدركا (وان اصابه اى الصيد (سهم) باعانه تريح) طراه بوجبه بعد الارسال او قبله كما اقتضاه اطلاقهم وكان يقصر عنه لولا الريح (حل) لتعذر الاحتراز عنها فلم يتغير بها حكم الارسال وكذا لو اصابه مع انقطاع وتره او صدمه بحافط مثلا لان اثر

الرمى باق مع ذلك بخلاف ما لو وقع بالارض ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم لانقطاع حكمه بوقوعه عليها وخرج باعانه تمحض الاصابة بها فلا يحل (ولو ارسل سهما) او كلبا (لاختبار قوته او الى غرض) او الى ما لا يؤكل او لا لغرض (فاعترض صيدا) او كان موجودا (فقتله حرم في الاصح) لانه لم يقصد الصيد بوجهه فارق ما في قوله (ولورمى صيدا ظنه حجرا) فاما مثلا او حيوانا لا يؤكل فاصاب ذلك الصيد لا غير لانه قصد محرما (حل) ولا اثر لظنه كالمقطع حلق شاة بظنها ثوبا او حيوانا لا يؤكل

عش (قول المتن كلب) اى معلم اه معنى (قوله هنا) اى فى الاسترسال بنفسه (قوله المسائل السابقة) اى فى قوله ولو ظهر كونه معلما فارسله صاحبه (قوله او غيره) اى قوله ولو ارسله فى النهاية ولى قوله كذا نقلا عن المعنى (قوله فان زجر الخ) وان لم ينزجر ومضى على وجهه حرم جز ما قاله النهاية وقال المعنى فعلى الوجهين واولى بالتحريم اه (قوله فزا عدوه) و باغراء نحو مجوسى حل) جزم به الروض اه سم عبارة السيد عمر قوله حل لان حكم الارسال لا ينقطع بالاغراء وان ارسله مجوسى فاغراه مسلم حرم لذلك كذا جزم المعنى فى المسئلتين ولم يتعرض لعزو الاول للجمهور ولا لتعقب الشيخين اه (قوله واختيار شيخه الخ) اى واختيار شيخ البغوى (قوله لانه) اى لغراء نحو المجوسى قاطع اى لحكم ارسال المسلم (قوله وهو الاوجه) اى التحريم مدركا اى لا حكما (قوله اى الصيد) اى قوله وكذا فى النهاية ولى الفصل فى المعنى الا قوله بخلاف ما الى وخرج وقوله اما بفتحها الى امان وقوله او من سرب اخر وقوله لكن خالفه الى كالموسك وقوله والتحريم الى المتن وقوله ولو وجد الخ (قول امان باعانه تريح) اى مثلا اه معنى (قوله وكان يقصر الخ) عطف على اصابته سهم الخ (قوله عنه) اى عن اصابة الصيد (قوله عنها) اى الريح واعانتها عبارة النهاية والمعنى عن وجهها اه (قوله مع انقطاع وتره) الوتر محركة شرعة القوس ومعلقها اه قاموس (قوله فانه يحرم) خلافا للمعنى والروض مع شرحه عبارتهما ولو اصاب السهم الارض او جدارا او حجرا فازدلف ونفذه او انقطع الوتر عند نزاع القوس فصدم الفرق فارتى السهم واصاب الصيد فى الجميع حل لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه لا الاختيار للسهم اه واقرها سم (قول المتن او الى غرض) محركة هدف يرمى اليه اه قاموس (قوله اى ما لا يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو قصد غير الصيد كن رضى سهما او ارسل كلبا على حجر او عبثا فاصاب صيدا حرم اه قال عش قوله ولو قصد غير الصيد الخ من ذلك ما لورمى سهما على نخلة مثلا بقصد رضى بلعها فاصاب صيدا فلا يحل ذلك اه (قول المتن حرم فى الاصح) وقول الشارح الا فى لا غير لانه قصد محرما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصور كما بيناه انفا اه سم (قوله بوجه) اى لا معين ولا مبهما اه معنى (قول المتن ولورمى صيدا) اى فى نفس الامر (قوله لا غير) اى فلا يحل لانه الخ عبارة للمعنى والنهاية والروض مع شرحه ولو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة ما كن رضى صيدا ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم لانه قصد محرما فلا يستفيد الحل بخلاف عكسه بان رضى حجر او خنزير اظنه صيدا فاصاب صيدا فامتن حل لانه قصد محرما اه (قوله لانه قصد محرما) لا يخفى انه قصد محرما ايضا فاما اذا اصاب ذلك الصيد فن ذلك يعلم ان قصد المحرم انما يضر اذا كانت الاصابة لتغيره بخلاف ما اذا كانت له اه سم (قوله محرما) اى شيئا لا يؤكل وبه يندفع توقف السيد عمر بما نصه قوله لانه قصد محرما واضح

قصد الفعل وجنس الحيوان اى عينه اه قال فى شرحه واشترط القصد فى الذبح وهو ما ذكره وقال ابن الرفعة وينبغي ان يشترط ايضا ان يقع القطع فيما قصد قطعه ولو ضرب جدارا بسيف فاصاب عتق شاة لم تحل كما قاله القاضى وغيره اه ما فى شرح العباب وقد يقال ما ذكره ابن الرفعة هو صريح اشتراط قصد جنس الحيوان او عينه فليتأمل (قوله فزا عدوه باغراء نحو مجوسى حل) جزم به فى الروض (قوله بخلاف ما لو وقع بالارض) ثم ازدلف منها اليه وقتله فانه يحرم عبارة الروض وكذا اى يحل لو اصاب الارض او جدارا فازدلف او انقطع الوتر فصدم الفوق فارتى واصاب الصيد اه قال فى شرحه لان ما يتولد من فعل الرامى منسوب اليه لا الاختيار للسهم اه (قوله حرم فى الاصح) وقوله الا فى لا غير لانه قصد محرما ظاهره ولو اصاب المذبح فى هذه الصورة وقد بيناه فى هامش الصفحة السابقة (قوله لا غير لانه قصد محرما) عبارة الروض فى هذا وكذا لو قصدوا خطأ فى الظن والاصابة ما كن رضى صيدا ظنه حجرا او خنزيرا فاصاب صيدا غير حرم قال فى شرحه لانه قصد محرما فلا يستفيد الحل اه ثم قال فى الروض لا يمسكه قال فى شرحه بان رضى

ولورى نحو خنزير او حجر ظنه صيد افاصاب صيد احل لانه قصد مباحا (او) رى (سرب) بكمراولة اى قطع (ظباء) او نحو قطا (فاصاب واحدة حل) لانه فى الاولتين ازمة بفعله ولا اعتبار بالقصد فى الاخرة قصده اجمالا اما بقية افعاله ابل وما رعى من المال (فان قصد واحدة) من السرب (فاصاب غيرها) منه او من سرب اخر (حل فى الاصح) لانه قصد (٢٢٣) الصيد فى الجملة وكذا لو ارسل كلبا على صيد

فعدل لغيره ولو فى غير جهة الارسال كفى السهم وان ظهر للكلب بعد ارساله على ماهو ظاهر كلامهم لكن خالفه جمع فيما اذا استدبر المرسل اليه وقصد آخر وهو الاوجه لمعاذته للصائد من كل وجه ومن ثم لو كان عدوله لفوت الاول له لم يؤثر كالمواضع صيدا ارسل عليه ثم عن له آخر ولو بعد الارسال فامسكه لان المعتبر ان يرسله على صيد وقد وجد (فلو غاب عنه الكلب) مثلا (والصيد) قبل ان يجرحه الكلب (ثم وجده ميتا حرم) وان كان الكلب ملطخا بدم (على الصحيح) لاحتمال موته بسبب اخر والدم من جرح اخر مثلا والتحرير محتاط له لانه الاصل هنا (وان جرحه) الكلب او اصابه بسهم فجرحه جرحا يمكن احواله الموت عليه ولم ينه لحركة مذبح (وغاب) عنه (ثم وجده ميتا حرم فى الاظهر) لما ذكره والثانى يحل ومال اليه فى الروضة وصححه بل صوبه فى المجموع واختاره فى التصحيح وشرح مسلم قال وثبت فيه احاديث صحيحة ولم يثبت فى التحريم شيء

فيما اذا ظنه حيرا انا لا يؤكل لافيا اذا ظنه حجرا فليحرم اه وقد فتننا عن المغنى والنهاية والروض شرحه ريانى فى الشارح ما يصرح بدم الفرق بين ظنه حجرا وظنه خنزيرا (قوله ولورى نحو خنزير الخ) هذا عكس ما اشار الشارح اليه بقوله لا غيره كما سرن المغنى وغيره (قوله او نحو قطا) بكسر فتون جمع قطة بالفتح طائر اه قاموس (قوله فى الاولتين) اى فبناظنه حجرا او حيوانا لا يؤكل وقوله بالقصد اى الظن وقوله فى الاخرة اى فى سرب نحو ظباء (قوله اما بقية افعاله) اى السرب (قوله لانه قصد) الى المتن فى النهاية لا لقوله وهو الاوجه كالمواضع (قوله وان ظهر اى الصيد بعد ارساله) معتمد اه ع (قوله) لمعاذته الخ) وكان الفرق انه بالاستدبار اعرض بالكلية عما ارسله اليه مما جبه بخلاف عدم الاستدبار فان الحاصل معه مجرد الانحراف فكانه لم يعدل اه ع (قوله لو كان عدوله الخ) اى ولو مع الاستدبار (قوله وقد وجد) اى الارسال على صيد (قوله قبل ان يجرحه) الى الفصل فى النهاية (قوله جرحا يمكن الخ) راجع للمتن ايضا (قوله ولم ينه الخ) فان انتهاء اليها فيحل قطعانها بمغنى قول المتن حرم فى الاظهر وقد نقل فى المحرر ذلك عن الجمهور وهو المذهب المعتمد كما قاله البلقينى اه نهاية وياتى عن المغنى مثله (قوله وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث) اى وقد صحت الاحاديث به وسيأتى عن الجواب عنه بقوله وبانه جاء الخ (قوله واعتضه) اى ما اختاره النووي فى الكتب المذكورة من الحل (قوله على الاول) اى ما فى المتن من الحرمة (قوله تلك الاحاديث الخ) عبارة المغنى والنهاية بقية الروايات ويدل على التحريم فى محل النزاع انتهى وهو ما اذا لم يعلم اى لم يظن ان سهمه قتله اه وزاد الاول فتحرر من ذلك ان المعتمد ما فى المتن وجرى عليه مختصره اه اى المنهج (قوله او جرح) اى اخر

(فصل فيما يملك به الصيد) (قوله وما يتبعه) اى من قوله ولو تحول حمامه الخ بجزى (قول المتن يملك الصيد) اى ولو غير ما كول ع (قوله لغير نحو محرم الخ) هذا الحل صريح فى ان يملك مبنى للجهول وانظر ما وجه تعيينه مع ان بناءه للفاعل افيد من حيث تضمنه النص على المالك اه رشيدى اى كما جرى عليه المغنى (قوله لغير نحو محرم ومرد) انظر ما فائدة لفظة نحو المزيدة على المنهج والنهاية والمغنى عبارة الاخير يملك الصائد الصيد غير الحرى معتق كان ام لا ان لم يكن به اثر ملك وصانده غير محرم وغير مرد اما الصيد الحرى والصائد المحرم فقد سبق حكمه فى محرمات الاحرام واما المراد ففسق فى الردة ان ملكه موقوف ان عاد الى الاسلام تبين ان ملكه من وقت الاخذ ولا فهو باق على اباخته اه (قوله اى الذى) الى قوله باطل فى النهاية ولما قوله ولو حكما فى المغنى (قوله اى الذى يحل اصطباذه الخ) ومن ذلك الاوز العراقي المعروف فيحل اصطباذه واكله ولا عبرة بما اشتهر على الالة من ان له ملا كاعرفين لانه لا عبرة بذلك وبتقدير صحته فيجوز ان ذلك الاول من المباح الذى لا مالك له فان وجد به علامة تدل على الملك كخضب وقس جناح فينبغى ان يكون لفظة كغيره بما يوجد فيه ذلك اه ع (قوله باطل منعه) اى امتناعه عن برده والجار متعلق بيملك فى المتن (قوله ولو حكما) كضبطه بيده والجانته المضيق وتعشيشه فى بناءه ومثلتى الخوض والسفينة الاتيتين واما الابطال الحسى فكجرحه بمذقة وازمانه (قوله مع القصد) خرج به مالو وقع اتفاقا

حجرا وخنزيرا ظنه صيد افاصاب صيد او مات حل لانه قصد مباحا اه وهذا ما ذكره الشارح بقوله رى خنزيرا او حجرا الخ (قوله لانه قصد محرم) لا يخفى انه قصد محرم اما ايضا فيما اذا اصابه فمن ذلك يعلم ان قصد المحرم انما يضر اذا كانت الاصابة لغيره بخلاف ما اذا كانت له (فصل) يملك الصيد بضبطه الخ (قوله ولو حكما مع القصد) عبارة المنهج فصل يملك صيد بابطال منعه

وعلق الشافعى الحل على صحة الحديث واعتضه البلقينى بان الجمهور على الاول وبانه جاء بطرق حسنة ما يقيد تلك الاحاديث المطلقة بان يعلم اى او يظن ظنا قويا فيها يظهر انه قتله وحده ولو وجد به ماء وفيه اثر آخر كصدمة او جرح حرم جزما (فصل) فيما يملك به الصيد وما يتبعه (يملك) لغير نحو محرم ومرد لم ترد عاد الاسلام (الصيد) الذى يحل اصطباذه وليس عليه اثر ملك باطلان ولو حكما مع القصد

في ملكه وقدر عليه بتوحيه أو غيره ولم يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كقبض وفرخ اه شرح المنهج
(قوله) ويحصل ذلك اي الابطال **(قول المتن بضبطه)** قد يتبادر انه من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف
 فاعله اي ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قول المصنف
 بيده وفيه انه لا ينافي ما قلناه اه سم **(قوله)** اي الانسان إلى قوله ولو زجره في النهاية لا قوله او نصبها لاله
 وقوله بخلاف إلى اما **(قوله)** نعم إن لم يكن له نوع تمييز اي او كان اعجميا يعتمد وجوب طاعة الامر اه ع ش
(قوله) وأمره غيره الخ وإن لم يأمره أحد فقصده له ان كان حرا أو لسيده إن كان قنوا أو أمان كان عيضا وأمره
 غيره فان قصد الامر فالصيده اي الامر والا فلا نفسه اه بجرمي عبارة ع ش ولو لم يأمره أحد اي فيملك
 ما وضع يده عليه ولا يضرب في ذلك عدم تمييزه اه **(قول المتن بيده)** ومنه ما لو تعقل بنحو شبكة نصبها ثم
 اخذها الصياد بما فيها وانتقلت منها الصيد بعد اخذها فلا يزول ملكه عنه اه ع ش **(قوله)** كسائر المباحات
 إلى قوله وبارسالة في المغنى **(قوله)** يملكه الخ هذا الحل لا يناسب لتقديره ولا يحصل الخ ولا لجملة يملك في
 المتن على بناء المجهول **(قول المتن مذوق)** أي مسرع للهلاك **(قوله)** بحيث يعجز عن الطيران والعدو الخ
 اي ان كان مما يتبعهما ولا فباطل ماله منهما اه مغنى **(قوله)** بحيث يسهل لحوقه الخ قد يمثل به لقوله
 او حكاه اه سم **(قوله)** وبعطشه الخ عبارة المغنى ولو طرده فوق أعياه او جرحه فوق عطشا لعدم
 الماء لم يملكه حتى يأخذه لان وقوفه في الاول استراحة وهي معينة له على امتناعه من غيره وفي الثاني لعدم
 الماء بخلاف ما لو جرحه فوق عطشا لعجزه عن وصول الماء فانه يملكه لان سببه الجرح اه **(قوله)** طرد
 اليها عبارة المغنى سواء كان ما مضى ام غائبا طرده اليها طاردا أم لاه **(قوله)** لا يبعد بذلك الخ فان
 قيل لو غصب عبدا أو أمره بالصيد كان الصيد ملكا للعبد بخلافه هنا اجيب بان للعبد اذا استولى عليه دخل
 في ملك سيده قهرا واحترز بقوله نصبها عما لو وقعت الشبكة من يده بلا قصد تعقل بها صيد فانه لا يملكه
 على الاصح اه مغنى **(قوله)** بخلاف ما لو لم ينصبها الخ اي فلا يملكه وقياس نظرهما انه يصير احق به
(قوله) او نصبها لاله فان مجرد نصبها لا يكفي حتى يقصد نصبها للصيد اه مغنى **(قوله)** اما اذا قدر اي
 الصيد معه اي الوقوع على ذلك اي الخلاص **(قوله)** فلا يملكه الخ وكذا لا يصير احق به فيما يظهر **(قوله)**
 فمن اخذه ملكه ويصدق في انه ما صار مقدورا عليه بما قلناه الاول اه ع ش **(قوله)** وبارسال الخ اي ويملكه
 باو سال الخ **(قوله)** فامسكه الخ لا يخفى ما في عطشه **(قوله)** ولو زجره اي بعد استرساله بارسال صاحبه
 وقوله له اي للفضولي **(قوله)** وبين ما مر انفا في شرح اغراه صاحبه الخ **(قوله)** بناء على الحرمة

حسا أو حكما قصدا اه قال في شرحه وخرج بقصدا ما لو وقع اتفاقا في ملكه وقدر عليه بتوحيه أو غيره ولم
 يقصده به فلا يملكه ولا ما حصل منه كقبض وفرخ اه وقد يمثل لقوله ولو حكما بمسألة الشبكة **(قوله)** بضبطه
 قد يتبادر انه ان كان من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله اي ضبط الانسان اياه وتفسير الشارح قد
 يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحامل عليه قوله بيده وفيه انه لا ينافي ما قلناه **(قوله)** او بحيث يسهل لحوقه
 قد يمثل به لقوله او حكما **(قوله)** وبعطشه بعد الجرح الخ عبارة الروض او جرحه فوق عطشا لعدم الماء
 أي فلا يملكه لعجزه عن الوصول إلى الماء أي بل يملكه اه ويفرق بينه وبين ما مر في أعلى الصفحة **(قوله)**
 وبالجملة الى مضيق) عبارة العباب واما بالجائته إلى مضيق بيده لا ينفلت منه كبيت ولو مغصوبا اه وفي
 شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان قلنا بالا صرح انه لا يملكه فاغلق اجنبي عليه لم يملكه صاحب
 الدار ولا الاجنبي لانه منفر لم يحصل الصيد في يده بخلاف من غصب شبكة وصادها اه ثم قال في العباب
 واما باغلاق ذي اليد لا غيره باب البيت فلا يخرج الخ اه قال في شرحه وقوله فلا يخرج هي عبارة الروضة
 والمجموع وغيرهما وعبارة ابن الرفعة وغيره فيغلق عليه الباب فاصدا تم ملكه فان لم يقصد تم ملكه لم يملكه اما
 غير ذي اليد بان لم يكن له عليه يد ولو يغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحدهما اه فعلم ان اغلاق
 الاجنبي باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو يغصب افاد الملك والا فلا وان مراد العباب باليد في العبارة

ويحصل ذلك (بضبطه) أي
 الانسان ولو غير مكلف نعم
 ان لم يكن له نوع تمييز وامره
 غيره فهو لذلك الغير لانه
 الة له محضة (بيده) كسائر
 المباحات وان لم يقصد
 تملكه كان اخذه لينظر اليه
 فان قصده لغيره الآذن له
 ملكه الغير (و) يملكه وان
 لم يضع يده عليه (بحر)
 مذوق وبازمانو) نحو
 (كسر جناح) وقصه بحيث
 يعجز عن الطيران والعدو
 جميعا أو بحيث يسهل لحوقه
 واخذه وبعطشه بعد الجرح
 لا لعدم الماء بل لعجزه عن
 وصوله (وبوقعه) وقوعا
 لا بقدر معه على الخلاص
 (في شبكة) ولو مغصوبة
 (نصبها) للصيد كما باصله وان
 غاب طرد اليها أم لا لانه
 يبعد بذلك مستويا عليه
 بخلاف ما لو لم ينصبها او
 نصبها لاله اما اذا قدر معه
 على ذلك فلا يملكه مادام
 قادرا فمن اخذه ملكه
 وبارسال جارح عليه سبعا
 كان او كلبا ولو غير معلم له
 عليه يد ولو غصبا فامسكه
 وزال امتناعه بان لم ينفلت
 منه ولو زجره فضولي فوق
 ثم اغراه كان ما صاده له
 بخلاف ما لو زاد عدوه
 باغرائه من غير وقوف
 ويفرق بينه وبين ما مر انفا
 في اغراه المجوسى بناء على
 الحرمة بانه يحتاط لها
 (وبالجائته الى مضيق)

لا يفلت) بضم ثم كسر من افلتني الشيء وتفلت منى انفلت (منه) كيت او برج اغلق بابيه عليه (٣٣٥) ولو مغصوبا لانه صار مقدورا عليه

وأفهم قوله مضيق أنه لا بد من ان يمكنه اخذه منه من غير كلفة وبتعشيشه في بنائه الذي قصده له كدار أوبرج فيملك بيضه وفرخه وكذا هو على المقول المعتمد بل حتى جمع القطع به فان لم يقصده له لم يملك واحدا من الثلاثة لكنه يصير أحق به أاما عليه أثر ملك كوسم وقص جناح وخضب وقرط فهو لقطعة وكذا درة وجدها بسمكة اصطادها وهي مثقوبة وإلا فله قال ابن الرفعة عن الماوردي ان صادها من بحر الجوهر اى وإلا فبى لقطعة ايضا وإذا حكم بانها له لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها كبيع دار احياءا وبها كيز جهله فانه له هذا حاصل المعتمد في ذلك وإن أوهمت عبارة غير واحد خلافه ولو دخل سمك حوضه ولو مغصوب بافسده بسد منفذه ومنعه الخروج منه ملكه ان صغر بحيث يمكن تناول ما فيه باليد والا صار أحق به فيحرم على غيره صيده لكنه يملكه (ولو وقع صيد في ملكه) اتفاقا أو بما يحل له الانتفاع به ولو بعارية كسفينة كبيرة (وصار مقدورا عليه بتوكل وغيره) صار أحق به فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه

أى المروجحة (قول المتن لا يفلت منه) وإن قدر الصيد على التفلت لم يملكه المالحى ولو أخذه غيره ملكه اه مغنى (قوله بضم) إلى قوله على المقول في النهاية والمغنى (قوله اغلق بابيه عليه) اى من له يدعى البيت لا من لا يملكه اه نهاية عبارة سم عبارة العباب واما بالجائنه إلى مضيق بيده لا يفلت منه كيت ولو مغصوبا اه وفي شرحه عن المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقتلنا بالاصح انه لا يملكه فاغلق عليه اجنبى لم يملكه صاحب الدار ولا الاجنبى ثم قال في العباب واما باغلاق ذى اليد لا غيره باب البيت لئلا يخرج اه وفي شرحه قوله لئلا يخرج اه عبارة الروضة والمجموع وغيرهما وعبارة ابن الرفعة فيغلق عليه الباب قاصدا لملكه فان لم يقصد تملكه لم يملكه أاما غير ذى اليد بان لم يكن له عليه يد ولو بغصب فلا يفيد اغلاقه شيئا فلا يملكه واحد منهما اه فعلم ان اغلاق الاجنبى باب الدار ان كان مع كون الدار في يده ولو بغصب افاد الملك وإلا فلا اه بخذف (قوله الذى قصده له) اى واعتيد الاصطيد اه نهاية وافرده سم وعش ورشيدى وباقى فى الشارح ما يوافق وكذا فى المغنى ما يوافق (قوله وكذا هو) اى الصيد (قوله على المقول المعتمد) اى خلافا للجواهر والعباب عبارة البجيرمى ثم المملوك بهذا الطريق اى التعشيش إنما هو البيض والفرخ كما صرح فى الجواهر وعبارة العباب ومن بنى بناء لعش فيه الطير فعشش فيه ملك بيضه وفرخه لاهو انتهت وهو ظاهر لانه لم يزل منعة الطائر لاحسا ولا حكما بمجرد التعشيش سم وقضية الحاروى ملك الطائر ايضا واخذ به القونوى وهو ظاهر الروض واعتداه الطالوى وكذا امر بشرط ان يقصد بالبناء تعشيشه وان يعتاد البناء للتعشيش اه بخذف (قوله لكنه يصير أحق به) اى فيحرم على غيره اخذه لكنه يملكه (قوله أاما عليه) إلى قول المتن ومتى ملكه فى المغنى لا قوله وعلم إلى وان السفينة (قوله أاما عليه اثر ملك الخ) محترز قوله وليس عليه أثر ملك (قوله فهو لقطعة) أو ضالة اه مغنى (قوله وكذا درة الخ) عبارة المغنى (فرع) الدرّة التى توجد فى السمكة غير مثقوبة بملك للصائد ان لم يبع السمكة وللشترى ان باعها تبعا لها قال فى الروضة كذا فى التهذيب ويشبه ان يقال انها فى الثانية للصياد ايضا كالكنز الموجود فى الارض يكون لمحبيها وما تحته هو ما جزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم فان كانت مثقوبة للبائع ان ادعاها فان لم يكن يسع او كان ولم يدعها البائع فلقطة وقيد الماوردي ما ذكر بما إذا صادها من بحر الجوهر وإلا فلا يملكها بل تكون لقطعة اه وقوله فللبائع ان ادعاها الخ كذا فى النهاية وقال عى اى وان لم تكن لاثمة به وبعدم ملكه لملتها اه (قوله مثقوبة) اى مثلا (قوله والا) اى ان لم تكن مثقوبة (قوله فله) اى الصائد (قوله ان صادها الخ) جزم به النهاية بلا عرو (قوله من بحر الجواهر) ويذنى او من غيره لكن علم خروجها من بحر الجواهر عبارة عى قوله من بحر الجواهر مجرد تصوير اه (قوله لم تنتقل عنه الخ) وفاقا للمغنى كما مر وخلافا للنهاية والشهاب الرملى عبارة سم (قوله لم تنتقل عنه الخ) هو ما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف الكنز اه (قوله ولو دخل) الى قوله وعلم فى النهاية (قوله ولو دخل سمك) يعنى تسبب فى ادخاله كما هو ظاهر اه عى (قوله حوضه) اى الحوض الذى بيده (قوله والا الخ) اى بان كان كبيرا لا يمكنه ان يتناول ما فيه الا بجهد وتعب او القاء شبكة فى الماء لم يملكه به ولكن صار الخ مغنى ونهاية (قوله فيحرم على غيره الخ) اى بغير اذنه نهاية ومغنى (قوله او بما يحل الخ) عبارة المغنى أو مستأجر له أو معار أو مغصوب تحت يد الغاصب اه (قول المتن وغيره) الو او بمعنى أو (قوله لكنه) اى الغير (قوله لا يقصده به) الاصطيد اه (قوله لا يملكه) اى والقصد مرعى فى التملك نهاية ومغنى

الثانية ما يشمل يد الغاصب (قوله وبتعشيشه فى بنائه الذى قصده له) واعتيد الاصطيد اه مر (قوله وإذا حكم بانها لم تنتقل عنه ببيع السمكة جاهلا بها) فان كانت مثقوبة فللبائع ان ادعاها والا فلقطة مر (قوله لم تنتقل عنه) وما بحثه الشيخان وجزم به الامام والماوردي والرويانى وغيرهم والذى فى التهذيب وجزم به فى الروض انها للشترى وقال شيخنا الشهاب الرملى انه المعتمد لانها كفضلات السمكة بخلاف

وانما (لم يملكه) من وقع فى نحو ملكه (فى الاصح) لان مثل هذا لا يقصده الاصطيد

نعم إن قصد بسقي الارض ولو مغصوبة تحول الصيد بها فتو حل وصار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتمد من تناقض لها فيه ومحل إن كانت بما يصدها ذلك مادة وعلم ما (٢٢٦) قررته أن الغصب ينافي الزجر لا الملك فتمتيده بملكه قيد للزجر المطوى وللخلاف وإن

(قوله نعم إن قصد الخ) عبارة النهاية والمغنى ومحل ما ذكره المصنف ما لم يقصد به الاصطياد فان قصد به واعتيد ذلك ملكه وعليه يحمل ما نقله المصنف هنا في الروضة عن الامام وغيره وإن لم يعتد الاصطياد به فلا وعليه يحمل ما نقله في إحياء المرات عن الامام أيضا اهـ (قوله ومحل) أي المعتمد (قوله أن الغصب ينافي الزجر) خلافا للمغنى ولما قدمه الشارح انفا في سمك الخوض (قوله للزجر المطوى) أي المذكور بقول الشارح صار احتق به اهـ سم (قوله وإن السفينة الخ) ولو حذر حذرة ووقع فيها صيد ملكه كان الحذر للصيد والافلا اهـ مغنى (قول المتن لم يزل ملكه) أي كالأبق العبد أو شردت البهيمة اهـ مغنى (قوله ومن اخذه) إلى قوله فقطن المغنى لا افوله وكذا إلى ولو ذهب وإلى قوله إن علم في النهاية لا افوله كما صححه في المجموع وقوله ويوجه إلى ولو ذهب (قوله ومن اخذه الخ) الأولى التفرغ كافي المغنى (قوله هو لا غيره) أي الصيد فان قطعها غيره فانفذ فهو باق على ملك صاحبها فلا يملكه غيره نهاية ومغنى (قوله عجزه) أي الكلب عنه أي الصيد (قوله ولو ذهب الخ) الأولى التفرغ كافي النهاية (قول المتن وكذا بارسال الملك الخ) سواء قصد بذلك التقرب إلى الله تعالى أم لا هيأة ومغنى (قوله كالأبق العبد الخ) عبارة النهاية والمغنى لأن رفع اليد لا يقتضي زوال الملك كما وسيب الخ وزاد الثاني فليس لغيره أن يصيده إذا عرفه اهـ (قوله لأنه يشبه الخ) ولأنه قد يختلط بالمباح فيصاها نهاية ومغنى أي وهو يؤدي إلى الاستيلاء على ملك الغير بغير إذنه اهـ عش (قوله نعم إن قال الخ) عبارة النهاية ومحل حرمة الإرسال ما لم يقل مرسله اجتبه فان قال ذلك وهو مطلق التصرف ولم يقل لمن يأخذه حل لمن أخذه أكله بلا ضمان ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين اهـ يعني شيخ الإسلام ووافقه المغنى وسم عبارة الأول ولو قال مطلق التصرف عند إرساله اجتبه لمن يأخذه واجتبه فقط كما بحثه شيخنا حل لمن أخذه أكله بلا ضمان وله إطعام غيره منه كما بحثه شيخنا أيضا ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه وهل يحل إرساله في هذه الحالة أو لا لم أر من ذكره لكن أفتى شيخني بالأول اهـ وعبارة الثاني قوله أكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اهـ وأقول هو وجهه جد إلا أن غيره كان يجوز له أخذه وأكله فأي مانع من إطعامه وإن خالف في ذلك مر اهـ وعبارة عش وينبغي أن مثل الأخذ عياله فلم أكل منه فيما يظهر فان كان غير ما كحل فينبغي أن لمن أخذه لا انتفاع به من الوجه الذي جرت الأمادة بالانتفاع به منه وخرج بأكله ما تولد منه فلا يجوز لأن الإباحة لم تنأله فيرسله لمن يأخذه اهـ وقوله وخرج بأكله الخ فيه وقفة (قوله أما غير مطلق التصرف الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في إباحة مطلق التصرف أما الصبي والمجنون والمحجور عليه بسفه أو فلس والمكاتب الذي لم يأذن له سيده فلا يزول ملكه عنه قطعا اهـ (قوله ومر) إلى قوله وقوله في النهاية لا أما سأنبه عليه (قوله ومر أن من أحرمت الخ) أي فلا حاجة إلى استثنائه (قوله واستثنى) إلى قوله وقوله في المغنى لا أما سأنبه عليه (قوله واستثنى الزركشي ما إذا الخ) عبارة النهاية ويستثنى من عدم الجواز ما إذا الخ

السكر (قوله نعم إن قصد بسقي الارض الخ) على هذا يحمل ما نقله في الروضة هنا عن الامام وغيره مر (قوله ومحل إن كانت بما يصدها ذلك مادة) بخلاف ما إذا لم يعتد الاصطياد بذلك وعليه يحمل ما نقله في الروضة عن الامام في إحياء المرات مر (قوله فتمتيده بملكه قيد للزجر المطوى) المذكور بقول الشارح صار احتق به (قوله نعم إن قال الخ) هل الإرسال مع هذا القول جائز فيه نظر مر (قوله اجتبه لمن يأخذه) وكذا اجتبه فقط فيما يظهر برلسي ومر (قوله أبيع لأخذه أكله) ولا ينفذ تصرفه فيه ببيع ونحوه ولا باطعام غيره منه خلافا لما بحثه بعض المتأخرين مر (قوله أكله فقط) أي فلا ينفذ تصرفه فيه كما قاله في الروضة ببيع أو غيره وقوله أكله قال في شرح الروض وكذا إطعام غيره منه فيما يظهر اهـ وأقول هو وجهه جدا لأن غيره كان يجوز له أخذه وأكله فأي مانع من إطعامه وإن خالف في ذلك مر (قوله واستثنى الزركشي)

السفينة إن أعدت للاصطياد بها وأزال الوقوع فيها امتناع الصيد وصغرت بحيث يسهل أخذه منها ملكه من هي يده ولو غاصبة بمجرد وقوعها فيها فيما يظهر (ومتى ملكه لم يزل ملكه بانقلاته) ومن أخذه لزمه رده له وإن توحش نعم أن قطع الشبكة هو لا غيره وانفلت منها صار مباحا وملكه من أخذه كما صححه في المجموع وكذا لو افلته الكلب ولو بعد ادراك صاحبه ويوجه بأنه بان بذلك عجزه عنه فلم يتحقق زوال امتناعه ثم رأيتهم صرحوا بنحو ذلك ولا أثر لقطعها بنفسها ولو ذهب بها وبقي على امتناعه بان يعدو ويمتنع بها فهو على إباحته والافلا صاحبها ولو سعى خلف صيد فوقف أعياء لم يملكه حتى يأخذه (وكذا لا يزول) ملكه (بارسال إباحة) المطلق التصرف (له في الاصح) كما وسيب بهيمته بل لا يجوز ذلك لأنه يشبه سوا تب الجاهلية نعم إن قال عند إرساله اجتبه لمن يأخذه أبيع لأخذه أكله فقط كما نصيف إن علم يقول إباحة ذلك وأما بحث شيخنا إن له إطعام غيره فينبغي حله على ما إذا علم رضامه بذلك أو على أن

أكل الثاني له إنما استفادته من قول إباحة ذلك لكن يشترط على هذا علم الثاني بذلك القول أو اعتقه لم يبيع ذلك أما غير مطلق التصرف (قوله كما كتب لم يأذن له سيده فلا يزول بارساله قطعاً) ومر أن من أحرمت بملكه صيد زال ملكه عنه فيلزمه إرساله واستثنى الزركشي ما إذا خشي على

ولذلك لم يصد أو على أم ولد صاده دونها الحديث الغزاة التي أطلقها النبي ﷺ لولا ذلك لما استجارت به في الأولى وحديث الحرمة التي أخذ فرخاها جاءت إليه تعرض فامر بردها إليها في الثانية قال وهما محيضان فيجب الإفلات حينئذ فيهما أي إلا أن يراد ذبح الولد لما كول وقوله صحيحان غير صحيح فإن حديث الغزاة ضيف من سائر طرقه وأعله أخذ في الحاد من اجتماع طرقه قوله أنه حسن ثم رأيت الحافظ ابن كثير قال لا أصل له ومن نسبته للنبي ﷺ فقد كذب وغيره رد عليه بأنه ورد في الجملة في عدة أحاديث يتقوى بعضها ببعض وأما الحرمة وهي بضم المهملة فممن مشددة وقد تخفف طائر كالصفرور فحدها صحيحه الحاكم وفيه التعبير بفرخها وبأنه ﷺ قال رده رده رحمة لها وكذا عبر بالفرخ بالآفراد الترمذي وابن ماجه وفي رواية الطيالسي يرضها قال الدميري وحكمة الأمر (٣٣٧) بالرد احتمال إحرام الآخذوا أنها لما

استجارت به أجارها أو كان الإرسال في هذه الحالة واجبا ومما قاله آخر يوافق ما قاله الزركشي قال ومن معه طير أو غيره ولم يجد ما يذبحه به ولا ما يطعمه إياه يلزمه إرساله أيضا ويحل إرسال معتاد العود ويجب على احتمال إرسال ما نهي عن قتله كالخطفان والهدد لأنه لما حرم التعرض له بالاصطياد حرم حبسه كصيد الحرم ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء ويحل حبس ما ينتفع بصوته أولونه اه ملخصا وبما ذكره آخر يقيده احتماله في نحو الخطفان بأن يكون حبسه لالنحو صوته فرع يزول ملكه بالأعراض عن نحو كسرة خبز من رشيد وعن سنابل الحصادين وراة الحدادين ونحو ذلك مما

(قوله في الأولى) أي صيد الأم دون الولد (قوله تعرض) يعني تقرب من الأرض وترفرف بجناحيها اه ع (قوله في الثانية) أي صيد الولد دون أمه (قوله قال وهما محيضان) عبارة المغني والحديثان صحيحان نبه على ذلك الزركشي ومحل الوجوب كما قال شيخنا في صيد الولد أن لا يكون ما كولا ولا فيجوز ذبحه اه وعبارة النهاية والحديثان صحيحان لكن نقل الحافظ السنخاوي عن ابن كثير أنه لا أصل له وأن من نسبته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ أنه ورد في عدة أحاديث يقوى بعضها ببعض اه (قوله وفيه) أي صحيح الحاكم (قوله بفرخها) أي بالآفراد (قوله في هذه الحالة) أي تفريق الولد عن أمه بصيد أحد هما دون الآخر (قوله وما قاله آخر) وهو قول الدميري أو كان الإرسال الخ وقوله ما قاله الزركشي أي من استثناء ما إذا خشي على ولد صيدت أمه دون أمه أو على أم صيدت أمه دونها (قوله قال) أي الدميري (قوله كالخطفان) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لأنه زهد فيما بأيديهم طائر أسود الظهر أبيض البطن يابى البيوت في الربيع اه مغني (قوله على وجه الاقتناء) أخرج غيره اه سم (قوله وبما ذكره آخر) وهو قول الدميري ويحل حبس ما ينتفع الخ (قوله يزول ملكه) إلى قوله لكن بحث في المغني والنهاية إلا قوله منه يؤخذ أنه (قوله من رشيد) سيذكر عن البلقيني وغيره ما يقيده أنه ليس بقيده وبواقفه تعبير النهاية والمغني هنا بمن ماله اه (قوله وبرادة) بضم الباء وتخفيف الراء (قوله فيملكه آخذ) أي وإن كان غير ميم وعلم من المالك عدم إخراج الزكاة عما أخذ منه ذلك لأن هذا ما يقصد الأعراس عنه فكان الزكاة لم تتعلق به وذلك إذ لم يامر به غيره بذلك فيملكه باخذه وحيث أمره غيره بذلك ملكه الأمر وإن أذن له أذنا عما كان قال له التقط لي من السنابل ما وجدت اه أو تيسرك وتراخي فمل المأذون له عن إذن الأمر ولو أذن له أو أن مثلا كان التقاطه منها ملكا لها مالم يقصد الأخذ لنفسه اه ع وش وقوله مالم يقصد الخ هذا لا يظهر في المميز والموافق لكلامهم فيه أن يقول أن قصد الأخذ للأمر (قوله وينفذ تصرفه فيه) بالبيع وغيره نهاية ومعنى وقضية نفوذ التصرف أنه ملكها بنفس الأخذ وعليه فلو طلب مال كبرادها إليه لم يجب دفعها له وهو ظاهر ع ش (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل (قوله أنه لا فرق في ذلك الخ) جزم به النهاية والمغني كما أشرنا إليه (قوله أعراضه) أي المالك (قوله قال) أي الزركشي (قوله على ما يؤخذ الخ) أي على زكاة الخ (قوله نعم) إلى قوله ثم رايته في النهاية (قوله وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك الخ) سيذكر الشارح عن البلقيني وغيره خلافه ثم يؤيده بكلام المحجور (قوله أن محل حل الخ) مفعول نقل (قوله عبارة المتولى الخ) عطف على قوله ثم رايته الخ أي من عدم جواز الإرسال لقوله ويحرم حبس شيء من الفواسق الخمس على وجه الاقتناء آخر غير (قوله) ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره) كتب عليه م (قوله وبه يعلم أن مال المحجور)

(٤٣) - شرواني وابن قاسم - تاسع

يعرض عنه عادة فيملكه آخذة وينفذ تصرفه فيه أخذنا بظاهر أحوال السلف ومنه يؤخذ أنه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مسافة بذلك لمخارته عادة لكن بحث الزركشي ومن تبعه التقييد بما لا يتعلق به لأنها تتعلق بجميع السنابل والمالك مأمور بحجمها وإخراج نصيب المستحقين منها إذ لا يحل له التصرف قبل إخراجها كالأشربك في المشترك بغير إذن شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل الجواز محمول على ما لا زكاة فيه أو على ما إذا زادت أجره حجمها على ما يؤخذ منها اه ومر في زكاة الثبات عن مجلي وغيره ماله يتعلق بذلك فراجع نعم محل جواز أخذ ذلك كما هو ظاهر مالم تدل قرينة من المالك على عدم رضاه كان وكل من يلقطه له وبه يعلم أن مال المحجور لا يملك منه شيء بذلك إذ لا يتصور منه إعراض ثم رايته في الروضة في اللفظة نقل عن المتولى وأقره أن محل حل النقاط السنابل إن لم يشق على المالك وعبارة المتولى وإن كان المالك يلتقطه ويقل عليه النقاط الناس له

فلا يحل وعبارة شيخه القاضي إن كان في وقت لا يبيعون بمثل تلك السلابل حل وتجعل دلالة الحال كالاذن أو يبيعون بمثله فلا يحل وبه يعلم صحة
قولي ما لم يدل الخ وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والناس مختلفون في ذلك وقل أن يوجد منهم من يترك رغبة أي فينبغي الاحتياط
ورأيت الأذرعى بحث في سنابل المحجور أنه لا يحل التقاطها كما لو جعل حال المالك ورضاه المعبر وغيره اعتراضه بما بهتة البلقيني في عيون مر
الظهر أن ما لا يحتفل به ملا كولا يمتنعون منه أحد أو طردت عادتهم بذلك حل الشرب منه وإن كان لمحجور فيه شركة أه ويرد بان المساحة
في مياه العيون أكثر منها في السنابل (٢٣٨) على أن التحقيق في تلك العيون أن واضعي أيديهم عليها لا يملكون ماءها إلا أن ملكوا

منه بها وهو أصل تلك
العيون وملكه متعذر
لأنه في بطون جبال موات
لا يدري أصله فيكونون
حينئذ أحق بتلك المياه
لا غير ثم رأيت البلقيني
صرح في السنابل بما صرح
به في الماء فقال كلام الروضة
يقضى اثبات خلاف في
السنابل وليس كذلك وإن
كان الزرع لنحو صغير أه
قال غيره وهو جيد ويدل
له إطلاق المجموع الآتي
على الأثر أن اعتياد الإباحة
كاف من غير نظر إلى كونه
لمحجور أو غيره لأن تكليف
وليه المشاحة له فيما طردت
العادة بالمساحة به أمر مشق
وهذا ينظر في تنظير ابن
عبد السلام في حل دخول
سكة أحد ملا كها محجور
أه ويحرم أخذ ثمر متساقط
أن حوط عليه وسقط داخل
الجدار وكذا أن لم يحوط
عليه أو سقط خارجه لكن
لم تعد المساحة بأخذه وفي
المجموع ما سقط خارج
الجدار أن لم تعد إباحته
عملا بالعادة المستمرة

(قوله فلا يحل) أي الالتقاط (قوله وعبارة شيخه) أي المتولى (قوله إن كان الخ) أي الالتقاط (قوله)
بمثله (الأسبب الثاني) (قوله وعبارة مجي لولم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل) أي فلا يكفي مجرد عدم
قرينة عدم الرضا لا بد من قرينة الرضا فالمراد بالعلم هنا ما يشمل الظن كما يفيد ما سيذكره عن المجموع (قوله
وغيره) أي الأذرعى (قوله أو طردت الخ) أو بمعنى الواو (قوله بذلك) أي عدم المنع (قوله وملكه)
أي منبعا (قوله أه) أي كلام البلقيني (قوله قال غيره) أي البلقيني (قوله وهو الخ) أي ما قاله الغير
وكذا ضمير له (قوله على الأثر) أي انفار (قوله أن اعتياد الإباحة الخ) مقول قال (قوله له) أي للمحجور
(قوله وبهذا) أي بقوله لأن تكليف الخ (قوله أه) أي كلام الغير (قوله لكن لم تعد الخ) راجع للبعوضين
(قوله وفي المجموع الخ) هو الموعود في قوله السابق إطلاق المجموع الآتي (قوله أه) أي كلام
المجموع (قوله ومن أخذ) إلى قوله ومر في النهاية وإلى قول المتن فإن اختلط في المعنى إلا قوله أو
بإباحة إلى المتن وقوله الذي إلى المتن (قوله أعرض عنه) فإن لم يعرض عنه ذو اليد لا يملكه الدافع له ولا شيء
له في نظير الدبغ ولا في ثمن ما دبغ به وينبغي أنه لو اختلف الآخر صاحبه صدق صاحبه لأن الأصل عدم
الاعراض ما لم تدل قرينة على الاعراض كالفائه على نحو الكوم أه عس (قوله واختلط بمباح الخ) عبارة
المعنى والروض مع شرحه والنهاية ولو اختلط حمام مملوك أي محصورا أو بالجمام مباح غير محصور
أو انصب ماء مملوك في نهر لم يحرم على أحد الاصطيد والاستقاء من ذلك استصحابا لما كان وان لم يزل ملك
المالك بذلك لأن حكمه لا ينحصر لا يتغير باختلاطه بما ينحصر أو بغيره كالأختلطت محرمه بنساء غير
محصورات يجوز له الزوج منهن ولو كان المباح محصورا حرم ذلك كما يحرم الزوج في نظيره أه (قوله حرم
الاصطيد) ولا يخفى أن للمالك أن يأخذ منه ماشاء ولو بلا جتهاد لأنه ما وضع يده عليه صار ملكه لأنه أن
كان مملوكا فلا كلام أو مباحا ملكه بوضع يده عليه أه سم (قوله ومربياته) أي المحصور في النكاح أي في باب
ما يحرم من النكاح (قوله أو بمباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وحينئذ يشكل لأنه في حين ولو
تحول حمامه مع أنه ينافيه فتأمل أه سم أي إلا أن يتكلف بأن المعنى دخل المباح مع حمامة بعد
الاختلاط ببرجه ولو قال أو اختلط حمامه بمباح الخ لسلم عن الإشكال (قوله ولو شك الخ) عبارة المعنى
ولو شك في كون المخلوط لحامه مملوكا لغيره أو مباحا فله التصرف فيه لأن الظاهر أنه مباح أه زاد النهاية ولو
ادعى إنسان تحول حمامه إلى برج غيره لم يصدق والورع تصديقه ما لم يعلم كذبه أه (قوله فالورع
تركه) ويجوز التصرف فيه لأن الأصل الإباحة مر أه سم (قوله أن تميز) إلى قول المتن فإن اختلط في
النهاية إلا قوله أما إذا لم يأخذه (قوله أن تميز) ويأتي في المتن مفهومه (قوله فهو أمانة شرعية الخ) عبارة
النهاية والمعنى ومراده بالرداعلام ماله وملكه وتمكنه من أخذه كسائر الامانات الشرعية لا رده حقيقة فإن لم
رده ضمنه أه (قوله فهو مالك الآتي) هذا إنما يظهر أثره فيما إذا كان أحدهما يملك الأناث فقط والآخر

المنعوبة على الظن إباحتهم له كما نحل هدية أو صلها بميز أه ومن أخذ جلد ممتة أعرض عنه فذبحه ملكه لزال
ما فيه من الاختصاص الضعيف بالأعراض (ولو تحول حمامه) من برجه إلى صحراء واختلط بمباح محصور حرم الاصطيد
منه ومربياته في النكاح أو بمباح دخل برجه ولم يملكه لكبر البرج ضار أحق به ولو شك في إباحته فالورع تركه أه (إلى برج غيره) الذي له
فيه حمام فوضع يده عليه بأن أخذه (لزمه رده) أن تميز ببقاء ملكه أما إذا لم يأخذه فهو أمانة شرعية يلزمه الإعلام بها فور أو التخلية بينها وبين
مالكها فإن حصل بينهما فرخ أو بيض فهو مالك الآتي (فإن اختلط) حمام أحد البرجين بالآخر أو حمام كل منهما بالآخر وتعيين البلقيني

الذكر

لهذا التصوير وان المتن
فيه نقص عجيب ومن ثم
رده عليه تليذه ابو زرعة
وغيره (وعسر التميز لم يصح
بيع احدهما وبهته) ونحوهما
من سائر التليكات (شيئا
منه) او كله (لثالث) لعدم
تحقق ملكه لذلك الشيء
بخصوصه وما تقرر من انه
اذا باع السكك لا يصح في
شيء منه هو ما رجحه في
المطلب (ويجوز) لاحدهما
ان يملك ماله (لصاحبه في
الاصح) وان جهل كل
عين ملكه للضرورة (فان
باعهما) اي المالكان
المختلط لثالث وكل لا يدري
عين ماله (والعدد معلوم
لها) كاثنتي عشرة (والقيمة
سواء صح) البيع ووزع
الثلث على اعدادهما وتحتمل
الجهالة في المبيع للضرورة
وكذا يصح لو باعاه بعضه
المعين بالجزئية (والا)
بان جهلا او احدهما العدد
او تفاوتت القيمة (فلا)
يصح لان كلاهما لا يستحقه
من الثلث وزعم الاسنوي
توزيع الثلث على اعدادهما
مع جهل القيمة مردود
بانه متعذر حيث نعم ان
قال كل بعثك الحمام الذي
لي في هذا بكذا صح لعلم
الثلث وتحتمل جهالة المبيع
للضرورة

الذكر اما اذا كان كل منهما يملك من كل منهما فلا يفقد لا يتميز بيض او فرخ ناث احدهما عن بيض او
فرخ اناث الاخر اه رشيدى عبارة ع ش فلو تنازعا فيه فقال صاحب البرج هو بيض اناثي وقال من
تحول الحمام من برجه هو بيض اناثي صدق ذو اليد وهو صاحب البرج المتحول اليه وان مضت مدة بعد
الاختلاط تقضى العادة في مثلها ببيض الحمام المتحول لاحتمال انه لم يبيض او باض في غير هذا المحل اه
(قوله لهذا التصوير) اي الثاني (قوله عجيب) خبر وتعيين البلقينى الخ (قوله ونحوهما) الى قوله فان بين في
المغنى الا قوله وزعم الى نعم وقوله الى وقوله وقوله الى ولو وكل (قوله لعدم تحقق ملكه) لا يظهر في صورة
السكك اه سم اي كما اشار اليه الشارح بقوله لذلك الشيء الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة المغنى وعلم من
كلامه امتناع بيع الجميع من باب اولي وصرح به في البسيط اه (قوله هو ما رجحه في المطلب) ولا يشكل
بما مر في تفريق الصفقة من الصحة في نصيبه لان محل ذلك فيما اذا علم عين ماله رشيدى وسم (قوله ان
يملك الخ) اي بيع او هبة او غيرهما من سائر التليكات (قوله للضرورة) وقد تدعو الحاجة الى التسامح
باختلال بعض الشروط ولهذا صححو القراض والجمالة مع ما فيها من الجاهلية مغنى ونهاية (قوله
اي المالكان) الى قوله وقوله الى في النهاية الا قوله وزعم الى نعم (قوله المختلط) بالا افراد نظر الى المغنى والا
لحق التعبير الحمامين المختطين كما في النهاية والمغنى (قوله وكل لا يدري) الوالوالحال اه ع ش (قوله ووزع
الثلث على اعدادهما) اي فالثلث بينهما اثلاثا في المثال المتقدم اه نهاية (قوله في المبيع) اي حصة كل
منهما والا فمجموع المبيع لاجل فيه اه سم (قوله له) اي للثالث (قوله بالجزئية) اي كنصفه وقضيته
عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما لاحتمال انه ملك
احدهما اه سم (قوله بانه متعذر) اي التوزيع حيث اي عند جهل القيمة (قوله نعم الخ) عبارة
المغنى والروض فالحيلة في صحة بيعهما لثالث ان يبيع كل منهما نصيبه بكذا فيكون الثلث معلوما او بكل
احدهما الاخر في بيع نصيبه فيبيع الجميع بثلثين ويقسماه او يصطلحان في المختلط على شيء بان يراضيا على ان
ياخذ كل منهما منه شيئا ثم يبيعا لثالث فيصح البيع اه وقال شرح الروض مانصه وقضية كلامه
كاصله ان الثالثة طريق للبيع من ثالث مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق للبيع مطلقا اه (قوله ان
قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا يصح قول احدهما فقط والا فاني قوله السابق
لم يصح بيع احدهما الخ ويوجب بمنع المناقاة لان قوله السابق المذكور يصور بما اذا باعه شيئا معينا بالشخص
لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تليد ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه
بخلاف ما هانفاه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقينى ايضا فانه قال في قول المصنف
شيئا منه محله اذا هب او باع شيئا معينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين انه ملكه يصح وكذا
لو لم يتبين ولو كن باع معينا بالجزئية كنصف ما يملكه او قال بعثك جميع ما املكه بكذا فيصح لانه يتحقق
الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كولو باع من ثالث مع جهل الاعداد بثلثين معين اي لكل واحد

فيجوز التصرف فيه لان الاصل الا باحتمار (قوله لعدم تحقق ملكه لذلك الشيء بخصوصه) لا يظهر في
صورة الملك (قوله هو ما رجحه في المطلب) فان قلت قد يشكل لانه من قبل بيع ملكه وملك غيره بغير اذنه
وهو صحيح في ملكه كما تقدم في تفريق الصفقة قلت لعله يجب بان محل ذلك اذا علم عين ماله وهو هنا جاهل به
(قوله في المبيع) اي حصة كل منهما او الا فمجموع المبيع لاجل فيه ولم يقل وفي الثلث بالنسبة لكل كانه
لا تنفاه الجهل فيه لانه اذا كان العدد معلوما والقيمة سواء كان السكك ملكا منهما من الثلث معلوما له (قوله المعين
بالجزئية) اي كنصفه وقضيته عدم صحة بيعهما بعضه المعين بالمشاهدة وكان وجه عدم تحقق كونه ملكهما
لاحتمال انه ملك احدهما (قوله نعم ان قال كل بعثك الحمام الخ) ظاهره انه لا بد من قول كل ما ذكر فلا
يصح قول احدهما فقط والا فاني قوله السابق لم يصح بيع احدهما الخ ويوجب بمنع المناقاة لان قوله السابق
المذكور يتصور بما اذا كان باع شيئا معينا بالشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلقينى ويصرح به تليد

ويغتفر الجهل بقدر المبيع للضرورة اه سم ثم ساق عن شيخه الرلسى ما يؤيده ووجهه (قوله وقوله لى لا بد منه) خلافا لظاهر النهاية والمعنى (قوله فان بين الخ) جواب لو (قوله من انه لا يحتاج هنا الخ) هذا قضية ما قدمنا اتفاقا عن المعنى والروض عبارة سم قوله وما اوهمه كلام شارح الخ هذا الذى اوهمه كلام الشارح المذكور عبارة عنهم مصرحة به ثم قال بعد ان ساق ما قدمناه عن الروض ما نصه فانظر قوله فى صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشرح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله وإلا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام عين المنقول فتامله اه (قوله لو اختلط مثلى) عبارة المعنى والنهاية لو اختلطت دراهم او دهن حرام بدراهمه او بدهنه او نحو ذلك ولم يتميز فيز قدر الحرام و صرفه إلى ما يجب صرفه فيه وتصرف فى الباقي بما اراد جاز للضرورة كحمامة لغيره اختلطت بحمامة فانه يأكله بالاجتهاد فيه الا واحدة كالأو اختلطت تمره بغيره بتمره ولا يخفى الورع وقد قال بعضهم ينبغى للبتى ان يجتنب طير البرج وبناءه اه اه قال ع ش قوله و صرفه الخ مفهومه ان مجرد التمييز لا يكتفى فى جواز تصرفه فى الباقي ويمكن توجيهه بانه باختلاطه به صار كالمشترك واحدا الشرى بكن لا يتصرف قبل القسمة والقسمة انما تكون بعد التراضى وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صرفه فيه منزلة القسمة للضرورة اه

وقوله لى لا بد منه وإن حذف من الروضة وغيرها ولو وكل أحدهما صاحبه فباع للثالث كذلك فان بين ثمن نفسه و ثمن موكله كما هو ظاهر صرح أيضا لما ذكر وما اوهمه كلام شارح من انه لا يحتاج هنا لبيان الثمن بل يقتسمانه بعيد للجهل بالثمن حيث ذلان الغرض جهل العدد أو القيمة (فرع) لو اختلط مثلى حرام كدراهم أو دهن أوجب

ما سبق بقوله لعدم تحقق ملكة لذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة البيع كما صرح به البلقينى ايضا فانه قال فى قول المصنف شيئا منه محله اذا باع او وهب شيئا معاينا بالشخص ثم لم يظهر انه ملكه بعد ذلك اما لو تبين انه ملكه فيصح وكذا لو لم يتبين ولكن باع معاينا بالجزئية كصنف ما ملكه او قال بعتك جميع ما املكه منه بكذا فيصح لانه يتحقق الملك فيما باعه ويحل المشتري محل البائع كما لو باع من ثالث مع جهل الاعداد بثمن معين اى لكل واحد ويغتفر الجهل بقدر المبيع للضرورة قال العراقى الفرق بينهما ان فى المقيس عليه جملة المبيع للمشتري معلومة وما يلزمه لكل منهما من الثمن معلوم وان لم يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فاغتفر الجهل بذلك للضرورة مع انه لا يترتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم من اغتفار الجهل به اغتفار الجهل بجملة ما اشتراه اه قال شيخنا الشهاب الرلسى اقول وقول العراقى ان جملة المبيع معلومة للمشتري فى المقيس عليه فيه شيء وذلك ان مراده ان جملة ما اشتراه من الاثنين معلومة فليشيه ان يقول سلينا ذلك ولكنه غير نافع فى دفع جهل المبيع الذى وقع عليه العقد من كل منهما وتعددت الصفقة بذلك الا ترى ان بيع عبيد جمع بثمن لا يصح وإن كانت جملة المبيع معلومة وجملة الثمن معلومة اذ هذا الاختلاط لما كان محل ضرورة اغتفر فيه الجهل بقدر المبيع إذا كان على الوجه المذكور انتهى (قوله وما اوهمه كلام شارح الخ) هذا الذى اوهمه كلام الشارح المذكور عبارة عنهم مصرحة به عبارة الروض ما نصه ولو جهل العدد اى ولم تستو القيمة كما بينه فى شرحه فالحيلة ان يبيع كل نصيبه بكذا او بكل احدهما الاخر فى البيع بثمن ويقتسمانه او يصطلحا فيه اى فى المختلط على شيء اى ثم يبيعهما لثالث واحتملت الجهالة اى فى عين المبيع وقدره للضرورة اه فانظر قوله فى صورة التوكيل بثمن ويقتسماه فانه ناص على ما اوهمه كلام ذلك الشارح اذ لا يحتمل انه بين ثمن نفسه و ثمن موكله وإلا فلا معنى مع ذلك لقوله ويقتسماه فهذا الايهام هو عين المنقول فتامله وقد يمنع انه لا معنى مع ذلك لما ذكر لاحتمال ان المراد انهما يقتسمان الجملة المقبوضة على حسب التفصيل الذى بينه فى العقد ولا يخفى بعده (قوله فرع لو اختلط مثلى حرام الخ) قال فى الروض فرع وإن اختلط حمام بموكل اى محصور او غير محصور بحمام بلد مباح غير محصور لم يحرم الاصطياد ولو كان المباح محصورا حراما ولا خفاء ان للمالك ان يأخذ منه ما شاء ولو بلا اجتهاد لانه مهمما وضع يده عليه صار ملكه لانه إن كان مملوكا له فلا كلام او مباحا ملكه بوضع يده عليه واما غير المالك فهل له الاجتهاد فى المباح كما لو اختلط ملك المحصور بملك غيره المحصور فان له الاجتهاد واخذ ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المملوك بجامع جواز اخذه ولا يضر احتمال

بمثله له جازله ان يعزل قدر الحرام بذية القسمة ويتصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان وجد والا فلناظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة إذ الفرض الجهل بالمالك فاندفع ما قبل يتعين الرفع للقاضي لقسمة عن المالك وفي المجموع طريقه ان يصرف قدر الحرام إلى ما يجب صرفه فيه ويتصرف في الباقي بما اراد ومن (٣٤١) هذا اختلاط او خلط نحو دراهم بجماعة

ولم تتميز فطريقه ان يقسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمه باطل وفيه كالروضة ان حكم هذا كالحمام المختلط ومراده التشبيه به في طريق التصرف لاني حل الاختباء اذ لا علامة هنا لان الفرض ان الكل صار شيئا واحدا لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحمام فان قلت هذا يتا في ما ر في الغصب ان مثل هذا الخلط يقتضي ملك الغاصب ومن ثم اطال في الانوار في رد هذا بذا قلت لا يتا فيه لان ذاك فيما اذا عرف المالك وهذا فيما اذا جهل كما تقررو بفرض استوائهما في معرفته فانه انما هو ان له افراز قدر الحرام من المختلط اي بغير الاراد او هذا لا يتا في ملكه لانه ملك مقيد باعطاء البدل كما مر فتامله وقد بسطت الكلام عليه في شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته (ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فان) أزمنا بمجموع جرحيها

ويؤيده قول الشارح الاتي لانه ملك مقيد الخ وباقي عن سم والرشيدي ما يتعلق بالمقام (قوله بمثله) متعلق باختلاط وقوله له اي لشخص حال من مثله (قوله جازله ان يعزل الخ) قال في الروض كحماة اي لغيره اختلطت بحماه باكله بالاجتهاد الا واحدة اسم (قوله ان وجد) اي ان عرفه وقوله والا فلناظر بيت المال او صرفه هو بنفسه لمصالح بيت المال ان عرفها مع ش (قوله فاندفع الخ) فيه تأمل (قوله وفي المجموع الخ) تقدم عن المغني والنهاية ما يوافقه (قوله طريقه) اي تتميز حقه ان يصرف الخ انظره مع قوله السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال اه سم وقوله او يراد بما يجب الخ محل تأمل وعبرة الرشيدي قوله ان يصرف قدر الحرام انظر هل الصرف المذكور شرط لجواز التصرف في الباقي حتى لا يجوز له التصرف عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراده (قوله ومن هذا) اي اختلاط المثلي بمثله (قوله ان يقسم الخ) الظاهر انه ببناء المفحول (قوله وفيه) اي المجموع (قوله ان حكم هذا) اي نحو دراهم مختلطة او مخلوطة بلام تتميز بجماعة (قوله هذا يتا في) اي ما ر في اول الفرع ويجوز رد الاشارة الى ما ذكره عن المجموع والروضة (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد منه الفعل فان اختلط بنفسه ملك بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول بالاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له اه سم (قوله وهذا لا يتا في ملكه لانه) الخ فيه نظر اه سم (قوله ازمنا بمجموع جرحيها الخ) اي بان لا يكون واحدا منهما على حاله من متناوسا وسكت عن هذه الحالة المنهج والنهاية والمغني لدخولها في قول المصنف او ازمنا دون الاول الخ (قوله لما ياتي) اي من ان الاول جرحه وهو مباح (قوله فان جرحه) اي الاول (قوله وتمكن الثاني من ذبحه) اي وتركه (قوله نظير ما ياتي) اي في قوله اما اذا تمكن من ذبحهم الخ (قوله وعليه ما نقص الخ) وكذا اذ لم يذفق وتمكن الثاني من الذبح وذبحه (قوله وكذا) اي يلزم الاول قيمة الصيد مجر وحاً بالجرحين الاولين (قوله نظير ما ياتي الخ) يحتمل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا الخ ايضا وعلى كل ياتي فيما بعد وكذا الاستدراك الاتي (قوله اي لم يوجد) الى قوله وهذا هو الراجح في المغني الا قوله وقول الامام الى المتن والى قوله ففيما يلزم في النهاية الا قوله ويؤخذ الى المتن وقوله كذا من قوله وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى ينبغي (قوله اخذ المملوك كما لا يضرب في اجتهاد من اختلط ملكه ملك غيره احتمال اخذه ملك غيره فيه نظر) (قوله جازله ان يعزل قدر الحرام الخ) قال في الروض كحماة اي لغيره اختلطت بحماه باكله بالاجتهاد الا واحدة اه قال في شرحه وهذا ما ذكره البغوي والذي حكاه الروياني انه ليس له ان ياكل واحدة منه حتى يصالح ذلك الغير او يقاسمه اه وهو ظاهر ان علم المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظره مع قوله جواز كل من الطريقين او يراد بما يجب السابق ويسلم الذي عزله الخ الا ان يراد صرفه فيه الصرف لما السكة ان وجد ثم لناظر بيت المال (قوله لان ذاك الخ) هذه التفرقة تحتاج لتوجيه واضح وهذا قد حررنا في هامش باب الغصب ان شرط ملك الغاصب اذا وجد منه الفعل الذي هو الخلط فان اختلط بنفسه ملكه بل يكون شريكا وما هنا مصور في الاول في الاختلاط بنفسه فلا اشكال بالنسبة له (قوله هذا لا يتا في ملكه لانه ملك مقيد) فيه نظر

فهو للثاني ولا ضمان على الاول لما ياتي فان جرحه ثانيا ايضا ولم يذفق وتمكن الثاني من ذبحه ضمن ربع قيمته توزع بالتصف على جرحيه المهدر احدهما نظير ما ياتي مع استدراك صاحب التقریب اذ ذفق فان اصاب المذبح حل وعليه ما نقص من قيمته بالذبح والاحرم وعليه قيمته مجر وحاً بالجرحين الاولين وكذا ان لم يذفق ولم يتمكن الثاني من ذبحه نظير ما ياتي وان (ذفق الثاني او ازمنا من دون الاول) اي لم يوجد منه تذفيف ولا ازمنا (فهو للثاني) لانه المؤثر في امتناعه ولا شيء على الاول لانه جرحه وهو مباح (وان ذفق الاول) هو (له) لذلك

لكن على الثاني ارش ما نقص بحر حه من لحمه وجلده لانه جنى على ملك الغير (وان ازم من) الاول (ه) هو (له) لذلك (ثم إن ذفف الثاني بقطع حلقوم ومريء فهو حلال وعليه الاول ما نقص بالذبح) وهو ما بين قيمته زنا ومذبحا كذبحه شاة غيره متعديا و قول الامام إنما يظهر التفاوت في مستقر الحياة لعقبه البلقيني بان الجلد (٣٤٢) ينقص بالقطع وإن ذفف لكنته حينئذ إنما ينقص نقص الجلد فقط ويؤخذ منه صحة كلام

الامام لانه إنما تنفى في غير مستقر الحياة التفاوت بين قيمته مذبحا وزنا لا مطلق القيمة فلا رد عليه ما ذكر في الجلد (وإن ذفف لا يقطعها) أى الحلقوم والمرىء فحرام لانه مقدور عليه وهو لا يحل الا بذبحه (اولم يذفف ومات بالجرحين فحرام) لاجتماع المبيح والمحرم (ويضعه الثاني الاول) لانه اقدم ملكه أى يضمن له في التدفيع قيمته من منا وكذا في الجرحين الغير المذققين إن لم يتمكن الاول من ذبحه على ما اقتضاه كلامهم لكن صححا استدراك صاحب التقریب عليهم بانه ينبغي إذا سوى سليمان عشرة ومن منا تسعة ومذبحا ثمانية انه يلزمه ثمانية ونصف لحصول الزهوق بفعلها فيوزع الدرهم الفاتت بهما عليهما اما اذا تمكن من ذبحه فتركه فله قدر ما فوته الثاني لاجمع قيمته من منا لانه بتفريطه جعل فعل نفسه افسادا ففي هذا المثال تجمع قيمته سليمان وزنا تبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته وهو عشرة خمسة الاول لو ضمن عشرة

لكن على الثاني ارش ما نقص الخ) أى إن كان أه مغنى (قوله وقول الامام إنما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) تتمته فان كان متالما بحيث لولم يذبح لملك فاعندى انه ينقص بالذبح شيء أه سم ونهاية (قوله تعقبه البلقيني الخ) خبر وقول الامام الخ وافر النهاية تعقبه (قوله ويؤخذ الخ) هذا من كلام الشارح وقوله منه أى الاستدراك (قوله فلا يرد عليه الخ) فيه نظرا أه سم (قوله وكذا في الجرحين الخ) أى يضمن قيمته من منا أه سم أى التسعة في المثال الا ترى (قوله على ما اقتضاه كلامهم لكن صححه الخ) راجع لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره سم ورشيدى (قوله لكن صححا الخ) معتمد أه يجيرى وجزم به النهاية والمغنى (قوله ومذبحا) أى لو ذبح كما قال في العباب فينظر إلى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف أه سم (قوله أنه يلزمه ثمانية ونصف) أى لا تسعة كما اقتضاه كلامهم أه سم (قوله فتركه الخ) ولو ذبحه لزم الثاني الارش إن حصل بحر حه نقص مغنى ونهاية (قوله فعل نفسه) وهو لزمانه الصيد (قوله في هذا المثال الخ) وإن كانت الجنابة ثلاثة وارش كل جنابة دينار رجعت القيم التى هى عشرة وتسعة وثمانية فيكون المجموع سبعة وعشرين فتقسم العشرة عليها أه نهاية (قوله تجمع قيمته سليمان الخ) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت روى الاول عشرة دنانير وعند روى الثاني تسعة فيقسم ما فوته وهو عشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة دنانير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني تسعة اجزاء من التسعة عشر وذلك اربعة دنانير ونصف دينار ويفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فتكون جملة ما على الاول خمسة دنانير وعشرة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار وجملة ما على الثاني اربعة دنانير ونصف دينار وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزء من نصف دينار أه سم (قوله تبلغ الخ) أى قيمتها سليمان وزنا عبارة المغنى والنهاية فيصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ وهى احسن (قوله فيقسم عليهما) أى على القيمتين (قوله ما فوته وهو عشرة) أى بعد بسطها من جنس المقسوم عليه أه يجيرى (قوله لو ضمن) ولا فهو مالكة (قوله من تسعة عشر جزء من عشرة) من الاولى تبعية والثانية ابتدائية أه يجيرى (قوله اللازمة له) أى على الاول (قوله وهذا الخ) أى ما صححه الشيخان من استدراك صاحب التقریب (قوله على مملوك) عبارة النهاية على عبده مثلاه (قوله جراحة الخ) مفعول مطلق نوعى لقوله جنى (قوله لانه الخ) من مقول ابن الصلاح وعله للتعين (قوله بما يقطعها عنها) أى بكيفية تقطع الواقعة عن النظائر (قوله فاقل تلك الاوجه الخ) جواب إذا (قوله هو هذا) أى اقلها ما اطبق عليه العراقيون وقوله

(قوله وقول الامام إنما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متالما بحيث لولم يذبح لملك فاعندى انه ينقص بالذبح شيء (قوله فلا يرد عليه) فيه نظر (قوله وكذا في الجرحين) أى يضمن قيمته من منا (قوله على ما اقتضاه الخ) ثم قوله لكن صححا الخ راجعا لما بعد كذا كما يعلم بمراجعة الروض وغيره (قوله ومذبحا) أى لو ذبح كما قال في العباب فينظر الى قيمته لو ذبح فان كانت ثمانية لزم الثاني ثمانية ونصف أه سم (قوله أنه يلزمه ثمانية ونصف) لا تسعة كما اقتضاه كلامهم (قوله في هذا المثال تجمع قيمته سليمان وزنا) بل يبلغ تسعة عشر فيقسم عليهما ما فوته وهو عشرة خمسة الاول لو ضمن عشرة جزء من عشرة وحقصة الثاني تسعة اجزاء من ذلك فهى اللازمة له) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قيمته وقت

أجزاء من تسعة عشر جزء من عشرة وحقصة الثاني تسعة أجزاء من ذلك فهى اللازمة له وهذا على الراجح في أصل هذه أنه المستلقة وهو ما لو جنى على مملوك قيمته عشرة جراحة أرشها دينار ثم جرحه آخر جراحة أرشها دينار ومات بهما فقيما يلزم الجرحين ستة أوجه للاصحاب وكلامهم في تحريره اطويل متشعب والذى أطبق عليه العراقيون منها واعتمده الحاوى الصغير وفروعه وغيرهم وقال ابن الصلاح أنه متعين لانه إذا لم يكن بدم مخالفة النظائر والقواعد لاختصاص الواقعة بما يقطعها عنها فاقل تلك الاوجه محذورا وهذا انه يجمع

بين قيمته فتكون تسعة عشر ثم يقسم عليه ما فواتاه وهو عشرة فعلى الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من عشرة (وان جرحا) هـ (معا وذقفا) هـ بجرحهما (او ازنا) هـ او ذقفا احدهما وازمنة الاخر او احتمل كون الازمان بهما او باحدهما (ف) هو (لهما) وان تفاوت جرحهما او كان احدهما في المذبح لاشتراكهما (٣٤٣) في سبب الملك لكن ظاهر في الاخيرة

ومن ثم ندب لكل أن يستحل الآخر ولو علم تذيف احدهما وشك في تأثير جرح الآخر سلم النصف للاول ووقف النصف الآخر فان بان الحال او اصطلاحا فواضح والا قسم بينهما نصفين ويسن لكل ان يستحل الآخر فيما خصه بالقسمة (وان ذقف احدهما او ازمن دون الآخر) وقد جرحاه معا (ف) هو (له) لانفراده بسبب الملك ولا ضمان على الآخر لانه جرح مباح ويحل المذقف ولو بغير المذبح (وان ذقف واحد) لا بذبح شرعي (وازن الاخر) فيما إذا ترتبا (وجهل السابق) منهما (حرم على المذهب) تغليبا للحرم لانه الاصل كما مر فانه يحتمل سبق التذيف فيحل وتأخره فلا إلا بالذبح ومن ثم لو ذبح المذقف حل قطعا والاعتبار في الترتيب والمعية بالاصابة دون ابتداء الرمي

(كتاب الاضحية)
(هي) بكسر الهمزة وضمها مع تخفيف الياء وتشديدها ما يذبح من النعم تقربا الى الله تعالى في الزمن الاتي ويقال ضحية واضحية بفتح

أنه يجمع الخ خبر والذى أطبق الخ (قوله بين قيمته) أى قيمته سلميا وقيمه مجروحا بالجرح الاول اه
نهاية (قوله فيكون) أى مجموع القيمتين (قوله عليه) أى على مجموع تسعة عشر (قوله بجرحهما) إلى الكتاب في المغنى (قوله او احتمل الخ) عبارة المغنى ولو جهل كون التذيف او الازمان منهما او من احدهما كان لها لعدم الترتيب اه (قوله في الاخيرة) وهى صورة الاحتمال (قوله ومن ثم) أى من اجل عدم العلم بالمذقف في الاخيرة (قوله تذيف احدهما) عبارة المغنى تأثير احدهما اه (قوله ولا قسم الخ) أى فيما إذا النصف الموقوف فيخص للاول ثلاثة ارباع الصيد والآخر ربعه اه معنى (قوله ويسن الخ) أى فيما إذا لم يتبين الحال (قوله ويحل المذقف) بفتح الفاء (قوله لا بذبح شرعى) أى في غير مذبح اه معنى (قوله كاسر) أى في مواضع (قوله ومن ثم لو ذبحه المذقف الخ) عبارة المغنى أوالمو ذقف احدهما في الذبح فانه يحل قطعا ويكون بينهما كما استظهره في المطلب لان كلام الجرحين ملك لو انفرد فان جهل السابق لم يكن احدهما اولى به من الآخر فان ادعى كل منهما انه المازن له اولا فذلك تحليف صاحبه فان حلفا اقسماه ولا شيء لاحدهما على الآخر او حلف احدهما فقط فهو له وله على الناكل ارش ما نقص بالذبح (خاتمة) لو ارسل كلبا وسهما فازمنه الكلب ثم ذبحه السهم حل وان ازمنه السهم ثم قتله الكلب حرم ولو اخر فاسق او كئيبا انه ذبح هذه الشاة ملاحا كلها لانه من اهل الذبح فان كان في البلد مجوس ومسلمون وجهل ذابح الشاة هل هو مسلم او مجوس لم يحل اكلها للشك في الذبح المبيح والاصل عدمه نعم ان كان المسلمون اغلب كافي بلاد الاسلام فيبغى كإقال شيخنا ان يحل كظئيره فيما رفي باب الاجتهاد عن الشيخين اجماعا وغيره فيما لو وجد قطعة لحم اما إذا لم يكن فيه مجوسى فتحل وفي معنى المجوسى كل من لا تحل ذبيحته اه (قوله والاعتبار) إلى الكتاب في النهاية

(كتاب الاضحية)

(قوله بكسر الهمزة الخ) لو قدم هذه السوادة على قول المصنف كما فعله غيره كان اسبك واستعنى عن قوله الاتي ثم مذهبا ان الضحية (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وروى الترمذى في النهاية إلى قوله وكأنه لم ينظر في المغنى إلا قوله لكن على نزاع فيه وقوله رشيد إلى قادر وقوله وصح إلى وجاء وقوله ويوافقه إلى ثم (قوله بكسر الهمزة وضمها) وجمعها اضاحى بتخفيف الياء وتشديدها وقوله ويقال ضحية واضحية وجمع الاول ضخايا والثاني اضحى بالتثنية كارتطة وارطى وقوله بفتح اول كل وكسره فهذه ثمان لغات فيها معنى وبجرحى (قوله سميت) عبارة غير وهى ماخوذة من الضحوة سميت الخ (قوله بالوازم) أى باسم ماخوذ من اسم اول الخ اه سم (قوله الكتاب) كقوله تعالى فصل لربك وانحر أى صل صلاة العيد وانحر النفسك والسنة كخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكسبشين املحين اقرنين ذبحهما بيده وسمى وكبر ووضع رجله على صفاحهما شيخ الاسلام ونهاية ومعنى (قوله انها) أى الاضحية (قوله والخبر الخ) مبتدأ خبره قال ابن

رمى الاول عشرة دنائير وعند روى الثاني تسعة فيقسم ما فواتاه وهو عشرة على مجموع القيمتين وهو تسعة عشر ففيها تسعة دنائير ونصف دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزاء من تسعة عشر وذلك خمسة دنائير وعلى الثاني تسعة اجزاء من تسعة عشر وذلك اربعة دنائير ونصف دينار يفضل من العشرة المقسومة نصف دينار يقسم على تسعة عشر فيخص الاول عشرة اجزاء من نصف دينار ويخص الثاني تسعة اجزاء منه فيكون جملة ما على الاول خمسة دنائير ونصف وتسعة اجزاء من تسعة عشر جزءا من نصف دينار بر

(كتاب الاضحية)

أول كل وكسره سميت بأول أزمنة فعلها وهو وقت الضحى والاصل في مشروعيها الكتاب والسنة واجماع الامهات وروى الترمذى والحاكم وهو صحيح لكن على نزاع فيه خبر ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل احب إلى الله تعالى من ارافة الدم انها لتأتى يوم القيامة بقرونها واطلافا وان الدم ليقع من الله بكان قبل ان يقع على الارض فطيسوا بها نفسا والخبر المذكور في الرافعى وغيره عظموا اضحيا كما فانها على الصراط

مطابقاً كما قال ابن الصلاح خير ثابت ثم ذهبنا ان التضحية (سنة) في حقنا الحر أو مريض مسلم مكافئ رشيد نعم الولي الاب أو الجدة لا غير التضحية عن مولى له من مال نفسه (٣٤٤) كما يأتي قادر بان فضل عن حاجة ماله ما في صدقة التطوع ولو مسافر أو بدوي أو حاجب بمعنى

وان أهدى خلافاً لمن شذ مؤكدة لخبر الترمذي أمرت بالنحر وهو سنة لكم والدارقطني كتب على النحر وليس بواجب عليكم وصح خبر ليس في المال حق سوى الزكاة وجاء باسناد حسن أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان مخافة أن يرى الناس وجوبها ويوافقه تفويضها في خبر مسلم الى ارادة المضحي والواجب لا يقال فيه ذلك ثم ان تعدد أهل البيت كانت سنة كناية فتجزى من واحد رشيد منهم لما صح عن أبي أيوب الانصاري رضي الله عنه كنا نضحي بالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنه وعن أهل بيته والافسنة عين ويكره تركها للخلاف في وجوبها ومن ثم كانت أفضل من صدقة التطوع وبحث البلقيني أخذنا من زكاة الفطر ان ندبها لا يتعلق بمن كان حلالاً أول وقتها وان انفصل عقب دخوله ثم أمر أياه احتج أيضاً بقول الاصحاب لا يضحى عما في البطن كالا تخرج عنه الفطرة اه وكأنه لم ينظر الى احتمال ان مراده

الصلاح الخ (قوله في حقنا) الى قوله بان نضل في النهاية الا قوله مكافئ الى قادر (قوله في حقنا) وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فواجبة لخبر الترمذي والدارقطني الاتيين اه معنى (قوله أو مريض) اي إذا ملك ما لا يبعضه الحر اه معنى (قوله من مال نفسه) اي لا من مال المولى لان المولى ما مور بالاحتياط لمال مولى له ومنوع من التبرع به والاضحية تبرع اه معنى (قوله كما يأتي) اي قبيل الفصل (قوله بان فضل الخ) قال الزركشي ولا بد ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة من يوفيه على ما سبق في صدقة التطوع لانه نوع صدقة انتهت وظاهر هذا أنه يكفي أن تكون فاضلة عما محتاجه في يومه وليته وكسوة فصله كما مر وينبغي ان تكون فاضلة عن يوم العيد واما يوم التشريق فانها وقتها كان يوم العيد وليلة العيد وقت زكاة الفطر واشترطوا فيها ان تكون فاضلة عن ذلك اه معنى وأقره السيد عمرو في البجيرمي عن العناني عن الرمي ما يوافقه (قوله عن حاجة ماله) ومنه نفسه اه سم (قوله خلافاً من شذ الخ) عبارة المغني لانه صلى الله عليه وسلم ضحى في منى عن نسائه بالبرقرواه الشيخان وبهذا رد على البدر في قوله انها لا تسن للحاجب معني وأن الذي ينجره هدى لا اضحية اه (قوله لخبر الترمذي الخ) تعليل لما في المتن من السنة (قوله وهو سنة لكم) قد يقال السنة بالمعنى المعروف اصطلاحاً حدث فاني يحتمل عليه الحديث فالظاهر ان المراد بها معناها اللغوي وهو الطريقة فلا ينافي الوجوب اه سيد عمرو وقد يجاب بان مقابلتها باول الحديث قرينة دالة على ان المراد بها المعنى المعروف (قوله مخافة ان يرى الناس الخ) لا يقال هذا يندفع بالاخبار بعدم وجوبها لانه قد اجيب عن مثل هذا في مواضع تتعاق بفعله صلى الله عليه وسلم بما حاصله ان عدم الفعل اقوى في انقياد النفوس واعتقادها للمال عليه الترك من عدم الوجوب من القول لانه يحتمل المجاز وغيره من الاشياء الخرجة له عن الدلالة اه ع ش (قوله ويوافقه) اي ما ذكر من الاخبار (قوله تفويضها) اي الاضحية اه ع ش (قوله ثم ان تعدد) الى قوله وبحت في النهاية لا قوله فتجزى الى والافسنة (قوله فتجزى من واحد رشيد الخ) شامل لغير القائم على أهل البيت اه سم عبارة ع ش قال مر الاقرب ان المراد باهل البيت من تلزم نفقتهم شخصاً واحداً قال والقياس على هذا ان شرط وقوعها عنهم ان يكون المضحي هو الذي تلزمه النفقة حتى لو ضحي بهض عياله لم يقع عن غير ذلك البعض وفي حج خلافة وهو الاقرب لانه المناسب لكونها سنة كفاية اه وسياق ما يتعلق به (قوله ومن ثم كان افضل الخ) هل المراد ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع اه سم (اقول) والظاهر ان المراد جميع الاضحية وفضل الله تعالى واسع (قوله وبحث البلقيني اخذنا من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث لا يفتي اه سم عبارة السيد عمر ولك ان تتوقف في هذا الاخذ فان وجه عدم الخطاب بركة الفطر انتفاء الموجب لانهم صرحوا بان موجبها مجموع الامرين أعني آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال بخلاف ما نحن فيه فان كلامهم ظاهر أو صريح في ان الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن المعين فن صار بمن يصح عنه في جزء منه ضحي عنه قياساً على نحو الصلاة فتدبر حق تدبر اه (قوله عقب دخوله) عبارة المغني وان انفصل بعد في يوم النحر أو بعده اه (قوله انتهى) اي كلام الاذرعى (قوله وكأنه لم ينظر) اي البلقيني (قوله يرد ذلك) اي الاحتمال المذكور لان المراد بالمشبه به المتولد في يوم العيد (قوله كما تقرر) اي بقوله ما يذبح من النعم الخ (قوله ويرد بان الخ) ويرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او لا اضحية لكن مع حذف مضاف اي ذبح اه

(قوله باول الخ) أي باسم مأخوذ من اسم أول الخ (قوله بالافضل عن حاجة ماله الخ) ومنه نفسه (قوله فتجزى من واحد رشيد منهم) شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت افضل) هل المراد ان ما تصدق به منها افضل من صدقة التطوع (قوله وبحث البلقيني اخذنا من زكاة الفطر الخ) في الاخذ بحث لا يفتي (قوله ويرد بان الخ) يرد ايضا بان الضمير عائد للتضحية المفهومة من الاضحية او

ادام مجتناً لان التشبيه بركة الفطر يرد ذلك قيل قوله هي سنة غير مستقيم لان الاضحية غير
كما تقرر ويرد بان ذكر الاضحية في الترجمة دال على ان الراد منها ما يعم الامرين فاعاد الضمير
سم

على أحدهما لظهوره من

قرينة السياق ففيه نوع استخدام (تنبية) لم يبدوا المراد بآهل البيت هناك كنهم يبنونهم في الوقف فقالوا الو قال وقفت على آهل بيتي فهم أقاربه الرجال والنساء فيحتمل أن المراد هنا ذلك أيضا ويوافقه ما مر أن آهل البيت أن تعددوا كانت سنة كفاية ولا فسنة عين ومعنى كونها سنة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل كحالة الجنائز وفي تصريحهم بندها لكل واحد من آهل البيت ما منع أن المراد بهم المهاجرين ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد ولو تبرعا ويفرق بين ما هنا والوقف بأن مداره على المتبادر من الالفاظ غالبا حتى نحمل عليه لفظ الوقف وإن لم يقصده وهنا على من هو من آهل المواساة إذا الضحية كذلك ومن هو نفقة غيره ليس من آهل المواساة غالبا وقول أبي أيوب يذبها الرجل عنه وعن آهل بيته يحتمل كلا من المعنيين ويحتمل أن المراد به ظاهره وهم الساكنون بدار واحدة بان اتحدت مرافقها وإن لم يكن بينهم قرابة به جزم بعضهم لكنه بعيد ولذلك تتمتع في شرح العباب

سم (قوله على أحدهما) وهو التضحية (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وإن أريد في الترجمة أحد الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر منوعة ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية فلا استخدام نعم أن أريد بها في الضمير معنى التضحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن أريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال اه سم (قوله يبنونهم) الأولى أفراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها) إلى قوله وفي تصريحهم في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهذا مخصص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب اه سم (قوله ومعنى كونها الخ) عبارته في شرح الارشاد ومعنى كونها سنة كفاية إذا فعلها واحد من آهل البيت أي عرفا فيما يظهر وإن لم يلزم بعضهم مؤنة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره في المراد بآهل البيت مثنى عليه الطلاب في كذا في حاشية سم على شرح المنهج وينبغي أن يكون هو الموعول عليه وإن قال في النفقة أنه بعيد اه سيد عمر (قوله سقوط الطلب بفعل الغير) يحتمل أن المراد أصل الطالب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقديقال سقوط الطالب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب اه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وإن لم يلزمه النفقة اه عش (قوله لاحصول الثواب لمن لم يفعل الخ) نعم ذكر المصنف في شرح مسلم أنه إن اشترك غيره في ثوابها جاز اه نهاية أي كان يقول اشركك أو فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب عش (قوله أن المراد بهم) أي بآهل البيت (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت ما يجمعهم نفقة منفق الخ) هذا هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرملي بهامش شرح الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرعا وسئل شيخنا المذكور عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرابة بينهم فضحى واحد منهم هل يجزى عنهم وحاصل ما اعتمده في ذلك عدم الاجزاء اه سم ومر عن عش عن الرملي ما يوافقه وكذا في البجيري عن الزبدي ما يوافقه (قوله وهنا) أي في الاضحية وعطفه على ما قبله مبنى على توهم أنه قال فيه أن المدار هناك الخ (قوله كذلك) أي من المواساة (قوله يحتمل المعنيين)

للاضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله ففيه نوع استخدام) لا يخفى أن الاستخدام لا يتوقف على أن المراد منها في الترجمة ما يعم الأمرين بل يتحقق وأن أريد بها في الترجمة أحد الأمرين فقط إذا صلحت للأمر الآخر كما يعلم من محله على أن دعوى أن ذكرها في الترجمة دال على أن المراد ما ذكر منوعة ويجوز أن يريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية فلا استخدام نعم أن أريد بها في الترجمة وفي الضمير معنى التضحية احتيج إلى الاستخدام في قوله الآتي وأن يذب بها الخ وأن أريد بها فيها ما هو الظاهر لكن مع تقدير المضاف في الضمير بقرينة السياق فلا إشكال (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العباب أيضا وهو تخصيص قولهم الآتي والشاة عن واحد فقط بالنسبة لسقوط الطلب ثم قال في شرح العباب عن الأذرع قضية كلام الشيخين وبه صرح إبراهيم المروزي أنه لو نوى بالشاة نفسه وآهل بيته لم يجز إذا تقع إلا عن واحد الحديث محمول على الإشراف في الثواب لا الاضحية وقال الفوراني لو قال هذه عني وعن آهل بيتي كانت شاة لحم إلا أن يريد وقوعها عن نفسه وإنما اشرك غيره في ثوابها وخبر اللهم هذا عن امتي وفي رواية غنم لم يضح من امتي محمول لنص البويطي على أن من نواها عنه وعن آهل بيته أجزاء على الشركة في الثواب لا الاضحية لاستحالة وقوعها عن كلهم عن كل جزء من شاة ولا احسب فيه خلافا به وبما قدمته علم أن معنى نفي الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب الخصوص وأن حمل الفوراني له على حقيقته فيه نظر الخ اه (قوله سقوط الطلب) يحتمل أن المراد أصل الطالب لا الطالب على الإطلاق حتى لو فعلها كل ولو على الترتيب وقعت اضحية واثيب وقديقال سقوط الطالب على الإطلاق لا ينافي الوقوع اضحية والثواب (قوله ويحتمل أن المراد بآهل البيت هنا ما يجمعهم نفقة منفق واحد) هو الذي صححه شيخنا الشهاب الرملي بهامش شرح

تجب بالا التزام) كسائر المندوبات (٣٢٦) وصرح به ثلثا يتوهم ان المراد بالسنة الطريقة وإن كان بعيدا هنا قيل ان اراد مطلق

الاتزام ورد عليه التزمت
اضحية أو هي لازمة لي وان
اشتريت هذه الشاة فله
على ان أجعلها أضحية ولا
وجوب فيها أو خصوص
النذر ورد جعلت هذه
أضحية أو هذه أضحية فانها
تجب فيها الحاقا لها
بالتحريم والوقف اه
ويجب باختيار الثاني ولا
يرد ذاك للعلم بهما من
قوله الآتي وكذا لو قال
جعلتها أضحية والاول ويمنع
ايراد تلك الثلاثة بان الذي
يتجه في الاولين انهما كناية
نذرو في الثالث انها لا تصير
أضحية بالشراء بل بالجعل
بعده فليز منه ان قصد الشكر
على حصول نعمة الملك والا
كان نذر لجاج فاندفع اطلاق
قوله ولا وجوب فيها (ويسن
لمريدها) غير المحرم ولا
يقوم نذره بلا ارادة لها مقام
ارادته لها لانه قد يحل
بالواجب (ان لا يزيل شعره)
ولو بنحو عانته وابطله
(ولا ظفره) ولا غير ههنا من
سائر أجزاء البدن حتى الدم
كما صرحوا به في الطلاق
قاله الاسنوي لسكن غلظه
البلقيني بانه لا يصح لعهده
من الاجزاء هنا وانما المراد
بقية الاجزاء الظاهرة نحو
جلدة لا يضر قطعها ولا
حاجة له فيه (في عشر ذي الحجة

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر المندوبات) إلى قوله وبحاب في المغنى لإقوله أو هي لازمة لي
(قوله وصرح به) أي بعد قوله هي سنة اه مغنى (قوله ثلثا يتوهم الخ) وللتلويح بمخالفة أبي حنيفة حيث
أوجبها على مقيم بالبلد مالك لتصاب زكوى ولتنبيهه على ان نية الشراء للأضحية لا لتصير به أضحية لان ازالة
الملك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كالأشترى عبد ابنه العتق أو الوقف اه مغنى وعبارة سم اقول
في التصريح به افادة الوجوب بالا التزام وانحصار طريق الوجوب في الالتزام والسكوت عنه لا يدل على ذلك
وهذا فائدة أي فائدة اه (قوله الطريقة) أي التي هي اعم من الواجب والمندوب اه مغنى (قوله وإن
اشتريت الخ) عبارة الروض فان قال الله على ان اشتريت شاة ان أجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها قال في
شرحه هذا ان قصد الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج اه ثم قال في الروض فان عنيها في
لزم وجوبها أضحية وجهان ولا تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية انتهى اه سم وعبارة المغنى وما لو قال
ان اشتريت هذه الشاة فله على ان أجعلها أضحية ثم اشترى لزمه ان يجعلها أضحية كما هو أقيس الوجهين
في المجموع تغليباً لحكم التعيين وقد أوجبها قبل الملك فبلغوا كالأول أو عتقا بخلاف ما لو قال ان
اشتريت شاة فله على ان أجعلها أضحية ثم اشترى لزمه ان يجعلها أضحية وفاء بما التزمه في ذمته هذا ان قصد
الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج وسيأتي اه (قوله أو هذه أضحية الخ) ينبغي ان يكون
محله ما لم يقصد الاخبار فان قصده أي هذه الشاة التي اريد التضحية بها فلا تعين اه سيد عمر (قوله فانها
تجب فيها) أي مع انهما ليستا بنذر اه مغنى (قوله والاول) عطف على الثاني (قوله ويمنع الخ) أو يقال
ان المراد مطلق الالتزام الشرعي ولا يرد عليه شيء فتدبره اه سيد عمر (قوله انهما كناية نذر) جزم به
الاستاذ في كنهه اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر ان المراد به بان يقول بعد
شرائه جعلتها أضحية (قوله فليز منه ان قصد الخ) ومر عن المغنى والروض وشرحه انه في المنكر لا في المعروف
(قول المتن ويسن لمريدها الخ) قال الزركشي وفي معنى يريد الاضحية من اراد ان يهدي شيئا من النعم إلى
البيت بل اولى وبه صرح ابن سراقه اه مغنى ونقل ع ش عن سم على المنهج مثله (قول المتن لمريدها)
أي التضحية يخرج ماعدا من يريد هاهنا أهل البيت ولو وقعت عنهم اه سم (قوله غير المحرم) أي أما المحرم
فيحرم عليه ازالة الشعر والظفر اه مغنى (قوله نذره) أي نحر الاضحية وقوله لها أي التضحية تنازع فيه
قوله نذره وقوله ارادة (قول المتن ان لا يزيل شعره ولا ظفره) أي شيئا من ذلك اه نهاية (قوله ولو بنحو
عانته) إلى قوله حتى الدم في النهاية والمغنى (قوله ولو بنحو عانته الخ) عبارة النهاية والمغنى وسواء في ذلك شعر
الراس واللحية والابط والعانة والشارب وغيرها اه (قوله لكن غلظه البلقيني الخ) اقتصر الكنز على
الجزم بما قاله الاسنوي بلا عزم اه سم (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذاك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة
جلدة او لنحو وقوله فيه أي القطع (قول المتن في عشر ذي الحجة) أي ولو في يوم الجمعة ع وشعبية (قوله
الروض ولم يتعرض لقول الشارح ولو تبرع عائل شيخنا الشهاب الرملي عن جماعة سكنوا بيتا ولا قرابة بينهم
فضحى واحد منهم هل يحزى عنهم وحاصل اعتماده في ذلك عدم الاجزاء (قوله وصرح به ثلثا يتوهم الخ)
اقول في التصريح به افادة الوجوب بالا التزام وانحصار طريق الوجوب في الالتزام والسكوت عنه لا يدل
على ذلك وهذا فائدة أي فائدة (قوله وان اشتريت هذه الشاة فله على ان أجعلها أضحية الخ) عبارة الروضة
فان قال الله على ان اشتريت شاة ان أجعلها أضحية واشترى لزمه ان يجعلها قال في شرحه هذا ان قصد الشكر
على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاج اه ثم قال في الروض فان عنيها في لزم وجوبها وجهان ولا
تصير أضحية بنفس الشراء ولا بالنية اه (قوله انهما كناية نذر) جزم به الاستاذ في كنهه فقال ولو قال
التزمت الاضحية أو هي لازمة لي فكناية نذرا اه (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به (قوله لمريدها) يخرج
ماعدا مريدها من اهل البيت وان وقعت عنهم (قوله قاله الاسنوي لكن غلظه البلقيني الخ) اقتصر في
الكنز على الجزم بما قاله الاسنوي من غير عزم (قوله بانه لا يصلح) لم ذاك

حتى يضحى) للامر بالامساك عن ذلك في خبر مسلم وحكمته شمول (٣٤٧) المغفرة والعق من النار جميعه لا

التشبه بالحرمين والالكراهة نحو الطبيب والمحيط فان فعل كرهه وقيل حرم وعليه احد وغيره مالم يحتاج ولا لا فقد يجب كة قطع يد سارق وختان بالغ وقد يستحب كختان صبي او كتنظيف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة اولى وقد يباح كقلع سن وجعة وسلعة واعتراض الاسنوى التمثيل بختان الصبي بانها تحرم من ماله واجاب بتصورها بان يكون من اهل البيت او بان يشرك بالغ معه ثم رده بان الاخبار وعبارات الائمة انما دلت على الكراهة في حق مريد التضحية وهذا لم يرد ما رآه غيره فبحث نذب ذلك لمولى اراداعته وليه من مال الولي وقياسه النذب في مسئتي الاسنوى لوقوعها فيهما عن الصبي ويضم على الاوجه لعشر ذى الحجة ما بعده من ايام التشريق الى ان يضحى ولو فات ايام التشريق ان شرع القضاء بان اخر الناذر التضحية بمعين فانه يلزمه ذبحها قضاء ولو تعددت اضحيته انتفت الكراهة

للامر) الى قوله لا التشبيه في النهاية والمغنى (قوله) شمول المغفرة (الخ) لعل المراد الشمول قصد احق اذا زالها لم يشملها كذلك اه سم عبارة الجبرمي انظر اى فائدة اشمول العقق لما مع انها لا تعود حين البعث واجاب الاجمورى بانها لا تعود متصلة بل تعود منفصلة تطالب بحقها كعدم غسائها من الجنابة او يبيخا له حيث ازالها قبل ذلك اه (قوله) (والا) اى ان قصد التشبه بالحرمين (قوله) فان فعل) الى قوله ووجه في المغنى لا قوله وقيل الى مالم يحتاج وقوله وقد يباح الى واعتراض وقوله وخالفه الى ويضم وقوله بناء الى والذي (قوله) فان فعل كرهه) كذا في النهاية (قوله) مالم يحتاج) عبارة النهاية ومحل ذلك فيما لا يضرم اما نحو ظفر وجلدة تضر فلا اه وعبارة المغنى واستثنى من ذلك ما كانت ازالتة واجبة (الخ) (قوله) فقد يجب) اى الفعل اى الازالة (قوله) وكتنظيف لمريد احرام) عبارة المغنى وقول الزركشي لو اراد الاحرام في عشر ذى الحجة لم يكره له الازالة قياسا على ماله دخل يوم الجمعة فانه يستحب له اخذ شعره وظفره من ع في المقيس والمقيس عليه لا ذل بخلو العشر من يوم الجمعة اه (قوله) اولى) لعله خبر رعاية الخ والاولى ان يقول بل اولى (قوله) بانها تحرم) اى الاضحية اه سم (قوله) بتصورها) اى الاضحية من الصبي (قوله) ثم رده بان الاخبار (الخ) اعتمده المغنى عبارة قال الاسنوى ولقاتل ان يمنعه وهو الاوجه ويقول الاحاديث الواردة بالامر وعبارات الائمة الخ وقد مناع سم ما يوافقه (قوله) وهذا) اى الصبي المذكور (قوله) وخالفه) اى الاسنوى (قوله) فبحث نذب ذلك (الخ) لعل هذا البحث اقرب وقوله وقياسه النذب الخ فيه توقف لاسيما بالنسبة الى المسئلة الاولى (قوله) في مسئتي الاسنوى) اى مسئلة كونه من اهل البيت ومسئلة الاشراك (قوله) لوقوعها فيهما (الخ) فيه بالنسبة الى المسئلة الاولى وتوقف يظهر بمراجعة ما تقدمه في معنى كونها سنة كفاية (قوله) ويضم) الى قوله ايضا في النهاية لا قوله ولو فاتت الى ولو تعددت (قوله) ولو فاتت (الخ) كان ينبغي ان يسقط قوله من ايام التشريق حتى تظهر هذه الغاية او يجعله كاملا مستانفا كافي المغنى (قوله) بمعين (الخ) يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المصنف الا في لزمه ذبحها الخ ان ذير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن القيم (فرع) لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها بوقت الاضحية ولو قال لله على ان اضحي شاة فكذلك في الاصح وفي وجه يجوز في جميع السنة الخ اه سم (قوله) انتفت الكراهة (الخ) (تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاه الى العام الثاني واد التضيحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيله في عشر ذى الحجة من العام الثاني حتى يضحى خلا لما توهم انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني اشمول المغفرة له في العام الاول

(قوله) وحكمته شمول المغفرة والعق من النار (الخ) قضيته انه لو زال ما ذكر قبل التضحية لم تشمله المغفرة والعق من النار حتى انه يعذب دون بقية الاجزاء وهو بعيد ويحتمل ان المراد شمول المغفرة قصد احق اذا زالها لم يشملها كذلك (تنبيه) لولم يزل نحو شعره بعد التضحية بل ابقاه الى العام الثاني واد التضيحية ايضا فظاهر انه يسن له ان لا يزيله في عشر ذى الحجة مع العام الثاني حتى يضحى خلا لما توهم انه لا يطالب ترك ازالته في العام الثاني فان هذا فاسد لانه زاد زيادته لم تشمله المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على ان المغفرة في العام الاول غير قطعية (قوله) وكتنظيف لمريد احرام او حضور جمعة على ما يحسنه الزركشي (الخ) ويحتمل الفرق بين مريد الاحرام فلا تكره له الازالة لانه قد يتصور في الاحرام بالشعر ويحتاج لازالتة فلهذا في الفدية ومريد حضور الجمعة فتكره له الازالة لانه لو احتاج لازال القلم يلزمه شيء وينبغي ان يلحق بمريد الجمعة الكافر اذا سلم فانه يسن له ازالته شعر الكفر (لكن ينافيه افتاء غير واحد بان الصائم اذا اراد ان يحرم او يحضر الجمعة لا يسن له التطيب رعاية للصوم فكذا هنا رعاية شمول المغفرة اولى) لقاتل ان يقول بين ادلة طلب الازالة يوم الجمعة وادلة طلب عدمها لمريد الاضحية عموم وخصوص من وجه وهما متعارضان في مريد الاضحية بالنسبة ليوم الجمعة فيحتاج للترجيح فليتأمل سم (بانها تحرم من ماله) اى الاضحية (قوله) بمعين) يؤخذ من قوله الا في شرح قول المصنف لزمه ذبحها في هذا الوقت ويشكل عليه الخ مع قوله بعد ذلك وافهم قولنا اداء الخ غير المعين كذلك وفي مختصر الكفاية لابن القيم فرع لو قال جعلت هذه اضحية تأقت ذبحها

بالاول على الواجهة ايضا بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكتفى فيه أدنى العراتب لتحقيق المسمى فيه وقضيته أنه لو نواها متعددة لم تنتف بالاول والذي يتجه أنه لا فرق ويوجه بان القصد شمول المغفرة وقد وجد (وان يذبحها بنفسه) إن أحسن للتابع نعم الافضل للختى وللثاني أن يوكلا (ولا) يرد (٣٤٨) الذبح بنفسه (فيشهدها) ندبا لما في الخبر الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم أمر فاطمة رضي الله عنها

فان هذا فاسد لا نه زاد زيادة لم تشملها المغفرة وتجددت ذنوب في العام الثاني تحتاج للمغفرة على أن المغفرة في العام الاول غير قطعية اه سم وايضا ان الكمال يقبل الكمال (قوله على الواجهة) ولكن الافضل ان لا يفعل شيئا من ذلك إلى آخر ضحاياه اه معنى (قوله وقضيته انه الخ) ما وجهه اه سم (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فالاحتياط ترك الازالة اه سم وقد يقال ما ذكره إنما يفيد افضلية الترك لا كراهة الفعل (قول المتن وان يذبحها الخ) اي الاضحية الرجل ومغنى ونهاية ومنهج وينبغي ان يستحضر في نفسه عظم نعم الله تعالى وما سخر له من الانعام ويحمد الشكر على ذلك ع ش وشو برى (قوله ان احسن) الى قوله وسياق في النهاية الا قوله وان تقول الى وافهمه الى قول المتن وشرط ابل في المغنى الا قوله وان تقول الى ووعدها وقوله وسياق (قوله نعم الافضل الخ) قال الاذعى والظاهر استحباب التوكيل اكل من ضعف عن الذبح من الرجال لمرض او غيره وان امكنه الاتيان ويتاكد استحبابه للاعمى وكل من تكره ذكاته اه معنى (قوله والاي رد الذبح الخ) اي لعذر او غيره اه معنى (قوله وان تقول الخ) عطف على ذلك (قوله ووعدها الخ) عطف على امر الخ (قوله وان هذا الخ) عطف على قوله انه صلى الله عليه وسلم الخ كما هو صريح صنع المغنى (قوله وافهمه المتن صحة الاستئابة) وبها صرح غيره لان النبي صلى الله عليه وسلم ساق مائة بدنة فنحر منها بيده الشريفة ثلاثا وستين ثم اعطى عليا رضي الله تعالى عنه المدينة فنحر ما غاب راي بقى والافضل ان يستتيب مسلما فقيها ياب الاضحية وتكره استئابة كثنى وصي واعمى قال الرويانى واستئابة الخائض خلاف الاولى ومثلها النفساء اه معنى وقوله والافضل الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وسياق) أى فى المتن (قوله فى بيته) وفى يوم النحر وان تعددت الاضحية مسارة للخيرات اه معنى (قوله بمشهد اهله) لفرحوا بالذبح ويمتدوا باللحم اه معنى (قوله وله اذا الخ) عبارة بالمغنى ويسن للامام ان يضحي من بيت المال عن المسلمين بدنة فى المصلى وان ينحرها بنفسه رواه البخارى وان لم تيسر بدنة فشاة وان ضحي عنهم من ماله ضحي حيث شاء (قوله التضحية) عبارة بالمغنى اي الاضحية قال الشارح من حيث التضحية بها اي لا من حيث حل ذبحها واكل لحما ونحو ذلك اه (قوله ويظهر انه لا يجوز) اي المتولد بين ضأن ومعز او بقر عبارة بالمغنى والمتولد بين ابل وغنم او بقر وغنم يجوزى عن واحد فقط كما هو ظاهر وان لم ار من ذكره اه ويفهم منه كما نبه عليه السيد عمر ان المتولد بين ابل وبقر يجوزى عن سبعة والله اعلم (قول المتن ان يطعن) اي يشرع اه نهاية (قوله بضم العين) ويجوز الفتح ايضا ع ش ورشيدى (قوله عنه) اي الطعن (قوله اذ من لازمه) اي تمام الخامسة (قول المتن فى الثانية) بالاجماع نهاية ومعنى (قوله لذلك) اي لتظير ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) الى قوله وفى خبر مسلم فى المغنى الى قوله اذ لا يخلو فى النهاية الا قوله وفى هذا التأويل الى المتن (قوله هذا) أى اشتراط ذلك فى الضأن (قوله قبلها) اي السنة (قوله والا) اي وان اجذع قبل تمام السنة اي سقط سنة كفى ويكون ذلك بمنزلة البلوغ بالا احتلام نهاية ومعنى (قوله ان يجزى) اي مرید التضحية (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ) بوقت الاضحية ولو قال لله على أن أضحي بشاة فكذلك فى الاصح وفى وجه يجوز فى جميع السنة الخ (قوله بناء على الاصح عند الاصوليين ان الحكم المعلق على معنى كل يكتفى فيه أدنى العراتب المعلق على كل ويدعى انه متعلق بكل واحدة (قوله وقضيته انه لو نواها متعددة الخ) ما وجهه (قوله وقد وجد) قد يقال لم يتحقق وجوده فانه غير لازم لكل بخصوصه فالاحتياط ترك الازالة (قوله لمنافاته لقولهم الاتى الخ) وجه المنافاة ان قولهم الاتى افاد تقديم جذعة الضان على مسنة المعز والتاويل افاد العكس لان مسنة من جملة المسنة فى

بذلك وان تقول ان صلاتى ونسكى الى وانامن المسلمين ووعدها بانه يغفر لها باول قطرة من دمها كل ذنب علمته وان هذا لعموم المسلمين وافهم المتن صحة الاستئابة فيها وسيأتى ويسن لغير الامام ان يضحي فى بيته بمشهد اهله وله اذا ضحي عن المسلمين أن يذبح بنفسه فى المصلى عقب الصلاة ويخليا للناس للتابع (ولا تصح) التضحية (الامن ابل وبقر) اهلية عراب او جواميس دون بقر وحش (وغنم) للتابع وكالزكاة فلا يكتفى متولد بين واحد من هذه وغيرها بخلاف متولد بين نوعين منها على الاوجه ويعتبر على الواجهة ايضا سته باعلاهما سنا كسنتين فى متولد بين ضأن ومعز او بقر ويظهر انه لا يجوزى الا عن واحد لانه المتيقن (وشرط ابل أن يطعن) بضم العين (فى السنة السادسة) ويعبر عنه بتمام الخامسة زمن لازمه الطعن فيما يليها (و) شرط (بقر ومعز) ان يطعن (فى السنة الثالثة) ويعبر عنه بتمام الثانية لذلك وكل من هذه الثلاثة يسمى ثنية ومسنة (و) شرط (ضأن)

أن يطعن (فى) السنة (الثانية) ويعبر عنه بتمام السنة لذلك ايضا هذا ان لم يجز ع قبلها والا كنى كما فى خبر أحمد وغيره وفى وجه خبر مسلم ما حاصله ان جذعة الضأن لا تذبح الا ان يجزى عن المسنة وتاوله الجمهور بحمله على الذب أى يسن لكم ان لا تذبحوا الا مسنة فان عجزتم لجذعة ضأن وفى هذا التأويل نظر ظاهر لمنافاته لقولهم الاتى ثم ضأن ثم معز والمسنة فى الخبر تشمل الثلاثة السابقة كما فى شرح مسلم عن العلماء

(ويجوز ذكر واثي) اجماعا لكن الذكرو لو بلون مفضل فيا يظهر افضل لان لحمه اطيب إلا إذا كثرت زوائده فاقبى لم تدا فضل منه ويجزى خشي إذ لا يخلو عنها والذكر افضل منه لاحتمال انوثته وهو افضل من الاثني لاحتمال ذكوره (وصحى) للتابع ولان لحمه اطيب والخصيتان غير مقصودتين بالاكل عادة بل حرم غير واحد اكلها بخلاف الاذن (و) يجزى (٣٦٩) (البعير والبقرة) الذكرو الاثني منها اى

كل منهما (عن سبعة) من البيوت هنا ومن الدماء وان اختلفت اسبابها كتحتل المحصر لخبر مسلم به وان أراد بعضهم مجرد لحم ثم يقتسمون اللحم بناء على انها افراز وهو ما صححه في المجموع وعلى انها يمتنع القسمة لما مر ان بيع اللحم الرطب بمثله لا يجوز فنطره أن يبيع أحد الشريكين لصاحبه حصته بدرهم ولا تجزى في الصيد البدنة عن سبعة ظباء لان القصد المماثلة وظاهر كلامهم اجزاؤها عن سبع شياه في سبع أشجار ويوجه بأنه لا مماثلة فيه وخرج بسبعة مالو ذبحها ثمانية ظنوا انهم سبعة فلا تجزى عن أحد منهم (و) تجزى (الشاة) الضائنة والماعزة (عن واحد) فقط اتفاقا لاعتبار اكثر بل لو ذبحا عن شاتين مشاعتين بينهما لم يجز لان كلامه يذبح شاة كاملة وخبر اللهم هذا عن محمد وأمة محمد محمول على التشريك في الثواب وهو جائز ومن ثم قالوا له ان يشرك غيره في ثواب

وجه المناقاة ان قولهم الآتي أفاد تقديم جذعة الضأن على مسنة المعز والتأويل أفاد العكس لان مسنة المعز من جملة المستنة في الخبر اه سم زاد البجرى وقال البرماوى والثنية من المعز التي لها سنتان مقدمة على التي اجذعت من الضأن قبل تمام السنة لانها اكثر لحموا محل تقديم الضأن على المعز عند استوائهما وعلى هذا الاشكال فليحرم اه اقول عبارة النهاية كشرح المنهج صريحة في تقديم الضأن على المعز مطلقا حيث اقرا التاويل المذكور وقال ع ش ماجرى عليه الجمهور من الحل على التدب هو المعتمد اه فاجاب الفليوي عن التفسير الاقوى عن شرح مسلم عن العلماء بأنه تفسير لغوى (قوله اجماعا) إلى قول المتن والشاة في المغنى لا قوله ولو بلون إلى افضل وقوله بل حرم إلى المتن وقوله وعلى انها إلى ولا تجزى وقوله وظاهر كلامهم إلى وخرج (قوله افضل) اى من الاثني وظاهره ولو سميته وسيأتى ما فيه اه ع ش (قوله لان لحمه الخ) عبارة المغنى وجبر ما قطع من زيادة لحمه طيبا وكثرة نسف الفحل افضل منه ان لم يحصل منه ضراب اه (قوله اى كل منهما) راجع إلى المتن (قول المتن عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو ظاهر لانه في حكم سبع اصاح اه سم (قوله من البيوت) إلى قوله وعلى انها في النهاية (قوله ومن الدماء الخ) عبارة المغنى ولا يختص اجزاء البعير او البقرة عن سبعة بالتضحية بل لو لم تمشي سبع شياه باسباب مختلفة كالشاة والقران والفوات ومباشرة وعذورات الاحرام جازع ذلك بغير او بقره اه (قوله كتحتل المحصر) الظاهر انه مثال للدماء لاللاسباب المختلفة (قوله وان اراد الخ) غاية (قوله بعضهم) اى بعض الشركاء في البعير او البقر (قوله انها افراز) جزم به المغنى والنهاية عبارتهما ولهم قسمة اللحم لان قسمة قسمة افراز اه وزاد الارل على الاصح كما في المجموع اه (قوله فنطره) اى يبيع اللحم (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشك في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعلمه فيمن اراد مجرد اللحم خاصة اه سم (قول المتن والشاة عن واحد) ولو ضحى بدنة او بقره بدل شاة واجبة فالزائد على السبع تطوع فله صرفه مصرف اضحية التطوع من اهداء وتصديق مغنى ونهاية (قوله فقط) إلى قوله وظاهره في النهاية والمغنى (قوله بل لو ذبحا عن شاتين الخ) وكذا يقال فيما لو اشترك اكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين او بعيرين كذلك لم يجز عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بقره او بعير من كل واحد من ذلك اه مغنى (قوله له ان يشرك غيره الخ) اى كان يقول أشركتك او فلانا في ثوابها وظاهره ولو بعدنية التضحية لنفسه وهو قريب اه ع ش (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء اه سم اقول ويشكل ايضا بما تقدم في شرح في عشر ذى الحجة حتى يضحي من ثمانية مستأق الاسنوى ومر انفا عن ع ش ما يصرح بجواز اشراك الهى ايضا وهو قضية اطلاق النهاية والمغنى (قوله ويفرق بينه) اى جواز اشراك الميت في الثواب (قوله عنه) اى الميت (قوله ذلك) اى الفرق (قوله وهو مامر الخ) فيه تأمل إذ مامر في سقوط الطلب عن بقية اهل البيت والفرق بينه وبين حصول الثواب لهم في التشريك المراد هنا واضح (قوله ان الثواب الخ) بيان لما يجتبه بعضهم (قوله للمضحي خاصة) ظاهره ولو قصد تشريكهم

الخبر (قوله عن سبعة) اى ويجب التصديق على كل منهم من حصته ولا يكتفى بتصديق واحد عن الجميع كما هو الظاهر لانها في حكم سبع اصاح (قوله ان يبيع) هذا غير ظاهر في الدماء لوجوب التصديق بالجميع وقد يشك في الاضحية لوجوب التصديق بالبعض فلعلمه فيمن اراد مجرد اللحم خاصة (قوله وهو ظاهر ان كان ميتا) ويلزم على هذا انه عليه الصلاة والسلام انما اراد اشراك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان ميتا)

أضحيتة وظاهره حصول الثواب لمن أشركه وهو ظاهر ان كان ميتا قياسا على التصديق عنه ويفرق بينه وبين ما يأتى في الاضحية الكاملة عنه بأنه يقتفر هنا لكونه مجرد اشراك في ثواب مالا يقتفر ثم ثم رابت ما يؤيد ذلك وهو مامر في معنى كونها سنة كفاية الموافق لما يجتبه بعضهم ان الثواب فيمن ضحى عنه وعن اهل بيته للمضحي خاصة لانه الفاعل كالقائم بفرض الكفاية (وافضلهما)

عند الانفراد فلا ينافي قوله الآتي سبع شياه الخ (بعير) لانه اكثر لحما من البقرة (ثم بقرة) لانها اكثر لحما بعدد (ثم ضأن) لان لحمه اطيب (ثم معز) احتاج اثم لان بعده مراتب اخرى تعلم من كلامه ومشارك من بدنه ثم بقرة (وسبع شياه) لا أقل كاقضاء كلامهم وان أوهم تعليمهم بتعدد إرافة الدم خلافة وبوجه (٣٥٠) بأن سبع البعير يقاوم شاة فلا يقاومه مع الزيادة عليه إلا السبع (أفضل من بعير)

في الثواب وهو ايضا ظاهر قول المغني فان ذبحها عنه وعن أهله أو عنه وأشرك غيره في ثوابها جاز وعليهما حمل خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين وقال اللهم من محمد وال محمد ومن امة محمد وهي في الاولى سنة كفاية إلى ان قال ولكن الثواب فيما ذكر للبضحي خاصة لانه الخ (قوله عند الانفراد) أي الاقتصار على التضحية بواحد من الانواع الاربعة (قوله عند الانفراد) إلى قول المتن وسبع شياه في النهاية (قوله احتاج اثم) أي اثم معز بقريته ما يليه عبارة المغني وبعد المعز المشاركة كما سياتي فالاعتراض بانه لاشيء بعد المعز سافط اه (قوله لانه بعد مراتب اخرى) اقول لو لم يكن بعده مراتب اخرى لكان محتاجا اثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن اه سم (قول المتن وسبع شياه افضل الخ) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شياه او بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه انه يقع اضحية وانه لا حد لاكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك اه سم اقول ويدل على ذلك ما سياتي من انه صلى الله عليه وسلم نحر مائة بدنة الخ (قوله وبوجه) أي ما اقتضاه كلامهم وفي هذا التوجيه تأمل (قوله يقاوم) أي سبع البعير يضم السين (قوله فلا يقاومه) أي البعير (قوله مع الزيادة عليه) أي البعير في الفضيلة وقول السيد عمر أي في عدد الإرافة اه فيه تساهل (قوله إلا السبع) أي من الشياه (قوله وبه يعلم الخ) أي بقوله للانفراد الخ (قوله وإن كان) أي الشرك (قوله لمن نظريه) وافقه المغني عبارة وموقضية لإطلاقه ان الشاة افضل من المشاركة وان كانت اكثر من سبع كالمشارك واحد خمسة في بعير وبه صرح صاحب الوافي تفقها لكن الشارح قد ذكرك بقوله بقدرها فافهم انه لما زاد على قدرها يكون افضل وهو الظاهر اه (قوله ومن ثم) أي من اجل اعتبار الافضلية في الضأن والمعز بالاطيية لا بكثرة اللحم (قوله السبع) أي من الشياه نائب فاعل فضلت (قوله الاكثر) بالنصب نعت للبعير (قوله وقدمت الخ) مستأنف (قوله اكثرية اللحم الخ) في البعير والبقر بالنسبة إلى الضأن والمعز (قوله فافهم الخ) محل تأمل (قوله قول الرافعي) عبارة المغني عقب تعليل قول المصنف وسبع شياه الخ بما مر نصه وقيل البدنة او البقر افضل منها لكثرة اللحم قال الرافعي وقد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي ولم يذكره اه (قوله وما يؤيد ذلك) أي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثرة الثمن) إلى قوله فاعلم في النهاية وإلى قوله قال في المغني (قوله كثرة الثمن هنا افضل الخ) أي في النوع الواحد مغني ورشيد (قوله فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها اقرب إلى البيضاء من الصفراء اه سم (قوله فالبلقاء فالسوداء) قال في المختار البلق سواد وبياض وكذا البلقة بالضم اه والظاهر ان المراد هنا ما هو اعم من ذلك ليشمل ما فيه بياض وحمرة بل ينبغي تقديمه على ما فيه بياض وسواد لغربه من البياض بالنسبة للسواد وينبغي تقديم الازرق على الاحمر وكلما كان اقرب إلى الابيض يقدم على غيره اه ع ش (قوله بانه خلاف السنة الخ) اعتمده المغني كما مر

قد يشكك مع هذا ما تقدم من جواب الاسنوي الثاني عن اعتراض التمثيل بمختار الصبي فان حمل التشريك هنا على التشريك في نفس الاضحية بان اذن الصبي له في التضحية عن بعض بدنة ففيه ان الصبي ليس من اهل الاذن فليست امل (قوله لان بعده مراتب اخرى) اقول بل لو لم يكن بعده مراتب اخرى لكان محتاجا اثم لدفع توهم ان المعز في رتبة الضأن (قوله وسبع شياه افضل من بعير) (فرع) لو اراد ان يضحي بأكثر من سبع شياه او بأكثر من بعير فهل يقع اضحية فيه نظر ويتجه ان يقع اضحية وانه لا حد لاكثر الاضحية إلا ان يوجد نقل بخلاف ذلك (قوله فالصفراء فالعفراء) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفراء لانها اقرب إلى

ومن بقرة وان كان كل من هذين أكثر لحما من السبع لان لحمه أطيب مع تعدد إرافة الدم (وشاة أفضل من مشاركة في بعير) للانفراد بإرافة الدم مع طيب اللحم وبه يعلم اتجاه ما اقتضاه المتن أنها أفضل من الشرك وان كان أكثر البعير وقد صرح صاحب الوافي بنحو ذلك وهو ظاهر خلافا لمن نظر فيه والحاصل أن لحم الابل والبقر لما تقاربا في الرداء اعتبرت الافضلية فيهما بمظنة أكثرية اللحم والضأن والمعز لما تقاربا في الاطيية اعتبرت الافضلية فيهما بالاطيية لا بكثرة اللحم ومن ثم فضلت السبع البعير الاكثر لحما وقدمت أكثرية اللحم على أطييته لان القصد اغناء الفقراء فاتجه بما ذكرته كلامهم وأنه لا اعتراض عليه وأنه لا يرد على قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا إلى التساوي فتأمله وما يؤيد ذلك قولهم كثرة الثمن هنا أفضل من كثرة

العدد بخلاف العتيق لان القصد هنا طيب اللحم وشم تخلص الرقبة من الرق فلم أن الاكل من كل منها الاسمين (قوله) في بدنة أفضل من هز بلتين وإن كانتا بلون أفضل أو ذكرين فيما يظهر وكثرة لحم غرردى ولا خشن أفضل من كثرة الشحم وأفضلها البيضاء لانه صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين املحين والاملاح الابيض يقل ما يباعه أكثر من سواده فالصفراء فالعفراء وهي مالم يصف بياضا فالحمراء فالبلقاء فالسوداء قال الماوردي والافضل لمن يضحي بعدد ان يفرقه في أيام الذبح وردده المصنف بأنه خلاف السنة

فانه ^{عنه} نحر مائة بدنة في يوم واحد مسارة للخيرات (وشرطها) أى الاضحية لتجزى حيث لم يلزمها نافصة (سلامة) وقت الذبح حيث لم تقدمه إيجاب ولا فورة خروجها عن ملكه (من عيب ينقص) بالتخفيف كيشكر في الافصح كما مر (الحما) حالا كقطع فلفة كبيرة من نحو غدوما لا كخرج بين لانه ينقص رعيها فتهزل والقصد هنا اللحم فاعتبر ضبطها بما لا ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع بما لا ينقص الالية لانها المقصودة ثم ويلحق باللحم ما في معناه من كل ما كول فلا تجزى بمقطوع بعض الية أو اذن كما يأتي ولا يردان عليه لان اللحم قد يطلق في بعض الابواب على كل ما كول كما في قولهم يحرم بيع اللحم بالحيوان اما لو التزمها نافصة كان نذر (٣٥١) الاضحية بمعية أو صغيرة أو قال جعلتها

أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزى وضحية وإن اختص ذبحها بوقت الاضحية وجرت مجراها في الصرف وافهم قولنا ولا إلخ انه لو نذر التضحية بهذا وهو سليم ثم حدث به عيب ضحي به وثبت له احكام التضحية وافهم المتن عدم اجزاء التضحية بالحامل وهو ما في المجموع عن الاصحاب لان الحمل ينقص لحمها كما صرحوا به في عيب المبيع والصداق ومخالفة ابن الرفعة فيه ردوها بان المنقول الاول وقوله إن نقص اللحم ينجز بالجنين ردوه ايضا بانه قد لا يكون فيه جبر اصلا كالعلقة وبان زيادة اللحم لا تجبر عيبا كخرج او جرباء سمينة وإنما عدوها كاملة في الزكاة لان القصد فيها النسل دون طيب اللحم والجميع بين قول الاصحاب ذلك ونقل الباقي عنهم كالنص الاجزاء بحمل الاول على ما إذا حصل بالحمل عيب فاحش والثاني على ما إذا لم يحصل به ذلك يرد

(قوله نحو مائة بدنة) نحر منها يده الشريفة ثلاثا وستين وأمر عيارضى الله تعالى عنه فتنحر تمام المائة اه معنى زاد القليوبى وفي ذلك إشارة إلى مدة حياته ^{عليه السلام} اه (قوله أى الاضحية) إلى قوله وإنما عدوها في المعنى لا لقوله وقت الذبح إلى المتن وقوله ولا يردان إلى ما وقوله وافهم قولنا إلى وافهم المتن وإلى قوله قيل في النهاية لا لقوله فاعتبر إلى ويلحق (قوله إيجاب) أى بنذر اه ع ش (قوله ولا فورة خروجها إلخ) يعنى وإن أوجبها قبل الذبح فشرطها لتجزى بسلامة وقت الإيجاب فكان الاولى وإلا فورة الإيجاب (قوله كيشكر) بفتح أوله وضم ثالثه (قوله في الافصح) ويجوز فيه ايضا ضم الياء مع تشديد القاف وكسرها اه ع ش (قوله فلفة) بكسر فسكون (قوله فتهزل) هو بفتح المشاة وكسر الزاى من باب فعل بفتح العين يفعل بكسرها مبني للفاعل كافي مقدمة الادب للزحشرى وهذا خلاف ما اشتهر ان هزل لم يسمع إلا مبني للجهول فتنبه لذلك اه رشيدى أى وإن اريد معنى بناء الفاعل (قوله اللحم) أى ونحوه اه معنى (قوله فاعتبر إلخ) عبارة المعنى فاعتبر ما ينقصه كما اعتبر في عيب المبيع ما ينقص المالية اه (قوله ولا يردان) أى مقطوع بعض الية أو اذن عليه أى على قول المصنف لحما (قوله على كل ما كول) الاولى مطلق الماكول (قوله اما لو التزمها إلخ) يحترز الحثية الاولى (قوله بمعية إلخ) لعل الصورة انها معينة اه رشيدى (قوله أو صغيرة) أى لم تبلغ سن الاضحية اه ع ش (قوله أو قال إلخ) عطف على نذر إلخ (قوله ولا تجزى وضحية) أى لا مندوب ولا مندورة في ذمته اه ع ش (قوله وهو سليم) الواو حاله اه ع ش (قوله وثبت له احكام التضحية) قضيته اجزأؤه فى الاضحية وعليه فيفرق بين نذرها سليمة ثم تعيب وبين نذرها نافصة بانه لما التزمها سليمة خرجت عن ملكه بمجرد نذرها فحكم بأنها ضحية وهى سليمة بخلاف المعية فان النذر لم يتعلق بها الا نافصة فلم تثبت لها صفة السكال بحال اه ع ش (قوله بانه قد لا يكون إلخ) عبارة المعنى بان الجنين قد لا يبلغ حد الاكل كالمضغة اه (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى بالمضغة اولى بعدم الاجزاء اه سم وفي دعوى الاولوية تأمل (قوله وإنما عدوها) أى الحامل (قوله بين قول الاصحاب ذلك) أى الذى فى المجموع (قوله ونقل إلخ) بالجر عطف على قول الاصحاب (قوله كالنص) أى كنفه عن النص (قوله الاجزاء) مفعول ونقل إلخ (قوله بحمل الاول) أى ما فى المجموع (قوله والثاني) أى ما نقله الباقي (قوله يرداه إلخ) خبر والجمع إلخ (قوله قيل إلخ) وافقه المعنى عبارته ويلحق بها أى الحامل قرينة العهد بالولادة لنقص لحمها والمرضع نه عليه الزركشى (قوله وقضية الضابط) أى ضابط الاضحية اه (قوله الذى يتجه خلافة إلخ) وفاقا للنهاية وخلافا للمعنى كما سرفنا (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة سم ورشيدى (قوله قتلها الاولى) وهوانها (قوله وهى التى) إلى قوله وظاهر المتن فى النهاية والمعنى الاقوله بحيث إلى للخبر (قوله ذهب نحها) والمخذهن العظام اه معنى زاد القليوبى فيشمّل غير الراس اه (قوله وفى رواية العجفاء) أى بدل البيضاء من الصفراء (قوله كالعلقة) تصريح منهم بان الحامل بعلقة لا تجزى بالمضغة اولى بعدم الاجزاء (قوله وبالولادة زال هذا المحذور) قد يقال الرداء الحاصلة بالحمل لا تزول بمجرد الولادة

ما تقرر ان الحمل نفسه عيب وان العيب لا يجبر وإن قل وقضية الضابط أيضا أن قرينة العهد بالولادة لا تجزى أيضا لنقص لحمها بل هى أسوأ حالا من الحامل ولهذا لا تؤخذ في الزكاة على وجهه مع اتفاقهم على جواز أخذ الحامل اه وفيه نظر والذي يتجه خلافه ويفرق بينهما وبين الحامل بان الحمل يفسد الجوف ويصير للحم ردثا كما صرحوا به وبالولادة زال هذا المحذور وأما ما ذكر عن كلامهم في الزكاة فهو لمعنى يختص بها لا باقى مثله هنا فانها إن اخذت بولدها ضار المالك أو بدو نه ضرها أو ولدها (فلا تجزى بعجفاء) وهى التى ذهب معها من الهزال بحيث لا يرغب فى لحمها غالب طالبي اللحم فى الرخاء الخبر الصحيح أربع لا تجزى من الاضاحى العوراء البين عورها والمربطة البين مرضها أو العرجاء البين عرجها

والكسيرة وفي رواية العجفاء التي لا تنقي أى (٣٥٢) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو المخ (ومجنونة) أى ثولاء إذ حقيقة الجنون

ذهاب العقل وذلك للنهي عنها ولأنها تترك الرعى أى الاكتناز منه فتزول وظاهر المتن وغيره كالخبر أنها لا تنجزى ولو سميته لانها مع ذلك تسمى معيبة (ومقطوعة بعض) ضرع أو الية أو ذنب أو بعض (اذن) إيبين وأن قل حتى لو لم يلح للنظر من بعد لذهاب جزء ما كقول ولما في خبر الترمذى أنه صلى الله عليه وسلم أمر باستشراف العين والاذن أى بتأملهما لتلا يكون فيهما نقص وغيب وقيل بذيغ واسع العينين طويل الاذنين ونهى عن المقابلة أى مقطوعة مقدم اذنها والمدابرة أى مقطوعة جانبيها والشرقاء أى مشقوبتها والخرقاء أى مشقوبتها وأفهم المتن عدم اجزاء مقطوعة كل الاذن وكذا فاقدتها بخلاف فاقدة الالية لان المعزلا الية له والضرع لان الذكر لا ضرع له والاذن عضو لازم غالبا والحقا الذنب بالالية واعترضا بتصریح جمع بانه كالاذن بل فقد اندر من فقد الاذن ويتردد النظر فيما يعتاد من قطع طرف الالية لتكبر فيحتمل إلحاقه ببعض الاذن ويؤيده قولهم وإن قل ويحتمل أنه أن قل جدا لما يؤثر كما يصرح به قولهم المخصص لعموم قولهم وإن قل لا يضر قطع

الكسيرة (قوله لا تنقى) أى لا يخلها اه معنى (قوله أى من النقي الخ) وكان معنى لا تنقى حينئذ لا تنصف بالبقاء أى المخ لفقده منها للزال اه سم (قوله أى ثولاء) أى بالمثلثة كما يستفاد من القاموس اه سيد عمرو الذى في النهاية والمغنى وشرح المنهج بالمشاة وفي القاموس لها معنى مناسب للمقام ايضا (قوله اذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) أى وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل اه سم (قوله وذلك للنهي عنها الخ) عبارة المتنى نهى عنها لها وقضية اجزاء السميته وهو الظاهر حيث سلم اللامح مع ذلك من الرذاة فلا يرد منع جرباه سميته اه سيد عمرو وقد يقال ان قضيته ايضا اجزاء العرجاء السميته بالاولى ولكن جرى الشارح والنهاية والمغنى على خلافه وايضا قول الشارح الا ترى وظاهر المتن الخ صريح في خلاف ما استظهره من اجزاء المجنونة السميته (قوله للنهي عنها ولا يخلها الخ) عبارة النهاية لانه ورد للنهي عن الثولاء وهى المجنونة التى تستدر المرعى لا القليل وذلك يورث الهزال اه (قوله تسمى معيبة) فيه تأمل (قوله ضرع) إلى قوله حتى في النهاية والمغنى (قوله أو الية) أى لغير ان تكبر كما يأتى (قوله أو ذنب) أو لسان مغنى وعش (قوله أو بعض اذن) الانسب الاخصر أو اذن باو واسقاط بعض (قوله إيبين) أى كما يؤخذ من قول المتن الا ترى وكذا شق اذنها وخرقها اه سم (قوله وإن قل) قال ابو حنيفة إن كان المقطوع أى من الاذن دون الثلث اجزاء اه معنى وفى ايضاح المناسك للمصنف ولا يجرى ما قطع من اذنه جزءين اه ويمكن حمله على ما في التحفة بان يراد بالبين فيه ما لا يلوح للنظر من قرب (قوله لم يلح) بضم اللام (قوله وقيل) أى فى تفسير باستشراف العين الخ بذيغ العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على امر الخ (قوله وأفهم المتن) الى قوله والحقا في النهاية إلى قوله واعترضا فى المغنى (قوله وكذا فاقدتها) أى خلقها اه سم عبارة عش أى بان لم يخلق لها اذن اصلا اما صغيرة الاذن فتجزى لعدم نقصها فى نفسها كصغيرة الجثة وهل مثل قطع بعض الاذن ما لو اصاب بعض الاذن آفة اذهبت شيئا منها ككل نحو القرا دلشء منها ولا يفرق بالمشقة التى تحصل بارادة الاحتراز عن مثل ذلك فيه نظروا الاقرب الثانى اه وقوله والاقرب الثانى فيه توقف (قوله بخلاف فاقدة الالية) أى خلقته وعلم انه لا يضر فقد الالية أو الضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما اه سم عبارة المغنى اما إذا فقد ذلك أى الضرع أو الالية أو الذنب بقطع ولو لبعض منه أو قطع بعض لسان فانه يضر لحدوث ما يؤثر فى نقص اللحم اه (قوله لان المعز لا لية له) بقى ما لو خلق المعز بلا ذنب هل تجزى اه ام لا فيه نظر ثم رايت الروض صرح بالاجزاء فى ذلك اه عش (قوله والضرع) والذنب مغنى وزيدى (قوله والاذن) بالنصب عطفا على المعز (قوله والحقا الذنب بالالية) اعتمده الروض والزيدى كما مر انفا (قوله ويحتمل انه إن قل جدا الخ) افى هذا اذا كان المقطوع يسير اشبخنا الرملى اه سم عبارة النهاية نعم لو قطع من الالية جزء يسير لا جل كبيرها فلا وجه الاجزاء كما افى به الوالدرحمه الله تعالى بدليل قولهم لا يضر فقد فلقه يسيرة من عضو كبير اه قال عش وظاهره انه لا فرق فى ذلك بين كون الالية صغيرة فى ذاتها كما هو مشاهد فى بعض الغنم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد فلقه يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبر النسبى فالالية وإن صغرت فهي من حيث هي كبيرة بالنسبة للاذن وهذا يبقى النظر فيما لو وجدت الية قطع جزء منها وشك فى ان المقطوع كان كبيرا فى الاصل فلا يجرى ما قطع من الية الآن أو صغيرا فيجزى فيه فطر والاقرب الاجزاء لانه الاصل فاقطعت منه والموافق للغالب فى ان الذى يقطع لكبر الالية صغير اه (قوله لا يضر) إلى قوله وهذا بديل من قولهم المخصص زاد المغنى عقب ذلك ما نصه كلفخذ لان ذلك لا يظهر بخلاف

(قوله أى من النقي بكسر النون الخ) وكان معنى لا تنقى حينئذ لا تنصف بالنقى أى المخ لفقده منها للزال (قوله اذ حقيقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور هنا لعدم العقل (قوله إيبين) أى كما يؤخذ من قول المتن الا ترى وكذا شق اذنها وخرقها (قوله وكذا فاقدتها) أى خلقته (قوله بخلاف فاقدة الالية الخ) اعلم انه لا يضر فقد الالية والضرع ويضر مقطوعة بعض احدهما (قوله ايضا بخلاف فاقدة الية) أى خلقته (قوله ويحتمل انه ان قل جدا الخ) افى هذا اذا كان المقطوع يسيرا اشبخنا الشهاب الرملى

أليتها في صغرها لتعظم وتحسن كما لا يضر خصاء الفعل اه لكن في اطلاقه مخالفة الكلام كما علم بما قرره فتعين ما قيد به وتردد الزر كشي في شلل الاذن ثم بحث تخريجه على اكل اليد الشلاء وفيها وجهان قال فان اكلت جاز والا فلا اه وفيه نظر لاختلاف مدرك الاجزاء هنا والا كل كافي اليد الشلاء تؤكل وتمنع الاجزاء والذى يتجه ان شلل الاذن كجرها فان منع هذا فاولى الشلل والا فلا (وذات عرج) بين بان يوجب تحملها عن الماشية في المرعى الطيب وإذا ضر ولو عند اضطرابها عند الذبح فكسر (٣٥٣) العضو وفقد اولى وان نازع ابن

الرفعة في الاولوية (و) ذات (عور) فالعمياء اولى بين بان يذهب ضوء احدى عينها ولو بيباض عمه او اكثره كما نقله البلقيني واعتمده نعم لا يضر ضعف البصر ولا عدمه ليلا (و) ذات (مرض) بين وهو ما يظهر بسببه الهزال (و) ذات (جرب بين) للخبر السابق فهين وعطف الاخيرة على ما قبلها من عطف الخاص على العام إذ الجرب مرض وسواء انقصت بهذه العيوب ام لا (ولا يضر يسيرها) اى الاربع لانه لا يؤثر كفقده قطعة يسيرة من عضو كبير كفتخذ (ولا فقد قرن) وكسره إذ لا يتعلق به كبير غرض وإن كانت القرناء افضل للخبر فيه نعم إن اثر انكساره في اللحم ضرر كما علم من قوله وشرطها الخ ولا تجزى فاقدة جميع الاسنان ونقل الامام عن المحققين الاجزاء حمل على ما اذا لم يكن لمرض ولم يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وهو بعيد لانه لا يؤثر بلا شك كما قاله الرافي بخلاف

الكبيرة بالاضافة إلى العضو فلا يجزى (قوله في صغرها الخ) متعلق بالقطع (قوله فتعين ما قيدته الخ) يعنى قوله ان قل جدا وقد يقال يغنى عنه قيد الاعتقاد في كلام الباحث (قوله ثم بحث تخريجه الخ) اعتمده المغنى عبارته وبحث بعض المتأخرين ان شلل الاذن كفقدها وهو ظاهر إن خرج عن كونه ما كرا لا اه (قوله فان اكلت) اى الاذن الشلاء (قوله بين) الى قول المتن ويدخل في النهاية لا لقوله وإن نازع إلى المتن وقوله بين الى نعم وقوله للخبر فيه وقوله ونقل الى بخلاف فقده بخلاف مالى او يحمل وقوله به الى المتن (قوله بان يوجب) اى العرج (قوله ولو عند اضطرابها الخ) اى ولو حدث العرج عند الخ عبارة غير باضطرابها الخ بالياء بدل عند (قوله فكسر العضو الخ) ومن ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لاستطاع الذهاب معه للبرعى فلو فعل به ذلك عند ارادة الذبح ليمكن الذابح من ذبحها لم تجز اه عش مخف (قوله وفقدته) اى غير ما مر استثاؤه في السواة انفا (قوله فالعمياء اولى) كذا في المغنى (قوله غمه او اكثره) اى العين فكان الاولى التاثير (قوله نعم لا يضر الخ) عبارة المغنى وتجزى العمشاء وهى ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والمكوية لان ذلك لا يؤثر في اللحم والعشواء وهى التى لا تبصر في الليل لانها تبصر وقت الرعى غالبا اه ويؤخذ من التعليل كانه عليه بعض المتأخرين انها لو لم تبصر وقت الرعى لم تجز (قوله ضعيفة الخ) المناسب لما بعده ضعف الخ كفى النهاية (قوله للخبر السابق) اى في شرح فلا تجزى عجماء (قوله وعطف الاخيرة الخ) هى ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى فذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام اه سم (قوله انقصت) في اصله بغير همزة اه سيد عمر (قول المتن ولا فقد قرن) اى خلقة اه معنى (قوله وكسره) الى قوله المفهوم الخ فى المغنى الا قوله ونقل الى بخلاف الخ (قوله وكسره) اى وان دعى بالكسر اه معنى (قوله اذ لا يتعلق الخ) يؤخذ منه اجزاء فاقد الذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان اثر قطعه في اللحم ضرر اه عش (قوله وان كانت القرناء افضل للخبر فيه) ولانها احسن منظارا بل يكبر غيرها كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله ولا تجزى فاقدة جميع الاسنان) ظاهره ولو خلقة (قوله ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقله عش عن الجمال الرملى ايضا فاما اذا كان الفقد خلقيا ثم قال فليحرر (قوله حمل الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله وهو بعيد) اى هذا الحمل (قوله فانه لا يضر الخ) عبارة المغنى لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص اللحم وقضية التعليل ان ذهاب البعض اذا اثر يكون كذلك اى كذهاب الكل وهذا هو الظاهر اه (قوله لئلا يفهما) اى الخرق والثقب اه عش وقال سم يمكن حملها على ما يمنع الترادف اه (قوله وعليه) اى ذهاب شىء بذلك (قوله السابق) اى في شرح ومقطوعة بعض اذن (قوله على التنزيه) اى كراهة التنزيه اه معنى (قوله لمفهوم الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله خبر اربع) اى الى اخره (قوله السابق) اى في شرح ولا تجزى عجماء (قوله على الاعتداد بمفهوم العدد) اى كراهته في جمع الجوامع (قوله ان ماسواها الخ) بيان لمفهوم الخبر (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرافي انه قضية ما ورد المعظم صريحا ودلاله ونقله عن نصه في الجديد اه معنى (قوله لانه) الى قوله عملا في المغنى الا قوله وبه الى المتن (قوله والودك)

(قوله وعطف الاخيرة على ما قبلها) ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاولى وذكر الاخيرة مع ما قبلها من ذكر الخاص بعد العام (قوله لئلا يفهما) يمكن حملها على ما يمنع الترادف

(٤٥) - شروانى وابن قاسم - (تاسع) فقد معظمها فانه لا يضر ان لم يؤثر في ذلك (وكذا شق اذن وخرقها وثقبها) تاكيد لئلا يفهما (في الاصح) ان لم يذهب منها شىء لبقاء لحمها بحاله بخلاف ما اذا ذهب بذلك شىء وإن قل وعليه يحمل خبر الترمذى السابق أو يحمل على التنزيه لمفهوم خبر اربع السابق أى بناء على الاعتداد بمفهوم العدد أن ماسواها يجزى (قلت الصحيح المنصوص يضر يسير الجرب والله اعلم) لانه يفسد اللحم والودك والحق به الثبور والقروح

وبه يتضح ما قد مناه في الشلل (وبدخل رقة لها) أي التضحية (إذا ارتفعت الشمس كرمح وم النحر) وهو عاشر الحجة (ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين) راجع لسلك من الركعتين والخطبتين عملا بقاعدة الشافعي السابقة في الوقف أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وإن كان كل منهما مثني في نفسه كما في هذان خصمان اختصموا إذ يجوز اختصما أيضا اتفاقا فاندفع اعتراضه بأنه قيد في الخطبتين مع أنه قيد في الركعتين أيضا وضابطه أن يشتمل على (٣٥٤) أقل مجزئ من ذلك فإن ذبح قبل ذلك لم يجزئ وكان تطوعا كما في الخبر المنفق عليه أو بعده

أجزاء وان لم يذبح الإمام خلافا لما وقع في البويطي نعم إن وقفوا يعرفون في الثامن غلطا وذبجوا في التاسع ثم بان ذلك اجزأهم تبعاً للحج ذكره في المجموع عن الذارمي كذا ذكره شارح وهو غلط فاحش فإن الحج لا يجزئ في الثامن إجماعاً فأى تبع في ذلك والذي في المجموع ليس في ذلك بل في الوقوف في العاشر فإن الأيام تحسب على حساب وقوفهم فيذبجون بعد مضى أيام التشريق وقد حررت ذلك في حاشية الإيضاح مع فروع نفيسه لا يستغنى عن مراجعتها (ويبقى) وقت التضحية وأن كره الذبح ليلاً إلا الحاجة أو مصلحة (حتى تعرب) الشمس (آخر) أيام (التشريق) للخبر الصحيح عرفة كلها موقف وأيام منى كلها منحر وفي رواية في كل أيام التشريق ذبح وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر وقال الأئمة الثلاثة يومان بعده (قلت) ارتفاع الشمس فضيلة والشرط طلوعها ثم عقبه (مضى)

محركة الدم اه قاموس (قوله وبه الخ) أي بالالحاق (قوله في الشلل) أي شلل الاذن (قوله أي التضحية) أي قوله وان لم يذبح في النهاية إلا قوله فاندفع إلى وضابطه (قوله بقاعدة الشافعي الخ) وهي رجوع الصفة المتأخرة للسلك (قوله أو أن الثانية الخ) ويجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني اه سم (قوله نظرا للفظين) أي يجعل كل منهما قسماً وليس المراد اللفظين من حيث كونهما لفظين كما قد يتبادر اه رشيدى عبارة السيد عمر اى لدلو ليهما فإن الركعتين لهما وحدة باعتبار انهما صلاة والخطبتين لهما وحدة باعتبار انهما خطبة اه (قوله كما في هذان خصمان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه ظاهر كما قاله سم اه رشيدى (قوله إذ يجوز الخ) أي في غير القرآن اه ع ش (قوله بأنه قيد في الخطبتين) أي فقط في كلام المصنف مع أنه قيد في الركعتين أي في الواقع أيضاً كما أنه قيد في الخطبتين (قوله وضابطه) أي ما في المتن اه رشيدى (قوله أن يشتمل) أي فعل الركعتين والخطبتين بعد الارتفاع كرمح (قوله تطوعاً) أي صدقة التطوع عبارة المغنى لم تقع اضحية اه وعبارة النهاية شاة لحم اه (قوله نعم) إلى قوله فيذبجون في النهاية إلا قوله في الثامن إلى في العاشر (قوله كذا ذكره شارح وهو غلط الخ) عبارة المغنى وهذا إنما يأتي على رأي مرجوح وهو أن الحج يجزئ موالاً صحت أنه لا يجزئ فكذا الاضحية اه (قوله بل في الوقوف الخ) أي غلطا اه ع ش (قوله فإن الأيام) أي للذبح اه نهاية (قوله تحسب على حساب وقوفهم) أي فتسكون أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور اه ع ش قال الرشيدى وانظر هل هذا الحكم خاص بأهل مكة ومن في حكمهم اه (أقول) الظاهر نعم والله اعلم (قوله على حساب وقوفهم الخ) خلافاً للمغنى عبارته تنبيه لو وقفوا العاشر غلطا حسبت أيام التشريق على الحقيقة لا على حساب وقوفهم اه (قوله بعد مضى أيام التشريق) يعني إلى مضى ثلاثة أيام بعد العاشر (قوله وقت التضحية) إلى قوله وصبوب في المغنى إلا قوله إلا الحاجة أو مصلحة وقوله أقل إلى المتن وفي النهاية إلا قوله وقال إلى المتن وقوله خلافاً لما زعمه شارح (قوله وأن كره الذبح) شامل لغير الاضحية واطهر منه في الشمول قول المغنى ويكره الذبح والتضحية ليلاً لله تعالى عنه اه (قوله إلا الحاجة) كاشتغاله نهاراً بما يمنعه من التضحية أو مصلحة كثير الفقراء ليلاً أو سهرة حضورهم اه ع ش (قوله أن وقت العيد) أي وقت صلاته نهاية ومعنى (قوله بل نازع البائني الخ) اقره المغنى (قوله واحدة) إلى قوله مشكل في النهاية إلا قوله وأن نازع فيه البائني وقوله وان كانت إلى المتن وما سانه عليه (قوله لا كظية) أي فانه لغو فلا يجب ذبحها في أيام التضحية ولا في غيرها بخلاف ما لو نذر أن يتصدق بها فانه يجب ولو حية ولا يتصدق بها بمن على ما يفهم من قوله لا بالصدقة المذكورة اه ع ش (قوله والحقت) أي المعيشة التي تجزئ في الاضحية ع ش ورشيدى (قوله لا بالصدقة المذكورة) يفيد أنه لا يتعين فيها الزمن ويصرح به كلام البهجة في باب الاعتكاف وقال شيخ الاسلام في شرحه كذا في الراعي هنا لكنه قال في كتاب النذران الصدقة كالزكاة

(قوله أو أن الثانية نظرا للفظين السابقين وإن كان كل منهما مثني في نفسه) يجوز أن يكون من قبيل الحذف من الأول لدلالة الثاني (قوله كما في هذان خصمان) فيه بحث لظهور الفرق فتأمل (قوله لا بالصدقة المذكورة) يفيد أنه لا يتعين فيها الزمن (١) وعبارة البهجة في باب الاعتكاف لا لأن يصلها والتصدقات أي

قدر) أقل مجزئ خلافاً لما زعمه شارح من (الركعتين والخطبتين والله أعلم) بناء على أن وقت العبد يدخل بالطلوع وهو الاصح كما روي وصوب الاذرعى ومن تبعه ما في المحرر نقلاً ودليلاً وليس كما قالوا بل نازع البائني في أن ارتفاع الشمس فضيلة بان تعجيل النحر مطلوب عند الشافعي فيسن تعجيل الصلاة عقب الطلوع وفيه نظر والمعتمد نذب تأخير ذلك حتى ترتفع كرمح خروجا من الخلاف (ومن نذر) واحدة من النعم مملوكة له (معينة) وان لم تجز اضحية كعبيبة وفصيل لا كظية والحقت بالاضحية في تعيين زمنها لا بالصدقة المذكورة لأن شبهها بالاضحية أقوى (١) قول المحشى وعبارة البهجة الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وانظر عبارة البهجة وشرحها

لا سيما و اراقه الدم في هذا
الزمن اكل فلا يرد كونها
شبهة بالاضحية وليست
باضحية (فقال الله على) أو
على وأن لم يقل الله كما يعلم
من كلامه في النذر (أن
أضحى بهذه) أو جعلتها
أضحية أو هذه أو هي أضحية
أو هدى زال ملكه عنها
بمجرد التعيين كما لو نذر
التصدق بمال بعينه وإن
نزع فيه البلقينى و (لزمه
ذبحها) وإن كانت مجزئة
لحدث فيها ما يمنع الاجزاء
كما مر (في هذا الوقت)
السابق أداءه هو أول وقت
يلقاه بعد النذر لانه التزمها
أضحية فتعين لذبحها وقت
الاضحية وإتمام يجب الفور
في أصل النذور والكفارات
لاها مرسل في الذمة وما
هنا في عين وهي لا تقبل
تاخيرا كما لا تقبل تاجيلا
ويشكل عليه أنه لو قال على
أن أضحى بشاة مثلا كانت
كذلك إلا أن يجاب بان
التعيين هنا هو الغالب فالحق
به ما في الذمة بخلافه في تلك
الابواب وخرج بقوله
قال نية ذلك فهي لغو كنية
النذر وأفهم انه مع ذلك
القول لا يحتاج لنية بل
لا عبرة بنية خلافه لانه
صريح وجبئذ فما يقع فيه
كثير من العامة انهم يشتركون

ويجوز تقديمها أى على الزمن المعين لها في النذر وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن اه سم
(قوله كونها) الاولى أنها كما في النهاية (قوله شبهة بالاضحية وليست الخ) أى فلا يتعين لها وقت اه
رشيدى عبارة ع ش أى خفيها ان لا يتقيد بذبحها بايام التضحية اه (قول المتن فقال الله على الخ) ومعلوم ان
اشارة الاخرس المفهمة الناطق كسكن كإفاله الاذرى وغيره معنى (قوله او على) الى قوله كآلو نذر في المغنى
لأفوله كما يعلم الى المتن وقوله او هدى (قوله او هدى) أى او عقيقة (قول المتن لزمه ذبحها) أى ولا يجوز
غيرها ولو سلمية عن معية عينها في نذره اه ع ش (قوله وان كانت مجزئة فحدث الخ) أى او كانت معية مثلا
عند الالتزام كما تقدم انفا اه سم (قوله كما مر) أى في شرحه وشرطها سلامة من عيب ينقص لحما (قوله
السابق) الى قوله وانما في المغنى (قوله وهو اول وقت يلقيه الخ) احتراز عن وقتها من عام اخر اه
رشيدى عبارة ع ش أى وهو جملة الايام الاربعة التى يلقيها بعد وقت النذر لا اول جزء منها اه
(قوله فتعين لذبحها الخ) أى ولا يجوز تأخيرها للعلم القابل اه معنى (قوله وإنما لم يجب الخ) عبارة النهاية
وتفارق النذور والكفارات حيث لم يجب الفور فيها اصاله بانها ملزمة مرسله الخ (قوله في أصل النذور)
أى المطلقة اه ع ش (قوله لانها مرسله الخ) وفى سم ما حاصله انه لا حاجة للفرق المذكور لان ما هنا من
النذر في زمن معين حكما لان الالتزام بالاضحية التزام لا يقاها في وقتها فيحمل على اول ما يلقيه لانه المفهوم
من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في عين) قضية هذا الفرق وجوب الفور
فيما لو نذر التصديق بمال بعينه كان قال الله على ان اتصدق بهذا الدينار والظاهر انه غير مراد ويصرح
بذلك قول البهجة وشرحها في باب الاعتكاف اه ع ش (قوله ويشكل عليه) أى على التقيد بالمعينة
انتهى معنى ويجوز ارجاع الضمير للفرق المذكور في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أى كالمعينة في
تعيين اول وقت يلقيه بعد النذر (قوله هنا) أى في نذر الاضحية (قوله فالحق به) أى بالمعين انتهى
ع ش (قوله في تلك الابواب) أى ابواب النذور اه ع ش (قوله وخرج) الى قوله كنية النذر في المغنى
(قوله نية ذلك) أى بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية النذر) قد يرد عليه انه من تشبيه الجزئى بأكمله
(قوله وافهم) أى قول المصنف قال (قوله لانه صريح الخ) فيه ان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم
(قوله جاهلين الخ) وإنما لم يسقط عنهم وجوب الذبح جهلهم لتقصيرهم بعدم التعلم ولان الجهل انما يسقط
الائتمار بالضمان انتهى ع ش (قوله بل وقاصدين) الى قوله وفى التوسط عبارة النهاية بدل تصير به اضحية
واجبة يتتبع عليه كله منها ولا يقبل قوله اردت انى اتطوع بها خلافا لبعضهم اه قال ع ش قوله ولا يقبل
الخ المتبادر عدم القول ظاهرا وان ذلك ينفعه فيما بينه وبين الله تعالى فلا يجب التصديق بها باطنا وان كان قوله
هذه اضحية صريحا لان الصريح يقبل الصرف الا ان يحمل قوله ولا يقبل الخ على معنى لا ظاهر او لا باطنا

لا نذر للصلاة والصدقات في زمن قال شيخ الاسلام في شرحه فلا يتعين كذا في الرافى هنا لكنه رجح في
كتاب النذر التعيين في الصلاة الى ان قال فالصدقة كالزكاة ويجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه وقد
يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمكن لكن في شرح الارشاد للشارح بل يجوز التقديم أى تقديم الصلاة
عليه أى الزمن المعين لها في النذر والتأخير عنه خلافا لما مال اليه الاسنوى من جواز التقديم فقط اه
(قوله لحدث منها ما يمنع الاجزاء) او كانت معينة مثلا عند الالتزام كما تقدم فى اول الصفحة
السابقة (قوله وإنما لم يجب الفور الخ) ان كان المراد بالفور هنا وجوب ذبحها في وقت الاضحية
الذى يلقيه بعد النذر فلا حاجة للفرق لانه انما وجب في هذا الوقت لانه عينه حكما لان التزام الاضحية
الالتزام لا يقاها في وقتها والحل على اول ما يلقيه لانه المفهوم من اللفظ ومن عين وقتا امتنع عليه التأخير
عنه لكن ما في الحاشية الاخرى عن شرح الارشاد يخالف ذلك وقد يشكل بشموله العين على قوله وما هنا
في عين وقد يفرق بان الاضحية وضعت على الاختصاص بوقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه في
تلك الابواب) قد يدل الجواب ان المعين في تلك الابواب حكم ما في الذمة فليراجع (قوله لانه صريح الخ) فيه

اضحيته من اوائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون هذه اضحية جاهلين بما يترتب على ذلك بل وقاصدين

الآخبار عما أضره وظاهر كلامهم أنهم (٣٥٦) مع ذلك تترتب عليهم تلك الأحكام مشكل وفي التوسط في هذا هدى ظاهر كلام

فيوافق قوله يمتنع عليه كله منها (قوله عما أضره) أي من إرادته أنه سيتطوع بها (قوله وظاهر كلامهم
الخ) حال من كثير الخ (قوله مع ذلك) أي الجهل والقصد لما ذكر (قوله مشكل) خبر قوله فابق الخ (قوله
في هذا هدى) أي بيان حكمه (قوله وهو الخ) عطف على قوله ظاهر كلام الشيخين الخ (قوله بالاقرار
اشبه) أي يقبل قوله اردت به أن تطوع بها (قوله انتهى) أي مافي التوسط (قوله ويرد) أي قول التوسط
وهو بالاقرار اشبه الخ (قوله بانه) أي قول الشخص هذا هدى (قوله وفي ذلك الخ) أي فيما أفهمه كلام
المصنف من أنه مع ذلك القول لا يحتاج لنية الخ (قوله جرح شديد) وتأتي عنه محاسن الشرع الشريف ولذلك
مال سم وافق السيد عمر بخلافه كما يأتي (قوله ويؤيده) أي كلام الأذرعى أو قبول الإرادة بحل الكل
أي اكل قائله وموئمه منها أي من هذه الحقيقة (قوله ما قاله أولا) وهو قوله وكلام الأذرعى يفهم الخ (قوله بما
مر الخ) فيه نظر لإذغاية ما مر أن ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كما تبين في هوامش باب الحوالة اه
سم وقد منع عن ع ش ما بواقفه وقال السيد عمر ما نصه ينبغي أن يحل أي التعيين بقوله هذه اضحية مالم يقصد
الآخبار بان هذه الشاة التي أريد التضحية بها فإن قصده فلا تعيين وقد وقع الجواب كذلك في نازلة رفعت لهذا
الحقير وهي أن شخصا اشترى شاة للتضحية فلقية شخص فقال ما هذه فقال اضحيتي اه (قوله في رد كلام
الأذرعى) أي في التوسط (قوله وثانيا) وهو قوله ويؤيده قولهم يسن الخ (قوله لم يرد) أي في السنة (قوله
وهذا صريح في الدعاء الخ) قضيته أنه لو قال مثله هنا بان يقول بسم الله اللهم هذه اضحيتي لا تصير واجبة اه
ع ش زاد الرشيدى وانظر هل هو كذلك اه (قوله وافهم) إلى قوله أو فضاء في المعنى لا قوله إلى الهاملى
وتأخير ه إلى قول المتن فإن ألتفها في النهاية لا قوله أو فضلت إلى ولو اشترى وما سأله عليه (قوله لزومه) مذهبها
الخ) أي فور اقياسا على إخراج الزكاة لتعلق حق المستحقين بها وظاهره وإن أخر لعذر اه ع ش وسيأتي
عن المعنى الجزم بذلك (قول أمان فان تلفت) أي الاضحية المنذورة المعينة اه معنى (قوله أو فيه) أي
وقت الاضحية (قول المتن فلا شيء عليه) بقى ما لو اشترفت على التلف قبل الوقت وتمكن من ذبحها فهل يجب
ويصرف لحما مصرف الاضحية أولا فيه نظر وقد يؤخذ ما يأتى من أنه لو تعدى بذبح المعينة قبل وقتها وجب
التصدق بلحمها أنه يجب عليه ذبحها فيأذ كر والتصدق بلحمها ولا يضمن بدله لعدم تقصيره وعليه فلو
تمكن من ذبحها ولم يذبحها فيبغى ضمانها اه ع ش وقد يدعى دخوله في قول الشارح الآتى أو قصر
حتى تلفت (قوله فهى كودبعة عنده) فلا يجوز له بيعها فان تعدى وباعها استردها إن كانت باقية وإن
تلفت فيد المشتري استردا كترقيعها من وقت القبض الى وقت التلف كالغاصب والبايع طريق في
الضمان والقرار على المشتري ويشترى البايع بتلك القيمة مثل التالفة جنسا ونوعا وسنا فان نقصت القيمة
عن تحصيل مثلها وفي القيمة من ماله فان اشترى المثل بالقيمة أو في ذمته مع نيته عند الشراء أنه اضحية صار
المثل اضحية بنفس الشراء وإن اشترى في الذمة ولم يذبحه اضحية فيجعله اضحية ولا يجوز إيجارها أيضا لأنها
بيع المنافع فان أجرها وسدها للبسناجر وتلفت عنده بر كوب أو غيره ضمنها المؤجر بقيمتها وعلى المستاجر
أجرة المثل نعم إن علم الحال فالقياس أن يضمن كل منها الأجرة والقيمة والقرار على المستاجر ذكره الاسنوى
وتصرف الأجرة مصرف الاضحية كالقيمة فيفعل بها ما يفعل بها وتقدم بيانها وما أعارتها جائرة لأنها إرفاق
كما يجوز له الاتفاق بها للحاجة برفق فان تلفت في يد المستعير لم يضمن ولو كان التلف بغير الاستعمال في الموضوع
المشار إليه لأن يده غير يدا مانة فكذا هو كذا كره الرفعى وغيره في المستعير من المستاجر ومن الموصى له
بالمنفعة قال ابن العباد وصورة المسئلة أن تتلف قبل وقت الذبح فان دخل وقته وتمكن من ذبحها وتلفت
ضمن لتقصيره أي كما يضمن معيره لذلك معنى وروض مع شرحه (قوله هذا) أي العبد (قوله بالعق)
ان الصريح قد يقبل الصرف بالنابة (قوله وكلام الأذرعى يفهم قبول إرادته أنه سيتطوع الخ) ولا يقبل
قوله اردت أنى تطوع بها خلافا لبعضهم ولا يأتى في ذلك قولهم يسن أن يقول بسم الله اللهم ان هذه عقيقة
فلان مع تصريحهم بحل الاكل منها لصراحتهم في الدعاء الخ مر (قوله بما مر في رد كلام الأذرعى) فيه نظر

الشيخين انه صريح في
إنشاء جعله هدايا وهو
بالاقرار اشبه لان ينوى
به الانشاء اه ويرد بانه
نظير هذا حر ا مبيع منك
بالف فكما ان كلام
هذين صريح في بابه فكذلك
ذلك ثم رايت بعضهم قال
وفي ذلك حرج شديد
وكلام الأذرعى يفهم قبول
إرادته أنه سيتطوع
بالاضحية بها ويؤيده
قوله يسن أن يقول بسم الله
هذه عقيقة فلان مع تصريحهم
بحل الاكل منها اه ويرد
ما قاله أولا بما مر في رد
كلام الأذرعى وثانيا
بان ما ذكره لم يرد وإنما
السنة ما يأتى اللهم هذه
عقيقة فلان وهذا صريح
في الدعاء فليس مما نحن
فيه وبفرض أنهم ذكروا
ذلك لا شاهد فيه أيضا لان
ذكره بعد البسملة صريح
في أنه لم يرد به إلا التبرك
فلم أن هذا قرينة لفظية صارنا
ولا كذلك في هذه اضحية
وأفهم قولنا أداء أنه متى
فات ذلك الوقت لزومه
ذبحها بعده قضاء وهو
كذلك فيصرفه مصرفها
(فان تلفت) أو ضلت أو
سرق أو تعيبت بعيب
يمنع الاجزاء (قوله) أي
وقت الاضحية بغير
تفريط أو فيه قبل تمكنه
من ذبحها وبغير تفريط
أيضا (فلا شيء عليه) فلا
يلزمه بدله الزوال ملكه عنها بالاقرار ففى كودبعة عنده ولا تمام يزل الملك على أن أعتق هذا إلا بالعق وإن لم يحز

نحو بيعه قبله لانه لا يمكن
ان يملك نفسه وبالعقل لا
ينتقل الملك فيه لاحد بل
يزول عن اختصاص الادمي
به ومن ثم لو اتلفه الناذر لم
يضمنه ومالكوا الاضحية
بعد ذبحها باقون ومن ثم
لو اتلفها ضمنها ولو ضلت
بلا تقصير لم يلزمه طلبها الا
ان لم يكن له مؤنة اى لها
كبير وقع عرفا فيها يظهر
وتأخير الذبح بعد دخول
وقته بلا عذر فلتقت تقصير
فيضمنها او فضلت غير
تقصير كذا في الروضة
واستشكل بان الضلال
كالتلف كما ياتي وقد يفرق
بان الضلال اخف لبقاء
العين معه فلا يتحقق التقصير
فيه الا بمضي الوقت بخلاف
التلف ولو اشترى شاة
وجعلها اضحية ثم وجدها
عياقا بما امتنع ردها وتعين
الارش لزوال ملكه
عنها كالمكر وهو للمضحي
ولو زال عيها لم تصر اضحية
لان السلامة انما وجدت
بعد زوال ملكه عنها فهو
كالواعتق اعني عن كفارة
فاصر بخلاف مالوكل من
التزم عتقه قبل اعتاقه فانه
يجزى عتقه عن الكفارة
ولو عيب معينة ابتداء صرفها
مصرفها وضحي بسليمة او
تعيبت فضحية ولا شيء عليه
ولو عين سليما عن نذر ثم
عيه او تعيب او تلف او

(١) قول المحشي وله تملكه اه
الذي في نسخ الشرح وله
اقتناء اه

عبارة النهاية بالاعتاق (قوله نحو بيعه) اى كهبته وابداله اسنى (قوله ومن ثم) اى من اجل عدم انتقال
الملك في مندور العتق لاحد من الخلق (قوله لو اتلفه) اى قبل الاعتاق (قوله ومالكوا الاضحية الخ) الاولى
نصبه عطا على اسم ان في قوله لانه الخ او تصديره بما كافي النهاية عبارة تهو اما الاضحية بعد ذبحها فلا كما
الخ (قوله بلا تقصير الخ) وان قصر حتى ضلت لزمه طلبها ولو بمؤنة مغنى وروض (قوله لم يلزمه طلبها الخ)
فان وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال قضاء وصر فها مصرف الاضحية مغنى وروض مع شرحه (قوله
وتأخير الذبح الخ) هو مفهوم قوله فيها مرق قبل تمكنه من ذبحها اه رشدي (قوله او فضلت غير تقصير)
خلافا للنهاية والمغنى والاسنى عبارة الاولى ويضمنها بتأخير ذبحها بلا عذر بعد دخول وقته اه (قوله كذا
في الروضة) راجع الى المعطوف فقط (قوله واستشكل الخ) اعتمده النهاية والاسنى والمغنى عبارة الاخيرين
قالوا من التقصير تأخير الذبح الى آخر ايام التشريق بلا عذر وخروج بعضها ليس بتقصير كمن مات في اثناء
وقت الصلاة الموسع لا ياتم قال الاسنوي وهذا هول عماد كره كالأرفى فيها قبل من انه ان تمكن من الذبح
ولم يذبح حتى تلفت او تعيبت فانه يضمنها وذكر البلقيني نحوه وقال مارجحه النووي ليس بمعتمد ويفرق
بينه وبين عدم اتم من مات وقت الصلاة بان الصلاة محض حق الله تعالى بخلاف الاضحية انتهت او زاد المغنى
وما فرق به بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال باقية بحالها بخلافها فيما مضى لا يجدي فالوجه
التسوية بين الضلال وبين ما تقدم اه (قوله كما ياتي) اى في شرح فان اتلفها (قوله الا بمضي الوقت الخ) قضيته
انه يضمن اذا مضى الوقت ثم رأيت قوله الآتي به يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس اه سم
عبارة الروض مع شرحه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوبها ولو بمؤنة ذبح بدلها وجوبها قبل خروج الوقت
ان علم انه لا يجدها الا بعده ثم اذا وجدها يذبحها وجوبها ايضا لانها الاصل اه (قوله وجعلها اضحية) اى
بالنذر اه ع ش اى ولو حكما كهذه اضحية (قوله وتعين الارش) اى ووجب ذبحها اه ع ش (قوله كالمكر) اى
في شرح ومن نذر معينة (قوله وهو) اى الارش اه ع ش (قوله ولو زال عيها الخ) لعل المراد مطلق
الاضحية لا خصوص الشاة المشتركة المذكورة فليراجع اه رشدي عبارة الروض مع شرحه ولو قال
جعلت هذه ضحية وهى عوراء او نحوها او فصيل او سخله لا ظنية ونحوها لزمه ذبحها وقت الاضحية وكذا
لو التزم بالنذر عوراء او نحوها ولو في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية ويثاب عليها ولا تجزى عن المشروع
من الضحية ولو زال النقص عنها لانه ازال ملكه عنها وهى ناقصة فلا يؤثر الكمال بعده كمن اعتق اعني عن
كفارة تفعد بصره اه بحذف (قوله لم تصر اضحية) اى لا تقع اضحية بل هى باقية على كونها مشبهة
بالاضحية فيجب ذبحها وليس اضحية فلا يسقط عنه طلب الاضحية المذكورة بقا الواجبة ان كان التزاما بنذر
في ذمته اه ع ش (قوله فابصر الخ) اى فانه لا يجزى عن الكفارة وينفذ عتقه اه ع ش (قوله ولو عيب) الى
قوله وقضية كلامهم في المغنى (قوله ولو عيب معينة) عبارة النهاية وعين معينة ابتداء صرفها مصرفها
وأردفها بسليمة اه قوله عين معينة لعله محرف من عيب معينة والافوه مكرر مع ما قدمه في شرحه ومن نذر
معينة ومناف لقوله بعد وادفها بسليمة (قوله صرفها الخ) اى وجوبها اه ع ش (قوله وضحي بسليمة) اى
وجوبها اسنى ومغنى (قوله او تعيبت فضحية الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه النوع الثاني حكم التعيب فاذا
حدث في المنذورة المعينة ابتداء عيب يمنع ابتداء التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر فان كان قبل التمكن من
اذغاية مامر ان ذلك صريح لكن الصريح يقبل الصرف كالتبين في هو امش باب الحوالة (قوله ومن ثم) لو
اتلفها ضمنها الخ قال في الروض وشرحه بخلاف العبد المنذور عتقه اذا اتلفه اجني فانه اى الناذر ياخذ
قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عبدا يعتقه لما مر ان ملكه لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد
هلك ومستحق الاضحية باقون اه (قوله فلا يتحقق التقصير فيه الا بمضي الوقت الخ) قضيته انه يضمن اذا مضى
الوقت ثم رأيت قوله الآتي وبه يجمع الخ وهو يفيد ذلك مع زيادة قيد الياس (قوله وله تملكه^(١)) الخ يتامل

ذبحها أجزأ ذبحها في وقتها ولا يلزمه شيء بسبب التعيب فان ذبحها قبل الوقت تصدق باللحم ولا يأكل منه شيئا
لانه فوت ما التزمه بتقصير وتصديق بقيمة ادراهم ايضا ولا يلزمه ان يشتريها الضحية اخرى لان مثل المعيبة
لا يجزئها الضحية وان كان التعيب بعد التمكن من ذبحها لم تجزئه لتقصيره بتأخير ذبحها ويجب عليه ان يذبحها
ويتصدق بلحمها لانه التزم ذلك الى هذه الجهة ولا يأكل منه شيئا مالم يذبح بدله سليمة ولو ذبح بالمنذورة
في وقتها ولم يفرق لحمها حتى فسد لزمه شراء اللحم بدله بناء على انه مثلي وهو الاصح ولا يلزمه شراء اخرى
لحصول اراقه الدم ولكن له ذلك وقيل يلزمه قيمته وجرى عليه ابن المقري تبعه الاصل له بناء على انه ممتددة واما
المعيبة عما في لزمة فلو حدث بها عيب ولو حاله الذبح طال تعيينها وله التصرف فيها ويبقى عليه الاصل في ذمته
اه (قوله ابدله) اي وجوبا عشا ومنهني واسني (قوله لا تفككها عن الاختصاص الخ) ولا يتوقف
انفكاكها عن الاختصاص على ابدالها بسلام قبل الابدال يجوز ان يتصرف فيها ببيع وغيره كما يصرح بذلك
ما مر انفا عن المغني والاسني خلافا لما في شرح من التوقف اخذ من ذكر الانفكاك بعد الابدال (قول
الماتن فان تلفها الخ) وان ذبحها الناذر قبل الوقت لزمه ان تصدق بجميع اللحم ولزمه ايضا ان يذبح في وقتها مثلها
بدلا عنها وان باعها فذبحها انشترى قبل الوقت اخذ البائع منه اللحم وتصديق به واخذ منه الارش وضم
اليه البائع ما يشترى به البديل مغني وروض مع شرحه (قوله او قصر) الى قوله وتضية كلامهم في المغني الا
قوله اي وقد الى الماتن والى قوله لا الاكثر في النهاية الا قوله لانه يوم النحر وقوله وفيما اذا زاد الى ولو كانت
وماسا بنه عليه (قوله او قصر حتى تلفت) ومنه ماله اخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير
لاشغاله بصلاة العيد لان التأخير وان جازاه شر وط بسلامة العاقبة اه عشا وقديقال ومنه ايضا ما مر
عنه انها لو اشرفت على التلف قبل الوقت وتمتكن من ذبحها ولم يذبحها لزمه قيمتها اه ولعل اللازم هنا
قيمة تها وقت الاشراف كما هو ظاهر ما مر عنه الى فقيها وقوله لا الاكثر منها ومن قيمتها يوم النحر فايراجع
(قوله وقد فلت الخ) انظار كيف يجتمع هذا مع قوله وان يذبحها فيه اي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت
والباس منها لا يتأتى الذبح فيه فان استثنى هذا من قوله وان يذبحها فيه اشكل من وجه آخر وهو ان تضية
انه اذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وان علم انه لا يجدها الا بعده لتقييده بفوات الوقت
والباس منها ويخالفه قول الروض وشرحه اي والمغني مانصه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوباً ولو بمؤنة
وذبح بدله وجوبا قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده اه سم ورشدي (قوله وما مر انفا)
اي قوله او فضلت غير تقصير الخ (قوله او سرت) عطف على تلفت (قوله او نحوه) كالسرقة اه
عشا (قوله ومثلها) عطف على قيمتها او على ضمير المجزور بدون اعادة الجار كما جوزه ابن مالك عبارة
النهاية وتحصيل مثلها اه وعبارة المغني وقيمة مثلها اه (قوله لانه بالتزامه الخ) عبارة المغني كالمو باعها
وتلفت عند المشتري ولانه التزم الذبح وتفرقة اللحم وقد فوتها وبهذا فارق اتلاف الاجنبي اه (قوله اذا
تساوبا) اي المثل والقيمة اه نهاية (قوله او زادت القيمة) اي في يوم نحو التالف ثم الاولى اسقاطه
لاغناء قوله الاتي ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله بعين القيمة) اي بعين النقد الذي عينه عن القيمة والا

ضل ابدله بسلام وله اقتناء تلك
المعيبة والضالة لا تفككها
عن الاختصاص وعودها
للمدكم من غير انشاء تملك
خلافا لما يوهه كلام جمع
(فان اتلفها) او قصر حتى
تلفت أو ضلت أي وقد فلت
الوقت وأيس منها فيما
يظهر وبه يجمع بين هذا
وما مر آنفا أو سرت
(لزمه) أكثر الامرين من
قيمتها يوم تلفها أو نحوه
ومثلها يوم النحر لانه بالتزامه
ذلك التزم النحر وتفرقة
اللحم فقيما إذا تساوبا أو
زادت القيمة يلزمه (ان
يشترى بقيمتها) يوم نحو
الاتلاف (مثلها) جنسا
ونوعا وسنا (و) ان يذبحها
فيه (أي الوقت لتعديه
ويصير المشتري متعينا
للضحية إن اشتراها بعين
القيمة او في الذمة لكن
بنية كونه عنها ولا فيجعلها
عد الشراء بدلا عنها وقضية
كلامهم تعين الشراء بالقيمة
فلو كان عنده مثلها لم يجز
اخر اجه عنها وهو بعيد

مع قوله لا تفككها الخ الان يريد بتملكها تصرفه فيها تصرف المالك (قوله وعودها المالك من غير انشاء
تملك خلافا لما يوهه كلام جمع) مر (قوله اي وقد فلت الوقت الخ) انظار كيف يجتمع هذا مع قوله وان يذبحها
فيه اي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والباس منها لا يتأتى الذبح فيه فان استثنى هذا من قوله وان يذبحها
فيه اشكل من وجه آخر وهو ان تضية انه اذا قصر حتى ضلت جاز تأخير ذبح بدله عن الوقت وان علم انه
لا يجدها الا بعده لتقييده بفوات الوقت والباس منها ويخالفه الروض وشرحه مانصه وان قصر حتى ضلت
طلبها وجوباً ولو بمؤنة وذبح بدله وجوبا قبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعده ومن التقصير تأخير
الذبح الى خروج ايام التشريق فلا عذر فعليه البديل الى خروج بعضها فليس بتقصير اه وقوله لا الى
خروج بعضها الخ لعله في الضالة فلا ينافي قوله السابق وتأخير الذبح بعد دخول وقته بلا عذر فتلفت

والذي يظهر اجزأؤه وظاهر كلامهم تمكينه من الشراء وان خان بالالف ونحوه ويوجه بان الشارع جعل له ولاية الذبح والتفرقة المستدعية لبقاء ولايته حتى على البدل وليست المعدلة شرطاً هنا حتى تنتقل الولاية للحاكم بخلافه (٣٥٩) في نحو وصي خان فاندفع توقف الادرعي في ذلك وبجته أن الحاكم هو المشتري وفيما إذا زاد المثل يحصل مثلاً لحصول ذنك الملتزمين بكل من هذين ولو كانت قيمتهما يوم الاتلاف أكثر فخص الغنم وفضل عن مثلهما شيء اشتري كريمة أو شاتين فأكثر فإن لم يجد كريمة ولم توجد شاة ولو باي صفة كانت بالفاضل اخذ به شقة

بأن يشاركن في ذبيحة أخرى وان لم يجز فإن لم يجده اخذ به لحام على الاوجه فان لم يجده تصدق بالدرهم على فقير أو أكثر ولا يؤخرها لوجوده فيما يظهر ولو ألتفها أجني أخذ منه النادر قيمتها أو ذبحها في وقتها ولم يتعرض للحمها اخذ منه ارش ذبحها واشترى بها أو به مثل الاول ثم دونها ثم شقها ثم اخرج درهم كما تقر ولو ألتف اللحم أو فرقوه وتعدر استرداده ضمن قيمتها عند ذبحها الا أكثر من قيمتها وقيمة اللحم ولا ارش الذبح وقيمة اللحم وهذا جار في كل من ذبح شاة انسان مثلاً بغير اذنه ثم ألتف اللحم (وان نذر في ذمته) اضحية كعلى اضحية (ثم عين) المنذور بنحو عينت هذه الشاة لنذري ويلزمه تعيين سليمة إلا ان يلتزم

فالقيمة في ذمته ليست منحصرة في شيء بعينه اهـ عرش (قوله ونحوه) كان قصر حتى تلفت الخ (قوله بخلافه) اي العدل (قوله في ذلك) اي تمكينه من الشراء (قوله ان الحاكم الخ) الاول ان المشتري هو الحاكم (قوله وفيه إذا زاد الخ) عطف على قوله فيما إذا تساوى الخ (قوله يحصل مثلاً) اي وفي القيمة من ماله اهـ معني (قوله لحصول ذنك الملتزمين) وهما النحر وتفرقة اللحم بكل من هذين وهما الشراء واخراج ما عنده وكان حق هذا التعديل ان يذكر عقب قوله السابق والذي يظهر اجزأؤه وأقل تأخيرها إلى هنا من الناسخ (قوله ولو كانت) إلى قوله لا الاكثر في المعنى لا اقوله ولا يؤخرها إلى ولو ألتفها وما سابه عليه (قوله أو شاتين الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه او مثل المثلثة وأخذ بالزائد أخرى ان وفيها وان لم يف بها ترتب الحكم كما ياتي فيما إذا ألتفها اجني ولم تف القيمة بما يصاح الاضحية واستحب الشافعي والاصحاب ان يتصدق بالزائد الذي لا ياتي بأخرى وان لا يشتري به شيئاً أو يأكله وفي معناه بدل الزائد الذي يذبحه ولا يتم يجب التصديق بذلك كالاصل لانه مع ان ما يكتفي به بدل الواجب كالملا اهـ (قوله اخذ به شقة صالخ) عبارة للروض مع شرحه اشتري به سهمان من ضحية صالحة للشركة بغير أو بقرة لا شاة اهـ (قوله فان لم يجده الخ) عبارة النهاية أو تصدق به درهم اهـ ومرافق المغني والروض مع شرحه ما يوافق (قوله ولا يؤخرها) اي الدرهم لوجوده اي إلى ان يوجد اللحم فيشتري به (قوله أو ذبحها في وقتها الخ) ولو ذبحها اجني قبل الوقت لزمه الارش وهل يعود اللحم ملكاً أو صرف مصارف الضحايا أو جهان فان قلنا بالاول اشتري النادر به وبالارش الذي يعود ملكاً اضحية وذبحها في الوقت وان قلنا بالثاني وهو كالمال شيخنا الظاهر فرقوه واشترى بالارش اضحية ان امكن وإلا فكما ياتي اهـ معني (قوله واشترى بها) بخلاف العبد المنذور عتقه إذا ألتفها اجني فان النادر ياخذ قيمته لنفسه ولا يلزمه ان يشتري بها عبداً بعتقه امر ان ما يكتفي به يزل عنه ومستحق العتق هو العبد وقد هلك ومستحقو الاضحية باقون معني وروض مع شرحه (قوله ثم دونها الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فان لم يجد بها مثلاً يشتري دونها فإذا كانت المثلثة ثلثة من الضان مثلاً وتقصت القيمة عن ثمنها اخذ عنها جذعة من الضان ثم ثلثة معز ثم دون سن الاضحية ثم سهمان من الاضحية ثم لحماً وظاهر كلامهم انه لا يتعين لحم جنس المنذورة ثم يتصدق بالدرهم للضرورة (قوله ثم اخرج درهم) هـ لا قال على طريقة ما قبله ثم لحماً ثم اخرج درهم اهـ سم اي كافي المغني والروض مع شرحه (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجني وعبارة الروضة أي وفي الروض مع شرحه والمغني مثلاً فيه قال فان أكله أو فرق في مصارف الاضحية وتعدر استرداده فهو كالالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف إلى المصحى فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول انتهى وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع اهـ سم (قوله وهذا الخ) اي قوله ضمن قيمتها الخ (قوله اضحية) إلى قوله وتقييد شارح في النهاية لا اقوله إلا لان باتزم معية (قوله تعين) جواب الشرط اهـ سم (قوله وهي) اي الاضحية (قوله وبهذا) اي بوجود الفرض في التعيين هنا (قوله

بقتصير ومثلها يوم النحر كان المعنى وقيمة مثلها كما عبر به في شرح الروض (قوله والذي يظهر اجزأؤه) كتب عليه مر وقوله وظاهر كلامهم تمكينه كتب عليه مر (قوله ثم اخرج درهم) هـ لا قال على طريقة ما قبله ثم لحماً ثم اخرج درهم (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء تفرقة الاجني وعبارة الروضة صريحة فيه قال فان أكله أو فرق في مصارف الاضحية وتعدر استرداده فهو كالالاتلاف بغير ذبح لان تعيين المصروف إلى المصحى فعليه الضمان والمالك يشتري بما ياخذ ضحية وفي وجه تقع التفرقة عن المالك كالذبح والصحيح الاول اهـ وقضيته انه لو استقل الفقراء بالاخذ لم يقع الموضع (قوله تعين) جواب الشرط (قوله لزمه ذبحه فيه) قال في الروض وان عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غيرها اي مع وجودها في اجزائها تردد

معية تعين وزال ملكه عنها بمجرد التعيين (لزمه ذبحه فيه) أي الوقت لانه التزم اضحية في الذمة وهي مؤقتة ومختلفة باختلاف أشخاصها فكان في التعيين عرض أي غرض وبهذا فارقتم ما لو قال عينت هذه الدراهم عما في ذمتي من زكاة أو نذر لم تعين

أى لانه لا غرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الروضة بان تعيين كل من الدراهم ما في الذمة ضعيف إلا لأن يقال سبب ضعف تعيينها عدم تعلق غرض به فيرجع للاول أما إذا التزم (٣٦٠) معية ثم عين معية فلا تتعين بل له ان يذبح سليمة وهو الافضل فعلم ان المعيب ثبت في

الذمة وأما قولهما عن التهذيب لو ذبح المعية المعينة للتضحية قبل يوم النحر تصدق بلحمها ولا يأكل منه شيئا وعليه قيمتها يتصدق بها ولا يشتري بها أخرى لأن العيب لا يثبت في الذمة محمول على انه اراد ان بدل المعيب لا يثبت في الذمة (فان تلفت) المعينة ولو (قبله) أي الوقت (بقي الاصل عليه) كما كان (في الاصح) لبطان التعيين بالتلف اذا ما في الذمة لا يتعين الا قبض صحيح وتقييد شارح التلف هنا بغير تقصير غير صحيح بل لا فرق هنا كما هو واضح (فرع) عين عما بذمته من هدى او اضحية تعين كما علم عامر وما يصرح به قولهم انه بالتعيين يخرج عن ملكه وقولهم ان الضال هو الاصل الذي تعين اولاهو به يعلم ان الارحج من خلاف اطلاقه وكذا المجموع انه لو ذبح غير المعين مع وجوده كاملا لم يجز ولو انما اجزأ في نظيره من كفارة يمين عين عبدا عنها فانه وان تعين يجزى عتق غيره مع وجوده كاملا لانه لا يزول الملك عنه بالتعيين كما مر فقول الأذرعى هذا مشكل جوابه ظاهر كما هو واضح (وتشترط النية) هنا لانها عبادة وكونها

أى لانه لا غرض (الخ) أى لعدم اختلافها غالباً حتى لو تعلق غرضه لجودتها أو كونها من جهة حل لا يتعين اه ع (قوله في تعيينها) أي الدراهم (قوله بان تعين كل الخ) لم يظهر لى حاصل هذا الفرق لاسيما بقطع النظر عن قول الشارح إلا ان يقال الخ فليراجع (قوله أما إذا التزم معية الخ) كأن قال الله على أن اضحى بعوراء او عرجاء اه ع (قوله بل له ان يذبح سليمة) مفهوماً انه ليس له ان يذبح معية أخرى غير المعينة مع وجودها على حالها فليراجع (قوله لو ذبح المعية) إلى قوله فمحمول كذا في الروض وقال الاسنى عقبه أى بغير التزام له لئلا يشكل بما مر في قوله وكذا لو التزم عوراء في الذمة يلزمه ذبحها وقت الاضحية اه (قوله المعينة للتضحية) أى ابتداء كأن قال جعلت هذه اضحية وهى عوراء او نحوها او فصيل او سخله اه روض (قوله وعليه قيمتها الخ) أى ان لم يتصدق بلحمها قاله ع وش وكلام الروض كالصريح في ضمان القيمة مطلقاً عبارته تصدق بجميع لحمها وبقيمتها دراهم اه (قوله فمحمول على انه الخ) قد مر عن الاسنى تاويل آخر (قوله بدل المعيب) أى المعين عما في الذمة (قوله لا يثبت في الذمة) أى لا يثبت شاة بدل المعينة في ذمته وإلا فالقيمة التي يجب التصديق بها ثابتة في الذمة اه ع (قوله في المعينة) أى عن الذر في الذمة اه معنى (قوله لبطان التعيين) عبارة شيخ الاسلام والمغنى لان ما التزمه ثبت في الذمة والمعين وان زال ملكه عنه فهو مضمون عليه إلى حصول الوفاء اه (قوله اذا ما في الذمة لا يتعين الخ) وهذا كما لو اشترى من مدينه سلعة بدنه ثم تلفت قبل تسلمها فانه يفسخ البيع ويعود الدين كما كان نهاية وشرح المنهج (قوله لا يتعين الخ) أى يقينا يسقط به الضمان فلا ينافى ما مر (قوله وتقييد شارح الخ) وقد يكون التقييد لتعيين محل الخلاف اه سم أى فيفيد القطع بالبقاء عند التقصير (قوله عين الخ) أى لو عين على حذف أداة الشرط (قوله مما مر) أى في شرح ثم عين (قوله وقولهم ان الضال الخ) سند كرتفاع الروض مع شرحه ما بوضحة (قوله وبه يعلم الخ) عبارة المغنى ولو عين شاة عما في ذمته ثم ذبح غير هام مع وجودها في اجزائها خلافاً ويؤخذ بما مر انه يزول ملكه عنها عدم الاجزاء ولو ضلت هذه المعينة عما في الذمة فذبح غير هاء جزأته فان وجد هالم يلزمه ذبحها بل يتلصكها كما صرح به الرافعى اه وكذا في الروض مع شرحه لا قوله ويؤخذ إلى ولو ضلت ثم قال فلو وجدها قبل الذبح لغير هالم يلزمه ذبح الثانية بل يذبح الاولى فقط لانها الاصل الذي تعين اولاه (قوله وكذا المجموع) أى اطلقه (قوله وإنما اجزأ) أى غير المعين مع وجود المعين (قوله فانه الخ) هذا علة ثبوت الاجزاء في الكفارة وقوله لا تلى لانه الخ توجيه للاجزاء وعلة اثباته فلا اشكال (قوله كما مر) أى في شرح فلا شىء عليه (قوله هذا مشكل) أى الاجزاء في الكفارة دون الاضحية (قوله ما ذكر) أى انه لا يزول الملك الخ (قوله هنا) إلى قوله ولو عين في النهاية والمغنى لا قوله من تناقض فيه (قوله هنا) أى فيما إذا عينها عما في الذمة بخلاف ما لو عينها في نذر اه ابتداء اه ع (قوله فسيأتى) أى في قوله كما يكتفى

أى خلاف فلو ضلت المعينة فذبح غير هاء جزأته فان وجد هالم يلزمه ذبحها بل يتلصكها فلو وجدها قبل الذبح لم يذبح الثانية أى لم يلزمه ذبحها بل يذبح الاولى فقط (فرع) لو عين عن كفارة تعين فان تعيب او مات وجب غيره ولو اعترق غيره مع سلامته اجزأه و فرق في شرحه بين الاجزاء هاهنا وعدمه على وجه في مسئلة التردد السابقة بان المعنى ثم خرج عن ملكه بخلافه هنا (قوله ١) وان حدث به عيب انظره مع قوله للسابق قبيل المتن فان اتلفها ولو عين سليما عن نذره ثم عيبه او تعيب إلى قوله ابدل بسليم ومع قول الروض وشرحه اما المعينة عما في الذمة لو حدث بها عيب قبل الوقت أو بعده ولو في حالة الذبح مبطل التعيين لها وله بيعها وسائر التصرفات وعليه البدل بمعنى انه بقى عليه الاصل في ذمته اه (قوله محمول الخ) عبارة شرح الروض لان المعيب لا يثبت في الذمة أى بغير التزام له لئلا يشكل بما مر في قوله وكذا لو التزم عوراء في الذمة أى يلزمه ذبحها وقت الاضحية الخ (قوله ان بدل المعيب لا يثبت في الذمة) ما وجه ذلك (قوله وتقييد شارح التلف الخ) قد

(عند الذبح) لان الاصل اقترانها بأول الفعل هذا (ان لم يسبق) افراز أو (تعيين) ولا لافسياتى (وكذا) تشترط النية اقترانها عند الذبح (ان قال جملةتها اضحية في الاصح) من تناقض فيه (١) قول المحشى قوله وان حدث به عيب ليس في نسخ الشرح التى بأيدينا

ولا يكتفى عنها بما سبق من الجعل لان الذبح قربة في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المندورة الالية بان صيغة الجعل لجريان الخلاف في اصل الزوم بها منحة عن النذر فاحتاجت لقولها وهو النية عند الذبح نعم لو اقترنت بالجعل كفت عنها عند الذبح كما يكفي اقترانها بافراز او تعيين ما يصح في مندوبه ووجبة معينة عن نذر في ذمته كما تجوز في الزكاة عند الافراز (٣٦١) وبعده وقبل الدفع وكل هذا افهمه قوله ان

لم الخ وقد يفهم أيضا ان المعينة ابتداء بنذر لا تجب فيها نية عند الذبح وهو كذلك بل لا تجب لها نية أصلا ولو عين عما في ذمته بنذر لم يحتج لنية عند الذبح ويفرق بينه وبين ما مر في المعينة عما في ذمته بان ذاك في مجرد التعيين بالجعل وهذا في التعيين بالنذر وهو أقوى منه بالجعل ﴿ تنبيه ﴾ ما قررت به عبارته من ان وكذا عطف على المثبت هو ظاهر العبارة وزعم أن ظاهرها العطف على المنفي ليوافق قول الامام والغزالي وجرى عليه في المجموع في موضع ان التعيين بالجعل كهو بالنذر تكافئ ليس في محله لان الذي في المجموع في موضعين ونقله عن الاكثرين كالروضة ما قدمته من الفرق بينهما (تنبيه ثان) أطبقوا في الاضحية والهدى على ان النية فيهما حيث وجبت او نذبت تكون عند الذبح ويجوز تقديمها عليه لا تاخيرها عنه وذكر في المجموع عن الروايان

اقترانها الخ (قوله عنها) أي النية عند الذبح (قوله اليها) أي النية اه عش (قوله وفارقت) أي المجعولة اضحية (قوله الالية) أي في قوله ويفهم أيضا ان المعينة الخ (قوله عن النذر) أي عن صيغته اه معنى (قوله فاحتاجت) أي صيغة الجعل (قوله لو اقترنت بالجعل) أي بان كانت مع الجعل او بعده اخذنا ما ياتي انفا (قوله كما يكفي اقترانها الخ) لعل المراد بالاقتران هنا ما يشمل وجود النية بعد الافراز او التعيين وقبل الدفع كما يفهمه قوله كما يجوز في الزكاة عند الافراز وبعده الخ ويصرح بذلك قول المعنى مانصه وهذا أي ما في المتن من اشتراط النية عند الذبح وجهه الاصح في الشرح والروضة والمجموع جواز تقديم النية في غير المعينة كافي بتقديم النية على تفرقة الزكاة لكن يشترط صدور النية بعد تعيين المذبح فان كان قبله لم تجز كافي نظيره من الزكاة حيث تعتبر النية بعد افراز المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل يشترط لذلك دخول وقت الاضحية ولا فرق فيه نظرا اه والوجه الاول اه (قوله ولو عين عما في ذمته بنذر) بان قال الله على ان اضحي هذه عوضا عما في ذمتي بالنذر السابق المطلق اه سيد عمر أي بلا نية عند التعيين كما ياتي عنه وعن سم (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية عند الذبح بل انه تكفي النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذ اسبق تعيين فكانه حل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عن التعيين وسقوطها رأسا اه سم (قوله ما مر) كانه يريد بما مر قوله السابق ووجبة معينة عن نذر الخ لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول هنا لم يحتج للنية عند الذبح ولا عند التعيين ليحتاج للفرق بينهما ولا فجرد عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتامل اه سم (قوله تنبيه الخ) يتامل هذا التنبيه اه سيد عمر (قوله من ان وكذا عطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى عدم السبق على المثبت أي المذكور في المتن (قوله وزعم ان ظاهرها العطف الخ) أي مع ارجاع اسم الاشارة إلى السبق (قوله على النفي) أي مفهوم ان لم يسبق الخ وهو لا تشترط النية عند الذبح ان سبق تعيين (قوله كهو بالنذر) أي في عدم الاحتياج إلى النية (قوله في موضعين) أي اخريين (قوله من الفرق بينهما) أي بان التعيين بالنذر أقوى منه بالجعل (قوله حيث وجبت) أي النية (قوله او نذبت) أي كالمعينة ابتداء المعينة عما في الذمة بنذر او بجعل او افراز مقرون بنية (قوله عند التفرقة) سكت عليه سم وسيد عمر وعش (قوله والهدى مثلها) جملة اعتراضية (قوله لانه) أي الاضحية (قوله فكانت وقت الاراقة) إلى قوله ومن دماء النسك يتامل فيه ولعل حق التعبير ان يقول والاراقة هو الذبح فتعين قرن النية به اصالة (قوله قدمت فرقا اخر الخ) أي في الحج في مبحث الدعاء عبارته هناك وظاهر كلامهم هنا ان الذبح لا تجب النية عنده وهو مشكل بالاضحية ونحوها إلا لان يفرق بان القصد هنا اعظام الحرم بتفرقة اللحم فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيلته وشم اراقة الدم لكونها فداء عن النفس ولا يكون كذلك إلا

يكون التقيد بمحل الخلاف (قوله لم يحتج لنية عند الذبح) مجرد هذا لا يحوج لفرق فتأمل (قوله ويفرق بينه وبين ما مر الخ) فليس معنى قول المصنف ان لم يسبق تعيين انه إذا سبق لم يحتج للنية بل انه تكفي النية عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه ايضا انه قد لا يحتاج للنية اصلا إذ سبق تعيين فكانه حل مفهومه على ما يشمل الاكتفاء بها عند التعيين وسقوطها رأسا (قوله ما مر) كانه يريد قوله السابق ووجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا بد من النية عند الذبح او التعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦ - شرواني وابن قاسم - تاسع) وغيره في مبحث دماء النسك وأفرهم وتبعه السبكي وغيره أن النية فيها عند التفرقة وعليه يجوز تقديمها عليها كالزكاة ولا تنافي بين البابين لا مكان الفرق بان المقصود من الاضحية والهدى مثلها اراقة الدم لانها فداء عن النفس فكان وقت الاراقة هو الذبح فتعين قرن النية بها اصالة ومن دماء النسك جبر الخل وهو إنما يحصل بارفاق المساكين والمحصل لذلك هو التفرقة فمن قرن النية بها اصالة فان قلت لم جاز في كل التذم عن تعين دون التأخير قلت لاننا عهدنا

في العبادات تقديم النية على فعلها ولم يند فيها تأخيرها عن فعلها وسره أن المأثم يمكن استصحابه إلى الفعل فكان الفعل كالمصل به بخلاف المؤخر عن الفعل فإنه انقطعت نسبتة إليه فلم يمكن أن طافه عليه وما يؤيد ما فرقت به أولاً قوله في بحث الدماء عند اشتراط مقارنة النية للفرقة ما يتفرع عليه وهو لو ذبح الدم فسرق أو (٣٦٢) غصب مثلاً ولو لولا بلة تصير من الذابح قبل الفرقة لزمه إلام إعادة الذبح والتصدق به وهو

إن قارنت نية القرية ذبحها فتأمل اه (قوله في العبادات) أي كالزكاة والصوم (قوله فكان الفعل) بتخفيف النون المفتوحة (قوله وما يؤيد الخ) فيه تأمل ظاهر (قوله ما فرقت به أولاً) يعني الفرق بين الاضحية ودماء النسك (قوله ما يتفرع عليه) مقول قولهم (قوله وهو الخ) أي ما يتفرع على اشتراط ما ذكر (قوله قبل الفرقة) متعلق بقوله فسرق الخ (قوله بينه) أي دم النسك (قوله التي لا تجب الخ) صفة بعض صور الخ والتأنيث نظر اللبغى (قوله لا يؤثر فيها) أي في نيتها عند الذبح (قوله بأنه وجدناها من التعيين ما يدفعه) لعل حق التعبير أن يقول بأن ما وجدناها من التعيين للاضحية بالنذر يدفعه (قول المأثم عند إعطاء الوكيل) من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول ومفعوله الثاني قول الشارح ما يصح به (قوله المسلم) إلى قوله كوكيل الخ في النهاية (قوله المسلم الخ) ضعيف اه ع ش عبارة المغني قال الزركشي ويستثنى ما لو وكل كافر في الذبح فلا يكتفي به النية عند الذبح في الظاهر اه والظاهر الاكتفاء بذلك اه (قوله وإن لم يعلم) أي الوكيل (قوله وأنهم) إلى المأثم في المغني الأول أو غيره ولفظه نحو (قوله له تفويضها) إلى المأثم في النهاية (قوله أو غيره) أي بأن يوكل في النية وغير وكيل الذبح اه سيد عمر عبارة سم قوله أو غيره يشمل الوكيل في الإفراز ويقتضي أن له التوكيل في الإفراز والنية عنده اه (قوله ولا نحو مجنون) أي غير عيز (قوله استنابة كافر) أي في الذبح (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ خبره قوله لا يمنعه الخ سم ورشيدى (قوله لو أوجب نحو اضحية الخ) أي كعقيقة (قوله معين) صفة نحو اضحية الخ (قوله بنذر) راجع إلى الصورتين فالهين ابتداء بنذر كنهان اضحية هذه والمعين بنذر عمافي الذمة كنهان على أن اضحية هذه عمالزم في ذمته وقد تقدم أن في هذين الحالين لا يحتاج إلى النية أصلاً سيد عمر وسم (قوله في وقته) متعلق بالذبح (قوله لا يمنعه من وقوعه الخ) وبأخذ من أرش ذبحها كما ذكره قبيل قول المصنف وإن نذر في ذمته فها هو هناك مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فاذا ذبح الاضحية وأهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء وعمافي الذمة فضولي في الوقت وأخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف إليهم ولأن ذبحها لا يقتضي النية فاذا فعله غيره أجزأه لزوم الفضولي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح أو مصرف الأصل فيشتري به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والا

هنا لم يحتاج نية عند الذبح ولا عند التعيين لاحتياج للفرق بينهما والإفراز عدم الاحتياج لها عند الذبح ثابت في كل منهما فليتأمل (قوله أو غيره) يشمل الوكيل في الإفراز ويقتضي أن له التوكيل في الإفراز والنية عنده (قوله وذبح اجنبي) مبتدأ أو قوله لا يمنعه خبر (قوله وذبح اجنبي لو أجب) أي لا يمنعه من وقوعه موقعه وبأخذ من أرش ذبحها كما ذكره في رأس الصفحة بقوله أخذ من أرش ذبحها الخ فها هنا وفي رأس الصفحة مفروض في حالة واحدة عبارة الروض وشرحه فان ذبحها أي الاضحية أو الهدى المعين كل منهما بالنذر ابتداء وعمافي الذمة فضولي في الوقت وأخذ من المالك اللحم وفرقه على مستحقه وقع الموقع لانه مستحق الصرف إليهم ولأن ذبحها لا يقتضي النية فاذا فعله غيره أجزأه لزوم أي الفضولي الأرشي أرش الذبح وإن ضاق الوقت وإن كانت معدة للذبح ومصرفه مصرف الأصل فيشتري به أو بقدره المالك مثل الأصل إن أمكن والا فكما مر اه باختصار وقوله فكما مر إشارة إلى قوله قبل تمام دونها فان كانت ثنية من الضان فقصت القيمة عن ثمنها أخذ عنها جذعة ضان ثم ثنية معز ثم دون سن الاضحية ثم سهما من ضحية ثم لحما ثم يتصدق بالدرهم اه باختصار (قوله أو عمافي الذمة بنذر) ينبغي رجوعه لهما أخذ من قوله السابق ويفرق

الافضل وإما شرابه بدله لحما والتصدق به أي لأن النية المشترط مقارنة للفرقة لما وجدت عندها مع سبق صورة الذبح حصل المقصود الذي هو إرفاق المسكين كما نقرر نعم يتجه أنها حيث وجدت عند الفرقة لا بد من فقد الصارف عند الذبح ويفرق بينه وبين بعض صور الاضحية التي لا تجب لها نية عند الذبح فان الصارف لا يؤثر فيها بأنه وجد هنا من التعيين ما يدفعه فلم يؤثر بخلافه ثم فان الدم من حيث هو لم يوجد له ما يعينه فآثر الصارف فيه فتأمل ذلك كله فانه مع كونه مهما أي مهم كاعلمت لم يتعرضوا لشيء منه) وإن وكل بالذبح نوى عند إعطاء الوكيل المسلم على ما بحثه الزركشي ما يصح به وإن لم يعلم أنه اضحية (أو) عند (ذبحه) ولو كافر أكتفى بالذبح وفرقة الزكاة ويفرق بين ذبح الكافر وأخذ حيث اكتفى بمقارنة النية للأول دون الثاني بأن النية في الأول قارنت المقصود فوقعت في عملها بخلافها في الثاني فإنها تقدمت عليه

مع مقارنة ما نفع لها وهو الكفر فان إعطاءها للكافر مقدمة للذبح وهي ضعيفة وقد قارنها كفر الأخذ الذي ليس من فكا أهل النية فلم يعتد بتقدمها حيث نذر ليس كافتئانها بالعزل لانه لم يقارن ما نفع وأفهم المأثم أنه لا يصح تفويض النية للوكيل وليس على إطلاقه بل له تفويضها للمسلم عيز وكيل في الذبح أو غيره لا كافر ولا نحو مجنون وسكران لانهم ليسوا من أهلها ويكره استنابة كافر وصبي وذبح اجنبي لو أجب نحو اضحية أو هدى معين ابتداء وعمافي الذمة بنذر في وقته لا يمنعه من وقوعه موقعه لانه مستحق الصرف لهذه الجهة من غير نية له

(وله) اى المضحى عن نفسه ما لم يرتد لا يجوز لكافر الاكل منها طاعوا وخذنه ان (٣٦٣) التقيير والمهدى اليه لا يطعمه منها ويوجه بان

القصد منها ارفاق المسلمين
باكلها فلم يجز لهم تمكين
غيرهم منه (الاكل من
اضحية تطوع) وهديّة بل
يسن وقيل يجب لقوله
تعالى فكلوا منها ولاتتباع
رواه الشيخان اما الواجبة
فلا يجوز الاكل منها سواء
المعينة ابتداء او عما فى الذمة
وبحث الرافعى الجواز فى
الاولى سبقه اليه الماوردى
لكن بالنفع الشائى فرده
بل هي أولى ولا يجوز الاكل
من نذر المجازاة قطعاً لانه
كجزاء الصيد وغيره من
جبران الحج (و) له (اطعام
الاغنياء) المسلمين منه نيتاً
ومطبوخاً لقوله تعالى
واطعموا القانع والمعتّر
قال مالك أحسن ما سمعت
ان القانع السائل والمعتّر
الزائر والمشهور انه المتعصّر
للسؤال (لاتملككم) شيئاً
منها للبيع كما قيد به فى
الوجيز والبيع مثال ومن
ثم عرجع بأنه لا يجوز أن
تملككم شيئاً ليتصرفوا فيه
بالبيع ونحوه بل يرسل اليهم
على سبيل الهدية فلا يتصرفون
فيه بنحو بيع وهبة بل
ينحوا كل وأصدق وضيفة
لغنى أو فقير مسلم لان غايته
أنه كالمضحى واعتماد جمع
انهم يملكونه ويتصرفون
فيه بما شاؤوا ضعيف وان
أطالوا فى الاستدلال له نعم

فكما سر انتهى باختصار اه عبارة عش قوله لا يمنعه من وقوعه الخ اى حيث ولى المالك تفرقه وإلا
فكأنه لا يفرق القيمة الاجنبى بتمامها ويضعها بالذات ويضعها فى وقت التضحية وإلا لم
يكشف بتفرقة الاجنبى مع انها خرجت عن ملك الناذر بالذات لانه فوت تفرقة المالك التى هي حقها (قوله
اى المضحى) الى قوله وبحث فى النهاية لا قوله وقيل الى اما الواجبة (قوله اى المضحى عن نفسه) خرج به ما
لوضحي عن غيره فلا يجوز الاكل منها اه نهاية عبارة المغنى والاسنى وخرج بذلك من ضحى عن غيره كمت
بشرطه الا فى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبصرح الفقهاء والله بان الاضحية وقعت عنه
فلا يحل الاكل منها الا بالاذن وقد تعذر فيجب التصديق بها اه (قوله مطلقاً) اى فقيراً او غنياً مندوبة او
واجبة اه عش (قوله ويؤخذ منه) اى من عدم جواز اكل الكافر منها مطلقاً (قوله ان الفقير والمهدى
اليه الخ) لكن فى المجموع ان مقتضى المذهب الجواز نهاية اى وهو ضعيف كما يعلم بما يأتى فى الشارح اه
رشيدى وسيأتى تضعيفه أى كلام المجموع عن سم عن الايعاب ايضاً (قوله بل يسن) الى قوله سواء فى المغنى
(قوله فلا يجوز الاكل منها) ينبغى ولا إطعام الاغنياء اه سم قال المغنى فان اكل اى المضحى منها شيئاً غرم
بدله اه (قوله وبحث الرافعى الخ) وافقه الروض ورده شارحه عبارة ما ولا يجوز الاكل من دم وجب
بالحج ونحوه كدم تمتع وقران وجبران ولا من اضحية وهدى وجباً بنذر ومجازاة كان عاق البربها بشفاء
المريض ونحوه فلو وجباً بالنذر المطلق ولو حكبان لم يعاقب التزامهما شيئاً كقوله لله على أن أضحى هذه
الشاة او بشاة او هدى هذه الشاة او شاة او جهات هذه اضحية او هدياً اكل جواز من المدين ابتداء كالطوع
تبع فى هذا ما يحتمل الاصل وقضية ما قدمنا فى النوع الثانى من وجوب التصديق بجميع اللحم انه لا يجوز اكله
منه وبصرح فى المجموع دون المدين عن المتأثر فى الذمة فلا يجوز اكله منه اه بخذف (قوله فى الاولى) اى
المعينة ابتداء (قوله سبقه) أى الرافعى وقوله اليه أى البحث (قوله فرده) أى الماوردى (قوله بل
هى) اى الاولى اولى اى بالامتناع (قوله من نذر المجازاة) اى نذر التبرر المعاق كان شفى مريضى فله على
ان اضحى هذه الشاة او بشاة اه اسنى (قوله وغيره) تطف على جزاء الصيد (قوله المسلمين) الى قوله بل
ينحوا كل فى المغنى لا قوله شيئاً الى شيئاً الى قوله قال ابن الرفعة فى النهاية لا قوله قال مالك أحسن ما سمعت
وقوله الزائر والمشهور انه وقوله شيئاً وقوله واعتماد جمع الى نعم (قوله منه) الاولى الثانى (قوله ان
القانع السائل) يقال وقع يقنع فنوعاً بفتح عين الماضى والمضارع اذا سال وقع يقنع فبفتح عين الماضى
وقفتح عين المضارع اذا رضى بما رزقه الله تعالى قال الشاعر

العبد حر ان قنع * والحر عبد ان قنع * فاقنع ولا تقنع وما * شئ يشين سوى الطمع
مغنى وحاشى (قول الماتن لاتملككم) اى كان يقول ملكتمكم هذا لتصرفوا فيه بما شئتم وام يبينوا المراد بالغنى
هنا وجوز الجلال الرمى انه من تحرم عليه الزكاة والفقير هنا من تحمل له الزكاة سم على المنهج اه عش (قوله
بنحو بيع وهبة) اى وهديّة كما قال فى شرح الارشاد أنه الاقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف بنحو
اكل اللحم فهل يثبت فى حق وارثه ما يثبت فى حقه او يطابق تصرفه فيه اه سم والتاب الى الاولى اميل
اخذنا بما يأتى فى الشرح فى وارث المضحى ثم قوله اى وهديّة الخ فقيدها بما يأتى من قول الشرح بل بنحو
أكل الخ وقوله لان غايته أنه الخ فان ظاهرهما يشمل الهدية (قوله لان غايته) أى المهدى اليه اه نهاية
(قوله نعم) الى قوله ثم الاكل فى المغنى (قوله يملكون ما ادطاه الامام الخ) اى الاغنياء وظاهره انهم
يتصرفون فيه حتى بالبيع اه عش (قوله فى الاكل) اى ونحوه اه مغنى (قوله ثم الاكل الخ) ثم

الخ إذ يفيد أن مجرد التعيين بالجعل لا يكفي عن النية وكذا من قوله هو والماتن وكذا يشترط النية عند الذبح الخ
(قوله فلا يجوز الاكل منها) ينبغى ولا إطعام الاغنياء (قوله المسلمين) هذا التقييد لا يأتى على ما فى الحاشية
عن المجموع (قوله وهبة) اى وهديّة كما قاله فى شرح الارشاد أنه الاقرب وانظر لومات الغنى قبل التصرف

بما كرهه اذ طاه الامام لهم من ضحية بيت المال كجاءه بالباقى (ويأكل ثلثاً) أى يدن من ضحى لنفسه أن لا يريد فى الاكل عليه ثم الاكل

كما يأتي ان لا يأكل منها الا لقما يسيرة تبركا بها للاتباع ودونه كل ثلث والتصدق بثلثين ودونه كل ثلث والتصدق بثلث واهداء ثلث قياسا على هدى التطوع الوارد فيه فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير أى الشديد الفقر (وفي قول) قديم بأكل (نصفا) أى يسنان لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أى اعطاء ولو من غير لفظ ملك كما كادوا ان يطبقوا عليه حيث اطلقوا انها للتصدق

وعبروا في الكفارة بانه لابد فيها من التملك واما ما في المجموع عن الامام وغيره انها قاسا هذا عاينها أو قرهما فالظاهر اخذنا من كلام الاذرى انه مقلد القوي فربما المقصود من التضحية مجرد الثواب فكفى فيه مجرد الاعطاء لانه يحصله ومن الكفارة تدارك الجنابة بالطعام فاشبهه البدل والبدلية تستدعي تملك البدل فوجب ولو على فقير واحد (بعضها) بما ينطلق عليه الاسم قال ابن الرفعة عقب هذا قال في الحاوى وهو ما يخرج عن القدر الثاني الى ما جرى في العرف ان يتصدق به فيها من القليل الذى يؤدى الاجتهاد اليه اه وذلك لانها شرعت رفقا للفقير وبه يتجه من حيث المعنى بحث الزركشى انه لا بد من لحم يشبعه وهو المقدّر في نفقة الزوج المعسر لانه أقل واجب لكن ينافيه قول المجموع لو اقتصر على التصدق بادنى جزء كفاه

هنا لترتيب الذكرى (قوله كما يأتي) أى فى المتن (قوله والتصدق بثلث) أى للفقراء واهداء ثلث أى للاغنياء اه معنى (قوله قياسا الخ) ظاهره انه علة للمرتبة الاخيرة وجعله المغنى وشيخ الاسلام علة لسن مطلق الاكل من اضحية تطوع (قوله أى يسنان لا يزيد الخ) أى فى الاكل ونحوه واستثنى البلقينى من اكل الثلث على الجديد والنصف على القديم تضحية الامام من بيت المال اه معنى (قوله هذا) أى الاضحية فكان الاولى التانيث (قوله انه مقالة) أى ضعيف (قوله فاشبه) أى المقصود من الكفارة الا قوله قال ابن الرفعة الى نعم (قوله فوجب) أى التملك (قوله لو على فقير) أى قوله وتصدق المغنى (قوله ولو على فقير الخ) عطف على قوله ولو من غير لفظ ملك (قول المتن ببعضها) أى المندوبة وهل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويمسكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وإن تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه اه سم (قوله فيها) أى الاضحية وفى معنى من وقوله من التعليل بيان للموصول (قوله انتهى) أى كلام ابن الرفعة (قوله وذلك) أى وجوب التصدق ببعضها (قوله وبه الخ) أى بهذا التعليل (قوله وهو المقدّر في نفقة الزوج الخ) أى كرتل (قوله ينافيه) أى ذلك البحث (قوله نعم) أى قوله ولا يصرفه في النهاية الا قوله اخذنا من كلام الماوردى (قوله تقييده) أى قول المجموع (قوله بغير التافه جدا) أى فلا بد ان يكون له وقع في الجملة كرتل اه ع ش (قوله ويجب ان يملكه نيا الخ) ولا يغنى عن ذلك الهدية نهاية ومعنى أى للاغنياء ع ش (قوله ومنه) أى ما لا يسمى لحما (قوله وتردد البلقينى الخ) عبارة النهاية والاوجه عدم الاكتفاء بالشحم إذ لا يسمى لحما نهاية ومعنى (قوله وقياس ذلك) أى ما ذكر من الجلد وما ذكر معه (قوله وللفقير) أى الى المتن فى المغنى الا قوله أى لمسلم إلى ولو اكل (قوله يبيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهية ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله أى لمسلم أى فلا يجوز نحوه لبيع ككافرا سم اقول وقوة كلامهم تفيد انه لا يجوز للفقير نحوه يبيع نحو جلدها لكافر ايضا فليراجع (قوله او اهداء) أى للمغنى (قوله غرم قيمة ما يلزمه الخ) عبارة النهاية غرم ما ينطلق عليه الاسم وياخذ بثمنه شقصا ان امكن والا فلا وله تاخير عن الوقت لا اكل منه اه وعبارة المغنى والاسنى غرم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزمه صرفه الى شقص اضحية ام يكفي صرفه الى اللحم وتفرقته وجبان فى الروض اصحهما كافى المجموع الثانى وجرى ابن المقرئ على الاول وله على الوجهين تاخير الذبح وتفرقة اللحم عن الوقت ولا يجوز له الاكل من ذلك لانه بدل الواجب اه عبارة البجيرمى عن الحلبي ويشترى بقيمته لحما ويتصدق به اه (قوله ولا يصرف شي الخ) قال فى شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال اليه المحب الطبري انه يجوز اطعام فقراء الذين من اضحية التطوع دون الواجبة انتهى اه سم (قوله منها) أى الاضحية (قوله ولا لقن) أى ما لم يكن رسولا غيره اه نهاية (قوله ومكانب) كذا فى النهاية والمغنى (قوله

بنحو اكل اللحم فهل يثبت فى حق وارثه ما يثبت فى حقه او يطلق تصرفه فيه (قوله والاصح وجوب تصدق ببعضها) هل يتعين التصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشتري قدر الواجب من اللحم ويمسكه للفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فيه نظر والثاني غير بعيد ان لم يوجد نقل بخلافه (قوله يبيع) أى ولو للمضحي كما هو ظاهر وقوله وغيره أى كهية ولو للمضحي كما هو ظاهر (قوله أى لمسلم) أى فلا يجوز نحوه لبيع ككافر (قوله ولا يصرف شي منها لكافر على النص) قال

بلا خلاف نعم يتعين تقييده بغير التافه جدا اخذنا من كلام الماوردى ويجب ان يملكه نيا طاريا لا قديدا ولا يجزىء ما لا يسمى لحما ان مما يأتي فى الايمان كما هو ظاهر ومنه جلد ونحو كبد وكرش اذ ليس طبيعيا كطيئه وكذا ولد بل له اكل كله وان انفصل قبل ذبحها وتردد البلقينى فى الشحم وقياس ذلك انه لا يجزىء وللفقير التصرف فيه ببيع وغيره أى لمسلم كما علم مما مر وياتى ولو اكل السكك او اهداء غرم قيمة ما يلزم التصدق به ولا يصرف شي منها لكافر على النص ولا لقن الا لمبعض فى نوبته ومكانب أى كتابا صحيحة فيها يظهر

(والأفضل) ان يتصدق (بكلها) لانه أقرب للتقوى (لألقها بتركها كلها) لآية والاتباع ومنه يؤخذ ان الأفضل الكبد لخبر البيهقي انه صل الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحيته وإذا تصدق بالبعض وأكل الباقي أثيب (٣٦٥) على التضحية بالكل والتصدق بما تصدق به ويجوز ادخار لحمها ولو

في زمن الغلاء والنهي عنه منسوخ (ويتصدق بجلدها) ونحو قرنها المتطوع بها وهو الأفضل للاتباع (أو ينتفع به) أو يعيره لغيره ويحرم عليه وعلى نحو وارثه يبيع كسائر أجزائها وأجارته وأعطاؤه اجرة للذابح بل هي عليه للخبر الصحيح من باع جلد اضحيته فلا ضحية له ولو زال ملكه عنها بالذبح فلا تورث عنه لكن بحسب السبكي أن لورثته ولاية القسمة والنفقة كهو ويؤيده قول العلماء لا كل والاهداء كورثه أما الواجبة فيلزمه التصديق بنحو جلدتها (وولد الواجبة) المنفصل كأشعر به التعبير بولد ويذبح وبواقفه قولها في الوقف الحقل قبل انفصاله لا يسمى ولدا (يذبح) وجوبا سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة علقت به قبل النذر أم معه أم بعده لانه تبع لها فان ماتت بقي أضحية كما لا يرتفع تدير ولد مدبرة بموتها (وله أكل كله) إذا ذبحه معها لانه جزء منها وبه يعلم بناء هذا على جواز الأكل منها وقدمر أن المعتمد حرمة مطلقا فيحرم من ولدها كذلك كما أفاده كلام المجموع

أن يتصدق إلى قوله ولو زال ملكه في المغنى وإلى قوله كما لا يرتفع في النهاية الا قوله او نحو قرنها إلى المتن (قوله لانه أقرب إلخ) وابتعد عن حظ النفس ولا يجوز نقل الاضحية عن بلدها كما في نقل الزكاة مغنى ونهاية أي مطلقا سواء المندوبة والواجبة والمراد من الحرمة في المندوبة حرمة نقل ما يجب التصديق به على الفقراء وقضية قوله كما في نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور إلى خارجه وعكسه عش (قول المتن الا لقما) أو لقمة أو لقمتين اه مغنى (قوله ومنه) أي من المتبع (قوله من كبد اضحيته) أي غير الأولى لما تقدم انها واجبة عليه ومنه يؤخذ ان الواجب يسقط بالأولى اه عش (قوله أثيب على التضحية إلخ) أي ثواب الضحية المندوبة وقوله والتصدق إلخ أي ثواب الصدقة اه عش (قوله ويجوز إلخ) أي من غير كراهة انتهى نهاية (قول المتن أو ينتفع به) كان يجعله دلو أو نعلًا أو خفا اه مغنى (قوله نحو يبعه إلخ) ليس فيه إفصاح ببطالانه وقضية قوله ولو زال ملكه عنها إلخ البطالان اه سم (قوله بحث السبكي إلخ) عبارة النهاية لكن يتجه كما بحثه السبكي إلخ (قوله والنفقة) أي مؤن الذبح انتهى عش (قوله ويؤيده) أي البحث (قوله قول العلماء إلخ) عبارة المغنى ولو مات المضحي وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلو فلو ارثها أكله اه (قوله لا الكل) أي لو ارث المضحي بعد موته (قوله سواء المعينة ابتداء أو عما في الذمة) وسواء كان التعيين بالنذر أو بالجعل مغنى وشرح المنهج (قوله فان ماتت) أي الاضحية (قوله بقي اضحية) أي فيجب التصديق بجميعه اه عش (قول المتن وله أكل كله) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي اه سم وكذا اعتمده النهاية والمغنى فقالوا واللفظ للأول هذا ما نقله في الروضة عن ترجيح الغزالي وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وليس مبنيا على القول بجواز أكله من أمه خلافا لجمع متأخرين اه قال عش قوله خلافا لجمع الخ منهم ابن حجر اه أي وشيخ الاسلام وقد مر أي في شرح وله الأكل من اضحية تطوع (قوله مطلقا) أي عينت ابتداء النذر أو عما في الذمة (قوله فيحرم) أي الأكل من ولدها وفاقا لشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والمغنى كما مر انفا (قوله كذلك) أي مطلقا اه سم (قوله لكن انتصر بعضهم الخ) وكذا انتصر لهم النهاية والمغنى بما يأتي (قوله بما يقع عليه إلخ) أي أصالة اه نهاية (قوله والولد ليس كذلك) أي لا يسمى اضحية لنقص سنه اه مغنى وقوله لنفق الخ هذا نظر للغالب والأولى أن يقول أصالة كما مر عن النهاية (قوله لكونه كجنيها) أي تبعها ولا يلزم أن يعطى التابع حكم المتبوع من كل وجه

في شرح العباب كما نقله جمع متأخرون وردوا به قول المجموع ونقله القمولى عن بعض الاصحاب وهو وجه مال إليه المحب الطبري انه يجوز اطعام فقراء الذميين من اضحية التطوع دون الواجبة أي كما يجوز اعطاء صدقة التطوع له وقضية النص أن المضحي لو ارتد لم يجز له الأكل منها وبه جزم بعضهم وانه يتمتع بالتصدق منها على غير المسلم والاهداء إليه اه وعبارة المجموع بعد أن حكى عن ابن المنذر انهم اختلفوا في اطعام الفقراء أهل الذمة فرخص فيه الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب إلينا وكره مالك اعطاء النصراني جلد الاضحية أو شيئا من لحمها وكرهه الليث قال فان طبخ لحمها فلا بأس بالكل الذي مع المسلمين منه ما نصه هذا كلام ابن المنذر ولم أر لأصحابنا كلاما فيه ومقتضى المذهب انه يجوز اطعامهم من ضحية التطوع دون الواجبة اه (قوله نحو يبعه) ليس فيه إفصاح ببطالانه وقضية قوله ولو زال ملكه عنها البطالان (قوله علقت به قبل النذر) تقدم انه لو نذر التضحية المعينة لزمه ذبحها ولا تجزى اضحية فان شمل العيب فيه الحقل فقله هنا علقت به قبل النذر لا يقتضى انها حينئذ تقع اضحية على أن الفرض انه ان انفصل قبل ذبحها فيتبين انه لم يلتزم معيبة (قوله وله أكل) اعتمده شيخنا الشهاب الرملي (قوله فيحرم) أي الأكل (قوله من ولدها كذلك) أي مطلقا

واعتمده قال الأذرى ويجب تنزيل كلام الروضة والشرحين عليه لكن انتصر بعضهم لهذه الثلاثة والمتن بان التصديق إنما يجب بما يقع عليه اسم الاضحية والولد ليس كذلك ولو لم ذبحه معها لكونه كجنيها وبانه يجوز للوقوف عليه أكل الولد ولا يكون وقفًا فكذلك الولد هنا

اه وليس بصحيح وما ذكره من الحصر إنما هو في المقطوع بها والكلام هنا في الواجبة وهي قد زال ملكه عنها وعن جميع اجزائها التي يقع عليها اسم الاضحية وغيرها ويفرق بينه وبين ولد الموقوفة بأن القصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بفوائد الموقوف والولد من جملتها وبالذنر فرق الفقهاء باكل جميع اجزائها ومنها الولد فلا (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتن بالاولى حكم جنينها اذا ذبحت فمات بموتها او ذبح فمن حرم اكل

الولد حرم هذا بالاولى ومن اباحه اباح هذا مامرا انه بناء على حل اكلها فان قلت كيف يلائم هذا مامرا ان الحمل عيب يمنع الاجزاء قلت لم يقولوا انها ان الحمل وقعت اضحية وانما الذي دل عليه كلامهم ان الحمل اذا عينت بنذر تعينت ولا يلزم من ذلك وقوعها اضحية كالموعنة به معيبة بعيب آخر على انهم لو صرحوا بوقوعها اضحية تعين حملها على ما اذا حملت بعد النذر ووضعت قبل الذبح نعم يشكل على ذلك قول جمع له اكل جميع ولد المنطوع بها سواء اذبحها معه أم دونه لوجوده بطنها ميتا ويتصدق بقدر الواجب منها فليتعين تفريع هذا على الضعيف انه تجوز التضحية بحامل ثم رأيت شيخنا ذكر مامرا الى قولي على انهم ولا يجوز الاكل قطعا من ولد واجبة في دم من دماء النسك (و) له يكره (شرب فاضل لبنها) اى الواجبة ومثلها بالاولى المندوبة عن ولدها وهو مالا يضره فقد ضرر الاحتمال كمنعه نموه كامثاله فيما يظهر كما ان له ركوبها

اه معنى (قوله انتهى) اى ما انتصر بعضهم (قوله وليس بصحيح) اى ذلك الانتصار (قوله من الحصر) اى بقوله انما يجب الخ (قوله وعن جميع اجزائها) اى ولو باعتبار الاصل فتشمل ولدها ويظهر عطف قوله وغيرها على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع اه سم (قوله بينهما) اى ولد الموقوفة وولد الاضحية الواجبة (قوله وعلم) الى قوله فمن حرم في النهاية (قوله فمن حرم الخ) كالشراح وشيخ الاسلام تبعاً للجمهور (قوله ومن اباحه الخ) كالنهاية والمغنى تبعاً للذين والثلاثة المتقدمة (قوله على حل اكلها) اى الام (قوله فان قلت) الى قوله نعم في النهاية (قوله يلائم هذا) اى قول المتن وولد الواجبة يذبح الخ اى المقتضى لصحة التضحية بالحامل (قوله اذا عينت بنذر) انظر التقييد به اه سم اقول المراد بالنذر هنا ما يشمل الحكمى كجعلت هذه اضحية فلا إشكال (قوله كما لو عينت به) اى بالنذر وقوله بعيب اخر اى غير الحمل اه ع ش (قوله ووضعت قبل الذبح) بل ينبغي انه حيث نذر التضحية بها حالئذ لم تحلت انها تجزى اضحية لما تقدم في شرح فان تلفت قبله فلا شيء عليه من قوله او تعينت فضحية ولا شيء عليه اه ع ش عبارة سم قوله ووضعت قبل الذبح هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والا الخ ان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه مالا يخفى فليتام اه اقول فانما قيد الشراح بالوضع قبل الذبح ليتناسب تعبير المصنف بالوضع والحمل قبل انفصاله لا يسمى ولدا كما نبه عليه شيخ الاسلام والمغنى والنهاية (قوله على ذلك) اى الجواب الثانى العلوى (قوله اكل جميع الخ) مقول الجمع (قوله لوجوده الخ) راجع للمعطوف فقط (قوله تفريع هذا) اى قول الجمع المذكور (قوله مامرا) اى من السؤال والجواب (قوله في دم من دماء النسك) لعله في جزاء الصيد والافطرط دماء النسك ان تجزى في الاضحية قاله السيد عمر والاولى حملها على ما اذا حملت بعد تعيينها بالنذر عما في ذمته من دماء النسك ووضعت قبل الذبح (قوله يكره) اى مع الكراهة اه معنى (قول المتن وشرب فاضل لبنها) وله سقيه وغيره بلا عوض اه معنى (قوله اى الواجبة) الى قوله على المقول في النهاية لا قوله كمنعه الى ك (قوله مثلها بالاولى الخ) قد تقتضى الاولوية نفي الكراهة فليراجع اه سم (قوله المندوبة) عبارة النهاية المعزولة اه (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) اى فاضل اللبن (قوله لا يضره) اى ولدها (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها اذا تلفت اه سم اى لان يقال ان العلة بجمع المنة والضمان (قوله واركاها الخ) عطف على ركوبها (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ اه سم (قوله فهو) اى المستعير الذى يضمه خلافاً للنفى (قوله وبهذا) اى التعليل المذكور (قوله قياس الاسنوى الخ) وافقه المغنى كما مر في مبحث تلف الاضحية المندوبة (قوله لهذا) اى مستعير الاضحية من ناذرها (قوله من نحو مستاجر) اى كالموصى له بالمنفعة

(قوله ومنها الولد) هذا محل النزاع (قوله اذا عينت بنذر) انظر التقييد به (قوله ووضعت قبل الذبح) هلا قيل اولم تضع قبله لقوله السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ وافهم قولنا والا الخ لان يخص العيب هناك بغير الحمل وفيه ما فيه فليتام (قوله ومثلها بالاولى المندوبة) قد تقتضى الاولوية الكراهة هنا فليراجع (قوله لما فيها من المنة والضمان) قد يشكل بأن قضية ضمانه النقص ضمانها اذا تلفت (قوله لكن يضمن) اى صاحبها على ما اقتضاه قوله الاتى لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فليحرر (قوله في يد مستعير) الظاهر انه المحتاج في قوله واركاها محتاج الخ

لكن الحاجة بان يحجر عن المشى ولم يجد غيرها بأجرة وجدها ولا أثر لقدرته على الاستعارة لما فيها من المنة والضمان (قوله) واركاها محتاج بلاجرة لكن يضمن المضحي نقصها بذلك لان حصل في يد مستعير فهو الذى يضمه على المقول الذى اعتمده ابن الرفعة والقمولى وغيرهما لان معيره يضمن النقص باستعماله كما تقرر فكذا هو وبهذا يعلم الفرق بين ما هنا والتفصيل السابق في المستعير انه لا يضمن ما تلف بالاستعمال المأذون فيه بخلاف غير هو ويندفع قياس الاسنوى لهذا على المستعير من نحو مستأجر فانه لا يضمن ووجه اندفاعه

ان معيره ثم ملك المنفعة فنزل منزلته لانه فرع بخلاف معيره هنا وما أحسن قول الاذرى بعد ذكره بعض ذلك فلا يصح ما ذكره الاسنوى
تفقها وقياسا وفارق اللبن الولد بانه يضرها حبسه ويحلب ولو جمع لفسد نسرح فيه وإن خرج عن ملكه ويحرم عليه تحويعه ويسن له
التصدق به وله جز صرفها ان أضر بها والانتفاع به (ولا تضحية لرفيق) بسائر انواعه (٣٦٧) لعدم ملكه ومن ثم كان المبعض فيما

يملكه كالحر (فان اذن
سيده) له ولو عن نفسه
(وقعت له) اى السيد لانه
نائب عنه والغاء لقوله عن
نفسك لعدم امكانه واخذ
بقاعدة اذا بطل الخصوص
بقى العموم اذا نه متضمن
لنية وقوعها عن تصالح له ولا
صالح لها غيره فانحصر
الوقوع فيه به بحجاب عما
يقال كيف تقع عنه من غير نية
منه ولا من العبد نيابة عنه
ثم رأيت شارحا اجاب
بما ذكرته ثم قال ويحتمل ان
المراد انه اذن له ونوى عن
نفسه او فوض النية له فنوى
عنه اه وظاهر كلامهم خلاف
هذا (ولا يصحى مكانب
بلا اذن) من السيد لانها
تبرع وهو ممنوع منه لحق
السيد فان اذن له فيها وقعت
للمكاتب (ولا تضحية)
تجوز ولا تنفع (عن الغير)
الحى (بغير اذنه) لانها عبادة
والاصل منعها عن الغير الا
لدليل وذبح الاجنبى للمعينة
بالنذر لا يمنع وقوعها عن
التعين فتقع الموقع للمامر
انه لا يشترط لها نية ويفرق
صاحبها لحما ولا ترد عليه

(قوله فنزل) اى المستعير (قوله لانه) اى المستعير (قوله فلا يصح الخ) مقول الاذرى (قوله وفارق)
الى قول المن فان اذن فى المعنى (قوله وفارق اللبن الولد) اى عند من منع كلاءه معنى (قوله وإن خرجت
الخ) غاية التضحية الواجبة (قوله ويحرم) الى قوله ثم رأيت فى النهاية (قوله ويسن له التصديق
به) اى اللبن ويجلاها ولائها اه نهاية (قوله ان أضر بها) اى ان تركه الى الذبح والا فلا يجزه ان
كانت واجبة لانتفاع الحيوان به فى دفع الاذى وانتفاع المسكين به عند الذبح وكالصوف فيما ذكر
الشعر والوبر اه معنى (قوله والانتفاع به) خرج به البيع فلا يجوز له اه ع ش (قوله بسائر انواعه)
الى قوله ولا ترد هذه فى المعنى الا فرام ثم رأيت الى ويحتمل وقوله وظاهر كلامهم خلاف هذا (قوله ومن
ثم كان المبعض الخ) ظاهره وان لم تكن مهاياة اه سم عبارة ع ش اى ولو فى نوبة السيد (قوله كالحر)
فيصحى بما ملكه بعضه الحر ولا يحتاج الى اذن السيد اه معنى (قول المتن فان اذن سيده) اى فيها وضحى
وكان غير مكاتب اه معنى (قوله ولو عن نفسه) اى الرفيق (قوله والغاء لقوله الخ) عطف على لانه نائب
الخ عبارة النهاية ويلغو قوله الخ وهى أحسن (قوله غيره) اى السيد (قوله وبه الخ) اى بقوله واخذ
الخ (قوله نيابة عنه) راجع للمعطوفين جميعا (قوله خلاف هذا) اى الاحتمال المذكور (قول المتن
ولا يصحى مكانب الخ) اى كتابة صحيحة اه ع ش (قوله من السيد) الى قوله كما علم فى النهاية (قوله
وقعت للمكاتب) بفتح التاء اه ع ش الا قوله وذبح الاجنبى الى ولولى (قوله الدليل) عبارة المعنى
الاما خرج بدليل اه (قوله للمعينة بالنذر) اى ابتداء وعمافى الذمة بالنذر ونحوها مما لا يحتاج الى نية
عند الذبح كما يعلم بما مر قبيل قول المصنف وله الاكل الخ (قوله عن التعيين) اى جهة اى المعين (قوله
للمامر) اى غير مرة (قوله ويفرق صاحبها الخ) اى وتفرق الاجنبى كاتلافه كما مر اه ع ش (قوله
ولا ترد) اى مسألة ذبح الاجنبى عليه اى المتن (قوله لان هذا) اى ذلك الذبح منه اى الاجنبى (قوله
ولالى الخ) خبر مقدم لقوله التضحية الخ (قوله لا غير) اى لا غيرهما من الاولياء اه رشيدى (قوله
لانه) اى الغير (قوله عنه فى هذا) كل من الجارين متعلق بولايتهم والضمير راجع للمحجور واسم الاشارة
للتضحية المتقدمين رتبة (قوله من ماله) اى الولى (قوله عن محجوره) اى وكان ملكه له وذبحه عنه باذنه
فيقع ثواب التضحية للصبي والاب ثواب الهبة اه ع ش (قوله ولا ترد عليه هذه) صحة تضحية الولى عن
مولى (قوله وان الامام الخ) ولا يسقط بفعله الطلب عن الاغنياء فالقصد بذلك مجر حصول الثواب لهم
ويبغى ان مثل ذلك التضحية بامس شرط الوافى التضحية به من غلة وقفه فانه يصرف من شرط صرفه لهم ولا تسقط
به التضحية عنهم وبما يكون منه ولو اغنياء وليس هو تضحية من الوافى بل هو صدقة مجردة كبقية غلة الوقف
اه ع ش وقوله ويبغى سياقى عن سم ما يوافقه (قوله الذبح عن المسلمين) اى بدنة فى المصلى فان لم تتيسر
فشاة اه رشيدى (قوله ان اتسع) ليس هذا من جملة ما تقدم اه رشيدى (قوله ولا ترد هذه) اى
المسائل الثلاث (قوله رحيث) الى قوله اما باذنه فى المعنى (قوله فان كانت معينة) قال فى الروض بالنذر
اه سم وبه يندفع ع ش حيث قال تأمل فيما احتزبه عنه فانها متى ذبحت عن غير المضحى

(قوله ومن ثم كان المبدض فيما يملكه كالحر) ظاهره وان لم تكن مهاياة (قوله للمعينة بالنذر) اى ابتداء
او عمافى ذمته بالنذر كما يعلم من اواخر الورقة السابقة (قوله فان كانت معينة) قال فى الروض بالنذر (قوله
كاعلم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحى ولا كذلك مسألة

لان هذا منه لا يسمى تضحية ولولى الاب فالجد لا غير لانه لا يستقل بتمليكه فتضعف ولايته عنه فى هذا التضحية من ماله عن محجوره كماله اخراج
النظرة من ماله عنه ولا ترد عليه هذه ايضا لانه قائم مقامه وممرانه يجوز اشرافه غيره فى ثواب اضحيته بما فيه وان له وضحى واحد من اهل
البيت اجز اعنهم من غير نية منهم وان الامام الذبح عن المسلمين من بيت المال ان اتسع ولا ترد هذه ايضا عليه لان الاشراف فى الثواب ليس اضحية
عن الغير وبعض اهل البيت والامام جعلهما الشارع قائمين مقام الكل وحيث امتنعت عن الغير فان كانت معينة وقعت عن المضحى والا فلا

اما باذنه فيجزىء كاعلم من قوله السابق وان وكل بالذبح الخ كذا قاله شارح وليس بصحيح لا يهاه من اذنه للغير مقيد بما مر ان الوكيل انما يذبح ملك الآذن وأنه النಾಯى لم يفوض اليه بشرطه والظاهر أنه لا يشترط هنا الاول أخذاً بما أتى في الميت أنه لا يشترط أن يعطيه مالا ومما مر أنه لو قال للغير اشترى كذا ابكذاً ولم يعطه شيئاً (٣٦٨) فاشتراه له به وقع للموكل وكان الثمن قرضاً له فريد بدله وحينئذ فقياس هذا انه يكفى

هنا صح عنى ويكون ذلك متضمناً لا فتراضه منه ما يجرىء أضحية أى أقل يجرىء فيما يظاهر لانه المحقق ولاذنه له في ذبحها عنه بالنية منه ويأتى في وصى الميت إذالم يعين له مالا لاحتالان والذي يظهر أنهما لا يأتیان هنا لان كلا من تبرع الوصى وكون الوصية في الثلث امره معهود في الميت لو صول الصدقة اليه إجماعاً ولان الشارع جعل له الثلث يتدارك به ما فرط او يجوز به الثواب ولا كذلك الحى الآذن فيهما (ولا) تجوز ولا تقع أضحية (عن ميت ان لم يوص بها) لما مر ويفرق بينهما وبين الصدقة بأنها تشبه الفساد عن النفس فتوقف على الآذن بخلاف الصدقة ومن ثم لم يفعلها وارث ولا اجنبى وان وجبت بخلاف نحو حج وزكاة وكفارة لان هذه لا فداء فيها فأشبهت الديون ولا كذلك التضحية والحق العتق بغيرها مع انه فداء ايضا لتشوف الشارع اليه أما إذا وصى بها فتصح

كانت معينة اه (قوله) اما باذنه الخ) محترز قول المصنف بغير اذنه (قوله) كاعلم من قوله السابق الخ) فيه تأمل لان المراد بالتضحية عن الغير التضحية من مال المضحي ولا كذلك مسئلة الوكالة فان المضحي به من مال الموكل اه سم (قوله) كذا قاله الخ) أى قوله اما باذنه فتجزىء الخ (قوله) لم يفوض) أى الآذن النية اليه أى وكيل الذبح بشرطه أى التفويض من كون المفوض اليه النية مسلمات (قوله) هنا) أى في التضحية عن الغير باذنه (قوله) الاول) أى كون المذبح ملك الآذن (قوله) قرضاً له) الاولى عليه (قوله) فقياس هذا) أى مامر (قوله) ذلك) أى قول الشخص ضح عنى (قوله) لانه) أى الأقل (قوله) ولاذنه الخ) عطف على لا فتراضه الخ (قوله) بالنية منه) حال من ذبحها والضمير للموكل (قوله) ويأتى) أى انفا (قوله) إذالم يعين) أى الميت (قوله) هنا) أى في ضح عنى (قوله) لو صول الخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط (قوله) اليه) أى الميت وقوله ولان الشارع الخ راجع للمعطوف فقط (قوله) جعل له) أى للبيت (قوله) فيهما) أى وصول الصدقة اليه وتعين الثلث لما ذكر (قوله) لما مر) إلى قوله ومن ثم في النهاية (قوله) لما مر) أى عقب قول المصنف بغير اذنه (قوله) بينها) أى الاضحية وكذا ضمير لم يفعلها وضمير بغيرها (قوله) اما إذا وصى الخ) وقيل تصح التضحية عن الميت وان لم يوص لانه ضرب من الصدقة وهى تصح عن الميت وتنفعه وتقدم في الوصايا ان محمد بن اسحاق السراج النيسابورى احداً شياخ البخارى ختم عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وضحى عنه بمثل ذلك اه معنى (قوله) لما صبح الخ) عبارة المغنى فان اوصى بها جاز في سنن ابى داود والبيهقى والحاكم ان على ابن ابى طالب كان يضحى بكبشين عن نفسه وكبشين عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنى ان اضحى عنه فانا اضحى عنه ابد الكسنة من شريك القاضى وهو ضعيف اه (قوله) ويجب) إلى قوله لانه نائبة في النهاية والمغنى إلى قوله سواء وارثه إلى التصديق (قوله) على مضح عن ميت الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهية وخرج بذلك أى بقول المصنف وله الاكل من اضحية تطوع من ضحى عن غيره كمت بشرطه الآتى فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح الفقهاء وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه وقد تعذر فيجب التصديق بها عنه اه (قوله) من مال عينه) أى من حيث كونه من مال نفسه او مال ماذونه وقياس ما قدمه في التضحية عن الحى باذنه انه لو لم يبين قدر المال يحمل على أقل يجرىء فليراجع (قوله) في ثلثه) أى الميت (قوله) التصديق بجميعها) فاعل يجب (فرع) ما يقع في الاوقاف ان الواقف يشترط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغي صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء حاكم الاضحية من

الوكالة فان المضحي به من مال الموكل (قوله) ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) قال في شرح الروض ومحل ذلك أى استحباب الاكل من اضحية التطوع إذا ضحى عن نفسه فلو ضحى عن غيره باذنه كمت اوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الاغنياء الاكل منها وبه صرح الفقهاء في الميتة وعلمه بان الاضحية وقعت عنه فلا يحل الاكل منها الا باذنه فقد تعذر فيجب التصديق به عنه اه (قوله) ويجب على مضح عن ميت باذنه الخ) فرع ما يقع في الاوقاف ان الواقف يشترط ان تشتري ضحية وتذبح وتفرق على ايتام الكتاب او على المستحقين ينبغي صحة ذلك وجوب العمل به واعطاء حاكم الاضحية من حيث وجوب ذبحها في وقتها ويجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها فضاء فيه نظروا ويتجه ان يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قتها من العام الاخر (قوله) التصديق بجميعها) فاعل يجب

لما صح عن على كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يضحى عنه كل سنة وكانهم لم ينظروا الضعف سنده حيث لا تجبره ويجب على مضح عن ميت باذنه سواء وارثه وغيره من مال عينه سواء ماله ومال ماذونه فيما يظاهر فان لم يعين له مالا يضحى عنه احتمل صحة تبرع الوصى عنه بالذبح من مال نفسه واحتمل ان يقال انها في ثلثه حتى يستوفيه التصديق بجميعها لانه نائبة في التفرقة لا على نفسه وعمونه لا اتحاد القابض والمقبض ويؤخذ من قولهم أنه نائبة في التفرقة أنه لا تصرف هنا للوارث غير الوصى في شيء منها ويفرق بينه وبين هذا

ومامر عن السبكي بان المورث عزله هنا بتفويض ذلك لغيره بخلافه هم ويثجه اخذ من هذا ان للوصي اطعام الوارث منها ومان الولي الاب فالجد التضحية عن موليه عليه فلا يقدر انتقال الملك فيها للولي كما هو ظاهر وإن اقتضى (٣٦٩) التقدير نظائر لذلك اما اولاً فلان اقرب

النظائر اليها العقيقة عنه وهي لا تقدير فيها كما يصرح به كلامهم وأما ثانياً فلانه يلزم عليه منع المقصود منها من الأكل والتصدق كسائر اموال المحجور وحينئذ فهل للولي اطعام المولى والظاهر نعم (فصل في العقيقة) وهي لغة شعر رأس المولود حين ولادته وشرعاً ما يذبح عند حلق شعره تسمية لها باسم مقارنها كما هو عادتهم في مثل ذلك وأنكر أحمد هذا لان العقيقة الذبح نفسه وصوبه ابن عبد البر لان علق لغة قطع والاصل فيها الخبر الصحيح الغلام مرتين بعقيقته اى فمعه تركها لا ينعمو أمثاله قال احمد رضى الله عنه اولاً يشفع لأبويه قال الخطابي وهذا احسن ما قيل فيه واستبعده غير وهذا لا بعد فيه لانه لا مدخل للرأى في ذلك فاللاق بجلالة أحد واحاطته بالسنة انه لم يقله إلا بعد ان ثبت عنده توقيف فيه لاسيما نقله الحلبي عن جمع متقدمين على احمد وشرعت اظهار للبشر ونشر للنسب وكره الشافعي تسميتها عقيقة اى لانه

حيث وجوب ذبحها في وقتها وتجب تفرقتها كما شرط فلو فات وقت الاضحية قبل ذبحها فهل يجب ذبحها قضاء فيه نظراً ويتجه انه يجب الا ان يدل كلامه على اشتراط ذبحها بوقت الاضحية فتؤخر لو قطعها من العام الاخر اه سم (قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح أو ينفع به اه سم (قوله عزله) اى الوارث غير الوصى (قوله من هذا) اى الفرق (قوله وممر) اى انفاى شرح بغير اذنه (قوله فلا يقدر الخ) تقدم خلافه عن عرش بل تعليله السابق في عدم جواز تضحية غير الاب والجد مفيد للتقدير (قوله اما اولاً) اى اما وجه عدم التقدير أولاً (قوله عنه) اى المولى (قوله وأما ثانياً فلانه يلزمه الخ) قديم الزوم اذ لا ضرر على المولى اه سم (قوله وحينئذ) اى حين عدم تقدير الانتقال (قوله الظاهر نعم) وفاقاً للنهاية (فصل في العقيقة) (قوله في العقيقة) من علق يعق بكسر العين وضماً معنى وشورى (قوله) وهي لغة) الى قوله وظاهر كلام المتن في النهاية لا قوله وانكر الى والاصل وقوله واستبعده الى فاللاق وقوله اى الى بل وكذا في المعنى لا قوله فاللاق الى نقله (قوله عند حلق راسه) اى عند طلب حلق شعره وان لم يحلق اه عرش (قوله تسمية الخ) علمه لمقدر اى وإنما سمي ما يذبح الخ بذلك الخ (قوله باسم مقارنها) اى متعلق مقارنها اذ ذبح العقيقة إنما يقارن الحلق المتعلق بالشعر لا بنفس الشعر المسمى بالعقيقة لغة (قوله في مثل ذلك) اى في النقل من المعنى اللغوي الى الشرعي (قوله وانكر احمد هذا) اى وجه التسمية المذكور او كون العقيقة لغة ما ذكر (قوله لان العقيقة) اى لغة الذبح الخ اى المذبح فالحقيقة فعيلة بمعنى مفعولة فسكون من نقل العام الى الخاص كما هو الغالب في الاسماء المنقولة من المعنى اللغوي الى الاصطلاحى (قوله الغلام مرتين بعقيقته) تمتعته كما في النهاية والمعنى تذبح عنه يوم السابع ويحلق راسه ويسمى اه قال عرش لعل التعبير بالغلام لان تعلق الوالدين به اكثر من الاثني فقد حثهم على فعل العقيقة ولا فالانتي كذلك اه (قوله اولاً يشفع لأبويه) اى لا يؤذن له في الشفاعة وإن كان اهلاً لاله لكونه مات صغيراً او كبيراً او هو من اهل الصلاح اه عرش (قوله وشرعت الخ) فهو معقول المعنى وليس تعبداً محضاً اه عرش (قوله للبشر) هو بفتح ا وضم فسكون البشارة وبكسر فسكون الطلاقة كذا في القاموس وفسره عرش بالنعمة ولعله تفسير مراد (قوله وكره الشافعي الخ) وظاهر صنيع المعنى والاسنى وشرح المنهج اعتماد الكراهة ايضا عبارة الاولين ومقتضى كلامهم والاخبار انه لا يكره تسميتها عقيقة لكن روى ابوداود انه قال للسائل عنها لا يجب الله العقوق فقال الراوى كانه كره الاسم ويوافقه قول ابن ابي الدم قال اصحابنا يستحب تسميتها نسيكة اودبيعة ويكره تسميتها عقيقة كما يكره تسمية العشاء عتمة اه واقتصر الاخيران على ما ذكره ابن ابي الدم وارقاه وقال عرش قوله ويكره تسميتها عقيقة ضعيف اه ووافقه شيخنا عبارته وفي البجيرى عن سلطان مثلها والمعتد انها لا تنكره لورودها في الاحاديث اه (قوله كان يكره الفاعل الخ) اى وفيها تفاؤل بان يعق الولد والديه (قوله ان ينسك) بضم السين كما في المختار اه عرش عبارة الشورى يقال نسك ينسك نسكاً يفتح السين وضماً في الماضي وبضماً في المضارع وباسكانها في المصدر اه (قوله والقول بوجوبها) اى كالليك ودادوا وبانها بدعة اى كالحسن اه معنى (قوله لإفراط) اى مجاوزة اه عرش (قوله افضل من التصديق الخ) قضيتها ان التصديق بقيمتها يكون عقيقة وقد يخالفه ما ياتي من ان اقل ما يجزى عن الذكر شاة وقولهم يحصل اصل السنة في عقيقة الذكر بشاة فلعل المراد

(قوله ومامر عن السبكي) اى فى شرح أو ينفع به (قوله وأما ثانياً فلانه يلزم عليه) قديم الزوم لانه لا ضرر على المولى

(فصل) (يسن ان يعق عن غلام بشاتين الخ) (قوله لان علق لغة قطع الخ) قد يقال هذا يمنع ان العقيقة

(٤٧) - شرواني وابن قاسم - تاسع) صلى الله عليه وسلم كان يكره الفال القبيح بل تسمى نسيكة اودبيعة ولم تجب لخبر أبي داود من احبان ينسك عن ولده فليفعل والقول بوجوبها أو بانها بدعة لإفراط كما قاله الشافعي رضى الله عنه وذبحها افضل من التصديق بقيمتها وظاهر كلام المتن والاصحاب انه لو نوى بشاة الاضحية والعقيقة لم تحصل واحدة منهما

أن ثواب الذبيح للعقيقة أفضل من التصديق بقيمتها مع كونه ليس عقيقة اه ع ش (قوله وهو ظاهر) خلافا
للتبعية عبارة ولو نوى بالشاة المذبوحة الاضحية والعقيقة حصلا خلافا لمن زعم اه (قوله لان كلامهما
الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها بواحدة حصول كل منهما بدونها
اه سم عبارة البجيرمي عن الحلبي والشو برى ولو نوى بها العقيقة والاضحية حصلا عند شيخنا خلافا لابن
حج حيث قال لا يحصلان لان كلا الخ وهو وجيه (قوله الضيافة الخاصة) ما المراد من الخصوص هنا مع انه
لا فرق بينهما في الاكل والتصدق والاهداء كما يأتي (قوله يختلفان) الاولى التانيك (قوله كما يأتي) أي في
شرح والاكل والتصدق كالاضحية (قوله سنة مؤكدة) إلى قوله فيما يظهر في النهاية والمغني لا قول خلافا
إلى لا قبله (قوله وان مات) قال في العباب ويعق عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او
التمكن من الذبيح قال الشارح في شرحه على ما اقتضاه كلام الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المحرم
به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول الاذرعى يبعد ندها عن مات عقب الولادة او قبل
السبع ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإما غاية
الامر ان في المسئلة خلافا جرى في الروضة على وجه منه وجرى عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى
على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت العقيقة عندنا خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في
مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المغني والاسنى والنهاية ويسن ان
يعق عن مات قبل السابع وبعد التمكن من الذبيح اه (قوله لكن ينبغي حصول اصل السنة الخ) خلافا
لظاهر النهاية والروض ولصريح الاسنى والمغني عبارتهما ويدخل وقتها بانفصال جميع الولد ولا تحسب قبله
بل تكون شاة لحم اه وعبارة ع ش قوله لا قبله أي فان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) إلى قوله
وفي مشروعيها في النهاية وكذا في المغني لا قوله أي إلى قبل (قوله والعاق) أي من يسن له العق اه رشيدى
(قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا اه رشيدى (اقول) لعله متعلق بمقدر معلوم من المقام أي
يعق من مال الخ (قوله لا الولد) أي اما ماله فلا يجوز للولي ان يعق عنه من ذلك لان العقيقة تبرع وهو متنع
من مال المولود فان فعل ضمن كما نقله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الخ)
عبارة المغني ولو كان الولي عاجزا عن العقيقة حين الولادة ثم ايسر بها قبل تمام السابع استجبت في حقه وان
ايسر بها بعد السابع مع بقية مدة النفاس أي اكثره كما قاله بعض المتأخرين لم يؤثر بها وفيما إذا ايسر بها
بعد السابع في مدة النفاس تردد للاصحاب ومقتضى كلام الانوار ترجيح مخاطبتها بها ولا يفوت على الولي
الموسر بها حتى يبلغ الولد فان بلغ يحسن له ان يعق عن نفسه تدارك المكافات اه (قوله قبل مضى الخ) متعلق
بيسار العاق اه رشيدى (قوله والالم تشرع) وفاقا للبغنى كما مر آتفا (قوله حيثئذ) أي حين إذا لم تشرع
لولى (قوله احتمالا ان) تشرع لا تشرع اه سيد عمر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر صنيعة انه معطوف
على قوله وفي مشروعيته وليس من كلام شرح العباب وليس كذلك بل هو من كلامه عبارة البجيرمي عن

وهو ظاهر لان كلامهما
سنة مقصودة ولان القصد
بالاضحية الضيافة العامة
ومن العقيقة الضيافة
الخاصة ولا نهما يختلفان في
مسائل كما يأتي وبهذا يتضح
الرد على من زعم حصولها
وقاسه على غسل الجمعة
والجناية على أنهم صرحوا
بان مبنى الطهارات على
التداخل فلا يقاس بها
غيرها (يسن) سنة مؤكدة
(ان يعق عن) الولد بعد
تمام انفصاله وان مات
بعده على المعتمد في المجموع
خلافا لمن اعتمد مقابله لا
سيا الاذرعى لا قبله فيما
يظهر من كلامهم لكن
ينبغي حصول أصل السنة به
لان المدار على علم وجوده
وقد وجد والعاق هو من
تلمزه نفقته بتقدير فقره من
مال نفسه لا الولد بشرط
يسار العاق أي بأن يكون
من تلمزه زكاة الفطر فيما
يظهر قبل مضى مدة أكثر
النفاس ولا الم تشرع له وفي
مشروعيها الولد حيثئذ
بعد بلوغه احتمالا ان في
شرح العباب وان ظاهر
اطلاقهم

فعلية بمعنى مفعولة وهي التي تذبح لانها مقطوعة أي مذبوحة تأمل (قوله لان كلامهما سنة مقصودة ولان
القصد بالاضحية الضيافة العامة الخ) قد يقال وايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة ويلزم من حصولها
بواحدة حصول كل منهما بدونها (قوله يسن ان يعق عن الولد بعد تمام انفصاله الخ) قال في العباب ويعق
عن مات بعد السابع وامكن الذبيح لا قبل السابع او التمكن من الذبيح قال في شرحه على ما اقتضاه كلام
الروضة واصلها واعتمده في الكفاية لكن المحرم به في المجموع انه يعق عنه وان مات قبل السابع وقول
الاذرعى يبعد ندها عن مات عقب الولادة لا قبل السبعة ولعل ما في المجموع سبق قلم من بعد إلى قبل اه ليس
في محله إذ سبق القلم لا يقدم عليه بالترجي وإما غاية الامر ان في المسئلة خلافا جرى عليه في الروضة على وجه
منه وجرى عليه في المجموع هنا لكنه في آخر الباب جرى على مقابله فقال لو مات المولود قبل السابع استجبت
العقيقة عنه خلافا للحسن ومالك فقوله عندنا في مقابلة هذين الامامين صريح في ان هذا هو المذهب الخ اه

سمنها لمن لم يعق عنه بعد بلوغه الاول لانه حينئذ لم يستقل فلا يفتني الذنب في حقه بانتمائه في حق اصله خيرا انه صلى الله عليه وسلم عن نفسه بعد النبوة قال في المجموع باطل وكانه قلدي ذلك انكار البيهقي وغيره له وليس الامر كما قالوا في كل طرفة فندروا واحمدوا البرار والطبراني من طرق وقال الحافظ الهيثمي في احدها ان رجاله رجال الصحيح إلا واحدا وهو ثقة اه وعنه صلى الله (٢٧١)

كانافي نفقته لا عسار ابويهما او معنى عني اذن لا يبيها او اعطاه ما عني به ومن تلزمه النفقة الامهات في ولد زنا ولا يلزم من نذرها اظهارها المنافي لا خفاءه والولد الفتن ينبغي لاصله الحر العاق عنه وان لم تلزمه نفقته لانه لعارض دون السيد لانها خاصة بالاصل والافضل ان يعق عن (غلام) اي ذكر (بشائين) ويسن تساويهما (و) يسن ان يعق عن (جارية) اي انثى ومثلها الخنثى على الاوجه فان قلت ما فائدة الخلاف إذ الشاة تجزى حتى عن الذكر قلت فائدته ان الاقتصار فيه على شاة هل يكون خلاف الاكمل كالدكر او لا كالانثى ولانما رجحنا هذا لان الحكم على ذابح واحدة عنه بانه خالف الاكمل مع الشك بعيد واما قول البيان يذبح عنه شاتين فينبغي حمله على ان الافضل له ذلك فيه لاحتمال ذكوره وان كان لو اقتصر على واحدة لا يحكم عليه بانه خالف الاكمل لاننا لم

الشو برى نفسه فان أيسر بعدها أي مدة النفاس فلا يندب له قتاله في العباب نال في الايداب وهو كسعيهم بلا يؤمر بها صريح في ان الاصل المرسود الستين اي اكثر مدة النفاس او فعلها قبل البلوغ لم تنفع عقيقة بل شاة لحم وقولهم لا الحر لوقتها محمول على ما إذا كان الاصل مرسوا في مدة النفاس وهل فعل المولود لها بعد البلوغ كذلك لان اصله لم يخاطب بها كان هو كذلك او تحصل بفعله مطلقا لانه مستقل فلا يفتني الثواب في حقه بانتفائه في حق اصله كل محتمل وظاهر اطلاقهم الا في ان من بلغ ولم يعق احد عنه يسن له ان يعق عن نفسه يشهد للثاني اه إذا علمت هذا فكان حق التعبير ان يقول وفي شرح العباب ان ظاهر اطلاقهم الخ لعل تأخير الواو الى هنا من قلم الناسخ (قوله سنها) مفعول اطلاقهم اه سم (قوله الاول) خبر ان سم اي احتمال انها تشرع اه سيد عمر وجزم به المغني كما مر انفا (قوله وخبرانه) إلى قوله ومن تلزمه في المغني (قوله باطل) أي فلا يستدل به الاول (قوله وكأنه) أي المجموع (قوله في ذلك) أي القول بالبطلان (قوله له) أي لذلك الخبر (قوله وعقه) إلى قوله والولد في النهاية (قوله وعقه الخ) جواب عما يرد على قولهم والعاق من تلزمه نفقته الخ (قوله او اعطاه) أي اباهما (قوله ومن تلزمه النفقة الامهات الخ) عبارة المغني قال الاذرعى واطلاقهم استحباب العقيقة لمن تلزمه نفقة الولد يفهم انه يستحب للام ان تعق عن ولدها من زنا وفيه بعد لما فيه من زيادة العار وانهم ولو لدت امته من زنا وزوج معسر او مات قبل عقه استحباب للسيد ان يعق عنه وليس مرادا اه (قوله ينبغي لاصله الخ) خلافا للنهية (قول المتن بشائين) وكالشاتين سبعان من نحو بدنه اه قليوبى (قوله ويسن تساويهما) كذا في النهاية والمغني (قوله على الوجه) وفاقا للشيخ الاسلام والمغني وخلافا للنهية والشهاب الرملى (قوله وانما رجحنا هذا) أي كون الخنثى كالانثى (قوله عنه) أي الخنثى (قوله فينبغي حمله الخ) لا يخفى ان هذا الحل يتوقف على معارفة الافضل للاكمل (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم بان من لم يأت به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم بخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط المطلوب امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل اه سم (قوله للخبر الخ) عبارة النهاية والمغني لخبر عائشة امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن الجارية بشاة رواه الترمذي وقال حسن صحيح اه (قوله وليكونها) الى قوله هذا ان لم تنذر في المغني الا قوله وائر الى فالافضل وقوله الى الى اللغابة (قوله وليكونها الخ) متعلق بشاتين (قوله وتجزى) الى قوله هذا ان لم تنذر في النهاية (قوله وائر) اي المصنف (قوله نظير مامر) هو برفع نظير خبر اعن الافضل اه رشيدى (قوله من سبع شياه الخ) هل هو مخمصرص بالذكرا ام لا وظاهر الاطلاق الثاني (قوله ثم الابل ثم البقر) ولو ذبح بقرة او بدنة عن سبعة او لادجازو كذا واشترك فيها جماعة سواء اراد كلهم العقيقة او بعضهم ذلك وبعضهم للمحم نهاية ومعنى (قوله وغير ذلك) اي من الافضل منها وتعينها اذا عينت مغنى

(قوله سنها) مفعول اطلاقهم (قوله الاول) خبر ان (قوله لاننا لم نتحقق سبب هذه المخالفة) لقائل ان يقول من لازم تسليم ان الافضل ذلك الحكم ان من لم يأت به خالف الافضل ويكفي في صحة ذلك الحكم بخالفة ما حكم بانه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط امر مفضول بلا شبهة ومن هنا يتضح انه لا بعد في ذلك الحكم وليت شعري كيف يجتمع انه الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتامل (قوله

نتحقق سبب هذه المخالفة (بشاة) للخبر الصحيح بذلك ولكونها فداء عن النفس أشبهت الدية في كون الانثى على النصف من الذكور وتجزى شاة أو شرك من ابل او بقر عن الذكر لانه صلى الله عليه وسلم عني عن كل من الحسين رضى الله عنهم بشاة وائر الشاة تبركا بلفظ الوارد ولما فالافضل هنا نظير مامر من سبع شياه ثم الابل ثم البقر ثم الضان ثم المعز ثم شرك في بدنة ثم بقرة (وسنها) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب والنية (والاكل والتصدق) والاهدام والادخار وقدر المأكول وامتناع نحو البيع وغير ذلك مما من (كالاضحية) لانها شديدة بها في الذبيح

(و) لكونها فداء عن النفس قد تفارقها في أحكام قليلة جدا منها ان ما يهدى منها الغني يملكه ويتصرف فيه بما شاء لانها ليست ضيافة عامة بخلاف الاضحية ومنها انه (يسن طبخها) لانه السنة كما رواه البيهقي عن عائشة نعم الافضل اعطاء رجلها اى الى اصل الفخذ فيما يظهر والافضل اليمن كما هو ظاهر أيضاً للقابلية نية للخبر الصحيح به هذا ان لم تذكره الاوجب التصديق ببعضها نيتا كما يحسنه الاذرعى فظير ما مر في الاضحية وقضية التنظير وجوب التصديق بكلها نية (٣٧٢) فان لم تقل به فليجب بكلها مطبوخة فلم يصح ما يحسنه ثم رابت الزركشى قال الظاهر انه

يجب التصديق بلحمها نيتا كالاضحية وشيخنا فظير فيه ثم قال بل الظاهر انه يسلك بها مسلكتها بدون النذر اه فاما التنظير في كلام الزركشى فهو محتمل واما ما قاله الشيخ فان اراد بمسلكتها مسلكت الاضحية الغير المنذورة كان عين بحث الاذرعى وقد علمت رده او مسلكت الحقيقة الغير المنذورة لم يفد النذر شيئا فالأوجه ما ذكرته لانها تميزت عن الاضحية باجزاء المطبوخة وان شاركتها في وجوب التصديق بالبعض والنذر لا بدله من تأثير وهو لما يظهر في وجوب التصديق بالكل فان قلت لم اثر في هذا دون وجوب كونه نيتا قلت لان هذا وصف تابع لا يترتب عليه كبير امر بخلاف التصديق بالكل فاكتفى به ثم رابت المسئلة في المجموع وعبارته وتعين الشاة اذا عينت للعقيقة كما ذكرنا في الاضحية سواء لافرق بينهما انتهت فأفاد أن التعيين هنا يحصل بالنذر والجعل ونحو

ونهاية (قوله ولكونها) أى العقيقة وقوله قد تفارقها أى الاضحية اه عرش وكان الاولى للشارح أن يقول لو كونها فداء عن النفس وتفارقها الخ (قوله اليمن) الاولى اليمنى كما في النهاية (قوله للقابلية الخ) متعلق بالايعطاء (قوله هذا) اى سن طبخها (قوله والاوجب التصديق الخ) وقفا للظاهر النهائية عبارته ولو كانت أى العقيقة مندورة فالظاهر كما قاله الشيخ انه يسلك أى العقيقة المنذورة مسلكتها أى العقيقة اى فلا يجب التصديق بجميع لحمها نيتا اه بزيادة تفسير الضمائر الثلاثة عن عرش وقوله فلا يجب التصديق الخ قال عرش ظاهر في أنه يجب التصديق ببعضها نيتا بخلاف باقيها اه (قوله مطبوخة) أى ندبا أخذنا من السؤال والجواب الآتين في كلامه (قوله بلحمها الخ) اى بكلمة كما يفيد قوله الاق وبه يتبادر الخ (قوله او مسلكت الحقيقة الخ) جرى على هذا النهاية كما مروا وكذا جرى عليه المغنى و اشار الى منع قول الشارح لم يفد النذر بجعل وجه الشبه سن الطبخ عبارته (تنبيه) ظاهر كلامهم انه يسن طبخها ولو كانت مندورة وهو كذلك كما قاله شيخنا وان بحث الزركشى انه يجب التصديق بلحمها نيتا هو ظاهر كما ترى انها كالاضحية المنذورة في وجوب التصديق بالجميع وكالعقيقة المنسوبة في سن الطبخ فيوافق قول الشارح فالوجه الخ (قوله ما ذكرته) وهو قوله فليجب بكلها مطبوخة (قوله عن الاضحية) اى المنذوبة (قوله لم اثر) اى النذر في هذا اى في وجوب التصديق بالكل (قوله لان هذا) اى كونه نيتا (قوله وتعين الشاة الخ) مبتدأ وقوله كاذر نا الخ خبره وقوله سواء خبر مبتدأ محذوف اى هما متساويان والجملة تأكيد لما قبلها وقوله لافرق بينهما تأكيد لذلك واخبرنا ان للبنداء المحذوف (قوله فافاد) الاولى التانيث (قوله ومنه) أى الجميع (قوله بل وأنه يجب كونه نيتا) قد يقال أنه مستثنى علم استثناء باطلاقهم سن طبخ العقيقة كما علم استثناء وقت الاضحية باطلاقهم دخول وقت العقيقة بتمام انفصال المولود فالأوجه ما ذكره اولاً ومن وجوب التصديق بالجميع مطبوخة كما اقتصر عرش والبيهقي على حكايته عنه ولم يذكر اماما الى ثانيا هنا من وجوب التصديق بالجميع نيتا (قوله وارسالها) الى قوله وظهر كلام النخ في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله عند طلوع الشمس وقوله كما مر الى ولا تحسب (قوله وارسالها) اى العقيقة مطبوخة اه معنى (قوله أفضل النخ) ولا بأس ببدء قوم اليها اه معنى (قوله لك) عبارة النهائية والمغنى منك اه (قوله واليك) اى ينتهى فعلى اليك لا يتجاوزك الى غيرك اه عرش (قوله اللهم هذه عقيقة) يؤخذ منه انه لو قال في الاضحية المندوبة بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك هذه اضحيتى لاتصير بهذا واجبة وهو قريب فليراجع اه عرش (قوله وان يطبخها بحلول النخ) ولا يكره طبخها بحامض مغنى وعميرة قال السيد عمر وفي النهاية ويكره بالحامض اه وفي اصل الروضة ولو طبخ بحامض ففي كراهته وجهان احدهما لا يكره اه فلعل لاساقطة من النهاية اه (قول المتن ولا يكسر عظام) أى يسن ذلك ما أمكنه بل يقطع كل عظم من مفصله اه معنى (قوله لكنه خلاف الاولى) والاقرب كما قاله الشيخ انه لو عني بسبع بدنة وتأتى قسمتها بغير كسر تعق استحباب ترك الكسر بالجميع اذ ما من جزء الا للعقيقة فيه حصته نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما) وهو ضعفه وعدم تحمله للنخ اه عرش (قول المتن ويسمى فيه) وينبغى ان التسمية حتى من له عليه الولاية من الاب وإن لم تجب عليه نفقة لفقره ثم الجد وينبغى ايضا ان تكون التسمية قبل العق كما قد يؤخذ من قوله

السابق هذه عقيقة وأنه يجرى هنا جميع أحكام الواجبة ثم ومنه التصديق بالجميع بل وأنه يجب كونه نيتا وبه يتبادر ما مر عن الزركشى وينتفى التنظير فيه وارسالها مع رفقها على وجه التصديق للفقراء افضل من دعائهم اليها والافضل ذبحها عند طلوع الشمس وان يقول عند ذبحها بسم الله والله اكبر اللهم لك واليك اللهم هذه عقيقة فلان الخبر البيهقي به وان يطبخها بحلول تفاؤلا بحلاوة اخلاق الولد (ولا يكسر عظام) تفاؤلا بسلامة اعضاء المولود فان فعل لم يكره لكنه خلاف الاولى (وان تذبح يوم سابع ولا دته) فيحسب يومها كما مر في الختان مع الفرق بينهما ولا تحسب الليلة بل اليوم الذي يليها (و) ان يسمى فيه للخبر الصحيح بهما

وان مات قبله بل تسن تسمية سقط نفخت فيه الروح فان لم يعلم اذ كروا نثي سمي بما يصلح لها كهندو طلحة ووردت اخبار صحيحة بتسميته يوم
الولادة وحملها البخاري على من لم يرد الق يوم السابع وظاهر كلام ائمتنا نذها يومه وان لم يرد الق وكانهم رأوا ان اخباره اصح وفيه ما
فيه ويسن تحسين الاسماء واحباها عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي او ملك بل جاء (٣٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن ثم قال

الشافعي في تسمية ولده
محمد اسميته باحب الاسماء
الى وكان بعضهم اخذ منه
قوله معنى خبر مسلم أحب
الاسماء الى الله عبد الله
وعبد الرحمن انها أحية
مخصوصة لا مطلقة لانهم
كانوا يسمون عبد الدار
وعبد العز فكانت قيل لهم
احب الاسماء المضافة للعبودية
هذان لا مطلقا لان احبا
اليه كذلك محمد واحد لا
يختار لنيه عليه السلام الا الافضل
اه وهو تاويل بعيد يخالف
لما درجوا عليه وما علل به
لا ينتج له ما قاله لان من
أسمائه عليه السلام عبد الله كافي
سورة الجن ولان الفضول
فد يؤثر لحكمة هي هنا الاشارة
الى حيازته لمقام الحد
وموافقته للحمود من اسمائه
تعالى كما مروى ويؤيد ذلك انه
عليه السلام سمي ولده ابراهيم
دون واحد من تلك الاربعة
لاحياء اسم ابيه ابراهيم
ولا حجة له في كلام الشافعي
لان عدوله عن الافضل
لنكتة لا تقتضي ان ما عدل
اليه هو الافضل مطلقا
ومعنى كونه احب الاسماء
اليه اي بعد ذنك فتامله

السابق ويقول عند ذبحها بسم الله الخ اه عش (قوله ولان مات قبله) ظاهره انه يسمى في السابع وان
مات قبله فتؤخر التسمية للسابع ويحتمل انه غاية في اصل التسمية لا بقيد كونها في السابع فليراجع اه
رشيدى عبارة المغنى ولو مات قبل التسمية استحب تسميته بل يسن تسمية السقط اه وهذا الصنيع كالصريح
فيما ذكره آخر (قوله ووردت الخ) عبارة المغنى ولا بأس بتسميته قبله وذكر المصنف في اذكاره ان
السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل منهما باخبار صحيحة وحمل البخاري اخبار يوم
الولادة على من لم يرد الق واخبار يوم السابع على من اراده قال ابن حجر شارحه وهو جمع لطيف لم
اره لغیره اه (قوله وحملها البخاري الخ) هذا الحل حسن كما قاله بعض المتأخرين سمى اه بجبري (قوله وكانهم)
اي ائمتنا (قوله ان اخباره) أي نذها يوم السابع (قوله ويسن) الى قوله ومن ثم قال في النهاية والمغنى
(قوله ويسن تحسين الاسماء) لخبر انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم واسماء آبائكم فحسنوا أسماءكم
اه معنى (قوله ثم عبد الرحمن) كذا في النهاية ثم وعبر المغنى بالواو (قوله اسم نبي او ملك) وليس وطفه
خلافا لما لك اه معنى (قوله بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ) وفي كتاب الخصائص لابن سبيع عن
ابن عباس انه اذا كان يوم القيامة نادى مناد الا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة لنيه محمد صلى
الله عليه وسلم وفي مسند الحارث بن ابي سلة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم احدهم
بمحمد فقد جهل قال مالك سمعت اهل المدينة يقولون ما من اهل بيت فيهم اسم محمد الا رزقوا رزق
خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم في ذلك اثر اه معنى (قوله في تسميته
الخ) أي سبها (قوله وكان) بشد التون (قوله منه) أي قول الشافعي المذكور (قوله ومعنى) خبر الخ
مقول البعض (قوله المضافة) اي المنسوبة (قوله لا مطلقا) اي لا مطلق الاسماء مضافة الى العبودية ام لا
(قوله اليه) اي الله تعالى وقوله كذلك اي اجنية مطلقة (قوله انتهى) أي قول البعض (قوله لما
درجوا اليه) اي من ان عبد الله وعبد الرحمن احب الاسماء مطلقا (قوله وما علل به) أي قوله لان احبا
اليه الخ (قوله لان من اسمائه) رد لقول البعض لان احبا الخ وقوله ولان الفضول الخ رد لقوله اذ لا يختار
الخ (قوله ويؤيد ذلك) اي التعليل الثاني (قوله من تلك الاربعة) أي عبد الله وعبد الرحمن ومحمد واحد
ولا حجة اي البعض (قوله ومعنى كونه) اي محمد مبتدأ خبره قوله اي بعد الخ وكان الاولى التفرع (قوله
اليه) اي الشافعي (قوله اي بعد ذنك) اي عبد الله وعبد الرحمن (قوله فتامله) ويظهر ان كلام الشافعي
المذكور على ظاهره من الاطلاق ومنشؤه كمال محبته له صلى الله عليه وسلم (قوله بمن اعتمده)
أي قول البعض (قوله ويكره) الى قوله قال الاذرى في النهاية الا ما سانه عليه وإلى قوله اه في
المغنى الا ما سانه عليه (قوله ويكره قبيح) اي من الاسماء ويسن ان تغير الاسماء القبيحة
وما يتغير بنفيه معنى وروض مع شرحه (قوله ويحرم ملك الملوك) وشاهان شاة ومعناه ملك
الاملاك معنى وزادى والاولى ملك الملوك (قوله عبد النبي) خلافا للنهاية والمغنى حيث قال
واللفظ للاول وكذا عبد الكعبة او النار الخ ومثله عبد النبي اي او عبد الرسول على ما قاله
الاكثرين والوجه جوازه اي مع الكراهة لاسيما عند ارادة النسبة له صلى الله عليه وسلم اه
بزيادة تفسير في موضعين من عش (قوله ومنه يؤخذ) اي من التعليل (قوله لا يهاه) اي نحوها
(قوله لا يهاه المحذور) اي التشريك اه عش (قوله وحرمة قول بعض العامة الخ) اي وان لم يقصد
ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة الخ في شرح الروض قال في المجموع والتسمية بست الناس والعلباء

ولا تغتر بمن اعتمده غير مبال بخلافه لهرج كلامهم ويكره قبيح كشهاب وحرب ومرة وما يتغير بنفيه كسار ونافع وبركة ومبارك ويحرم
ملك الملوك لان ذلك ليس لغیر الله تعالى وكذا عبد النبي والكعبة او الدار أو على او الحسين لا يهاه التشريك ومنه يؤخذ حرمة التسمية
بجار الله ورفيق الله ونحوها لا يهاه المحذور أيضا وحرمة قول بعض العامة اذا حمل ثقلا الحلة على الله قال الاذرى نقل

عن بعض الاصحاب ومثله قاضى القضاة وانطاع منه حاكم الحكم اه وما ذكره عن بعض الاصحاب يريد تجويز القاضى أبى الطيب الاول واستدلالة بتجويزهم الثانى لكن فيه (٣٧٤) نظرا بالنسبة الاول بل الذى عليه الماوردى وغيره تحريمه وزعم القاضى ان المراد ملك

ملوك الارض بعيد لان اللفظ صريح فى خلافه واما الثانى فله محتمل ومن ثم اطبق العلماء وغيرهم عليه ويفرق بان هذا اشهر فى المخلوقين فقط بخلاف الاول وحاكم الحكم يتردد النظر فيه والحاقه بقاضى القضاة فيما ذكرناه اقرب ولا نسلم ان انطاعته ان سلمت تقتضى تحريمه لانه مع ذلك محتمل لا صريح بخلاف ملك الملوك ولما تسمى به وزير كان الماوردى اقرب الناس عنده فاستفتى عنه فافق بحرمته ثم هجره فسأل عنه وزاد فى تقريره وقال لو كان يحاى احدا الجابى وقال الحلیمى قال الحاكم وفى حديث لا تقولوا الطيب وقولوا الرفيق فانما الطيب الله ووجهه بانه رفيق بالعليل والطيب العالم بحقيقة الداء والدواء والقادر على الشفاء اه والاوجه حله الا ان صح الحديث الذى ذكره بل مع صحته لا يبعد ان النهى للتنزيه لتجويزهم التسمية والوصف بغير لفظ الله والرحن بل ظاهر هذا عدم الكراهة ايضا فان سلمت اطردت فى كل ما شبهه الطيب فى انه لا يتبادر منه

المعنى المستجبل على الله تعالى لاهامه اياه اه عش (قوله عن بعض الاصحاب) عبارة المغنى عن القاضى ابى الطيب اه وهى مخالفة لما يأتى فى الشرح فايراجع (قوله ومثله) اى ملك الملوك فى الحرمة (قوله وانطاع الخ) هذان جملة المنة قول (قوله منه) اى من ملك الملوك (قوله الاول) اى ملك الملوك اه سيد عمر (قوله واستدلالة الخ) هذاه وخط الرد (قوله الثانى) اى قاضى القضاة (قوله فيه نظار) اى فى الرد او فيما اختاره القاضى (قوله واما الثانى) اى قاضى القضاة سيد عمر (قوله فله محتمل الخ) المعتمد الكراهة زيادى اه بجيرى (قوله عليه) اى جواز الثانى (قوله اقرب) وفى الجيرى عن الزيادى اعتبارا انه كملك الاملاك حرام وكذا اقر المغنى الاذرى فى حرمة كل من قاضى القضاة وحاكم الحكم كاهم (قوله تسمى به) اى ملك الملوك (قوله فاستفتى) اى الوزير عنه اى الماوردى (قوله ثم هجره) اى الماوردى الوزير فسأل اى الوزير عنه اى الماوردى وزاد اى الوزير فى تقريره اى الماوردى وقال اى الوزير لو كان اى الماوردى يحاى اى عيل (قوله وقال الحلیمى) الى قوله اه فى المغنى (قوله وفى حديث) بالتونين خبر مقدم لقوله لا تقولوا الخ مراد به لفظه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله اه سم (قوله ووجهه) اى وجه الحلیمى ذلك الحديث وقوله بانه اى الشخص المعالج للمريض وقوله والطيب العالم الخ مبتدا وخبر عبارة المغنى وانماسمى الرفيق لانه يرفق بالعليل واما الطيب فهو العالم الخ وليس هذه الله تعالى اه (قوله لتجويزهم التسمية الخ) فتى تفسير القرطبي عند قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن ابن عباس انه قال اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى اهل التوحيد من النار واول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي حتى اذا لم يبق من وافق اسمه اسم نبي قال اتم المسلمون وانا السلام واتم المؤمنون وانا المؤمنون فيخرجهم من النار ببركة هذين الاسمين اه معنى (قوله فان سلمت) اى كراهة الطيب (قوله ولا باس) الى قوله وان الحرمة فى المغنى وكذا فى النهاية الا قوله ومن ثم الى ويكره وقوله ولا يعرف الى ويحرم (قوله باللقب الحسن) ويحرم تلقب الشخص بما يكرهه وان كان فيه كالا عور والاعمش ويجوز ذكره بنية التعريف لمن لا يعرفه لانه اه معنى (قوله حتى سموا) اى لقبوا اه معنى (قوله بفلان الدين) اى كضياء الدين وعلاء الدين فيكره اه عش (قوله ومن ثم) اى من أجل قبح ذلك التلقب (قوله انها) اى تسمية السفلة وتلقبهم بنحو محى الدين من الالقاب العلية (قوله نحو ست الناس الخ) بل ينبغى الكراهة بنحو عرب وناس وقضاة وعلما بدون ست اه عش (قوله لانه من اقبح الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحقى اه عش (قوله ولا يعرف الست الخ) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى والحن والصواب سيدى انتهى اه سم (قوله ومرادهم) اى العوالم اه معنى (قوله ويحرم التكنى) بآبى القاسم الخ ويسن ان يكنى اهل الفضل الرجال والنساء وان لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر قال فى الروضة ولا فاسق ولا مبتدع لان الكنية للتكرمة وليسوا من اهلها بل امرنا بالاغلاظ عليهم الخوف فتنة من ذكره باسمه او تعريف ويسن ان يكنى من له اولاد با كبار اولاده اى لو اتى ولا باس بتكنية الصغير اى ولو اتى ويسن ولد الشخص وتليذه وغلامه ان لا يسميه باسمه اى ولو فى المكتوب والادب ان لا يكنى الشخص نفسه فى كتاب او غيره الا ان كان لا يعرف بغيرها او كانت شهر من الاسم معنى ونهاية (قوله مطلقا) اى سواء كان اسمه محمدا لا اه عش اى وسواء كان فى زمنه صلى الله عليه وسلم او بعده (قوله ان الحرمة الخ) بيان لما ينبغى (قوله كله) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله وفيه الى ونحوه اشد ذكر اه وقد منعه العلماء بملك الملوك وشاهان شاه اه (قوله فانما الطيب الله) قضية هذا جواز اطلاق الطيب على الله (قوله ولا تعرف الست الا فى العدد) فى القاموس وستى للمرأة اى ياست جهاتى

الا الله وحده ولا بأس باللقب الحسن الاما توسع فيه الناس حتى سموا السفلة بفلان الدين ومن ثم قيل انها القصة التى لا تناسخ ويكره كراهة شديدة نحو ست الناس أو العرب أو القضاة أو العلماء لانه من اقبح الكذب ولا تعرف الست الا فى العدد ومرادهم صيده ويحرم التكنى بآبى القاسم مطلقا كما مر فى الخطبة بما فيه مما ينبغى مجته هنا وان الحرمة خاصة بالواضع أولا (و) ان (يخلق رأسه)

منافع طيبة له ويكره
تلطيفه بدم من الذبيحة
لانه فعل الجاهلية وكان
القياس حرمته لولا رواية
به صحيحة كافي المجموع او
ضعيفة كما قاله غيره قال بها
بعض المجتهدين وبحث
الحرمة بخالف للنقول فلا
يعول عليه لولم تظهر له علة
فكيف وقد ظهرت ويكره
القرع وهو حلق بعض
الرأس من محل أو محال
خلافا لمن فرق واستدل بما لا
يدل له ويسن اطاخه بالخلق
والزعفران وأن يكون
الحلق (بعدد بجه) كما اشار
اليه الخبر ونزع فيه البلقي
بما لا يصح وغاية الامر ان
في المسئلة قولين (و) سن
بعد الحلق في الذكر والانشئ
ان (يتصدق بئنه ذهابا او
فضة) للخبر الصحيح انه
روى الله امر فاطمة ان تزن
شعر الحسنين رضى الله
عنهما وتصدق بوزنه فضة
والحق بها الذهب بالاولى
ومن ثم كان افضل نعم صح
عن ابن عباس سبعة من
السنة في الصبي يوم السابع
وذكر منها ويتصدق بوزن
شعره ذهابا وفضة وقول
الصحابي من السنة في حكم
المرفوع إلا ان يكون ابن
عباس اخذه من قياس

ويكره وقوله وبحث الحرمة إلى ويكره وقوله واستدل إلى ويسن (قوله كله) ولا يكتفى بحلق بعض الرأس
ولا تقصير الشعر ولولم يكن برأيه شعر ففي استحباب امرار الموصى عليه احتمال اه معنى (قوله فيه) اى
اليوم السابع اه معنى (قوله طيبة) نسبة إلى الطب (قوله تلطيفه) اى الرأس اه ع (قوله وكان
القياس الخ) عبارة النهاية ولان لم يحرم لروايات ضعيفة به قال بها بعض المجتهدين اه وعبارة المغنى ولان لم
يحرم للخبر الصحيح كافي المجموع انه عليه السلام قال مع الغلام عقيقة فاهر قواعليه دما واميطوا عنه الاذى
بل قال الحسن وقنادة انه يستحب ذلك ثم يغسل لهذا الخبر اه (قوله لولا الخ) جوابه ما قبله (قوله به)
اى يطلب التلطيف (قوله صحيحة) فكيف كره اه سم (قوله كما قاله) اى ضعفها وقوله غيره اى غير المجموع
وقوله قال بها الخ صفة رواية والضمير المجرور عائد اليها (قوله وبحث الحرمة بخالف) مبتدا وخبر (قوله
للمنقول) اى من عدم الحرمة المار في قوله ويكره تلطيفه الخ (قوله عليه) اى ذلك البحث وقوله لولم
تظهر له اى للمنقول وقوله وقد ظهرت اى العلة وهى الرواية المتقدمة (قوله ويكره القرع) ومنه الشوشة
اه ع (قوله خلافا الخ) عبارة المغنى وهو حلق بعض الرأس مطلقا وقيل حلقه واضع متفرقة واما حلق
جميع الرأس فلا بأس به لمن اراد التتخف ولا يتركه ان اراد ان يدهنه ويرجله واما المرأة فيكره لها حلق
رأسها لالاضرورة اه (قوله بالخلق) هو بالفتح ضرب من الطيب اه ع (قوله فيه) اى تقديم
الذبح على الحلق (قوله للخبر) اى قوله نعم فى النهاية والمغنى (قوله ومن ثم كان) اى الذهب افضل والخبر
يحمول على انها كانت هى المتيسرة لاذك (تنبيه) من لم يفعل بشعره ما ذكر ينبغي له كما قال الزركشى
ان يفعله به بعد بلوغه ان كان شعره لولا لاداة باقيا لا تصدق بئنه يوم الحلق فان لم يعلم احتياط واخرج
الاكثر اه معنى عبارة النهاية ومن ثم كان افضل فاو فى كلامه للتوزيع لا للتخير لان القاعدة متى بدىء
بالاغظ قبل او كانت للتوزيع او بالاسهل فلتخير اه (قوله نعم الخ) استدراك على قوله والحلق بها الخ
(قوله وذكر) اى ابن عباس منها اى السبعة وقوله ويتصدق الخ مفعول ذكر (قوله فرع ذكروا الخ)
(خاتمة) يسن لكل احد من الناس ان يدهن غبا بكسر الغين اى وقتا بعد وقت بحيث يحف الاول وان
يكتحل وترا لكل عين ثلاثة وان يحاق العانة ويقلم الظفر وينتف الابط ويجوز حلق الابط وتنف العانة
ويكون اتيا باصل السنة قال المصنف في تهذيبه والسنة فى الرجل حلق العانة وفى المرأة تنفها والخنى مثلها
كأشبهه شيخنا والعانة الشعر النابت حول الفرج والدرجوان يقص الشارب حتى يتبين طرف الشفة بيانا
ظاهر ولا يحفيه من اصله ويكره تأخير هذه المذكورات عن الحاجة وتأخيرها إلى بعد الاربعين اشد كراهة
وان يغسل البراجم ولو فى غير الوضوء وهى عقد الاصابع ومفاصلها وان يغسل معاطف الاذن وصماخها
فينزل ما فيه من الوسخ بالمسح وان يغسل داخل الانف تيامنا فى كل المذكورات وان يخفض الشعر
الشائب بالخرقة والصفرة وهو بالسواد حرام الا لجأه فى الكفار فلا بأس وخضاب البدن والرجلين
بالحناء ونحوه للرجل حرام الا لعذر اما المرأة فيسن لها مطلقا والخنى فى ذلك كالرجل احتياط ويسن فرق
شعر الرأس وتشميطه بماء او دهن او غيره وتسريح اللحية ويكره تنف اللحية اول طلوعها اياها للبرودة
وتنف الشيب واستعمال الشيب بالكبريت او غيره طلبا للشيخوخة وتنف جانبي العنفة وتشميتها اظهارا
للزهد وتصفيفها طاقة فوق طاقة للزينة او التصنع والنظر فى سوادها وبياضها اعجابا وافتخارا والزيادة فى
الغذارين من الصدغ والنقص منهما ولا بأس بترك سباليه وهما اطراف الشارب ومعنى ونهاية قال ع (ش
قوله ان يدهن اى يدهن الشعر الذى جرت العادة بتزيينه بالدهن وقوله لكل عين ثلاثة اى متواليه وقوله
وهو بالسواد حرام اى للرجل والمرأة كما شمله اطلاقه وقوله الا للمجاهد اى بالنسبة للرجل فقط وقوله حرام
اى لولم يعد الموت وقوله ويسن فرق الخ اى عند الحاجة اليه وقوله وتنف جانبي العنفة ومنه ازالة ذلك
بنحو المقص اه وقوله اى يدهن الشعر الخ فيه توقف وظاهر كلامهم الشمول لجميع البدن وقوله اى بالنسبة

أولحن والصواب سيدق اه (قوله لولا رواية صحيحة) فكيف كره

الاولى المذكور (فرع) ذكرنا هنا فى اللجة

ونحوها خلاصا لمكرهة منها انتفها وحلقها وكذا الحاجبان ولا ينافيه قول الحلبي لا يحل ذلك لامكان حملها على ان المراد في الحل المستوى الطرفين والنص على ما يوافقه ان كان بلفظ لا يحل يحمل على ذلك او يحرم كان خلاف المعتمد وصح عند ابن حبان كان عليه السلام ياخذ من طول لحيته وعرضها وكانه مستند ابن عمر رضي الله عنهما في كونه كان يقبض لحيته ويزيل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الامر بتوفير اللحية اى بعدم اخذ شيء منها وهذا مقدم لانه اصح على انه يمكن حمل الاول على انه لبيان ان الامر بالتوفير للندب وهذا اقرب من حملها على ما اذا زاد انتشارها وكبرها على المعهود لان ظاهر (٣٧٦) كلام ائمتنا كراهة الاخذ منها مطلقا وادعاء انه حينئذ يشوه الحلقة ممنوع وإنما

المشوه تركه تعهدا بالفعل والدهن وبحت الاذرى كراهة خلق ما فوق الحلقة من الشعر وقال غيره انه مباح (و) يسنان (يؤذن في أذنه اليمنى) ثم يقام في اليسرى (حين يولد) للخبر الحسن انه عليه السلام اذن في أذن الحسين حين ولد وحكته ان الشيطان ينخسه حينئذ فشرع الاذان والاقامة لانه يدبر عند سماعهما وروى ابن السني خبر من ولد له مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام الصلاة في اذنه اليسرى لم تضره ام الصبيان وهى التابعة من الجن وقيل مرض يلحقهم في الصغر ويسن ان يقرأ في اذنه اليمنى فيما يظهر وان اعيد بها بذكرتها من الشيطان الرجيم ويزيد في الذكر التسمية وورد انه عليه السلام قرأ في أذن مولود الاخلاص فيسن ذلك أيضا (و) ان (يحنك بتمر) بأن يمضغه ويدلك به حنكه ويفتحه حتى يصل

للرجل الخ كذا في شرح بافضل للشارح وقال الكردي في حاشيته قوله ويحرم تسويد الشيب ولو للراة الخ كذا في الاسنى عن المجموع لكن قال الشهاب الرملى في شرح الزيديجوز للراة ذلك باذن زوجها او سيدها لان له غرضا في تزويجها به وقد اذن لها فيه اه ومثله عبارة ابنه في شرح الزيد وهو مفهوم كلام الشارح السابق قبل الوضوء اه (قوله منها) الى قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) اى قوله منها انتفها وحلقها (قوله والنص الخ) مبتدأ وخلة ان كان الخ خبره (قوله على ما يوافقه) اى قول الحلبي (قوله على ذلك) اى نفي الحل الخ (قوله او يحرم كان خلاف المعتمد الخ) قال في شرح العباب (فائدة) قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة في حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله تعالى عنه نص في الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي في شعب الايمان واستأذنه القفال الشافعى في محاسن الشريعة وقال الاذرى الصواب تحريم حلقها جملة لغير علة بها كما يفعله القلندرية اه سم (قوله اى بعدم اخذ شيء الخ) ويحتمل ان المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حمل الاول) هذا يتوقف على تأخره عن الامر بالتوفير (قوله وهذا اقرب من حمل الخ) فيه تأمل (قول المتن وأن يؤذن) اى ولو من امرأة لان هذا ليس من الاذان الذى هو من وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الدكر للترك وظاهر اطلاق المصنف فعل الاذان وان كان المولود كافرا او هو قريب اه ع ش بخذف (قوله اليمنى) الى قوله لم تمسه النار في المغنى لا قوله للخبر الى وحكته وقوله وقيل الى ويسن الى قوله وفي ذكرهم في النهاية الى قوله كذا قاله الى نعم وقوله خلافا للبقينى (قوله ينخسه) من باب نصر قاموس (قوله حينئذ) اى حين تولده (قوله ولى الخ) عبارة اصل الروضة وتبعه المغنى والنهاية فى بغير واواه سيد عمر (قوله ويزيد الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهم انه يقول ذلك وان كان الولد ذكر اعلى سبيل التلاوة والتبرك بلفظ الآية بتاويل ارادة التسمية اه (قوله التسمية) هى حركة الانسان اه قاموس (قوله فى اذن مولود) اى اذنه اليمنى معنى وعش (قوله ثم) اى فى فطر الصائم (قوله هنا) اى فى تحنيك المولود (قوله ما ذكر) اى من كون الحلو عقب التمر (قوله استدراك) اى نسبة ترك الاولى وعدم علمه (قوله نعم قياس ذاك ان الرطب) عبارة النهاية والوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما مر فى الصوم اه وظاهر عبارة المغنى وهى وفى معنى التمر الرطب اه عدم افضلية الرطب من التمر (قوله والاشى) الى قوله وفى ذكرهم فى المغنى لا قوله اى الى يبارك (قوله خلافا للبقينى) اى حيث خصه بالذكر اه معنى (قوله من اهل الصلاح) فان لم يكن رجل فامرأة صالحة اه معنى (قوله ويسن تهنة الوالد الخ) اى سواء كان الولد ذكرا او انثى اه عش (قوله يبارك الله لك الخ) ويحصل اصل السنة بالدعاء بغير ذلك للوالد او الولد اه عش (قوله وشكرت الواهب) اى جعلك شاكره (قوله وبلغ) اى الموهوب (قوله ورزقت) ببناء المفعول (قوله وفى ذكرهم)

(قوله او يحرم كان خلاف المعتمد) فى شرح العباب قائدة قال الشيخان يكره خلق اللحية واعترضه ابن الرفعة فى حاشية الكافية بان الشافعى رضى الله عنه نص فى الام على التحريم قال الزركشى وكذا الحلبي

بعضه لجوفه للخبر الصحيح فيه فان فقد تمر فخلو لم تمسه النار نظير فطر الصائم كذا قاله الشارح اى وهو انما يتأتى على قول الرويانى ان الحلو مقدم على الماء لكنه ضعيف ثم ومع ذلك الاوجه هنا ما ذكره ويفرق بان الشارع جعل بعد التمر ثم الماء فاذا خال واسطة بينهما فيه استدراك على النص به انما يدور ديدان المرشى ما لحقنا به ما فى معناه نعم قياس ذاك أن الرطب هنا أفضل من التمر كهم والاشى كالدكر هنا على الاوجه خلافا للبقينى وينبغى ان يكون الخنك من اهل الصلاح ليحصل للمولود بركة مخالطة ريقه لجره ويسن تهنة الوالد اخذ اعلم فى التزوية عند الولادة يبارك الله لك فى الموهوب لك وشكرت الواهب وبلغ أشده ورزقت بره ويسن الرد عليه بنحو جزاك الله خيرا وفى ذكرهم الواهب نظرا لان يكون صح به حديث ولم نره ثم رايته فى المجموع

قال قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن رضى الله عنه انه علم انسانا التهنة فقال قل بارك الله لك الخ اه فاطباق الاصحاب على سن ذلك مصرح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجههما لا البصري لان الظاهر ان هذا لا يقال من قبل الراى فهو حجة من الصحابي لا التابعي وحيث اضع منه جواز استعمال الواهب وانه من الاسماء التوقيفية ولم يستحضر (٣٧٧) بعضهم ذلك فانكره يادى رايه واما قول

الاذرعى الظاهر انه البصري فيرد بانه يلزم عليه تحطئة الاصحاب كلهم لان ما يجيء عن التابعي لا تثبت به سنة وينبغي امتداد زمنها ثلاثا بعد العلم كالتعزية ايضا (خاتمة) المعتمد من مذهبا الموافق للاحاديث الصحيحة كايته في المجموع وادعاء نسخها لم تثبت ما يدل له وان سلم ان اكثر العلماء عليه ان العتيرة بفتح المهملة وكسر الفوقية وهى ما يذبح في العشر الاول من رجب والفرع بفتح الفاء والراء وبالعين المهملة وهى اول تاج البيمة يذبح رجاء بركتها وكثرة نسلها مندوبتان لان القصد بهما ليس الا التقرب الى الله بالتصدق بلحهما على المحتاجين فلا تثبت لهما احكام الاضحية كما هو ظاهر

(كتاب) بيان ما يحل ويحرم من (الاطعمة) ومعرفة ما من اقدميات الدين لما في تناول الحرام من الوعيد الشديد المشار الى بعضه بقوله صلى الله عليه وسلم اى لحم نبت من حرام النار اولى به والاصل فيها قوله تعالى ويحل لهم

اى الاصحاب (قوله) قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ هذه العبارة ليست صريحة فى ان مستندهم فى سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجههما اه سم وقد يقال اطباقهم عليها كالصرية فى ذلك (قوله) فقال الخ من عطف المفصل على المجل (قوله) ان هذا) اى القول باستحباب التهنة بما ذكر (قوله) فهو حجة) اى فى حكم المرفوع فى الاحتجاج به (قوله) وحيث ان اى حين حجية قول الصحابي فيما ليس للراى فيه مجال (قوله) انضح منه) اى ما جاء عن الحسن رضى الله تعالى عنه (قوله) ذلك) اى قوله فاطباق الاصحاب الخ ويحتمل ان الاشارة الى ما ذكره عن المجموع (قوله) وينبغي) الى قوله لان القصد فى المعنى لا قوله خاتمة الى ان العتيرة (قوله) امتداد زمنها) اى التهنة (قوله) بعد العلم) اى او القدوم من السفر اه نهاية (قوله) وان سلم الخ غاية (قوله) عليه) اى النسخ (قوله) ان العتيرة الخ) قال ابن سرة اكد الدماء المنة الهدايا ثم الضحايا ثم العقيقة ثم العتيرة ثم الفرع اه معنى (قوله) وهى ما يذبح الخ) ويسمونه الرجبية ايضا اه معنى

(كتاب الاطعمة)

(قوله) بيان) الى قوله قيل النسب فى النهاية لا قوله ومن نظر الى المتن وقوله والفاء الى المتن وقوله جرى الى وقيل وما سانه عليه وكذا فى المعنى لا قوله اوحى الى المتن وقوله ولا يتنجس به الدهن وقوله ولو حيا (قوله) بيان ما يحل الخ) اى وما يتبع ذلك كاطعام المضطر اه عش (قوله) ويحرم) الاولى وما يحرم كفى المعنى (قوله) ومعرفة ما) اى ما يحل وما يحرم اه عش (قوله) المشار الى بعضه بقوله الخ) عبارة المعنى والنهاية فقد ورد فى الخبر اى لحم الخ وهى اولى واخصر (قوله) الى بعضه) اى بعض افراد الوعيد (قوله) اوحى) مقابلته لما قبله تفيد ان ليس عيشه عيش مذبوح اه سم عبارة عش قوله اوحى عطف على مذبوح وعليه فالمراد اوحى حياة مستقرة ولا فاحر كنه حركة مذبوح يصدق عليه انه حى (فرع استطراى) وقع السؤال عن بئر تغير ماؤها ثم فقتشت فوجد فيها سمكة ميتة فاحل التغير عليها فهل الماء طاهر او متنجس والجواب ان الظاهر بل المتعين الطهارة لان ميتة السمك طاهرة والتغير بالظاهر لا يتنجس ثم ان لم ينفصل منها اجزاء تخالط الماء وتغيره فهو طهور ولا فغير طهور وان كثر التغير بحيث يمنع اطلاق اسم الماء عليه اه (قوله) لكنه لا يدوم) سياق محترزه فى قوله دائما عقب قول المصنف وما يعيش اه رشيدى (قوله) بسبب) اى ظاهر كصدمة حجر او ضربة صياد او انحصار ماء اه معنى (قوله) وصح خبره هو الطهور ماؤه الخ) عبارة المعنى واليه اى التفسير المذكور يشير قوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور الخ (قوله) ومر) اى فى اوائل باب الصيد (قوله) حرم) اى تناوله من حيث الضرر وهو باق على طهارته اه عش (قوله) وانه يحل الخ) اى ومراة الخ (قوله) وانه يحل اكل الصغير) وكذا الكبير ان لم يضرم اقل الكبير وشبهه قال ثم فقتضى تقييدهم حل ذلك بالصغير حرمة وافرده سم على المهج وينبغي ان المراد بالصغير ما يصدق عليه

فى شعب الاعمى واستاذ الففال الشاشى فى محاسن الشريعة وقال الاذرعى الصواب تحريم حلقها جملة لغیر غلبتها كما يفعله القلندرية (قوله) قال اصحابنا ويستحب ان ينابها جاء عن الحسن الخ) هذه العبارة ليست صريحة فى ان مستندهم فى سن ذلك مجرد مجيئه عن الحسن حتى يلزم ان يكون هو ابن علي كرم الله وجههما

(كتاب الاطعمة)

(قوله) اوحى الخ) مقابلته لما قبله تفيد انه ليس عيشه عيش مذبوح فكيف يشك حينئذ اطلاق قولهم لما

(٤٨ - شروانى وابن قاسم - تاسع) الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (حيوان البحر) اى ما يعيش فيه بان يكون عيشه خارجا عيش مذبوح اوحى لكنه لا يدوم (السمك منه حلال كيف مات) بسبب او غيره طافيا اوراسبا لقوله تعالى احل لكم صيد البحر وطامه اى مصيده ومطومه وفسر طامه جمهور الصحابة والتابعين بما طاف على وجه الماء وصح خبره هو الطهور ماؤه الحل ميتته ومراة رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل من العنبر وكان طافيا نعم ان انتفخ الطافي واضر حرم وانه يحل اكل الصغير ويتسامح بما فى جوفه

ولا ينجس به الدهن وأنه يحل شبهه وقلبه ولبه ولو حيا (وكذا) يحل كيف مات (ثيرة في الاصح) مما ليس على صورة السمك المشهور فلا ينافي
تصحیح الروضة ان جميع ما فيه يسمى سمكا (٣٧٨) ومنه القرش ودود اللحم بفتح اللام والمجمعة ولا تظفر الى تقويه بنا به ومن اظفر لذلك

عرفا أنه صغير فيدخل فيه كبار اليبسارية المعروفة بمصر وإن كان قدر أصبعين مثلا اه عش (قوله) ولا
يتنجس به الدهن (ليس هذا من جملة ما مر (قوله) ولا يتنجس به الدهن) أي فهو أي الدهن باق على طهارته
وليس ينجس معه واه عش (قوله) وأنه يحل شبهه الخ) وأنه لو وجد سمكة في جوف أخرى حل أكلها إلا
أن تكون قد تغيرت فيحرم لأنها صارت كالقلى مغنى ونهاية (قوله شبهه الخ) أي صغير السمك من غير أن
يشق جوفه اه مغنى (قوله) ولو حيا) يشمل الحياة المستقرة على ما مر وفيه ما فيه اه رشيدى عبارة عش
قال صاحب العباب يحرم على الجراد وصرح في أصل الروضة بجواز ذلك قياسا على السمك انتهى والاقرب
عدم الجواز لأن حياته مستقرة بخلاف السمك فإن عيشه عيش مذبح فالتحقق باليت اه ورجح
الشارح في باب الصيد جواز قلى الجراد وعقبه سم هناك بما يوافق ما قاله صاحب العباب راجعه (قوله) مما
ليس الخ) كخنزير الماء وكتبه ولا يشترط فيه الذكاة لأنه حيوان لا يعيش إلا في الماء مغنى (قوله) مما ليس
على صورة السمك المشهور) لعل المراد مما يشتهر باسم السمك وأن كان على صورته حتى يتناقى قوله ومنه
القرش والافهوعلى صورة السمك كما هو ظاهر اه رشيدى (قوله) ومنه) أي الغير (قوله) القرش
بكسر فسكون قاموس ومغنى (قوله) غير السمك) أي المشهور اه سم (قوله) وبرده) أي تمليل
القبيل بما ذكر (قوله) كالقبر) أي ما هو على صورته لكنه اذا خرج تكون به حياة مستمرة اه عش (قول
المتن حل) أي أكله ميتا اه مغنى (قوله) لتناول الاسم له الخ) فاجرى عليه حكمه فعلى هذا الوجه مالا نظير
له في البر يحل اما اذا ذبح ما كل شبهه في البر فإنه يحل جزما ولو كان يعيش في البر والبحر لأنه حينئذ
كحيوان البر وحيوان البر يحل مذبحا فحل الخلاف اذا أكل ميتا مغنى وسم وعش (قوله) دائما)
اخرج قوله السابق أوحى لكنه لا يدوم اه سم (قوله) ونسناس) بفتح النون مصباح وضبطه في
شرح الروض أي والمغنى بكسر النون اه عش (قول) المتن وحية) ويطلق على الذكر والأنثى ودخلت التاء
للوحدة لأنه واحد من جنسه كدجاجة (تنبية) قد يفهم كلامه أن الحية التي لا تعيش إلا في الماء حلال
لكن صرح الماوردي بتحريمها وغيرها من ذوات السموم البحرية اه مغنى عبارة الرشيدى قوله
حية أي من حيات الماء كما صرح به غيره اه (قوله) وسائر ذوات السموم) كعقرب اه مغنى (قوله) وسلحفاة)
بضم السين وفتح اللام ومهمة ساكنة مغنى ورشيدى (قوله) والترسة) مبتدأ خبره قوله جرى الخ (قوله)
وهي اللجأة الخ) عبارة النهاية قيل هي السلحفاة وقيل اللجأة هي السلحفاة اه (قوله) على أنها كالسلحفاة)
أي في الحرمة أو في الخلاف وأصح الحرمة (قوله) لكن الاصح الحرمة) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله)
لاستخبائنه وضرره) عبارة المغنى للسمية في الحية والعقرب والاستخبائنه في غيرهما اه (قوله) عن قتل
الضفدع) أي صغيرا كان أو كبيرا اه عش (قوله) وجرياعلى هذا) الإشارة لما في المتن اه رشيدى (قوله) في
الروضة وأصلها الخ) اعتمده النهاية عبارة كذا في الروضة كاصلها وهو المعتقد وأن قال في المجموع إن
الصحيح المعتقد الخ واعتمد المغنى ما في المجموع كما هو ظاهر صنيع الشارح (قوله) أيضا) لا موقع له هنا (قوله)
أن جميع ما في البحر الخ) أي وأن كان يعيش في البر أيضا (قوله) محمول على ما في غير البحر) أي الحية والنسناس
والسلحفاة البحرية حلال وعلى أن السلحفاة هي الترسة الذي قدمه تكون الترسة المعروفة الآن حلالا
على ما في المجموع وأن كانت تعيش في البر فاحفظه فإنه دقيق اه عش (قوله) قيل النسناس) إلى
قوله قيل زاد المغنى قبله وهو أي النسناس قاله القاضي أبو الطيب وغيره اه (قوله) يقفز)

حل شبهه وقلبه لأن عيشه بعد خروجه من الماء عيش المذبوح (قوله) وقيل لا يحل غير السمك) أي المشهور
(قوله) دائما) اخرج قوله السابق أوحى لكنه لا يدوم (قوله) لكن تعقبه في المجموع فقال الصحيح المعتمدان
جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع أي وما فيه سم الخ) قال في شرح العباب قال الدميري ويحرم الأرنب

في تحريم التمساح فقد
تساهل وإنما العلة الصحيحة
عيشه في البر (وقيل لا) يحل
غير السمك لتخصيص الحل
به في خبرا حل لنا ميتتان
السمك والجراد ويردهما
تقرر أن كل ما فيه يسمى
سمكا (وقيل أن أكل مثله في
البر) كالقبر (حل والا)
يؤكل مثله فيه (فلا) يحل
(كالكب وحمار) لتناول
الاسم له أيضا (وما يعيش)
دائما (في روبرو بحر كضفدع)
بكسر ثم كسر أو فتح وفتح
ثم كسر ويضم ثم بفتح والفاء
ساكنة في الكل (وسرطان)
ويسمى عقرب الماء وتمدح
ونسناس (وحية) وسائر
ذوات السموم وساحفاة
والترسة وهي اللجأة بالجمع
جرى بعضهم على أنها
كالسلحفاة وبعضهم على
حلمها لأنها لا يدوم عيشها في
البر وجرى عليه في المجموع
في موضع لكن الاصح
الحرمة وقيل اللجأة هي
السلحفاة (حرام) لاستخبائنه
وضرره مع صحة النهى عن
قتل الضفدع اللازم منه
حرمة وجرياعلى هذا في
الروضة وأصلها أيضا
لكن تعقبه في المجموع
فقال الصحيح المعتمد أن

جميع ما في البحر تحل ميتته الا الضفدع أي وما فيه سم وما ذكره الاصحاب أو بعضهم من تحريم السلحفاة والحية والنسناس محمول على
ما في غير البحر اه قيل النسناس يوجد بحزائر الصين يثب على رجل واحدة وله عين واحدة يتكلم ويقتل الإنسان أن ظفره به يقفز كقفز الطير

قليل يرد عليه نحو بوط واوزفاته يعيش فيهما وهو حلال اه ويرد بمنع عيشه تحت المامدأما الذي الكلام فيه قال الزركشي ولم يتعرضوا للدنيلس وقد سمت به البلوى في بلاد مصر كما سمت البلوى في الشام بالسرطان وعن ابن عدلان أنه أفتى بالحلل لكل نظير في البر وهو الفستق وهذا عجيب أى من شيتين اعتبار المثل في البر وهو ضعيف وعدم فهمه إذ المراد عليه ما أكل (٣٧٩) مثله من الحيوان لا مطلقا وعن ابن

عبد السلام انه كان يفتى بتحريمه وهو الظاهر لانه اصل السرطان لتولده منه كما نقل عن اهل المعرفة بالحيوان اه واعتمد الديميرى الحل ونازع في صحة ما نقل عن ابن عبد السلام ونقل ان اهل عصر ابن عدلان وافقوه (وحيوان البريجل منه الانعام) اجماعا وهي الابل والبقر والسغنم (والخيل) العربية وغيرها لصحة الاخبار بحلها وخبر النهى عن لحومها منكر وبفرض صحته هو منسوخ باحلالها يوم خيبر ولا دلالة في تركبوها وزينة على ان الآية مكية اتفاقا والحر لم تحرم إلا يوم خيبر فدل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يفهم من الآية تحريم الحر فكذا الخيل والمراد في جميع ما مروى باقى الذكر والائتى (وبقر وحش وحاره) وان تانساطيها واكله صلى الله عليه وسلم من الثاني وامره بالاكل منه رواه الشيخان وقيس به الاول (وظنى) اجماعا (وضبع) بضم بانه أفصح من اسكانها لصحة الخبر

من الباب الثاني أى يشباه قاموس (قوله يرد عليه) أى الماتن (قوله وهو حلال) الواو حالية والضمير لنحو بوط اخ (قوله) وقد سمت البلوى به (قوله) انه أفتى بالحلل) أى حل الدنيلس وهذا هو الظاهر لانه من طعام البحر ولا يعيش إلا فيه اه معنى (قوله) أى الضعيف (قوله) ما أكل مثله من الحيوان الخ) ما المانع ان يكون لناحيوان يسمى بالفتق كما هو المتبادر من كلام ابن عدلان اه سيد عمر وفي دعوى التبادر وقفة (قوله) وهو الظاهر) خلافا للمغنى كما مر آنفا وللنهاية كما يأتى آنفا (قوله) لانه أصل السرطان الخ) عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أى فى كلام نفسه عن ابن المطرف فى السرطان انه متولد من الدنيلس انه حلال لان الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمه السرطان فليتأمل وجه ذلك اللهم إلا ان يقال ما ذكره ابن مطرف ممنوع وفى تصريحهم بحل الدنيلس وحرمة السرطان دليل على ان كلا منهما اصل مستقل وليس احدهما متولد من الآخر اه عرش (قوله) واعتمد الديميرى الخ) عبارة النهاية واما الدنيلس فالمتقدم حله كما جرى عليه الديميرى وافتى به ابن عدلان وأئمة عصره وافتى به الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله) فى صحة ما نقل الخ) أى صحة نقله (قوله) ونقل) أى الديميرى (قوله) اجماعا) إلى قول الماتن والاصح فى النهاية إلا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله لحقه إلى امره وقوله وهو والسحاب إلى وزعم وقوله وكذا اهلية إلى وكذا (قوله) وهى الابل) إلى قول الماتن والاصح فى المغنى الا قوله للخلاف إلى ومن عجيب وقوله وام حبين إلى الماتن وقوله انجمى معرب وقوله وزعم إلى الماتن وقوله وشق وقوله وقال جمع إلى الماتن وقوله كرية الريح وقوله قبل إلى وقيد الغراب (قوله) وغيرها) أى غير العربية (قوله) بحلها) أى الخيل (قوله) ولا دلالة) عبارة المغنى والاستدلال على التحريم بقوله تعالى لتركبوا زينة ولم يذكر الاكل مع انه فى سياق الامتنان مردود كما ذكره البيهقي وغيره فان الآية مكية بالاتفاق ولحوم الحر إنما حرمت يوم خيبر سنة سبع بالاتفاق فدل على انه لم يفهم النبي ﷺ ولا الصحابة من الآية تحريم اللحم ولا غيرها فانها لو دلت على تحريم الخيل لدلت على تحريم الخروم لم يمنعوا منها بل امتدت الحال إلى يوم خيبر فحرمت وايضا الاقتصار على ركوبها التزين بها لا يدل على نفي الزائد عليهما وإنما خصهما بالذكر لانهما معظم مقصوداه (قوله) وان تانساف) أخذه غاية فى الحمار ظاهر لدفع توهم انه إذا تانساف صار اهليا فيحرم كسائر الحر الا اهلية واما اخذه غاية فى البقر فلم يظهر له وجه لان الاهلى من البقر حلال عرابا كان او جواميس اه عرش أى فالأولى الافراد ليرجع إلى الثاني فقط عبارة المغنى ولا فرق فى حمار الوحش بين ان يستانس ويبقى على توحيشه كما انه لا فرق فى تحريم الاهلى بين الحالين اه (قوله) وامره) عطف على حقه (قوله) ولا يسقط له سن) أى إلى ان يموت مغنى ونهاية (قوله) وانه الخ) عطف على

البحرى وهو حيوان رأسه كراس الارنب وبدنه كبذن السمك وقال ابن سينا حيوان صغير صدق وهو من السموم إذ اشرب منه قتل ولا يرد على ذلك ان ما أكل فى البر يؤكل شبهه فى البحر لان هذا لا يشبه الارنب الشكل بل فى الاسم ولا عبرة به اه وقوله يؤكل شبهه فى البحر أى وان عاش فى البر ايضا كما هو ظاهر هذا الكلام إذ لو لم يرد ذلك فلا فائدة فى التقيد بالشبه لان الحل حينئذ لا يتوقف عليه ثم هذا لا ينافى قول المصنف وما يعيش فى البر والبحر لان كلامه فى الميتات وفيما لا شبه له فى البر وهذا الكلام فيما لا شبه له فى البر والحاصل ان لورأنا حيوانا يؤكل فى البر كغنم وبقر واوز ودجاج يعيش فى البر والبحر حل بتدكيته (قوله) واعتمد الديميرى الخ) وافتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله) وحاره الخ) قال فى شرح الروض وفارقت أى الحر الوحشية الاهلية بانها لا ينتفع بها فى الركوب والحمل فانصرف الاتتفاع بها إلى لحما خاصة

بانه يؤكل ونا به ضعيف لا يتقوى به وخبر النبى عنه لم يصح وبفرض صحته فهو نهى تنزيه للخلاف فيه كذا قبل وفيه نظر لان ما خالف سنة صحيحة لا يراعى ومن عجيب حقه انه يتناول حتى يصاد وأمره أنه سنة ذكر وسنة أنثى ويحيض (وضب) وهو معروف لذكره ذكران ولا نثاء فرجان ولا يسقط له سن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر آكله بحضرته ثم بين حله وانه إنما تركه لانه لم يالفه متفق عليه

(وارنب) لانه ^{صلى الله عليه وسلم} اكل منه رواء البخارى وهو قصير الديدن طويل الرجلين عكس الزرافة يطأ الارض بمؤخر قدميه (وثعلب) بمثلثة اوله لانه طيب والخبران في تحريره ضعيفان (٢٨٠) (ويربوع) وهو قصير الديدن جد طويل الرجلين لونه كلون الغزال لانه طيب ايضا وناهما

ضعيف ومثلها قنفذ ووبر
 وأم حنين بحاء مهملة
 مضمومة فوحدة مفتوحة
 فتحتية تشبه الضب وهي
 اثني الحراي (وفنك) بفتح
 الفاء والنون وسنجاب
 وقاقم وحوصل (وسمور)
 بفتح فضم مع التشديد
 اعجمي معرب وهو
 والسنجاب نوعان من
 ثعالب الترك وزعم انه طير
 أو من الجن أو بنت غلط
 (ويحرم) وشق (وبغل)
 للنهي الصحيح عنه كالخمار
 يوم خيبر ولتولده بين
 حلال وحرام ومن ثم لو تولد
 بين فرس وحمار وحشى
 مثلا حل اتفاقا (وحمار
 أهلى) لما ذكر (وكل ذى
 ناب) قوى بحيث يعدوبه
 (من السباع ومخلب) بكسر
 فسكون وهو الطير كالظفر
 للانسان (من الطير) للنهي
 الصحيح عنهما فالاول
 (كاسد) وفهد (ونمر وذئب
 ودب وفيل وقرود) الثاني
 نحو (بازوشاهين وصقر)
 عام بعد خاص لشموله للزابة
 والشواهين وغيرها من كل
 ما يصيد وهو بالسين والصاد
 والزاي (ونسر) بتثنية
 أوله والفتح أفصح
 (وعقاب) بضم أوله وجميع

حله وقوله تركه اى الاكل (قول المتن وأرنب) بالتونين بخطه وفي بعض الشروح بلاتونين لمنع صرفه
 حيوان يشبه العنق اه معنى (قوله اكل منه رواء البخارى) ولم يبلغ اباحيفة ذلك غرما محتجا بانها
 تحيض كالضبع وهي محرمة عنده ايضا اه معنى (قوله عكس الزرافة) بفتح الزاي وضمها لغتان
 مشهورتان وهي غير ما كول اه عش (قول المتن وربوع) وهو حيوان يشبه الفار اه معنى (قوله
 لونه كلون الغزال) عبارة المغنى ابيض البطن اغبر الظهر بطرف ذنبه شعرات اه (قوله وناهما) اى
 الثعلب واليربوع (قوله قنفذ) بالذال المعجمة ديمري وبضم القاف وفتحها مختار وبضم الفاء وفتح
 للتخفيف مصباح اه عش (قوله ووبر) هو باسكان الموحدة دوية اصغر من الهر كحلاء العين لا ذنب لها
 معنى ورشيدى (قوله فوحدة مفتوحة الخ) ونون في اخره اه معنى (قول المتن وفنك) وهو حيوان
 يؤخذ من جلده فرو ولينه وخفته معنى ونهاية (قوله وقاقم الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه والدليل
 وهو باسكان اللام بين المهملتين المضمومتين دابة قدر السخلة ذات شوكة طويلة تشبه السهام وفي الصحاح
 انه عظيم القناقد وابن عرس وهو دوية رقيقة تعادى الفار تدخل جحره وتخرجه وجمعه بنات عرس
 والحواصل جمع حوصلة ويقال له حوصل وهو طائر ابيض اكبر من الكركى ذو حوصلة عظيمة يتخذ
 منها فرو ويكثر بمصر ويعرف بالبعج والقاقم بضم القاف الثانية دوية يتخذ جلدها فروا اه وعبارة
 النهاية ويحل لدل و ابن عرس اه (قوله وزعم انه) اى السمور (قوله وشق) وهو حيوان يتخذ
 من جلده فرو اه اوقيانوس (قوله مثلا) اى او بقر اه معنى (قوله حل اتفاقا) اى لانهما
 ما كولا ن اه عش (قوله لما ذكر) اى من النهى الصحيح عنه (قوله وهو للطير الخ) عبارة النهاية
 والمغنى اى ظفر اه (قوله فالاول) اى ذوالناب (قوله وفهد) عبارة المغنى ومن ذى الناب الكلب
 والخنزير والفهد بفتح الفاء وكسرها مع كسر الهاء واسكانها والبير بياين موحدين الاولى مفتوحة
 والثانية ساكنة وهو ضرب من السباع يعادى الاسد من العدو لا من المعادة ويقال له الفواق بضم الفاء
 وكسر التون شبيهة بان اوى اه (قول المتن ونمر) بفتح التون وكسر الميم وباسكان الميم مع ضم التون
 وكسرها حيوان معروف اخبث من الاسد سمي بذلك لثمنه واختلاف لون جسده يقال تشر فلان اى
 تنكرو تغير لانه لا يوجد غالبا الا غضبا نامعجا بنفسه ذو قهرو سطوات عديدة وثبات شديدة اذ شاع نام
 ثلاثة ايام وفيه رائحة طيبة اه معنى (قول المتن ودب) بضم الدال المهملة والاثني دبة اه معنى (قوله
 والثاني) اى ذى المخلب (قول المتن وصقر) بفتح فسكون كل شىء يصيد من الزابة والشواهين اه قاموس
 (قوله بحرمة النسر) الاولى ان حرمة النسر كافي النهاية (قوله وهو) اى ابن آوى فوجه اى الثعلب (قوله
 وكذا اهلية الخ) عبارة المغنى واحترز بالوحشية عن الاهلية فانها حرام ايضا على الصحيح فى الحديث انها
 سيم وقيل تحل لضعف ناها (تنبيه) قال الديمري لو قال المصنف وهرة وحذف لفظ وحش لكان اشمل
 واخصر اه وقد يعتذر باختلاف التصحيح كاعلم من التقرير وان اوهم كلامه الجزم بحرمها واما ابن
 مقرض وهو بضم الميم وكسر الراء وبكسر الميم وفتح الراء الدلق بفتح اللام فلا يحرم لان العرب تستطيعه
 ونا به ضعيف اه بحذف وقوله فلا يحرم خلافا للنهاية عبارة ته ويحرم النفس لانه يفترس الدجاج وابن مقرض
 على الاصح اه (قوله وكذا النفس) وهو دوية نحو الهرة ياوى البساتين غالبا والجمع نموس مثل حل

بخلاف الاهلية اه (قوله وسمور) عبارة الروض والسمور والسنجاب قال في شرحه وهما نوعان من
 ثعالب الترك (قوله وهرة وحش) قال في شرح الروض وفارق الهر الوحشى الحمار الوحشى حيث الحق بالهر
 الاهلى لشبهه به لونا وصورة وطباعا فانه يتلون بالوان مختلفة ويستأنس بالناس بخلاف الحمار الوحشى مع
 جوارح الطير وقال جمع بحرمة النسر لاستخباته لالان له مخلبا ولما له ظفر كظفر الدجاجة (وكذا ابن آوى) وحومل
 بالمد وهرة كربه الربح طريل الخالب والاطفار يموى ليل إذا استوحش بما يشبه صياح الصبيان فيه شبه من الذئب والثعلب وهو
 فوقه ودون الكلب لاستخباته وعدوه بنابه (وهرة وحش فى الاصح) لعدوها وكذا اهلية قيل جزما وقيل فيها الخلاف وكذا النفس

(ويحرم ما ندب قتله) اذ لو جاز اكله لحل اقتناؤه (مكية وعقرب وغراب ابقع) اى فيه سواد ويبيض (وحداة) بوزن عنبه (وفارة وكل) بالجر (سبع) بضم الباء (ضار) بالتخفيف اى عاد للخبر الصحيح فى الفواشق الخمس (٣٨١) انهن يقتلن فى الحل والحرم وهى غراب ابقع

وحداة وفارة وعقرب وكلب عقور وفى رواية لمسلم ذكر الحية بدل العقرب وفى اخر زيادة السبع الضارى قبل البيضة التى وطئها الاذى مامور بقتلها مع حلها اه وممران قتلها وجه ضعيف فلا استثناء على انها لا ترد وإن قلنا بقتلها لانه لعارض والالورد مالو صال عليه حيوان يحل اكله فانه يجب قتله ومع ذلك هو حلال وقيد الغراب بالابقع تبع للخبر وللافتقار على تحريره والا فالامود وهو الغداف الكبير ويسمى الجبلى لانه لا يسكن الا الجبال حرام ايضا على الاصح وكذا العقق وهو ذلولونين ابيض واسود طويل الذنب قصير الجناح صوته العقيقة وخرج بضار نحو ضبع وتعلب لضعف نابه كامر (وكذا رخصة) للنهى عنها رواه البيهقي ولخبثها (وبغائة) بموحدة مثله فعجمة ثم مثله طائر ابيض او غير يطفى الطيران اصغر من الحداة ياكل الجيف والاصح (حل غراب زرع) وهو اسود صغير يقال له الزاغ وقد يكون محمر المنقار والرجلين لانه مستطاب وفى اصل الروضة

وحول مصباح اه ش (قول المتن ما ندب قتله) اى لا يذاته اه معنى (قوله حل اقتناؤه) اى فكانه لا يقتل اه سم (قول المتن كحية) يقال للذكر والانثى وعقرب اسم للانثى ويقال للذكر عقربان بضم العين والراء اه معنى (قول المتن وفارة) بالهمز وكنيتها ام خراب وجمعها فئران بالهمز والبرغوث بضم الباء والزبور بضم الزاى والبق والقمل وانما ندب قتله لا يذاته ولا نفع فيها وما فيه نفع ومضرة لا يستحب قتله لنفعه ولا يكره لضرره ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالحنافس جمع خنفساء بضم الفاء افصح من فتحها والجلعان بكسر الجيم وهو دويبة معروفة تسمى الزعقوق تعض البهائم فى فروجها فتهرب وهى اكبر من الخنفساء شديدة السواد فى بطنها لون حمرة للذكر قرنان والرخم والكلب غير العقور الذى لا منفعة فيه مباحة معنى وروض مع شرحه (قوله وفى اخرى الخ) عبارة النهاية والمغنى وفى رواية لابي داود والترمذى ذكر السبع العادى مع الخمس اه قال عرش لعله مع الرواية الاولى اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارته واستثنى من عموم تحريم امر بقتله البيضة المأكولة اذا وطئها الاذى فانه يحل اكلها على الاصح كما ذكر فى باب الزنا مع الامر بقتلها اه (قوله لعارض) وهو الستر على الفاعل اه عرش (قوله وهو الغداف) بالدال المهملة اه عرش عبارة القاموس فى فصل الغين الغداف كغراب كغراب القيط اه (قول المتن رخصة) وهو طائر ابقع يشبه النسر فى الخلق والنهاس بسين مهملة طائر صغير ينس اللحم بطرف منقاره واصل النهاس كل اللحم بطرف الاسنان والنهش بالمعجمة اكله بجميعها فتحرم الطيور التى تنهش كالسباع التى تنهش لاستخبائها معنى وروض مع شرحه (قول المتن وبغائة) هى غير الجوزية المسماة بالنورية وقد اقبى بحلها الشهاب الرملى اه رشيدى (قوله او اغبر) اسقطه المغنى وعبارة النهاية ويقال اغبر اه (قوله وهو اسود) الى قوله وفى اصل الروضة النهاية والمغنى (قوله وهو اسود صغير الخ) ولوشك فى شىء هل هو ما يؤكل او من غيره فينبغى الحرمة احتياطاً اه عرش لعل ما ذكره مخصوص بالشك فى انواع الغراب والا فيخالف ما يأتى فى قبيل التنبيه الثانى (قوله وفى اصل الروضة الخ) قال شيخنا والشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة اه سم ووافقه اى الشهاب الرملى النهاية والمغنى عبارة الاول واما الغداف الصغير وهو اسود رمادى اللون فقتضى كلام الرافعى حله وبه صرح جمع منهم الرويانى وعلله بانه ياكل الزرع وهو المعتمد وإن صح فى الروضة تحريره اه وعبارة الثانى ثالثها الغداف الصغير وهو اسود رمادى اللون وهذا قد اختلف فيه فقليل يحرم كما صححه فى اصل الروضة وجرى عليه ابن المقرئ وقيل بحله كما هو قضية كلام الرافعى وهو الظاهر وقد صرح بحله البغوى والجرجاني والرويانى واعتمده الاسنوى اه بخذف (قوله حرام) خلافاً للشهاب الرملى والنهاية والمغنى كما مر وروى كل مادف ودع ما صنف معنى واسنى (قوله انه غلط) اى ما فى اصل الروضة (قوله بفتح الموحدتين) الى قوله واعترض فى المغنى الا قوله وفى القاموس الى المتن والى قول المتن وكذا فى النهاية الا قوله لا تغر الى المتن وقوله فتامله الى المتن (قوله مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكنها اه معنى (قوله بضم المهملة) وتشديد الراء المفتوحة له قوة على حكاية الاصوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن وطاوس) هو طائر فى طبعه العفة وحب الزهو بنفسه والخيلاء والاعجاب بريشه وهو مع حسنه يتشام به اه معنى (قول المتن وتحل نعامه الخ) كذا الحبارى طائر معروف شديد الطيران والشرقاق بفتح المعجمة وكسر هاء كسر القاف وتشديد الراء وبكسر هاء اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشرقرق وهو طائر اخضر على قدر الحمام وروض مع شرحه ونهاية (قول المتن وكركى) على وزن دردى بشد الباء (قول المتن وبط) بفتح اوله اه معنى (قوله

الاهلى اه (قوله حل اقتناؤه) فكان لا يقتل (قوله وفى اصل الروضة ان الغداف الصغير الخ) قال شيخنا الشهاب الرملى المعتمد خلاف ما فى اصل الروضة

ان الغداف الصغير وهو اسود رمادى حرام واعترض بما لا يجدى بل الاسنوى انه غلط (وتحرم بيغا) بفتح الموحدتين مع تشديد الثانية ثم معجمة وبالقصر وهو الدرة بضم المهملة ولونها مختلف والغالب انه اخضر (وطاوس) لخبثها (وتحل نعامه) اجماعاً (وكركى وبط)

قال الدميري) عبارة المغنى تنبيه عطفه أى الأوز على البط يقتضى تغايرهما وفسر الجوهري وغيره الأوز بالبط وقال الدميري الخ (قوله بتثليث اوله الخ) عبارة للمغنى وهو بتثليث اوله والفتح أفصح يقع على الذكر والانثى والواحدة دجاجة وليست الهامة للتأنيث وحله بالاجماع سواء أنسيه وحشيه ولا نه صلى الله عليه وسلم اكلمه رواه الشيخان اه وعبارة عش قال الشامي فى سيرته روى الشيخان عن ابى موسى الاشعري قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يا كل لحم دجاج وروى ابو الحسن بن الضحاك عن ابن عمر قال كان رسول الله ﷺ اذا اراد ان يأكل لحم الدجاج حبسه ثلاثة ايام اه (قوله كسائر طيور الماء الخ) المناسب تقديره على قول المصنف رد جاج كائى النهاية والمغنى (قوله لا اللقلق) وهو طائر طويل العنق يأكل الحيات ويصفى فلا يحل لاستخباثه ولقول المصنف والاصح حل غراب زرع مع تفسير الشارح اياه بالاسود الصغير (قول المتن وحمام) ويحل للوربان وهو بفتح الواو والراء ذكر القمري وقيل طائر متولد بين الفاخنة والحامة وتحل القطا جمع قطة وهو طائر معروف والحجل بفتح الاو لين جمع حجلة وهى طائر على قدر الحمام كالقطا احمر المنقار والرجلين ويسمى دجاج البر وهذه الثلاثة قال فى الروضة انها ادرجت فى الحمام مغنى وروى مع شرحه عبارة النهاية ودخل فى كلامه القمري والديسى والحمام والفواخت والقطا والحجل اه (قوله بلا تنفس ومص) اى بان شرب جرعة بعد جرعة من غير مص اه مغنى (اى رجوع) من التراجع (قوله وغرد) وفى القاموس غرد الطائر كغرد وغرد تغريدا رفع صوته وطرب به اه (قوله وذكره تاكيد) الى ومن ثم ضرب عليه فى اصل المصنف ثم اصلح بما نصه وذكره من باب ذكر الخاص بعد العام اه وليس هذا الاصلاح بخط المصنف ولا بخط كاتب الاصل فليحذر فان الظاهر انه غير متعين وعبارة النهاية موافقة لما كان سابقا من غير اصلاح اه سيد عمر (اقول) بل لا بد من الاصلاح واولاه ان تزداد الواو قيل فيه نظر فيكون حينئذ وزعم معطوفا على اقصر فصيد دعوى التلازم بما فى الروضة كما يصرح به قول المغنى وجمع ما بينهما تبعاً للمحرر وقال فى الروضة انه لا حاجة الى وصفه بالهدر مع العب فانها متلازمان اه ويؤيده صنيع النهاية حيث قال بدل قوله وزعم انهما الخ ونظر بعضهم فى دعوى ملازمتها اه وأما أصل كلامه بلا اصلاح فيرد عليه ان قوله اذ النحر الخ كما ينتج عدم التلازم بينهما كذلك يفيد عدم لزوم الثانى للاول ولذا قال سم مانصه قوله يجب ولا يهدر انظر هذا مع قوله فهو لازم للاول إلا ان يكون ذلك منقولاً وهذا مختاره اه ومعلوم ان عدم الزوم مستلزم لعدم التلازم (قول المتن كعندليب) بفتح العين والدال المهملتين وبينهما نون واخره موحدة بعد تحتانية اه مغنى (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشيدى (قول المتن وزر زور) طائر من نوع العصفور وسمى بذلك لزورته اى تصويته ونغمته بضم النون وفتح المعجمة عصفور احمر الانف ولبلى بضم الباء ين وكذا الحمرة بضم الحاء المهملة وتشديد الميم المفتوحة قال الراغبى ويقال ان اهل المدينة يسمى البلبل النحر والحمرة مغنى وروى مع شرحه ونهاية (قول المتن لا خطاف) عبارة المغنى ولا يحل مانه عن قتله وهو امر منها خطاف بضم الخاء وتشديد الطاء وجمعه خطاطيف ويسمى زوار الهند ويعرف عند الناس بعصفور الجنة لا نه زهد فبأى ايديهم من الافوات وقال الدميري ومن عجب امره ان عينه تغلق فتعود ولا يفرخ فى عش عتيق حتى يطينه بطن جديد والهدد والصدرد وهو بضم الصاد المهملة وفتح الراء طائر فرق العصفور ابقع ضخم الراس والمنقار والاصابع بصيد العصافير اه باذن زيادة من الاسنى وكذا فى الروض مع شرحه لا قوله وقال الى والهدد (قوله وهو الخفاش الخ) عبارة المغنى وظاهر كلامهما ان الخطاف والخفاش متغايران واعتراض بان الخفاش والخطاف واحد وهو الوطواط كما قاله اهل اللغة واجيب بان كلامهما ليس باعتبار اللغة فى تهذيب الاسماء واللغات ان الخطاف عرفا وهو طائر اسود الظهر ابيض البطن ياوى السيوت فى الربيع واما الوطواط وهو الخفاش فهو طائر صغير الخ (قوله اذ النحر من العصافير يجب ولا يهدر) أنظر هذا مع قوله وهو لازم للاول إلا أن يكون ذلك منقولاً وهذا مختاره

قال الدميري هو الأوز الذى لا يطير (وأوز) بكسر ففتح وقد تحذف همزته (ودجاج) بتثليث اوله فى الذكر والانثى والفتح أفصح لطبيعتها كسائر طيور الماء الا للقلق (وحمام وهو كل ما عب) أى شرب الماء بلا تنفس ومص وفى القاموس العشب شرب الماء او الجرع او تتابعه (وهدر) أى رجوع صوته وغرد ذكره تاكيد والا فهو لازم للاول ومن ثم اقتصر فى الروضة فى موضع على عب وزعم انهما متلازمان فيه نظر اذ النحر من العصافير يجب ولا يهدر (وما على شكل عصفور) بضم اوله افصح من فتحه (وان اختلف لونه ونوعه كعندليب) وهو الهزار (وصعوة) بمهملتين مفتوحة فساكنة وهو عصفور احمر الراس (وزر زور) بضم اوله لانها من الطييات (لا خطاف) للهنى عن قتله فى مرسل اعتضد بقول صحابي وهو الخفاش عند اللغويين وفرق بينهما المصنف فى تهذيبه بان الاول عرفا طائر اسود الظهر ابيض البطن اى وهو المسمى الان بعصفور الجنة لا نه لم يأكل من قوت الدنيا شيئا والثانى طائر صغير لا يرش له يشبه الفارة يطير بين المغرب والعشاء

واعترض جزمها بحرمة هاجز مهم ما بان فيه القيمة على المحرم فان ذلك يستلزم حل اكله ويجاب بمنع هذا الاستلزام إذ المتولد مما يحل ويحرم حرام مع وجوب الجزاء فيه فلعل الخفاش عندهما من هذا فنامله فان المتأخرين كادوا ان يطبقوا على تغليطهما وليس كذلك (و نحل) لصحة النهي عن قتلها وحملوه على القتل السليمانى وهو الكبير لاذلا اذى فيه بخلاف الصغير لاذاه فيحل قتله بل وحرقة إن لم يتدفع إلا به كالقمل (وذباب) بضم أوله (وحشرات) وهى صغار دواب الارض (كخنفساء) بضم أوله فثالثه (٣٨٣) مع القصر أو المد أو بفتحهما والمد

(ودود) منفرد لما مرفه في الصيد والذبايح ووزغ بانواعها وذوات سموم وأبر والصرارة وذلك لاستخبائها نعم يحل منها نحو يربوع ووبر وأم حبين وقنفذ وبنت عرس وضب (تنبيه) استدلل الرافعى لتحريم الوزغ بانه نهى عن قتلها وهو سبق قلم بلا شك فقد روى مسلم أن من قتلها في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفي ذلك حض أى حض على قتلها قيل لانها كانت تنفخ النار على ابراهيم صلى الله عليه وسلم (وكذا) يحرم كل (ما تولد) يقينا (من ما كول وغيره) كسمك بكسر فسكون لتولده بين ذئب وضبع وكررافة فتحرم بخلاف كما في المجموع لكن اطال الأذرى وغيره في حلها لتولدها بين ما كولين من الوحش وخرج يقينا ما لو ولدت شاة كلبه ولم يتحقق نزوكلب عليها فانها تحل كما قاله البغوى كالفاضى لانه قد يحصل الخلق على خلاف

ولهذا أفردهما الفقهاء بالذكر وإن أطلق اللغويون اسم أحدهما على الآخر اه (قوله) واعترض جزمها الخ) عبارة المغنى واما الخفاش فقطع الشيخان بتحرمة مع جزمها في محرمات الاحرام بوجوب قيمته إذا قتله المحرم أو قتل في الحرم مع تصريحهما بان ما لا يؤكل لا يجب ضمانه والمعتمد ما هنا اه (قوله) حرام مع وجوب الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول يجب الجزاء فيه مع انه حرام (قوله) لصحة النهي الى قوله بلا شك في المغنى الا قوله فيحل الى المتن (قوله) وحملوه) أى النهي عن قتل النمل (قول المتن) كخنفساء) وهى انواع منها نبات ووردان وحما قربان والصرار ويحرم سام ابرص وهو كبار الوزغ والعضاء وهى بالعين المهملة والضاد المعجمة دويبة كبر من الوزغ والحقا بضم اللام وفتح الحاء المهملة دويبة كأنها سمكة ملساء مشربة بحمرة توجد في الرمل فاذا احسنت بالانسان دارت بالرمل وغاصت اه مغنى (قوله) أو بفتحها) أى ثالثه وهو الاشهر نهاية ومعنى (قول المتن ودود) جمع دود وجمع الجمع ديدان وهو انواع كثيرة يدخل فيها الارضة ودود القز والدود الاخضر الذى يوجد على شجر الصنوبر ودود الفاكهة وتقدم حل دود الخلل والفاكهة معه اه مغنى (قوله) وابر) بكسر الحزة اه رشيدى جمع ابرة أى وذوات ابر كعقرب ووزبور (قوله) والصرارة) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرصار ويسمى الجدجد اه اسنى وهو معطوف على خنفساء كما هو صريح صنيع المغنى والروض (قوله) يحل منها) أى الحشرات اه مغنى (قوله) قبل الخ) وفي المشكاة عن ام شريك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينفخ على ابراهيم متفق عليه انتهى اه سيد عمر (قوله) لانها كانت تنفخ النار الخ) أى لان اصلها الذى تولدت هى منه كان ينفخ الخ فثبتت الحسنة لهذا الجنس اكراما لابراهيم اه ع ش (قوله) يقينا) الى قوله ويجوز في المغنى الا قوله لكن الورع تركها الى قوله انهم نزلوا في النهاية الا قوله بخلاف الى وخرج وقوله ان فرض الى الذى يظهر وقوله وفي شرح الارشاد الى ومع ذلك (قوله) وكذا رافة الخ) بفتح الزاى وضما الفتان مشهورتان اه ع ش زاد المغنى كما حكاهما الجوهرى وقال بعضهم الضم من لحن العوام اه (قوله) فتحرم) قيل لان النافاة الوحشية إذا وردت الماء طرقها انواع من الحيوانات بعضها ما كول فيتولد من ذلك هذا الحيوان اه ع ش (قوله) ولم يتحقق نزوكلب الخ) أى لم يعلم نزوان الكلب عليها او علم لكن في وقت يعلم منه عادة ان ما ولدته ليس منه اه ع ش (قوله) وقال آخرون) عبارة النهاية وقال جمع اه (قوله) ان كان الخ) يظهر ان مرجع الضمير ما تولد يقينا من ما كول وغيره وان اقتضى صنيع الشارح كانهما بان مرجعه نحر كلبه ولدتها نحو شاة من غير تحقق نزوكلب عليها فكان ينبغى على الاول تقديم قوله وقال آخرون الخ) على قوله وخرج الخ فيلير اجمع (قوله) ومنها) أى الامام (قوله) مسخ الخ) أى لو مسخ الخ (قوله) لكن ينافية الخ) وقد يمنع المنافاة بان كلام الطحاوى في نسل الممسوخ وما هنا في الممسوخ نفسه (قوله) فظا هه الخ) فيه تأمل (قوله) وفي إطلاق هذا) أى ما في فتح البارى من اعتبار الممسوخ اليه وما قبله أى من اعتبار الممسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم ان المبدل الذات او الصفة اه سم عبارة السيد عمر قوله ان بدلت لذات الخ) كذا في اصله رحمه الله تعالى باللام وينبغى ان يتأمل المراد بتبديل الذات

(قوله) والذى يظهر أن ذاته ان بدلت الخ) بهم يعلم أن المبدل الذات أو الصفة

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون ان كان أشبه بالحلال خلقه حل وإلا فلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بغلا وشاة كلبا لانه منها لا من الفحل (فرع) مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل او عكسه اعتبر ما قبل المسخ على ما جزم به بعضهم عملا بالاصل لكن ينافية ما في فتح البارى عن الطحاوى ان فرض كون الضب مسخا لا يقتضى تحريم اكله لان كونه آدميا قد زال حكمه ولم يبق له اثر اصلا وإنما كرهه صلى الله عليه وسلم كالمواقع عليه من سخط الله تعالى كما كرهه الشرب من مياه عوداه فظا هه من اعتبار الممسوخ اليه لانه نظر للحالة الراهنة وفي إطلاق هذا وما قبله نظر والذى يظهر ان ذاته ان بدلت لذات اخرى اعتبر الممسوخ اليه والابان لم تبدل الا صفته فقط اعتبر ما قبل المسخ

وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين ما يؤيد ذلك فراجعناه فانه مهم ومع ذلك فالذي يتعين اعتباره في الأدعى المسوخ أنه لا يجوز أكله مطلقا كما يدل عليه الحديث الصحيح (٣٨٤) انهم نزلوا بارض كثيرة الضباب فطبخوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب في الارض واخشى ان تكون هذه فاكفؤوها ولا ينافي ذلك انه اذن في اكلها حملا للاول على انه يجوز مسخها وللثاني على انه علم بعد ان المسوخ لا نسل له ففي خبر مسلم وغيره ان الله لم يجعل للمسوخ نسلا ولا عقبا وقد كانت القرود والخنازير قبل ذلك وتردد بعضهم في مال مغصوب قدم لولى فقلب كرامة له دما ثم اعيد الى صفته او غير صفته والوجه عدم حله لانه يعود الى المالية يعود للملك مالكة كما قاله في جلد ميتة دبح ولا ضمان على الولي بقلبه الى الدم كما لا ضمان عليه اذا قتل بحاله (وما لانص فيه) من كتاب ولا سنة خاص ولا عام بتحريم او تحليل ولا بما يدل على احدهما كالامر بقتله او النهى عنه فاندفع مالبليغيني هنا من الاعتراض على المتن (ان استطابه اهل يسار) بشرط ان لا تغلب عليهم العيافة الناشئة عن التتعم (وطباع سليمة من العرب) الساكنين في البلاد والقرى دون البوادي لانهم ياكون مادب ودرج (في حال رفاهية حل) سواء ما ببلاد

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين الخ) حكينا عبارته بهامش تشطير الصادق (قوله وما لانص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اى في تحريم ما لانص فيه بشيء مما تقرر شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطاعة ولا استخبار ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب أو السنة أو يشهد عدلان أسلماء منهم يعرفان المبدل من غيره اه مغنى (قوله العيافة) اى الكرامة (قوله مادب) اى عاش ودرج اى مات اه بجري عن عرش (قول المتن في حال رفاهية) اى اختيار بجري (قوله سواء ما ببلاد العرب الخ) اى فانه يرجع الى العرب في جميع ذلك اى خلافا لمن ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيما ببلاد العجم اه رشيدى (قوله بالخبث) عبارة النهاية والمغنى بالخبث (قوله ومحال الخ) خبر مقدم لقولهم اجتماع الخ (قوله على ذلك) اى الاستطاعة والاستخبار (قوله وفي شرح الارشاد الصغير في مسخ أحد الزوجين الخ) حكينا عبارته بهامش تشطير الصادق (قوله وما لانص فيه الخ) قال في الروض ولا يعتمد فيه اى في تحريم ما لانص فيه بشيء مما تقرر شرع من قبلنا اه وفي الروضة فصل اذا وجدنا حيوانا لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطاعة ولا استخبار ولا غير ذلك مما تقدم من الاصول وثبت تحريمه في شرع من قبلنا فهل يستصحب تحريمه قولان الاظهر لا يستصحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استصحبناه فشرطه ان يثبت تحريمه في شرعهم بالكتاب أو السنة أو يشهد عدلان أسلماء منهم يعرفان المبدل من غيره اه قال في الحاوى فعلى هذا لو اختلفوا اعتبر حكمه في اقرب الشرائع الى الاسلام وهى النصرانية فان اختلفوا عاد الوجهان عند تعارض الاشياء اه كلام الروضة لا يقال يشكل على كون النصرانية اقرب الشرائع الى الاسلام ان للنصراني من انواع الكفر ما ليس لنحو اليهودى كالتثليث وقولهم بالا قانيم لانا نقول انما ادعينا ان الشرع الذى جاء به رسولهم اقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراني اقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لا ينافي بعدهم لمخالفتهم وتغاليهم في كفرهم فليتأمل (قوله فاندفع مالبليغيني هنا الخ) ما وجه اندفاعه

العرب أو العجم فيما يظهر (وإن استخبروه فلا) يحل لانه تعالى أناط الحل بالطيب والحرمة بالخبث ومحال عادة (قوله) اجتماع العالم على ذلك لا اختلاف طباعهم فتعين أن المراد بعضهم والعرب أولى لانهم الافضل الا عدل طباعا والا كل عقولا ومن ثم أرسل

صلى الله عليه وسلم منهم ونزل القرآن بلغتهم بل وكلام أهل الجنة بها كما في حديث وفي آخر من أحبه من فجي أحبه ومن أبغضهم فيبغضني أبغضهم لكن طباعهم مختلفة أيضا فرجع إلى غرب زمنه صلى الله عليه وسلم على ما قاله جمع والحق ما بحثه الرافعي أنه يرجع في كل عصر إلى أكمل الموجودين فيه وهم من جمعوا ما ذكره واعترضه البلقيني بما إذا خالف أهل زمن من قبلهم أو بعدهم بأنه أن يرجع للسابق لزم أن لا يعتبر من بعدهم بالعكس ورد بان العرب إنما يرجع إليهم في المجهول وأما ما سبق فيه كلام العرب قبلهم فهو قد صار معلوم الحكم فلا يلتفت لكلامهم فيه وبحث الزركشي أنه يكفي خبر عدلين منهم وأنه لو خالفهما آخر أن أخذ بالحظر لانه لا حوط وكأن كلامه في هذا التصوير بخصوصه والاف قد صرحوا بأنه لو استطاب البعض واستخبه البعض أخذ بالاكثر فان (٣٨٥) استووا رجح قريش لانهم أكمل العرب عقلا وفتوة فان اختلف

القرشيون ولا مرجع أو شكوا أو سكتوا ولم يوجدوا هم ولا غيرهم من العرب الحق باقرب الحيوان به شيئا كما يأتي أما إذا اختلف شرط بما ذكر فلا عبرة بهم لعدم الثقة بهم حينئذ (وان جهل اسم حيوان سئلوا) عنه (وعمل بتسميتهم) حلا وحرمة (وان لم يكن له اسم عندهم اعتبر بالاشبه به) من الحيوانات صورة أو طبعاً من عدو أو ضده أو طبعاً للحم ويظهر تقديم الطبع لقوة دلالة الاخلاق على المعاني الكامنة في النفس فالطعم فالصورة فان استوى الشبهان أولم نجد له شهماً حل لقوله تعالى إلى قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً الآيات وهذا قد يتناقض ترجيح الزركشي الحرمة فيما مر إلا أن يفرق بان التعارض في الاخبار ثم أقوى منه هنا «تنبه» قولهم أو طعماً متعذر من جهة التجربة لتوقفها على ذبح

(قوله فجبي) من اضافة المصدر إلى مفعوله أي بجعله أه عش (قوله وهم) أي الأكل اه رشيد (قوله ما ذكر) أي في المتن (قوله واعترضه) أي ما بحثه الرافعي (قوله بما إذا خالف) أي فيما إذا اختلف (قوله أو بعدهم) لا حاجة إليه (قوله في المجهول) أي في أمر الحيوان المجهول حكمه أه عش (قوله لكلامهم) أي العرب الذين بعدهم قال سم قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح أه (قوله بالحظر) أي الحرمة أه عش (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآتي أنفاً فان استووا رجح قريش إذ قضيته أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل أه سم (قوله في هذا التصوير الخ) أي في حالة التساوي واتحاد القبيلة (قوله وفتوة) أي مروءة وقركم (قوله أولم يوجدوا) أي في موضع يجب طلب الماء منه فيما يظهر أه عش (قوله ولا غيرهم من العرب) سكتوا عما إذا فقدوا وجد غيرهم أه رشيدى (انول) يعلم حكمه من قولهم أخذ بالاكثر فان استووا رجح قريش فانه إذا قدم الاكثر ولو من غير قريش على الأقل من قريش فيعتبر قول غير قريش عند فقد قريش بالاولى (قوله به شيئا كما يأتي) عبارة المغنى شيئا به صورة أو طبعاً أو طعماً فان استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه خلال لاية قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً الخ ولا يعتمد فيه شرع من قبلنا لانه ليس شرعاً لنا فاعتمد اظاهر الآية المقتضية للحل أولى من استصحاب الشرائع السابقة أه ومر عن الروضة والروض ما يوافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله أما إذا اختلف الخ) عبارة المغنى وخرج باهل اليسار المحتاجون وبسليمة الطباع اجلاف البوادي وبحال الرفاهية حال الضرورة فلا عبرة بها أه (قوله ما ذكر) أي في المتن أه رشيدى (قول المتن سئلوا) أي العرب أه مغنى (قوله حلا وحرمة) تمييزان لعمل لا لتسميتهم كما لا يخفى أه رشيدى وفيه ما لا يخفى عبارة المغنى بما هو حلال أو حرام لان المرجع في ذلك إلى الاسم وهم أهل اللسان أه وهي صريحة في أنه مفعول للتسمية على حذف مضاف (قوله وهذا) أي قوله فان استوى الشبهان الخ (قوله لتوقفها) أي التجربة (قوله على ذبح) بالتوين (قوله أو قطع فلذة) كقطعة لفظاً ومعنى (قوله على المشابهة الطبيعية الخ) الاخصر الاولى على المشابهة الصورية (قول المتن وإذا اظهر تغير لحم الخ) أي ولو يسير من نعم أو غيره كدجاجة أه مغنى (قوله أي طعمه) إلى قوله و قول الشارح في النهاية والمغنى الا قوله كما ذكره إلى ومن اقتصر (قوله كما ذكره) أي شمول التغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد يشكل عدم الالتفات بان تقديم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط الاعتبار تحكم ومجرد السابق لا يقتضي الترجيح (قوله وكان كلامه في هذا التصوير الخ) ومع فرض كلامه في هذا التصوير بخصوصه فيخالف إطلاق قولهم الآتي أنفاً فان استووا رجح قريش إذ قضيته أن أحد الجانبين في هذا التصوير إذا كان من قريش رجح اخباره ولو بالحل فليتأمل

(٤٩ - شرواني وابن قاسم - ناسع)

أوقطع فلذة من عضو كبير من حيوانات تحمل وحيوانات تحرم إلى أن نجد الاشبه وذلك لا يمكن القول به لانه لا غاية له على أنه قد لا ينتج لو فعل كثير من ذلك فالذى ينتج تعين حل كلامهم على ما إذا وجد ناعداً ولو عدل رواية بخبر بمعرفة طعم هذا وأنه يشبه طعم حيوان يحل أو يحرم فيعمل بخبره ويقدم - يتنذر على الاشبه به صورة أو ما إذا لم يوجد هذا فلا يعمل الا على المشابهة الطبيعية فالصورة فنامله (ولما اظهر تغير لحم جلالة) أي طعمه أولونه أوريحه كما ذكره الجويني واعتمده جمع متأخرون ومن اقتصر على الاخير أراد الغالب وهي آكلة الجلة بفتح الجيم أي النجاسة كالعدرة وقول الشارح وهي التي تاكل العدرة اليابسة أخذ من الجلة بفتح الجيم لا يوافق قول القاموس والجلالة البقرة تتبع النجاسات ثم قال والجللة مثلثة البعر والبعرة أه فتقيده باليابسة

وقوله اخذ الخ يحتاج فيه السند (حرم) (٣٨٦) أكله كسائر أجزائها وماتولد منها كلبها ويضها وبه قال أحمد ويكره اطعام

أى الريح (قوله يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقلى وهو مشهور بمزيد التحرى والامانة اه سم (قول المتن حرم الخ) وبنى كما قاله البلقينى تعدى الحكم إلى شعرها ووصفها المنفصل في حياتها قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكبت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه نهاية ومعنى قال ع ش قوله ووجدت الرائحة الخ قضية التقيد بما ذكر انتفاء كراهة الجنين إذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من اجزائها انه لا فرق وعبارة شرح الروض قال الزركشى والظاهر الحاق ولدها بها إذا ذكبت ووجد في بطنها ميتا أو ذكى ووجدت فيه الرائحة اه وهى تقتضى انه إذا وجد في بطنها ميتا كره مطلقا وانه إذا خرج حيا ثم ذكى فصل فيه بين ظهور الرائحة وعدمه اه (قوله اكله) إلى قوله ويكره فى المعنى وإلى قوله وافهم فى النهاية لا قوله وبه قال احمد (قوله ويكره اطعام ما كولة نجسا) المتبادر من النجس نجس العين وقضيته انه لا يكره اطعامها المتنجس اه ع ش ويصرح بذلك قول الروض مع شرحه والمعنى ويعلف جواز المتنجس دابته لخبر صحيح فيه اما نجس العين فيكره علفها به اه (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه اه سم ويؤيده بل يصرح به قول المحلى فى بيان تغير اللحم ما نصه بالرائحة والنتن فى عرقها وغيره اه (قوله لان النهى) إلى قوله وبه فارتقت فى المعنى وإلى قول المتن ولو تنجس فى النهاية (قوله لا يحرم) من التحريم (قوله لو تنن) ككره وضرب اه قاموس (قوله ويكره ركوبها الخ) ظاهره وان لم تعرق اه ع ش (قوله ومثلها) أى الجلالة تسخلة بيت بلن كلبة او خنزيرة اه معنى (قوله إذا تغير لحمها) لعل المراد تغييره بالقوة بان يقدر انه لو كان بدل اللبن الذى شربه فى تلك المدة عذرة مالاظهر فيه التغيير نظير ماسياتى فى كلام البغوى ولا فاللبن لا يظهر منه تغيير كما لا يخفى فليراجع اه رشيدى (قوله لا زرع الخ) عبارة المعنى ولا يكره الثمار التى سقيت بالمياه النجسة ولا حب زرع نبت فى نجاسة كزبل اه (قوله ومنه) أى التعليل (قوله او متنجسا) كشعير اصابه ماء نجس اه معنى (قوله كما بحثنا) ببناء المفعول عبارة النهاية كما هو ظاهر كلام الروض اه وعبارة المعنى كما هو ظاهر كلام التبيين اه (قوله فهو تفريع عليهما) قد يقال ان ما قدره لا ينتج هذا لانه اخذ الحل فى المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق بالكراهة ولهذا احتاج للتقيد بقوله بلا كراهة والذى ينتج له ما ذكر أن يقول عقب قول المتن حل أى لم يحرم ولم يكره فالمراد ابيح اه رشيدى عبارة المعنى وقول المصنف حل المراد به زوال التحريم على الاول والكراهة على الثانى فلو قال لم يكره لكان أولى إذا حلل بجامع الكراهة إلا ان يريد حلا مستوى الطرفين (قوله اما طيبه الخ) عبارة المعنى وخرج بعلفت ما لو غسلت هى ولحمها بعد ذبحها او طبخ لحمها فزال التغير فان لكراهة لا تزول وكذا بمرور الزمان كما قاله البغوى وقال غيره يزول قال الأذرى وهذا ما جزم به المروزي تبعا للقاضى وقال شيخنا وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك اه (قوله غذيت بحرام) أى بعلف حرام كالمغصوب اه معنى (قوله ورجع ابن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف باكل وبيع وغيرهما قبل اداء بدل المغصوب او لا كما لو خلط المغصوب بماله حيث يملكه ويجز عليه فيه إلى اداء البدل فيه نظر وقد يفرق باستهلاك المغصوب هنا راسا بحيث انعدمت عينه ولا كذلك هناك ولعل هذا

(قوله وقوله اخذ الخ يحتاج فيه لسند) من أوضح الواضحات أنه ما ذكر ذلك إلا عن سند فان هذا أمر نقلى وهو مشهور بمزيد التحرى والامانة (قوله وهو محتمل) لعل الاوجه خلافه (قوله وقيل يكره الخ) فى الروض قبل الكلام على الجلالة ويحرم ما تقوت بنجس اه قال فى شرحه لخبث غذائه والمراد به ما شانه ان يتقوت بنجس لثلاث ردا لجلالة اه لعل المراد ما شانه ذلك بحسب نوعه ولا فالوان بقرة او شاة مثلا لزمت التقوت بالنجس من حين ولادتها حلت كما هو ظاهر كالصریح من كلامهم (قوله كذا لو تنن لحم المذكاة) فى هذا القياس تأمل (اما طيبه بنحو غسل) عبارة شرح الروض اما طيبه بالغسل او الطبخ فلا تنتنى به الكراهة والقياس خلافه قال البغوى وكذا لا تنتنى بمرور الزمان عليه نقله عن الاصحاب مع نقله خلافه بصيغة قيل وعبارة المجموع قال البغوى لا يزول المنع وقال غيره يزول قال الأذرى وبالثانى جزم المروزي تبعا للقاضى قلت

ما كولة نجسا وافهم ربط التغير باللحم انه لا اثر لتغير نحو اللبن وحده وهو محتمل لانه يغتفر فى التبع التابع ما لا يغتفر فى التبع (وقيل يكره قلت الاصح يكره والله اعلم) وبه قال ابو حنيفة ومالك لان النهى لتغير اللحم وهو لا يحرم كالمولود نبت لحم المذكاة او بيضها ويكره ركوبها بلا حائل ومثلها سخلة ربيت بلن كلبة اذا تغير لحمها لا زرع وثمر سقى او ربي بنجس بل يحل اتفاقا ولا كراهة فيه لعدم ظهور اثر النجس فيه ومنه أخذ انه لو ظهر ريحه أى مثلا فيه كره ومعلوم ان ما اصابه منه متنجس يطهر بالغسل (فان علفت طاهرا) او متنجسا او نجسا كما بحثنا اولم تعلق كما اعتمدته البلقينى وغيره وانتصار أكثرهم على العلف الطاهر جرى على الغالب ان الحيوان لا بدله من العلف وانه الطاهر (فطاب لحمها حل) هو ويضها ولبنها بلا كراهة فهو تفريع عليهما وذلك لزوال العلة ولا تقدر لمدة العلف وتقديرها باربعين يوما فى البعير وثلاثين فى البقر وسبعة فى الشياه وثلاثة فى الدجاجة للغالب اما طيبه بنحو غسل او طبخ

فلا أثر له وتردد البغوى فى شاة غذيت بحرام ورجع ابن عبد السلام كالغزالى

أظهره اسم (قوله أنها لا تحرم) وهل تكره أم لا فيه نظروا الأقرب الأول اه عش عبارة المغني وقال الغزالي ترك الأكل من الورع اه (قوله لحل ذاته) أي الغذاء الحرام اه رشدي (قوله) وإنما حرم لحق الغير) أي وغير المكاف لا يخاطب بالحكمة اه رشدي (قوله وبه) أي بقوله لحل ذاته فارتقت أي الشاة المعلوفة بعلف حرام (قوله غير اللحم) جواب لو وقوله حرمت جواب أن وقوله مبنى الخ خبر وما في الأنوار الخ (قوله مبنى على الضعيف الخ) فيه أمور منها أن كونه مبنياً على حرمة الجلالة من جملة ما في الأنوار خلافا لما يؤول منه كلام الشارح ومنها أن ما ذكره الغزالي وابن عبد السلام هو الذي اعتمده البغوي في فتاويه خلافا لما يؤول منه سياق الشارح ومنها أن قوله وما في الأنوار الخ لا موقع له بعد ما ذكره عن الغزالي وابن عبد السلام إذ هو متواتر على القول بالحرمة والقول بالكراهة إذ الظاهر أنه لا كراهة في الشاة المذكورة أيضاً للمعنى الذي ذكره الغزالي وابن عبد السلام ولعلمهما وإنما اقتصر على نفي الحرمة لأنها التي كانت تنوهم من غذائها بالحرام وقد سبق أن ما قاله سبقهما إليه البغوي اه رشدي (قول المتن طاهر) أي مانع محلي ومعنى (قول المتن ودبس) هو بكسر الدال المهملة ما سأل من الرطب اه عش عبارة القاموس الدبس بالكسر وبكسر تين غسل التمر وغسل النحل اه (قوله بالمعجمة) إلى قوله ولا يحرم في المغني لا أقوله هذا إلى ولا يكره (قوله تناوله) إلى المتن في النهاية لا أقوله للخبر إلى ولا يكره وقوله ولبن وقوله أو من غير ما كول وقوله وعبر وقوله ومن ثم إلى ولو وقعت (قوله هذا) أي الباقي (قوله هو المحترز عنه) أي بذائب اه سم (قوله مطلقاً) أي ما لا في النجس وغيره (قوله ولا يكره) أي كل يبيض الخ كالأبكره الماء إذا سخن بالنجاسة اه أسنى (قوله ولا يحرم من الطاهر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ويحرم تناول ما يضر البدن أو العقل كالخمر والتراب والزجاج والسّم بثلاث السين والفتح أفصح كالأفيون وهو لبن الخشخاش لأن ذلك مضر وربما يقتل لكن فليأكله أي السم يحل تناوله للتداوي به أن غلبت السلامة واحتج إليه ويحل أكل كل طاهر لا ضرر فيه إلا جلد ميتة دبغ الخ (قوله ومنه) أي التراب (قوله وسم) كقوله وجلد عطف على نحو حجر (قوله إلا أن لا يضره) أي القليل منه أما الكثير فيحرم اه عش (قوله ونبت ولبن جوز) أنه سم أو من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كاذ كره القاضي لكن اعترضه النووي بأنه يتعين تحريمهما أي النبت واللبن المذكورين على الأشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان اه سم (قوله جوز) لعل المراد به الظن لا ما يشمل التوهم وإلا ففيه حرج لا يخفى فليراجع (قوله أنه سم أو من غير ما كول) نشر على ترتيب الف (قوله مسكر) قال في الروض ويحرم مسكر النبات وإن لم يطرب ولا حذفيه اه وقضيته عدم الحدوث أن طرب والظاهر أنه المعتمد خلافاً لما في شرحه عن الماوردي اه سم عبارة شرح الروض والمغني ولا حذفيه أن لم يطرب بخلاف ما إذا طرب كما صرح به الماوردي ويجوز التداوي به عند فقد غيره مما يقوم مقامه وإن أسكر للضرورة ما لا يسكر الأمع غيره يحل أكله وحده لا مع

وهو نظير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك قال البلقيني وهذا في مرور الزمان على اللحم فلو مر على الجلالة أيام من غير أن تأكل طاهر أفلت الراتحة حلت اه (قوله أنها لا تحرم) هل يجوز التصرف بكل بيع وغيرهما قبل أداء بدله المغصوب أو لا كالأول خطأ المغصوب بما له حيث يملكه ويحجر عليه فيه إلى أداء البدل فيه نظروا وقد يفرق باستهلاك المغصوب هناراً بحيث أنعدمت عينه وماليت بالكلية ولم يبق منه في الحيوان شيء متمول ولا كذلك هناك ولعل هذا الظاهر (قوله) وبه فارتقت حرمة المرباة بلبن كلبة على الضعيف) قال في الروض وللسخلة المرباة بلبن كلبة كالجلالة (قوله هذا هو المحترز عنه) بذائب (ونبت ولبن جوز) أنه سم أو من غير ما كول) كذا في العباب قال الشارح في شرحه كما ذكره القاضي قال وكذا لو وجد مذبوحو شوك هل ذبحه من يحل ذبحه أو غيره لكن اعترضه النووي في النبات واللبن بأنه يتعين تحريمهما على الأشياء قبل الشرع فالصحيح لاحكم فيحلان ويفرق بينهما وبين المذبوح بأن الأصل فيهما التحريم حتى يعلم المبيح ولم يعلم بخلافهما فإن الأصل فيهما الحل اه كلام شارح العباب وما ذكره في المذبوح شامل لما

أهلها لا تحرم وإن غذيت به عشر سنين لحل ذاته وإنما حرم لحق الغير وبه فارتقت حرمة المرباة بلبن كلبة على الضعيف وما في الأنوار عن البغوي من أن الحرام أن كان لو فرض نجس غير اللحم حرمت وإلا فلا مبنى على الضعيف أن الجلالة حرام (ولو تنجس طاهر كحل ودبس ذائب) بالمعجمة (حرم) تناوله لتعذر تطهيره كما مر آخر النجاسة بدليله أما الجامد فيزيل النجس وما حوله وبأكل باقيه للخبر هذا هو المحترز عنه فلا يقال ظاهره أن المتنجس الجامد لا يحرم مطلقاً ولا يكره أكل يبيض سلق في ماء نجس ولا يحرم من الطاهر إلا نحو حجر وتراب ومنه مدر وطفل لمن يضره وعليه يحمل إطلاق جمع متقدمين حرمة بخلاف من لا يضره كما قاله جمع متقدمون واعتمده السبكي وغيره وسم وإن قل إلا أن لا يضره ونبت ولبن جوز أنه سم أو من غير ما كول

ومسكر ككثيراً فيون وحشيش وجوزة وعنب وزعفران وجلد دبع ومستقدر أصالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كمخاط ومنى وبصاق وعرق لا لعارض كغسالة يدو لحم (٣٨٨) مثلاً أنتن وخرج بالبصاق وهو ما يرى من الفم الريق وهو ما فيه فلا يحرم فيما يظهر

من كلامهم لانه غير مستقدر مادام فيه ومن ثم كان صلى الله عليه وسلم يحس لسان عائشة وصح في حديث هلا بكرا اتلاعها وتلاعك مالك ولعابها بضم اللام وقول عياض انه بكسر اللام لا غير مردود فلا غراء على ريقها صريح في حل تناوله ولو وقعت ميتة لانفس لها سائلة ولم تكثر بحيث تستقدر أو قطعة يسيرة من لحم آدمي في طيبخ لحم مذكي لم يحرم اكل الجميع خلافا للغزالي في الثانية واذا وقع بول في قلتى ماء ولم يغيره جاز استعمال جميعه لانه لما استهلك فيه صار كالعدم (وما كسب بمخامرة نجس كحجامة وكنس مكروه) للحروان كسبه قن للنهى الصحيح عن كسب الحجام ولم يحرم لانه ^{صلى الله عليه وسلم} أعطى حاجه أجرته رواه البخارى ولو حرم لم يطلعه لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كاجرة النائحة الا لضرورة كاعطاء شاعر أو ظالم أو قاض خوفاته فيحرم الاخذ فقط وأما خبر مسلم كسب الحاجم خبيث فالوله الجمهور بان المراد به الدنى على حد

غيره اه (قوله ككثيراً فيون وحشيش الخ) أما القليل بما ذكر الذى لا ضرر فيه بوجه يحل تناوله من غير قيد الاحتياج والتعين لانه طاهر لا ضرر فيه نعم من علم من عاداته ان تناوله لقليل شيء من ذلك يدعو إلى تناول ما يضر منه حرم عليه ذلك كما هو ظاهر اه ايعاب (قوله وجوزة) أى جوزة طيب اه نهاية (قوله وجلد دبع) أى لميته أما جلد المذكاة فيحل اكله وان دبغ مغنى واسنى (قوله كمخاط ومنى) والحيوان الحى غير السمك والجراد كما علم بما مر في باب الصيد وفي حل اكل بيض ما لا يؤكل خلاف قال في المجموع وإذا قلنا بطهارته أى وهو الراجح حل اكله بلا خلاف لانه طاهر غير مستقدر بخلاف المتى ومال البلقينى الى المنع اه مغنى (قوله مثلاً) عبارة المغنى ولو تنن اللحم أو البيض لم ينسج قال في المجموع قطعاً ويحل اكل النفاق والشوى والمهرأى كما قاله ابن عبد السلام وإن كان لا يتخلو من الدم غالباً اه (قوله فيه) أى الفم (قوله لانه غير مستقدر الخ) قد يقال بمنع هذا لانه مستقدر لا لعارض نحو محبة وهذا لا نظر اليه فهو مستقدر أصالة بالنسبة لغالب الطباع السليمة اذا استقداره وإنما ينتفى بالنسبة لنحو المحب من الافراد فتأمل اه رشيدى (قوله بحيث تستقدر) أى أما الاستقدرت فتحرم وإن لم يستقدره خصوص من اراد تناوله لكونه ليس من ذوى الطباع السليمة اه ع ش (قوله أو قطعة) الى قوله فى الثانية فى المغنى الا قوله لحم مذكى (قوله لم يحرم اكل الجميع) ظاهره وان لم تستهلك وتميزت لكن فى شرح العباب خلافه اه سم عبارة المغنى قال الغزالي لم يحل منه شيء لحرمة الأذى وخالفه فى المجموع وقال المختار الحل لانه صار مستهلكاً فيه ولو تحقق اصابة روث الثيران القمح عند دوسه فمفعوه عنه ويسن غسل الفم عنه كما فى المجموع ومرة الإشارة إلى ذلك فى كتاب الطهارة اه (قول المتن وكنس) أى لنجس كزبل مغنى وشرح منهج (قول المتن مكروه) أى تناوله شرح المنهج (قوله للحر) الى قوله وقيل فى النهاية وإلى قوله فيكره فى المغنى الا قوله واقض وقوله واما خبر الى وعلة خبثه (قوله ولأن كسبه قن) فيه إشارة إلى ان ما فى المتن موصولة وفسر المغنى قول المصنف ما كسب بالكسب ثم قال وقد علم بما قررت به كلام المصنف ان ما فى كلامه مصدرية لا موصولة وإلا لكان المبنى ان المكسوب بذلك مكروه ونفس الكسوب لا يوصف بكراهة ولا غيرها وإنما تتعلق الكراهة بالكسب اه (قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الخ) هذا الدليل إنما يأتى على القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم اه رشيدى أى المرجوح (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انه صلى الله عليه وسلم إنما اعطاه ذلك ليطعمه رقيقه وناضحه اوجب بانه لو كان كذلك لبينه له صلى الله عليه وسلم اه مغنى زاد اسم بعد ذكر مثل ذلك عن الاسنى إلا ان يقال لعله كان معلوماً اه (قوله كاعطاء شاعر) ثلاث جهوه مغنى واسنى ومقتضاه ان اعطاه ليظهر الثناء عليه لا يحرم كما مال اليه ع ش آخر (قوله أو ظالم) أى ثلاثاً بمنه حقه أو ثلاثاً ياخذ منه شيئاً أكثر مما اعطاه مغنى واسنى (قوله فيحرم الاخذ فقط) أى ولا يحرم الاعطاء لما تسدفع به الضرورة اه ع ش (قوله علة خبثه) أى كسب الحاجم وكذا خبر به (قوله نعم صحح الخ) عبارة النهاية لأفصاد على الأصح لقلة مباشرته لها وكذا حلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وما شطبة إذ لا مباشرة للنجاسة فيها اه قال ع ش ومثل الماشطة القابلة اه (قوله وقبل دناءة الحرفة الخ) عبارة

لذا غالب المسلدون أو لا فلا يراجع كلامهم فى باب الاجتهاد فانهم ذكروا ذلك هناك وفضلوا فيه ثم (قوله ومسكر ككثيراً فيون وحشيش الخ) فى الروض ويحرم مسكر كالبات وان لم يطرب ولا حشد فيه اه وقضيته عدم الحدوان اطرب والظاهر انه المغنى خلافاً لما فى شرحه عن الماوردى (قوله وجلد دبع) عبارة الروض ويحل اكل طاهر لا ضرر فيه إلا لاجل ميتة دبغ قال فى شرحه وخرج بالميتة جلد المذكاة فيحل اكله ان دبغ اه (قوله أو قطعة يسيرة من لحم آدمي فى طيبخ لحم مذكى لم يحرم) ظاهره وان لم تستهلك وتميز لكن فى شرح العباب خلافه فراجع اه (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) قال فى شرح الروض وفيه نظر لاحتمال انه

ولا يتمم الحديث منه تفقون وعلة خبثه مباشرة للنجاسة ومن ثم الحقوا به كل كسب حصل من مباشرتها كزبال المغنى ودباغ وقصاب نعم صحح فى أصل الروضة انه لا يكره كسب الفصاد لقلة مباشرته لها وقيل دناءة الحرفة وانتصر له البلقينى

فيكره كسب كل ذي حرفة دينية كحلاق وحارس وحائك وصباغ وصواغ وصحفي الروضة انه لا يكره كسب حائك وحكي وجهين في الصباغين والصواغين لكثرة اخلافهم الوعدو الوقوع في الربا والذى في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره لحره وغيره مكسوب بحرقة دينية وفي خبر لا يداود الطيالسي الكذب الناس الصباغون والصواغون وحرم الحسن كسب الماشطة لانه لا يخلو غالبا عن حرام او تغيير لخلق الله (ويسن) للحر (أن لا يأكله) بل يكره له أكله وهو مثال إذ سائر وجوه الانفاق (٣٨٩) حتى التصديق به كذلك كما بحثه الاذرعى

والزر كشي (و) أن يطعمه رقيقه وناضحه) أى بعيره الذى يستقى عليه لهيه عليه السلام من استأذنه في اجرة الحجام عنها فلا زال يسأله حتى قال له اعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك وآثر لفظ الرقيق والناضح مع لفظ الاطعام تبركا بلفظ الخبر والمراد ويمون به ما يملكه من قن وغيره ولدناءة القن لاق به الكسب الذى يخالف الحر (فرع) يسن للانسان ان يتحرى في مؤنة نفسه وعمونه ما أمكنه فان عجز في مؤنة نفسه ولا تحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها كما صححه في المجموع وانكر قول الغزالي بالحرمة مع انه تبعه في شرح مسلم (فرع) افضل المكاسب الزراعة لانه اعم نفعا واقر للتوكل واسلم من الغش ثم الصناعة لان فيها تعباً في طلب الحلال أكثر ثم التجارة (ويحل جنين وجد ميتا في بطن مذكاة) وان اشعر للخبر الصحيح يا رسول الله انا نتحر

المغنى ولو كانت الصنعة دينية بلا مخامرة نجاسة كقصود حيا كعلم تكرر إذ ليس فيها مخامرة نجاسة وهي العلة الصحيحة لكرهه ما مر عند الجمهور وقيل الخ (قوله فيكره الخ) مفرع على كون العلة دناءة الحرفة (قوله لكثرة اخلافهم الخ) راجع لكل من الصباغين والصواغين وقوله والوقوع الخ راجع للصواغين فقط (قوله والوقوع في الربا) ليعمهم المصوغ بأكثر من وزنه اه معنى (قوله والذى في المجموع الخ) اعتمده شيخ الاسلام وكذا النهاية والمغنى كما مر (قوله بحرقة دينية) ومنها حرقة الماشطة اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب تقدم على قوله والذى في المجموع (قوله بل يكره) الى قول المتن ويحل في النهاية وكذا في المغنى إلا قوله واثر الى والمراد وما سانه عليه فهم جواز ان يشتري به ملبوسا ونحوه ولا كراهة في ذلك والظاهر كما قال الاذرعى التعميم بوجوه الانفاق حتى التصديق به اه (قوله بل يكره له الخ) ولا يكره للرقيق وإن كسبه حر اه معنى (قوله وهو مثال الخ) عبارة المغنى (تنبيه) قوله ان لا يأكله (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا اه سم ويظهر الثاني اخذا من قولهم الاتى ولدناءة القن (قوله عنها) أى اجرة الحجام والجار متعلق بالنتهى (قوله وآثر) أى المصنف (قوله ولدناءة الخ) متعلق بقوله لاق الخ (قوله يسن للانسان الخ) عبارة المغنى قال في الذخائر إذا كان في يده حلال وحرام او شبهة والكل لا يفضل عن حاجته قال بعض العلماء يخص نفسه بالحلال فان التبعة عليه في نفسه أكد لا نديعه له والعيال لا تعلمه ثم قال والذى يحجى على المذهب انه واهله سواء في القوت والملبس دون سائر المؤن من اجرة حمام وقصارة ثوب وعماراة منزل وفخم تور وشراء حطب ودهن سراج وغيره من المؤن اه (قوله ولا تحرم الخ) عبارة المغنى ولو غلب الحرام في يد السلطان قال الغزالي حرمت عطيته وانكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب الكراهة لا التحريم مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله افضل المكاسب الزراعة) أى ولولم يباشرها بنفسه بل بالعملة اه ع ش (قوله ثم التجارة) أى لان الصحابة كانوا يكتسبون بها اه معنى (قول المتن وجد ميتا) او عيشه عيش مذبوح في بطن مذكاة بالمعجمة سواء كانت حر كاتها بذبحها او إرسال سهم او كلب عليها اه معنى (قوله وان اشعر) الى قوله كما قاله في النهاية والمغنى لاقوله كما صححه الى فذبحته وقوله وان طالت (قوله وان اشعر) أى ثبت شعر (قوله مالم يتم الخ) ظرف لقول المصنف ويحل الخ (قوله لو خرج) أى رأس الجنين اه معنى قوله أو ميتا عطف على قوله وبه حياة مستقرة (قوله بكلام الامام) اعتمده النهاية والمغنى وشيخ الاسلام فقالوا واللفظ الاول وان خرج بعد ذبح امه ميتا واضطرب في بطنها بعد ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل او سكن عقبه حل كذا ذكره ابو محمد وهو المعتمد عليه لو اخرج راسه وبه حياة مستقرة لم يجب ذبحه حتى يخرج وان اخرج راسه ميتا ثم ذبحت امه قبل انفصاله لم يحل كما يدل عليه كلام الامام وهو الاصح خلافا للبعوى اه اقول ويفهم ضعف ما قاله البغوى مما سذكره الشارح عن البلقيني بالاولى (قوله خلافة) أى خلاف كلام الامام (قوله وغيره) أى ورايت غير ابن الرفعة (قوله فذبحت) عطف على قوله خرج (قوله حل) أى اذا مات عقب خروجه أعطاه له لطعمه رقيقه وناضحه اه وقد يجاب بأنه لو حرم عليه بينه له الا أن يقال لعله كان معلوما (قوله والذى في المجموع وجزم به في الانوار وغيره انه لا يكره) كتب عليه مر (قوله بحرقة دينية) ومنه حرقة الماشطة (قوله حتى التصديق به) هل ولولنحو اكل رقيق او دابة او لا

الابل ونذبح البقر والشاة فنجدي بطنها الجنين أى الميت فنلقيه أم نأكله فقال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة أمه وذكاتها التي أحلتها أحلتها تبعها لها مالم يتم انفصاله وفيه حياة مستقرة والا اشترط ذبحه فلم انه لو خرج وبه حياة مستقرة كما صححه في الروضة والمجموع وان نوزع فيه بانه صار مقدورا عليه أو ميتا كما ذكره البغوى وان نوزع فيه بكلام الامام بل رجح غير واحد خلافة ثم رأيت ابن الرفعة رجح كلام البغوى وغيره قال أنه أقرب للقول فذبحت قبل انفصاله حل لان الانفصال بعضه حكم المتصل كله غالبا ولا أثر لخروجه بعد ذبحها حيا

لكن حركته مذبوح وان طالت بخلاف مالو يبق بيطنها يضطرب ز منا طول بلا كما قاله القاضي ونقله في المجموع عن الجويني واقره واعتمده الاذرعى وكذا الزركشى لكنته قاسه على ما فيه نظر قال البلقيني ومالم يوجد سبب يحال عليه الموت ولو احتالا ولا كان ضرب بطنها لم يحل وما لم يكن علة لانه دم او مضغة لم تبين فيه صورة (٣٩٠) كما اقتضاه كلامها وعلوا بما يصرح بان المدار هنا على ما ثبت به الاستيلا لا نه انما

يسمى ولدا تبعا لها حيثئذ والتقييد بنفخ الروح فيه ضعيف (ومن) اضطر وهو معصوم بان لم يجد حلا لا او لم يتمكن منه الا بعد نحو زنا به كاياق (وخاف على نفسه مو تا او مرضا خوفا) او غير خوف او نحوها من كل مبيح للتميم (ووجد محرما) غير مسكر كيتة ولو مغلظة ودم (لزمه) اى غير العاصى بسفره ونحوه والمشرع على الموت بان وصل لحالة تقضى العادة ان صاحبها لا يعيش وان اكل (أكله) او شر به لقوله تعالى فن اضطر الاية مع قوله ولا تقتلوا انفسكم وكذا خوف العجز عن نحو المشي او التخلف عن الرفقة ان حصل به ضرر لا نحو وحشة كما هو ظاهر وكذا اذا جهده الجوع وعيل صبره ويكفى غلبة ظن حصول ذلك بل لو جوز التلف والسلامة على السواء حل له تناول المحرم كاحكام الامام عن صريح كلامهم ولو امتنع مالك طعام من بذله المضطرة لا بعدو طئها زنا لم يجز لها تمكينه بناء على الاصح ان الاكرام بالقتل لا يبيح الزنا واللواط ولكونه مظنة في الجملة لاختلاط الانساب شدد فيه اكثر

بذكاة أمه مغنى وأسنى ونهاية (قوله لكن حركته الخ) اى فيحل اه سم (قوله وان طالت) خلافا لظاهر ما مر انقاعن المغنى والاسنى والنهاية (قوله بخلاف مالو يبق بيطنها الخ) اى فيحرم اه سم (قوله قال البلقيني) الى قوله كما اقتضاه في المغنى الا قوله ولو احتالا (قوله قال البلقيني الخ) اى عطف اعلى مالم يتم انفصاله الخ (قوله ولا كان ضرب الخ) عبارة المغنى فلو ضرب حاملا على بطنها وكان الجنين متحركا فسكن حتى ذبحت امه فوجد ميتا لم يحل اه (قوله ومالم يكن الخ) عطف على قوله مالم يتم الخ وليس من مقول البلقيني (قوله او مضغة) عطف على علة (قوله على ما ثبت به الاستيلا) يعنى لو كان من ادنى اه مغنى (قوله والتقييد الخ) ولو كان للذكاة عضو اشل حل كسائر اجزاها مغنى ونهاية (قوله ومن اضطر) اى كان مضطرا (قوله وهو معصوم) الى قوله وظاهر في النهاية الا قوله او لم يتمكن الى المتن. قوله او شر به (قوله نحو زنا به الخ) اى كالواطبة باخذ ما ياقى (قوله او نحوها) اى المرض الخوف وغير الخوف (قوله من كل مبيح للتميم) كزيادة المرض وطول مدته قال الزركشى وينبغى ان يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر كخوف طول المرض كافي للتميم مغنى وروض مع شرحه (قوله كيتة) الى المتن في المغنى الا قوله او شر به وقوله ان حصل الى ويكفى وقوله بناء الى وظاهر (قوله ولو مغلظة) وميتة الكلب والخنزير في مرتبة اخذ من اطلاقه اه عرش (قوله اى غير العاصى الخ) حال من ضمير لزمه الرجاء للوصول خلافا لما يوجهه صنيعة انه تفسير له فكان الاولى اسقاط اى (قوله ونحوه) اى نحو السفر كاقامته كاياق عن الاسنى والمغنى عن الاذرعى (قوله وكذا خوف العجز الخ) هذا داخل في قوله او نحوها الخ فالنصريح به لدفع توهم اورد بخالف (قوله عن نحو المشي) كالركوب اه مغنى (قوله او التخلف) عطف على العجز (قوله وعيل) اى فقد اه عرش (قوله ويكفى غلبة ظن الخ) قضية اطلاقه انه لا يشترط في حصول الظن الاعتماد على قول طبيب بل يكفي مجرد ظنه بامارة يدركها وقياس ما في التيمم اشتراط الظن مستند الخبر عدل رواه او معرفته بالطب اه عرش (قوله حصول ذلك) اى الموت وما عطف عليه (قوله على السواء) افهم انه اذا جوز التلف مع كون الغالب السلامة لم يجز تناوله اه عرش (قوله لم يجز تمكينه) وخالف اباحة الميتة في ان المضطر فيها الى نفس المحرم وتندفع به الضرورة وهنا الاضطرار ليس الى المحرم ولانما جعل المحرم وسيلة اليه وقد لا يندفع به الضرورة إذ قد يصير على المنع بعدو طئها اه مغنى (قوله ولكونه الخ) اى الزنا اه عرش والاولى اى الى ما ذكر من الزنا واللواط (قوله شدد فيه أكثر) اى من اللواط قاله عرش وهو مخالف لقول الشارح كالتبائة بناء على الاصح الخ ولقوله السابق لا بعد زنا به الخ فليراجع (قوله كايحوز) الى قوله ويظهر في المغنى الا قوله اى الى او مغلظة وقوله اما المسكر الى واما العاصى وقوله ونحوه الى المتن في النهاية الا قوله ويظهر واما الشرف (قوله للسلم) اى الصائل اه مغنى (قوله بخلاف ذاك) صريح في عدم الشهادة هنا اه سم (قوله اى كادى الخ) عبارة المغنى كشاة وحرار اه

(قوله لكن حركته مذبوح) اى فيحل (قوله بخلاف مالو يبق بيطنها يضطرب زنا طول بلا) اى فيحرم (قوله كما قاله القاضي) كتب عليه م (قوله من كل مبيح للتميم) شامل لنحو بطة البرء في لزوم الاكل لخوفه فنظر ظاهر بل قد ينظر في لزوم الخوف نحو الشين الفاحش في عضو ظاهر ايضا (قوله غير العاصى بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصى بسفره مراق الدم كالمترد والحرقى فلا يلاكلان من ذلك حتى يسلبا قاله البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وممكن من اسقاط القتل بالتوبة كتارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذاك) صريح في عدم الشهادة هنا

بخلاف نظائره وظاهر ان الاضطرار لغير القوت والماء كستره خشى بتركها ما مر يأتى فيه جميع أحكام المضطر السابقة (قوله والآية) (وقيل يجوز) كايحوز الاستسلام للسلم و فرق الاول بان هذا فيه اثار طلبا للشهادة بخلاف ذاك ولو وجد ميتة يحل مذبوحا وأخرى لا يحل أى كادى غير محترم فيها يظهر تخير أو مغلظة وغير هاتين غير ها قاله في المجموع وعوا اعتراض الاسنوى مردودا واما المسكر

عطش كما مر واما العاصي بسفره ونحوه فلا يجوز له تناول المحرم حتى يتوب قال البلقيني وكذا مر تد وحرني حتى يسلمنا وتارك صلاة وقاطع طريق حتى يتوبا اه و يظهر فيمن لا تسقط توبته قتله كزنان محصن انه ياكل لانه لا يؤمر بقتل نفسه واما المشرف على الموت فلا يجوز له تناوله ايضا لانه لا ينفعه ولو وجد لقمة حلالا لزمه تقديمها على الحرام (فان توقع) اي ظن كاهو ظاهر (حلالا) بجده (قريبا) اي على قرب بان لم يخش محذورا قبل وصوله (لم يجوز غير سد) بالمهمة وهو المشهور او المعجمة (الرمق) وهو بقية الروح على المشهور والقوة على مقابله (والا) بتوقعه (ففي قول يشيع) لاطلاق الاية اي يكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعا لان لا يجادل الطعام مساغا اما ما زاد على ذلك فحرام قطعاً ولو شيع ثم قدر على الحل لزمه ككل من تناول بحر ما ولو مكره التقيوان اطاقه بان لم يحصل له منه مشقة لا تحتمل عادة (والا ظهر سد الرmq فقط) لانه بعده غير مضطر نعم ان توقف قطعه لبادية مهلكة على الشيع وجب وبحث البلقيني انه متى خشي

(قوله فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) ومحل ذلك اذ الم ينه به الامر الى الهلاك والافتيين شر به كما يتعين على المضطر اكل الميتة ومحل منع التداءى به اذا كان خالصا بخلاف المعجون به كالترياق لاستهلاكه فيه وخرج بما قاله شر به لاساغة لقمة فيحل اه اسنى (قوله كما مر) اي في الاشارة (قوله واما العاصي بسفره ونحوه) عبارة المغنى ويستثنى من ذلك العاصي بسفره فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال الاذرى ويشبهه ان يكون العاصي با دامت كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الاقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه الصورة اه وفي سم بعد ذكر مقالة الاذرى عن الاسنى مانصه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك بقوله ونحوه اه (قوله وقاطع طريق) اي قاتل في قطع الطريق مغنى ونهاية (قوله لانه لا يؤمر بالخ) قضية هذه العلة ان المراد بقوله انه ياكل انه يجوز ان ياكل اه سم (قوله لزمه تقديمها على الحرام) اي وان لم تسدر مقه ثم يتعاطى من الحرام ما تندفع به الضرورة اه وش قال سم يحتمل ان يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتهما كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة ويتناولها معاه ويدفع ذلك الاحتمال قول المغنى ويبدو جوبا بلقمة حلال ظفر بها فلا يجوز له ان ياكل بما ذكر حتى ياكلها لتحقق الضرورة اه (قوله على قرب) الى قول المتن ولو وجد في النهاية الاقوله وبحث الى المتن وقوله وقياسه الى واذو قوله اي ان كان الى وقيده وقوله وورقيهم (قول المتن لم يجوز) اي قطعاً غير سد الرmq اي لا ندفاع الضرورة به وقد يجد بعده الحلال مغنى واسنى (وهو بقية الروح) ولعل وجه التعبير ببقية الروح انه نزل ما اصابه من الجوع منزلة ذهاب بعض روحه التي بها حياته فغير عن حاله الذي وصل اليه ببقية الروح مجازا و الا فالروح لا تنجز اه ع (قوله على المشهور) عبارة الاسنى والمغنى قال الاسنوى ومن تبعه والرمق ببقية الروح كما قاله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذرى وغيره الذي تحفظه انه بالمهملة وهو كذلك في الكتب اي والمغنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع اه (قوله يتوقعه) اي الحلال قريبا اه معنى (قوله لا اطلاق الاية) الى قوله ويجب في المغنى الاقوله نعم الى المتن (قوله على ذلك) اي ما يكسر سورة الجوع بحيث لا يسمى جائعا (قوله ولو شيع الخ) عبارة النهاية ولو شيع في حال امتناعه ثم قدر الخ قال ع ش قوله في حال امتناعه الخ قضية انه حيث لم يتمتع عليه تناوله وامتنع لكن لم يقدر بعد التناول على الحل لا يجب عليه التقيؤ في كل منهما وينافي ذلك ما تقدم له في اول الاشارة من قوله ويلزمه ككل اكل او شارب حرام تقيؤه ان اطاقه كافي المجموع وغيره ولا نظر الى عذره وان لزمه التناول لان استدامة في الباطن انتفاع به وهو محرم وان حل ابتداءه لزمه والسيه

(قوله واما العاصي بسفره ونحوه) قال في شرح الروض قال الاذرى ويشبهه ان يكون العاصي باقامته كالمسافر اذا كان الاكل عونا له على الاقامة وقولهم يباح الميتة للمقيم العاصي باقامته محمول على غير هذه الصورة اه ويحتمل ان الشارح اراد ذلك بقوله ونحوه (قوله قال البلقيني وكذا مر تد وحرني الى اخر الكلام) عطف ذلك على قوله العاصي بسفره ونحوه يقتضى ان المراد بقوله ونحوه ما عدا جميع هذه المذكورات فليظن ما هو (قوله وحرني) قضية اخراج الذي قبل قياسه ان يكون عقد الذمة للحرني كاسلامه فيقال في حقه حتى يسلم او يعقد له ذمة (قوله ايضا قال البلقيني وكذا مر تد الخ) عبارة شرح الروض عن البلقيني قال وكذا مراق الدم من المسلمين وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة كشارك الصلاة ومن قتل في قطع الطريق اه وقوله وهو متمكن من اسقاط القتل بالتوبة قد يخرج الزاني المحصن (قوله لانه لا يؤمر بقتل نفسه) قضية هذه العلة ان المراد بقوله انه ياكل انه يجوز ان ياكل (قوله لزمه تقديمها على الحرام) يحتمل ان يراد بتقديمها ما يشمل مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على اللقمة ويتناولها معاه (قوله بان لم يخش محذورا قبل وصوله) لعله المراد لم يخش محذورا قبل وصوله بعد سد الرmq اما لو لم يخش محذورا كذلك بدون سد الرmq فينبغي امتناع ما يسد الرmq ايضا لعدم الحاجة اليه بل لا يتصور سدرمق حينئذ (قوله الرmq وهو بقية الروح الخ) قال في شرح الروض كما قاله جماعة وقال بعضهم انه

يخاف تلفاً) أى محذور تيمم
(ان اقتصر) على سد الرق
فيلزمه ان يشبع أى يكسر
سورة الجوع قطعاً لبقاء
الروح ويجب الترويض لم
يرج وصول حلال ولا اجاز
بل قال الفقهاء لا يمنع من
حل ميتة لم تلوث ولو لغير
ضرورة (وله) أى المعصوم
بل عليه (أكل آدمي ميت)
محترم إذا لم يجد ميتة غيره
ولو مغضلة لان حرمة الحى
أعظم ومن ثم لو كانت ميتة
نبى امتنع الاكل منها قطعاً
وكذا ميتة مسلم والمضطر
ذى وظاهر كلاهما انها
حيث اتحد اسلاما وعصمة
لم ينظر لافضلية الميت
وقياسه انها لو اتحد نبوة
لم ينظر لذلك ايضا ويتصور
فى عيسى والخضر صلى الله
على نبينا وعليهما وسلم
وهذا غير محتاج اليه إذ النبى
لا يتقيد برأى غيره وإذا
جاز أكله حرم نحو طبخه
أى ان كان محترماً كما يحتمل
الاذعى وقيد شارح
ذلك بما اذا أمكن أكله
نبثا ويؤيده تعليلهم بان دفاع
الضرر بدون نحو الطبخ
والشئ (و) له بل عليه (قتل)
مهدر (نحو مرتد وحرى)

فاندفع استبعاد الاذعى لذلك ويمكن ان يجاب بحمل ما مر من الوجوب على ما لو استقر فى جوفه زمانا اتصل
معه خاصته الى البدن بحيث لا يبقى فى بقائه فى جوفه تقع وما هنا على خلافه اه اقول عبارة المغنى سالمة عن
الاشكال الاول وهى وإذا وجد الحلال بعد تناول الميتة ونحوها لزمه التمسك بما فيه من جوفه كما هو قضية نص الامام
فانه قال وان اكرهه جل حتى شرب خمر او اكل محرماً فغلبه ان يتقاه اذا قدر عليه اه وهى كما ترى شاملة
للشبع وما دونه والحال الامتناع وغيرها (قوله أى محذور) الموافق لكلامه السابق فى شرح او مرصاً نحوفا
ولكلام النهاية والمغنى فى الموضوعين او بدل أى (قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من
خاف نحو شين فاحش فى عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر
راجعه اه سم اقول ويفيده ايضا كلام المنهج والنهاية والمغنى (قوله محترم) الى قوله وظاهر كلامهم فى
المغنى (قوله إذا لم يجد ميتة غيره) فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو
وجد ميتة مسلم وميتة ذمى اه سم اقول لنا وجه انه لا يجوز اكل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلماً كما نبه
عليه المغنى وقد يؤخذ من ذلك الوجه انه يتمتع اكل ميتة مسلم مع وجود ميتة ذمى إذ صاحب القول الراجح
لا يقطع نظره عن القول المرجوح (قوله ومن ثم) أى من اجل النظر لاحترام عبارة النهاية والمغنى نعم اه
(قوله لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتامل سم وعش (قوله امتنع
الاكل منها الخ) ولو لمثلته خلافاً لبعضهم مرعش وانظروا كان المضطر اشرف كان رسولاً والميت نبى
اه بحرى وسياق عن سم ما يتعلق به بزيادة تفصيل (قوله انهما الخ) أى الميت والمضطر (قوله وعصمة)
احترام عن نحو تارك صلاة (قوله لافضلية الميت) أى بنحو العلم (قوله وقياسه الخ) خلافاً للنهاية (قوله
ويتصور فى عيسى والخضر الخ) أى إذا مات احدهما دون الآخر اه عش (قوله وهذا غير محتاج اليه
الخ) لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره
من سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم وامام اعاده فينبغى اكل الافضل ميتة المفضل دون
العكس فان تساوى بافقيه نظروا ويتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان
المفضل الحى احق بالاحترام من الافضل الميت اه سم (قوله وإذا جاز اكله الخ) أى الادمى الميت
قوله كما يحتمل الاذعى) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية عبارة نعم قيد ذلك الاذعى بما إذا كان محترماً والاوجه
الاخذ باطلاقهم اه (قوله قتل مهدر الخ) لم يقيد بعدم وجود غيره ويتجه التقيد بمن يتمتع قتله بغير

القوة بذلك ظهر لك ان الشد المذكور بالشين المعجمة لا بالمهملة وقال الاذعى وغيره الذى يحفظه انه
بالمهملة وهو كذلك فى الكتب والمعنى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل فى ذلك بسبب الجوع اه
(قوله أى محذور تيمم) هذا يفيد وجوب الشبع على من خاف نحو شين فاحش فى عضو ظاهر وطول مدة
المرض وكلام شرح الروض يفيد ذلك ايضا فليطالع وفيه نظر راجعه (قوله إذا لم يجد ميتة غيره) فان وجد
ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلماً حيث كان معصوماً ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذمى (قوله ومن ثم
لو كانت ميتة نبى الخ) بحث بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لانه حى فليتامل (قوله وهذا غير محتاج اليه)
لكن إذا قلنا به فينتج تفصيل وفاقاً لبعض مشايخنا وهو امتناع ميتة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على غيره من
سائر الانبياء وجواز اكله ميتة غيره من سائرهم وامام اعاده فينبغى اكل الافضل ميتة المفضل دون العكس
فان تساوى بافقيه نظروا ويتجه الجواز لان حرمة الحى أعظم بل يتجه الجواز ايضا عند التفاوت لان المفضل
الحى احق بالاحترام من الافضل الميت (قوله حرم نحو طبخه) عبارة الروض ولا يطبخه أى الميت المسلم بل
الميت المحترم كما فى شرحه ويتخير فى غيره أى بين اكله نبثا او مطبوخا او مشويا (قوله قتل مهدر) لم يقيد
بعدم وجود غيره ويتجه التقيد بمن يتمتع قتله بغير اذن الامام (قوله قتل مهدر نحو مرتد وحرى الخ)
يحتمل الامر كذلك وان وجد ميتة غير ادمى اخذ من قوله السابق واخرى لا تحل أى كادمى غير محترم
فما يظهر تغير لانه إذا جاز اكل ميتة غير المحترم مع وجود ميتة اخرى فليجز قتله واكله مع وجود غيره ويحتمل

وزان محصن ومحارب وتارك صلاة بشرطه ومن له عليه قود من غير إذن الامام للضرورة ومن هذا يعلم ان هؤلاء لو كانوا مضطرين لم يجب على احد بذل الطعام لهم (لا ذمي ومستامن) لعصمتها (وصبي حربي) وامرأة حربية لحرمة قتلها (قلت الاصح حل قتل الصبي والمرأة الحربيين) وكذا الخنثى والمجنون وريقهم (للاكل والله اعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم انما هي (٣٩٣) لحق الغائبين ومن ثم لم يجب فيه كفارة

وبحث البلقيني أن محله مالم يستول عليهم والاحرم لانهم صاروا أرقاء معصومين للغائبين وبحث ابن عبد السلام حرمة قتل صبي حربي مع وجود حربي بالغ وليس لو الدقتل ولده للاكل ولا للسيد قتلته قال ابن الرفعة إلا ان يكون القن ذميا كالخربي فيه نظر ظاهر (ولو وجد) مضطر (طعام غائب) ولم يجد غيره (اكل) وجوبا منه ما يسد رفقه فقط او ما يشبعه بشرطه وإن كان معسر للضرورة ولان الذم تقوم مقام الاعيان (وعرم) إذا قدر قيمته إن كان متقوما ولو لا فثله لحق الغائب وبحث البلقيني منع اكله إذا اضطر الغائب أيضا وهو يحضر عن قرب وهو متجه إن اراد بالقرب ان يكون بحيث يتمكن من زوال اضطرابه بهذا دون غيره وغيبة ولي محجور كغيبه مستقل وحضوره كحضوره وله بيع ماله حينئذ نسيت ولمعسر بلارهن للضرورة (او) وجد وهو غير نبي طعام (حاضر مضطر لم يلزمه بذله) له (إن لم يفضل عنه) بل هو اولى الخبر ابدا بنفسك اما النبي فيجب على غيره

اذن الامام اه سم ثم كتب أيضا قوله قتل مهدر نحو سر تدو حربي الخ يحتمل أن الامر كذلك وإن وجد مية غير آدمي ويحتمل تقييده بما إذا لم يجد مية غيره ويحتمل ان يفصل بين من يجوز قتله بغير إذن الامام كالخربي فيجوز قتله واكله وإن وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير إذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه اه (قول المتن وحربي) أي كامل بالذكورة والعقل والبلوغ (قوله رزان محصن) إلى قوله وليس لو الدق المغني لا لقوله وبهذا إلى المتن (قوله وزان محصن الخ) الوجه أن محله إذا لم يكن المضطر مثله اه سم (قوله من غير اذن الامام) راجع لقوله وزان محصن الخ كما هو صريح صنيع الروض والمغني وسم (قوله ومن هذا الخ) لعل الإشارة إلى جواز قتل من ذكر للاكل (قول المتن حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم اه سم اقول ويفيده بحث ابن عبد السلام الاتي (قوله فيه) أي في قتلهم (قوله وبحث البلقيني الخ) عبارة النهائية وحل ذلك كما نبهه البلقيني الخ (قوله ان محله) أي حل قتلهم (قوله وحرمة قتل صبي الخ) لما في اكله من إضاعة المال ولأن الكفر الحقيقي أبلغ من الكفر الحكي وكذا يقال في شبه الصبي اه معنى أي من النساء والمجانين والارقاء (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النهائية والا قرب خلافه اه (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لاننا لا نسلم ان حقن الدم لذلك فقط ولا لم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزوم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك اه سم (قوله مضطر) إلى قوله واما ما فضل في المغني الاقوله وهو متجه إلى وغيبة ولي وإلى قول المتن وانما يلزم في النهاية الاقوله وكأنه هو إلى أما إذا (قوله ولم يجد غيره) فيقدم مية وطعام غير الغائب على طعامه أي الغائب اه سم (قوله او ما يشبعه بشرطه) أي بان لم يخش محذورا قبل وجود غيره اه عش وقوله بان لم يخش صوابه بان يخشى الخ باسقاط لم (قوله وان كان الخ) أي المضطر (قوله اذا قدر) أي عند الاكل اه عش وفي اطلاق مفهومه توقف والا قرب تقييده بما اذا لم ينتظم بيت المال وكان المالك من الاغنياء ثم رايته ذكر في قوله اخرى ما يوافق ما قلته كاتاني (قوله قيمته) أي في ذلك الزمان والمكان اه اسنى ويأتي في الشارح مثلاً (قوله والا فثله) نعم تعين قيمة المثل بالمفاضة كاذكروه في الماء به عليه الزركشي اه معنى (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الاخير للغائب عبارة الاسنى لا تلافه ملك غيره بغير اذنه اه (قوله وله) أي الولي وقوله بيع ماله أي المحجور وقوله للضرورة أي ضرورة المضطر اه عش (قوله بل هو) أي المالك (قوله فيجب على غيره الخ) او يتصور هذا في زمن عيسى عليه السلام او الخضر على القول بجائزته ونبوته اه معنى (قوله واما ما فضل) ولو وجد مضطرين ومعه ما يكفي احدهما وتساويا في الضرورة

تقييده بما اذا لم يوجد مية غيره ويفرق بين مجرد اكله الميتة غير المحرم وبين قتله لا كله ويحتمل أن يفصل بين من يجوز قتله بغير اذن الامام كالخربي فيجوز قتله واكله وان وجد مية غير آدمي ومن لا يجوز قتله بغير اذن الامام فيمتنع فيه ذلك مع وجود ما ذكر نعم ان اذن الامام صار كمن يجوز قتله بغير اذنه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه ان محله اذا لم يكن المضطر مثله (قوله حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم (قوله الا ان يكون القن ذميا) قال لان حقن دمه انما هو لاجل حق السيد في ماله حتى لا يضيع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لاننا لا نسلم ان حقن الدم لذلك فقط والا لم يلزمه كفارة بقتله فوجوبها يدل على ان عصمته ليست مجرد حق السيد ولو صح ما قاله لزوم عدم عصمة قن الغير فيقتله ويغرم قيمته كما ياكل طعام الغير وكلامهم كالصريح في امتناع ذلك (قوله ولم يجد غيره) فتقدم مية وجدها عليه كما سيأتي في قول

(٥٠ - شرواني وابن قاسم - تاسع)

ايناره على نفسه ولو من غير طلب وأفتى القاضي

بان الميتة لا بد لاحد عليها فلا يقدم بها من هي بيده واعترض بانها كسائر المباحات فذكر اليد عليها احق بها وهو ظاهر واما ما فضل عنه أي عن سد رفقته كما نبه الزركشي فيلزمه بذله وان احتاج اليه مالا (فان آثر)

في هذه الحالة وهو من يصبر على الاضاقه على نفسه مضطرا (مسلبا) معصوما (جاز) بل سن لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطرو والذي (٣٩٤) والبهيمة وألحق بها المسلم المهدر في حرم إيثاره (أو) وجد طعام حاضر (غير مضطرومه)

والقراية والصلاح قال الشيخ عز الدين احتمل أن يتخير بينهما واحتمل أن يقسمه عليهما انتهى والثاني أوجه فان كان أحدهما أولى كوالد وقريب أو ولي الله أو أمانة مقسطا قدم الفاضل والمفضل ولو تساوى أو باو معه رغيث مثلا لو أطعمه لأحدهما عاش وما وإن قسمه بينهما عاشا نصف يوم قال الشيخ عز الدين المختار قسمته بينهما ولا يجوز التخصيص اه معني (قوله في هذه الحالة) أي حالة اضطرار نفسه (قوله والذي) لعله إذ لم يكن المؤثر أيضا ذميا اه سم (قوله والحق بهما المسلم المهدر) أي المضطرو ولهذا ثنى الضمير لأنه ملحق بالذمي والبهيمة المضطرين اه سيد عمر (قوله مضطرو) إلى قوله ويجب في المغني (قوله بهيمة الغير) بالاضافة (قوله نحو حرى الخ) كقتال في قطع الطريق (قوله ويلزمه ذبح شاته الخ) ويحل أكلها للآدمي لأنها مباحة للأكل أسنى ومعنى ونهاية (قوله لا طعام كلبه الخ) قياس ما تقدم له أن لا مالمصلحة فيه ولا مضرة محترمة (١) ذبحها له هنا والقياس أن الحكم لا يتقيد بكله بل يجب ذبح شاته لطلب غيره المحترمة وقاية لروحه اه عش (اقول) وقد يدعى دخوله في قول الشارح وكذا بهيمة الغير الخ (قوله نحو صى الخ) أي كالخنثى والمجنون وأرقائهم (قوله كما مر آنفا) أي في شرح قلت الاصح الخ (قوله فان منع المالك الخ) عبارة المغني ويجب على المضطرو أن يستأذن مالك الطعام أو وليه في أخذه فان امتنع وهو أو وليه غير مضطرو في الحال من بذله بعوض لمضطرو محترم الخ (قوله المالك) إلى قوله أو مات في المغني (قوله غير المضطرو) ويصدق المالك في دعواه الاضطرار وينبغي أن لو دلت قرينة على كذب في دعواه الاضطرار لم يصدق في ذلك اه عش (قوله ولا يلزمه) أي القهر (قوله فان قتل) أي المالك (قوله أو مات) أي المضطرو (قوله وقضية كلامهم أن للمضطرو الخ) عبارة المغني (تنبيه) قضية كلام المصنف جواز قهر الذمي للمسلم وإن قتله وليس مرادوا لذا قال الشارح إلا أن كان مسلما والمضطرو غير مسلم أي فلا يجوز له قهره ولا قتله وإن قتله فعليه ضمانه لأن الكافر لا يسلط على ميتة المسلم فالخلى أولى وقد قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا اه عبارة سم المعتمد خلاف ذلك وليس للمضطرو الذي قتل المسلم وإن فعل ضمن مر اه وعبارة السيد عمر قوله أن للمضطرو الذي قتل المسلم المانع له قال في النهاية والمعتمد خلافه اه اقول وما اعتمدته النهاية هو الذي يميل إليه القلب لأنه اللائق بحرمته ولا نظر معها للكافر وإن كان ذميا اه وعبارة عش قوله والمعتمد خلافه أي فلو خالف وقته فينبغي أن لا يقتل فيه لأن القصاص يسقط بالشبهة وهي الاضطرار بل يضمنه بدية عمد اه (قوله فبحث بعضهم) أنه يضمنه اعتمدته النهاية والمغني كما مر آنفا (قوله كالشارح) أي المحلى (قوله يرد الخ) خبر فبحث بعضهم الخ وقوله وكأنه الخ جملة اعتراضية (قوله أما أذارضى) إلى قول المتن نسيئة في المغني إلا قوله مع اتساع الوقت (قوله بضمن الخ) أي أو هبته اه معني (قوله فيلزمه قبوله الخ) ولا يلزمه أن يشترطه بأكثر من ثمن مثله كثرة لا يتعابن بها بل ينبغي أن يحتال في أخذه منه ببيع فاسد لئلا يلزمه أكثر من قيمته كان يقول له ابدله لي بعوض فيبذله بعوض ولم يقدره أو يقدره ولم يفرز له ما ياكله فيلزمه مثل ما أكله إن كان مثليا ولا في قيمته في ذلك الزمان والمكان روض مع شرحه ومعني (قوله المالك) إلى قوله ويفرق في النهاية إلا قوله وإن كان إلى أمان مع ضيق الوقت (قوله المالك) أي أو وليه اه معني

أى مالك الطعام (اطعام) أى سدر مق (مضطرو) أو اشباعه بشرطه معصوم (مسلم أو ذمي) أو مستامن وأن احتاجه مالكه ما لا للضرورة الناجزة وكذا بهيمة الغير المحترمة بخلاف نحو حرى ومر تد وزان محصن وكتب عقور ويلزمه ذبح شاته لا طعام كلبه الذى فيه منفعة ويجب اطعام نحو صى وأثره حريين اضطررا قبل الاستيلاء عليهما وبعده ولا ينافيه ما مر من حل قتلها لأنه ثم للضرورة فلا ينافى احترامهما هنا وأن كانا غير معصومين فى نفسهما كما مر آنفا (فان منع) المالك غير المضطرو بذله للمضطرو مطلقا أو الا بزيادة على ثمن مثله بما لا يتعابن بها (فله) أى المضطرو ولا يلزمه على المعتمد وأن أمن (قهره) على أخذه (وأن قتله) لا هداره بالمنع فان قتل المضطرو قتل به أو مات جوعا بسبب امتناعه لم يضمنه لأنه لم يحدث فيه فعلا وقضية كلامهم أن للمضطرو الذى قتل المسلم المانع له وعليه يفرق بين هذا وعدم حل أكله لميتة المسلم بأنه لا تقصير ثم من أكله كقول بوجه وهنا الممتع مهدر لنفسه بعصائه بالمنع فبحث بعضهم أنه

المتن ولو وجد مضطرو ميتة وطعام غيره أى الغائب الخ (قوله والذي) لعله إذ لم يكن المؤثر أيضا ذميا (قوله) لأنه لم يحدث فيه فعلا) والتلف لسبب سابق لا مدخل له فيه بخلاف ما لو حبسه ومنعه الطعام والشراب والطلب على التفصيل السابق في محله لأنه أحدث الحبس والمنع وبخلاف ما لو شمت الحبل راثة ما عنده ولم يدفع اليها منه ما يدفع الاجهاض ولا بالعوض حتى أجضت لأن التلف هنا ليس بسبب سابق بل بمدخل من ترك الدفع مر (قوله وقضية كلامهم أن للمضطرو الذى قتل المسلم الخ) المعتمد خلاف ذلك فليس للمضطرو الذى قتل المسلم فان فعل ضمن مر (قوله ايضا وقضية كلامهم الخ) في المحلى ما يصرح بخلاف هذه القضية

يضمنه وكأنه هو أو من جزمه كالشارح أخذه بما ذكر في ميتة المسلم بربما ذكرته أما أذارضى ببذله له بضمن مثله ولو بزيادة يتعابن بها فيلزمه قبوله بذلك ولا يجوز له قهره (وإنما يلزم) المالك بذل ما ذكر للمضطرو (بعوض ناجز) هو ثمن مثله ما ناو مكانا (ان

(حضر) معه (والا) يحضر معه عوض بان غاب ماله (ف) لا يلزمه بذله بجنا مع اتساع الوقت بل بعوض (نسبة) ممتدة لزمن وصوله اليه لان الضرر لا يزال بالضرر قال الاسنوي ولا وجه لوجوب البيع نسبيته بل الصواب انه يبيعه بحال غير أنه لا يطالب به الا عند اليسار اه ويرد بانه قد يطالبه به قبل وصوله لماله مع عجزه عن اثبات اعساره فيحبسه اما اذا لم يكن له مال أصلا فلا معنى لوجوب الاجل لانه لا احد لليسار يؤجل اليه ثم ان قدر العوض وأفرزه المعوض ملكه بكائنا ما كان وان كان المضطر محجورا وقدره وليه باضعاف ثمن مثله للضرورة وان لم يقدره او لم يفرزه له لزمه مثل المثل وقيمة المتقوم في ذلك الزمن والمكان أمامه ضيق الوقت عن تقدير عوض بان كان لو قدر مات فيلزمه اطعامه بجانا ويفرق بين هذا ومالو أوجر المضطر قهرا أو وهو نحو مغنى عليه أو مجنون فان له البدل بان مانع التقدير هنا قام بالمضطر لكونه عن التزام العوض أو غيبة عقله حتى أوجره

(قوله) فلا يلزمه بذله بجانا عبارة الروض مع شرحه ولا يلزمه أى مال له بذله إلا بعوض ولا أجرة لمن خلص مشرفا على الهلاك بوقوعه في ماء أو نار أو نحوهما بل يلزمه تخليصه بلا أجرة لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع الوقت لم يجب تخليصه إلا بأجرة كما ذكرنا التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلثين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب وقال الاذرعى انه الوجه والذي قاله القاضي ابو الطيب وغيره واختصر عليه الاصفوني والحجازي كلام الروضة الثاني اه زاد المغني وهو الظاهر والفرق ان في اطعام المضطر بدل مال فلا يكلف بذله بلا مقابل مطلقا بخلاف تخليص المشرف على الهلاك اه ومال اليه ع وفي سم بعد ذكر عبارة الروض مع شرحه المذكورة ما نصه به يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما ياتي امامه ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلثين وكذا مر اه (قوله) مع اتساع الوقت) اي لزمن الصيغة اه ع (قوله) ممتدة لزمن وصوله الخ) قد يقتضي صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجبول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به التزام الصحة للضرورة بعيدة اه سم اي فينبغي حمله على تقدير زمن معين يعلم عادة امتداده الى وصول المضطر الى ماله (قوله) قال الاسنوي الخ) وفاقا للمغني (قوله) انه يبيعه) اي يجوز ان يبيعه اه معنى (قوله) ثم ان قدر الخ) راجع لما في المتن والشرح جميعا عبارة الهاتمة الروض مع شرحه ولو اشتراه باكثر من ثمن مثله ولو باكثر مما يتعان به وهو قادر على قهره واخذه منه لزمه ذلك وكذا العجز عن قهره واخذه (قوله) ملكه به الخ) اي وقد وقع عقد صحيح والا لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذا لم يبدله الا باكثر من ثمن مثله ينبغي ان يحتال في اخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه اكثر من قيمته اه سم (قوله) وإن كان الخ) غاية وقوله وقدره الخ جملة حالية (قوله) وان كان المضطر محجورا الخ) او كان عاجزا عن اخذه منه وقهره اه معنى (قوله) وإن لم يقدره او لم يفرزه له لزمه الخ) قد يشكل بان من لا مال له يجب اطعامه على اغنياء المسلمين الا ان يقال صورة المسئلة هنا ان مالك الطعام ليس من الاغنياء اه ع عبارة البجيرمي محلله اي لزوم ثمن المثل ان كان المضطر غنيا فان كان فقير الامال له اصلا فيلزمه ذلك بلا بدل لانه يجب على اغنياء المسلمين اطعامه كما مرو تقدم انه يجب اطعامه على كل من قصده منهم لثلاثين كلوا اه (قوله) بجانا) وفاقا للنهاية والاسنوي وخلاف للمغني كما مر (قوله) فان له البدل) عبارة المغني لزمه البدل لانه غير متبرع بل يلزمه اطعامه ابقاء لهجته ولما فيه من التحريض على مثل ذلك فان قيل قد ياتي في المتن انه لو اطعمه ولم يذكر عوضا انه لا عوض فيكون هنا كذلك كما قاله القاضي وغيره اجيب بان هذه حالة ضرورة فرغ فيها اه (قوله) هنا) اي في مسائل ايجار المضطر وقوله واما في

(قوله) فلا يلزمه بذله بجانا الخ) عبارة الروض ولا يلزمه بذله الابعوض ولا اجرة لمن خلص مشرفا على الهلاك لضيق الوقت عن تقدير الأجرة فان اتسع لم يجب تخليصه الا بأجرة قال في شرحه كافي التي قبلها فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستلثين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب كما قاله الاذرعى وقال انه الوجه واقتضى كلام المجموع او اخر الباب انه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نقله كالاصل عن القاضي ابو الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور انه لا يلزمه البذل في تلك الابعوض بخلافه في هذه يلزمه تخليصه بلا أجرة وعلى هذا اختصر الاصفوني وشيخنا ابو عبدالله الحجازي كلام الروضة اه وبه يعلم ان الشارح حيث قيد هنا بالاتساع وقال فيما ياتي امامه ضيق الوقت الخ ماش على التسوية بين المستلثين وكذا مر (قوله) ممتدة لزمن وصوله اليه) قد يقتضي صحة هذا التاجيل مع ان هذا الاجل مجبول والقياس فساد هذا التاجيل والبيع المقترن به التزام الصحة للضرورة بعيد (قوله) ثم ان قدر العوض الخ) اي وقد وقع عقد صحيح والا لم يلزمه زيادة على القيمة كما هو ظاهر ولهذا قالوا اذا لم يبدله الا باكثر من ثمن مثله ينبغي ان يحتال في اخذه ببيع فاسد لئلا يلزمه اكثر من قيمته (قوله) وان كان المضطر محجورا وقدره وليه الخ) في الناشرى ولا يخفى ان محل لزوم العوض بذكره ما اذا لم يكن المضطر صيبا فانه ليس من اهل الالتزام لكن قال البلقيني يحتمل ان يلزم في هذه الصورة لما فيه من تحريض صاحب الطعام على بذله للمضطر ولو صيبا والا

فناسب الزامه بالبدل وأما في تلك فالمانع لم ينشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزم بشيء (ولو أطعمه ولم يذكر عوضا فلا يصح لا عوض) له

لتقصير هان صرح بالاباحة فلا عوض قطعاً قال البلقيني وكذا لو ظهرت قربنتها ولو اختلفا في ذكر العوض صدق المالك بيمينه وسرقيل الوالمة
و اول القرض ماله تعلق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطرمية) غير ادى محترم (وطعام غيره) الغائب فالمذهب انه يلزمه اكلها لانها مباحة له

بالنص الاقوى من الاجتهاد
المبيح له مال الغير بلا اذنه
اما الحاضر فان بذله ولو
بشمن مثله او بزيادة يتغابن
بها وهو معه ولو ببذل ساتر
عورته ان لم يخف هلاكاً
ينحو برد اورضى بذمتهم
تحل الميتة ولا يتغابن بها
حلت ولا يقاتله هنالو امتنع
مطلقاً (او) وجد مضطر
(محرم) او بالحرم (ميتة
وصيدا) حيا والحق به لبنه
ويضه وفيه نظر لان هذين
ليس فيهما الاتحريم واحد
كالميتة الا ان يفرق بان فيها
جزاء بخلافها (فالمذهب)
انه يلزمه (اكلها) لان في
الصيد تحريم ذبحه المقتضى
لكونه ميتة ولو جوب الجزاء
وتحريم اكله وفيها تحريم
واحد فكانت اخف نعم لو
وجد المحرم حلالاً لا يذبح
الصيد حرمت على الاوجه
وان ذبحه لان هذا محرمه
عليه وحده فهو اخف منها
لحرمتها على العموم او ميتة
ولحم صيد ذبحه محرم بخير
بيهما او صيد احيا وميتة
وطعام الغير فوجه سبعة
اصحها تعينها ايضاً ولولم يجد
محرم او من بالحرم الاصيدا
ذبحه واكله واقتدى او
ميتة اكلها ولا فدية او صيدا
وطعام الغير اكل الصيد
لان حق الله تعالى مبني على

أقرب اه وقضية التعليل بانه ليس من أهل الالتزام ان السفينة كالصبي وكذا الجنون (قوله أما الحاضر
الخ) هذا غير قول المتن السابق او غير مضطر لزمه طعام مضطر مسلم او ذمي وإن منع الخ لان ذاك في وجود
طعام الحاضر دون الميتة وهذا في وجوده ووجود الميتة ايضاً (قوله ولا يتغابن بها حلت) عبارة الروض
وكذا لو كان أى مالك الطعام حاضر او امتنع من المبيع قال في شرحه اصلاً او الا بالكثر بما يتغابن به
وجب اكل الميتة اه وقضية تعبيره بالوجوب امتناع شرائه بالعين ولا يخفى ما فيه والظاهر انه غير مراد
إذ لا محذور في الالتزام المضطر الغبن لحاجته وقضية ايضاً امتناع الغضب من المالك ومقاتلته وصرح به
الشارح (١) لكن رايه بخط شيخنا الشهاب البرلسي بما مش شرح الهجة مانصه فرع إذا طلب
المالك العوض مع الغبن كان المضطر مخيراً بين الغضب والشراء وبينها وبين الميتة ولكن الافضل الشراء
نبه عليه الجهرى اه فليتامل (قوله والحق به لبنه ويضه) الخاق في شرح الروض (قوله او صيد
او اطعام الغير اكل الصيد) على الظاهر في شرح الروض (قوله بلفظ المصدر) احتراز عن ان يكون هكذا لاه سم أى

المساحة ما لم يحضر مالك الطعام ويذله له ولو بشمن مثله كاهو ظاهر (فرع) عم الحرام الارض جاز أن يستعمل بصيغة
منه ما تمس حاجته اليه دون ما زاده ان توقع معرفة اربابه ولا صار مال بيت المال في اخذ منه لقدر ما يستحقه فيه (والاصح تحريم قطع بعضه)
اى بعض نفسه (لا كاه) بلفظ المصدر لتوقع الهلاك منه (١) قول المحشى لكن رايه بخط الخ قبل لكن يباح يسير في النسخ التي بايدنا

(قلت الاصح جوازها) لما يسد به رمقه أو لما يشبعه بشرطه لانه قطع بعض لاستيقاء كل فهو كقطع يدمنا كلة (وشرطه) أي حل القطع البعض (فقد الميتة ونحوها) كطعام الغير فتي وجد ما ياكله حرم ذلك قطعاً (وان) لا يكون في قطعه خوف اصلا (او) يكون الخوف في قطعه (أقل) منه في تركه فان كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعاً وانما جاز قطع السلعة عند تساوي الخطرين لانها لحم زائد وبقطعها يزول شينها ويحصل الشفاء وهذا تغيير وافساد للبيئة الأصلية فضيق فيه ومن ثم لو كان (٣٩٧) ما يراد قطعه نحو سلعة أو يدمنا كلة جاز هنا

حيث يجوز قطعها في حالة الاختيار بالاولى قاله البلقيني (ويحرم قطعه) أي البعض من نفسه (لغيره) ولو مضطرا لفقد استيقاء الكل هنا نعم يجب قطعه لنى (و) يحرم على مضطر قطع البعض (من معصوم) لاجل نفسه (والله اعلم) لما ذكر والمعصوم هنامن لا يجوز قتله لاكل اما غير المعصوم كحربي وممرتد ومحارب وزان محسن وتارك صلاة فيجوز قطع البعض منه

لا كله واعترض بتصريح الماوردي بحرمة ما فيه من تعذيبه ويرد بان اخف الضررين ومتى قدر على قتله حرم عليه اكله حيا

(كتاب المسابقة) على نحو الخيل ويسمى الرهان وقد تعتم مابعد هابل ظاهر كلام الازهري انها موضوعة لها فعليه العطف الآتي عطف خاص على عام من السبق بالسكون أي التقدم واما بالتحريك فهو المال الذي يوضع بين السباق كالقبض بالتحريك ما يقبض من المال (والمناضلة) على نحو السهام من فضل بمعنى غلب والاصل

بصيغة اسم الفاعل (قوله) كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغن والممتع رأسا فليحرر اه سم وقد يمنع شموله للبازل بالغن قوله الآتي فتي وجد الخ (قوله) ويحصل الشفاء أي يتوقع حصوله اه معنى (قوله) ومتى قدر الخ (خاتمة) ترك التبسط في الطعام المباح مستحب فانه ليس من أخلاق السلف هذا إذ لم تدع إليه حاجة كغري الضيف واولقات التوسعة كيوم عاشوراء ويوم العيد فيستحب ان يبسط فيها من اناخ الطعام إذ لم يقصد بذلك التفاخر والتكاثر بل تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء وطهرهم بما يشتهونه ويسن الحلو من الاطعمة وكثرة الايدى على الطعام واکرام الضيف والحديث الحسن على الاكل ويسن تقليله ويكره ذم الطعام لاصانعه قال الحلبي قال الزركشي ومحل الكراهة إذا كان الطعام لغيره فان كان له فلا لاسيا ما ورد خبثه كالبصل وتكره الزيادة على الشبع من الطعام الحلال لما فيه من الضرر ومحل في طعام نفسه اما في طعام مضيفه فتحرم إلا إذا علم رضاه كما مر في الوليمة ويسن ان ياكل من اسفل الصحفة ويكره من اعلاها ووسطها وان يحمده الله عقب الاكل فيقول الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه اه روض مع شرحه زاد المعنى ومثله في عش (تتمه) في اعطاء النفس حظها من الشهوات المباحة مذاهب ذكرها الماوردي احدها منعها وقهرها كي لا تغطي والثاني اعطاؤها تحيلا على نشاطها وبغتها الروحانياتها والثالث قال وهو الاشبه بالتوسط لان في اعطاء الكل سلاطة وفي منع الكل بلادة اه (كتاب المسابقة)

هذا الباب لم يسبق الشافعي رضي الله تعالى عنه احد إلى تصنيفه ناهية ومغنى (قوله) على نحو الخيل إلى قوله لانه يؤذى في المغنى لا اقوله وكالقبض إلى المتن وقوله وانه ساق إلى المتن وقوله لا لاية وقوله ويجاب إلى اما بقصدو إلى قوله ويؤيده في النهاية لا اقوله وكالقبض إلى المتن وقوله لما باقى إلى ويكره وقوله غير ما ذكر إلى المتن (قوله) وقد تعتم أي المسابقة ما بعدها أي المناضلة (قوله) أي لغنى كلى يصدق على ما على نحو الخيل وما على نحو السهام (قوله) عطف خاص الخ أي لنكتة آكدته (قوله) بالرمى أي بتعلمه ولو باحجار اه عش فاطلق السبب على المسبب تدبر بجيرى (قوله) بقصد التأهب الخ) سيد كر محترزه (قوله) للجهاد) ينبغى ان يكون مثله قتال البغاة وقطاع الطريق اه سيد عمر (قوله) للرجال الخ) أى غير ذوى الاعذار كما صرح به صاحب الاستقصاء في الاعراج اه معنى (قوله) المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كيبيع السلاح لهم ولا يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسياق خلافه هنا عن البلقيني اه سم (قوله) أي تحرم الخ) أي عليهما (قوله) لا بغيره) لكنه مكروه ومسايقته صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنها لتمامها لبيان الجواز كما في القليوبي اه بجيرى (قوله) او قد عصي) كذا في الاسنى والمغنى وعبرة النهاية اوقف عصي اه أى خالفنا وهو محمول على الكراهة المذكورة عش (قوله) آكد) أي من الرهان (قوله) لا لاية) يتأمل (قوله) ولانه ينفع الخ) من عطف الحكمة على الدليل عبارة المغنى والمعنى فيه ان السهم ينفع في السعة والضيق كمواضع

لا كله عطا على بعضهم عن أن يكون هكذا الا اكله (قوله) كطعام الغير) شامل للغائب والحاضر البازل ولو بالغن والممتع رأسا فليحرر (قوله) للرجال المسلمين) قال الشارح في غير هذا الشرح والوجه جوازها للذميين كيبيع السلاح لهم ولا نه (كتاب المسابقة والمناضلة)

فيهما قبل الاجماع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وصح انه صلى الله عليه وسلم فسرهما بالرمى وانه سابق بين الخيل الجيدة إلى خمسة اميال وغيرها إلى ميل (هما) أي كل منهما بقصد التأهب للجهاد (سنة) للرجال المسلمين لما ذكر دون النساء والخناثا لعدم تاهلها لها أي تحرم بمال لا بغيره على الاوجه لما يأتي في سباق عائشة ويكره كراهة شديدة لمن عرف الرمي تركه لخبر مسلم من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا او قد عصي والمناضلة آكد لاية وخبر السنن ارموا واركبوا وان ترموا خير لكم من ان تركوا ولا نه ينفع في الضيق والسعة

قال الزركشي وينبغي أن يكونا فرضي كفاية لانهما وسيلتان له اه ويجاب بانهما ليسا وسيلتين لاصله الذي هو الفرض بل لاحسان الاقدام والاصابة الذي هو كمال فاتجه، اقالوه اما بقصد مباح فباحان أو حرام كقطع طريق غرامان (ويحل أخذ عوض عليهما) لاخبار فيه ويأتي بيانه وشرط باذله لا قابله لإطلاق التصرف فيمتنع (٣٩٨) على الولي صرف شيء من مال موليه فيه لانه ليس مظنة للتعلم بخلاف تعلم صنعة أو نحو

قرآن وصح خير لاسبق اى بالفتح وقد تسكن إلا في خف أو حافر أو نصل (وتصح المناضلة على سهام) عربية وهي النبل وبجمية وهي النشاب وعلى جميع انواع القسي والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهي رماح قصار (ورماح عطف عام على خاص) ورمى باحجار بيده أو مقلاع (ومنجنيق) بفتح الميم والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكرنا كالتردد بالسيوف والرماح (على المذهب) لان كل نافع فيه في معنى السهم المنصوص عليه لحل بعوض وغيره وانما يحل الرمي الى غير الراى امارى كل لصاحبه لحرام قطعاً لانه يؤذى كثير ومحله ان لم يكن عندهما حذق يغلب على ظنهما سلامتهما والا حل اخذاً من قول المصنف في فتاويه في البيع واذا اصطاد الحماوى الحية ليرغب الناس في اعتقاد معرفته وهو حاذق في صنعه ويسلم منها في ظنه ولسعته لم يأثم ويؤخذ من كلامه هذا ايضا حل انواع اللعب الخطرة من الحذاق

الحصار بخلاف الفرس فانه لا ينفع في الضيق بل قد يضرب اه (قوله قال الزركشي الخ) أقره المغنى (قوله) وينبغي أن يكونا فرضي كفاية الخ) والامر بالمسابقة يقتضيه اه معنى (قوله وسيلتان له) اى للجهاد اه معنى (قوله لاصله) اى أصل الجهاد (قوله اما بقصد مباح الخ) محترز قوله بقصد التاهب للجهاد (قوله فباحان الخ) لان الاعمال بالنيات اه معنى (قوله غرامان) اى او مكروه ففكره وان قياساً على ما ذكر اه ع ش (قوله فيه) اى اخذ العوض (قوله بيانه) اى العوض او اخذه او حله (قوله لا قابله) اى فيجوز في القابل ان يكون سفهاً أو أما الصبي فلا يجوز العقد معه لالغاء عبارته اه ع ش (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء في صحة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع اه سم (قوله فيمتنع على الولي الخ) عبارة المغنى والروض مع شرحه وليس للولى المسابقة والمناضلة بالصبي بماله وإن استفاد بهما التعلم نعم لان كان من اولاد المرتبة وقد راقق فينبغي كما قاله الاذرعى الجواز لاسيما اذا كان قد ثبت اسمه في الديوان وكذا في السفه البالغ لم يفي به من المصلحة اه (قوله فيه) اى في تعلم المناضلة او المسابقة (قوله او نحو قرآن) اى كعلم اه نهاية (قوله وصح الخ) دليل للذين كما هو صريح صنيع المغنى وعليه فافائدة قوله لاخبار فيه ولما فصله عنه (قوله النشاب) كرامان والواحدة بهاء اه قاموس (قوله ورمى) بالجر بخطه اه معنى (قول المتن ومنجنيق) اى الرمي به اه معنى (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلاع اه سم وعبارة البجيرى قوله باحجار الباء فيه للباسه وفي يد الآلة فقوله ومنجنيق عطف على احجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المنجنيق آلة للرمى بالاحجار فتكون الباء الداخلة عليه للآلة فان عطف على يد كان مغايراً تدبر اه ولا يخفى ان اشكال سم على حاله ولا يزول بذلك لان الباء في المعطوف عليه للباسه وفي المعطوف للآلة (قوله لان كل نافع الخ) فيه إظهار في موضع الاضمار عبارة النهاية لانه في معنى السهم الخ (قوله امارى الخ) اخرج رى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة اه سم (قوله غرام الخ) وينبغي ان مثل ذلك ما جرت به العادة في زمننا من الرى بالجر يد للخيالة فيحرم لما ذكره الشارح اه ع ش (قوله ولا) ومنه البهلوان واذا مات يموت شهيداً وقوله حل اى حيث لا مال اه ع ش (قوله واسعته) عطف على اصطاد (قوله انواع اللعب الخ) ومن ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالضياع فكل ذلك يحل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياع المذكور داخل في قول الشارح امارى كل لصاحبه الخ اه سم عبارة ع ش ومن ذلك اللعب المسمى عندهم بلعب العود اه (قوله في الحديث الخ) اى في شرحه وقوله حدثوا الخ بدل من الحديث وقوله هذا دال الخ مقول القول (قوله وتردد الاذرعى الخ) عبارة النهاية والقرب جواز التقاف لانه ينفع الخ قال ع ش وظاهر التعبير بالجواز الاباحة اه وقال سم ظاهره ولو لم يال اه (قوله في الحاق التقاف الخ) التقاف يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسياتي خلافاً هنا عن البلقينى (قوله لا قابله) يفيد انه لا يشترط فيه إطلاق تصرفه ويدخل فيه السفه وقضيته صحة قبوله وعليه فينبغي ان يجيء في صحة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع (قوله عطف خاص على عام) فيه ما لا يخفى مع ان المناسب له ان لا يقتصر على يد او مقلاع (قوله امارى كل لصاحبه) اخرج رى احدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة (قوله انواع اللعب الخطرة) من ذلك ما يفعله من يسمى في عرف الناس بالبهلوان ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة

بها الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حينئذ يؤيده قول بعض أئمتنا في الحديث الصحيح حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وفي رواية فانه كانت فيهم أعاجيب هذا دل على حل سماع تلك الاعاجيب للفرجة لا للحجة اه ومنه يؤخذ حل سماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة بل وما يتيقن كذبه لكن قصد به ضرب الامثال والمواعظ وتعليم نحو الشجاعة على السنة آدميين أو حيوانات وتردد الاذرعى في الحاق التقاف بالنافع المذكور ولان كلا يحرص على اصابة صاحبه

ككتاب

ثم رجح جواز له لأنه ينفع في الحرب ومحل حيث لم يكن فيه الخصام المعروف عند أهله لحرمة اتفاقا وخرج برميته أشالته باليد ويسمى العلاج ومراماته والاكترون على حرمة بمال (لا) مسابقة بمال (على كرة صولجان) أي محجن (٣٩٩) وهو خشبة تحية الرأس (وبندق)

أي رمى به بيد أو قوس (وسباحة) وغطس بماء اعتيد الاستعانة به في الحرب وكان وجه هذا التقيد في هذا فقط أنه يتولد منه الضرر بل الموت بخلاف نحو السباحة (وشطرنج) بكسر أو فتح أوله المعجم أو المهمل (وخاتم ووقوف على رجل) وكذا أشالك على الأوجه (ومعرفة ما يده) من زوج أو فرد وكذا سائر أنواع اللعب كمسابقة بسفن أو أقدام لعدم نفع كل ذلك في الحرب أي نفعاً له وقع بقصد فيه أما بغير مال فيباح كل ذلك وقد صرح الصيمري بجواز اللعب بالخاتم وصح أنه صلواته سابق عائشة فرة سبقتة ومرة سبقها لما حملت اللحم وقال هذه بتلك (وتصح المسابقة) بعوض (على خيل) وأبل تصلح لذلك وإن لم تكن مما يسهم لها (وكذا قبل وبغل وحمافر) (الظاهر) لعموم الخف والحاظر في الخبر لكل ذلك أما بغير عوض فيصح قطعاً (لا) على بقر أي بعوض وبه يعلم جواز ركوب البقر ولا على نحو مharشة ديك

كتاب المضاربة يقال تافقه تقافاً إذا خاصمه وجالده أو قيانوس (قوله ثم رجح) إلى قوله وقد صرح في النهاية إلا قوله ومراماته وكذا في المغني إلا قوله ومحل إلى وخرج وقوله أي رمى إلى المتن وقوله وكان وجه إلى المتن (قوله وخرج) عبارة المغني وخرج بقوله ورمى بأحجار المراماة بأن يرمى كل واحد منهما الحجر على صاحبه فباطلة قطعاً وإشالة الحجر باليد ويسمى العلاج والاكترون على عدم جواز العقد عليه (قوله ومراماته) مكرر مع قوله السابق أمارى كل الخ (قول المتن على كرة) الكرة الكورة وإضافة الكرة إلى صولجان لأنها تضرب بها وهاء عوض عن لام الكلمة التي هي الواو لأن أصلها كرو وكافى المصباح بجيرى ومعنى (قوله خشبة الخ) أي يضرب بها الصبيان الكرة أه بجيرى (قوله أي رمى به الخ) عبارة المغني يرمى به إلى حفرة ونحوها وأما الرمي بالبندق على قوس فظاهر كلام الروضة في حلها أنه كذلك لكن المنقول في الحاوي الجواز قال الزركشي وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأقرب أه وفي سم بعد ذكر مثلها ما نصه والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جواز له لأنه نكايه وإى نكايه انتهى أه عبارة ع ش قوله يدا وقوس التعبير به قد يشكك بمأمر من جواز المسابقة على الرمي بالأحجار فإن الرمي بالقوس بالبندق ومن ثم قال شيخنا الزيادي وبندق يرمى به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعب به في العيد أما بندق الرصاص والطين فيصح المسابقة عليه لأن له نكايه في الحرب أشد من السهام رمى أه ويمكن حل كلام الشارح عليه بأن يقال رعى به للمحل الذي اعتيد لعبهم به فيه أه (قول المتن وخاتم) أي بأن يأخذ خاتماً يضعه في كفه ويتطله ويلقاه بظهر كفه ثم يدرجه إلى أن يصل إلى طرف أصبع من أصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الأصبع كما هو دأب أهل الشطارة أه بجيرى (قوله شباك) أي المشابكة باليد أه أسنى (قوله فيباح كل ذلك) دخل الغطس بقبده ويتجه أن جواز له حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل أه سم (قوله بعوض) أي وغيره أه معنى (قوله وأبل) إلى قول المتن وشرط المسابقة في النهاية إلا قوله وبه يعلم جواز ركوب البقر وكذا في المغني إلا قوله ووقع إلى المتن وقوله نعم إلى المتن (قوله تصلح) أي الخيل وكان الأولى التثنية (قوله فيصح الخ) الأولى التانيث (قوله وبه يعلم الخ) أي بفهم قوله بعوض (قوله نحو مharشة ديك الخ) كالكلاب أسنى ومعنى (قوله ومن فعل قوم لوط) أي الذين أهلكم الله بذنوبهم أه معنى (قوله وقد يضم) عبارة المغني قال ابن قاسم بكسر الصاد وهم من ضمها أه (قوله ومصارعته الخ) استئناف ياتي (قوله ركانة) بكسر الراء وتخفيف الكاف على شيء أي ثلاث مرات كل مرة بشاة أه بجيرى (قوله فانه كان) أي ركانة وقوله لا يصرع ببذاء المفعول وقوله حتى يسلم عطف على يريه وقوله فاسلم عطف على صرعه وقوله رد جواب الخ لما (قوله المشتعل على إيجاب الخ) أي لفظاً أه معنى (قوله

الضياح فكل ذلك محل للحاذق الذي تغلب سلامته بل الضياح المذكور داخل في قول الشارح أمارى كل صاحبه الخ (قوله ثم رجح جواز له) ظاهره ولو بمال (قوله وبندق) قال الزركشي الظاهر أن مرادهم الرمي إلى حفرة ونحوها بدليل قولهم لأن المذكورات لا تنفع في الحرب قال وأما الرمي به عن قوس فظاهر كلام الروضة وأصلها كذلك وصرح به ابن الرفعة ونفي الخلاف فيه لكن المنقول في الحاوي الجواز وقضية كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أقرب انتهى والشارح مشى على الأول حيث قال أو قوس قال شيخنا الشهاب البرلسي وأما الرمي به بالبارود فالوجه جواز له لأنه نكايه وإى نكايه أه (قوله كل ذلك) دخل العطش بقبده ويتجه أن جواز له حيث لا يظن منه الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك القيد فليتأمل (قوله وبه يعلم)

ومناطقة كباش ولو بلا عوض اتفاقاً لأنه سفه ومن فعل قوم لوط ولا على (طير وصرع) بكسر أو له وقد يضم بعوض فيهما (في الأصح) لعدم نفعهما في الحرب ومصارعته صلواته ركانة على شيء المروية في مراسيل أبي داود إنما كانت ليريه مجزؤه فانه كان لا يصرع حتى يسلم ومن ثم لما صرعه فأسلم رد عليه غنمه أما بلا عوض فيصح جزماً (والأظهر أن عقدهما) المشتعل على إيجاب وقبول أي المسابقة والمناضلة

بعوض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (لازم) كالأجرة لكن من جهة ملتزم العوض فقط ووقع في الأنوار أن الصحيح هنا

مضمون دون الفاسد ورد بان المرجح وجوب اجرة المثل في الفاسدة (لا جائز) من جهة بخلاف غيره كالحلل الا في اما بعوض فحائز جزما وعلى لزومه (فليس لاحدهما) الذي هو ملتزمه ولا للاجنبي الملتزم ايضا (فسخه) الا اذا ظهر عيب في عوض معين وقد التزم كل منهما كافي الاجرة نعم لا يجب التسليم هنا قبل المسابقة لخطر شأنه بخلاف الاجارة كذا فرق شارح وليس بالواضح ووضح منه ان ثم عوضا يقبضه حالا فلزمه الا قباض قبل الاستيفاء ولا كذلك هنا اماهما فلمها الفسخ مطلقا وكانهما انما لم ينظروا للحلل فيما اذا اتفق الملتزمان على الفسخ لانه الى الان لم يثبت له حق ولا التزام منه (ولا ترك العمل قبل شروع وبعده) من منضول مطلقا وناضل امكن ان يدرك ويبقى والاجاز له لانه ترك حق نفسه (ولا زيادة ونقص فيه) اي العمل (ولا في مال) ملتزم بالعقد وان وافقه الاخر الا ان يفسخه ويستأنفا عقدا (وشرط المسابقة) من اثنين مثلا (علم) المسافة بالذرع او المشاهدة (والموقف) الذي يجريان منه (والغاية) التي يجريان اليها هذا ان لم يغلب عرف

بعوض منهما) اي بمحلل معنى وسم (قوله هنا) اي المسابقة والمناضلة (قول المتن لا جائز) لما ذكره ليصرح بمقابل الاظهر القائل بانه كعقد الجعالة اه معنى (قوله من جهته) اي ملتزم العوض (قوله لا) اذا الخ) راجع الى المتن فقط لا الى قول الشارح ولا للاجنبي الخ ايضا (قوله وقد التزم كل منهما) اي من المتعاقدين المال وبينهما محلل اه معنى عبارة سم قوله وقد التزم الخ اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال اذا التزم كل منهما لم يصح الا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له لا ناقل قد يكون له ايضا اي لاحدهما كما يعلم مناسياتي وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه اذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الاخر لجواز العقد من جهته الا ان يقال جوازه من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قالوه في نحو شرط الرهن في القرض وعبارة شرح الروض ولمن كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه سم وبذلك تبين ان قول ع ش قوله كل منهما اي من الاجنبي واحد المتعاقدين اه سبق قلم ولعل منشأه توهم رجوع الاستثناء الى المتن والشرح جميعا وليس كذلك كما مر (قوله ووضح الخ) قد ينافي ما قبله (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وانما العوض منفعتها اه سم وقد يقال انها في قوة العوض (قوله اماهما الخ) اي المتعاقدان الملتزمان وهو محترز قول المتن لاحدهما (قوله مطلقا) اي ظهر عيب ام لا (قوله الى الان) اي قبل المسابقة وتحقق سبقه (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان يوقع صاحبه ادراكا اه قال في شرحه ولا بان شرطا إصابة خمسة من عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما الا رمتان فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه سم (قوله ويستأنفا عقدا) زاد المعنى ان وافقهما المحلل اه اي في الاستئناف لا في الفسخ فلا منافاة بينه وبين ما مر في كلام الشارح اه سيد عمر (قول المتن وشرط المسابقة) اي شروطها اه معنى (قوله من اثنين) الى قوله فان ابى في المعنى لا قوله فاغلب الى المتن وقوله وكذا الى فيتمتع وإلى قوله وإطلاق التصرف في النهاية لا قوله اي من قوله اي ولا الخ وقوله او سبقه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج إلى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة إن حصل بالمشاهدة إلا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة الموقف والغاية اه سم عبارة المعنى ﴿ تنبيه ﴾ دخل في إطلاقه الغاية صورتان الاولى ان تكون اما بتعيين الابداء والانهاء واما مسافة يتفقان عليها مزرعة ومشورة الثانية ان يعينا الابداء والانهاء ويقولوا إن اتفق السبق عندها فذاك ولا فغايتنا موضع كذا اه وهذه سالمة عن الاشكال المذكور

يتأمل (قوله بعوض منهما) اي بشرطه (قوله وقد التزم كل منهما) اي فلن ظهر العيب بعوض صاحبه الفسخ ولا يقال اذا التزم كل منهما لم يصح الا بمحلل والعوض له فلا معنى لفسخ احدهما بعيب العوض لانه ليس له لا ناقل بل قد يكون له ايضا كما يعلم مناسياتي وخرج ما لو كان الملتزم احدهما فلا معنى لفسخه اذا العوض منه فلا يتصور فسخه بعينه ولا لفسخ الاخر لجواز العقد من جهته الا ان يقال جوازه من جهته لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قالوه في نحو شرط الرهن بالعوض وعبارة شرح الروض ولمن كان العقد في حقه جائز افسخه ولو بعيب اه (قوله ان ثم عوضا) انظر ما هو ذلك العوض فان اراد العين المؤجرة فهي ليست العوض وانما العوض منفعتها (قوله اماهما) محترز احدهما (قوله من منضول مطلقا الخ) عبارة الروض فان امتنع المنضول من اتمام العمل حبس وكذا الاخر اي الناضل ان توقع صاحبه ادراكا اه قال في شرحه ولا بان شرطا إصابة خمسة من عشرين فاصاب احدهما خمسة والاخر واحد ولم يبق لكل منهما الا رمتان فلصاحب الخمسة ان يترك الباقي اه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج الى اشتراط علم الموقف والغاية مع اشتراط علم المسافة ان حصل بالمشاهدة الا ان يقال اشتراط علم المسافة صادق بكونها يقع فيها التسابق وان لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستغناء عن هذا الاشتراط باشتراط معرفة

في نظيره (و تساويهما فيهما) فالو شرط تقدم أحدهما فيهما أو في أحدهما المنتفع لان القصد معرفة الاسبق وهو لا يحصل مع ذلك ويجوز أن يعينا غاية ان اتفق سبق عندهما أو لا غاية أخرى عيناها بعدهما لان يتفقا على انه ان وقع سبق في نحو وسط الميدان وقفا عن الغاية لان السابق قد يسبق ولأن المال لمن سبق بلا غاية (و تعين) الراكيين كالرايين بأشارة لا وصف (الفرسين) مثلاً بأشارة أو وصف سلم لان القصد امتحان سيرهما (ولذا) يتعينان أن عينا بالعين وكذا الركبان والرايين كما يأتي فيمتنع (٤٠١) ابدال احدهما فان مات أو عي أو قطعت

يده مثلاً ابدال الموصوف
وانفسخ في المعين نعم في
موت الراكب يقوم وارثه
ولو بنائبه مقامه فان ابى
استاجر عليه الحاكم وظاهر
أن محله ان كان مورثه لا
يجوز له الفسخ لكونه
ملتزم ما ويفرق بين الراكب
والراي بان القصد جودة
هذا فلم يبق غيره مقامه
ومركوب ذاك فقام غيره
مقامه وعند نحو مرض
أحدهما ينتظر ان رجى أى
والا جاز الفسخ الا في
الراكب فيبدل فيما يظهر
(وامكان) قطعهما المسافة
(وسبق كل واحد) منهما
لاعلى ندور وكذا في
الرايين فان ضعف أحدهما
بحيث يقطع بتخلفه أو يندر
سبقه لم يحز لانه عبت لكن
نقل عن الامام فيه تفصيلا
واستحسانه وهو الجواز
أن أخرجه من يقطع بتخلفه
او سبقه لانه حينئذ مسابقة
بلامال فان أخرجهما معا
ولا محل واحد هما يقطع
بسببه فالسابق كالمحل لانه
لا يغرم شيئا وشرط المال
من جهته لغو وعلم من هذا

(قوله في نظيره) أى في المناضلة (قوله لان القصد معرفة الاسبق الخ) عبارة المغنى والنهاية لان المقصود معرفة فروسية الفارسين وجودة جرى الدابة وهو لا يعرف مع تفاوت المسافة لاحتمال أن يكون السابق اقرب المسافة لالحذق الفارس ولا لفرادة الدابة اه (قوله في نحو وسط الميدان) بسكون السين (قوله قد يسبق) ببناء المفعول (قوله بلا غاية) اى بلا تعينها اه معنى (قوله ابدال احدهما) عبارة المغنى ابدالهما ولا احدهما لاختلاف الغرض اه (قوله نعم في موت الراكب الخ) اى دون موت الراي ع ش وسم (قوله لكونه ملتزما) راجع للني (قوله ومركوب الخ) عطف على قوله هذا (قوله وعند نحو مرض احدهما) اى الراكب والراي (قوله فيما يظهر) راجع الى قوله اى والا الخ (قوله وامكان قطعهما المسافة) فيعتبر كونها بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتعب والا فالعقد باطل اسنى ومعنى (قوله ان أخرجه) اى المال (قوله لانه حينئذ مسابقة بلامال) يتأمل في الاول اه سم وعلل الروض والنهاية الاول بانه كالباذل جعلاه اى في نحو قوله لغيره ارم كذا فلك هذا المال اسنى (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط امكان سبق كل واحد سم وع ش (قوله وعلم) الى قوله ومنه يؤخذ في المغنى (قوله من هذا) اى اشتراط امكان السابق (قوله ومنه يؤخذ الخ) عبارة النهاية واخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون احد ابوى البغل حمارا اه (قوله ان الكلام الخ) فيه تصريح بانه قد لا يكون احدا بويه حمارا سم على حج اى وهو خلاف المعروف اه ع ش (قوله بروية المعين) الى قوله او ان سبقه في المغنى الا قوله واستحق الى وركوبهما (قوله بروية المئين الخ) عبارة النهاية جنسا وقدر اوصفة ويجوز كونه عينا ودنيا حال او مؤجلا او بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته او في الذمة وصف اه زاد المغنى فلا يصح عقد بغير مال كسكاب وان كان لاحدهما على الآخر مال في ذمته وجعلاه عرضا جاز بناء على جواز الاعتياض عنه وهو الراجح اه (قوله فان جهل) كسب غير موصوف اه معنى (قوله وركوبهما الخ) وقوله واجتناب وقوله واسلامهما الخ وقوله واطلاق التصرف كل منها عطف على قوله علم المسافة (قوله لهما) اى للدابتين اه سيد عمر (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم عن الشارح في غير هذا الشرح خلافة اه سم عبارة الاسنى قال البلقيني والارجح اعتبار اسلام المتعاقدين ولم يذكره انتهى وفيه وقفة انتهى وعبارة ع ش تقدم انها للاستعانة على الجهاد مندوبة فان قصد بها مباح فهي مباحة وعليه فيبغى تحتها اذا جرت بين المسلم والكافر ليقوى به على امر مباح او مكروه من ذلك ان يقصد المسلم التعلم من الكافر لشدة حذقه فيه اه (قوله كما مر) اى في شرح ويحل اخذ عوض عليهما (قول المتن ويجوز شرط المال) اى أخرجه

الموقف والغاية (قوله ويتعينان الخ) عبارة شرح الروض فعلم أن المراكز بين يتعينان بالتميين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله نعم في موت الراكب يقوم وارثه الخ) بخلاف الراي (قوله لانه حينئذ مسابقة بلامال) يتأمل في الاول (قوله وشرط المال من جهته لغو) فعنده لا يشترط امكان سبق كل واحد (قوله ومنه يؤخذ ان الكلام في بغل احدا بويه حمار) فيه تصريح بانه قد لا يكون احدا بويه حمارا (قوله كما بحثه البلقيني) تقدم في الهامش عن الشارح في غير هذا الشرح خلافة (قوله واطلاق التصرف الخ) تقدم هذا في شرح قوله ويحل اخذ عوض عليهما

(٥١) - شرواني وابن قاسم - تاسع) اشتراط اتحاد الجنس لالا النوع وان تباعد النوعان إن وجد الامكان المذكور نعم يجوز بين بغل وحمار لتقاربهما ومنه يؤخذ ان الكلام في بغل احدا بويه حمار (والعلم بالمال المشروط) بروية المعين ووصف الملتزم في الذمة كما مر في الثمن فان جهل فسد واستحق السابق أجرة المثل وركوبهما لم يفسد وشرط اخرجهما بانفسهما فسد واجتناب شرط مفسد كاطعام السابق لاصحاه أو ان سبقه لا يساقفه إلى شهر واسلامهما كما بحثه البلقيني لان مبيحه غرض الجهاد واطلاق التصرف في خراج المال فقط كما مر لان الآخر اما أخذ أو غير غارم (ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منكأ فله في بيت المال)

كذا هذا خاص بالامام (أو) فله (على كذا) هذا عام فيهما خلا فالنزع تخصيص هذا بغير الامام لما في ذلك من الحث على الفروسية وبذل مال في قربه ومنه يؤخذ نذب ذلك (و) يجوز شرطه من أحدهما فيقول ان سبقتي فلك على كذا أو سبقتك فلا شيء (ل) (عليك) اذ لا قرار (فان شرط ان من سبق منهما فله على الآخر كذا لم يصح) لتردد كل بين أن يغرم أو يغرم وهو القمار المحرم (الابحلال) يكافهما في المركوب وغيره (فرسه) مثلا المعين (كفاء) (٤٠٢) بتبليث أوله أي مسار (لفرسهما) ان سبق أخذ مالهما وإن سبق لم يغرم شيئا وكانه

حذف هذا من أصله للعلم به من لفظ المحلل فحينئذ يصح للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين وهو لا يؤمن أن يسبق فليس بقمار ومن أدخل فرسا بين فرسين وقد آمن ان يسبق فهو قمار فاذا كان قمارا عند الامن من سبق فرس المحلل فعند عدم المحلل أولى وقوله فيه بين فرسين للغالب فيجوز كونه يجنب احدهما لإن رضيا ولا تعين التوسط ويكتفى بحلل واحد بين أكثر من فرسين فالثنية في المتن على طبق الخبر وسعى محلا لانه أحل العوض منهما اما اذ لم يكافيه فرسه فرسيهما فلا يصح نظير مامر (فان سبقهما أخذ المالمين) سواء أجا أمعا أو مرتبا (وان سبقاه و جا أمعا) ولم يسبق أحد (فلا شيء) لا أحد وإن جاء مع أحدهما) وتأخر الآخر (فمال هذا) الذي جاء معه (لنفسه) لانه لم يسبق (ومال المتأخر للحلل والذي معه) لانهما سبقاه

في المسابقة وقوله من غيرهما أي المتسابقين اه معنى (قوله كذا) الى قوله وكان في النهاية الاقوله خلافا الى لما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح كاقاله البلقيني اه معنى (قوله لمن زعم الخ) وافقه المعنى (قوله لما في ذلك الخ) أي ولو ناصح ذلك الشرط لما فيه من التحريض على تعلم الفروسية اه معنى (قوله نذب ذلك) أي بذل المال اه عش (قوله ويجوز) الى قوله وكأنه في المعنى الاقوله يكافهما الى المتن (قول المتن وسبقتك الخ) الاولى وان سبقتك الخ (قوله اذ لا قرار) بكسر القاف اه عش (قول المتن فان شرط) أي شرطي في عقد المسابقة وقوله لم يصح أي هذا الشرط اه معنى (قوله يكافهما في الركوب الخ) لعل المراد في الحذف فيه (قوله وغيره) أي كالرمي حلي ومساواتهما في الموقف والغاية اه معنى (قوله مثلا) أي فكل ما نصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله المعين) فيشترط ان يكون فرسه معينا عند العقد كفرسهما اه معنى (قوله ان سبق اخذ مالهما وان سبق لم يغرم) أي لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلي زاد المعنى فان شرط ان لا ياخذ لم يجز اه (قوله من لفظ المحلل) أي وقول المصنف فان سبقهما أخذ المالمين (قوله فحينئذ) الى قوله ولو كانوا عشرة في النهاية الاقوله واعتمد البلقيني الاول (قوله فحينئذ) أي حين اذ وجد المحلل (قوله للخبر الخ) ولخروجه بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من أدخل فرسا الخ) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقدم ان يسبقهما فهو قمار وان لم يامن ان يسبقهما فليس بقمار وجه الدلالة انه اذا علم ان الثالث لا يسبق يكون قمارا فاذ لم يكن معهما الثالث فالى بان يكون قمارا انتهت اه سم (قوله وهو لا يؤمن الخ) وفي النهاية لا يامن الخ بالهزم بدل الواو قال الرشدي قوله وهو لا يامن ان يسبق هو ببناء يامن للفاعل وبناء يسبق للمفعول عكس ما ساقى في قوله وقد امن ان يسبق فانه ببناء امن للمفعول وبناء يسبق للفاعل ليطابق الرواية الاخرى وبه يتم الدليل فليتأمل اه اقول ما ذكره في الاول ليس بمتمتين من حيث المعنى والاستدلال (قوله وقوله اه صلى الله عليه وسلم فيه) أي الخبر (قوله ويكتفى بحلل واحد الخ) الى المتن في المعنى الاقوله فالثنية في المتن على طبق الخبر (قوله أحل العوض الخ) عبارة المعنى بكسر اللام من حلل المتعجم حله حلالا لانه يحلل العقد ويخرجه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اما اذا لم يكافيه الخ) عبارة الاسنى فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسيهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز اه (قوله نظير مامر) أي في شرح وامكان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في المعنى الاقوله اثنتين الى ثلاثة وقوله وقيل الى وآتروا ما نبه عليه (قول المتن وان تسابق ثلاثة فصاعدا) أي وبأخذ المال غيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاولى من اجنى (قوله والاصح في الروضة كالشرحين الصحة) وهو المعتمد نهاية ومعنى ومنهج (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا يجتهدان لا يكون ثالثا مثلا اه

(قوله للخبر الصحيح من أدخل فرسا بين فرسين) عبارة شرح الروض والخبر من أدخل فرسا بين فرسين وقد امن ان يسبقهما فهو قمار وان لم يامن ان يسبقهما فليس بقمار رواه ابو داود وغيره وصح الحاكم اسناده وجه الدلالة انه اذا علم الثالث انه لا يسبق يكون قمارا فاذ لم يكن معهما الثالث فالى بان يكون قمارا فان لم يكن فرسه مكافئا لفرسيهما بان كان ضعيفا يقطع بتخلفه او فارها يقطع بتقدمه لم يجز لوجود صورة القمار لانه كالمعذوم اه اي وهذا ما اشار اليه بقوله في الخبر وقد امن الخ (قوله فسد) فيه وقفة في الثانية لان كلا

(وقيل للحلل فقط) بناء على انه محلل لنفسه فقط والاصح انه محلل لنفسه وغيره (وان جاء احدهما ثم المحلل ثم الآخر) أو سبقاه و جا أمر تبين أو سبقه احدهما وجاء مع المتأخر (فمال الآخر للاول في الاصح) لسبقه لهما فعلم من كلامه حكم جميع الصور الثمانية التي ذكرها ان يسبقهما وهما معا أو مرتبا أو يسبقاه وهما معا أو مرتبا أو يتوسطهما أو يصاحب اولهما او ثانيهما أو ياتي الثلاثة معا (وان تسابق ثلاثة فصاعدا وشرط) من رابع (لثاني) عليه (مثل الاول فسد) العقد لان كلا يجتهد في السابق لو وثقه بالمال سبق أو سبق والاصح في الروضة كالشرحين الصحة لان كلا يجتهدان يكون أول أو ثاني ليفوز بالعوض ومن ثم لو كانا اثنين فقط

وشرط للثاني مثل الاول او ثلاثة وشرط للثاني اكثر من الاول فسدوا اعتمدوا باليقيني الاول (و) اذا شرط للثاني (دونه) اى الاول (يجوز فى الاصح) لان كلا يجتهدان يكون اولاً ليفوز بالاكثرو لو كانوا عشرة وشرط لكل واحد (٤٠٣) سوى الاخير مثل اودون من قبله

جاز على ما فى الروضة (وسبق ابل) وكل ذى خف كفيل عند اطلاق العقد (بكشف) أو بعضه عند الغاية عبارة الروضة كالشافعى والجمهور بكتبه وهو بفتح الفوقية أشهر من كسرهما بجمع الكتفين بين اصل الظهر والعنق ويسمى بالكاهل قيل مال العبارتين واحد وآثر المتن الكتف لانه أشهر وذلك لانها ترفع اعناقها فى العدو والفيل لاعتق له فتعذر اعتباره (وخيل) وكل ذى حافر (بعنق) أو بعضه عند الغاية لانها لا ترفعه ومن ثم لو رفعت اعتبر فيها الكتف كما بحثه البلقيني وصرح به جمع متقدمون ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول او الاقصر بتقدمه باكثر من قدر الزائد وهذا فى سبق الاطول واضح واما فى سبق الاقصر فهو محتمل والذي يتجه انه يكفى ان يجاوز عنقه بعض زيادة الاطول لا كلها (وقبل) سبق (بالقوائم) فيهما أى الابل والخيل لان العدو بها والعبرة بالسبق عند الغاية لا قبلها ولو عثر أو ساخت قوائمه

سم (قوله الاول) أى ما فى المتن من الفساد (قوله للثاني) أى منهم اه معنى (قوله أى الاول) أى أقل منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان يشترط له دون ما شرط لمن قبله فى الاصح اه معنى وشرح المنهج (قوله جاز) اى فى الاصح اه معنى (قوله على ما فى الروضة) تقدم عن النهاية والمعنى والمنهج اعتماده (قوله وكل ذى خف) إلى قوله ويشترط للمناضلة فى النهاية لا قوله وقيل إلى واثر (قوله) عند اطلاق العقد اى كفاى الروضة فان شرطاً فى السابق اقدام معلومة فلا يحصل السابق بما دونها معنى ونهاية (قوله اعتباره) اى العنق (قول المتن وخيل بعنق) لم اعتبروا العنق دون الراس اه سم (قوله ولو اختلف دون عنقها الخ) بتأمل هذا يعلم ان المتبر فى تساويها فى الموقف تساوى قوائمه المقدمة اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم احدهما عنقاً فهو السابق وان تقدم الاخر نظراً فان تقدم بقدر زيادة الخلفة فمادونها فليس بسابق وان تقدم باكثر فسابق انتهت وبتأملها يعلم ما فى صنيعه اه سيد عمر (قوله بعض زيادة الاطول لا كلها) فضيته انه لا بد من تقدم صاحب الاقصر بقدر من الزائد ويجوز ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان يجاوز قدر عنقه من عنق الاطول فتزاد بجزم من عنقه على قدر من عنق الاطول عدسابقا اه عرش (قول المتن وقيل بالقوائم الخ) فى الزركشى عن البسيط ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى فى الابتداء ما هو معتبر قطعاً وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما وقد يقال ما المانع ان المتبر فى الابتداء ما هو معتبر فى الانتهاء اه سم (قوله اى الابل والخيل) اى ونحوهما اه معنى (قوله والعبرة) الى قوله ولو عثر مكرر مع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق احدهما فى وسط الميدان والاخر فى اخره فهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) اى احد المراكبين اه معنى وينبغى تصديق صاحب الفرس العاشر فى ذلك عرش (قوله أو ساخت) اى غاصت اه عرش (قوله أو وقف لمرض) عبارة النهاية أو وقف بعد جريه لمرض ونحوه فتقدم الاخر لم يكن سابقاً أو بلا علة فسبوق لان وقف قبل ان يجزى اه زاد المعنى ويسن جعل قصة فى الغاية باخذها السابق ليظهر سبقه اه (قول المتن ويشترط للمناضلة الخ) فصوره عقداه ان يعقد على رضى عشرين مثلاً فنفضل منها باصابة خمس مثلاً فله العوض اه سم (قوله أو العدد المشروط الخ) اى كخمسة اه معنى (قوله من عدد معلوم) إلى قوله فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذى هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصاب الاخر فى ذلك العدد كان رضى احدهما عشرة فاصاب منها الخمسة الاولى ثم رضى الاخر العشرة فاصاب منها الخمسة الثانية بل المراد ان يصيب احدهما ذلك العدد من القدر المرمى دون

يجتهدان لا يكون ثالثاً مثلاً (قوله بعنق) لم اعتبروا العنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عنقها فسبق الاطول او الاقصر الخ) بتأمل هذا يعلم ان المتبر فى تساويها فى الموقف تساوى قوائمه المقدمة (قوله) وقيل بالقوائم (فى الزركشى عن البسيط) ان الامام خص الخلاف باخر الميدان وان التساوى فى الابتداء يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن متجه إذا كانا ميدان اعناقهما اه وقد يقال ما المانع ان المتبر فى الابتداء ما هو معتبر فى الانتهاء (قوله ويشترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناضلة بيان بادى ومعوذ رضى واصابة وقد عرّض وارفعاه ان لم يغب عرف لا مبادرة الخ اه فصوره عقد المناضلة ان يعقد على رضى عشرين مثلاً فنفضل منها باصابة خمس مثلاً فله العوض (قوله) وهى ان يبدى احدهما باصابة العدد المشروط اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل مع استوائها فى العدد المرمى والياس من استوائها فى الاصابة فلو شرط الخ المفهوم من هذا التقرير الذى هو نص كلامهم انه ليس المراد بسبق احدهما باصابة العدد المشروط ان يصيبه قبل الاخر وان اصابه الاخر فى ذلك العدد كان رضى احدهما عشرة فاصاب منها

بالأرض أو وقف لمرض فتقدم الآخر لم يكن سابقاً (ويشترط للمناضلة) أى فيها (بيان أن الرضى مبادرة وهى أن ان يبدى) بضم الدال أى يسبق (أحدهما باصابة) الواحد أو (العدد المشروط) اصابته من عدد معلوم كعشرين من كل

مع استوائهما في العدد المرمى
أو الياس من استوائهما
في الإصابة فلو شرط أن من
سبق لخسة من عشرين
فله كذا فرمى كل عشرين
أو عشرة وتميز أحدهما
بإصابة الخسة فهو الناضل
ولاً فلا فإن أصاب
أحدهما خمسة من عشرين
والآخر أربعة من تسعة
عشر تمهما لجواز أن يصيب
في الباقي أو ثلاثة فلا يلبسه
من الاستواء في الإصابة
مع استوائهما في رمى
عشرين (أو محاطة) تشديد
الطاء (وهي أن تقابل
أصابتها) من عدم معلوم
كعشرين من كل (ويطرح
المشترك) بينهما من
الإصابات (فنزاد) منهما
بواحد أو (بعدد كذا)
كخمس (فناضل) للآخر
والمعتمد في أصل الروضة
والشرح الصغير أنه لا
يشترط لصحة العقديان
ما ذكر بل يكفي إطلاقه
ويحمل على المبادرة وأن
جهلاها لأنها الغالب

الآخر كان يرى أحدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال أو بعضه كعشرة فيه ويصيب
في خمسة منه ثم يرى الآخر ما رماه الأول من العشرين أو العشرة فلا يصيب خمسة منها بخلاف ما لو أصابها وان
كانت هي الخسة الأخيرة من العدد المرمى وكان إصابة الأول في الخسة الأولى منه فتأمل فانه ربما يتوهم
خلافه من لفظ المبادرة والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) أي الذي رماه صاحبه
للاعداد المشروط رمية بدليل قوله الاتي أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة اه سم
(قوله أو الياس الخ) عطف على استوائهما الخ (قوله ولو شرط الخ) هذا التمثيل صريح كما ترى في أنه
مع كون المشروط السابق بخسة لورمى كل عشرة وتميز أحدهما بإصابة الخسة منها فهو الناضل وأن
أمكن الآخر إصابة الخسة لورميا العشرة الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية
الأخرى أنه المفهوم من هذا الكلام اه سم (قوله أو عشرة الخ) قضية هذا أن الثاني لو رمى من
العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الأول وأزلم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك
برسئ اه سم (قوله وإلا فلا) أي وإن أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل منهما اه معنى وقوله فإن
أصاب أحدهما خمسة من عشرين الخ ولعل الخامة من الإصابات إنما حصلت عند تمام العشرين وإلا فلا
حصلت قبل فهو ناضل لأنه صدق عليه أنه بدر إصابة العدد المشروط مع استوائهما في العدد المرمى فتأمل
اه رشيدى وهذا يخالف ما مرع سم أولاً في القولة الطويلة (قول المأمّن أو محاطة) أي بيان أن الرمي
في المناضلة محاطة اه معنى (قوله بتشديد الطاء) إلى قوله ويشترط في المغنى (قوله كعشرين من كل)
أي كان بقية ولا كل من رمى عشرين مثلاً اه معنى (قوله ففاضل الآخر) فيستحق المال المشروط في
العقد ولو أصاب أحدهما من العشرين خمسة ولم يصب الآخر شيئاً فهل يقال الأول ناضل أو لأن قيل نعم
انتقض حد المحاطة لأنه لا تقابل ولا طرح وأن قيل لا احتيج إلى نقل وقضية كلامه أنهم الوشرط الناضل
بواحدة وطرح المشترك أنه لا يكون من صورة المحاطة لأن الواحد ليس بعدد وليس مراداه معنى (قوله
بيان ما ذكر) أي من كون الرمي مبادرة أو محاطة مغنى وعش (قوله ويجعل على المباررة) كان
يقول تناضلت معك على أن يرمى كل من عشرين ومن أصاب في خمسة منها فهو ناضل فإن هذه الصيغة محتملة
لأن يكون معناها أن من أصاب في خمسة قبل الآخر أو زيادة على الآخر فتحمل على المبادرة اه بجري رمى

الخسة الأولى ثم رمى الآخر العشرة فأصاب منها الخسة الثانية بل المراد أن يصيب أحدهما ذلك العدد من
القدر المرمى دون الآخر كان يرمى أحدهما قد راسوا كان القدر المعلوم كالعشرين في المثال أو بعضه
كعشرة فيه ويصيب في خمسة منه ثم يرمى الآخر ما رماه الأول من العشرين أو العشرة فلا يصيب خمسة منها
بخلاف ما لو أصابها وان كانت هي الخسة الأخيرة من العدد المرمى وكان إصابة الأول في الخسة الأولى منه
فتأمل فانه ربما يتوهم خلافه من لفظ المبادرة والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المرمى) أي الذي
رماه صاحبه لا العدد المشروط رمية بدليل قوله الاتي أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة
وغيرهما (قوله فلو شرط) هذا التمثيل صريح كما ترى في أنه مع كون المشروط بخسة من عشرين
لورمى كل عشرة وتميز أحدهما بإصابة الخسة منها فهو الناضل وأن أمكن الآخر إصابة الخسة لورميا العشرة
الباقية من العشرين فتأمل يظهر لك صحة ما قلناه في الحاشية الأخرى أنه المفهوم من هذا الكلام (قوله أو
عشرة) قضية هذا أن الثاني لو رمى في العشرة ستة فلم يصب فيها شيئا قضينا الأول وأن لم يستوف الثاني باقي
العشرة ولا مانع من التزام ذلك بر (قوله مع استوائهما في رمى عشرين) أي على ذلك التقدير (قوله وهي
أن تقابل أصابتها الخ) قاله الزركشى وأورد بعضهم هنا أسئلة الأول لو أصاب أحدهما من العشرين
خمساً ولم يصب الآخر شيئاً فهل ينضّل مع أنه لا مقابلة ولا طرح لعدم الاشتراك أن قيل نعم انتقض حد
المحاطة الثاني لو أصاب الآخر واحد فهل يكون بالاول لأن الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعدد طرح
المشترك فنضّل شيء من غير تعيين هل يجوز ويكون محاطة اه ومنشأ هذه الأسئلة أنه اعتبر في المحاط

ويفرق بين هذا وما يأتي قريبا من الجهل بهذا نادر جدا فلم ينفذ اليه (و) يشترط المناخلة بناء على خلاف المعتمد المذكور (بيان عدد نوب الرمي) في كل من المحاطة والمبادرة لضبط العمل إذ هذا وما بعده هنا كالميدان في المسابقة (٤٠٥) وذلك كاربعة نوب كل نوبة خمسة أسهم

وكسهم سهم أو اثنين اثنين ويجوز شرط تقدم واحد بجميع سهامه فان اطلقا حل على سهم سهم كاقالاه وبه يعلم ضعف ما في المثنى كما تقرر اما بيان عدد ما يرميه كل فهو شرط مطلقا (و) بيان عدد (الاصابة) كخمسة من عشرين لان الاستحقاق بها وبها يتبين حذق الرامي وقضية المثنى انهما لو قالوا نرمي عشرة فن أصاب أكثر من صاحبه ففاضل لم يصح لكن جزم الاذرى بخلافه فعليه لا يشترط بيان هذا كالذى قبله ويشترط امكانها فان ندر عشرة أو تسعة من عشرة وكشدة صغر الغرض أو بعده فوق مائتين وخمسين ذراعا أي بذراع اليد المعتدلة كما هو ظاهر من قياس نظائره ثم زابت شارحا صرح به لم يصح والتحديد بذلك إنما يأتي على عرف السلف واما الان فقد اتفقت القسي

(قوله ويفرق بين هذا) أي حيث يفتقر الجهل فيه وما يأتي قريبا أي في مسافة الرمي أنه لا يفتقر فيه (قوله المذكور) أي خلاف المعتمد (قوله في كل مرة من المحاطة) إلى قوله كاقالاه في النهاية لإلا قوله وما بعده وإلى قول المثنى والاطهر في المعنى إلا قوله ذلك وقوله والتحديد إلى أوتيقن وقوله علم الموقف والغاية وقوله ثم إن عرفاها إلى ويصح (قوله إذ هذا) أي عدد النوب (قوله وما بعده) أي عدد الاصابة وما ذكر بعده في المثنى والشرح ويحتمل أنه أدخل فيه عدد الرمي أيضا (قوله وذلك) أي عدد النوب (قوله وكسهم) أي خلافا لما يوهمه تعبيره بالعدد اه معنى (قوله فان اطلقا) أي عن بيان عدد النوب (قوله كاقالاه) وظاهره ان بيان عدد نوب الرمي مستحب وبه صرح الماوردي اه معنى (قوله ضعف ما في المثنى) أي من اشتراط بيان نوب الرمي (قوله كما تقرر) أي في قوله بناء على خلاف المعتمد المذكور (قوله فهو شرط) أي إلا إذا توافقا على رمية واحدة وشرط المال لصيبيها فيصح في الاصح معنى وروى مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان هناك عرف غالب في ذلك أم لا اه اسنى (قوله وبيان عدد الاصابة) إلى قول المثنى والاطهر في النهاية لإلا قوله وقضية المثنى إلى ويشترط وقوله ثم رايت شارحا صرح به (قوله لكن جزم الاذرى الخ) وهو الظاهر اه معنى (قوله بخلافه) أي بالاحص (قول ويشترط إمكانها الخ) أي عدم ندرتها اه سم عبارة ع ش أي إمكانها قريبا ليصح التفرع بقوله فان ندر الخ اه وعبارة المعنى والروض مع شرحه ويشترط إمكان الاصابة والخطافية سد العقدان امتعت الاصابة عادة لصغر الغرض أو بعد المسافة أو كثرة الاصابة المشروطة كثرة متواليه أو ندرت كاصابة تسعة من عشرة أو تيقنت كاصابة حاذق واحد من مائة اه (قوله فان ندر الخ) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الاتى أو تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت واما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كالا يخفى اه سم ويجوز ارجاع الضمير إلى عدد الاصابة بلا تعسف (قوله من عشرة) من فيه ابتدائية بالنسبة إلى العشرة وتبعية بالنسبة إلى التسعة (قوله والتحديد بذلك) يعني بمائتين وخمسين ذراعا عبارة المعنى والروض وقدر الاصحاب المسافة التي يقرب توقع الاصابة فيها بمائتين وخمسين ذراعا وما يندرج فيها بما بينهما اه (قوله فكذلك الخ) عبارة النهاية فالوجه عدم الصحة كالجزم به ان المقرئ اه (قوله والاستواء فيه) عطف على اتحاد جنس الخ عبارة المعنى ويشترط ايضا تساوى المتناضلين في الموقف اه (قوله وبيان علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة الروض مع شرحه ويستحب نصب غرضين متقابلين يرمون من عند احدهما الى الآخر ثم بالعكس بان ياتون الى الآخر وبلقطة نوب السهام ويرمون الى الاول لانهم بذلك لا يحتاجون الى الذهاب والاياب ولا تطول المدة ايضا اه (قول المثنى ومسافة الرمي) صريح في ان بيان موقف الغاية لا يكفي في بيان علم المسافة وهو متجمله لا يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة لعدم مشاهدتها وتقديرها اه سم (قوله والا) أي وان كان هناك عادة أو لم يقصد ا غرضا (قوله وينزل) أي المطلق عن بيان المسافة (قوله

اشتراكهما في الاصابة وأن ينضل لاحدهما وان ناضله عدد او يكون معينا فاعتبار الاشتراك افاده قولهم ان تقابل اصابتاهم ويطرح المشترك واعتبار كون الفاضل عددا افاده قولهم بعدد كذا إلا ان في كون الواحد يسمى عددا خلافا (قوله ويشترط امكانها) أي عدم ندرتها (قوله فان ندر) المتبادر من المعنى ان يكون فاعل ندر وقوله الاتى أو تيقن ضمير الاصابة فكان ينبغي التأنيت واما كونه ضمير الامكان فيلزمه غاية التعسف كالا يخفى (قوله وبيان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله ومسافة الرمي) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو متجه لا يتصور علمهما بمشاهدتهما مع الجهل بالمسافة

الأوجه لانه عبت ويشترط اتحاد جنس ما يرمى به لا كسهم مع مزارق والعلم بالمشرط وتقارب المتناضلين في الحذق وتعيينها كالموقف والاستواء فيه (و) بيان علم الموقف والغاية (و) مسافة الرمي بالذرع أو المشاهدة حيث لا عادة وقصد اغراضا لا يحتاج لبيان ذلك وينزل على عادة الرماة الغالبة ثم ان عرفاها والاشتراط بيانها ويصح رجوع قوله الاتى الآن يعقد الى آخره لهذا أيضا فحينئذ لا اعتراض عليه

ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعد همار مبا ولم يقصد اغراضا صح ان استوى السهمان خفة وزرانة والقوسان شدة قولنا (وقدر الغرض) الرمي اليه من نحو خشب أو قرطاس أو دائرة (طولا وعرضا) وسمكا وارتفاعا من الارض لاختلاف الغرض بذلك (الا ان يعقد بموضع فيه غرض معلوم فيحمل) العقد (المطلق) عن بيان غرض (عليه) أى الغرض المعتاد نظير مامر في المسافة وبينان أيضا موضع الاصابة أهو الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم الدارة (٦٠٦) في الشن أم الخاتم في الدارة ان قلنا بصحة شرطه (وليئنا) ندبا (صفة الرمي) المتعلقة باصابة

ولو تناضلا الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا هـ سم (قوله ان استوى السهمان الخ) قضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغراضا هـ سم وكلام الاسنى والمغنى كالصريح في عدم الاشتراط وتقدم منه في المسابقة ان الثانى يكفى في الاول (قول المتن وقدر الغرض) والغرض بفتح الغين المعجمة والراء المهملة ما يرمى اليه من خشب أو جلد أو قرطاس والهدف ما يرفع من حائط يبنى أو تراب يجمع أو نحوه ويوضع عليه الغرض والرقعة عظام ونحوه يجعل وسط الغرض والدائرة نقش مستدير كالقمر قبل استكمال قدي يجعل بدل الرقعة في وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدارة وقد يقال له الحلقة والرقعة مغنى وروض مع شرحه (قوله وسمكا) أى نخنا هـ ع ش (قوله وبينان أيضا موضع الاصابة الخ) قال الماوردى فان اغفل ذلك كان جميع الغرض محلا للاصابة وان شرطت الاصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في طوله وعرضه او في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الدارة انتهى مغنى (قوله ان قلنا بصحة شرطه) وهو الراجح قاله ع ش وهو مخالف لقول الروض والمغنى ولو شرط اصابة الخاتم الحق بالنادر اه فيبطل العقد اسنى فايراجع (قوله باصابة الغرض) نعت لصفة الرمي عبارة النهاية المتعلقة باصابة الغرض اه (قوله أى انه يكفى فيه ذلك) لا يخلو عن شيء من حيث المعنى فان التمكن من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الخدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليتأمل اه سم وقوله من حيث المعنى أى لا من حيث النقل (قول المتن ولا يثبت فيه) بان يعود اسنى ومغنى (قوله بالراء) أى المكسورة اه مغنى (قوله كامر) أى فى شرح بلا خدش (قول المتن من حيث يجوز) أى من الجهة التى يجوز منها اه مغنى (قوله فيجوز الخ) عبارة المغنى فيخرج عوض المناضلة الا مأم من بيت المال أو احد الرعية أو احد المتناضلين أو كلاهما فيقول الامام أو احد الرعية ارما كذا فن اصاب من كذا فله في بيت المال أو على كذا أو يقول احدهما نرمى كذا فان اصبحت انت منها كذا فلك على كذا وإن اصبحت انت منها كذا فلا شيء على عليك وأشار بقوله بشرطه الى ان العوض اذا شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الا بمحلل يكون رمية كرميهما في القوة والعدد المشروط ياخذ ما لهما ان غلبهما ولا يغرم ان غلب اه (قوله بخلاف الفرس) تقدم انه يشترط تعيين الفرسين مثلا باشارة او وصف ملمو ويتعين ان عينا بالعين فيمتنع ابدال احدهما فان مات او عمى او قطعت يده مثلا ابدال الموصوف وانفسخ في المعين اه (قوله فان اطلق الخ) عبارة المغنى فاذا اطلقا صح العقد ثم ان تراضياعلى نوع فذاك او نوع من جانب واخر من جانب جاز في الاصح وان تنازعافسخ العقد وقيل ينفسخ اه (قول المتن والظاهر اشتراط بيان البادى الخ) فان لم يبيناه فسد العقد ولو بدا احدهما في نوبة له تاخر عن الاخرى ولو شرط تقديمه ابد الم يجوز لان المناضلة مبنية على التساوى والرمى من احدهما في غير النوبة لاغ ولو جرى ذلك

لعدم مشاهدة وتقديرها (قوله ولو تناضلا على أن يكون الخ) هذا ما خرج بقوله وقصد اغراضا (قوله ان استوى السهمان) قضيته عدم اشتراط ذلك إذا قصد اغراضا (قوله أى انه يكفى فيه ذلك الخ) لا يخلو عن شيء من حيث المعنى فان التمكن من الاصابة بلا خدش يدل على غاية الخدق واحسان الرمي فقد يكون هذا مقصودا فانه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليتأمل (قوله بخلاف الفرس) فى شرح الروض فعلم ان

الغرض (من قرع) يسكون الرام (وهو اصابة الشن) المعلق وهو بفتح اوله المعجم الجلد البالى والمراد هنا مطلق الغرض (بلا خدش) له أى انه يكفى فيه ذلك لان ما بعده يضرو وكذا في الباقي (او خزق) بفتح فسكون للمعجمتين (وهو ان يثقبه ولا يثبت فيه او خسق) بفتح للمعجمة فسكون للمهملة ففاف (وهو ان يثبت فيه او فى بعض طرفه ويسمى خرما وان سقط بعد وقد يطلق الخسق على المرق وجريا عليه في موضع (أو مرق) بالراء (وهو ان ينفذ) بالمعجمة منه ويخرج من الجانب الاخر والحوابي من حبال الصبي وهو ان يقع السهم بين يدي الغرض ثم يثب اليه ولا يتعين ما عيناه من هذه مطلقا بل كل يغنى عنها ما بعده كامر فالقرع يغنى عنه الخزق وما بعده والخزق يغنى عنه الخسق وما بعده وهكذا والعبارة باصابة النصل كما يأتى (فان اطلقا) العقد عن ذكر واحد من هذه (اقتضى القرع) لانه المتعارف وبه

يعلم أن الامر في قوله وليئنا للندب كامر دون الوجوب والالم يصح مع الاطلاق (ويجوز عوض المناضلة من حيث يجوز باقتافهما عوض المسابقة بشرطه) فيجوز من غيرها ومن أحدها وكذا منهما بمحلل كفاء لهما فان كانا حزب فكل حزب كشخص (ولا يشترط تعيين قوس وسهم) بعينه ولا نوعه لان الاعتماد على الرامى بخلاف الفرس فان اطلقا واتفقا على شيء أو الانفسخ العقد (فان عين) قوس أو سهم بعينه (لغا) تعيينه (وجاز ابداله بمثله) من ذلك النوع وان لم يحدث فيه خلل بخلاف الفرس أما بغير نوعه فلا يجوز الا بالرضا (فان شرط منع ابداله فسد العقد) لانه يخالف مقتضاه اذ قد يعرض للرامى أمر خفى يحوجه اليه ففى منعه منه تضيق (والاظهر اشتراط بيان البادى بالرمى)

مطلقا وإن أطال الباقين في خلافه لا شرط الترتيب بينهما فيه لئلا يشتبه المصيب بالخطيء لورميا معا (ولو حضر جمع للناضلة فانتصب) منهم
برضاهم (زعيمان) فلا يكفي واحد (يختاران) قبل العقد (أصحابا) أي هذا واحد اثنان هذا واحد وهكذا الثلاث يستوعب أحدهما الخذاق ويبدأ
بالنعيين من رضاهم والا فالقرعة ثم يتوكل كل عن حزبه في العقد ثم يعقدان (جاز) إذ (٧٠٤) لا عذوره وفي البخاري ما يدل له وكل حزب

لإصابة وخطأ كشخص
واحد في جميع ما مر فيه فن
ذلك أنه يشترط حزب
ثالث محلل كفه لكل
منهما عدد اورميا إن بذلا
ملا وتساويا في عدد
الارشاق والاصابات
وانقسام المجموع عليهم
صحيا فان تحزبوا ثلاثة
وثلاثة أو أربعة وأربعة
اشرطان يكون للعدد ذلك
أربع صحيح كالثلاثين
والاربعة (ولا يجوز
شرط تعيينهما) الاصحاب
(بقرة) لأنها قد تجمع
الخذاق في جانب فيفوت
المقصود نعم ان ضم حاذق
إلى غيره في كل جانب واقرب
فلا بأس قاله الامام وهو
ظاهر لا انتفاء المحذور
المذكور (فان اختار) احد
الزعمين (غريبا ظنه رايا
فبان خلافه) أي غير محسن
لاصل الرمي (بطل العقد
فيه وسقط من الحزب
الآخر واحد) في مقابلته
ليتساويا وهو كما قاله جمع
مقدمون واعتمده البلقيني
وغيره ما اختاره زعيمه
في مقابلته لما مر أن كل
زعيم يختار واحدا ثم

بأنهما فلا يحسب الزيادة له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي
سواء كان هناك عرف غالب في ذلك ام لا سني اه (قوله وإن أطال) إلى قوله وهو كما قاله جمع في المعنى
الافوله وفي البخاري ما يدل عليه (قوله لا شرط الترتيب) علة للثبوت وقوله لئلا يشتبه الخ علة لتلك العلة
(قول المتن زعيمان) تنبيه زعيم وهو سيد القوم ويشترط كونهما احدا في الجماعة معنى ونهاية (قوله أي
هذا) إلى قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العدد اه معنى (قوله ولا فالقرعة) أي
وإن تنازع الزعيمان فيمن يختار او لا اقرع بينهما اه معنى (قوله ثم يتوكل كل عن حزبه الخ) ونص في
الام على أنه يشترط أن يعرف كل واحد من يرى معه بان يكون حاضرا او غائبا يعرفه قال القاضي ابو الطيب
وظاهره انه يكفي معرفة الزعيمين ولا يعتبر ان يعرف الاصحاب بعضهم بعضا وابتداء احد الحزبين كابتداء
احد الرجلين ولا يجوز ان يشترط ان يتقدم من هذا الحزب فلان ويقابله من الحزب الاخر فلان ثم
فلان لان تدبير كل حزب إلى زعيمه وليس الاخر مشار كته فيه معنى وروض مع شرحه (قوله وكل حزب
إلى قوله في جميع في النهاية) (قوله وتساويا) أي الحزبين ويشترط تساوي عدد الحزبين عند العراقيين
وبه اجاب البغوي وهو اظهر من قول الامام لا يشترط التساوي في العدد بل لورمي واحد سهمين في مقابلة
اثنين جاز معنى (قوله في عدد الارشاق) يفتح الهزمة جمع رشق يفتح الرامو هو الرمي واما بكسر هاء فهو
النوبة تجري بين الراميين سهماسهما واكثر اه اسنى (قوله وانقسام المجموع) إلى قوله وهذا في بعض
في النهاية لا قوله ويمكن إلى المتن (قوله وانقسام المجموع الخ) عطف على حزب ثالث الخ عبارة المعنى
الرابع أي من الشروط إمكان قسمة السهام عليهم بلا كسر فان تحزبوا الخ (قوله ثلث اوربع) نشر على
ترتيب اللف (قوله والاربعة) المناسب لما قبله او بدل الواو (قوله قد تجمع الخذاق في جانب) أي وضد
في اخر نهاية ومعنى (قول المتن فبان خلافه) أي بان الغريب غير ما ظن به بخلافه بالنصب اه عش
(قوله وهو) الواو احد الساقط (قوله ما اختاره) الاولى من اختاره (قوله ان كل زعيم الخ) الاولى ان احد
الزعمين الخ (قوله ويرد بانه الخ) معتمداه عش (قوله ويرد بانه لو كان الامر الخ) خلاصته ان الاختيار
وإن كان واحدا في نظيره واحدا يلزم منه انه اذا سقط واحد سقط من اختيره في نظيره اه رشدي (قوله
لم يثبت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جعل ما اختاره زعيمه في مقابلته او بان المراد انه يسقط من
اختاره زعيمه حيث لا منازعة ولا فسخ العقد اه سم وياتي عن المعنى ما يوافق الجواب الاول (قوله اما
لو بان) إلى قوله وهذا في بعض في المعنى إلى قوله نعم إلى المتن (قوله ضعيفه) عبارة غير ضعيف الرمي او قليل
الاصابة اه (قوله او فوق ما ظنوه الخ) ولو اختاره مجبولا ظنه غير رام فبان رايا قال الزركشي فالقياس
البطلان أيضا (تنبيه) لو تناضل غريبان لا يعرف كل منهما الاخر جاز فان بانا غير متكافئين فهل
يبطل العقد او لا وجهان اظهرهما كما جزم به ابن المقرئ البطلان لثبوت فساد الشرط اه معنى (قوله
ظنوه) الاولى افراد الفعل (قوله واصحهما الصحة الخ) عبارة المعنى اظهرهما تفرقا ويصح العقد فيه فان
صححنا العقد في الباقي وهو الاصح فلهم الخ اه معنى (قول المتن وتنازعوا فيمن يسقط بدله فسخ العقد)
هذا قلنا اذا سقط واحد على الابهام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ابن الصباغ في الشامل والشاشي
في الحلية وصاحب الترغيب كما حكاه الاذرعى انه انه يسقط الذي عينه الزعيم في مقابلته وقال البلقيني انه متعين

المركوبين يتعينان بالنعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله لم
يثبت) لهم منع ذلك بانه يتأتى فيما لو جعل من اختاره زعيمه في مقابلته او بان المراد انه يسقط من اختاره زعيمه

الاخر في مقابلته واحدا وهكذا ويرد بانه لو كان الامر كما قاله هو لا لم يثبت قولهم الا في تنازعوا فيمن يسقط بدله فقام له اما لو بان ضعيفه
فلا فسخ لحزبه او فوق ما ظنوه فلا فسخ للحزب الاخر (وفي بطلان) العقد في (الباقى قولاً) تفريق (الصفقة) وأصحهما الصحة فيصح هنا
(فان صححنا فلهم جميعا الخيار) بين الفسخ والاجازة للتبعض (فان اجازوا وتنازعوا فيمن يسقط بدله فسخ العقد) لتعذر امضائه

(وإذا نضل حزب قسم المال) (٤٠٨) بينهم (بحسب الاصابة) لانهم استحقوا بها (وقيل) وهو الاصح في أصل الروضة والاشبه

في الشرحين بل قال
الاستوى ان ترجيح الاول
سبق قلم يقسم بينهم
(بالسوية) لانهم كشخص
واحد كما ان المنضولين
يغرمون بالسوية ويمكن
حمل الاول لولا مقابله
المذكور على ما اذا شرط
المال بحسب الاصابة فانه
يتبع (ويشترط في الاصابة
المشروطة ان تحصل
بالنصل) الذي في السهم
دون فوقه وعرضه
بالضم لانه المتعارف نعم
ان قارن ابتداء رميه ربح
عاصفة لم يحسب له ان اصاب
ولا عليه ان اخطأ القوة
تأثيرها (فلو تلف
وتر او قوس) ولو مع
خروجه بلا تقصيره
ولاسوء رميه كان حدث
رياح عاصفة او علة يده
(او عرض شيء) كهيئة
(انصدم به السهم وصاب)
الغرض في كل ذلك (حسب
له) لان الاصابة مع ذلك
تدل على جودة الرمي وقوة
الساعد (ولم) يصبه (لم
يحسب عليه) لعدله فيعيد
رميه اما بتقصيره او سوء
رميه فيحسب عليه (ولو
نقلت ربح الغرض) عن
محله (فاصاب موضعه حسب
له) إذ لو كان فيه لاصابه

اه وعلى هذا لا فسخ ولا منازعة ويحمل كلام المصنف على ما اذا لم يعلم مقابله اه معنى (قول المتن فضل)
اي غلب في المناضلة اه معنى (قول المتن قسم المال بحسب الاصابة) فمن لا اصابة له لاشياء له ومن اصاب
اخذ بحسب اصابته نهاية ومعنى وقوله اخذ اخذ اي وجوبها اه ع (قول المتن وقيل بالسوية) معتمد
اه ع (قوله يقسم بينهم بالسوية) اي على عدد رؤسهم اه معنى عبارة سم قضيته ان يعطى من لم
يصب شيئا اه (قوله ويمكن حمل الاول الخ) عبارة المعنى محل الخلاف في حالة الاطلاق فان شرطوا أن
يقسموا على الاصابة فالشرط متبع ولو لان الخلاف محقق لا يمكن حل كلام المتن على هذا اه (قول المتن
بالنصل) بضاد معجمة بخطه وفي الروضة بالمهملة اي بطرف النصل ووصوه بعضهم اه معنى (قوله فوفاه)
هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشيدى (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة
بذلك أى بفوق السهم وعرضه عليه لاله روض وسم زاد المعنى وهو اى الفوق موضع الوتر من السهم
اه (قوله بالضم) اي فيها اه ع (اي في الفوق والعرض) (قول المتن فلو تلف وتر) اي بانقطاعه
حاله رميه او قوس اي بانكساره حال رميه اه معنى (قوله في كل ذلك) أى من المسائل الثلاث اه معنى
(قول المتن حسب له) قال في الروضة ولو انكسر السهم نصفين بلا تقصير فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي
فيه النصل حسب له لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودة الرمي وغاية الخدق بخلاف اصابته بالنصف
الآخر لا تحسب له كالم لم يكن انكسار وظاهر التقييد بالشديدة ان الضعيفة لا تحسب والاوجه كما قال
شيخنا انها تحسب وان اصاب بالنصفين حسب ذلك اصابة واحدة كالرمي دفعة بسهمين اذا اصاب بهما ولو
أصاب السهم الارض فازدلف وصاب الغرض حسب له وان اخطأ فعليه ولو سقط السهم بالاغراق من
الرامي بان بالغ بالمد حتى دخل النصل مة قبض القوس ووقع السهم عنده فكا تقطاع الوتر وانكسار القوس
لان سوء الرمي ان يصيب غير ما قصده ولم يوجد جدهنا اه معنى وقوله وان اصاب بالنصفين الخ في الروض مع
شرحه مثله (قول المتن والالم يحسب عليه) عبارة الروض مع شرحه ولورمي السهم ما تالعا عن السميت او
مسا متا والرياح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها وخطا بصرفها حسب له في الاولى وعلى
في الثانية لان الجولا يخلو عن الريح اللينة غالباً ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعة مروره فلا اعتداد بها ولو
رمي رميا ضعيفا فتوته الريح اللينة فاصاب حسب له صرح به الاصل لان رمي كذلك في ربح عاصفة قارنت
ابتداء الرمي فلا تحسب له ان اصاب ولا عليه ان اخطأ القوة تأثيرها وكذا الحكم فيما لو هجمت في مرور
السهم نعم لو اصاب في الهاجمة حسب له اه بخذف (قوله اما بتقصيره الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر او
القوس بتقصيره الخ (قوله فيحسب عليه) ظاهره وان اصاب اه سم وفيه وقفة لاسيما بالنسبة الى سوء
الرمي لما مر انفا عن المعنى والاستنى من تفسيره (قوله هذا) اي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض

بلا منازعة والافسخ العقد (قوله بحسب الاصابة) قياسه ان من لم يصب لا يعطى شيئا وقيل بالسوية
قضيته ان يعطى من لم يصب شيئا (قوله دون فوقه وعرضه) اي فتحسب الاصابة بذلك عليه قال في الروض
والاعتبار باصابة النصل لا بفوق السهم وعرضه لانه على سوء الرمي فتحسب اي هذه الرمية عليه انتهى
(قوله ولو مع خروجه) أى السهم عن القوس (قوله أو عرض شيء انصدم به السهم الخ) في الروض ولو
انصدم بالارض فازدلف وصاب به حسب له وان اخطأ فعليه انتهى وقوله حسب له قال في شرحه وان اعانته
الصدمة كما صرفت الريح اللينة السهم فاصابه وقوله وان اخطأ قال في شرحه بعد از دلافه فلم يصب الغرض
فعليه يحسب اه نقص مسألة الخطا بصورة الازدلاف فتستثنى هذه الصورة من قول المصنف والشارح
والايصه لم يحسب عليه بل لا حاجة للاستثناء لان هذا خارج عن كلام المصنف لانه مصور بعروض شيء
انصدم به السهم فلا يتناول الازدلاف (قوله والالم يحسب عليه) في الروض وشرحه ولورمي السهم ما تالعا
عن السميت او مسا متا والرياح لينة فردته الى الغرض او صرفته عنه فاصاب بردها وخطا بصرفها حسب له في
الاولى وعلى في الثانية ولورمي رميا ضعيفا فتوته الريح اللينة فاصاب بردها وخطا بصرفها حسب له في

نسخ أصله قال
الاذعى وهو سبق قلم
والذى فى أكثرها الاقتصار
على قوله فلاى فلا يحسب
أه كما هو قضية السياق وهذا
يخالفان قول الروضة
وغيرها حسب عليه لاله وان
أصابه فى المحل المنتقل اليه
فان قلت هل يمكن فرض
عبارة الروضة فى غير صورة
المنهاج لتصح كان تحمل
الاولى على انتقاله قبل
الرى والثانية على انتقاله بعده
كطروا والريح بعده والفرق
أنه فى الاول مقصر بخلافه
فى الثانى قلت نعم يمكن
ذلك ثم رايت بعضهم صرح
به وقال معنى قول الشارح
ولا ترد على عبارة المنهاج
أن عبارته ليست شاملة
لها وظن كثيرون اتحاد
صورتي الروضة والمنهاج
فاطالوا فى الاعتراض
عليه (ولو شرط خسق
فتقب) السهم الغرض
(وثبت) فيه (ثم سقط
أولتي صلاية) منته من
تقبه (فسقط حسب له)
لعذرهم ويسن جعل شاهدين
عند الغرض ليشهدا على
ما يريانه من أصابة وغيرها
وليس لهما ولا لغيرهما
مدح أو ذم أحدهما مطلقا
لأنه يخل بالنشاط

نسخ أصله) أى المحرر (قوله) وهذا يخالفان الخ مخالفة الأول ظاهرة وأما مخالفة الثانى فلعلها لان
التبادر من عدم الحسبان له ان يصير لغوا (قوله فان قلت) الى الكتاب فى النهاية والمغنى الا قوله ثم رأيت
بعضهم صرح به وقوله مطلقا (قوله لتصح) أى صورة المنهاج (قوله قلت نعم الخ) عبارة المغنى قال الشارح
وما بعد لا مز يدعى المحرر وفى الروضة كاصلاها أو أصاب الغرض فى الموضع المنتقل اليه حسب عليه لاله
ولا يرد على المنهاج اهدفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض أنه اذا كان عند أصابة الغرض
فى الموضع المنتقل اليه يحسب عليه فى الاولى يحسب عليه اذ لم يصبه ووجه الدفع اما ان يقال ان ما فى المنهاج
محمول على ما إذا طرات الريح بعد رمية فنقلت الغرض فلم يحصل منه تقصير والروضة على ما إذا نقلته قبل رمية
فنسب إلى تقصير فيها مسئلتان أو أنه محمول على ما إذا نقلت الريح الغرض والحال ما ذكر من تلف وتراو
قوس أو عروض شئ انصدم به السهم بخلاف ما فى الروضة وهذا أقرب الى عبارة المصنف اه (قوله
ان عبارته) أى المنهاج (قوله ليست شاملة الخ) قد يشكل عليه مع شمول قوله ولو نقلت الخ
للريح الموجودة قبل الرمي والطائفة بعده إلا أن يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى فاصاب
يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر منه تصوير الريح بالعارض
بجامع ان المقصود بيان الاعذار فليتأمل اه سم (قوله لها) أى لعبارة الروضة وما تفسيده
(قوله فى الاعتراض عليه) أى على المنهاج (قوله وليس الخ) قال ابن كج لو تراهن رجلان
على قوة يختبران بها أنفسهما كالقدرة على رقى جبل أو اقلال صخرة أو أكل كذا أو نحو ذلك
كان من أكل أموال الناس بالباطل وكله حرام أى بعوض وغيره ومن هذا النمط ما يفعله
العوام فى الرهان على حمل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا واجراء الساعى من طلوع
الشمس إلى الغروب كل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات
اه نهاية (قوله لهما) أى الشاهدين (قوله مطلقا) أى مخطئا كان أو مصيبا اه معنى

عاصفة قارنت ابتداء الرمي فلا تحسب له ان أصاب ولا عليه ان أخطأ وكذا الحكم لو هجمت فى مرور السهم نعم
لو أصاب بغير الهاجمة حسب له اه باختصار الادلة (قوله) اما بتقصيره أو سوء رمية فيحسب عليه ظاهرة
وان أصاب (قوله) ولو نقلت ربيع الغرض الى موضع آخر فاصاب السهم موضعه حسب له لانه لو كان موضعه
لاصا به هذا ان كان الشرط أصابه وكذا ان كان خسقا ان ثبت فى موضع مساو صلاية أى مساو فى صلاته
صلاية الغرض أو فوقه فيها انتهى فقول المصنف حسب له اما ان يحمل على الشق الاول وهو ما اذا كان
الشرط أصابه وإما ان يحمل قوله فاصاب موضعه على ما يشتمل أصابة موضعه مع الثبوت فيه على المذكور ثم قال
فى الروض وشرحه وان أصاب الغرض فى الموضع الآخر ولم يصبه كما فهم بالاولى حسب عليه لاله وان نقلته
حين استقبله بالسهم فاصاب الغرض لم يحسب له ويحسب عليه فالظاهر انه لو أصاب موضع الغرض حسب له
وان رمى الغرض لحاد السهم عن طريقه حسب عليه لسوء رمية انتهى (قوله) وقال معنى قول الشارح ولا ترد
على عبارة المنهاج ان عبارته ليست شاملة لها قد يشكل دعوى عدم الشمول مع شمول قوله ولو نقلت ربيع
للريح الموجودة قبل الرمي والطائفة بعده الا ان يدعى ان قوله فاصاب دون فرمى وأصاب

يشير لطورها أو ان ذكر هذا بعد قوله أو عرض شئ الخ يتبادر

منه تصوير الريح بالعارض بجامع ان

المقصود بيان الاعذار

فليتأمل

تم الجزء التاسع ويليهِ الجزء العاشر وأوله كتاب الايمان

﴿ فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾
 ﴿ للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى ﴾

صحيفة

٢	باب موجبات الدية والعاقلة والكفارة
١٨	فصل فى الاصطدام ونحوه
٢٥	فصل فى العاقلة
٣٣	فصل فى جناية الرقيق
٣٨	فصل فى الغرة فى الجنين
٤٥	فصل الكفارة
٤٧	كتاب دعوى الدم والقسامة
٦٠	فصل فيما يثبت به موجب القود
٦٥	كتاب البغاة
٧٤	فصل فى شروط الامام الاعظم
٧٩	كتاب الردة
١٠١	كتاب الزنا
١١٩	كتاب حد القذف
١٢٣	كتاب قطع السرقة
١٤٢	فصل فى فروع تتعلق بالسرقة
١٥٠	فصل فى شروط الركن الثالث وهو السارق
١٥٧	باب قاطع الطريق
١٦٤	فصل فى اجتماع عقوبات على شخص
١٦٦	كتاب الاشربة
١٧٥	فصل فى التعزير
١٨١	كتاب الصيال
٢٠١	فصل فى حكم اتلاف الدواب
٢١٠	كتاب السير
٢٣٧	فصل فى مكروهات ومحرمات ومندوبات
	فى الغزو وما يتبعها
٢٤٦	فصل فى حكم الاسر وامول الحريين
٢٦٥	فصل فى امان الكفار
٢٧٤	كتاب الجزية
٢٨٤	فصل فى اقل الجزية
٢٩٢	فصل فى جملة من احكام عقد الذمة

(تابع فهرست الجزء التاسع من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر)

صحيفة

٣٠٤ باب الهدنة

٣١٢ كتاب الصيد والذبائح

٣٢٧ فصل فى بعض شروط الآلة والذبح والصيد

٣٣٣ فصل فيما يملك به الصيد وما يتبعه

٣٤٣ كتاب الاضحية

٣٦٩ فصل فى العقيقة

٣٧٧ كتاب الاطعمة

٣٩٧ كتاب المسابقة

(تمت)

